

٢٢٩

(الجزء الاول)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة
تفعلنا الله

بعـلومـه

آمين

(وبها مشه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٠ هجرية)

* فهرسة الجزء الاول من فتح الباري *

صفحة	صفحة
٧٨	٥ كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧٩	٤٣ * (كتاب الايمان)
٨١	٤٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بي
٨١	الاسلام على خمس
٨٣	٤٨ باب أمور الايمان
٨٥	٥٠ باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
٨٥	٥١ باب أى الاسلام أفضل
٨٦	٥٢ باب اطعام الطعام من الاسلام
٨٦	٥٣ باب من الايمان ان يحب لاختيه ما يحب لنفسه
٨٦	٥٤ باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الايمان
٨٨	٥٦ باب خلاصة الايمان
٩٠	٥٩ باب علامة الايمان حب الانصار
٩٣	٦٠ باب
٩٥	٦٥ باب من الدين الفرار من الفتن
٩٧	٦٦ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أفعالكم بالله وان المعرفة فعل القلب
١٠٠	الحج
١٠١	٦٨ باب من كره ان يعوذي الكفر لا يكره ان يلقى في النار من الايمان
١٠٥	٦٨ باب تخاضل أهل الايمان في الأعمال
١١٦	٦٩ باب الحياء من الايمان
١١٦	٧٠ باب فان تباروا وقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تحقوا سبلهم
١٢٠	٧٢ باب من قال ان الايمان هو العمل
١٢٥	٧٤ باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة
	وكان على الاستسلام والخوف من القتل
	الحج
	٧٦ باب السلام من الاسلام

صحيحة	صحيحة
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين ١٥٦	١٢٧ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين
باب متى يصح سماع الصغير ١٥٨	التصححة لله الخ
باب الخروج في طلب العلم ١٦٠	١٣٠ * (كتاب العلم) *
باب فضل من علم وعلم ١٦٢	١٣٠ باب فضل العلم وقول الله تعالى يرفع
باب رفع العلم وظهور الجهل ١٦٤	الذين آمنوا الخ
باب فضل العلم ١٦٤	١٣١ باب من سئل علما وهو مشغول في
باب التقيا وهو واقف على الدابة ١٦٤	حديثه فاتم الحديث ثم أجاب السائل
وغيرها	١٣٢ باب من رفع صوته بالعلم
باب من أجاب التقيا بإشارة اليد ١٦٤	١٣٣ باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا الخ
والرأس	١٣٦ باب طرح الامام المسئلة على أصحابه
باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم ١٦٦	ليختبر ما عندهم من العلم
وفسد عبد القيس على أن يحفظوا ١٦٦	١٣٦ باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى وتل
الايان والعلم ويخبروا به من وراءهم ١٦٧	رب زدني علما
باب الرحلة في المسئلة النازلة ١٦٧	١٣٧ باب القراءة والعرض على المحدث
باب التناوب في العلم ١٦٧	١٤٢ باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم
باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا ١٦٨	بالعلم الى البلدان
رأى ما يكره	١٤٣ باب من قعد حديث ينتهي به المجلس
باب من برأ على ركبتيه عند الامام ١٦٩	ومن رأى فرجة في الحلقة جلس فيها
أو المحدث	١٤٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
باب من أعاد الحديث ثلاثا بلغهم عنه ١٦٩	رب مبلغ أوعى من سامع
الخ	١٤٦ باب العلم قبل القول والعمل وقول الله
باب تعليم الرجل أمته وأهله ١٧٠	تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله الخ
باب عظة الامام انساء وتعليمهن ١٧٣	١٤٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
باب الحرس على الحديث ١٧٣	يتخونهم بالموعظة والعلم كيلا ينشروا
باب كيف يقبض العلم ١٧٤	١٥٠ باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة
باب هل يجعل للنساء يوما على حدة في ١٧٥	باب من يرد الله به خيرا يشقعه
العلم	١٥١ باب انهم في العلم
باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه ١٧٦	١٥١ باب الاغتيايا في العلم والحكمة
باب اسباغ العلم الشاهد الغائب ١٧٦	١٥٣ باب مذكر في ذهاب موسى في البحر
باب انهم من كذب على النبي صلى الله ١٧٨	الى الحضر عليهما السلام الخ
عليه وسلم	١٥٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
باب كتابة العلم ١٨٢	علمه الكتاب
باب العلم والعظة بالليل ١٨٧	

صحيفة	صحيفة
١٨٨ باب السمر في العلم	٢١٤ باب وضع الماء عند الخلاء
١٩٠ باب حفظ العلم	٢١٥ باب لا تسلم قبل القبلة بيول ولا غائط
١٩٣ باب الانصات للعلماء	الخ
١٩٤ باب ما يستحب للعالم اذا سئل أي	٢١٦ باب من تبرز على لبنين
الناس أعلم في كل العلم الى الله	٢١٨ باب خروج النساء الى البراز
١٩٧ باب من سال وهو قائم عالما جالسا	٢١٩ باب التبرز في البيوت
١٩٧ باب السؤال والتفتيا عند رمي الجار	٢١٩ باب الاستنجاء بالماء
١٩٨ باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلا	٢٢٠ باب من حمل معه الماء لظهوره
١٩٨ باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان	٢٢١ باب جل العنزة مع الماء في الاستنجاء
يتصرفهم بعض الناس عند قيقعوا	٢٢١ باب النهي عن الاستنجاء باليمين
في أشد منه	٢٢٢ باب لا يسلك ذكره يمينه اذا بال
١٩٩ باب من خص بالعلم قوما دون قوم	٢٢٣ باب الاستنجاء بالحجارة
كراهية ان لا يفهموا	٢٢٤ باب لا يستنجي برون
٢٠٢ باب الحياء في العلم	٢٢٦ باب الوضوء مرة مرة
٢٠٣ باب من استخيا قاهر غيره بالسؤال	٢٢٦ باب الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٠٣ باب ذكر العلم والتفتيا في المسجد	٢٢٨ باب الاستنثار في الوضوء
٢٠٣ باب من أجاب السائل باكثر مما ساله	٢٢٩ باب الاستنجاء ما رواه
٢٠٤ * (كتاب الوضوء) *	٢٣١ باب غسل الرجلين
٢٠٤ باب ما جاء في قول الله تعالى اذا قمتم الى	٢٣٣ باب المنحنية في الوضوء
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم	٢٣٣ باب غسل الاعقاب
الى المرافق الآتية	٢٣٣ باب غسل الرجلين في التعلين الخ
٢٠٦ باب لا تقبل صلاة بغير طهور	٢٣٥ باب التيمن في الوضوء والغسل
٢٠٧ باب فضل الوضوء وانعرا المحجلون من	٢٣٦ باب التماس الوضوء اذا حانت الصلاة
آثار الوضوء	٢٣٧ باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان
٢٠٨ باب لا يتوضأ من الشئ حتى يستيقن	٢٣٩ باب اذا شرب الكلب في اناء أحدكم
باب التخصيف في الوضوء	فليغسله سبعا
٢١١ باب اسباغ الوضوء	٢٤٤ باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين الخ
٢١١ باب غسل الوجه باليسدين من غرفة	٢٤٨ باب الرجل يوضئ صاحبه
واحدة	٢٤٩ باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
٢١٢ باب التسمية على كل حال وعند الوقاع	٢٥١ باب من لم يتوضأ الا من الغشي المنقل
٢١٢ باب ما يقول عند الخلاء	٢٥١ باب مسح الرأس كله

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٥٥	باب غسل الرجلين الى الكعبين	٢٨٢	باب البول قائماً وقاعداً
٢٥٦	باب استعمال فضل وضوء الناس	٢٨٣	باب البول عند صاحبه والتستر بالخائط
٢٥٧	باب من مضغ واستنشق من غرفة واحدة	٢٨٤	باب البول عند سباطة قوم
٢٥٨	باب مسح الرأس مرة	٢٨٥	باب غسل الدم
٢٥٨	باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة	٢٨٦	باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة
٢٦١	باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوؤه على المعنى عليه	٢٨٨	باب اذا غسل الجنابة أو غيره فلم يذهب أثره
٢٦١	باب الغسل والوضوء في الخشب والقصب والخشبة والحجارة	٢٨٨	باب أبواب الابل والدواب والغنم ومرايضها
٢٦٢	باب الوضوء من التور	٢٩٥	باب ما يقع من الجبسات في السمن والماء
٢٦٣	باب الوضوء بالمد	٢٩٨	باب البول في الماء الدائم
٢٦٤	باب المسح على الخفين	٣٠٠	باب اذا ألقى على ظهر المصل قد ذرأ وجيفة الخ
٢٦٧	باب اذا أدخل رجله وهما طاهرتان	٣٠٤	باب البصاق والخناط ونحوه في الثوب (صوابه ٣٠٤)
٢٦٨	باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق	٣٠٥	باب لا يجوز ارضوء بالنيذ ولا المسكر
٢٦٩	باب من مضغ من السويق ولم يتوضأ	٣٠٦	باب غسل المرأة بأعما الدم عن وجهه
٢٧٠	باب غسل مضغ من اللبن	٣٠٦	باب السواك
٢٧٠	باب الوضوء من النوم ومن لم يرمي النعسة والنعستين أو الخنقة وضوءاً	٣٠٧	باب دفع السواك الى الاكبر
٢٧٢	باب الوضوء من غير حدث	٣٠٨	باب فضل من بات على الوضوء
٢٧٣	باب من الكأثر ان لا يستتر من بوله	٣٠٩	باب (كتاب الغسل)
٢٧٧	باب ما جاء في غسل البول	٣٠٩	باب الوضوء قبل الغسل
٢٧٨	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاغراب حتى فرغ من بوله في المسجد	٣١٣	باب غسل الرجل مع امرأته
٢٧٨	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاغراب حتى فرغ من بوله في المسجد	٣١٤	باب الغسل بالتماع ونحوه
٢٧٩	باب يريق الماء على البول	٣١٥	باب من أفاض على رأسه ثلاثاً
٢٨٠	باب بول الصبيان	٣١٧	باب الغسل مرة واحدة
		٣١٧	باب من بدأ بالخلا ب، أو الطيب عند الغسل
		٣١٩	باب المستنقة والاستنشاق في الجنابة

صفحة	باب	صفحة
صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتب الله	باب مسح اليد بالتراب لتكون أُنقى	٣٢٠
على بنات آدم	باب هل يدخل الجنب يده في الأناء قبل	٣٢٠
باب الأمر بالنفشاء إذا تنسن	أن يغسلها الخ	
باب غسل الحائض رأس زوجها	باب تفريق الغسل والوضوء	٣٢٢
وترجيله	باب من أفرغ يمينه على شماله في	٣٢٢
باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي	الغسل	
حائض	باب إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه	٣٢٣
باب من سمي النفاس حيضا	في غسل واحد	
باب مباشرة الحائض	باب غسل المذي والوضوء منه	٣٢٥
باب ترك الحائض الصوم	باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر	٣٢٧
باب تنقض الحائض المناسك كلها إلا	الطيب	
الطواف بالبيت	باب تحذيل الشعر الخ	٣٢٧
باب الاستحاضة	باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر	٣٢٨
باب غسل دم الحيض	جسده الخ	
باب اعتكاف المستحاضة	باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب الخ	٣٢٨
باب هل تصلي المرأة في ثوب حاض فيه	باب نقض اليدين من الغسل عن	٣٢٩
باب الطيب للمرأة عند غسلها من	الجنابة	
الحيض	باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل	٣٢٩
باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من	باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة	٣٣٠
الحيض الخ	الخ	
باب غسل الحيض	باب التستر في الغسل عند الناس	٣٣١
باب امتشاط المرأة عند غسلها من	باب إذا احتلمت المرأة	٣٣١
الحيض	باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس	٣٣٣
باب نقض المرأة شعرها عند غسل	باب الجنب يخرج ويمشي في السوق	٣٣٤
الحيض	وغیره	
باب مخلقة وغير مخلقة	باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ	٣٣٥
باب كيف سهل الحائض بالحج والعمرة	باب الجنب يتوضأ ثم ينام	٣٣٥
باب اقبال الحيض وإدباره	باب إذا التقى الحتانان	٣٣٧
باب لا تنقض الحائض الصلاة	باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج	٣٣٨
باب النوم مع الحائض وهي في مسابها	المرأة	
باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب	(كتاب الحيض)	٣٤١
الظهور	باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي	٣٤١

صحيفة	صحيفة
باب كراعة التعري في الصلاة ٤٠٠	باب شهود الحائض العبدین الخ ٣٥٨
باب الصلاة في القميص والسراويل الخ ٤٠١	باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض الخ ٣٥٩
باب ما يستمر من العورة ٤٠٢	باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ٣٦١
باب الصلاة بغير رداء ٤٠٣	باب عرق الاستحاضة ٣٦١
باب ما يذكر في التخذ ٤٠٣	باب المرأة تحيض بعد الافاضة ٣٦٢
باب في كم تصلي المرأة من الثياب ٤٠٦	باب اذا رأت المستحاضة الطهر ٣٦٣
باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها ٤٠٦	باب الصلاة على النساء وسنتها ٣٦٣
باب ان صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تعد صلاته وما ينهي من ذلك ٤٠٧	باب ٣٦٤
باب من صلى في فروج حرير ثم نزعه ٤٠٨	باب ٣٦٥
باب الصلاة في الثوب الاحمر ٤٠٨	باب اذا لم يجد ماء ولا ترابا ٣٧٢
باب الصلاة في السطوح والمنابر والخشب ٤٠٩	باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء ٣٧٣
باب اذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد ٤١٠	وخاف فوت الصلاة ٣٧٥
باب الصلاة على الحصى ٤١٠	باب التيمم هل يتفخ فيهما ٣٧٦
باب الصلاة على الخرة ٤١٣	باب التيمم للوجه والكفين ٣٧٧
باب الصلاة على النراش ٤١٣	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء ٣٨٥
باب السجود على الثوب في شدة الحر ٤١٤	باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت الخ ٣٨٦
باب الصلاة في النعال ٤١٥	باب التيمم شربة ٣٨٧
باب الصلاة في الخفاف ٤١٥	باب ٣٨٧
باب اذا لم يتم السجود ٤١٦	(كتاب الصلاة) ٣٨٧
باب يدي ضبعيه ويجافي في السجود ٤١٦	باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء ٣٨٨
باب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ٤١٦	باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم الخ ٣٩٤
باب فضل استقبال القبلة ٤١٧	باب عقد الازار على القضا في الصلاة ٣٩٥
باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ٤١٨	باب الصلاة في الثوب الواحد المتخذ ايه ٣٩٦
باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ٤١٨	باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقه ٣٩٨
ابراهيم مصلى	باب اذا كان الثوب ضيقا ٣٩٨
	باب الصلاة في الجبة الشامية ٤٠٠

صحيحة	صحيحة
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً	٤٢١ باب التوجه نحو القبلة حيث كان
باب نوم المرأة في المسجد	٤٢٣ باب ما جاء في القبلة الخ
باب نوم الرجال في المسجد	٤٢٥ باب حلك البزاق باليد من المسجد
باب الصلاة إذا قدم من سفر	٤٢٦ باب حلك المخاط بالخصي من المسجد
باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين	٤٢٧ باب لا يصق عن عيئته في الصلاة
باب الحدث في المسجد	٤٢٧ باب ليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى
باب بئان المسجد	٤٢٨ باب كفارة البزاق في المسجد
باب التعاون في بناء المسجد	٤٢٨ باب دفن النخامة في المسجد
باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد	٤٢٩ باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه
باب من بنى مسجداً	٤٣٠ باب عظة الامام الناس في اتمام الصلاة الخ
باب يأخذ بنصول النبيل إذا مر في المسجد	٤٣١ باب هل يقال مسجد بن فلان
باب المرور في المسجد	٤٣١ باب القسمة وتعليق القنوق في المسجد
باب الشعر في المسجد	٤٣٢ باب من دعى لطعام في المسجد ومن أجاب منه
باب أصحاب الحراب في المسجد	٤٣٢ باب القضاء واللعمان في المسجد
باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد	٤٣٣ باب إذا دخل بيتاً صلى حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس
باب التقاضي والملازمة في المسجد	٤٣٣ باب المساجد في البيوت
باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيذان	٤٣٧ باب التيمن في دخول المسجد وغيره
باب تحريم تجارة الخمر في المسجد	٤٣٧ باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية الخ
باب الخدم للمسجد	٤٣٩ باب الصلاة في مراض الغنم
باب الأسير والغريم يربط في المسجد	٤٣٩ باب الصلاة في مواضع الابل
باب الاعتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد	٤٤٠ باب من صلى وقدامه تنوراً أو ناراً أو شئ مما يعبد فأراد به وجه الله تعالى
باب الخيمة في المسجد	٤٤١ باب كراهية الصلاة في المقابر
باب ادخال البعير في المسجد للعله	٤٤٢ باب الصلاة في مواضع الخبث والعذاب
باب الخوخة والممر في المسجد	٤٤٣ باب الصلاة في البيعة
باب الابواب والغلق للسكبة والمساجد	٤٤٤ باب

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٧٨	باب	٤٦٥	باب دخول المشرک المسجد
٤٧٨	باب الصلاة الى الراحة والبعير	٤٦٥	باب رفع الصوت في المسجد
	والشجر والرحل	٤٦٦	باب الخلق والجلوس في المسجد
٤٧٩	باب الصلاة الى السرير	٤٦٦	باب الاستلقاء في المسجد
٤٨٠	باب يرد المصلي من مابين يديه	٤٦٧	باب المسجد يكون في الطريق من غير
٤٨٢	باب اثم للمار بين يدي المصلي		ضرر الناس
٤٨٤	باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي	٤٦٧	باب الصلاة في مسجد السوق
٤٨٥	باب الصلاة خلف النائم	٤٦٨	باب تشييك الاصابع في المسجد وغيره
٤٨٥	باب التطوع خلف المرأة	٤٦٩	باب المساجد التي على طرق المدينة الخ
٤٨٥	باب من قال لا يقطع الصلاة شيء	٤٧٢	ابواب سترة المصلي
٤٨٧	باب اذا جل جارية صغيرة على عنقه	٤٧٢	باب سترة الامام سترة من خلفه
	في الصلاة	٤٧٤	باب قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي
٤٨٩	باب اذا صلى الى فراش فيه حائض		والسترة
٤٩٠	باب هل يغمر الرجل امرأته عند	٤٧٥	باب الصلاة الى الحربة
	السجود لكي يسجد	٤٧٥	باب الصلاة الى العنزة
٤٩٠	باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من	٤٧٦	باب السترة بمكة وغيرها
	الاذى	٤٧٦	باب الصلاة الى الاسطوانة
		٤٧٧	باب الصلاة بين السور في غير جماعة
	* (تمت) *		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام بالهدى ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا نعي
الحكمة أبداً وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الهاً أحداً فرداً صمداً وأشهد أن
سداً نوحاً عبده ورسوله ما أكرمه عبداً وسيداً وأعظمه أصلاً ومجتبى وأطهره مغيباً ومولداً
وأبهره صدره وأوردنا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى وليوث العدا صلاة
وسلاماً دائماً من اليوم الى أن يبعث الناس غداً * (أما بعد) * فقد آن الشروع فيما قصدت له
من شرح الجامع الصحيح على ما وعدت به في أول المقدمة وكنت عزمت على أن أسوق حديث
الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً فسلكت الآن فيه طريقاً
وسطى أرجو نفعها كافلاً بما طلعت عليه من ذلك إذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها وربما أعدت
شيئاً مما تقدم في المقدمة لمعنى يقتضيه أما بعد العهد به أو لغير ذلك ولكن اعتمادى غالباً على
الحوالة عليها (وسميته فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت أن أبدأ الشرح بإسنادي الى
الاصل بالسماع أو بالأبازة وأن أسوقها على غط مخترع فاني سمعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد
انساب الكتب فاحيت أن أسوق هذه الاسانيد مساق الانساب (فأقول) وبالله التوفيق
اتصلت لنار واية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر
القريري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة وكان سماعه للصحيح مرتين مرة بقرير سنة
ثمان وأربعين ومرة ببخاري سنة اثنين وخمسين ومائتين ومن طريق ابراهيم بن معقل بن
الحجاج النسفي وكان من الحفاظ وله تصانيف وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان

فاته من الجامع أوراق رواها بالاجازة عن البخاري عنه على ذلك أبو علي الجبائي في تقييد المهمل
ومن طريق حماد بن شاكر النسوي وأظنه مات في حدود التسعين وله فيه فوت أيضا ومن
رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريظة بقافي ونون بوزن يسيرة البرزدي بفتح الموحدة
وسكون الزاي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه
كما جزم به ابن ما كولا وغيره وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن اسمعيل
الحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه بحال أسلاها ببغداد في آخر
قدمة قدمها البخاري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الحاملي المذكور غلطا فاحشا فاما
رواية الفريري فالتصت اليناعه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن
والحافظ أبي اسحق ابراهيم بن أحمد المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخسيكي
والنقيب أبي زيد محمد بن أحمد المروزي وأبي علي محمد بن عمر بن شبيب وأبي أحمد محمد بن محمد
الخرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشميني وأبي علي
اسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفريري فاما رواية
ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن اسد الجهنّي وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ
أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الاخسيكي
فرواها عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصفار الزاهد وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ
أبو نعيم الاصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن ابراهيم الاصيلي والامام أبو الحسن علي بن محمد
القاسبي وأما رواية أبي علي الشبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العبار
وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضا وأما رواية أبي أحمد الخرجاني فرواها عنه أبو نعيم
والقاسبي أيضا وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن
ابن محمد بن المنظر الداودي وأما رواية الكشميني فرواها عنه أبو ذر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد
الحفصي وكرامة بنت أحمد المروزي وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد
المستغفري* (فصل) فاما رواية الجهنّي عن ابن السكن فاخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن
عبد العزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله
ابن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ أبو علي
الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد المهمل له قال أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو عمر
أحمد بن محمد بن يحيى بن الخداء بقراءتي عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ
أجازة قال حدثنا أبو محمد الجهنّي وكان ثقة ضابطا بسنده وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة
فقرئ علي أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاقني منه قال
أبنا نا امام المقام أبو أحمد ابراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أبنا نا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي
حرمي المكي سمعا عليه بجميعه سوى من قوله باب والى مدين أخاهم شعيبا الى قوله باب مبعث
النبي صلى الله عليه وسلم فاجازة أبنا نا أبو الحسن علي بن محمد بن عمار الطرابلسي أبنا نا أبو مكتوم
عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروي أبنا نا أبي وأما رواية عبد الرحمن الهمداني
عن شيخه فاخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة أبي حيان اذنا مشافهة عن جده

في نسخة الطنجي
في نسخة اليتيم
في نسخة سليمان
في نسخة المدني

أبي حيان عن أبي علي بن أبي الاحوص عن أبي القاسم بن بقي عن شريح بن علي بن أحمد بن سعيد
عن عبد الرحمن وأما رواية اسمعيل فبهذا السند إلى أبي حيان أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف
الطعالي ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة المالكى أجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن محمد الانصارى بن الهيثم أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخالدي عنه
وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فاخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن حزة
ابن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي أبو علي
الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم وأما رواية الاصبلي والقاسبي فبالاسناد
الماضى إلى أبي علي الجبائى أنبأنا أبو شاذكر عبد الواحد بن محمد بن وهب وغيره عن الاصبلي
وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاسبي وبالسناد الماضى إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي
القاسم خلف بن بشكو ال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم وأما رواية سعيد البزار
فاخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهيثم عن العلامة تقي
الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى أنبأنا منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل
الرازي أنبأنا محمد بن اسمعيل الفارسي سمعا ووجد أبي محمد بن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد وأما
رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم
ابن عبد الكريم بن عبد الوهاب الجوى وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي وأبو اسحق إبراهيم
ابن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التعللى وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي
قال الاولان أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان
الصالحى وست الوزراء وزيره بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجاء النوخية وقال أبو اسحق أنبأنا
أحمد بن أبي طالب بن نعمة وقال علي تقي علي ست الوزراء وأنا أسمع وكتب إلى سليمان بن حزة
ابن أبي عمرو عيسى بن عبد الرحمن بن معالى وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدايم قال الخمسة أنبأنا
أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سمعا وقالوا سوى المرأة كتب الدنيا
أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبه القلانسي زاد سليمان
ومحمد بن زهير شعراثة وثابت بن محمد الخندي ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا أنبأنا أبو الوقت
عبد الاول بن عيسى بن شعيب الهروى عنه وأما رواية الحنفى فبالاسناد الماضى إلى منصور
أنبأنا أبو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذلي سمعا ووجد أبي محمد بن الفضل
الصاعدى أجازة قالوا أنبأنا الحنفى وأما رواية كريمة فاخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم
ابن الحسين العراقي سمعا عليه بعضه وأجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله
الانصارى أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي واسمعيل بن عبد القوي بن عزون وعثمان
ابن عبد الرحمن بن رشيق سمعا عليهم سوى من باب المسافر إذا جده السير في أو آخر كتاب الحج
إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة
ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام منه
فأجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار لجميعه قالوا أخبرنا
أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بركات النحوى السعدى

عنه واما رواية المستغفرى فبالاسناد الماضى الى أبى موسى أنبأنا أبى أنبأنا الحسن بن أحمد عنه * (فصل) * واما رواية ابراهيم بن معقل فبالاسناد الى أبى على الجبائى أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبى عمران الهروى سمعا البعض وأجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن اسمعيل البخارى عنه واما رواية جاد بن شاكر فأخبرنا بها أحمد بن أبى بكر بن عبد الحميد فى كتابه عن أبى الربيع بن أبى طاهر بن قدامة عن الحسن بن السيد العلوى عن أبى الفضل بن ناصر الحافظ عن أبى بكر أحمد بن على بن خلف عن الحاكم أبى عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن رميح النسوى عنه واما رواية أبى طلحة البرزدوى فبالاسناد الى المستغفرى أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه وقد انتهت الغرض الذى أردته من التوصل الذى أردته فليقع الشروع فى الشرح والاقصار على أتقن الروايات عندنا وهى رواية أبى ذر عن مشايخه الثلاثة لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها مع التنبية الى ما يحتاج اليه مما يحتاجها وبالله تعالى التوفيق وهو المسئول ان يعيننى على السير فى أقوم طريق * قال البخارى رحمه الله تعالى ورضى الله عنه (بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا فى رواية أبى ذر والاصيلي بغير باب وثبت فى رواية غيرهما فى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه وقال السكرماني يجوز فيه الاسكان على سبيل التعدد للابواب فلا يكون له اعراب وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحد والشهادة امتثال لقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذى بال لا يدافع به بحمد الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهى كالبدء الجذماء أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة والجواب عن الاول ان الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمنع العدول عنه بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على ان العمل دائر مع النية فكأنه يقول قصدت جمع وحي السنة المتلقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدى وانما الكل امرئ مانوى فاكتمنى بالتلويح عن التصريح وقد سلك هذه الطريقة فى معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء والجواب عن الثانى ان الحديثين ليسا على شرطه بل فى كل منهما مقال سلما صلاحيتهما للجملة لكن ليس فيهما ان ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا فلهذا جردت وشهدت نطقا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسملة لان القدر الذى يجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ويؤيده ان أول شئ نزل من القرآن اقرأ بسم ربك فطريق التأسي به الافتتاح بالبسملة والاقتصار عليها الاسما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المقصود بالذات من أحاديثه ويؤيده أيضا وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وكتبه فى القضايا مفتحة بالتسمية دون جدلة وغيرها كما سيأتى فى حديث أبى سفيان فى قصة هرقل فى هذا الباب وكما سيأتى فى حديث البراء فى قصة سهيل ابن عمرو فى صلح الحديبية وغير ذلك من الاحاديث وهذا يشعربان لفظ الحد والشهادة انما يحتاج اليه فى الخطب دون الرسائل والوثائق فكأن المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل الى أهل العلم لينتفعوا بما فيه تعلم وتعلما وقد أجاب من شرح هذا الكتاب باجوبة أخر فيها نظر منها انه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والجدلة فلما بدأ بالجدلة خالف العادة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام الحافظ

أبو عبد الله محمد بن اسمعيل

ابن ابراهيم بن المغيرة البخارى

رحمه الله تعالى آمين

كيف كان

أوبالتسمية لم يعد مبتدأ بالجملة فاكتمى بالتسمية وتعقب بأنه لوجع بينهما كان مبتدأ بالجملة بالنسبة إلى ما بعد التسمية وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز فإن الصحابة افتتحوا كتابه الإمام الكبير بالتسمية والجملة وتلوها وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار من يقول بان البسملة آية من أول الفاشحة ومن لا يقول ذلك ومنها أنه راعى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بها عن كلام نفسه وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى وأيضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وإن كانا مقدمين لفظا لكنهما متأخران تقديرافيه نظر وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء الخطبة فيها حمد وشهادة فحذفها بعض من جل عنه الكتاب وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصديده ولم يزد على التسمية وهم الأكثر والتليل منهم من افتتح كتابه بخطبة أفيقال في كل من هؤلاء أن الرواة عنه حذفوا ذلك كالأبلى يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظا ويؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك اسراع أو غيره أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وشهد كما صنع مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعرا جفا عن الشعبي منع ذلك وعن الزهري قال منعت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد ابن جبيرة جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور وقال الخطيب هو المختار **(قوله بدء الوحي)** قال عياض روى بالهمز مع **سكون** الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور قلت ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا إلا أنه وقع في بعضها كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجح الأول وهو الذي سمعناه من أقوال المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا كبداء الخيض وبداء الأذان وبداء الخلق والوحي لغة الأعلام في خفاء والوحي أيضا الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيعاء والاشارة والتصويت شيئا بعد شيء وقيل أصله التفهيم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهي وحي وشرعا الأعلام بالشرع وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن اسمعيل التميمي على هذه الترجمة فقال لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط وتعقب بان المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان والله أعلم **(قوله وقول الله)** هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لأنها في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطفا على كيف وإثبات باب بغير تنوين والتقدير باب معنى قول الله كذا أو الاحتجاج بقول الله كذا ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره

بدء الوحي إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقول الله
جل ذكره

(قوله) أنا وحينئذ إليك الآية) قيل قدم ذكر نوح فيها لانه أول نبي أرسل أو أول نبي عوقب قومه فلا يرد كون آدم أول الانبياء مطلقا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة ان صفة الوحي الى نبينا صلى الله عليه وسلم توافق صفة الوحي الى من تقدمه من النبيين ومن جهة ان أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان أول ما يؤتى به الانبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة (قوله) حدثنا الحميدي (هو أبو بكر عبد الله ابن الزبير بن عيسى منسوب الى حميد بن اسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي وهو امام كبير مصنف رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورجل معه الى مصر ورجع بعد وفاته الى مكة الى ان مات بها سنة تسع عشرة ومائتين فكان البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشا فافتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قريشا أخذ عنه وله مناسبة أخرى لانه مكى كشينه فناسب ان يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لان ابتداءه كان بمكة ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك لانه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل ومالك وابن عيينة قريشان قال الشافعي لولا هما لذهب العلم من الحجاز (قوله) حدثنا سفيان (هو ابن عيينة بن أبي عمرو الهلالي أبو محمد المكى أصله ومولده الكوفة وقد شاركه مالك في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة وكان يذكر انه سمع من سبعين من التابعين (قوله) عن يحيى بن سعيد (في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي ويحيى من صغار التابعين وشيخه محمد بن ابراهيم بن الحرث بن خالد التيمي من أوساط التابعين وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المعرفة لابن منده ما ظهره ان علقمة صحابي فلو ثبت ذلك كان فيه تابعيان وصحبا بيان وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي التحديث والاخبار والسماع والعنعنة والله أعلم وقد اعترض على المصنف في ادخاله حديث الاعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وانه لا تعلق له به أصلا بحيث ان الخطابي في شرحه والاسمعي في مستخرجه أخرجه قبل الترجمة لا اعتقادا له بما انه انما أوردته للتبرك به فقط واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسماعيلي في ذلك وقال ابن رشيد لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف وقد تكلفت مناسبة للترجمة فقال كل بحسب ما ظهر له انتهى وقد قيل انه أراد ان يقيم مقام الخطبة للكتاب لان في سياقها ان عمر قال على المنبر بمحضرة الصحابة فاذا صلح ان يكون في خطبة المنبر صلح ان يكون في خطبة الكتاب وحكى المهلب ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب به حين قدم المدينة مهاجرا فناسب ايراده في بدء الوحي لان الاحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لان الهجرة افتتح الاذن في قتال المشركين ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى وهذا وجه حسن الا انني لم أر ما ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول ما هاجر منقولا وقد وقع في باب ترك الخيل بالنظر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما الاعمال بالنية الحديث ففي هذا اليعا الى انه كان في حال الخطبة أما كونه كان في ابتداء قدمه

انا وحينئذ إليك كما أوحيانا
الى نوح والنبيين من بعده
* حدثنا الحميدي قال حدثنا
سفيان عن يحيى بن سعيد
الانصاري قال أخبرني محمد
ابن ابراهيم التيمي انه سمع
علقمة بن وقاص الليثي
يقول سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

الى المدينة فلم أرمأيدل عليه ولعل قائله استند الى ما روى في قصة مهاجر أم قيس قال ابن دقيق
العبد نقلوا ان رجلا هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج
امرأة تسمى أم قيس فلهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به انتهى وهذا الوجه
لم يستلزم البداءة بذكره أول الهجرة النبوية وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال
أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال من هاجر يتبع شيئا
فإنما له ذلك هاجر رجلا ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه
الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فابت
أن تتزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فكانت اسميه مهاجر أم قيس وهذا السناد صحيح على شرط
الشيخين لكن ليس فيه ان حديث الأعمال سيق بسبب ذلك ولم أرفى شي من الطرق ما يقتضي
التصريح بذلك وأيضا فلما أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط اذا ابتداءه بتمنا وترغيبا في
الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن
النجار قال التوبيخ يتعلق بالآية والحديث معالان الله تعالى أوحى الى الانبياء ثم الى محمد صلى
الله عليه وسلم ان الأعمال بالانيات لقوله تعالى وما أمر والى عبد الله والمخلصين له الدين وقال
أبو العالية في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا قال وصاهم بالاخلاص في عبادته
وعن أبي عبد الملك البوني قال مناسبة الحديث للترجمة ان بدء الوحي كان بالنية لان الله تعالى فطر
محمد على التوحيد وبغض اليه الاوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهى الرؤيا الصالحة فلما
رأى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حرا فقبل الله عمله وأتم له النعمة وقال المهلب
ما محصله قصد البخاري الاخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشئه وان الله بغض اليه
الاوثان وحب اليه خلال الخير ولزوم الوحدة فرار من قرناء السوء فلما لزم ذلك أعطاه الله على
قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال النواشع عنوان الخواتم ولخصه بنحو من هذا القاضى أبو بكر
ابن العربي وقال ابن المنير في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم
الهجرة الى الله تعالى بالخلاوة في غار حرا فماسب الاقتراح بحديث الهجرة ومن المناسبات
البدعية الوجيزة ما تقدمت الإشارة اليه ان الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحى السنة صدره ببدء
الوحي ولما كان الوحي إبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ومع هذه المناسبات لا يلحق
الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقد تواتر النقل عن
الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء
أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله
البويطى عنه وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزرة الكوفي
على انه ثلث الاسلام ومنهم من قال ربعة واختلفوا في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضا يدخل
في ثلاثين بابا من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين بابا ويحتمل ان يريد بهذا العدد المبالغه
وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا ينبغي ان يجعل هذا الحديث رأس كل باب ووجه البهيم كونه
ثلث العلم بان كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه فالثلاثة وأقسامها الثلاثة وأرجحها
لانها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ومن ثم وردت في المؤمن خير من عمله فاذا نظرت

اليها كانت خيرا الامرين وكلام الامام اجديدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم انه أحد القواعد
الثلث التي ترد اليها جميع الاحكام عنده وهي هذا ومن عمل عملا ليس عليه أمر نافع هو رد
والحلال بين والحرام بين الحديث ثم ان هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة
المشهورون الا الموطأ ووههم من زعم انه في الموطأ مغتراب تخريج الشيخين له والنسائي من طريق
مالك وقال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه
فردا لانه لا يروى عن عمر الامن رواية علقمة ولا عن علقمة الامن رواية محمد بن ابراهيم ولا عن
محمد بن ابراهيم الامن رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال فانه انما اشترع عن يحيى بن سعيد وتفرده
من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وجزء بن محمد الكوفي وأطلق
الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في انه لا يعرف الا بهذا الاسناد وهو كما قال لكن بقيدين
أحدهما الصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما ثانيا
السياق لانه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم
يعنون على نياتهم وحديث ابن عباس ولكن جهادونية وحديث أبي موسى من قاتل
لتكون كلمة الله هي العليافه في سبيل الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود رب قاتل بين
الصفين الله أعلم بنيته أخرجه أحمد وحديث عبادة من غزا وهو لا ينوي الاعتقال فله ما نوى
أخرجه النسائي الى غير ذلك مما يتعسر حصره وعرف بهذا التقرير غلط من زعم ان حديث عمر
متواترا لان جل على التواتر المعنوي فيحمل نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد فحكي محمد بن علي بن
سعيد النقاش الحافظ انه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا وسرد أسماءهم أبو القاسم بن
منده فجاوز الالف ثمانية وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي
اسماعيل الانصاري الهروي قال كتبت من حديث سبع مائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا
أستبعد صحة هذا فقد تتبع طرق من الروايات المشهورة والاجزاء المنشورة منذ طلعت
الحديث الى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة وقد تتبع طرق غيره فزادت على ما نقل
عن تقدم كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى
(قوله على المنبر) بكسر الميم واللام للعهد أي منبر المسجد النبوي ووقع في رواية حماد بن زيد
عن يحيى في ترك الخيل سمعت عمر يخطب (قوله انما الاعمال بالنيات) كذا أوردهنا وهو من
مقابله الجمع بالجمع أي كل عمل بنيته وقال الخوي كائنه أشار بذلك الى أن النية تنوع كما
تنوع الاعمال كن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعيده ووقع في معظم
الروايات بافراد النية ووجهه ان محل النية القلب وهو متحد فناسب افرادها بخلاف الاعمال
فانها متعلقة بالظواهر وهي متعددة فناسب جمعها ولان النية ترجع الى الاخلاص وهو واحد
لواحد الذي لا شريك له ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ الاعمال بالنيات بحذف انما وجمع
الاعمال والنيات وهي ما وقع في كتاب الشهاب للقضاي ووصله في مسنده كذلك وانكره
أبو موسى المديني كما نقله النووي وأقره وهو متعقب برواية ابن حبان بل ووقع في رواية مالك عن
يحيى عند البخاري في كتاب الايمان بلفظ الاعمال بالنية وكذا في العتق من رواية الثوري وفي
الهجرة من رواية حماد بن زيد ووقع عنده في النكاح بلفظ العمل بالنية بافرا دكل

على المنبر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
انما الاعمال بالنيات

منهما والنية بكسر النون وتشديد التثنية على المشهور وفي بعض اللغات تخفيفها قال
الكرماني قوله انما الاعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلف في
وجه افادته فقبل لان الاعمال جمع محلي بالالف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر
لان معناه كل عمل بنية فلا عمل الا بنية وقبل لان انما العصر وهل افادته بالمنطوق أو بالمفهوم
أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف أو تفيد بالحقيقة أو بالمجاز ومقتضى كلام الامام واتباعه
انها تفيد بالمنطوق وضعها حقيقة بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول
من المذاهب الاربعة الا ليسير كالأمدى وعلى العكس من ذلك أهل العربية واحتج بعضهم
بانهم لو كانت للحصر لما حسن انما قام زيد في جواب هل قام عمرو أجيب بأنه يصح انه يقع في
مثل هذا الجواب ما قام الا زيد وهي الحصر اتفاقا وقبل لو كانت للحصر لاستوى انما قام زيد مع
ما قام الا زيد ولا ترد في ان الثاني أقوى من الأول وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفى الحصر
فقد يكون احد اللغتين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين وقد
وقع استعمال انما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزون ما كنتم تعملون
وكقوله وما تجزون الا ما كنتم تعملون وقوله انما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على
الرسول الا البلاغ ومن شواهد قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصي * وانما العزة للكاثر

يعني ما ثبتت العزة الا لمن كان أكثر حصي واختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة فربما الاول وقد
يرجح الثاني وجواب عما أورد عليه من قولهم ان ان للاثبات وما للنفي فيستلزم اجتماع المتضادين
على صدد واحد بأن يقال مثلاً أصلهما كان للاثبات والنفي لكنهما بعد التركيب لم يبقا على
أصلهما بل أفاد شيئا آخر أشار الى ذلك الكرماني قال وأما قول من قال افادة هذا السياق للعصر
من جهة ان فيه تأكيداً بعد تأكيداً كيد فهو المستفاد من انما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب ايهام
العكس لان قائلاً لما رأى ان الحصر فيه تأكيداً كيد على تأكيداً كيد ظن ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر
وقال ابن دقيق العيد استدلال على افادة انما للعصر بان ابن عباس استدلال على ان الربا لا يكون الا
في النسبة بجديد انما الربا في النسبة وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه في
فهمه فكان كالاتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة
بذلك تنزلاً وأما من قال يستل أن يكون اعتمادهم على قوله لا ربا الا في النسبة لورود ذلك في بعض
طرق الحديث المذكور فلا يفيد ذلك في رد افادة الحصر بل يقويه ويشعر بان مفاد الصيغتين
عندهم واحد والاعمال استعمالوا هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث انما الماء من الماء فان
الحدابة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه وانما عارضهم في الحكم من أدلة
أخرى كحديث اذا التقى الختانان وقال ابن عثيمين انما اللفظ لا يفارق المبالغة والتأكيد حيث
وقع ويصلح مع ذلك للعصر ان دخل في قصة ساعدت عليه فجعل ورود العصر مجازاً يحتاج الى
قرينة وكلام غيره على العكس من ذلك وان أصل ورودها الحصر لكن قد يكون في شيء مخصوص
كقوله تعالى انما الله واحد فانه سمي باعتبار منكري الوحدة اذ لا الله سبحانه صفات
أخرى كالعلم والقدرة وكقوله تعالى انما أنت منذر فانه سمي باعتبار منكري الرسالة والافلاصلي

الله عليه وسلم صفات أخرى كالبشارة إلى غير ذلك من الأمثلة وهي فيما يقال السبب في قول من منع إفادتها للحصر مطلقا * (تكميل) * الأعمال تقتضي عاملين والتقدير الأعمال الصادرة من المكلفين وعلى هذا هل يخرج أعمال الكفار الظاهر الأخرى لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكفار وإن كان مخاطبها بما عاقبها على تركها ولا يرد العتق والصدقة لأنهما بدليل آخر (قوله بالنيات) الباء للمصاحبة ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى إنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجاده وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تخلف عن أوله قال النووي النية القصد وهو عزيمة القلب وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط والمرجح أن إيجاده ذكر في أول العمل ركن واستصحابها حكما بمعنى أن لا يأتي بمناف شرعا شرط ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور فقليل تعتبر وقليل تكمل وقليل تصح وقليل تحصل وقليل تستقر قال الطيبي كلام الشارع محمول على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فيعين الحمل على ما ينسب الحكم الشرعي وقال البيضاوي النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا والشرع خصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتغاضي الله وامتنال حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليس من تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر فانه تنصيب لما أجل والحديث متروك الظاهر لأن الذات غير منتزعة إذا التقدير لا عمل إلا بالنية فليس المراد في ذات العمل لانه قد يوجد بغير نية بل المراد في أحكامها كالصحة والكمال لكن الحمل على نفي الصحة أولى لانه أشبه بنفي الشيء نفسه ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالة على نفي الصفات مستمرة وقال شيخنا شيخ الاسلام الاحسن تقدير ما يقتضي أن الأعمال تتبع النية لقوله في الحديث فن كانت هجرته إلى آخره وعلى هذا يقتدر المحذوف ككونا مطلقا من اسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال قال ابن دقيق العيد وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها وأما التروك فهي وإن كانت فعل كفل لكن لا يطلق عليها لفظ العمل وقد تعقب على من يسمى القول عملا لكونه عمل اللسان بأن من خالف لا يعمل عملا فقال قول لا يحنث وأجيب بان مرجع اليمين إلى العرف والقول لا يسمى عملا في العرف ولهذا يعطف عليه والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه بعد قوله زخرف القول وأما عمل القلب كالنية ولا يتناولها الحديث لئلا يلزم التسلسل والمعرفة وفي تناولها نظر قال بعضهم هو محال لأن النية قصد المنوي وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله أن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فسلم وإن كان المراد بالنظر في الدليل فلا لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبره فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالا وقال ابن دقيق العيد الذين اشترطوا النية قدر واحدة الأعمال والذين لم يشترطوها قدره كمال الأعمال ورجح الأول بان الصحة أكثر لزوما للصحة من الكمال فالحمل عليها أولى وفي

هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باسقاط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل
وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء
وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضا نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية باول العمل كما
شوم معروف في مبسوطات الفقه * (تكميل) * الظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير
والتقدير الأعمال بنياتهم وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ومن
كونها فرضاً أو نفلاً ظهراً مثلاً أو عصراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا إلى
تعيين العدد فيه بحث والراجح ألاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين كالمسافر
مثلاً ليس له أن يقتصر إلى نية القصر لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر
والله أعلم (قوله) وإنما لكل امرئ ما نوى قال القرطبي فيه تحقيق لاشتراط النية والاختصاص
في الأعمال بخنق إلى أنها مؤكدة وقال غيره بل تنفد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نهت على
أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيتربط بالحكم على ذلك والثانية أفادت أن العامل لا يحصل
له إلا ما نواه وقال ابن دقيق العيد الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له يعني إذا عمله
بشرائطه أو حال دون عمله ما يعذر شرعاً بعدم عمله وكل ما لم ينو لم يحصل له ومراده بقوله ما لم
ينو أي لا خصوصاً ولا عموماً أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت نيته عامة تشمل هذا
مما اختلف فيه انظار العلماء ويخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوى
لمدرك آخر كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الرتبة قبل أن يتعدفاته يحصل له تحية
المسجد نواهاً ولم ينوهاً لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم
الجمعة عن الجنابة فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد
لإلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد والله أعلم وقال النووي
أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوي الفائتة فقط
حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة وقال ابن السمعاني
في أماليه أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فأعلمها القربة
كأن كل إذا نوى به القوة على الطاعة وقال غيره أفادت أن النيابة لا تدخل في النية فإن ذلك هو
الأصل فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره قائم على خلاف الأصل وقال ابن عبد السلام
الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال والثانية لبيان ما يترتب عليها وأفادت أن النية إنما تشترط
في العبادة التي لا تتميز بنفسها وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار
والادعية والتسلاوة لأنها لا ترتد بين العبادة والعبادة ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل
الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتمسك للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى
لكن أن أكثر ثواباً ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لأنه خير
من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطلقاً أي المجرّد عن التفكير قال وإنما هو ناقص
بالنسبة إلى عمل القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في
الجواب عن قولهم أي أتى أحدنا شهوته ويؤجر أرايت لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق
الغزالي أنه يلزم منه أن المريثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص

وإنما لكل امرئ ما نوى

من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه لا يحتاج إلى نية تخصه كحجية المسجد كما تقدم
وكن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول براءة
الرحم وقد وجسدت ومن ثم لم يحتج المتروك إلى نية ونازع الكرماني في إطلاق الشيخ محي الدين
كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كلف النفس وبأن التروك إذا أريد به الحصول
الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك وتعقب بأن قوله الترك فعل مختلف فيه
ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد
لأن المجتوئ فيه هل تلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق أن الترك المجتوئ لا ثواب فيه وإنما يحصل
الثواب بالكف الذي هو فعل النفس فن لم تخطر المعصية بباله أصلاً ليس كمن خطلت فكف
نفسه عنها خوفاً من الله تعالى فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه
لا الترك المجتوئ والله أعلم * (تنبيه) * قال الكرماني إذا قلنا أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد
القصر في قوله وإنما لكل امرئ ما نوى نوعان من الحصر قصر المسند على المسند إليه إذا مراد
أنما لكل امرئ ما نواه والتقديم المذكور (قوله فن كانت هجرته إلى دينا) كذا وقع في
جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بخلاف أحد وجهي التقسيم وهو قوله فن كانت
هجرته إلى الله ورسوله إلى آخره قال الخطابي وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا
مخبر وما قد ذهب شطره ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال ومن جهة من عرض من رواه
فقد ذكر البخاري من غير طريق الحميدي مستوفى وقدرناه لنا الأئمة من طريق الحميدي تأمناً
ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصراً وفهم من قوله مخبر وما أنه قد يردان في السند انقطاعاً فقال
من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الحميدي وهو مما يتعجب من إطلاقه مع قول البخاري حدثنا
الحميدي وتكرر ذلك منه في هذا الكتاب وجرم كل من ترجمه بأن الحميدي من شيوخه في النسخة
والحديث وقال ابن العربي في مشيخته لا عذر للبخاري في إسقاطه لأن الحميدي شيخه قد
رواه في مسنده على التمام قال وذكر قوم أنه لعله استغلام من حفظ الحميدي فحدثه هكذا فحدث
عنه كما سمع أو حدث به تأمناً فسقط من حفظ البخاري قال وهو أمر مستبعد جداً عند من اطلاع
على أحوال القوم وقال الداودي الشارح الإسقاط فيه من البخاري فوجوده في رواية شيخه
وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى وقدره ينام من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي
وغير واحد عن الحميدي تأمناً وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم على الصحيحين
وصحیح أبي عوانة من طريق الحميدي فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار
الابتداء بهذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة إليه وأنه اختار الحميدي لكونه
أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة وإن كان الإسقاط منه فالجواب
ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري أن أحسن ما يجاب به هنا أن
يقال لعل البخاري قصد أن يجعل كتابه صدرًا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من
استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف فكانه ابتداء كتابه بنية رد علمها
إلى الله فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيتسه ونكبه عن أحد

فن كانت هجرته

وجهي التقسيم بجانبه للتركية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام انتهى ملخصا وحاصله
 ان الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل
 القربة أو لا فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف
 الجملة المشعرة بالقربة المحضة فرار من التركية وبقي الجملة المترددة المحتملة تنفيضا للامر الى
 ربه المطلع على سريره المجازي له بمقتضى نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب
 اصطلاحهم في مذاهم واختياراتهم وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية
 بالمعنى والتسديق في الاستنباط وإشارته الغرض على الاجل وترجيح الاسناد الوارد بالصيغ
 المصرحة بالسماع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متساوا اسنادا
 وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله فن كانت هجرته الى الله ورسوله عن قوله
 فن كانت هجرته الى دنيا يصيبها فيجتمل أن تكون رواية الحمادي وقعت عند البخاري كذلك
 فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير
 أن لا يكون ذلك فهو مصير من البخاري الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اثنا عشر وهذا هو
 الراجح والله أعلم وقال الكرماني في غير هذا الموضع ان كان الحديث عند البخاري تاما لم يخرمه
 في صدر الكتاب مع ان الخرم مختلف في جوازه (قلت) لا جرم بالخرم لان المقامات مختلفة فلهذا
 في مقام بيان ان الايمان بالنبيه واعتقاد القلب سمع الحديث تاما وفي مقام ان الشروع في الاعمال
 انما يصح بالنبيه سمع ذلك القدر الذي روى ثم الخرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري
 لانه ثم ان كان منه خرمه ثم لان المقصود يتم بذلك المقدار (فان قلت) فكان المناسب أن يذكر
 عند الخرم الشق الذي يتعلق بمقصوده وهو ان النية ينبغي أن تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر
 الى ما شو الغالب الكثير بين الناس انتهى وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت
 ذكره من الأئمة على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي وقال في موضع آخر ان اراد الحديث
 تاما تارة وغيره تارة انما هو من اختلاف الرواة فكل منهم قد روى ما سمعه فلا خرم من أحد
 وليكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي ينضمه ترجمته له
 انتهى وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساقه
 في موضع تاما وفي موضع يقتصر على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا يرتاب من يكون
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرف بالاستقراء من صنيعه انه لا يذكر الحديث الواحد
 في موضعين على وجهين بل ان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني
 وهكذا ما بعده وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالخرم ان كان صحيحا وتارة بغيره
 ان كان فيه شيء وما ليس له الاسناد واحد يتصرف في مثله بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق ولا
 يوجد فيه حديث واحد مذکور بتسامه سند او متناهي موضعين أو أكثر الا نادرا فقد عني بعض
 من قسيسه يتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعا (قوله هجرته) الهجرة الترك والهجرة الى
 الشيء الانتقال اليه عن غيره وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجهين
 * الاول الانتقال من دار الخوف الى دار الامن كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة
 الى المدينة * الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي صلى الله

عليه وسلم بالمدينة وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين وكانت الهجرة اذ ذاك تختص
بالانتقال الى المدينة الى ان قنحت مكة فانتقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر
لمن قدر عليه باقيا فان قيل الاصل تغير الشرط والجزاء يقال مثلاً من أطاع أطاع وانما
يقال مثلاً من أطاع نجا وقد وقع في هذا الحديث متحدين فالجواب ان التغير يتبع تارة بالنظر
وهو الاكثر وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق ومن أمثلته قوله تعالى ومن تاب وعمل
صالحا فانه يتوب الى الله متابا وهو مؤول على ارادة المعهود المستقر في النفس كقولهم أنت
أنت أي الصديق الخالص وقولهم هم هم أي الذين لا يتقدم قدرهم وقول الشاعر
* أنا أبو النجم وشعري شعري * أو هو مؤول على اقامة السبب بمقام المسبب لاشتراك
السبب وقال ابن مالك قديقه صديا خبر الفرديان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالابتداء لفظا
كقول الشاعر

خليلى خليلي دون ريب وربما * ألان امرء قولا فظن خليلي

وقد يفعل مثل هذا الجواب الشرط كقولك من قصدي فقد قصدي أي فقد قصد من عرف
بانجاح قاصده وقال غيره اذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة اما في
التعظيم واما في التحقير (قوله الى دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وهي فعلى من الدنو
أي القرب سميت بذلك لسبقها للآخرى وقيل سميت دنيا لدنوها الى الزوال واختلف في
حقيقتها فاقيل ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض
والاولى اولى لكن يراد فيه مما قبل قيام الساعة ويطلق على كل جزء منها مجازا ثم ان نظرها
مقصورة غير ممنون وحكى تنوينها وعزاها ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكشمي في وضعها
وحكى عن بن مغيرة ان أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث
ينفرد لانه لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا ليس على اطلاقه فان في رواية أبي الهيثم مواضع
كثيرة أصوب من رواية غيره كما سيأتي مبينا في مواضعه وقال التيمي في شرحه قوله دنيا هو
تأنيث الأدنى ليس بعصوف لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بان لزوم التأنيث
للالف المقصورة كاف في عدم الصرف وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمل دنيا منكرافه
اشكال لانها أفعل التفضيل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى قال
الا انها خلعت عنها الوصفية وأجريت بحري ما لم يكن وصفا قط ومثله قول الشاعر

وان دعوت الى جلي ومكرمة * يوم اسراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني قوله الى يتعلق بالهجرة ان كان لفظ كانت تامة أو هو خبر لكانت ان كانت ناقصة
ثم أورد ما محصلا ان لفظ كان ان كان للامر الماضي فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في
ذلك وأجاب بانه يجوز ان يراد بل لفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان أو يقاس المستقبل على
الماضي أو من جهة ان حكم المكلفين سواء (قوله يصيبها) أي يحصلها لان تحصيلها كاصابة
الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود (قوله أو امرأة) قيل التنصيص عليها من الخاص بعد
العام للاهتمام به وتعقبه النووي بان لفظ دنيا مكررة وهي لا نعم في الاثبات فلا يلزم دخول المرأة
فيها وتعقب بكونها في سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير لان الافستان بها

الى دنيا يصيبها أو الى امرأة
ينكحها فهجرته الى
ما هاجر اليه

أشد وقد تقدم النقل عن حكى ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تنف على تسميته
ونقل ابن دحية ان اسمها قبله بقاء مفتوحة ثم تحتمية ساكنة وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان
السبب في تحفيم المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربيته ويراعون الكفاءة
في النسب فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناحيهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة
ليترجح بها من كان لا يصل اليها قبل ذلك انتهى ويحتاج الى نقل ثابت ان هذا المهاجر كان
مولى وكانت المرأة عربية وليس ما انفاه عن العرب على اطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم
جماعة من مواليم وجلفائهم قبل الاسلام واطلاقه ان الاسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع
(قوله فهاجرته الى ما هاجر اليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليمتثل ما ذكره من المرأة وغيرها
وانما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وسمى المحذوفه لتقصدا لا لتدانيذ كراثة ورسوله وعظم
شأنه ما بخلاف الدنيا والمرأة فان السياق يشعر بالحث على الاعراض عنهما وقال الكرماني
يحتمل أن يكون قوله الى ما هاجر اليه متعلقا بالهجرة فيكون الخبر محذوفا والتقدير قبيحة أو غير
صحيحة مثلا ويحتمل أن يكون خبر فهاجرته والجملة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهى وهذا
الثاني هو الأرجح لان الاول يقتضي ان تلك الهجرة مذمومة مطلقة وليس كذلك الا ان حمل على
تقدير شيء يقتضي التردد أو التصور عن الهجرة الخالصة مكن نوى هجرته مفارقة دار الكفر
وترجوع المرأة معا فلا تكون قبيحة ولا غير صحيحة بل هي نافضة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة
ونما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من
طلبها مضمومة الى الهجرة فانه يشاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من
طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لانه من الامر المباح الذي قد يشاب فاعله اذا
قصد به التزويج كالأعناف وس أمثلة ذلك ما وقع في قصة اسلام أبي طلحة فيما رواه النسائي عن
أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فسكان صداق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قيل أي طلحة
نخطبها فقالت اني قد أسلمت فان أسلمت تزوجت فأسلم فترجسته وهو محمول على أنه رغب في
الاسلام ودخله من وجهه ونظم الى ذلك ارادة التزويج المباح فصار كمن نوى بصومه العباداة والجمعة
أو بطوافه العباداة وملازمة الغريم واختار الغزالي فيما يتعلق بالشواهد ان كان القصد الديني
هو الغلب لم يكن فيه أجر أو الدين أجر بقدره وان تساوى باقتداء القصد بين الشين فلا أجر وأما
اذا نوى العباداة ونهاطها شي مما يغاير الاخلاص فقد ينقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن
جمهور السلف ان الاعتسار بالابتداء فان كان في ابتداءه لله خالصا لم يضره ما عرض له بعد ذلك
من اعجاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الاقدام على العمل قبل
معرفة الحكم لان فيه ان العمل يكون مستقيا اذا خلا عن النية ولا يصح نية فعل الشيء الا بعد
معرفة حكمه وعلى أن الغافل لا تكلف عليه لان القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير
قاصد وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له الامن وقت النية وهو مقتضى
الحديث لكن تسلك من قال بانعطافها بشليل اخر ونظيره حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد
أدركها أي أدرك فضيلة الجماعة والوقت وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى
أن الواحد انما اذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم

يذكر غيره ان ذلك لا يقدح في صدقه خلافا لمن أعل بذلك لان علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة واستدل بفهو منه على أن ما ليس بعمل لا يشترط النية فيه * ومن أمثله ذلك جمع التقديم فان الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نية بخلاف ما رجحه كثير من المشافعية وخالقهم شيخنا شيخ الاسلام وقال الجمع ليس بعمل وانما العمل الصلاة ويتقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ولو كان شرطا لاعلمهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضافا الى سبب ويجمع متعدد جنس أن نية الجنس تكفي كمن أعنت عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره لان معنى الحديث ان الاعمال بنياتها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محجوج الى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك في سببها أجزأه اخرجها بغير تعيين وفيه زيادة النص على السبب لان الحديث سبق في قصة المهاجر اتروى به المرأة فذكر النيام مع التمسك زيادة في التحذير والتنبيه وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصا فيستقطب منه الاشارة الى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وسأقي ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة فدخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق * (الحديث الثاني) * من احاديث بدء الوحي (قوله) حدثنا عبد الله بن يوسف هو التميمي كان نزل تيس من عمل مصر وأصله دمشق وهو من أتقن الناس في الموطأ كذا وصنفه يحيى بن معين (قوله أم المؤمنين) هو مأخوذ من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام وتحريم نكاحهن لافي غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح وانما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب والافلامانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح (قوله) ان الحرث بن هشام هو الخنزومي أخو أبي جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في فتوح الشام (قوله سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة فيجتمعا أن تكون عائشة حضرت ذلك وعلى هذا اعتد أصحاب الاطراف فأخرجوه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون الحرث أخبر بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محكوم بوضعه عند الجمهور وقد جاء ما يؤيد الثاني في مسند أحمد ومجمع البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحرث بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدت له متابعا عند ابن منده والمثبور الاول (قوله كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون المسئول عنه صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أعم من ذلك وعلى كل تقدير فاسناد الاتيان الى الوحي مجاز لان الاتيان حقيقة من وصف حامله واعترض الاسماعلي فقال هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وانما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو لكيفية اتيان الوحي لا لبدء الوحي اه وقال الكرماني لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فيوافق ترجمة الباب (قلت) سياقها يشعر بخلاف ذلك لاتيان بصيغة المستعمل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان فيه اشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامرين فيشمل حالة الابتداء وأيضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولم تظهر المناسبة فضلا عن اننا قد منا أنه أراد البدء بالحديث عن امامي

حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين رضي الله عنها
أن الحرث بن هشام رضي الله
عنه سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله كيف يأتيك الوحي فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الجاز فبعد أبعكة ثم ثنى بالمدينة وأيضاً فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب بسيد الوحي بل
يكفي أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضاً وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ
الترجمة وبما اشتملت عليه ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله مناسب لتقديم
ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفته حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا يمتثل فيه فحسن إيراد
هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق
والله أعلم (قوله أحياناً) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله والمراد به هنا مجرد الوقت
فكانه قال أوقافاً يأتي واتصّب على الظرفية وعامل يأتي مؤخر عنه وللمصنف من وجه آخر
عن هشام في بدء الخلق قال كل ذلك يأتي الملك أي كل ذلك حالتان فذكرهما وروى ابن سعد
من طريق أبي سلمة المأجشون أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتيني
على نحوين يأتيني به جبريل فيلقيه عليّ كما يلقى الرجل على الرجل فذلك ينقلني مني ويأتيني
في يتي مثل صوت الجرس حتى يخالط قلبي فذلك الذي لا ينقلني مني وهذا أمر سل مع ثقة رجلاه
فإن صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سيأتي فإن الملك قد
تمثل رجلاً في صور كثيرة ولم ينفذ منه ما أتاه به كما في قصة شبيهه في صورة دحية وفي صورة
أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح وأورد على ما اقتضاه هذا الحديث وهو أن الوحي منحصراً في
الحالتين حالات أخرى إما من صفة الوحي كجيشه كدوى النحل والنفس في الروع والالهام والرؤيا
الصالحة والتكليم ليلة الأسراء بلا واسطة وأما من صفة حامل الوحي كجيشه في صورته التي خلق
عليه السموات جناح ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض وقد سد الأفق والجواب منع
الحصر في الحالتين المقدم ذكرهما وما وجههما على الغالب أو جعل ما يغيرهما على أنه وقع بغد
السؤال أو لم يتعرض لصفتي الملك المذكورين لندورهما فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك
الأمرين أو لم يأت في تلك الحالة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس فانه بين به صفة
الوحي لا صفة حامله وأما فنون الوحي فدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس لأن سماع الدوى
بالنسبة إلى الحاضرين كما في حديث عمر بن الخطاب عنده كدوى النحل والصلصلة بالنسبة إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فشبهه عمر بدوى النحل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم
بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه وأما النفس في الروع فيجتمعل أن يرجع إلى إحدى الحالتين
فاذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حيث نفث في روعه وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه لأن
السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل وكذا التكليم ليلة الأسراء وأما الرؤيا الصالحة
فقال ابن بطال لا ترد لأن السؤال وقع عما ينفرده عن الناس لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره اه
والرؤيا الصادقة وإن كانت جراً من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والالساغ اصاحبها أن
يسمى نبياً وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في البقطة أو لكون حال المنام لا يخفى
على السائل فاقصر على ما يخفى عليه أو كان ظهرو ذلك له صلى الله عليه وسلم في المنام أيضاً على
الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على
سنة وأربعين نوعاً فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي وجموعها يدخل فيما ذكر وحديث أن
روح القدس نفث في روعي أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة وصححه الحاكم من طريق ابن

أحياناً يأتي

مسعود (قوله مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة في الاصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول رهلة والجرس الجليل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتهر بقاءه من الجرس باسكان الراء وهو الجرس وقال الكرماني الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكو وساعلى البعير فإذا تحرك تحركت النحاسة فاصابت السطل فصلت الصلصلة اه وهو تطويل للتعريف بما لا طائل تحته وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكو سالان تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له فان قيل المحمود لا يشبه بالمدحوم اذ حقيقة التشبيه الحاق ناقص بكامل والمشبّه الوحي وهو محمود والمشبّه بصوت الجرس وهو مذموم لصحة النهي عنه والتنكير من مرافقة ما هو معلق فيه والاعلام بأنه لا يصحهم الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر ينفر منه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه به بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما غاها المقصود هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لا فهماهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة طنين فن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطرب وقع التنفير عنه وعلل بكونه من مار الشيطان ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر قيل والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد وقيل بل هو صوت حفيف أجنحة الملك والحكمة في تقديمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره ولما كان الجرس لا يتحصل صلصلة الامتداد له وقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس اذ قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها الخديث عند تفسير قوله حتى اذ فرغ عن قلوبهم في تفسير سورة سبأ ان شاء الله تعالى (قوله وهو أشده على) يفهم منه أن الوحي كله شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لان الفهم من كلام مثل الصلصلة اشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسامع وهي هنا اما بانصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الاول وأما بانصاف النائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والاول أشد بلاشك وقال شيخنا شيخ الاسلام البلقيني سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس كان يعالج من التزليل شدة قال وقال بعضهم وانما كان شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى للسامع اه وقيل انه انما كان ينزل هكذا اذ انزلت آية وعيدا أو تهديدا وهذا فيه نظر والظاهر أنه لا يحتض بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لا لبس الجبة المتضمن بالطيب في الحج فان فيه أنه رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وانه ليغط وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلف والدرجات (قوله فينضم) يفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أي يطلع ويتجلى ما يغشاك ويروى بضم أوله من الرباعي وفي رواية لا يذير بضم أوله وفتح الصاد على البناء المعجول وأصل النضم القطع ومنه

مثل صلصلة الجرس وهو
أشده على فينضم عنى

قوله تعالى لا انتقصام لها وقيل النقصم بالغناء القطع بلا ابانة وبانتشاف القطع بابانة فذكر بالنقصم
 اشارة الى أن الملك فارقه ليعود والجامع بينهما بقاء العلقمة (قوله وقد دعت عنه ما قال) أي
 القول الذي جاء به وفيه اسناد الوحي الى قول الملك ولا معارضة بينهما وبين قوله تعالى حكاية عن
 قال من الكفار ان هذا الاقول البشر لانهم كانوا ينكرون الوحي وينكرون مجي الملك به
 (قوله تمثل لي الملك رجلا) التمثل مشتق من المنسل أي تصور واللام في الملك للعهد وهو
 جبريل وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد المتقدم ذكرها وفيه دليل على أن الملك يتشكل
 بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أي شكل أرادوا وزعم
 بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ورجلا منصوب بالمصدرية أي تمثل مثل رجل أو بالتمييز
 أو بالحال والتقدير هيئة رجل قال امام الحرمين تمثل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من
 خلقه وأزاله عنه ثم يعيده اليه بعد وجزم ابن عبد السلام بالازالة دون الغناء وقرر ذلك بأنه
 لا يلزم ان يكون انتقالها موجب الموت بل يجوز أن يبقى الجسد حيا لان موت الجسد بمفارقة الروح
 ليس بواجب عقلا بل بعادة اجراها الله تعالى في بعض خلقه وانظر ما يقال ارواح الشهداء الى
 أجواف طيور وخضر تسرح في الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام ما ذكره امام الحرمين لا ينحصر
 الحال فيه بل يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الاصل الا أنه انضم فصار على قدر هيئة
 الرجل وانما ترك ذلك عادا الى هيئته ومثال ذلك القطن اذا جمع بعد أن كان منتفشا فإنه بالنفث
 يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير وهذا على سبيل التقريب والحق ان تمثيل الملك رجلا ليس
 معناه ان ذاته انقلبت رجلا بل معناه أنه يظهر بملك الصورة تائيسا لمن يحاط به والظاهر أيضا ان
 القدر الزائد لا ينزل ولا ينبغي بل يخفى على الرأي فقط والله أعلم (قوله فيكم مني) كذا لاكثر
 ووقع في رواية البيهقي من طريق القعنب عن مالك فيعلمني بالعين بدل الكاف والظاهر أنه تعقيب
 فقد وقع في الموطأ رواية القعنب بالكاف وكذا الدارقطني في حديث مالك من طريق القعنب
 وغيره (قوله فأني سيقول) زاد أبو عوانة في تحجيجه وهو أنه على وقد وقع التغير في الحالتين
 حيث قال في الاول وقد دعت بلفظ الماضي وهنا فأني بلفظ الاستقبال لان الوحي حصل في
 الاول قبل النقصم وفي الثاني حصل حال المكاملة أو أنه كان في الاول قد تلبس بالصفات الملكية
 فاذا عاد الى حاله الجسمية كان حافظا لما قيل له فغير عنه بالماضي بخلاف الثاني فإنه على حاله
 المعهودة (قوله قالت عائشة) هو بالاسناد الذي قبله وان كان بغير حرف العطف كما يستعمل
 المصنف وغيره كثيرا وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف وقد أخرجه الدارقطني في حديث
 مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك منصوصا عن الحديث الاول وكذا فصلهما مسلم من
 طريق أبي اسامة عن هشام ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل لانها في الاول أخبرت
 عن مسألة الحرث وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأييدا للغير الاول (قوله ليتفصد) بالغناء
 وتشديد المهملة مأخوذ من التصد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جنيته بالعرق المنصود
 سببا لغيره في كثرة العرق وفي قولها في اليوم الشديد البرد لالة على كثرة معاناة التعب والكرب
 عند نزول الوحي لما فيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فإنه يشعر بوجود أمر
 طارئ زائد على الطباع البشرية وقوله عرفا بالنصب على التمييز زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا

وقد دعت عنه ما قال
 واحيانا تمثل لي الملك رجلا
 فيكم مني فأني ما يقول قالت
 عائشة رضي الله عنها ولقد
 رأيته ينزل عليه الوحي في
 اليوم الشديد البرد فيفصم
 عنه وان جبينه ليتفصد عرفا

الاسناد عند البيهقي في الدلائل وان كان لم يوحى اليه وهو على ناقته فيضرب حرامها من ثقل ما يوحى اليه * (تنبيه) * حكى العسكري في التلخيص عن بعض شيوخه انه قرأ ليقصد بالقاف ثم قال العسكري ان ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء اذا تكسرت وتقطع ولا يخفى بعده انتهى وقد وقع في هذا التلخيص أبو الفضل بن طاهر فرده عليه المؤمن الساجي بالغاء قال فأصر على القاف وذكر الذهبي في ترجمة بن طاهر عن ابن ناصر انه رد على ابن طاهر لما قرأ غابا بالقاف قال فكابرني (قلت) ولعل بن طاهر وجهها بما أشار اليه العسكري والله أعلم وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ان السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين وجواز السؤال عن أحوال الانبياء من الوحي وغيره وان المسؤول عنه اذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضيه التفضيل والله أعلم * (الحديث الثالث) * (قوله) حديثنا يحيى بن بكير قال هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة الى جده لشهرته بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين وعقيل بالضم على التصغير وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة الفقيه نسب الى جده لشهرته الزهري نسب الى جده الأعلى زهرة بن كلاب وهو من رهب آمنة أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على اتقانه وامامته (قوله من الوحي) يحتمل أن تكون تبعضية أي من أقسام الوحي ويحتمل أن تكون بيانية ووجه القراز والرؤيا الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها ضغث ويبدى بذلك ليكون غميدا رتبة للقطعة ثم مهدله في القطعة أيضا رؤية النور وسماع الصوت وسلام الحجر (قوله في النوم) زيادة الايضاح وأخرج رؤيا العين في القطعة لجواز اطلاقها مجازا (قوله) مثل فلق الصبح) نصب مثل على الحال أي مشبهة ضياء الصبح أو على انه صفة لخدوف أي جاءت تيمينا مثل فلق الصبح والمراد بفلق الصبح ضياءه وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه (قوله حجب) لم يسم فاعله عدم تحقق الباعث على ذلك وان كان كل من عند الله أولي به على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الالهام والخلافة بالخلافة والسر فيسه ان الخلوة فراغ القلب لما توجه له وحرا بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الاصيل بالنخ والقصر وقد حكى أيضا وحكى فيسه غير ذلك جواز الرواية هو جيل معروف بمكة والغار نقب في الخبل وجمعه غير ان (قوله) في تخنث) هي بمعنى يتخنف أي يتبع الخفية وهي دين ابراهيم والغاء تبدل ثاء في كسر من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة يتخنف بالنساء أو التخنث القاء الخنث وهو الاثم كما قيل يأتى ويخرج ويخوهم (قوله) وهو التعبد) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليلا نعم في رواية المزان من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الادراج (قوله) الليالي ذوات العدد) يتعلق بقوله يتخنف وابهام العدد لاختلافه كذا قيل وهو بالنسبة الى المدد التي يتخللها حجبته الى أهله والافاضل الخلوة قد عرفت مدتها وهي شهر وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن اسحق والليالي منصوبة على الظرف وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء وينزع بكسر الزاى أي يرجع وزنا ومعنى ورواه المؤلف للمنظومة في التفسير (قوله) مثلها أي الليالي والتزود استصحاب الزاد

* حديثنا يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث عن عقيل عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين انها
قالت أول ما بدئ به رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الوحي الرؤيا الصالحة في
النوم فكان لا يرى رؤيا
الا جاءت مثل فلق الصبح ثم
حجب اليه الخلاء وكان يتخلو
بغار حراء فيتحنث فيه وهو
التعبد الليالي ذوات العدد
قبل أن ينزع الى أهله ويتزود
لذلك ثم يرجع الى خديجة
فيتزود مثلها

ويتروى معطوف على يتحنث وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ياتى
 أخبارها فى مناقبها (قوله حتى جاءه الحق) أى الامر الحق وفى النفس سحر حتى فجئه الحق بكسر
 الجيم أى بغته وان ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى اليه بذلك فى المنام أو لاقى البقطة
 أمكن أن يكون محى الملك فى البقطة أعقب ما تقدم فى المنام وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى
 وقد وقع فى رواية أبى الاسود عن عروة عن عائشة قالت ان النبى صلى الله عليه وسلم كان أول
 شأنه يرى فى المنام وكان أول ما رأى جبريل باجساد صرخ جبريل يا محمد فتنظر عينا وشمالا فلم ير
 شيئا فرجع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال يا محمد جبريل جبريل فهرب فدخل فى الناس فلم ير
 شيئا ثم خرج عنهم فناداه فهرب ثم استعلن له جبريل من قبل حراء فذكر قصة أقرائه أقرأ باسم ربك
 ورأى حينئذ جبريل له جناحان من ياقوت يمتد طغان البصر وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبى
 الاسود وابن لهيعة ضعيف وقد ثبت فى صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مر فوعالم أراه يعنى
 جبريل على صورته التى خلق عليها الامرتين وبين أحمد فى حديث ابن مسعود ان الاولى كانت
 عند سؤاله اياه أن يريه صورته التى خلق عليها والثانية عند المعراج وللتقدم من طريق
 مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل فى صورته الامرتين مرة عند سدرة المنتهى ومرة فى أجساد
 وهذا يقوى رواية ابن لهيعة وتكون هذه المرة غير المراتين المذكورتين وانما لم يضمهما اليهما
 لاحتمال أن لا يكون رآه فم على تمام صورته والعلم عند الله تعالى ووقع فى السيرة التى جمعها
 سليمان التميمي فرواها محمد بن عبد الاعلى عن ولده معمر بن سليمان عن أبيه ان جبريل أتى النبى
 صلى الله عليه وسلم فى حراء وأقرأه أقرأ باسم ربك ثم انصرف فبقي مترددا فأتاه من أمامه فى صورته
 فرأى أمرا عظيما (قوله جاءه) هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيبية لان محى الملك
 ليس بعد محى الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير
 ان شئ بنفسه بل التفسير عين المفسر به من جهة الاجمال وغيره من جهة التفصيل (قوله ما أنا
 بقارى) ثلاثا ما نافية اذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وان حكى عن الاخفش جواره
 فهو شاذ والباء زائد لتأكيد النفي أى ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثا قيل له أقرأ باسم
 ربك أى لا تقرؤه بقوتك ولا بعرفتك لكن بحول ربك واعاذه فهو يعلم كما خلقك وكما نزع
 علق الدم ومضمهر الشيطان فى الصغر وعلم أمك حتى صارت تكتب بالقلم بعد ان كانت أمية
 ذكره السهيلي وقال غيره ان مثل هذا التركيب وهو قوله ما أنا بقارى يفيد الاختصاص
 وردّه الطيبي بأنه انما يفيد التقوية والتأكيد والتقدير لست بقارى البتة فان قيل لم كثر ذلك
 ثلاثا أجاب أبو شامة بأن يحمل قوله أولا ما أنا بقارى على الاستناع وثانيا عن الاخبار بالنفي
 المحض وثالثا على الاستفهام ويؤيده ان فى رواية أبى الاسود فى مغازيه عن عروة أنه قال
 كيف أقرأ وفى رواية عبيد بن عمير عن ابن اسحق ماذا أقرأ وفى مرسل الزهري فى دلائل
 النبوة كيف أقرأ وكل ذلك يؤيد انما استفهامية والله أعلم (قوله فغطى) بعين معجمة وطاء
 مهملة وفى رواية الطبري بناء مشتاة من فوق كانه أراد ضمى وعصرنى والغط حبس النفس
 ومنه غلب فى الماء أو أراد غمى ومنه الخلق ولاى داود الطيالسي فى مسنده بسند حسن فأخذ
 بجلقى (قوله حتى بلغ من الجهد) روى بالنسخ والنصب أى بلغ الغط منى غاية وسعى وروى

حتى جاءه الحق وهو فى
 حراء فجاءه الملك فقال
 أقرأ قال ما أنا بقارى قال
 فأخذنى فغطى حتى بلغ
 منى الجهد ثم أرسلنى فقال
 أقرأ قلت ما أنا بقارى
 فأخذنى فغطى الثانية حتى
 بلغ منى الجهد ثم أرسلنى
 فقال أقرأ فقلت ما أنا بقارى
 فأخذنى فغطى الثالثة ثم
 أرسلنى فقال أقرأ باسم ربك
 الذى خلق الانسان
 من علق أقرأ وربك الاكرم

بالضم والرفع أى بالغ معنى الجهد مبلغه وقوله ارسلنى أى أطلقنى ولم يذكر الغط هنا فى المرة الثالثة وهو ثابت عند المؤلف فى التفسير (قوله فرجع بها) أى بالانبات أو بالقصة (قوله فرملوه) أى لفوه وروع بالفتح الفزع (قوله لقد خشيت على نفسى) دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على انفعال حصل له من محبى الملك ومن ثم قال رملوني والخشية المذكورة اختلف العلماء فى المراد بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وان يكون مراه من جنس الكهانة جاء مصرحاً به فى عدة طرق وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له ان يبطل لكن جملة الاسم على على ان ذلك حصل له قبل حصول العلم الضرورى له ان الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى ثانياً الهاجس وهو باطل أيضاً لانه لا يستقر وهذا يستقر وحصلت بينهما المراجعة ثالثاً الموت من شدة الرعب رابعاً المرض وقد جزم به ابن أبى جرة خامساً داء المرض سادساً العجز عن حمل اعباء النبوة سابعاً العجز عن النظر الى الملك من الرعب ثامناً عدم الصبر على اذى قومه تاسعاً ان يقتلوه عاشراً مفارقة الوطن حادى عشرها تكذيبهم اياه ثانى عشرها تغييرهم اياه وأولى هذه الاقوال بالصواب وأسلمها من الارتياب الثالث والذان بعده وماعداهما فهو معترض والله الموفق (قوله فقالت له خديجة كلا) معناها النفي والابعاد ويحزنك بنسخ أوله والخاء المهملة والراء المضمومة والنون من الحزن ولغير أبى ذر بضم أوله والخاء المعجمة والراء المكسورة ثم الياء الساكنة من الخزي ثم استبدت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرانى ووصفته بأصول مكارم الاخلاق لان الاحسان اما الى الاقارب أو الى الاجانب واما بالبدن أو بالمال واما على من يستقل بامرته أو من لا يستقل وذلك كله مجموع فيما وصفته به والكل بنسخ الكاف هو من لا يستقل بامرته كما قال الله تعالى وهو كل على مولاه وقوله او تكسب المعدوم فى رواية الكشميهنى وتكسب بضم أوله وعليها قال الخطايبى الصواب المعدوم بلاو أو أى الفقير لان المعدوم لا يكسب (قلت) ولا يتبع ان يطلق على المعدوم المعدوم لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له والكسب هو الاستئادة فكانها قالت اذا رغبت غيرك ان يستفيد ما لا موجودا رغبت أنت ان تستفيد رجلاً عاجزاً فتعانه وقال قاسم بن ثابت فى الدلائل قوله يكسب معناه ما عدمه غيره ويجز عنه يصيبه هو ويكسبه قال اعرابى يمدح انساناً كان أكسبهم لمعدوم وأعطاهم لحرور وأنشدنى وصف ذئب

* كسوب كذا المعدوم من كسب واحد * أى مما يكسبه وحده انتهى واغیر الكشميهنى وتكسب بفتح أوله قال عياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الاولى وهذه الراجعة ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك فخذ فى احدى المفعولين ويقال كسبت الرجل ما لا واكسبته بمعنى وقيل معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك وكانت العرب تتساح بكسب المال لاسيما قريش وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة محظوظاً فى التجارة وانما يصح هذا المعنى اذا ضم اليه ما يليق به من انه كان مع افادته للمال موجوده فى الوجوه التى ذكرت فى المكرمات وقولها وتعين على نوائب الحق هى كلمة جامعة لا افراد ما تقدم ولما لم يتقدم وفى رواية المصنف فى التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة وتصدق الحديث وهى من أشرف الخصال وفى رواية هشام بن عروة عن أبيه فى هذه

فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد فقال رملوني رملوني فرملوه حتى ذهب عنه الروع فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسى فقالت له خديجة كلا والله ما يخزيك الله أبداً انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق

القصة وتؤدي الامانة وفي هذه القصة من النوايا استحباب تائيس من نزل به أمر بد كرتيسره عليه وتهو ينه لديه وان من نزل به أمر استحبابه أن يطلع عليه من يثق بصحته وصحة رأيه (قوله) فانطلقت به) أي مضت معه فالباء للمصاحبة وورقة بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو نصب ابن ويكتب بالالف وهو يدل من ورقة أو صفة أو بيان ولا يجوز حره فانه يصير صفة لعبد العزى وليس كذلك ولا كتبه بغير الف لانه لم يقع بين عليمين (قوله تنصر) أي صار نصرانيا وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرهوا عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألون عن الدين فاما ورقة فأعجب به دين النصرانية فتنصر وكان في من بقى الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والبارية الى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو فبأنى خبر في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية) وفي رواية يونس ومعمرو يكتب من الانجيل بالعربية ولمسلم فكان يكتب الكتاب العربي والجميع صحيح لان ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي لتمكنه من الكتابين واللسانين ووقع لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه وانما وصفت بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن متيسرا كتيسر حفظ القرآن الذي خست به هذه الامة فلها اجاب في صفتها أناجيلها صدورها قولها يا ابن عم هذا النداء على حقيقة ووقع في مسلم ياعم وهو وهم لانه وان كان صحيحا لجواز ارادة التوقير لكن القصة لم تعددو مخبرها متد فلا يحمل على انها قالت ذلك مرتين فتعين الحل على الحقيقة وانما جاوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوى في وصف ورقة واختلقت الخارج فأمكن التعداد وهذا الحكم يطر في جميع ما أشبهه وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اسمع من ابن اخيك لان والده عبد الله بن عبد المطلب ورقة في عدد النسب الى قضى بن كلاب الذي يحتمل ان فيه سواء فكان من هذه الحثية في درجة اخوته أو قالت على سبيل التوقير لاسمه وفيه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره مما يكون أقرب منه الى المسؤول وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة اسمع من ابن أخيك أرادت بذلك ان يتأهب لسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم (قوله ماذا ترى) فيه حذف يدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لا ينعى بسند حسن الى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذي رأى (قوله هذا الناموس) الذي نزل الله على موسى ولا تشبهني أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء للمفعول وأشار بقوله هذا الى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ونزله منزلة القريب اقرب ذكره والناموس صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب السر الخير والباسوس صاحب السر الشر والاول الصحيح الذي عليه الجمهور وقد سوى بينهما رؤيتي العجاج أحد فصحاء العرب والمراد بالناموس هنا خبريل عليه السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانيا لان كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم أولان موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه

فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرأ قد تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمى فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله على موسى

وسلم بن عرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه يبدروا وقاله تحقيقا للرسالة لان نزول
 جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثيرا من اليهود ينكرون
 نبوته وأما ما تحمل له السهلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى
 ودعواهم انه أحد الاقانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة واشباهه ممن لم يدخل في
 التبديل ولم يأخذ عن بدل على انه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري
 في هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعيف نعم في
 دلائل النبوة لا ينعيم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولا
 أتت ابن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه ليايته ناموس عيسى الذي لا يعلمه
 بنو اسرائيل أبناءهم فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى فعند
 اخبار خديجة له بالنبوة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم له قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله
 سبحانه وتعالى أعلم (قوله ياليتني فيها جذع) كذا في رواية الاصيل وعند الباتين ياليتني فيها
 جذع بالنصب على انه خير كان المقدرة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى انتم وا
 خير الكم وقال ابن بري التقدير ياليتني جعلت فيها جذعا وقيل النصب على الحال اذا جعلت
 فيها خبرا ليت والعام في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستعارة قاله السهلي وضمير فيها
 يعود على أيام الدعوة والجذع بفتح الجيم والذال المجعولة هو الصغير من البهائم كأنه ان يكون
 عند ظهور الدماء الى الاسلام شابا يكون أو كمن نصره وبهذا يتبين سر وصفه بكونه كان كبيرا
 أعني (قوله اذ يخرجك) قال ابن مالك فيه استعمال اذ في المستقبل كانا او نحو صحيح ونقل عنه
 أكثر النحاة وهو كقوله تعالى وأنذرهم يوم الحسرة اذ قضى الامر هكذا ذكره ابن مالك وأقره
 عليه غير واحد وتعبه شيخنا شيخ الاسلام بان النجاة لم يغفلوا بل منعوا ورده وأزولوا ما ظاهروا
 ذلك وقالوا في مثل هذا الاستعمال الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فانزلوه منزلة هو يتقوى
 ذلك هنا ان في رواية البخاري في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك
 فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره في أول ما ينبغي عليه من ان ايقاع
 المستقبل في صورة الماضي تحقيقا واستحضارا للصورة الآتية في هذه دون تلك مع وجوده في
 أفصح الكلام وكأنه أراد يمنع الورود ودامحولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال
 وفيه دليل على جواز تعني المستقبل اذا كان في فعل خير لان ورقة تنبى أن يعود شابا وهو مستقبل
 عادة يظهر لي أن التنبى ليس مقصودا على بابه بل المراد من هذا التنبية على صحة ما أخبر به
 والتنبية بقوة تصديقه فيما ينبغي به (قوله أو يخرجني هم) بفتح الواو وتشديد الياء وقصدها جمع
 مخرج فهم مبتدأ وخروجي خبر مقدم قاله ابن مالك واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يخرجوه لانه لم يكن فيه سبب يقتضي الاخراج لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم
 من خديجة وصفها وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على ان أبا بكر لا يخرج (قوله
 الاعودي) وفي رواية يونس في التفسير الا أودى فدكر ورقة ان العلة في ذلك مجيئه لهم بالانقال
 عن مألوهم ولانه علم من الكتبة انهم لا يجيبونه الى ذلك وأنه يلزمه لذلك منابذتهم ومجانبتهم

ياليتني فيها جذع ليتني أكون
 حيا اذ يخرجك قومك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو يخرجني هم قال نعم لم
 يأت رجل قط بمثل ما جئت
 به الا عودي

فقتشاً العداوة من ثم وفيه دليل على ان المجيب يقيم الدليل على ما يجيب به اذا اقتضاه المقام (قوله ان يدركني يومك) ان شرطية والذي بعدها مجزوم زائد في رواية يونس في التفسير حياً ولا بن اسحق ان أدركت ذلك اليوم يعني يوم الاخراج (قوله مؤزراً) بهزة أي قويا مأخوذاً من الازر وهو القوة وأنكر ان قرآن يكون في اللغة مؤزراً من الازر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون من الازر أشار بذلك الى تشهيره في نصرته قال الاخطل

* قوم اذا حاربوا اشتدوا ما آزرهم البيت (قوله ثم لم ينسب) بفتح الشين المججمة أي لم يلبث وأصل النشوب التعاق أي لم يتعاق بشئ من الامور حتى مات وهذا بخلاف ما في السيرة لابن اسحق ان ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب وذلك يقتضي انه تأخر الى زمن الدعوة والى ان دخل بعض الناس في الاسلام فان تمسكوا بترتيب فيافي الصحيح أصبح وان لحظنا الجمع أمكن أن يتأخر الوافي قوله وفترة الوحي ليست لترتيب فعل الراوي لم يحفظ لورقة ذكرنا بعد ذلك في أمر من الامور فجعل هذه التصة انتماء أمره بالنسبة الى علمه لا الى ما هو الواقع وقتور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم وجدته من الروع ويحصل له النشوف الى العود فقد روى الموزان في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك (قائلاً) * وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين وبه جزم ابن اسحق وحكى البيهقي ان مدة الرؤيا كانت ستة أشهر وعلى هذا افتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الاول بعد اكتماله أربعين سنة وابتداء وحي اليقظة وقع في رمضان وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول اقرأ ويا أيها المدثر عدم مجيء جبريل اليه بل تأخر نزول القرآن فقط ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد والنظم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ففترت نبوته اسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكفمة والشئ ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر شمساً عن دارديلة ثابعت لاربعةين وكل يد اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل فعلى هذا فيحسن بهذا المرسل ان ثبت الجمع بين التولين في قدراته بمكة بعد البعثة فقد قيل ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بمدة الفترة والله أعلم وقد حكى ابن التين هذه القصة لكن وقع عندهم ميكان بل اسرافيل وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال لم يقرن به من الملائكة الا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فان المثبت مقدم على النافي الا ان صاحب النافي دليل نفيه فيقدم والله أعلم وأخذ السهلي هذه الرواية بجمعها فاختلف في مكانه صلى الله عليه وسلم بمكة فانه قال جاءني بعض الروايات المسندة ان مدة الفترة سنين ونصفا وفي رواية أخرى ان مدة الرؤيا سنة أشهر فمن قال مكث عشرين سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ومن قال ثلاث عشرة أضافها وهذا الذي اعتده السهلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس ان مدة الفترة المذكورة كانت أياماً وساعات مزيدة لذات في كتاب التعبير ان شاء الله تعالى (قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة) انما أتى بحرف العطف ليعلم انه معطوف على ما سبق كأنه قال أخبرني عروة بكذا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وأخطأ من زعم ان هذا معاق وان كانت صورته صورة التعليق ولولم يكن في ذلك

وان يدركني يومك أنصرك
نصراً مؤزراً ثم لم ينسب
ورقة أن توفي وفترة الوحي
قال ابن شهاب وأخبرني أبو
سلمة بن عبد الرحمن أن جابر
ابن عبد الله الانصاري قال
وهو يحدث عن فترة الوحي
فقال في حديثه بينا أنا مشى
اذ سمعت صوتاً من السماء
فرفعت بصري فاذا الملك
الذي جاءني بجراً جالس على
كرسي بين السماء والارض

الاثبوت الواو العاطفة فانها دالة على تقدم شيء عطفته وقد تقدم قوله عن ابن شهاب عن عروة
فساق الحديث الى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي بالسند المذكور وأخبرني أبو سلمة بخبر آخر
وهو كذا ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخير نزول سورة المدثر
عن اقرأ ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الانية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين
الجملةين أشكل الامر جزم من جزم بان يأياها المسدثر أول ما نزل ورواية الزهري هذه الصحيحة
ترفع هذا الاشكال وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ (قوله فرعبت منه) بضم
الراء وكسر العين وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فرعت دل على بقية بقيت معه من النزع
الاول ثم زالت بالتدريج (قوله فقلت زملوني زملوني) وفي رواية الاصلي وكريمة زملوني مرة
واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثر وفي فترت يأياها المدثر رقم فأند رأى حذر من
العذاب من لم يؤمن بك وركبك فكبر أي عظم وشابك فظهر رأي من التماسه رقي الشياطين النفس
وتطهيرها اجتناب النقائص والرجز عنها الاوثان كما سيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في
التفسير والرجز في اللغة العذاب وسمى الاوثان هئارا حزا لانها سببه (قوله فخمى الوحي) أي جاء
كثيرا وفيه مطابقة لغيره عن تأخره بالنتور اذ لم ينتمه الى انقطاع كلي فيوصف بالضد وهو
البرد (قوله وتتابع) تأ كيد معنوي ويحتمل أن يراد بحمى قوى وتتابع تكاثر وقد وقع في
رواية الكشميهني (٣) وأبي الوقت وبقواته واترجمي الشيء يلو بعضه بعضا من غير تحلل
(تنبيه) * خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم عن جابر بالاسناد
المذكور هنا فزاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة يعني بالسند المذكور راليه وماتت خديجة قبل
أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت لخديجة بيتا من قصب لا يحب فيه
ولا نصب قال البخاري يعني قصب اللؤلؤ (قلت) وسيأتي مزيد لهذا في مناقب خديجة أن
شاء الله تعالى (قوله تابعه) الضمير يعود على يحيى بن بكير ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث
هذه عند المؤلف في قصة موسى وفيه من اللطائف قوله عن الزهري سمعت عروة (قوله وأبو
صالح) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد أكره البخاري عنده من الملاحظات وعاق عن الليث
جمله كثيرة من افراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث اخرجها
يعقوب بن سفيان من تاريخه عنه مقررنا يحيى بن بكير ووههم من زعم كالدبياطي انه أبو صالح
عبد الغفار بن داود الحاراني فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب
الليث (قوله وتابعه هلال بن رداد) بدالين مهملين الاولى مثقلة وحديثه في الزهريات
للذهلي (قوله وقال يونس) يعني ابن يزيد الابلي ومعه هو ابن راشد (بوادره) يعني ان يونس
ومعه مراريا هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقلا عليه لانهم ما لا يدل قوله ترجف فواده
ترجف بوادره والبوادر جمع يادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فزع
الانسان فالرواية مستوية في أصل المعنى لان كلاهما سادال على النزاع وقد ينتما في رواية
يونس ومعه من مخالفة لرواية عقيل غير هذا في أثناء السياق والله الموفق وسيأتي بقية شرح
هذا الحديث في تفسير سورة اقرأ باسم ربك ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا موسى بن اسمعيل)
هو أبو سلمة التبوذكي وكان من حفاظ المصريين (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله

فرعبت منه فرجعت فقلت
زملوني زملوني فأنزل الله
عز وجل يأياها المدثر رقم فأنذر
الى قوله والرجز فاهجر خمي
الوحي وبقواته تابعه عبد الله
ابن يوسف وأبو صالح وتابعه
هلال بن رداد عن الزهري
وقال يونس ومعه بوادره
* حدثنا موسى بن اسمعيل
قال حدثنا أبو عوانة قال
حدثنا موسى بن أبي عائشة
قال حدثنا سعيد بن جبير عن
ابن عباس في قوله تعالى
لا تحزله لسانك لتعجل به

(٣) قوله وقد وقع في رواية
الكشميهني الخ أي ورواها أبو
ذر عنه كما يعلم ذلك من شرح
القططاني اه صححه

الشكري مولاهم البصري كان كذبه في غاية الايمان ودوسي بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه
وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير (قوله كان مما يعالج) المعالجة محاولة الشيء
بمشقة أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو ما موصولة وأطلقت
على من يعقل مجازاً هكذا قررده الكرماني وفيه نظار لان الشدة حاصلة له قبل التحرك والصواب
ما قاله ثابت السرقسطي ان المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك وورد في هذا كثير ومنه حديث
الرؤيا كان مما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا ومنه قول الشاعر

وانالما نضرب الكباش ضربة * على وجهه يلقي اللسان من النهم

(قلت) ويؤيده ان رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ولنظهما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه فاق
بهذا اللفظ رداع تقدم العلاج الذي قدره الكرماني فظهر ما قال ثابت ووجهها قال غيره ان
من اذا وقع بعدها ما كانت بمعنى ربحا هي تطاق على القليل والكثير وفي كلام سيبويه مواضع
من هذا منها قوله اعلم انهم مما يمدقون كذا والله اعلم ومنه حديث البراء كذا اذا صلينا خلف
النبي صلى الله عليه وسلم مما يحب ان نكون عن يمينه الحديث ومن حديث سمرة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا صلي الصبح مما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا (قوله فقال ابن عباس
فانا أحر كهم) جملة معترضة بالثناء فائدة هذا زيادة البيان في الوصف على التول وعبر في الاول
بقوله كان يحركهما وفي الثاني برأيت لان ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة
لان سورة التوبة مكتوبة بفتح الهمزة في الظاهر ان نزول هذه الآيات كان في أول الامر والى هذا جرح
البخاري في ايراد هذا الحديث في بدء الوحي ولم يكن ابن عباس اذا نزل ولده لانه ولد قبل الهجرة
بثلاث سنين لكن يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك بعد أو بعض الصحابة أخبره
انه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم والاول هو الصواب فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود
الطبراني قال حدثنا أبو عوانة بسنده وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بلا نزاع
(قوله فحرك شفتيه) وقوله فانزل الله لا تحرك به لسانك لا تنافي بينهما لان تحريك الشفتين
بالدلم المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفى
بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لانه الاصل في النطق اذا اُصل حركة النهم وكل من الحركتين
ناشئ عن ذلك وقد مضى ان في رواية جرير في التفسير يحرك به لسانه وشفتيه فجمع بينهما وكان
النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الامر اذا لقن القرآن نازع جبريل القراء ولم يصبر حتى يتمها
مسارعة الى الحفظ لئلا يتلف منه شيء قاله الحسن وغيره ووقع في رواية للترمذي يحرك به لسانه
يريد ان يحفظه وللنسائي يجعل بقراءته يحفظه ولا بن أبي حاتم ياتي قوله ويحرك به شفتيه خشية أن
يشي آوله قبل ان يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي عن علي بن كهم به من حبه اياه وكلا
الامر من مراد ولا تنافي بين محبة اياه والشدة التي تلحقه في ذلك فامر بان ينصت حتى يتقضى اليه
وحبه ووعده بأنه آمن من تلفته منه بالنسيان أو غيره وفحواه قوله تعالى ولا تجعل بالقرآن من قبل
أن يتقضى اليك وحيه أي بالقراءة (قوله فجعله لك صدرك) كذا في أكثر الروايات وفيه اسناد الجمع
الى الصدر بالجواز كقوله أثبت الربيع البقل أي أثبت الله في الربيع البقل واللام في اللتين

قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعالج من
التنزيل شدة و كان
مما يحرك شفتيه فقال ابن
عباس فانا أحر كهم لك كما
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحركهما وكان
سعيداً فانا أحر كهما كما رأيت
ابن عباس يحركهما فحرك
شفتيه فانزل الله عز وجل
لا تحرك به لسانك لتجمل به ان
علينا جمعه وقرآته قال جمعه
لك صدرك وقرآم فاذا قرآته
فاتبع قرآته قال فاستمع له
وأنت ثم ان علينا بيانه ثم
ان علينا أن نتراه فكان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك اذا أتاه
جبريل استمع فاذا انطلق
جبريل قرأ النبي صلى الله
عليه وسلم كما كان قرأ

أولاً لتعليمه وفي رواية كريمة والجوى جمعه لك في صدرك وهو توضيح للاول وهذا من تفسير ابن عباس وقال في تفسيره فاتبع أي فاستمع وأنصت وفي تفسيره بيانه أي علمنا ان نقرأه ويحتمل ان يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الاصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته الى كتاب التفسير فهو موضعه والله أعلم **(قوله)** حدثنا عبدان (هو عبد الله بن عثمان المروزي انا عبد الله هو ابن المبارك انا يونس هو ابن يزيد الايلي **(قوله)** انا يونس ومعه ربحوه). أي ان عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعه ربحوه أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمر **(قوله)** عبيد الله (هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الا في الحديث الذي بعده **(قوله)** أجود الناس) نصب أجود لانما أخبر كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعده وان كانت لاتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعدها ومعنى أجود الناس أكثر الناس جوداً والجود الكرم وهو من الصفات المحمودة وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه ان الله جواد يحب الجود الحديث وله في حديث أنس رفعه انا أجود ولد آدم وأجودهم بعدى رجل علم علماً فنشر علمه ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي سنده مقال وسأيت في الصحيح من وجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أنشجع الناس وأجود الناس الحديث **(قوله)** وكان أجود ما يكون (هو رفع أجود هكذا في أكثر الروايات وأجود اسم كان وخبره محذوف وهو شرط وأخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة أو هو مرفوع على انه مبتدأ مضاف الى المصدر وهو ما يكون وما مصدرية وخبره في رمضان والتقدير أجوداً كوان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان والى هذا جرح البخاري في تبويبه في كتاب الصيام اذ قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان وفي رواية الاصيلي أجود بالنصب على انه خبر كان وتعقب بانه يلزم منه ان يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرفع أشهر والنصب جائز وذكر ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في اماليه للرفع خمسة أوجه تواردها ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يعرج على النصب (قلت) ويرجح الرفع وروده بذون كان عند المؤلف في الصوم **(قوله)** فيدارسه القرآن قيل الحكمة فيه ان مدارسة القرآن تجتذله العهد بزيدي النفس والغنى سبب الجود والجود في الشرع اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أعم من الصدقة وأيضاً فريضة من موسم الخيرات لان نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر متابعة سنة الله في عباده فجمع مع ما ذكر من الوقت والمنزل به والنازل والمذاكرة حصل المزيدي في الجود والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فلرسول الله صلى الله عليه وسلم الفاء للسببية واللام للابتداء وزيدت على المبتدأ كيداً أو هي جواب قسم مقدر والمرسلة أي المطلقة يعني انه في الاسراع بالجود أسرع من الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة والى عموم النفع بجوده كما تم الريح المرسلة جميع ما تب عليه ووقع عند احمد في آخر هذا الحديث لا يشمل شيئاً الا اعطاه وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث

* حدثنا عبدان قال أخبرنا
عبد الله قال أخبرنا يونس
عن الزهري قال وحدثنا بشر
ابن محمد قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يونس ومعه
ربحوه عن الزهري قال أخبرنا
عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أجود
الناس وكان أجود ما يكون
في رمضان حين يلقاه جبريل
وكان يلقاه في كل ليلة من
رمضان فيدارسه القرآن
فلرسول الله أجود بالخير من
الريح المرسلة

جابر مائل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيا فقال لا وقال النووي في الحديث فوائدها الحث على الجود في كل رقت ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع باهل الصلاح وفيه زيارة الصلحاء وأدل الخيرة وتكرار ذلك اذا كان المزمور لا يكرهه واستحب الاكثر من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الاذكار اذ لو كان الذكر أفضل أو مساويا لرفعناه فان قيل المقصود تجويد الحفظ قلنا الحفظ كان حاصله والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير اضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل (قلت) وفيه اشارة الى ان ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان لان نزوله الى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس فكان جبريل يعاينه في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان الى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها وجه هذا يجب من سأل عن مناسبة آي هذا الحديث في هذا الباب والله أعلم بالصواب (قوله قال حدثنا أبو اليمان) في رواية الأصيلي وكرية حدثنا الحكم بن نافع وهو هو أنا شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحمصي وهو من اثبات أصحاب الزهري (قوله ان أباسفيان) هو جابر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف (قوله هرقل) هو ملك الروم وهرقل اسمه وهو بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف ولقبه قيسر كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه (قوله في ركب) جمع راكب كصاحب وصاحب وعم أولو الابل العشرة فافوقها والمعنى أرسل الى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب وذلك لانه كان كبيرهم فليدأ خصه وكان عدد الركب ثلاثين رجلا رواه الحاكم في الاكامل ولا ابن السكن نحو من عشرين وسمى منهم المغيرة بن شعبه في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل وفيه نظر لانه كان اذذاك مسلما ويحتمل أن يكون رجع حينئذ الى قيصر ثم قدم المدينة مسلما وقد وقع ذكره أيضا في أثر آخر في كتاب السير لا يصدق النزارى وكتاب الاموال لا يصدق سعيد بن المسيب قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقبصر الحديث وفيه فلما قرأ قبصر الكتاب قال هذا كتاب لم أجمع بمثله ودعا أباسفيان بن حرب والمغيرة بن شعبه وكانا تاجرين هنالك فسأل عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وصكوا تجارا) بضم التاء وتشديد الجيم أو كسرهما والتخفيف جمع تاجر (قوله في المدة) يعني مدة الصلح بالحديبية وسيأتي شرحها في المغازي وكانت في سنة ست وكانت مدتها عشرين سنين كما في السير وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر ولا ينعيم في مسند عبد الله بن دينار كنت أربع سنين وكذا أخرجه الحاكم في البيوع عن المستدرک والاول أشهر راكبتهم فغنموا فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة وكفار قريش بالنصب ففعل معه (قوله فأتوه) فقتلوه أو أرسل اليهم في طلب اتيان الركب فجاء الرسول بطلب اتيانهم فأتوه كقوله تعالى فقتلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام وفي رواية لا ينعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزوة قال وكانت وجه متجرهم وصكدار واه ابن اسحق في المغازي عن الزهري وزاد في أوله عن أبي سفيان قال كما قوما تجارا وكانت الحرب قد حصنتنا فلما كانت الهدنة خرجت تاجر الى الشام مع رهط من قريش فوالله ما علمت بمكة امرأه ولا رجلا الا وقد جاني بضاعة فذكره وفيه فقال هرقل لصاحب شرطته قلب الشام ظهر البطن حتى تأتى برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه فوالله اني وأصحابي بغزة اذ هجم

حدثنا أبو اليمان حدثنا الحكم
ابن نافع قال أخبرنا شعيب عن
الزهري قال أخبرني عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود
أن عبد الله بن عباس أخبره
أن أباسفيان بن حرب أخبره
ان هرقل أرسل اليه في ركب
من قريش وكفوا تجارا
بالشام في المدة التي كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما فيها أباسفيان وكفار
قريش فأتوه وهو

علمنا فاسقنا جميعا (قوله بايلياء) به مزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء
 أخيرة ثم ألف مهملة موزعة وحكى البكرى فيها القصص ويقال لها أيضا الياء بحذف الياء الأولى
 وسكون اللام حكاه البكرى وحكى النذوى مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغربه قليل دعناه
 بيت الله وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصص إلى
 ايلياء شكر الله زاد ابن اسحق عن الزهري أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشى
 عليهم او نحوه لاحد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه وكان سبب ذلك ما رواه الطبري وابن عبد
 الحكم من طرق متعاضدة لمخضها ان كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فخرّبوا كثيرا من بلاده
 ثم استبطأ كسرى أميره فارد قتل وتولية غيره فاطاع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلم معه
 على كسرى وانهم عنده بنود فارس فشى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك واسم
 الأمير المذكور شهر براز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره فرحان (قوله فدعاهم في مجلسه)
 أى في حال كونه في مجلسه وللمصنف في الجهاد فادخلنا عليه فاذا هو جالس في مجلس ملكه
 وعليه التاج (قوله وحوله) بالنصب لأنه ظرف مكان (قوله عظماء) جمع عظيم ولا بن السكن
 فادخلنا عليه وعنده بطارقتة والقسيسون والرهبان والروم من ولد عيص بن اسحق بن ابراهيم
 عليهم السلام على الصحيح ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وجراروشليخ وغيرهم من
 غسان كانوا اسكانا بالثام فلما اجلاهم المسلمون عنهم دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت
 أنسابهم (قوله ثم دعاهم ودعاهم) وللمسألة بالتريجان مئة فانه أمر باحضارهم فلما
 حضر واستندناهم لانه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم في منزل على هذا ولم يقع تكرار ذلك الا في
 هذه الرواية والتريجان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النوى في شرح مسلم ويجوز ضم التاء
 اتباعا ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الجوهري ولم يصرحوا بالاربعة وهي ضم أوله وفتح الجيم
 وفي رواية الاصلية وغيره بترجانه يعنى أرسل اليه رسولا أحضره صحبته والتريجان المعبر عن
 لغة بلغة وهو عرب وقيل عربى (قوله فقال أيكم أقرب نسبا) أى قال التريجان على لسان هرقل
 (قوله في هذا الرجل) زاد ابن السكن الذي خرج بارض العرب يزعم انه نبي (قوله قلت أنا
 أنزلهم نسبا) في رواية ابن السكن فقالوا هذا اقربنا به نسب اهو ابن عم أخى أبيه وانما كان
 أبو سفيان أقرب لانه من نبي عبد مناف وقد أوضع ذلك المصنف في الجهاد بقوله قال ما قرأتك منه
 قلت هو ابن عمى قال أبو سفيان ولم يكن في الركب من نبي عبد مناف غيرى اه وعبد مناف الاب
 الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا الابن سفيان وأطلق عليه ابن عم لانه نزل كلامهم ما منزلة
 جده فعبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا فنجما
 أطلق في رواية ابن السكن تجوز وانما خص هرقل الاقرب لانه آخرى بالاطلاع على اموره ظاهرا
 وباطنا أكثر من غيره ولان الابد لا يؤمن ان يتدح في نسبه بخلاف الاقرب وظهر ذلك في سؤاله
 بعد ذلك كيف نسبه فيكم وقوله بهذا الرجل ضمن أقرب معنى أوصل فعدها بالياء ووقع في رواية
 مسلم من هذا الرجل وهو على الاصل وقوله الذي يزعم في رواية ابن اسحق عن الزهري يدعى وزعم
 قال الجوهري يعنى قال وحكاه أيضا ثعلب وجماعة كما سأتى في قصة ضمنا في كتاب العلم (قلت)
 وهو كثير وياتى موضع الشك غالبا (قوله فاجعلوهم عند ظهره) أى لئلا يستحيوا ان يواجهوه

بايلياء فدعاهم في مجلسه
 وحوله عظماء الروم ثم دعاهم
 ودعاهم فاجله فقال أيكم أقرب
 نسباً بهذا الرجل الذي يزعم
 أنه نبي فقال أبو سفيان
 قلت أنا أنزلهم نسبا قال
 أدنوه منى وقربوا أصحابه
 فاجعلوهم عند ظهره ثم قال
 لتريجانه قل لهم انى سائل
 هذا عن هذا الرجل فان
 كذبى فمكذبوه

بالتكذيب ان كذب وقد صرح بذلك الواقدي وقوله ان كذبني بتخفيف الذال أي ان نقل الى
الكذب (قوله قال) أي أبو سفيان وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبى الوقت فاشكل ظاهره
وبإثباتها يزول الاشكال (قوله فوالله لولا الحياء من ان يأتروا) أي ينقلوا الكذب ليكذبت عليه
وللاصلي عنه أي عن الاخبار بحاله وفيه دليل على انهم كانوا يستقبحون الكذب اما بالاختذ
عن الشرع السابق أو بالعرف وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على انه كان واثقا منهم
بعدم التكذيب ان لو كذب لاشتراكهم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك
استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذبا وفي رواية ابن
الحق التصريح بذلك ونظفه فوالله لو قد كذبت ما ردوا على وليكني كنت امرأ سيذا أكرم
عن الكذب وعلمت ان أيسر ما في ذلك ان أبا كذبه ان يمتنعوا بذلك عني ثم يتحدثوا به فلم أكذبه
وزاد ابن الحق في روايته قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الا قف
يعني هرقل (قوله كان أول) عو بالنصب على الخبر وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الاسمية
(قوله كيف نسبه فيكم) أي ما حال نسبه فيكم أهو من أشرفكم أم لا فقال هو فينا دون نسب
فالتسوين فيه للتعظيم وأشكل هذا على بعض الشارحين وهذا وجهه (قوله فهل قال هذا القول
منكم أحد قط قبله) وللشك فيه والاصلي بدل قبله مثله فقوله منكم أي من قومكم يعني
قريشاً والعرب ويستفاد منه ان الشفاهي دعى لانه لم يرد الخطابين فقط وكذا قوله فهل فاتموه
وقوله بماذا يأمركم واستعمل قط بغير أداة النفي وهو زائد ومنه قول عمر صلياً أكثر ما كنا قط
وأمنه ركعتين ويحتمل أن يقال ان النفي مضمن فيه كانه قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله
أحد قط (قوله فهل كان من آباءه ملك) والكريمة والاصلي وأبى الوقت بزيادة من الجارة ولا بن
عسا كر بنوع من وملك فعل ماض والجارة ربح لستقوطها من رواية أبي ذر والمعنى في الثلاثة
واحد (قوله فأشرف الناس تبعوه) فيه استقاط همزة الاستفهام وهو قليل وقد ثبت للمصنف
في النفس ونظفه أيتبعه أشرف الناس والمراد بالاشراف هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل
شريف حتى لا يرد من كل أبي بكر وعمر وأمناهما من أسلم قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن
الحق تبعه منا الضعفاء والمساكين فأما ذوو الانساب والشرف فأتبعه منهم أحد وهو
محمول على الأكثر الاغلب (قوله مسخطة) بضم أوله وقحمة وأخرجهم زمان ارتد مسكرها
أولاً لمسخطة لدين الاسلام بل لرغبة في غير مخط نفساني كما وقع لعبيد الله بن جحش (قوله
هل كنتم تهملون بالكذب) أي على الناس وانما عدل الى السؤال عن التهمة عن السؤال
عن نفس الكذب تقرير التهمة على صدقه لان التهمة اذا اتت في سبيلها لهذا عقبه
بالسؤال عن العذر (قوله ولم تكن كلمة أدخل فيها شيئاً) أي انتقص به على أن التنقيص هنا
أمر نسبي وذلك ان من يتطوع بعدم غدره أرفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان
معروفاً عندهم بالاستمقراء من عادته أنه لا يغدر ولما كان الامر مغيباً لانه مستقبل أمن
أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى الكذب ولهذا أورد بالتدريج ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر
منه وقد صرح ابن الحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فوالله ما التفت اليه ما تني ووقع
في رواية أبي الاسود عن عروة مرسل خارج أبو سفيان الى الشام فذكر الحديث الى ان قال فقال

قال فوالله لولا الحياء من
أن يأتروا على كذبا
لكذبت عليه ثم كان
أول ما سألتني عنه أن قال
كيف نسبه فيكم قلت هو
فينا دون نسب قال فهل قال
هذا القول منكم أحد قط
قبله قلت لا قال فهل كان
من آباءه من ملك قلت لا قال
فأشرف الناس يتبعونه أم
ضعفاء وهم قلت بل ضعفاء وهم
قال أيزيدون أم ينقصون
قلت بل يزيدون قال فهل
يرد أحد منهم بخطه لدينه
بعد أن يدخل فيه قلت لا قال
فهل كنتم تهملون بالكذب
قبل أن يقول ما قال قلت
لا قال فهل يغدر قلت لا
ونحن منه في مدة لا ندري
ما هو فاعل فيها قال ولم يكن
كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه
الكلمة قال فهل فاتموه
قلت نعم قال فكيف كان
قتالكم اياه قلت الحرب
بيننا وبينه

أبوسفيان هو ساحر كذاب فقال هرقل اني لا أريد شتمه ولكن كيف نسبه الى أن قال فهل يغدر
 اذا عاهد قال لا الا أن يغدر في هدته هذه فقال وما يخاف من هذه فقال ان قومي أمتدوا حلفاءهم
 على حلفائه قال ان كنتم بدأتهم فأنتم أغدر (قوله سحبال) بكسر أوله أى نوب والسجبل الدلو
 والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع وينال أى يصيب فكما يشبه الحار بين المستقيمين
 يستقي هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أبوسفيان بذلك الى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد
 صرح بذلك أبوسفيان يوم أحد في قوله يوم يوم بدل والحرب سحبال ولم يرد عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان
 يحدث وقد تقيف أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أبوسفيان غلبنا مرة يوم
 بدر وأنا غائب ثم غزوتهم في بيوتهم بقر البطون وجمع الأذان وأشار بذلك الى يوم أحد (قوله بما
 ذابا أمركم) يدل على ان الرسول من شأنه أن يأمر قومه (قوله يقول اعبدوا الله وحده) فيه ان
 للأمر صبغة معروفة لانه أتى بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في
 هذه المسئلة لأن أبوسفيان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم وقد
 رواه عنه معتراله (قوله ولا تشر كوابه شيئا) وسقط من رواية المسئلة الواو فيكون تأكيد القول
 وحده (قوله واطر كوا ما يقول أبواكم) هي كلمة جامعة لترك ما كنوا عليه في الجاهلية وانما ذكر
 الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له لان الآباء قدوة عند الزريتين أى عبدة الاوثان
 والنصارى (قوله واطر نبالا صلاة والصدق) وللمصنف في رواية الصدقة بدل الصدق ورجعها
 شيخنا شيخ الاسلام ويقيم ارواها المؤلف في التفسير الزكاة واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في
 الشرع ويرجىها أيضا تقدم من انهم كنوا يستنجون الكذب فذكر ما لم يلقوه أولى (قلت)
 وفي الجمل ليس الامر بذلك ممنعا كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الامانة وقد كانا من متألف عقلائهم
 وقد ثبتا عند المراف في الجهاد من رواية أبي زر عن شيخه الكشي في والسرخسي قال بالصلاة
 والصدق والصدقة وفي قوله يأمر نابع قوله يقول اعبدوا الله اشارة الى ان المغيرة بين الامرين
 لما يترتب على مخالفتهم اذ مخالفت الأول كفر والثاني من قبل الأول عاص (قوله وكذلك)
 الرسل تبعث في نسب قومها) اظاهر ان اخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في
 الكتب السابقة (قوله اقلت رجل تأبى يقول) كذا للكشي في وغيره تأبى بتقديم الباء
 المباشرة من تحت وانما يتل هرقل نقلت الا في هذا وفي قوله هل كان من آباءه من ملك لان هذين
 المقامين مقام فمكرونا نظر في خلاف غيرهما من الاسئلة فانما مقام نقتل (قوله فذكرت ان
 ضعفاءهم اتبعوه) هو بمعنى قول أبى سفيان ضعفاءهم ومثله ذلك يتسارع به لا ماد المعنى وقول
 هرقل وهم اتباع الرسل دعاهم ان اتباع الرسل في الغالب أهل الاستكالة لأهل الاستكارة الذين
 أصروا الى الشقاق بخيار حسدا كما في جهل وأشابعه الى أن أهلكهم الله تعالى وأنت بعد حين
 من أراهم سعادتهم منهم (قوله وكذلك الايمان) أى أمر الايمان لانه يظهر براهم لا يزال في زيادة
 حتى يتم بالامور المعتبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ولهذا نزلت في آخر سنى النبي صلى
 الله عليه وسلم اليوم أكملت لدينكم وأتممت عليكم نعمتي ومنه ويأبى الله الا ان يتم نوره
 وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من اظهار

سحبال ينال منا ونال منه
 قال ماذا امركم قلت يقول
 اعبدوا الله وحده ولا
 تشر كوابه شيئا واطر كوا
 ما يقول أبواكم ويأمرنا
 بالصلاة والصدق والعفاف
 والصلة فقال للترجمان قل له
 سألتك عن نسبه فذكرت
 انه فيكم ذونسب فكذلك
 الرسل تبعث في نسب قومها
 وسألتك هل قال أحد
 منكم هذا لتقول فذكرت
 أن لا فقلت لو كان أحد قال
 هذا لتقول قبله لقلت رجل
 يتأبى بقول قيل قبله
 وسألتك هل كان من آباءه
 من ملك فذكرت أن لا قلت
 فلو كان من آباءه من ملك
 قلت رجل يطلب ملك أبيه
 وسألتك هل كنتم تهمونه
 بالكذب قبل أن يقول
 ما قال فذكرت أن لا فقد
 أعرف انه لم يكن ليذر
 الكذب على الناس ويكذب
 على الله وسألتك أشرف
 الناس اتبعوه أم ضعفاءهم
 فذكرت أن ضعفاءهم
 اتبعوه وهم اتباع الرسل
 وسألتك أيزيدون أم ينقصون
 فذكرت انهم يزيدون وكذلك
 أمر الايمان حتى يتم وسألتك
 أريد أحد منكم خطبة بعده
 أن يدخل فيه فذكرت أن
 لا وكذلك الايمان

دينه وتمام نعمته فله الحمد والمنة **(قوله حين يخالط بشاشة القلوب)** كذا روى بالنصب على المنعولية والقلوب مضاف أي يخالط الايمان انشراح الصدور وروى بشاشته القلوب بالضم والقلوب منعول أي يخالط بشاشة الايمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في الايمان لا يخطئه أحد كما تقدم وزاد ابن السكن في روايته في معجم الصحابة يزاد به عجا و فرحا وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلاوة الايمان لا تدخل قلبا فتخرج منه **(قوله وكذلك الرسل لا تغدر)** لانها لا تطلب حظ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر بخلاف من طلب الآخرة ولم يعترج هرقل على الديسيسة التي دسها أبو سفيان كما تقدم وسقط من هذه الرواية ايراد تقرير السؤال العاشر والذي بعده وجوابه وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد وسيأتي الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى **(فائدة)** قال المازني هذه الاشياء التي سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة الا انه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظن انه منكم وما أوردته احتمالا لجرم به ابن بطل وهو ظاهر **(قوله فذكرت انه يأمركم)** ذكر ذلك بالاقتضاء لا بدليس في كلام أبي سفيان ذكر الامر بل صيغته وقوله وبينها كم عن عبادة الاوثان مستفاد من قوله ولا تشركوا به شيئا و اتركوها ما يقول آباءكم لان مقولاهم الامر بعبادة الاوثان **(قوله أخلص)** بضم اللام أي أصل يقال خلص الى كذا أي وصل **(قوله لتجشمت)** بالجيم والشين المعجمة أي تكلفت الوصول اليه وهذا يدل على انه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل ان هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم واستفاد ذلك بالتجربة كما في قصة ضغاطرة الذي أظهر لهم اسلامه فقتلوه وللطبراني من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية في هذه القصة مختصرا فقال قبصر أعرف انه كذلك ولكن لا أستطيع ان أفعل ان فعلت ذهب ملكي وقتلني الروم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لأعلم انه نبي مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعته لكن لو تفتن هرقل بقوله صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي أرسل اليه أسلم فاجل الجزاء على عومه في الدنيا والآخرة أسلم لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى وقوله اغسلت عن قدميه مباغدا في العبودية له والخدمة زاد عبد الله بن شداد عن أبي سفيان لوعلمت انه هو لمشيت اليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه وهي تدل على انه كان بقي عنده بعض شك وزاد فيها ولقد رأيت جبهته تتحدأر عرقا من كرب الحيفة يعني لما قرئ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اقتضاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه سالما ولاية ولا منعبا وانما يطلب ما يحصل له به البركة وقوله وليبلغن مملكتك ما تحت قدمي أي بيت المقدس وكفى بذلك لانه موضع استقراره أو أراد الشام كما لان دار مملكته كانت حصن ومما يتقوى ان هرقل أثر مملكته على الايمان واستقر على الضلال أنه حارب المسلمين في غزوة وثمة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنتين في مغازي ابن اسحق وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام ان هرقل نزل في مائة ألف من المشركين فحكي كيفية الوقعة وكذا روى ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه أيضا من تبوك يدعوه وانه قارب الاجابة ولم يجب فدل ظاهر ذلك على استقراره على الكفر لكن يحتل مع ذلك انه كان يضمرا الايمان ويفعل هذه المعاني مراعاة للملكة وخوفا من ان يقتله

حين يخالط بشاشة القلوب
وسألتك هل يغدر فذكرت
أن لا وكذلك الرسل لا تغدر
وسألتك بما يأمركم فذكرت
انه يأمركم أن تعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئا وبينها كم
عن عبادة الاوثان ويأمركم
بالصلاة والصدق والعفاف
فان كان ما تقول حقا فسيمك
موضع قدمي هاتين وقد
كنت أعلم أنه خارج لم أكن
أظن أنه منكم فلو أني أعلم
أنني أخلص اليه لتجشمت
لقائه ولو كنت عنده اغسلت
عن قدميه

قومه الا ان في مسند أجد أنه كتب من تبوّل الى النبي صلى الله عليه وسلم اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب بل هو على نصرانيته وفي كتاب الاموال لابي عبيد بن مسعود صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه ولفظه فقال كذب عدوّ الله ليس بمسلم فعلى هذا اطلاق صاحب الاستيعاب انه آمن أي أظهر التصديق لكنه لم يستقر عليه ويعمل بمقتضاه بل شخ عليه وآثر الثانية على الباقية والله الموفق **(قوله ثم دعا)** أي من وكل ذلك اليه ولهذا عدى الى الكتاب بالباء والله أعلم **(قوله دحية)** بكسر الدال وحكى فتحها الغتان ويقال انه الرئيس بلغة أهل اليمن وهو ابن خليفة الكلبي صحابي جليل كان أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد ان رجع من الحديبية بكتابه الى هرقل وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي ووقع في تاريخ خليفة ان ارسال الكتاب الى هرقل كان سنة خمس والاول أثبت بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بان ذلك كان في مدة الهدنة والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقاً ومات دحية في خلافة معاوية وبصرى بضم اوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق وقيل هي حوران وعظيمةا هو الحرث بن أبي ثمر الغساني وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل مع عدى بن حاتم وكان عدى اذ ذل النصرانية فوصل به هو ودحية معا وكانت وفاة الحرث المذكور عام النخ **(قوله من محمد)** فيه أن السنة ان يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكى فيه النخاس اجماع الصحابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من التي لا بداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان والظاهر انهم أيضاً لم يخرج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز زائد في حديث دحية وعنده ابن أخ له أخرج أزرق سبط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب يخفق فقال لا تقرأه انبدأ بنفسه فقال قيصر لتقرأه فقرأه وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية الكلبي انه هوناً لول الكتاب لقيصر ولفظه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه الى قيصر فأعطيته الكتاب **(قوله عظيم الروم)** فيه عدول عن ذكره بالملك أو الامرة لانه معزول بحكم الاسلام لكنه لم يخله من اكرام المصلحة التألف وفي حديث دحية ان ابن أخي قيصر أنكر أيضاً كونه لم يقتل ملك الروم **(قوله سلام على من اتبع الهدى)** في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتعريف وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على انهم جعله تماً أمر اباه ان يقول له فان قيل كيف يبدأ الكافر بالسلام فالجواب ان المفسرين قالوا ليس المراد من هذا التحية انما معناه سلم من عذاب الله من أسلم ولهذا جاء بعده ان العذاب على من كذب وتولى وكذا جاء في بقية هذا الكتاب بالسلام قصد ان كان اللفظ بشعريه لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس من اتبع الهدى فلم يسلم عليه **(قوله أما بعد)** في قوله اما معنى الشرط وتستعمل لتفصيل ما يذكّر بعد ما غالباً وتردست انفة لا تفصيل كالتى هنا وللتفصيل والتقرير وقال الكرماني هي هنا اما الابتداء فهو اسم الله واما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال ولفظة بعد مبنية على الضم وكان الاصل ان ينتحلوا استمرت على الاضافة لكنها قطعت عن الاضافة فبنيت على الضم وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة **(قوله بدعاية الاسلام)** بكسر الدال من قولك دعا يدعوا بدعاية نحو شكي يشكو شكاية ولمسلم بدعاية الاسلام أي بالكلمة الداعية الى الاسلام وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمداً

ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فتقرأه فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم

قوله وقال الكرماني هي هنا اما الابتداء الخ كذا في النسخ التي بأيدينا وفيها سقط ظاهر ولعل الاصل والله أعلم هي هنا للتفصيل والتقدير أما الابتداء الخ أو نحو ذلك تأمل وحرر اه مصححه

رسول الله والباء موضع الى وتوله أسلم تسلم غاية في البلاغ وفيه نوع من البديع وهو الجناس
الاشتقاق (قوله يؤت) جواب ثان للاسرو في الجهاد لله وان أسلم يؤت بكسر الراء وسكون التاء فتحتمل
الما كيد ويحتمل أن يكون الامر الاول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو وافق لقوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين
الآية واعطوا ذل اجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبية ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل
أن يكون تضعيف الاجر له من جهة اسلامه ومن جهة أن اسلامه يكون سببا لدخول اتباعه
وسببا في النصر في موضع من حديث الشعبي من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط
منه شيخنا شيخ الاسلام ان كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذباح
لان عزرا لم يزوج قومه ليسوا من بني اسرائيل وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال
له ولقومه يا أهل الكتاب فدل على ان لهم حكم أهل الكتاب خلافا لمن خص ذلك بالاسرائيليين
أو بمن علم ان سلفه ممن دخل في اليهودية والنصرانية قبل التبديل والله أعلم (قوله فان يؤت) (ت)
أي أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحقيقة التولي انما هو بالوجه ثم استعمل مجازا
في الاضرار عن الشيء وهي استعارة تبعية (قوله الاريسيين) هو جمع اريسي وهو منسوب
الى اريس بوزن نعيميل وقد تطلب همزة ياء كما جاءت بدرواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما عننا قال
ابن سيده الاريس الا كراى الفلاح عند حلب وعند كراع الاريس هو الامير وقال الجوهري
هي لغة شامية وتكرابن فارس ان تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح
عننا فقد جاء مصرحنا في رواية ابن ابي عمير عن الزهري باللفظ فان عليك اسم الاكارين زاد
اليرفاني في روايته يعني الحرائين ويؤيده أيضا في رواية المدايني من طريق مرسله فان
عليك اسم الفلاحين وكذا عند أبي عبيد في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد وان لم
تدخل في الاسلام فلا تشمل بين الفلاحين وبين الاسلام قال أبو عبيد المراد بالفلاحين أهل
مملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يملك لنفسه أو غيره وقال
الخطابي أراد ان عليك اسم الضعفاء والاتباع اذ لم يسلموا قبل سيد الله لان الاصغر أتباع الاكابر
قلت وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو فان عليك مع ائمة ائمة الاريسيين لانه اذا كان
عليه اسم الاتباع بسبب انهم تبعوه على استقرار الكفر فلا يكون عليه اسم نفسه اولى وهذا
يعتمد من مفهوم الموافقة ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزرر وازرة وزر أخرى لان وزرا لا يتم ولا يتم له
غيره ولكن انما فعل المنسب والمتمسك بالسياسة يتمل من جهتين جهة فعله وجهة تسميته وقد
ورد تفسير الاريسيين بمعنى آخر فقال اللثبي بن سعد عن يونس فيمار واد الطبراني في الكبير من
طريقه الاريسيون العشارون يعني أغل المكس والاول اظهر وهذا ان صح أنه المراد فالمعنى
المبالغة في الاتم في الصحيح في المرأة التي اعتزفت بالزنا فقد تابت بوبه لتوابعها صاحب مكس
لتبلى (قوله ويا أهل الكتاب الخ) هكذا وقع باثبات الواو في أوله وذكر القاضي عياض ان الواو
ساقطة من رواية الاصيلي وأبي ذر وعلى ثبوتها في داخله على مقدره عطوف على قوله أدعوك
فالتقدير أدعوك بدعاية الاسلام وأقول لك ولا تبعك امثالا لقول الله تعالى يا أهل الكتاب
ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لانه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب فاستخضر منها أول

يؤتلك الله أجرك مرتين فان
توابعك فان عليك اسم الاريسيين

الكتاب فذكره وكذا الآية وكأنه قال فيه كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب فالواو من كلامه
 لا من نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه
 لفظ المازلت والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وفد فخران وكانت قصتهم سنة الوفود
 سنة تسع وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبأ في ذلك واخفا في المغازي وقبل بل نزلت
 سابقة في أوائل الهجرة واليه يهتدى كلام ابن ابي حنيفة وقيل نزلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها
 مرتين وهو تعبد (قائده) قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين وبارسال
 بعض القرآن إلى أرض العسوق وكذا بالسفر به وأغرب ابن بطال فادعى ان ذلك نسخ بالنهي
 عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى اثبات التاريخ بذلك ويحتمل أن يقال ان المراد
 بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أي المصحف وسبأ في الكلام على ذلك في موضعه وأما
 الجنب فيجتمه ان يقال اذا لم يقصد التلاوة جاز على ان الاستدلال بذلك من هذه القصة نظار
 فانها واسعة عين لا عموم فيها فيقيد الجواز على ما اذا وقع احتياج إلى ذلك كالأبلاغ والانداز
 كفي هذه القصة وأما الجواز مطلقا حيث لا ضرورة فلا يتجبه وسبأ في مز يدلك في كذب
 الظهارة ان شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله
 أسلم واترغب بقوله تسلم ويؤتك والزجر بقوله فان توليت واترغب بقوله فان علمك والدلالة
 بقوله يا أهل الكتاب وفي ذلك من البلاغة لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الحكم
 صلى الله عليه وسلم (قوله فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك إلى الاستئالة والاجوبة ويحتمل
 أن يشير بذلك إلى النقص التي ذكرها ابن الناطور بعد الزعم تركها تعود على هزل والجنب
 اللفظ وهو اختلاط الاصوات في الغناسة زاد في الجها فلا أدري ما قالوا (قوله فقلت لأصحابي)
 زاد في الجهاد حين خلوت بهم (قوله أمر) هو بفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم وسبأ في تفسير
 سحمان وابن أبي كبشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كبشة أحد أجداده وعادة العرب
 اذا اتفقت نسبت إلى جده غامض قال أبو الحسن النسابة الجرجاني هو جد وهب جد النبي صلى
 الله عليه وسلم لأمه وهذا فيه نظر لأن وهبا جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم أمه عائكة بنت
 الاوقص بن مرة بن هلال ولم يتل أحد من أهل النسب ان الاوقص يكنى أبا كبشة وقيل هو جد
 عبد المطلب لأمه وفيه نظر أيضا لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يتل أحد
 من أهل النسب ان عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد
 النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة وقيل هو أبوه
 من الرضا عنه واسمه الحرث بن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ما كولا وذكر يونس بن
 بكير عن ابن ابي حنيفة عن أبيه عن رجال من قومه انه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها وقال
 ابن قتيبة والخطاب والدارقطني هو رجل من خزاعة خالف قريشا في عبادة الاوثان فعبده
 الشعري فنسبوه اليه للاشتراك في مظاق الخنافة وكذا قاله الزبير قال واسمه وجز بن عامر بن
 غالب (قوله انه يخافه) هو بكسر الهمزة استئنافا تعليميا لا بفتحها النبوت اللام ولما قد في رواية
 أخرى (قوله ملك بن الأصغر) هم الروم ويقال ان جد هم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة
 بناء لون ولده بين البياض والسواد فقبل له الأصغر حكاه ابن التباري وقال ابن هشام في التيجان

ويا أهل الكتاب تعالوا إلى
 كلمة سواء بيننا وبينكم أن
 لا نعبد إلا الله ولا نشرك به
 شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا
 أربابا من دون الله فان تولوا
 فقلوا شهدوا باننا مسلمون
 قال أبو سفيان فلما قال
 ما قال وفرغ من قراءة
 الكتاب كثر عنده الصخب
 وارتفعت الاصوات
 وأخر جنا فقلت لأصحابي
 حين أخر جنا لتسد أمر
 أمر ابن أبي كبشة انه يخافه
 ملك بن الأصغر

انما لقب الاصغر لان جدته سارة زوج ابراهيم حلت به بالذهب (قوله فمازالت موقنا) زادني
 حديث عبد الله بن شداد عن ابي سفيان فمازالت مرعوباً من محمد حتى أسلمت أخرجه الطبراني
 (قوله حتى أدخل الله على الاسلام) أي فاطهرت ذلك اليقين وليس المراد ان ذلك اليقين ارتفع
 (قوله وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة وفي رواية الجوى بالطاء المعجمة وهو بالعربية حارس
 البستان ووقع في رواية الليث عن يونس ابن ناطور ازيادة ألف في آخره فعلى هذا هو اسم أعجمي
 * (تبيد) * الواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث
 ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة الى ابن الناطور لا معلقة
 كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن وكذلك أعرب بعض المغاربة فزعم ان قصة ابن الناطور
 مروية بالاسناد المذكور عن ابي سفيان عنه لانه لما راها لا تصرح فيها بالسماع جملها على ذلك
 وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة ان الزهري قال لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان
 وأظنه لم يحمل عنه ذلك الا بعد ان أسلم وانما وصفه بكونه كان سفيانياً لانه كان سبطاً له على
 أسرارهم عالماً بمخبراتهم وكان الذي جزم بانه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على
 ما رقع في سيرة ابن اسحق فانه قدّم قصة ابن الناطور هذه على حديث ابي سفيان فعنده عن
 عبيد الله عن ابن عباس ان هرقل أصبح خبيث النفس فذكر نحوه وجزم الحفظ بما ذكره أولاً
 وهذا مما ينبغي ان يعدّ فيما وقع من الادراج أول الخبر والله أعلم (قوله صاحب ايلياء) أي أميرها
 هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مرفوع على الصفة وهي رواية أي ذكر والاضافة التي
 فيه تترجم مقام التعريف وقول من زعم انهم في تقدير الانفصال في مقام المنع وهرقل معطوف
 على ايلياء وأطلق عليه الصفة له اسم بمعنى التبع واما بمعنى الصداقة وفيه استعمال صاحب
 في معنيين مجازي وحقيقي لانه بالنسبة الى ايلياء أمير وذلك المجاز وبالنسبة الى هرقل تابع وذلك
 حقيقة قال الكرماني وارادة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعي وعند
 غيره محمول على ارادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز وقوله سقنا بضم السين والقاف
 كذا في رواية غير أبي ذر وهو منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشميهني
 سقنا بكسر القاف على ما لم يسم فاعله وفي رواية المستمل والسرخسي مثله لكن بزيادة ألف
 في أوله ولا سقنا والسقنا لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصراني وقيل عربي وهو اللاتوييل في
 النخاع وقيل ذلك للرئيس لانه يتخاشع وقال بعضهم لا تظير له في وزنه الا الاسرب وهو الرصاص
 لكن حكى ابن سيده ثانياً وهو الاسكف للصانع ولا يرد الاترج لانه جمع والكلام انما هو في المفرد
 وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث ان هرقل قالوا في قوله وكان عاطفة والتقدير
 عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث ابي سفيان بطوله ثم قال الزهري وكان ابن
 الناطور يحدث وهذا صورة الارسال (قوله حين قدم ايلياء) يعني في هذه الايام وهي عند غلبة
 جنود علي بن ابي طالب وخرجهم وكان ذلك في السنة التي اعترف فيها النبي صلى الله عليه وسلم
 عمرة الحديبية وبلغ المسلمين نصرة الروم على فارس فخرجوا وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة
 في تفسير قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلفين
 الإشارة الى ذلك (قوله خبيث النفس) أي ردى النفس غير طيبها أي مهذوما وقد تستعمل في كسل
 النفس وفي الحديث لا يقولن أحدكم خبيث نفسى كانه كره اللفظ والمراد بالخطاب المسلمون وأما في حق

فمازالت موقنا انه سيظهر حتى
 أدخل الله على الاسلام
 وكان ابن الناطور صاحب
 ايلياء وهرقل أسقف على
 نصارى الشام يحدث أن
 هرقل حين قدم ايلياء أصبح
 خبيث النفس فقال بعض
 بطارقته قد استنكرنا
 حديثك قال ابن الناطور
 وكان هرقل

هرقل فغير ممتنع وصرح في رواية ابن اسحق بقوله سم له لقد أصبحت مهموما والبطارقة جمع بطريقو بكسر أوله وهم خواص الدولة (قوله حراء) بالمهمله وتشديد الزاي آخر هذه ردة منقولة أي كاهنا يقال حرا بالتحفيف يحز وحزوا أي تكهن وقوله ينظر في النجوم ان جعلتها خبرا ثانيا صالح لانه كان ينظر في الامرين وان جعلتها تفسيراً للاول فالكهانة تارة تستند الى القاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم وكان كل من الامرين في الجاهلية شائعا اذا نعا الى أن أظهر الله الاسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم وكان ما اطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين انهم زعموا ان المولد النبوي كان بقران العلويين برج العقرب وهما يقتضيان في كل عشرين سنة مرة الى أن تستوفي المثلثة بر وجها في ستين سنة فكان ابتداء العشرين الاولى المولد النبوي في القران المذكور وعند تمام العشرين الثانية تحجب عجب ريل بالوحي وعند تمام الثالثة فتح خيبر وعمرة القضية التي جرت فتح مكة وظهور الاسلام وفي تلك الايام رأى هرقل ما رأى ومن جملة ما ذكره أيضا ان برج العقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين يحتنون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك الى العرب وأما اليهود فليسوا امرادنا لان هذا المن ينقل اليه الملك لامل ان تقضى ملكه فان قيل كيف ساع للبخاري ايراد هذا الخبر المشعر بتقوية امر المنجمين والاعتماد على ما تدل عليه أحكامهم فالجواب انهم يتصد ذلك بل قصد ان يبين أن الاشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل انسى أو جنى وهذا من أبدع ما يشر اليه عالم أو يجنب اليه محقق وقد قيل ان الحزاء هو الذى ينظر في الاعضاء وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الدراسة وهذا ان ثبت فلا يلزم منه حصره في ذلك بل اللاتق بالسياق في حق هرقل ما تقدم (قوله ملك الختان) بضم الميم واسكان اللام ولا كشهينى بفتح الميم وكسر اللام (قوله قد ظهر) أي غلب يعنى دله نظره في حكم النجوم على ان ملك الختان قد غلب وهو كما قال لان في تلك الايام كان ابتداء ظهور النبي صلى الله عليه وسلم اذ صالح كفار مكة بالحديبية وأنزل الله تعالى عليه انا فتحنا لك فتحا مبينا اذ فتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذى كان بينهم بالحديبية ومقدمة الظهور ظهور (قوله من هذه الامة) أي من أهل هذا العصر واطلاق الامة على أهل العصر كالمعنى فيه تجوز وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الامة قد ظهر فان مراده به العرب خاصة والحصر في قولهم الا اليهود هو مقتضى علمهم لان اليهود كانوا يلباء وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم بخلاف العرب فانهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا لو كبر أسهم (قوله فلا يهمنك) بضم أوله من أسهم أنار الهم وقوله شأنهم أي أمرهم ومداش جمع مدينة قال أبو علي النابسى من جعله فعياله من قولك مدن بالمكان أي اقام به حمزه كقبائل ومن جعله منعله من قولك دين أي ملك لم يهزم كعايش انتهى وما ذكره في معايش هو المشهور وقد روى خارجة عن نافع القارى الهمز في معايش وقال القرزاس هم زهاق وهمها من فعياله لشبهها بها في اللفظ انتهى (قوله فيبينهاهم على أمرهم) أي في هذه المشورة (قوله أي هرقل برجل) لم يذكر من أحضره وملك غسان هو صاحب بصرى الذى قدمنا ذكره وأشارنا الى أن ابن السكن روى انه أرسل من عنده عدى بن حاتم فيجتمل ان يكون هو المذكور والله

حراء ينظر في النجوم فقال
لهم حين سالوه انى رأيت
الملك حين نظرت في النجوم
ملك الختان قد ظهر فمن
يختن من هذه الامة قالوا
ليس يختن الا اليهود فلا
يهمك شأنهم واكتب
الى مدائن ملكك فيقتلوا
من فيهم من اليهود فيبينهاهم
على أمرهم أي هرقل برجل
أرسل به ملك غسان يخبر

أعلم (قوله عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسر ذلك ابن اسحق في روايته فقال خرج
 بين أظهرنا رجل يزعم انه نبي فقد اتبعه ناس وخالفه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن
 فتركتهم وهم على ذلك فبين ما أجل في حديث الباب لاندبواهم ان ذلك كان في أوائل ما ظهر
 للنبي صلى الله عليه وسلم وفي روايته انه قال جردوه فاذا هو مختبئ فقال هذا والله الذي رأيته
 أعطته ثوبه (قوله هم يختبئون) في رواية الاصيل هم مختبئون بالميم والاول أفيدوا شمل (قوله
 هذا ملك هذه الامة قد ظهر) كذا الاكثر الروايات ثم السكون وللشبابي بالنسخ ثم الكسر
 ولا يذرع عن الكشيم في وحده يلك فعيل مضارع قال القاضي فانها هامة الميم اتصلت بها
 فتعجفت ووجهه السهيلي في أماليه بانه مبتدأ وخبر أي هذا الملك كور يلك هذه الامة وقيل
 يجوز أن يكون يلك تعما أي هذا رجل يلك هذه الامة وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو
 الموصول على رأي الكوفيين أي هذا الذي يلك وهو ظير قوله وهذا تخمليين طليق * على أن
 الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذي يلك
 من غير حذف قلت لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون
 شاذاً على أني رأيته في أصل معتمد وعليه علامة السير خسي بياء وحذف في أوله وتوجيهها
 أقرب من توجيهه الاول لانه حذفت لتسكون الإشارة به هذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم
 والياء متعلقة بظهور أي هذا الحكم ظهر يلك هذه الامة التي تختبئ (قوله برومية) بالتحفيف
 وهي مدينة معروف للروم وحصل خبره بالتحفة منع صرفه للعلمية والتأنيث ويحتمل أن يجوز
 صرفه (قوله فلم يرم) بنسخ أوله وكسر الراء أي لم يبرح من مكانه هذا مع المرفوف وقال
 الداودي لم يدل في حصص وزيفوه (قوله حتى أتاه كتاب من صاحبه) وفي حديث دحية الذي
 أثرت المدة فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل إلى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال
 هذا الذي كان يظن وبشرنا به عيسى أما أذعمد قومه تبعه فقال له قصصاً ما أنا ان فعلت ذلك
 ذهب ملكي نذ كر النصة وفي آخره فقال لي الاسقف خذ هذا الكتاب واذهب إلى صاحبك
 فأقر عليه السلام واخبره في أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأني قد آمنت به
 وصدقتهم وانهم قد أنكروا على ذلك ثم خرج إليهم فقتلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل أرسل
 دحية إلى ضغاطر الروم وقال انه في الروم أجوز قولاً لاني وان ضغاطر المذكو رأوا ظهوراً سلامه
 وألقى مياحه التي كانت عليه ولبس مياحاً ضاخر خرج إلى الروم فدعاهم إلى الاسلام بشهدتم ادة
 الحق فقاموا إليه فضر به حتى قتله قال المار جع دحية إلى هرقل قال له قد قلت لك ان تخافهم
 على أنفسهم فضاظر كان أعظم عندهم مني قلت فيحتمل ان يكون هو صاحب رومية الذي
 أبهم هنا لكن يعكر عليه ما قيل ان دحية لم يتقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة
 الحديبية وانما تقدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك فلما راجع ان دحية قدم على هرقل
 أيضاً في الاول فعلى هذا يحتمل ان تكون وقعت لكل من الاسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل
 منهم ما بسببها أو وقعت اخفاطر قصتان احدهما التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها انه أسلم ولا
 أنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق فان فيها قصته مع دحية وان أسلم وقيل والله أعلم (قوله وسار
 هرقل إلى حصص) لانها كانت دار ملكه كما قدمناه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها

عن خبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما استخبره
 هرقل قال ادعوا فانظروا
 أختبئ هو أم لا فنظروا
 اليه فختبئوا فانه مختبئ رساله
 عن العرب فقال هم يختبئون
 فقال هرقل هذا ملك هذه
 الامة قد ظهر ثم كتب هرقل
 الى صاحب لبرومية وكان
 نظير في العلم وسار هرقل الى
 حصص فلم يرم حصص حتى أتاه
 كتاب من صاحبه يافق رأي
 هرقل على خروج النبي صلى
 الله عليه وسلم

على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشرين سنة (قوله وأنه نبي) يدل على أن هرقل وصاحبه اقرا نبوة نبي صلى الله عليه وسلم لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه (قوله فأذن) هي بالتصريح من الأذن وفي رواية المستقلى وغيره بالمدوم معناه أعلم والدسكرة بسكون السين المهملة القصر الذي حوله بيوت وكان أنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم وأما فعل ذلك خشية أن يشوا به كما وثبوا بضغاطر (قوله والرشد) بفتحين (وان يثبت ملككم) لأنهم انعموا على الكفر كان سبب الذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة (قوله فتبايعوا) بشاة ثم موحدة وللشميين بمثنيتين وموحدة وللأصلي فتابيع بنون وموحدة (لهذا النبي) كذا لا يذروا للباقيين بحذف اللام (قوله فاصوا) بمهملتين أي نفروا وشبههم بالوحوش لأن نفرتهم أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالجرذون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل (قوله وأيس) في رواية اللشميين والأصلي ويثس يائين تحتائيتين وهما بمعنى الأول فتأوب من الثاني (قوله من الأيمان) أي من أيمانهم لما أظهره ومن أيمانه لأنه شيخ بلده كما قدمنا وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلموا بإسلامهم فأيس من الأيمان إلا بالشرط الذي أراه والافس قد كان قادرا على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق (قوله آتفا) أي قريبا وهو منصوب على الحال (قوله فتدرايت) زاد في التفسير فتدرايت منكم الذي أحببت (قوله فكان ذلك آخر شأن هرقل) أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بعائنه إلى الأيمان خاصة لأنه انتضى أمره حينئذ وأنه أطلق الآخرة بالنسبة إلى ما في علمه وهذا أوجه لأن هرقل قد وقعت له قصص أخرى بعد ذلك منها ما أشرنا إليه من تجهيزه الجيوش إلى مؤنة ومن تجهيزه الجيوش أيضا إلى تبوك ومكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم له ثانيا وإرساله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهب فقسمة بين أصحابه كقصة رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التبوخي رسول هرقل قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيس بن الروم وبطارقة فتأذرا الحديث قال فتصيروا حتى ان بعضهم خرج من برنسه فقال اسكتوا فأنما أردت ان أعلم تسككم بدينكم وروى ابن اسحق عن خالد بن بشار عن رجل من قدماء أهل الشام ان هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أمور الإسلام وأما الجزية وأما ان يصلح النبي صلى الله عليه وسلم ويقيم لهم مادون الدرب فأبوا وأنه انطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال السلام عليكم أرض سورية يعني الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل القسطنطينية واختلف الأخباريون هل هو الذي حاربته المسلمون في زمن أبي بكر وعمر وأبنيه ولا ظهر أنه هو والله أعلم (تنبيه) لما كان أمر هرقل في الأيمان عند كثير من الناس مستبهما لأنه يحتمل أن يكون عدم تصر يحبه بالأيمان للخوف على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافر أو قال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخاري هذا الباب الذي استفتح به حديث الأعمال بالنيات كأنه قال ان صدقت نيته انتفع بها في الجملة

وأنه نبي فأذن هرقل لعظماء الروم في دسكرة له بمحصر ثم أمر بأبوابها فغلقت ثم أطلع فقال يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا بهذا النبي فاصوا حيصة حجر الوحش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الأيمان قال ردوهم على وقال اني قلت مقاتلي آتفا أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيت فسجدوا له ورضوا عنه فكان ذلك آخر شأن هرقل

والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة بن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الاعمال
المصدر الباب به ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام وهو واضح مما قررناه
فان قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب انها تضمنت كيفية
حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء ولان الآية المكتوبة الى هرقل للدعاء الى
الاسلام ملتهمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح الآية
وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الآية فبان انه اوحى اليهم كما هم أن اقيموا الدين
وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية * (تكميل) * ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع
الكتاب في قصة من ذهب تعظيما له وانهم لم يزلوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرج الذي تغلب
على طليطلة ثم كان عند سبطه فحدثني بعض أصحابنا ان عبدا للملك بن سعد أحد قواد المسلمين
اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب فلما رآه استعبر وسأل ان يمكنه من اقتبيله فامتنع (قلت)
وابتاني غيره واحد عن القاتني نور الدين بن الصائغ الدهمشقي قال حدثني سيف الدين فليح
المنصوري قال أرسلني الملك المنصور قلاوون الى ملك الغرب بهدية فأرسلني ملك الغرب الى ملك
الفرنج في شفاعته فقبلها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت فقال لي لا تحفظك بخفة سنة
فأخرج لي صندوقا مصفيا ذهب فأخرج منه مقلة ذهب فأخرج منها كتابا قد زالت أكثر
حروفه وقد التصقت عليه خرقة خريز فقال هذا كتاب نبيكم الى جدي قيصر ما زلت اتوارثه
الى الآن وأوصانا آبائنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فنحن نحفظه غاية
الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى لئلا يدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث
سعيد بن أبي راشد الذي أشرت اليه آنفا ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على السوخي
رسول هرقل الاسلام فامتنع فقال له يا أختانوخ اني كتبت الى ملككم بعحفنة فأمسكها
فلن يزال الناس يجدون منه بأسا مادام في العيش خير وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب
الاموال من مرسل عمير بن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر
فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أما هؤلاء فيمزقون وأما هؤلاء فيستكون لهم بقية ويؤيده ما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما جاءه جواب كسرى قال مزق الله ملكه ولما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكه
والله أعلم (قوله رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري) قال الكرماني يحتمل ذلك
وجهين أن يروى البخاري عن الثلاثة بالاسناد المذكور كائنه قال أنا أبو اليمان أنا هؤلاء
الثلاثة عن الزهري وأن يروى عنهم بطريق آخر كما أن الزهري يحتمل أيضا في رواية الثلاثة أن
يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس وأن يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان
الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كاف لمن شئ أدنى رائحة من علم الاسناد والاحتمالات العقلية
انجردة لا مدخل لها في هذا الشأن وأما الاحتمال الاول فأشده بعد الان بأبا اليمان لم يلحق صالح بن
كيسان ولا سمع من يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت الى ما عساه ولو كان من
أهل النقل لا طلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد وقد
أرضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا اليه إشارة منهمة فرواه صالح وهو ابن كيسان
أخرجها المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن

رواه صالح بن كيسان
ويونس ومعمّر عن الزهري

الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيه من الفوائد الزوائد ما أشرفت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الاسلام زادهنا وأنا كاره ولم يذكرك قصة ابن الناطور وكذا أخرجه مسلم بدونهما من حديث ابراهيم المذكور ورواية يونس أيضا عن الزهرى بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث وفي الاستئذان مختصرة أيضا من طريق بن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهرى بسنده بعينه ولم يسقه بتمامه وقد ساقه بتمامه الطبرانى من طريق عبد الله بن صالح عن الليث وذكر فيه قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهرى كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير وقد أشرفنا الى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهرى مرسله فقد ظهر لك أن أبا اليان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وان الزهرى اتهموا ولا صحابه بسند واحد من شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله عند المصنف عن غير أبي الهام ولو احتل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر كان ذلك اختلافا قد يفضى الى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الاحتمال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادى الى الصواب لا اله الا هو

(كتاب الايمان)*

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) هو خير مبتدأ محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدور يقال كتب يكتب كتابة وكتابا ومادة كتب دالة على الجمع والضم ومنها الكتيبة والكتابة استعمال ذلك فيما يجمع أشياء من الابواب والفصول الجامعة للمسائل والضم فيه بالنسبة الى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة الى المعاني المرادة منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز والايمان لغة التصديق وشرعا تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة ابداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كنعول المأمورات وترك المنهيات كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى والايمان فيما قيل مشتق من الأمن وفيه نظرتان مدلولي الأمن والتصديق الا ان لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه اذا صدقه أى أمنه التكذيب ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لانها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها واكل وجهه والاول ظاهر ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات ان جعل الترجمة قاعة مقام تسمية السورة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالايات مستفتحة بالبسملة (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس) سقط لفظ باب من رواية الاصيلي وقد وصل الحديث بعد تاما واقتصاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث (قوله وهو) أى الايمان (قول وفعل وزيد وينقص) وفي رواية الكشميهنى قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهم ابن التين فظن أن قوله وهو الى آخره مرفوع لما رآه معطوفا وليس ذلك مراد المصنف وان كان ذلك ورد باسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعملاً والثاني كونه يزيد وينقص فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين

* (بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الايمان)*

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس)

وهو قول وفعل وزيد وينقص قال الله تعالى ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وزدناهم هدى ويزيد الله الذين اهتدوا هدى وقال والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا وقوله أيكم زادته هذه ايمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وقوله جل ذكره فأخشوههم فزادهم ايمانا وقوله تعالى وما زادهم الا ايمانا وتسليما

واما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات ومراد من أدخل ذلك في تعريف الايمان ومن نفاه انما هو بالنظر الى ما عند الله تعالى فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالاركان وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي والمرجئة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى أما بالنظر الى ما عندنا فالإيمان هو الاقرار فقط فمن أقر أجريت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا ان اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم فان كان الفعل لا يدل على الكفر كالنسيق فمن أطلق عليه الايمان فبالنظر الى اقراره ومن نفي عنه الايمان فبالنظر الى كماله ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر الى انه فعل فعل الكافر ومن نفاه عنه فبالنظر الى حقيقته وأثبت المعتزلة الوساطة فبقالوا الفاسق لا مؤمن ولا كافر وأما المقاتم الثاني فذهب السلف الى أن الايمان يزيد وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً قال الشيخ محيي الدين والأظهر المختار ان التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ولهذا كان ايمان الصديق أقوى من ايمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة ويؤيده ان كل أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل حتى انه يكون في بعض الاحيان الايمان أعظم يقيناً واخلاصاً وتوقلاً منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة نحو ذلك وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومويعمر وغيرهم وهو لا يفقه الامصار في عصرهم وكذا نقل أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالامصار فأريت أحداً منهم يختلف في أن الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالاسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الاجماع من الصحابة والتابعين وحكام فضيل بن عياض ووکیع عن أهل السنة والجماعة وقال الحاكم في مناقب الشافعي حدثنا أبو العباس الاسم أما الربيع قال سمعت الشافعي يقول الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأخرجه أبو نعیم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد يزیداً بطاعة وينقص بالمعصية ثم تلى ويزداد الذين آمنوا إيانا الآية ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وثبوتها ثبت المتقابل فان كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (قوله والحب في الله والبغض في الله من الايمان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود ومن حديث أبي أمامة ومن حديث أبي در ولفظه أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظ أبي أمامة من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان وللترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحد فيه ونصح لله وزاد في أخرى ويعمل لسانه في ذكر الله وله عن عمرو بن الجوح بلفظ لا يجد العبد صريح الايمان حتى يحب لله ويبغض لله ولفظ البراء وفيه وأوثق عن الايمان الحب في الله والبغض في الله وسيأتي عند المصنف آية الايمان حب الانصار واستدل بذلك على أن

والحب في الله والبغض في الله
من الايمان

الايمان يزيد وينقص لان الحب والبغض يتفاوتان (قوله) وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن
 عدي (أى ابن عرة الكندى وهو تابعى من أولاد الصحابة) وكان عامل عمر بن عبد العزيز على
 الجزيرة فلذلك كتب اليه والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة فى كتاب
 الايمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني عدي بن عدي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز
 أما بعد فإن للايمان فرائض وشرائع الى آخره (قوله ان للايمان فرائض) كذا ثبت فى معظم
 الروايات باللام وفرائض بالنصب على أنها اسم ان وفى رواية ابن عساكر فان الايمان فرائض
 على ان الايمان اسم ان وفرائض خبرها وبالأول جاء الموصول الذى أشيرنا اليه (قوله فرائض)
 أى أعمال المفروضة (وشرائع) أى عقائد دينية وحدود أى منبهات ممنوعة وسننا أى مندوبات
 (قوله فان أعش فسأبينها) أى أبين تفاريقها لأصولها لان أصولها كانت معلومة لهم مجمل
 على تجوير تأخير البيان عن وقت الخطاب اذا الحاجة هنالم لتحقيق والغرض من هذا الاثر ان
 عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بان الايمان يزيد وينقص حيث قال استكمل ولم يستكمل
 قال الكرماني وهذا على احدى الروايتين وأما على الرواية الاخرى فقد يمنع ذلك لانه جميل
 الايمان غير الفرائض * (قلت) * لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فن استكملها أى
 الفرائض وما معها فقد استكمل الايمان وبهذا تتفق الروايتان فالمراد انها من المكملات
 لان الشارع أطلق على مكملات الايمان ايماننا (قوله وقال ابراهيم عليه السلام ولكن
 ليظمن قلبى) أشار الى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية قروى ابن جرير
 بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله ليظمن قلبى أى يزداد يقينى وعن مجاهد قال لا يزداد
 ايماننا الى ايمانى واذا ثبت ذلك عن ابراهيم عليه السلام مع ان بيننا صلى الله عليه وسلم قد أمر
 باتباع ملته كان كانه ثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم ذلك وانما فصل المصنف بين هذه الآية
 وبين الآيات التى قبلها لان الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالاشارة والله أعلم (قوله
 وقال معاذ) هو ابن جبل وصرح بذلك الاصيلى والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضا
 بسند صحيح الى الاسود بن هلال قال قال الى معاذ بن جبل اجلس بنا نؤمن ساعة وفى رواية
 لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس بنا نؤمن ساعة فيجلسان فيذكر الله
 تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الاولى أن الاسود أبهم نفسه ويحتمل ان يكون معاذ قال
 ذلك له وغيره ووجه الدلالة منه ظاهر لانه لا يحمل على اصل الايمان لكونه كان مؤمنا وأى
 مؤمن وانما يحمل على ارادة أنه يزداد ايمانا بذكر الله تعالى وقال القاضي أبو بكر بن العربي
 لا تعلق فيه للزيادة لان معاذ انما أراد تجديد الايمان لان العبد يؤمن فى أول مرة فرضا ثم يكون
 أبدا مجددا كلما نظر أو فكر وما نشاء أو لا اثبتة آخر الان تجديد الايمان ايمان (قوله وقال ابن
 مسعود اليقين الايمان كله) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبرانى بسند صحيح وبقيته والصبر
 نصف الايمان وأخرجه أبو نعيم فى الحلية والبيهقى فى الزهد من حديثه مرفوعا ولا يثبت رفعه
 وجرى المصنف على عادته فى الاقتصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصراحة اذ لفظ
 النصف صريح فى التجزئة وفى الايمان لأحمد من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود انه كان
 يقول اللهم زدنا ايمانا ويقينا وفقها واسناده صحيح وهذا أصح فى المقصود ولم يذكره المصنف
 لما أشيرت اليه * (تنبيه) * تعلق بهذا الاثر من يقول ان الايمان هو مجرد التصديق وأجيب

وكتب عمر بن عبد العزيز الى
 عدي بن عدي ان للايمان
 فرائض وشرائع وحدودا
 وسننا فن استكملها
 استكمل الايمان ومن لم
 يستكملها لم يستكمل
 الايمان فان أعش فسأبينها
 لكم حتى تعملوا بها وان
 أمت فسأنا على صحبتكم
 بحريص وقال ابراهيم
 ولكن ليظمن قلبى وقال
 معاذ اجلس بنا نؤمن ساعة
 وقال ابن مسعود اليقين
 الايمان كله

بان مراد ابن مسعود ان اليقين هو أصل الايمان فاذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالاعمال الصالحة حتى قال سفيان الثوري لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقا الى الجنة وهرى بامن النار **(قوله)** وقال ابن عمر الى آخره المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والاعمال السيئة والمواظبة على الاعمال الصالحة وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف وقوله حاك بالمهمة والكاف الخفيفة أى تردد فنيه اشارة الى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الايمان وحقيقته وبعضهم لم يبلغ وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النواس مرفوعا وعند أحمد من حديث وابصة وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذر المأثمه البأس وليس فيها شيء على شرط المصنف فلهذا اقتصر على أثر ابن عمر ولم أره الى الآن موصولا وقد اخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال تمام التقوى ان تتقى الله حتى تترك ما يحوى انه حلال خشية ان يكون حراما **(قوله)** وقال مجاهد وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره والمراد ان الذى تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء كلهم **(تنبيه)** * قال شيخ الاسلام البلقيني وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا التحريف قل من تعرض لبيان ذلك ان لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صيالك يا محمد ويا ه دينا واحدا والصواب أو صالك يا محمد ويا نبياه كذا أخرجه عبد بن حميد وافر يابى والظهير وابن المنذر في تناسلهم وبه يستقيم الكلام وكيف يفرد مجاهد التفسير لنوح وحده مع ان في السياق ذكر جماعة انتهى ولا مانع من الافراد في التفسير وان كان لفظ الآية بالجمع على ارادة الخطاب والباقون تبعوا افراد التفسير لا يتبع لان نوحا أفرد في الآية فلم يتعين التحريف وغاية ما ذكر من مجيء التفاسير بخلاف لفظه ان يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى والله أعلم وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على ان الاعمال تدخل في الايمان لهذه الآية وما أمر والا لمعبودوا الله الى قوله دين القيمة قال الشافعي ليس عليهم أمج من هذه الآية أخرجه الحلال في كتاب السنة **(قوله)** وقال ابن عباس وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح والمنهاج السبيل أى الطريق الواضح والشرعة الشريعة بمعنى وقد شرع أى سن فعلى هذا فيه انف ونشر غير مرتب فان قيل هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أجيب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الانبياء فيه اختلاف وهذا في الفروع وهو الذي يدخله النسخ **(قوله)** دعاؤكم ايمانكم قال النووي يقع في كثير من النسخ هنا باب وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ولا يصح ادخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا (قلت) ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة منها رواية أبي ذر ويمكن توجيهه لكن قال الكرمانى انه وقف على نسخة مسموعة على الفريرى بحذفه وعلى هذا فتقوله دعاؤكم ايمانكم من قول ابن عباس وعطفه على ما قبله كعادته في حذف اداة العطف حيث ينقل التفسير وقد وصل ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى قل ما يعبدونكم ربى لولا دعاؤكم قال يقول لولا ايمانكم أخبر الله الكفار انه لا يعبدونهم ولولا ايمان المؤمنين لم يعبدواهم أيضا ووجه الدلالة للمصنف ان الدعاء عمل وقد أطلقه على الايمان فيصح اطلاق أن الايمان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول والمراد دعاء الرسل الخلق الى الايمان فالمعنى ليس لكم عند الله عذر الا أن يدعواكم

وقال ابن عمر لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر وقال مجاهد شرع لكم أو صيالك يا محمد ويا ه دينا واحدا وقال ابن عباس شرعة ومنها جاسيلا وسنة دعاؤكم ايمانكم لقوله تعالى قل ما يعبدونكم ربى لولا دعاؤكم ومعنى الدعاء في اللغة الايمان حدثنا عبد الله ابن موسى قال أخبرنا

الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر فقد كذبتم انتم فسوف يكون العذاب لازماً لكم وقيل
معنى الدعاء هنا الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير ان الدعاء هو العبادة أخرجه أصحاب
السنن بسند جيد (قوله حنظلة) بن أبي سفيان هو قرشي مكي من ذرية صفوان بن أمية الجمحي
وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزومي وهو ثقة متفق عليه وفي
طبقة عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة الخزومي وهو ضعيف ولم يخرج له البخاري نبهت
عليه لشدة التباسه ويعترفان بشيخهما ولم يروا الضعيف عن ابن عمر زاد مسلم في روايته عن
حنظلة قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر ألا تغزو فقال
اني سمعت فذكر الحديث * (قائدة) * اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على
خمس) أي دعائهم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي رواية لمسلم على خمسة أي أركان فان قيل
الاربعة المذكورة مبنية على الشهادة اذ لا يصح شيء منها الا بعد وجودها فكيف يضم مبنى
الى مبنى عليه في سمي واحد اجيب بجواز ابتناء أمر على أمر يبنى على الامر من أمر آخر
فان قيل المبني لا بد أن يكون غير المبني عليه أجيب بان المجموع غير من حيث الانفراد عين من
حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان فإدام
الأوسط قائماً فسمى البيت موجود ولو سقط مهماسقط من الأركان فاذا سقط الأوسط سقط
مسمى البيت فالبيت بالنظر الى مجموعه شيء واحد وبالنظر الى افراده أشياء وأيضاً فبالنظر الى أسسه
وأركانه الأسس أصل والأركان تبع وتكملته * (تنبيهات) * (أحدها) لم يذكر الجهاد لانه فرض
كفاية ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد
الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن وأغرب ابن بطلال فزعم ان هذا الحديث كان أول
الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لان فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر وبدر كانت
في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح
(ثانيها) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما بعد ما يحذف على البدل من خمس ويجوز الرفع على
حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله أو على حذف المبتدأ والتقدير أحدها شهادة
ان لا اله الا الله فان قيل لم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل
عليه السلام اجيب بان المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من
المعتقدات وقال الاسعدي ما يحصل له هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد
جميع الفاتحة وكذا تقول مثل شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (ثالثها)
المراد باقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الايمان بها والمراد باتباع الزكاة اخراج جزء من
المال على وجه مخصوص (رابعها) اشترط الباقلاني في صحة الاسلام تقدم الاقرار بالتوحيد
على الرسالة ولم يتابع مع أنه اذا دقق فيه بان وجهه ويزداد اتجاهها اذا فرقهما فليست أملاً
(خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لان عموم
الحديث يقتضي صحة اسلام من باشر ما ذكر ومغفوهه أن من لم يباشره لا يصح منه وهذا العموم
مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم على ما تقر في موضعه (سادسها)
وقع هنا تقديم الحج على الصوم وعليه بنى البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن

حنظلة بن أبي سفيان عن
عكرمة بن خالد عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بنى الاسلام على
خمس شهادة أن لا اله الا الله
وأن محمد رسول الله وقيام
الصلاة واتباع الزكاة والحج
وصوم رمضان

عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا صيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ففي هذا الشعار بان رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع ردا بن عمر على الرجل لتعدد المجلس او حضر ذلك ثم نسبته ويعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل ووجه بعده ان تطرق النسيان الى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه الى الصحابي كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج ولا يبي عوانة من وجه آخر عن حنظلة انه جعل صوم رمضان قبل فتنبؤ به دال على انه روى بالمعنى ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة أفيقال ان الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا مستبعد والله أعلم * (فائدة) * اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى (قوله باب أمور الايمان) أولئك هم بني أمر الايمان بالافراد على ارادة الجنس والمراد ببيان الامور التي هي الايمان والامور التي للايمان (قوله وقول الله تعالى) بانخفاض وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها الحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الايمان قتلا عليه ليس البر الى آخرها ورجاله ثقات وانما لم يسقه المؤلف لانه ليس على شرطه ووجبه ان الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات والمراد المتقون من الشر والاعمال السنية فاذا فعلوا وتركوا فاتهم المؤمنون الكاملون والجامع بين الآية والحديث ان الاعمال مع انضمامها الى التصديق داخله في معنى البر كما هي داخله في معنى الايمان فان قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجيب بانه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسق تاما (قوله قد أفلح المؤمنون) ذكره بلا ادانة عطف والحذف جائز والتقدير وقول الله قد أفلح المؤمنون وثبت المحذوف في رواية الاصيل ويحتمل ان يكون ذكر ذلك تفسير لقوله المتقون أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح الى آخرها وكأن المؤلف أشار الى امكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ومن ثم ذكر ابن حبان انه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الايمان وكل طاعة عدها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايمان وحذف المكرر فبلغت تسعا وتسعين (قوله عن أبي هريرة) هذا أول حديث وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه البخاري من المتن المستقلة اربع مائة حديث وستة وأربعون حديثا على التحرير وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا قال ابن عبد البر لم يختلف في اسم في الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً (قلت) وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر وقال النووي تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً (قلت) وقد جمعها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معا (قوله بضع) بكسر أوله وحكى الفتح لغة وهو عدد منهم مقيد بما بين الثلاث الى التسع كما جزم به القزاز وقال ابن سيده الى العشر وقيل من واحد الى تسعة وقيل من اثنين الى عشرة وقيل من أربعة الى تسعة وعن الخليل البضع السبع ويرجح ما قاله

* (باب أمور الايمان) *

وقول الله عز وجل ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى والسبيل والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في الباس والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون قد أفلح المؤمنون الآية حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الايمان بضع

القرآن ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى قلبت في السجن بضع سنين وما رواه الترمذي بسند صحيح ان قريشا قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري مرفوعا ونقل الصغاني في العباب انه خاص بمادون العشرة ومادون العشرين فاذا جاؤا العشرين امتنع قال واجازه أبو زيد فقال يقال بضعه وعشرين رجلا وبضع وعشرون امرأة وقال الفراء هو خاص بالعشرات الى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف ووقع في بعض الروايات بضعه ثمانين ويحتاج الى تأويل (قوله وستون) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف في ذلك وتابعه يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال بضع وستون أو بضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولابي عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون وريح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضا لكن يرجح بانه المتيقن وما عده مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فعملولة وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة كما ذكره الحلبي ثم عياض لا يستقيم اذا الذي زادها لم يستقر على الحزم بها لا سيما مع اتحاد الخرج وبهذا يتبين شذوفا نظر البخاري وقد يرجح ابن الصلاح الاقل لكونه المتيقن (قوله شعبة) بالضم أى قطعة والمراد بالصلة أو الجزء (قوله والحياء) هو بالمد وهو في اللغة تغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والتركة انما هو من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح وينفع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الا آخر الحياء خير كله فان قيل الحياء من الغرائز فكيف جعل شعبة من الايمان أجيب بانه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونسبة فهو من الايمان لهذا ولكونه باعنا على فعل الطاعة وحاجزا عن فعل المعصية ولا يتناول رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لان ذلك ليس شرعا فان قيل لم أفرد به بالذكر هنا أجيب بانه كالداعي الى باقي الشعب اذا لم يمتنع من فضيحة الدنيا والاخرة فيأثمروا فيزجر والله الموفق وسماي في مزيد في الكلام على الحياء في باب الحياء من الايمان بعد أحد عشر بابا * (فائدة) * قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدر عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الايمان اهـ ولم يتفق من عدد الشعب على غلط واحد وأقربها الى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم تنفق على بيانها من كلامه وقد خلصت مما أوردوه مما ذكره وهو ان هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات وتشتمل على أربع وعشرين خصلة الايمان بالله ويدخل فيه الايمان بذاته وصفاته ونوحده بانه ليس كمثل شيء واعمة احدث ما دونه والايمان بعلامته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره والايمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والنشور والحساب والميزان والصراط والجنة والنار ومحبة الله والحب والبغض فيه ومحبة

وستون شعبة والحياء شعبة
من الايمان

النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته والاخلاص
ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا
بالقضاء والتوكل والرحمة والتواضع ويدخل فيه توقير الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر
والعجب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب * وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال
التملظ بالتوحيد وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليمه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار
 واجتناب اللغو * وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعيان
وهي خمس عشرة خصلة التطهير حسا وحكما ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستر
العورة والصلاة فرضا ونفلا والزكاة كذلك وفك الرقاب والجود ويدخل فيه اطعام
الطعام واكرام الضيف والسيام فرضا ونفلا والحج والعسرة كذلك والطواف والاعتكاف
والتماس ليلة القدر والفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر
والتمسرى في الأيمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التعنف
بالنكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الاولاد
وصلة الرحم وقطاعة السادة أو الرفق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة
القيام بالامرة مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الامر والاصلاح بين الناس
ويدخل فيه قتال الخوارج والبلغاة والمعارنة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واقامة الحدود والجهاد ومنه المراقبة واداء الامانة ومنه اداء الخس والقرض
مع وفائه واكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وانفاق المال في حقه ومنه
ترك التبذير والاسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب
اللهو واماطة الاذى عن الطريق فهذه تسع وستون خصلة ويمكن عددها تسعا وسبعين خصلة
باعتبار افراد ما ضم بعضها الى بعض مما ذكر والله أعلم * (فائدة) * في رواية مسلم من الزيادة
أعلاها لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق وفي هذا الاشارة الى أن مراتبها متفاوتة
(تنبيه) * في الاسناد المذکور رواية الاقران وهي عبد الله بن دينار عن أبي صالح لانهم ما
تابعين فان وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ورجاله من سليمان الى منتهاهم من أهل
المدينة وقد دخلها الباقون (قوله باب) سقط من رواية الاصيلي وكذا أكثر الابواب وهو
منون ويجوز فيه الاضافة الى جملة الحديث لكن لم تأت به الرواية (قوله المسلم) استعمل لفظ
الحديث ترجمة من غير تصرف فيه (قوله أبي اياس) اسمه ناهية بالنون وبين الهاءين ياء أخيرة
وقيل اسمه عبد الرحمن (قوله أبي السفر) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم واسم عيل بن رور بالفتحة
عظما عليه والتقدير كالأهمل عن الشعبي وعبد الله بن عمرو بن الغاصص صحابي من صحابي
(قوله المسلم) قيل الالف واللام فيه لا كمال نحو زيد الرجل أى الكمال فى الرجولية وتعقب بأنه
يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملا ويجاب بان المراد بذلك مع مراعاة باقى الاركان
قال الخطابي المراد أفضل المسلمين من جمع الى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين انتهى
وابتات اسم الشيء على معنى اثبات الكمال له مستفيض فى كلامهم ويحتمل ان يكون المراد بذلك
ان يبين علامة المسلم التى يستدل بها على اسلامه وهى سلامة المسلمين من لسانه ويده كما ذكر مثله

* (باب) * المسلم من مسلم
المسلمون من لسانه ويده
(حدثنا) آدم بن أبي اياس
قال حدثنا شعبة عن
عبد الله بن أبي السفر
واسم عيل عن الشعبي عن عبد
الله بن عمرو عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده

في علامة المنافق ويحتمل ان يكون المراد بذلك الاشارة الى الخث على حسن معاملته العبد مع ربه
 لانه اذا احسن معاملته اخوانه فاولى ان يحسن معاملته ربه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى
 * (تنبيه) ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب لان محافظه المسلم على كف الاذى عن أخيه المسلم
 أشد تأكيدا ولان الكفار يصدون بقاتلوا وان كان فيهم من يجب الكف عنه والايان يجمع
 التذكير للتغليب فان المسلمين يدخلون في ذلك وخص اللسان بالذكر لانه المعبر عما في النفس
 وكذا البدلان أكثر الافعال بهم والحديث عام بالنسبة الى اللسان دون البدلان اللسان
 يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد بخلاف البدن نعم يمكن ان تشارك اللسان
 في ذلك بالكتابة وان أثرها في ذلك لعظيم ويستثنى من ذلك شرعا تعاطى الضرب باليد في اقامة
 الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة فيدخل
 فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء وفي ذكر البدن وغيرهما من الجوارح نكتة فيدخل
 فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق * (فائدة) * فيه من أنواع البسديع تجنيس
 الاشتقاق وهو كثير (قوله والمهاجر) هو بمعنى المهاجر وان كان لفظ المفاعل يقتضي وقوع
 فعل من اثنين لكنه هنا للواحد كالسافر ويحتمل ان يكون على بابه لان من لازم كونه هاجرا
 وطنه مثلاً انه مهجور من وطنه وهذه الهجرة ضربان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك سائر دعواه
 النفس الامارة بالسوء والشيطان والظاهرة الفرار بالدين من الفتن وكأن المهاجرين خوطبوا
 بذلك لتسليته كوا على مجرد التحول من دارهم حتى يتحلوا أوامر الشرع ونواحيه ويحتمل أن
 يكون ذلك قبل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة تطييبا لقلوب من لم يدرك ذلك بل حقيقة الهجرة
 تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والاحكام
 * (تنبيه) * هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الاحاديث
 المرفوعة على ان مسلماً أخرج معناه من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من
 حديث أنس صحبنا والمؤمن من أمنه الناس وكأنه اختصر هنا التضمنه لمعناه والله أعلم (قوله
 وقال أبو معاوية حدثنا داود) هو ابن أبي هند وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي
 المذكور في الاسناد الموصول وأراد بهذا التعليق ان سمعاه له من الصحابي والنكتة فيه
 رواية وهيب بن خالد عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو حكاه ابن منده فعلى
 هذا العلل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم لقيه فسمعه منه ونبهه بالتعليق الآخر على ان عبد الله
 الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه والتعليق عن أبي معاوية
 وصله اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولنظنه سمعت
 عبد الله بن عمرو يقول ورب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المهاجر من
 هجر السيئات والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فعلم انه ما أراد الا أصل الحديث والمراد
 بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عند الاطلاق لان الاطلاق
 يحتمل على الكامل ولا كمال في غير المسلمين ويمكن جملة على عمومته على ارادة شرط وهو الا يحق مع
 ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما قدمته من استثناء اقامة الحدود على المسلم والله
 سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) هو ممنون وفيه ما في الذي قبله (قوله حدثنا أبو بردة) هو يريد

والمهاجر من هجر ما نهى الله
 عنه (قال أبو عبد الله) وقال
 أبو معاوية حدثنا داود عن
 عامر قال سمعت عبد الله بن
 عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال عبد الاعلى
 عن داود عن عامر عن عبد
 الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم * (باب) * أي الاسلام
 أفضل (حدثنا) سعيد بن
 يحيى بن سعيد القرشي قال
 حدثنا أبي قال حدثنا أبو
 بردة بن عبد الله بن أبي بردة
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضى الله عنه

قوله الغساني في نسخة
القباي ٥٥ مصححه

قال قالوا يا رسول الله أى
الاسلام أفضل قال من سلم
المسلمون من لسانه ويده
(باب) اطعام الطعام من
الاسلام حدثنا عمرو بن خالد
قال حدثنا الليث عن يزيد
عن أبي الخير عن عبد الله بن
عمرو رضى الله عنهما أن
رجلا سأل النبي صلى الله
عليه وسلم أى الاسلام خير

بالموحدة والراء مصغرا وشيخه جده وافقه في كنيته لاقى اسمه وأبو موسى هو الاشعري (قوله
قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ
البخاري باسناد هذا بلنظ قلنا ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الغصاني أحد الحفاظ
عن سعيد بن يحيى هذا بلنظ قلت فتعين ان السائل أبو موسى ولا تخالف بين الروايات لانه في هذه
صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة اذ اراضي بالسؤال في حكم السائل وفي
رواية البخاري أيهم وايهاهم أراد وقد سأل هذا السؤال أيضا أبو ذر ورواه ابن حبان وغيره قتادة
رواه الطبراني (قوله أى الاسلام) ان قيل الاسلام مفرد وشرط أى ان تدخل على متعدد أجيب
بان فيه حذف تقديره أى ذوى الاسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أى المسلمين أفضل والجامع بين
اللفظين ان أفضلية المسلم خاصة بهذه الخصلة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح
هنا أى خصال الاسلام وانما قلت انه أولى لانه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال
فاجاب بصاحب الخصلة فقال الحكمة في ذلك وقد يجاب بانه يتأتى نحو قوله تعالى يستأثرونك
ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلو الدين والاقربين الآية والتقدير باى ذوى الاسلام يقع
الجواب مطابقا له بغير تاويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من
بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان فتظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما
قبلهما من تعداد أمور الايمان اذا الايمان والاسلام عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لم جرد
أفعل هنا عن العمل أجيب بان الحذف عند العلم به جائز والتقدير أفضل من غيره *(تنبيه)*
هذا الاسناد كله كوفيون ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن
سعيد بن العاص بن أمية الاموى ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الانجية يكنى أبا أيوب وفي طبقته
يحيى بن سعيد القطان وحدثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الاموى وليس له ابن يروى عنه
يسمى سعيدا فافترقا وفي الكتاب ممن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا الكنى من طبقة فوق طبقة
هذين وهما يحيى بن سعيد الانصارى السابق في حديث الاعمال أول الكتاب ويحيى بن سعيد
التميمي أبو حبان ويمتاز عن الانصارى بالكنية والله الموفق (قوله باب) هو ممنون وفيه ما فى الذى
قبله (قوله من الاسلام) للاصلي من الايمان أى من خصال الايمان ولما استدلل المصنف
على زيادة الايمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة من
بيانها فاوردته في هذه الابواب تصريحا وتلويحا وترجم هنا بقوله اطعام الطعام ولم يقل
أى الاسلام خير كما فى الذى قبله اشعارا باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما سنقرره
(قوله حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني وهو بفتح العين وصحف من ضمها (قوله الليث) هو ابن
سعيد فقيه أهل مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب الغنصية أيضا (قوله ان رجلا) لم أعرف اسمه
وقيل انه أبو ذر وفي ابن حبان انه هاني بن مرثد والشرح سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو
ذلك (قوله أى الاسلام خير) فيه ما فى الذى قبله من السؤال والتقدير أى خصال الاسلام وانما
لم أختر تقدير خصال فى الاول فرار من كثرة الحذف وأيضا فتسويج التقدير يتضمن جواب
من سأل فقال السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف فيقال له اذا لاحظت هذين التقديرين بان
الفرق ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان اذا اطعام مستلزم لسلامة اليد والسلامة

اللسان قاله الكرمانى وكأنه أراد فى الغالب ويحتمل أن يكون الجواب مختلف لاختلف
السؤال عن الأفضلية ان لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق وقال الكرمانى الفضل بمعنى كثرة
الثواب فى مقابلة القلة والخير بمعنى النفع فى مقابلة الشرف لا قول من الكمية والثانى من
الكيفية فافترقا واعترض بأن الفرق لا يتم الا اذا اختلف كل منهما سلك المقولة اما اذا كان كل
منهما يغفل تأتية فى الاخرى فلا وكأنه بنى على ان لفظ خير اسم لا فعل تفضيل وعلى تقدير
اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين فيمكن أن
يراد فى الجواب الاول تحذير من خشى منه الايذاء يبدأ ولسان فأرشد الى الكف وفى الثانى
ترغيب من ربحى فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد الى ذلك وخصها تين الخصلتين بالذكر
لميس الحاجة اليهما فى ذلك الوقت لما كثر نوافيه من الجهد والمصلحة التأليف ويدل على ذلك أنه
عليه الصلاة والسلام حدث عليهما أول ما دخل المدينة كما رواه الترمذى وغيره مصححان حديث
عبد الله بن سلام (قوله تطعم) هو فى تقدير المصدر رأى ان تطعم ومثله تسمع بالمعبدى وذكر
الاطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها (قوله وتقرأ) بالنظر مضارع القراءة بمعنى تقول قال أبو
حاتم السجستاني تقول أقرأ عليه السلام ولا تقول أقرئه السلام فاذا كان مكتوباً قلت أقرئه
السلام أى اجعله يقرأه (قوله ومن لم تعرف) أى لا تخص به أحدتك كبراً أو تصنعاً بل تعظيماً
لشعار الاسلام ومراعاة لأخوة المسلم فان قبل اللفظ عام فبدخل الكافر والمنافق والناسق
أجيب بأنه خص بأدلة أخرى أو ان النهى متأخر وكان هذا عاماً لمصلحة التأليف وأما من شك
فيه فالاصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص * (تبيين) * الاول أخرج مسلم بن
طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الاسناد نظير هذا السؤال لكن جعل الجواب
كالذى فى حديث أبى موسى قادم بن منده فيه الاضطراب وأجيب بأنهما حديثان اتحد
اسنادهما وافق أحدهما حديث أبى موسى ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما
تقدم * الثانى هذا الاسناد كله بصريون والذى قبله كما ذكرنا كوفيون والذى بعده من
طريقه بصريون فوقع له التسلسل فى الابواب الثلاثة على الولا وهو من اللطائف (قوله باب
من الايمان) قال الكرمانى قدم لفظ الايمان بخلاف اخواته حيث قال اطعام الطعام من
الايمان اما للاهتمام بذكره أو للحصر كأنه قال المحبة المذكورة ليست الا من الايمان (قلت)
وهو توحيه حسن الا أنه يرد عليه ان الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر معا وهو قوله باب حب
الرسول من الايمان فالظاهر انه أراد التنويع فى العبارة ويمكن انه اهتم بذكر حب الرسول
فقدمه والله أعلم (قوله يحى) هو ابن سعيد القطان (قوله وعن حسين المعلم) هو ابن
ذكوان وهو معطوف على شعبة قاله تقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة وانما لم يجمعهما
لان شيخه أفردهما فأورده المصنف معطوفاً اختصاراً ولأن شعبة قال عن قتادة وقال حسين
حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلة وهو غلط فقد رواه أبو نعيم
فى المستخرج من طريق ابراهيم الحارثى عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم
وابدى الكرمانى كعادته بحسب التجويز العقلى ان يكون تعليقا أو معطوفاً على قتادة فيكون
شعبة رواه عن حسين عن قتادة الى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئاً من علم الاسناد والله

فقال تطعم الطعام وتقرأ
السلام على من عرفت
ومن لم تعرف * (باب) * من
الايمان أن يحب لآخيه
ما يحب لنفسه حدثنا
مسدد قال حدثنا يحيى عن
شعبة عن قتادة عن أنس
رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعن حسين
المعلم قال حدثنا قتادة عن
أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال

المستعان* (تنبيه)* المتن المساق هنا لفظ شعبية وأما لفظ حسين من رواية مسدد التي ذكرناها فهو لا يؤمن عبد حتى يحب لآخيه ولجاره ولا سمع على من طريق روح عن حسين حتى يحب لآخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير فيين المراد بالآخوة وعين جهة الحب وزاد مسلم في أوله عن أبي خزيمة عن يحيى التتبان والذي نفسي بيده وأما طريق شعبية فصرح أحمد والنسائي في روايتهما بسماع قتادة من أنس فانتفتت تهمة تدليس (قوله لا يؤمن) أي من يدعي الإيمان وللمستعلى أحدكم ولا أصلي أحد ولا بن عساكر عبد كذا المسلم عن أبي خزيمة والمراد بالنفي كمال الإيمان ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم كقولهم فلان ليس بإنسان فان قيل فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وان لم يأت بيقينية الأركان أوجب بان هذا ورد مورداً بالمبالغة أو يستفاد من قوله لآخيه المسلم ملاحظة ببقية صفات المسلم وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين المعلم بالمراد وللفظة لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافراً وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت وان هذه الخصلة من شعب الإيمان وهي داخله في التواضع على ما سنقرره (قوله حتى يحب) بالنصب لان حتى جارة وأن بعد عام مضرة ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى اذ عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة (قوله ما يحب لنفسه) أي من الخير كما تقدم عن الأصمعي وكذا هو عند النسائي وكذا عند ابن منته من رواية همام عن قتادة أيضاً والخير كلمة جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية وتخرج المنهيات لان اسم الخير لا يتناولها والمحبة ارادة ما يعتقده خيراً قال النووي المحبة الميل الى ما هو ابقى اذ حب وقد تكون بحواسه كحسن الصورة أو بفعله اماناً لذاته كالتفضل والكمال وأما الاحسانه كحب نفع أو دفع ضرر رانتهى ملخصاً والمراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبيعي والقسرى والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لآخيه نظير ما يحصل له عنده سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية وليس المراد أن يحصل لآخيه ما حصل له لامع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له اذ قيام الجوهر أو العرض بمحلين محال وقال أبو الزناد بن سراج ظاهر هذا الحديث طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضيل لان كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره فاذا أحب لآخيه مثله فقد دخل في جملة المنفولين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر اذ المراد الزجر عن هذه الارادة لان المقصود الحث على التواضع فلا يحب أن يكون أفضل من غيره فهو مستلزم للمساواة ويستفاد ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ولا يتم ذلك الا بتلك الحسد والغل والحقد والعش وكلها خصال مذمومة* (قائدة)* قال الكرماني ومن الإيمان أيضاً أن يغض لآخيه ما يغض لنفسه من الشر ولم يذكره لان حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه فترك التنصيص عليه اكتفاءً والله أعلم (قوله باب حب الرسول) اللام فيه للعهد والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريته قوله حتى أكون أحب وان كانت محبة جميع الرسل من الإيمان لكن الاحبة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله شعيب) هو ابن أبي حمزة الحصى واسم أبي حمزة دينار وقد أكثر المصنف من تخرج حججه عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدارقطني ادخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن

لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه* (باب) حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

بين الاعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسمعيلى بدونها من حديث مالك ومن حديث ابراهيم بن طهمان وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازى عن أبي اليمان شيخ البخارى هذا الحديث مصرحاً فيه بالتحديث فى جميع الاسناد وكذا النسائى من طريق على ابن عياش عن شعيب **(قوله)** والذى نفسى بيده) فيه جواز الخلاف على الامر المهم بأكيد وان لم يكن هناك مستحلف **(قوله لا يؤمن)** أى ايماناً كاملاً **(قوله أحب)** هو أفعلى بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله اليه لان الممتنع الفصل باجنبي **(قوله من والده وولده)** قدم الوالد للاثبات كثرية لان كل أحد له والده من غير عكس وفى رواية النسائى فى حديث أنس تقدم الولد على الوالد وذلك لمزيد الشفقة ولم تختلف الروايات فى ذلك فى حديث أبى هريرة هذا وهو من افراد البخارى عن مسلم **(قوله)** أخبرنا يعقوب بن ابراهيم هو الدورق والتفريق بين حدثنا وأخبرنا لا يقول به المصنف كما يأتى فى العلم وقد وقع فى غير رواية أبى ذر حدثنا يعقوب **(قوله)** وحدثنا آدم عطف الاسناد الثانى على الاول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما فان لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبى هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ عبد العزيز مثله الا أنه قال كما رواه ابن خزيمة فى صحيحه عن يعقوب شيخ البخارى بهذا الاسناد من أهله وماله بدل من والده وولده وكذا المسلم من طريق ابن عليه وكذلك الاسمعيلى من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل وهو أشمل من جهة وأحدكم أشمل من جهة وأشمل منهم رواية الاصيل لا يؤمن أحد فان قيل فسياق عبد العزيز مغاير لسياق قتادة وصنيع البخارى يؤهم اتحادهما فى المعنى وليس كذلك فالجواب ان البخارى يصنع مثل هذا نظراً الى أصل الحديث لا الى خصوص ألفاظه واقتصر على سياق قتادة لموافقة لسياق حديث أبى هريرة ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا ما سمعه وقد وقع التصريح به فى هذا الحديث فى رواية النسائى وذكر الوالد والوالدة فى المعنى لانهما أعز على العاقل من الاهل والمال بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذالم يذكر النفس أيضاً فى حديث أبى هريرة وهل تدخل الأم فى لفظ الوالدان أريد به من له الولد فعم أويقال اكتبى بذكر أحدهما كما يكتبى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ماذ كره على سبيل التمثيل والمراد الاعزة كانه قال أحب اليه من أعزته وذكر الناس بعد الوالد والوالدة عطف العام على الخاص وهو كثير وقدم الوالد ٣ على الولد فى رواية لتقدمه بالزمان والاجلال وقدم الولد فى أخرى لمزيد الشفقة وهل تدخل النفس فى عموم قوله والناس أجمعين الظاهر دخوله وقيل اضافة المحبة اليه تقتضى خروجه منهم وهو بعيد وقد وقع النصيص بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام كما سأتى والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابى وقال النووى فيه تلجى الى قضية النفس الامارة والمطمئنة فان من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم راجحاً ومن رجع جانب الامارة كان حكمه بالعكس وفى كلام القاسمى عياض ان ذلك شرط فى صحة الايمان لانه حمل المحبة على معنى التعظيم والاجلال وتعقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مراداً هنا لان اعتقاد الاعظمية ليس مستلزماً للمحبة اذ قد يجد الانسان اعظام شئ مع خلوه من محبته قال فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا يؤيد قول عمر الذى رواه المصنف فى الايمان

والذى نفسى بيده لا يؤمن
أحدكم حتى أكون أحب
اليه من والده وولده حدثنا
يعقوب بن ابراهيم قال
حدثنا ابن عليه عن
عبد العزيز بن صهيب عن
أنس عن النبي صلى الله
عليه وسلم ح وحدثنا
آدم قال حدثنا شعبة عن
قتادة عن أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يؤمن أحدكم حتى أكون
أحب اليه من والده وولده
والناس أجمعين

٣ قوله وقدم الوالد الخ
تقدم قريباً فى قوله من والده
وولده اه من هاشم
نسخة اه

والنذور من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا أنت
 يا رسول الله أحب إلى من كل شيء إلا من نفسي فقال لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب
 إليك من نفسك فقال له عمر فأنك الآن والله أحب إلى من نفسي فقال الآن يا عمر أنتهى فهذه
 المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط فإنها كانت حاصله لعمرك قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب
 المذكور أن يعرض على المرء أن لو خسر بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله
 عليه وسلم أن لو كانت ممكنة فإن كان فقد ها أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه
 فقد اتصف بالاحبة المذكورة ومن لا فلا وليس ذلك محصورا في الوجود والفقيد بل يأتي مثله في
 نصرته سنته والذب عن شريعته ووقع مخالفاتها ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي
 هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التمسك بها فإن الاحبة المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الإنسان
 إما نفسه وإما غيره أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات هذا هو حقيقة المطلوب
 وأما غيره فإذ احتق الأمر فيه فأنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وما لا فإذا
 تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور
 الإيمان أما بالمباشرة وأما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعيم السرمدي وعلم أن
 نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أو فر من غيره
 لأن النفع الذي يشتر المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب
 استحضار ذلك والغفلة عنه ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم لأن هذا أثره
 المعرفه وعلمهم بالله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم إيمانا صحيحا
 لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة غير أنهم يتفاوتون فبهم من أخذ من تلك المرتبة
 بالخط الأدنى ومنهم من أخذ منها بالخط الأدنى كمن كان مستغرقا في الشهوات محجوبا في الغفلات
 في أكثر الأوقات لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق إلى رؤيته بحيث
 يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ويذل نفسه في الأمور الخطيرة ويجد شخصه بذلك من نفسه
 وجدانا لا ترد فيه وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع
 ما ذكر لما وقع في قلوبهم من محبته غير أن ذلك سر يع الزوال بتوالي الغفلات والله المستعان
 انتهى ملخصا (قوله باب خلاوة الإيمان) مقصود المصنف أن الخلاوة من ثمرات الإيمان ولما
 قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد خلاوة ذلك (قوله حديثنا محمد بن المنثي) هو
 أبو موسى العنزي بفتح النون بعد هازي قال حديثنا عبد الوهاب هو ابن عبد الحميد حديثنا
 أيوب هو ابن أيوب السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكى ضمها وكسرها عن أبي
 قلابه بكسر القاف وبياء واحدة (قوله ثلاث) هو مبتدأ والجملة الخبر وجاز الابتداء بالنكرة لأن
 التنوين عوض المضاف إليه فالتقدير ثلاث خصال ويحتمل في أعرابه غير ذلك (قوله كن) أي
 حصلن فهي تامة وفي قوله خلاوة الإيمان استعارة تخيلية شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلوا
 وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه وفهه تلج إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض
 الصفر أو يجد طعم العسل مررا والصحيح يذوق خلاوته على ما هي عليه وكلما نقصت الصحة شيئا
 ما نقص ذوقه بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يتقوى استدلال المصنف على الزيادة

* (باب) * خلاوة الإيمان
 حدثنا محمد بن المنثي قال
 حدثنا عبد الوهاب الثقفي
 قال حدثنا أيوب عن أبي
 قلابه عن أنس رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ثلاث من كن فيه وجد
 خلاوة لإيمان أن يكون
 الله ورسوله

والنقص قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة انما عبر بالخلاوة لان الله شبه الايمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة قال الكلمة هي كلمة الاخلاص والشجرة اصل الايمان وأغصانها اتباع الامر واجتناب النهي وورقها ما يمت به المؤمن من الخير وغرها عمل الطاعات وحلاوة الثمر جنى الثمرة وغاية كلمة تنهاى نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها (قوله أحب اليه) منصوب لانه خبر يكون قال البيضاوى المراد بالحب هنا الحب العقلي الذى هو اشارة ما يقتضى العقل السليم رجحانه وان كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ويميل اليه بمقتضى عقله فهو تناوله فاذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل او خلاص آجل والعقل يقتضى رجحان جانب ذلك فمن على الاثبات بأمره بحيث يصبر هو ام تبعاله ويلتذ بذلك التذاذع قليلا اذا التذاذع العقلي ادراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وعبر الشارع عن هذه الحالة بالخلاوة لانها أظهر اللذائذ المحسوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا للكمال الايمان لان المرء اذا تأمل ان المنعم بالذات هو الله تعالى وان لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواه وان ما عداه وسائط وان الرسول هو الذى يبين له امر ادربه اقتضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا يحب من يحب الا من أحله وأن يتيقن ان جلة ما وعدوا وعد حق يتيقنوا ويخيل اليه الموعد وكالواقع فيحسب ان مجالس الذكر رياض الجنة وان العود الى الكفر القاء فى النار انتهى ملخصا وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى ان قال أحب اليكم من الله ورسوله ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله فتر بصوا * (فائدة) * فيه اشارة الى التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من الثانى وقال غيره محبة الله على قسمين فرض ونجب فالفرض المحبة التى تبعث على امتثال أوامره والانتهاء عن معاصيه والرضا بما يقدره فن وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستسكان منها فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية أو تستمر الغفلة فيتبع وهذا الثانى يسرع الى الاقلاع مع الندم والى الثانى يشير حديث لا يرزى الزانى وهو مؤمن والندب ان يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع فى الشبهات والمتصف عموما بذلك نادر قال وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ويزاد ان لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات الا من مشكاته ولا يسلك الا طريقته ويرضى بما شرعه حتى لا يجد فى نفسه حرجا مما قضاه ويتخلق باخلاقه فى الجود والايتار والحلم والتواضع وغيره ففى جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الايمان وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ محيى الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الايمان استئذ الطاعات وتحمل المشاق فى الدين واشار ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وانما قال مما سواهما ولم يقل ممن ليعلم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه دليل على انه لا بأس بهذه التنية واما قوله الذى خطب فقال ومن يعصمها بنفس الخطيب أنت فليس من هذا لان المراد فى الخطب الايضاح واما هنا فالمراد اليجاز فى اللفظ ليحفظ ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله فى موضع آخر قال ومن يعصمها فلا يضر الانفسه واعترض بان هذا الحديث انما ورد أيضا فى حديث خطبة النكاح

أحب اليه مما سواهما

وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضا الإيجاز فلا نقض وثم أجوبة أخرى منها دعوى الترجيح فيكون حين المنع أولى لأنه عام والآخر محتمل الخصوصية ولأنه ناقل والآخر مبني على الأصل ولأنه قول والآخر فعل ورد بأن احتمال التخصيص في القول أيضا حاصل بكل قول ليس فيه صيغة عموم أصلا ومنها دعوى أنه من الخصائص فيمنع من غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمنع منه لأن غيره إذا جمع أو هم اطلاقه التسوية بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه أيها ذلك وإلى هذا مال ابن عبد السلام ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر وهو أن كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر في مقام المضمير وكلام الذي خطب جملة ثان لا يكره إقامة الظاهر في مقام المضمير وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر في مقام المضمير أن يكره إقامة المضمير في مقام الظاهر فوجه الرد على الخطيب مع أنه هو صلى الله عليه وسلم جمع كما تقدم ويحجب بأن قصة الخطيب كما قلنا ليس فيها صيغة عموم بل هي واقعة عين فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أن ثنية الضمير هنا للإيحاء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين لا كل واحدة منهما فانها وحدها لا غية إذا لم ترتبط بالآخرى فمن يدعى حب الله مثلاً ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك وبشير إليه قوله تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فأوقع متابعتهم مكتسفة بين قطري بحجة العباد ومحبة الله تعالى للعباد وأما أمر الخطيب بالافراد فلأن كل واحد من العصيانيين مستقل باستلزام الغواية إذا العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم وبشير إليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يعد في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول انتهى ملخصاً من كلام البيضاوي والطبري ومنها أجوبة أخرى فيها تسكلم منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره (قوله) وإن يحب المرء قال يحيى بن معاذ حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالهفاء (قوله) وإن يكره أن يعود في الكفر زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المثني شيخ المصنف بعد أن نقده الله منه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف والافتقار أعظم من أن يكون بالعصمة منه ابتداءً بأن يولد على الإسلام ويستترأ وبالآخر من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة وعلى الأول فيحمل قوله يعود على معنى الصبر ورة بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره فإن قيل فلم عدى العود بقوله لم يعد به إلى فالجواب أنه شمله معنى الاستقرار وكأنه قال يستقر فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها * (تنبيه) * هذا الإسناد كله بصريون وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في لفظ الحب في الله ولفظه في هذه الرواية وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد أن أنقذه الله منه وهي أبلغ من لفظ حديث الباب لأنه سوى فيه بين الأمرين وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وصرح النسائي في روايته والسمعاني بسماح قتادة له من أنس والله الموفق وأخرجه

وإن يحب المرء لا يحبه الله
وإن يكره أن يعود في الكفر
كما يكره أن يقذف في النار

النسائي - من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه وان يحب في الله ويبغض في الله وقد تقدم للمصنف في ترجمته والحب في الله والبغض في الله من الايمان وكأنه أشار بذلك الى هذه الرواية والله أعلم (قوله باب) هو ممنون ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحببه الله عقبه بما يشير اليه من ان حب الانصار كذلك لان محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو النصره انما هو لله تعالى فهم وان دخلوا في عموم قوله لا يحببه الله لكن التخصيص بالتخصيص دليل العناية (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله جبر) بفتح الجيم وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي ممن وافق اسمه اسم أبيه (قوله آية الايمان) هو همزة ممدودة وباء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث والايان مجرور بالاضافة هذا هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد والآية العلامة كما ترجم به المصنف ووقع في اعراب الحديث لابي البقاء العكبري انه الايمان بهمزة مكسورة ونون مشددة وهاء والايان مرفوع وأعر به فقال ان التما كيد والهاء ضمير الشأن والايان مبتدأ وما بعده خبر ويكون التقدير ان الشأن الايمان حب الانصار وهذا تخفيف منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك فان قيل واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الانصار من حديث البراء بن عازب الانصار لا يحبهم الا المؤمن فالجواب عن الاول ان العلامة كالخاصة تطرد ولا تعكس فان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به سلمنا الحصر لكنه ليس حقيقة بل ادعاء للمبالغة أو هو حقيقى لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصره والجواب عن الثاني ان غايته ان لا يقع حب الانصار الا للمؤمن وليس فيه نفي الايمان عن لم يقع منه ذلك بل فيه ان غير المؤمن لا يحبهم فان قيل فعلى الشق الثاني هل يكون من أبغضهم منافقا وان صدق وأقر فالجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مراد فيحمل على تقييد البغض بالجهة فمن أبغضهم من جهة هذه السمة وهى كونهم نصره وارسول الله صلى الله عليه وسلم أثر ذلك في تصديقه فيصح انه منافق ويقرب هذا الحل زيادة أبى نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب من أحب الانصار فحبى أحبهم ومن أبغض الانصار فببغضى أبغضهم ويأتى مثل هذا في الحب كما سبق وقد أخرج مسلم من حديث أبى سعيد رفعه لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجد من حديثه حب الانصار ايمان وبغضهم نفاق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ومن ثم لم يقابل الايمان بالكفر الذى هو ضده بل قابله بالنفاق اشارة الى ان الترغيب والترهيب انما يخطب به من يظهر الايمان امامن يظهر الكفر فلا لانه مرتكب ما هو اشد من ذلك (قوله الانصار) هو جمع ناصر كاصحاب وصاحب أو جمع نصير كاشراف وشريف واللام فيه للعهد أى انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكانوا قبل ذلك يعرفون بأبنى قيسلة بقاف مفتوحة وباء تحتانية ساكنة وهى الأيم التى تجمع القبيلتين فسميهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من ابواء النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وانقيام باصرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم

* (باب) * علامة الايمان
حب الانصار حدثنا أبو
الوليد قال حدثنا شعبة قال
أخبرني عبد الله بن عبد الله
ابن جبر قال سمعت أنسا
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال آية
الايمان حب الانصار وآية
النفاق بغض الانصار

اياهم في كثير من الامور على أنفسهم فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق
الموجودين من عرب وعجم والعداوة تجر البغض ثم كان ما اختصوا به مما ذكره وجبا للعبد
والحسد يجرب البغض فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الايمان
والنفاق تنويها بعظيم فضلهم وتنبيها على كرم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا
لهم في الفضل المذكور كل بقسطه وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له لا يحبك المؤمن ولا يبغضك الا منافق وهذا جاريا طراد في أعيان الصحابة لتحقيق مشتركة
الاکرام لما لهم من حسن العناء في الدين قال صاحب المفهم واما الحروب الواقعة بينهم فان وقع
من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل للامر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ولذلك
لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الاحكام لا لمصيب
أجران وللخطي أجر واحد والله أعلم **(قوله باب)** كذا هو في رواية بلا ترجعة وهقط من رواية
الاصلي أصلا فدينه عنده من جملة الترجعة التي قبله وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضا لان
الباب اذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به كصنيع مصنف الفقهاء
ووجه التعلق أنه لما ذكر الانصار في الحديث الاول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تلقيهم
بالانصار لان أول ذلك كان لیسلة العقبة لما توافقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عتبة منى في
الموسم كما سيأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب وقد أخرج
المصنف حديث هذا الباب في مواضع أخر في باب من شهد بدرا لقوله فيه كان شهيدا وروى في باب
وفود الانصار لقوله فيه وهو أحد النقباء وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه ثم ان في مسنده ما يتعلق
بمباحث الايمان من وجهين آخرين أحدهما ان اجتناب المناهي من الايمان كامتثال الاوامر
وثانيهما انه تضمن الرد على من يقول ان مرتكب الكبيرة كافرا أو مخلد في النار كما سيأتي تقريره
ان شاء الله تعالى **(قوله عاذا بالله)** هو اسم علم أي ذو عيادة بالله وأبوه عبد الله بن عمرو الخولاني
صحابي وهو من حيث الرواية تابعي كبير وقد ذكر في الصحابة لان له رؤية وكان مولده عام حنين
والاسناد كله شاميون **(قوله وكان شهيدا)** يعني حضر الواقعة المشهورة الكائنة بالمكان
المعروف ببدر وهي أول وقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسيأتي ذكرها في
الغازي ويحتمل ان يكون قائل ذلك أبو ادریس فيكون متصلا اذا جمل على انه سمع ذلك من
عبادة أو الزهري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو أحد النقباء **(قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم)**
سقط قبلها من أصل الرواية لفظ قال وهو خير ان لان قوله وكان وما بعدهما معترض وقد
جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا
الحديث باسناده هذا في باب من شهد بدرا فلعلها سقطت هنا ممن بعده ولا جد عن أبي اليمان
بهذا الاسناد ان عبادة حدثه **(قوله وحوله)** بفتح اللام على الظرفية والعصاة بكسر العين
الجماعة من العشرة الى الأربعين ولا واحد لها من لفظها وقد جعت على عصائب وعصب
(قوله يا يعونى) زاد في باب وفود الانصار تعالوا يا يعونى والمبايعة عبارة عن المعاهدة سميت بذلك
تشبيها بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم

*** (باب) * حدثنا أبو اليمان**
قال أخبرنا شعبة عن
الزهري قال أخبرني أبو
ادريس عاذا بالله بن عبد الله
أن عبادة بن الصامت رضى
الله عنه وكان شهيدا بدرا
وهو أحد النقباء لیسلة
العقبة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وحوله
عصاة من أصحابه يا يعونى
على أن لا تشركوا بالله شيئا
ولا تسرقوا ولا تزنوا

الجنة (قوله ولا تقتلوا أولادكم) قال محمد بن اسمعيل التيمي وغيره مخص القتل بالاولاد لانه قتل وقطعة رحم فالعناية بالنهي عنه أكد ولانه كان شائعاً عنهم وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الاملاق أو خصهم بالذكور لانهم يصدون لا يدفعون عن أنفسهم (قوله ولا تاتوا بهتان) البهتان الكذب الذي يبهت سامعاه وخص الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع بهما اذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي وكذا يسمون الصنائع الايدي وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال هذا بما كسبت يداك ويحتمل ان يكون المراد لا تبهتوا الناس كفاحا وبعضكم يشاهد بعضا كما يقال قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وفيه نظرية ذكر الرجل وأجاب الكرماني بان المراد الايدي وذكر الرجل تأكيذا ومحصلة ان ذكر الرجل ان لم يكن مقتضيا فليس بمانع ويحتمل أن يكون المراد بما بين الايدي والارجل القلب لانه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب اليه الافتراء كان المعنى لا ترموا أحدا بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تبهتوا صاحبها بالسنتكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل أن يكون قوله بين أيديكم أي في الحال وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لان السعي من أفعال الارجل وقال غيره أصل هذا كان في بيعة النساء وكفى بذلك كما قال الهروي في الغريين عن نسبة المرأة الولد الذي ترزق به أو تلتقطه الى زوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج الى حمله على غير ما ورد فيه أولا والله أعلم (قوله ولا تعصوا) للاسمعيلي في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهيا وأمر (قوله في معروف) قال النووي يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الامر عليكم في المعروف فيكون التقييد بالمعروف متعلقا بشيء بعده وقال غيره به بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب فيما كان غير معصية لله فهي جديرة بالتوق في معصية الله (قوله فمن في منكم) أي ثبت على العهد وفي التخفيف وفي رواية بالتشديد وهما بمعنى (قوله فاجره على الله) أطلق هذا على سبيل التفتيح لانه لما ان ذكر المبايعة المقتضية لجود العوضين اثبت ذكر الاجر في موضع أحدهما وأفصح في رواية الصناجي عن عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتعيين العوض فقال بالجنة وعبر هنا بالنظر على للمبالغة في تحقيق وقوعه كالواجبات ويتعين حمله على غير ظاهره للدلالة القائمة على انه لا يجب على الله شيء وسأتي في حديث معاذ في تفسير حق الله على العبادة تقرير هذا فان قيل لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات فالجواب انه لم يمهلهما بل ذكرهما على طريق الاجمال في قوله ولا تعصوا اذ العصيان مخالفة الامر والحكمة في التنصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات ان الكف أيسر من انشاء الفعل لان اجتناب المناسد مقدم على اجتلاب المصالح والتخلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل (قوله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب) زاد احمد في روايته به (قوله فهو) أي العقاب كفارة زاد أحمد له وكذا هو للدصنف من وجه آخر في باب المشيئة من كتاب التوحيد وزاد وظهر قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به فالمرتد اذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة (قلت) وهذا بناء على ان قوله من ذلك شيئا يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر وقد قيل يحتمل ان يكون المراد ما ذكر بعد الشرك بقريظة ان المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج الى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي

ولا تقتلوا أولادكم ولا
تأتوا بهتان تفسرونه بين
أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا
في معروف فمن في منكم
فاجره على الله ومن أصاب
من ذلك شيئا فعوقب في
الدينافه وكفارة له

ان هذا هو الذي وقع في البيعة الاولى فقد صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة والذي يقوى انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبایعنك ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما يبایعهم قرأ الآية كلها وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال قرأ النساء وسلم من طريق معمر عن الزهري قال فملا علينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله شيئا وللنساء من طريق الحرث بن فضيل عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا تبایعونني على ما يبایع عليه النساء ان لا تشركوا بالله شيئا الحديث وللطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند يبایعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يبایع عليه النساء يوم فتح مكة وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في ان هذه البيعة انما صدرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بمكة ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبایعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا فذكر نحو حديث عبادة ورجالته وقد قال اسحق بن راهويه اذا صح الاسناد الى عمرو بن شعيب فهو كالإمام عن نافع عن ابن عمر اهـ واذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر البيعة وليس هو من الانصار ولا ممن حضر بيعتهم وانما كان اسلامهم قرب اسلام أبي هريرة وضح تغاير البيعتين بيعة الانصار ليله العقبة وهي قبل الهجرة الى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان اسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال يبایعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما يبایع عليه النساء فذكر الحديث وكان اسلام جرير متأخرا عن اسلام أبي هريرة على الصواب وانما حصل الالتباس من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما تقدم به فكان يذكرها اذا حدث تنويها بسابقتها فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال ان البيعة الاولى وقعت على ذلك ونظيره ما أخرجه أحمد من طريق طريق محمد بن اسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان أحد العقبة قال يبایعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الاثني عشر الذين يبایعوا في العقبة الاولى على بيعة النساء وعلى السبع والطاعة في عسرا وبسرنا الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتي في الاحكام ليس فيه زيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عبادة بن الوليد والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شرع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق وردّها الى ما تقدم وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح انها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصناجعي عن عبادة عند أحمد والثانية بيعة الحرب وسيأتي في

الجهادانها كانت على عدم الفرار والثالثة بيعة النساء أى التى وقعت على نظير بيعة النساء
 والراجح ان التصريح بذلك وهم من بعض الرواة والله أعلم ويعبر على ذلك التصريح في
 رواية ابن اسحق من طريق الصنابحي عن عبادة ان بيعته ليله العقبة كانت على مثل بيعة
 النساء واتفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وانما اضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن
 ونظيره ما وقع في الصحاحين أيضاً من طريق الصنابحي عن عبادة قال اني من النقباء الذين بايعوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بايعناه على ان لا نشارك بالله شيئاً الحديث فظاهر هذا الاتحاد
 البيعتين ولكن المراد ما قرره ان قوله اني من النقباء الذين بايعوا أى ليله العقبة على الايواء
 والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال بايعناه الى آخره أى في وقت آخر ويشير الى هذا الايمان بالوإاء
 العاطفة في قوله وقال بايعناه وعليك برد ما أتى من الروايات وهو ما لان هذه البيعة كانت ليلة
 العقبة الى هذا التأويل الذي نهجت اليه فيرتفع بذلك الاشكال ولا يبقى بين حديثي أبي هريرة
 وعبادة تعارض ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة* واعلم ان عبادة بن الصامت لم
 يتدرج برواية هذا المعنى بل روى ذلك على بن أبي طالب وهو في الترمذي وصححه الحاكم وفيه
 من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا قاله أكرم من ان يثنى العقوبة على عبده في الآخرة وهو عند
 الطبراني باسناد حسن من حديث أبي تيمة الجهمي ولا حرج من حديث خزيمه بن ثابت باسناد
 حسن ولفظه من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له ولطبراني عن ابن عمرو مرفوعاً
 ما عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب وانما أطلت في هذا الموضع
 لانني لم أزل أزال اللبس فيه على الوجه المرتضى والله الهادي (قوله فعوقب به) قال ابن التين
 يريد بالتقطع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا قال وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة الا ان
 يريد قتل النفس فكفى عنه قلت وفي رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث ولا تقتلوا
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولكن قوله في حديث الباب فعوقب به أهم من أن تكون
 العقوبة حداً أو تعزيراً قال ابن التين وحكى عن القاضي اسمعيل وغيره ان قتل القاتل انما
 هو رادع لغيره واما في الآخرة فان طلب للمقتول قائم لانه لم يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه
 حق وأى حق فان المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان
 وغيره ان السيف محمى للخطايا وعن ابن مسعود قال اذا جاء القتل محمى كل شيء رواه الطبراني
 وله عن الحسن بن علي فحوه وللبرار عن عائشة مرفوعاً لا يمر القتل بذنوب الا محمى فلولوا القتل
 ما كسرت ذنوبه وأى حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل انما شرع الردع فقط لم يشرع
 العنق عن القاتل وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الآلام والاسقام
 وغيرها فيه نظروا ويدل للمنع قوله ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فان هذه المصائب لا تنافي
 فيها ولكن بينت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيحتمل ان يراد انما تكفر
 ما لا حد فيه والله أعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود
 وهو قول الجمهور وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم
 ابن حزم ومن المنسرين بغوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى الا
 الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم والحوادث في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ولذلك قيدت بالقدرة

عليه (قوله ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة عليه (قوله فهو الى الله) قال ٢ المازني فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالنوب ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق اذا مات بلا نوبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه اشارة الى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد الا من ورد النص فيه بعينه (قلت) أما الشق الاول فواضح وأما الثاني فالاشارة اليه انما تستفاد من الحل على غير ظاهر الحديث وهو متعين (قوله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك طائفة وذبح الجمهور الى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأم من مكر الله لانه لا اطلاع له هل قبلت توبته أولا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد فقبل يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الأفضل ان يأتي الامام ويعترف به ويسأله أن يقسم عليه الحد كما وقع لما عزو الغامدية وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلنا بالنجور فيستحب ان يعلن بتوبته والافلا * (تنبيه) * زاد في رواية الصنابحي عن عبادته في هذا الحديث ولا ينتب وهو مما تمسك به في أن البيعة متأخرة لان الجهاد عند بيعة العقبة لم يكن فرض والمراد بالانتهاب ما يقع بعد القتال في الغنائم وزاد في روايته أيضا ولا يعصى بالجنة ان فعلنا ذلك فان غشنا من ذلك شيئا ما كان قضاء ذلك الى الله أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتبية عن الليث ووقع عنده ولا يقضى بقاف وضاد مجمعة وهو تصحيف وقد تكلف بعض الناس في تخريجهم وقال انه نهاكم عن ولاية القنءاء ويطلب ان عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنهم ما وقيل ان قوله بالجنة متعلق بيقضى اى لا يقضى بالجنة لأحد معين (قلت) لكن يبقى قوله ان فعلنا ذلك بلا جواب ويكنى في ثبوت دعوى التصحيف فيه رواية مسلم عن قتبية بالعين والصاد المهملتين وكذا الاسمعيلى عن الحسن بن سفيان ولا يبي نعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتبية وكذا هو عند البخارى أيضا في هذا الحديث في الديات عن عبد الله بن يوسف عن الليث في معظم الروايات لكن عند الكشميهنى بالقاف والضاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله بايعناه والله أعلم (قوله باب من الدين القرار من الفتن) عدل المصنف عن الترجمة بالايمان مع كونه ترجم لا لبواب الايمان مراعاة للفظ الحديث ولما كان الايمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام صح اطلاق الدين في موضع الايمان (قوله حدثنا عبد الله ابن مسleme) هو القعنبي أحد رواة الموطا نسب الى جده قعنب وهو بصرى أقام بالمدينة مدة (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحرث بن أبي صعصعة فسقط الحرث من الرواية واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الانصارى ثم المازني حاك في الجاهلية وشهد ابنه الحرث أحدا واستشهد باليامة (قوله عن أبي سعيد) اسمه سعد على الصحيح وقبل سنان بن مالك بن سنان استشهد أبوه باحد وكان هو من المكثرين وهذا الاسناد كله مدنيون وهو من افراد البخارى عن مسلم نعم أخرج مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الاعرابي الذي سأل اى الناس خير قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويديع الناس من شره وليس فيه ذكر الفتن وهي زيادة

ومن أصاب من ذلك شيئا
ثم ستره الله فهو الى الله أن
شاء عفا عنه وان شاء عاقبه
فبايعناه على ذلك

* (باب من الدين القرار
من الفتن) *

(حدثنا) عبد الله بن مسleme
عن مالك عن عبد الرحمن بن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي صعصعة عن أبيه عن
أبي سعيد الخدري أنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم

من حافظ فيقيمها المطلق ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك
 البهزية عند الترمذي ويؤيده ما ورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة وسيأتي
 مزيد لذلك في كتاب الفتن **(قوله يوشك)** بكسر الشين المعجمة أي يقرب **(قوله خير)** بالنصب على
 الخبر ونعم الاسم وللأصلي برفع خير ونصب عنما على الخبرية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر
 ويقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك لكن لم تجب به الرواية **(قوله يتبع)** بتشديد التاء ويجوز
 اسكانها وشعف بفتح المعجمة والعين المهملة جمع شعفة كأكمة وهي رؤس الجبال **(قوله)**
ومواقع القطر بالنصب عطفًا على شعف أي بطون الأودية وخصهما بالذكر لأنهما مظان المرحى
(قوله يشرب دينه) أي بسبب دينه ومن ابتداءية قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث
 للترجمة نظر لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار دينًا وانما هو صيانة للدين قال فاعلمه لما رآه
 صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره أن أريد به كونه اجنبية أو تبعية فالتنظر متجه
 وأن أريد كونه ابتداءية أي الفرار من الفتنة منشؤه الدين فلا يتجه النظر وهذا الحديث قد
 ساقه المصنف أيضًا في كتاب الفتن وهو أليق المواضع به والكلام عليه يستوفي هناك إن شاء الله
 تعالى **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم)** هو مضاف بلا تردد **(قوله أنا أعلمكم)** كذا
 في رواية أبي ذر وهو لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه وفي رواية الأصلي أعرفكم وكأنه
 مذكور بالمعنى جلا على ترادفهما هنا وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف **(قوله وان المعرفة)** بفتح
 أن والتقدير باب بيان أن المعرفة وورد بكسرها وتوجيه ظاهر وقال الكرماني هو خلاف
 الرواية والدراية **(قوله لقوله تعالى)** مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول
 وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه والاعتقاد فعل القلب وقوله بما كسبت قلوبكم أي بما
 استقر فيها والآية وإن وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال به في الإيمان بالكسر وانضم
 للاشتراك في المعنى إذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب وكأن المصنف لم يخش بتفسير زيد بن أسلم
 فانه قال في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قال هو كقول الرجل ان فعلت كذا
 فأنا كافر قال لا يؤاخذ الله بذلك حتى يعقده بقلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث وظهر
 وجه دخوله ما في مباحث الإيمان فان فيه دليلا على بطلان قول الكرامية أن الإيمان قول
 فقط ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله ظاهر في أن
 العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى
 الدرجات والعلم بالله يتناول ما بصفتاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقا
 * **(فائدة)** * قال امام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلفوا في أول
 واجب فقيل المعرفة وقيل النظر وقال المقترح لا اختلاف فان أول واجب خطابا ومقصودا
 المعرفة وأول واجب اشتغالا وأداء القصد إلى النظر وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنزعة طويلة
 حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه واستدلوا باطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن
 دخل فيه من غير تنقيب والاشارة في ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار
 كانوا يؤمنون عن دينهم ويقاتلون عليه فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا
 أن المعرفة المذكورة يكتفي فيها بأدنى نظر بخلاف ما قرروه ومع ذلك فقول الله تعالى فأقم وجهك

يوشك أن يكون خير
 مال المسلم غنم يتبع بها
 شعف الجبال ومواقع القطر
 يشرب منه من الفتن

باب قول النبي صلى الله
 عليه وسلم أنا أعلمكم بالله
 وأن المعرفة فعل القلب لقول
 الله تعالى ولكن يؤاخذكم
 بما كسبت قلوبكم *

للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة طاهرا ان في دفع هذه المسئلة من أصلها وسياتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي حنيفة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الاشاعرة أنه سمعه يقول ان هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال النووي في الاية دليل على المذهب الصحيح ان افعال القلوب يؤخذ بها ان استقرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل فعمول على ما اذا لم يستقر (قلت) ويمكن ان يستدل لذلك من عموم قوله أو تعمل لان الاعتقاد هو عمل القلب ولهذا المسئلة تكملته تذكري في كتاب الرقاق (قوله حدثنا محمد بن سلام) هو بتخفيف اللام على الصحيح وقال صاحب المطالع هو بتشديد هاء عند الاكثر وتعبه النووي بان أكثر العلماء على أنه بالتخفيف وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بآية فعله أراد بالاكثرة ما يشاء ببلده وقد صنف المنذري جزءا في ترجيح التشديد ولكن المعتز خلافة (قوله أخبرنا عبدة) هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الاصيلي حدثنا (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام (قوله اذا أمرهم أمرهم) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعليه شرح القانسي أبو بكر بن العربي وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث الذي وقفت عليه من طريق عبدة وكذا من طريق بن غير وغيره عن هشام عند أحمد وكذا ذكره الاصحاح في رواية أبي أسامة عن هشام ولفظه كان اذا أمر الناس بالشئ قالوا والمعنى كان اذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه وعمل هو بنظيره أي أمرهم بما يسهل عليهم من التخفيف طلبوا منه التكليف بما يشق لاعتقادهم احتياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دون ما يسهلون لسننا كهيتك فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل بل يوجب الزيادة شكرا للمنع الوهاب كما قال في الحديث الاخر أفلا يكون عبدا شكورا وانما أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الاخر أحب العمل الى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير أمرهم يكون المعنى كان اذا أمرهم بعمل من الاعمال أمرهم بما يطيعون الدوام عليه فأمرهم الثانية جواب الشرط وقالوا جواب ثان (قوله كهيتك) أي ليس حالنا كالك ولا عبر بالهيئة تأكيذا وفي هذا الحديث فوائد الاولى أن الاعمال الصالحة ترقى صاحبها الى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن عملهم استدلالهم ولا تعليمهم من هذه الجهة بل من الجهة الاخرى الثانية ان العبد اذا بلغ الغاية في العبادة وغرأها كان ذلك أدعى له الى المواظبة عليها استبقاء للنعمة واستزادة لها بالشكر عليها الثالثة الوقوف عند ما حدث الشارع من عزية ورخصة واعتقاد أن الاخذ بالارفاق الموافق للشرع أولى من الاشق الخالفه الرابعة ان الأولى من العبادة انقصوا الملازمة لا المبالغة النفسية الى الترك كما جاء في الحديث الاخر المنبت أي الجدي في السير لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الزيادة من الخير السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الامر الشرعي والانكار على الخادق المتاهل لفهم المعنى اذا قصر في الفهم تحريضه على التيقظ السابعة جواز تحديث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك

(حدثنا) محمد بن سلام
البيكندي قال أخبرنا
عبدة عن هشام عن أبيه
عن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا أمرهم أمرهم من
الاعمال بما يطيعون قالوا
اننا لسننا كهيتك يا رسول
الله ان الله قد غفر لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر فيغضب
حتى يعرف الغضب في وجهه
ثم يقول ان اتقاكم وأعلمكم
بالله أنا

(باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان)

(حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن أحب عبدا لا يحبه الله ومن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى في النار

(باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال)

(حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيخرجون منها قد اسودوا فليقنوا في نهر الحياة أو الحياة شئت مالك فينبئون كما تنبت الحبة في جانب السيل ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية قال وهيب حدثنا عمرو والحياة

عند الأمن من المباحة والتعاطف الثامنة بيان أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الإنساني لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى الثانية بقوله أتقاكم ووقع عند أبي نعيم وأعلمكم بالله لأننا بزيادة لام التأكيد وفي رواية أبي أسامة عند اسمعيل والله أن أبركم وأتقاكم أنا وبستهناد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند أكثر النحاة للضرورة وأولوا قول الشاعر * وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي * بأن الاستثناء فيه مقدر أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا قال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم وهو من غرائب الصحيح لا عرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين المأمور به والله الحمد (قوله باب من كره) يجوز فيه التنوين والاضافة وعلى الأول من مبتدأ ومن الإيمان خبره وقد تقدم الكلام على حديث الباب ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم واسناده كله بصريون وجرى المصنف على عادة في التبويب على ما يستفاد من المتن مع انه غاير الاسناد ههنا إلى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانها شرطية (قوله باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في ظرفية ويشتمل أن تكون سميية أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصمجي المدني ابن اخت مالك وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعين بن عيسى عن مالك وليس هو في الموطأ قال الدارقطني هو غريب صحيح (قوله يدخل) للدارقطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وزاد من طريق معن يدخل من يشاء برحمتك وكذلك للاسمعيلي من طريق ابن وهب (قوله مثقال حبة) بفتح الحاء هو إشارة إلى ما لا أقل منه قال الخطابي هو مثل ليكون عيارا في المعرفة لاني الوزن لأن ما يشك في المعقول يرد إلى المحسوس ليفهم وقال امام الحرمين الوزن المشتهل على الأعمال ويتبع وزنها على قدر أجور الأعمال وقال غير يبحر أن تجسد الاعراض فتوزن ومأثرت من أمور الآخرة بالشرع لا دخل للعقل فيه والمراد بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الأخرى أخرجوا من قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة ومحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق (قوله في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمد والكسرة وغيرها بالقصر وبه جزم الخطابي وعليه المعنى لأن المراد كل ما به تحصل الحياة والحياة بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو البقي بمعنى الحياة من الحياة الممدود الذي هو بمعنى الخلل (قوله الحبة) بكسر أوله قال أبو حنيفة الديشوري الحبة جمع بزور النبات واحدة حبة بالفتح وأما الحب فهو الحنطة والشعير واحدة حبة بالفتح أيضا وانما اختلف في الجمع وقال أبو المعالي في المنتهى الحبة بالكسر بزور الشعير مما ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياة) بالخفض على الحكاية ومراده أن وهيب وافق مالك الكافي روايته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك (فائدة) أخرج مسلم

مسلم هذا الحديث من رواية مالك فابهم الشالوق قد يفسر هنا (قوله وقال خردل من خير) هو على الحكاية أيضا أي وقال وهيب في روايته من خردل من خير فخالف مالك أيضا في هذه الكلمة وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وسياقه أنهم من سياق مالك لكنه قال من خردل من إيمان كرواية مالك فاعترض على المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فان أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عثمان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خير كما علقه المصنف فتبين انه مراده لا لفظ موسى وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا لكن لم يسق لفظه ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود (قوله حدثنا محمد بن عبيد الله) هو أبو ثابت المدني وأبوه بالتصغير (قوله عن صالح) هو ابن كيسان تابعي جليل (قوله عن أبي أمامة بن سهل) هو ابن حنيف كما ثبت في رواية الأصيلي وأبو أمامة مختلف في صحبته ولم يصح له سماع وإنما ذكر في الصحابة لشرف الرؤية ومن حيث الرواية يكون في الأسناد ثلاثة من التابعين أو تابعيان وصحبا بيان ورجاله كلهم مدنيون كالذي قبله والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أويل القمص بالدين وقد ذكر أنهم متفاضلون في إسهاف أهل على أنهم متفاضلون في الإيمان (قوله بينا أنا نائم رأيت الناس) أصل بينا بين ثم أشبعت الفتحة وفيه استعمال بينا بدون إذا وبدون إذ وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه فإن في هذا الحديث حجة وقوله الشدي بضم المثلثة وكسر الدال المهملة وتشديد الباء التحتية جمع شدي بفتح أوله واسكان ثانيه والتخفيف وهو مذكر عند معظم أهل اللغة وحكى أنه مؤنث والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث يردّه ولعل قائل هذا يدعي انه أطلق في الحديث مجازا والله أعلم (قوله باب) هو مؤنث ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان وفائدة أعادته هنا انه ذكر هناك بالتبعية وهذا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التميمي نزيل دمشق ورجال الأسناد سواء من أهل المدينة (قوله أخبرنا) وللاصيلي حدثنا مالك وليكريمة ابن أنس والحديث في الموطأ (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (قوله متر على رجل) لمسلم من طريق معمر متر برجل ومترعني اجتاز يعدي بعلي وبالباء ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه وقوله يعظ أي ينصح أو يخوف أو يذكر كذا شرحه والاولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الادب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه يعاتب أخاه في الحياء يقول انك لتستحي حتى كأنه يقول قد أضربك انتهى ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ قد ذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر لكن المخرج متحد فانظروا هرا من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لنظ منهم ما يقوم مقام الآخر وفي سببية فكأن الرجل كان كثيرا الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعه أي اتركه على هذا الخلق السني ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جرت له ذلك تحصيلا أجز ذلك الحق لاسيما إذا كان المتروك له مستحقا وقال

وقال خردل من خير حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجتره قالوا فما أولت ذلك يا رسول الله قال الدين

* (باب الحياء من الإيمان) *

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الانصار وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان الحياء من الإيمان

ابن قتيبة معناه ان الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسمى ايمانا كما يسمى
 الشيء باسم ما قام مقامه وحاصله ان اطلاق كونه من الايمان مجاز والظاهر ان الناهي
 ما كان يعرف ان الحياء من مكملات الايمان فلهذا وقع التأكيده وقد يكون التأكيده من جهة
 ان القضية في نفسه ممتنع بها وان لم يكن هناك منكر قال الراغب الحياء انقباض النفس عن
 القبيح وهو من خصائص الانسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة وهو
 مركب من جن وعفة فلذلك لا يكون المستحي فاسقا ولما يكون الشجاع مستحيما وقد يكون
 لمطلق الانقباض كافي بعض الصبيان انتهى لمخضا وقال غيره هو انقباض النفس خشية
 ارتكاب ما يكره اعم من أن يكون شرعا أو عقالا أو عرفيا ومقابل الاول فاسق والثاني
 مجنون والثالث أبله قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحياء شعبة من الايمان أى أثر من آثار
 الايمان وقد الحليم حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر اليه وقال غيره ان كان في محرم
 فهو واجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في مباح فهو العرفي وهو المراد بقوله الحياء
 لا ياتى الاجتزير ويجمع كل ذلك أن المباح انما هو ما يقع على وفق الشرع اثباتا ونفيا وحكى عن
 بعض السلف رأيت المعاصي مذلة فتركتها من روعة فصارت ديانة وقد يتولد الحياء من الله تعالى من
 القلب في نعمة فيستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خف الله
 على قدر قدرته علمك واستحي منه على قدر قربه منك والله أعلم (قوله باب) هو منون في الرواية
 والتقدير هذا باب في تفسير قوله تعالى فان تابوا وتجوزوا لافاضة أى باب في تفسير قوله وانما جعل
 الحديث تفسير للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر الى التوحيد ففسره قوله
 صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة
 أخرى لأن التخلية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ومناسبة الحديث لآبواب
 الايمان من جهة أخرى وهى الرد على المرجسة حيث زعموا ان الايمان لا يحتاج الى الاعمال
 (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد زاد ابن عساكر المسندى وهو بفتح النون كما مضى قال حدثنا
 أبو روح هو بفتح الراء (قوله الحرمي) هو بفتح المهملة وللأصلي حرمي وهو اسم بلفظ النسب
 ثبت فيه الالف واللام ويحذف مثل مكى بن ابراهيم الآتى بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته
 واسمه ثابت والحرمي نسبته كذا قال وهو خطأ من وجهين أحدهما في جعله اسم نسبته والثاني
 في جعله اسم جده اسم وذلك انه حرمي بن عمار بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه
 رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن ان الضمير يعود على حرمي لانه المتحدث عنه وليس كذلك
 بل الضمير يعود على أبي حفصة لانه الاقرب وكذلك عند موروده في هذا السند الحرمي بالالف
 واللام وليس هو منسوب الى الحرم بحال لانه بصرى الاصل والمولد والمنشا والمسكن والوفاء ولم
 يضبط ثابتا كعادته وكانه ظنه بالمثلثة كالجادة والصحيح ان أوله نون (قوله عن واقد بن محمد)
 زاد الاصل يلى يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عوف ومن رواية الانباء عن الآباء وهو كثير لكن
 رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقد هنا روى عن أبيه عن جده أبيه وهذا الحديث
 غريب الاسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان وهو عن شعبة عن يزيد بن رباح
 عنه حرمي هذا وعبد الملك بن الصباح وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المسندى وابراهيم بن محمد

*(باب فان تابوا وأقاموا
 الصلاة وآتوا الزكاة
 نخلوا سبلهم)*

حدثنا عبد الله بن محمد قال
 حدثنا أبو روح الحرمي ابن
 عمار قال حدثنا شعبة عن
 واقد بن محمد قال سمعت أبي
 يحدث عن ابن عمر أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال

ابن عريرة ومن جهة ابراهيم أخرجه أبو عوانة وابن حبان والاسمعيلى وغيرهم وهو غريب عن
عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشيخان على الحكم
بصحته مع غرابته وليس هو في مسند أحمد على سعة وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان
عند ابن عمر لما ترك أباه ينزع أبابكر في قتال مانعي الزكاة ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر
عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
وينتقل عن الاستدلال بهذا النص الى القياس اذ قال لا تقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة
لانهم اقرينها في كتاب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون
استحضره في تلك الحالة ولو كان مستحضره فقد يحتدل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة
ولا يمنع أن يكون ذكره لهما بعد ولم يستدل أبو بكر في قتال مانعي الزكاة بالقياس فقط
بل أخذ من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الاصبغى الاسلام قال
أبو بكر والزكاة حق الاسلام ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيضا بزيادة
الصلاة والزكاة فيه كما سيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي القصة دليل
على ان السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ولهذا لا يلتفت الى
الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ولا يقال كيف خفي ذاعلى فلان والله الموفق (قوله
أمرت) أى أمرنى الله لانه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا الله وقياسه في الصحابي
اذا قال أمرت فالمعنى أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتدل أن يريد أمرنى
صحابي آخر لانهم من حيث انهم مجتهدون لا يحتجبون بأمر مجتهد آخر واذا قاله التابعي احتمل
والحاصل ان من اشتهر بطاعة رئيس اذا قال ذلك فهم منه ان الأمر له هو ذلك الرئيس (قوله
أن أقاتل) أى بأن أقاتل وحذف الجار من أن كثير (قوله حتى يشهدوا) جعلت غاية
المقاتلة وجود ما ذكره فتظاهروا من شهدوا أقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الاحكام والجواب
ان الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله الاصبغى الاسلام
يدخل فيه جميع ذلك فان قيل فلم لم يكتف به ونص على الصلاة والزكاة فالجواب ان ذلك
لعظمهما والاهتمام بأمرهما لانهما أتم العبادات البدنية والمالية (قوله وقيموا الصلاة)
أى يدوموا على الاتيان بها بشروطها من قامت السوق اذا انفتحت وقامت الحرب اذا اشتدت
القتال أو المراد بالقيام الاداء تعبيرا عن الكل بالجزء اذا القيام بعض أركانها والمراد بالصلاة
المفروض منها الاجتناب فلا تدخل سجدة التلاوة مثلا وان صدق اسم الصلاة عليها وقال الشيخ
محيى الدين النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في
ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجاب بان حكمهما واحد لا شترأ كهما في الغاية
وكأنه أراد في المقاتلة أما في القتل فلا والفرق ان الممتنع من ايتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه
قهر بخلاف الصلاة فان انتهى الى نصب القتال لينع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق
مانعي الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحد منهم صبرا وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل
تارك الصلاة نظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح
العمدة في الانكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقاتلة اباحة

أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
وأن محمد رسول الله وقيموا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا
فعلوا ذلك

القتل لان المقاتلة متفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وحكي البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتال من القتل بسبيل قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله (قوله فاذا فعلوا ذلك) فيجوز التعبير بالنعل عما بعضه قول اما على سبيل التغليب واما على ارادة المعنى الاعم اذ القول فعل اللسان (قوله عصموا) أي منعوا وأصل العصمة من العصام وهو الخيط الذي يشد به فم القربة لينع سيلان الماء (قوله وحسابهم على الله) أي في أمر سرارهم وانظرة على مشعرة بالايحاب وظاهرها غير مراد فاما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالواجب على الله في تحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في قبول الايمان بالاعتقاد الجازم خلافا لمن أوجب تعلم الادلة وقد تقدم ما فيه ويؤخذ منه ترك تكثير أهل البدع المقرين بالتوحيد الماتزمين للشرائع وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهراً وباطناً فان قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد فكيف ترك قتال مؤدي الجزية والمعاهد فالجواب من أوجه أحدها دعوى النسخ بان يكون الأذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الاحاديث بدليل انه متأخر عن قوله تعالى اقتلوا المشركين ثانياً أن يكون من العام الذي خص منه البعض لان المقصود من الامر حصول المطلوب فاذا اختلف البعض لدليل لم يتدح في العموم ثالثاً أن يكون من العام الذي أريد به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله أقاتل الناس أي المشركين من غير أهل الكتاب ويدل عليه رواية النسائي بلنظراً أمرت أن أقاتل المشركين فان قيل اذا تم هذا في أهل الجزية لم يتم في المعاهدين ولا فيمن منع الجزية أجيب بأن الممتنع في ترك المقاتلة رفعها لتأخيرها مدة كما في الهدنة ومقاتلته من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية رابعاً أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن اعلاء كلمة الله واذعان الخالفين فيحصل في بعض بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامساً أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه من جزية أو غيرها سادساً أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب سبب فكانت قال حتى يسلموا أو ياتزموا ما يؤدّهم الى الاسلام وهذا أحسن ويأتي فيه ما في الثالث وهو آخر الاجوبة والله أعلم (قوله باب من قال) هو مضاف حتماً (قوله ان الايمان هو العمل) مطابقة الايات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالجموع على المجموع لان كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى فقوله بما كنتم تعملون عام في الاعمال وقد نقل جماعة من المفسرين ان قوله هنا تعملون معناه تؤمنون فيكون خاصاً وقوله عما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل العاملون عام أيضاً وقوله في الحديث ايمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الاعمال فان قيل الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الايمان لما تقتضيه ثم من المغايرة والترتيب فالجواب ان المراد بالايمان هنا التصديق هذه حقيقة والايمان كما تقدم يطلق على الاعمال البدنية لانهم من مكملاته (قوله أو رثوها) أي صيرت لكم ارثاً واطلق الارث مجازاً عن الاعطاء لتحقيق الاستحقاق وما في قوله بما امام مصدرية أي بعملكم وامام موصولة أي بالذي كنتم تعملون والباء للملابسة أو للمقابلة فان قيل كيف الجمع بين

عصموا منى دماءهم وأموالهم
الاجبى الاسلام وحسابهم
على الله

* (باب من قال ان الايمان
هو العمل) *

اقول الله تعالى وتلك الجنة
التي أورثوها بما كنتم
تعملون

هذه الآية وحديث ابن يدخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب ان المنفي في الحديث دخولها بالعمل
المجرد عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول انما يحصل بركة الله فلم
يحصل الدخول الا بركة الله وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتي عند ايراد الحديث المذكور
(تنبيه) * اختلف الجواب عن هذا السؤال وأجيب بان لفظ من مراد في كل منهما وقيل
وقع باختلاف الاحوال والاشخاص فاجيب كل سائل بالحال اللائق به وهذا الاختيار الحلي
ونقله عن القفال (قوله وقال عدة) أي جماعة من أهل العلم منهم أنس بن مالك وروينا حديثه
مرفوعا في الترمذي وغيره وفي اسناده ضعف ومنهم ابن عمر وروينا حديثه في التفسير للطبري
والدعاء للطبراني ومنهم مجاهد وروينا عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره (قوله لنسألتهم الخ)
قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي تتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد
دعوى بلا دليل (قلت) لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله أجمعين بعد ان تقدم ذكر
الكفار الى قوله ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين فيدخل فيه المسلم والكافر فان
الكافر مخاطب بالتوحيد بخلاف باقي الاعمال ففيها اختلاف فن قال انهم
مخاطبون يقول انهم مسؤولون عن الاعمال كلها ومن قال انهم غير مخاطبين يقول انما يسئلون
عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص فحمل الآية عليه
أولى بخلاف الحمل على جميع الاعمال لما فيه من الاختلاف والله أعلم (قوله وقال) أي الله
عز وجل (لمثل هذا) أي الفوز العظيم (فليعمل العاملون) أي في الدنيا والظاهر ان المصنف تناولها
بما تأول به الآيتين المتقدمتين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل العمل على عمومهم لان من آمن
لا بد أن يقبل ومن قبل فن حقه أن يعمل ومن عمل لا بد أن يال فاذا وصل قال لمثل هذا فليعمل
العاملون * (تنبيه) * يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ويحتمل أن يكون
كلامه انقضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض
الملائكة لاحكاية عن قول المؤمن والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير ولعل هذا هو
السرفي ايهام المصنف القائل والله أعلم (قوله حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن
يونس البربوعي الكوفي نسب الى جده (قوله سئل) ايهم السائل وهو أبو ذر الغفاري
وحديثه في العتيق (قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد) وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن
ابراهيم بن سعد ثم جهاد فواخي بين الثلاثة في التنكير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرماني
الايمان لا يتكرر كالحج والجهاد قديما ككرر فالتكوين للافراد الشخصية والتعريف للكمال
اذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل وتعقب عليه بأن التنكير من
جمله وجوهه التعظيم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جملة وجوهه العهد وهو يعطى
الافراد الشخصية فلا يسلم الفرق (قلت) وقد ظهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التنكير
والتعريف فيه من تصرف الرواة لان مخرجه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير
طائفة والله الموفق (قوله حج مبرور) أي مقبول ومنه برحمتك وقيل المبرور الذي لا يخاطبه
اثم وقيل الذي لا رياء فيه * (فائدة) * قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتيق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد

وقال عدة من أهل العلم في
قوله تعالى فوربك لنسألتهم
أجمعين عما كانوا يعملون
عن لا اله الا الله وقال لمثل
هذا فليعمل العاملون
(حدثنا) أحمد بن يونس
وموسى بن اسمعيل قال حدثنا
ابراهيم بن سعد حدثنا
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل أي العمل أفضل
قال ايمان بالله ورسوله قيل
ثم ماذا قال الجهاد في سبيل
الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور

وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه ويمكن أن يقال ان لفظة من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس فان قيل لم يقدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن فالجواب أن نفع الحج قاصر غالباً ونفع الجهاد متعمداً غالباً أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين اذ ذلك متكرر فكان أهم منه فقدم والله أعلم (قوله باب اذالم يكن الاسلام على الحقيقة) حذف جواب قوله اذالم يكن به كانه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة ومحصل ما ذكره واستدل به أن الاسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الايمان وينفع عند الله وعليه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجزئ الانقياد والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمناً لانه من لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فخالصة (قوله عن سعد) هو ابن ابي وقاص كما صرح به الاسماعيل في روايته وهو والد عامر الراوي عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها عن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسيأتي تمام نسبة في مناقب سعد ان شاء الله تعالى (قوله أعطى رهطاً) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة الى عشرة قال التراز وربما جاوزوا ذلك قليلاً ولا واحد له من لفظه ورهط الرجل نوأ به الأدنى وقيل قبيلته وللاسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهط فسالوه فاعطاهم فترك رجل منهم (قوله وسعد جالس) فيه تجريد وقوله أعجبهم الى فيه التفات ولنظفه في الزكاة أعطى رهطاً وأنا جالس فساقه بلا تجريد ولا التفات وزاد فيه فقمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساررتي وغفل بعضهم فعزاه هذه الزيادة الى مسلم فقط والرجل المتروك اسمه جعيل بن سراقبة الضمري - ماله الواقدي في المغازي (قوله ماله عن فلان) يعني اى سبب لعدولك عنه الى غيره ولنظ فلان كناية عن اسم أبيهم بعد ان ذكر (قوله فوالله) فيه القسم في الاخبار على سبيل التأكيد (قوله لاراه) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا وفي الزكاة وكذا هو في رواية الاسماعيلي وغيره وقال الشيخ محي الدين رحمه الله بل هو بفتحها أى أعلمه ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظننه لانه قال بعد ذلك غلبني ما أعلم منه اه ولا دلالة فيما ذكره على تعيين النفع لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات سلنا لکن لا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدما ته ظنية فيكون نظرياً لا يقينياً وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال الرواية بنضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه عن الحلف كذا قال وفيه نظر لا يخفى لانه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المظنون كما ظن (قوله فقال أو مسلماً) هو باسكان الواو لا بفتحها فقل هي للتنويح وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمره أن يقولهما معاً لانه أحوط ويردها رواية ابن الاعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال لا تقل مؤمن بل مسلم

* (باب) اذالم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فاذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره ان الدين عند الله الاسلام ومن ينتفع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (حدثنا) أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أعجبهم الى فقلت يا رسول الله مالك عن فلان فوالله اني لأراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي فقلت مالك عن فلان فوالله اني لأراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا سعد

فوضع انما للاضراب وليس معناه الانكار بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة
 الباطنة أولى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الظاهر قاله الشيخ محي الدين لمخصما
 وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دال على ما عقده الباب ولا يكون لرد الرسول
 صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعقب مردود وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة
 قبل ومحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألفا فلما
 أعطى الرحط وهم من المؤلفة وترك جعيلا وهو من المهاجرين مع أن الجميع سأله خاطبه سعد
 في أمره لانه كان يرى ان جعيلا أحق منهم لما اختبره منه دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة
 فأرشده النبي صلى الله عليه وسلم الى أمرين أحدهما اعلامه بالحكمة في اعطاء أولئك وحرمان
 جعيل مع كونه أحب اليه ممن أعطى لانه لو ترك اعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل
 النار ثانياً ما ارشاده الى التوقف عن النماء بالامر الباطن دون النماء بالامر الظاهر فوضع بهذا
 فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وانه لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان أحد
 الجوابين على طريق المشورة بالاولى والاخر على طريق الاعتذار فان قيل كيف لم تقبل شهادة
 سعد لجعيل بالايان ولو شهد له بالبعد الله لتقبل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب ان كلام سعد لم
 يخرج مخرج الشهادة وانما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لاجله فلهذا انقش في النسخة
 حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالامر الاولى رد شهادته بل السياق يرشد الى
 أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره باسناد صحيح
 الى أبي سالم الجيثاني عن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف ترى جعيلا قال
 قلت كشكله من الناس يعني المهاجرين قال فكيف ترى فلانا قال قلت سيد من سادات الناس
 قال لجعيل خير من ملء الارض من فلان قال قلت فلانا هكذا وأنت تصنع به ما تصنع قال انه
 رأس قومه فانا أتألفهم به فهذه منزلة جعيل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى فظهرت
 بهذا الحكمة في حرمانه واعطاء غيره وان ذلك لمصلحة التأليف كما قررناه وفي حديث الباب من
 الفوائد التفرقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك القطع بالايان الكامل لمن لم ينص عليه
 وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا سريحا وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك
 فيمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفاءهم في الايمان بنطق اللسان وفيه جواز
 تصرف الامام في مال المصالح وتقديم الاهم فالاهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعية وفيه
 جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتنبية الصغير للكبير على ما ينظن أنه ذهل
 عنه ومن اجعة المشفوع اليه في الامر اذا لم يؤد الى مفسدة وان الاسرار بالنصيحة أولى من
 الاعلان كما ستأتي الاشارة اليه في كتاب الزكاة فقمت اليه فساارته وقد يتعين اذا جرت الاعلان
 الى مفسدة وفيه ان من أشير عليه بما يعتقده المشير لمصلحة لا يشكر عليه بل يبين له وجه الصواب
 وفيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وأن لا عيب على الشافع اذا ردت
 شفاعته لذلك وفيه استحباب ترك الالتحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة وسأتي
 تقريره هناك ان شاء الله تعالى **(قوله اني لا أعطي الرجل)** حذف المفعول الثاني للتعميم أي
 أي عطاء كان **(قوله أعجب الي)** في رواية الكشميهني أحب وكذا لا كثر الراء ووقع عند

اني لا أعطي الرجل وغيره
 أحب الى منه خشية

الاسم على بعد قوله أحب الى منه وما أعطيه الا مخافة أن يكبه الله الى آخره ولا يداود من طريق معمر اني أعطى رجلا وأدع من هو أحب الى منهم لأعطيه شيئا مخافة أن يكبوا في النار على وجوههم (قوله أن يكبه) هو يفتح أوله وضم الكاف يقال أكب الرجل اذا أطرق وكبه غيره اذا قلبه وهذا على خلاف القياس لان الفعل اللازم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال يقال أكب الرجل اذا كان فعله غير واقع على أحد فاذا وقع الفعل قلت كبه وكبته وجاء نظير هذا في أحرف يسيرة منها انسل ريش الطائر ونسلته وأنزفت البئر ونزفتها وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معا* (تنبيه) ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعا عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما (قوله ورواه يونس) يعني ابن أبي يزيد الايلي وحديثه موصول في كتاب الايمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب برسته بضم الراء واسكان السين المهملتين وقبل الهاء مشناة من فوق مفتوحة ولنظرة قريب من سياق الكشميهني ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه (قوله وصالح) يعني ابن كيسان وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعامر (قوله ومعمر) يعني ابن راشد وحديثه عند أحد بن حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه وقال فيه انه أعاد السؤال ثلاثا ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري ووقع في اسناده وهم منه أو من شيخه لان معظم الروايات في الجوامع والمسائيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجيه من طريقه وزعم أبو مسعود في الاطراف ان الوهم من ابن أبي عمر وهو محتمل لان يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلما لكن لم يتعين الوهم في جهته ووجه الشيخ محي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة بآثباته وفيه بعد لان الروايات قد تضاعفت عن ابن عيينة بآثبات معمر ولم يوجد باسقاطه الا عند مسلم والموجود في مسند شيخه بلا اسقاط كما قدمناه وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتابي تعليقي التعليق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة قال الزهري فترى ان الاسلام الكلمة والايان العمل وقد استشكل هذا بالنظر الى حديث سؤال جبريل فان ظاهره يخالفه ويمكن ان يكون مراد الزهري ان المرء يحكم باسلامه ويسمى مسلما اذا تافظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمنا الا بالعمل والعمل يشمل عمل القلب والجوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الاسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (قوله وابن أخي الزهري عن الزهري) يعني أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري باسناده كما رواه شعيب عنه وحديث ابن أخي الزهري موصول عند مسلم وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات وقال في آخره خشية ان يكب على البناء للمفعول وفي رواية ابن أخي الزهري لطيفة وهي رواية أربعة من بني زهرة على الولاة هو وعمر وعامر وأبوه (قوله باب) هو ممنون

أن يكبه الله في النار ورواه
يونس وصالح ومعمر وابن
أخي الزهري عن الزهري
(باب) السلام من الاسلام

وقوله السلام من الاسلام زاد في رواية كريمة افشاء السلام والمراد بافشائه نشره سرا أو جهرا وهو مطابق للمرفوع في قوله على من عرفت ومن لم تعرف وبيان كونه من الاسلام تقدم في باب اطعام الطعام مع بقية فوائده وغاز المصنف بين شيخه اللذين حدثاه عن اللبث مراعاة للثبات بالفائدة الاسنادية وهي تكثر الطرق حيث يحتاج الى اعادة المتن فانه لا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة فان قيل كان يمكن ان يجمع الحكمين في ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيخه معا أجاب الكرماني باحتمال أن يكون كل من شيخه أو رده في معرض غير المعرض الآخر وهذا ليس بباطل لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لسلك من شيخه والاصل عدمه ولان من اعتمد بترجمة كل من قتيبة وعمرو بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفا على الابواب البخاري يقلد في التراجم والمعروف الشائع عنه انه هو الذي يستنبط الاحكام في التراجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدرك فيه غيره ولانه يتيق السؤل بحاله اذ لا يتنوع معه يجمعهما المصنف ولو كان سمعهما مفترقين والظاهر من صنيع البخاري انه يقصد تعدد شعب الايمان كما قدمناه فخص كل شعبة باب تنويهها بذكرها وقصد التنويه يحتاج الى التأكيد فلذلك غاير بين الترجمتين (قوله وقال عمار) هو ابن ياسر أحد السابقين الاولين واثره هذا أخرجه احمد بن حنبل في كتاب الايمان من طريق سفيان الثوري ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي اسحق السبيعي عن صله بن زفر عن عمار ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل الايمان وهو بالمعنى وهكذا ويناؤه في جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر وحدث به عبد الرزاق باخرة فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه البزار في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه البغوي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الاعرابي في معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا واستغربه البزار وقال أبو زرعة هو خطأ (قلت) وهو معلول من حيث صناعة الاسناد لان عبد الرزاق تغير باخرة وسماع هؤلاء منه في حال تغيره الا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع وقد روينا مرفوعا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده ضعف وله شواهد أخرى ينتهي في تعليق التعليق (قوله ثلاث) أي ثلاث خصال واعرابه نظير ما مر في قوله ثلاث من كن فيه والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس والاقترار القلة وقيل الافتقار وعلى الثاني فن في قوله من الاقترار بمعنى مع أو بمعنى عند قال أبو الزناد بن سراج وغيره انما كان من جمع الثلاث مستكملا للايمان لان مداره عليها لان العبد اذا انصف بالانصاف لم يترك لمولا محقا واجبا عليه الاداء ولم يترك شيئا مما نهاه عنه الاجتنابه وهذا يجمع أركان الايمان وبذل السلام يتضمن مكارم الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التألف والتحابب والانفاق من الاقترار يتضمن غاية الكرم لانه اذا انفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر انفاقا والنفقة أعم من أن تكون على العيال واجبة ومندوبة أو على الضيف والزائر وكونه من الاقترار يستلزم الوثوق بالله والرهق في الدنيا وقصر الامل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقدير يقوى أن يكون

وقال عمار ثلاث من جمعهم
فقد جمع الايمان الانصاف
من نفسك وبذل السلام للعالم
والانفاق من الاقترار
(حدثنا) قتيبة قال حدثنا
اللبث عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عبد الله بن
عمرو أن رجلا سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم أي
الاسلام خير قال تطعم الطعام
وتقرأ السلام على من
عرفت ومن لم تعرف

الحديث مرفوعا لانه يشبه ان يكون كلام من أوتي جوامع الكلم والله أعلم (قوله باب كفران
العشر وكفردون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف ان يبين ان
الطاعات كما تسمى ايمانا كذلك المعاصي تسمى كفرالكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به
الكفر والخروج من الملة قال وخص كفران العشر من بين أنواع الذنوب لادققة بدعة وهي قوله
صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها فقرن حق
الزوج على الزوجة بحق الله فإذا كفرت المرأة حق زوجها وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية
كان ذلك دليلا على تهاونها بحق الله فلذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة
ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور الايمان وذلك من جهة كون الكفر ضد
الايمان وأما قول المصنف وكفردون كفر فأشار الى أثر رواه أحمد في كتاب الايمان من طريق
عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية
كريمة فيه عن أبي سعيد أي مروى عن أبي سعيد وفائدة هذا الاشارة الى أن للحديث طريقا غير
الطريق المساقاة وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيف وغيره من طريق عياض بن
عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للنساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن ولم
يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير الحديث ويحتمل ان يريد بذلك حديث أبي سعيد
أيضا لا يشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذكور والاول أظهر وأجرى على
مألف المصنف ويعضده ابراهمه حديث ابن عباس بلفظ وتكفرن العشير والعشير الزوج قيل له
عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث
طويل أو رده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاسناد تاما وسأني الكلام عليه ثم ونبه
هنا على فائدتين * احدهما ان البخاري يذهب الى جواز تقطيع الحديث اذا كان ما يفصله منه
لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقا ينضى الى فساد المعنى فصنعه كذلك يؤهم من لا يحفظ الحديث
ان المختصر غير التام لاسيما اذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فان أوله
هنا قوله صلى الله عليه وسلم أريت النار الى آخر ما ذكر منه وأول التام عن ابن عباس قال خسفت
الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى
الله عليه وسلم وفيه القدر المذكور هنا فن أراد عدد الاحاديث التي اشتمل عليها الكتاب يظن ان
هذا الحديث حديثان أو أكثر لا اختلاف الابتداء وقد وقع في ذلك من حكى ان عدته بغير تكرار
أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما وليس الامر كذلك بل
عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في
المقدمة * الفائدة الثانية تقر ان البخاري لا يعيد الحديث الا لفائدة لكن تارة تكون في المتن
وتارة في الاسناد وتارة فيهما وحيث تكون في المتن خاصة لا يعده بصورة بل يتصرف فيه فان
كثرت طرقه أو رد لكل باب طريقا وان قلت اختصر المتن أو الاسناد وقد صنع ذلك في هذا
الحديث فانه أو رده هنا عن عبد الله بن مسلمة وهو القنعني مختصرا مقتصرا على مقصود
الترجمة كما تقدمت الاشارة اليه من ان الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أو رده في الصلاة في
باب من صلى وقد امة نار بهذا الاسناد بعينه لكنه لما لم يغير اختصر على مقصود الترجمة منه فقط

*(باب) كفران العشير
وكفردون كفر فيه أبو سعيد
عن النبي صلى الله عليه وسلم
(حدثنا) عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن ابن
عباس قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ورأيت النار
فإذا أكثر أهلها النساء
يكفرن قيل أي كفرن بالله
قال يكفرن العشير ويكفرن
الاحسان لو أحسنت الى
احداهن الدهر ثم رأت منك
شيئا قالت ما رأيت منك
خيرا قط

ثم أوردته في صلاة الكسوف بهذا الاسناد فساقه تاما ثم أوردته في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعني مقتصر على موضع الحاجة ثم أوردته في عشرة النساء عن شيخ غيره ما عن مالك أيضا وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا والله الموفق وسيأتي الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاما ان شاء الله تعالى (قوله باب) هو ممنون وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الاسلام وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته وقوله ولا يكفر بتشديد الناء المفتوحة وفي رواية أي الوقت بفتح أوله واسكان الكاف وقوله الا بالشرك أي ان كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناه وحصل الترجمة أنه لما قدم ان المعاصي يطلق عليها الكفر مجازا على ارادة كفر النعمة لا كفر الجحداً اذ ان يبين انه كفر لا يخرج عن الملة خلافا للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فصيروا دون الشرك تحت امكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لان من جحد نبوة محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً كان كافرا ولو لم يجعل مع الله الها آخر والمغفرة منتفزة عنه بلا خلاف وقد ورد الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين قال ابن بطال غرض الجناري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقول ان من مات على ذلك يخلد في النار والآية ترد عليهم لان المراد بقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني في استدلاله بقول أبي ذر عيرته بامه نظرا لان التعبير ليس كبيرة وهم لا يكفرون بالصغائر (قلت) استدلاله عليهم من الآية ظاهر ولذلك اقتصر عليه ابن بطال وأما قصة أبي ذر فاما ذكر كرت ليس استدلالا على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الايمان به اسواء كانت من الصغائر أم الكبائر وهو واضح واستدل المؤلف أيضا على أن المؤمن اذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم قال انما المؤمنون اخوة فاصلحو بين أخوانكم واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فسماهما مسلمين مع التواعد بالنار والمراد هنا اذا كانت المقاتلة بغيرتا أو يل سائغ واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي ذرفيك جاهلية أي خصلة جاهلية مع ان منزلة أبي ذر من الايمان في الذروة العالية وانما وجه بذلك على عظيم منزلته عنده تحذيره عن دعاودة مثل ذلك لانه وان كان معذور ابوجه من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر من هودونه وقد وضع بهذا وجه دخول الحديث تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه لكن سقط حديث أبي بكر من رواية المسقلى وأما رواية الاصيلي وغيره فأفرد فيها حديث أبي بكر بترجمة وان طائفتان من المؤمنين وكل من الروايتين جمعا وتصريحا حسن والطائفة القطعة من الشيء يطلق على الواحد فافوقه عند الجمهور وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك

* (باب) * المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم انك امرؤ فيك جاهلية وقال الله عز وجل ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

قوله حدثنا أيوب الخ هذا
مؤخر عن حديث سليمان
ابن حرب في نسخة المتن التي
بأيدينا كما ترى تأمل اه

مصحف

* (حدثنا) * سليمان بن
حرب قال حدثنا شعبة
عن واصل عن المعرور قال
لقيت أبا ذر بالربذة وعليه
حلة وعلى غلامه حلة
فسألته عن ذلك فقال اني
سأيت رجلا

فذلك لقوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاث على الصحيح (قوله حدثنا
أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري والاحنف
ابن قيس مخضرم وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم لكن قبل اسلامه وكان رئيس بني عقيم في
الاسلام وبه يضرب المثل في الحلم وقوله ذهبت لأنصر هذا الرجل يعني عليا كذا هو في مسلم من
هذا الوجه وقد أشار اليه المؤلف في المتن ولفظه أريد نصره ابن عمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم زاد الاسمعي في روايته يعني عليا وأبو بكره باسكان الكاف هو الصحابي المشهور وكان
الاحنف أراد أن يخرج بقومه الى علي بن أبي طالب ليقاتل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكره فرجع
وجل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقياس بينهما حسم للمادة والافالحق انه
محمول على ما اذا كان القتال منهما بغير تأويل سائغ كما قدمناه ويخص ذلك من عموم الحديث
المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البغي وقد رجع الاحنف عن رأي أبي بكره في ذلك وشهد مع
علي باقي حروبه وسياق الكلام على حديث أبي بكره في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ورجال
اسناده كلهم بصريون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض رهم أيوب والحسن
والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان وللأصلي هو الاحدب والمصنف في العتق ثنا
واصل الاحدب (قوله عن المعرور) وفي العتق سمعت المعرور بن سويد وهو بمهمات ساكن
العين (قوله بالربذة) هو بفتح الراء والموحدة والمججمة موضع بالبادية بينه وبين المدينة ثلاث
مراحل (قوله وعليه حلة وعلى غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه لكن في رواية
الاسمعي عن طريق معاذ عن شعبة أتيت أبا ذر فاذا حلة عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب
وهذا يوافق ما في اللغة ان الحلة ثوبان من جنس واحد ويؤيده ما في رواية الأعمش عن المعرور
عند المؤلف في الادب بلفظ رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته
كانت حلة وفي رواية مسلم فقلنا يا أبا ذر لوجعت بينهما كانت حلة ولاني داود فقال القوم يا أبا ذر
لو أخذت الذي على غلامك فجعلته مع الذي عليك لكانت حلة فهذا موافق لقول أهل اللغة
لانه ذكر أن الثوبين يصيران بالجمع بينهما حلة ولو كان كما في الأصل على كل واحد منهما حلة
لكان اذا جمعهما يصير عليه حلتان ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه كان عليه برد جيد تحته
ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك وكان قيل له لو أخذت البرد الجيد فاضفته الى البرد
الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لكانت حلة جيدة فقلت بذلك الروايتان
ويحمل قوله في حديث الأعمش لكانت حلة أي كاملة الجودة فالنسكير فيه للتعظيم والله
أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة ان الحلة لا تكون الا ثوبين جديدين يحملهما من طيهما
فأفاد أصل تسمية الحلة وغلام أي ذرا المذكوور لم يسم ويحتمل أن يكون أبا مراح مولى
أبي ذر وحديثه عنه في الصحيحين وذكر مسلم في الكنى ان اسمه سعد (قوله فسألته) أي عن
السبب في الباسه غلامه نظير لبسه لانه على خلاف المؤلف فأجابه بحكاية القصة التي
كانت سببا لذلك (قوله سأيت) في رواية الاسمعي شاعت في الادب للمؤلف كان بيني
وبين رجل كلام وزاد مسلم من اخواني وقيل ان الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى
أبي بكر وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً ومعنى سأيت وقع بيني وبينه سبب بالتخفيف

وهو من السبب بالتشديد وأصله القطع وقيل مأخوذ من السبوة وهي حلقة الدبر سمى الناحش
من انقول بالناحش من الجسد فعلى الاول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف عورته
لان من شأن السبب ابداء عورة المسبوب (قوله فعيرته بامه) أى نسبته الى العار زاد في
الادب وكانت أمه أعجمية فقلت منها وفي رواية قلت لابي ابن السوداء والاعجمي من لا يفصح
باللسان العربي سواء كان عربياً أو عجمياً والفاء في فعيرته قيل هي تفسيرية كانه بين أن التعبير هو
السبب والظاهر انه وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون عاطفة ويدل عليه رواية مسلم قال
أعيرته بامه فقلت من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال انك امرؤ فيك جاهلية أى خصلته من
خصال الجاهلية ويظهر لي ان ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه فكانت تلك الخصلة من
خصال الجاهلية باقية عنده فلماذا قال كما عند المؤلف في الادب قلت على ساعتي هذه من كبر
السن قال نعم كانه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه فينبى له كون هذه الخصلة مذمومة شرعا
وكان بعد ذلك يساوى غلامه في اللبس وغيره أخذ بالاحوط وان كان لفظ الحديث يقتضى
اشتراط المواساة لا المساواة وسنذكر ما يتعلق بيقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف
ان شاء الله تعالى وفي السياق دلالة على جواز تعدية عيرته بالباء وقد أفكره ابن قتيبة وتبعه
بعضهم وأثبت آخرون انه لغة وقد جاء في سبب اللبس أى ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع
أصرح من هذا وأخص أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى أبا ذر عبدا فقال أطعمه مما تأكل وألبسه مما تلبس وكان لابي ذر ثوب فشققه
انصفين فاعطى الغلام نصفه فراه النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال قلت يا رسول الله
أطعمهم ومما تأكلون وألبسهم مما تلبسون قال نعم (قوله باب ظلم دون ظلم) دون يحتمل أن
تكون بمعنى غير أى أنواع الظلم متغايرة أو بمعنى الأدنى أى بعضها اخف من بعض وهو أظهر
في مقصود المصنف وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الايمان من حديث عطاء
ورواه أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس بعناه وهو في معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل
الله الآية فاستعمله المؤلف ترجمة واستدل به بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه ان الصحابة
فهموا من قوله بظلم عموم أنواع المعاصي ولم ينكروا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وانما بين
لهم ان المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوضحه فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة
ومناسبة ايراد هذا عقب ما تقدم من ان المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها الى الكفر المخرج
عن الملة على هذا التقرير ظاهرة (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله وحدثني بشر)
هو في الزوايا المصححة بواو العطف وفي بعض النسخ قبلها صورة ح فان كانت من أصل
التصنيف فهي مهملة مأخوذة من التحويل على المختار وان كانت مزيدة من بعض الرواة
فيحتمل أن تكون مهملة كذلك أو معجمة مأخوذة من البخاري لانهار مزه أى قال البخاري
وحدثني بشر وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بغندر وهو أثبت الناس
في شعبة ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث غالبا عن أبي الوليد واللفظ المساق
هنا لفظ بشر وكذلك أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي عمير عن شعبة وهو عند المؤلف في تفسير
الانعام وأما لفظ أبي الوليد فساقه المؤلف في قصة لقمان بلفظ أيألم يلبس ايمانه بظلم وزاد فيه

فعيرته بامه فقال لي النبي
صلى الله عليه وسلم يا أبا
ذر أعيرته بأمه انك امرؤ
فيك جاهلية اخوانكم
خوالكم جعلهم الله تحت
أيديكم فمن كان أخوه تحت
يده فليطعمه مما يأكل
وليلبسه مما يلبس ولا
تكافوهم ما يغلبهم فان
كافوهم فأعينوهم* (باب)
وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فأصلحو بينهما
فسماهم المؤمنين (حدثنا)
عبد الرحمن بن المبارك قال
حدثنا جاد بن زيد قال حدثنا
أيوب بن يونس عن الحسن عن
الاحنف بن قيس قال ذهبت
لأنصر هذا الرجل فلقيني
أبو بكر فقال أين تريد قلت
أنصر هذا الرجل قال ارجع
فاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
التقى المسلمان بسيفيهما
فالتاثل والمقتول في النار
فقلت يا رسول الله هذا القتال
فما بال مقتول قال انه كان
حرصا على قتل صاحبه
* (باب) * ظلم دون ظلم (حدثنا)
أبو الوليد حدثنا شعبة ح
قال وحدثني بشر قال حدثنا
محمد عن شعبة عن سليمان
عن ابراهيم عن علقمة عن
عبد الله لما رأت الذين آمنوا

أبو نعيم في مستخرج من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله ان الشرك اظلم عظيم فطابت
 أنفسنا واقتضت رواية شعبة هذه ان هذا السؤال سبب نزول الآية الاخرى التي في لقمان لكن
 رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الاعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب ففي رواية
 جري عنه فقالوا أين لم يلبس ايمانه بظلم فقال ليس بذلك ألا تسمعون الى قول لقمان وفي رواية
 وكيع عنه فقال ليس كما تظنون وفي رواية عيسى بن يونس انما هو الشرك ألم تسمعون الى ما قال
 لقمان وظاهر هذا ان الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نبههم عليها ويحتمل
 أن يكون نزولها وقع في الحال فتلاها عليهم ثم نبههم فقلت في الرواية ان قال الخطابي كان الشرك
 عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم فحملوا الظلم في الآية على ما عداه يعني من المعاصي فسألوا
 عن ذلك فنزلت هذه الآية كذا قال وفيه نظر والذي يظهر لي انهم حملوا الظلم على عموم الشرك
 فسادونه وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف وانما حملوه على العموم لان قوله بظلم نكرة في سياق
 النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر قال المحققون ان دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكده
 العموم ويقويه نحو من في قوله ما جاءني من رجل أفاد تنصيص العموم والا فالعموم مستفاد
 بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية وبين اهلهم النبي صلى الله عليه وسلم ان ظاهرها غير
 مراد بل هو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالظلم أعمى أنواعه وهو الشرك فان قيل من أين
 يلزم ان من لبس الايمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم والسياق انما يقتضي ان من
 لم يوجد منه الظلم فهو آمن واهتدفا لذي دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم فالجواب ان ذلك
 مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم لهم على
 الامن أي اهلهم الامن لا غيرهم كذا قال الزمخشري في قوله تعالى اياك نعبد وقال في قوله تعالى
 كلا انها كلمة هو قائلها تنديم هو على قائلها ينيد الاختصاص أي هو قائلها لا غيره فان قيل
 لا يلزم من قوله ان الشرك اظلم عظيم ان غير الشرك لا يكون ظلما فالجواب ان التنوين في قوله
 اظلم للتعظيم وقد بين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية فالتقدير لم يلبسوا ايمانهم بظلم عظيم
 أي بشرك اذ لا ظلم أعظم منه وقد ورد ذلك صريحا عند المرافق في قصة ابراهيم الخليل عليه
 السلام من طريق حنبل عن عياض عن الاعمش ولفظه قلنا يا رسول الله أين لم يظلم نفسه قال
 ليس كما تقولون لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك أولم تسمعون الى قول لقمان فذكر الآية واستنبط
 منه المازري جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ونازعه القاضي عياض فقال ليس في هذه
 القصة تكليف عمل بل تكليف اعتقاد تصديق الخبر واعتقاد التصديق لازم لا ولوروده فما
 هي الحاجة ويمكن أن يقال المعتقدات أيضا ما تحتاج الى البيان فلما أجل الظلم حتى تناول
 اطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فما لبثت الحاجة والحق ان في القصة تأخير
 البيان عن وقت الخطاب لانهم حيث احتاجوا اليه لم يتأخر (تقوله ولم يلبسوا) أي لم يخلطوا
 تقول لبست الامر بالتخفيف ألبيه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل أي خلطه وتقول
 لبست الثوب ألبيه بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل وقال محمد بن اسمعيل التيمي في
 شرحه خلط الايمان بالشرك لا يتصور فالمراد انهم لم تحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن ايمان
 متقدم أي لم يرتدوا ويحتمل أن يراد انهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا أي لم ينافقوا وهذا الوجه

ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك
 اهلهم الامن وهم مهتدون
 قال أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أين لم يظلم فأُنزل
 الله عز وجل ان الشرك اظلم
 عظيم

ولهذا عقبه المصنف باب علامات المنافق وهذا من يدعي ترتيبه ثم في هذا الاسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعمش عن شيخه ابراهيم بن يزيد النخعي عن خاله علقمة بن قيس النخعي والثلاثة كوفيون فقهاء وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود وهذا الترجمة أحد ما قيل فيه انه أصبح الاسانيهد والاعمش موصوف بالتسليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة اليها عند المؤلف عنه حدثنا ابراهيم ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما الا في هذا الطريق وفي المتن من الفوائد الجمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص وان النكرة في سياق النفي تم وان الخاص يقتضي على العام والمبين على الجمل وان اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وان درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له وان المعاصي لا تسمى شركا وان من لم يشرك بالله شيئا فله الامن وهو مهتد فان قيل فالعاصي قد يعذب فها هو الامن والاهتداء الذي حصل له فالجواب انه آمن من التخليد في النار مهتدا الى طريق الجنة والله أعلم **(قوله باب علامات المنافق)** لما قدم ان مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم اتبعه بان النفاق كذلك وقال الشيخ محيي الدين مراد البخاري بهذه الترجمة ان المعاصي تنقص الايمان كما ان الطاعة تزيد به وقال الكرماني مناسبة هذا الباب لكتاب الايمان ان النفاق علامة عدم الايمان اولي علم منه ان بعض النفاق كنفردون بعض والنفاق لغة شائعة الباطن للظاهر فان كان في اعتقاد الايمان فهو نفاق الكفر والافهون نفاق العمل ويدخل فيه الفعل والتزلز وتفاوت مراتبه **(قوله)** حدثنا سليمان أبو الربيع هو الزهراني بصري نزل بغداد ومن شيخه فصاعد امديون ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الامام **(قوله)** آية المنافق ثلاث **(الآية)** العلامة واقرار الآيات ما على ارادة الجنس أو ان العلامة انما تحصل باجماع الثلاث والاول أليق بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك وقدرناه أبو عوانة في صحيحه بانظر علامات المنافق فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ أربع من كن فيه الحديث أجاب القرطبي باحتمال انه استجده صلى الله عليه وسلم من العلم بخصاله لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لانه لا يلزم من عدم الخصلة المذمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق والخصلة الزائدة اذا أضفت الى ذلك اكمل بها خلوص النفاق على ان في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على ارادة عدم الحصر فان لفظة من علامة المنافق ثلاث وكذا أخرجه الطبراني في الاوسط من حديث أبي سعيد الخدري واذا جمل اللفظ الاول على هذا لم يرد السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبعضها في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والنووي حصل من مجموع الروايتين خمس خصال لانها ما نوردنا على الكذب في الحديث والحيازة في الامانة وزاد الاول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة **(قلت)** وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الاول فكان بعض الرواة تصرف في لفظة لان معناها ما قد يتحدو على هذا فاما المزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة والفجور الميل عن الحق والاحتيال في رده وهذا قد يندرج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجهه الاقتصار على هذه العلامات

* (باب علامات المنافق) *

(حدثنا) سليمان أبو الربيع

قال حدثنا اسمعيل بن جعفر

قال حدثنا نافع بن مالك بن

أبي عامر أبو سهيل عن أبيه

عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال آية

المنافق ثلاث اذا حدث كذب

الثلاث أنها منبهة على ما عداها إذا أصل الديانة منحصر في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لان خلف الوعد لا يقدح الا اذا كان العزم عليه بمقارنا للوعد أما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم يوجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في الاحياء وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له ففيه من حديث سلمان اذا وعدوه هو يحدث نفسه انه يخلف وكذا قال في باقي الخصال واستاده لا بأس بدليس فيهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ اذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفي فلا اثم عليه (قوله اذا وعد) قال صاحب المحكم يقال وعدته خيرا ووعدته شرا فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير وعدته وفي الشر أوعدته وحكي ابن الأعرابي في نوادره أوعدته خيرا بالهمزة فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخير وأما الشر فيستحب الاخلافه وقد يجب ما لم يترتب على ترك انفاذه ففسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن مالك انه سئل عن جرب عليه كذب فقال أى نوع من الكذب لعله حدث عن عيش له سلف فبالغ في وصفه فهذا لا يضر وانما يضر من حدث عن الاشياء بخلاف ما هي عليه فأصد الكذب انتهى وقال النووي هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث ان هذه الخصال قد توجب في المسلم النجس على عدم الحكم بكفره قال وليس فيه اشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون ان معناه ان هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخاذا باخلاقهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الجمل في التسمية على المجاز أى صاحب هذه الخصال كالمنافق وهو بناء على ان المراد بالنفاق نفاق الكفر وقد قيل في الجواب عنه ان المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمناه وهذا ارتضاه القرطبي واستدل به بقول عمر لحذيفة هل تعلم في شيء من النفاق فانه لم يرد بذلك نفاق الكفر وانما أراد نفاق العمل ويؤيده وصفه بالخالف في الحديث الثاني بقوله كان منافقا خالصا وقيل المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وهذا ارتضاه الخطابي وذكر أيضا انه يحتمل ان المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له دينا قال ويدل عليه التعبير اذا فافهم اتدل على تكرار الفعل كذا قال والاولى ما قال الكرمانى ان حذف المفعول من حدث يدل على العموم أى اذا حدث في كل شيء كذب فيه أو يصير قاصرا أى اذا وجد ماهية التحديث كذب وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بامرها فان من كان كذلك كان فاسدا الاعتقاد غالبا وهذه الاجوبة كلها منبهة على ان اللام في المنافق للجنس ومنهم من ادعى انها للعهد فقال انه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتسل هو لا بما حادىث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير اليه وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي والله أعلم (قوله تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ورواية قبيصة عن سفيان وهو الثوري ضعفتها يحيى بن معين وقال الشيخ محي الدين انما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الاصلة وتعقبه الكرمانى بانها انحالة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون متابعة وجوابه ان المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الاعمش منها

واذا وعد أخلف واذا اتقن خان (حدثنا) قبيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا اتقن خان واذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر تابعه شعبة عن الاعمش

رواية شعبة المشار إليها وهذا هو السر في ذكرها هنا وكأنه فهم ان المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة
المذكور في الباب وليس كذلك اذ لو اراده لسماه شاهداً وأما دعواه ان بينهما مخالفة في المعنى
فليس بمسلم لما قررناه آنفاً وغاية أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن
والله أعلم * (فائدة) رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون الا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضاً
والله أعلم (قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع الى
ذكر علامات الايمان وحسنها لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالاصالة وانما يذكر
متعلقات غيره لاستطراد ثم رجع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من
الايمان وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء وعبر في ليلة القدر
بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه بخلاف الآخرين فبالماضي فيهما وأبدى الكرماني
لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه بخلاف قيام ليلة القدر فإنه
غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى كلامه وفيه شيء يستأني الإشارة اليه وقال غيره
استعمل لفظ الماضي في الجزاء إشارة الى تحقق وقوعه فهو نظير أرى أمر الله وفي استعمال
الشرط مضارعاً والجواب ماضياً نزاع بين النحاة فغلبه الأكثر وأجازه آخر ولكن بقوله
استدلوا بقوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت لان قوله فظلت بلفظ الماضي
وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب واستدلوا أيضاً بهذا الحديث وعندى في الاستدلال
به نظراً لاني أظنه من تصرف الرواة لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في
الشرط والجزاء وقدرناه التماسي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه
فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال من يقوم ليلة القدر يغفر له ورواه أبو نعيم في المستخرج
عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على
الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فيوافقها ايماناً واحتساباً الا غفر الله له ما تقدم من ذنبه
وقوله في هذه الرواية فيوافقها زيادة بيان والافالجزء مرتب على قيام ليلة القدر ولا يصدق
قيام ليلة القدر الا على من وافقها والحصر المستفاد من النفي والاثبات مستفاد من الشرط
والجزء فوضح ان ذلك من تصرف الرواة بالمعنى لان مخرج الحديث واحد وسيأتي الكلام على
ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام (قوله باب الجهاد من
الايمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاماً مناسبة اراده
معها في الجملة فوضح لا شراً كهافي كونها من خصال الايمان وأما اراده بين هذين البابين مع أن
تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني صنعه هذا دل على أن
النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة يعني اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام
ليلة القدر وان كان ظاهراً المناسبة لقيام رمضان لكن للحديث الذي أوردته في باب الجهاد
مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً الان التماس ليلة القدر تستدعي محافظة زائدة ومجاهدة
تامة ومع ذلك فقد يوافقها أولاً وكذلك المجاهد يلبس الشهادة ويقصد اعلاء كلمة الله وقد يحصل
له ذلك أولاً فتنبأني أن في كل منهما مجاهدة وفي ان كلا منهما قد يحصل المقصود الاصل لصاحبه
أولاً فالقائم لا تماس ليلة القدر ما جورفان وافقها كان أعظم أجراً والمجاهد لا تماس الشهادة

* (باب) * قيام ليلة القدر
من الايمان (حدثنا) أبو
اليمان قال أخبرنا شعيب
قال حدثنا أبو الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من يقوم ليلة القدر ايماناً
واحتساباً غفر له ما تقدم
من ذنبه

* (باب الجهاد من الايمان) *

حدثنا حرمي بن حفص
حدثنا عبد الواحد حدثنا
عمارة حدثنا أبو زرعة بن
عمرو قال سمعت أبا هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال انتدب الله من خرج في
سبيله لا يخرجه الا ايمان بي
وتصديق برسلي أن أرجعه
بما نال من أجر أو غنمة أو
أدخله الجنة ولو أن أشق
على أمتي ما قعدت خلف
سرية ولوددت أني أقتل في
سبيل الله ثم أحيأ ثم أقتل ثم
أحيأ ثم أقتل * (باب تطوع
قيام رمضان من الايمان) *
حدثنا اسمعيل قال حدثني
مالك عن ابن شهاب عن حميد
ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من قام رمضان
إيمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه * (باب
صوم رمضان احتسابا من
الايمان) * (حدثنا) ابن سلام
قال أخبرنا محمد بن فضيل قال
حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي
سلمة عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صام رمضان إيمانا
واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه * (باب الدين يسر
وقول النبي صلى الله عليه
وسلم أحب الدين الى الله
الحنيئة السمحة) *

ما جور فان وافقها كان أعظم أجر أو يشير الى ذلك تنبيه ص على الله عليه وسلم الشهادة بقوله
ولوددت أني أقتل في سبيل الله فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ثم عاد الى ذكر قيام رمضان
وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ثم ذكر بعده باب الصيام لان الصيام من التروك
فأخره عن القيام لانه من الافعال ولان الليل قبل النهار ولعلنا أشار الى انه القيام مشروعي في أول
ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم (قوله حدثنا حرمي) هو اسم بلنظ النسبة وهو بصري يكنى أبا علي
قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى ويقال له النقي وهو ثقة متقن قال ابن
القطان لم يعتل عليه بقادح وفي طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يخرج
عنه في الصحيحين شيء (قوله حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي (قوله انتدب الله)
هو بالنون أي سارع بثوابه وحسن جزائه وقيل معني أجاب الى المراد ففي الصحاح ندبت فلانا
لكذا فانتدب أي أجاب اليه وقيل معناه تكفل بالمطلوب وبدل عليه رواية المؤلف في وأخر
الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلنظ تكفل الله وله في أوائل الجهاد من
طريق سعيد بن المسيب عنه بلنظ توكل الله وسيأتي الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك ان
شاء الله تعالى ووقع في رواية الاصيل هنا انتدب بيا تحتناينة مهموزة بدل النون من المأذبة
وهو تصحيت وقد وجهوه بتكلف لكن اطباق الرواية على خلافه مع اتحاد المخرج كافي في
تخطئته (قوله لا يخرجه الا ايمان بي) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ
وفي رواية مسلم والاسمعيلى الا ايمانا بالنصب قال النووي هو منفعول له وتقديره لا يخرجه
المخرج الا الايمان والتصديق (قوله وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلنظ أو تصديق ثم
استشكله وتكلف الجواب عنه والصواب أسهل من ذلك لانه لم يثبت في شيء من الروايات بلنظ
أو وقوله في نفسه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم فهو الالتفات وقال ابن مالك كان
اللائق في الظاهر هنا ايمان به ولكن على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أي
انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرجه الا ايمان بي ولا يخرجه مقول القول لان صاحب
الحال على هذا التقدير هو الله وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وان
التعبير باللائق هنا غير لائق فالاولى أنه من باب الالتفات وهو متبعه وسيأتي في أثناء فرض الخمس
من طريق الأعرج بلنظ لا يخرجه الا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته * (تنبيه) * جاء هذا
الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتملة على أمور ثلاثة وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر
الامر الثاني وساقه الاسمعيلى وأبو نعيم في مستخرجهم ما من طريق عبد الواحد بن زياد
المذكور بتمامه وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع وجاء
الحديث مفرقاً من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتي عند المؤلف في كتاب الجهاد
وهناك يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقد تقدمت الإشارة الى أن الكلام على قيام رمضان
وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام (قوله باب الدين يسر) أي دين الاسلام ذو يسر أو يسهى
الدين يسرا بما نفعه بالنسبة الى الايمان قبله لان الله رفع عن هذه الامة الاسر الذي كان على من
قباهم ومن أوضح الأمثلة له أن قوتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الامة لا قلاع والعزم
والندم (قوله أحب الدين) أي خصال الدين لان خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها

سمعا أي سملافه وأحب إلى الله ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث اعرابي لم
يسمه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم أيسره أو الدين جنس أي أحب
الاديان إلى الله الخفيفة والمراد بالاديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ والخفيفة ملة
ابراهيم والخفيف في اللغة من كان على ملة ابراهيم وسعى ابراهيم خفيفا ليله عن الباطل إلى الحق
لأن أصل الخفيف الميل والسحوة السهلة أي أنها مبينة على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج ملة أيكم ابراهيم وهذا الحديث المعلق لم يسنده المروان في هذا الكتاب لأنه
ليس على شرطه نعم وصله في كتاب الادب المفرد وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق
محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس واسناده حسن استعمله المؤلف
في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه وقواء بما دل عن معناه تناسب السهولة واليسر (قوله
حدثنا عبد السلام بن مطهر) أي ابن حنبل البصري وكنيته أبو ظفر بالمججمة والقاف
المفتوحين (قوله حدثنا عمار بن علي) هو المقدسي بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو
بصري ثقة لكنه مدلس شديد التدليس وصفه بذلك ابن سعيد وغيره وهذا الحديث من أفراد
البخاري عن مسلم وصححه وان كان من رواية مدلس بالغنعة لتصريحه فيه بالسماع من طريق
أخرى فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدام أحد شيوخ البخاري عن عمر بن
علي المذكور قال سمعت معن بن محمد فذكره وهو من أفراد معن بن محمد وهو مدني ثقة قليل
الحديث لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه
ولفظه سدو واو قربوا واذ في آخره والقصد القصد تبلغوا ولم يذكر شقه الأول وقد أشربنا إلى بعض
شواهد ومنها حديث عروة النخعي بضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم هديا قاصدا
فانه من يشاهد الدين يغلبه رواهما أحمد واسناد كل منهما حسن (قوله ولن يشاد الدين الا
غلبه) هكذا في روايتنا باضمار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الاصيلي
بلفظ ولن يشاد الدين أحد الا غلبه وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الاسمعي وأبي نعيم
وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المشعولية وكذا في روايتنا أيضا وأضمر الناعل للعلم به
وحكي صاحب المطالع ان أكثر الروايات برفع الدين على ان يشاد مبنى للمالم يسم فاعله وعارضه
النووي بان أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة
والمشاركة ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد انه من شاد هذا الدين يغلبه ذكره في حديث
آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب والمشاركة بالتشديد المغالبة يقال شاده يشاده مشادة
إذا قاواه والمعنى لا يتعمق أحد في الاعمال الدينية ويترك الرفق الأعجز وانقطع فيغلب قال
ابن المنير في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأى الناس قبلنا ان كل منقطع في
الدين ينقطع وليس المراد منع طلب الاكل في العبادة فانه من الامور المحجودة بل منع الافراط
المؤدى إلى الملل أو المبالغة في التطوع المنضى إلى ترك الفضل أو اخراج القرض عن وقته
كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في
الجماعة أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى ان طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة وفي حديث

(حدثنا) عبد السلام بن
مطهر قال حدثنا عمار بن علي
عن معن بن محمد الغفاري
عن سعيد بن أبي سعيد المقبري
عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان الدين يسر ولن يشاد
الدين الا غلبه

محجن بن الادرع عند أحد انكم ان تنالوا هذا الامر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة وقد يستفاد
 من هذا الاشارة الى الاخذ بالرخصة الشرعية فان الاخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع كن
 يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيغضى به استعماله الى حصول الضرر (قوله
 فسددوا) أى الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تفريط قال أهل اللغة السداد
 التوسط في العمل (قوله وقاربوا) أى ان لم تستطعوا الاخذ بالاكمل فاعملوا بما يقرب منه
 (قوله وأبشروا) أى بالنواب على العمل الدائم وان قل والمراد تبشير من عجز عن العمل بالاكمل
 بان العجز اذا لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره وأجرهم المبشر به تعظيمه وتفخيما (قوله
 واستعينوا بالغدوة) أى استعينوا على مداومة العبادة بايقاعها في الاوقات المنشطة والغدوة
 بالفتح سير أول النهار وقال الجوهري ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالفتح السير
 بعد الزوال والدلجة بضم أوله وقمحه واسكان اللام سير آخر الليل وقبل سهر الليل كله ولهذا عبر
 فيه بالتبعض ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الاوقات أطيب أوقات المسافرين وكأنه
 صلى الله عليه وسلم خاطب مسافر الى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه لأن المسافر اذا سافر الليل
 والنهار جميعا عجز وانقطع واذا تحرى السير في هذه الاوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير
 مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الاوقات
 بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد
 بالنصب فيها على الأغراء والقصد الاخذ بالامر الاوسط ومناسبة ايراد المصنف لهذا الحديث
 عقب الاحاديث التي قبله ظاهرة من حيث انها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد
 فاراد أن يبين ان الاولى للعمالم بذلك ان لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع بل يعمل بتلطف
 وتدرج ليدوم عمله ولا ينقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث الدالة على ان الاعمال الصالحة معدودة
 من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان (قوله باب) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين والصلاة
 مرفوع وعلى التنوين فقوله وقول الله مرفوع عطفنا على الصلاة وعلى عدمه مجرور مضاف
 (قوله يعنى صلاتكم) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرجه المصنف
 حديث الباب فروى الطيالسي والفسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في
 الحديث المذكور فأنزل الله وما كان الله ليضيع ايمانكم صلاتكم الى بيت المقدس وعلى
 هذا فقول المصنف عند البيت مشكل مع انه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك
 بكونه عند البيت وقد قيل ان فيه تعجيلا والصواب يعنى صلاتكم لغير البيت وعندى انه
 لا تصحيف فيه بل هو صواب ومقاصد البخارى في هذه الامور دقيقة ويبان ذلك ان العلماء اختلفوا
 في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه اليها للصلاة وهو بمكة فقال ابن عباس وغيره كان
 يصلى الى بيت المقدس لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق
 آخرون انه كان يصلى الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلى الى الكعبة فلما تحول الى المدينة
 استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين والاول أصح لانه يجمع بين
 القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس وكان البخارى أراد الاشارة الى الحزم
 بالاصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء

فسددوا وقاربوا وأبشروا
 واستعينوا بالغدوة والروحة
 وشئ من الدلجة
 * (باب الصلاة من الايمان
 وقول الله تعالى وما كان
 الله ليضيع ايمانكم يعنى
 صلاةكم عند البيت) *

بالاولوية لان صلاتهم الى غير جهة البيت وهم عند البيت اذا كانت لا تضيق فاحرى ان لا تضيق
اذا بعدوا عنه فتقدير الكلام يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس (قوله)
حدثنا عمرو بن خالد) هو بفتح العين وسكون الميم وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد النقات
الاشبات ووقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي وفي رواية
أبي ذر عن الكندي عن عمر بن خالد بضم العين وفتح الميم وهو تخفيف به عليه من القدماء أبو علي
الغساني وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال
الكتب الستة (قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة وبها
سمع منه عمرو بن خالد (قوله حدثنا أبو اسحق) هو السديعي وسماع زهير منه فيما قال أحمد بعد
ان بدا تغيره لكن تابعه عليه عند المصنف اسراييل بن يونس حفيده وغيره (قوله عن البراء)
هو ابن عازب الانصاري صحابي ابن صحابي والمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي اسحق
سمعت البراء فأم من ما يخشى من تدليس أبي اسحق (قوله أول) بالنصب أي في أول زمن قدومه
وما صدريه (قوله أو قال أخواله) الشك من أبي اسحق وفي اطلاق أجداده وأخواله مجاز لان
الانصار أقاربهم من جهة الامومة لان أم جدده عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلمى بنت عمرو
أحد بنى عدى بن النجار وانما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم بنى مالك بن
النجار ففيه على هذا مجاز ثان (قوله قبل بيت المقدس) بكسر التاء وفتح الموحدة أي الى جهة
بيت المقدس (قوله ستة عشر شهرا أو سبعة عشر) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي
الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية الثوري عنده وفي رواية اسراييل عند المصنف
وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا وغيره عن أبي نعيم فقال
سبعة عشر من غير شك وكذا المسلم من رواية أبي الاحوص وللنسائي من رواية زكريان
أبي زائدة وشريك ولأبي عوانة أيضا من رواية عمار بن رزيق بتقديم الراء مصغرا كلهم عن
أبي اسحق وكذا الاجد بسند صحيح عن ابن عباس واللباز والطبراني من حديث عمرو بن عوف
سبعة عشر وكذا للطبراني عن ابن عباس والجمع بين الروايتين سهل بان يكون من جزم بستة
عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهر أو ألغى الزائد ومن جزم بسبعة عشر عداهما معا
ومن شك تردد في ذلك وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان التحويل في
نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح
عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام وهو مبني على أن القدوم كان
في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت اقوال أخرى في ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش
عن أبي اسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا وأبو بكر سي الحفظ وقد اضطرب فيه فعند
ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر وخرجه بعضهم على قول محمد
ابن حبيب ان التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره مع كونه
رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا الكونها مجزوما بها عند مسلم ولا يستقيم أن يكون
ذلك في شعبان الآن ألغى شهرى القدوم والتحويل وقد جزم موسى بن عقبة بان التحويل
كان في جمادى الآخرة ومن الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة

* حدثنا عمرو بن خالد قال
حدثنا زهير قال حدثنا أبو
اسحق عن البراء أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان أول
ما قدم المدينة نزل على
أجداده أو قال أخواله من
الانصار وانه صلى قبل بيت
المقدس ستة عشر شهرا أو
سبعة عشر شهرا وكان يعجبه
أن تكون قبلته قبل البيت

أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين وهذه الأخيرة يمكن جعلها على الصواب وأسانيدها الجميع ضعيفة والاعتماد على القول الأول بجملة ما حكاه تسع روايات **(قوله)** وأنه صلى أول بالنصب لأنه منفعل صلى والعصر كذلك على البدلية وأعر به ابن مالك بالرفع وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر وعند ابن سعد حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد وساق ذلك من حديث عمار بن أوس قال صلينا إحدى صلاتي العشاء والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لمسات بشر بن البراء بن معرور الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء وهل كان ذلك في جادى الأشرة أو رجب أو شعبان أقوال **(قوله)** فخرج رجل (هو عباد بن بشر بن قيس) كمارواه ابن منده من حديث طويل بنت أسلم وقيل هو عباد بن نعيم بن فتح النون وكسر الهاء وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلمة وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ونذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبه على ما فيه من الفوائد إن شاء الله تعالى **(قوله)** أشهد بالله) أي أحلف قال الجوهري يقال أشهد بكذا أي أحلف به **(قوله)** قبل مكة أي قبل البيت الذي في مكة ولهذا قال فداروا كما هم قبل البيت وما موصولة والكاف للمبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبره محذوف **(قوله)** قد أعجبهم أي النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وأهل الكتاب هو بالرفع عطفا على اليهود ومن عطف العام على الخاص وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم وقال الكرماني كان أعجبهم بطريق النبعة لليهود (قلت) وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنصب والواو بمعنى مع أي صلى مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس واختلف في صلته إلى بيت المقدس وهو مذكور في ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش المذکور صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصل بمكة إلى بيت المقدس محضا وحكى الزهري خلافا في أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الأول فيمكن أن يجعل الميزاب خلفه وعلى الثاني كان يصل بين الركنين اليمانيين وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ وحمل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيده على ظاهره إمامته جبريل فني بعض طرقه أن ذلك كان عند باب البيت **(قوله)** أنكر وأذلك) يعني اليهود فنزلت سيقول السفهاء من الناس الآية وقد مر في المصنف بذلك في روايته من طريق إسرائيل **(قوله)** قال زهير) يعني ابن معاوية بالاسناد المذکور يحذف أداة العطف كعادته ووههم من قال أنه معلق وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير ساقا واحدا **(قوله)** أنه مات على القبلة أي قبله بيت المقدس قبل أن تحول رجل (وقتلوا) ذكر القتل لم أره إلا في رواية زهير وباقي الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن حبان والخائكم جميعا عن ابن عباس والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من

وأنه صلى أول صلاة صلاها
صلاة العصر وصلى معه قوم
فخرج رجل من صلى معه
فر على أهل مسجد وهم
را كعون فقال أشهد بالله
لقد صليت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل مكة
فداروا كما هم قبل البيت
وكانت اليهود قد أعجبهم
إذا كان يصل قبل بيت
المقدس وأهل الكتاب فلما
ولى وجهه قبل البيت
أنكروا ذلك قال زهير
حدثنا أبو إسحق عن البراء
في حديثه هذا أنه مات على
القبلة قبل أن تحول رجل
وقتلوا فلم ندر ما تقول فيهم
فأنزل الله تعالى وما كان الله
ليضيع إيمانكم
(باب حسن إسلام المرء) *

المسلمين عشرة أنفس فبجكة من قريش عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهز الزهريان والسكران
ابن عمرو العامري وبارض الحبشة منهم خطاب بالمهله بن الحرث الجعفي وعمر بن أمية الاسدي
وعبد الله بن الحرث السهمي وعروة بن عبد العزى وعدى بن نضلة العدويان ومن الانصار بالمدينة
البراء بن معرور وبهجمات وأسعد بن زرارة فهؤلاء العشرة متفق عليهم ومات في المدة أيضا اياس
ابن معاذ الاشلمي لكنه مختلف في اسلامه ولم أجد في شيء من الاخبار ان أحدا من المسلمين قتل
قبل تحويل القبلة لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع فان كانت هذه اللفظة مخفوفة
فتمثل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم يضبط اسمه لقتله
الاعتناء بالتاريخ اذ ذاك ثم وجدت في المغازي ذكر رجل اختلف في اسلامه وهو سويد
ابن الصامت فقد ذكر ابن ابي عمير أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان تلقاه الانصار في العقبة
فعرض عليه الاسلام فقال ان هذا القول حسن وانصرف الى المدينة فقتل بها في وقعة بعاث
بضم الموحدة واهمال العين وآخره مثله وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد
قتل وهو مسلم فيجتمل أن يكون هو المراد وذكر لي بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بجكة
من المستضعفين كابوي عمار (قلت) يحتاج الى ثبوت ان قتلها ما بعد الاسراء * (تنبيه) *
في هذا الحديث من الفوائد الرد على المرجئة في انكارهم تسمية أعمال الدين ايمانا وفيه
أن تنفي تغيير بعض الاحكام جائزا اذا ظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله
عليه وسلم وكرامته على ربه لا عطاء له ما أحب من غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في
الصحابه من الحرص على دينهم والشفقة على اخوانهم وقد وقع لهم تطير هذه المسئلة لما نزل
تحريم الخمر كما صرح من حديث البراء أيضا فنزل ليس على الذي آمنوا وعملوا الصالحات جناح
فيما طعموا الى قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى انا لانضيع أجر من أحسن عملا ولما لحظت
هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله باب حسن اسلام المرء فذكر الدليل على أن المسلم اذا
فعل الحسنة ائيب عليها (قوله قال مالك) هكذا ذكره معلقا ولم يوصله في موضع آخر من هذا
الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحیح فقال عقبه أخبرناه النضر بن وهب العباس بن
الفضل قال حدثنا الحسن بن ادریس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن
وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك فذكره أتم مما هنا كما سيأتي وكذا وصله
الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبراز من طريق اسحق الغزوي والاسمعيلى من
طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق اسمعيل ابن أبي ادریس كلهم عن مالك
وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك وذكر ان معن بن عيسى رواه عن مالك فقال عن
أبي هريرة قبل أبي سعيد وروايته شاذة ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عطاء بن سلا
ورويانه في الخلفيات وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو آتقن لحديث أهل المدينة من غيره وقال
الخطيب هو حديث ثابت وذكر البرازان ما لا كاتفر بوصله (قوله اذا أسلم العبد) هذا الحكم
يشترك فيه الرجال والنساء وذكره بلنظ المذكر تغليبا (قوله حسن اسلامه) أى صار اسلامه
حسنا باعتقاده واخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وان يستحضر عند عمله قرب ربه منه
واطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الاحسان في حديث سؤال جبريل كما سيأتي (قوله يكفر الله)

قال مالك أخبرني زيد بن
أسلم أن عطاء بن يسار أخبره
أن أبا سعيد أخبره
أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول اذا أسلم
العبد حسن اسلامه يكفر
الله عنه كل سيئة

هو بضم الراء لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم واستعمل الجواب مضارعاً وان كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية البزار كفر الله فواخي بينهما (قوله كان أزلفها) كذا الابن ذروا لغيره زلفها وهي تخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشارق وقال النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بن أنس مأمون عبد يسلم فيحسن اسلامه الا كتب الله له كل حسنة زلفها ومحاماته كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيهما وللنسائي نحوه لكن قال أزلفها وزلف بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في المحكم أزلف الشيء قرب به وزلفه مخففاً ومثلاً قدمه وفي الجامع الزلفنة تكون في الخير والشر وقال في المشارق زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشمل الأمرين وأما القربة فلا تكون الا في الخير فعلى هذا تخرج رواية غير أبي ذر لكن منقول الخطابي يساعدها وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الاسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بن أنس يقول الله للملائكة اكتبوا فقل ان المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لانه مشكل على التواعد وقال المازري الكافر لا يصح منه التقرب فلا يشاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه لان من شرط التقرب ان يكون عارفاً لمن يتقرب اليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل بعضهم فيه الاجماع ان الكافر اذا فعل افعالا جيدة كالصدقة وصله الرحم ثم أسلم ومات على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب له وأما دعوى انه مخالف للتواعد فغير مسلم لانه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فانه لا يلزمه اعادة ما أسلم وتجزئه انتهى والحق انه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال اسلامه تنضلاً من الله واحساناً ان يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديث انما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول يصير معقلاً على اسلامه فيقبل ويشاب ان أسلم والا فلا وهذا أقوى وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الحاربي وابن بطلال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين قال ابن المنير انخالف للتواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما ان الله يضيف الى حسناته في الاسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداءً من غير عمل وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر فاذا اجاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز ان يكتب له ثواب ما عمله غير موافق للشروط وقال ابن بطلال الله ان يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض لأحد عليه واستدل غيرهم من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجرهم مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو لو مات على ايمانه الاول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباءً منثوراً فدل على ان ثواب عمله الاول يكتب له مضافاً الى عمله الثاني وبقوله صلى الله عليه وسلم لما سأله عائشة عن ابن جدها وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه فقال انه لم يقل يومئذ ما يغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو قالها بعد ان أسلم تنفعه ما عمله في الكفر (قوله وكان بعد ذلك التماس اي كتابة الجواز في الدنيا وهو مرفوع بانه اسم كان ويجوز ان تكون كان تامة وغير بالماضي لتحقق الوقوع فكأنه وقع كقوله تعالى ونادى أصحاب الجنة وقوله الحسنة مبتدأ

كان زلفها وكان بعد ذلك
القصاص الحسنة بعشر
أمثالها الى سبع مائة ضعف
والسيئة بمثلها

وبعشر الخبر والجملة استتفاية وقوله الى سبعة مائة متعلق بمقدراً منتهية وحكى الماوردي ان بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم ان التضيق لا يتجاوز سبعة مائة عليه ورد بقوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء والآية محتملة للامرين فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بان يجعلها سبعة مائة ويحتمل أنه يضاعف السبعة مائة بان يزيد عليها والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ونقظه كتب الله عشرة حسنة الى سبعة مائة ضعف الى اضعاف كثيرة (قوله الا ان يتجاوز الله عنها) زاد سمويه في فوائده الا ان يغفر الله وهو الغفور وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار فاول الحديث يرد على من انكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسن يتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة (قوله عن همام) هو ابن منبه وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية باسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلف العلماء في ايراد حديث من نسخة هل يساق باسناد واحد ولم يكن مبتدأ به أو لا فالجمهور على الجواز ومنهم البخاري وقيل يتسع وقيل يبدأ بأبول حديث ويذكر بعده ما أراد وتوسط مسلم فاني بلفظ يشعر بان المنفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا اذا انتهت الاسناد فذكر أحاديث منها كذا ثم يذكر رأي حديث أراد منها (قوله اذا أحسن أحدكم اسلامه) كذالك واسلم وغيرهما ولا يحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق اذا أحسن اسلام أحدكم وكأنة رواه بالمعنى لانه من لازمه ورواه الاسمعيلى من طريق ابن المبارك عن معمر كالأول والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للعاشرين لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق وان حصل التنازع في كيفية تناول احدى بالحقيقة اللغوية أو الشرعية أو بالمجاز (قوله فكل حسنة) ينبى أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله الحسنة بعشر أمثالها للاستغراق (قوله بعثها) زاد مسلم واسحق والاسمعيلى في روايتهم حتى يلقي الله عز وجل (قوله باب احب الدين الى الله ادومه) مراد المصنف الاستدلال على ان الايمان يطلق على الاعمال لان المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو الاسلام والاسلام الحقيقي مرادف للايمان فيصحب هذا مقصوده ومناسبته لما قبله من قوله عليكم عاتيقون لانه لما قدم ان الاسلام يحسن بالاعمال الصالحة أراد أن يبينه على ان جهاد النفس في ذلك الى حد المغالبة غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه ان شاء الله تعالى (قوله ثنائي) هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عروة بن الزبير (قوله فقال من هذه) للاصلي قال من هذه بغير فاء ويوجه على انه جواب سؤال مقدر كان قائلاً قال ماذا قال حين دخل قالت قال من هذه (قوله قلت فلانة) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤث فلا ينصرف زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة (قوله تذكر) بفتح التاء التوقائية والفاعل عائشة وروى بضم الياء التختانية على البناء المالم باسم فاعلها يذكر أن صلاتها كثيرة ولا جد عن يحيى القطان لا تمام تصلى والله مصنف في كتاب صلاة الليل لمعلقا عن الثعنبى عن مالك عن هشام وهو موصول في الموطأ للثعنبى وحده في آخره لا تمام بالليل وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة انها من بنى أسد ومسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث انها الحولة بالمهملة والمدو هو اسمها بنت تويت بمشائين مصغرا ابن حبيب بفتح المهملة

الا أن يتجاوز الله عنها
* (حدثنا) * اسحق بن منصور قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أحسن أحدكم اسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها الى سبعة مائة ضعف وكل سيئة يعملها تكتب له بعشر أمثالها الى * (باب) * أحب الدين الى الله ادومه * (حدثنا) * محمد ابن المنني قال حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها امرأة فقال من هذه قالت فلانة تذكرك من صلاتها

ابن أسد بن عبد العزى من ربط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها وفي روايته أيضا وزعموا أنها
لا تنام الليل وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها فان قيل وقع في حديث الباب
حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري ان الحولا مررت بها فظا هره التغير
فيتمثل ان تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا وان قصتها تعدفت والجواب ان القصة
واحدة وبين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه مررت برسول الله صلى
الله عليه وسلم الحولا بنت تويت أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له فيجمل على أنها كانت
أولا عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كافي رواية جاد بن سلمة
الآتية فلما قامت اتخرج مررت به في خلال ذهابها فسأل عنها وبهذا تجتمع الروايات * (تنبيه)
قال ابن التين لعلها أمنت عليها الفتنة فلذلك مدحتا في وجهها (قلت) لكن رواية جاد بن سلمة
عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد ان خرجت المرأة أخرجه الحسن
ابن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه كانت عندي امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من هذه يا عائشة قلت يا رسول الله هذه فلانة زهي أعبد أهل المدينة فذكر الحديث
(قوله) قال الجوهرى هي كلمة مبنية على السكون وهي اسم سمي به الفعل والمعنى اكفف
يقال مضمهته اذا زجرته فان وصات توت فقلت منه وقال الداودى أصل هذه الكلمة ما هذا
كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فتناولوه فصيروا الكلمتين كلمة وهذا الزجر يحتمل أن يكون
لعائشة والمراد منهم اعن مدح المرأة بما ذكرت ويحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفعل
وقد أخذنا من جماعة من الأئمة فقالوا لا يكره صلات جميع الليل كما سيأتى في مكانه (قوله) عليكم
بما تطيقون أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه فنطوقه يقتضى الأمر
بالاقتصار على ما يطاق من العبادة ومنه فهمه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق وقال القاضى
عياض يحتمل ان يكون هذا خاصا بصلاة الليل ويحتمل ان يكون عاما فى الأعمال الشرعية
(قلت) سبب وروده خص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعبر وقد عبر بقوله عليكم مع ان
المخاطب النساء طلبا لتعميم الحكم فغلب الذكور على الاناث (قوله) فوالله فيه جواز الخلف
من غير استحلاف وقد يستحب اذا كان فى تنعيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من
محرور (قوله) لا يمل الله حتى تملوا هو بفتح الميم فى الموضعين والملال استعقال الشئ ونور
النفوس عنه بعد صحبته وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الأسمعى وجماعة من المحققين
انما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازا كما قال تعالى وجزا سبعة سبعة مثلها وانظاره
قال القرطبي وجه مجازته أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن يقطع العمل ملا لا عبر عن ذلك بالملال
من باب تسمية الشئ باسم سببه وقال الهروى معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله
فترهدوا فى الرغبة اليه وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليكم فى الطاعة حتى يتناهى جهركم
وهذا كله بناء على أن حتى على بابها فى انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم وخرج بعضهم الى
أن أولها ف قيل معناه لا يمل الله اذا ملتم وهو مستعمل فى كلام العرب يقولون لا فعل كذا حتى
يلبض النار أو حتى يشيب الغراب ومنه قولهم فى البلخ لا يقطع حتى تنقطع خصومه لانه
لو انقطع حين تنقطع لم يكن له عليهم مزية وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب

قال له عليكم بما تطيقون
فوالله لا يمل الله حتى تملوا

ليس بمكناعادة بخلاف الملل من العابد وقال المازري قيل ان حتى هنا يعني الواو فيكون التقدير
لايل وتكون فتني عنه الملل وابته لهم قال وقيل حتى بمعنى حين والاول اليق وأجرى على
القواعد وانه من باب المقابلة اللفظية ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظا كانوا
من العمل ما تطيقون فان الله لايل من الثواب حتى تلوا من العمل لكن في سنده موسى بن
عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ للمخاطب
ان يعرف القصد مما يخاطب به الابهام وهذا رأي في جميع المتشابه (قوله أحب) قال القاضي ابو
بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعلق الارادة بالثواب اى أكثر الاعمال ثوابا دومها (قوله
اليه) في رواية المستمل وحده الى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام عند اسحق بن راهويه في
مسنده وكذا للمصنف ومسلم من طريق أبي سلمة ومسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا
موافق لترجمة الباب وقال باقى الرواة عن هشام وكان أحب الدين اليه أى الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الرقاق في رواية مالك عن هشام وليس بين الروايتين تخالف
لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله قال النووي بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر
والمراقبة والاخلاص والاقبال على الله بخلاف الكثير الشاق حتى يتم القليل الدائم بحيث
يزيد على الكثير المنقطع اضعافا كثيرة وقال ابن الجوزى انما أحب الدائم لمعنيين أحدهما ان
التارك للعمل بعد الدخول فيه ك المعرض بعد الوصل فهو متعرض للذم ولهذا ورد الوعيد
في حق من حفظ آية ثم نسى او ان كان قبل حفظها لا يتعين عليه ثانيهما ان مداوم الخير
ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم ومقاما تكن لازم يوما كاملا ثم انقطع وزاد
المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الاعمال الى الله مادوم عليه وان قل
(قوله باب زيادة الايمان ونقصانه) تقدم له قبل بسبعة عشر بابا باب تناضل أهل الايمان
في الاعمال وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده هنا فتنعقب
عليه بانه تكرار واجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الاعمال
او باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد بالاعمال لان سياقه
ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الايمان القائم بالقلب
من وزن الشريعة والبرة والذرة قال ابن بطال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل
علمه كان تصديقه متلا بمقدار ذرة والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة الا ان أصل
التصديق الخاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم
والمعانيته انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ووقع
الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار اليه البخاري لسفيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته
من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال قيل لابن عيينة ان قوما يقولون الايمان كلام فقال
كان هذا قبل ان تنزل الاحكام فامر الناس ان يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا دماءهم
وأموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ولم يفعلوا ما منعهم الاقرار فذكر الاركان
الى ان قال فلما علم الله ما تابعت عليهم من الفرائض وقبلهم قال اليوم أكملت لكم دينكم
الآية فمن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الايمان ومن تركها

وكان أحب الدين
اليه مادوم عليه صاحبه
(باب) زيادة الايمان
ونقصانه وقول الله تعالى
وزدناهم هدى ويزداد
الذين آمنوا ايمانا وقال
اليوم أكملت لكم دينكم
فاذا ترك شيئا من الكمال
فهو ناقص حدثناهم

جاحدا كان كافرا انتهى ملخصا وتبعه أبو عبيد في كتاب الايمان له فذكر نحوه وزاد ان بعض
 المخالفين لما ألزم بذلك أجاب بان الايمان ليس هو مجموع الدين انما الدين ثلاثة أجزاء الايمان
 جزء والاعمال جزء آخر لانها فرائض ونوافل وتعبقسه أبو عبيد بانه خلاف ظاهر القرآن وقد قال
 الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام والاسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الايمان كما تقدم
 تقريره فان قيل فلم أعاد في هذا الباب الايتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الايمان
 فالجواب انه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة لان الاستدلال بهما
 نص في الزيادة وهو يستلزم النقص وأما الكمال فليس نصا في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط
 واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ومن ثم قال المصنف فاذا تزلش شيء من الكمال فهو ناقص
 ولهذه النسبة عدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الايتين حيث قال أولا وقرول الله وقال
 ثانيا وقال وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بان آية اكملت لكم لادليل فيها
 على مراده لان الاكمال ان كان بمعنى اظهار الخلة على المخالفين أو بمعنى اظهار اهل الدين على
 المشركين فلا حاجة للمصنف فيه وان كان بمعنى اكمال الفرائض لزم عليه انه كان قبل ذلك ناقصا وان
 من مات من العباد قبل نزول الآية كان ايمانه ناقصا وليس الامر كذلك لان الايمان لم يزل
 تاما ويوضع دفع هذا الاعتراض جواب القاضى أبى بكر بن العربي بان النقص أمر نسبي لكن
 منه ما ترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب فالاول ما ناقصه بالاختيار كن علم وظائف الدين ثم
 تركها عمدا والثاني ما ناقصه بغير اختيار كن لم يعلم أو لم يكف فهذا لا يذم بل يحمده من جهة انه
 كان قلبه مطمئنا بانه لو زيد لقبه ولو كاف لعمل وهذا شأن الصحابة الذين ما توافى قبل نزول
 الفرائض ومحمد ان النقص بالنسبة اليهم صوري نسبي ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى
 وهذا نظير قول من يقول ان شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الاحكام
 على ما لم يتبع في الكتب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا وتجدد في شرع عيسى
 بعده ما تجدد فالأكلية أمر نسبي كما تقرر والله أعلم (قوله هشام) هو ابن أبى عبد الله الدستواي
 يكنى أبا بكر وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث (قوله يخرج) بفتح أوله
 ونسب الراوي بالعكس ويؤيده قوله في الرواية الاخرى أخرجوا (قوله من قال لا اله الا الله
 وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد أو المراد بالقول هنا القول النفسي فالمعنى من
 أقرب التوحيد وصدق فالأقرار لا بد منه فاعاد في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق
 على الوجه المتقدم فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد بالمجموع وصار الجزء الاول
 علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها (قوله برة) بضم الموحدة وتشديد الراء
 المفتوحة وهي القمحة ومقتضاه ان وزن البرة دون وزن الشعيرة لانه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة
 ثم الذرة وكذلك هو في بعض البلاد فان قيل ان السياق بالواو وهي لا ترتب فالجواب ان رواية
 مسلم من هذا الوجه باللفظ ثم وهي للترتيب (قوله ذرة) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وصحتها
 شعبة فصار واد مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء وكان الحادل
 له على ذلك كونها من الحبوب فمناسبت الشعيرة والبرة قال مسلم في روايته قال يزيد صحف فيها أبو
 بسطام يعني شعبة ومعنى الذرة قيل هي أقل الاشياء الموزونة وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع

ابن ابراهيم قال حدثنا هشام
 قال حدثنا قتادة عن أنس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يخرج من النار من قال
 لا اله الا الله وفي قلبه وزن
 شعيرة من خير ويخرج من
 النار من قال لا اله الا الله
 وفي قلبه وزن برة من خير
 ويخرج من النار من قال
 لا اله الا الله وفي قلبه وزن
 ذرة من خير قال أبو عبد الله

قال أبان حدثنا قتادة
حدثنا أنس عن النبي صلى
الله عليه وسلم من إيمان
مكان خير * حدثنا الحسن
ابن الصباح سمع جعفر بن
عون حدثنا أبو العباس
قال أخبرنا قيس بن مسلم
عن طارق بن شهاب عن
عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أن رجلا من اليهود
قال ليا أسير المؤمنين آية في
كتابكم تقرؤونها لو علينا
معشر اليهود نزلت لاتخذنا
ذلك اليوم عيداً قال آية
قال اليوم أكملت لكم
دينكم وأتممت عليكم
نعمتي ورضيت لكم
الاسلام ديناً قال عمر قد
عرفنا ذلك اليوم والمكان
الذي نزلت فيه على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو قائم
بعرفة يوم الجمعة * (باب)
الزكاة من الاسلام وقوله
وسأمروا الا يعبدوا الله
مخلصين له الدين حنفاء
ويقوموا الصلاة ويؤتوا
الزكاة وذلك دين القيمة
* حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك بن أنس عن
عمه أبي سهيل بن مالك عن
أبيه انه سمع طلحة بن
عبيد الله يقول

الشمس مثل رؤس الابرو قيل هي النملة الصغيرة ويروى عن ابن عباس انه قال اذا وضعت كذك
في التراب ثم نفضته افاض الساقط هو الذرو ويقال ان أربع ذرات وزن خردلة ولله صنف في أواخر
التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعاً أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه
أدنى شيء وهذا معنى الذرة (قوله قال أبان) هو ابن يزيد العطار وهذا التعليق وصله إلينا كم في كتاب
الاربعةين له من طريق أبي سلمة قال - حدثنا أبان بن يزيد فذكر الحديث وقاله تارة المصنف له من
جهتين أحدهما قصر صحيح قتادة فيه بالحديث عن أنس ثانياً ما تعبير في المتن بقوله من إيمان
بدل قوله من خير فبين ان المراد بالخير هنا الايمان فان قيل على الاولى لم يكن تكثف بطريق أبان السائلة
من التبدليس ويسوقها موصولة فالجواب ان أبان وان كان مقبولاً لكن هشام أثنى منه
وأضبط فجمع المصنف بين المحدثين والله الموفق وسيأتي الكلام على بنية هذا المتن في كتاب
التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ورجل هذا الحديث
موصولاً ومعلوماً كلهم بصريون (قوله حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون) مراده
انه سمع وجرى عادتهم بخذف اند في مثل هذا - ط لا انطقاً كقوله (قوله أن رجلاً من اليهود) هذا
الرجل هو كعب الاحبار بين ذلك مسدد في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط
كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عباد بن نسي بنهم النورن وفتح المهمة عن الحسن بن
خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب وللمصنف في المغازي بن طريق الثوري عن قيس بن مسلم
ان بابا من اليهود قوله في التفسير من هذا الوجه بالغظ قالت اليهودي يعمل على انهم كانوا حين
سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم (قوله لاتخذنا الخ) أي اعلمنا ما وجعلناه
عيد الثاني كل سنة اعظم ما حصل فيه من اكمال الدين والعيد فعل من العود وانما سمى به لانه
يعود في كل عام (قوله نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم عن عبيد بن حميد عن
جعفر بن عون في هذا الحديث وانظروا في لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه والمكان الذي نزلت فيه
وزاد عن جعفر بن عون والساعة التي نزلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف
طابق الجواب السرا لانه قال لاتخذناه عيداً وأجاب عمر رضي الله عنه بعرفة الوقت والمكان
ولم يقل جعلناه عيداً والجواب عن هذا انها نزلت في أخريات شهر عرفة ويوم العيد انما يتحقق
بأوله وقد قال الفقهاء ان رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة قاله هكذا بعض من تقدم وعندي ان
هذه الرواية كفي فيها بالاشارة والافرواية لا يحق عن قبيصة التي قد تناقضت على المراد
ولنظروا في يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لسعيد لفظ الطبري والطبراني وهما لسانا
عبيد ان وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس ان يهوديا سأله عن ذلك فقال نزلت في يوم
عبيد بن يوم الجمعة ويوم عرفة فظهر أن الجواب تضمن انهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة
واتخذوا يوم عرفة عيداً لانه ليلة العيد وهكذا كما في جاء الحديث الا في في الصيام شهر اعيد
لا ينقصان رمضان وذو الحجة فسمى رمضان عيداً لانه يعقبه العيد فان قيل كيف دلت هذه
القصة على ترجمة الباب (أجيب) من جهة انها بينت ان نزولها كان بعرفة وكان ذلك في حجة
الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها والله أعلم وقد جزم السدي بانه لم
ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام (قوله باب الزكاة من الاسلام وما أمروا) كذا لا بن

ذروا غيره وقول الله وما أمر واو ياتي فيه ما مضى في باب الصلاة من الايمان والآية دالة على ما ترجم له لان المراد بقوله دين القيمة دين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى أمة قاعة أي مستقيمة وانما خص الزكاة بالترجمة لان باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مديون ومالك والأبي سهل هو ابن أبي عامر الاصمجي حليف طلحة بن عبيد الله واسماعيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك فهو من رواية اسماعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن حليفه فهو مسلسل بالا قارب كما هو مسلسل بالبلد **(قوله جاء رجل)** زاد أبو ذر من أجل نجد وكذا عوف الموطا وسلم **(قوله نائر الرأس)** هو مرفوع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد ان شعره متفرق من ترك الرفاهية ففيه إشارة الى قرب عهده بالوفادة وأوقع اسم الرأس على الشعر امامباغدة أولان الشعر منه ينبت **(قوله يسمع)** بضم الياء على البناء أو بالنون المفتوحة للجمع وكذا في ينفقه **(قوله دوى)** بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء كذا في روايةنا وقال القاسمي عياض جاء عندنا في البخاري بضم الدال قال والصواب الفتح وقال الخطابي الدوى صوت مرتفع متكرر لا يفهم وانما كان كذلك لانه نادى من بعد وهذا الرجل جزم ابن بطال وآخر وبانه ضمام بن ثعلبة واقضى سعد بن بكر والحاصل اهم على ذلك ان يراد مسلم القصصه عقب حديث طلحة ولان في كل منهما انه يدوى وان كلا منهما ما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا ينقص لكن تعقبه القرطبي بان سياقهما مختلف واسئلتهما متباينة قال ودعوى انهما قصصه واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة والله أعلم وقواه بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام الا الاول وهذا غير لازم **(قوله فاذا دعوا يسأل عن الاسلام)** أي عن شرائع الاسلام ويحتمل انه سأل عن حقيقة الاسلام وانما لم يذكره الشهادة لانه علم أنه يعلمها أو علم انه انما يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم ينقلها الراوي لشهرتها وانما لم يذكرها لالحج امالانه لم يكن فرض بعد أو الراوي اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق اسماعيل بن جعفر عن أبي سهل في هذا الحديث قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فدخل فيه باقي المفروضات بل والمندوبات **(قوله خمس صلوات)** في رواية اسماعيل بن جعفر المذكورة انه قال في سؤاله اخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سياق مالك انه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وليلة غير الخمس خلافا لمن أوجب الوتر أو ركعتي النعير أو صلاة النحر أو صلاة العبد أو الركعتين بعد المغرب **(قوله هل)** على غيرها قال لا الا أن تطوع تطوع بتشديد الطاء والواو واصلة تطوع بتاءين فادغمت احداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف احدهما واستدل بهذا على ان الشروع في التطوع يوجب اتمامه تمسكاً بالاستثناء فيه متصل قال القرطبي لانه نفى وجوب شيء آخر الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا فائول بوجوب التطوع فيستعين ان يكون المراد الا ان تشرع في تطوع فيلزمك اتمامه وتعقبه الطيبي بان ما تمسك به مغالطة لان الاستثناء هنا من غير الخمس لان التطوع لا يقال فيه عليك فكله قال لا يجب عليك شيء الا ان أردت ان تطوع فذلك وقد علم ان التطوع ليس بواجب فلا يجب شيء آخر أصلاً كذا قال وحرف المسئلة.

جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان قال هل على غيره قال لا الا أن تطوع قال

دائر على الاستثناء فن قال انه متصل بتسك بالاصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والدليل عليه ما روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر وفي البخاري انه أمر جويرية بنت الحارث ان تفطر يوم الجمعة بعد ان شرعت فيه فدل على ان الشروع في العبادة لا يستلزم الاتمام اذا كانت نافذة بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي فان قيل يزاد الحج قلنا لا لانه امتياز عن غيره بل يزعم المضى في فاسده فكيف في صححه وكذلك امتياز بلزوم الكفارة في نغله كفرضه والله أعلم على أن في استدلال الخنفية بنظر الانهم لا يقولون بفرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما وأيضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل مسكوت عنه وقوله الا ان تطوع استثناء من قوله لا أي لا فرض عليك غيرها (قوله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة) في رواية اسمعيل بن جعفر قال اخبرني بما فرض الله على من الزكاة قال فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فتضمنت هذه الرواية ان في القصة أشياء أجملت منها بيان نصب الزكاة فانهم لم يفسروا في الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكأن السبب فيه شهرة ذلك عندهم أو القصد من القصة بيان ان المتسك بالفرائض ناج وان لم يفعل النوافل (قوله والله) في رواية اسمعيل بن جعفر فقال والذي أكرمك وفيه جواز الحلف في الامر المهم وقد تقدم (قوله افلح ان صدق) وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة افلح وأبيه ان صدق أو دخل الجنة وأبيه ان صدق ولا يبي داود مثله لكن يحذف أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالانباء أجيب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم عتري حلق وما أشبه ذلك أو فيه انما راسم الرب كانه قال ورب أبيه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكي السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تخفيف وانما كان والله فقصرت اللامان واستنكر القرطبي هذا وقال انه يحزم الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرافي فادعى ان الرواية بالنظر وأبيه لم تصح لانها ليست في الموطأ وكأنه لم يرتض الجواب فعدل الى رد الخبر وهو صحيح لا مزية فيه وأقوى الاجوبة الاولان وقال ابن بطال دل قوله افلح ان صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفلح وهذا بخلاف قول المرجئة فان قيل كيف أثبت له النلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي وهو عجيب منه لانه جزم بان السائل ضمام وأقدم ما قيل فيه انه وفد سنة خمس وقيل بعد ذلك وقد كان أكثر المنهيات واقعا قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله فاخبره بشرائع الاسلام كما أشرنا اليه فان قيل أما فلا حبه بانه لا ينتقص فواضح وأما بان لا يزيد فكيف يصح أجاب النووي بانه أثبت له الفلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه اذا أتى برائد على ذلك لا يكون فيلح لانه اذا أفلح بالواجب ففلاحه بالنسب مع الواجب أولى فان قيل فكيف أقره على حلفه وقد ورد التكبير على من حلف ان لا يفعل خيرا أجيب بان ذلك مختلف باختلاف الاحوال والاشخاص وهذا جار على الاصل بانه لا اثم على غير تارك الفرائض فهو مفلح وان كان غيره أكثر فلا حمانه وقال الطيبي يحتمل ان يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامك قبولا لا من يدعيه من جهة السؤال ولا نقصان

وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلح ان صدق

فيه من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل ان تكون الزيادة والنقص يتعلقان بالبلاغ لانه
كان وافداً قومه ليعلمهم (قلت) والاحتمال ان مردودان رواية اسمعيل بن جعفر فان
نفسها لا تطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً وقيل مراده بقوله لا يزيد ولا أنقص أى
لا أنير صفة الفرض كمن ينقص الظاهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب (قلت) ويعكر عليه أيضاً لفظ
التطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم (قوله باب اتباع الجنائز من الايمان) ختم المصنف
معظم التراجم التي وقعت له من شعب الايمان بهذه الترجمة لان ذلك آخر أحوال الدنيا وانما آخر
ترجمة أداء الخس من الايمان لمعنى سند ذكره هناك ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نهى
عليه في نظائره قبل (قوله المنجوفى) هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة
فاء نسبة الى جده منجوف السدوسي وهو بصري وكذا باقي رجال الاسناد غير الصحابي
وروح بفتح الراء هو ابن عبادة القيسي وعوف هو ابن أبي جميلة بفتح الجيم الاعرابي بفتح الهاء
وانما تميل لذلك لتصحاحه وكنيته أبو سهل واسم أبيه بندويه بوحدة مفتوحة ثم
نون ساكنة ثم دال مهملة تبرزن راءه والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ومحمد هو ابن سيرين
وهو حمير ورأى لعطف على الحسن فالحسن وابن سيرين حديثاً به عوفاً عن أبي هريرة اما مجتمعة واما
متفرقة فاما ابن سيرين فسماعه من أبي هريرة صحيح واما الحسن فختلف في سماعه منه والاكثر
على تدينه وبهيم من أئمة وهو مع ذلك كثير الارسل فلا تحتمل عن عنده على السماع وانما أورده
المصنف كما سمع وقد وقع له نظير هذا في قصة مري فانه أخرجه في حديثين من طريق روح بن
عبادة بهذا الاسناد وأخرج أيضاً في بدء الخلق من طريق عوف عنهم ما عن أبي هريرة حديثاً آخر
واعتماد في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم (قوله من اتبع) هو بالتشديد والاصلي تبع
بحذف الالف وكسر الموحدة وقد سلك هذا اللفظ من زعم ان المشي خلفها أفضل ولا حجة فيه
لانه يقال تبعه اذا مشى خلفه واذا مشى به فشيء معه وكذلك اتبعه بالتشديد وهو افتعل منه فاذا
هو يقول بالاشتراك قد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر
في المشي امامها واما اتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه اذا كان سبقه ولم تأت به الرواية هنا (قوله
وكان معه) أى مع المذموم وللكشميهنى معها أى مع الجنائز (قوله حتى يصلى) بكسر اللام
ويروى بفتحها على الاول لا يحصل الموعود به الا لمن توجد منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل
له ذلك ولو لم يصلى أما اذا قصد الصلاة وحال دونها مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً والله أعلم
(قوله وينسخ) بضم أوله وفتح الراء ويروى بالعكس وقد أثبتت هذه الرواية أن القبراطين انما
يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قبراط واحد وهذا هو المعتمد
خلافاً لمن سلك بظاهر بعض الروايات فزعم انه يحصل بالمجموع ثلاثة قراريط وسند كريمة مباهمة
وقوا انه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله تابعه) أى روح بن عبادة وعثمان هو ابن الهيثم
وهو من شيوخ البخاري فان كان مع هذا الحديث منه فهو له على بدرجة لكنه ذكر الموصول
عن روح لانه أشد اتقاناً منه وبه رواية عثمان على ان الاعتماد في هذا السند على محمد بن
سيرين فقط لانه لم يذكر الحسن فكان عوفاً كان ربهما ذكره وروى ما حدث به المنجوفى
شيخ البخاري مرة بتسايط الحسن أخرجه أبو يعيم في المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه

* (باب) * اتباع الجنائز من
الايمان * حدثنا أحمد بن
عبد الله بن علي المنجوفى
قال حدثنا روح قال حدثنا
عوف عن الحسن ومحمد
عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
اتبع جنازة مسلم ايماناً
واحساناً وكان معه حتى
يصلى عليه او يفرغ من
دفنها فانه يرجع من الاجر
بقبراطين كل قبراط مثل
أحد من صلى عليه ستم
رجع قبل أن تدفن فانه
يرجع بقبراط تابعه عثمان
المؤذن قال حدثنا عوف
عن محمد عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
منجوه

٣ في نسخة يوسف

وصلها أبو نعيم في المستخرج قال ثنا أبو اسحق بن حمزة ثنا أبو طالب بن أبي عوانة ثنا سليمان بن سيف ٣ ثنا عثمان بن الهيثم قد ذكر الحديث ولفظه موافق لرواية روح الأفي قوله وكان معها فانه قال بدلها فلزمها وفي قوله ويفرغ من دفنها فانه قال بدلها وتدفن وقال في آخره فله قيراط بدل قوله فانه يرجع بقيراط والباقي سواء ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو بفتح الواو أي بعماء (قوله باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) هذا الباب معهود للرد على المراجعة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الآيات قد تضمن الرد عليهم لكن قد بشرهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعد هاياء مهموزة ويجوز تشديد هاياء مهموزة إلى الأراجاء وهو التأخير لأنهم آخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النفاق وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول ومناسبة إيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنازة مظنة لأن يتصدبها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين وسياق الحديث يقتضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصا فعقبه بما يشير إلى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر فقوله أن يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب الأعلى ما أخاص فيه وبهذا التفسير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الاحباطية الذين يقولون إن السيئات يطلن الحسنات وقال الثاثيري أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في هذا أن الاحباط احباطان أحدهما ابطال الشيء والشئ وإذهابه جله كاحباط الأيمان للكفر والكفر للإيمان وذلك في الجهتين إذهاب حقيقته وإذهاب ما أحاطت به الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة فنرجحت حسناته فنجبوا من رجحت سيئاته وقف في المشيئة أما أن يغفر له وأما أن يعذب فالتوقيف ابطال ما لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها ابطال لها والتعذيب ابطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ففي كل منهما ابطال نسبي أطلق عليه اسم الاحباط مجازا وليس هو احباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وادخل الجنة عاد إليه ثواب عمله وهذا بخلاف قول الاحباطية الذين سوا بين الاحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر وهم معظم السدريه والله الموفق (قوله وقال إبراهيم التيمي) هو من قتهاء التابعين وعبادهم وقوله مكذبا يروى بفتح الذال يعني خشيت أن يكذبني من رأي عملي فخالنا لقولي فيقول لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما تقول وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس ويرى بكسر الذال وهي رواية الأصم كثر ومعداته مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبره فقام الله أن تقولوا ما لا تفعلون فخشي أن يكون مكذبا أي يشابه المكذبين وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأجد ابن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذکور (قوله وقال ابن أبي مليكة الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه لكن أبهم العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا والصحابة الذين أدر كههم ابن أبي مليكة من أجلهم عائشة وأختها

* (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) وقال إبراهيم التيمي ما عرضت قولي على علي الأختيت أن أكون مكذبا وقال ابن أبي مليكة أدر كنت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه

أسماء وأم سلمة والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمصور بن مخرمة فهو لا من سمع منهم وقد أدرك بالسنة جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكانه اجماع وذلك لان المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضى الله عنهم وقال ابن بطال انما خافوا لانهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يعهدوه ولم يقدر واعي انكاره فخافوا ان يكونوا داهنوا بالسكوت (قوله ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل) أي لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له كما يجزم بذلك في ايمان جبريل وفي هذا الإشارة الى ان المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الايمان خلافا للمرجئة القائلين بان ايمان الصديقين وغيرهم منزلة واحدة وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الاوسط لكن اسناد ضعيف (قوله ويذكر عن الحسن) هذا التعليق وصله جعفر النرياني في كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بالناسخ المختلفة وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عند ذلك محمول على قاعدة ذكرها في شيخنا أبو النضر بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي ان البخاري لا يخص صيغة الترييض بضعف الاسناد بل اذا ذكر المتن بالمعنى او اختصره أتى بها أيضا لم يعلم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه فتعال النووى ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق يعنى الله تعالى قال الله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان وقال فلا يامن ~~م~~ كثر الله الا القوم الخاسرون وكذا شريح بن التين وجماعة من المتأخرين وقرره الكرماني هكذا فقال ما خافه أى ما خاف من الله فخذف الخار وأوصل الفعل اليه قات وهذا الكلام وان كن صحيحا لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه والذى أوقعهم في هذا هو الاختصار والافساق كلام الحسن البصري يبين انه انما أراد النفاق فلم يذكره قال جعفر النرياني ثنا قتيبة ثنا جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يخالف في هذا المسجد بالله الذى لا اله الا هو ماضى مؤمن قط ولا ببق الا وهو من النفاق منافق ولا ماضى منافق قط ولا ببق الا وهو من النفاق آمن وكان يقول من لم يخف النفاق فهو منافق وقال أحمد بن حنبل في كتاب الايمان ثنا روح ابن عباد ثنا هشام سمعت الحسن يقول والله ماضى مؤمن ولا ببق الا وهو يخاف النفاق وما آمنه الا منافق انتهى وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذى قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والخوف من الله وان كان مطلوبا محمودا لكن سياق الباب في أمر آخر والله أعلم (قوله وما يحذر) هو بضم أوله وتشديد الذال المججمة ويروى بتخفيفها وما مصدرية والجملة في محل جر لانها معطوفة على خوف أى باب ما يحذر وفصل بين الترجمة بين الآثار التى ذكرها لعلها بالاولى فقط واما الحديثان فالاول منهما يتعلق بالثانية والثانى يتعلق بالاولى على ما سنوضحه فانه لف ونشر غير مرتب على حد قوله يوم تبيض وجوه الآية ومراده أيضا الرد على المرجئة حيث قالوا لا حذر من المعاصى مع حصول الايمان ومنه فهم الآية التى ذكرها يراد عليهم لانه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصبر عليه فله يوم لا ينفع ذلك وما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم وقوله وتقلب أفئدتهم

ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل ويذكر عن الحسن ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق وما يحذر من الاصرار

وأبصارهم كالم يؤمنوا به أقول مرة وقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له
بالقول كجهر بعضهم لبعض ان تحبط أعمالكم وهذه الآية أدل على المراد مما قبلها فنأصر على
نفاق المعصية خشى عليه ان ينضى به الى نفاق الكفر وكأن المصنف لم يجد في حديث عبد الله بن
عمر والخروج عند أحمد مرفوعا قال ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون أي
يعلمون ان من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره ولترمذي عن أبي بكر الصديق
مرفوعا ما ادر من استغفروا ن عاد في اليوم سبعين مرة اسناد كل منهما حسن (قوله على القتال)
كذا في اكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب وفي بعضها على النفاق ومعناه صحيح وان لم
تثبت به الرواية (قوله زبيد) تقدم انه بالزاي والموحدة مسعرا وهو ابن الحرث اليماني بقاء تحتانية
وميم خفيفة يكنى أبا عبد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضا عن منصور بن المعتمر وهو عند
المصنف في الادب وعن الاعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن حبان من طريق سايان بن حرب عن
شعبة عن الثلاثة جميعا عن ابي وائل وقال ابن منده لم يختلف في رفعه عن زبيد واستلف على
الاخرين ورواه عن زبيد غير شعبة أيضا عند مسلم وغيره (قوله سألت أبا وائل عن المرجئة) أي
عن مقالة المرجئة ولا يبي داود الطيالسي عن شعبة عن زبيد قال لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل
فذكرت ذلك له فظهر من هذا ان سؤاله كان عن معتقدهم وان ذلك كان حين ظهورهم وكانت
وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثلاثين ففي ذلك دليل على ان بدعة الارباة قدسية
وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه
الترمذي مصححا ونظمه قتال المسلم أخاه كثر وسبابه فسوق ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود
موقوفا وهو مرفوعا ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضا مرفوعا فانت بذلك
دعوى من زعم ان أبا وائل تفرد به (قوله سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مصدر
يقال سب يسب سبوا وسبابا وقال ابراهيم الحربي السباب أشد من السب وهو ان يقول في الرجل
ما فيه وما ليس فيه يدب ذلك عيبه وقال غيره السباب مما مثل القتال فيقتضي المفاعلة وقد
تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية (قوله المسلم) كذا في معظم الروايات
ولا جد عن غير عن شعبة المؤمن فكانه روايا بالمعنى (قوله فسوق) الفسوق في اللغة الخروج
وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال الله
تعالى وذكركم اليكم الكفر والفسوق والعصيان ففي الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم على
من سببه بغير حق بالفسق ومقتضاه الرد على المرجئة وعرف من هذا ما بقية جواب أبي وائل
للسؤال عنهم كانه قال كيف تكون مقالتهم حقوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا (قوله
وقتاله كثر) ان قيل هذا وان تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب خوارج الذين
يكفرون بالمعاصي فالجواب ان المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك ولا تمسك للخوارج فيه
لان ظاهره غير مراد لكن لما كان القتال أشد من السباب لانه منفض الى ازهاق الروح عبر عنه
بلفظ أشد من لفظ الفسوق وهو الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة بل أطلق
عليه الكفر مبالغة في التحذير معتمدا على ما تقر من القواعد ان مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل
حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشركه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد

على القتال والعصيان من
غير توبة لقول الله عز وجل
ولم يصروا على ما فعلوا وهم
يعلمون حدثنا محمد بن
عزرة قال حدثنا شعبة
عن زبيد قال سألت أبا وائل
عن المرجئة فقال حدثني
عبد الله أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال سباب المسلم
فسوق وقتاله ككفر
أخبرنا قتيبة بن سعيد
حدثني اسمعيل بن جعفر

أشرفنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجماعة أو أطلق عليه الكفر أشبه به لأن قتال المؤمن من شأن الكافر وقيل المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه إذا ما قاتله كان كانه غطي على هذا الحق والأولان أولى المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أي قد يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر وهذا بعيد وأبعد منه حمله على المستعمل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ولو كان مراد المصنف الضرب بين السباب والقتال فإن مستعمل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضا ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل وقد يتوب عليه المصنف في كتاب المحاربين كما سيأتي إن شاء الله تعالى وفي هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ففيه هذه الاجوبة وسأني في كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض بعده قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم الآية فدل على أن بعض الاعمال يطلق عليه الكفر تغليظا وأما قوله صلى الله عليه وسلم فمبارواهم مسلم لعن المسلم كقتله فلا يخالف هذا الحديث لأن المشبه به فوق المشبه والقدر الذي اشتركا فيه بلوغ الغاية في التأثير في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح (قوله عن حميد) هو الطويل عن أنس وللأصمعي ثناء أنس بن مالك فأمننا دليس حميد وهو من رواية صحابي عن صحابي أنس عن عبادة بن الصامت (قوله خرج يخبر بليلة القدر) أي بتعيين ليلة القدر (قوله فتلاحي) بفتح الخاء المهملة مشتق من التلاحي بكسرهما وهو التنازع والخاصمة والرجلان أقاد بن دحية أنهما عبد الله بن أبي حذرد بجاء مفتوحة ودال ساكنة مهملة ثم راء مفتوحة ودال ميمية أيضا وكعب بن مالك وقوله فرفعت أي فرفع تعيينها عن ذكرى هذا هو المعتمد هنا والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال جاء رجلا ن يتحاذيان يتشديد القاف أي يدعي كل منهما أنه اخفى معهما الشيطان فنسبتهما قال القاضي عياض فيه دليل على أن الخناسة مذمومة وسبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه ان المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير فان قيل كيف تكون الخناسة في طلب الحق مذمومة قلت إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد وهو مثل الذكر لا اللغو ثم في الوقت الخنوص أيضا بالذكرة لا اللغو وهو شهر رمضان فالذم لما عرض فيها الأذات ثم أنها مستلزمة لرفع الصوت ورفع بحضور الرسول صلى الله عليه وسلم منهى عنه لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحيط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقته له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فان قيل قوله وأنتم لا تشعرون يقتضي المؤاخظة بالعمل الذي لا قصد فيه فاجاب ان المراد وأنتم لا تشعرون بالاحباط لا استقادةكم صغر الذنب فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة كما قيل في قوله أنهم ما يعذبون وما يعذبون في كبير أي عندهما ثم قال وأنه كبير أي في نفس الامر وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن المؤاخظة تحصل بعالم يقصد في الثاني اذا قصد في الاول لان مراعاة القصد انما هو في الاول ثم يسترسل حكم النية الاولى على مؤتلف العمل وان عذب القصد خيرا كان أو شرا والله أعلم (قوله وعسى ان يكون خيرا) أي وان كان عدم الرفع أزيد خيرا

عن حميد عن أنس قال أخبرني عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يخبر بليلة القدر فتلاحي رجلا ن من المسلمين فتال اني خرجت لاخبركم بليلة القدر وانه تلاحي فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم التمسوها

وأولى منه لأنه متحقق فيه لكن في الرفع خبر مرجو لا يستلزامه مزيد الثواب لكونه سبباً لزيادة
الاجتهاد في التماسها وانما حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في السبع
والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السبع على التسع ففيه إشارة إلى أن
رجاءها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على
ترتيب التذلي واختلف في المراد بالتسع وغيره فاقيل لتسع عشرين من العشر وقيل لتسع عشرين
من الشهر وسند كرسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى
(قوله باب سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام الخ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والاسلام
عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام وجوابه يقتضي
تغايرهما وإن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اظهار أعمال مخصوصة أراد أن يرده
ذلك بالتأويل إلى طريقته (قوله وبيان) أي مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين وقوله وما بين
أي مع ما بين للوفد أن الإيمان هو الاسلام حيث فسره في قصتهم بما فسره الاسلام هنا وقوله
وقول الله أي مع ما دللت عليه الآية أن الاسلام هو الدين ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان
هو الدين فاقضى ذلك أن الاسلام والإيمان أمر واحد هذا محصل كلامه وقد نقل أبو عوانة
الاسفرائيني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد وأنه سمع ذلك
منه وعن الامام أحمد الجزم بتغايرهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال الخطابي صنف
في المسئلة امامان كبيران وأكثرا من الأدلة للقولين وتباينا في ذلك والحق أن بينهما عموماً
وخصوصاً فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً انتهى كلامه ملخصاً ومقتضاه أن الاسلام
لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهما معاً ويرد عليه قوله تعالى
ورضيت لكم الاسلام ديناً فإن الاسلام هنا ينال العمل والاعتقاد معاً لأن العامل غير المعتمد
ليس بنبي دين مرضي وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل
هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسم لما ظهر من الأعمال والإيمان اسم لما باطن
من الاعتقاد وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان ولأن التصديق ليس من الاسلام
بل ذلك تنصيل للجهة كلها شيء واحد وجماعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا كم
يعلمكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال ومن يتبع غير الاسلام
ديناً فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق انتهى كلامه
والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية كما أن لكل منهما حقيقة لغوية
لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكما أن العامل لا يكون مسلماً كاملاً إلا إذا
اعتقد فكذلك المعتمد لا يكون مؤمناً كاملاً إلا إذا عمل وحيث يطلق الإيمان في موضع
الاسلام أو العكس أو يطلق أحدهما على ارادتهما معاً فهو على سبيل المجاز وتبين المراد بالسياق
فإن وردا معاً في مقام السؤال جلا على الحقيقة وإن لم يردا معاً أو لم يكن في مقام سؤال أمكن
الجل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن وقد حكى ذلك الاستيعلي عن أهل السنة
والجماعة قالوا أنهما مختلف دلالتهم بالاقتران فإن أفرد أحدهما دخل الاختلاف عليه وعلى ذلك
يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سؤوا بينهما على ما في حديث

في السبع والتسع والخمس
(باب) سؤال جبريل
النبي صلى الله عليه وسلم عن
الإيمان والاسلام والاحسان

عبد القيس وما حكاها اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق **(قوله وعلم الساعة)** تفسيره للمراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة أي متى علم الساعة ولا بد من تقدير مخدوف آخر أي متى علم وقت الساعة **(قوله وبيان النبي صلى الله عليه وسلم)** هو مجرور لأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالإضافة فإن قيل لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة فكيف قال وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المسائل عنه فأطلقه لأن حكم معظم الشيء حكم كله أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله بياناً له **(قوله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم)** هو البصري المعروف بابن عتبة قال أخبرنا أبو حيان التميمي وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضاً عن عمارة ابن القعقاع ورواه أبو داود والترمذي من حديث جرير أيضاً عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة زاد أبو فروة وعن أبي ذر أيضاً وساق حديثه عنهما جميعاً وفيه فوائد زوائد سنشير إليها إن شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب وفي سياقه فوائد زوائد أيضاً وانما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواياته فشم وورده رواية كههمس بسين مبهمة قبلها ميم مفتوحة ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر بفتح الميم أوله ياء تحتانية مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رواه عن كههمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وجيد ابن عبد الرحمن دعاء عن ابن عمر عن عمر زاد فيه جيذاً وجيداً في الرواية المشهورة ذكر لا رواية وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا من الطريق الأولى وأحال الباقي عليهم أو بينها اختلاف كثير سنشير إلى بعضه فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعل من مسند ابن عمر لآمن روايته عن أبيه أخرجه أحمد أيضاً وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن أنس أخرجه البزار والبخاري في خلق أفعال العباد واسناده حسن وعن جرير الجبلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي أسناده خالد بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد واسنادهما حسن وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب وانما جمعت طرقها هنا وعزوتها إلى مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فراراً من التكرار المبين لطريق الاختصار والله الموفق **(قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوم الناس)** أي ظاهر الهمة غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها بيان ذلك فإن أوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين

وعلم الساعة وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له ثم قال جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم فجعل ذلك كله ديناً وما بين النبي صلى الله عليه وسلم لو قد عبد القيس من الأيمان وقوله تعالى ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه * حدثنا مستد قال حدثنا اسمعيل ابن إبراهيم قال أخبرنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوم الناس

وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد أنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الاعراب قلت
ويجمع بين الروايتين بأنه بدأ أولاً بسندائه باسمه لهذا المعنى ثم خاطبه بقوله يا رسول الله ووقع
عند القرطبي أنه قال السلام عليكم يا محمد فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يعمم بالسلام ثم
يخصص من يريد تخصيصه انتهى والذي وقفت عليه من الروايات انما فيه الافراد وهو قوله
السلام عليك يا محمد (قوله ما الايمان) قيل قدم السؤال عن الايمان لانه الاصل وثني بالاسلام
لانه يظهر مصداق الدعوى وثبت بالاحسان لانه متعلق بهما وفي رواية عمارة بن القعقاع بدأ
بالاسلام لانه بالامر الظاهر وثني بالايمان لانه بالامر الباطن ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترتي
ولاشك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها وليس في السياق ترتيب ويدل عليه رواية
مطر الوراق فانه بدأ بالاسلام وثني بالاحسان وثبت بالايمان فالحق أن الواقع أمر واحد والتقديم
والتأخير وقع من الرواة والله أعلم (قوله قال الايمان أن تؤمن بالله الخ) دل الجواب على أنه
علم انه سأله عن متعلقاته لا عن معنى لفظه والالكان الجواب الايمان التصديق وقال الطيبي هذا
بوجه التكرار وليس كذلك فان قوله أن تؤمن بالله مضمن معنى أن تعترف به ولهذا اعتداه بالباء أي
أن تصدق معترفاً بكذا قلت والتصديق أيضاً يعتدي بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن وقال
الكرماني ليس هو تعريفاً للشيء بنفسه بل المراد من المحدود الايمان الشرعي ومن الحد الايمان
اللغوي قلت والذي يظهر أنه انما أعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفخيماً لأمره ومنه قوله
تعالى قل يحيبها الذي أنشأها أول مرة في جواب من يحبي العظام وهي رميم يعني أن قوله أن تؤمن
ينحل منه الايمان فكأنه قال الايمان الشرعي تصديق مخصوص والالكان الجواب الايمان
التصديق والايمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص
(قوله وملائكته) الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد
مكرمون وقدم الملائكة على الكتب والرسل نظراً للترتيب الواقع لانه سبحانه وتعالى أرسل الملك
بالكذب الى الرسول وليس فيه تمسك لمن فضل الملك على الرسول (قوله وكتبه) هذه عند الاصيلي
هناواتفق الرواة على ذكرها في التفسير والايمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وان ما
تضمنته حق (قوله وبلغائه) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسل وكذا المسلم من الطرفين ولم تقع
في بقية الروايات وقد قيل انها مكررة لانها ادخلت في الايمان بالبعث والحق انها غير مكررة فحصل
المراد بالبعث القيام من القبور والمراد باللقاء ما بعد ذلك وقيل اللقاء يحصل بالاتصال من دار الدنيا
والبعث بعد ذلك ويدل على هذا رواية مطر الوراق فان فيها بالموت وبالبعث بعد الموت وكذا في
حديثي أنس وابن عباس وقيل المراد باللقاء رؤية الله ذكره الخطابي وتعقبه النووي بأن أحداً لا
يقطع لنفسه رؤية الله فانما اختصاصه بمن مات مؤمناً والمرء لا يدري بم يختم له فكيف يكون ذلك من
شروط الايمان وأجيب بأن المراد الايمان بأن ذلك حق في نفس الامر وهذا من الأدلة القوية
لاهل السمعة في اثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الايمان (قوله ورسله)
واللاصيلي ورسله ووقع في حديث أنس وابن عباس والملائكة والكتب والنبين وكل من
السياقين في القرآن في البقرة والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس والايمان بالرسول
التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الاجمال في الملائكة والكتب والرسول على

ما الايمان قال الايمان أن
تؤمن بالله وملائكته
وبلغائه ورسله

الاكتفاء بذلك في الايمان بهم من غير تفصيل الامن ثبتت تسميته فيجب الايمان به على التعيين
وهذا الترتيب مطابق للآية آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وان
كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه
الى عباده والمتلقي لذلك منهم الانبياء والواسطة بين الله وبينهم الملائكة (قوله وتؤمن بالبعث) زاد
في التفسير الآخر ولمسلم في حديث عمر واليوم الآخر فاما البعث الآخر ففيل ذكر الآخر
تأكيدا لقولهم أمس الذاهب وقيل لان البعث وقع مرتين الاولى الاخراج من العدم الى
الوجود أو من بطون الامهات بعد النطفة والعلاقة الى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون
القبور الى محل الاستقرار وأما اليوم الآخر ففيل له ذلك لانه آخر أيام الدنيا وآخر الأزمنة
المحدودة والمراد بالايمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنسة والنار وقد وقع
التصريح بذلك في الاربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا
(فائدة) زاد الاسمعيلى في مستخرجه هنا وتؤمن بالقدر وهي رواية أخرى فروة أيضا وكذا المسلم
من رواية عمارة بن القعقاع وأكده بقوله كله وفي رواية كههمس وسليمان التيمي وتؤمن بالقدر
خير وشهره وكذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاس عن ابن عمر بن زيادة وحلوه ومره من الله
وكان الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الاشارة الى انه نوع آخر مما يؤمن به لان
البعث سيوجد بعد وما ذكر قبله موجود الآن وللتنويه بذلك لكثرته من كان ينكره من الكفار
ولهذا كثرت تكراره في القرآن وهكذا الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كأنها اشارة الى
ما يقع فيه من الاختلاف ففصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن ثم قرره بالابدال بقوله خيره وشهره
وحلوه ومره ثم زاده تأكيد بقوله في الرواية الاخيرة من الله والقدر مصدر تقول قدرت الشيء
بتخفيف الدال وفتحها اقدره بالكسر والنسخ قدرا وقدر اذا أحطت بمقداره والمراد ان الله تعالى
علم مقادير الاشياء وأزمانها قبل ايجادها ثم أوجد ما سبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن
علمه وقدرته واداته هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة
وخيار التابعين الى أن حدثت بدعة القدر في آخر زمن الصحابة وقدرى مسلم القصة في ذلك من
طريق كههمس عن ابن بريده عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة مع عبد الجهنى
قال فانطلقت أنا ورجل الجهنى فذكر اجتماعهما بعد الله بن عمر وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه
برىء ممن يقول ذلك وان الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملا وقد حكى المصنفون في المقالات عن
طوائف من القدرية انكار كون البارئ عالم بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما
يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب اليه من
المتأخرين قال والقدرية اليوم مطبقون على ان الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وانما خافوا
السلف في زعمهم بان أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه
مذهبا باطلا أخف من المذهب الاول وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الارادة بأفعال العباد
فراراً من تعلق القديم بالمحدث وهم مخصوصون بما قال الشافعى ان سلم القدرى العلم خصم يعنى
يقال له أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منع وافق قول أهل السنة وان أجاز
لزمه نسبة الجهل تعالى الله عن ذلك* (تنبيه)* ظاهر السياق يقتضى أن الايمان لا يطلق الا على

وتؤمن بالبعث قال ما
الاسلام قال الاسلام

من صدق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء بابطلاق الايمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لان الايمان برسول الله المراد به الايمان بوجوده وبما جاء به عن ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم **(قوله أن تعبد الله)** قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لادخالها في الاسلام ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا فيدخل فيه جميع الوظائف فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام (قلت) أما الاحتمال الاول فبعيد لان المعرفة من متعلقات الايمان وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبنيية وقد عبر في حديث عمر عنها بقوله ان تشهد أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوي بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا ولم يحتاج اليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك فان قيل السؤال عام لانه سأل عن ماهية الاسلام والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد وكذا قال في الايمان أن تؤمن وفي الاحسان أن تعبد والجواب أن ذلك لنسكتة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل لان أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر لا يدل على زمان على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر ففي رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس وإس المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين وقد تبين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم فان قيل لم يذكروا الحجة أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض وهو مردود بما رواه ابن منبته في كتاب الايمان بإسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أنه قال في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بطوله وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فانها آخر سفراته ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات وكأنه انما جاء بعد انزال جميع الاحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها متفرقة في مجلس واحد تنضبط ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يجهره السائل ليعلمه السامع وأما الحج فقد ذكرنا لكن بعض الرواة ما ذهله عنه واما نسيه والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الاعمال دون بعض ففي رواية كهملس وتحيي البيت ان استطعت اليه سبيلا وكذا في حديث أنس وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكروا الصوم وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ولم يذكروا في حديث ابن عباس مزيدا على الشهادتين وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتحيي وتعمروا وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وقال مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة قال فذكر عري الاسلام فتبين ما قلناه ان بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره **(قوله وتقيم الصلاة)** زاد مسلم المكتوبة أي المفروضة وانما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبارة فانه عبر في الزكاة بالمفروضة ولا تابع قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا **(قوله وتصوم رمضان)** استدله على قول رمضان من غير اضافة شهر اليه وستأتي المسئلة في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى **(قوله الاحسان)** هو مصدر تقول أحسن يحسن احسانا ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا اذا أتقنته وأحسنيت الى فلان اذا أوصلت اليه النفع والاول هو المراد لان المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا

أن تعبد الله ولا تشرك به
وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة
المفروضة وتصوم رمضان
قال ما الاحسان قال أن
تعبد الله كأنك تراه فان لم
تسكن تراه فانه يراك

محسن باخلاصه الى نفسه واحسان العباد الاخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال
التلبس بها ومراعاة المعبود وأشار في الجواب الى حالتين أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة
الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أي وهو يرأى والثانية أن يستحضر ان
الحق مطاع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فانه يرأى وهاتان الحالتان يثمرهما معرفة الله وخشيته
وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال
النووي معناه أنك انما تراعي الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويرأى لا يكون يرأى لالكونك
تراه فهو دأب الخبيث فأحسن عبادته وان لم تره فتقدير الحديث فان لم تكن تراه فاستقر على احسان
العبادة فانه يرأى قال وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من
قواعد المسلمين وهو عمدة الصديقين وبعية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين وهو من
جوامع الكلم التي أوتيا صلى الله عليه وسلم وقد ندب أهل التحقيق الى محاسبة الصالحين ليكون
ذلك مانعا من التلبس بشئ من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً
عليه في سره وعلا نيته انتهى وقد سبق الى أصل هذا القاضى عياض وغيره وسيأتى مزيد لهذا
في تفسير لقمان ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * دل سياق الحديث على ان رؤية الله في الدنيا
بالابصار غير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذلك الدليل الآخر وقد صرح مسلم في روايته
من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا وأقدم بعض
غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال فيه إشارة الى مقام المحو والنقاء وتقديره فان لم
تكن أي فان لم تنصرب شياً وفنيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فانك حينئذ تراه وغفل قائل
هذا الجهل بالعربية عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله تراه محذوف الالف لانه يصير مجزوماً
لكونه على زعمه جواب الشرط ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بحذف الالف ومن ادعى أن
اثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار اليه اذ لا ضرورة هنا وإيضافه لو كان ما ادعاه
صحيحاً لكان قوله فانه يرأى ضائعاً لانه لا ارتباط له بما قبله ومما يفسد تأويله رواية كهمس فان
لفظها فانك ان لا تراه فانه يرأى وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط النسي على الرؤية لا على
الكون الذي جئ على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أبي فروة فان لم تره فانه يرأى ونحوه
في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يبطل التأويل المتقدم والله أعلم * (فائدة) * زاد مسلم في
رواية عمارة بن القعقاع قول السائل صدقت عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة وزاد أبو فروة
في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنك تراه وفي رواية كهمس فحجبنا له يسأله ويصدق
وفي رواية مطر انظروا اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدقه وفي حديث أنس انظروا
وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم ما رأينا رجلاً مثل
هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له صدقت صدقت قال القرطبي انما عجبوا من
ذلك لان ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف الا من جهته وليس هذا السائل ممن عرف بل جاء
النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسمع منه ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لانه يخبره بأنه
صادق فيه فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك والله أعلم (قوله متى الساعة) أي متى تقوم
الساعة وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع واللام للعهد والمراد يوم القيمة (قوله ما المسؤول)

قال متى الساعة قال ما
المسؤول

عنها ما نافية وزاد في رواية أخرى فزاد في كس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثاً ثم رفع رأسه فقال ما
المسؤول (قوله باعلم) الباء زائدة لتأكيد النفي وهذا وإن كان مشعراً بالتساوي في العلم لكن المراد
التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد خمس لا يعلمها إلا الله وسيأتي نظير هذا
التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت باعلم به من رجل منكم فإن المراد
أيضاً التساوي في عدم العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحان الله خمس من الغيب
لا يعلمهن إلا الله ثم تلا الآية قال النووي يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه
لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك دليلاً على مزيد ورعه وقال القرطبي
مقصود هذا السؤال كلف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة لأنهم كانوا قد أكثروا السؤال
عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث فلما حصل الجواب بما ذكرهنا حصل اليأس من معرفتها
بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة لتعلمها السامعون ويعملوا بها وبه
بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن (قوله من السائل) عدل عن قوله لست باعلم
بها منك إلى لفظ يشعر بالعميم تعريضاً للسامعين أي أن كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك (فائدة)
هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مسؤلاً
قال الحميدي في نوادره حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن اسمعيل بن رجاء عن الشعبي قال
سأل عيسى بن مريم جبريل عن الساعة قال فانتفض باجنته وقال ما المسؤول عنها باعلم من
السائل (قوله وسأخبرك عن أشراطها) وفي التفسير ولكن سأحدثك وفي رواية أخرى فزاد ولكن
لها علامات تعرف بها وفي رواية كههمس قال فأخبرني عن أمارتها فأخبره بها فترددنا في فصل
التردد هل ابتدأ بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات ويجمع بينهما ما به أنه ابتدأ بقوله
وسأخبرك فقال له السائل فأخبرني ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها ولكن ان شئت
نبأتك عن أشراطها قال أجل ونحوه في حديث ابن عباس وزاد فحدثني وقد حصل تفسير
الأشراط من الرواية الأخرى وأنها العلامات وهي بفتح الهاء جمع شرط بفتح السين كقلم وأقلام
ويستفاد من اختلاف الروايات أن الحديث والأخبار والأنباء بمعنى واحد وأنما غاير بينهما
أهل الحديث اصطلاحاً قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من نوع المعتاد أو غيره
والمذكور هنا الأول وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقاربة لها أم ومضايقة والمراد
هنا العلامات السابقة على ذلك والله أعلم (قوله إذا ولدت) التعبير بأداة اللام بتحقق الوقوع
ووقعت هذه الجملة بياناً للأشراط نظراً إلى المعنى والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة فإن قيل
الأشراط جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان أجاب الكرماني بأنه قد تستقرض
القلة للكثرة وبالعكس أولان الفرق بالقلة والكثرة إنما هو في النكرات لا في المعارف أو لفقد
جمع الكثرة للفظ الشرط وفي جميع هذه الأجوبة نظر ولو أجيب بأن هذا دليل القول الصائر إلى
أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب والجواب المرئي أن المذكور من الأشراط ثلاثة وأنما
بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتطاول وفي التفسير ذكر الولادة وتراؤس
الحناة وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم أسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر
الثلاثة وكذا في مستخرج الأعمش من طريق ابن علية وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ووقع

باعلم من السائل وسأخبرك
عن أشراطها إذا ولدت
الأمة

مثل ذلك في حديث عمر في رواية كهس ذكر الولادة والتطاول فقط ووافقه عثمان بن غياث
وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني وكذا ذكر في حديث ابن
عباس وأبي عامر **(قوله)** اذا ولدت الامة ربها وفي التفسير ربه ابتاء التانيث وكذا في حديث عمر
ومحمد بن بشر مثله وراي عن السراي وفي رواية عمارة بن القعقاع اذا رأيت المرأة تلدر بها
وتحويه لابي فروقه وفي رواية عثمان بن غياث الامة اربا بهم بالنظر الجمع والمراد بالرب المالك أو
السيد وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه على سبعة
أوجه فذكرها لكنهم امتدأه وقد نلخصها بلاثنا داخل فاذا هي أربعة أقوال الاول قال الخطابي
معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم فاذا ملك الرجل الجارية
واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربه لانه ولد لسيدها قال النووي وغيره انه قول الأكثرين
قلت لكن في كونه المراد نظر لان استيلاء الاماء كان موجودا حين المقابلة والاستيلاء على
بلاد الشرك وسبي ذراريهم واتخاذهم سراري وقع أكثره في صدر الاسلام وسياق الكلام
يقضي الإشارة الى وقوعه مالم يقع مما سبقه قرب قيام الساعة وقد فسره وكيع في رواية ابن
ماجه باخص من الاول قال ان تلد العجم العرب ووجهه بعضهم بان الاماء يلدن المملوك فتصير
الام من جلة الرعية والمالك سيد رعيتيه وهذا ابراهيم الجوني وتريه بان الرؤساء في الصدر الاول
كانوا يستسكنون غالبهم وطء الاماء ويتنافسون في الخراير ثم انعكس الامر ولا سيما في أثناء
دولة بني العباس ولكن رواية ربه ابتاء التانيث قد لا تساعد على ذلك ووجهه بعضهم بان اطلاق
ربه تعالى ولدها مجاز لانه لما كان سببا في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بان
السبي اذا كفر فقد سبي الولد أولا وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيسا بل ملكا ثم تسبي أمه
فيما بعد فيشترها عارفا بها أو وهو لا يشعر انها أمه فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها
ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات ان تلد الامة بعلها وهي عند مسلم حمل على هذه الصورة
وقيل المراد بالبيع المالك وهو أولى لتتنق الروايات الثاني ان تباع السادة أمهات أولادهم
ويكثر ذلك في تداول الممالك المستولدة حتى يشترها أولادها ولا يشعرون بذلك وعلى هذا فالذي يكون
من الاشراف غلبة الجهل بحريم بيع أمهات الأولاد والاستهانة بالحكام الشرعية فان قيل
هذه المسئلة مختلفة فيها فلا يصلح الحمل عليها لانه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز قلنا يصلح
ان يحتمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال جهلها فانه حرام بالاجماع الثالث وهو من غط
الذي قبله قال النووي لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد بل يتصور في غيرهن بان تلد الامة
حراما من غير سيدها بوطء شبهة أو ورقيقا بشكاح أو زنا ثم تباع الامة في صورتين بيعا صحيحا وتدور
في الايدي حتى يشترها ابنها أو ابنتها ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بان المراد السراري لانه
تخصيص بغير دليل الرابع أن يكثر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من
الاهانة بالسب والضرب والاستخدام فاطلق عليه ربه مجازا لذلك أو المراد بالرب الرب فيكون
حقيقة وهذا الوجه الاوجه عندي لعمومه ولان المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها
تدل على فساد الاحوال مستغربة ومحصله الإشارة الى ان الساعة يقرب قيامها عند انعكاس
الامور بحيث يصير الربى مربيا والسافل عاليا وهو مناسب لقوله في العلامة الاخرى أن

تصير الحفاة العراة ملوك الارض* (تنبيهان)* أحدهما قال النووي ليس فيه دليل على تحريم بيع امهات الاولاد ولا على جوازه وقد غلط من استدل به لكل من الامرين لان الشئ اذا جعل علامة على شئ آخر لا يدل على خطره ولا اباحته الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من اطلاق الرب على السيد المالك في قوله ربه وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل أحدكم ربك ولا يقل ربى ولو كان ليقل سيدي ومولاي بان اللفظ هنا خرج على سنبل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي وفي المنهى عنه السيد أو ان النهى عنه متأخر أو مختص بغير الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله تطاول) أى تناخر وفى تطويل البنيان وتكاثر وابه (قوله رعاة الابل) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض والهم بضم الموحدة ووقع في رواية الاصيل بفتحها ولا يتجه مع ذكر الابل وانما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الاضافة كما في رواية مسلم رعاة الهم وميم الهم في رواية البخارى يجوز ضمها على انها صفة الرعاة ويجوز الكسر على انها صفة الابل يعنى الابل السود وقيل انها شر الالوان عندهم وخيرها الحمر التي ضرب بها المثل فقل خير من حمر النعم ووصف الرعاة بالهم اما لانهم مجهولو الانساب ومنه أبهم الامر فهو ميمهم اذ لم تعرف حقيقة وقال القرطبي الاولى ان يحمل على انهم سود الالوان لان الادمة غاب ألوانهم وقيل معناه انهم لاشئ لهم كقوله صلى الله عليه وسلم يحشر الناس حفاة عراة بهم ما قال وفيه نظرا لانه قد نسب لهم الابل فكيف يقال لاشئ لهم (قلت) يحمل على انها اضافة اختصاص لملك وهذا هو الغالب ان الراعى يعنى لغيره بالاجرة وأما المالك فقل أن يباشر الراعى بنفسه قوله في التفسير واذ كان الحفاة العراة زاد الاسماعيلى في روايته الصم البكم وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل أى لم يستعملوا اسماعهم ولا أبصارهم فى شئ من أمر دينهم وان كانت حواسهم سليمة قوله رؤس الناس أى ملوك الارض وصرح به الاسماعيلى وفي رواية أبى فروة مثله والمراد بهم أهل البادية كما شرح به في رواية سليمان التيمي وغيره قال ما الحفاة العراة قال العريب وهو بالعين المهملة على التصغير وفي الطبرانى من طريق أبى حمزة عن ابن عباس مرفوعا من انقلاب الدين تنصع النبط واتخاذهم القصور فى الامصار قال القرطبي المقصود الاخبار عن تبدل الحال بان يستولى أهل البادية على الامر ويتكبروا بالبلايا بالقهر فتكثر اموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البنيان والتفاخر به وقد شاهدنا ذلك فى هذه الازمان ومنه الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدين الكع ابن كع ومنه اذا وسد الامر أى استدل الى غير أهله فانتظروا الساعة وكلاهما فى الصحيح (قوله فى خمس) أى علم وقت الساعة داخل فى جملة خمس وحذف متعلق الجار ساغ كفى قوله تعالى فى تسع آيات أى اذهب الى فرعون بهذه الآية فى جملة تسع آيات وفى رواية عطاء الخراسانى قال فى الساعة قال هى فى خمس من الغيب لا يعلمها الا الله قال القرطبي لا مطمع لاحد فى علم شئ من هذه الامور الخمس لهذا الحديث وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو بهذه الخمس وهو فى الصحيح قال فى ادعى علم شئ منها غير مسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذبا فى دعواه قال وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره اذا كان عن أمر عادى وليس ذلك بعلم وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على تحريم أخذ الاجرة والجعل واعطاها فى ذلك وجاء عن ابن مسعود قال أوفى

ربتها واذ تطاول رعاة
الابل الهم فى البنيان فى خمس
لا يعلمن الا الله ثم تلا النبي
صلى الله عليه وسلم ان الله
عنده علم

نبينكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء سوى هذه الخمس وعن ابن عمر مر فوعا فحواه آخر جهما أحد
 وأخرج جريد بن زنجويه عن الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه
 فقال انما الغيب خمس وتلا هذه الآية وما عد ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم * (تنبيهه)
 تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك ارشاد اللادة لما يترتب على معرفة ذلك من
 المصلحة فان قيل ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث أجاب الطيبي بان الفعل اذا كان عظيم
 الخطر وما ينبغي عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الحكاية ولا سيما اذا لوحظ ما
 ذكر في أسباب النزول من ان العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث فيشعرون بالمراد من الآية
 نفى عنهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى * (فائدة) * النكتة في العدول عن الاثبات الى
 النفي في قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وكذا التعبير بالدراية دون العلم للباغعة
 والتعميم اذ الدراية اكتساب علم الشيء بحيلة فاذا اتى ذلك عن كل نفس مع كونه من مختصات
 ولم يقع منه على علم كان عدم اطلاعها على علم غير ذلك من باب اولي اه لمخاض من كلام الطيبي
 (قوله الآية) اي تلا الآية الى آخر السورة وصرح بذلك الاعميلي وكذا في رواية عمارة ولمسلم
 الى قوله خبير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى الارحام فهو
 تقصير من بعض الرواة والسياق يرشد الى انه تلا الآية كلها (قوله ثم أدبر فقال ردوه) زاد في
 التفسير فاخذوا بالردوه فلم يروا شيئا فيه ان المات يجوز ان يمثل لغير النبي صلى الله عليه وسلم فيراه
 ويتكلم بحضرته وهو يسمع وقد ثبت عن عمران بن حصين انه كان يسمع كلام الملائكة والله
 أعلم (قوله جاء يعلم الناس) في التفسير يعلم ولا يعلم على اراد أن تعلموا اذ لم تسألوا ومثله لعمارة وفي
 رواية أبي فروة والذي بعث محمد بالحق ما كنت با علم به من رجل منكم وان جبريل وفي حديث
 أبي عامر ثم ولى فلما لم نر طريقه قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس
 دينهم والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان
 التيمي ثم نهض فولى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بالرجل فطلبناه كل مطلب فلم
 نقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا جبريل اتاكم ليعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي
 نفسي بيده ما شبه علي منذ أتاني قبل مرتي هذه وما عرفته حتى ولى قال ابن حبان فنرد سليمان
 التيمي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الاثبات وفي قوله جاء يعلم الناس دينهم إشارة الى
 هذه الزيادة فنفرد الابا بالتصريح واسناد التعليم الى جبريل مجازي لانه كان السبب في الجواب
 فلذلك امر بالاختذ عنه وانفقت هذه الروايات على ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الصحابة
 بشأنه بعد ان التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهمس
 ثم انطلق قال عمر فلبثت مليا ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه
 جبريل فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بان قوله فلبثت مليا أي زمانا بعد انصرافه فكان
 النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بذلك بعد مضى وقت لكنه في ذلك المجلس لكن يعكر على هذا
 الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فلبثت ثلاثا لكن ادعى بعضهم فيها التضعيف وان مليا
 صغرت ميمها فاشبهت ثلاثا لانها تكتب بلا ألف وهذه الدعوى مردودة فان في رواية أبي عوانة
 فلبثنا ليا لى فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد ثلثة ولا بن منده بعد

الساعة ثم أدبر فقال ردوه
 فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل
 جاء يعلم الناس دينهم

ثلاثة أيام وجمع النووي بين الحديثين بأن عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس بل كان ممن قام امامهم الذين توجهوا في طلب الرجل أول شغل آخر ولم يرجع مع من رجع اعراض عرض له فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضرين في الحال ولم يتفق الاخبار لعمر الا بعد ثلاثة أيام ويدل عليه قوله فلقيني وقوله فقال لي يا عمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف اخباره الاول وهو جمع حسن * (تنبيهات) * الاول دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف انه جبريل الا في آخر الحال وان جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة ولكنه غير معروف لديهم وأماما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في اخر الحديث وانه جبريل نزل في صورة دحية الكلبي فان قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم لان دحية معروف عندهم وقد قال عمر ما يعرفه من أن أحد وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الايمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره فانه جبريل جاء لي علمكم دينكم حسب هذه الرواية هي المحفوظة لموافق باقي الروايات * الثاني قال ابن المنير في قوله يعلمكم دينكم دلالة على ان السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لان جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلما وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن ان يؤخذ من هذا الحديث لان الفائدة فيه انبت على السؤال والجواب معا * الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح ان يقال له أم السنة لما تضمنه من جعل علم السنة وقال لطبي لهذه السنة استفتح به بغوى كتابه المصابيح وشرح السنة اقتداء بالقرآن في اقتراحها بالفتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجالا وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداء وحالا وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه ومتشعبة منه قلت واهذا أشبعت القول في الكلام عليه مع ان الذي ذكرته وان كان كثيرا لكنه بالنسبة لما تضمنه قابل فلم أخلف طريقة الاختصار والله الموفق **قوله** قال أبو عبد الله (يعني المؤلف) جعل ذلك كله من الايمان أي الايمان الكامل المشتمل على هذه الامور كلها **(قوله باب)** كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبى الوقت وسقط من رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما ورجح النووي الاول قال لان الترجمة يعني سؤال جبريل عن الايمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح ادخاله فيه قلت في التعلق لا يتم هنا على الحالتين لانه ان ثبت لفظ باب بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به وان لم يثبت فتعلقه به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله دينا ووجه التعلق انه يهي الدين ايمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الايمان فان قيل لا حاجة له فيه لانه منقول عن هرقل فالجواب انه ما قاله من قبل اجتهاده وانما أخبر به عن استقراره من كتب الانبياء كما قرأناه فيما مضى وأيضا فهو قل قاله بلسانه الرعي وأبوسفيان عبر عنه بلسانه العربي وألناه الى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم يشكره فدل على انه صحيح لفظا ومعنى وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه النقط لانه يتعلقها بغرضه هنا وساقه في كتاب الجهاد تاما بهذا الاسناد الذي أورده هنا والله أعلم **(قوله باب فضل من استبرأ لدينه)** كانه أراد أن يبين ان الورع من مكملات الايمان فلهذا

قال أبو عبد الله جعل ذلك كله من الايمان * باب * حدثنا ابراهيم بن حنيفة قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال أخبرني أبوسفيان أن هرقل قال سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعمت أنهم يزيدون وكذلك الايمان حتى يتم وسألتك هل يرتد أحد فخطب له بعده أن يدخل فيه فزعمت أن لا وكذلك الايمان حين تحالط بشاشته القلوب لا يخطئه أحد * (باب فضل من استبرأ لدينه) * حدثنا أبو نعيم

أورد حديث الباب في أبواب الإيمان (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة
 خالد بن ميمون الوادعي (قوله عن عامر) هو الشعبي النخعي المشهور ورجال الاسناد كوفيون
 وقد دخل النعمان الكوفي وولي أمرتها وولي عوانة في صحيحه من طريق أبي حريز وهو
 بفتح الحاء المهملة وآخره زاي عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به بالكوفة وفي رواية
 لمسلم أنه خطب به بجمص ويجمع بينهما ما به سمع منه مرتين فأنه ولي أمره البلدين واحدة
 بعد أخرى وزاد مسلم والاسمعيلى من طريق زكريا فيه وأهوى النعمان بأصحابه إلى أذنيه
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه أن
 النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات وللعنمان ثمان سنين وزكريا موصوف بالتدليس ولم أره
 في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا منعنا ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من
 طريق يزيد بن عرو عن زكريا حدثنا الشعبي فحصل الأمن من تدليسه (فائدة) ادعى أبو عمرو
 الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النعمان بن بشير فإن أراد من
 وجه صحيح فلم والأفق قد روي أنه من حديث ابن عمرو وعمار في الأوسط للطبراني ومن حديث ابن
 عباس في الكبير له ومن حديث واثله في الترغيب للاصبهاني وفي أسانيدهما مقال وادعى أيضا أنه
 لم يروه عن النعمان غير الشعبي وليس كما قال فقد رواه عن النعمان أيضا خيثمة بن عبد الرحمن
 عند أحمد وغيره وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره وسماه ابن حرب عند الطبراني
 لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع جم من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد الله
 ابن عون وقد ساق البخاري أسناده في البيوع ولم يسق لنظيره وساقه أبو داود وسنن شريك إلى
 ما فيه من فائدة أن شاء الله تعالى (قوله الحلال بين والحرام بين) أي في عينهما ووصفهما
 بإداتهما الظاهرة (قوله وبينهما مشبهات) بوزن منغلات بتشديد العين المفتوحة وهي رواية
 مسلم أي شبهت بغيرها مما لم يتبين به حكمها على التعيين وفي رواية الأصلية مشبهات بوزن
 منغلات بتاء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه وهو لفظ ابن عون والمعنى
 أنها موحدة كتبت النسبة من وجهين متعارضين ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري
 فيه بلفظ وبينهما متشابهات (قوله لا يعلمها كثير من الناس) أي لا يعلم حكمها وأوجها
 في رواية أترمذى بلفظ لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ومنه يوم قوله
 كثيرا أن معرفة حكمها يمكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق
 غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين (قوله فن اتقى المشبهات) أي حذر منها
 والاختلاف في لفظها بين الرواة نظير التي قبلها لكن عند مسلم والاسمعيلى المشبهات بالضم
 جمع شبهة (قوله استبرأ) بالهمز بوزن استعمل من البراءة أي برأدينه من النقص وعرضه من
 الطعن فيه لأن من لم يعرف باجتنب المشبهات لم يسلم لقول من يطعن فيه وفيه دليل على أن من لم
 يتوق المشبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا إشارة إلى المحافظة على
 أمور الدين ومراعاة المروءة (قوله ومن وقع في المشبهات) فيها أيضا ما تقدم من اختلاف الرواة
 واختلاف في حكم المشبهات فقيس التصريح وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو

قال حدثنا زكريا عن عامر
 قال سمعت النعمان بن بشير
 يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 الحلال بين والحرام بين
 وبينهما مشبهات لا يعلمها
 كثير من الناس فن اتقى
 المشبهات استبرأ لدينه
 وعرضه ومن وقع في المشبهات

كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسره العلماء الشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ثانياً الخلاف العلماء وهي منتزعة من الأولى ثالثاً ان المراد بها معنى المكروه لأنه يجتنبه جانباً الفعل والترك رابعاً ان المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا ان يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بان يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج ونقل ابن المنير في مناقب شيخه القباري عنه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه وهو منتزع حسن ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم اسناداً ولم يسبق لفظها فيها من الزيادة اجعلوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودينه ومن ارتفع فيه كان كالمرتفع إلى جنب الحى يوشك ان يقع فيه والمعنى ان الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينبغي اجتنابه كالاكثر من الامتناع من الطيبات فإنه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق أو ينفضى إلى بطلان النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وهذا معلوم بالعبادة مشاهد بالعيان والذي يظهر لى رجحان الوجه الأول على ما ساذكره ولا يبعد ان يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يتبع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه نصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى في الجملة أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو ان تعاطى ما منى عنه يصير مظلم القلب للتقدم نور الوجود فيقع في الحرام ولولم يختر الوقوع فيه ووقع عند المصنف في البيوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث فن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لما استبان له أترك ومن اجتترأ على ما يشك فيه من الاثم أو شك ان يواقع ما استبان وهذا يرجح الوجه الأول كما اشترت اليه * (تنبيه) * استدلل به ابن المنير على جواز بقاء المجل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال بذلك نظر الا ان اراد به انه مجمل في حق بعض دون بعض أو اراد الرد على منكرى القياس فيجتمل ما قال والله أعلم **(قوله كراعيرى)** هكذا في جميع نسخ البخارى محذوف جواب الشرط ان أعربت من شرطية وقد ثبت المحذوف في رواية الدارمى عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه فقال ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى ويمكن اعراب من في سياق البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف اذا التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يرعى والأول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق زكريا التي أخرجه منها المؤلف وعلى هذا فتقوله كراعيرى جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب والحى المحمى أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة وهي ان ملوك العرب كانوا يجمعون لمرأى مواشهم أما كن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير اذنهم بالعقوبة الشديدة فقل لهم النبي صلى الله عليه وسلم عما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة المراقب لرضا المالك يبعد عن ذلك الحى خشية ان تقع مواشيه في شئ منه فبعده أسلم له ولو اشتد حذره

كراعيرى حول الحى يوشك
أن يرافعه

وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن ان تنفرد القاذرة فتقع فيه بغير اختيار أو يجعل الممكن الذي هو فيه ويقع الخصب في الحى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فאלله سبحانه وتعالى هو الملك حقا وجاه محارمه * (تنبيه) * ادعى بعضهم ان التثليل من كلام الشعبي وانه مدرج في الحديث حكى ذلك أبو عمرو والداني ولم أقف على دليله الا ما وقع عند ابن الجارود والاسمعيلى من رواية ابن عون عن الشعبي قال ابن عون في آخر الحديث لا ادري المثل من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعبي قلت وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا لان الاثبات قد جزموا باتصاله ورفعاه فلا يمدح شك بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كآبى فروة عن الشعبي لا يمدح فمين أثبتة لانهم حفظوا لعل هذا هو السرف في حذف البخارى قوله وقع في الحرام ليصير ما قبل المثل مرتبطة به فيسلم من دعوى الادراج ومما يقوى عدم الادراج رواية ابن حبان الماضية وكذا ثبوت المثل مرفوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا (قوله ألا ان حى الله في أرضه محارمه) سقط في أرضه من رواية المستملى وثبت الواو في قوله ألا وان حى الله في رواية غير أبى ذر والمراد بالمحارم فعل المنهى اشرم أو ترك المأمور الواجب ولهذا وقع في رواية أبى فروة التعبير بالمعاصى بدل المحارم وقوله الا للتنبيه على صحة ما بعد واو في اعادتها وكريرها دليل على عظم شأن مدلولها (قوله مضغة) أى قدر ما يعض وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الزوية وسمى القلب قلبا لتقلبه في الامور وأولاه خالص ما في البدن وخالص كل شى قلبه أولاه وضع في الجسد مقلوبا وقوله اذا صلت واذا فسدت هو بفتح عينهما وتضم في المضارع وحكى الفراء الضم في ماضى صلي وهو بضم وفاقا اذا صار له الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه والتعبير باذا التحقق الوقوع غالبا وقد تأتى بمعنى ان كما هنا وخص القلب بذلك لانه أمير البدن وبصلاح الامر تصلح الرعية وبفساده تنسد وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب والحث على صلاحه والاشارة الى أن اطيب الكسب أثر فيه والمراد المتعلق به من النهم الذى ركه الله فيه ويستدل به على أن العقل فى القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب قال المفسرون أى عقل وعبر عنه بالقلب لانه محل استقراره * (قائدة) * لم تقع هذه الزيادة التى أزلها ألا وان فى الجسد مضغة إلا فى رواية الشعبي ولاهى فى أكثر الروايات عن الشعبي انما تنفرد بها فى الصحيحين زكريا المذكور عنه وتابعه مجاهد عند أحمد ومغيرة وغيره عند الطبرانى وعبر فى بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسقم ومناسبتها لما قبلها بالنظر الى أن الاصل فى الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب لانه عماد البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبى داود وفيه البيتان المشهوران وهما

عدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية

اترك المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم تنبيه

والمعروف عن أبى داود عدم ما نهى شكم عنه فاجتنبوه الحديث بدل ازهد فيما فى أيدي الناس وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثانى وأشار ابن العربى الى انه يمكن ان ينتزع منه وحده جميع الاحكام قال القرطبى لانه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع

ألا وان لكل ملك حى ألا ان
حى الله محارمه ألا وان فى
الجسد مضغة اذا صلت
صلح الجسد كله واذا فسدت
فسد الجسد كله ألا وهى القلب

الاعمال بالقلب فن هنا يمكن ان يرتد جميع الاحكام اليه والله المستعان (قوله باب اداء
 الخمس من الايمان) هو بضم الخاء المعجمة وهو المراد بقوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله
 خمسه الآية وقيل انه روى هنا بشئ الخاء والمراد قواعدا لاسلام الخمس المذكورة في حديث بنى
 الاسلام على خمس وفيه بعد لان الحج لم يذكر هنا ولا غيره من القواعد قد تقدم ولم يرد هنا
 الا ذكر خمس الغنمة فتعين ان يكون المراد افراده المذكور وسنذكر وجه كونه من الايمان قريبا
 (قوله عن أبي جرة) هو بالحيم والراء كما تقدم واصله نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم
 الصاد المعجمة وفتح الموحدة من بنى ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم
 به الرشاطر وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا وقد وهم من نسب أباجرة اليهم من
 شراح البخاري فقد روى الطبراني وابن مند في ترجمة نوح بن مخلد جدا أبي جرة انه قدم على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من أنت قال من ضبيعة ربيعة فقال خير ربيعة عبد القيس
 ثم الحى الذين أنت منهم (قوله كنت أقعد مع ابن عباس) بين المصنف في العلم من رواية غندر
 عن شعبة السبب في اكرام ابن عباس له وللفظة كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس قال ابن
 الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة وهو عندي هنا أعم من ذلك وانه كان يبلغ كلام ابن
 عباس الى من خفى عليه ويبلغه كلامهم الى الزمام أو لتصور فهمهم قلت الثاني أظهر لانه كان
 جالسا معه على سرير فافترق في الزمام بينهما الا ان يحمل على ان ابن عباس كان في صدر السرير
 وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم وقبل ان أباجرة كان يعرف الفارسية فكان
 يترجم لابن عباس بها فان القرطبي فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتفى في الترجمة بواحد
 قلت وقد بوب عليه البخاري في أواخر كتاب الاحكام كما سيأتي واستنبط منه ابن التين جواز أخذ
 الاجرة على التعليم لتولاه حتى اجعل لك منهم ما من مالي وفيه نظر لا احتمال ان يكون اعطاه ذلك
 كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريح في الحج وقال غيره
 هو أصل في اتخاذ الحديث المستعمل (قوله ثم قال ان وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق غندر
 عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لابي جرة بهذا الحديث فقال بعد قوله وبين الناس فانتته
 امرأتها عن نبيذ الخرفهم عنه فقلت يا ابن عباس اني أتبت في جرة خضراء نبيذ اكلوا فاشرب
 منه فقرر بطلان قال لا تشرب منه وان كان أحلى من العسل وللمصنف في أواخر المغازي
 من طريق قرعة عن أبي جرة قال قلت لابن عباس ان لي جرة أتبت فيها فاشرب به حلوا ان أكثر منه
 جالست القوم فأطلت الجلوس خشيت ان أفتضح فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبو جرة
 من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباذ في الحرار ناسب ان يذكر له وفي
 هذا دليل على ان ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباذ في الحرار وهو ثابت من حديث بريدة
 ابن الحصيب عند مسلم وغيره قال القرطبي فيه دليل على ان لامتنى ان يذكر الدليل مستغنيا به عن
 النص ص على جواب الفتيا اذا كان السائل بصيرا بوضع الحجة (قوله لما أتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من القوم أو من الوفد) الشك من احد الرواة اما أبو جرة أو من دونه وأظنه شعبة
 فانه في رواية قرعة وغيره بغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن عباس قال النووي الوفد
 الجماعة المختارة للتقدم في لقي العظماء واحدهم وافد قال وفد عبد القيس المذكورون

* (باب) * أداء الخمس من
 الايمان * حدثنا علي
 ابن الجعد قال أخبرنا شعبة
 عن أبي جرة قال كنت أقعد
 مع ابن عباس يجلسني على
 سريره فقال أقم عندي حتى
 أجعل لك سهما من مالي
 فأقت معه شهرين ثم قال
 ان وفد عبد القيس لما أتوا
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من القوم أو من الوفد

كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الاشج ذكروه صاحب التحرير في شرح مسلم ومسمى منهم المنذر
ابن عاتذ وهو الاشج المذكور ومنه مذنب بن حبان ومزينة بن مالك وعمرو بن مرحوم والحارث بن
شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحاء مهملتين
قال ولم يثر بعد طول التتبع على أسماء الباقيين * (قلت) * قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة
وفي سنن أبي داود وقيس بن النعمان العبدى وذكره الخطيب أيضا في المهمات وفي مسند البزار
وتاريخ ابن أبي خيثمة الجهم بن قثم روقع ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه وفي مسندى
أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى وفي المعرفة لأبي نعيم جويرية العبدى وفي الادب للبخارى
الزارع بن عامر العبدى فهوؤلاء الستة الباقيون من العدد وما ذكر من ان الوفد كانوا أربعة
عشر راكبا لم يذكر دليله وفي المعرفة لابن منده من طريق هوذا العصري وهو بعين وصاد
مهملتين مفتوحتين نسبة الى عصر بطن من عبد القيس عن جده لاقته مزينة قال بينما
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه اذ قال لهم سيطمعه لكم من هذا الوجه ركب هم خير
أهل المشرق فقام عرفني ثلاثة عشر راكبا فرحب وقرب وقال من القوم قالوا وفد عبد القيس
فيمكن ان يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرتدفا وأما مارواه الدولابي وغيره
من طريق أبي خيرة بن خنساء المعجزة وسكون المثناة التختانية وبعد الراءاء الصباحى وهو بضم
الساد المهملة بعد هامو حدة خفيفة وبعد لاف حاء مهملة نسبة الى صباح بطن من
عبد القيس قال كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس
وكأثر بعين رجلا فنهانا عن الدباء والنقير الحديث فيمكن ان يجمع بينه وبين الرواية
الآخرى بان الثلاثة عشر كانوا رؤس الوفد ولهذا كانوا راكبا وكان الباقيون اتباعا وقد
وقع في جملة من الاخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميتهم هناء منهم أخو
الزارع واسمه مزار وابن أخوته ولم يسم وروى ذلك البغوى في مجبه ومنهم مشهرج السعدى
روى حديثه ابن السكن وانه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد
ابن عمرو وهمام بن ربيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في مجبه ومنهم نوح بن
مخلد جد أبي جرة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم وانما أطلقت في هذا الفصل لقول صاحب
التحرير انه لم ينظر بعد طول التتبع الا بما ذكرهم قال ابن أبي جرة في قوله من القوم دليل على
استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزلته (قوله قالوا ربيعة) فيه التعبير عن
البعض بالكل لانهم بعض ربيعة وهذا من بعض الرواة فان عند المصنف في الصلاة من طريق
عباد بن عباد عن أبي جرة فقالوا انا هذا الحى من ربيعة قال ابن الصلاح الحى منصوب على
الاختصاص والمعنى انا هذا الحى من ربيعة قال والحى هو اسم لمنزل القبيلة ثم سميت القبيلة
بذلان بعضهم يحيا ببعض (قوله مرحبا) هو منصوب بفعل مضمر رأى صادفت رحبا بضم الراء
أى سعة والرحب بالفتح الشئ الواسع وقد يزدون معها أهلا أى وجدت أهلا فاستأنس
وأفاد العسكرى ان أول من قال مرحبا سيف بن ذى رزن وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم
وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ففي حديث أم هانئ مرحبا بأم هانئ وفي قصة
عكرمة بن أبي جهل مرحبا بالراكب المهاجر وفي قصة فاطمة مرحبا بابنتي وكلها صحيحة وأخرج

قوله ومزينة في نسخة بريدة

اه صححه

قوله عقبة بن جروة في

نسخة عطية بن حروة فليجرب

اه صححه

قالوا ربيعة قال مرحبا

التساقى من حديث عاصم بن بشير الحارثي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل
فلم عليه مرحبا وعليك السلام **(قوله غير خزايا)** نصب غير على الحال وروى بالكسر على
الصفة والمعروف الأول قاله النووي ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن
أبي جرة مرحبا بالوفد الذين جاؤا غير خزايا ولا ندأى وخزايا جمع خزيان وهو الذي أصابه خزي
والمعنى أنهم أسلموا طوعا من غير حرب أو سبي يخزيهم وينفضهم **(قوله ولا ندأى)** قال الخطابي
كان أصله نادمين جمع نادم لأن نادأى اغما هو جمع ندمان أي المندم في الله وقال الشاعر
* فان كنت ندماني فبالا كبراسقني * ~~لكنه هنا خرج على الاتباع~~ كما قالوا العشايا والغدايا
وغداة جمعها الغدوات لكنه أتبع انتهى وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من
أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان في الندامة بمعنى فعلى هذا فهو على الأصل ولا اتباع فيه والله
أعلم ووقع في رواية التساقى من طريق قرة فقال مرحبا بالوفد ليس الخزايا ولا النادمين وهي
للطبراني من طريق شعبة أيضا قال ابن أبي جرة بشرهم بالخير عاجلا وأجلا لأن الندامة
انما تكون في العاقبة فإذا التفتت ضدها وفيه دلائل على جواز التناء على الإنسان في
وجهه إذا أمن عليه الفتنة **(قوله فقالوا يا رسول الله)** فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة
مسلمين وكذا في قولهم كفار مضرو في قولهم الله ورسوله أعلم **(قوله الا في الشهر الحرام)**
وللاصيل وكرمة الا في شهر الحرام وهي رواية مسلم وهي من اضافة الشيء الى نفسه كسجد
الجامع ونساء المؤمنات والمراد بان شهر الحرام الخمس فيشمل الاربعة الحرم ويؤيده رواية
قرة عند المؤلف في المغازي باللفظ الا في شهر الحرام ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب
باللفظ الا في كل شهر حرام وقيل اللام للعهد والمراد شهر رجب وفي رواية للبيهقي التصريح به
وكانت مضرت بالغ في تعظيم شهر رجب فلهذا أضيف اليهم في حديث أبي بكره حيث قال رجب
مضر كسباني والظاهر أنهم كانوا يخصونه بزيادة التعظيم مع تخرجهم القتال في الشهر
الثلاثة الأخرى الا أنهم ربما أنسوها بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبد القيس على
قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها
من أطراف العراق ولهذا قالوا كفي رواية شعبة عند المؤلف في العلم وانا تأييد من شقة بعيدة
قال ابن قتيبة الشقة السفر وقيل الزجج هي العاية التي تقصد ويدل على سبقهم الى الاسلام
أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال ان أول جمعة جمعت
بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوانى من البحرين
وجوانى بضم الجيم وبعد الانف مائة متوجه وهي قرية شهيرة لهم وانما جاءوا بعد رجوع
وقد هم اليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام **(قوله بأمر فصل)** بالتنوين فيهما
لأن الاضافة والأمر واحد الأمر أي مراد بعمل بواسطة افعلا ولهذا قال الراوي أمرهم
وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي صلى الله عليه وسلم أمركم وله عن أبي التياح
بصيغة افعلا والتصل بمعنى التاصل كالعديل بمعنى العادل أي يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى
المفصل أي المبين المكشوف حكاه الطيبي وقال الخطابي الفصل بين وبين وقبل المحكم **(قوله فخير)**
به) بالرفع على الصفة لا مروي وكذا قوله وتدخل ويروى بالجزم فيهما على أنه جواب الأمر واستطقت

بالقوم أو بالوفد غير خزايا
ولا ندأى فقالوا يا رسول الله
انا لا نستطيع أن تأتينا الا
في الشهر الحرام وبيننا وبينك
هذا الخي من كفار مضرونا
بأمر فصل فخير به من وراءنا
وتدخل به الجنة وسألوه عن
الاشرة

الواو من وندخل في بعض الروايات فيرفع نخبر ويجزم ندخل قال ابن أبي جرة فيه دليل على
 ابداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا أو مندوبا وعلى انه يبدأ بالسؤال عن الاله
 وعلى ان الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذا قبلت وقبولها يقع برجة الله كما تقدم (قوله فأمرهم
 بأربع) أي خصال أو جعل لقولهم حدثنا بجملة من الامر وهي رواية قرة عند المؤلف في المغازي
 قال القرطبي قيل ان أول الأربع الماء وربها اقام الصلاة وانما ذكر الشهادتين تبركاً بهما كما قيل
 في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسته والى هذا انما العظمي فقال عادة البلغاء ان
 الكلام اذا كان منصوباً بالغرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه وهذا لم يكن الغرض في الايراد
 ذكر الشهادتين لان القوم كانوا مؤمنين بقرين بكلمة في الشهادة ولو كان ربما كانوا يظنون ان
 الايمان مقصور عليهما كما كان الامر في صدر الاسلام قال فلهذا لم يعد الشهادتين في الاوامر
 قيل ولا يرد على هذا الاتيان بحرف العطف فيحتاج الى تقدير وقال القاضي أبو بكر بن العربي
 لولا وجود حرف العطف لقلنا ان ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير لكن يمكن ان يقرأ
 قوله و اقام الصلاة بالخفض فيكون عطفا على قوله أمرهم بالايان والتقدير أمرهم بالايان
 مصدرابه وبشرطه من الشهادتين وأمرهم باقام الصلاة الى آخره قال ويؤيد هذا حذفهما في
 رواية المصنف في الادب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولنظمه أربع وأربع أقيموا الصلاة الى آخره
 فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من ان أداء الخمس من الايمان يقتضي ادخاله مع باقي الخصال
 في تفسير الايمان والتقرير المذكور يخالفه أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة
 أخرى وهو أنهم سألوا عن الاعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس
 والاعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الايمان فيكون أداء الخمس من الايمان به هذا التقرير
 فان قيل فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جرة أمركم بأربع الايمان بالله وشهادة أن
 لا اله الا الله وعقد واحدة كذا للمؤلف في المغازي وله في فرض الخمس وعقد بيده فدل على أن
 الشهادة احدى الأربع وأما ما وقع عنده في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله
 وشهادة أن لا اله الا الله فهو زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن نهال أحد والمراد بقوله شهادة أن
 لا اله الا الله أي وان محمداً رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت
 ولنظمه أمركم بأربع وأنها كم عن أربع الايمان بالله ثم فسرها لهم شهادة أن لا اله الا الله وأن
 محمداً رسول الله الحديث والاقتصار على شهادة أن لا اله الا الله على ارادة الشهادتين مع كونها
 صارت علماً على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الايمان وهذا أيضاً يدل على أنه عد الشهادتين من
 الأربع لانه أعاد الضمير في قوله ثم فسرها مؤثناً فيعود على الأربع ولو أراد تفسير الايمان لاعاده
 مذكراً على هذا فيقال كيف قال أربع والمذكورات خمس وقد أجاب عنه القاضي عياض
 تعالى ابن بطال بأن الأربع ما عدا أداء الخمس قال كانه أراد اعلامهم بقواعد الايمان وفروض
 الايمان ثم أعلمهم بما يلزمهم اخراجه اذا وقع لهم جهاد لانهم كانوا بصدده محاربة كفار مضر ولم
 يقصد ذكرها بعينها لانها مسببة عن الجهاد ولم يكن الجهاد اذ ذاك فرض عين قال وكذلك لم
 يذكر الحج لانه لم يكن فرض وقال غيره قوله وان تعطوا معطوف على قوله بأربع أي أمركم
 بأربع وبان تعطوا ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والاتيان بأن والفعل مع توجه

فأمرهم بأربع

الخطاب اليهم قال ابن التين لا يمنع الزيادة اذا حصل الوفاء بوعده الاربع (قلت) ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أمركم بأربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال القاضي أبو بكر بن العربي يحتمل أن يقال انه عد الصلاة والزكاة واحدة لانها قرينتما في كتاب الله وتكون الرابعة أداء الخمس أو انه لم يعد أداء الخمس لانه داخل في عموم آيتاء الزكاة والجامع بينهما أنهما اخراج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الامور الخمسة المذكورة هنا تفسير للايمان وهو أحد الاربعة الموعودين كرها والثلاثة الأخرى حذفها الراوي اختصارا أو نسيانا كذا قال وما ذكر أنه الظاهر له بحسب ما ظهر له والافالظاهر من السياق ان الشهادة أحد الاربع لقوله وعقدوا واحدة وكان القاضي أراد أن يرفع الاشكال من كون الايمان واحدا والموعودين كره اربعا وقد أجيب عن ذلك بانه باعتبار أجزائه المفصلة أربيع وهو في حد ذاته واحد والمعنى أنه اسم جامع للفصل الاربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرها فهو واحد بالنوع متعدد بحسب وظائفه كما أن المنهى عنه وهو الانتباذ فيما يسرع اليه الاسكار واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته والحكمة في الاجال بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس الى التفصيل ثم تسكن اليه وان يحصل حفظها للسامع فاذا نسي شيئا من تفاصيلها طلب نفسه بالعدد فاذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمع وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحجج في الحديث لانه لم يكن فرض هو المعتمد وقد قدمنا الدليل على قدم اسلامهم لكن جزم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي وليس بجيد لان فرض الحجج كان سنة ست على الاصح كما سنده في موضعه ان شاء الله تعالى ولكن القاضي يختار أن فرض الحجج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اه وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحجج كان بعد الهجرة وان النبي صلى الله عليه وسلم كان قادرا على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يحج الا في سنة عشر وأما قول من قال انه ترك ذكر الحجج لكونه على التراخي فليس بجيد لان كونه على التراخي لا يمنع من الامر به وكذا قول من قال انما تركه لشهرته عندهم ليس بقوى لانه عند غيرهم ممن ذكره لهم أشهر منه عندهم وكذا قول من قال ان تركه لانهم لم يكن لهم اليه سبيل من أجل كفرهم ليس بمستقيم لانه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الاخبار به ليعمل به عند الامكان كما في الآية بل دعوى انهم كانوا لا سبيل لهم الى الحج ممنوعة لان الحج يقع في الاشهر الحرم وقد ذكروا انهم كانوا يأمنون فيها لكن يمكن أن يقال انه انما أخبرهم ببعض الامور لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد اعلامهم بجميع الاحكام التي تجب عليهم فعلا وترك ما يدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الانتباذ في الاوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباذ لكن اقتصر عليها الكثرة تعاطيهم لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة في هذا الحديث من زيادته ذكر الحج وانظروا البيت الحرام ولم يتعرض لعدده في رواية شاذة وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرعة لم يذكر أحد منهم

الحج وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره ففعل هذا مما حدث به في التغير وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة وقد ورد ذكر الحج أيضا في مسند الإمام أحمد بن رواية أبيان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظا فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال المراد بالأربع ماعد الشهادتين وإداء الخمس والله أعلم **(قوله)** ونهاهم عن أربع عن الختم إلى آخره في جواب قوله وسألوه عن الاشربة هو من اطلاق المحل وإرادة الحال أي ما في الختم ونحوه وصرح بالمراد في رواية الفسافي من طريق قرة فقال وأنها كم عن أربع ما ينتبذ في الختم الحديث والختم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة كذا فسرهما ابن عمر في صحيح مسلم وله عن أبي هريرة الختم الجرار الخضر وروى الحربي في الغريب عن عطاء أنهم أجازوا كانت تعمل من طين وشعر ودم والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو القرع قال النووي والمراد اليابس منه وحكي القزاز فيه القصر والنقيير بفتح النون وكسر القاف أصل النخلة ينقر في ثمنه وعاء والمزفت بالزاي والناء ما طلى بالزفت والمقير بالقاف والياء الأخيرة ما طلى بالتار ويقال له التقير وهو نبت يحرق إذا يبس تطل به السفن وغيرها كما تطل بالزفت قاله صاحب المحكم وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكر قال أما الدباء فإن أهل الطائف كانوا يأخذون انقرع فيخرطون فيه العنب ثم يدفونه حتى يهدر ثم يموت وأما النقيير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينبذون الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت وأما الختم فجرار كانت تحمل الينافيم الخمر وأما المزفت فهذه الاوعية التي فيها الزفت انتهى واسناده حسن وتفسير الصحابي أولى ان يعتد عليه من غيره لانه أعلم بالمراد ومعنى النهي عن الاتباض في هذه الاوعية بخصوصها لانه يسرع فيها الاسكار فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ثم ثبتت الرخصة في الاتباض في كل وعاء مع النبي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى **(قوله)** وأخبروا بهن من وراءكم بفتح من وهي موصولة ووراءكم يشمل من جاؤا من عندهم وهذا باعتبار المكان ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان فيحتمل اعمالها في المعنيين مع الحقيقة ومجازا واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الآحاد على ما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب ماجاء أي باب بيان ما ورد على ان الاعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طاب الثواب ولم يأت بحديث لفظه الاعمال بالنية والحسبة وانما استدلل بحديث عمر على ان الاعمال بالنية وبحديث أبي مسعود على ان الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما نوى هو بعض حديث الاعمال بالنية وانما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة الى ان الثانية تفيد ما لا تفيد الاولى **(قوله)** فدخل فيه هو من مقول المصنف وليس بقية مما ورد وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال قال أبو عبد الله يعني المصنف والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم وتوجيه دخول النية في الايمان على طريقة المصنف ان الايمان عمل كما تقدم شرحه وأما الايمان بمعنى التصديق فلا يحتاج الى نية كسائر اعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبته والتقرب اليه لانها امتية لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها لان النية انما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء وتميز مراتب الاعمال كالقرض

ونهاهم عن أربع أمرهم
بالايمان بالله وحده قال
أنذرون ما الايمان بالله
وحده قالوا الله ورسوله أعلم
قال شهادة أن لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله واقام
الصلاة وآتاه الزكاة وصيام
رمضان وان تعطوا من المغنم
الخمس ونهاهم عن أربع
عن الختم والدباء والنقيير
والمزفت وربما قال النقيير
وقال احفظوهن وأخبروا
بهن من وراءكم * (باب ماجاء
أن الاعمال بالنية والحسبة
ولكل امرئ ما نوى) *
فدخل فيه الايمان

عن التسبب ونيز العباداة عن العادة كالصوم عن الحية (قوله والوضوء) أشار به الى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الاوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما وحتجهم أنه ليس عباداة مستقلة بل وسيلة الى عباداة كالصلاة ونحوها بالتييم فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالدلالة الصحيحة المصروفة بوعده الثواب عليه فلا بد من قصد عيظه عن غيره ليحصل الثواب الموعود وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وأما الزكاة فانما استقطبها بذلك السلطان ولولم ينو صاحب المال لان السلطان قائم مقامه وأما الحج فانما ينصرف الى فرض من حج عن غير الدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم ان صيام رمضان لا يحتاج الى نية لانه مميّز بنفسه كما نقل عن زفر وقدّم المصنف الحج على الصوم كما بدأ ورد عنده في حديث بني الاسلام وقد تقدم (قوله والاحكام) أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج الى الحما كمثل فيشمل البيوع والانكحة والاقارب وغيرها وكل صورة لم يشترط فيها النية فذلك الدليل خاص وقد ذكر ابن المنير ضابطا لما يشترط فيه النية مما لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالنية مشترطة فيه وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعاطفه الطبيعة قبل الشريعة ملازمة بينهما فلا تشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب قال وانما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تقيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يتبدل باشتراط النية فيدل لانه لا يمكن أن يقع الامنوي او متى فرضت النية منقودة فيه استصحابات حقيقة فائدية فيه شرط عقلي ولذلك لا تشترط النية للنية فرارا من التسلسل وأما الاتوال فمحتاج الى النية في ثلاثة مواطن أحدها الترتيب الى الله فرارا من الرياء والثاني التمييز بين الالتفات المحقة لغیر المقصود والثالث قصد الانشاء للخروج سبق اللسان (قوله وقال الله) قال الكرم في الظاهر أنها جلية لا عطف أي والحال أن الله قال ويحتمل أن تكون للمصاحبة أي مع أن الله قال (قوله على نيته) تفسير منه لقوله على شاكته بحذف أداة التفسير وتفسير الشاكته بالنية صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقمادة أخرجه عبد بن حميد والطبري عنهم وعن مجاهد قال الشاكاة الطريقة أو الناحية وهذا قول الأكثر وقيل الدين وكلاهما متقاربة (قوله ولكن جهادونية) هو طرف من حديث لابن عباس أوله الهجرة بعد الفتح وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طائوس عنه وسبق أتى (قوله الاعمال بالنية) كذا أو رده من رواية مالك بحذف انما من أوله وقد رواه مسلم عن الثعنبي وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هذا بابا بينها وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب (قوله عبد الله بن زيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري وسبق أتى ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد ببرام من المغازي ويأتي الكلام على حديثه في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله ليحتسبها قال القرطبي أفاد منطوقه أن الاجر في الاتفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأفاد منه هو أنه من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لانها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر

والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والاحكام وقال الله تعالى قل كل يعمل على شاكته على نيته ونفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن جهادونية * (حدثنا) * عبد الله بن مسلمة قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن عاصم بن وقاص عن عرائس رسول الله صلى الله عليه وسلم قول الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يترجها فهجرته الى ما هاجر اليه * (حدثنا) * حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعت عبد الله بن زبير عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أنفق الرجل على أهله يحتسبها فهو له صدقة * (حدثنا) * الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عامر ابن سعد عن سعد بن أبي وقاص أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

والقرينة الصارفة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت
عليها الصدقة (قوله انك) الخطاب لسعد والمراد هو ومن يصح منه الانفاق (قوله وجه
الله) أي ما عند الله من الثواب (قوله الأجر) يحتاج الى تقدير لان الفعل لا يقع استثناء
(قوله حتى) هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف (قوله في فم
امرأتك) وذلك شهيبي في في امرأتك وهي رواية الأكثر قال القاضي عياض هي أصوب لان
الاصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه قال وانما يحسن اثبات الميم عند
الافراد وما عند الاضافة فلا في لغة قليلة اه وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص
في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم له وقوله أوصى بشطرنج الى الحديث وسيأتي
الكلام عليه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله بتبغى أي تطلب بها وجه الله
واستنبط منه النووي ان الحظ اذا وافق الحق لا يقدر في ثوابه لان وضع اللقمة في الزوجة
يتبع غالباً في حالة المداعبة ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك اذا وجه القلب في تلك
الحالة الى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله (قلت) وجاء ما هو أصرح في هذا المراد من وضع
اللقمة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فذكر حديثاً فيه وفي يضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله
أي شيء أحسنه وروى جر قال نعم أرايت لو وضعها في حرام الحديث قال واذا كان هذا بهذا
المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لاحظ للنفس فيه قال وتمثيل باللقمة مبالغة في
تحقيق هذه القاعدة لانه اذا ثبت الاجر في لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطمع لقما
لحتاج أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة عن اللقمة الذي هو من الحقايرة بالمحل الأدنى
اه وعلم هذا ان يقال واذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لهما في النفع بما
يطعمهما لان ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك وأيضاً فالغلب أن الانفاق على
الزوجة يقع بداعية النفس بخلاف غيرهما فانه يحتاج الى مجاهدتها والله أعلم (قوله * باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرج
مسنداً في هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ونبه بآراءه على صلاحيته في الجملة وما أورده من
الآية وحديث جرير يثقل على ما تضمنه وقد أخرجه مسلم * حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان
قال قلت لسهيل بن أبي صالح ان عمر احدثنا عن القعقاع عن أبيك بحديث ورجوت أن تسقط
عني رجلاً أي فتحدثني به عن أبيك قال فقال سمعته من الذي سمعته منه أي كان صديقه بالشام
وهو عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة قلنا لمن قال الله عز
وجل الحديث ورواه مسلم أيضاً من طريق روي عن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد
أنه سمعه وهو يحدث أباه بالحديث ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أباه حدث
عن أبي هريرة بمحدث ان الله يرضي لكم ثلاثاً الحديث قال فقال عطاء بن يزيد سمعت تميم الداري
يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهو
وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه قال البخاري في تاريخه لا يصح الا عن تميم ولهذا
الاختلاف على سهيل لم يخرج في صحيحه بل لم يحتج فيه بسهيل أصلاً وللحديث طرق دون هذه في
القوة منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبراز من حديث ابن عمر وقد بينت

قال انك لن تنفق نفقة بتبغى
بها وجه الله الا أجرته عليها
حتى ما تجعل في فم امرأتك
* (باب قول النبي صلى
الله عليه وسلم

جميع ذلك في تعاليق التعاليق (قوله الدين النصيحة) يحتمل أن يحمل على المبالغة أي معظم الدين النصيحة كما قيل في حديث الحج عرفة ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الا خلاص فليس من الدين وقال المازري النصيحة مشتقة من نصحت العبد اذ اصفيته يقال نصحت الشيء اذا خلاص ونصحت له القول اذا اخلصه له أو مشتقة من النصيح وهي الخطاطبة بالنصيحة وهي الابرة والمعنى أنه يلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ومنه التوبة النصوح كأن الذنب يزق الدين والتوبة تحيطه قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها انها أحاديث باع الدين ومن عده فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لانه منحصر في الامور التي ذكرها فالنصيحة لله ومنه بما هو له أهل والخضوع له ظاهر او باطنا والرغبة في محابه بشغل طاعته والرغبة من مساخطه بترك معصيته والجهاد في رد العاصين اليه وروى الثوري عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي ثمامة صاحب علي قال قال الحواريون لعيسى عليه السلام يا روح الله من الناس الذي يتقدم حق الله على حق الناس والنصيحة لكتاب الله تعلمه وتعلمه واقامة حروفه في التلاوة وتحريرها في الكتابة وتنفهم ما فيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه وذب تحريف المبطلين عنه والنصيحة لرسوله تعظيمه وانصره حيا وميتا واحياء سنته بتعلمها وتعليمها والاعتدائه في أقواله وافعاله ومحبته ومحبته أتباعه والنصيحة لأئمة المسلمين باعنتهم على ما حلوا القيام به وتبليغهم عند الغلبة وسد خلائهم عند الهزيمة وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة اليهم ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد ونقع النصيحة لهم بث علمهم ونشر منافعهم وتحسين الظن بهم والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم والسعي فيما يعود نفعه عليهم وتعليمهم ما ينفعهم وكف وجوه الاذى عنهم وان يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فوائد أخرى * منها ان الدين يطلق على العمل ليكون دينا وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الايمان * ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله قلنا لمن * ومنها رغبة السلف في طلب العلم والاسناد وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل (قوله عن جرير بن عبد الله) هو البجلي بفتح الجيم وقيس الراوي عنه واسماعيل الراوي عن قيس بجليان أيضا وكل منهم يكنى أبا عبد الله وكانهم كوفيون (قوله بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال القاضي عياض اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهم ولم يذكر الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة * قلت زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسمعيل المذكور وله في الاحكام والمسلم من طريق الشعبي عن جرير بن عبد الله بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فلقنتي فيما استطعت والنصح لكل مسلم ورواه ابن حبان من طريق أبي ررعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد في فكان جريرا اذا اشترى شيئا أو باع يقول لصاحبه اعلم ان ما أخذنا منك أحب الينا مما أعطيناك فاختار وروى الطبراني في ترجمته ان غلامه اشترى له فرسا بثلاثمائة فلما رآه جاء الى صاحبه فقال ان فرسك خير من ثلثمائة فلم يزل

الدين النصيحة لله ولرسوله
ولأئمة المسلمين وعامتهم
وقوله تعالى اذ انصوا لله
ورسوله * حدثنا مسدد
قال حدثنا يحيى عن اسمعيل
قال حدثني قيس بن أبي حازم
عن جرير بن عبد الله قال
بايعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم على اقام الصلاة
وايتاء الزكاة والنصح لكل
مسلم * (حدثنا) أبو النعمان
قال حدثنا أبو عوانة عن
زياد بن علاقة قال

يزيده حتى أعطاه ثمانمائة قال القرطبي كانت مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه
بحسب ما يحتاج اليه من تجديد عهد أو توكيد أمر فلذلك اختلف ألفاظهم وقوله فيما
استطعت رويناه بفتح التاء وضمها وتوجيهها واضح والمقصود بهذا التبيين على ان اللازم من
الامور المباحة عليهم اهو ما يطاق كما هو المشتراط في أصل التكليف ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ
حال المبايعة بالعفو عن الهفوة وما يقع عن خطأ وسهو والله أعلم (قوله سمعت جرير بن عبد الله)
المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه فالتقدير سمعت جرير احمده الله والثناء عليه
(قوله يوم مات المغيرة بن شعبه) كان المغيرة واليا على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة
خمس من الهجرة واستتاب عند موته ابنه عروة وقيل استتاب جرير المذكور ولهذا خطب
الخطبة المذكورة حكى ذلك العلاقي في أخبار رزياد والوقار بالفتح الرزاة والسكينة السكون
وانما أمرهم بذلك مقدمة التقوى الله لان الغالب ان وفاة الامراء تؤدى الى الاضطراب والنسنة
ولاسيما ما كان عليه أهل الكوفة اذ ذاك من مخالفة ولاية الامور (قوله حتى يأتيكم أمير) أى
بدل الأمير الذى مات ومنه فهم الغاية هنا وهو ان الأمور به ينتهى بمعنى الأمير ليس مراد ابل
يلزم ذلك بعد مجئ الأمير بطريق الاولى وشرط اعتبار مفهوم المخالفة ان لا يعارضه مفهوم
الموافقة (قوله الآن) أراد به تقريب المدة تسهلا عليهم وكان كذلك لان معاوية لما بلغه موت
المغيرة كتب الى نائبه على البصرة وهو رزياد أن يسير الى الكوفة أميراء لها (قوله استغفروا
لاميركم) أى اطلبوا له العفو من الله كذا في معظم الروايات بالعين المهملة وفي رواية ابن عساکر
استغفروا بغيرين مججمة وزائدة راء وهى رواية الاسماعيلى فى المستخرج (قوله فانه كان يحب العفو)
فيه اشارة الى ان الجزاء يقع من جنس العمل (قوله قلت أبايعك) ترك أداة العطف اما لانه بدل
من أئبت أو استثناف (قوله والنصح) بالخفض عطفاف على الاسلام ويجوز نصبه عطفاف على مقدر
أى شرط على الاسلام والنصيحة وفيه دليل على كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله على
هذا) أى على ما ذكر (قوله ورب هذا المسجد) مشعر بان خطبته كانت فى المسجد ويجوز
أن يكون اشارة الى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية الطبراني باللفظ ورب الكعبة وذكر
ذلك للتنبية على شرف المقسم به ليكون أدعى القبول (قوله لناصح) اشارة الى انه وفى بما يبيع
عليه الرسول وان كلامه خالص عن الغرض (قوله ونزل) مشعر بانه خطب على المنبر والمراد
قعد لانه فى مقابلة قوله قام حمد الله تعالى * (فائدة) * التقييد بالمسلم للاغلب والا فالنصح
للكافر معتبر بان يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب اذا استشار واختلف العلماء
فى البيع على بيعه ونحو ذلك فزعم أحد ان ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث * (فائدة
أخرى) * ختم البخارى كتاب الايمان بباب النصيحة مشير الى انه عمل بمقتضاه فى الارشاد الى
العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ثم ختم بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله فى تصنيفه فاوما
بقوله فأنما يأتيكم الآن الى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتى من يقيمها اذ لا تزال طائفة
منصورة وهم فقهاء أصحاب الحديث وبقوله استغفروا لاميركم الى طلب الدعاء لعمله الفاضل
ثم ختم بقوله استغفر ونزل فأشعر بختم الباب ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة
ان معظمها يقع بالتعلم والتعليم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الايمان ومقدمته من بدء الوحي من

سمعت جرير بن عبد الله يقول
يوم مات المغيرة بن شعبه قام
فحمد الله وأثنى عليه وقال
عليكم باتقاء الله وحسنه
لا شريك له والوقار والسكينة
حتى يأتيكم أمير فأنما يأتيكم
الآن ثم قال استغفروا
لاميركم فانه كان يحب العفو
ثم قال أما بعد فاني أئبت
النبي صلى الله عليه وسلم
قلت يا رسول الله أبايعك على
الاسلام فشرط على والنصح
لكل مسلم فبايعته على هذا
ورب هذا المسجد انى لناصح
لكم ثم استغفر ونزل

الاحاديث المرفوعة على أحد عثمانين حديثاً بالمكرر منها في بدء الوحي خمسة عشر وفي الايمان ستة وستون ~~المكرر~~ منها ثلاثة وثلاثون منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون في بدء الوحي ثمانية وفي الايمان أربعة عشر ومن الموصول المكرر ثمانية ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة وبقية ذلك وهو ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير وقد وافقه مسلم على تحريجها الاسبعة وهي الشعبي عن عبد الله بن عمرو في المسلم والمهاجر والاعرج عن أبي هريرة في حب الرسول صلى الله عليه وسلم وابن أبي عمير عن أبي سعيد في الفرار من الفتن وأنس عن عبادة في ليلة القدر وسعيد عن أبي هريرة في الدين يسر والاحنف عن أبي بكر في القاتل والمقتول وهشام عن أبيه عن عائشة في انا أعلمكم بالله وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثره معلقة غير أثر ابن الناطور فهو موصول وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الايمان والله أعلم

(كتاب العلم)

(قوله كتاب العلم)

(بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

باب فضل العلم وقول
الله تعالى يرفع الله الذين
آمنوا منكم والذين آمنوا
العلم درجات والله بما تعملون
خبير وقوله رب زدني علماً

هكذا في رواية الاصيلي وكرية وغيرهما وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الايمان وليس في رواية المستمل لنظ باب ولا في رواية رفيقه لنظ كتاب العلم *(فائدة)* قال القاضي أبو بكر بن العربي بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته وذلك لاعتقاده انه في نهاية الوضوح فلا يحتاج الى تعريف أو لان النظر في حقائق الاشياء ليس من فن الكتاب وكل من القدرين ظاهر لان البخاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فانهم يبدؤون بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد انكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدى لتعريف العلم وقال هو أبين من ان يبين (قلت) وهذه طريقة الغزالي وشيخه الامام ان العلم لا يحيد لوضوحه أو لعسره (قوله وقول الله عز وجل) ضبطنا في الاصول بالرفع عطف على كتاب أو على الاستئناف (قوله يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات) قيل في تفسيرها يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم ورفعة الدرجات تدل على الفضل اذ المراد به كثرة الثواب وبها ترتفع الدرجات ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت والحسبة في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عادلاً عرو على مكة انه لقيه بعسفان فقال له من استخلفت فقال استخلفت ابن أبنى مولى لنا فقال عمر استخلفت مولى قال انه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض فقال عمر اما ان نبيكم قد قال ان الله يرفع بهذا الكتاب اقواما ويضع به آخرين وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى ترفع درجات من نشأ قال بالعلم (قوله وقوله عز وجل رب زدني علماً) واضح الدلالة في فضل العلم لان الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بطلب الازدياد من شيء الا من العلم والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يقبض معرفته بما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ومدار ذلك على التفسير والحديث والفتنة وقد ضرب هذا الجامع

الصحيح في كل من الانواع الثلاثة بنصيب فرضى الله عن مصنفه وأعانه على ما قصد يناله من توضيحه بمنه وكرمه فان قيل لم يورد المصنف في هذا الباب شيئا من الحديث فالجواب انه اما ان يكون اكتفى بالآيتين الكر عتيق واما بيض له ليحلق فيه ما يناسبه فلم يتيسر واما أورد فيه حديث ابن عمر الا ترى بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة وفيه نظر على ما سنيت هناك ان شاء الله تعالى ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام ان البخاري يوب الابواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث ورجعها بيض لبعضها ليلحقه وعن بعض أهل العراق انه تعم بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه (قلت) والذي يظهر لي ان هذا محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر أما اذا أورد آية أو أثر فهو اشارة منه الى ما ورد في تفسير مالك الآيات وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ومادلت عليه الآيات كافي في الباب والى ان الاثر الوارد في ذلك يتولى به طريق المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة رفعه من التمس طريقا يلتبس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج به البخاري لانه اختلف فيه على الاعمش والراجح انه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة والله أعلم (قول) باب من سئل علما وهو مشغل (محصله) التبني على أدب العالم والمتعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل بل أدبه بالأعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه ففرق به لانه من الاعراب وهم جفاة وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولولم يكن السؤال متعينا ولا الجواب وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل ان لا يسأل العالم وهو مشغل بغيره لان حق الاول مقدم ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها وفيه مراجعة العالم اذ لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح لقوله كيف اضاعتها وبوب عليه ابن حبان اباحة اعناء المسؤل عن الاجابة على الفور لكن سياق القصة يدل على ان ذلك ليس على الاطلاق وفيه اشارة الى أن العلم سؤال وجواب ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأجدو غيرهم ما في الخطبة فقالوا لا تقطع الخطبة لسؤال سائل بل اذا فرغ يجيبه وفصل الجمهور بين ان يقع ذلك في اثناء واجباتهم فايؤخر الجواب او في غير الواجبات فيجيب والاولى حينئذ التفصيل فان كان مما يهتم به في أمر الدين ولا سيما ان اختص بالسائل فيستحب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة وان كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذا قد يقع في اثناء الواجب ما يقتضى تقديم الجواب لكن اذا أجاب استأنف على الاصح ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الامور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال أين السائل فاجابه أخرجاه وان كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه فترك خطبته وأتى بكرسي فقعده عليه فجعل يعلمه ثم أتى خطبته فاتم آخرها وكافي حديث حمزة عند أحمد ان أعرايا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب وكافي الصحيحين في قصة سيالم لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت ركعتين الحديث وسيأتي في الجمعة

باب من سئل علما وهو
مشغل في حديثه فاتم
الحديث ثم أجاب السائل
* حدثنا محمد بن سنان قال
حدثنا

فليجح وحدثني ابراهيم بن
المنذر قال حدثنا محمد بن فليج
قال حدثني أبي قال حدثني
هلال بن علي عن عطاء بن
يسار عن أبي هريرة قال بينما
النبي صلى الله عليه وسلم
في مجلس يحدث القوم جاءه
أعرابي فقال متى الساعة
فخشي رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحدث فقال بعض
القوم سمع ما قال فكره
ما قال وقال بعضهم بل لم يسمع
حتى اذا قضى حديثه قال
أين أراه السائل عن الساعة
قال ها أنا يا رسول الله قال
فاذا ضيعت الامانة فانتظر
الساعة قال كيف اضاعتها
قال اذا وسد الامر الى غير
أهلها فانتظر الساعة باب من
رفع صوته بالعلم حدثنا
أبو النعمان قال حدثنا
أبو عوانة عن أبي بشر عن
يوسف بن ماهك عن عبد الله
ابن عمرو قال تخلف النبي
صلى الله عليه وسلم في سفرة
سافرناها فادركا وقد
أرقتنا الصلاة ونحن نتوضا
فبعنا سمع على أرجلنا
فنادى بأعلى صوته ويل
للاعقاب من النار مرتين
أو ثلاثا

وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى رجعا
نعم بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة (قوله
فليج) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني من طبقة مالت وهو صدوق تكلم بعض
الأئمة في حفظه ولم يخرج البخاري من حديثه في الا^حكام الاما توابع عليه وآخر ج له في
المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من افراده وهذا منها وانما أوردته عاليا عن فليج بواسطة
محمد بن سنان فقط ثم أوردته نازلا بواسطة محمد بن فليج وابراهيم بن المنذر عن محمد لانه أوردته في
كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط فاراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ولاجل نزولها اقربها بالرواية
الأخرى وهلال بن علي يمال له هلال بن أبي ميمون وهلال بن أبي هلال فقهديظن ثلاثة وهو
واحد وهو من صغار التابعين وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم (قوله يحدث) هو خبر
المتدا وحذف منه قوله الثاني لدلالة السياق عليه والقوم الرجل وقد يدخل فيه النساء تبعاً
(قوله جاءه أعرابي) لم أقف على تسميته (قوله فخصي) أي استبرأ حديثه كذا في رواية المستمل
والجوى بزيادة هاء وليست في رواية الباقيين وان ثبت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذي
كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي (قوله فقال بعض القوم سمع ما قال) انما حصل
لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النبي صلى الله عليه وسلم الى سؤاله واصغائه فخوه
وليكونه كان يكره السؤال عن هذه المسئلة بخصوصها وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب
في الامرين المذكورين بل احتمال كما تقدم أن يكون أخره ليكمل الحديث الذي هو فيه
أو أخر جوابه ليوحي اليه به (قوله قال أين أراد السائل) بالرفع على الحكاية وأراه بالضم أي
أظنه والشك من محمد بن فليج ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن
يونس بن محمد عن فليج ونظمه ابن السائل ولم يشك (قوله اذا وسد) أي أسند وأصله من
الوسادة وكان من شأن الأمير عندهم اذا جلس ان يثني تحتة وسادة فقوله وسداى جعل له غير
أهل وساداً فتكون اليمين اللام وأتى به ليدل على تضمن معنى أسند ولفظ محمد بن سنان
في الرقاق اذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليج ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم
ان اسناد الامر الى غير أهل انما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جملة الاشراط
ومقتضاها ان العلم مادام قائماً في الامر فصحه وكان المصنف أشار الى ان العلم انما يؤخذ عن
الكابر لمجمل الماروي عن أبي أمية الجمعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشراط
الساعة ان يلتمس العلم عند الأصاغر وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق ان
شاء الله تعالى (قوله باب من رفع صوته بالعلم حدثنا أبو النعمان) زاد الكشي في رواية كريمة
عنه عارم بن الفضل وعارم لقب واسمه محمد كما تقدم في المقدمة (قوله ماهك) بفتح الهاء وحكى
كسرها وهو غير منصرف عند الاكثرين للعلمية والعجمة ورواه الاصيلي مصروفاً فكأنه لحظ فيه
الوصف واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فننادى بأعلى صوته وانما يتم
الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة اليه لبعده أوثرة جمع أو غير ذلك ويلحق بذلك ما اذا كان
في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب وذكر الساعة
اشتد غضبه وعلا صوته الحديث أخرجه مسلم ولا جد من حديث النعمان في معناه وزاد حتى

لو أن رجلاً بالسوق لسمعته واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم وسيأتي الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء ان شاء الله تعالى قال ابن رشيد في هذا التبويب رمز من المصنف الى أنه يريد أن يبالغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرد وسعته في حسن ترتيبه وكذلك فعل رحمه الله تعالى **(قوله باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا)** قال ابن رشيد أشار بهذه الترجمة الى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم **(قلت)** ومراده هل هذه اللفاظ بمعنى واحد أم لا وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دال على اندمخاره **(قوله وقال الحميدى)** في رواية كريمة والاصلي وقال لنا الحميدى وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج فهو متصل وسقط من رواية كريمة قوله وأنبأنا ومن رواية الاصلي قوله وأخبرنا وثبت الجميع في رواية أبي ذر **(قوله وقال ابن مسعود)** هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين وقد وصله المصنف في كتاب القدر ويأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله وقال شقيق)** هو أبو وائل (عن عبد الله) هو ابن مسعود سيأتي موصولاً أيضاً حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ويأتي أيضاً حديث حذيفة في كتاب الرقاق ومراده من هذه التعليقات أن الصحابي قال تارة حدثنا وتارة سمعت فدل على أنهم لم يفتروا بين الصيغ وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد وأراد بذلك ههنا التنبيه على العنعنة وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللقي وأشار على ما ذكره ابن رشيد الى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم انما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ويدل له حديث ابن عباس المذکور فانه لم يقل فيسفة في بعض المواضع عن ربه ولكنه اختصار فيحتاج الى التقدير **(قلت)** ويستفاد من الحكم بصحة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة لان الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه فيما يكلمه به من لآله الاسراء جبريل وهو مقبول قطعاً والواسطة بين الصحابي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها فان بعض الصحابة ربما جملها عن بعض التابعين مثل كعب الاحبار **(تأنيبه)** * أبو العالية المذکور ههنا هو الرياحي بالياء الاخيرة واسمه رفيع بضم الراء ومن زعم انه البراء الثقيلة فقد وههم فان الحديث المذکور معروف برواية الرياحي دونه فان قيل فمن أين يظهر مناسبة حديث بن عمر للترجمة ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الاداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذکور فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف أنماط الحديث المذکور ويظهر ذلك اذا اجتمعت طرقه فان لفظ رواية عبد الله بن دينار المذکور في الباب حدثوني ما هي وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير أخبروني وفي رواية عند الاسعدي النبؤني وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم حدثوني ما هي وقال فيها فقالوا أخبرنا بما فدل ذلك على أن الحديث والاخبار والانباء عندهم سواء وهذا الخلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة الى اللغة ومن أصرح الادلة فيه قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وقوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير وأما بالنسبة الى الاصطلاح ففيه الخلاف فمنهم من استمر على أصل اللغة وهذا رأى الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الجازيين والكوفيين وعليه استمر عمل المغاربة ورجمه ابن الحاجب في مختصره ونقل عن

(باب) * قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وقال الحميدى كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحداً وقال ابن مسعود حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق وقال شقيق عن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم كلمة وقال حذيفة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثين وقال أبو العالية عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل وقال أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل * حدثنا قتيبة قال حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار

الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه
وتقييده حيث يقرأ عليه وهو مذهب الحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم
ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل فيخصون التحديث بما يلفظه
الشيخ والأخبار بما يقرأ عليه وهذا مذهب ابن جريح والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجهور
أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني
ومن سمع مع غيره جمع ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال أخبرني ومن سمع بقراءة غيره جمع
وكذا خصوا الأنباء بالأجازة التي يشافها الشيخ من يجيزه وكل هذا مستحسن وليس بواجب
عندهم وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب
فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح
الذكور لا يختلط لأنه صار حقيقة عرفية عندهم فن تجاوز عنها احتياج إلى الإتيان بقريضة
تدل على مرادهم والأفلايئون من اختلاط المسموع بالبحار بعد تقرير الاصطلاح فيحمل ما يرد من
ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين (قوله أن من الشجر شجرة) زائدة في رواية
مجاهد عند المصنف في باب الفهم في العلم قال صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال كأن عند النبي صلى
الله عليه وسلم فأتى بجمار فقال أن من الشجر وله عنه في البيوع كنت عند النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يا كل جارا (قوله لا يسقط ورقها وأنها مثل المسلم) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم
مثل واسكان المثلثة وفي رواية الأصيلي وكريمة بفتحهما وهما بمعنى قال الجوهري مثله ومثله
كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى قال والمثل بالتحريك أيضا ما يضرب من الأمثال انتهى
ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق ما رواه الحرث بن أسامة في هذا
الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كأن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال
أن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أغصان تدرون ما هي قالوا لا قال هي النخلة لا تسقط لها
أغصان ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند المصنف في الأطعمة من طريق الأعش قال حدثني
مجاهد عن ابن عمر قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجمار فقال أن من الشجر لما
بركته كبركة المسلم وهذا أعم من الذي قبله وبركة النخل موجود في جميع أجزائها مستمرة في جميع
أحوالها فن حين تطلع إلى أن تبيس توكل أنواعا ثم بعد ذلك يتنوع بجميع أجزائها حتى النوى
في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا يخفى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع
الأحوال ونفعه مستمر له ولغيره حتى بعدموته ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن
ابن عمر قال كأن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينحط
ورقها ولا ولا ولا كذا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فقيل في تفسيره ولا ينقطع
ثمرها ولا يعدم فيوؤها ولا يبطل نفعها ووقع في رواية مسلم ذكر النبي مرة واحدة فظن إبراهيم بن
سفيان الراوي عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله تؤتى أكلاها فاستشكله وقال لعل لازمة ولعله
وتؤتى أكلاها وليس كما ظن بل معمول النبي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه وقوله تؤتى
ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم ووقع عند الأصمعي بتقديم تؤتى أكلاها كل حين على
قوله لا ينحط ورقها فسلم من الأشكال (قوله فوق الناس) أي ذهب أفكارهم في أشجار

عن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
من الشجر شجرة لا يسقط
ورقها وأنها مثل المسلم
فقد توفى ما هي فوق الناس
في شجر البوادي

البادية فجعل كل منهم يفسر هابنوع من الانواع وذهلوا عن النخلة يقال وقع الطائر على الشجرة
اذنزل عليها (قوله قال عبد الله) هو ابن عمر الراوي (قوله ووقع في نفسي) بين أبو عوانة
في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذي
أتى به وفيه إشارة الى أن المأخذه ينبغي أن يتقطن لقرائن الاحوال الواقعة عند السؤال وان المأخذه
ينبغي له أن لا يبلغ في التعمية بحيث لا يجعل للمأخذه بابا يدخل منه بل كلما قرب به كان أو وقع في نفس
سامعه (قوله فاستحييت) زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم فاردت أن أقول هي النخلة
فاذا أنا أصغر القوم وله في الاطعمة فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدتهم وفي رواية نافع ورأيت
أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكرهت أن أتكلم فلما قلنا قلت لعمر يا أبا عبد الله ما لك عن عبد الله
ابن دينار عند المؤلف في باب الحياء في العلم قال عبد الله حدثت أبي بما وقع في نفسي فقال لأن
تكون قلتها أحب الي من أن يكون لي كذا وكذا زاد ابن حبان في صحيحه أحسبه قال حمر
الزعم وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم اذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم
ان لم ينهمودوا ما مروا به أبو داود ومن حديث معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
الاعلوطات قال الاوزاعي أحد رواة هي صعب المسائل فان ذلك محمول على ما لا تنفع فيه
أو ما خرج على سبيل تعنت المسؤل أو تعجيزه وفيه التحريض على الفهم في العلم وقد بوب عليه
المؤلف باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يؤدي الى تنويع مصلحة ولهذا اتى عمر أن
يكون ابنه لم يسكت وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الادب وفيه دليل على بركة النخلة وما أثره
وقد بوب عليه المصنف أيضا وفيه دليل على أن يبيع الجمار جائزا لأن كل ما جازأ كنه جاز يبعه
ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع وتعقبه ابن بطال لكونه من النجس عليه وأجيب بأن ذلك
لا يمنع من التنبيه عليه لانه أورد عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فكأنه
يقول اعل متخيلا لا يتخيل أن هذا من ذاك وليس كذلك وفيه دليل على جواز تجميم النخل وقد
بوب عليه في الاطعمة لتسلا يظن أن ذلك من باب اضاعة المال وأورده في تفسير قوله تعالى
ضرب الله مثلا كلمة طيبة إشارة منه الى أن المراد بالشجرة النخلة وقد ورد صريح في إيمارواه البزار
من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه
الاية فقال أتدرون ما هي قال ابن عمر لم يخف على أنها النخلة فنعني أن أتكلم مكان سني فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أتى
بالماء فشرع في أكله تأيلا لاية قائل ان من الشجر شجرة الى آخره ووقع عند ابن حبان من رواية
عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من يخبرني عن
شجرة مثلهامثل المؤمن أصلها ثابت وفرعها في السماء فذكر الحديث وهو يؤيد رواية البزار
قال القرطبي فوق التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت وأن ما يصدر عنه من العلوم
والخير قوت للارواح مستطاب وأنه لا يزال مستورا يدينه وأنه ينتفع بكل ما يصدر عنه حيا وميتا
انتهى وقال غيره والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله وروى البزار أيضا من
طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مثل المؤمن مثل النخلة ما تأكل منها تفعل هكذا أورد مختصرا واسناده صحيح وقد أفصح

قال عبد الله ووقع في نفسي
أنها النخلة فاستحييت ثم قالوا
حدثنا ما هي يا رسول الله
قال هي النخلة

بالمقصود بواجز عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا
 قطع رأسها ماتت أولانها لا تحمل حتى تلتقي أولانها توت اذا غرقت أولانها لطلعهما رائحة منى
 الآدمي أولانها تعشق أولانها تشرب من أعلاها هذه كلها أوجه ضعيفة لان جميع ذلك من
 المشابهات مشتركة في الآدميين لا يختص بالمسلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها
 خلقت من فضلة طين آدم فان الحديث في ذلك لم يثبت والله أعلم وفيه ضرب الامثال والاشباه
 لزيادة الافهام وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ولتحديد الفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه اشارة
 الى ان تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه فان المؤمن لا يمان له شيء من
 الجادات ولا يعادله وفيه توقيف الكبر وتقديم الصغير أباه في القول وأنه لا يبادره بما فهمه وان
 ظن انه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هودونه لان العلم مواهب
 والله يؤتي فضله من يشاء واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الشاء على
 أعمال الخير لا يقدح فيها اذا كان أصلها لله وذلك مستفاد من نفي عمر المذكور ووجه نفي عمر
 رضي الله عنه ما طبع الانسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ولتظهر فضيلة الولد في الفهم من
 صغره وليرداد من النبي صلى الله عليه وسلم حظوة واعله كان يرجو أن يدعو له اذ البال زيادة في
 الفهم وفيه الاشارة الى حقايرة النخلة في عين عمر انه قابل فهم البسطة واحدة بحمد النعم مع
 عظم مقدارها وغلا عنها * (فائدة) * قال البراز في مسنده لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بهذا السياق الا ابن عمر وحده ولما ذكره الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأشار
 بذلك الى حديث مختصر لابي هريرة أو رده عبد بن حماد في تفسيره لنظيره مثل المؤمن مثل النخلة
 وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى مثل
 كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي النخلة تنور برفعه جاد بن سلمة وقد تقدم أن في رواية مجاهد
 عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر وأبا
 هريرة وأنس بن مالك ان كان سمعوا ما روياد من هذا الحديث في ذلك المجلس والله تعالى أعلم
 (قوله باب طرح الامام المسئلة) أو رده فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي
 قبله وانما أوردته بسناد آخر اشارة الى ابقاء فائدة دفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة
 وأما دعوى الكرماني أنه لما راعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم وأن رواية قتيبة هنا كانت
 في بيان معنى الحديث والخبار ورواية خالد كانت في بيان طرح الامام المسئلة فقد ذكر الحديث
 في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الامر فانها غير مقبولة ولم نجد عن أحد ممن
 عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حكمي انه كان يقلد في التراجم ولو كان كذلك
 لم يكن له مزية على غيره وقد تم اردا النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري
 دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لانه مقلد
 فيه لما يشه ووراء ذلك أن كلاما من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لاحد منهم ما من صنف
 في بيان ما لهما أن له تصديقا على الابواب فضلا عن التدقيق في التراجم وقد اعاد الكرماني هذا
 الكلام في شرحه مرارا ولم أجده سلفا في ذلك والله المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار
 سليمان هو ابن بلال المدني النخبة المشهور ولم أجده من روايته الا عند البخاري ولم يقع لاحد

(باب) طرح الامام
 المسئلة على أصحابه ليختبر
 ما عندهم من العلم
 * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا
 سليمان حدثنا عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أن
 من الشجر شجرة لا يسقط
 ورقها وانها مثل المسلم
 حدثوني ما هي قال فوقع
 الناس في شجر البوادي
 قال فوقع في نفسي أنها
 النخلة ثم قالوا حدثنا
 ما هي يا رسول الله قال هي
 النخلة * (باب) * ما جاء في
 العلم وقول الله تعالى وقل
 رب زدني علما

من استخرج عليه حتى ان ابا نعيم انما اوردته في المستخرج من طريق الشريفي عن البخاري نفسه
وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو عوانة في صحيحه
لكنه قال عن مالك بدل سليمان بن بلال فان كان محفوظا فلما فيه شيخان وقد وقع التصريح
بسماع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عندهم وغيره (قوله باب القراءة والعرض على
المحدث) انما غير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لان الطالب اذا قرأ كان أعم
من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لان العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل
شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أخص من القراءة وتوسع فيه بعضهم فاطلقه على ما اذا حضر
الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف حكمه وأذن له ان يرويه عنه من غير ان يحدثه به أو يقرأه الطالب
عليه والحق أن هذا يسمى عرض المناوأة بالتحديد لا الاطلاق وقد كان بعض السلف لا يعتدون
بالإسماع مع غيره من ألفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولهذا باب البخاري على جوازها أو رد فيه
قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم أسنده اليه بعد ان علمته وكذا ذكر عن
سفيان الثوري ومالك موصولا انهم ما سوي بين السماع من العالم والقراءة عليه وقوله جائزا
وقع في رواية أي ذر جائزة أي القراءة لان السماع لا نزاع فيه (قوله واحتج بعضهم) المحجج بذلك
هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر له كذا قال بعض من أدركته وتبعته في
المتقدمة ثم ظهر لي خلافه وان قائل ذلك أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن
خزيمة قال سمعت محمد بن اسمعيل البخاري يقول قال أبو سعيد الحداد عندي خبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقيل له فقال قصة ضمام بن ثعلبة قال الله أمرك بهذا قال نعم
انتهى وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام ان ضماما أخبر قومه
بذلك وانما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها الجدي وغيره من طريق ابن اسحق قال حدثني محمد
ابن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس قال بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة فذكر
الحديث بطوله وفي آخره ان ضماما قال لقومه عند ما رجع اليهم ان الله قد بعث رسولا وأنزل
عليه كتابا وقد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه قال فوالله ما أسمى من ذلك اليوم وفي
حاشيته رجل ولا امرأة الا مسلمانا عن قول البخاري فأجازوه أي قبلوه منه ولم يتصدوا الاجازة
المصطلحة بين أهل الحديث (قوله واحتج مالك بالصك) قال الجوهرى الصك يعني بالفتح الكتاب
فارسي معرب والجمع صكالك وصكوك والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه اقرار المقر لانه اذا قرئ
عليه فقال نعم سأغت الشهادة عليه به وان لم يلفظ هو بما فيه فكذلك اذا قرئ على العالم فاقربه
صحيح ان يروى عنه وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فراءه الخطيب في الكفاية
من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أي تقول الرجل
حدثني قال نعم كذلك القرآن أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول أقرأني فلان وروى الحاكم
في علوم الحديث من طريق مطرف قال سمعت مالكا سبع عشرة سنة فقرأته فقرأه الموطأ على
أحمد بن يقرن عليه قال وسمعت يابى أشد الإباء على من يقول لا يجوز له الا السماع من لفظ
الشيخ ويقول كيف لا يجوز لك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن والقرآن اعظم (قلت) وقد
انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى وانما كان يقوله بعض المتشددين من أهل

* (باب القراءة والعرض
على المحدث) * ورأى الحسن
وسفيان ومالك القراءة
جائزة * قال أبو عبد الله
سمعت أبا عاصم يذكر عن
سفيان الثوري ومالك
الامام انهما كانا يريان
القراءة والسماع جائزة
حدثنا عبد الله بن موسى
عن سفيان قال اذا قرئ
على المحدث فلا بأس أن
يقول حدثني وسمعت واحتج
بعضهم في القراءة على العالم
بحديث ضمام بن ثعلبة أنه
قال للنبي صلى الله عليه وسلم
الله أمرك أن تصلي
الصلوات قال نعم قال فهذه
قراءة على النبي صلى الله
عليه وسلم أخبر ضمام قومه
بذلك فأجازوه واحتج مالك
بالصك يقرأ على القوم
فيه قولون أشهدنا فلان
ويقرأ ذلك قراءة عليهم
ويقرأ على المقرئ فيقول
القارئ أقرأني فلان * حدثنا
محمد بن سلام قال حدثنا محمد
ابن الحسن الواسطي عن
عوف

العراق فروى الخطيب عن ابراهيم بن سعد قال لا تدعون تنطعكم يا أهل العراق العرض مثل
السماع وبالغ بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة على الشيخ أرفع من السماع
من لفظه ونقله الدارقطني في غرائب مالك عند ونقله الخطيب بإسناد صحيح عن شعبة وابن أبي
ذئب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لو سلم لهم ما يطالبون الرد عليه وعن أبي عبيد قال القراءة
على أثبت وأقهر من أن أتولى القراءة أنا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن
سفيان وهو الثوري انه ما سواه والمثبور الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ أرفع
رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في
الاملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحريز الشيخ والطالب والله أعلم **(قوله عن الحسن قال**
لا بأس بالقراءة على العالم) هذا الاثر رواه الخطيب اتم سياقا مما هنا فخرج من طريق أبي أحمد
ابن حنبل عن محمد بن الحسن الراسطي عن عوف الاعرابي ان رجلا سأل الحسن فقال يا أبا
سعيد من نزل بعبد والاختلاف يشق على فان لم تكن ترى بالقراءة بأسا قرأت عليك قال ما أبالي
قرأت عليك أو قرأت على قال فأقول حدثني الحسن قال نعم قل حدثني الحسن ورواه أبو
الفضل السلمي في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق يحيى بن المتوكل قال حدثنا محمد
ابن سلام باللفظ قلنا للحسن هذه الكتب التي تقرأ عليك ايش تقول فيها قال قولوا حدثنا الحسن
(قوله اني عن سعيد) في رواية الفهرست من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد
وكذا ابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على ان رواية النسائي من طريق
يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن الليث قال حدثني محمد بن يحيى عن غيره عن سعيد وهو مودة
من ان يزيد في نسخة الاسناد أو يجعل على ان الليث سمعه عن سعيد بواسطته ثم لقيه فحدثه به
وفيه اختلاف آخر اخرجنا النسائي والبعثي من طريق الخثر بن عمار عن عبيد الله بن عمر
وذكره ابن منده من طريق الغضائري عن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ولم يتدح هذا
الاختلاف فيه عند البخاري لان الليث أثبتهم في سعيد المتبري مع احتمال ان يكون لسعيد فيه
شيئان لكن ترجح رواية الليث بان المتبري عن أبي هريرة جادة ألوفة فلا يعادل عنها الى غيرها
الامن كان ضابطا متبنا ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه رواية الغضائري وقال الدارقطني في
العلل رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبيد الله والغضائري عن عثمان بن المتبري عن أبي هريرة
ووهو وافيهما القول قول الليث أساء مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق
سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وقد أشار اليه المصنف عقب هذا الطريق وما فرغ منه
مسلم وقع في نظيره فان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فافهم
ورجح الدارقطني رواية حماد **(قوله ابن أبي عمر)** هو يفتح النون وكسر الميم لا يعرف اسمه ذكره
ابن سعد في الصحابة وأخرج له ابن السكيت حديثا رواه عنه ابن الاثير تبعنا لاصوله **(قوله في**
المسجد) أي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكى)**
فيه جواز تكاء الامام بين اتباعه وفيه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبير
بقوله بين ظهرانيهم وهي يفتح النون أي بينهم هو زيد لفظ الظاهر ليدل على ان ظهورهم قد امه
وظهورا وراءه فهو مشغوف بهم من جانيه والالف والنون فيسهل التأكيد قاله صاحب التائي

عن الحسن قال لا بأس
بالقراءة على العالم
حدثنا عبيد الله وأخبرنا
محمد بن يوسف الثوري
وحدثنا محمد بن اسمعيل
البخاري قال حدثنا عبيد
الله بن موسى بن باذان عن
سفيان قال اذا قرئ على
المحدث فلا بأس أن يقول
حدثني قال وسمعت أبا عمار
يقول عن مالك وسفيان
القراءة على العالم وقراءته
سواء * حدثنا عبد الله بن
يوسف قال حدثنا الليث
عن سعيد المقبري عن
شريك بن عبد الله بن أبي
نمر أنه سمع أنس بن مالك
يقول بينما نحن جلوس مع
النبي صلى الله عليه وسلم في
المسجد

ووقع في رواية موسى بن اسمعيل الا حتى ذكرها آخر هذا الحديث في أوله عن أنس قال سمينا
 في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل
 فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل وكان أنسا أشار إلى آية المائدة وسأني بسط القول فيها في التفسير
 أن شاء الله تعالى **(قوله دخل)** زاد الأصل قبلها **اذ (قوله ثم عقله)** بتخفيف القاف أي
 شد على ساق الجمل بعد أن ثنى ركبته جبلا **(قوله في المسجد)** استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة
 أبواب الابل وأروائها اذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ولم ينكره النبي صلى الله عليه
 وسلم ودلالته غير واضحة وانما فيه مجرد احتمال ويدفعه رواية أبي نعيم أقبل على بعيره حتى أتى
 المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد فهذا الساق يدل على أنه ما دخل به المسجد وأصرح منه
 رواية ابن عباس عند احمد والحاكم ولفظها فأناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل فعلى هذا في
 رواية أنس مجاز الحذف والتقدير فأناخه في ساحة المسجد أو نحو ذلك **(قوله الايض)** أي
 المشرب بحمرة كما في رواية الحرث بن عمير الا معرأى بالغين المعجمة قال جرير بن الحرث هو الايض
 المشرب بحمرة ويؤيد ما يأتي في صفته صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أبيض ولا آدم أي لم يكن
 أبيض صرفا **(قوله أجبتك)** أي سمعتك أو المراد انشاء الاجابة أنزل تقريره للصحابه في الاعلام
 عنه منزلة النطق وهذا لا أتق عراده المصنف وقد قيل انما لم يقل له نعم لأنه لم يخاطبه بما يليق بمنزلة
 من التعظيم لاسيما مع قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا والعذر عنه
 ان قلنا انه قدم مسألا أن لم يبلغه النهي وكانت فيه بقيقة من جفاء الاعراب وقد ظهرت بعد ذلك في
 قوله فشدد عليك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك انك تزعم ولهذا وقع في أول
 رواية ثابت عن أنس كأنهم سألوا في القرآن ان نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان
 يعجبنا ان يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع زاد أبو عوانة في صحيحه وكانوا
 اجرأ على ذلك منا يعني ان الصحابة واقفون عند النهي وأولئك يعدرون بالجهل وتغنوه عاقلا
 ليكون عارفا بما يسأل عنه وظهر عقله تمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسئلته لظنه انه
 لا يصل الى مقصوده الا بتلك الخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة انه سأل من رفع السماء وبسط
 الارض وغير ذلك من المصنوعات ثم أقسم عليه به ان يصدقه عما يسأل عنه وكرر القسم في كل
 مسئلة تاكيدا وتقرير لا مراء ثم صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن
 عقله ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة ما رأيت أحدا أحسن مسئلة ولا أوجز من تمام **(قوله)**
 ابن عبد المطلب) بفتح النون على النداء وفي رواية الكشميهني يا ابن بائيات حرف النداء **(قوله)**
 فلا تجحد) أي لا تغضب وسادة وجد متعمدة الماني والمضارع مختلفة المصادر وبحسب اختلاف
 المعاني يقال في الغضب موجدة وفي المطلب وجودا وفي الضالة وجودا وفي الحب وجد بالفتح
 وفي المال وجد بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع
 ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجدة وهي مودة **(قوله أنشدك)** بفتح الهمزة وضم المعجمة وأصله من
 النشيد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك رافعا نشيدي قاله البغوي في شرح السنة وقال
 الجوهرى نشدتك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكرته فنشد أي تذكر **(قوله آله)** بالمدي الموضع
 كلها **(قوله اللهم نعم)** الجواب حصل بنعم وانما ذكر اللهم تبركاً به وكأنه استشهد بالله في ذلك

دخل رجل على رجل
 فأناخه في المسجد ثم عقله
 ثم قال لهم أيكم محمد والنبي
 صلى الله عليه وسلم متكى
 بين ظهرانيهم فقلنا هذا
 الرجل الايض المتكى
 قال له الرجل ابن عبد
 المطلب فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم قد أجبتك
 فقال الرجل للنبي صلى الله
 عليه وسلم اني سألتك فشدد
 عليك في المسئلة فلا تجحد
 علي في نفسك فقال سل عما
 بدا لك فقال سألتك بربك
 ورب من قبلك آله أرسلاك
 الى الناس قالهم فقال اللهم
 نعم قال أنشدك بالله آله
 أمرك

تأكيد الصدقة ووقع في رواية موسى فقال صدقت قال فن خلق السماء قال الله قال فن خلق الارض والجبال قال الله قال فن جعل فيها المنافع قال الله قال فبالذي خلق السماء وخلق الارض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع الله أرسلك قال نعم وكذا هو في رواية مسلم (قوله ان تصلي) بقاء المخاطب فيه وفيما بعده ووقع عند الاصيل بالنون فيها قال القاضي عياض هو الوجه ويؤيده رواية ثابت بلفظ ان علينا خمس صلوات في يومنا وليتنا وساق البقية كذلك وتوجيه الاول ان كل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص ووقع في رواية الكشي هي والسر خسي الصلاة الخمس بالافراد على ارادة الجنس (قوله ان تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يشترق صدقته بنفسه * (قلت) * وفيه نظير وقوله على فقرائنا خرج شريح الاغلب لانهم معظم أهل الصدقة (قوله آمنت بما جئت به) يحتمل ان يكون اخبارا وهو اختيار البخاري ووجه القاضي عياض وانه حضر بعد اسلامه مستتبعا من الرسول صلى الله عليه وسلم ما أخبره برسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره فان رسولك زعم وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني آتينا كنيك وأتينا رسولك واستتب من الحالك أصل طلب علو الاسناد لانه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق ولكنه أراد ان يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ويحتمل أن يكون قوله آمنت انشاء ووجه القرطبي لقوله زعم قال والزعيم القول الذي لا يوثق به قاله ابن السكيت وغيره * (قلت) * وفيه نظر لان الزعيم يطلق على القول المحقق أيضا كما نقله أبو عمرو والزهدي في شرح قصيح شيخه ثعلب وأكثر يروي به من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج وقد أشرنا الى ذلك في حديث ابن سفيان في بدء الوحي واما توبى أبي داود عليه باب المشرى يدخل المسجد فليس مصير منه الى ان ضمما قدام مشرك بل وجهه انهم تركوا شخصا قدام ما يدخل المسجد من غير استئصال ومما يؤيد ان قوله آمنت اخبارانه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان انشاء لكان طاب معجزة تجب له التصديق قاله الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة ايمان المقلد للرسول ولولم تنزه له معجزة وكذا أشار اليه ابن الصلاح والله أعلم * (تنبيه) * لم يذكر الحج في رواية شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته وان علينا حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال صدق وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا وأغرب ابن التين فقال انما لم يذكره لان لم يكن فرض وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب ان قدوم ضمما كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج لكنه غلط من أوجه أحدها ان في رواية مسلم ان قدومه كان بعد نزول النهي في التران عن سؤال الرسول وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جدا ثانيها ان ارسال الرسل الى الدعاء الى الاسلام انما كان ابتداء بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة ثالثها ان في القصة ان قومه أوفدوه وانما كان معظم أوفدوه بعد فتح مكة رابعها ان في حديث ابن عباس ان قومه اطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الاسلام الا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه ان شاء الله تعالى فالصواب ان قدوم ضمما كان في سنة تسع وبه جزم ابن اسحق وأبو عبيدة وغيرهما وغفل البدر الزركشي فقال

أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليل قال اللهم نعم قال أنشدك بالله آله الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة قال اللهم نعم قال أنشدك بالله آله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنياءنا فتقسمها على فقرائنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم فقال الرجل آمنت بما جئت

انما لم يذكر الحج لانه كان معلوما عندهم في شريعة ابراهيم انتهى وكأنه لم يراجع صحيح مسلم
 فضلا عن غيره (قوله وأنا رسول من ورائي) من موصولة ورسول مضاف اليها ويجوز
 تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية ووقع في رواية كريب عن ابن عباس عند
 الطبراني جاء رجل من بني سعد بن بكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسترضعا فيهم
 فقال أنا وافد قومي ورسولهم وعند احدو الحياكم بعثت بنو سعد ابن بكر ضمما بن ثعلبة
 وافدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم علينا فذكر الحديث فقول ابن عباس فقدم
 علينا يدل على تأخير وفادته أيضا لأن ابن عباس انما قدم المدينة بعد الفتح وزاد مسلم في آخر
 الحديث قال والذي بعثك بالحق لأزيد عليهن ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لأن صدق ليس دخل الجنة وكذا هي في رواية موسى بن اسمعيل ووقعت هذه الزيادة في حديث
 ابن عباس وهي الحاملة لمن سمي المبهمة في حديث طلحة ضمما بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره
 وقد قدمنا هنا ان القرطبي مال الى انه غيره ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عن المقبري عن
 أبي هريرة التي أشربت اليها قبل من الزيادة في هذه القصة ان ضمما قال بعد قوله وأنا ضمما
 ابن ثعلبة فاما هذه الهنأة فوالله ان كالتسنة عنها في الجاهلية يعني الفواخش فلما ان ولي
 قال النبي صلى الله عليه وسلم فقه الرجل قال وكان عمر بن الخطاب يقول ما رأيت أحسن
 مسئلة ولا أو جزم من ضمما ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود فاسمعتنا بوافد
 قوم كان أفضل من ضمما وفي هذا الحديث من النوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد ولا يقدح
 فيه مجي ضمما مستتبنا لانه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم وقد رجع ضمما الى
 قومه وحده فصدقوه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس وفيه نسبة الشخص الى جده اذا كان
 أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستحلاف على
 الامر المحقق لزيادة التأكيد وفيه رواية الاقران لان سعيدا وشريكا تابعيان من درجة واحدة
 وهما مدينان (قوله رواه موسى) هو ابن اسمعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البخاري وحديثه
 موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن منبده في الايمان وانما علقه البخاري لانه لم يمتح
 بشيخه سليمان بن المغيرة وقد خولف في وصله فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلًا ورجحها
 الدارقطني وزعم بعضهم انها علة تمنع من تصحيح الحديث وليس كذلك بل هي دالة على ان
 الحديث شريك أصلا (قوله وعلى بن عبد الحميد) هو المعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر
 النون بعدها ياء النسب وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه وكذا أخرجه
 الدارمي عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق (قوله بهذا) أي
 هذا المعنى والا فاللفظ كما بينا مختلف وستطقت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر
 والله سبحانه وتعالى أعلم * (تنبيه) * وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن
 الصغاني اللغوي بعد ان سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات
 عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه حدثنا موسى بن
 اسمعيل ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في
 الهامش هذا الحديث ساقط من النسخ كلها الا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب

وأنا رسول من ورائي من
 قومي وأنا ضمما بن ثعلبة
 أخو بني سعد بن بكر رواه
 موسى وعلى بن عبد الحميد
 عن سليمان عن ثابت عن
 أنس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بهذا

البخاري وعليها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصواب (قوله باب ما يذكر في المناولة) لما فرغ من تقرير السماع والعرض أردفه بيقينة وجوه التحصيل المعتمدة عند الجمهور فمنها المناولة وصورتها ان يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له هذا سماعي من فلان أو هذا تصنيفي فأروه عني وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي احضار الطالب الكتاب وقد سوغ الجمهور الرواية فيها وأوردتها من رد عرض القراءة من باب الاولى (قوله الى البلدان) أي الى أهل البلدان وكتاب مصدر وهو متعلق الى وذكر البلدان على سبيل المثال والا فالحكم عام في القرى وغيرها والمكانة من أقسام التخصيص وهي ان يكتب الشيخ حديثه بخطه أو ياذن لمن يشق به بكتبه ويرسله بعد تحريره الى الطالب وياذن له في روايته عنه وقد سوي المصنف بينهما وبين المناولة ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالاذن دون المكتوبة وقد جوز جماعة من المتقدمين اطلاق الاخبار فيها والاولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك (قوله نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى ودلالته على تسويغ الرواية بالمكتوبة واضح فان عثمان أمر به بالاعتقاد على ما في تلك المصاحف وشأنه ما عداها والمستفاد من بعده المصاحف انما هو ثبوت اسمها بصورة المكتوب فيها الى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم (قوله ورأى عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع عمر بضم العين وكنت تحمله العمري المدني وخرجه الاثر عنه بذلك في تعليق التعليق وكذا جزم به الكرماني ثم ظهر لي من قرينة تلميذ في الذكر على يحيى بن سعيد انه غير العمري لان يحيى أكبر منه سنا وقد را فتبعته فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صريحا لكن وجدت في كتاب الوصية لابي القاسم بن منبه من طريق البخاري بسنده صحيح الى أبي عبد الرحمن الجبلي بضم المهملة والموحدة انه اتى عبد الله بن الخطاب في حديث فقال انظر في هذا الكتاب فاعرفت منه اتركه وما لم تعرفه اتركه والخبر هو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل ان يكون هو ابن عمر ابن الخطاب فان الجبلي مع منه ويحتمل ان يكون ابن عمرو بن العاصي فان الجبلي مشهور بالرواية عنه وأما الأثر المذكور عن يحيى بن سعيد فلهذا أخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق احمد بن حنبل بن أبي أويس قال سمعت ابا مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما أراد الخروج الى العراق لتقطلي ما له حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويهما عنك قل مالك فكتبتهما ثم بعتهما الى سدوروى الراهمري من طريق ابن أبي أويس أيضا عن مالك في وجود العمل قل قرأتك على العالم ثم قرأته وأنت تسجع ثم ان يدفع اليك كتابه فيقول أرو هذا عني (قوله واحتج بعض أهل الجمار) هذا الخلق هو الحميدي ذكر ذلك في كتاب النوادر له (قوله في المناولة أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح وقد وجدته من طريقين احدهما مرسل ذكرها ابن اسحق في المغازي عن يزيد ابن ريمان وأبو اليمان في نسخة عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والاخرى موصولة أخرجهما الطبراني من حديث جندب الجبلي باسناد حسن ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير مجموع هذه الطرق يكون صحيحا وأما السرية اسمه

*باب ما يذكر في المناولة وكتاب
أهل العلم يعلم الى البلدان
وقال أنس نسخ عثمان
المصاحف فبعث بها الى
الاقاق ورأى عبد الله
ابن عمرو يحيى بن سعيد
وملك ذلك جازا واحتج
بعض أهل الجمار في المناولة
بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم حديث
أبو سعيد بن جبير
قال لا تقرأه

حتى تبلغ مكان كذا وكذا فلما

بلغ ذلك المكان قرأه على
الناس وأخبرهم بأمر النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا
اسماعيل بن عبد الله قال
حدثني ابراهيم بن سعد عن
صالح عن ابن شهاب عن
عبد الله بن عبد الله بن
عقبة بن مسعود أن عبد الله
ابن عباس أخبره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعث
بكتاب رجلا وأمره أن يدفعه
الى عظيم البحرين فدفعه
عظيم البحرين الى كسرى
فلما قرأه مزقه فحسبت أن
ابن المسيب قال فدعا عليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يزقوا كل تمزق
* حدثنا محمد بن مقاتل قال
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
شعبة عن قتادة عن أنس بن
مالك قال كتب النبي صلى الله
عليه وسلم كتابا أو أراد أن
يكتب فقبل له أنهم لا يقرؤن
كتابا الا محتوما فالتخذ حائلا
من فضة فاشبه محمد رسول
الله كأنى أنظر الى بياضه
في يده فقبلت اقتادة من قال
نقشه محمد رسول الله قال
أنس * باب من قعد حيث
يلتمس به الناس ومن رأى
فرجة في الحلقة فجلس
فيها * حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن أنس بن
عبد الله بن أبي طلحة أن أبا
هريرة مولى عقيل بن أبي
طالب أخبره

عبد الله بن جحش الاسدي أخوزي بن أم المؤمنين وكان تاسيره في السنة الثانية قبل وقعة بدر
والسرية بفتح المهمل وكسر الراء وتشديد الميم القطعة من الجيش وكانوا اثني عشر
رجلا من المهاجرين (قوله حتى تبلغ مكان كذا وكذا) هكذا في حديث جندب على الإبهام وفي
روايه عروة أنه قال له أشرت يومين فافتح الكتاب قال ففتحه هناك فاذا فيه ان ادض حتى تنزل
فخله فأتينا من أخبار قریش ولا تستكروهن أحدا قال في حديث جندب فرجع رجلا ومن
الباقيون فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه عير أي تجارة لقریش فقتلوه فكان أول مقتول من
الكنفاري في الاسلام وذلك في أول يوم من رجب وغنوا ما كان معهم فكانت أول غنمة في
الاسلام فعاب عليهم المنكر كون ذلك فأنزل الله تعالى يستولونك عن الشهر الحرام قتال فيه الآية
ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة فانه ناوله الكتاب وأمره ان يقرأه على أصحابه ليعدلوا بما
فيه فقصه المناولة ومعنى المكاتبه وتعقبه بعضهم بأن الحجة انما وجبت بدل عدم توهم التبديل
والتغيير فيه لعدالة العصابة بخلاف من بعدهم حكماء البيهقي وأقول شرط قيام الحجة بالمكاتبه
ان يكون الكتاب محتوما وحاملا لمؤتمنا والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ الى غير ذلك من
الشروط الدافعة لتوهم التغيير والله أعلم (قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس
وصالح هو ابن كيسان (قوله بعث بكتاب رجلا) هو عبد الله بن جندب السهمي كما سماه المؤلف في
هذا الحديث في المغازي وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان وزهره من قال هو أنوشروان
وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهمله وفتح الواو والماله وسياق الكلام على هذا الحديث
في المغازي (قوله فحسبت القتال) هو ابن شهاب راوى الحديث فقصه الكتاب عنده موصولة
وقصة الدعاء مرسله ووجه دلالة على المكاتبه ظاهر ويمكن ان يستدل به على المناولة من
حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله وأمره ان يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله
كتب أو أراد ان يكتب) شك من الراوى ونسبة الكتابة الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أى
كتب الكتاب بأمره (قوله لا يقرؤن كتابا الا محتوما) يعرف من هذا الفائدة اراده هذا الحديث
في هذا الباب لنبه على ان شرط العمل بالمكاتبه ان يكون الكتاب محتوما ليحصل الثمن من توهم
تغييره لكن قد يستغنى عن حقه اذا كان الحامل عدلا مؤتمنا (قوله فقلت) القتال هو شعبة
رسمي أي باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي اللباس ان شاء الله تعالى (فائدة) لم يذكر
المصنف من أقسام التحصيل الاجازة الجردة عن المناولة أو المكاتبه ولا الوجادة ولا الوصية ولا
الاعلام الجردات عن الاجازة وكانت لا يرى بشئ منها وقد ادعى ابن منده ان كل ما يتول البخاري
فيه قال في فهو اجازة وهي دعوى مردودة بدال اني استقرت كثيرا من المواضع التي يقول فيها
في الجامع قال في فوجدته في غير الجامع يقول فيها حدثنا والبخاري لا يستعمل في الاجازة اطلاق
التحديث فدل على انها عنده من المسموع لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليعرف بين ما يبلغ
شرطه وما لا يبلغ والله أعلم (قوله باب من قعد حيث يلتمس به المجلس) مناسبة هذا الباب العلم من
جهة ان المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم والمجلس العلم فيدخل في أدب الطالب من عدة أوجه
كما سنبينه والتراجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم (قوله مولى عقيل) بفتح العين وقيل لابي

من ذلك لزومه اياد وانما هو مولد أخته أم هانئ بنت أبي طالب (قوله عن أبي واقد) صرح
 بالتحديث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن اسحق فقال عن أبي مرة أن أبا واقد
 حدثه وقد تدمنان اسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف بن الحرث وليس له
 في البخاري غير هذا الحديث ورجال اسناده مدينون وهو في الموطأ ولم يروه عن أبي واقد الا
 أبو هريرة ولا عنه الا اسحق وأبو هريرة والراوى عنه تابعيان وله شاهد من حديث أنس أخرجه
 الزبيري والحاكم (قوله ثلاثة نفر) النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة الى عشرة والمعنى ثلاثة هم نفر
 والنفر اسم جمع ولهذا وقع ميم الجمع كقوله تعالى تسعة رهط (قوله فاقبل اثنان) بعد قوله أقبل
 ثلاثة هما اقبالا ان كانهم أقبلوا أولا من الطريق فدخلوا المسجد مارتين كما في حديث أنس فإذا
 ثلاثة نفر يرون فلما رأوا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل اليه اثنان منهم واستقر الثالث ذاهبا
 (قوله فوقنا) زاد اكثر رواة الموطأ فلما وقفنا لما ركزنا عند الترمذي والنسائي ولم يذكر المصنف
 هنا ولا في الصلاة السلام وكذلك يقع في رواية مسلم ويستفاد منه ان الداخل يبدأ بالسلام
 وان القائم يسلم على القاعد وانما لم يذكر السلام عليهما اكتفاء بشهرته أو يستفاد منه ان
 المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد وسياق البحث فيه في كتاب الاستئذان ولم يذكر انهما صليا
 تحية المسجد اما لكون ذلك كان قبل ان تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام
 بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنقل قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في انها لا تصل في
 الأوقات المكروهة (قوله فوقنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي على مجلس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أو على بمعنى عند (قوله فرجة) بالضم والفتح معاهي الخلل بين الشيئين
 والخلقة باسكان اللام كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع خلق ينتحيتن وحكي فتح اللام في الواحد
 وهو نادر وفيه استحباب التحليق في مجلس الذكر والعلم وفيه ان من سبق الى موضع منها كان
 أحق به (قوله وأما الآخر) بفتح الخاء المعجمة وفيه رد على من زعم انه يختص بالآخر لا بطلاقه هنا
 على الثاني (قوله فأوى الى الله فأواه الله) قال القرطبي الرأية الصحيحة بقصر الأول ومد الثاني
 وهو المشهور في اللغة وفي القرآن اذ أوى النسيئة الى الكهف بالقصر وأوى ناسها الى ربوة بالممد
 وحكي في اللغة القصر والممد معاقبهما ومعنى أوى الى الله لجأ الى الله أو على الحذف أي انضم الى
 مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فأواه الله أي جازا بمنظيره فعله بان ضمه الى رجليه
 ورضوانه وفيه استحباب الادب في مجالس العلم وفضل سد خلل الخلقة كما ورد الترغيب في سد خلل
 الصنوف في الصلاة وجواز الخطى اسد الخلل ما لم يؤذ فان خشي استحباب الجلوس حيث ينتهي
 كما فعل الثاني وفيه الشاء على من زاحم في طلب الخير (قوله فاستحيا) أي ترك المزاحمة كما فعل
 رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضي عياض وقد بين أنس في روايته
 سبب استحيا هذا الثاني فلغظه عند ذلك كما مضى الثاني قلب لا ثم جاء مجلس فالعنى انه استحيا
 من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث (قوله فاستحيا الله منه) أي رحمه ولم يعاقبه (قوله
 فأعرض الله عنه) أي سخط عليه وهو محمول على من ذهب معرضا لا لعذر هذا ان كان مسلما
 ويحتمل ان يكون دنا فقاواطع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل ان يكون قوله صلى الله
 عليه وسلم فأعرض الله عنه اخبارا أو دعاء ووقع في حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا

عن أبي واقد الليثي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بينما
 هو جالس في المسجد والناس
 معه اذ أقبل ثلاثة نفر فاقبل
 اثنان الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذهب واحد
 قال فوقفا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاما
 أحدهما فرأى فرجتي في
 الخلقة فجلس فيها وأما الآخر
 فجلس خلفهم وأما الثالث
 فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 ألا أخبركم عن النفر الثلاثة
 أما أحدهم فأوى الى الله
 تعالى فأواه الله اليه وأما
 الآخر فاستحيا فاستحيا الله
 منه وأما الآخر فأعرض
 فأعرض الله عنه

يرشح كونه خبرا واطلاق الاعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى وفائدة اطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح وفيه جواز الاخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها وان ذلك لا يعد من الغيبة وفي الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلس العالم والمذكر في المسجد وفيه الثناء على المستحي والجلوس حيث ينتهي به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين والله تعالى أعلم . **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع)** هذا الحديث المعلق أورد المصنف في الباب معناه واما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمعنى من كتاب الحج أورد فيه هذا الحديث من طريق قره بن خالد عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أتدرون أي يوم هذا وفي آخره هذا اللفظ وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له إلى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فابعدوا النجعة وأوهوا عدم تخريج المصنف له والله المستعان ورب للتقليل وقد تردد لكثير ومبلغ بفتح اللام وأرعى نعت له والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير والمراد رب مبلغ عنى أوعى أي أفهم لما أقول من سامع منى وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هوذة عن ابن عون ولفظه فانه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد **(قوله بشر)** هو ابن الفضل ورجال الاسناد كلهم بصريون **(قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم)** بنصب النبي على المنعولية وفي ذكر ضمير يعود على الراوى يعنى أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قعد على بعيره وفي رواية النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا واما حاله واما عاطفته والمعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد ولا اشكال فيه **(قوله وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه)** الشك من الراوى والزمام والخطام بمعنى وهو الخيط الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرية بضم الموحدة وتخفف الراء المفتوحة في أنف البعير وهذا الممسك سماه بعض الشراح بلالا واستند إلى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت حججت فرأيت بلالا يقود بخطامه راحلة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن خارجة قال كنت آخذا بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن يفسر به المههم من بلال لكن الصواب انه هنا أبو بكرة فقد ثبت ذلك في رواية الاسماعيل من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم النحر وأمسكت اما قال بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكرة لامنه وفائدة امساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحبه **(قوله أي يوم هذا)** سقط من رواية أفسطى والجوى السؤال عن الشهر والجواب الذي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيسميه سوى اسمه قال أليس بنى الحجة وكذا في رواية الاصيلي وتوجيهه

* (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع * حدثنا مسدد قال حدثنا بشر قال حدثنا ابن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه ثم قال أي يوم هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيسميه سوى اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال فأى شهر هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس بنى الحجة قلنا بلى قال

ظاهر وهو من اطلاق الكل على البعض ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت
 عند الكشي من وكريهة وكذا وقع في مسلم وغيره السؤال عن البلد وهذا كله في رواية ابن
 عون وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الاضاحي من رواية أيوب وفي الحج من رواية قرة
 كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال
 منها كان لاستحضار فهمهم وليقبلوا عليه بكتبتهم وليستشعروا عظمة ما يخبرهم عنه ولذلك قال
 بعد هذا فان دماءكم الى آخره مبالغة في بيان تحريم هذه الاشياء انتهى ومناط التشبيه في قوله
 كحرمة يومكم وما بعده ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في
 نومهم مقترراً عندهم بخلاف الانفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستيجونها
 فطراً الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد
 كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه لان الخطاب انما يقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون
 قبل تقرير الشرع ووقع في الروايات التي أشرنا اليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل
 سؤال بقوله -م الله ورسوله أعلم وذلك من حسن أدبهم -م لانهم علموا انه لا يخفى عليه ما يعرفونه
 من الجواب وانه ليس مراده مطلق الاخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية الباب حتى ظننا
 انه سيسمي سؤي اسمه ففسيه اشارة الى تنويع الامور الكليّة الى الشارع ويستفاد منه الحجة
 لمنبئ الخدائق الشرعية **(قوله فان دماءكم الى آخره)** هو على حذف مضاف أي سفك دماءكم
 وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الانسان سواء كان
 في نفسه أو سلبه **(قوله ليبلغ الشاهد)** أي الحاضر في المجلس (الغائب) أي الغائب عنه والمراد
 ما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الاحكام وقوله منه صلة لا فعل التفصيل وجاز الفصل
 بينهم ما لان في الطرف سعة وليس الفاصل أيضاً اجنبياً (فائدة) وقع في حديث الباب فسكننا
 بعد السؤال وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
 الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما ان الطائفة
 الذين كانت فيهم ابن عباس أجابوا والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله
 أعلم كما أشرنا اليه أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى لان في حديث أبي بكر عند المصنف في
 الحج وفي المتن انه لما قال أليس يوم النحر قالوا بلى فقوله بلى بمعنى قوله يوم حرام بالاستلزام
 وغايته ان أبا بكر نقل السياق بتمامه واختصره ابن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر
 منه لكونه كان أخذ بخطام الناقة وقال بعضهم يحتمل تعدد الخطبة فان أراد انه كررها
 في يوم النحر فيحتاج لدليل فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج ان ذلك كان يوم النحر بين
 الجمرات في حجة وفي هذا الحديث من النواتذ غير ما تقدم الحث على تبليغ العلم وجواز التحمل
 قبل كمال الاهلية وان النهي ليس شرطاً في الاداء وانه قد يأتي في الاخر من المتقدم من يكون
 أفهم من تقدمه لكن بقله واستنبط ابن المنير من تعليل كون المناخر أرجح نظراً من المتقدم ان
 تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة اذا احتجج الى
 ذلك وحمل النهي الوارد في ذلك على ما اذا كان لغير ضرورة وفيه الخطبة على موضع عال ليكون
 أبلغ في اسماعه الناس ورؤيتهم اياه **(قوله باب العلم قبل القول والعمل)** قال ابن المنير أراد به ان

فان دماءكم وأموالكم
 وأعراضكم بينكم حرام
 كحرمة يومكم هذا في شهركم
 هذا في بلدكم هذا ليبلغ
 الشاهد الغائب فان
 الشاهد عسى أن يبلغ من
 هو أو عي له منه * (باب)
 العلم قبل القول والعمل
 لقول الله تعالى فاعلم انه لا اله
 الا الله

العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبر ان الابه فهو متقدم عليهم لانه صحيح للنية المصححة
للعمل فنبه المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قولهم ان العلم لا ينفع الا بالعمل ثم بين
امر العلم والتساهل في طلبه (قوله فبدأ بالعلم) أي حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله ثم قال
واستغفر لذنبك والخطاب وان كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لآئمه واستدل سفيان
ابن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع
ابن نافع عنه انه تلاها فقال ألم تسمع انه بدأ به فقال اعلم ثم أمره بالعمل ويتزعم منها دليل ما يقوله
المتكلمون من وجوب المعرفة لكن النزاع كما قدمناه انما هو في ايجاب تعلم الادلة على القوانين
المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الايمان (قوله وان العلماء)
بفتح أن ويجوز كسرهما ومن هنا الى قوله واقر طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن
حبان والحاكم معجمان حديث أبي الدرداء وحسنه جزء الكافي وضعفه غيرهم بالاضطراب
في سنده لكن له شواهد يتقوى بها ولم ينصح المصنف بكونه حديثا فلهذا لا يعتد في تعاليقه
لكن ايراده في الترجمة يشعر بان له أصلا وشاهدا في القرآن قوله تعالى ثم أوثرنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا ومناسبة للترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما قام
متمامه فيه (قوله وورثوا) بتشديد الراء المفتوحة أي الانبياء ويروى بتخفيفها مع الكسر أي
العلماء ويؤيد الاول ما عند الترمذي وغيره فيه وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما
ورثوا العلم (قوله بحظ) أي نصيب واقر أي كامل (قوله ومن سلك طريقا) هو من جملة
الحديث المذكور وقد أخرج هذه الجملة أيضا مسلم من حديث الاعمش عن أبي
هريرة في حديث غيره هذا أخرجه الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لانه يقال ان الاعمش
دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح (قلت) لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الاعمش
حدثنا أبو صالح فانتفت همزة تدليسه (قوله طريقا) نكروها ونكروا علماء يتناول أنواع الطرق
الموصلة الى تحصيل العلوم الدينية وليندرج فيه القليل والكثير (قوله سهل الله له طريقا) أي
في الآخرة وفي الدنيا بان يوفقه للاعمال الصالحة الموصلة الى الجنة وفيه بشارة بتسهيل العلم على
طالبه لان طلبه من الطرق الموصلة الى الجنة (قوله وقال) أي الله عز وجل وهو معطوف على
قوله لقول الله انما يخشى الله أي يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس
(قوله وما يعقلها) أي الامثال المضروبة (قوله لو كنا نسمع) أي سمع من يعي وينهمم (أو نعقل)
عقل من عيز وهذه أوصاف أهل العلم فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا
به فنحنونا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه) كذا في رواية
الاكثر وفي رواية المستمل يفهمه بالهاء المشددة المكسورة بعدها ميم وقد وصله المؤلف باللفظ
الاول بعد هذا بيابين كما سيأتي وأما اللفظ الثاني فاخرجه ابن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق
ابن عمر عن عمر مرفوعا واسناده حسن والفقه هو الفهم قال الله تعالى لا يكادون يفقهون حديثنا
أي لا يفهمون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية (قوله وانما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع
أيضا أورده ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضا بلفظ يأبى الناس تعلموا انما العلم
بالتعلم والفقه بالتفقه ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين اسناده حسن لان فيه مبهما اعتضد

فبدأ بالعلم وان العلماء
هم ورثة الانبياء ورثوا العلم
من أخذه أخذ بحظ وافر
ومن سلك طريقا يطلب
به علم سهل الله له طريقا
الى الجنة وقال جل ذكره
انما يخشى الله من عباده
العلماء وقال وما يعقلها الا
العلمون وقالوا لو كنا نسمع
أو نعقل ما كنا في أصحاب
السعير وقال هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال النبي صلى الله عليه
وسلم من يرد الله به خيرا
يفقهه في الدين وانما العلم
بالتعلم

بجيشه من وجه آخر وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفا ورواه أبو نعيم الاصبهاني
 مرفوعا وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره فلا يغتر بقول من جعله من كلام البخاري والمعنى
 ليس العلم المعتبر الا لما أخذ من الانبياء وورثتهم على سبيل التعلم (قوله وقال أبو ذر الخ)
 هذا التعليق ورواه موصولا في مسند الدارمي وغيره من طريق الاوزاعي حدثني أبو كنيير يعني
 مالك بن مرثد عن أبيه قال أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس
 يستفتونه فاتاه رجل فوقف عليه ثم قال ألم تنه عن القيا فرفع رأسه اليه فقال أرقب أنت على
 لو وضعت قد كرمته ورواه في الخلية من هذا الوجه وبين ان الذي خاطبه رجل من قریش
 وان الذي نهاه عن القيا عثمان رضي الله عنه وكان سبب ذلك انه كان بالشام فاختلف مع معاوية
 في تأويل قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة فقال معاوية نزلت في أهل الكتاب خاصة
 وقال أبو ذر نزلت فيهم وفيما فكتب معاوية الى عثمان فارسل الى أبي ذر فحصلت منازعة أدت الى
 انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الربرة بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة الى أن مات ورواه
 النسائي وفيه دليل على ان أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام اذ نهاه عن القيا لانه كان يرى ان ذلك
 واجب عليه لامر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم واعلم أيضا مع الوعيد في حق
 من كتم علما يعلمه وسياقنا لعل مع عثمان نحوه والصصامة بهن ملتين الاولى منسوخة هو
 السيف الصارم الذي لا يتنى وقيل الذي له حد واحد (قوله هذه) اشارة الى التقا وهو يذكروا
 ويؤثروا وأنشد بعضهم الهزمة وكسر الفاء والذال المعجمة أي أمضي وتجزوا بضم المثناة وكسر
 الجيم وبعد الباء زاي تكلموا قتلى ونكر كلمة لي شمل القلب والكثير والمراد انه يبلغ ما تحمله في
 كل حال ولا ينتهي عن ذلك ولو أشرف على القتل ولو في كلامه لمجرد الشرط من غير أن يلاحظ
 الامتناع أو المراد ان الانقاذ حاصل على تقدير وضع الصصامة وعلى تقدير عدمه حصوله أولى
 فهو مثل قوله لو لم يخف الله لم يعصه وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على
 الاذى طلبا للثواب (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضا باسناد حسن
 والخطيب باسناد آخر حسن وقد فسر ابن عباس الرباني بانه الحكيم الفقيه ووافقه ابن مسعود
 فيما رواه ابراهيم الحاربي في غريبه عنه باسناد صحيح وقال الاصمعي والاسمعي الرباني نسبة الى
 الرب أي الذي يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال نعلب قيل للعلماء ربانيون
 لانهم يريدون العلم أي يقومون به ويريدون الالف والنون للمبالغة والحاصل انه اختلف في
 هذه النسبة هل هي نسبة الى الرب أو الى التربية والتربية على هذا العلم وعلى ما حكاه البخاري لتعلمه
 والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله وبكباره ما دق منها وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته أو
 فروعه قبل أصوله أو مقدماته قبل مقاصده وقال ابن الاعرابي لا يقال للعالم رباني حتى يكون
 عالما معلمي عاملا * (فائدة) * اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثا
 موصولا على شرطه فاما أن يكون بيضا له ليورد فيه ما ثبت على شرطه أو يكون تعمدا ذلك
 اكتفاء بما ذكره الله أعلم (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم) هو بالخاء المعجمة
 أي يتعهدهم والموعظة النصيحة والتذكير وعطف العلم عليهم من باب عطف العام على الخاص
 لان العلم يشمل الموعظة وغيرها وانما عطفه لانها منصوصة في الحديث وذكر العلم استنباطا

وقال أبو ذر لو وضعت
 الصصامة على هذه وأشار الى
 قفاه ثم ظننت أني أنفذ كلمة
 سمعتها من النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل أن تجيزوا علي
 لأنفذتها وقال ابن عباس
 كونا ربانيين علماء فقهاء
 علماء ويقال الرباني الذي
 يربي الناس بصغار العلم قبل
 بكباره * (باب) * ما كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يتخولهم
 بالموعظة

(قوله انلا ينقروا) استعمل في الترجمة معنى الحديشين اللذين ساقهم ما وتضمن ذلك تفسير السائمة بالنفور وهما متقاربان ومناسبتة لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه آخر من تفسير الرباني كمناسبة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك (قوله سفيان) هو الثوري وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عيينة لكن محمد بن يوسف الثوري وان كان يروي عن السفياني فانهم حين يطلقون يريده الثوري كما ان البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريده الا الثوري وان كان يروي عن محمد بن يوسف البكندى أيضا وقد وههم من زعم انه هنا البكندى (قوله عن أبي وائل) في روايه أحمد المذكورة سمعت شقيقا وهو أبو وائل وأفاد هذا التصريح رفع ما توههم في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله فقد توههم هذا أن الأعمش دلله أولاً عن شقيق ثم سمى الواسطة بينهما وليس كذلك بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة وأراد بذلك الرواية الثانية وان كانت نازلة تأكيده أو ينبه على غمائه بالرواية من حيث انه سمعه نازلاً فلم يقع بذلك حتى سمعه عالماً وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال حدثني شقيق وزاد في أوله انه سمع كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج اليهم فيذكرهم وانه لما خرج قال أما اني أخبر بكم انكم ولكنه ينعني من الخروج اليكم فذكر الحديث (قوله كان يتخولنا) بالخاء المعجمة وتشديد الواو قال الخطابي الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد لاداء المال يقال خال المال يتخوله تخولاً اذا تعهده وأصلحه والمعنى كان يراعى الاوقات في تذكيرنا ولا يفعل ذلك كل يوم لئلا نمل والتخون بالنون أيضاً يقال تخون الشيء اذا تعهده وحفظه أى اجتنب الخيانة فيه كما قيل في تحنت وتأنم ونظائرهما وقد قيل ان أبا عمرو بن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال يتخولنا باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لاجل الرواية وكلا اللفظين جائز وحكى أبو عبيد الهروي في الغريبين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول الصواب يتخولنا بالخاء المهملة أى يتطاب أحوالنا التي نشط فيها للموعظة * قلت والصواب من حيث الرواية الاولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش وهو في الباب الاتي واذا ثبتت الرواية وضح المعنى بطل الاعتراض (قوله علينا) أى السائمة الطائفة علينا أو ضمن السائمة معنى المشقة فعداها بعلل والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجدي في العمل الصالح خشية الملل وان كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين اما كل يوم مع عدم التكلف واما يوماً بعد يوم فيكون يوم الترك لاجل الراحة ليقبل على الثاني بنشاط واما يوماً في الجمعة ويختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله ان يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عينه واحتمل أن يكون اقتدى بغيره من الخلل بين العمل والترك الذي عبر عنه بالتخول والثاني أظهر وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت معين دائماً وجاء عن مالك ما يشبه ذلك (قوله

والعلم كـ لا ينقروا
* حدثنا محمد بن يوسف قال
أخبرنا سفيان عن الأعمش
عن أبي وائل عن ابن مسعود
قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم يتخولنا بالموعظة في الايام
كراهة السائمة علينا

أبو التياح) تقدم انه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهملة (قوله ولا تعسروا)
 الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيذا وقال النووي لو اقتصر على يسروا لصدق على من
 يسر مرة وعسر كثيرا فقال ولا تعسروا والنفي التعسير في جميع الاحوال وكذا القول في عطفه
 عليه ولا تنفروا وأضاف ان المقام مقام الاطناب لا اليجاز (قوله وبشروا) بعد قوله يسروا
 فيه الجناس الخطي ووقع عند المصنف في الادب عن آدم عن شعبة بدلهما وسكنوا وهي التي
 تقابل ولا تنفروا لان السكون ضد النفور كما ان ضد البشارة النذارة لكن لما كانت النذارة
 وهي الاخبار بالشرف ابتداء التعليم بوجوب النفرة قوبلت البشارة بالتنفير والمراد تأليف من
 قرب اسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي ان يكون بتلطف
 ليقبل وكذا التعليم العلم ينبغي ان يكون بالتدريج لان الشيء اذا كان في ابتداءه سهلا حجب الى
 من يدخل فيه وتلقاه ببساطة وكانت عاقبته غالبا الا بزيادة بخلاف ضده والله تعالى أعلم (قوله)
 باب من جعل لاهل العلم يوما معلوما في رواية كريمة أيام معلومة وللكتشيمى معلومات وكأنه
 أخذ من هذا من صنيع ابن مسعود في تذكيره كل خميس أو من استنباط عبد الله ذلك
 الحديث الذي أورده (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد من مفسريه هو ابن المعتمر (قوله كان عبد الله)
 هو ابن مسعود وكنيته أبو عبد الرحمن (قوله فقال له رجل) هذا المذهب يشبهه أن يكون هو زيد
 ابن معاوية النخعي وفي سياق المصنف في أواخر الدعوات ما يرشد إليه (قوله لوددت)
 جواب قسم محذوف أي والله لوددت وفاعل بمعنى أني أكره بفتح همزة أني وأملككم بضم الهمزة
 أي أخرجكم وإني النائية بكسر الهمزة وقد تقدم شرح المتن قريبا والاسناد كله كوفيون
 وحديث أنس الذي قبله بصريون (قال باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) ليس في أكثر
 الروايات في الترجمة قوله في الدين وثبت للكتشيمى (قوله حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد
 ابن كثير بن عفير نسب الى جده وهو بالمهملة مصغرا (قوله عن ابن شهاب) قال جيد في الاعتصام
 للمؤلف من هذا الوجه أخبرني جيد وسلم حدثني جيد بن عبد الرحمن بن عوف زاد تسمية جده
 (قوله سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان (قوله خطيبا) هو حال من المنعول وفي رواية مسلم
 والاعتصام سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام
 أحدها فضل التفقه في الدين وثانيها ان المعطى في الحقيقة هو الله وثالثها ان بعض هذه
 الامه يتي على الحق أبدا فالاول لائق بأبواب العلم والثاني لائق بقسم الصدقات ولهذا أورده
 مسلم في الزكاة والمؤلف في الخس والثالث لائق بدكر اشراط الساعة وقد أورده المؤلف في
 الاعتصام لالتفاته الى مسئلة عدم خلو الزمان عن محجة دوسيا في بسط القول فيه هناك وان
 المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الايمان وتبقى شرار الناس
 فعليهم تقوم الساعة وقد تعلق الاحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة من
 جهة اثبات الخير لمن تفقه في دين الله وان ذلك لا يكون بالاكتساب فقط بل لمن يفتح الله عليه به
 وان من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجودا حتى يأتي أمر الله وقد جزم البخاري بان
 المراد بهم أهل العلم بالانوار وقال أحمد بن حنبل ان لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم
 وقال القاسمي عياض أراد أجد أهل السنة ومن يعتقدمذهب أهل الحديث وقال النووي

* حدثنا محمد بن بشار قال
 حدثنا يحيى قال حدثنا
 شعبة قال حدثني أبو التياح
 عن أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال يسروا ولا
 تعسروا وبشروا ولا تنفروا
 * (باب) * من جعل لاهل
 العلم أيام معلومة * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة قال
 حدثنا جرير عن منصور
 عن أي وائل قال كان عبد
 الله يذكر الناس في كل خميس
 فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن
 لوددت أنك ذكرتنا كل يوم
 قال أما انه ينبغي من ذلك
 أني أكره أن أملككم وإني
 أخرجكم بالموعدة كما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يخطبنا بها مخافة الساعة
 علينا * (باب) * من يرد الله به
 خيرا يفقهه * حدثنا سعيد بن
 عفير قال حدثنا ابن وهب
 عن يونس عن ابن شهاب قال
 قال جيد بن عبد الرحمن
 سمعت معاوية خطيبا يقول
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول من يرد الله به
 خيرا

يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقيم أمر الله تعالى من مجاهد وفقه
ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف ونه عن المنكر ذلك من أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل
يجوز أن يكونوا متفرقين قلت وسبب أني بسط ذلك في كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى **(قوله**
يفقهه) أي يفهمه كما تقدم وهي سائكة الهاء لأنها جواب الشرط يقال فقهه بالضم إذا صار
الفقيه حجة وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه بالكسر إذا فهمه ونكر خيرا يشعل
القليل والكثير والتسكير للتعظيم لأن المقام يقتضيه ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين
أي يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل به من الفروع فقد حرم الخير وقد أخرج أبو يعلى حديث
معاوية بن وهب أنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيها ولا طالب فقد فيصح أن يوصف بأنه ما يريد به الخير
وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم وسبب أني
بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من المحس والاعتصام أن شاء الله تعالى
وقوله إن تزال هذه الامة يعني بعض الامة كما ينبغي مصرطبه في الموضوع الذي أشرت إليه أن شاء
الله تعالى **(قوله باب الفهم)** أي فضل الفهم في العلم أي في العلوم **(قوله حدثنا علي)** في رواية
أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المديني **(قوله)** حدثنا سفيان قال قال لي ابن أبي نجيح
في مسند الحميدي عن سفيان حدثني ابن أبي نجيح **(قوله)** صحبت ابن عمر إلى المدينة فبينما كان
بعض الصحابة عليه من توقي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الاعتد الحاجة خشية الزيادة
والنقصان وهذه كانت طريقة ابن عمر والد عمر وجماعة وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك
لكثرة من كان يسأله ويستفتيه وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم
ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المسئلة عند احضار الجار إليه فهم
أن المسؤل عنه النخلة فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترب به من قول أو فعل وقد
أخرج أحمد في حديث أبي سعيد الآتي في الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم إن
عبد أخيره الله فبكي أبو بكر وقال فديننا يا نبي الله ففتجب الناس وكان أبو بكر فهم من المقام أن
النبي صلى الله عليه وسلم هو الخير فمن قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى
الصواب.

بسم الله الرحمن الرحيم **(قوله باب الاعتبار في العلم)** هو بالغين المعجمة **(قوله في العلم والحكمة)**
فيه نظير ما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم لكن هذا عكس ذلك وهو من العطف التفسيري أن قلنا
أنهم ما مترادفان **(قوله وقال عرفت تفقهوا قبل أن تسودوا)** هو بضم المنة وفتح المهملة وتشديد
الواو أي تجعلوا سادة زاد الكشميني في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري وبعد أن تسودوا
إلى قوله منهم أم أثر عمر فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن
قيس قال قال عمر فذكره واسماده صحيح وإنما عقبه البخاري بقوله وبعد أن تسودوا ليبين أن
لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه وإنما أراد عمر أنها قد
تكون سببا للمنع لأن الرئيس قد ينعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ولهذا قال
مالك من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يتعلم فيه وقال الشافعي

يتفقه في الدين وإنما أنا قاسم
والله يعطي ولن تزال هذه
الامة قائمة على أمر الله
لا يضرهم من خالفهم حتى
يأتي أمر الله * **(باب الفهم**
في العلم) * حدثنا علي قال
حدثنا سفيان قال قال لي
ابن أبي نجيح عن مجاهد قال
صحبت ابن عمر إلى المدينة
فلم أسمع به يحدث عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الأحاديث واحدًا قال كأعند
النبي صلى الله عليه وسلم فأتني
بجمل ما روي عن من الشجر
شجرة مثلها كمثل المسلم
فأردت أن أقول هي النخلة
فأذا أنا أصغر القوم فسكت
قال النبي صلى الله عليه وسلم
هي النخلة * **(باب الاعتبار**
في العلم والحكمة) * وقال عمر
رضي الله عنه تفقهوا قبل
أن تسودوا وقد تعلم أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم في
كبر سنهم * حدثنا الحميدي
قال حدثنا سفيان قال

إذا تصدر الحديث فانه علم كثير وقد فسرهُ أبو عبيد في كتابه غريب الحديث فقال معناه تفقهوا
وأنتم صغار قبل أن تصيروا سادة فتمنعكم الأنفة عن الأخذ عن هودونكم فتبقوا جهالا
وفسرهُ شهر اللغوى بالتزويج فانه إذا تزوج صار سيداً أهله ولا سيما إن ولد له و قيل أراد عمر الكف
عن طلب الرياسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها وهو رجل بعيد إذا مراد بقوله
تسودوا السيادة وهي أعم من التزويج ولا وجه لمن خصه بذلك لأنها قد تكون به وبغيره من
الاشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية
فيكون أمر الشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيته أو أمر الكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى
الشيب ولا يخفى تكلفه وقال ابن المنير مطابقة قول عمر للرجة أنه جعل السيادة من غرات
العلم وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة وذلك يحقق استحقاق العلم
بأن يغبط صاحبه فانه سبب لسيادته كذا قال والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرياسة وإن
كانت مما يغبط بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد
أمرين العلم أو الجود ولا يكون الجود محموداً إلا إذا كان بعلم فكأنه يقول تعلموا العلم قبل
حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق ويقول أيضاً إن تعجلتم الرياسة التي من عاداتها أن تمنع
صاحبها من طلب العلم فأتروا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية ومعنى
الغبطة تمنى المرء أن يكون له نظير ما لا لا ستر من غير أن يزول عنه وهو المراد بالحسد الذي أطلق في
الخبر كما سنبينه (قوله حدثنا اسمعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزهري) يعني أن الزهري حدث
سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذي حدث به اسمعيل ورواية سفيان عن الزهري أخرجهما
المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال قال الزهري عن سالم ورواه مسلم عن
زهير بن حرب وغيره عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه ساقه مسلم تاماً
واختصره البخاري وأخرجه البخاري أيضاً تاماً في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهري
حدثني سالم بن عبد الله بن عمر فذكره وسند كرمات خالفت فيه الرواية أن بعد أن شاء الله تعالى
(قوله قال سمعت) القائل هو اسمعيل بن أبي خالد (قوله لا أحد) الحسد بمعنى زوال النعمة
عن المنعم عليه وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه والحق أنه أعم وسببه أن الطباع مجبولة على
حب الترفع على الجنس فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه لئلا يرتفع عليه أو مطلقاً
ليسأويه وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك
أن يذكره كما يكره ما وضع في طبعه من حب المنهيات واستئناس ذلك ما إذا كانت النعمة
لكافراً أو فاسق يستعين بها على معاضى الله تعالى فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته وأما
الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازاً وهي أن يتمنى أن يكون له
مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه والحرص على هذا يسمى منافسة فإن كان في الطاعة فهو محمود
ومنه فليتنافس المتنافسون وإن كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا تنافسوا وإن كان في
الجائزات فهو مباح فكأنه قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين
ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنية عنها وقد أشار إلى البدنية بآيات الحكمة
والقضاء بهم وتعليمها وانظ حديث ابن عمر رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار

حدثني اسمعيل بن أبي خالد
على غير ما حدثناه الزهري
قال سمعت قيس بن أبي حازم
قال سمعت عبد الله بن
مسعود قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا حسد

والمراد بالقيام به العمل به مطلقاً أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه والحكم
والفتوى بمقتضاه فلا تخالف بين لغظي الحديثين ولا جدم من حديث يزيد بن الاخنس السلمي
رجل اتاه الله القرآن فهو يقوم به آتاء الليل وآتاء النهار ويتبع ما فيه ويجوز رجل الحسد في
الحديث على حقيقته على ان الاستثناء منقطع والتقدير نفي الحسد مطلقاً لكن هاتان الخصلتان
محمودتان ولا حسد فيهما فلا حسد أصلاً (قوله الا في اثنتين) كذا في معظم الروايات اثنتين
بهاء التانيث أي لا حسد محمود في شيء الا في خصلتين وعلى هذا فقوله رجل بالرفع والتقدير خصلة
رجل حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والمصنف في الاعتصام الا في اثنين وعلى هذا
فقوله رجل بالحذف على البدلية أي خصلة رجلين ويجوز النصب باضمار أعني وهي رواية ابن
ماجه (قوله مالا) نكره ليشمل القليل والكثير (قوله فسلط) كذا في ذرو للباقي فسلطه
وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس المجدولة على الشيخ (قوله هلكته) بفتح اللام والكاف أي
اهلاكه وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبقى منه شيء وكله بقوله في الحق أي في الطاعات ليزيل عنه
ايهام الاسراف المذموم (قوله الحكمة) اللام للعهد لان المراد بها القرآن على ما أشرنا اليه قبل
وقيل المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فائدة) زاد أبو هريرة في هذا
الحديث ما يدل على ان المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه وانظروا فقال رجل ليتني
أوتيت مثل ما أوتي فلان فعمت مثل ما يعمل أو رده المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي
من حديث أبي كبشة الأنماري بفتح الهزة واسكان النون أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول فذ كرحدي طاولا فيه استواء العامل في المال بالحق والتمني في الاجر وانظروا وعبد رزقه
الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادق الية يقول لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان فأجرهما
سواء وذكروا في ضدهما انهما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن صحيح واطلاق كونهما سواء
يرد على الخطابي في جزمه بان الحديث يدل على ان الغنى اذا قام بشروط المال كان أفضل من
الفقر نعم يكون أفضل بالنسبة الى من أعرض ولم يمتن لكن الافضلية المستندة منه هي بالنسبة
الى هذه الخصلة فقط لا مطلقاً وسيكون لنا عودة الى البحث في هذه المسئلة في حديث الطاعم
الساكر كالصائم الصابر حيث ذكره المؤلف في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى (قوله باب ما ذكر
في ذهاب موسى في البحر الى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم
لان ما يغتبط به تحتل المشقة فيميدولان موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة
الحل الاعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لاجله فظهر به ما مناسبه هذا الباب لما قبله وظهر
التبويب ان موسى ركب البحر لما وجد في طلب الخضر وفيه نظر لان الذي ثبت عند المصنف
وغيره انه خرج في البروسيا أي بلفظ نخر جاعشيان وفي لفظ لاجد حتى أتيا العذرة وانما ركب البحر
في السفينة هو والخضر بعد ان التقيا فيحمل قوله الى الخضر على ان فيه حذفاً أي الى مقصد
الخضر لان موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وانما ركبته تبعاً للخضر ويحمل ان يكون التقدير
ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون فيه حذف ويمكن أن يقال مقصود الذهاب انما حصل بتمام
القصة ومن تمامها انه ركب معه البحر فاطلق على جميعها اذهاباً جازاً اما من اطلاق السكك على
البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه وحمد ابن المنير على أن الى بمعنى مع وقال ابن

الا في اثنين رجل آتاه الله
مالاً فسلط على هلكته في
الحق ورجل آتاه الله
الحكمة فهو يقضى بها
ويعلمها * (باب) * ما ذكر
في ذهاب موسى في البحر
الى الخضر عليهم السلام
وقوله تعالى هل أتبعك
على أن تعالني

الاية * حدثنا محمد بن غريب الزهري قال حدثنا يعقوب ابن ابراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثه أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه سمى هو والحر بن قيس ابن حصن الفزاري في صاحب موسى فقال ابن عباس هو خضر فربما ما أبي بن كعب فدعا ابن عباس فقال اني سميت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل الى اقصيه هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينما موسى في ملا من بني اسرائيل جاءه رجل فقال هل تعلم أحدا أعلم منك قال موسى لا فأوحى الله الى موسى بل عبدنا خضر فسأل موسى السبيل اليه فجعل الله له الخوت آية وقيل له اذا فقدت الخوت فارجع فانك ستلقاه وكان يتبع أثر الخوت في البحر فقال لموسى فتاه أرايت اذا وينا الى الصخرة فاني نسيت الخوت وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره قال ذلك ما كنا نبغي فارتد على آثارهما قصصا فوجد خضر افكان من شأنهما الذي قص الله عز وجل في كتابه

رشيد يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر (قلت) لعله قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله فكان يتبع أثر الخوت في البحر فالظرف يحتمل أن يكون لموسى ويحتمل أن يكون الخوت ويؤيد الاول ما جاء عن أبي العالية وغيره فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل الى جزيرة في البحر لا يقع الا بسلولك البحر غالبا وعنده أيضا من طريق الربيع بن أنس قال انجاب الماء عن مسالك الخوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الخوت حتى انتهى الى الخضر فهذا يوضح انه ركب البحر اليه وهذا الاثران الموقوفان رجالهما ثقات (قوله الاية) هو بالنصب بتقدير فذ كر لا على المنعولية وقد ذكر الاصل في روايته باقية الاية وهي قوله مما علمت رشدا (قوله حدثنا) وللأصلي حدثني بالافراد (قوله غريب) تقدم في المقدمة أنه بالغين المعجمة مصغرا ومحمد بن شيخه وأبو ابراهيم بن سعد زهريون وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان (قوله حدثه) للكشميري حدث بغيره وهو محمول على السماع لأن صالحا غير مدلس (قوله غاري) أي تجادل (قوله والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره وله ذكر عند المصنف أيضا في قصته مع عمر قال فيها وكان الحر من النفر الذين يدينهم عمر مشهور يعني لفضلهم (قوله قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله واسكان ثانيه ثبتت بهما الرواية وبإثبات الالف واللام فيه ويثبت فهم هذا التمازي الذي وقع بين ابن عباس والحر غير التمازي الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي فان هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره وذلك في موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثاب بكسر الميم وسكون التحتانية بعدهما معجمة وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أنهم من سياق عبد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا شيء كثير وسياق ذكر ذلك مفصلا في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ويقال ان اسم الخضر بلياء وحدة ولا م ساكنة ثم تحتانية وسياق في أحاديث الانبياء النقل عن سبب تلقبه بالخضر وسياق في تلك الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بفتح اللام أو نبى فقط وهل هو باق أو مات (قوله فدعا) أي ناداه وذكر ابن التين ان فيه حذفًا والتقدير فقام اليه فسأله لان المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه وأخبره في ذلك شهيرة (قوله اذ جاء رجل) لم أفق على تسميته (قوله بلى عبدنا) أي هو أعلم للكشميري بل باسكان اللام والتقدير فاوحى الله اليه لا تطلق النبي بل قل خضر وانما قال عبدنا وان كان السياق يقتضي ان يقول عبد الله لئلا يكونه أوردته على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى والاضافة فيه للتعظيم (قوله يتبع أثر الخوت في البحر) في هذا السياق اختصار يأتى بيانه عند شرحه ان شاء الله تعالى (قوله ما كنا نبغي) أي نطلب لان فقد الخوت جعل آية أي علامة على الموضع الذي فيه الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير تعنت والرجوع الى أهل العلم عند التنازع والعمل بخبر الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشروعية حمل الزاد في السفر ولزوم التواضع في كل حال ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليه السلام وطلب التعلم منه تعليم القوم ان

يتادبوا بآدابها وتنبهوا لمن رزق نفسه ان يسلك مسلك التواضع (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكاً بان ذلك لا يختص جوازه بابن عباس والضمير على هذا الغير مذكور ويحتمل ان يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله اشارة الى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للعرب بن قيس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له (قوله) حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن أبي الجراح المعروف بالمقعد البصري (قوله) حدثنا خالد هو ابن مهران الخذاء (قوله) ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث الى صدره وكان ابن عباس اذ ذاك غلاماً مريضاً فيستفاد منه جوازا احتضان السبي القريب على سبيل الشفقة (قوله) علمه الكتاب بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء فوضعت له وضوءاً زاد مسلم فيما خرج قال من وضع هذا فأخبر ولمسلم قالوا ابن عباس ولا جده وابن حبان من طريق سعيد بن جبيرة عنه ان ميمونة هي التي أخبرته بذلك وان ذلك كان في بيته باليل ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليري صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سأتى في موضعه ان شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال لي ما بالك أجعلك خذاً في فتخلفني فقلت أو ينبغي لأحد أن يصلي خذاءً وأنت رسول الله فدعاني أن يزيدني الله فهما وعلمنا والمراد بالكتاب القرآن لان العرف الشرعي عليه والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه ووقع في رواية مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر الاسماعيلى ان ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخذاء كذا قال وفيه نظر لان المصنف أخرجه أيضاً من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب أيضاً فيحتمل على ان المراد بالحكمة أيضاً القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى والنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أوتى الحكمة مرتين فيحتمل تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة ويؤيده ان في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين اللهم فقهه في الدين لکن لم يقع عند مسلم في الدين وذكر الحميدي في الجمع ان أبا مسعود ذكره في أطراف الصحيحين بلفظ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال الحميدي وهذه الزيادة ليست في الصحيحين (قلت) وهو كما قال نعم هي في رواية سعيد ابن جبيرة التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلاً وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق زيد بن اسلم عن ابن عمر كان عمر يدعو ابن عباس ويقر به ويقول اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه يوماً ففسح رأسه وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخذاء في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فقد رواه الترمذي والاسماعيلى وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففسح على ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقدر واه أحمد عن

* (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب * حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب

هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ مسح على رأسى وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيها الماعلم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والنقح في الدين رضى الله تعالى عنه واختلاف الشراح في المراد بالحكمة هنا ف قيل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل الاصابة في القول وقيل الخشية وقيل النهم عن الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بصحته وقيل نور يفرقه بين الالهام والوسواس وقيل سرعة الجواب مع الاصابة وبعض هذه الاقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب ان المراد بها في حديث ابن عباس النهم في القرآن وسيأتى مزيد لذلك في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله باب متى يصح سماع الصغير) زاد الكشي منى الصبي الصغير ومقصود الباب الاستدلال على ان البلوغ ليس شرطاً في التحمل وقال الكرماني ان معنى الصحة هنا جواز قبول مسموعه (قلت) وهذا تفسير لغز الصحة لانفس الصحة وأشار المصنف بهذا الى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره ان يحيى قال اقل سن التحمل خمس عشرة سنة ليكون ابن عمر يوم أحد اذ لم يبلغها فبلغ ذلك أحد فقال بل اذا عقل ما يسمع وانما قصة ابن عمر في القتال ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحديثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم وهذا هو المعتمد وما قاله ابن معين ان أراد به تحديد ابتداء الطاب بنفسه فوجه وان أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً واعتنى به فسمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على ان مراد ابن معين الاول واما احتجاجه بان النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغيره يوم بدر ممن كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بان القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب فكانت مظنة سن البلوغ والسماع يقصد فيه النهم فكانت مظنته التميز وقد احتج الاوزاعي لذلك بحديث مروى بهم بالصلاة لسبع (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة (قوله على حمار) هو اسم جنس يشمل الذكور والانثى كقولك بعير وقد شذحجارة في الانثى حكاه في الصحاح وأتان بفتح الهمزة وشذ كسرهما كحكاها الصغاني هي الانثى من الحيرور بما قالوا للانثى ائانة حكاه يونس وأنكره غيره فجاء في الرواية على اللغة النحوى وحمار اتان بالتسوين فيهما على النعت أو البدل وروى بالاضافة وذكر ابن الاثير ان فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الاولى على ان الانثى من بنى آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الله سبحانه لا يدفع بمثله كما سيأتى البحث فيه في الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله ناهزت) أى قاربت والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي (قوله الى غير جدار) أى الى غير ستره قاله الشافعي وسياق الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على أن المروى بين يدي المصلي لا ينقطع صلاته ويؤيده رواية البراز بلفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصل المكتوبة ليس لشيء يستره (قوله بين يدي بعض الصف) هو مجاز عن الأمام بفتح الهمزة لان الصف ليس له يد وبعض الصف يحتمل ان يراد به صف من الصنف أو بعض من أحد الصنفين قاله الكرماني (قوله ترتع) بمثنيتين مفتوحتين وضم العين أى تأكل ماتاً وقيل تسرع في المشى وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرعى وأصله ترتعى لكن حذف الباء تخفيفاً والاول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزات عنها

* (باب) * متى يصح سماع الصغير * حديثنا اسمعيل قال حديثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عنى الى غير جدار فررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الاتان ترتع

فرغت (قوله ودخلت) ولاكشمهني فدخلت بالفاء (قوله فلم ينكر ذلك على أحد) قيل فيه جواز
تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة الخفيفة لأن المروءة مفسدة خفيفة والدخول في الصلاة
مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الانكار لا تنافي الموانع اذ ذلك ولا يقال منع
من الانكار اشتغالهم بالصلاة لانه نفي الانكار مطلقا فتناول ما بعد الصلاة وأيضا فكان الانكار
يكن بالاشارة وفيه ما ترجم له ان التحمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وانما يشترط عند الاداء ويلحق
بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم
وتقريره مقام حكاية قوله اذلا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فان قيل التقييد بالصبي
والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس أجاب الكرماني بان المراد بالصغير غير البالغ وذكر
الصبي معه من باب التوضيح ويحتمل ان يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولفظ الصبي يتعلق
بهمام معا والله أعلم وسأني باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا
محمد بن يوسف) هو البسكندي كما جزم به البيهقي وغيره وأما الفريابي فليست له رواية عن أبي مسهر
وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئا يسيرا وحدث عنه هنا
بواسطة وذكر ابن المراتب فيما نقله ابن رشد عنه ان أبا مسهر رتب رواية هذا الحديث عن محمد بن
حرب وليس كما قال ابن المراتب فان النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن
حرب وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بفتح الجيم والصاد المهملة عن
سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب فهو ثلاثا
غير أبي مسهر روي عن محمد بن حرب فكانت المتفرقة عن الزبيدي وهذا الاسناد الى الزهري
شاميون وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه
هذا طرف من حديثه عن عثمان بن مالك الا في في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن
الزهري وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود (قوله عتلت) هو بفتح القاف
أي حفظت (قوله مجة) بفتح الميم وتشديد الجيم والمج هو ارسال الماء من النعم وقيل لا يسمى بها
الا ان كان على بعد وفعله النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود امامد اعية معه أولي بار له عليه بها
كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة (قوله وأنا ابن خمس سنين) لم أر التقييد بالسنن عند تحمله
في شيء من طرقه لافي الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد الا في طريق الزبيدي هذه
والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل
على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود وليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر
عن الزهري ومن حفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن عمرو وهو
بفتح النون وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه
وسلم وهو ابن خمس سنين فانادت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من
حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع
وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية وذكر القاسمي عياض في الامساع وغيره أن في بعض
الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام الا ان
كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب انه عقل المجة وهو ابن أربع سنين أو خمس وكان

ودخلت الصف فلم ينكر
ذلك على أحد * حدثني محمد
ابن يوسف قال حدثنا أبو
مسهر قال حدثني محمد بن
حرب قال حدثني الزبيدي
عن الزهري عن محمود بن
الربيع قال عتلت من النبي
صلى الله عليه وسلم مجة
مجه في وجهي وأنا ابن خمس
سنين

الحامل له على هذا التردد قول الواقدي أنه كان ابن ثلاث وتسعين لمهمات والاول أولى بالاعتقاد
 لصحة اسناده على ان قول الواقدي يمكن جملة ان صح على انه ألغى الكسر وجبره غيره والله أعلم
 واذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته
 والده يوم بني قريظة ومما اجعته له في ذلك ففيه السماع منه وكان سنه اذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً
 فهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فيمكن ذكر حديث ابن الزبير أولى
 لهذين المعنيين وأجاب ابن المنير بان البخاري انما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية
 ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم مع مجبة في وجهه بل في مجرد رؤيته اياه
 فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً أو ما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل لسنة من السنن النبوية حتى
 تدخل في هذا الباب ثم أنشد * وصاحب البيت أدري بالذي فيه * انتهى وهو جواب مسدد
 وتكملة ما قدمناه قيل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل
 أو التقرير وغسل البدر الزركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير صحيحة على
 شرط البخاري انتهى والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح
 فالأيراد موجه وقد حصل جوابه والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع
 الواضحة ويعترضها بما يؤدى الى نفى ورودها فيه **قوله من دلو** زاد النسائي معلق ولابن حبان
 معلقة والدلو يذكرون وثوللمصنف في الرقاق من رواية معمر من دلو كانت في دارهم وله في
 الطهارة والصلاة وغيرهما من يترك دلو ويجمع بينهما بان الماء أخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي
 صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز احضار الصبيان
 مجالس الحديث وزيارة الامام أصحابه في دورهم ومداعبته صبيانهم واستبدل به بعضهم على
 تسميع من يكون ابن خمس ومن كان دونها يكتب له حضور وليس في الحديث ولا في تبويب
 البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فمن فهم الخطاب سمع وان كان دون ابن
 خمس والافلاوقال ابن رشيد الظاهر انهم أرادوا بتحديد الخس انها مظنة لذلك لأن بلوغها
 شرط لا بد من تحققة والله أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء من التمييز بست أو سبع والمرجح أنها
 مظنة لا تحديد ومن أقوى ما يتسلب به في ان المراد في ذلك الى الفهم فيختلف باختلاف الاشخاص
 ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال ذهب يابني وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريج فحدثه
 قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فهما
 وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد ان امتحنه بحفظ سور من القرآن
 مشهورة **(قوله باب الخروج)** أي السفر (في طلب العلم) لم يذكر فيه شيئاً من فروع عصره وما قد
 أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه من سالك طريقاً يلتبس فيه علم سهل الله له به طريقاً الى الجنة
 ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه **(قوله ورحل جابر بن عبد الله)** هو الانصاري الصحابي المشهور
 وعبد الله بن أنيس بضم الهمزة مصغراً هو الجهمي حليف الانصار **(قوله في حديث واحد)** هو
 حديث أخرجه المصنف في الادب المفرد واحمد وأبو يعلى في مسندهم ما من طريق عبد الله بن محمد
 ابن عقيل انه سمع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فسررت اليه شهر حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنيس

من دلو (باب) * الخروج
 في طلب العلم ورحل جابر
 ابن عبد الله مسيرة شهر الى
 عبد الله بن أنيس في حديث
 واحد

فقلت للبواب قل له جابر على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتنقني فقلت حديث بلغني
 عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعته فقال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله الناس يوم القيامة عراة فذكر الحديث وله طريق
 أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتمام في فوائد من طريق الحاج بن دينار عن
 محمد بن المنكدر عن جابر قال كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان
 صاحب الحديث بمصر فاشترت بعيرا ففسرت حتى وردت بمصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر
 نحوه واسناده صالح وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود
 العنسي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني حديث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي
 اسناده ضعف وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق
 بصيغة الجزم يكون صحيحا وحيث يعلق بصيغة التريض يكون فيه علة لأنه علقه بالجزم هنا ثم
 أخرج طرفا من منه في كتاب التوحيد بصيغة التريض فقال ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث وهذه
 الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منتقضة ونظر البخاري أدق من أن يعتبرض عليه بمثل
 هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الاسناد حسن وقد اعتضد وحيث ذكر طرفا من
 المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا
 يكفي فيه محجى الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شغوف علمه ودقة
 نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى وهو ابن بطلان فزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى
 عبد الله بن أنيس هو حديث السترة على المسلم وهو ما قال من حديث إلى حديث فإن الراحل في
 حديث السترة هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني أخرجه أحمد بسند
 منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك
 ترويه في السترة فذكره وقد وقع ذلك لغير من ذكره فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن
 رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث وروى الخطيب عن عبيد الله بن
 عدي قال بلغني حديث عند علي نخفت أن مات أن لأجدته عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه
 العراق وتبع ذلك يكثر وسيأتي قول الشعبي في مسألة أن كان الرجل يرحل فيمادونها إلى
 المدينة وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إن كنت لأرحل الأيام والليالي
 في طلب الحديث الواحد وسيأتي نحوه ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الاسناد
 لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة وسيأتي عن ابن
 مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله لو أعلم أحد أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه وأخرج الخطيب
 عن أبي العالية قال كان سمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرني حتى خرجنا
 إليهم فسمعنا منهم وقيل لا جدرجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثيرا أو يرحل قال يرحل
 يكتب عن علماء الأمصار فيشام الناس ويتعلم منهم وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على
 تحصيل السنن النبوية وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الريية (قوله حدثنا خالد بن
 خنبل) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الحقة بعد هاء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة

* حدثنا أبو القاسم خالد بن
 خنبل قال حدثنا محمد بن
 حرب

حصن الفزارى فى صاحب
موسى فربهم ائبى بن كعب
فدعاه ابن عباس فقال انى
تما ريت انا وصاحبى هذا
فى صاحب موسى الذى
سال السبيل الى لقيه هل
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يذكر شأنه فقال
اؤبى نعم سمعت النبى صلى الله
عليه وسلم يذكر شأنه يقول
بينما موسى فى مسلام بنى
اسرائيل اذ جاء رجل
فقال اتعلم اءا علم منك
قال موسى لا فآوحى الله
تعالى الى موسى بلى عبدنا
خضر فسأل السبيل الى لقيه
فجعل الله الخوت آية
وقيل له اذ افقدت الخوت
فارجع فانك ستلقاه فكان
موسى يتبع أثر الخوت فى
البحر فقال قى موسى لموسى
أرأيت اذ أوينا الى العنزة
فأتى نسيت الخوت وما أنساينه
الا الشيطان أن أذكره قال
موسى ذلك ما كنا بنى فارتدا
على آثارهما قصصا فوجدنا
خضر افكان من شأنهم ما
ماقص الله فى كتابه* (باب)*
فضل من علم وعلم* حدثنا
محمد بن العلاء قال حدثنا
جماد بن أسامة عن يزيد بن
عبد الله عن أبى بردة عن
أبى موسى عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال مثل ما بعثنى
الله من الهدى والعلم كمثل

وانما أعدته لانه وقع عند الزركشي مضبوطا بالام مشددة وهو سبق قلم أو خطا من الناسخ
(قوله قال الاوزاعي) في رواية الاصيلي حديثنا الاوزاعي (قوله انه قارى هو والحر) سقطت
هو من رواية ابن عساكر فعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيده ولا فصل وهو جائز عند البعض
وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيان وليس بين الروايتين اختلاف الا فيما لا يغير المعنى
وهو قليل وفيه فضل الازيد من العلم ولومع المشقة والنصب بالسفر وخضوع الكبير لمن يتعلم
منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام أولئك الذين هدى الله فبهم اهتد
اقتده وموسى عليه السلام منهم فقد دخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الامر الا فيما
ثبت نسخه (قوله باب فضل من علم وعلم) الاولى بكسر اللام الخفيفة أى صار عالما والثانية
بفتحها وتشديد ها (قوله حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو بكر بن مشهور بكنيته أكثر من اسمه
وكذا شيخه أبو أسامة وبريد بنهم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري وقال
في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تقننا والاسناد كله كوفيون (قوله مثل) بفتح المثناة
والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر (قوله الهدى) أى الدلالة الموصلة الى المطلوب
والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية (قوله نقيية) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي
رأيناها بالنون من النقاء وهي صفة لمخدوف لكن وقع عند الخطابي والحميدي وفي حاشية أصل
أبي ذرغبة بمثلثة مفتوحة وغين معجمة مكسورة بعد هامو حدة خفيفة مفتوحة قال الخطابي
هي مستنقع الماء في الجبال والخنور قال القاسمي عياض هذا غلط في الرواية وحالة للمعنى
لان هذا وصف الطائفة الاولى التي تنبت وما ذكره يصلح وصفاً للثانية التي تسلك الماء قال
وما ضبطناه في البخاري من جميع الطرق الانتقبة بفتح النون وكسر القاف وتشديد الباء
انتقائية وهو مثل قوله في مسلم طائفة طيبة قلت وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد
والمستخرجات كما عند مسلم وفي كتاب الزركشي وروى بقعة قلت هو بمعنى طائفة لكن ليس
ذلك في شيء من روايات الصحيحين ثم قرأت في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل النون
قال والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ومنه فلولا كان من القرون من قبلكم
أولوي بنية (قوله قبلت) بفتح القف وكسر الموحدة من القبول كذا في معظم الروايات
ورقع عند الاصيلي قبلت بالثمانية المشددة وهو تصحيف كما سنذكر بعد (قوله الكلاء)
بالهمزة بلا مد (قوله والعشب) هو من ذكر الخالص بعد العام لان الكلاء يطلق على الثبت
الرطب واليابس معا والعشب للرطب فقط (قوله اخذات) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة
والخاء والذال المجهتين وآخره مشناة من فوق قبلها ألف جمع اخذت وهي الارض التي تسلك الماء
وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره أجادب بالميم والذال المهملة بعد هامو حدة جمع جذب
بفتح الذال المهملة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينضب منها الماء وضبطه المازري
بالذال المجهمة وهمه الثاني ورواهما الاسمعيلى عن أبي يعلى عن أبي كريب أحارب بجاء
وراء مهلتين قال الاسمعيلى لم ينضبته أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشيء قال وقال
بعضهم أجادب بجمع وراء ثم ذال المهملة جمع جر دأوهى البارزة التي لا تنبت قال الخطابي هو صحيح
المعنى ان ساعدته الرواية وأغرب صاحب المطالع فجعل الجميع روايات وليس في الصحيحين

سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضي (قوله فتنع الله بها) أي بالاخذات وللأصلي به أي
 بالماء (قوله وزرعوا) كذا له بن يادة زاي من الزرع ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم
 وغيرهما عن أبي كريب ومسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب وزرعوا بن يادة زاي من
 الرعي قال النووي كلاهما صحيح ورجح القاضي رواية مسلم بلا مرجح لأن رواية زرعو اتدل على
 مباشرة الزرع لتطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم وإن كانت رواية زرعو مطابقة لقوله انبتت
 لكن المراد انها قابلة للانبات وقيل انه روى وزرعوا بن يادة زاي ولا أصل لذلك وقال القاضي قوله
 وزرعوا راجع للأولى لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضا
 بمعنى أن الماء الذي استقر بهما سقط منه أرض أخرى فانبثت (قوله فأصاب) أي الماء
 وللأصلي وكرية أصابت أي طائفة أخرى ووقع كذلك سرى مجاء عند النسائي والمراد بالطائفة
 القطعة (قوله قيعان) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المسماة التي لا تنبت (قوله
 فتنع) بضم القاف أي صار فقيها وقال ابن التين رويناه بكسرها والضم أشبه قال القرطبي وغيره
 شرب النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال
 حاجتهم إليه وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكأن الغيث يحيي البلد الميت فكذا علوم الدين
 يحيي القلب الميت ثم شبه السامعين له بالارض المختلفة التي ينزل بها الغيث فمنهم العالم العامل
 المعلم فهو بمنزلة الارض النسيبة شربت فانتفعت في نفسها وانبتت فنفعت غيرها ومنهم الجامع
 المعلم المستغرق لزمانه فيه غير انه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه غيره فهو بمنزلة
 الارض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار إليه بقوله نضر الله امرأ سمع مقالتي
 فآداهما كامعا ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله غيره فهو بمنزلة الارض
 السبخة أو الماء التي لا تقبل الماء أو تنفسه على غيرها وانما جمع في المثل بين الطائفتين الأولتين
 الموجودتين لا شترأ كيهما في الانتفاع بهما وأفراد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها والله أعلم
 ثم ظهر لي أن في كل مثل طائفتين فالأول قد أوفى خضناه والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم
 يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثاله من الارض السبخة وأشير إليها بقوله صلى الله
 عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأساً أي أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع والثانية منه من لم يدخل في
 الدين أصلاً بل بلغه فكفر به ومثاله من الارض الصماء المسماة المستوية التي يمر عليها الماء فلا
 ينتفع به وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذي جئت به وقال الطيبي
 بقي من أقسام الناس قسمان أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره والثاني من لم ينتفع
 به في نفسه وعلمه غيره (قلت) والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت
 مراتبه وكذلك ما تنبت به الارض فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيماً وأما الثاني فإن كان
 عمل القرائض وأعمل النوافل فقد دخل في الثاني كما قررناه وإن ترك القرائض أيضاً فهو قاسق
 لا يجوز الاخذ عنه ولعله يدخل في عموم من لم يرفع بذلك رأساً والله أعلم (قوله وقال اسحق وكان
 منها طائفة قيلت) أي بتشديد الميم التحثائية أي أن اسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا
 الحديث عن أبي اسامة خالف في هذا الحرف قال الأصلي هو تصحيف من اسحق وقال غيره بل
 هو صواب ومعناه شربت والقليل شرب نصف النهار يقال قيلت الأبل أي شربت في القائلة

فنتفع الله بها الناس فشرى بها
 وسقوا وزرعوا وأصاب منها
 طائفة أخرى انما هي قيعان
 لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً
 فذلك مثل من فقه في دين
 الله ونفعه ما بعثني الله به
 فعلم وعلم ومثل من لم يرفع
 بذلك رأساً ولم يقبل هدى
 الله الذي ارسلت به قال
 أبو عبد الله قال اسحق
 وكان منها طائفة قيلت الماء

وتعقبه القرطبي بان المقصود لا يختص بشرب القاتلة واجيب بان كون هذا أصلاً لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزاً وقال ابن دريد قيل الماء في المكان المنخفض اذا اجتمع فيه وتعقبه القرطبي أيضاً بأنه يفسد التثليل لان اجتماع الماء انما هو مثال الطائفة الثانية والكلام هنا انما هو في الاولى التي شربت وانبتت قال والظاهر انه تصحيف (قوله قاع يعلوه الماء والصفصف المستوي من الارض) هذا ثابت عند المسقلى وأراد به ان قيعان المذكورة في الحديث جمع قاع وانما الارض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها وانما ذكر الصفصف معه جرياً على عادته في الاعتناء بنفسه ما يقع في الحديث من اللفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف * (تنبيه) * وقع في رواية كريمة وقال ابن اسحق وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه وقد وقع في نسخة الصغاني وقال اسحق عن أبي أسامة وهذا يرجح الاول (قوله باب رفع العلم) مقصود الباب الحث على تعلم العلم فانه لا يرفع الا قبض العلماء كما سيأتي سرى ما دام من يتعلم العلم موجودا لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب ان رفعه من علامات الساعة (قوله وقال ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن النقيع المدني المعروف بربيعة الرأي باسكان الهمزة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومراد ربيعة ان من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له ان يترك نفسه فيترك الاشتغال لئلا يؤدي ذلك الى رفع العلم أو مراده الحث على نشر العلم في أهل الدنيا قبل ذلك فيؤدي الى رفع العلم أو مراده أن ينشر العلم نفسه ويتصدى للاخذ عنه لئلا يضيع علمه وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره فلا يهين نفسه بان يجعله عرضاً للدنيا وهذا معنى حسن لكن اللائق بتبويب المصنف ما تقدم وقد وصل أثر ربيعة المذكور ان خطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الاويسى عن مالك عن ربيعة (قوله حدثنا عمران بن ميسرة) في بعضها عمران غير مذكور الاب وقد عرف من الرواية الاخرى انه ابن ميسرة وقد خرج جده النسائي عن عمران بن موسى القزاز وليس هو شيخ البخاري فيه (قوله عبد الوارث) هو ابن سعيد (عن أبي السباح) بمشاة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخرها مهملة كما تقدم (قوله عن أنس) زاد الاصيلي وأبو ذر ابن مالك وللنسائي حدثنا أنس ورجال هذا الاسناد كهم بصريون وكذا الذي بعده (قوله اشراط الساعة) أي علاماتها كما تقدم في الايمان وتقدم ان منها ما يكون من قبيل المعتاد ومنها ما يكون خارقاً للعادة (قوله أن يرفع العلم) هو في محل نصب لانه اسم ان وسقطت ان من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فبسه فعلى روايته يكون مرفوع المحل والمراد برفعه موت حلت له كما تقدم (قوله وينبت) هو بفتح أوله وسكون المثلثة وضم الموحدة وفتح المثناة وفي رواية مسلم ويث بضم أوله وفتح الموحدة بعد هاء المثناة أي يتشعر وغفل الكرماني فعزاها للبخاري وانما حكاه النووي في الشرح لمسلم قال الكرماني وفي رواية وينبت بالنون بدل المثناة من النبات وحكى ابن رجب عن بعضهم وينت بنون ومثلثة من النث وهو الاشاعة قلت وليست هذه في شيء من الصحيحين (قوله وتشرب الخمر) هو بضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف والمراد كثرة ذلك واشتهاره عند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر شرب الخمر فالعلامة بمجموع ما ذكر (قوله وينظر الزنا) أي يفشو كما في رواية مسلم (قوله حدثنا يحيى)

قاع يعلوه الماء والصفصف
المستوى من الارض
* (باب) * رفع العلم وظهور
الجهل وقال ربيعة لا ينبغي
لأحد عنده شيء من العلم أن
يضيع نفسه * حدثنا عمران
ابن ميسرة قال حدثنا
عبد الوارث عن أبي السباح
عن أنس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ان من أشراط الساعة أن
يرفع العلم وينبت الجهل
ويشرب الخمر وينظر الزنا
حدثنا مسدد قال حدثنا
يحيى عن شعبة عن قتادة

هو ابن سعيد القطان (قوله عن أنس) زاد الاصيلي ابن مالك (قوله لا أحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أي والله لا أحدثكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ومسلم من رواية غندر عن شعبة إلا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا إلا أحدثكم فقالوا نعم فقال لا أحدثكم (قوله لا يحدثكم أحد بعدى) كذاله ومسلم يحذف المفعول ولا بن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى وللمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيري ولا بن عوانة من هذا الوجه لا يحدثكم أحد - معهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى وعرف أنس أنه لم يبق أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة فلم يعل الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاما وكان تحديسه بذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا النادر من لم يكن هذا المتن في مرويه وقال ابن بطال يحتمل انه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق (قلت) والا قول أولى (قوله سمعت) هو بيان أو بدل لقوله لا أحدثكم (قوله أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة وفي رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة ان يرفع العلم وكذا في رواية سعيد عند ابن أبي شيبة وهمام عند المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو موافق لرواية أبي التياح وللمصنف أيضا في الاشربة من طريق هشام ان يقل فيحتمل ان يكون المراد بقلته أول العلامة ويرفعه آخرها أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة وهذا أليق لا تخاد المخرج (قوله وتكثر النساء) قيل سببه ان الفتن تكثر في كثير القتل في الرجال لانهم أهل الحرب دون النساء وقال أبو عبد الملك هو إشارة الى كثرة الفتوح فتكثر السبابا فيقتل الرجل الواحد عدة موطوات (قلت) وفيه نظر لانه صرح بالعله في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء والظواهر ان علامته محضة لا لسبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم وقوله لخسين يحتمل ان يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجازا عن الكثرة ويؤيده ان في حديث أبي موسى وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (قوله القيم) أي من يقوم بأمرهن واللام للعهد اشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة خصت بالذكور لكونها مشعرة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يخل به والعقل لان شرب الخمر يخل به والنسب لان الزنا يخل به والنفس والمال لان كثرة الفتن تخل به ما قال الكرماني وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان الخلق لا يتركون هملا ولا بني يهدن بيننا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فيستعين ذلك وقال القرطبي في المفهم في هذا الحديث علم من أعلام النبوة اذا خبر عن أمور ستقع فوقع خصوصاً في هذه الازمان وقال القرطبي في التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطوات أم لا ولا يحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعي (قلت) وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام

عن أنس قال لا أحدثكم
حديثا لا يحدثكم أحد
بعدى سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
من أشرط الساعة أن يقل
العلم ويظهر الجهل ويظهر
الزنا وتكثر النساء ويقل
الرجال حتى يكون لخسين
امرأة القيم الواحد

*(باب) فضل العلم * حدثنا
سعيد بن عفير قال حدثني
الليث قال حدثني عقيل
عن ابن شهاب عن حمزة بن
عبد الله بن عمر أن ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال بينما أنا قائم
أتيت بقدر من لبن فشربت
حتى أتى لا شيء الرى يخرج في
أظفاري ثم أعطيت فضلي
عمر بن الخطاب قالوا فما
أولته يا رسول الله قال العلم
*(باب) * النبأ وهو واقف
على الدابة وغيرها * حدثنا
اسماعيل قال حدثني مالك
عن ابن شهاب عن عيسى بن
طلحة بن عبيد الله عن عبد الله
ابن عمرو بن العاصي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقف
في حجة الوداع بمنى للناس
يسألونه فجاء رجل فقال لم
أشعر فخلقت قبل أن أذبح
فقال اذبح ولا حرج فجاء
آخر فقال لم أشعر فخنثرت
قبل أن أرى قال ارم ولا
حرج فمائل النبي صلى الله
عليه وسلم عن شيء قدم ولا
آخر إلا قال افعل ولا حرج
*(باب) * من أجاب النسيأ
بإشارة اليد والرأس * حدثنا
موسى بن اسماعيل قال حدثنا
وهيب قال حدثنا أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم

والله المستعان (قوله باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه والفضل الذي
تقدم في أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة فلا يظن أنه كرهه (قوله حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد
ابن كثير بن عفير المصري نسب إلى جده كما تقدم وعفير بضم الميم له تبايعات فاء كما تقدم أيضا
(قوله حدثنا الليث) هو ابن سعد عن عقيل وللأصلي وكريمة حدثني الليث حدثني عقيل (قوله أتيت)
عن حمزة) وللمصنف في التعبير أخبرني حمزة (قوله بينما) أصله بين فاشبعت الفتحة (قوله أتيت)
بضم الهمزة (قوله فشربت) أي من ذلك اللبن (قوله لا شيء) بفتح الهمزة من الرؤية أو من
العلم واللام للتأكيده أو جواب قسم محذوف والرى بكسر الزا في الرواية وحكى الجوهري الفتح
وقال غيره بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (قوله يخرج) أي الرى وأطلق رؤيته أي على سبيل
الاستعارة (قوله في أظفاري) في رواية ابن عساکر من أظفاري وهو أبلغ وفي التعبير من أطراف
وهو بمعناه (قوله قال العلم) هو بالنصب وبالرفع معاني الرواية وتوجهها ظاهر وتفسير اللبن
بالعلم لا شترأ كهما في كثرة النفع بهما وسأني بقية الكلام عليه في مناقب عمر في كتاب التعبير ان
شاء الله تعالى قال ابن المنير وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضله النبي
صلى الله عليه وسلم ونصيب مما آتاه الله وناهيك بذلك انتهى وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل
الفضيلة وغفل عن النكتة المتقدمة (قوله باب النسيأ) هو بضم الناء وان قلت الفتوى فقيمتهما
والمصدر إلا تيميزن قياسا قليلا مثل تقدير جميعي (قوله وهو) أي المفتي ومراده ان العالم
يجيب سؤال الطالب ولو كان راكبا (قوله على الدابة) المراد به في اللغة كل ما مشى على الأرض
وفي العرف ما يركب وهو المراد بالترجمة وبعض أهل العرف خصم بالخيول فان قيل ليس في سياق
الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردناها في الحج فقال كان
على ناقته ترجم له باب النسيأ على الدابة عند الجرة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب
فذكره كالذي هنا ثم من طريق ابن جريج نحوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ
وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يسبق لفظه وقال بعده تابعه
معمر عن الزهري انتهى ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ناقته (قوله حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس (قوله حجة الوداع) هو
بفتح الحاء ويجوز كسرها (قوله للناس يسألونه) هو ما حال من فاعل وقف أو من الناس
أو استئناف ما باللسبب الوقوف (قوله فجاء رجل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده
في قوله فجاء آخر والظاهر ان الصحابي لم يدسم أحدا لكثرة من سأل أذالك وسأني بسط ذلك
في الحج (قوله ولا حرج) أي لا تنبي عليك مطلقا من الائتم لا في الترتيب ولا في تركه انذية هذا
ظاهره وقال بعض الفقهاء المراد في الائتم فقط وفيه نظر لان في بعض الروايات الصحيحة ولم يامر
بكنارة وسأني مما بحث ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى ورجال هذا الاسناد كلهم
مدينون (قوله باب من أجاب النسيأ بإشارة اليد والرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين
المذكورين في الباب أولا وهما من فروعان وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط وهو من
فعل عائشة فيكون موقوفا لكن لحكم المرفوع لأنها كانت تصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير (قوله وهيب) بالتصغير هو ابن خالد من حفاظ

البصرة مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه الديلماطي في حواشي نسخته سنة ست وخسين وهو وهم وأيوب هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس والاسناد كله بصريون **(قوله سئل)** هو بضم أوله **(فقال)** أي السائل **(ذبحت قبل أن أرمي)** أي فهل على شيء **(قوله)** فأوماً بيده **(فقال لارج)** أي عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون بياناً لقوله أو ما يكون من اطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده فقال **كذا بيده** ويحتمل أن يكون حالاً والتقدير فأوماً بيده فأنزل لارج فجمع بين الإشارة والنطق والاول ألقى بترجمة المصنف **(قوله)** وقال خلقت يحتمل أن السائل هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا وقال آخر كذا وهو الاظهر ليوافق الرواية التي قبله حيث قال **خفاء آخر** **(قوله)** فأوماً بيده **(ولارج)** كذا ثبتت الرواية في قوله ولارج وليست عند أبي ذر في الجواب الاول قال الكرمانى لان الاول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أو لانه انتهى وقد ثبتت الرواية في الاول أيضاً في رواية الاصيلي وغيره **(قوله)** حدثنا المكي هو اسم وليس بنسب وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنده في باب آثم من كذب **(قوله)** أخبرنا حنظلة هو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمعي المدني **(قوله)** عن سالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية الاسمعيلى من طريق اسحق بن سليمان الراوى عن حنظلة قال سمعت سالموا زاد فيه لا أدري كم رأيت أبا هريرة قائماً في السوق يقول يقبض العلم فذكره موقوفاً لكن ظهر في آخره أنه مرفوع **(قوله)** يقبض العلم ينسب المراد بقوله قبل هذا رفع العلم والقبض ينسبه حديث عبد الله بن عمر والآخر بعد انه يقع بموت العلماء **(قوله)** ويظهر الجهل هو من لازم ذلك **(قوله)** والفتن في رواية الاصيلي وغيره وتظهر الفتن **(قوله)** الهرج هو يفتح الياء وسكون الراء بعدها جيم **(قوله)** فقال كذا بيده هو من اطلاق القول على الفعل **(قوله)** خرفها الفاء فيه تفسيره كأن الراوى بين ان الأعياء كان محرفاً **(قوله)** كأنه يريد القتل كأن ذلك فهمهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوى عن حنظلة فان أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الانسان وقال الكرمانى الهرج هو الفتنة فارادة القتل من لفظة على طريق التجرؤ زادهو لازم معنى الهرج قال الآن ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة قلت وهى غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن والهج القتل بلسان الحبشة وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** هشام هو ابن عروة بن الزبير **(عن فاطمة)** هى بنت المنذر بن الزبير وهى زوجة هشام وبنت عمه **(قوله)** عن أسماء هى بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهى جدة هشام وفاطمة جميعاً **(قوله)** فقلت ما شأن الناس أى لما رأيت من اضطرابهم **(قوله)** فأشارت أى عائشة الى السماء أى انكسفت الشمس **(قوله)** فاذا الناس قيام كأنها التفتت من حجرة عائشة الى من في المسجد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف ففقه اطلاق الناس على البعض **(قوله)** فنبالت سبحان الله أى أشارت قائلة سبحان الله **(قوله)** قلت آية هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى هذه آية أى علامة ويجوز حذف همزة الاستهزاء وانباتها **(قوله)** فقامت أى في الصلاة **(قوله)** حتى علاني كذا لا كثير بالعين المهذلة وتخفيف اللام وفي رواية كريمة

سئل في حجة فقال ذبحت قبل أن أرمي فأوماً بيده قال لارج وقال خلقت قبل أن أذبح فأوماً بيده ولا حرج * حدثنا المكي بن ابراهيم قال أخبرنا حنظلة عن سالم قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض العلم ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج قيل يا رسول الله وما الهرج فقال هكذا بيده خرفها كأنه يريد القتل * حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أتيت عائشة وهى تصلى فقلت ما شأن الناس فأشارت الى السماء فاذا الناس قيام فقلت سبحان الله قلت آية فأشارت برأسها اى نعم فقامت حتى علاني الغشى فجعلت أصب على رأسي الماء فمد الله النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه

ثم قال ما من شيء لم يكن أرى به إلا رايته في مقامي حتى الجنة والنار فواحي الى أنكم تفتنون في قبوركم مثل أوقريه لا أدري أي ذلك قالت أسماء من فتنة المسيح الدجال يقال ما علمك به ذا الرجل فاما المؤمن أو المؤمن لا أدري بأيهما قالت أسماء فيقول هو محمد ورسول الله جاءنا بالنبات والهدى ١٦٦ فأجبنا واتبعنا هو محمد ثلاثا فيقال نعم صالحا قد علمنا ان كنت لموقنا به وأما المنافق

تجلا في بمناء وجيم ولا ممشدة وجلال الشيء ما غطي به والغشي بفتح الغين واسكان الشين المجتمين وتخفيف الماء وبكسر الشين وتشديد الباء أيضا هو طرف من الانحاء والمراد به هنا الحالة القرية منه فأطلقته مجازا ولهذا قالت فجعلت أصب على رأسي الماء أي في تلك الحال ليذهب ووهم من قال بان صباها كان بعد الافاقة وسيأتي تقرير ذلك في كتاب الطهارة ويأتي الكلام على هذا الحديث أيضا في صلاة الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله أريته) هو بضم الهمزة (قوله حتى الجنة والنار) رويانه بالحركات الثلاث فيهما (قوله مثل أوقريه) كذا هو بترك التنوين في الاول واثباته في الثاني قال ابن مالك توجيهه ان أصله مثل فتنة الدجال أوقريه من فتنة الدجال حذف ما أضيف الى مثل وترك على هيئته قبل الحذف وجازا الحذف للدلالة ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر * بين ذراعي وجهه الاسد * تقديره بين ذراعي الاسد وجهه الاسد وقال الآخر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالى تزوى عنه ما هو يحذر

وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضا وتوجيهه انه مضاف الى فتنة أيضا وظاهر حرف الجر بين المضاف والمضاف اليه جائز عند قوم وقوله لا أدري أي ذلك قالت أسماء بجملة معترضة بين بها الراوي ان الشك منه هل قالت أسماء مثل أوقالت قريبا وسيأتي مباحث هذا المتن في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * وقع في نسخة الصغاني هنا قال ابن عباس مرقدنا مخرجنا وفي ثبوت ذلك نظر لانه لم يقع في الحديث لذلك ذكر وان كان قد يظهر له مناسبة وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس (قوله باب تحريض) هو بالنضاد المجعلة ومن قالها بالهمزة هله هنا فقد صنف (قوله وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعامق طرف من حديث مشهور يأتى في الصلاة (قوله أبي جرة) هو بالحييم والراء كما تقدم (قوله من شقة) بضم الشين المجعلة وتشديد القاف (قوله وتعطوا) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن وساغ التقدير لان المعطوف عليه اسم قاله الكرماني قلت قد رواه أحمد عن غندر فقال وأن تعطوا فكان حذفها من شيخ البخاري (قوله قال شعبة وربما قال النقيير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال المقيير) أي بالميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الباء المفتوحة وليس المراد انه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت احدهما دون الاخرى لانه يلزم من ذكر المقيير التكرار لسبق ذكر المزفت لانه بمعنى بل المراد انه كان جازما بذكر الثلاثة الاول شا كافي الرابع وهو النقيير فكان تارة يذكروا تارة لا يذكروا وكان أيضا شا كافي التلظظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقيير هذا توجيهه فلا يلتفت الى ما عداه وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الايمان وأخرجه المصنف هناك عالما بن علي بن الجعد عن شعبة ولم يتردد الا في المزفت والمقيير فقط وحزم بالنقيير وهو يؤيد ما قلته والله أعلم (قوله وأخبروه)

أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري دعت الناس يقولون شيئا فقلته * (باب) * تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس على أن يحفظوا الايمان والعلم ويخبروا به من وراءهم وقال مالك بن الحويرث قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم ارجعوا الى أهليكم فعلموهم * حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن أبي جرة قال كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس فقال ان وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الوفد ومن القوم قالوا ربيعة فقال مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خرايا ولانما قالوا انا نأتيك من شقة بعيدة بيننا وبينك هذا الحى من كفار دضر ولاننا نطيع أن نأتيك الا في شهر حرام فربا بامر فخير به من وراءنا ندخل به الجنة فامرهم بارسع ونهاهم عن اربع أمرهم بالايان بالله عز وجل وخده قال هل تدرون ما الايمان بالله وخده

قالوا الله ورسوله أعلم قال شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة وصوم رمضان وتعطوا الخس من المغنم ونهاهم عن الدباء والحميم والمزفت قال شعبة وربما قال النقيير وربما قال المتير قال احفظوه وأخبروه من وراءكم

(باب) الرجل في المسئلة النازلة * حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أنه تزوج ابنة لابي ١٦٧ اصاب بن عزير فاته امرأه فقالت اني قد

أرضعت عقبة والتي تزوج
بهم افسال لها عقبة ما أعلم
انك أرضعتني ولا أخبرتي
فركب الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالمدينة
فساله فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كيف
وقد قيل ففارقها عقبة
ونكحت زوجا غيره*(باب)*
التناوب في العلم* حدثنا
أبو اليمان قال أخبرنا شعيب
عن الزهري ح قال
أبو عبد الله وقال ابن وهب
أخبرنا يونس عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عبد الله
ابن أبي ثور عن عبد الله بن
عباس عن عمر قال كنت
أنا وجاري من الانصار في
بني أمية بن زيد وهي من
عوالي المدينة وكنا تناوب
التزول على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ينزل يوما
وأنزل يوما فاذ انزلت جثته
بخبر ذلك اليوم من الوحي
وغیره واذا نزل فعل
مثل ذلك فنزل صاحبي
الانصاري يوم نوبته فضرب
بأبي ضربا شديدا فقال
أنتم هو ففرغت فخرجت
اليه فقال قد حدثت أمر
عظيم فدخلت على حفصة
فاذا هي تبكي فقلت

هو بفتح الهمزة وكسر الباء والكشميرني وأخبروا بحذف الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكسر
الراء بمعنى الارتحال وفي رواية أيضا بفتح الراء أي الواحدة واما بضمها فالمراد به الجهة وقد تطلق
على من يرتحل اليه وفي رواية كريمة وتعلم أخذه بعد قوله في المسئلة النازلة والصواب حذفها
لانها تأتي في باب آخر (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة)
هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب الى جدته (قوله عن عقبة بن الحرث) سيأتي نصريحه
بالسماع من عقبة في كتاب النكاح خلافا لمن أنكره وسيأتي الخلاف في كنية عقبة في قصة
حبيب بن عدي (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بنت المخجمة وكسر النون بعدها يا تحتانية
شديدة وكنتها أتم يحيى كما يأتي في الشهادات وهجم الكرماني فقال لا يعرف اسمها وأبو اهاب
بكسر الهمزة لا عرف اسمه وهو مذكور في العجالة وعزير بنت العين المهمة وكسر الزاي
وأخوه زاي أيضا كما تقدم في المقدمة ومن قاله بضم أوله فقد جتزأ (قوله فاته امرأه)
لم أقف على اسمها (قوله ولا أخبرتي) بكسر المثناة أي قبل ذلك كأنه اتهمها (قوله فركب)
أي من مكة لانها كانت دار اقامته والفرق بين هذه الترجمة وترجمة باب الخروج في طلب العلم
ان هذا أخص وذلك أعم وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى
(قوله ونكحت زوجا غيره) اسم هذا الزوج ظريب بضم الميم المشالة وفتح الراء وآخره موحدة
مصغرا (قوله باب التناوب) هو بالنون وضم الواو من النوبة بفتح النون (قوله وقال ابن وهب)
هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حرمله عنه بسنده وليس في روايته
قول عمر كنت أنا وجاري من الانصار تناوب التزول وهو مقصود هذا الباب وانما وقع ذلك
في رواية شعيب وحده عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم وقد ساق
المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي اليمان وحده أتم مما هنا بكثير وانما ذكره هنا رواية
يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من افراد شعيب (قوله عن عبد الله بن عبد الله بن
أبي ثور) هو مكى زوفي وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية
الزهري عنهم ما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهذلي لكن روايته عن ابن عباس
كثيرة في الصحيحين وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجاري)
هذا الجار هو عتيان بن مالك أفاده ابن القسطلاني لكن لم يذكروا دليله (قوله في بني أمية) أي
ناحية بني أمية سميت البقعة باسم من نزلها (قوله انتم) هو بفتح المثناة (قوله دخلت على حفصة)
ظاهر سياقها يوهم انه من كلام الانصاري وانما الداخل على حفصة عمر وللكشميرني فدخلت
على حفصة أي قال عمر فدخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافق أصل الحديث
بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه قلت قد كنت أظن ان هذا كائن
حتى اذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين بنته وفي
هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة وفيه ان الطالب لا يغفل عن
النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته

أطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم أطلقت نسائي
قال لا فقلت الله أكبر

قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان فآيات النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال يا أيها الناس انكم منقرون فن صلى بالناس فلم يخفف فان فيهم المريض والضعف وهذا الحاجة * حدثنا عبد الله ابن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المديني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن اللقطة فقال عرف وكأها أو قال وعاء وعاء وعاء ثم عرفها سنة ثم استمع بها فان جاء بها فادها اليه قال فضالة الابل فغضب حتى اجرت وجنتاه أو قال اجرت وجهه فقال ومالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر فذرها حتى يلقاها ربه قال فضالة الغنم قال لك أو لا خيل أو للذئب * حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال سئل النبي صلى الله

لما علم من حال عمر انه كان يتعاني التجارة اذ ذالك كما سيأتي في البيوع وفيه ان شرط التواتر ان يكون مستند نقله الامر المحسوس لا الاشاعة التي لا يدري من بدأ بها وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى (قوله باب الغضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئا (قوله أخبرني سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي خالده) هو اسمعيل (قوله قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب (قوله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول) قال القاضي عياض ظاهره مشكل لان التطويل يقتضي الادراك لا عدمه قال فكان الالف زيدت بعد لا وكان أدرك كانت أترك قلت هو توجيحه حسن لو ساعدته الرواية وقال أبو الزناد بن سراج معناه انه كان به ضعف فكان اذا طوّل به الامام في القيام لا يبالغ الركوع الا وقد ازداد ضعفا فلا يكاد يتم معه الصلاة قلت وهو معنى حسن لكن رواد المصنف عن الثوري عن سفيان بهذا الاسناد بلفظ اني لا تاخر عن الصلاة فعلى هذا فراه بقوله اني لا أكاد أدرك الصلاة أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أناخر عنها أحيانا من أجل التطويل وسيأتي تحرير هذا في موضع في الصلاة ويأتي الخلاف في اسم الشاكي والمشكو (قوله أشد غضبا) قيل انما غضب لتقدم فيه عن ذلك (قوله وهذا الحاجة) كذا لاكثر وفي رواية القاضي وذو الحاجة وتوجيهه انه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها أو هو استئناف (قوله سأله رجل) هو عمرو والد مالك وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة (قوله وكأها) هو بكسر الواو ما يرتبط به والعناصر بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو (قوله فغضب) اما لانه كان غمى قبل ذلك عن التقاطها واما لان السائل قصر في فهمه فقام ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين (قوله سقاؤها) هو بكسر أوله والمراد ببلت أجوافها لانها تشرب فتسكن في بياها (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد حشاها فخما وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الاسناد في باب فضل من علم وعلم (قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالذال المعجمة والعناء القرشي السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي (قوله فقام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبة بن ربيعة سمع ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه وأغفل في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة وهو صحابي بلا مريبة لقوله فقال من أي يا رسول الله ووقع في تفسيره قتال في نحو هذه القصة ان رجلا من بني عبد الدار قال من أي قال سعد بن مسعود الى غير أبيه بخلاف ابن حذافة وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة (قوله فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال يا رسول الله ان تاب الى الله) أي مما يوجب غضبك وفي حديث أنس الآتي بعد ان عمر برئ على ركبتيه فقال رضيما بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبعدهم ديننا والجمع بينهم ما ظاهرا بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من الصحابين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس اشتركا كما في نقل قصة عبد الله بن حذافة (تنبيه) * قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لان الحاكم مأمور أن

عليه وسلم عن أشياء كرها فلما أكثر عليه غضب ثم قال للناس سلوني عما شئتم قال رجل من أبي قال أبولك حذافة لا يقض فقام آخر فقال من أبي يا رسول الله فقال أبولك سالم مولى شيبة فلما رأى عمر ما في وجهه قال يا رسول الله ان تاب الى الله عز وجل

لا يقضى وهو غضبان والفرق ان الواعظ من شأنه ان يكون في صورة الغضبان لان مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لانه في صورة المذنب وكذا المعلم اذا أنكر على من يعلم منه سوء فهم ونحوه لانه قد يكون ادعى للقبول منه وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابيه فان قيل فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال أبو بكر فلان فالجواب ان يقال أولا ليس هذا من باب الحكم وعلى تقديره فيقال هذا من خصوصياته لمحل العصاة فاستوى غضبه ورضاه ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريمه أو كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم **(قوله)** باب من برك هو بفتح الموحدة والراء المخففة يقال برك البعير اذا استناخ واستعمل في الادعى مجازا **(قوله)** خرج فقام عبد الله بن حذافة فيه حذف يظهر من الرواية الاخرى والتقدير خرج فسئل فاكثروا عليه فغضب فقال سلوني فقام عبد الله **(قوله)** فقال رضينا بالله ربنا قال ابن بطال فهم عمر منه ان تلك الاسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك فحشي ان تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال رضينا بالله ربنا الى آخره فرضى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت **(قوله)** باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم هو بضم الياء وفتح الهاء وفي روايتنا أيضا بكسر الهاء لكن في رواية الاصيلي وكرية ليفهم عنه وهو بفتح الهاء لا غير **(قوله)** فقال ألا و قول الزور كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق من حديث أبي بكر المذکور في الشهادات وفي الديان الذي أوله ألا أبئسكم يا كبر الكبار ثلاثا فذكر الحديث ففيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا **(قوله)** فما زال يكررها أي في مجلسه ذلك والضمير يعود على الكلمة الاخيرة وهي قول الزور وسأبقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في مكانه **(قوله)** وقال ابن عمر هو طرف أيضا من حديث مذکور عند المصنف في كتاب الحدود وأوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق وقوله ثلاثا متعلق بقوله لا بقوله بلغت **(قوله)** حدثنا عبدة هو ابن عبد الله الصنفار ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصنفار وفي رواية الاصيلي حدثنا عبدة الصنفار **(قوله)** ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أبا سهل والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك وثمامة عمه ورجال هذا الاسناد كما هم بصريون **(قوله)** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ان أنسا أخبر عماره من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وشاهده لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك ويؤيد ذلك ان المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن اسحق وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الاسناد الى أنس فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان **(قوله)** اذا تكلم قال الكرمانى مثل هذا التركيب يشعر بالاستقرار عند الاصوليين **(قوله)** بكلمة أي بجملة مفيدة **(قوله)** أعادها ثلاثا قديين المراد بذلك في تفسير الحديث بقوله حتى تفهم عنه وللتزمذي والحاكم في المستدرک حتى تعقل عنه ووهم الحاكم في استدراكه وفي دعواه ان البخاري لم يخرج وقال الترمذي حسن صحيح غريب انما نعرفه من حديث عبد الله بن المثنى انتهى وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخاري باخراج حديثه دون

(باب) * من برك على ركبته عند الامام أو المحدث حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فقام عبد الله بن حذافة فقال من أبي فقال أبو بكر حذافة ثم أكثر أن يقول سلوني فبرك عمر على ركبته فقال رضينا بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا فسكت **(باب)** * من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه فقال ألا و قول الزور فما زال يكررها وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم هل بلغت ثلاثا * حدثنا عبدة قال حدثنا عبد الصمد قال حدثنا عبد الله بن المثنى قال حدثنا ثمامة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سلم سلم ثلاثا واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا * حدثنا عبدة بن عبد الله قال حدثنا عبد الصمد قال حدثنا عبد الله بن المثنى قال حدثنا ثمامة بن عبد الله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا حتى تفهم

مسلم وقد وثقه العجلي والترمذي وقال أبو حاتم صالح وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين
 ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوي قلت لعله أراد في بعض حديثه وقد تقرر ان البخاري
 حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه وقول ابن معين ليس بشيء أراد به
 في حديث بعينه سئل عنه وقد قواه في رواية اسحق بن منصور عنه وفي الجلة قال رجل اذا ثبتت
 عند الله لم يقبل فيه الجرح الا اذا كان مفسراً بأمر قاض وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى
 هذا وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات ربما أخطأ والذي أنكر عليه انما هو من روايته عن
 غيره ثمانية والبخاري انما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك ان الرجل أضبط
 الحديث آل بيته من غيره وقال ابن المنير في البخاري بهذه الترجمة على الزدعي من كره اعادة
 الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعنده من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف
 القرائح فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة اذا استعاد ولا عذر له مفيد اذا لم يعد بل
 الاعادة عليه أكد من الابتداء لان الشروع دأبهم وقال ابن التين فيه ان الثلاث غاية ما يتبع به
 الاعتذار والبيان (قوله) واذا أتى على قوم) أي وكان اذا أتى (قوله) فسلم عليهم) هو من تمة الشرط
 وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الامعدي يشبه أن يكون ذلك كان اذا سلم سلام الاستئذان
 على مارواه أبو موسى وغيره وأما أن يراد بالسلام المعروف عدم التكرار قلت وقد فهم
 المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقروناً بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كما سيأتي
 في الاستئذان لكن يحتمل ان يكون ذلك كان يقع أيضاً منه اذا خشى أنه لا يسمع سلامه وما ادعاء
 الكرماني من ان الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار مما ينافي في قوله والله أعلم (قوله) في حديث
 عبد الله بن عمرو قارنًا) هو بفتح الكاف وقوله أرهقنا بسكون القاف وللأصلي أرهقنا
 وقوله صلاة العصر هو بدل من الصلاة ان رفعاً ورفع وان نصباً فنصب (قوله) مرتين أو ثلاثاً) هو
 شك من الراوي وهو يدل على ان الثلاث ليست شرطاً بل المراد التفهيم فاذا حصل بدونها أجزأ
 وسيأتي الكلام على المتن في الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله) باب تعليم الرجل أمته وأهله) مطابقة
 الحديث للترجمة في الامه بالنص وفي الادل بالقياس اذا الاعتناء بالاهل الحراري في تعليم فرائض
 الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالاماء (قوله) حدثنا محمد بن سلام) كذا في روايتنا من طريق
 أبي ذر وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام وللأصلي حدثنا محمد بن سلام واعقده المزي في
 الاطراف فقال رواه البخاري عن محمد بن زيد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر
 البخاري وهو عبد الرحمن بن محمد بن زيد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر
 في العمدين وذكر أبو علي الجبائي ان بعض أهل بلدهم ضعف البخاري فقال البخاري فاخطأ خطأ
 فاحشاً (قوله) حدثنا صالح بن حيان) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان نسب الى جد أبيه وهو
 بفتح المهملة وتشديد الباء التختانية ولقبه حي وهو أشهر به من اسمه وكذا من ينسب اليه يقال
 للواحد منهم غالباً فلان بن حي كصالح بن حي هذا وهو ثقة مشهور في طبقة راو آخر كوفي أيضاً
 يقال له صالح بن حيان القرشي لكنه ضعيف وقد وهم من زعم ان البخاري أخرج له فانه انما
 أخرج لصالح بن حي وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي وقد أخرج
 البخاري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عينية قال حدثنا صالح بن حي أبو

واذا أتى على قوم فسلم عليهم
 سلم عليهم ثلاثاً * حدثنا
 مسدد قال حدثنا أبو عوانة
 عن أبي بشر عن يوسف بن
 ماهك عن عبد الله بن عمرو
 قال تخلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في سفر سافرناه
 فادركنا وقد أرهقنا الصلاة
 صلاة العصر ونحن نتوضأ
 فجاءنا فمدح على أرجلنا
 فنادى بأعلى صوته ويل
 للأعقاب من النار مرتين
 أو ثلاثاً * (باب) * تعليم
 الرجل أمته وأهله * حدثنا
 محمد بن سلام قال حدثنا
 المحاربي قال حدثنا صالح بن
 حيان قال

حسين قال سمعت الشعبي وأصرح من ذلك انه أخرج الحديث المذكور في كتاب الادب المقرد
بالاستاد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن حي (قوله قال عامر) أي قال صالح قال عامر وعادتهم
حذف قال اذا تكررت خطأ لانطقا (قوله عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق
وغيره (قوله ثلاثة لهم أجران) ثلاثة مبتدأ والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران
خبره (قوله رجل) هو بدل تفصيل أو بدل كل بالنظر الى المجموع (قوله من أهل الكتاب)
لفظ الكتاب عام ومعناه خاص أي المنزل من عند الله والمراد به التوراة والانجيل كما تظاهرت به
نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة ان قلنا ان
النصرانية ناسخة لليهودية كذا اقرره جماعة ولا يحتاج الى اشتراط النسخ لان عيسى عليه الصلاة
والسلام كان قد أرسل الى بني اسرائيل بلا خلاف فن أجابه منهم نسب اليه ومن كذبه منهم
واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يتناوله الخبر لان شرطه ان يكون مؤمنا بنبيه نعم من دخل
في اليهودية من غير بني اسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته يصدق عليه
انه يهودي مؤمن اذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبيا آخر بعده فن أدرك بعثة
محمد صلى الله عليه وسلم من كان بهذه المنابة وآمن به لا يشكل انه يدخل في الخبر المذكور ومن هذا
القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرهم ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه
السلام لكونه أرسل الى بني اسرائيل خاصة نعم الاشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي
صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى أولئك يؤتون
أجرهم مرتين نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره ففي الطبراني من حديث رفاعة
القرظي قال نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي وروى الطبري بالاستاد صحيح عن علي بن رفاعة
القرظي قال خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبو رفاعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به
فاوذا وافرزت الذين آتيناهم الكتاب من قبلهم به يؤمنون الآيات فهو لا آمن بني اسرائيل ولم
يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية الى ان آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم
يؤتون أجرهم مرتين قال الطبري فيحتمل اجراء الحديث على عمومه اذ لا يعد أن يكون طريان
الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم سببا لقبول تلك الاديان وان كانت منسوخة انتهت وسأذكر
ما يؤيده بعد ويمكن ان يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة انه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه
السلام لانهم لم تتشرفوا كثير البلاد فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام
الى أن جاء الاسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا يرتفع الاشكال ان شاء الله تعالى
(فوائد) * الاولى وقع في شرح ابن التين وغيره ان الآية المذكورة نزلت في كعب الاحبار
وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب لان كعبا ليست له صحبة ولم يسلم الا في عهد
عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة انه نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان
الفساري وهذا مستقيم لان عبد الله كان يهوديا فاسلم كإسائي في الهجرة وسلمان كان نصرانيا
فاسلم كإسائي في البيوع وهما صحابيان مشهوران الثانية قال القرطبي الكتاب الذي يضاعف
أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلا الى أن آمن بنينا صلى الله عليه وسلم
فيؤجر على اتباع الحق الاول والثاني انتهى ويشكل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى

قال عامر الشعبي حدثني
أبو بردة عن أبيه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاثة لهم أجران رجل
من أهل الكتاب آمن بنبيه
وآمن بمحمد صلى الله عليه
وسلم والعبد المملوك اذا
أدى حق الله تعالى وحق
مواله ورجل كانت عنده
أمة فآتته افا حسن تأديها
وعلمها فاحسن تعليمها ثم
أعتقها فآتت زوجها

هرقل أسلم بوثك الله أجرك مرتين وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قدمت
بحث شيخ الاسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحي الثالثة قال أبو عبد الملك البوني
وغیره ان الحديث لا يتناول اليهود البتة وليس بمستقيم كما قرأناه وقال الداودي ومن تبعه انه
يحتمل ان يتناول جميع الامم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الا اني أسألت على
ما أسألت من خير وهو متعقب لان الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم الا بقياس الخير
على الايمان وايضا فالنكتة في قوله آمن بنبيه الاشعار بعلمية الاجراي ان سبب الاجرين الايمان
بالنبيين والكفار ليسوا كذلك ويمكن ان يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار ان
أهل الكتاب يعرفون محمد صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى يجدونہ مكتوبا عندهم في التوراة
والانجيل فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من
وزر غيره وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم لكون الوحي كان ينزل في بيوتهن
فان قيل فلم لم يذكر في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أجب شيخنا شيخ الاسلام بان
قصديتن خاصة بهن قصورة عامين والثلاثة المذكورة في الحديث مستقرة الى يوم القيامة وهذا
مصر من شيخنا الى ان قضية مؤمن أهل الكتاب مستقرة وقد ادعى الكرمانى اختصاص ذلك بمن
آمن في عهد البعثة وعلل ذلك بان نبينهم بعد البعثة انما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم
بعثته انتهى وقضيته ان ذلك أيضا لا يتم لمن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه بمن لم
تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده فإله شيخنا أظهر والمراد بنسبتهم الى غير نبينا
صلى الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قوى به الكرمانى دعواه بكون
السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب رجل بالتسكير وفي العبد بالتعريف وحيث
زيدت فيه اذا الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الاجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لانه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقاً عليه
بين الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فقد عرفت في ترجمة عيسى باذاني الثلاثة وعبر في
النكاح بقوله ايمان رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالتعريف
والتسكير فلا أثر له هنا لان المعترف بلام الجنس مؤداه مؤدَى التسكير والله أعلم الرابعة - كم
المرأة الكتابية **حكم** الرجل كما هو مطرد في جل الاحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية الا
ما خصه الدليل وسيأتى مباحث العبد في العتق ومباحث الامنة في النكاح **(قوله** فله أجران) هو
تكرير اطول الكلام للاهتمام به **(قوله** ثم قال عامر) أى الشعبي أعطينا كهذا ظاهره انه خاطب
بذلك صالحا الراوى عنه ولهذا جزم الكرمانى بقوله الخطاب لصالح وليس كذلك بل انما خاطب
بذلك رجلا من أهل خراسان سأله عن يعتق أمته ثم يترجها كما سئذ كذا في ترجمة عيسى عليه
السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى **(قوله** بغير شيء) أى من الامور الدنيوية والا فالاجر
الاخرى حاصل له **(قوله** يركب فيمادونها) أى يرحل لاجل ما هو أوهاون منها كما عند في الجهاد
والضمير عائذ على المسئلة **(قوله** الى المدينة) أى النبوية وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الامصار وسكنوها فاكثى أهل
كل بلد بعلمائه الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر

فله أجران ثم قال عامر
أعطينا كهذا بغير شيء قد كان
يركب فيمادونها الى المدينة

(باب) * عظة الامام النساء
وتعليمهن * حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا شعبة
عن أيوب قال سمعت عطاء
قال سمعت ابن عباس قال
أشهد على النبي صلى الله عليه
وسلم أو قال عطاء أشهد على
ابن عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج
ومعه بلال فظن أنه لم يسمع
النساء فوعظهن وأمرهن
بالصدقة فجعلت المرأة تلتقي
القرط والخاتم وبلال يأخذ
في طرف ثوبه وقال اسمعيل
عن أيوب عن عطاء وقال
عن ابن عباس أشهد على
النبي صلى الله عليه وسلم
(باب) الحرص على الحديث
* حدثنا عبد العزيز بن عبد
الله قال حدثني سليمان
عن عمرو بن أبي عمرو عن
سعيد بن أبي سعيد المقبري
عن أبي هريرة أنه قال قيل
يا رسول الله من أسعد
الناس بشفاعتك يوم
القيامة قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لقد ظننت
يا أبا هريرة أن لا يسألني عن
هذا الحديث أحد أول
منك لما رأيت من حرصك
على الحديث أسعد الناس
بشفاعتي يوم القيامة

الشعبي مع كونه من كبار التابعين بقوله كان واستدل ابن بطلال وغيره من المالكية على
تخصيص العلم بالمدينة فيه نظرا لما قررناه وانما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك
أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبد الله
وهو بضم الموحدة وسكون المهملة قال ان كنت لا ركب الى مصر من الامصار في الحديث
الواحد وعن أبي العالية قال كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب اليهم فنسمع
منهم (قوله باب عظة الامام النساء) نبه بهذه الترجمة على ان ما سبق من النذب الى تعليم الاهل
ليس مختصا باهلهم بل ذلك مندوب للامام الاعظم ومن ينوب عنه واستفيد الوعظ بالتصريح
من قوله في الحديث فوعظهن وكانت الموعظة بقوله اني رأيت كن أكثر أهل النار لا تكن تكثرون
اللعن وتكثرون العشر واستفيد التعليم من قوله وأمرهن بالصدقة كأنه أعلمهن ان في الصدقة
تكفير الخطاياهن (قوله عن أيوب) هو السخنياني وعطاء هو ابن أبي رباح (قوله أو قال عطاء
أشهد) معناه ان الراوي تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقد رواه بالشك
أيضا حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندر عن
شعبة جازما بلفظ أشهد عن كل منهما وانما عبر بلفظ الشهادة تأكيد التحققة ووثوقا بوقوعه
(قوله ومعه بلال) كذا للكشيميني وسقطت الواو للباقيين (قوله القرط) هو بضم القاف
وأسكن الراء بعدها طاء مهملة أي الحلقة التي تكون في شحمة الاذن وسأني مزيد في هذا المتن
في العبد ان شاء الله تعالى (قوله وقال اسمعيل) هو المعروف بابن عليته وأراد بهذا التعليق
ان يحرم عن أيوب بان لفظ أشهد من كلام ابن عباس فقط وكذا جزم به أبو داود الطيالسي
في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الاسمعي وأغرب الكرماني فقال
يحتمل ان يكون قوله وقال اسمعيل عطفا على حدثنا شعبة فيكون المراد به حدثنا سليمان بن حرب
عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن اسمعيل
أصلا لاهذا الحديث ولا غيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن
هشام عن اسمعيل كما سياتي وقد قلنا غير مراد ان الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الامور
النقلية ولو استرسل فيها مسترسل لئلا يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن عليته وان أيوب
آخر غير السخنياني وهكذا في أكثر الروايات فيخرج بذلك الى ما ليس بمرضي وفي هذا الحديث جواز
المعاطاة في الصدقة وصدقة المرأة من مالها بغير اذن زوجها وأن الصدقة تنحو كثير من الذنوب
التي تدخل النار (قوله باب الحرص على الحديث) المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى
النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أريد به مقابلة القرآن لانه قديم (قوله حدثنا عبد العزيز) هو
أبو القاسم الاويسى وسليمان هو ابن بلال وعمرو بن أبي عمرو وهو مولى المطلب بن عبد الله بن
حنظلة واسم أبي عمرو ميسرة والاسناد كله مدينون (قوله انه قال قيل يا رسول الله) كذا
لا يذروا كريمة وسقطت قيسل للباقيين وهو الصواب ولعلها كانت قلت فتعذبت فتعذبت فأخرجه
المصنف في الرقاق كذلك وللأسمعي انه سأل ولابي نعيم ان أبا هريرة قال يا رسول الله (قوله
أول منك) وقع في روايتنا برفع اللام ونصبها فالرفع على الصفة لاحد أو البذل منه والنصب على
انه مفعول ثان لظننت قاله القاضي عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه منكرة لانها

في سياق النفي كقولهم ما كان أحد مثلك وما في قوله لما موصولة ومن بيانية أو تبعية وفيه فضل أبي هريرة وفضل الحرص على تحصيل العلم **(قوله من قال لا اله الا الله)** احتراز من الشرك والمراد مع قوله محمد رسول الله لكن قد يكتفى بالجزء الاول من كلتي الشهادة لانه صار شعارا لمجموعهما كما تقدم في الايمان **(قوله خالصا)** احتراز من المنافق ومعنى أفعل في قوله أسعد الفعل لانها أفعل التفضيل أي سعيد الناس كقوله تعالى وأحسن مقيلا ويحتمل أن يكون أفعل التفضيل على بابها وان كل أحد يحصل له سعد بشفاعته لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لاراحتهم من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب وفي بعضهم برفع الدرجات فيم اظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص والله أعلم **(قوله من قلبه أو نفسه)** شك من الراوى وللمصنف في الرقاق خالصا من قبل نفسه وذ كر ذلك على سبيل التاكيد كما في قوله تعالى فانه آثم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعبيد بالقول في قوله من قال **(قوله باب كيف يقبض العلم)** أي كيفية قبض العلم **(قوله الى أبي بكر بن حزم)** هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى نسب الى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ولا يده محمد روية وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امرة المدينة وقضاها ولهذا كتب اليه ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته **(قوله انظر ما كان)** أي اجمع الذي تجدد ووقع هنا للكشمين عندك أي في بلدك **(قوله فاكتبه)** يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكانوا قبل ذلك يعتقدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الاولى من ذهاب العلم عوت العلماء رأى ان في تدوينه ضبطا له وابقاء وقد روى أبو نعيم في تاريخ أصحابان هذه القصة بلنظ كتب عمر بن عبد العزيز الى الآفاق انظر واحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه **(قوله ولا يتبل)** هو بضم الياء التثنية وسكون اللام وبسكونها وكسر هاء عافى وليفتوا وليجلسوا **(قوله حتى يعلم)** هو بضم أوله وتشديد اللام والكشمين يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام **(قوله يهلك)** بفتح أوله وكسر اللام **(قوله حدثنا العلماء)** لم يتبع وصل هذا التعليق عند الكشمين ولا كرية ولا ابن عساكر الى قوله ذهاب العلماء وهو محتمل لان يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أو رده لوكلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى اليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى **(قوله حدثني مالك)** قال الدارقطني لم يروه في الموطا الا معن بن عيسى ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطا وأفاد ابن عبد البر ان سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطا والله أعلم وقد اشتره هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وغيرها من مصر وغيرها ووافق على روايته عن أبيه عروة أبو الاسود المدني وحديثه في الصحيحين والزهرى وحديثه في النسائي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح

من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه أو نفسه (باب) كيف يقبض العلم * وكتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا يقبل الا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفتوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سرا * حدثنا اسمعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله

لا يقبض العلم انتزاعا
 يتزعه من العباد ولكن
 يقبض العلم بقبض العلماء
 حتى اذا لم يبق عالم اتخذ
 الناس رؤسا جهلا فاستلوا
 فاقتوا بغير علم فضلوا
 وأضلوا قال الفريرى
 حدثنا عباس قال حدثنا
 قتيبة قال حدثنا جرير عن
 هشام نحوه (باب) هل
 يعمل للنساء يوما على حدة
 في العلم * حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة قال حدثني
 ابن الاصبهاني قال سمعت
 ابا صالح ذكوان يحدث عن
 ابي سعيد الخدري قال
 قال النساء للنبي صلى الله
 عليه وسلم غلبنا عليك
 الرجال فاجعل لنا يوما من
 نفسك فوعدهن يوما
 لقيتهن فيه فوعظهن
 وأمرهن فكان فيما قال
 لهن ما منكن امرأة تقدم
 ثلاثة من ولدها الا كان لها
 حجابا من النار فقالت امرأة
 واثنتين فقال واثنتين * حدثنا
 محمد بن بشار قال حدثنا
 غندر قال حدثنا شعبة عن
 عبد الرحمن بن الاصبهاني
 عن ذكوان عن ابي سعيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بهذا وعن عبد الرحمن بن
 الاصبهاني قال سمعت ابا
 حازم عن ابي هريرة قال
 ثلاثة لم يبلغوا الخنث

أبي عوانة ووافق اباہ على روايته عن عبد الله بن عمرو بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم
(قوله لا يقبض العلم انتزاعا) أى يحو من الصدور وكان تحديث النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك في حجة الوداع كما رواه أحدوا الطبراني من حديث أبي أمامة قال لما كان في حجة الوداع
 قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعرابي كيف يرفع فقال
 ألا ان ذهاب العلم ذهاب جملته ثلاث مرات قال ابن المنير يحو العلم من الصدور جائز في القدرة
 إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه **(قوله حتى اذا لم يبق عالم)** هو بفتح الباء والقاف
 وللأصلي بضم أوله وكسر القاف وعالم منصوب أى لم يبق الله عالما وفي رواية مسلم حتى اذا لم
 يترك عالما **(قوله رؤسا)** قال النووي ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع رأس قلت وفي رواية
 أبى ذر أيضا بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس **(قوله بغير علم)** وفي رواية أبى
 الأسود في الاعتصام عند المصنف فيفتون برأيهم ورواهما مسلم كالأولى **(قوله وقال الفريرى)**
 هذا من زيادات الراوى عن البخارى في بعض الاسانيد وهى قليلة **(قوله نحوه)** أى بمعنى حديث
 مالك ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجهما مسلم عنه وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم والتحذير
 من ترئيس الجهلة وفيه ان الفتوى هى الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عايبا بغير علم واستدله به
 الجمهور على القول بخلق الزمان عن محمّد بن وهب بن عمرو بن لينة عن ابي سعيد الخدري عن
 في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى **(قوله باب هل يعمل)** أى الامام وللأصلي وكريهة يجعل
 بضم أوله وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك **(قوله على حدة)** بكسر الهمزة وفتح الدال المهملة
 الخفيفة أى ناحية وحدهن والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الوعد **(قوله)**
 حدثنا آدم هو ابن أبى اياس **(قوله قال النساء)** كذا لا يذرو للباقيين قالت النساء وكلاهما جائز
 وغلبنا بفتح الموحدة والرجال بالضم لانه فاعله **(قوله فاجعل لنا)** أى عين لنا وعبر عنه بالجعل لانه
 لازمه ومن ابتدائية متعلّمة ياجعل والمراد بذلك الى اختياره **(قوله فوعظهن)** التقدير
 فوفى بوعده فلقين فوعظهن ووقع في رواية سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة بنحو هذه
 القصة فقال موعد كن بيت فلانة فأتاهن فحدثهن **(قوله وأمرهن)** أى بالصدقة أو حذف
 المأمور به لارادة التعميم **(قوله ما منكن امرأة)** وللأصلي ما من امرأة ومن زائدة لفظا ووقوله
 تتقدم صفة لامرأة **(قوله الا كان لها)** أى التقديم (حجابا) وللأصلي حجاب بالرفع وتعرب كان
 تامة أى حصل لها حجاب وللمصنف في الجنائز الا كان لها أى النفس التى تتقدم وله في الاعتصام
 الا كانوا أى الاولاد **(قوله فقالت امرأة)** هى أم سليم وقيل غيرها كما سنوضح في الجنائز
(قوله واثنتين) والكرمة واثنتين بزيادة تاء التانيث وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى
 العطف التلقيني وكأنها فهمت الحصر وطمعت في الفضل فسالت عن حكم الاثنين هل يلتحق
 بالثلاثة أو لا وسيأتى في الجنائز الكلام في تقديم الواحد **(قوله حدثني محمد بن بشار)** أقاديه هذا
 الاسناد فائدتين احدهما تسمية ابن الاصبهاني المبهمة في الرواية الاولى والثانية زيادة طريق أبى
 هريرة التى زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الخنث أى الاثم والمعنى انهم ما تواقبل أن يبلغوا لان الاثم
 انما يكتب بعد البلوغ وكأن السرفه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد
 وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وأن

أطفال المسلمين في الجنة وان من مات له ولدان حياهما من النار ولا اختصاص لذلك بالنساء كما
 سيأتي التنصيص عليه في الجنائز * (تقييه) * حديث أبي هريرة مرفوع والواو في قوله وقال
 للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن
 للعطف على قوله أولا عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بأسنادين
 فهو وصول ووههم من زعم أنه معلق (قوله باب من سمع شيئا) زاد أبو ذر فلم يفهمه (قوله
 فراجع) أي راجع الذي سمعه منه وللأصلي فراجع فيه (قوله ان عائشة) ظاهرة أوله الارسال
 لان ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك مراجعة عائشة النبي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد في
 قوله قالت عائشة فقلت (قوله كانت لا تسمع) أتى بالمضارع استحضار الصورة الماضية لقوة
 تحتقها (قوله انما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله نوقش)
 بالقاف والمجبة من المناقشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوكه اذا استخراجها والمراد هنا
 المبالغة في الاستيفاء والمعنى أن تحرير الحساب يقضي الى استحشاق العذاب لان حسنات العبد
 موقوفة على القبول وان لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا يحصل النجا (قوله في آخره يهلك) بكسر
 اللام واسكان الكاف وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث
 وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتخير من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابله السنة
 بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة
 عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي حديث أنس كنا نمننا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن شيء وقد وقع نحو ذلك لغير عائشة ففي حديث حذيفة أنهم لما سمعت لا يدخل النار أحد من
 شهد بدرا والحديبية قالت أليس الله يقول وان منكم الاواردها فاجيب بقوله ثم نفي الذين
 اتقوا الآية وسأل الصحابة لما زلت الذين آمنوا ولم يلبسوا ائيمانهم بظلم أي لم يظلم نفسه فاجيبوا
 بان المراد بالظلم الشرك والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود
 والظلم فاوضح ان المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة الا قليلا مع توجيه
 السؤال وظهوره وذلك لكل فهمهم ومعرفةهم باللسان العربي فيحمل ما ورد من ذم من سأل
 عن المشكلات على من سأل تعنا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
 ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رأيت الذين يسألون عن ذلك فهم الذين همي الله فاخذروهم
 ومن ثم أنكر عمر على ضبيع لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وسيأتي ايضاح هذا
 كله في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وسيأتي باقيه في كتاب الرقاق وكذا الكلام على التقاد
 الدارقطني لاسناده ان شاء الله تعالى (قوله باب ليبلغ العلم) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب
 منصوب أيضا والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي ليبلغ من حضر من غاب لانه المفعول الاول والعلم
 المنعول الثاني وان قدم في الذكر (قوله قاله ابن عباس) أي رواه وليس هو في شيء من طرق
 حديث ابن عباس بهذه الصورة وانما هو في روايته ورواية غيره بمحذوف العلم وكأنه أراد بالمعنى
 لان المأمور بتبليغه هو العلم (قوله عن أبي شريح) هو الخزازي الصحابي المشهور وعمر بن
 سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الاموي يعرف بالاشدق وليست له
 صحبة ولا كان من التابعين باحسان (قوله وهو يبعث البعوث) أي يرسل الحيوش الى مكة

(باب) من سمع شيئا فراجع
 حتى يعرفه * حدثنا سعيد
 ابن أبي شريح قال أخبرنا
 نافع بن عمر قال حدثني
 ابن أبي مليكة أن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم كانت لا تسمع
 شيئا لا تعرفه الا راجعت
 فيه حتى تعرفه وأن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من
 حوسب عذب قالت عائشة
 فقلت أوليس يقول الله
 تعالى فسوف يحاسب حسابا
 يسيرا قالت فقال انما ذلك
 العرض ولكن من نوقش
 الحساب يهلك (باب) ليبلغ
 العلم الشاهد الغائب قاله
 ابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم * حدثنا عبد
 الله بن يوسف قال حدثني
 الثالث قال حدثني سعيد عن
 أبي شريح أنه قال لعمر بن
 سعيد وهو يبعث البعوث
 الى مكة

لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو والي
 يزيد على المدينة والقصة مشهورة ملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية فبايعه
 الناس الا الحسين بن علي وابن الزبير فاما ابن أبي بكر فمات قبل موت معاوية وأما ابن عمرو فبايع
 ليزيد عقب موت أبيه وأما الحسين بن علي فصار الى الكوفة لاستدعائهم اياه لبايعوه فكان ذلك
 سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على أمر مكة فكان يزيد بن
 معاوية يامر أمراءه على المدينة أن يجهزوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة
 اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة **(قوله ائذن لي)** فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء
 الجور ليكون أدعى لقبولهم **(قوله احدثك)** بالجزم لانه جواب الامر **(قوله قام)** صفة
 للقول والمقول هو جد الله الى آخره **(قوله الغد)** بالنصب أي أنه خطب في اليوم الثاني من فتح
 مكة **(قوله سمعته أذن لي الى آخره)** أراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وانه لم يأخذه بواسطة
 وأتى بالتنبيه تأكيداً والضمير في قوله تكلم به عائذ على قوله قولاً **(قوله ولم يحرمها الناس)**
 بالضم أي ان تحريرها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس **(قوله ينفك)** بكسر الفاء وحكى
 ضمها وهو صب الدم والمراد به القتل **(قوله بها)** وللمستقلى فيها **(قوله ولا يعصم)** بكسر
 الضاد المعجمة وفتح الدال أي يقطع بالمعصية وهو آلة كالفاس **(قوله وانما أذن لي)** أي الله وروى
 بضم الهمزة وفي قوله الى التفت لان نسق الكلام وانما أذن له أي لرسوله **(قوله ساعة)** أي
 مقدارا من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده ان ذلك كان من طلوع الشمس الى العصر والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر **(قوله)**
 ما قال عمرو أي في جوابك **(قوله لا تعيد)** بضم المشنة أوله وآخره ذال معجمة أي مكة لا تعيد
 العاصي عن اقامة الحد عليه **(قوله ولا فاراً)** بالنساء والراء المشددة أي هارباً عليه دم يعتصم بمكة
 كيلا يقتص منه **(قوله بخبري)** بفتح المعجمة واسكان الراء ثم موحدة بمعنى السرقعة كذا ثبت
 تفسيرها في رواية المستقلى قال ابن بطال الخربة بالضم النساد وبالفتح السرقعة وقد تصرف عمرو
 في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق لكن أراد به الباطل فان الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على
 مكة فأجابها بانها لا تمنع من اقامة القصاص وهو صحيح الآن ابن الزبير لم يرتكب أمر ايجب عليه
 فيه شيء من ذلك وسند كرمباحث هذا الحديث في كتاب الحج وما للعلماء فيه من الاختلاف
 في القتال في الحرم ان شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقديم الحد والثناء على القول
 المقصود واثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الحكم الا ما ثبت
 تخصيصه به ووقوع النسخ وفضل أبي شريح لا تباعه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
 عنه وغير ذلك **(قوله حدثنا حماد)** هو ابن زيد **(قوله عن محمد)** هو ابن سيرين **(عن)**
 ابن أبي بكرة كذا للمستقلى والكشهمي وسقط عن ابن أبي بكرة للباقين فصار منقطعاً
 لان محمد لم يسمع من أبي بكرة وفي رواية عن محمد بن أبي بكرة وهي خطأ وكان عن سقة طت منها وقد
 تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن
 أبيه وهو الصواب وسأيت بهذا السند في تفسير سورة براءة باسقاطه عن بعضهم وسأيت عليه
 هناك ان شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكرة عند الجميع ويأتي في بدء الخلق **(قوله ذكر النبي صلى)**

ائذن لي أيها الأمير احدثك
 قولاً قام به النبي صلى
 الله عليه وسلم الغد من
 يوم الفتح سمعته أذن لي
 ووعاه قاي وأبصرته عيناى
 حين تكلم به جد الله وأثنى
 عليه ثم قال ان مكة حرمها
 الله ولم يحرمها الناس فلا
 يحل لامرئ يومئذ من بالله
 واليوم الآخر أن يسفك
 بهادما ولا يعصدها بحجرة
 فان أحد ترخص لقتال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيها فقولوا ان الله قد
 أذن لرسوله ولم يأذن لكم
 وانما أذن لي فيها ساعة من
 نهار ثم عادت حرمتها اليوم
 كحرمتها بالامس وليبلغ
 الشاهد الغائب فقيل لابي
 شريح ما قال عمرو وقال أنا
 أعلم منك يا أبا شريح ان مكة
 لا تعيد عاصيا ولا فارابم
 ولا فارا بخربة * حدثنا عبد
 الله بن عبد الوهاب حدثنا
 حماد عن أيوب عن محمد عن
 ابن أبي بكرة عن أبي بكرة
 ذكر النبي صلى

الله عليه وسلم) فيه اختصار وقد تقدمنا توجيهه هناك وكأنه حدث بحديث ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وشيأ من كلامه ومن جملة قوله فان دماءكم الى آخره **(قوله)** قال محمد) هو ابن سيرين **(قوله)** أحسبه) كأنه شذ في قوله واعراضكم أقالها ابن أبي بكرة أم لا وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف **(قوله)** لأهل باغت) هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو تكلمه الحديث واعترض قوله وكان محمد الى قوله كان ذلك في أثناء الحديث هذا هو المعتمد فلا يلتفت الى ما عده والعلم عند الله تعالى **(قوله)** باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الاحاديث التي في الباب تصرح بالاثم وانما هو مستند من الوعيد بالنار على ذلك لانه لازمه **(قوله)** منصور) هو ابن المعتمر الكوفي وهو تابعي صغير ورعي بكسر أوله واسكان الموحدة وأبوه حراش بكسر الميم له أوله وهو من كبار التابعين **(قوله)** سمعت عليا) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه **(قوله)** لا تكذبوا على) هو عام في كل كذب مطلق في كل نوع من الكذب ومعناه لا تنسبوا الكذب الى ولا تفتروا لقوله على لانه لا يتصور أن يكذب له انبياءه عن مطلق الكذب وقد اغترت قوم من الجهلة فوضوهوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم تكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ودروا أن تقوي بصدقي الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لانه اثبات حكم من الاحكام الشرعية سواء كان في الايجاب أو الدب وكذا ما قاله ما هو الحرام والمكروه ولا يعتد بعن مخالف ذلك من الكرامة حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية ونسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البراز من حديث ابن مسعود بلنظ من كذب على ليضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساله ورجح الدارقطني وانما كرساله وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير بثوته فليست اللام فيه له بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى فمن أظلم ممن انتثر على الله كذبا ليضل الناس والمعنى ان ما آل أمره الى الاضلال أو هو من تخصيص بعض افراد لعبوم بل ذكر فلا مفر وم له كذبه تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ولا تقتلوا أولادكم من املاق فان قتل الاولاد ومضة عقبة الربا والاضلال في هذه الآيات انما هو لتأكيده الامر فيها بالاختصاص بالحكم **(قوله)** فليج النار) جعل الامر بالولوج مسببا عن الكذب لان لزوم الامر بالالزام والالزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلنظ الامر ومعناه الخبر ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلنظ من يكذب على يلع النار ولا ين ماجه من طريق شريك عن منصور قال الكذب على يولوج أي يدخل النار **(قوله)** حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي و(جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير وفي الامم دلائل فتيان احداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يروي عن يحيى بن يحيى ثانيه ما أنه من رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الاب عن الجدة وقد أفردت بالتصنيف **(قوله)** قلت للزبير) أي ابن العوام **(قوله)** تحدث) حذف مفعولها ليشمل **(قوله)** كما يحدث فلان وفلان) سمى منهم ما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود **(قوله)** أما) بالميم المنقطة وهي من حروف التنبيه وانى بكسر الميم مزلة ولم أفارق قد أي لم أفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الاسماء على منذ أسلمت والمراد في الغلب والافقدها جرح

الله عليه وسلم قال فان دماءكم وأموالكم قال محمد وأحسبه قال واعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ألا ليبلغ الشاهد الغائب وكان محمد يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك لأهل بلغت مرتين) (باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) حدثنا علي بن الجعد قال أخبرنا شعبة قال أخبرني منصور قال سمعت ربي بن حراش يقول سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكذبوا على فإنه من كذب على فليج النار) حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر ابن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قلت للزبير اني لأسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان قال أما اني لم أفارقه

الزبير الى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وانما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمه اعادة التحديث لكن منعه من ذلك ما خشي من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير ابن بكار في كلب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عناني ذلك يعني قلة رواية الزبير فسأله أي عن ذلك فقال يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت وعمته أمي وزوجته خديجة عمي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة وعندي أملك وأختها عائشة عنده ولكني سمعته يقول (قوله من كذب علي) كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدا وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه متعمدا وكذا للاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ من حدثني كذا ولم يذكر العمدة في مسلك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب اليه من اختيار قلة التحديث دلل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالاجماع لكن الزبير خشي من الاكثار ان يقع في الخطا وهو لا يشعر لانه وان لم يأت بالخطا لكن قد يأت بالاكثار اذا لا كنارمطة الخطا والثقة اذا حدث بالخطا فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع في خشي من الاكثار الوقوع في الخطا لا يؤمن عليه الاثم اذا تعمد الاكثار في ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من التحديث وأما من أكثر منهم فحمل على أنهم كانوا وثقين من أنفسهم بالتثبت أو طالت أعمارهم فاحتج الى ما عندهم فسئلوا فلم يمكنهم الكتمان رضى الله عنهم (قوله فليتبوا) أي فليتحذرنفسه منزلا يقال تبوا الرجل المكان اذا اتخذ مسكنا وهو أمر بمعنى الخبر أيضا وبمعنى التهديد أو بمعنى التهم أو دعاء على فاعل ذلك أي بواه الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الامر على حقيقة والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا قال وأولها أولاه فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ بني له بيت في النار قال الطبري فيه اشارة الى معنى القصد في الذنب وجرائه أي كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد بجزائه التبوء (قوله حدثنا أبو معمر) هو البصري المقعد وعبد الوارث هو ابن سعيد وعبد العزيز هو ابن صهيب والاسناد كله بصريون (قوله حديثا) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم) هو وما بعده في محل الرفع لانه فاعل يمنعني وانما خشي أنس مما خشي منه الزبير ولهذا صرح بلفظ الاكثار لانه يظنه ومن حرم حول الحى لا يأمن وقوعه فيه فكان التقابل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لانه تأخرت وفاته فاحتج اليه كما قد مناه ولم يمكنه الكتمان ويجمع بانه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بمسألة ومثناة فوقانية همولى هرمن سمعت أنس يقول لولا أني أخشى ان اخطئ لحدثت بأشياء قالها رسول صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحمد بإسناد فأشار الى أنه لا يحدث الا ما تحققه ويترك ما يشك فيه ووجه بعضهم على انه كان يحافظ على الرواية

ولكن سمعته يقول من كذب علي فليتبوا مقعده من النار حدثنا أبو معمر عبد العزيز قال قال أنس انه لينعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

باللفظ فإشاراً إلى ذلك بقوله لولا أن أخطئ وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما
أخرجه الخطيب عنه صريحاً وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسملة وفي قصة تكثير الماء
عند الوضوء وفي قصة تكثير الطعام **(قوله كذباً)** هو منكرة في سياق الشرط فيم جمع
أنواع الكذب **(قوله حدثنا المكي)** هو اسم وليس بنسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري
سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذنب ورواهنا وهو مولى سلمة بن
الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري وليس فيه
أعلى من الثلاثيات وقد أوردت قبلت أكثر من عشرين حديثاً **(قوله من يقل)** أصله يقول
وانما جزم بالشرط **(قوله ما لم أقل)** أي شيئاً أقله حذف العائد وهو جائز ذكر القول لأنه الأكثر
وحكم الفعل كذلك لا اشتراكهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس
السابقين لتعبيهما باللفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة
فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا إذا لم يكن قاله أو
فعله وقد عسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن
الآتيان بلفظي وجب تغيير الحكم مع (٣) الآتيان باللفظ لاشد في أوليته والله أعلم **(قوله حدثنا موسى)**
هو ابن اسمعيل التميمي **(قوله عن أبي حصين)** هو عهله من مفتوح الأول وأبو صالح
هو ذكوان السمان وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ويأتي
الكلام عليه في شأن الله تعالى وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود
الباب وانما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته لينبه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه
وسلم يستوي فيه البقطة والمنام والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قيل الكذب معصية لا ما استثنى
في الإصلاح وغيره والمعاصي قد تعد عليها بالنار فما الذي امتاز به الكاذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الوعيد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب
عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين
ومن بعده ومال ابن المنير إلى اختياره ووجهه أن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينتك عن
استحلال ذلك الحرام أو الحل على استحلاله واستحلال الحرام كفر والحل على الكفر كفر وفيما
قاله نظر لا يخفى والجمهور على أنه لا يكفر الا اذا اعتقد دخل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه
كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو
كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول أقامتهما سواء فقد دل قوله صلى الله عليه
وسلم فليتبوأ على طول الإقامة فيها بل ظاهره أنه لا يخرج منه الا أنه لم يجعل له منزلاً غيره الا ان
الدلة القطعية قامت على أن خلود التائب مختص بالكافرين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجناز في حديث المغيرة حيث يقول ان كذباً
على ليس ككذب على أحد وسند كرمباجه هناك ان شاء الله تعالى وذكر فيه الاختلاف
في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أولاً * (تنبيه) * رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً
حسناً لانه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب ونهى بحديث الزبير الدال على توقي الصحابة
وتحذرهم من الكذب عليه وثلك بحديث أنس الدال على أن امتناعهم انما كان من الاكثار

من تعمد على كذباً فليتبوأ
مقعه من النار * حدثنا
المكي بن ابراهيم قال حدثنا
يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن
الأكوع قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
من يقل على ما لم أقل فليتبوأ
مقعه من النار * حدثنا
موسى قال حدثنا أبو عوانة
عن أبي حصين عن أبي صالح
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
تسموا باسمي ولا تكتموا
بكتي ومن رآني في المنام
فقد رآني فان الشيطان
لا يتمثل في صورتي ومن
كذب على متعمداً فليتبوأ
مقعه من النار

(٣) قوله تغيير الحكم مع
الآتيان الخ كذا في النسخ
التي بأيدينا ولعل فيه سقطاً
بين قوله تغيير الحكم وقوله
مع الآتيان فتأمل وحرر
اه معجمه

المفضى الى الخطا لانه اصل الحديث لانهم مأمورون بالتبليغ وختم بحديث أبي هريرة
الذى فيه الإشارة الى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في القطة أو
في المنام وقد أخرج البخارى حديث من كذب على أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجناز ومن
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني اسرائيل ومن حديث واثله بن الاسقع
وهو في مناقب قريش لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحاً وافق مسلم معه على تخريج
حديث على وأنس وأبي هريرة والمغيرة وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً وصح أيضاً في غير
الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمرو وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم وورد
بأسانيد حسنة من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي
وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن
أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الاشجعي والسائب بن يزيد وخالدين عرفطة وأبي امامة وأبي
قرصافة وأبي موسى الغافقي وعائشة فهؤلاء ثلاثون نفساً من الصحابة وورد أيضاً عن نحو من
خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة وقد اعتنى جماعة من
الحفاظ بجمع طرقه فأول من وقف على كلامه في ذلك على بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبه
فقال روى هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الجازيين وغيرهم ثم ابراهيم الحاربي
وأبو بكر البزار فقال كل منهما انه ورد من حديث أربعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر
أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلاً وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي رواه ستون
نفساً من الصحابة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً وقال أبو القسم بن منده رواه أكثر من ثمانين
نفساً وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلاً وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب
الموضوعات فجاوز التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من
الصحابة وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع
لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته
من صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تنقيدها
الوعيد الخاص ونقل النووي انه جاء عن مائتين من الصحابة ولاجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة
انه متواتر ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال لان شرط المتواتر استواء طرفيه وما بينهما في
الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها عند ردها وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواتراً
رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم وأيضاً
فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم نعم وحديث علي رواه عنه ستة
من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وفلق في كل
منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحاً فان العدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم
كفي والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث
وفي شرح نخبة الفكر وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا
الحديث وبينت أن أمثاله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجداً والمسح على الخفين ورفع
اليدين والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة والائمة من قريش وغير ذلك والله المستعان

وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غيره واحد لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده والنابت منها ما قدمت ذكره فن الصحاح على والزبير ومن الحسان طلبة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ومن الضعيف المتماثل طريق عثمان وبقية ضعيف وساقط **(قوله باب كتابة العلم)** طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركوا أن كان الأمر استقروا لاجتماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يعدو وجوده على من خشى الله من يتعين عليه تبليغ العلم **(قوله حديث ابن سلام)** كذا الأصل واسمه محمد وقد صرح به أبو داود وغيره **(قوله عن سفیان)** هو الثوري لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف يقال أنه ابن عيينة (قلت) لو كان ابن عيينة لنفسه لكان القاعدة في كل من روى عن متني الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من اكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا وهكذا نقول هنا لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري **(قوله عن مطرف)** هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطائمه مهمة أيضا **(قوله عن الشعبي)** وللمصنف في الديات سمعت الشعبي **(قوله عن أبي جحيفة)** هو وهب السوائي وقد صرح بذلك الإمام علي في روايته وللمصنف في الديات سمعت أبا جحيفة والاسناد كما كوفيون الأشيخ البخاري وقد دخل الكوفة وهو من رواية صحابي عن صحابي **(قوله قلت لعل)** هو ابن أبي طالب رضى الله عنه **(قوله هل عندكم)** الخطاب لعل والجمع أما لارادته مع بقيمة أهل البيت أولي التعظيم **(قوله كتاب)** أي مكتوب أخذته وه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أوحى إليه ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله وله في الديات هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند اسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف هل علمت شيئا من الوحي وانما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لاسميا عليا شيئا من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بهم لم يطع غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة أيضا قيس بن عباد وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة والاشترار النحوي وحديثهم ما في مسند النسائي **(قوله قال لا)** زاد المصنف في الجهاد لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة **(قوله الا كتاب الله)** هو بالرفع وقال ابن المنبر فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل لأنه ذكره بالرفع فلم يكن الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا كذا قال والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع والمراد به كراهتهم إثبات أمكان الزيادة على ما في الكتاب وقد رواه المصنف في الديات بلنظ ما عندنا إلا ما في القرآن الأفهام يعطى رجل في الكتاب فلا شئنا الأول من رغب والثاني منقطع معناه لكن أن أعطى الله رجلا فهما في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق ابن شهاب قال شهدت عليا على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم الا كتاب الله وهذه الصحيفة وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بالفتح شيئا مكتوبا **(قوله الصحيفة)** أي الورقة المكتوبة

* (باب كتابة العلم) حدثنا ابن سلام قال أخبرنا وكيع عن سفیان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال قلت لعل هل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة

وللنساء من طريق الاشتراك خرج كتابا من قراب سيفه **(قوله العقل)** أي الدية وانما سميت به لانهم كانوا يعطون فيها الابل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقل وهو الحبس ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل الديات والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها **(قوله وفكالك)** بكسر الفاء وفكها وقال الفراء الفتح أفصح والمعنى ان فيها حكم تخلص الاسير من يد العدو والترغيب في ذلك **(قوله ولا يقتل)** بضم اللام والكشمية وأن لا يقتل بفتح اللام وعظمت الجملة على المفرد لان التقدير فيها أي الصحيفة **حكم العقل** وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وسيأتي الكلام على مسئلة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات ان شاء الله تعالى ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال ما عندنا شيء نقرؤه الا كتاب الله وهذه الصحيفة فاذا قيم المدينة حرم الحديث ومسلم عن أبي الطفيل عن علي ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما في قراب سيفي هذا وأخرج صحيفة مكتوبة فيها لعن الله من ذبح لغير الله الحديث وللنساء من طريق الاشتراك وغيره عن علي فاذا قيمها المؤمنون تنكح فادماؤهم يسعي بدمتهم أذناهم الحديث ولا حدم من طريق طارق بن شهاب فيها فرائض الصدقة والجمع بين هذه الاحاديث ان الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم وقد بين ذلك قتادة في روايته له هذا الحديث عن أبي حسان عن علي وبين أيضا السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه احمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان ان عليا كان يأمر بالامر فبما قال قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشتراك الذي تقول أهو شيء عهدته اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس فذكره بطوله **(قوله حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية وهو بفتح الشين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة وليس في البخاري بهذه الصورة غيره **(قوله عن يحيى)** هو ابن أبي كثير **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية المصنف في الديات حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة **(قوله ان خراعة)** أي القبيلة المشهورة والمراد واحد منهم فاطلق عليه اسم القبيلة تبارزا واسم هذا القتال خراش بن أمية الخزاعي والمقتول في الجاهلية منهم اسم اسمه أحمرو المقتول في الاسلام من بني ليث لم يسم **(قوله حبس)** أي منع عن مكة (القتل) أي بالثقاف والمشاة من فوق (أو الفيل) أي بالناء المكسورة بعدها تحتانية **(قوله كذا قال أبو نعيم)** أراد البخاري ان الشك فيه من شيخه **(قوله وغيره يقول الفيل)** أي بالناء ولا بشك والمراد بالغير من رواه عن شيبان رفيقا لابي نعيم وهو عبيد الله بن موسى ومن رواه عن يحيى رفيقا لشيبان وهو حرب بن شداد كما سيأتي بيانه عند المصنف في الديات والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة للعبسة في غزوهم مكة ومعهم الفيل ففتحها الله منهم وسلط عليهم الطير الايبيل مع كون أهل مكة اذ ذاك كانوا كفارا خرمه أهلها بعد الاسلام كذلك كن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره وسيأتي الكلام على المسئلة في كتاب الحج مفصلا ان شاء الله تعالى **(قوله وسلط عليهم)** هو بضم أوله ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه **(قوله ولا تحل)** للكشمية ولم تحل وللمصنف في اللقطة من طريق الاوزاعي عن يحيى ولن وهي أليق بالمستقبل **(قوله لا يحتل)** بالخاء المعجمة أي لا يحصد يقال اختلته

قال العقل وفكالك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر * حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خراعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتل منهم قتلوه فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحته فخطب فقال ان الله حبس عن مكة القتل أو الفيل قال أبو عبد الله كذا قال أبو نعيم وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ألا وانهم لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدى ألا وانها أحلت لي ساعة من نهار ألا وانهم اسعنى هذه حرام لا يحتل شوكها ولا يعصده شجرها ولا تلتقط ساقطتها

إذا قطعت وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى وسيأتي ذكر الخلاف فيه في الحج
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** الا لمنشد أي معرف وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في كتاب اللقطة
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** فن قتل فهو بخير النظرين كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه
 في رواية المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الاسناد فن قتل له قتييل **(قوله)** واما أن يقاد هو
 بالقاف أي يقتص ووقع في رواية لمسلم اما أن يفادى بالفاء وزيادة ياء بعد الدال والصواب ان
 الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيما قبلها اما ان يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها
 بالفاء قال فيما قبلها اما ان يقتل بالقاف والمناة والحاصل تفسير النظرين بالقصاص أو الدية
 وفي المسئلة بحث يأتي في الديات ان شاء الله تعالى **(قوله)** فجاء رجل من أهل اليمن هو أبو شاه بهاء
 منونة وسيأتي في اللقطة مسمى والاشارة الى من حرقه وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم
 قلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا الى قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (قلت) وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة **(قوله)** فقال رجل من قريش هو العباس
 ابن عبد المطلب كما يأتي في اللقطة ووقع في رواية لابن أبي شيبة فقال رجل من قريش يقال له شاه
 وهو غلط **(قوله)** الا الاذخر كذا هو في روايتنا بالنصب ويجوز رفعه على البدل مما قبله **(قوله)**
 الا الاذخر الا الاذخر كذا هو في روايتنا الثانية على سبيل التأكيد **(قوله)** حدثنا عمرو هو
 ابن دينار المكي **(قوله)** عن أخيه هو همام بن منبه بتشديد الموحدة المكسورة وكان أكبر منه
 سنالكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو
(قوله) فانه كان يكتب ولا يكتب هذا الاستدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند
 عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده ويستفاد من ذلك ان أبا هريرة كان جازما بانه ليس
 في العصابة أكثر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم منه الا عبد الله مع ان الموجود المروى عن
 عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبي هريرة باضعاف مضاعفة فان قلنا الاستثناء
 منقطع فلا اشكال اذ التقدير لکن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني سواء لزم منه
 كونه أكثر حديثا مقتضيه العادة أم لا وان قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات
 أحدها ان عبد الله كان مشغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانيا انه
 كان أكثر مقامه بعد فتوح الامصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما ممن يطلب العلم
 كالرحلة الى المدينة وكان أبو هريرة متصديا فيها للفتوى والتحديث الى ان مات ويظهر هذا من
 كثرة من حمل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري انه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم
 يقع هذا الغرر ثالثا ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بان لا ينسب
 ما يحدثه به كما سنده قريبا رابعها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جل من كتب أهل
 الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الاخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين والله أعلم
 * (تنبيه) قوله ولا يكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن
 أمية قال تحدث عند أبي هريرة بحديث فأخذ بيدي الى بيته فأرانا كتبنا من حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أمخ ويكن الجمع
 بانه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده (قلت) وأقوى من ذلك انه لا يلزم من وجود

الا لمنشد فن قتل فهو بخير
 النظرين اما أن يعقل واما أن
 يقاد أهل القتييل فجاء رجل
 من أهل اليمن فقال اكتبوا
 يا رسول الله فقال اكتبوا
 لا في فلان فقال رجل من
 قريش الا الاذخر الا الاذخر
 يا رسول الله فانا نجمع له في
 بيوتنا وقبورنا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم الا الاذخر
 * حدثنا علي بن عبد الله قال
 حدثنا سفيان قال حدثنا
 عمرو قال أخبرني وهب بن
 منبه عن أخيه قال سمعت
 أبا هريرة يقول ما من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أحدا أكثر حديثا عنه مني
 الا ما كان من عبد الله بن
 عمرو فانه كان يكتب
 ولا يكتب

الحديث مكتوباً عنده ان يكون بخطه وقد ثبت انه لم يكن يكتب فتعين ان المكتوب عنده بغير خطه (قوله تابعه معمر) أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قال لا سمعنا أباه ريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب بيده ويعي بقلبه وكنت أعي ولا أكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له اسناده حسن وله طريق أخرى أخرجهما العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أباه ريرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب بيده ما سمع منه فأذن له الحديث وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهتني قریش الحديث وفيه كتب فوالذي ننسى بيده ما يخرج منه إلا الحق ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يتولى بعضها بعضاً ولا يلزم منه أن يكون في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ويحتمل أن يقلل تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لانه قال في حديثه فأنسيت شيئاً بعد فإذن يدخل عليه النسيان فيما سمعته قبل الدعاء بخلاف عبد الله فان الذي سمعته مضبوط بالكتابة والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك اضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدي أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية بخلاف عبد الله بن عمرو في الامرين ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة الحديث عنه وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن رواه مسلم والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو ان النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في تنزيهاً أو النهي متقدم والاذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقرب بهما مع انه لا ينافيها وقيل النهي خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والاذن لمن أمن منه ذلك ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا ان يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فثله الحد (قوله أخبرني يونس) هو ابن يزيد (قوله عن عبد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة ابن مسعود (قوله لما اشتد) أي قوى (قوله وجعه) أي في مرض موته كما سيأتي ولله صنف في المغازي ولله عمل لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة ولله صنف من حديث سعيد بن جبیر أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته صلى الله عليه وسلم باربعة ايام (قوله بكتاب) أي بادوات الكتاب ففيه مجاز الحذف وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال اتنوني بالكتف والدواة

تابعه معمر عن همام عن
أبي هريرة * حدثنا يحيى بن
سليمان بن يحيى قال حدثني
ابن وهب قال أخبرني يونس
عن ابن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله عن ابن
عباس قال لما اشتد بالنبي
صلى الله عليه وسلم وجعه
قال اتنوني بكتاب

والمراد بالكتف عظم الكتف لانهم كانوا يكتبون فيها (قوله اكتب) هو باسكان الباء جواب الامر ويجوز الرفع على الاستئناف وفيه مجاز ايضا أي أمر بالكتابة ويحتمل ان يكون على ظاهره كما سيأتي البحث في المسئلة في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى وفي مسند أحمد من حديث علي أنه المأمور بذلك ولنفظه أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ان آتيه بطبق أي كتف يكتب مالا تنزل امته من بعده (قوله كتابا) بعد قوله بكتاب فيه الجنس التام بين الكلمتين وان كانت احدهما بالحقبة والاخرى بالجازر (قوله لاتصلوا) هو نفى وحذفت النون في الروايات التي اتصلت لئلا يبدل من جواب الامر وتعد جواب الامر من غير حرف العطف جائز (قوله غلبه الوجع) أي فيشق عليه املاء الكتاب أو مباشرة الكتابة وكأن عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل قال القرطبي وغيره اتوني أمر وكان حق المأمور ان يبادر للامتثال لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة انه ليس على الوجوب وانه من باب الارشاد الى الصلح فمكره وان يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبينا لكل شيء ولهذا قال عمر حين كتبنا كتاب الله وظهر لطائفة أخرى ان الاولى ان يكتب لما فيه من امتثال أمره وما تتضمنه من زيادة الايضاح ودل أمره لهم بالقيام على ان أمره الاول كان على الاختيار ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم يترك التبليغ لمخالفته من خالف وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الامور ما لم يحزم بالامر فاذا عزم امتثلوا وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وقد مر هذا من موافقة عمر رضي الله عنه واختلف في المراد بالكتاب فقليل كان أراد ان يكتب كتابا ينص فيه على الاحكام ليرتفع الاختلاف وقيل بل أراد ان ينص على أساس الخلفاء بعد حتى لا يقع بينهم الاختلاف قاله سفيان بن عيينة ويؤيده صلى الله عليه وسلم قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة ادعى الى أبالك وأخالك حتى أكتب كتابا فاني أخاف أن يميتني وتمن ويقول قائل ويأبى الله والمؤمنون إلا أبابكر آخرجه مسلما وللمصنف دعيه ووقع ذلك فلم يكتب والاول أظهر اقول عمر كتب الله حسين أي كافينا مع انه يشمل الوجه الثاني لانه بعض افرادهم والله أعلم (فائدة) قال الخطابي انما ذهب عمر الى أن لو نص بغير دليل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد وتعبه ابن الجوزي بانه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد لان الحوادث لا يمكن حصرها قال وانما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجبد بذلك المنافقون سبيلا الى الطعن في ذلك المكتوب وسيأتي ما يؤيده في أواخر المغازي (قوله ولا ينبغي عندى التنازع) فيه اشعار بان الاولى كان المبادرة الى امتثال الامر وان كان ما اختاره عمر صوابا اذ لم تدارك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد كما قدمناه قال القرطبي واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم لا يصلين أحد العصر الا في نبي قرينة فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا وتسك آخرون بظاهر الامر فلم يصلوا فغضب أحد منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح والله أعلم (قوله فخرج ابن عباس يقول) ظاهره ان ابن عباس كان معهم وانه في تلك الحالة خرج قائلا هذه في المقالة وليس الامر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور انما كان يقوله عندما يحدث بهذا الحديث

أكتب لكم كتابا لاتصلوا
بعده قال عمر ان النبي صلى
الله عليه وسلم غلبه الوجع
وعندنا كتاب الله حسين
فاختلفوا وكثرا للغلط قال
قوموا عني ولا ينبغي عندى
التنازع فخرج ابن عباس
يقول ان الزبينة كل

ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره قال عبد الله فكان ابن عباس يقول وكذا
لا جرم من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد وجرم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلته
وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في مكانه اللائق به الحديث عبد الله بن عمرو وهو عمدة
الباب ووجه رواية حديث الباب ان ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من
المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيد الله
فسمعت ابن عباس يقول الى آخره وانما تعين جله على غير ظاهره لان عبيد الله تابعي من الطبقة
الثانية لم يدرك القصة في وقتها لانه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة طويلة ثم سمعها من ابن
عباس بعد ذلك بمدة أخرى والله أعلم (قوله الرزية) هي بفتح الراء وكسر الزاي بعدها ياء ثم همزة
وقد تسهل الهمزة وتشدد الباء ومعناها المصيبة وزاد في رواية معمر لاختلافهم ولغطهم أي ان
الاختلاف كان سببا لترك كتابة الكتاب وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم وعلى ان
الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الخير كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاضعا لرفع تعيين
ليلة القدر بسبب ذلك وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه
فيه وسند **ك** ربيعة مائة تعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى
* (تنبيه) * قدم حديث على أنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرقه احتمال أن يكون
انما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النهي وثني بحديث أبي هريرة وفيه الامر
بالكتابة وهو بعد النهي فيكون ناسخا وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت ان في بعض
طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الامر أن
يكتبوا الا اني شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعشى وختم بحديث ابن عباس الدال
على أنه صلى الله عليه وسلم هم أن يكتب لأمته كتابا يحصل معه الامن من الاختلاف وهو لا يهم
الابحى (قوله باب العلم) أي تعليم العلم بالليل والعظة تقدم انها الوعظ وأراد المصنف التنبيه على
ان النهي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير (قوله صدقة) هو ابن
الفضل المروزي (قوله عن هند) هي بنت الحرث الفراسية بكسر الفاء والسين المهملة وفي
رواية الكشميهني بدلها عن امرأة (قوله وعمرو) كذا في رواية تبا بالرفع ويجوز الكسر والمعنى
ان ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال وعمرو هو ابن دينار فعلى رواية الكسر يكون معطوفا
على معمر وعلى رواية الرفع يكون استئنافا كان ابن عيينة حدث بحذف صيغة الاداء وقد جرت
عادته بذلك وقد روى الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال حدثنا معمر عن
الزهرى قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهرى فصرح بالتحديث عن الثلاثة (قوله
ويحيى بن سعيد) هو الانصارى وأخطأ من قال انه هو القطان لانه لم يسمع من الزهرى ولا لقيه
ووقع في غير رواية أبي ذر عن امرأة قبل قوله عن هند في الاسناد الثاني والحاصل ان الزهرى
كان ربما أجهلها وربما أسماها وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصارى عن
الزهرى ولم يذكر هند ولا أم سلمة (قوله سبحان الله ماذا) ما استنهامية متضمنة لمعنى التعجب
والتعظيم وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وعن العذاب بالفتن لانها أسبابه
قاله الكرماني ويحتمل ان تكون مانكرة موصوفة (قوله أنزل) بضم الهمزة والكشميهني أنزل

الرزية ما حال بين رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبين
كتابه
* (باب العلم والعظة بالليل) *
* حدثنا صدقة قال أخبرنا
ابن عيينة عن معمر عن
الزهرى عن هند عن أم سلمة
وعمر ويحيى بن سعيد عن
الزهرى عن هند عن أم سلمة
قالت استيقظ النبي صلى
الله عليه وسلم ذات ليلة
فقال سبحان الله ماذا أنزل
الليلة من الفتن

الله باظهار الفاعل والمراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور وأما النبي صلى الله عليه وسلم
أوحى اليه في نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فعبر عنه بالانزال (قوله وماذا فتح من الخزائن)
قال الداودي الثاني هو الاول والثاني عقدي عطف على نفسه تأكيداً لان ما يفتح من الخزائن يكون
سبباً للفتنة وكانه فهم ان المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة لكن
المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لانهم ما غير متلازمين وكم من نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن
(قوله صواحب الجحيم) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وانما خصهن بالايقظ لانهن الحاضرات حينئذ أو من باب ابدانفسك ثم بمن تعول (قوله فرب
كاسية) استدلال به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر
أهل النار انتهى وهذا يدل لوروده في التنكير لا لاكثرية فيه (قوله عارية) بتخفيف الياء
وهي مجرورة في أكثر الروايات على النعت قال السهيلي انه الاحسن عند سيديويه لان رب عنده
حرف جر يلزم صدر الكلام قال ويجوز الرفع على انضمام مبتدأ والجملة في موضع النعت أي
هي عارية والفعل الذي تتعلق به رب محذوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى موجب
استيقاظ أزواجه أي ينبغي لهن أن لا يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديته ذكر الله بعد
الاستيقاظ وابقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وسيأتي بقية الكلام على
هذا الحديث في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما
ابن عيينة عن معمر والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن
بعض في نسق وهند قد قيل انها صحاح فأنصح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابة عن
منها وام سلمة هي ام المؤمنين وكانت تلك الليلة ليلتها وفي الحديث استحباب الاسراع الى
الصلاة عند خشية الشرك كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزته
أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسيأتي ذلك في مواضع وفيه التسميع
عند رؤية الاشياء الموهولة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد
الى ما يدفع ذلك المحذور والله أعلم (قوله باب السمر) هو بفتح المهملة والميم وقيل الصواب
اسكان الميم لانه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة
والتي قبلها (قوله في العلم) كذا في رواية أبي ذر باضافة الباب الى السمر وفي رواية غيره باب
السمر في العلم بتنوين باب (قوله حديث الليث قال حدثني عبد الرحمن) أي انه حديثه
عبد الرحمن وفي رواية غير أبي ذر حديث عبد الرحمن والليث وعبد الرحمن قرينان (قوله
عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله أبي حنيفة) بفتح المهملة وسكون المثناة واسم أبي حنيفة
عبد الله بن حذيفة العدوي واما أبو بكر الرازي فتابعي مشهور لم يسم وقد قيل ان اسمه
كنيته (قوله صلى لنا) أي اماما وفي رواية بنا بموحدة (قوله العشاء) أي صلاة العشاء
(قوله في آخر حياته) جاء مقيداً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم
بشهر (قوله أرايتكم) هو بفتح المثناة لانها ضمير مخاطب والكاف ضمير ثان لا محمل لها
من الاعراب والهمزة الاولى للاستفهام والرؤية بمعنى العلم والبصر والمعنى اعلمتم أو ابصرت

وماذا فتح من الخزائن أيقظوا
صواحب الجحيم فرب كاسية
في الدنيا عارية في الآخرة
(باب السمر في العلم)
*حدثنا سعيد بن عفير
قال حدثني الليث قال
حدثني عبد الرحمن بن خالد
عن ابن شهاب عن سالم وابي
بكر بن سليمان بن أبي حنيفة
أن عبد الله بن عمر قال صلى
بنا النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء في آخر حياته فلما سلم
قام فقال أرايتكم ليلتكم
هذه

للتكتم وهي منصوبة على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فاضبطوها وترد
 رأيكم للاستخبار كافي قوله تعالى قل أرايتكم ان اتاكم عذاب الله الآية قال الزمخشري
 المعنى أخبروني ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون ثم يكتمهم فقال أغبر الله تدعون
 انتهى وانما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزمخشري في الآية الى هذا الحديث وفيه
 نظر لانه جعل التقدير أخبروني ليلتكم هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا لسياق الآية
(قوله فان رأس) وللأصلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة **(قوله منها)** فيه دليل على
 أن من تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نخبة البصرة وأولوا ماود
 من شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زالت أحب الدباء من
 يومئذ وقوله مطرنا من يوم الجمعة الى الجمعة **(قوله لا يبق من هو على ظهر الارض)** أي الآن
 موجود أحد اذ ذلك وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهري كما سياتي
 في الصلاة مع بقية الكلام عليه قال ابن بطال انما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه
 المدة تحترم الخيل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمالهم وأعلمهم ان أعمالهم ليست كأعمال من
 تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة وقال النووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الارض
 لا يعيش بعدها هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حياة أحد
 يولد بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم **(قوله حدثنا الحكم)** بفتح الحاء هو ابن عتبة بالمشقة تصغير
 عتبة وهو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء **(قوله ثم جاء)** أي من المسجد **(قوله نام الغليم)** بضم
 المعجمة وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك اخبارا منه صلى الله
 عليه وسلم بنومه أو استنفها ما يحذف الهمزة وهو الواقع ووقع في بعض النسخ يا أم الغليم بالنداء
 وهو تصحيف لم يثبت به رواية **(قوله أو كلمة)** بالشك من الراوي والمراد بالكلمة الجملة أو المنردة ففي
 رواية أخرى نام الغلام **(قوله غطيته)** بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم والخبر أقوى
 منه **(قوله أو خطيطة)** بالخاء المعجمة والشك فيه من الراوي وهو بمعنى الاثر قاله الداودي وقال
 ابن بطال لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد
 نقل ابن الاثير عن أهل الغريب انه دون الغطيطة **(قوله ثم صلى ركعتين)** أي ركعتي الفجر
 واغرب الكرماني فقال انما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لان الخمس اقتدى ابن
 عباس به فيها بخلاف الركعتين أولان الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأنه ظن ان
 الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن جملة ما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر
 وسيأتي تفصيل هذه المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر ان شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر
 للترجة ظاهرة لقوله فيه قام فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال ابن المنير
 ومن تبعه يحتمل أن يريد أن اصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهي قوله نام الغليم ويحتمل أن يريد
 ارتقاب ابن عباس لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من
 الفعل فقد مر ابن عباس ليلة في طلب العلم زاد الكرماني أو ما ينهم من جعله اياه على يمينه كأنه
 قال له قف عن يميني فقال وقفت اه وكل ما ذكره معترض لان من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى
 سامرا او صنيع ابن عباس يسمى سمر الاسمر اذا السمر لا يكون الا عن تحدث قاله الاسمعيلى

فان رأس مائة سنة منها
 لا يبق من هو على ظهر الارض
 أحد * حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة قال حدثنا
 الحكم قال سمعت سعيد بن
 جبير عن ابن عباس قال كنت
 في بيت خالتي ميمونة بنت
 الحرث زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم عند خالتي ليلة
 فصلى النبي صلى الله عليه
 وسلم العشاء ثم جاء الى منزله
 فصلى أربع ركعات ثم نام ثم
 قام ثم قال نام الغليم أو كلمة
 تشبهها ثم قام فقامت عن
 يساره فجعلني عن يمينه فصلى
 خمس ركعات ثم صلى ركعتين
 ثم نام حتى سمعت غطيطة أو
 خطيطة ثم خرج الى الصلاة

وبعد هذا الأخير لأن ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سمرا وقال الكرماني تبعاً لغيره أيضاً
 يحتمل أن يكون مراد البخاري أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للمؤانسة
 وحديثه صلى الله عليه وسلم كاه علم وفوائد (قلت) والاولى من هذا كاه ان مناسبة الترجمة
 مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنع المصنف كثيراً يريد
 به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع ألفاظ الرواة لأن
 تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن وانما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق
 هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من
 طريق كريب عن ابن عباس قال بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله
 ساعة ثم رقد الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة الى تعسف ولا رجم بالظن فان
 قيل هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم فالجواب أنه يلحق به والجامع تحصيل الفائدة أو
 هو دليل النعوى لأنه اذا شمر في المباح ففي المستحب من طريق الأولى وسنذكر باقي مباحث هذا
 الحديث حيث ذكره المصنف مطولاً في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل في
 هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب
 الصلاة ولأنس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين أخرجه الترمذي والنسائي
 ورجاله ثقات وهو صريح في المقصود الآن في اسناده اختلافه على علقمة فلذلك لم يصح على
 شرطه وحديث عبد الله بن عمرو كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني اسرائيل حتى
 يصبح لا يقوم الا الى عظيم صلاة رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حسان عن
 عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخاري وأما حديث لاسمر الا لمصل أو مسافر فهو عند أحمد بسند
 فيه راو مجهول وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافلة وقد سمر عمر مع أبي
 موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فتال عمر أنا في صلاة والله أعلم
 (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئاً عن غير أبي هريرة وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة
 للحديث قال الشافعي رضي الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر
 يترحم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن
 سعد وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالموجود
 من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من الأكثرين ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه
 عبد الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لانا قد منّا الجواب عن ذلك ولأن الحديث الثاني من
 الباب دل على أنه لم ينس شيئاً معه ولم يثبت مثل ذلك لغيره (قوله حديثنا عبد العزيز) هو الاويسى
 المدني والاسناد كله مدنيون (قوله أكثر أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري وله فيه وفي المزارعة من
 طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون ما للمهاجرين والانصار لا يحدثون
 مثل أحاديثه وبها تبين الحكمة في ذكر المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المضر على

* (باب حفظ العلم) * حدثنا
 عبد العزيز بن عبد الله قال
 حدثني مالك عن ابن شهاب
 عن الأعرج عن أبي هريرة
 قال ان الناس يقولون أكثر
 أبو هريرة

طريق الحكاية حيث قال أكثر أبو هريرة ولم يقل أكثر (قوله ولولا آيتان) مقول قال لا مقول يقولون وقوله ثم يتلو مقول الاعرج وذكره بلفظ المضارع استحضر الصورة التلاوة ومعناه لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلاً لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الاظهار فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة بقوله ان اخواننا وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله والمراد بالاخوة اخوة الاسلام (قوله يشغلهم) بفتح أوله من الثلاثي وحكى ضمه وهو شاذ (قوله الصفق) باسكان الفاء هو ضرب اليد على اليد وجرت به عادتهم عند عقد البيع (قوله في أموالهم) أي القيام على مصالح زرعهم وسلم كان يشغلهم عمل أرضهم ولا بن سعد كان يشغلهم القيام على أرضهم (قوله وان أباهريرة) فيه التفتات اذ كان نسق الكلام ان يقول وأني (قوله لشبع) بلام التعليل للاكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضاً ولا يصلي بشبع عو حدة أوله وزاد المصنف في البيوع وكنت امرأ مسكيناً من مساكين الصفة (قوله ويحضر) أي من الاحوال (ويحفظ) أي من الاقوال وهما معطوفان على قوله يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرل من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أبي هريرة هذا ولفظه لأشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع وذلك انه كان مسكيناً لا شيء له ضيقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم انه فعند في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً جعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً فعرفت يومئذ ان أباهريرة أحفظ الناس وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه قال الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا وافقه ابراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة وتابعه يونس بن يزيد والاسنادان جميعاً محفوظان صحيحهما الشخان وزادوا في روايتهم عن الزهري شيئاً سند كره في هذا الحديث الثاني (قوله ثنا أحمد بن أبي بكر) هو الزهري المدني صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من رواية الاصيلي وأبي ذر وهو تكنيته انتهى والاسناد كله مدينون أيضاً وكذا الذي بعده (قوله كثيرا) هو صفة لقوله حديثاً لانه اسم جنس (قوله فغرف) لم يذكر المعروف منه وكأنها كانت اشارة محضة (قوله ضم) وللشك في معنى والباقيين ضمه وهو بفتح الميم ويجوز ضمها وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ويجوز كسرهما لكن مع اسكان الهاء وكسرها (قوله فأنسيت شيئاً بعد) هو مقطوع الاضافة مبنى على الضم وتنكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي فوالذي بعثه بالحق ما نسيته شيئاً سمعته منه وفي رواية يونس عند مسلم فأنسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث ووقع في رواية شعيب فأنسيت من مقالته تلك من شيء وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لان أباهريرة تنبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها

ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم يتلو ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من بينات والهدى الى قوله الرحيم ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق وان اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وان أباهريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون * حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال حدثنا محمد بن ابراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قلت يا رسول الله اني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال أبسط رداءك فبسطته قال فغرف بيديه ثم قال ضم فضممته فأنسيت شيئاً بعد * حدثنا ابراهيم بن المنذر قال أخبرنا

ويحتمل ان تكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهرى مختصة بتلك المقالة والقضية التى رواها
 سعيد المقبرى عامة وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال تحدثت عند ابى
 هريرة بمحدث فانكره فقلت انى سمعته منك فقال ان كنت سمعته منى فهو مكتوب عندى فقد
 يتمسك به فى تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقرير بثبوت فهو نادر
 ويلتحق به حديث أبى سلمة عنه لا عدوى فانه قال فيه ان أباه هريرة أنكره قال فإرأيت نسي شيأ
 غيره * (فائدة) * المقالة المشار اليها فى حديث الزهرى أبهمت فى جميع طرقه وقد وجدتها مصرحا
 بها فى جامع الترمذى وفى الخلية لأبى نعيم من طريق أخرى عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خساً مما فرض الله فيستعملهن ويعلمهن
 الا دخل الجنة فذكر الحديث وفى هذين الحديثين فضيلة طاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من
 علامات النبوة لأن النسيان من لوازم الانسان وقد اعترف أبوه هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تحلف
 عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وفى المستدرن للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو
 هريرة وآخر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أنا وصاحبى وأثنى النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم دعا أبوه هريرة فقال اللهم انى أسألك مثل ما سألك صاحبائى وأسألك علماً لا ينسى فأثنى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكم الغلام الدوسى وفيه
 الحث على حفظ العلم وفيه ان التقليل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التمسك بما له عيال
 وفيه جواز اخبار المرء بما فيه من فضيلة اذا اضطر الى ذلك وأثنى من الاعجاب **(قوله ابن أبى فديك**
بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن ابن أبى فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم
 انه محمد بن ابراهيم بن دينار المذكور قبل فيكون مراده ان السياقين متحدان الا فى اللفظة المبينة
 فيه وليس كما ظن لان ابن ابى فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو لا يكتفى أباه اسمعيل وابن
 دينار جهنى يكتفى أباه عبد الله لكن اشتركا فى الرواية عن ابن أبى ذئب لهذا الحديث واغيره وفى
 كونهم مدينين وجوز بعضهم ان يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبى ذئب وكل
 ذلك غنله عما عند المصنف فى علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذكور والمتمن من غير تغيير الا فى
 قوله بيده فانه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضاً فغرف وهى رواية الاكثرين فى حديث الباب ووقع
 فى رواية المستمل وحده يحدف بدل فغرف وهو تصحيف لما وضح من سياقه فى علامات النبوة وقد
 رواه ابن سعد فى الطبقات عن ابن أبى فديك فقال فغرف **(قوله حديثنا اسمعيل)** هو ابن أبى أويس
 (حدثنى أخى) هو أبو بكر عبد الحميد **(قوله حفظت عن)** وفى رواية الكشميهنى من بدل عن وهى
 أسرح فى تلقيه من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة **(قوله وعائين)** أى طرفين أطلق المحل
 وأراد به الحال أى نوعين من العلم وبهذا التقرير يندفع ايراد من زعم ان هذا يعارض قوله فى
 الحديث الماضى كنت لا أكتب واتم امراده ان محفوظه من الحديث لو كتب لملا وعائين ويحتمل
 ان يكون أبوه هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده والاول أولى ووقع فى المسند
 عنه حفظت ثلاثة أجرة بثبت منها جرابين وليس هذا مخالفاً للحديث الباب لانه يعمل على ان
 أحد الوعائين كان اكبر من الآخر بحيث يبنى عمافى الكبير فى جرابين وما فى الصغير فى واحد ووقع فى
 الحديث الفاضل للراهمزى من طريق منقطعة عن أبى هريرة خمسة أجرة وهو ان ثبت محمول

ابن أبى فديك بهذا أو قال
 عرف بيده فيه * حديثنا
 اسمعيل قال حدثنى أخى عن
 ابن أبى ذئب عن سعيد
 المقبرى عن أبى هريرة قال
 حفظت عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعائين فأما
 أحدهما فبثنته وأما الآخر

على نحو ما تقدم وعرف من هذا ان ما نشره من الحديث اكثر مما لم ينشره (قوله بنشته) بفتح
الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أي أذعته ونشرته زاد
الاسمعيلى في الناس (قوله قطع هذا البلعوم) زائدة في رواية المستملى قال أبو عبد الله يعنى المصنف
البلعوم مجرى الطعام وهو بضم الموحدة وكفى بذلك عن القتل وفي رواية الاسمعيلى لقطع هذا
يعنى رأسه وجل العلماء الوعاء الذى لم يشه على الاحاديث التي فيها تبين أسامى أمراء السوء
وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكتفى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم
كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وامارة الصبيان يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لانها
كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فقات قبلها بسنة وستين الى الإشارة
الى شئ من ذلك أيضا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنية هذا الحديث
ذريعة الى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا ان للشرعية ظاهرا وباطنا وذلك الباطل انما حاصله
الانحلال من الدين قال وانما أراد أبو هريرة بقوله قطع أى قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا
عيبه لفعلمهم وتضليله لسمعهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث المكتوبة لو كانت من الاحكام
الشرعية ما وسعها كتمان الماذكره في الحديث الاول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم وقال
غيره يحتمل ان يكون أراد مع المصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الاحوال
والملاحم في آخر الزمان فينكر ذلك من لم يأنه ويعترض عليه من لا شعور له به (قوله باب
الانصات للعلماء) أى السكوت والاستماع لما يقولونه (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهال (قوله
عن جرير) هو ابن عبد الله الجبلى وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا (قوله قال له في حجة
الوداع) ادعى بعضهم ان لفظه زيادة لان جريرا انما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين فقد
جرم ابن عبد البر بانه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم باربعين يوما وجرم به يعارضه
قول البغوى وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث
في باب حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لجرير وهذا لا يحتمل التأويل فيبقى
ما قال البغوى والله أعلم (قوله يضرب) هو بضم الباء في الروايات والمعنى لا تنفعوا فاعل
الكفار قتشهم وهم في حالة قتل بعضهم بعضا وسيبقى بقية الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله
تعالى قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلماء ورثة الانبياء كانه أراد بهذا
مناسبة الترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جدا وكان
اجتماعهم لرمى الجار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كما ثبت في صحيح
مسلم فلما خطبهم ليعلمهم ناسب ان يأمرهم بالانصات وقد وقع التقريق بين الانصات والاستماع في
قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ومعناها مختلف فالانصات هو السكوت وهو
يحصل من يستمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع
السكوت وقد يكون النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذى يستمع منه وقد
قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر وعن
الاصمعيلى تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكر على بن المدينى أنه قال لابن عيينة أخبرني معتمر بن
سليمان عن كهمس عن مطرف قال الانصات من العيينة فقال له ابن عيينة وما ندرى كيف ذلك

فلو بنشته قطع هذا البلعوم
* (باب) * الانصات للعلماء
* حدثنا حجاج قال حدثنا
شعبة قال أخبرني على بن
مدرك عن أبي زرعة عن
جرير أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له في حجة
الوداع استنصت الناس
فقال لا ترجعوا بعدي كفارا
يضرب بعضهم رقاب بعض

قوله قال لا اذا حدثت الخ
كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل
فيها سقطا والاصل لانك أو
تكون لازادة من قلم النسخ
اه صححه

قال لا اذا حدثت رجلا فلم ينظر اليك لم يكن منصتا انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم
(قوله باب ما يستحب للعالم اذا سئل أي الناس أعلم) أي من غيره والفاء في قوله فيكل تفسيرية بناء
على ان فعل المضارع بتقدير المصدر أي ما يستحب عند السؤال هو الوكول وفي رواية ان يكل
وهو أوضح (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عيينة وعمر هو
ابن دينار ونوف بن فتح النون وبالفاء والبكال بن فتح الموحدة وكسرها وتخفيف الكاف ووههم من
شدها منسوب الى بكال بطن من جبر ووههم من قال انه منسوب الى بكيل بكسر الكاف بطن من
همذان لانهم ما متغايران ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لاسيما بالاسرائيليات
وكان ابن امرأة كعب الاحبار وقيل غير ذلك (قوله ان موسى) أي صاحب الخضر وصرح به
المصنف في التفسير (قوله انما هو موسى آخر) كذا في روايتنا بغير تنوين فيه ما وهو علم على شخص
معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم وبالشين المعجمة وجرم بعضهم انه منقون مصر وف لانه
نكرة ونقل عن ابن مالك انه جعله من الالعلم اذا نكر تخفينا قال وفيه بحث (قوله كذب عدو الله)
قال ابن التين لم يرد ابن عباس اخراج نوف عن ولاية الله ولكن قلوب العلماء تنفرا اذا سمعت غير
الحق فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة (قلت)
ويجوز ان يكون ابن عباس اتهم نوافي صحة اسلامه فلا يملك في حق الحزين قيس هذه المقالة
مع تواردهما عليها واما تكذيبه فيستفاد منه ان للعالم اذا كان عنده علم بشئ فسمع غيره يذكر فيه
شيأ بغير علم ان يكذبه ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل أي أخبر بما هو باطل في
نفس الامر (قوله حدثني أبي بن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده
حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاسناد رواية تابعة عن تابعي وهما عمرو
وسعيد وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي (قوله فقال أنا أعلم) في جواب أي الناس أعلم
قيل انه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحدا أعلم منك
وعندي لا مخالفة بينهما لان قوله هنا أنا أعلم أي فيما أعلم فيطابق قوله لا في جواب من قال له هل
تعلم أحدا أعلم منك في اسناد ذلك الى علمه لا الى ما في نفس الامر وعند الناس من طريق عبد الله
بن عبيد عن سعيد بن جبيرة هذا السند قام موسى خطيبا فعرض في نفسه أن أحد الميوت من العلم
ما أوتي وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من آتته من العلم ما لم أوتك وعند
عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق عن سعيد بن جبيرة فقال ما أجدا أعلم بالله وأمره مني وهو
عند مسلم من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ ما أعلم في الارض رجلا أخيرا وأعلم مني قال ابن المنير
ظن ابن بطلان ان تركه موسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندى انه ليس كذلك بل رد
العلم الى الله تعالى متعين أجاب أولم يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تحصل
المعانة وانما عوتب على اقتصاره على ذلك أي لان الجزم بوههم أنه كذلك في نفس الامر وانما
مراده الاخبار بما في علمه كما قدمناه والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه
العرفي في الأديمين كنظاره (قوله هو أعلم منك) ظاهر في ان الخضر نبي بل نبي مرسل اذ لو لم يكن
كذلك للزم تفصيل العالي على الاعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد الزمخشري سؤالا وهو
دلت حاجة موسى الى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كما قيل اذ النبي يجب أن يكون أعلم

* باب ما يستحب للعالم اذا
سئل أي الناس أعلم فيكل
العلم الى الله * حدثنا عبد
الله بن محمد قال حدثنا
سفيان قال حدثنا عمرو قال
أخبرني سعيد بن جبيرة قال
قلت لابن عباس ان نواف
البكال يزعم ان موسى ليس
بموسى بن اسرائيل انما هو
موسى آخر فقال كذب
عدو الله * حدثنا أبي بن
كعب عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال قام موسى
النبي صلى الله عليه وسلم
خطيبا في بني اسرائيل فسئل
أي الناس أعلم فقال أنا أعلم
فعتب الله عليه اذ لم يرد العلم
اليه فأوحى الله اليه ان عبدا
من عبادي يعجب مع البحرين
هو أعلم منك قال رب وكيف
لي به فقيل له اجل حوتا

وضعار رؤسهما وناهما فأنسل
الحوت من المكمل فاتخذ
سبيله في البحر سربا وكان
لموسى وفتاه عجبا فانطلقا
بقية ليلتهما ويومهما فلما
أصبح قال موسى لفتاه آتنا
غدا نأخذ لقلقيننا من سفرنا
هذا نصبا ولم يحسد موسى
مسا من النصب حتى جاوز
المكان الذى أمر به فقال له
فتاه أرايت اذا وينا الى
العصرة فاتى نسيت الحوت
قال موسى ذلك ما كنا نغنى
فارتداعلى آثارهما قصصا
فلما أتيا الى العصرة اذ ارجل
مسيحي ثوب أو قال تسجي
ثوبه فسلم موسى فقال
الخضروا نى بأرضك السلام
فقال أنا موسى فقال موسى
بنى اسرائيل قال نعم قال
هل أتبعك على أن تعلمنى مما
علمت رشدا قال انك لن
تستطيع معى صبرا يا موسى
انى على علم من علم الله علميه
لا تعلمه أنت وأنت على علم
علمك الله لا أعلمه قال ستجدنى
ان شاء الله صابرا ولا أعصى
لك أمرا فانطلقا عيشيان
على ساحل البحر ليس لهما
سفينة فمرت بهما سفينة
فكاهوهم أن يحملوهم
فعرف الخضروهم
بغير نول جاء عصفور فوقع
على حرف السفينة ففقر
نقرة ونقرتين في البحر فقال
الخضرياموسى ما نقص على وعلمك من علم الله الا كنفرة هذا العصفور في البحر

أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله (قلت) وفي الجواب نظر لانه
يستلزم نفي ما أوجب والحق أن المراد بهذا الاطلاق تقييد العلمية بأمر مخصوص لقوله بعد
ذلك انى على علم من علم الله علميه لا تعلمه انت وأنت على علم علمك الله لا أعلمه والمراد بكون النبي
أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل اليه ولم يكن موسى مرسل الى الخضروا اذا فلا نقص به اذا كان
الخضروا أعلم منه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم منه في أمر مخصوص ان قلنا انه نبي أوولى وينحل
بهذا التقرير اشكالات كثيرة ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضرو قوله وما فعلته عن أمرى
وينبغى اعتقاد كونه نبيا لثلاثة دواعى بطلان الباطل فى دعواهم ان الولي أفضل من النبي حاشا
وكلا وتعقب ابن المنير على ابن بطال ايراده فى هذا الموضع كثيرا من أقوال السلف فى التحذير من
الدعوى فى العلم والحث على قول العالم لا أدري بأن سياق مثل ذلك فى هذا الموضع غير لائق وهو
كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول أحاد الناس مثل ذلك ولا نتيجة
قوله كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع
والحرص على طلب العلم واستدلاله به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع
خطأ لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع
على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما فى باطن الأمر (قوله فى مكمل) بكسر الميم وفتح المشنة من
فوق (قوله فانطلقا بقية ليلتهما) بالجر على الاضافة ويومهما بالنصب على ارادة سير جميعه
ونبه بعض الحذاق على أنه مقالوب وان الصواب بقية يومهما وليتم ما التوله بعده فلما أصبح
لانه لا يصح الاعن ليل انتهى ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أى من الليلة التى تلى
اليوم الذى ساراجيعه والله أعلم (قوله انى) أى كيف بأرضك السلام ويؤيده ما فى التفسير
هل بارضى من سلام أو من أين كما فى قوله تعالى انى لك هذا والمعنى من أين السلام فى هذه
الارض التى لا يعرف فيها وكانها كانت بلاد كفرا أو كانت تحميمهم بغير السلام وفيه دليل على
أن الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو كان الخضرو يعلم كل غيب
اعرف موسى قبل ان يسأله (قوله فانطلقا عيشيان) أى موسى والخضرو ولم يذكر فى موسى وهو
يوشع لانه تابع غير مقصود بالاصاله (قوله وكلوهم) ضم يوشع معهم فى الكلام لاهل السفينة
لان المقام يقتضى كلام التابع (قوله فحملوهم) يقال فيه ما قيل فى عيشيان ويحتمل ان يكون
يوشع لم يركب معهم لانه لم يقع له ذكر بعد ذلك (قوله جاء عصفور) بضم أوله قيل هو الصرد
بضم المهملة وفتح الراء وفى الرحلة للخطيب أنه الخطاف (قوله ما نقص على وعلمك من علم الله)
لفظ النقص ليس على ظاهره لان علم الله لا يدخله النقص فقيل معناه لم يأخذوه هذا توجيه حسن
ويكون التشبيه واقعا على الاخذ لا على المأخوذ منه وأحسن منه ان المراد بالعلم المعلوم بدليل
دخول حرف التبعيض لان العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبع بعض والمعلوم هو الذى
يتبع بعض وقال الاسمعلى المراد أن نقص العصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى وهو كما قيل

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب

أى ليس فيهم عيب وجاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة وقيل الاعمى ولا أى ولا
كنفرة هذا العصفور وقال القرطبي من اطلق اللفظ هنا تجوز تصده التمسك والتعظيم اذ

لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته وقد وقع في رواية ابن جريج باللفظ أحسن سياقا من هذا وأبعد اشكالا فقال ما على وعلمك في جنب علم الله الا كما أخذ هذا العصفور عنقار من البحر وهو تفسير للفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله يفعل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب على الخلق الرضا والتسليم فان ادراك العقول لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث وأن العقل لا يحسن ولا يقبح وأن ذلك راجع الى الشرع فما حسنه بالثناء عليه فهو حسن وما قبحه بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما يقضيه حكما وأسرارا في مصالح خفية اعتبر بها كل ذلك بعشيتته وارادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه اليه بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما أطلع الخلق عليه من تلك الاسرار عرف والا فالعقل عنده واقف بالجذر المرء من الاعتراض فان ما آل ذلك الى الخيبة قال ولنبه هنا على مغلطين الاولى وقع لبعض الجهلة ان الخضر أفضل من موسى تمسك بهذه القصة وبما اشتملت عليه وهذا انما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله واعطائه التوراة فيما علم كل شيء وأن أنبياء بني اسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكمه بنوته حتى عيسى وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ويكفي من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وسأني في أحاديث الانبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبيا فليس برسول باتفاق والرسول أفضل من نبي ليس برسول ولوتترانا على انه رسول فرسالة موسى أعظم وأتمته أكثر فهو أفضل ونغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني اسرائيل وموسى أفضلهم وان قلنا ان الخضر ليس نبي بل ولي فالنبي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلا ونقلًا والصائر الى خلافه كافر لانه أمر معلوم من الشرع بالضرورة قال وانما كانت قصة الخضر مع موسى امتحانا لموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من الزنادقة الى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا انه يستناد من قصة موسى والخضر أن الاحكام الشرعية العامة تختص بالعامّة والاعبياء وأما الاولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص بل انما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الكدار وخلوها عن الاغيار فتجلى لهم العلوم الالهية والحقائق الربانية فيقفون على اسرار الكائنات ويعلمون الاحكام الجزئية فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق للخضر فانه استغنى بما تجلى له من تلك العلوم عما كان عند موسى ويؤيده الحديث المشهور استفت قلبك وان اقول قال القرطبي وهذا القول زندقه وكفر لانه انكار لما علم من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بان أحكامه لا تعلم الا بواسطة رسوله السفراء بينه وبين خلقه المثنين لشرائعه وأحكامه كما قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسالا ومن الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر بطاعتهم في كل ما جاؤا به وحث على طاعتهم والتسليم بما أمروا به فان فيه الهدى وقد حصل العلم اليقين واجماع السائق على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقا أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى

فعمد الخضر الى لوح من ألواح السفينة فترعه فقال موسى قوم جلوسا بغير نول ١٩٧ عمدت الى سفينتهم فخرقتهما لتغرق أهلهما

قال ألم أقل انك لن تستطيع معي صبرا قال لا تؤاخذني بما نسيت فكانت الاولى من موسى نسيانا فانطلقا فاذا غلام يلعب مع الغلمان فأخذوا الخضر برأسه من أعلاه فاقتلع رأسه بيده فقال موسى أقتلت نفسا زكية بغير نفس قال ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا قال ابن عيينة وهذا أوكد فانطلقا حتى أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض قال الخضر بيده فأقامه قال موسى لو شئت لاتخذت عليه أجرا قال هذا فراق بيني وبينك قال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله موسى لوددنا لو صبر حتى يقتص علينا من أمرهما* (باب) من سأل وهو قائم عالما جالسا* حدثنا عثمان قال أخبرني جرير عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما القتال في سبيل الله فان أحمدا يقاتل غضبا ويقاتل حمية فرفع اليه رأسه قال وما رفع اليه رأسه الا انه كان قائما فقال من قاتل لتكون كلمة الله

تستلزم اثبات نبوة نبينا لان من قال انه يأخذ عن قلبه لان الذي يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي قال وقد بلغنا عن بعضهم انه قال ان لا آخذ عن الموقر وانما آخذ عن الحى الذى لا يموت وكذا قال آخر أنا آخذ عن قلبى من ربي وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيره من استدل بقصة الخضر على أن الولي يجوز أن يطلع من خفايا الامور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما تمسك به صحيحا فان الذى فعله الخضر ليس فى شئ منه ما يناقض الشرع فان نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غصبها ثم اذا تركها أعيد اللوح جائز شرعا وعقلا ولكن مبادرة موسى بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك واضحا فى رواية أبي اسحق التى أخرجهما سلم ولفظه فاذا جاء الذى يستخرها فوجد هاهنا خرقه تجاوزها فأصلحها فبستفاد منه وجوب التأنى عن الانكار فى المحتملات واما قتله الغلام فلعله كان فى تلك الشريعة وأما إقامة الجدار فن باب مقابلة الاساءة بالاحسان والله أعلم (قوله فعمد) بفتح المهملة والميم وكذا قوله عمدت ونول بفتح النون أى أجرة (قوله فانطلقا) أى فخرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا فى التفسير (قوله قال الخضر بيده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كبرياى مباحث هذا الحديث فى كتاب التفسير ان شاء الله تعالى (قوله باب من سأل وهو قائم) جملة طالبة عن الفاعل وقوله عالما مدفوع وجالسا صفة له والمراد ان العالم الجالس اذا سأل شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياما بل هذا جائز بشرط الامن من الاعجاب قاله ابن المنبر (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الاشعري وكاهم كوفيون (قوله قال وما رفع اليه رأسه) ظاهره ان القائل هو أبو موسى ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدرجا فى أثناء الخبر (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كلمة صلى الله عليه وسلم لانه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه وفى الحديث شاهد لحديث الاعمال بالنيات وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر وأن الفضل الذى ورد فى المجاهدين يختص بمن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل وسأق بقبية الكلام عليه فى كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله باب السؤال والفتيا عند رمى الجمار) مراده ان اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها وأن الكلام فى الرمي وغيره من المناسل جائز وقد تقدم هذا الحديث فى باب الفتيا على الدابة وآخر الكلام على المتن الى الحج وعبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب الى جده أى سلمة المباحثون بكسر الجيم وبشين معجمة وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس فى الخبر ان المسئلة وقعت فى حال الرمي بل فيه أنه كان واقفا عندا فقط وأجيب بأن المصنف كثيرا ما يتمسك بالعموم فوقوع السؤال عند الجرة أعظم من أن يكون فى حال اشتغاله بالرمى أو بعد الفراغ منه واستدل الاسماعيلى بالخبر على أن الترتيب قائم مع اللفظ أى بأى صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم ارادته والله أعلم وحاصله انه لو لم يفهموا أن ذلك هو الاصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم الاول على الثانى اذا ورد الامر لشئيين معطوفا بالواو فيقال الاصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى

هى العليا فهو فى سبيل الله عز وجل* (باب) السؤال والفتيا عند رمى الجمار* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن

الزهرى عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند الجرة وهو يسئل فقال رجل يا رسول الله فخرت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج ١٩٨ قال آخر يا رسول الله خلقت قبل أن أنخر قال أنخر ولا حرج فاسئل عن

شيء قدّم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج * (باب) * قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلا * حدثنا قيس ابن حفص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الاعمش سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال بينا أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في خرب المدينة وهو يتوكأ على عسيب معه فتر بنف من اليهود فقال بعضهم لبعض سألوه عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجي فيه شيء تذكره فقلت فقال بعضهم لتسألوه فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح فسكت فقلت انه يوحى اليه فقامت فلما انجلي عنه فقال يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم الا قليلا قال الاعمش هي كذا في قراءة * (باب) * من ترك بعض الاختيار شاة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيتعوا في أشد منه * حدثنا عبد الله بن موسى عن اسراييل عن أبي اسحق عن الاسود قال قال لي ابن الزبير كانت عائشة تسر اليك كثيرا فقلت حدثك في الكعبة فقلت

يقوم الدليل على التسوية ولمن يقول بعدم الترتيب أصلاً أن يتسك بهذا الخبر يقول ٣ حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب واعتراض الاسمعيلي أيضا على الترجمة فقال لا فائدة في ذكر المكان الذي وقع السؤال فيه حتى يفردي باب وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمسؤل على الراحلة وبياب السؤال يوم النحر قلت انما في النائدة لتقدم الجواب عنه ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع فعله حسن بل واجب عليه لان صحة العمل متوقفة على العلم بكيفية وان سؤال العالم على قارة الطريق عما يحتاج اليه السائل لانقص فيه على العالم اذا أجاب ولا لوم على السائل ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن ان في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجرة تضيقا على الرايين وهذا وان كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما اذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة وأما الزام الاسمعيلي بجوابه أنه ترجم للاول فيما مضى باب النسيان وهو واقف على الدابة وأما الثاني فكأنه أراد ان يقابل المكان بالزمان وهو متجه وان كان معلوما ان السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم دون يوم لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم له وامتناع السؤال عن العلم فيه والله أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أوتيتم من العلم الا قليلا عبد الواحد) هو ابن زياد البصري واسناد الاعمش الى منتهاه مما قيل انه أصح الاسانيد (قوله خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة ويقال بالعكس والخرب ضد العامر ووقع في موضع آخر بفتح المهملة واسكان الراء بعدها مثلية (قوله عسيب) أي عصي من جريد النخل (قوله بنف من اليهود) لم أقف على أسمائهم (قوله لا تسألوه لا يجي) في روايتنا بالجزم على جواب النسي ويحوز النصب والمعنى لا تسألوه خشية أن يجي فيه شيء ويجوز الرفع على الاستئناف (قوله لنسئلنه) جواب القسم المحذوف (قوله فقامت) أي حتى لا أكون مشوشا عليه أو فقامت قائما حائلا بينه وبينهم (قوله فلما انجلي) أي الكرب الذي كان يغشاه حال الوحي (قوله الروح) الاكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم روحاني وقيل غير ذلك وسيأتي بسط ذلك في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ونشير هنا الى ما قيل في الروح الحيوانى وان الأصح ان حقيقة مما استأثر الله بعلمه (قوله هي كذا) وللكشيهى هكذا في قراءتنا أي قراءة الاعمش وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءة أتله من قراءة الاعمش والله أعلم (قوله باب من ترك بعض الاختيار) أي فعل الشيء المختار والاعلام به (قوله عن اسراييل) هو ابن يونس عن أبي اسحق هو السبيعي بفتح المهملة وهو جد اسراييل الراوى عنه والاسود هو ابن يزيد النخعي والاسناد اليه كلهم كوفيون (قوله قال لي ابن الزبير) يعني عبد الله الصحابي المشهور (قوله كانت عائشة) أي أم المؤمنين (قوله في الكعبة) يعني في شأن الكعبة (قوله قلت قالت لي) زاد فيه ابن أبي شيبة في مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد قلت لقد حدثتني حديثا كثيرا نسبت بعضه وأنا أذكر بعضه قال أي ابن الزبير ما نسيت أذكرتك قلت قالت (قوله حديث عهدهم) بتووين حديث ورفع عهدهم على أعمال الصفة المشبهة (قوله قال) وللأصلي فقال ابن الزبير بكفر أي أذكره

ابن

قالت لي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا قومك حديث عهدهم

(٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي بايد بناول لعل لفظه يقول زائدة من قلم الناسخ اه معجمه

ابن الزبير بقوله بكفر كان الاسود نسيها وأما ما بعده وهو قوله لنقض الخ فيجتمل أن يكون
مما نسي أيضا أو مما ذكر وقد رواه الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الاسود
بتمامه الا قوله بكفر فقال بدلها بما هلية وكذا للمصنف في الحج من طريق أخرى عن الاسود
ورواه الاسمعيلى من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق ولفظه قلت حدثتني حديثا حفظت
أوله ونسيت آخره ورجعها الاسمعيلى على رواية اسراييل وفيما قال نظر لما قدمناه وعلى قوله
يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم (قوله بابا) بالنصب على البدل كذا لا يذرى في الموضوعين
ولغيره بالرفع على الاستئناف (قوله ففعله) يعنى بنى الكعبة على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم
كما سيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجم له لان قريشا
كانت تعظم أمر الكعبة جدا فحدثني صلى الله عليه وسلم أن يظنوا الاجل قرب عهدهم بالاسلام
انه غير بناءها لينفردوا بالفتح عليهم في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لا من الوقوع في المفسدة ومنه
انكار ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر منه وأن الامام يسوس رعيته بما فيه اصلاحهم ولو
كان منضولا ما لم يكن محرما (قوله باب من خص بالعلم قومادون قوم) أى سوى قوم لابعنى
الادون وكرهية بالاضافة بغير تنوين وهذه الترجمة قريبة من الترجمة التي قبلها ولكن هذه في
الاقوال وتلك في الأفعال أو فيهما (قوله حدثنا عبيد الله) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين (قوله
عن معروف) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة وهو تابعي صغير مكي وليس له في البخارى غير هذا
الموضع وأبوه ينتج المجمة ونشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة وهذا الاسناد من
عوالى البخارى لانه يتحقق بالثلاثيات من حيث ان الراوى الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل
عامر بن واثله الليثي آخر الصحابة موتوا وليس له في البخارى غير هذا الموضع (قوله حدثنا الناس
بما يعرفون) كذا وقع في رواية أى ذرو سقط كله من روايته عن الكشميين ولغيره بتقديم المتن
ابتداء به لعلنا نقول وقال على الخ ثم عقبه بالاسناد والمراد بقوله بما يعرفون أى يفهمون وزاد
أدم بن أبي اياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما ينكرون أى
ما يشبه عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج وفيه دليل على ان المتشابه لا ينبغي أن يذكر
بعد العامة ومثله قول ابن مسعود ما أنت محدثنا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم
فتنة رواه مسلم وعن كره التحديث ببعض دون بعض أجد في الأحاديث التي طاهرها الخروج
على السلطان ومالك في أحاديث الصفات وأبو يوسف في الغرائب ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم
عنه في الجرايين وان المراد ما يقع من الفتن ونحوه عن حديثه وعن الحسن انه أنكر تحديث أنس
للحجاج بقصة العرينيين لانه اتخذها وسيلة الى ما كان يعتمده من المبالغ في سفك الدماء وتأويله
الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الاصل غير مراد
فالا مسألته عنه عند من يخشى عليه الاخذ بظاهره مطلوب والله أعلم (قوله حدثني أبي) هو
هشام بن أبي عبد الله الدستواي (قوله رديفه) أى راكب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
والجمله حالية والرحل باسكان الحاء المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير لكن معاذ كان في تلك الحالة
رديفه صلى الله عليه وسلم على جارك كما يأتى في الجهاد (قوله قال يامعاذ بن جبل) هو خبران
المتقدمة وابن جبل بفتح النون وأما معاذ فبالضم لانه منادى مفرد علم وهذا الاختيار ابن مالك لعدم

قال ابن الزبير بكفر لنقضت
الكعبة فجعلت لها بابا بين
بابا يدخل الناس وبابا
يخرجون ففعله ابن الزبير
*(باب) من خص بالعلم
قومادون قوم كراهية أن
لا يفهموا وقال على حدثنا
الناس بما يعرفون أئتمرون
أن يكذب الله ورسوله
* حدثنا عبيد الله بن موسى
عن معروف بن خربوذ عن
أبي الطفيل عن علي بذلك
* حدثنا اسحق بن ابراهيم
قال حدثنا معاذ بن هشام
قال حدثني أبي عن قتادة
قال حدثنا أنس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعاذ رديفه على
الرحل قال يامعاذ بن جبل

احتياجه الى تقدير واختار ابن الحاجب النص على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه
أضيف والمنادى المضاف منصوب وقال ابن التين يجوز النص على ان قوله معاذ زائد فالتقدير
يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب تأويل (قوله قال لبيك يا رسول الله وسعديك)
اللب بفتح اللام معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كأنه قال لبالك واسعادك ولكنهما نيا
على معنى التأكد والتكثير أى اجابة بعد اجابة واسعاد بعد اسعاد وقيل فى أصل لبيك
واشتقاقها غير ذلك وسنوضحه فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله ثلاثا) أى النداء والاجابة
قيلا ثلاثا وصرح بذلك فى رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم فى باب من أعاد الحديث ثلاثا
ليفهم عنه (قوله صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدق أى
يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ويمكن أن يتعلق يشهد أى يشهد بقلبه والا قول أولى وقال الطيبي
قوله صدقا أقيم هنا مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول الخبر عنه
ويعبر به فعلاً عن تحرى الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أى حقق
ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً انتهى وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لانه يقتضى
عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيده لكن دلت الأدلة
القطعية عند أهل السنة على ان طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة
فعلم أن ظاهره غير مراد فكأنه قال ان ذلك مقيد بمن عمل الاعمال الصالحة قال ولاجل خفاء
ذلك لم يؤذن لمعاذ فى التبشير به وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضاً بأجوبة أخرى منها ان مطلقه
مقيد بمن قالها تأييداً ثم مات على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول النرائض وقبه نظر لان مثل
هذا الحديث وقع لابي هريرة كمارواه مسلم وصحبه متأخرة عن نزول أكثر النرائض وكذا
ورد نحوه من حديث أبى موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه فى السنة التى قدم
فيها أبو هريرة ومنها انه خرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين يعمل الطاعة ويجتنب
المعصية ومنها أن المراد بتحريره على النار تحريم خلوه فيها لأصل دخولها ومنها أن المراد
النار التى أعدت للكافرين لا الطبقة التى أفردت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد بتحريره على
النار حرمة جلسته لان النار لا تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت فى حديث الشفاعة
أن ذلك محرم عليها وكذا سانه الناطق بالتوحيد والعلم عند الله تعالى (قوله فيستبشرون)
كذا لا يرى فهم يستبشرون وللباقين يحذف النون وهو أوجه لوقوع الفاء بعد النون أو
الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك (قوله اذا يتكلموا) بتشديد المشاة المفتوحة وكسر
الكاف وهو جواب وجزاء أى ان أخبرتهم يتكلموا ولا يصلى والكشميين يتكلموا باسكان
النون وضم الكاف أى يمنعوا من العمل اعتماده على ما يتبادر من ظاهره وروى البرزبانساند
حسن من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى هذه القصة ان النبى صلى الله عليه وسلم أذن
لمعاذ فى التبشير فلقبه عمر فقال لا تعجل ثم دخل فقال يا نبى الله أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا
ذلك اتكلموا عليها قال فردده وهذا معدود من موافقات عمر وقبه جواز الاجتهاد بحضرة صلى الله
عليه وسلم واستدل بعض متكلمي الاشاعرة من قوله يتكلموا على ان للعبد اختيارا كما سبق فى علم
الله (قوله عند موته) أى موت معاذ وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يرجع الضمير الى رسول

قال لبيك يا رسول الله
وسعديك قال يا معاذ قال
لبيك يا رسول الله وسعديك
ثلاثا قال ما من أحد يشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله صدقا من قلبه
الاحترمه الله على النار قال
يا رسول الله أفلا أخبر به الناس
فيستبشروا قال اذا يتكلموا
وأخبر بهامعاذ عند موته

الله صلى الله عليه وسلم (قلت) ويردّه مارواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال
أخبرني من شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً
لم يمنعني أن أحدثكموه الا مخافة أن تتكلموا فذكره (قوله تأمناً) هو بفتح الهمزة وتشديد
المثلثة المضمومة أي خشية الوقوع في الاثم وقد تقدم توجيهه في حديث بدء الوحى في قوله
يتخنت والمراد بالاثم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النهى عن التبشير
كان على التنزيه لا على التحريم والالما كان يخبر به أصلاً وعرف أن النهى مقيد بالاتسكال
فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد والاول أوجه لكونه أخر ذلك الى
وقت موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهى لكن كثر عزمه عما عرض له من
تبشيرهم (قلت) والرواية الآتية سريعة في النهى فالاولى ما تقدم وفي الحديث جواز
الارداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلة معاذ بن جبل من العلم لانه خصه بمآذ كر
وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه واستئذانه في اشاعة ما يعلم به وحده (قوله حدثنا
مسدد حدثنا معمر) كذا الجميع وذكر الحياتي أن عبدوس والقاسبي رواه عن أبي زيد المروزي
باسقاط مسدد من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند الا بذكره انتهى ومعمر هو ابن سليمان
اليمى والاسناد كله بصريون الامعاذا وكذا الذي قبله الا لا يحق فهو مروزي وهو الامام
المعروف بابن راهويه (قوله ذكرى) هو بالضم على البناء للملم يسم فاعله ولم يسم أنس من ذكر
له ذلك في جميع ما وقعت عليه من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد لان
معاذ انما حدث به عند موته بالشام وجابر وأنس اذذاك بالمدينة فلم يشهداه وقد حضر ذلك من
معاذ عمرو بن ميمون الا ودى أحد الخضرين كما سيأتى عند المصنف في الجهاد وياتى الكلام
على ما في سياقه من الزيادة ثم ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابي المشهور انه
سمع ذلك من معاذ أيضاً فيجتمعا ان يفسر المبهم بأحدهما والله أعلم * (تبينه) * وأورد المزي
في الاطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من مراسيل أنس وكان حقه أن يذكره في المهمات
والله الموفق (قوله من لى الله) أى من لى الاجل الذى قدره الله يعنى الموت كذا قاله جماعة
ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة (قوله لا يشر لك به) اقتصر على نفي
الاشراك لانه يستدعى التوحيد بالاقضاء ويستدعى اثبات الرسالة باللزوم اذ من كذب رسول
الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من تضرعاً صحت صلاته أى
مع سائر الشرائط فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الايمان به وليس في قوله دخل
الجنة من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي لانه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده
(قوله) فأخبر بها معاذ عند موته تأمناً معنى التأمّن التخرج من الوقوع في الاثم وهو كالتجنب وانما
خشى معاذ من الاثم المرتب على كتمان العلم وكانه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يخبر
بها اخباراً عما للقوله أفلا أبشر الناس فأخذ هو أو لا بعصوم المنع فلم يخبر بها أحد ثم ظهر له
أن المنع انما هو من الاخبار عموماً فبادر قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس فجمع بين الحكمين
ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الاشخاص لما أخبر هو بذلك وأخذ من من كان
في مثل مقامه في الفهم انه لم يمنع من اخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه

تأمناً * حدثنا مسدد قال
حدثنا معمر قال سمعت أبي
قال سمعت أنساً قال ذكر لى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لمعاذ من لى الله لا يشر لك به
شأ دخل الجنة فقال ألا أبشر
الناس

آخر فيه انقطاع عن معاذاته لما حضرته الوفاة قال أدخلوا علي الناس فادخلوا عليه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مات لا يشرك بالله شيئا جعله الله في الجنة وما كنت أحدكم موه الا عند الموت وشاهدني على ذلك أبو الدرداء فقال صدق أخي وما كان يحدثكم به الا عند موته وقد وقع لابي أيوب مثل ذلك ففي المسند من طريق أبي طبيان ان أبا أيوب غزا الروم فرض فلما حضر قال سأحدثكم حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا حالي هذه ما حدثتكم موه سمعته يقول من مات لا يشرك بالله شيئا أدخل الجنة واذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بان معاذ اطلع على انه لم يكن المقصود من المنع التحريم بإيل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس فلقيه عمر فدفعه وقال ارجع يا أبا هريرة ودخل على اثره فقال يا رسول الله لا تفعل فاني أخشى أن يسكل الناس نخلهم يعملون فقال نخلهم أخرجه مسلم فكان قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ أخاف أن يتكلموا كان بعد قصة أبي هريرة فكان النهي للمصلحة لا للتحريم فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ والله أعلم **(قوله لا)** هي للنهي ليست داخلية على أخاف بل المعنى لا تبشروا استأنف فقال أخاف وفي رواية كريمة اني أخاف باثبات التعليل وللعن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معمر قال لادعهم فليمتنفسوا في الاعمال فاني أخاف أن يتكلموا **(قوله باب الحياء)** أي حكم الحياء وقد تقدم ان الحياء من الايمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الاجلال والاحترام لا كبر وهو محمود وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعي فهو مذموم وليس هو بحياء شرعي وانما هو ضعف ومهانة وهو المراد بقول مجاهد لا يتعلم العلم مستحي وهو باسكان الحياء ولا في كلامه نافعة لانهاية ولهذا كانت ميمية تعلم منه موه وكأنته أراد تعريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم وقول مجاهد هذا واصله أبو نعيم في الحديث من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه وهو اسناد صحيح على شرط المنصف **(قوله وقالت عائشة)** هذا التعليق واصله مسلم من طريق ابراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أولاد ان أسماء بنت يزيد الانصاري سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض **(قوله هشام)** هو ابن عروة بن الزبير في الاسناد من اللطائف رواية تابعي عن مثله عن حنيفة عن مثلها وفي رواية لابن عن أبيه والبنات عن أمتهما وزينب هي بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم نسبت الى أمهات شريفاً كونهما زوج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله جاءت أم سليم)** هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك **(قوله ان الله لا يستحي من الحق)** أي لا يأمر بالحياء في الحق وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطاً لغيرها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت في صحيح مسلم ففخت النساء **(قوله اذا هي احتملت)** أي رأت في منامها انها تتجملع **(قوله اذا رأت الماء)** يدل على تحقق وقوع ذلك وجعل رؤية الماء شرطاً للغسل يدل على انها اذا لم تلمس الماء لا غسل عليها **(قوله فغطت أم سلمة)** في مسلم من حديث أنس ان ذلك وقع لعائشة أيضاً ولكن الجمع بانهما كانتا حاضرتين **(قوله تعني وجهها)** هو بالمشاهدة من فوق والقائل عروة وفاعل تعني زينب والضمير يعود على أم سلمة **(قوله وتحتلم)** بحذف همزة الاستفهام ولا كشهيري أو تحتلم بثباته فيل فيه دليل على ان الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض

قال لا أخاف أن يتكلموا
(باب) الحياء في العلم وقال
 مجاهد لا يتعلم العلم مستحي
 ولا مستكبر وقالت
 عائشة نعم النساء نساء
 الانصار لم ينعهن الحياء أن
 يتنقهن في الدين * حدثنا
 محمد بن سلام قال أخبرنا أبو
 معاوية قال حدثنا هشام
 عن أبيه عن زينب ابنة أم
 سلمة عن أم سلمة قالت جاءت
 أم سليم الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله ان الله لا يستحي من
 الحق فهل على المرأة من
 غسل اذا احتملت فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا رأت الماء فغطت أم
 سلمة تعني وجهها وقالت
 يا رسول الله وتحتلم المرأة
 قال نعم

تربت يمينك فيم يشبهها ولدها * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حدثوني ما هي فوقع ٢٠٣ الناس في شجر البادية ووقع في نفسي

انها النخلة قال عبد الله

فاستحييت فقالوا يا رسول

الله أخبرنا به فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هي

النخلة قال عبد الله فحدثت

أبي بما وقع في نفسي فقال

لأن تكون قلتما أحب إلى

من أن يكون لي كذا وكذا

*(باب) * من استحيأ فامر

غيره بالسؤال * حدثنا مسدد

قال حدثنا عبد الله بن داود

عن الاعمش عن منذر

الثوري عن محمد بن الحنفية

عن علي قال كنت رجلا مذاء

فامرت المقداد أن يسأل

النبي صلى الله عليه وسلم

فسأله فقال فيه الوضوء

*(باب) * ذكر العلم والفتيا

في المسجد * حدثنا قتيبة

قال حدثنا الليث بن سعد

قال حدثنا نافع مولى

عبد الله بن عمر بن الخطاب

عن عبد الله بن عمر أن رجلا

قام في المسجد فقال يا رسول

الله من أين تأمرنا أن نهمل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم يهمل أهل المدينة من ذى

الحليفة ويهمل أهل الشام

من الحنفية ويهمل أهل نجد من

قرن وقال ابن عمر ويزعمون

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ويهمل أهل اليمن من

ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على انها انما أنكرت وجود المني من أصله ولهذا
أنكر عليها (قوله تربت يمينك) أى اقتقرت وصارت على التراب وهي من الانفاط التي تطلق عند
الزجر ولا يراد بها ظاهرها (قوله فيم) بموحدة مكسورة وسأى الكلام على مباحثه في كتاب
الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على
حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم وأورده هنا القول ابن عمر فاستحييت ولتأسف عمر على كونه
لم يقل ذلك لتظهر فضيلته فاستلزم حياء ابن عمر تقويت ذلك وكان يمكنه اذا استحيأ اجلا لابلن هو
أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا ليخبر به عنه فجمع بين المصلحةين ولهذا عقبه المصنف باب من
استحيأ فامر غيره بالسؤال وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مذاء وهو يتثقل
الذال المعجزة والمداى كثير المذى وهو باسكان المعجمة الماء الذي يخرج من الرجل عند
الملاعبة وسأى الكلام عليه في الطهارة أيضا واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر
المظنون مع القدرة على المقطوع وهو خطأ في النسائي ان السؤال وقع وعلى حاضر (قوله
باب ذكر العلم) أى القاء العلم والفتيا في المسجد وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من توقف فيه
لما يقع في المباحث من رفع الاصوات فنبه على الجواز (قوله ان رجلا قام في المسجد) لم أقف
على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منه ان السؤال
عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة وقرن باسكان الراء وغلط من فتحها وقول ابن عمر
ويزعمون الى آخره يفسر بمن روى الحديث تاما كابن عباس وغيره وفيه دليل على اطلاق
الزعم على القول المحقق لان ابن عمر سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه
لقوله لم أفقه هذه أى الجملة الأخيرة فصارى رويها عن غيره وهو دال على شدته بحريه وورعه
وسأى الكلام على فوائده في الحج ان شاء الله تعالى (قوله باب من أجاب السائل باكثر مما
سأله) قال ابن المنير موقع هذه الترجمة التنبيه على ان مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل اذا
كان السبب خاصا والجواب عاما جاز وحل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لانه
جواب وزيادة فائدة ويؤخذ منه أيضا ان المتن اذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون
السائل يتذرع بجوابه الى ان يعديه الى غير محل السؤال تعين عليه أن ينصل الجواب ولهذا قال
فان لم يجد نعين فكانه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار وليست أجنبية
عن السؤال لان حالة السفر تقتضى ذلك وأما ما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب
يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون
منفصلا للحكم المسئول عنه قاله ابن دقيق العيد وفي الحديث أيضا العبدول عما لا ينحصر الى
ما ينحصر طلبا للايجاز لان السائل سأل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس اذا الاصل الاباحة ولو عدد
له ما يلبس اطلابه بل كان لا يؤمن أن يتسكك بعض السامعين بشهوه فيظن اختصاصه بالحرم
وأيا ما قصود ما يحرم لبسه لا ما يحل لبسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه ان يجتنب
شيئا مخصوصا (قوله وابن أبي ذئب) هو بالضم عطفا على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد ان
آدم سمعه من ابن أبي ذئب باسنادين وفي رواية غير أبي ذر وعن الزهري بالعطف على نافع ولم يعد

يللم وكان ابن عمر يقول لم أفقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم *(باب) * من أجاب السائل باكثر مما سأله * حدثنا آدم قال حدثنا

ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن

ذكر ابن أبي ذئب (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه وسياق بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضا ان شاء الله تعالى * (خاتمة) * اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي كتب لأمير السرية ورجل جابر إلى عبد الله بن أنيس وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه وحديث انما العلم بالتعلم وباقي ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة فالذكر منها ستة عشر حديثا وبغير تكرير أربعة وستون حديثا وقد وافقه مسلم على تخريجها الا ستة عشر حديثا وهي الاربعة المعلقة المذكورة وحديث أبي هريرة اذا وسد الامر إلى غير أهله وحديث ابن عباس اللهم علمه الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عقبة بن الحرث في شهادة المرضعة وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالسفاعة وحديث الزبير من كذب على وحديث سلمة من تقول على وحديث علي في الصيغة وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثا وحديث أم سلمة ماذا أنزل الله من الفتن وحديث أبي هريرة حفظت وعاءين والمراد بموافقة مسلم موافقة علي تخريج أصل الحديث عن صحابيته وان وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثرًا أربعة منها موصولة والبقية معلقة قال ابن رشد ختم البخاري كتاب العلم بسباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى انه بلغ الغاية في الجواب عملا بالنصيحة واعتمادا على النية الصحيحة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى انه ربما صنع ذلك فاتبع الطيب بالطيب بابرع سياق وأبدع اتساق رحمه الله تعالى

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء) *

باب ما جاء في قول الله عز وجل اذا قمتم إلى الصلاة الآية وفي رواية الأصل ما جاء في قول الله دون ما قبله ولكريمة باب في الوضوء وقول الله عز وجل إلى آخره والمراد بالوضوء ذكر أركانه وشرائطه وصفته ومقدماته والوضوء بالضم هو الفعل وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيه ما وحكي في كل منهما ما الامران وهو مشتق من الوضأة وسمى بذلك لان المصلي يتنظف به فيعير وضيا وأشار بقوله ما جاء إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون التقدير اذا قمتم إلى الصلاة محدثين وقال الآخرون بل الامر على عموم من غير تقدير حذف الا انه في حق المحدث على الايجاب وفي حق غيره على النذب وقال بعضهم كان على الايجاب ثم نسخ فصار مندوبا ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ان أبا عبد الله بن زيد بن الخطاب حدثت أبا عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الامن حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عمد افعلته أي لبيان الجواز وسياق حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلاف العلماء أيضا في موجب الوضوء فتنبيل يجب بالحدث وجوباً موسعاً وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاوره جمعة جماعة من الشافعية وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا سأله ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً باسمه الورس أو زعفران فان لم يجد الثعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء) *

* (باب) * ما جاء في قول الله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين

عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أمرت بالوضوء اذا قمتم الى الصلاة واستنبت بعض العلماء من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة ايحباب النية في الوضوء لان التقدير اذا أردتم القيام الى الصلاة فتوضؤوا لاجلها ومثله قولهم اذا رأيت الامير فقم أي لاجله وتعد به هذه الآية من قال ان الوضوء أول ما فرض بالمدينة فاما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على ان غسل الجنابة انما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وانه لم يصل قط الا بوضوء قال وهذا مما لا يجهله عالم وقال الحاكم في المستدرک وأهل السنة بهم حاجة الى دليل الرد على من زعم ان الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقالت هؤلاء الملاء من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك فقال اتوني بوضوء فتوضأ الحديث (قلت) وهذا يصلح رد على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة لا على من أنكر وجوبه حينئذ وقد جزم ابن الجهم المالكي بانه كان قبل الهجرة مندوبا وجزم ابن حزم بانه لم يشرع الا بالمدينة ورد عليه ما عاخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويها عن أبي الاسود تيم عروة عنه ان جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحي وهو مرسل ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضا لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه ~~لكن~~ لم يذكر زيد بن حارثة في السند وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق الليث عن عقيل موصولا ولو ثبت لكان على شرط الصحيح لكن المعروف رواية ابن لهيعة (قوله) وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل الاعضاء غسلا مرة مرة أو على الحال السادة مسدا الخبر أي يفعل مرة أو على لغة من ينصب الجزأين بأن وأعاد لفظ مرة لارادة التفصيل أي الوجه مرة واليد مرة الخ والبيان المذكور يحتمل أن يشير به الى ما رواه بعد من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وهو بيان بالفعل فجعل الآية اذا الامر يفسد طلب ايجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد في الشارع ان المرة الواحدة للايجاب وما زاد عليها للاستحباب وساقى الاحاديث على ذلك فيما بعد وأما حديث أبي ابن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بضعاً فتوضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ففيه بيان بالفعل والقول معال كنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها ضعيفة (قوله) وتوضأ أيضا مرتين مرتين كذا في رواية أبي ذر وغيره مرتين بغير تكرار وساقى هذا التعليق موصولا في باب مفرد مع الكلام عليه (قوله) وثلاثا أي وتوضأ أيضا ثلاثا زاد الاصيلي ثلاثا على نسق ما قبله وساقى موصولا أيضا في باب مفرد (قوله) ولم يزد على ثلاث أي لم يأت في شيء من الاحاديث المرفوعة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم انه زاد على ثلاث بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم من زاد عليها وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم اسناده جيد لكن عده مسلم في جلة ما أنكر على عمرو بن شعيب لان ظاهره ذم النقص من الثلاث وأجيب بانه أمر سيئ والاساءة تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فيه حذف تقديره من نقص من واحدة ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعا الوضوء مرة ومرتين

قوله ابن الجهم في نسخة ابن الحكم

قال أبو عبد الله وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة وتوضأ أيضا مرتين مرتين وثلاثا ولم يزد على ثلاث

وثلاثا فان نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ وهو مرسل رجاله ثقات وأجيب عن الحديث أيضا بان الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه بل أكثرهم يقتصر على قوله فن زاد فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الاسفرايني عن بعض العلماء انه لا يجوز النقص من الثلاث وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور وهو محجوج بالاجماع وأما قول مالك في المدونة لأحب الواحدة الا من العالم فليس فيه ايحاج زيادة عليها والله أعلم (قوله وكره أهل العلم الاسراف فيه) يشير بذلك الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال كان يقال من الوضوء اسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأخرج لمحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه باسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (قوله وان يجاوزوا الخ) يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء وقال أحمد واسحق وغيرهما لا تجوز الزيادة على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن أن يأثم وقال الشافعي لأحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث فان زاد لم أكرهه أي لم أكرهه لان قوله لأحب يقتضي الكراهة وهذا الاصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه وحكي الدارمي منهم عن قوم ان الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة وهو قياس فاسد ويلزم من القول بتسريح الزيادة على الثلاث أو كراهتها انه لا يندب تجديد الوضوء على الاطلاق واختلف عند الشافعية في القيد الذي يمنع منه حكم الزيادة على الثلاث قال الاصح ان صلى بغير وضوء أو تنبلا وقيل الفرض فقط وقيل مثل حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصنف وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم وقيل اذا وقع الفصل بمن يحتمل في مثله تنقض الوضوء عادة وعند بعض الحنفية انه راجع الى الاعتقاد فان اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة اخطأ ودخل في الوعيد والافلا يشترط للتجديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ولا سيما اذا قصد به القرية للحديث الوارد الوضوء على الوضوء نور (قلت) وهو حديث ضعيف ولعل المصنف اشار الى هذه الرواية وسبب ما بسط ذلك في أول تفسير المسألة ان شاء الله تعالى ويستثنى من ذلك ما لو علم انه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فانه يغسل موضعه فقط وأما مع النسك الطارئ بعد الفراغ فلا ثلاثا يؤل به الحال الى الوسواس المذموم (قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة والمراد به ما هو اعم من الوضوء والغسل وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن اسامة عن أبيه وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه (قوله لا تقبل) كذا في روايتنا بالغيم على البناء لما لم يسم فاعلها وأخرجه المصنف في تركه الخليل عن اسحق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله والمراد بالقبول هنا ما يرادف العجة وهو الاجزاء وحقيقة القبول ثمة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان بشروطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمة عبر عنه بالقبول مجازا وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرافا لم تقبل له صلاة فهو الخلق لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ولهذا كان بعض السلف يقول لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب الى من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لان الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين

وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم * (باب) * لا تقبل صلاة بغير طهور * حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من

(قوله أحدث) أي وجد منه الحدث والمراد به الخارج من أحد السبيلين وانما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيه بالاختلاف على الاغلاظ ولانها قد يقعان في اثناء الصلاة أكثر من غيرهما وأما باقي الاحداث المختلف فيها بين العلماء كس الذكرو لس المرأة والتي عمل الفم والحجامة فلعلى أبا هريرة كان لا يرى النقص بشئ منها وعليه مشى المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين وقيل ان أبا هريرة انما اقتصر في الجواب على ما ذكر لعلمه ان السائل كان يعلم ما عدا ذلك وفيه بعد واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا ام اضطراريا وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لان القبول انتهى الى غاية الوضوء وما بعدهما مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا (قوله يتوضأ) أي بالماء أو ما يقوم مقامه وقدرى النسائي باسناد قوى عن أبي ذر مر فوعا الصعيد الطيب وضوء المسلم فاطلق الشارع على التيمم انه وضوء لكونه قام مقامه ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثا فتوضأ أي مع باقي شروط الصلاة والله أعلم (قوله باب فضل الوضوء والغرا محجلون) كذا في أكثر الروايات بالرفع وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنهم الغرا محجلون وهو عند مسلم أو الواو استثنائية والغرا محجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل أو الخبر قوله من آثار الوضوء وفي رواية المستقلى والغرا محجلين بالعطف على الوضوء أي وفضل الغرا محجلين كما سترح به الاصيلي في روايته (قوله عن خالد بن يزيد الاسكندراني) أحد الفقهاء الثقات وروايته عن سعيد بن ابي هلال من باب رواية الاقران (قوله عن نعيم المجمر) بضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يخرجان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وزعم بعض العلماء ان وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم ابراهيم الحارثي بان نعيم كان يباشر ذلك ورجال هذا الاسناد الستة منهم مصريون وهم الليث وشيخه والراوى عنه والنصف الآخر مدنيون (قوله رقيت) بفتح الراء وكسر القاف أي سعدت (قوله فتوضأ) كذا الجمهور الرواة وللكشميرى يومابديل قوله فتوضأ وهو تصحيف وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخارى بلفظ ثم توضأ وزاد الاسماعيلي فيه فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه وغسل رجله فرفع في ساقيه وكذا مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ومن طريق عمارة بن غزية عن نعيم وزاد في هذه ان أبا هريرة قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فافاد رفعه وفيه رد على من زعم ان ذلك من رأى أبي هريرة بل هو من روايته ورأيه معا (قوله أمتي) أي أمة الاجابة وهم المسلمون وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا (قوله يدعون) بضم اوله أي ينادون أو يسمعون (قوله غرا) بضم الميم وتشديد الراء جمع أغرا أي ذو غرة وأصل الغرة لمة بيضاء تكون في جبهة الفرس ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر والمراد بها هنا النور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرا منصوب على المنعولية ليدعون أو على الحال أي انهم اذا دعوا على رؤس الاشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة (قوله محجلين) بالمهملة والجيم من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس وأصله من الجلل بكسر المهملة وهو الخلل والمراد به هنا أيضا النور واستدل الخليلي بهذا الحديث على ان الوضوء من خصائص هذه الامة وفيه نظر لانه ثبت عند المصنف في قصة سارة

أحدث حتى يتوضأ قال
رجل من حضر موت
ما الحدث يا أبا هريرة قال
فساء أو ضراط (باب) * فضل
الوضوء والغرا محجلون من
آثار الوضوء * حدثنا يحيى
ابن بكير قال حدثنا الليث
عن خالد بن سعيد بن أبي
هلال عن نعيم المجمر قال
رقيت مع أبي هريرة على
ظهر المسجد فتوضأ فقال
اني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان أمتي
يدعون يوم القيامة غرا
محجلين

رضي الله عنهم مع الملك الذي اعطاها هاجران سارة لما هم الملك بالدنود منها قامت تتوضأ وتصلي
وفي قصة جريح الراهب أيضا انه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام فالظاهر ان الذي اختصت به هذه
الامة هو الغرة والتجليل لأصل الوضوء وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا
قال سيما ليست لاحد غيركم وله من حديث حذيفة نحوه وسيما بكسر المهملة واسكان الياء
الاخيرة أى علامة وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث هذا وضوء النبي ووضوء الانبياء قبلي
وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال ان يكون الوضوء من
خصائص الانبياء دون أمهم الامة **(قوله من آثار الوضوء)** بضم الواو ويجوز فتحها على
أنه الماء قاله ابن دقيق العيد **(قوله من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطه)** أى فليطل الغرة
والتجليل واقتصر على احدهما للدلالة على الاخرى فهو سرايل تقيمكم الحرا واقتصر على ذكر
الغرة وهي مؤنثة دون التجليل وهو مذكر لان محل الغرة أشرف اعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه
النظر من الانسان على ان في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية ذكر الامرين ونقظه فليطل غرته
وتجليله وقال ابن بطال كنى أبو هريرة بالغرة عن التجليل لان الوجه لا يبدل الى الزيادة في غسله
وفيما قال نظرا لانه يستلزم قلب اللغة وما انفاه ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوجه بان يغسل الى
صفحة العنق مثلا ونقل الرافي عن بعضهم ان الغرة تطلق على كل من الغرة والتجليل ثم ان
ظاهره انه بقية الحديث لكن رواه أحمد بن محمد بن طريق فليج عن نعيم وفي آخره قال نعيم لأدري قوله
من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة ولم أر هذه الجملة في رواية
أحمد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية
نعيم هذه والله أعلم واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التجليل فقل الى المنسكب
والركبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيا عن ابن عمر من فعلا أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد
باسناد حسن وقيل المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق وقيل الى فوق ذلك وقال
ابن بطال وطائفة من المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم
من زاد على هذا فقد أساء وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم سريحة في الاستحباب
فلا تعارض بالاحتمال وأما دعواهم اتناق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي
مردودة بما نقلناه عن ابن عمر وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية
وأما تأويلهم الاطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فمعترض بان الراوي أدري بمعنى ما روى كيف
وقد صرح برفعه الى الشارع صلى الله عليه وسلم وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء لان
الفضل الحاصل بالغرة والتجليل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب وقد وردت
فيه احاديث صحيحة صريحة أخرجهما مسلم وغيره وفيه جواز الوضوء عن ظهر المسجد لكن اذا
لم يحصل منه أذى للمسجد أو لمن فيه والله أعلم **(قوله باب)** بالنوين لا يتوضأ بفتح أوله على البناء
للتناعل **(قوله من الشك)** أى بسبب الشك **(قوله حدثنا على)** هو ابن عبد الله المديني وسنيان
هو ابن عيينة **(قوله وعن عباد)** هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب وسقطت الواو من
رواية كريمة غلط لان سعيد الاروايته عن عباد أصلا ثم ان شيخ سعيد فيه يحتمل ان يكون عم عباد
كانه قال كلاهما عن عمه أى عم الثاني وهو عباد ويحتمل ان يكون محدثا ويكون من مراسيل

من آثار الوضوء فمن استطاع
منكم أن يطيل غرته
فليطه **(باب)** * لا يتوضأ
من الشك حتى يستيقن
* حدثنا على قال حدثنا
سفيان قال حدثنا الزهري
عن سعيد بن المسيب وعن
عباد بن تميم

ابن المسيب وعلى الأول جرى صاحب الأطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواه ثقات لكن سئل أحمد عنه فقال انه منكر (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الانصاري - سمع مسلم وغيره في روايته اسم هذا الحديث من طريق ابن عيينة واختلف هل هو عم عباد لابنه أو لأمته (قوله أنه شكاً) كذا في روايته شكاً بالف وقد تضاء ان الراوي هو الشاكى وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان واقتضاه عن عمه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل ووقع في بعض الروايات شكى بضم أوله على انشاء للمفعول وعلى هذا قالها في أنه ضمير الشأن ووقع في مسلم شكى بالضم أيضاً كما ضبطه النووي وقال لم يسم الشاكى قال وجاء في رواية البخاري انه الراوى قال ولا ينبغي ان يتوهم من هذا ان شكى بانفتح أى في رواية مسلم وانما ثبت على هذا لان بعض الناس قال ان لم يظهر له كلام النووي (قوله الرجل) بالضم على الحكاية وهو وما بعد في موضع نصب (قوله يخيل) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الباء الاخيرة المفتوحة وأصله من الخيال والمعنى يظن والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل النعته ان الظن خلاف اليقين (قوله يجد الشئ) أى الحدث خارجاً عنه وصرح به الامميلي واقتضاه يخيل اليه في صلاته انه يخرج منه شئ وفيه العبدول عن ذكر الشئ المستقدر بخاص اسمه الا للضرورة (قوله في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم عن كان داخل الصلاة وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها وفرقوا بالنهي عن ابطال العبادة والنهي عن ابطال العبادة متوقف على صحته فلا معنى للتفريق بذلك لان هذا التخيل ان كان ناقضاً خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض (قوله لا يقتل) بالخزم على النهي ويجوز الرفع على أن لا نافية (قوله أو لا ينصرف) هو شك من الراوى وكأنه من على لان الرواية غيره وروى عن سفيان باللفظ لا ينصرف من غير شك (قوله صوتاً) أى من مخرجه (قوله أو يجد) أو للتسوية وعبر بالوجدان دون الشئ ليشمل ما لم لمس المحل ثم شم يده ولا حجة فيه لمن استدله على أن لمس الدبر لا ينقض لان الصورة تحمل على لمس ما قاربه لا عينه ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث وليس المراد تخصيص هذين الامرين باليقين لان المعنى اذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابي وقال النووي هذا الحديث أصل في حكم بقاء الاشياء على أصوالها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليهم أو أخذ بهذا الحديث جمهور العلماء وروى عن مالك النقض مطلقاً وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن البصري والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور وروى ابن وهب عنه أحب الى أن يتوضأ ورواية التفصيل لم تثبت عنه وانما هي لاحكامه وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس وتمسك بأن الشكوى لا تكون الا عن علة وأوجب عبادل على التعميم وهو حديث أبي هريرة عند مسلم واقتضاه اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكه عليه أخرجه عنه شئ أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وقوله فلا يخرج من المسجد أى من الصلاة وصرح بذلك

عن عمه أنه شكاً الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الرجل الذي يخيل اليه أنه
يجد الشئ في الصلاة فقال
لا يقتل أو لا ينصرف حتى
يسمع صوتاً أو يجد ريحاً

* (باب) * التخفيف في الوضوء
 * حدثنا علي بن عبد الله قال
 حدثنا سفيان عن عمرو قال
 أخبرني كريب عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نام حتى نفخ ثم صلى ورجع
 قال اضطجع حتى نفخ ثم
 قام فصلى ثم حدثنا به سفيان
 مرة بعد مرة عن عمرو عن
 كريب عن ابن عباس قال
 بت عند خالتي ميونة ليلة
 فقام النبي صلى الله عليه
 وسلم من الليل فلما كان في
 بعض الليل قام النبي صلى
 الله عليه وسلم فتوضأ من
 شئ معلق وضوءاً خفيفاً
 يخففه عمرو ويقلله وقام
 يصلي فتوضأت نحو ما
 توضأ ثم جئت فقلت عن
 يساره ورجعاً قال سفيان
 عن شمالة فوالى فجعلني عن
 يمينه ثم صلى ما شاء الله ثم
 اضطجع فنام حتى نفخ ثم
 أتته المنادي فأذن بالصلاة
 فقام معه إلى الصلاة فصلى
 ولم يتوضأ قلنا لعمر وان
 ناسا يقولون أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تنام
 عينه ولا ينام قلبه قال عمرو
 سمعت عبيد بن عمير يقول
 رؤيا الأنبياء وحى ثم قرأ أنى
 أرى في المنام أنى أذبحك

أبو داود في روايته وقال العراقي ما ذهب إليه مالك راجح لانه احتياط للصلاة وهي مقصود وأنكى
 الشك في السبب المبرئ وغيره احتياط للطهارة وهي وسيلة وأنكى الشك في الحدث الناقض لها
 والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى لكنه
 مغاير لمذلول الحديث لانه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق وقال الخطابي يستدل به لمن أوجب
 الحدث على من وجد منه ريح الخمر لانه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن
 الحدود تدبر بالشبهة والشبهة هنا قائمة بخلاف الآثر فانه متحقق (قوله باب التخفيف في
 الوضوء) أى جواز التخفيف (قوله سفيان) هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار المكي لا البصري
 وكريب بالتصغير من الاسماء المفردة في الصحيحين والاسناد مكيون سوى على وقد أقام بهامدة
 وفيه رواية تابعي عن تابعي عمرو عن كريب (قوله ورجعاً قال اضطجع) أى كان سفيان يقول
 تارة نام وتارة اضطجع وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه لكنه لم يرد إقامة
 أحدهما مقام الآخر بل كان إذا روى الحديث مطوًلاً قال اضطجع فنام كما سيأتى وإذا
 اختصره قال نام أى مضطجعا واضطجع أى نائماً (قوله ثم حدثنا) يعنى أن سفيان كان يحدثهم
 به مختصراً ثم صار يحدثهم به مطوًلاً (قوله ليلة فقام) كذلك كثر ولابن السكن فنام بالنون
 بدل القاف وصوبها القاضى عياض لأجل قوله بعد ذلك فلما كان في بعض الليل قام انتهى ولا
 ينبغي الجزم بخطئه لأن توجيهه ظاهر وهو أن الفاء في قوله فلما تنصبت فالحالة الثانية وإن كان
 مضموناً مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل (قوله فلما كان) أى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (في بعض الليل) وللكشيمى من يدل في فيتمهل أن تكون بعناها ويحتمل أن
 تكون زائدة وكان تامة أى فلما حصل بعض الليل (قوله شن) بفتح المعجمة وتشديد النون أى
 التربة العتيقة (قوله معاقى) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء وقد أخرجه بعد أبواب باللفظ معاقية
 (قوله يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنير يخففه أى لا يكثر
 الدلك ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة قال وفيه دليل على إيجاب الدلك لانه لو كان يمكن اختصاره
 لاختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فانه ليس في الخبر ما يقتضى الدلك بل
 الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك (قوله نحو ما توضأ) قال الكرماني
 لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر على ما غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث
 كما سيأتى بعد أبواب فقامت ف صنعت مثل ما صنع ولا يلزم من اطلاق التسمية المساواة من كل جهة
 (قوله فاذنه) بالمد أى أعلمه وللمستقل فناداه (قوله فصلى ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم
 ليس حدثاً بل مظنة الحدث لانه صلى الله عليه وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم
 بذلك ولهذا كان رجماً توضأ إذا قام من النوم ورجعاً لم يتوضأ قال الخطابي وإنما منع قلبه النوم
 ليعي الوحى الذى يأتيه في منامه (قوله قلنا) القائل سفيان والحديث المذكور صحيح كما سيأتى من
 وجه آخر وعبيد بن عمير من كبار التابعين ولا يبع عمير بن قتادة صحبة وقوله رؤيا الأنبياء وحى رواه
 مسلم مرفوعاً وسيأتى في التوحيد من رواية شريك عن أنس ووجه الاستدلال بما تلامد من جهة
 أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لأبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده وأغرب الداودى
 انشراح فقال قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب وهذا الزام منه للبخارى بأن لا يذكر من

الحديث الامامية علق بالترجمة فقط ولم يشترط ذلك أحدوان أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً
فمنوع والله أعلم وسأني بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله
تعالى **(قوله باب اسباغ الوضوء)** الاسباغ في اللغة الاتمام ومنه درع سابغ **(قوله وقال ابن عمر)**
هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه باسناد صحيح وهو من تفسير الشيء بلازمه اذا الاتمام
يستلزم الاتقاء عادة وقد روى ابن المنذر باسناد صحيح ان ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع
مرات وكانت بالغ فيهما دون غيرها لانها محل الاوساخ غالباً لا اعتيادهم المشي حفاة والله أعلم
(قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني والحديث في الموطأ والاسناد كله مدينون وفيه رواية
تابعي عن تابعي موسى عن كريب وأسماء بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له
ولايه وجده صحبة وسأني مناقبه في مكانها ان شاء الله تعالى **(قوله دفع من عرفة)** أي افاض
(قوله بالشعب) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل واللام فيه للعهد **(قوله ولم يسبغ الوضوء)**
أي خففه ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث المأني **(قوله فقلت الصلاة)** هو بالنصب
على الاغراء أو على الحذف والتقدير أريد الصلاة ويؤيده قوله في رواية تأتي فقلت أتصلي
يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير حانت الصلاة **(قوله قال الصلاة)** هو بالرفع على الابتداء
وأمامك بنتخ الهمة خبره وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لانه
صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل
لقوله في الرواية الاخرى فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ ولقوله هنا ولم يسبغ الوضوء **(قوله نزل)**
فتوضأ فأسبغ الوضوء فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير ان ينصل بينهما بصلاة قاله
الخطابي وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث * **(فائدة)** * الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم
ليستد كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه باسناد حسن
من حديث علي بن أبي طالب فيسعد متناد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب
وسأني بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله باب غسل الوجه باليدين)**
من غرفة واحدة) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعاً والاشارة الى
تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمنه وجمع الخلمي بينهما
بأن هذا حيث كان يتوضأ من اناء يصب منه يساره على يمينه والاخر حيث كان يغترف لكن
سياق الحديث يأباه لان فيه أنه بعد أن تناول الماء باحدى يديه اضافته الى الاخرى وغسل بهما
(قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من صغار
شيوخ البخاري من حيث الاسناد وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضاً وقد أدركه البخاري
لكنه لم يلقه وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي زيد بن عطاء **(قوله أنه توضأ)** زاد أبو داود في أثره
من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن يحبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ فدعا بانه فيه ماء وللفسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم في أول الحديث توضأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة **(قوله فغسل وجهه)** الفاء تفصيلية لانها داخله بين
النجل والمفصل **(قوله أخذ غرفة)** وهو بيان لغسل وظاهره ان المضمضة والاستنشاق من جملة
غسل الوجه لكن المراد بالوجه أعم من المفروض والمسنون بدليل انه أعاد ذكره ثانياً

* **(باب)** * اسباغ الوضوء
وقال ابن عمر اسباغ الوضوء
الاتقاء * **حدثنا عبد الله بن**
مسلمة عن مالك عن موسى
ابن عتبة عن كريب مولى
ابن عباس عن أسماء بن زيد
أنه سمعه يقول دفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
عرفة حتى اذا كان بالشعب
نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ
الوضوء فقلت الصلاة يا رسول
الله فقال الصلاة أمامك
فركب فلما جاء المزدلفة نزل
فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم
أقيمت الصلاة فصلى المغرب
ثم آناخ كل انسان بعيره في
منزله ثم أقيمت العشاء فصلى
ولم يصل بينهما * **(باب)** *
غسل الوجه باليدين من
غرفة واحدة * **حدثنا محمد**
ابن عبد الرحيم قال أخبرنا
أبو سلمة الخزازي منصور بن
سلمة قال أخبرنا ابن بلال
يعني سليمان عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن ابن
عباس انه توضأ فغسل
وجهه أخذ غرفة من ماء
فضمض بها واستنشق ثم
أخذ غرفة من ماء فجعل بها
هكذا

بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا اذا كان بغرفة واحدة لان اليد الواحدة قد لا تستوعبه (قول. اضافها) بيان لتبؤله فجعل بها هكذا (قوله فغسل بها) أي بالغرفة وللأصلي ذكر رعية فغسل بها أي باليدين (قوله ثم مسح رأسه) لم يذكر لها غرفة مستقلة فقد تمتد به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نفذ يده ثم مسح رأسه زاد النسائي من طريق عبد العزيز الذروري عن زيد وأذنيه مرة واحدة ومن طريق ابن عجلان باطنهما بالسباحين وظاهرهما باليهما وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه وادخل أصبعيه فيهما (قوله فرش) أي سكب الماء قليلا قليلا الى ان صدق عليه مسمى الغسل (قوله حتى غسناها) صريح في أنه لم يكن بالرش وامامنا وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تبسيل الماء حتى يستوعب العضو وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر وأما قوله تحت النعل فإن لم يحمل على التجوز عن القدم والأفهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يحتج بها تشريده فكيف اذا خالف (قوله فغسل بها رجله يعني اليسرى) قائل يعني هوزين بن أسلم أو من دونه واستدل ابن بطلان بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لان العضو اذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء الوضوء الذي يليه وأيضا فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة اليه وأجيب بأن الماء مادام متصلا باليد مثلا لا يسمى مستعملا حتى ينفصل وفي الجواب بحث * (تنبيه) * ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ فعل بها رجله بالعين المهملة واللام المشددة قال فلعله جعل الرجلين بمنزلة العضو واحد فعند الغسل الثانية تكرر لان النعل هو الشرب الثاني انتهى وخوفاً لكلف ظاهر والحق أنها تضعيف (قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاع) أي الجماع وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاشتمام به وليس العموم ظاهرا من الحديث الذي أورده لكن يستفاد من باب الاول لانه اذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى وفيه إشارة الى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع لكن على تقدير رخصته لا ينافي حديث الباب لانه يحتمل على حال ارادة الجماع كما سيأتي في الطريق الأخرى وبقيده ما أطلقه المصنف مارواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة بن مسعود وكان اذا غشي أهله فأمر أنزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقته نصيبا (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر من صغار التابعين وفي الاسناد ثلاثة من التابعين (قوله فتعطي بينهم) كذا للمصنف والجوى وللباقين بينهم ما هو أصوب ويحمل الاول على أن أقل الجمع اثنان وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وأفاد الكرماني انه رأى في نسخة قرئت على الربري قبل لابي عبد الله يعني المصنف من لا يحسن العربية يقولها بانفارسية قال نعم (قوله باب ما يقول عند الخلاء) أي عند ارادة دخول الخلاء ان كان معذرا للذلل والافلا تقدير * (تنبيه) * أشكل ادخال هذا الباب والابواب التي بعده الى باب الوضوء مرة مرة لانه شرع في أبواب الوضوء قد كرمها فرفضه وشرطه وفذيلته وجواز تحفيظه واستحباب اسباغته ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لان محلها مقارنه أو لجزء منه فتعديها في الذكر عنه وتأخيرها سواء لكن ذكر بعدها

أضافها الى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسناها ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله يعني اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ * (باب) * التسمية على كل حال وعند الوقاع * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهما ولد لم يضره * (باب) * ما يقول عند الخلاء * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنما يقول ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من

القول عند الخلاء واستتر في ذكرا ما يتعلق بالاستنجاء ثم رجع فذكر الوضوء مرة ومرة وقد خفي وجهه
 المناسبة على الكرماني فاستروح قائلاً ما وجه الترتيب بين هذه الابواب مع ان التسمية انما هي
 قبل غسل الوجه لا بعده ثم توسط ابواب الخلاء بين ابواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البخاري
 لا يراعي حسن الترتيب وجهه قصده انما هو في نقل الحديث وما يتعلق بحديثه لا غير انتهى وقد
 أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تنبير بعض
 الانباطية بما عندهم لوترك البخاري هذا المكان أولى لانه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في واضع
 آخر اذ لم يظهر له توجيه ما يقوله البخاري مع ان البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب انما
 ينقله عن أهل ذلك الذين كانوا عبيدة والنفس من قبل والنزاع وغيرهم وأما المباحث الفقهية
 فغالبها مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأما المائل الكلامية فأكثرها من
 الكرايسى وابن كلاب وشيوخهما والعجب من دعوى الكرماني انه لا يقصد تحسين الترتيب
 بين الابواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الابواب من اعتنى بذلك غيره حتى قال جمع
 من الأئمة فقه البخاري في تراجمه وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك
 ما لا يخفى وقد أعنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يمتن
 بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما ساد كرهه عند الوقت ولمع
 انه ذكر أولاً فرض الوضوء كما ذكرت وأنه شرط للصلاة ثم فضله وأنه لا يجب الادع التيقن
 وأن الزيادة فيه على ابدال الماء الى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الاسباغ
 فضل ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة وأن التسمية مع أوله مشروعة
 كما يشرع المذكور عند دخول الخلاء فاستطرد من هنالك آداب الاستنجاء وشرائطه ثم رجع لبيان
 أن واجب الوضوء مرة واحدة وان التين والثلث سنة ثم ذكر سنة الاستنثار اشارة الى
 الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر وورد الامر بالاستنجاء وترأى حديث الاستنثار
 فترجم به لانه من جملة التنظيف ثم رجع الى حكم التخفيف فترجم بغسل التمدن لا بجمع الخفين
 اشارة الى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مسمى الغسل ثم رجع الى المضبضة لانها أخت
 الاستنثار ثم استدرك بغسل العقبين لئلا يظن أنهم ما لا يدخلان في مسمى التمدن وذكر غسل
 الرجلين في النعلين رداعلى من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر الى النعلين على ما سأينيه
 ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ومتى يجب طلب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما
 يوجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء ثم ما يمنع على من كان على غير وضوء واستتر على ذلك
 اذ ان كرسياً من أعضاء الوضوء استطرده الى ماله به تعالى لمن يعين التأمل الى أن أكمل كتاب
 الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبواب ظاهرة المناسب
 في الترتيب فكانت تفتز في ذلك والله أعلم **(قوله الخبث)** بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية
 وقال الخطابي انه لا يجوز غيره رتبته بانه يجوز اسكان الموحدة كفي ظاهره مما جاء على هذا
 الوجه ككتاب وكتب قال النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان الباء ما سكتة منهم
 أبو عبيدة الا ان يقال ان ترك التخفيف أولى لئلا يشبهه بالمصدر والخبث جمع خبث وخبثات
 جمع خبيثة يريد ذكر ان الشياطين وانهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ووقع في نسخة

الخبث والخبثات

ابن عساكر قال أبو عبد الله يعني البخاري ويقال الخبث أي باسكان الموحدة فان كانت مخففة
عن الحركة فقد تقدم توجيهه وان كانت بمعنى المفرد فعناه كما قال ابن الاعرابي المكروه قال
فان كان من الكلام فهو الشتم وان كان من الملل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام
وان كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبثات المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة
ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أعوذ بالله من الخبث والخبثات أو الخبث
والخبثات هكذا على الشك الاول بالاسكان مع الافراد الثاني بالتحريك مع الجمع أي من الشيء
المكروه ومن الشيء المذموم أو من ذكران الشياطين وانما هم وكان صلى الله عليه وسلم يستعبد
اظهار العبودية ويجهز به للتعليم وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن
الحنتر عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الامر قال اذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبثات واسئله على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية
(قوله تابعه ابن عريرة) اسمه محمد وحديثه عند المصنف في الدعوات (قوله وقال غندر) هذا
التعليق وصله البزار في مسنده عن محمد بن بشار بن دار عن غندر بن زهيد ورواه أحمد بن حنبل عن
غندر بلفظ اذا دخل (قوله وقال موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي (قوله عن حماد) هو ابن
سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله
وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد وروايته هذه وصلها المؤلف في الادب المفرد قال
حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يدخل الخلاء قال فذكر مثل حديث الباب وأفادت
هذه الرواية تبين المراد من قوله اذا دخل الخلاء أي كان يقول هذا الذكر عند ارادة الدخول
لا بعده والله أعلم وهذا في الامكنة المعتدلة لذلك بقية الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية اذا أتى
أعم شمولها انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما مثل يختص هذا الذكر بالامكنة المعتدلة لذلك
لكونها تتحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن أو يشمل حتى لو بال في اناء
مثلا في جانب البيت الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فن يكره
ذكر الله في تلك الحالة ينقل أما في الامكنة المعتدلة لذلك في قوله قيل دخوله أو أما في غيرها فبقوله
في أول الشروع كشهيريابه مثلا وهذا مذهب الجمهور وقالوا فمن نسي يستعبد بقلبه لا بلسانه
ومن يجزئ طلقا كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل * (تنبيه) * سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية
المبينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق لكن لم ينفرده
بهذا اللفظ فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز بن مثله وأخرجه البيهقي من طريقه
وهو على شرط البخاري (قوله باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالمدوح حقيقة المكان الخالي
واستعمل في المكان المعتد لقضاء الحاجة مجازا (قوله ورقاء) هو ابن عمر (قوله عن عبيد الله)
بالصغير (ابن أبي يزيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في رواية الكشميهني ابن أبي زائدة وهو
غلط (قوله فوضعت له وضوءا) بفتح الواو أي ماء ليتوضأ به وقيل يحتمل أن يكون ناو له اياه ليستغني
به وفيه نظر (قوله فأخبر) تقدم في كتاب العلم ان ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي المخبرة
بن ذلك قال التميمي فيه استحباب المكافأة بالدعاء وقال ابن المنير مناسبة الدعاء لابن عباس بالتقوى

تابعه ابن عريرة عن شعبة
وقال غندر عن شعبة اذا أتى
الخلاء وقال موسى عن حماد
اذا دخل وقال سعيد بن زيد
حدثنا عبد العزيز اذا أراد
أن يدخل * (باب) * وضع الماء
عند الخلاء * حدثنا عبد الله
ابن محمد قال حدثنا عثمان بن
القاسم قال حدثنا ورقاء
عن عبيد الله بن أبي يزيد عن
ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل الخلاء
فوضعت له وضوءا قال من
وضع هذا فأخبر فقال اللهم
فقهه في الدين

على وضعه الماء من جهة أنه ترددين ثلاثة أمور إما أن يدخل اليه بالماء إلى الخلاء أو يضعه على الباب ليتناول منه من قرب أو لا يفعل شيئا فقرأى الثاني أو فوق لأن في الأول تعرضا للاطلاع والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء والثاني أسهلها ففعل يدل على ذكائه فناسب أن يدعى له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع وكذا كان وقد تقدمت باقي مباحث في كتاب العلم (قوله باب لا تستقبل القبلة في روايتها) في روايتها بضم المثناة على البناء للمفعول ورفعه القبلة وفي غيرها بفتح الياء التحتية على البناء للفاعل ونصب القبلة ولام تستقبل مضمومة على أن لا نافية ويجوز كسرهما على أنها نافية (قوله) (الاعند البناء جدار أو نحوه) وللكتبيين أي أو غيره أي كالأجار الكبار والسوارى الخشب وغيرهما من السوارى قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور وأجيب بثلاثة أجوبة أحدها أنه تسلك بحقيقة الغائط لأنه المكان المظلم من الأرض في الفضاء وهذه حقيقة اللغوية وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازا فيختص النهي به إذا لا اصل في الإطلاق الحقيقة وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها ثانيها أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء وأما الجدار والابنية فأنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفا قاله ابن المنير ويتقوى بأن الامكنة المعتدة ليست صالحة لأن يصلي فيها فلا يكون فيها قبلة بحال وتعتب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثها الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعد لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كانه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى فإن قيل لم حلت الغائط على حقيقته ولم تحمله على ما هو أعم من ذلك ليتناول الفضاء والبنيان لاسما والصحابي راوى الحديث قد حمله على العموم فيهما لأنه قال كما سأقضي عند المصنف في باب قبله أهل المدينة في أوائل الصلاة فقد منا الشام فوجدنا من احبض بيت قبل القبلة فنحن عرف ونستغفر فالجواب أن أبا أيوب أعمل لنظ الغائط في حقيقة ومجاز وهو المعتمد وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنية لقلنا بالتعميم لكن العمل بالدليلين أولى من الغاء أحدهما وقد جاء عن جابر فيمارواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك وانظروا عند أحمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجننا إذا هرقنا الماء قال ثم رأيت قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافا لمن زعمه بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه لأن ذلك هو المعهود من حاله صلى الله عليه وسلم لما بلغته في التستر ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكذا رواية جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها إذ انحصارها لا تثبت بالاحتمال ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الابنية وحديث جابر على جواز استقبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموم مجدي ابن عمر الجواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به الاستقبال قياسا لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه وقد تسلك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد وبالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقا قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وأصحق وهو أعدل الأقوال لأعماله جميع الأدلة ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال

* (باب) * لا تستقبل القبلة
بيول ولا غائط الاعند البناء
جدار أو نحوه * حدثنا
آدم قال حدثني ابن أبي ذئب
قال حدثني الزهري عن عطاء
ابن يزيد الليثي عن أبي أيوب
الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا
أتى أحدكم الغائط

في البناء مضاف الى الجدار عرفا وبان الامكنة المعدة لذلك ماوى الشياطين فليست صالحة
 لكونهم اقبلة بخلاف الصخرة فيها وقال قوم بالتحريم مطلقا وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد
 وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم ورجحهم
 ان النهي مقدم على الاباحة ولم يصحوا حديث جابر الذي أشرنا اليه وقال قوم بالجواز مطلقا وهو
 قول عائشة وعروة وربيعة وداود واعتلوا بأن الاحاديث تعارضت فارجع الى أصل الاباحة
 فهذه المذاهب الاربعة مشهورة عن العلماء ولم يحك النورى في شرح المذهب غيرها وفي المسئلة
 ثلاثة مذاهب أخرى منها جواز الاستدبار في البناء فقط تمسكا بظاهر حديث ابن عمر وهو قول
 أبي يوسف ومنها التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن
 ابراهيم وابن سيرين عجل بحديث معقل الاسدي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستقبل
 القبلة بين يدي أو بغائط أو بواحد أو بغيره وهو حديث ضعيف لان فيه راويا مجهول الحال
 وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على مذهبهم الان استقبالهم بيت المقدس يستلزم
 استدبارهم الكعبة فاعلموا استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس رقد ادعى الخطاى الاجماع
 على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يدبر في استقبال الكعبة وفيه نظر لما ذكرناه عن
 ابراهيم وابن سيرين رقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي الدم ومنها ان التحريم مختص
 بأهل المدينة ومن سكن على مذهبهم فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له
 الاستقبال والاستدبار طمأنينة العموم قوله شرفوا أو غربوا قاله أبو عوانة صاحب المزني وعكسه
 البخاري فاستدل به على انه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتى في باب قبله أهل المدينة
 من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله فلا يستقبل) بكسر اللام لان لانهية واللام في القبلة
 للعهد أى للكعبة (قوله ولا يؤاها ظهرك) ولمسلم ولا يستدبرها ورازي يول أو بغائط والغائط الثاني
 غير الاول أطلق على الخارج من الدبر إزارا من اطلاق اسم الخيل على الحال كراهية لذكره
 بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام وانظروا من قوله يول اختصاص النهي بخروج
 الخارج من العورة ويكون مشاهدا كرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ويريد قوله في حديث
 جابر اذا هزق الماء وقيل مشارا للنهي كشف العورة وعلى هذا فيطرد في كل حاله تكشف فيها
 العورة كالوطء مثلا وقد نقل ابن شمس المالكي قولاً في مذهبه وكان قائله تسكن برواية في الموطأ
 لا تستقبلوا القبلة بشروجكم وانما هي محمولة على المعنى الاول أى حال قضاء الحاجة جمعاً بين
 الروايتين والله أعلم وسيأتى الكلام على قول أبي أيوب فنحرف ونستغفر حيث أورد المصنف
 في أوائل الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله باب من تبرز) يوزن تفعل من البراز يفتح الموحد وهو
 القضاء الواسع كمنابه عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط (قوله على لبنين) يفتح اللام وكسر
 الموحد وفتح النون تثنية لسنه وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يخرق (قوله يحيى بن
 سعيد) هو الانصاري المذنب التابعي وكذا شيخه وشيخ شيخه في الاوصاف الثلاثة ولكن قيل ان
 لواسع رؤية فذكر ذلك في الصحابة وأبو حنبلان هو ابن منقذ بن عروة ولا يبه حجة وقد تقدم في
 المتقدمة أنه يفتح المهدلة وبالموحد (قوله انه كان يقول) أى ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته
 وسيأتى لفظه قريباً فأما من زعم ان الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله فقال ابن عمر

فلا يستقبل القبلة ولا
 يولها ظهره شرفوا أو غربوا
 * (باب) * من تبرز على لبنين
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن يحيى بن
 سعيد عن محمد بن يحيى بن
 حبان عن عمه واسع بن
 حبان عن عبد الله بن عمر أنه
 كان يقول

جواب الواسع بل الفاء في قوله فقال سببية لان ابن عمر أو رد القول الاول منكرا له ثم بين سبب
انكاره بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول فلقد رأيت الى آخره ولكن
الراوي عنه وهو واسع أراد التأكيد بأعادة قوله قال عبد الله بن عمر (قوله ان ناسا) يشير بذلك
الى من كان يقول بعدم موم النهي كما سبق وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعقل
الاسدي وغيرهم (قوله اذا قعدت) ذكر القعود لكونه الغالب والافعال القيام كذلك (قوله
على حاجتك) كفى به ذاعن التبرز ونحوه (قوله لقد) اللام جواب قسم محذوف (قوله على
ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الآتية على ظهر بيتنا وفي رواية عبيد الله بن عمر الآتية على ظهر
بيت حفصة أي أخته كما صرح به في رواية مسلم ولا بن خزيمة دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت
ظهر البيت وطريق الجمع أن يقال اضافته البيت اليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب
أو حيث اضافته الى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي اسكنها النبي صلى الله عليه وسلم فيه
واسمقر في يدها الى أن ماتت فورث عنها وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب
الحسن ان شاء الله تعالى وحيث اضافته الى نفسه كان باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حفصة دون
اخوته لكونها كانت شقيقة ولم تترك من يحجبها عن الاستيعاب (قوله على لبنتين) ولا بن خزيمة
فاشرفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلافه وفي رواية له فرأيت به يقضي حاجته
محجوبا عليه بلبن وللكيم الترمذي بسند صحيح فرأيت به في كنيف وهو بفتح الكاف وكسر النون
بعد هاء ايم تحتانية ثم فاء واتى بهذا ايراد من قال ممن يرى الجواز مطلقا محتمل أن يكون رآه في
الفضاء وكونه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهم ما ليرتفع بهما عن الارض
ويرد هذا الاحتمال أيضا ان ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء الابسا تركا رواه أبو داود
والحاكم بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الاشراف على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وانما
صعد السطح لضرورته كما في الرواية الآتية فخاف منه التفاته كما في رواية للبيهقي من طريق
نافع عن ابن عمر نعم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب ان لا يخفى ذلك من فائدة
حفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه انما رآه من جهة ظهره حتى ساع له تأمل الكيفية المذكورة
من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم
لتبناها وكذا كان رضى الله عنه (قوله وقال) أي ابن عمر (اعلك) الخطاب لواسع وغلط من زعم
انه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصلون على أورا كههم أي من يلصق بطنه بوركبه اذا سجد
وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهي التجافي والتخجج كما سيأتي بيانه في موضعه وفي النهاية
وفسر بأنه يشرح ركبته فيصير معتمدا على وركبه وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع
المسئلة السابقة فقليل يحتمل أن يكون أراد بذلك ان الذي خاطبه لا يعرف السنة اذ لو كان عارفا
بها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وانما كنى عن
لا يعرف السنة بالذى يصلى على وركبه لان من يفعل ذلك لا يكون الا جاهلا بالسنة وهذا
الجواب للكرمانى ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس في السياق ان واسعا سأل ابن عمر عن المسئلة
الاولى حتى ينسبه الى عدم معرفتها ثم الحصر الاخير مردود لانه قد يسجد على وركبه من يكون
عارفا بسنن الخلاء والذي يظهر في المناسبة ما دل عليه سياق مسلم في آوله عنده عن واسع قال

ان ناسا يقولون اذا قعدت
على حاجتك فلا تستقبل
القبلة ولا بيت المقدس
فقال عبد الله بن عمر لقد
ارتقت يوما على ظهر بيت
لنا فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على لبنتين
مستقبلا بيت المقدس لحاجته
وقال اعلك من الذين يصلون
على أورا كههم فقلت لأدري
والله قال مالك يعنى الذى
يصلى ولا يرتفع عن الارض
يسجد وهو لاصق بالارض

كنت أصلي في المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شقي فقال
عبد الله يقول ناس قد كرا الحديث فكأن ابن عمر رأى منه في حال سجوده شيئا لم يتحققه فسأله
عنه بالعبارة المذكورة وكانته بدأ بالقصة الاولى لانها من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمها
على ذلك الامر المظنون ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فاحب أن
يعرف الحكم لهذا التابعي لينقله عنه على انه لا يتنع ابداء مناسبة بين هاتين المسئلتين
بخصوصهما وان لاحداهما بالآخرى تعلقا بأن يقال لعل الذي كان يسجد وهو لا يصق بطنه
بوركيه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما قد منافي الكلام على منار النهي
وأحوال الصلاة أربعة قيام وركوع وسجود وقعود وانضم الفرج فيها بين الوركين يمكن الا
اذا جافى في السجود فرأى أن في الالتصاق ضمما للفرج ففعله ابتداء وتطعما والسنة بخلاف ذلك
والتستر بالشباب كافي في ذلك كما ان الجدار كاف في كونه حائلا بين العورة والقبلة ان قلنا ان مشار
النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الاول أشار له الى الحكم الثاني منبهاله
على ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها وما قول واسع لأدري فدل على انه لا شعور عنده
بشيء مما ظنه به وله هذا لم يغفل ابن عمر له في الزجر والله أعلم (قوله باب خروج النساء الى البراز)
أي الغضاء كما تقدم وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد الالف زاي قال الخطابي أكثر الرواة يقولونه
بكسر أوله وهو غائط لان البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب (قلت) بل هو موجه لانه يطلق
بالكسر على نفس الخارج قال الجوهرى البراز المبارزة في الحرب والبراز أيضا كناية عن ثقل
الغذاء وهو الغائط والبراز بالفتح الغضاء الواسع انتهى فعلى هذا من فتح أراد الغضاء فان أطلقه
على الخارج فهو من اطلاق اسم الحمل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ومن كسر أراد نفس
الخارج (قوله حديثنا يحيى بن بكير) تقدم هذا الاسناد برتبته في بدء الوحي وفيه تابعيان عروة وابن
شهاب وقرينان الليث وعقيل (قوله المناصع) بالنون وكسر الصاد المهملة بعد هاء عين مهملة جمع
منصع بوزن مقعدوهى أما كن معروفة من ناحية البقيع قال الداودى سميت بذلك لان
الانسان ينصع فيها أى يخلص والنظاران التفسير مقول عائشة والأفحج بالحاء المهملة المتسع
(قوله احجب) أى امنعهن من الخروج من بيوتهم بدليل ان عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة
ما قال كما سأتى قريبا ويحتمل ان يكون أراد أولا الامر بستر وجوههن فلما وقع الامر بوفق ما أراد
أحب أيضا ان يحجب أشخاص من مبالغة في التستر فلم يجب لاجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين
وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقته كما سأتى في تفسير سورة الاحزاب وعلى هذا فقد
كان لهم في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها بالظلمة لانهم كن يخرجن بالليل دون النهار كما
قالت عائشة في هذا الحديث كن يخرجن بالليل وسأتى في حديث عائشة في قصة الافك
فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع وهو متبر زنا وكلا لا يخرج الا ليل انتهى ثم نزل الحجاب
فتسترن بالشباب لكن كانت أشخاص من ربعاتهم ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول
الحجاب أما والله ما تخفسين علينا ثم اتخذت الكنف في البيوت فتسترن بها كما في حديث عائشة في
قصة الافك أيضا فانهم اود ذلك قبل ان اتخذ الكنف وكانت قصة الافك قبل نزول آية الحجاب كما
سأتى شرحه في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله فأنزل الله الحجاب) وللمسألة على آية الحجاب زاد أبو

(باب) * خروج النساء الى
البراز * حديثنا يحيى بن بكير
قال حديثنا الليث قال حدثني
عقيل عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة أن أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم
كن يخرجن بالليل اذا تبرزن
الى المناصع وهو صعيد أفحج
فكان عمر يقول للنبي صلى
الله عليه وسلم احجب نساءك
فلم يكن رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل فخرجت
سودة بنت زمعة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم ليلة من
الليالي عشاء وكانت امرأة
طويلة فناداها عمر ألا قد
عرفناك يا سودة حرصا على
أن ينزل الحجاب فأنزل الله
الحجاب

* حدثنا زكريا قال حدثنا

أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد أذن أن تخرجن في حاجتكن قال هشام تعني البراز * (باب) * التبرؤ البيوت * حدثني إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام * حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا يزيد قال أخبرنا يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان أن عمه واسع بن حبان أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره قال لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على لبنتين مستقبل بيت المقدس * (باب) * الاستنجاء بالماء * حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة عن أبي معاذ واسمه عطاء بن أبي ميمونة قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته أتبعني أنا وغلما معنا

عوانة في صحبته من طريق الزيدى عن ابن شهاب فانزل الله الحجاب يأبىها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الآية وسأبى في تفسير الاحزاب ان سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب وسأبى أيضا حديث عمر قلت يا رسول الله ان نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن ان يحتجبن فنزلت آية الحجاب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم اذا صابت يدرجل منهم يدها فكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت آية الحجاب وطريق الجمع بينهما ان أسباب نزول الحجاب تعددت وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية أو المراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى يدنين عليهن من جلابيهن (قوله حدثنا زكريا) هو ابن يحيى وسأبى حديثه هذا في التفسير مطولا ومحصله ان سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجته او كانت عظمة الجسم فراها عمر بن الخطاب فقال يا سودة أما والله ما تحفين علينا فانظري كيف تخرجين فرجعت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فأوحى اليه فقال انه قد أذن لكن ان تخرجن لحاجتكن قال ابن بطال فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة اليه من مصالحهن وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له انه الصواب وحيث لا يقصد التعمت وفيه منقبة لعمرو وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاغلاظ في القول لمن يقصد الخير وفيه جواز وعظ الرجل أتمه في الدين لان سودة من أتهات المؤمنين وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحى في الامور الشرعية لانه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة اليه حتى نزلت الآية وكذا في اذنه لهن بالخروج والله أعلم (قوله باب التبرؤ البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير الى ان خروج النساء للبراز لم يستقر بل اتخذت بعد ذلك الاخيلة في البيوت فاستغنين عن الخروج الا للضرورة (قوله عبيد الله بن عمر) أى ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة واثباتهم والاسناد كاهمدينون (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي وزيد هو ابن هرون كمالا بن ذروا الاصيلي ويحيى هو ابن سعيد الانصارى الذى روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم ولم يقع في رواية يحيى مستدبر القبلة أى الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لان ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة وانما ذكر في رواية عبيد الله للتأكيده والتصرح به والتعبير بارة بالشام وتارة بيت المقدس بالمعنى لانهما في جهة واحدة (قوله باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفى وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا لا يزال في يدي تنين وعن نافع ان ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير قال ما كنا تفعله ونقل ابن التين عن مالك انه أنكر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجي بالماء وعن ابن حبيب من المالكية انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم (قوله هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي والاسناد كاهمدينون (قوله أبى) أنا وغلما زاد في الرواية الآتية عقبها منا أى من الانصار وصرح به الاسماعيلي في روايته ولمسلم نحوى أى مقارب لى في السنن والغلما هو المترع قاله أبو عبيد وقال في المحكم من لدن القطام الى سبع سنين وحكى

الزخشي في أساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد الالتحاء فان قيل له بعد الالتحاء غلام
فهو مجاز **(قوله اداوة)** بكسر الهمزة انا صغير من جلد **(قوله من ماء)** أى مملوءة من ماء **(قوله)**
يعنى يستنجي به **(قائل)** يعنى هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها
لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستنجي بالماء والاسماعيلي من طريق ابن
مرزوق عن شعبة فانطلق أنا وغلام من الانصار معنا اداوة فيها ماء يستنجي منها النبي صلى الله
عليه وسلم وللمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة اذا تبرز لحاجته أتته بعاء
فيغسل به ولمسلم من طريق خالد الخذاء عن عطاء بن أنس نخرج علينا وقد استنجي بالماء وقد بان
به هذه الروايات ان حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث ففيه الرد على الاصيلي حيث
تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال لان قوله يستنجي به ليس هو
من قول أنس انما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب
عن شعبة فلم يذكرها قال فيحتمل ان يكون الماء لوضوئه انتهى وقد اتقى هذا الاحتمال بالروايات
التي ذكرناها وكذا فيه الرد على من زعم ان قوله يستنجي بالماء مدرج من قول عطاء الراوى عن
أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاها ابن التين عن أبي عبد الملك البوني فان رواية خالد التي
ذكرناها تدل على انه قول أنس حيث قال نخرج علينا ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تعقيب
فانه نسب التعقب المذكور الى الاسماعيلي وانما هو للاصيلي وأقره فكانه ارتضاه وليس عرضي كما
أوضحناه وكذا نسبه الكرماني الى ابن بطلال وأقره عليه وابن بطلال انما أخذه عن الاصيلي **(قوله)**
باب من جل معه الماء لظهوره **(قوله)** هو بالضم أى ليطهر به **(قوله)** وقال أبو الدرداء أليس فيكم هذا
الخطاب لعاقمة بن قيس والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى
خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل لابن مسعود صاحب النعلين مجازا لكونه كان يحملهما وسياق الحديث المذكور
موصولا عند المصنف في المناقب ان شاء الله تعالى وايراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف
من حديث أبي الدرداء يشعر اشعارا قويا بان الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد
قدمنا ان لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود
بكرة وهو رعى الغنم انك لغلام معلم وعلى هذا فقول أنس وغلام منا أى من الصحابة أو من خدم
النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الاسماعيلي التي فيها من الانصار فلعلها من تصرف الراوى
حيث رأى في الرواية منا خملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو اطلاق الانصار
على جميع الصحابة سائغ وان كان العرف خصه بالاوز والخزرج وروى أبو داود من حديث أبي
هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتته بعاء في ركوة فاستنجي فيحتمل ان
يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي
هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم اداوة لوضوئه وحاجته وأيضافا في رواية
أخرى لمسلم ان أنسا وصفه بالصغير في ذلك الحديث فيبعد ذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم
بما يكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال اقرب عهدنا بالاسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل
الذي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم انطلق لحاجته فاتبعه جابر باداوة فيحتمل ان

اداة من ماء يعنى يستنجي به
* (باب) * من جل معه
الماء لظهوره وقال أبو
الدرداء أليس فيكم صاحب
النعلين والظهور والوساد
* حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا شعبة عن عطاء
ابن أبي ميمونة قال سمعت
أنسا يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
خرج لحاجته تبعته أنا
وغلام منا معنا اداوة من ماء

يُفسر به المبهمة ولا سيما وهو انصاري ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة
فأثبته وأنا غلام بتقديم الواو فتكون حاله لكن تعقبه الاسماعيلي بأن الصحيح أنا وغلام أي بواو
العطف **(قوله باب حل العنزة مع الماء في الاستنجاء)** العنزة بفتح النون عصي أقصر من الرمح لها
سنان وقيل هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب العنزة عصي
عليها زج بزاي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد ان النجاشي كان
أهداه للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لانها من آلات الحبشة
كاسياني في العيين ان شاء الله تعالى **(قوله سمع أنس بن مالك)** أي انه سمع ولفظة أنه تحذف في
الخط عرقا **(قوله يدخل الخلاء)** المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الاخرى كان اذا خرج لحاجته
ولقرينة حمل العنزة مع الماء فان الصلاة اليها انما تكون حيث لاسترة غيرها وايضا فان الاخيلة
التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله وفهم بعضهم من تبويب البخاري انها كانت
تحمّل ليستتر بها عند قضاء الحاجة وفيه نظر لان ضابط السترة في هذا ما يسترا لاسافل والعنزة
ليست كذلك نعم يحتمل أن يركبها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر أو يركبها بجانبه لتكون
إشارة الى منع من يروم المرور بقربه أو تحمل لبش الارض الصلبة أو لمنع ما يعرض من هوام
الارض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عند قضاء الحاجة أو تحمل لانه كان اذا استنجى
توضأ واذا توضأ صلى وهذا أظهر الواجهة وسيأتي التبويب على العنزة في سترة المصلي في الصلاة
واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتي وفيه جواز استخدام الاحرار خصوصا
اذا أُرصدوا لذلك ليحصل لهم التمرن على التواضع وفيه أن في خدمة العالم شرفا لا تعلم لكون أبي
الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم لان
ماء المدينة كان عذبا واستدل به بعضهم على استحباب التوضي من الاواني دون الانهار والبرك
ولا يستقيم الاولو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الانهار والبرك فعدل عنها الى الاواني **(قوله)**
تابعه النضر أي ابن شميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي **(قوله وشاذان)**
أي الاسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولفظه ومعناه عكازة أو عصي أو عنزة
والظاهر أن أو شك من الراوي لتوافق الروايات على ذكر العنزة والله أعلم وجميع الرواة
المذكورين في هذه الابواب الثلاثة بصريون **(قوله باب النهي عن الاستنجاء بالمين)** أي باليد
اليمنى وعبر بالنهي إشارة الى أنه لم يظهر له هل هو للتخريم أو للتنزيه أو ان القرينة الصارفة للنهي
عن التحريم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب وبكونه للتنزيه قال الجمهور وذهب
أهل الظاهر الى أنه للتخريم وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به لكن قال النووي مراد من
قال منهم لا يجوز الاستنجاء بالمين أي لا يكون مباحيا يستوى طرفاه بل هو مكروه راجح الترك ومع
القول بالتخريم فن فعله أساء وأجرأه وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة لا يجزئ ويحمل هذا
الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بالة غيرها كالماء وغيره أما بغير الة فحرام غير مجزئ بلا
خلاف واليسرى في ذلك كاليمنى والله أعلم **(قوله حدثنا معاذ بن فضالة)** بفتح الفاء والضاد الموحدة
وهو بصري من قدماء شيوخ البخاري **(قوله هو الدستواني)** أي ابن عبد الله لابن حسان وهما
بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة **(قوله عن أبيه)** أي أبي قتادة الحرث وقيل عمرو

* **(باب حل العنزة مع الماء في الاستنجاء)** * حدثنا محمد بن
ابن يشار قال حدثنا محمد بن
جعفر قال حدثنا شعبة عن
عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس
بن مالك يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يدخل
الخلاء فأجل أنا وغلام
ادواة من ماء وعنزة يستنجي
بالماء تابعه النضر وشاذان
عن شعبة العنزة عصا عليه زج
* **(باب النهي عن الاستنجاء بالمين)** * حدثنا معاذ بن
فضالة قال حدثنا هشام هو
الدستواني عن يحيى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي
قتادة عن أبيه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا شرب أحدكم

وقيل النعمان الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهده أحد ومات سنة
 أربع وخمسين على الصحيح فيهما (قوله فلا يتنفس) بالجزم ولا ناهية في الثلاثة وروى بالضم فيها
 على ان لانا فية (قوله في الاناء) أي داخله وأما إذا أبانه وتنفس فهي السنة كما سيأتي في
 حديث أنس في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى وهذا النهي للتأديب لارادة المبالغة في النظافة
 اذ قد يخرج مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار ردى فيكسبه رائحة كريهة فيستقذرها هو أو غيره
 عن شربه (قوله واذا أتى الخلاء) أي فبال كما فسرت الرواية التي بعدها (قوله ولا يتمسح
 بيمينه) أي لا يستنج وقد أثار الخطابي هنا بحثا وبالغ في التبحر به وحكى عن أبي علي بن أبي هريرة انه
 ناظر رجلا من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسئلة فأعياه جوابها ثم أجاب الخطابي عنه
 بجواب فيه نظر ومحصل الايراد ان المستجمر متى استجمر يساره استلزم مس ذكره بيمينه ومتى
 أمسكه يساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهي ومحصل الجواب انه يقصد الاشياء
 الضخمة التي لا تزول بالحركة كالحدار ونحوه من الاشياء البارزة فيستجمر بها يساره فان لم
 يجد قبله لصق مقعده بالارض ويمسك ما يستجمر به بين عقبيه أو أيها رجله ويستجمر
 يساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه انتهى وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب
 الاوقات وقد تعقبه الطيبي بأن النهي عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر والنهي عن المس
 مختص بالذ كر فبطل الايراد من أصله كذا قال وما ادعاه من تخصيص الاستجمار بالدبر مردود
 والمس وان كان مختصا بالذ كر لكن يلحق به الدبر قياسا والتخصيص على الذ كر لا مفهوم له بل فرج
 المرأة كذلك وانما خص الذ كر بالذ كر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق
 الرجال في الاحكام الاما خص والصواب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله امام الحرمين
 ومن بعده كالغزالي في الوسيط والبعوى في التهذيب انه يتر العنبر يساره على شيء يمسكه بيمينه
 وهي قارة غير متحركة فلا يعتد مستجمرا باليمين ولا ما ساءها ومن ادعى انه في هذه الحالة يكون
 مستجمرا بيمينه فقد غلط وانما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء (قوله باب
 لا يسك ذكره بيمينه اذا بال) أشار بهذه الترجمة الى ان النهي المطلق عن مس الذ كر باليمين كما في
 الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ما عداه مباحا وقال بعض العلماء يكون ممنوعا
 أيضا من باب الاولى لانه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة وتعقبه أبو محمد بن أبي جرة
 بان مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء وانما خص النهي بحالة البول من جهة ان مجاور
 الشيء يعطى حكمه فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آلتة جسم المادية ثم استدل على الاباحة
 بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره انما هو بضعة منك فدل على
 الجواز في كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ما عداها على الاباحة انتهى
 والحديث والذي أشار اليه صحيح أو حسن وقد يقال جل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين
 العلماء ومن قال به اشترط فيه شروطا لكن به ابن دقيق العيد على ان محل الاختلاف انما هو
 حيث تتغير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين فأما اذا اتحد المخرج وكان الاختلاف
 فيه من بعض الرواة فينبغي جل المطلق على المقيد بلا خلاف لان التقييد حينئذ يكون زيادة
 من عدل فتقبل (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع

فلا يتنفس في الاناء واذا أتى
 الخلاء فلا يسك ذكره بيمينه
 ولا يتمسح بيمينه * (باب
 لا يسك ذكره بيمينه اذا بال) *
 حدثنا محمد بن يوسف قال
 حدثنا الاوزاعي عن يحيى
 ابن أبي كثير عن عبد الله بن
 أبي قتادة عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا
 بال أحدكم

يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذر في الاوسط بالتجديث في جميع الاسناد أورده
من طريق بشر بن بكر عن الاوزاعي فحصل الامن من محذور التدليس **(قوله فلا يأخذن)** كذا
لاي ذربون التأكيد وغيره بدونها وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يمسك وكذا في مسلم التعبير
بالمسك من رواية همام عن يحيى ووقع في رواية الاسماعيلي لا يمس فاعترض على ترجمة البخاري
بان المس أهم من المسك يعني فكيف تستدل بالاعم على الاخص ولا ايراد على البخاري من هذه
الحديث لما بيناه واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التي فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله
تعالى لكون النهي عن ذلك لتشريف اليمين فيكون ذلك من باب الاولى وما وقع في العتبية عن
مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه وقيل الحكمة في النهي لكون اليمين معدة
للاكل بها فلو تعاطى ذلك بها لا يمكن أن يذكره عند الاكل فيتأذى بذلك والله أعلم **(قوله ولا**
يتنفس في الاناء) جملة خبرية مستقلة ان كانت لنافية وان كانت ناهية فعطوفة لكن لا يلزم من
كون المعطوف عليه مقيدا بقيد ان يكون المعطوف مقيدا به لان التنفس لا يتعلق بحالة البول
وانما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين
التأسي بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذا بال توضأ وثبت أنه شرب فضل وضوءه
فالؤمن بصدد أن يفعل ذلك فعلمه أدب الشرب مطلقا لاستحضاره والتنفس في الاناء مختص
بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التي قبله وللعاكم من حديث أبي هريرة لا يتنفس أحدكم
في الاناء اذا كان يشرب منه والله أعلم **(قوله باب الاستنجاء بالحجارة)** أراد بهذه الترجمة الرد على
من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله أستنفض فان معناها أستنجي كما
سياق **(قوله حدثنا أحمد بن محمد المكي)** هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله
صاحب تاريخ مكة وفي طبقته أحمد بن محمد المكي أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون
ويعرف بالقواس وقد وهم من زعم أن البخاري روى عنه وانما روى عن أبي الوليد وهم أيضا
من جعلهما واحدا **(قوله عن جده)** يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي
الاموي وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذي ولي امرأة المدينة وكان يجهز البعوث
الى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزازي وكان عمره هذا قد تغلب على دمشق في زمن
عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسير أولاده الى المدينة وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة
بنی العباس فاستمر رواها في الاسناد مكيان ومديان **(قوله اتبع)** بتشديد التاء المشناة أي
سرت وراءه والواو في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استنفاة وفي رواية أي ذرف كان بالفاء
(قوله قد نوت منه) زاد الاسماعيلي استأنس وأتخضع فقال من هذا فقلت أبو هريرة **(قوله**
ابغني) بالوصل من الثلاثي أي اطلب لي يقال ابغيتك الشيء أي طلبته لك وفي رواية بالقطع أي
أعني على الطلب يقال ابغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل أليق بالسياق ويؤيده
رواية الاسماعيلي اي **(قوله أستنفض)** بفاء مكسورة وضاد مبهمة مجزوم لانه جواب الامر
ويجوز الرفع على الاستئناف قال القزاز قوله أستنفض استنفض من النفض وهو أن تهز الشئ
ليطير غباره قال وهذا موضع أستنظف أي بتقديم الظاء المشالة على التاء ولكن كذا روى
انتهى والذي وقع في الرواية صواب في القاموس استنفضه استخرجه وبالحجر استنجي وهو

فلا يأخذن ذكره بيينه
ولا يستنج بيينه ولا يتنفس
في الاناء * (باب الاستنجاء
بالحجارة) * حدثنا أحمد
ابن محمد المكي قال حدثنا
عمرو بن يحيى بن سعيد
ابن عمرو المكي عن جده عن
أبي هريرة قال اتبعت النبي
صلى الله عليه وسلم وخرج
لحاجته فكان لا يلتفت
قد نوت منه فقال ابغني
اجارأ أستنفض بها أو نحوه

ماخوذ من كلام المطرزي قال الاستنفاض الاستخراج ويكنى به عن الاستبصار ومن رواه
بالقاف والصاد المهملة فقد صحف انتهى ووقع في رواية الاسماعيلي أستني بدل أستنفض
وكأنهم المراد بقوله في روايتنا ونحوه ويكون التردد من بعض روايته **(قوله ولا تأتي)** كأنه
صلى الله عليه وسلم خشى أن يفهم أبو هريرة من قوله أستني أن كل ما يزيل الاثر وينقي كاف ولا
اختصاص لذلك بالأحجار فنبهه باقتصاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواهما يجزئ
ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن اختصاص هذين بالنهي
معنى وانما خص الأحجار بالذكر لكثرته وجودها وزاد المصنف في المبعث في هذا الحديث أن أبا
هريرة قال له صلى الله عليه وسلم لما فرغ ما بال العظم والروث قال هما من طعام الجن والظاهر
من هذا التعديل اختصاص المنع بهما نعم يلتحق بهما جميع المطعومات التي للآدميين قياساً
من باب الاولى وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم ومن قال غلة النهي عن الروث كونه نجساً
ألحق به كل نجس ومتنجس وعن العظم كونه نجساً فلا يزيل إلا زلة تامة ألحق به ما في معناه كالزجاج
الاملس ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يستني بروت أو بعظم وقال انهما لا يطهران وفي هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجزئ
وان كان منهما عنه وسألت في كتاب المبعث بيان قصة وفد الجن وأى وقت كانت ان شاء الله تعالى
(قوله وأعرضت) كذا في أكثر الروايات وللكشي مني واعتزمت بزيادة سنة بعد العين والمعنى
متمقارب **(قوله فلما قضى)** أى حاجته **(أتبعه)** بهمة قطع أى ألحقه وكفى بذلك عن الاستنجاء
وفي الحديث جواز اتباع السادات وان لم يأمروا بذلك واستخدام الامام بعض رعيته
والاعراض عن قاضى الحاجة والاعانة على احضار ما يستني به واعداده عنده لئلا يحتاج
الى طلبها بعد الفراغ فلا يأمن التلوث والله تعالى أعلم **(قوله باب)** بالتسوين **(لا يستني)** بضم
أوله **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الجعفي الكوفي والاسناد كله كوفيون وأبو اسحق هو السبيعي
وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الاسود **(قوله ليس أبو عبيدة)** أى ابن عبد الله بن مسعود
وقوله ذكره أى **(ولكن عبد الرحمن بن الاسود)** أى هو الذى ذكره لي بدليل قوله في الرواية
الاتية المعلقة حدثني عبد الرحمن وانما عدل أبو اسحق عن الرواية عن أبي عبيدة الى الرواية
عن عبد الرحمن مع ان رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح
فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ورواية أبي اسحق لهذا الحديث
عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق اسرائيل بن يونس
عن أبي اسحق فرادى أبي اسحق هنا بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أى لست أرويه الا عن أبي
عبيدة وانما أرويه عن عبد الرحمن **(قوله عن أبيه)** هو الاسود بن يزيد النخعي صاحب ابن
مسعود وقال ابن التين هو الاسود بن عبد يغوث الزهري وهو غلط فاحش فان الاسود الزهري لم
يسلم فضلاً عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود **(قوله أى الغائط)** أى الارض
المطمئنة لقضاء الحاجة **(قوله فلم أجده)** ولكشي مني فلم أجده أى الجمر الثالث **(قوله ثلاثة)**
أحجار فيه العمل بمادل عليه النهي في حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستنج
أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار رواه مسلم وأخذ بهذا الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا

ولا تأتي بعظم ولا روث
فأتبعه بأحجار بطرف ثيابي
فوضعتها الى جنبه
وأعرضت عنه فلما قضى
أتبعه بهن* **(باب)*** لا يستني
بروث* حدثنا أبو نعيم قال
حدثنا زهير عن أبي اسحق
قال ليس أبو عبيدة ذكره
ولكن عبد الرحمن بن الاسود
عن أبيه أنه سمع عبد الله
يقول أتى النبي صلى الله عليه
وسلم الغائط فأمرني أن
أتبعه ثلاثة أحجار فوجدت
حجرين والتفت الثالث فلم
أجد

ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانقضاء اذ لم يحصل بها فزيادة حتى ينقضي ويستحب حينئذ
 الايتار لقوله ومن استجمرفليوتر وليس بواجب لزيادة في أبي داود حسنة الاسناد قال ومن
 لا فلا حرج وبهذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب قال الخطابي لو كان القصد
 الانقضاء فقط لخلا اشتراط العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقضاء فيه معنى دل
 على ايجاب الامرين ونظيره العدة بالقراءة فان العدد مشترط ولو تحقق براءة الرحم بقر واحد
 (قوله فأخذت روثه) زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث انها كانت روثه جار ونقل
 التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير (قوله وألقى الروثه) استدله به
 الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لانه لو كان مشترطا لطلب ثالثا كذا قال وغفل رحمه
 الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في
 هذا الحديث فان فيه فآلى الروث وقال انه ركس ايتى بحجج ورجال الثقات أثبات وقد تابع عليه
 معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وتابعهما معمار بن رزيق أحد الثقات
 عن أبي اسحق وقد قيل ان أبا اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه
 الكرايسي وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضا اذا اعتضد
 واستدل الطحاوي فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالامر الاول في طلب
 الثلاثة فلم يجدد الامر بطلب الثالث أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لان المقصود بالثلاثة
 أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بوأحد والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد
 ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجزأهما بلا خلاف وقال أبو الحسن بن القصار
 المالكي روى انه أتاه ثالث لكن لا يصح ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لانه
 اقتصر في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهت وفيه نظر أيضا لان الزيادة
 ثابتة كما قدمناه وكأنه انما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم يحتمل أن يكون لم يخرج
 منه شيء الا من سبيل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحتمل أن يكون اكتفى للقبيل
 بالمسح في الارض وللأبر بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطرفين وأما استدلالهم على عدم الاشتراط
 للعدد بالقياس على مسح الرأس ففاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من
 حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم (قوله هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف
 فقيل هي لغة في رجس بالجيم ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالجيم وقيل الركس الرجس رذمن حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره والاولى أن
 يقال رذمن حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن بطل لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس
 بالكاف وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرذ كما قال تعالى أركسوا فيها أي رذوا فكانه قال هذا
 رذعلين انتهى ولو ثبت ما قال لكان يفتح الراء يقال أركسه ركسا اذا رذمه وفي رواية الترمذي هذا
 ركس يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب الناس في فقال عقب هذا الحديث الركس طعام الجن
 وهذا ان ثبت في اللغة فهو مريح من الاشكال (قوله وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني
 يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبعي عن أبي اسحق وهو جده قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن
 الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور وأولا وأراد البخاري بهذا التعليق الرذ على من زعم ان أبا اسحق

فأخذت روثه فأثبته بها
 فأخذ الحجرين وألقى الروثه
 وقال هذا ركس وقال
 ابراهيم بن يوسف عن أبيه
 عن أبي اسحق حدثني عبد
 الرحمن

دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذ كوني حيث قال لم يسمع في التدليس بأخني من هذا قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره لي انتهى وقد استدلل الاسماعيلي أيضا على صحة سماع أبي اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقة القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لا أبي اسحق وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس وقد أعله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي اسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة يوسف حفيد أبي اسحق وتابعهما شريك القاضي وزكريان أبي زائدة وغيرهما وتابع أبي اسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور لثبوت أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة ومبارجها أيضا استحضار أبي اسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها الرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره فلما اختلفت الرواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح والله أعلم **(قوله باب الوضوء مرة مرة)** أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب مجمل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة وسفيان هو الثوري والراوى عنه الثوري لا البيهقي وصرح أبو داود والاسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم **(قوله باب الوضوء مرتين مرتين)** أي لكل عضو **(قوله حدثنا الحسين بن عيسى)** هو البسطامي بفتح الموحدة ويونس هو المؤدب وفليح ومن فوقه مديون وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الغسل مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين نعم روى القسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتليث غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة نظر سنن شيبان إليه بعد أن شاء الله تعالى وعلى هذا الحق حديث عبد الله بن زيد أن يوجب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما والله أعلم **(قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)** أي لكل عضو **(قوله عطاء بن يزيد)** هو الليثي المدني والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين جرير وهو بضم المهملة ابن أبان وعطاء ابن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين جرير وعروة وهما قرينان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضا **(قوله دعابانا)** وفي رواية شعيب الاتيمية قريباد عابوض وكذا المسلم من طريق يونس وهو بفتح الواو واسم المعتمد للوضوء بالضم الذي هو الفعل وفيه الاستعانة على احضار ما يتوضأ به **(قوله فافرغ)** أي صب **(قوله على كفيه ثلاث مرار)** كذا لا يذروا في الوقت وللأصلي وكريمة مرات بمسحاة آخره وفيه غسل اليدين قبل ادخالهما الأناة ولو لم يكن عقب نوم احتياط **(قوله ثم أدخل عينه)** فيه الاعتراف باليمين واستدلل به بعضهم على عدم اشتراطنية الاعتراف ولادلالته

(باب) * الوضوء مرة مرة
*** حدثنا محمد بن يوسف**
 قال حدثنا سفيان عن زيد
 ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن
 ابن عباس قال توضأ النبي
 صلى الله عليه وسلم مرة مرة
(باب) * الوضوء مرتين
مرتين * حدثنا الحسين بن
 عيسى قال حدثنا يونس بن
 محمد قال حدثنا فليح بن
 سليمان عن عبد الله بن أبي
 بكر بن عمرو بن حزم عن عباد
 ابن تميم عن عبد الله بن زيد
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 توضأ مرتين مرتين **(باب) ***
الوضوء ثلاثا ثلاثا * حدثنا
 عبد العزيز بن عبد الله
 الأويسى قال حدثني إبراهيم
 ابن سعد عن ابن شهاب أن
 عطاء بن زيد أخبره أن جرير
 بن عثمان أخبره أنه رأى
 عثمان بن عفان دعابانا فافرغ
 على كفيه ثلاث مرار
 فغسلهما ثم أدخل عينه
 في الأناة

فيه نفيًا ولا إثباتًا (قوله فخصمض واستنثر) وللكشميهني واستنشق بدل واستنثر والاول اعم
وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الاتمية في باب المضمضة ولم أرفق شي من طرق هذا الحديث تقييد
ذلك بعدد نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود ومن وجهين آخرين
عن عثمان واتفقت الروايات على تقديم المضمضة (قوله ثم غسل وجهه) فيه تأخير عن
المضمضة والاستنشاق وقد ذكرنا ان حكمة ذلك اعتبارا ووصاف الماء لان اللون يدرك بالبصر
والطعم يدرك بالشم والريح يدرك بالأنف فقد تمت المضمضة والاستنشاق وهما مسنونان قبل
الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة وسيأتي ذكر حكمة الاستنثار في الباب الذي يليه (قوله
ويديه الى المرفقين) أي كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم
وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بـ ثم وكذا
القول في الرجلين أيضاً (قوله ثم مسح برأسه) هو بحذف الباء في الروايتين المذكورتين وليس في
شي من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي يستحب التثليث
في المسح كافي الغسل واستدل له بظاهر رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثاً ثلاثاً
وأجيب بأنه مجمل تبين في الروايات الصحيحة ان المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص
بالمغسول قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة
واحدة وكذا قال ابن المنذر ان الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبأن
المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الاسباغ وبأن العدد لو اعتبر
في المسح لصار في صورة الغسل اذ حقيقة الغسل جريان الماء والدلك ليس بمشترط على الصحيح
عند أكثر العلماء وبأنه لا يعلم أحد من السلف استحباب تثليث مسح الرأس الا
ابراهيم التيمي وفيما قال نظره فقد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما وقد روى
أبو داود ومن وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث مسح الرأس والزيادة
من الثقة مقبولة (قوله نحو وضوءي هذا) قال النووي انما يقل مثل لان حقيقة مماثلته لا يقدر
عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن
عن جرّان عن عثمان ولفظه من توضع مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من توضع
وضوءي هذا ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن جرّان توضع مثل وضوءي هذا وعلى هذا فالتعبير
بنحو من تصرف الرواة لانها تطلق على المثلية مجازاً ولان مثل وان كانت تقتضي المساواة ظاهراً
لكنها تطلق على الغالب فهذا التسمي الروايات ويكون المتروك بحيث لا يحل بالمقصود والله
تعالى أعلم (قوله ثم صلى ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء يأتي فيهما ما يأتي في
تحية المسجد (قوله لا يحدث فيهما نفسه) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه لان
قوله يحدث يقتضي تكسباً منه فاما ما يجمع من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو
عنه ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً وينهد
لهما آخر جسده ابن المبارك في الزهد بلنظ لم يسرف فيهما وردة النووي فقال الصواب حصول هذه
الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس
أصلاً على درجة بلاريب ثم ان تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ووقع في

فخصمض واستنثر ثم
غسل وجهه ثلاثاً ويديه
الى المرفقين ثلاث مرار ثم
مسح برأسه ثم غسل رجليه
ثلاث مرار الى الكعبين ثم
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من توضع
وضوءي هذا ثم صلى ركعتين
لا يحدث فيهما نفسه غفر له

رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا وهي في الزهد لابن المبارك
 أيضا والمصنف لابن أبي شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان أجنبيا أشبه أحوال الدنيا وان كان
 من متعلقات تلك الصلاة فلا وسأق ببقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله
 من ذنبه) ظاهره يعم البكائر والصغار لكن العلماء خصوه بالصغار لوروده مقيد باستثناء البكائر
 في غيره هذه الرواية وهو في حق من له بكائر وصغار فمن ليس له الا صغار تركت عنه ومن ليس له
 الا بكائر خفف عنه منها بقدر ما لصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا بكائر يزداد
 في حسناته بنظر ذلك وفي الحديث التعليم بالنعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترتيب في أعضاء
 الوضوء للآتيان في جميعها بنحو والترغيب في الاخلاص وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في
 أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرفة في حال صلاته
 ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تغتروا أي فتستكثروا من الاعمال السيئة بناء على ان الصلاة تكفرها
 فان الصلاة التي تكثر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأني للعبد بالاطلاع على ذلك (قوله وعن
 ابراهيم) أي ابن سعد وهو معطوف على قوله حدثني ابراهيم بن سعد وزعم مغلطى وغيره انه
 معلق وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه
 بالاسنادين معا واذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الاويسى ثم وجدت
 الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه من حديث الاويسى المذكور فصح ما قلته بحمد الله
 تعالى وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق (قوله ولكن عروة يحدث) يعني ان شئني ابن شهاب
 اختلافنا في روايته ما له عن جرث عن عثمان فحدثه به عن عطاء على صفة وعروة على صفة وليس ذلك
 اختلافا وانما هما حديثان متغايران وقد رواهما معا ابن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه
 نحو سياق عطية ومسلم من طريقه نحو سياق عروة وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عنه
 عن أبيه (قوله لولا آية) زاد مسلم في كتاب الله ولاجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها انه
 بالنون المشددة وبهاء الشان (قوله ويصلي الصلاة) أي المكتوبة وفي رواية لمسلم فيصلي هذه
 الصلوات الخمس (قوله وبين الصلاة) أي التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة (قوله
 حتى يصليها) أي يشرع في الصلاة الثانية (قوله قال عروة الآية ان الذين يكتمون ما أنزلنا) يعني
 الآية التي في البقرة الى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم ومروا عثمان رضي الله عنه أن هذه الآية
 تعرض على التبليغ وهي وان نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ وقد تقدم نحو ذلك
 لابي هريرة في كتاب العلم وانما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم
 من الاعتراض والله أعلم وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته
 تعيين الآية فقال من قبل نفسه أراد يريد أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
 يذهبن السيئات انتهى وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى والله أعلم (قوله باب الاستئذان)
 هو استفعال من التبر بالنون والمثناة وهو طرح الماء الذي يستنشق المتوضئ أي يجذبه بريح أنفه
 لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان باعانة يده أم لا وحكي عن مالك كراهة فعله بغير اليد
 لكونه يشبه فعل الدابة والمشهور عدم الكراهة واذا استنثر يده فالمستحب أن يكون باليسرى
 بوجوب عليه التمسك وأخرجه مفيدا بها من حديث علي (قوله ذكره) أي روى الاستئذان (عثمان)

ما تقدم من ذنبه وعن
 ابراهيم قال قال صالح بن
 كيسان قال ابن شهاب ولكن
 عروة يحدث عن جرث فلما
 توضع عثمان قال ألا أحدثكم
 حديثا لولا آية ما حدثكموه
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول لا يتوضأ رجل
 يحسن وضوءه ويصلي
 الصلاة الا غفر له ما بينه وبين
 الصلاة حتى يصلها قال عروة
 الآية ان الذين يكتمون ما
 أنزلنا * (باب) * الاستئذان
 في الوضوء ذكره عثمان
 وعبد الله بن زيد

وقد تقدم حديثه وعبد الله بن زيد وسبأ بن حنبل (قوله وابن عباس) تقدم حديثه في صفة
الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر الاستنثار وكأن المصنف أشار بذلك إلى
ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه عن فروعا استنثروا مرتين بالغتسين أو ثلاثا ولا يداود
الطيا السبي إذا توضأ أحدكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين أو ثلاثا وأسناده حسن (قوله أبو
ادريس) هو الخولاني (قوله أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس
أبا سعيد مع أبي هريرة (قوله فليستنثر) ظاهر الأمر أنه للوجوب فيلزم من قال بوجوب
الاستنشاق لورود الأمر به كأحد واستحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار
وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا
بالاستنثار وصرح ابن بطلان بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار وفيه تعقب على من نقل
الاجماع على عدم وجوبه واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للنسب بما حسنه الترمذي وصححه
الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي توضأ كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها
ذكر الاستنشاق وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه
بالتابع بنبيه صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله أمره ولم يبحث أحد من وصف وضوؤه عليه
الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضغضة وهو يرد على من لم
يوجب المضغضة أيضا وقد ثبت الأمر بها أيضا في سنن أبي داود بأسناد صحيح وذكر ابن المنذر
أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافا في
أن تاركه لا يعيد وهذا دليل قوي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن
عطاء وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ذكره كله ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عددا
وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولنظمه وإذا استنثر فليستنثر وترا أخرجه الحميدي في
مسنده عنه وأصله لمسلم وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق إذا
استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه وعلى هذا
فالمراد بالاستنشاق في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة لأن تنقية مجرى النفس
تصح مخارج الحروف ويراد للمستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان وسند ذكر باقي مباحثه في مكانه
إن شاء الله تعالى (قوله ومن استجمر) أي استعمل الجمار وهي الحجارة الصغار في الاستنجاء
وجله بعضهم على استعمال الخورفان يقال فيه تجمر واستجمر حكاه ابن حبيب عن ابن عمرو ولا
يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافا وقال عبد الرزاق عن
معمر أيضا بموافقة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوتر في الكلام على حديث ابن
مسعود واستدل بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للاتيان فيه بحرف الشرط ولا
دلالة فيه وإنما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالاجار والله أعلم (قوله باب الاستنجاء
وترا) استشكل ادخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها
بالاستشكل فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما
ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرت توجهه
ذلك في أول كتاب الوضوء قبل أن أبدأ إذا توضأ أي إذا شرع في الوضوء (قوله فليجعل في أنفه ماء) كذا

وابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
عبدان أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يونس عن
الزهري قال أخبرني أبو
ادريس أنه سمع أبا هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من توضأ فليستنثر
ومن استجمر فليوتر * (باب)
الاستجمار وترا * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إذا توضأ أحدكم
فليجعل في أنفه ماء

لا يذرو سقط قوله ما لغيره وكذا اختلف رواة الموطأ في اسقاطه وذكره وثبت ذكره مسلم من رواية
سفيان عن أبي الزناد **(قوله ثم لينتثر)** كذا لا يذرو الاصيل بوزن ليفتعل ولغيرهما ثم لينتثر
بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة والواو ايتان لاصحاب الموطأ ايضا قال القراء يقال نثر الرجل
وانتثر واستنثر اذا حرك النثرة وهي طرف الانف في الطهارة **(قوله واذا استيقظ)** هكذا عطفه
المصنف واقتضى سياقه انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو نعيم في
المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفترقا وكذا هو في موطأ يحيى
ابن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيل من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الاول من
طريق ابن عيينة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا
فكان البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد سندهما في سياق واحد كما يرى جواز
تفريق الحديث الواحد اذا اشتمل على حكمين مستقلين **(قوله من نومه)** أخذ به مومه الشافعي
والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث باقت يده لان
حقيقة المبيت أن يكون في الليل وفي رواية لا يذرو الاصيل لداود ساق مسلم اسنادها اذا قام أحدكم من الليل
وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح ولا يذرو الاصيل في رواية لا يذرو الاصيل لداود ساق مسلم اسنادها ايضا اذا
قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح لكن التعديل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وانما خص نوم
الليل بالذكر للعلية قال الرافي في شرح المسند يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلا
أشد منه لمن نام نهارا لان الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة ثم الامر عند الجمهور وعلى النذب
وجله أجد على ان يوجب في نوم الليل دون النهار وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار واتفقوا على
أنه لو غمس يده لم يضر الماء وقال اسحق وداود والطبري ينجس واستدل لهم بما ورد من الامر
باراقته لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي والقرينة الصارفة للامر عن الوجوب عند
الجمهور التعديل بأمر يقتضي الشك لان الشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم استحبابا لا اصل
الطهارة واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وسلم من الشن المعلق
بعد قيامه من النوم كما سيأتي في حديث ابن عباس وتعب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه
بغيره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه صرح عنه غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء حال اليقظة
فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه لبيان الجواز وايضا فقد قال في هذا الحديث في روايات
لمسلم وأبي داود وغيرهما فليغسلهما ثلاثا وفي رواية ثلاث مرات والتقييد بالعدد في غير التماسه
العينية يدل على التديب وورقه في رواية همام عن أبي هريرة عند أحد فلا يضع يده في الوضوء
حتى يغسلها والتمس فيه للتنزيه كما ذكرنا ان فعل استحب وان تركه ولا تزول الكراهة
بدون الثلاث نص عليه الشافعي والمراد باليد ههنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقا وهذا كله
في حق من قام من النوم لمبادل عليه منه نوم الشرط وهو حجة عند الأكثر أما المستيقظ فيستحب
له العمل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقد روى سعيد بن
منصور بسند صحيح عن أبي هريرة انه كان يفعل ولا يرى بتركه بأسا وسيأتي عن ابن عمر والبراء
في ذلك **(قوله قبل أن يدخلها)** ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها وهي أبين في المراد من رواية الادخال لان مطلق الادخال لا يترقب عليه كراهة كمن

ثم لينتثر ومن استحب فليوتر
واذا استيقظ أحدكم من نومه
فليغسل يده قبل أن يدخلها

أدخل يده في اناء واسع فاغترف منه بآناء صغير من غير أن تلامس يده الماء (قوله في وضوئه)
 بفتح الواو أي الاناء الذي أعاد للوضوء وفي رواية الشافعية في الاناء وهي رواية مسلم من
 طرق أخرى ولا بن خزيمة في انائه أو وضوئه على الشك والظاهر اختصاص ذلك بآناء الوضوء
 ويلحق به آناء الغسل لانه وضوء وزيادة وكذا باقي الآية قياسا لكن في الاستحباب من
 غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك والله أعلم وخارج بذكر الاناء البرلئ والحياض التي
 لا تقصد بغسل اليدين على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي والله أعلم (قوله فان أحدكم)
 قال البيضاوي فيه آباء الى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة لان الشارع
 اذا ذكر حكما وعقبه بعله دل على أن ثبوت الحكم لاجلها ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط
 فبات فانه يبعث ملبيا بعد نهيهم عن تطيبه فنبه على علة النهي وهي كونه محروما (قوله لا يدري)
 فيمد أن علة النهي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أولا ومقتضاه الحاق من شك في ذلك
 ولو كان مستيقظا ومفهوما أن من درى أين بات يده كمن لف عليه آخرة منسلا فاستيقظ وهي
 على حالها أن لا كراهة وان كان غسلها مستحبا على المختار كما في المستيقظ ومن قال بان الأمر في
 ذلك للتعبد كالك لا يفرق بين الشك واليقين واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على
 النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء وهو ظاهر وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء وهو صحيح لكن
 كونها تؤثر بالتنجيس وان لم يتغير فيه نمار لان مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس
 فيحتمل أن تكون الكراهة بالمستيقن أشد من الكراهة بالظنون قاله ابن دقيق العيد ومما رده أنه
 ليست فيه دلالة قطعية على من يقول ان الماء لا ينجس الا بالتغير (قوله أين بات يده) أي من
 جسده قال الشافعي رحمه الله كانوا يستجمرون وبلاذهم حارة فربما رقا أحدهم اذا نام
 فيحتمل ان تطوف يده على المحل أو على بئر أو دم حيوان أو قدر غير ذلك وتعقبه أبو الوليد
 البابجي بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه وأجيب بأنه محمول على ما اذا
 كان العرق في اليد دون المحل أو أن المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتى يؤمر بغسله بخلاف
 اليدين فانه محتاج الى غسها وهذا أقوى الجوابين والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بعمل
 الاستجمار مارواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد
 الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره أين بات يده منه وأصله
 في مسلم دون قوله منه قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد (قلت)
 ان أراد عن محمد بن جعفر مسلم وان أراد مطلقا فلا فقد قال الدارقطني تابعه عبد الصمد عن شعبة
 وأخرج ابن منده من طريقه وفي الحديث الاخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والحكاية
 عما يستحب امنه اذا حصل الافهام بها واستحباب غسل النجاسة ثلاثا لانه أمر نابع بالثبوت عند
 توهمها فعند ثبوتها أولى واستنبط منه قوم فوائد أخرى فيها بعد منها أن موضع الاستنجاء
 مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ومنها استحباب الوضوء
 من النوم قاله ابن عبد البر ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه
 عن ابن عيينة ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله
 الخطابي صاحب الخصال من الشافعية (قوله باب غسل الرجلين) كذا لا كثر وزاد أبو ذر

في وضوئه فان أحدكم لا يدري
 أين بات يده * (باب) * غسل
 الرجلين

ولا يمسح على القدمين (قوله حديث موسى) بن اسمعيل هو التبوذكي (قوله عناني سفرة) زاد في رواية كريمة سافرها وظاهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ووقع في رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان فيها الكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون غزوة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريبا منه (قوله أرهقنا) يفتح الهاء والتاف والعصر مرفوع بالفاعلية كذا لا يذر وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ويقوى الأول رواية الاصيلي أرهقنا بفتح القاف بعدها مشاة ساكنة ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كأن الصباة آخر الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلوا معه فلما خاف الوقت بادروا إلى الوضوء ولعلهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأذكركم عليهم (قلت) ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالا ويحتمل أيضا أن يكونوا آخر الكونهم ثم نلى طهر أو لم جاء الوصول إلى الماء ويذل عليه رواية مسلم حتى إذا كثبوا بالطريق تعجل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتها فتوضوا وهم عجال (قوله ونمسح على أرجلنا) انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلماذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فانهينا اليهم وأعتابهم ثم بيض قلوبهم لم يمسحوا الماء فمسح بهذا من يقول بأجزاء المسح ويحمل الإنكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيتمثل أن يكون معنى قوله لم يمسحوا الماء أي ما الغسل جمع بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك وأيضا فن قال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحديث حجة عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهم المعة دل على أن فرضهما الغسل وتعميمه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل فالرأس تعم بالمسح وليس فرضها الغسل (قوله أرجلنا) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل (قوله ويل) جاز الابتداء بالسكر لاندعاء واختلاف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا ويل وأد في جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسح مؤثما للغرض لما توقع بالنار وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذًا بظاهر قراءة وأرجلكم بانخفاض وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو الميئ لا مر الله وقد قال في حديث عمرو بن عنبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره منخولا في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم (قوله للاعتقاد) أي المربية اذ ذلك فاللام للعهد ويلحق بها ما يشاركها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويل لأصحاب الاعتقاد المقصرون في غسلها وقيل أراد أن العقب مختص بالاعتقاد إذا قصر في غسله وفي

* حديث موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهر عن عبد الله بن عمرو قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عناني سفرة فأدركنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا توضأ ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للاعتقاد من النار مرتين أو ثلاثا

* (باب) * المضمضة في الوضوء

قاله ابن عباس وعبد الله
ابن زيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا أبو اليمان
قال أخبرنا شعيب عن
الزهري قال أخبرني عطاء بن
يزيد عن جبران مولى عثمان
ابن عفان أنه رأى عثمان بن
عفان دعا بوضوء فأفرغ على
يديه من أنائه فغسلهما ثلاث
مرات ثم أدخل يمينه في
الوضوء ثم مضمض واستنشق
واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً
ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ثم
مسح برأسه ثم غسل كل
رجل ثلاثاً ثم قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يتوضأ نحو وضوئي هذا
وقال من توضأ نحو وضوئي
هذا وصلى ركعتين لا يحدث
فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم
من ذنبه * (باب) * غسل
الاعقاب وكان ابن سيرين
يغسل موضع الخاتم إذا
توضأ * حدثنا آدم بن أبي
إياس قال حدثنا شعبة قال
حدثنا محمد بن زياد قال
سمعت أبا هريرة وكان يمر
بنا والناس يتوضئون من
المطهرة قال أسبغوا الوضوء
فإن أبا القاسم صلى الله
عليه وسلم قال ويل للأعقاب
من النار * (باب) * غسل
الرجلين في النعلين ولا يمسح
على النعلين

الحديث تعليم الجاهل ورفع الصوت بالانكار وتكرار المسئلة لتفهم كما تقدم في كتاب العلم (قوله
باب المضمضة في الوضوء) أصل المضمضة في اللغة التحريك ومنه مضمض النعاس في عينه إذا
تحرك بالنعاس ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في القم وتحريكه وأما معناه في الوضوء الشرعي
فإن كماله أن يضع الماء في القم ثم يديره ثم يحججه والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا يحججه
وهو عجيب ولعل المراد أنه لا يتعين المجلد لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل اجزأ (قوله قاله ابن عباس)
قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة (قوله وعبد الله بن زيد) سياق حديثه قريباً (قوله ثم غسل كل
رجل) كذا الأصل والكشمية في لابن عساكر كتار جليه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة
وللمستقلى والجوى كل رجله وهي تنيد تعميم كل رجل بالغسل وفي نسخة رجله بالثنية وهي
بمعنى الأولى (قوله لا يحدث) تقدمت مباحثه قريباً وقال بعضهم يحتمل أن يكون المراد بذلك
الاخلاص أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيستكبر فيهلك (قوله غفر الله
له) كذا للمستقلى ولغيره غفر له على البناء للمفعول وقد تقدمت مباحثه إلا أن في هذا السياق
من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية ليونس قال
الزهري كان علماءنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة وقد تسلك بهذا من
لا يرى تنليث مسح الرأس كما سياق في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى (قوله في باب غسل
الاعقاب وكان ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن
مهدي بن ميمون عنه وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه
والاستناد أن يحيى بن يحيى كان على أنه كان واسعاً بحيث يصل الماء إلى ما تحته بالتحريك وفي
ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه بأسناد ضعيف (قوله محمد بن زياد) هو الجمعي المذني الالهاني
الجمعي (قوله وكان) الواو حالية من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعل يعر (قوله
المطهرة) بكسر الميم هي الاناء المعدل للتطهر منه (قوله أسبغوا) بفتح الهمزة أي أكلوا وكأته
رأى منهم تقصير أو خشي عليهم (قوله فإن أبا القاسم) فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بكنيته وهو حسن وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما ينشئ به ليكون
أوقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الاعقاب وانما خصت بالذكراً صورة السبب كما تقدم
في حديث عبد الله بن عمرو فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل
في اسباغها وفي الخاتم وغيره من حديث عبد الله بن الحرث ويل للأعقاب وبطون الاقدام
من النار ولهذا ذكر في الترجمة أثر ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا
كان ضيقاً والله تعالى أعلم (قوله باب غسل الرجلين في النعلين) ليس في الحديث الذي ذكره
تصريح بذلك وانما هو ما خوذ من قوله يتوضأ فيه إلا أن الأصل في الوضوء هو الغسل ولأن قوله
فيها يدل على الغسل ولو أريد المسح لقال عليها (قوله ولا يمسح على النعلين) أي لا يكتفي بالمسح
عليهما كما في النعلين وأشار بذلك إلى ما روى عن علي بن ربيعة من الصحابة أنهم مسحوا على
نعالهم في الوضوء ثم صلوا وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث
المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي
على عدم الاجزاء بالاجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما

قال فكذلك النعلان لانهم لا يقصدان القدمين انتهى وهو استدلال صحيح لكنه منازع
 في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير الى ملخص منها فقد
 تمسك من اكتبني بالمسح بقوله تعالى وأرجلكم عطفاً على وامسحوا برؤوسكم فذهب الى
 ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه
 وعن عكرمة والشعبي وقتادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الغسل
 أو المسح وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما وحجة الجمهور الا حديث الصحبة المذكورة
 وغيرهما من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه بيان للمراد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها انه
 قرئ وأرجلكم بالنصب عطفاً على أيديكم وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله يا جبال أوبي
 معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول لمسح رعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجثر
 على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين وقرر ذلك أبو بكر بن العربي بقدر احسننا
 فقال ما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيما ظاهره التعارض انه ان أمكن العمل
 بهما وجب زال العمل بالقدر الممكن ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة
 واحدة لانه يؤدي الى تكرار المسح لان الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار
 فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين وعملاً بالقدر الممكن وقيل انما عطف على
 الرأس الممسوحة لانها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلمنع الاسراف عطف على ليس المراد انها
 تمسح حقيقة ويدل على هذا المراد قوله الى الكعبين لان المسح رخصة فلا يقيده بالغاية ولان
 المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطرافه لمن توضأ ذكره أبو زيد اللغوي وابن
 قتيبة وغيرهما (قوله عبيد بن جريح) هو مولى مولى بني تميم وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه
 المكي مولى بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن
 جريح فقد يظن أن هذا عمده وليس كذلك وهذا الاسناد كله مدينون وفيه رواية الاقران لان
 عبيد اوس عبيد ابا عيمان من طبقة واحدة (قوله أربعا) أي أربع خصال (قوله لم أر أحداً)
 من أصحابك أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق
 انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره من رآهم عبيد وقال المازري يحتمل ان يكون مراده لا يصنعهن
 غيرك مجمعة وان كان يصنع بعضها (قوله الأركان) أي أركان الكعبة الاربعة وظاهره ان
 غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الأركان كلها وقد صح ذلك عن معاوية
 وابن الزبير وسأني الكلام على هذه المسئلة في الحج ان شاء الله تعالى (قوله السبئية) بكسر
 المهملة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الخلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد
 البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله وهو بنت يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال
 الهروي قيل لها سبئية لانها انسببت بالدباغ أي لانت به يقال رطبة منسببة أي لينة (قوله
 تصبغ) بضم الموحدة وحكى فتحها وكسر ها وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر يأتي الكلام على
 ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهل الناس) أي رفعوا
 أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله ولم تهمل أنت حتى كان) ولمسلم حتى يكون يوم التروية
 أي الثامن من ذي الحجة ومراده فتهمل أنت حينئذ وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهمل حتى

* حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن سعيد
 المقبري عن عبيد بن جريح
 أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا
 عبد الرحمن رأيته تصنع
 أربعاً لم أر أحداً من أصحابك
 يصنعها قال وما هي يا ابن
 جريح قال رأيته لا تمس
 من الأركان إلا اليسايتين
 ورأيته تلبس النعال السبئية
 ورأيته تصبغ بالصفرة
 ورأيته اذا كنت بمكة أهل
 الناس اذا رآوا الهلال ولم
 تهمل أنت حتى كان يوم
 التروية

يركب قاصدا الى منى وسياق الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحج ان شاء الله تعالى **(قوله قال عبد الله)** أي ابن عمر مجيبا لعبد الله بن عمر **(قوله اليانين)** تشيعة يمان والمراد بهما الركن الاسود الذي يسامته من مقابلة الصفا وقيل للاسود يمان تغلبا **(قوله فاني أحب ان أصبغ)** وللشعبي والباقي فانا أحب كالتى قبلها وسياق باقى الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى **(قوله باب التيمم)** أي الابتداء بالتيمم **(قوله اسمعيل)** هو ابن عتبة وخالد هو الخذاء والاسناد كله بصريون **(قوله في غسل)** أي في صفة غسل ابنته وهي زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وأورد المصنف من الحديث طرفا ليسين به المراد بقول عائشة يعجبه التيمم اذ هو انظمت ترك بين الابتداء بالتيمم وتعاطى الشيء بالتيمم والتبرك وقصد التيمم فبان بحديث ام عطية ان المراد بالظهور الاول **(قوله سمعت أبي)** هو سليم بن أسود المحاربى الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنيته أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهم ما قرينان كما أن أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار تابعي التابعين **(قوله كان يعجبه التيمم)** قيل لانه كان يحب انال الحسن اذا صحاب التيمم أهل الجنة وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع فنبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع **(قوله في تنعله)** أي لبس نعله وترجله أي ترجل شعره وهو تسريحه ودهنه قال في المشارق رجل شعره اذا مشطه بعاء أودهن ليلين ويرسل الشائر ويتد المنقبض زاد أبو داود عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة وسواكه **(قوله في شأنه كله)** كذا للاكثر من الرواة بغير واو وفي رواية أبي الوقت بإثبات الواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة قال الشيخ اتى الدين هو عام مخصوص لان دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوه ما يبدأ فيه ما باليسار انتهى وتأكد الشأن بقوله كله يدل على التعميم لان التأكيدي رفع الجواز فيمكن ان يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسار ليس من الافعال المقصودة بل هي اما تركها واما غير مقصودة وهذا كله على تقدير إثبات الواو واما على اسقاطها فقوله في شأنه كله متعلق بعجبه لا بالتيمم أي يعجبه في شأنه كله التيمم في تنعله الى آخره أي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك وقال الطيبي قوله في شأنه بدل من قوله في تنعله باعادة العامل قال وكأنه ذكر التعلل لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالرأس والظهور لكونه مفتاح أبواب العبادة فكانه ينبه على جميع الاعضاء فيكون كبدل الكل من الكل **(قلت)** ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تنعله الى آخره وعليها شرح الطيبي وجب مع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا لئلا يبين المصنف في الاطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة ان أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصر على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في تنعله الى آخره وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ان عائشة أيضا كانت تجمله تارة وتبينه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التعلل وغيره ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الاحوص وابن ماجه من طريق عمير بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله في شأنه كله وكان الرواية المقتصرة على في شأنه كله من الرواية بالمعنى ووقع في رواية لمسلم في ظهوره ونعله بفتح النون واسكان العين أي هيئة تنعله وفي رواية ابن ماهان في مسلم ونعله بفتح العين وفي الحديث

قال عبد الله أما الاركان فاني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يس الا اليانين وأما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعرو وتوضأ فيها فاني أحب أن ألبسها وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فاني أحب أن أصبغ بها وأما الاهلال فاني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته **(باب)** * التيمم في الوضوء والغسل * حدثنا مسدد قال حدثنا اسمعيل قال حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهن في غسل ابنته ابدأن بيمانها ومواضع الوضوء منها * حدثنا حفص ابن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني أشعث بن سليم قال سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمم في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله

استحباب البداءة بشق الرأس الايمن في الترجل والغسل والحلق ولا يقال هو من باب الازالة
 فيبدأ فيه باليسر بل هو من باب العبادة والتزيين وقد ثبت الابتداء بالشق الايمن في الحلق كما
 سيأتي قريباً وفيه البداءة بالرجل اليمنى في التسعل وفي ازالته باليسرى وفيه البداءة باليد اليمنى في
 الوضوء وكذا الرجل والشق الايمن في الغسل واستدل به على استحباب الصلاة عن عين الامام
 وفي ميمنة المسجد وفي الاكل والشرب باليمن وقد ورد المصنف في هذه المواضع كلها قال
 النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين
 وما كان بضدهما استحب فيه التيسر قال واجمع العلماء على ان تقديم اليمنى في الوضوء سنة من
 خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه انتهى ومراده بالعلماء أهل السنة والاذهب الشيعة الوجوب
 وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي وكأنه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم
 يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لانهم بمنزلة العضو الواحد ولا نهما جاعلي لفظ القرآن لكن
 يشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال اذا اتقى من يداي يداً أخرى مع قولهم بان الماء
 مادام متردداً على العضو لا يسمى مستعملاً وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد
 في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ متكسراً وكذلك لم ينقل أحد انه قدم اليسرى
 على اليمنى ووقع في البيان للعمري والتجريد للبدني نسبة القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة
 وهو تخفيف من الشيعة وفي كلام الرافي ما يوهم ان أحد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل
 قال الشيخ الموفق في المغني لانعم في عدم الوجوب خلافاً (قوله باب التماس الوضوء) بفتح الواو أي
 طلب الماء للوضوء اذا حانت بالمهملة أي قربت الصلاة والمراد وقتها الذي توقع فيه (قوله وقالت
 عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التيمم وسيأتي في كتاب التيمم ان شاء الله تعالى
 وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها وهو موصول عنده في
 تفسير المائدة قال ابن المنير أراد الاستدلال على انه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز (قوله فالتمس) بالضم على
 البناء للمفعول وللكشمية فالتسوا (قوله وحان) وللكشمية وحانت والواو للعال بتقدير قد
 (قوله الوضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (قوله فلم يجذوا) وللكشمية فلم يجذوه بزيادة
 الضمير (قوله فأنى) بالضم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة ان ذلك كان بالزوراء
 وهو سوق بالمدينة (قوله بوضوء) بالفتح أي ببناء فيه ماء ليتوضأ به ووقع في رواية ابن المبارك لجاء
 رجل بتدح فيه ماء يسير فصغران يبسط صلى الله عليه وسلم فيه كفه فضم أصابعه وشحوه في رواية
 حميد الآتية في باب الوضوء من الخضب (قوله ينبع) بفتح أوله ونهم الموحدة ويجوز كسرهما
 وفتحهما وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعباً ان شاء
 الله تعالى (قوله حتى توضوا من عند آخرهم) قال الكرماني حتى للتدريج ومن للبيان أي
 توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم قال وعند بمعنى في لان عند
 وان كانت للنظر فيه الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون لمطلق الظرفية فكانه قال الذين
 هم في آخرهم وقال التيمي المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة الى الآخر وقال النووي من
 عناب عنى الى وهي لغة وتعقبه الكرماني بانها شاذة قال ثم ان لا يجوز ان تدخل على عند

* (باب) التماس الوضوء
 اذا حانت الصلاة وقالت
 عائشة حضرت الصبح فالتمس
 الماء فلم يوجد فنزل التيمم
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن
 اسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة عن أنس بن مالك قال
 رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم وحانت صلاة العصر
 فالتمس الناس الوضوء فلم
 يجدوا فأتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بوضوء
 فوضع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ذلك الاناء يده
 وأمر الناس أن يتوضأ منه
 قال فرأيت الماء ينبع من
 تحت أصابعه حتى توضأ من
 عند آخرهم

ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي ان لا يدخل الاخير لكن ما قاله الكرماني من ان الى لا تدخل على
عند لا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى وعلى توجيه النووي ~~يكن~~ ان يقال عند زائدة وفي
الحديث دليل على ان المواصلة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائة فضل عن وضوئه وفيه ان
اعتراض المتوضئ من الماء القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الامر بغسل
اليدين قبل ادخالها الا ان امر ندب لا حتم * (تنبيه) قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث نبع
الماء شهده جمع من الصحابة الا انه لم يرو الا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو
السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم
الغفيري عن الكافة متصلا عن جله من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو ملحق
بالقطعي من معجزاته انتهى فانظر كم بين الكلامين من التفاوت وسنحرر هذا الموضع في كتاب
علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب الماء) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار
المصنف الى أن حكمه الطهارة لان المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان نجسا لنجس
الماء بملاقاته ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان يخلل أصول شعره
كمسأتي وذلك يفضي غالبا الى تناثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله
الشافعي في القديم ونص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الخراسانيين
وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من
الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره ونقضه
ابن المنذر والخطابي وغيرهم ما بان الخصوصية لا تثبت الا بدليل والاصل عدمه قالوا ويلزم
القائل بذلك أن لا يحتج على طهارة المني بان عائشة كانت تنركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم لا مكان
ان يقال له منه طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكلفين في الاحكام
التكليفية الا فيما خص بدليل وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك في خصائصه
فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أئمتهم على
التول بالطهارة هذا كله في شعر آدمي أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف
مبنى على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا فالأصح عند الشافعية انه ينجس بالموت
وذهب جمهور العلماء الى خلافه واستدل ابن المنذر على انه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا
بالانفصال بانهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها
وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت
والانفصال والله أعلم وقال البغوي في شرح السنة في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما
حرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من اجزاء الميتة لا يحرم الاتفاع به اه
وسياق الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله
وكان عطاء) هذا التعليق وصله محمد بن اسحق النخعي في اخبار مكة بسند صحيح الى عطاء وهو
ابن أبي رباح انه كان لا يرى بأسا بالاتفاع بشعور الناس التي تخلق بمعنى (قوله وسور الكلاب) هو
بالجر عطا على قوله الماء والتقدير وباب سور الكلاب أي ما حكمه وسور البقية والظاهر من

* (باب) * الماء الذي يغسل
به شعر الانسان وكان
عطاء لا يرى به بأسا أن يتخذ
منها الخيوط والحبال وسور
الكلاب وعمرها في المسجد

تصرف المصنف انه يقول بطهارته وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجدوا كلها وهو من اضافة
المصدر الى الفاعل (قوله وقال الزهري اذا ولغ الكلب) جمع المصنف في هذا الباب بين مسئلتين
وهما احكم شعر الا دعى وسور الكلب فذكر الترجمة الاولى واثرها معها ثم ثانياً واثرها معها
ثم رجع الى دليل الاولى من الحديث المرفوع ثم ثانياً بادلة الثانية وقول الزهري هذا رواه الوليد بن
مسلم في مصنفه عن الازاعي وغيره عنه ولفظه سمعت الزهري في اناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء
غيره قال يتوضأ به وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح (قوله وقال سفيان)
المتبادر الى الذهن انه ابن عيينة لكونه معروفاً بالرواية عن الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا
الثوري فان الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله فذكر ذلك لسفيان الثوري فقال والله
هذا الفقه بعينه فذكره وزاد بعد قوله شيء فأرى ان يتوضأ به ويتم فسمى الثوري الاخذ بالدلالة
العوم فقها وهي التي تضمنها قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمم فغسلوا بيدهم ولا تخص
الايدي بل وكني عن الماء بولغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من رواية التميم
احتياطاً وتعقبه الاسماعيلي بان اشتراطه جواز التوضي به اذا لم يجد غيره يدل على تيممه عنده
لان الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره وأجيب بان المراد ان استعمال غيره مما لم يحتلف
فيه أولى فاما اذا لم يجد غيره فلا يعدل عنه وهو يعتد بطهارته الى التيمم وأما فقيها سفيان بالتميم
بعد الوضوء به فلا نه رأى انه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة وقد تعقب
بانه يلزم من استعماله ان يكون جسده طاهراً بلا شك فصير باستعماله مشكوكاً في طهارته ولهذا
قال بعض الأئمة الاولى ان يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم * (تنبيه) * وقع في رواية أبي الحسن
القاسبي عن أبي زيد المرزوقي في حكاية قول سفيان بقول الله تعالى فان لم تجدوا ماء وكذا احكاه
أبو نعيم في المستخرج على البخاري وفي باقي الروايات فلم تجدوا وهو الموافق للتلاوة وقال القاسبي
وقد ثبت ذلك في الاحكام لاسماعيل القاذبي يعني باسناده الى سفيان قال وما أعرف من قرأ بذلك
(قلت) لعل الثوري حكاه بالمعنى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي جرح المصنف أن يأتي
بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله عن عاصم) هو ابن سليمان
وابن سيرين هو محمد وعبيدة هو ابن عمرو السلمي أحد كبار التابعين الخضرين أسلم قبل وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يره (قوله من شعر النبي صلى الله عليه وسلم) أي شيء (قوله اصبناه)
أي حصل لنا من جهة أنس بن مالك وأراد المصنف بآثار هذا الاثر تقرير ان الشعر الذي حصل
لأبي طلحة كما في الحديث الذي يليه بقي عند آل بيته الى أن صار لموااليهم منه لان سيرين والد محمد
كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيب أبي طلحة ووجه الدلالة منه على الترجمة ان الشعر طاهر
والا لما حفظوه ولا تقي عبدة ان يكون عنده شعرة واحدة منه واذا كان طاهراً فالماء الذي يغسل
به طاهر (قوله حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلبى وقد نزل البخاري في هذا الاسناد لانه قد سمع من
شيخه شيخه سعيد بن سليمان بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن
عون واحد وهما بينه وبينه ثلاثة أنس (قوله لما خلق) أي أمر الخلق خلقه فاضاف الفعل
اليه مجازاً وكان ذلك في حجة الوداع كما سنبينه (قوله كان أبو طلحة) يعني الانصاري زوج أم سليم

وقال الزهري اذا ولغ
الكلب في اناء ليس له وضوء
غيره يتوضأ به وقال سفيان
هذا الفقه بعينه بقول
الله تعالى فلم تجدوا ماء
فتيمموا وهذا ماء وفي النفس
منه شيء يتوضأ به ويتمم
* حدثنا مالك بن اسمعيل
قال حدثنا اسرائيل
عن عاصم عن ابن سيرين
قال قلت لعبيدة عندنا من
شعر النبي صلى الله عليه وسلم
أصبناه من قبل أنس أو من
قبل أهل أنس فقال لأن
تكون عندي شعرة منه
أحب الى من الدنيا وما فيها
* حدثنا محمد بن عبد الرحيم
قال حدثنا سعيد بن سليمان
قال حدثنا عباد عن ابن
عون عن ابن سيرين عن
أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما خلق رأسه كان
أبو طلحة أول من أخذ من
شعره

والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكورين
 مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق فخلق رأسه
 ودفع الى أبي طلمة الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم من
 طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى الجرة ونحرتسكه ناول الخالق
 شقه الايمن فخلقه ثم دعا أبا طلمة فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الايسر فخلقه فأعطاه أبا طلمة فقال
 اقسمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ
 فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين وأعطى الايسر أم سليم وفي لفظ أبا طلمة ولا تناقض في
 هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول أبا طلمة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه أبو طلمة
 بامر له وأما الايسر فأعطاه لام سليم زوجته بامر له صلى الله عليه وسلم أيضا زاد أحمد في روايته له
 لتجعله في طيها وعلى هذا فالضمير في قوله يقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن وكذا
 قوله في رواية ابن عيينة فقال اقسمه بين الناس قال النووي فيه استتباب البداء بالشق الايمن
 من رأس المخلوق وهو قول الجمهور وخلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر آدمي وبه قال الجمهور
 وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتائه وفيه المواساة بين
 الاصحاب في العطية والهدية أقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى
 التفرقة على غيره قالوا واختلفوا في اسم الخالق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
 وقيل هو خراش ابن أمية وهو مجتنب اه والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحديبية والله أعلم
 وقع هنا في رواية ابن عساكر قبل ان يرا حديث مالك باب اذا شرب الكلب في الاناء (قوله اذا
 شرب) كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور اصحابه عنه اذا ولغ وهو المعروف
 في اللغة يقال ولغ بالغ بالفتح فلهما اذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فخره وقال ثعلب هو
 ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيخره كذا ابن درستمويه شرب أولم يشرب وقال ابن مكى
 فان كان غير مائع يقال لعقه وقال المطرزي فان كان فارغا يقال لحسه وادعى ابن عبد البر ان لفظ
 شرب لم يروه الا مالك وان غيره رواه بلفظ ولغ وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من
 طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ اذا شرب لكن المشهور عن
 هشام بن حسان بلفظ اذا ولغ كذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقدر رواه عن أبي الزناد
 شيخ مالك بلفظ اذا شرب ورفاه بن عمر أخرجه الجوزقي وكذا المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه
 أبو يعلى نعم وروى عن مالك بلفظ اذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن اسمعيل بن عمر
 عنه ومن طريقه أورده الاسماعيلي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ اتاه من طريق أبي على
 الحنفى عن مالك وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضا
 وكان أبو الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا
 يقوم مقامه ومفهوم الشرط في قوله اذا ولغ يقتضي قصر الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الامر
 بالغسل للتخييس يتعدى الحكم الى ما اذا لحس أو لعق مثلا ويكون ذكر الولوغ للغالب وأما
 الخالق باقي اعضائه كيد ورجله فالمذهب المنصوص انه كذلك لان فيه أشرفها فيكون الباقي من
 باب الاولى وخصه في القديم بالاول وقال النووي في الروضة انه وجه شاذ وفي شرح المذهب

(باب) * اذا شرب الكلب
 في اناء أحدكم فليغسله
 سبعة * حديثنا عبد الله
 ابن يوسف عن مالك عن أبي
 الزناد عن الاعرج عن أبي
 هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا
 شرب الكلب

قوله ابن مكى في نسخ حذف
 ابن فليحرر اه معصمه

انه القوي من حيث الدليل والاولوية المذكورة قد تنفع ليكون فيه محل استعمال النجاسات
(قوله في اناء أحدكم) ظاهره العدم في الاثنية ومنه هو مخرج الماء المستنقع مثلاً وبه قال
 الاوزاعي مطلقاً لكن اذا قلنا بان الغسل للتنجيس يجري الحكيم في القليل من الماء دون الكثير
 والاضافة التي في اناء أحدكم يلغى اعتبارها هنا لان الطهارة لا تتوقف على ملكه **وكذا قوله**
فليغسله لا يتوقف على ان يكون هو الغاسل وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن
 الاعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث فليرقه وهو يتقوى القول بان
 الغسل للتنجيس اذا المراق اعم من ان يكون ماء أو طعاماً فلو كان طاهراً لم يؤمر باراقته للنهي عن
 اضاعه المال لكن قال النسائي لا أعلم أحد تابع علي بن مسهر على زيادة فليرقه وقال حمزة الكوفي
 انها غير محفوظة وقال ابن عبد البر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الاعمش كابي معاوية وشعبة
 وقال ابن منده لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا
 الاسناد قلت قد ورد الامر بالاراقة ايضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة مر فوعاً أخرجه ابن عدى
 لكن في رفعه نظروا الصحيح انه موقوف وكذا ذكر الاراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن
 أبي هريرة موقوفاً واستاده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره **(قوله فليغسله)** يقتضي الفور لكن
 حمله الجمهور على الاستحباب الا لمن أراد ان يستعمل ذلك الاناء **(قوله سبعة)** أي سبع مرار ولم
 يقع في رواية مالك التريب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين على ان
 بعض أصحابه لم يذكره وروى أيضاً عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد
 السدي عند البزار واختلفت الرواة عن ابن سيرين في محل غسله التريب فلمسلم وغيره من طريق
 هشام بن حسان عنه أو لاهن وهي رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة
 واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه أو لاهن أيضاً أخرجه الدارقطني وقال
 أبان عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود والشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين أو لاهن
 أو احداً من وفي رواية السدي عن البزار احداً من وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه
 فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال احداً من مهمته أو لاهن والسابعة معينة وأران كانت
 في نفس الخبر فهي للتخيير فتتضي حل المطلق على المتقيدان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على
 الرواية المعينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الامم والبويطي وشرح به المرعشي وغيره من
 الاصحاب وذكر ابن دقيق العيد والسبكي بحثاً وهو منصوص كما ذكرنا وان كانت أو شكاً من
 الراوي فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أجهم أو شك فيبقى النظر في الترجيح بين رواية
 أو لاهن ورواية السابعة ورواية أو لاهن أرجح من حيث الاكثية والاحتياطية ومن حيث المعنى
 أيضاً لان تريب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي في حرملة
 على ان الاولى أولى ولله أعلم وفي الحديث دليل على ان حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى
 ما يجاورها بشرط كونه مائعاً وعلى تنجيس المائعات اذا وقع في جزء منها نجاسة وعلى تنجيس الاناء
 الذي يصل بالمائع وعلى ان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لوان ولو غلب الكلب
 لا يغير الماء الذي في الاناء غالباً وعلى ان ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لانه أمر باراقة
 الماء لما وردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقة جميعه وأمر بغسله وحقيقته تنادي بما يسمى

في اناء أحدكم فليغسله سبعة

غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق * (فائدة) * خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية
فاما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلا مع إيجابهم التسبيح على المشهور عندهم لأن الترتيب
لم يقع في رواية مالك قال القرافي منهم قد صححت فيه الأحاديث فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها
وعن مالك رواية أن الأمر بالتسبيح للندب والمعروف عند أصحابه أنه لو جوب لكنه للتعب
لكون الكلب طاهرا عندهم وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التخييس كما سيأتي وعن مالك
رواية بأنه نجس لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير فلا يجب التسبيح للنجاسة بل للتعب
لكن يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن
سيرين وهما من منبه عن أبي هريرة طهورا أنا أحدكم لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو
خبث ولا حدث على الأناء فتعين الخبث وأوجب بمنع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له
طهورا المسلم ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقوله
صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للنفوس والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام
مقام ما يطهر الحدث سمى طهورا ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإيراد من أصله والجواب
عن الثاني أن الفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية جلت على الشرعية إلا
إذا قام دليل ودعوى بعض المالكية أن الماء يور بالغسل من ولو غه الكلب المنهسي عن اتخاذه
دون المأذون فيه يحتاج إلى ثبوت تقدم النهي عن الاتخاذ على الأمر بالغسل وإلى قرينة تدل على
أن المراد ما يؤذن في اتخاذه لأن الظاهر من اللام في قوله الكلب أنه الجنس أو تعريف الماهية
فيحتاج المدعى أنهم اللهد إلى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين البدوي والحضري ودعوى بعضهم
أن ذلك مخصوص بالكلب وأن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر
السبع في مواضع منه كقوله صبوا على من سبع قرب وقوله من تصب سباع نرات عجمه وتعقب
بأن الكلب الكلب لا يترب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولو غه وأجاب حفيد ابن رشد بأنه
لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما في ابتدائه فلا يمنع وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة
لكنه يستلزم التخصيص بالدليل والتعليل بالتخييس أقوى لأنه في معنى المنصوص وقد ثبت عن
ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولو غ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد
صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافاً والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين أناء الماء
فإراقه ويغسل وبين أناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الأناء تعبداً لأن الأمر بالاراقة عام فيخص الطعام
منه بالنهي عن إضاعة المال وعورض بأن النهي عن الإضاعة مخصوص بالأمر بالاراقة ويتبرح
هذا الثاني بالإجماع على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم ثمة فثبت أن عموم
النهي عن الإضاعة مخصوص بخلاف الأمر بالاراقة وإذا ثبت نجاسة سؤره كان أعم من أن
يكون النجاسة عينه أو نجاسة طارئة كالمية مثلا لكن الأول أرجح لأنه الأصل ولأنه يلزم
على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كالهرة مثلا وإذا ثبت نجاسة سؤره لعينه لم يدل على نجاسة
ناقيه إلا بطريق القياس كان يقال لعابه نجس ففمه نجس لأنه متعلق منه واللعب عرقفه وقفه
أطيب بدنه فيكون عرقفه نجسا وإذا كان عرقفه نجسا كان بدنه نجسا لأن العرق متعلق من البدن
ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والترتيب أم لا تقدمت الإشارة إلى ذلك

من كلام النورى وأما الخفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعذر الطحاوى وغيره عنهم بأمور منها كون أبي هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبة السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ وإيضافه قد ثبت أنه أفتى بالغسل سبعة أو رواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتهم من حيث الاسناد ومن حيث النظر أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة بكثير ومنها أن العذرة أشد في نجاسة من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب فلما نسي عن قتلها نسخ الأمر بالغسل وتعقب بأن الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جد إلا أنه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان إسلامه سنة سبع كأي هريرة بل سياق مسلم ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه فاعسلوا سبع مرات وغفروا الثامنة في التراب وفي رواية أحمد بالتراب وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتكروا بهم العمل بالحديث أصلا ورأسلان اعتذار الشافعية عن ذلك أن كان متجهافذالك والافكل من القرى يتسبن ملوم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالإجماع على خلافه وفيه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ونقل عن الشافعي أنه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته وخرج بعضهم إلى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع والاختصاص حديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس والزيادة من الثقة مقبولة ولو سلم كذا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلا لأن رواية مالك بدونه أرجح من رواية من أثبته ومع ذلك فقلنا به أخذنا بزيادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من المحاز فقال لما كان التراب جنسا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدودا باثنتين وتعقبه ابن دقيق العيد بأن قوله وغفروا الثامنة بالتراب ناسخ في كونها غسلات مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون اطلاق الغسلات على الترتيب مجازا وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جدا ويمكن أن يفرد بالتصنيف ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر والله المستعان **(قوله حدثنا الحق)** هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم ينفرد بهذا الحديث والاسناد منه فصاعد امدنيون وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان **(قوله)**

* حدثنا الحق قال أخبرنا
عبد الصمد قال حدثنا
عبد الرحمن بن عبد الله بن
دينا قال سمعت أبي عن
أبي صالح عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم

أن رجلاً لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي **(قوله يا كل الثرى)** بالثلاثة أى يلحق
 التراب الندى وفي المحكم الثرى التراب وقيل التراب الذى اذا بل لم يصير طيناً لازباً **(قوله من**
العطش) أى بسبب العطش **(قوله يغرف له به)** استدلال به المصنف على طهارة سور الكلب لأن
 ظاهره أنه سقى الكلب فيه وتعقب بأن الاستدلال به مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا وفيه
 اختلاف ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال
 أن يكون صبه في شئ فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك **(قوله فشكر الله له)** أى
 أثنى عليه بخزاه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث
 في باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى **(قوله وقال أحد بن شبيب)** بنسخ المعجمة
 وكسر الموحدة **(قوله جزء بن عبد الله)** أى ابن عمر بن الخطاب **(قوله كانت الكلاب)** زاد
 أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحد بن شبيب المذكور موصولاً بصريح
 الحديث قبل قوله تقبل تبول وبعد عاوا والعطف وكذا ذكر الاصلي أنها في رواية إبراهيم بن
 معقل عن البخاري وكذا أخرجهما أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن
 يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدلال به على طهارة الكلاب
 للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير وتعقب بأن من يقول أن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل
 لجه طاهر يقدر في نقل الاتفاق لاسيما وقد قال جمع من أئوال الحيوانات كلها طاهرة إلا آدمي
 ومن قال به ابن وهب حكاه الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول وقال المنذرى المراد
 أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت
 غلق قال ويبعد أن تترك الكلاب تنساب في المسجد حتى تمتد بالبول فيه وتعقب بأنه اذا قيل
 بطهارتها لم يمنع ذلك كما في الهرة والاقرب أن يقال أن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل
 الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير إلى ذلك ما زاده
 الاسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول بأعلى
 صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب إلى آخره فإشارته إلى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الأمر
 بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه
 مخصوص بما قبل الزمن الذى أمر فيه بصيانة المسجد وفي قوله فلم يكونوا يرشون مبالغة لدلالته
 على نفي الغسل من باب الاولى واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سوره لأن من شأن الكلاب
 أن تتبع مواضع المأكول وكان بعض الصحابة لا يوت لهم إلا المسجد فلا يخلو أن يصل لعابها
 إلى بعض اجزاء المسجد وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكره شكوك فيه واليقين لا يرفع
 بالشك ثم إن دلالاته لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الأمر بالغسل من ولو غه
 واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر اذا اقتتها النجاسة بالخفاف يعنى أن قوله
 لم يكونوا يرشون يدل على نفي صب الماء من باب الاولى فلولوا أن الخفاف يفيد تطهير الأرض
 ما تركوا ذلك ولا يخفى ما فيه * (تنبيه) * حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبطل قوله

أن رجلاً رأى كلباً
 يا كل الثرى من العطش
 فأخذ الرجل خفه فجعل
 يغرف له به حتى أرواه فشكر
 الله له فادخله الجنة وقال
 أحد بن شبيب حدثنا
 عن يونس عن ابن شهاب قال
 حدثني جزء بن عبد الله عن
 أبيه قال كانت الكلاب
 تقبل وتدبر في المسجد في
 زمان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلم يكونوا يرشون
 شي من ذلك * حدثنا حفص
 ابن عمر قال حدثنا شعبة عن

يرشون بلفظ يرتقبون باسكان الراء ثم مشناة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة وفسره بان
معناه لا يخشون فحذف اللفظ وأبعد في التفسير لان معنى الارتقاب الانتظار وأما في الخوف من
نفي الارتقاب فهو تفسير بعض لوازمه والله أعلم (قوله ابن أبي السفر) تقدم في المقدمة ان اسمه
عبد الله وان السفر بفتح الفاء ووجه من سكنها (قوله عدي بن حاتم) أي الطائي (قوله سألت) أي
عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه وقد صرح به المصنف
من طريق أخرى في الصيد كما سيبقى الكلام عليه مستوفى هنالك ان شاء الله تعالى وانما ساق
المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذمبه في طهارة سور الكلب ومطابقته للترجمة من قوله
فيها وسور الكلاب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في أكل
ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بغسل موضع فقه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون
لعابه نجسا وأجاب الامام عيسى بن الحارث عن الحديث سيق التعريف ان قتله ذكاته وليس فيه اثبات
نجاسة ولا نفيها ويدل لذلك انه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه لكنه وكاه الى ما تقرّر
عنده من وجوب غسل الدم فلهذا وكاه الى ما تقرّر عنده من غسل ما يماسه فقه وقال ابن المنير
عند الشافعية ان السكين اذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة وناب الكلب عندهم
نجس العين وقد وافقونا على ان ذكاته شرعية لا نجس المذكي وتعقب بانه لا يلزم من الاتفاق
على ان الذبيحة لا تصير نجسة بمعض الكلب ثبوت الاجماع على أنها لا تصير نجسة فما ألزمهم به
من التناقض ليس بلازم على ان في المسئلة عندهم خلافا والمشهور وجوب غسل المعض وليس
هذا موضع بسط هذه المسئلة (قوله باب من لم ير الوضوء الامن المخرجين) الاستثناء منفرغ والمعنى
من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من مخرج البدن الامن القبيل والدبر وأشار بذلك
الى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والحجامة وغيرهما ويمكن أن
يقال ان نواقض الوضوء المعتبرة ترجع الى المخرجين فالنوم مظنة خروج الريح ولمس المرأة
ومس الذكر مظنة خروج المذي (قوله لقوله تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط) فعلق
وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على الجي من الغائط وهو المكان المظمن من الارض
الذي كانوا يتصدونه لقضاء الحاجة فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين وقوله أولا مستم
النساء دليل الوضوء من ملامسة النساء وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه الا أنه ليس
على شرط الشيخين وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين (قوله وقال عطاء) هو
ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه واسناده صحيح والمخالف في ذلك
ابراهيم النخعي وقتادة وحامد بن أبي سلمة قالوا لا ينقض النادر وهو قول مالك قال الا ان حصل
معه تلويث (قوله وقال جابر) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما وهو
صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعا لكن ضعفها والمخالف في ذلك
ابراهيم النخعي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الضحك اذا وقع داخل
الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة واختلفوا اذا وقع فيها
فخالف من قال به القياس الجلي وتمسكوا بحديث لا يصح وحاشا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم الذين هم خير القرون أن يفتكروا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه

ابن أبي السفر عن الشعبي
عن عدي بن حاتم قال سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اذا أرسلت كلبك المعلم
فقتل فكل واذا أكل فلا
تأكل فانما أمسك على
نفسه قلت أرسل كلبى فأجد
معه كلبا آخر قال فلا تأكل
فانما سميت على كلبك ولم
تسم على كلب آخر (باب)
من لم ير الوضوء الامن
المخرجين القبيل والدبر لقوله
تعالى أوجاء أحد منكم من
الغائط وقال عطاء فحين
يخرج من دبره الدود أو من
ذكره نحو القملة يعيد
الوضوء وقال جابر بن عبد الله
اذا ضحك في الصلاة أعاد
الصلاة لا الوضوء

وسلم انتهى على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروى في الضحك بل خصوه بالتهقهة (قوله وقال الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري والتعليق عنه للمسئلة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر بأسناد صحيح والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عيينة وجاد قالوا من قص أظفاره أو جز شاربته فعليه الوضوء ونقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك وأما التعليق عنه للمسئلة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب وداود وخالفهم الجمهور على قولين مرتين على إيجاب الموالاة وعدمها فمن أوجبها قال يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل ومن لم يوجبها قال يكفي بغسل رجله وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقال في الموطأ أحب إلى أن يتدلى الوضوء من أوله وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وإن لم تجب الموالاة وعن الليث عكس ذلك (قوله وقال أبو هريرة) وصله اسمعيل القاضي في الأحكام بأسناد صحيح من طريق مجاهد عنه ووقفاً ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً وزاد أوريج (قوله ويذكر عن جابر) وصله ابن اسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولاً وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن اسحق وشيخه صدقة بن عيسى بن صالح العيني لأعرف راوياً عنه غير صدقة ولهذا لم يجز به المصنف أو لكونه اختصره أو للخلاف في ابن اسحق (قوله في غزوة ذات الرقاع) سيأتي الكلام عليها في المغازي إن شاء الله تعالى (قوله فرمى) بضم الراء (قوله رجل) تين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ومحصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بنهم الشعب فاقسما الليل للعراسة فنام المهاجري وقام الأنصاري يصلي فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فأصابه فزعه واستتر في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث فانتزعه وركع وسجد وقضى صلاته ثم أيقظ رفيقه فلما رأى ما به من الدماء قال له لم لأنتهى أول مارمى قال كنت في سورة فأجبت أن لا أقطعها وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصاري المذكور عبداً بن بشر والمهاجري عماد بن ياسر والسورة الكهف (قوله فزعه) قال ابن طريف في الأفعال يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيراً حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الحنفية في أن الدم السائل ينقض الوضوء فإن قيل كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو نوبه واجتناب النجاسة فيها واجب أجب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وشيأ به وفيه بعد ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه عنه ولم يسيل على جسمه الا قد ريسير معنوعه ثم ألحجة فأنه على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصري قال ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقد صبح أن عمر صلى وجرحه ينسج دماً (قوله وقال طاوس) هو ابن كيسان التابعي المشهور وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح ولنظنه أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً يغسل عنه الدم ثم حسبه (قوله ومحمد بن علي) أي

٣ قوله وقال في الموطأ في بعض النسخ وقال في البويطي فليظروا مصححه

وقال الحسن إن أخذ من شعره أو أظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه وقال أبو هريرة لا وضوء إلا من حدث ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزعه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته وقال الحسن ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقال طاوس ومحمد بن علي

وعطاء وأهل الحجاز ليس في
الدم وضوء وعصر ابن عمر
نخرج منها الدم ولم يتوضأ
بريق ابن أبي أوفى دما قضى
في صلاته وقال ابن عمر
والحسن فيمن يحتجم ليس
عليه الاغسل محاججه
حدثنا آدم بن أبي اياس
قال حدثنا ابن أبي ذئب
قال حدثنا سعيد المتبري عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يزال العبد في صلاة
ما كان في المسجد ينتظر
الصلاة ما لم يحدث فقال
رجل أعمى ما الحدث
يا أبا هريرة قال الصوت يعني
الضربة * حدثنا أبو الوليد
قال حدثنا ابن عيينة عن
الزهري عن عباد بن تميم
عن عمه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا ينصرف
حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحا * حدثنا قتيبة قال
حدثنا جرير عن الأعمش عن
منذر أبي يعلى الثوري عن
محمد بن الحنفية قال قال
علي كنت رجلا مذاء
فاستحييت أن أسأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأمرت المقداد بن الأسود
فسأله فقال فيه الوضوء
ورواه شعبة عن

ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر وأثره هذا رويناه موصولا في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف
بسمويه من طريق الأعمش قال سألت أبا جعفر الباقر عن الرعاف فقال لو سال نهر من دم ما أعدت
منه الوضوء وعطاء هو ابن أبي رباح وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه (قوله وأهل
الحجاز) هو من عطف العام على الخاص لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون وقد روى عبد
الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير وآخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن
المسيب وآخرجه اسمعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو
قول مالك والشافعي (قوله وعصر ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم
يتوضأ ثم صلى (قوله بثر) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها هي خراج صغير يقال بثر
وجهه مثلث الناء المثناة (قوله وبرق ابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصامي وأثره هذا
وصله سفیان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رأى فعل ذلك وسفيان سمع من عطاء قبل
اختلاطه فالإسناد صحيح (قوله وقال ابن عمر) وصله الشافعي وابن أبي شيبة باللفظ كان إذا احتجم
غسل محاججه (قوله والحسن) أي البصري وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا ونظمه أنه سئل
عن الرجل يحتجم ماذا عليه قال يغسل أثر محاججه * (تنبيه) وقع في رواية الاصيلي وغيره ليس
عليه غسل محاججه بإسقاط أداة الاستثناء وهو الذي ذكره الاسماعيلي وقال ابن بطال ثبتت الألف
رواية المسقلى دون رفقيته انتهى وهو في نسخة ثابته من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخريج
العميق المذكور يؤيد ثبوتها وقد حكى عن الليث أنه قال يجوزى المحتجم أن يمسح موضع الحمامة
وبصل ولا يغسله (قوله ابن أبي ذئب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن والأسناد كله مدينون
الآدم وقد دخلها (قوله ما كان في المسجد) أي مادام وهي رواية الكشي عن المراتد في ثواب
الصلاة مادام ينتظرها والامتنع عليه الكلام ونحوه وقال الكرماني ذكر قوله في صلاة
ليشعر بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب
صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى (قوله أعمى) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربيا الأصل أم لا
ويحتمل أن يكون هذا الأعمى هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء (قوله
قال الصوت) كذا فسره هنا ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال
لا وضوء إلا من صوت أو ريح فكأنه قال لا وضوء إلا من ضراط أو فسأ أو نفاخهم مما بال ذكر
دون ما هو أشد منهم ما الكونهما لا يخرج من المرغالب في المسجد غيرهما فالظاهر أن السؤال
وقع عن الحدث الخاص وهو المعهود وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في
أوائل الوضوء (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي وإن كان هشام بن عمار يكتفى أيضا بأبوالوليد
ويروي أيضا عن ابن عيينة ويروي عنه البخاري (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني
وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن وأورده هنا الظهور دلالاته
على حصر النقص بما يخرج من السبيلين وقد قدمنا توجيه الحاق بنسبة النواقض بهم في
أوائل الباب (قوله حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد وسيأتي الكلام على المتن في باب غسل المذي
من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب العلم وأورده هنا
لدلالته على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد الخرجين (قوله ورواه شعبة عن

(الاعمش) أي بالاسناد المذكور وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك (قوله)
 حدثنا سعد بن حفص) كذا الجميع إلا القابسي فقال سعيد بن كذا صنع في حديثه الآخر
 الآتي في باب فضل النفقة في سبيل الله من كتب الجهاد نبه عليه ما الجباني (قوله) حدثنا شيبان
 هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد
 تابعيان كبيران مدينان يروى أحدهما عن الآخر وصحابيان كذلك ويحيى بن أبي كثير أيضاً
 تابعي صغير فقيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله) أرايت أي أخبرني (قوله) إذا جامع أي
 الرجل فلم ينضم التختانية وتوسم الميم (قوله) كما يتوضأ للصلاة بيان لأن المراد الوضوء
 الشرعي لا اللغوي وسيأتي حكم هذه المسئلة في آخر كتاب الغسل وتبين هناك أنه منسوخ ولا
 يقال إذا كان منسوخاً كيف يصح الاستدلال به لانا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل
 وناسخه الأمر بالغسل وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل والحكمة في الأمر
 بالوضوء قبل أن يجب الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا تمس المرأة وجهها تظهر
 مناسبة الحديث للترجمة (قوله) حدثنا اسحق كذا في رواية كريمة وغيره إذا زاد الاصيل هو ابن
 منصور وفي رواية أبي ذر حدثنا اسحق بن منصور بن بهرام بفتح الموحدة وهو المعروف بالكوشج
 كما صرح به أبو نعيم (قوله) حدثنا النضر هو ابن ثميل بالمجعة مغيرة والحكم هو ابن عيينة
 بمغارة وموحدة مغيرة (قوله) أرسل إلى رجل من الانصار ولمسلم وغيره مر على رجل فيحمل
 على أنه مر به فإرسل اليه وهذا الانصاري سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد
 عتيان وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ونظفه من رواية شريك بن أبي نمر
 عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء
 حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فخرج يجرا زاره فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعجلنا الرجل فذكر الحديث بعنه وعتبان المذكور هو ابن مالك
 الانصاري كما نسبته تقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح أبي
 عوانة أنه ابن عتيان والاول أصح ورواه ابن اسحق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي
 سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال فتهتف برجل من أصحابه يقال له صالح فان جلس على تعدد
 الواقعة والافطريق مسلم أصح وقد وقعت القصة أيضاً لرافع بن خديج وغيره أخرجه أحمد
 وغيره ولكن الاقرب في تفسير المبهم الذي في البخاري أنه عتيان والله أعلم (قوله) يقطر أي ينزل
 منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل (قوله) لعلمنا أعجلناك أي عن فراغ حاجتك من الجماع وفيه
 جواز الاخذ بالقرائن لأن الصحابي لما أبطأ عن الاجابة مدة الاغتسال خالف المعهود منه وهو
 سرعة الاجابة للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى عليه أثر الغسل دل على ان شغله كان به
 واحتمل ان يكون نزع قبل الانزال ليسرع الاجابة أو كان أنزل فوقع السؤال عن ذلك وفيه
 استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه تأخير اجابته وكان
 ذلك كان قبل ايجابها اذا الواجب لا يؤخر للمستحب وقد كان عتيان طالب من النبي صلى الله عليه
 وسلم ان ياتيه فيصلي في بيته في مكان يتخذه مصلي فأجابه كما سيأتي في موضعه فيجتمل ان تكون
 هي هذه الواقعة وقدم الاغتسال ليكون متأهباً للصلاة معه والله أعلم (قوله) إذا أعجلت بضم

الاعمش * حدثنا سعد بن
 حفص قال حدثنا شيبان
 عن يحيى عن أبي سلمة ان
 عطاء بن يسار أخبره أن زيد
 ابن خالد أخبره أنه سأل
 عثمان بن عفان قلت أرايت
 إذا جامع فلم ينضم التختانية
 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
 ويغسل ذكره قال عثمان
 سمعته من النبي صلى الله
 عليه وسلم فسألت عن ذلك
 علياً والزبير وطهحة وأبي
 ابن كعب فأمرهم بذلك
 * حدثنا اسحق هو ابن منصور
 قال أخبرنا النضر قال
 أخبرنا شعبة عن الحكم
 عن ذكوان أبي صالح عن
 أبي سعيد الخدري أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أرسل
 إلى رجل من الانصار فجاء
 ورأسه يقطر فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لعلمنا
 أعجلناك فقال نعم فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا أعجلت أو قطت

الهمزة وكسر الجيم وفي أصل أي ذر اذا عجلت بلا همز وقطت وفي رواية غيره أقطت بورن
 أعجأت وكذا المسلم قال صاحب الأفعال يقال أقط الرجل اذا جامع ولم ينزل وحكى ابن الجوزي
 عن ابن الخشاب ان المحدثين يقولون قط بفتح القاف قال والصواب الضم (قلت) وروايته في
 أمالي أبي علي القالي بالوجهين في القاف وزيادة الهمزة المضمومة يقال قط الناس وأقطوا
 اذا حبس عنهم المطر ومنه استعير ذلك لتأخر الانزال قال الكرمانى ليس قوله أول الشك بل هو
 لبيان عدم الانزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على ان احدهما
 بالتعدية والافهى للشك (قوله تابعه وهب) أي ابن جرير بن حازم والضمير يعود على النظر
 ومتابعه وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قوله لم يقل غندر
 ويحيى عن شعبة الوضوء) يعني ان غندرا وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان روي
 هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمثل لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء فاما يحيى فهو كما قال
 فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه فليس عليك غسل وأما غندر فقد أخرجه أحمد
 أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه فلا غسل عليك عليك الوضوء وهكذا أخرجه مسلم
 وابن ماجه والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق ٣ عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كأي داود
 الطيالسي وغيره عنه فكان بعض مشايخ البخاري حدثه به عن يحيى وغندر معا فسأله على
 لفظ يحيى والله أعلم وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسئلة كما سئذ كره في آخر كتاب الغسل
 ان شاء الله تعالى (قوله باب الرجل يوضئ صاحبه) أي ما حكمه (قوله ابن سلام) هو محمد بن
 رواية كريمة ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري وفي هذا الاسناد رواية الاقران لان يحيى وموسى بن
 عتبة تابعيان صغيران من أهل المدينة وكرىب بن مولى ابن عباس من أوساط التابعين فتمية ثلاثة
 من التابعين في نسق وقد تقدمت الإشارة الى شيء من مباحث هذا الحديث في باب اسباغ الوضوء
 ويأتي باقيها في كتاب الحج ووقع في تراجم البخاري لابن المنير في هذا الموضع وهسم فانه قال فيه ابن
 عباس عن أسامة وليس هو من رواية ابن عباس وانما هو من رواية كرىب بن مولى ابن عباس (قوله
 أصب) بتشديد الموحدة ومفعوله مخدوف أي الماء وقوله ويتوضأ أي وهو يتوضا واستدل به
 المصنف على الاستعانة في الوضوء لكن من يدعي ان الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج
 في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لانه كان في السفر وكذا حديث المغيرة المذكور قال ابن
 المنير قاس البخاري توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة (قلت)
 والفرق بينهما ظاهر ولم ينصح البخاري في المسئلة بمجاوز ولا غيره وهذه عادته في الامور المحتملة
 قال النووي الاستعانة ثلاثة أقسام احضار الماء ولا كراهية فيه أصلا (قلت) لكن الافضل
 خلافه قال الثاني مباشرة الاجنبى الغسل وهذا مكروه الاحتياج الثالث الصب وفيه وجهان
 أحدهما يكره والثاني خلاف الاولى وتعقب بانه اذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله
 لا يكون خلاف الاولى وأجيب بانه قد ينفذ عليه لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الاولى
 بخلاف غيره وقال الكرمانى اذا كان الاولى تركه كيف ينزع في كراهته وأجيب بان كل مكروه
 فعله خلاف الاولى من غير عكس اذا المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر (قوله حديثنا
 عمرو بن علي) هو النلاس أحد الحفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي ويحيى

فعلبك الوضوء تابعه وهب
 قال حديثنا شعبة قال ابو
 عبد الله ولم يقل غندر
 ويحيى عن شعبة الوضوء
 * (باب) * الرجل يوضئ
 صاحبه * حديثنا محمد بن سلام
 قال أخبرنا يزيد بن هرون
 عن يحيى عن موسى بن عتبة
 عن كرىب بن مولى ابن عباس
 عن أسامة بن زيد أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما
 أقاض من عرفة عدل الى
 الشعب فقصى حاجته قال
 أسامة ففعلت أصب عليه
 ويتوضأ فقلت يا رسول الله
 أتصلي فقال المحدثي أما لك
 * حديثنا عمر بن علي قال
 حديثنا عبد الوهاب قال
 سمعت يحيى بن سعيد قال
 أخبرني سعد بن ابراهيم أن
 نافع بن جبير بن مطعم أخبره
 أنه سمع عروة بن المغيرة بن

٣ قوله وأبو نعيم من طرق
 في بعض النسخ من طريق
 فليحذر اه معجمه

ابن سعيد هو الانصاري وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد رواية الاقران
 في موضعين لان يحيى وسعدا تابعيان صغيران ونافع بن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان وسطان
 فقيه أربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر (قوله انه كان) أدى عروة معنى كلام أبيه
 بعبارة نفسه والافكان السياق يقتضي ان يقول قال اني كنت وكذا قوله وان المغيرة جعل
 ويحتمل ان يقال هو التفات على رأى فيكون عروة أدى لفظ أبيه والضمير في قوله وانه ذهب
 وفي قوله له للنبي صلى الله عليه وسلم ومباحث هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين ان شاء الله
 تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة قال ابن بطال هذا من القربات التي يجوز للرجل
 ان يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستدل البخاري من صب الماء عليه عند الوضوء انه
 يجوز للرجل ان يوضئه غيره لانه لما لم المتوضئ الاغتراف من الماء لاعضائه وجازله ان يكفيه
 ذلك غيره بالصب والاعتراف ببعض عمل الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله وتعقبه ابن المنير بان
 الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد لانه لو اغترف ثم نوى ان يتوضأ جاز ولو كان الاغتراف عملا
 مستقلا لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاعانة بالصب وبين الاعانة
 بمباشرة الغير بغسل الاعضاء وهذا هو الفرق الذي أشرنا اليه قبل والحديثان دالان على عدم
 كراهة الاستعانة بالصب وكذا الحضار الماء من باب الاولى وأما المباشرة فلا دلالة فيهما عليها نعم
 يستحب أن لا يستعين أصلا وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر انه كان يقول ما بالي من
 أعاني على طهورى أو على ركوعى وسجودى فحمل على الاعانة بالمباشرة لا الصب بدليل ما رواه
 الطبري أيضا وغيره عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله وقد روى الحاكم في
 المستدرل من حديث الربيع بنت معوذتها قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال
 اسكبى فسكبت عليه وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين لكونه في الحضر
 ولا يكونه بصيغة الطالب لكنه ليس على شرط المصنف والله أعلم (قوله باب قراءة القرآن بعد
 الحدث) أي الأصغر (وغيره) أي من مظان الحدث وقال الكرماني الضمير يعود على القرآن
 والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الذكروا السلام ونحوهما بعد الحدث ويلزم منه الفصل
 بين المتعاطفين ولانه ان جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيرهما من الاذكار بطريق الاولى فهو
 مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من نواقض الوضوء وقد تقدم بيان المراد بالحدث وهو
 يؤيد ما قررته (قوله وقال منصور) أي ابن المعتمر (عن ابراهيم) أي النخعي وأثره هذا وصله
 سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال
 سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يبين القراءة (قلت) وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة
 فانها تتعلق بطلق الجواز وقد روى سعيد بن منصور أيضا عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان
 قال سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى والاسناد الاول أصح وروى ابن
 المنذر عن علي قال بنس البيت الحمام ينزع فيه الحياء ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله وهذا لا يدل على
 كراهة القراءة وانما هو اخبار بما هو الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلتجئ عن القراءة
 وحكي الكراهة عن أبي حنيفة وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقال لا يكره لانه ليس فيه
 دليل خاص وبه صرح صاحب العدة والبيان من الشافعية وقال النووي في التبيين عن

شعبة يحدث عن المغيرة بن
 شعبة أنه كان مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في سقر
 وانه ذهب لحاجته وأت
 مغيرة جعل يصب الماء عليه
 وهو يتوضأ فغسل وجهه
 ويديه ومسح برأسه ومسح
 على الخفين * (باب قراءة
 القرآن بعد الحدث وغيره) *
 وقال منصور عن ابراهيم
 لا بأس بالقراءة في الحمام

الاصحاب لا تذكره فأطلق لكن في شرح الكفاية للصيرى لا ينبغي ان يقرأ أو سوى الحلبي بينه
 وبين القراءة حال قضاء الحاجة ورجح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بان القراءة مطلوبة
 والاستكثار منها مطلوب والحديث يكثر فلو كرهت لغات خير كثير ثم قال حكم القراءة في الحمام
 ان كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكرهه والا كرهه **(قوله ويكتب الرسالة)**
 كذا في رواية الأكثر بلنظم مضارع كتب وفي رواية كريمة يكتب بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة
 عطف على قوله بالقراءة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضا عن منصور قال سالت
 ابراهيم أأ كتب الرسالة على غير وضوء قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة
 لا بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الرسائل ان تصدر بالبدلة توهم السائل ان ذلك يكره لمن
 كان على غير وضوء لكن يمكن ان يقال ان كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة
(قوله وقال حماد) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة (عن ابراهيم) أي النخعي (ان كان عليهم) أي
 على من في الحمام ازار المراد به الجففس أي على كل منهم ازار وأثره هذا وصله الثوري في جامعه
 عنه والنهي عن السلام عليهم اما اهانة لهم لكونهم على بدعة واما لكونه يستمدح منهم الرد
 والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لان السلام من أسمائه وان لفظ سلام عليكم من القرآن والمتعري
 عن الازار مشابه لمن هو في الخلاص وهذا التقدير يتوجه ذكر هذا الاثر في هذه الترجمة **(قوله)**
(حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس **(قوله مخزومة)** بفتح الميم واسكان المعجمة والاستناد كله
 مدينون **(قوله فاضطجع)** قاتل ذلك هو ابن عباس وفيه النشبات لان أسلوب الكلام كان
 يقتضي ان يقول فاضطجع لانه قال قبل ذلك ان بات **(قوله في عرض)** بفتح أوله على المشهور
 وبالضم أيضا وأذكره الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضا قال لان العرض بالضم هو
 الجانب وهو لفظ مشترك (قات) لكن لما قال في طولها اتعين المراد وقد عرفت به الرواية فلا وجه
 لتأنيده **(قوله يمسح النوم)** أي يمسح بيديه عذبه من باب اطلاق اسم الحال على المحل أو أثر
 النوم من باب اطلاق السبب على المسبب **(قوله)** ثم قرأ العشر الآيات أولها ان في خلق
 السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطلان ومن تبعه فيه دليل على رد من كره قراءة القرآن
 على غير طهارة لانه صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل ان يتوضأ وتعبه
 ابن المنير وغيره بان ذلك منفرغ على ان النوم في حقه ينقض وليس كذلك لانه قال تمام عيناى
 ولا ينام قلبي وأما كونه توضع عقب ذلك فلعله جدد الوضوء وأحدث بعد ذلك فتوضأ **(قلت)**
 وهو تعقب جيد بالنسبة الى قول ابن بطلان بعد قيامه من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم
 لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه ان
 لا يقع منه حدث وهو نائم نعم خصوصيته انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد
 وغيره الاصل عدمه وقد سبق الاسماعيلي الى معنى ما ذكره ابن المنير والظاهر ان مناسبة
 الحديث للترجمة من جهة ان مضاجعة الاهل في الفراش لا تخلو من الملاسة ويمكن ان يؤخذ
 ذلك من قول ابن عباس فصنعت مثل ما صنعت ولم يرد المصنف أن مجرد نومه صلى الله عليه وسلم
 ينقض لان في آخر هذا الحديث عنده في باب التخفيف في الوضوء ثم اضطجع فنام حتى نفع ثم صلى
 ثم رأيت في الحلبيات للسبكي الكبير بعد ان ذكر اعتراض الاسماعيلي لعل البخاري احتج بفعل ابن

ويكتب الرسالة على غير
 وضوء وقال حماد عن ابراهيم
 ان كان عليهم ازار فسلم والا
 فلا تسلم * حدثنا اسمعيل
 قال حدثني مالك عن مخزومة
 ابن سليمان عن كريب مولى
 ابن عباس أن عبد الله بن
 عباس أخبره انه بات ليلة
 عنده يموتة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي خالته
 فاضطجعت في عرض الوسادة
 واضطجع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأسه في
 طولها فنام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حتى اتصف
 الليل أو قبله بقليل أو بعده
 بقليل استيقظ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جلس
 يمسح النوم عن وجهه بيده
 ثم قرأ العشر الآيات الخواتيم
 من سورة آل عمران ثم قام

الى شن معلقة فتوضا منها فاحسن وضوءه ثم قام يصلي قال ابن عباس فقممت فصنعت مثل ما صنع ثم ذهبت فقممت الى جنبته فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى يفتلها فصلي ركعتين ثم ركعتين ٢٥١ ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين

ثم أوتر ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن فقام فصلي ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلي

الصحيح * (ما) من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث * حدثنا اسمعيل قال حدثني

مالك عن هشام بن عروة عن

امراته فاطمة عن جدتها

أسماء بنت أبي بكر أنها قالت

أتيت عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين خسفت

الشمس فإذا الناس قيام

يصلون وإذا هي قائمة تصلي

فقلت ما للناس فأشارت

بيدها نحو السماء وقالت

سبحان الله فقلت آية فأشارت

أن نعم فقممت حتى تجلاني

الغشي وجعلت أصب

فوق رأسي ما فلما انصرف

رسول الله صلى الله عليه

وسلم حمد الله وأثنى عليه ثم

قال ما من شيء كنت لم أراه

الا قد رأيته في مقامى هذا

حتى الجنة والنار ولقد أروحي

الى أنكم تقتنون في القبور

مثل أوقريما من قسنة الدجال

لا أدري أي ذلك قالت أسماء

يؤتى أحدكم فيقال له ما علمك

بهذا الرجل فأما المؤمن

أو الموقن لا أدري أي ذلك

قالت أسماء فيقول هو محمد

رسول الله جاءنا بالبينات

عباس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو اعتبر اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله واللمس ينقض الوضوء (قلت) ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قيدت الحديث به في ترجمة الباب وإن المراد به الأصغر اذ لو كان الأكبر لما اقتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل (قوله) الى شن معلقة قال الخطابي الشن القرية التي تبددت للبلاء وكذلك قال في هذه الرواية معلقة فأنت لارادة القرية (قوله) فقممت فصنعت مثل ما صنع تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء الى هذا الموضع فليراجع من ثم وسنأتي بتيمة مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر ان شاء الله تعالى * (تبيينه) * روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث لكنه على غير شرط المصنف (قوله) باب من لم يتوضأ أي من الغشي (الامن الغشي المثلث) فالاستثناء مفرغ والمثلث بضم الميم واسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز فتحها وأشار المصنف بذلك الى الرد على من أوجب الوضوء من الغشي مطلقا والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشي الا اذا كان مثقلا (قوله) حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس أيضا والاسناد كله مدينون أيضا وفيه رواية الاقران هشام وامراته فاطمة بنت عمه المنذر (قوله) فأشارت ان نعم) كذا لاكثرهم بالنون ولكن رمية أي نعم وهي رواية وهيب المتقدمة في العلم وبين فيها ان هذه الإشارة كانت برأسها (قوله) تجلاني أي غطاني قال ابن بطال الغشي مرض يعرض من طول التعب والوقوف وهو ضرب من الانجماء لانه دونة وانما صبت أسماء الماء على رأسها مدافعة له ولو كان شديد المكان كالانجماء وهو ينقض الوضوء بالاجماع انتهى وكونها كانت تتولى صب الماء عليها يدل على ان حواسها كانت مدركة وذلك لا ينقض الوضوء ومحل الاستدلال بفعلها من جهة انها كانت تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكان يرى الذي خلفه وهو في الصلاة ولم ينقل انه أنكر عليها وقد تقدم شيء من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم وتأتي بقية مباحث في كتاب صلاة الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله) باب مسح الرأس كله) كذا لاكثرهم وسقط لفظ كله للاستملى (قوله) وقال ابن المسيب أي سعيدي وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بلفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ونقل عن أحمد انه قال يكفي المرأة مسح مقدم رأسها (قوله) وسئل مالك السائل له عن ذلك هو اسحق بن عيسى بن الطباع بينه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه سألت مالك عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوءه أيجزئه ذلك فقال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوءه من ناصيته الى قفاه ثم رديده الى ناصيته فمسح رأسه كله وهذا الساق أصرح للترجمة من الذي ساقه المصنف قبل وموضع الدلالة من الحديث والآية ان لفظ الآية يحتمل لانه يحتمل ان يراد منها مسح الكل على ان الباء زائدة أو مسح البعض على انها تبعية فتميزت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد الاول ولم ينقل عنه انه مسح بعض رأسه الا في حديث المغيرة انه مسح على ناصيته وعمامة فان ذلك دل على ان التعميم ليس بفرض فعلى هذا فالاجال في المسند اليه لا في الاصل (قوله) عن أبيه أي أبي عثمان يحيى بن عمار أي ابن أبي حسن واسمه

والهدى فاجبنا وآشنا وابعنا فيقال نعم صالحا فقد علمنا ان كنت لموقنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت * (باب مسح الرأس كله) * لقوله تعالى وأمسحوا برؤوسكم وقال ابن المسيب المرأة بمنزلة الرجل مسح على رأسها وسئل مالك أيجزئ أن يمسح بعض الرأس فاحتج بحديث عبد الله بن زيد * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

عمر بن عبد عمرو وولده أبي حسن صحبة وكذا العمارة فيما جزم به ابن عبد البر وقال أبو نعيم فيه نظر
والاسناد كله مدينون الا عبد الله بن يوسف وقد دخلها (قوله ان رجلا) هو عمرو بن أبي
حسن كما سماه المصنف في الحديث الذي بعده هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى وعلى
هذا فقه قوله هنا وهو جد عمرو بن يحيى فيه تجوز لانه عم أبيه وسماه جدا لكونه في منزلة ووهبهم
من زعم ان المراد بقوله وهو عبد الله بن زيد لانه ليس جد العمر بن يحيى لاحقية ولا مجازا
وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى انه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط
لأنهم من هذه الرواية وقد ذكر ابن سعد ان أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن ياس بن البكير
وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حية فانه أعلم وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل
وأما أكثرهم فأبهمه قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو عن أبيه يحيى انه سمع أبا حسن
وهو جد عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة فذكر الحديث وقال محمد
ابن الحسن الشيباني عن مالك حدثنا عمرو عن أبيه يحيى انه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله
ابن زيد وكذا ساقه سحنون في المدونة وقال الشافعي في الام عن مالك عن عمرو عن أبيه انه قال
لعبد الله بن زيد ومثله رواية الاسماعيلي عن أبي خليفة عن الثعني عن مالك عن عمرو عن أبيه
قال (قلت) والذي يجمع هذا الاختلاف ان يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصاري
وابنه عمرو وابن ابنة يحيى بن عمار بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن فحيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة ويؤيده
رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه
قال كان عمي يعني عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد أخبرني فذكره وحيث
نسب السؤال الى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضرًا وحيث نسب
السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حذر السؤال ووقع في رواية
مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال
قيل له توضحنا فذكره منهم ما وفي رواية الاسماعيلي من طريق وهيب بن ببيعة عن خالد المذکور
بلفظ قلنا له وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله لكن متولى السؤال منهم
عمرو بن أبي حسن وزيد ذلك وضوحا رواية الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو
ابن أبي حسن قال كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في
المستخرج والله أعلم (قوله أتستطيع) فيه ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد ان يريه بالفعل
ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال ان يكون الشيخ نسي ذلك
بعد العهد (قوله فدعا بماء) وفي رواية وهيب في الباب الذي بعده فدعا بتور من ماء والتور بمشاة
مفتوحة قال الداودي قدح وقال الجوهري انا يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه
الطست وقيل هو مثل القدر يكون من صخر أو حجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند
المصنف في باب الغسل في الخضب في أول هذا الحديث أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخرجنا له ماء في تور من صخر والصخر بضم المهملة واسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد
النحاس قيل انه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى أيضا الشبه بفتح المعجمة والموحدة والتور

أن رجلا قال لعبد الله بن
زيد وهو جد عمرو بن يحيى
أتستطيع أن تريني كيف
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ فقال لعبد الله
ابن زيد نعم فدعا بماء

المذكور يحتمل ان يكون هو الذي توضح منه عبد الله بن زيد ادستل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ
 في حكاية صورة الحال على وجهها (قوله فأفرغ) وفي رواية موسى عن وهيب فأكفأهم مرتين
 وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب فكفأ بفتح الكاف وهما الغتان بمعنى
 يقال كفأ الأناة وأكفأه إذا مالها وقال الكسائي كنفأت الأناة كنيته وأكفأته أملته والمراد في
 الموضوعين أفرغ الماء من الأناة على اليد كما صرح به في رواية مالك (قوله فغسل يديه مرتين) كذا
 في رواية مالك بإفرايديه وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا اللدرأوردى عند
 أبي نعيم فغسل يديه بالتثنية فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجنس وعند مالك مرتين وعند
 هؤلاء ثلاثا وكذا خالد بن عبد الله عند مسلم وهو لا يحفظ وقد اجتمعوا في زيادتهم مقدمة على
 الحافظ الواحد وقد ذكر مسلم من طريق جرير عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن
 يحيى أملاء قنا كد ترجيح روايته ولا يقال يحتمل على واقعتين لأننا نقول المخرج متعدي والاصل
 عدم التعدد وفيه من الأحكام غسل اليد قبل ادخالها الأناة ولو كان عن غير نوم كما تقدم مثله في
 حديث عثمان والمراد باليدين هنا الكفان لا غير (قوله ثم تمضمض واستنثر) وللكشميهني
 مضمض واستنشق والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة
 وزاد بعد قوله ثلاثا ثلاث غرفات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من
 كل غرفة وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحدة فعلم
 ذلك ثلاثا وهو صريح في الجمع في كل مرة بخلاف رواية وهيب فإنه تطرقها احتمال التوزيع
 بلا تسوية كتابه عليه ابن دقيق العيد ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب
 الوضوء من التورف مضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بغرفة
 واحدة وفيه نظر لما أشرنا اليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة ولمسلم من رواية خالد المذكورة
 ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف
 بالفاء التعقيبية وفيه بحث (قوله ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ويلزم من
 استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح ان يستدل به على وجوب الترتيب
 للآتيان بقوله ثم في الجميع لأن كلام الحكمين مجمل في الآية ينسب السنة بالفعل (قوله ثم
 غسل يديه مرتين مرتين) كذا بتكرار مرتين ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل
 اليدين مرتين لكن في رواية مسلم من طريق جابر بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم توضأ وفيه ويده اليمنى ثلاثا ثم الأخرى ثلاثا فيحمل على أنه وضوء آخر ليكون
 مخرج الحديثين غير متحد (قوله إلى المرفقين) كذا لا أكثر وللمسألة والجوى إلى المرفق بالأفراد
 على إرادة الجنس وقد اختلف العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا فقال المعظم نعم
 وخالف زفر وحكاة بعضهم عن مالك واحتج بعضهم للجمهور ببيان في الآية بمعنى مع كقوله تعالى
 ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم وتعقب بأنه خلاف الظاهر وأجيب بأن القرينة ذات عليه
 وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها وقال ابن القصار اليد يتناولها الاسم إلى الإبط لحديث
 عمارانه تيمم إلى الإبط وهو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى إلى المرفق بقي المرفق مغسولا مع
 الذراعين بحق الاسم انتهى فعلى هذا فالإلى هنا حادثة لمتروك من غسل اليدين لا للمغسول وفي

فأفرغ على يديه فغسل مرتين
 ثم مضمض واستنثر ثلاثا ثم
 غسل وجهه ثلاثا ثم غسل
 يديه مرتين مرتين إلى المرفقين

كون ذلك ظاهراً من السياق نظروا الله أعلم وقال الزحخشري لفظ الى يفيد معنى الغاية مطلقاً فاما
 دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فقوله تعالى ثم أتوا الصيام الى الليل دليل عدم
 الدخول انتهى عن الوصال وقول القائل حفظت القرآن من أوله الى آخره دليل الدخول كون
 الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن وقوله تعالى الى المرافق لدليل فيه على أحد الأمرين قال
 فاخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المتيقن انتهى ويمكن ان يستدل لدخولهما بفعله صلى
 الله عليه وسلم في الدارقطني باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء فغسل يديه الى
 المرفقين حتى مس أطراف العضدين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 توضأ أدار الماء على مرفقيه لكن اسناده ضعيف وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في
 صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن
 عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الاحاديث يتقوى
 بعضها بعضها قال اسحق بن راهويه الى في الآية يحتمل ان تكون بمعنى الغاية وان تكون بمعنى
 مع فينت السنته انتهى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم مخالفاً في ايجاب دخول
 المرفقين في الوضوء فعلى هذا فزفر محجوج بالاجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده
 ولم يثبت ذلك عن مالك سوى ما رواه عن حماد بن عمار عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح
 هو العظم الثاني في آخر الذراع انتهى بذلك لا يغير تفقيد في الاتكاء ونحوه (قوله ثم مسح رأسه)
 زاد ابن الطباع كله كما تقدم عن رواية ابن خزيمة وفي رواية لابن عبد الله بن أبي ربيعة
 قال القرطبي الباء للتعدية يجوز حذفها واثبتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه
 وقيل دخلت الباء للتفديد معنى آخر وهو ان الغسل لغتة يقتضي مغسولاً به والمسح لغتة لا يقتضي
 مسحاً به فلو قال وامسحوا رؤسكم لاجزاء المسح باليد بغير ماء فكانه قال وامسحوا برؤسكم الماء
 فهو على القلب والتقدير امسحوا رؤسكم بالماء وقال الشافعي احتمل قوله تعالى وامسحوا
 برؤسكم جميع الرأس أو بعضه فدللت السنة على ان بعضه يبرئ والشرق بينه وبين قوله تعالى
 فامسحوا بوجوهكم في التيمم ان المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ولا يرد
 كون مسح الخف بدلاً عن غسل الرجل لان الرخصة فيه ثبت بالاجماع فان قيل فلعله اقتصر على
 مسح الناصية لعذر لانه كان في سفر وهو منظمة العذر ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية
 كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روي عنه مسح مقدم الرأس من
 غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسل لكنه اعتضد بحجته
 من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي اسناده أبو يعقوب لا يعرف حاله فقد
 اعتضد كل من المرسل والموصول بالأخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة وهذا مثال لما
 ذكره الشافعي من ان المرسل يعتضد برسل آخر أو مسند ونظيره من اجاب من أورد أن الحجلة
 حثيث بالمسند فيقع المرسل لغوا وقد قررت جواب ذلك فيما كتبه على علوم الحديث لابن
 الصلاح وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء قال ومسح مقدم رأسه أخرجه سعيد بن
 منصور وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس

ثم مسح رأسه بيديه فأقبل
 بهما وأدبر

قاله ابن المنذر وغيره ولم يصح عن أحد من الصحابة انكار ذلك قاله ابن حزم وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم **(قوله)** بدأ بقدم رأسه الظاهر انه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك ففيه حجة على من قال السنة ان يبدأ بآخر الرأس الى ان ينتهي الى مقدمه لظاهر قوله أقبل وادبر ويرد عليه ان الواو لا تقتضي الترتيب وسيأتي عند المصنف قريبان رواية سليمان ابن بلال فادبر يديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقتين متحد فلهما معنى واحد وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم فيحمل قوله اقبل على انه من تسمية الفعل بابتدائه أي بدأ بقبيل الرأس وقيل في توجيهه غير ذلك والحكمة في هذا الاقبال والادبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح فعلى هذا يختص ذلك بعن له شعرو المشهور عن أوجب التعميم ان الاولى واجبة والثانية سنة ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم والله أعلم **(قوله)** ثم غسل رجله زاد في رواية وهيب الالية الى الكعبين والبحث فيه كالبحث في قوله الى المرفقين والمشهور ان الكعب هو العظم النابت عند ملتقى الساق والتقدم وحكي محمد بن الحسن عن أبي حنيفة انه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل منسبا يلزق كعبه بكعب صاحبه وقيل ان شئنا انما رأى ذلك في حديث قطع المحرم الخفين الى الكعبين اذ لم يجد النعلين وفي هذا الحديث من النوائد الافراغ على السيد من معاني ابتداء الوضوء وان الوضوء الواحد يكون بعضه مرة وبعضه مرتين وبعضه ثلاث وفيه حجة الامام الى بيت بعض رعيته وابتدأ بهم اياه بما ينظنون ان له به حاجة وجواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة والتعليم بالفعل وان الاغتراف من الماء التليل للتطهر لا يصير الماء مستعملا لقوله في رواية وهيب وغيره ثم ادخل يده فغسل وجهه الخ وما اشتراطية الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها واستدل بها أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل وتوجيهه ان النية لم تذكر فيه وقد ادخل يده للاغتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها وقال الغزالي مجرد الاغتراف لا يصير الماء مستعملا لان الاستعمال انما يتبع من المغترف منه وبهذا قطع البغوي واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس وقد قدمنا انه يدل لذلك بدلا لفرضه على انه لا يندب تكريره كما سيأتي في باب مفرد وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضا وعلى جواز التطهر من آنية الخاس وغيره **(قوله)** باب غسل الرجلين الى الكعبين (قد قدمت مباحثه في الباب الذي قبله وعمره والمذكور هو ابن يحيى بن عمارة شيخ مالك المتقدم وعمره بن أبي حسن عم أبيه كما قدمناه وسماه هناك جده مجازا وأغرب الكرماني تبعه صاحب الكمال فقال عمر بن أبي حسن جده عمر بن يحيى من قبل أمه وقد قدمنا ان أم عمر بن يحيى ليست بتنا العمرو بن أبي حسن فلم يستقيم ما قاله بالا احتمال **(قوله)** فتوضأ لهم أي لاجلهم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أي مثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق عليه وضوءه مبالغة **(قوله)** ثم ادخل يده فغسل وجهه بين في هذه الرواية تجديدا للاغتراف لكل عضو وان اغترف باحدى يديه وكذا هو في باقي الروايات

بدأ بقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله **(باب)** غسل الرجلين الى الكعبين * حدثنا موسى ابن اسمعيل قال حدثنا وهيب عن عمرو بن أبيه شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فسدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فاكتأ على يده من التور فغسل يديه ثلاثا ثم ادخل يده في التور فضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات ثم ادخل يده فغسل وجهه ثلاثا

ثم غسل يديه مرتين الى المرفقين
ثم أدخل يده فمسح رأسه فاقبل
بهما وأدبر مرة واحدة ثم
غسل رجليه الى الكعبين
* (باب استعمال فضل
وضوء الناس) * وأمر جرير
ابن عبد الله أنه أن يتوضأ
بفضل سواكه * حدثنا آدم
قال حدثنا شعبة قال حدثنا
الحكم قال سمعت أبا جحيفة
يقول خرج علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بالحجارة فألقى بوضوء فتوضأ
فجعل الناس يأخذون من
فضل وضوئه فيتمسحون
به فصلى النبي صلى الله عليه
وسلم الظهر ركعتين والعصر
ركعتين وبين يديه عترة وقال
أبو موسى دعا النبي صلى الله
عليه وسلم بقدر فيه ماء
فغسل يديه ووجهه فيه وج
فيه ثم قال لهما اشربا منه
وأفرغا على وجوهكم وخورا
* حدثنا علي بن عبد الله
قال حدثنا يعقوب بن
ابراهيم بن سعد قال حدثنا
أبي عن صالح عن ابن شهاب
قال أخبرني محمود بن
الربيع قال وهو الذي حج
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في وجهه وهو غلام
من بئرهم وقال عروة عن
المسور وغيره يصدق كل
واحد منهم ما صاحبه وإذا
توضأ النبي صلى الله عليه وسلم

وفي مسلم وغيره لكن وقع في رواية ابن عسار وأبي الوقت من طريق سليمان بن بلال الالبانية
ثم أدخل يديه بالتمتية وليس ذلك في رواية أي ذروا الاصيل ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح
قاله النووي وأظن أن الأناء كان صغيرا فاغترب باحدى يديه ثم أضافها الى الأخرى كما تقدم
نظيره في حديث ابن عباس والأفلا غتراف باليسدين جميعا أسهل وأقرب تناول كما قال الشافعي
(قوله ثم غسل يديه مرتين) المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالك ثم غسل يديه مرتين
مرتين وليس المراد توزيع المراتين على اليسدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة (قوله باب
استعمال فضل وضوء الناس) أي في التطهر والمراد بالفضل الماء الذي يتي في الطرف بعد
الفراغ (قوله وأمر جرير بن عبد الله) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من
طريق قيس بن أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير يستاك ويغمس رأس سواكه في الماء ثم
يقول لاهله توضأ بفضل لاهله لا يرى به بأسا وهذه الرواية مبينة للمراد ووطن ابن التين وغيره ان المراد
بفضل سواكه الماء الذي ينتقع فيه العود من الاراك وغيره ليلين فقالوا يحمل على انه لم يغير الماء
وانما أراد البخاري ان صنيعه ذلك لا يغير الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمنع
التطهر به وقد صححه الدارقطني بلنظ كان يقول لاهله توضأ من هذا الذي أدخل فيه سواكه
وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
بفضل سواكه وسنده ضعيف وذكر أبو طاب في مسأله عن أحمد انه سأله عن معنى هذا الحديث
فقال كان يدخل السواك في الأناء ويستاك فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء وقد استشكل ايراد
البخاري له في هذا الباب المعقود لطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت ان السواك مطهرة
للنفس فاذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال المستعمل في الطهارة (قوله
حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالمناة ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي
صغير وحديث أبي جحيفة المذكور سابق في باب السترة في الصلاة وقوله يأخذون من
فضل وضوئه كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه ويمثل ان يكونوا تناولوا ما سال من أعضاء
وضوئه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل (قوله وقال أبو موسى) هو
الاشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المزي في المغازي وأوله عن أبي
موسى قل كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فاتاه اعرابي فذكر الحديث
وعرف منه تفسير المبهمين في قوله اشربا منه وأبو موسى وبلال وقد ذكر المؤلف طرفا منه أيضا
باسناده في باب الغسل والوضوء في الخضب كما سيأتي بعد قليل (قوله وج فيه) أي صب ما تناوله
من الماء في الأناء والغرض بذلك ايجاد البركة بريته المبارك (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن
المدني وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على حديث محمود بن الربيع هذا في باب متى
يصح سماع الصغير من كتاب العلم (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير عن المسور هو ابن مخزومة (قوله
وغيره) هو مرء ابن الحكم كما سيأتي في موصلا مطولا في كتاب الشروط وقال الكرماني هذه
الرواية وان كانت عن مجهول لكنها متبعة ويقترب فيها ما لا يغتفر في الأصول (قلت) وهذا
صحيح الا انه لا يعتد بدهن الان المبهمة معروف وانما لم يسمه اختصارا كما اختصر السند فعلقه
وزعم الكرماني ان قوله وقال عروة معطوف على قوله في السند الذي قبله أخبرني محمود فيكون

صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه واستمر الكرماني على هذا التجويز حتى زعم أن النعمير في قوله يصدق كل واحد منهما صاحب المسور ومحمود وليس كما زعم بل هو للمسور ومروان وهو تجويز منه بجزء العقل والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى (قوله كانوا يقتلون) كذا لا يذروا للباقين كادوا بالعدل وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجع إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة (قوله باب) كذا المستملى كأنه كالفصل من الباب الذي قبله وجعله الباقي منه بلا فصل (قوله حديثنا عبد الرحمن بن يونس) هو أبو مسلم المستملى أحد الحفاظ (قوله عن الجعد) كذا هنا ولاد كثر الجعيد بالتصغير وهو المشهور والسائب بن يزيد من صغار الصحابة وسيأتي حديثه هذا مبينا في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى (قوله وقع) بكسر القاف والتنوين وللكشميهني وقع بالنظ الماضي وفي رواية كريمة وجع بالجيم والتنوين والوقع وجع في القدمين (قوله زرا الحلة) بكسر الزاي وتشديد الراء والحلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحلال وهي بيوت تزين بالنباب والاسرة والسور لها عرى وأزرار وقيل المراد بالحلة الطير وهو الميعقوب يقال لا تني منه حلة وعلى هذا فالمراد بزرها يعضها ويؤيده أن في حديث آخر مثل بيضة الحمامة وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكى الشافعي في الام عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتى به عند الحنفية الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن الأولي عنه وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النجس لا يتبرك به وحديث المجبة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القائل بنجاسة الماء المستعمل إذا علمه بأنه ماء مضاف قبل له هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي خالطه الريق طاهر لحديث المجبة وأما من علمه منهم بأنه ماء الذنوب فيجب إبعاده محجبا بالأحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره فأحاديث الباب أيضا ترد عليه لأن ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب قال ابن المنذر وفي أجماع أهل العلم على أن البلال الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طهور فسيأتي الكلام عليه في كتاب الغسل إن شاء الله تعالى والله أعلم (قوله ما) من مضمض واستنشق من غرفة واحدة) تقدم الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس وتقدمت المسئلة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله ثم غسل) أي فيه (أو مضمض) كذا عنده بالشك وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بن سنده هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق وأخرجه أيضا الأمام علي من طريق وهيب بن بقة عن خالد كذلك فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخاري وأغرب الكرماني فقال الظاهر أن الشك فيه من التابعي (قوله من

كانوا يقتلون على وضوئه
 * (باب) * حديثنا عبد الرحمن
 ابن يونس قال حديثنا حاتم
 ابن اسمعيل عن الجعد قال
 سمعت السائب بن يزيد
 يقول ذهب بي خالتي إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله إن ابن
 أخي وقع فمسح رأسي
 ودعاني بالبركة ثم توضأ
 فشربت من وضوئه ثم قت
 خاف ظهره فنظرت إلى
 خاتم النبوة بين كتفيه مثل
 زرا الحلة

* (باب من مضمض واستنشق
 من غرفة واحدة) * حديثنا
 مسدد قال حديثنا خالد بن
 عبد الله قال حديثنا عمرو بن
 يحيى عن أبيه عن عبد الله
 ابن زيد أنه أفرغ من الأناة
 على يديه فغسلهما ثم غسل
 أو مضمض واستنشق

كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر وفي نسخة من غرفة واحدة وللاكثر من كف بغيرها قال ابن
بطلال المراد بالكفة الغرفة فأشتمق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في
كلام العرب الخاق هاء التأنيث في الكف ومحصله ان المراد بقوله كفة فعله لانها تأنيث الكف
وقال صاحب المشارق قوله من كفة هي بالضم والنخ كغرفة وغرفة أي بماء لا كفة من الماء
(قوله ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصارا وهو ثابت في رواية مسلم وغيره وبقية مباحث
هذا الحديث تقدمت قريبا (قوله **ب** مسح الرأس مرة) وللأصلي مسحة (قوله فدعا
بنور من ماء) كذا اللالكثمي في فدعا بماء ولم يذكر التور (قوله فكفاه) أي أماله وللأصلي
فأكفاه وقد تقدم النقل انه ماء يعني (قوله فأقبل بيده) كذا هبنا بالافراد وللشامي بالتثنية
(قوله حدثنا وهيب) أي باسناد المذكور وحديثه وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل
الرجلين الى الكعبين وذكر فيها ان مسح الرأس مرة وقد تقدم نقل الخلاف في استحباب العدد
في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود ان
الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وانه أورد العدد من طريقين صحيحين
أحدهما غيره والزيادة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبي داود على ارادة استثناء الطريقين اللذين
ذكرهما فكأنه قال الا هذين الطريقين قال ابن السمعاني في الاصل طلام اختلاف الرواية
يحمل على التعدد فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثا ليس في رواية مسح مرة حجة على منع التعدد
ويحتاج للتعدد بالقياس على المغسول لان الوضوء طهارة حكمية ولا فرق في الطهارة الحكمية بين
الغسل والمسح وأجيب بما تقدم من ان المسح مبني على التخفيف بخلاف الغسل ولو شرع
التكرار لصارت صورته صورة المغسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وان كان
مجزئا وأجاب بان الخفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك
وجوابه واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره
من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ان فرغ من زاد على هذا فقد أساء وظلم فان في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح
رأسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ما ورد من
الاحاديث في تثليث المسح ان صحت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحات مستقلة لجميع
الرأس جمع بين هذه الأدلة (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوز
الكرمانى ان يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوى والتقدير فغسل وجهه
أو تمضمض واستنشق (قلت) ولا يخفى بعده وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والاسماعيلي في
روايته ما المذكور وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ثم غسل وجهه ثلاثا فدل على ان
الاختصار من مسدد كما تقدم ان الشك منه وقال الكرمانى يجوز ان يكون حذف الوجه اذ لم
يقع في شيء منه اختلاف وذكر ما عداه لما في المضمضة والاستنشاق من الافراد والجمع ولما في
ادخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين الى الكعبين انتهى لمخاض ولا
يخفى تكلفه (قوله **ب** وضوء الرجل) بضم الواو لان القصد به النعل (قوله وفضل
وضوء المرأة) بفتح الواو لان المراد به الماء الفاضل في الاناء بعد الفراغ من الوضوء وهو بالخفض

من كفة واحدة ففعل ذلك
ثلاثا فغسل وجهه ثلاثا
ثم غسل يديه الى المرفقين
مرتين مرتين ومسح برأسه
ما أقبل وما أدبر وغسل
رجليه الى الكعبين
ثم قال هكذا وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
(باب مسح الرأس مرة) *
* حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا وهيب قال حدثنا
عمرو بن يحيى عن أبيه قال
شهدت عمرو بن أبي حسن
سأل عبد الله بن زيد عن
وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم فدعا بتور من ماء
فتوضأ لهم فكفاه على يديه
فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده
في الاناء فتمضمض واستنشق
واستنثر ثلاثا ثلاثا غرغرات
من ماء ثم أدخل يده فغسل
وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في
الاناء فغسل يديه الى المرفقين
مرتين مرتين ثم أدخل يده
في الاناء فمسح برأسه فأقبل
بيده وأدبرها ثم أدخل يده
فغسل رجليه * حدثنا
موسى قال حدثنا وهيب
قال مسح رأسه مرة (باب
وضوء الرجل مع امرأته
وفضل وضوء المرأة

عطفاً على قوله وضوء الرجل (قوله وتوضأ عمر بالجيم) أي بالماء المسخن وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بأسناد صحيح بلفظ ان عمر كان يتوضأ بالجيم ويغتسل منه ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني بلفظ كان يسخن له ماء في ققم ثم يغتسل منه قال الدارقطني اسناده صحيح ومناسبتة للترجمة من جهة ان الغالب ان أهل الرجل تبع له فيما يفعل فإشار البخاري الى الرد على من منع المرأة ان تطهر بفضل الرجل لان الظاهر ان امرأة عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه فيناسب قوله وضوء الرجل مع امرأته أي من اناء واحد وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازها الا ما نقل عن مجاهد (قوله ومن بيت نصرانية) هو معطوف على قوله بالجيم أي وتوضأ عمر من بيت نصرانية وهذا الاثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ولفظ الشافعي توضأ من ماء في جرة نصرانية ولم يسمعه ابن عيينة من زيد بن أسلم فقد رواه البيهقي من طريق سعد بن عبدان بن نصر عنه قال حدثنا عن زيد بن أسلم فذكره مطولاً ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بإثبات الواسطة فقال عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به وأولاد زيدهم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن وأوثقهم وأكبرهم عبد الله وأظنه هو الذي سمع ابن عيينة منه ذلك وبهذا جزم به البخاري ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله ومن بيت وهذا الذي جرأ الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سور المرأة وأما الجيم فذكره لبيان الواقع وقد عرفت انهما أثران متغايران وهذا الثاني مناسب لقوله وفصل وضوء المرأة لان عمر توضأ بمائها ولم يستفصل مع جواز أن تكون تحت مسلم واعتسلت من حبض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء وهذا وان لم يقع التصريح به لكنه محتمل وجرى عادة البخاري بالتسليم بمثل ذلك عند عدم الاستفصال وان كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلمة لانها لا تكون أسوأ حالاً من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استيفصال وقال الشافعي في الام لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوءه ما لم تعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر ان فرد ابراهيم النخعي بكراهة فضل المرأة اذا كانت جنباً (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التميمي أحد رواة الموطأ (قوله كان الرجال والنساء) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق (قوله في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم) يستفاد منه ان البخاري يرى أن الصحابي اذا أضاف الفعل الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحكى عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم اياه عن الامور التي تقع لهم ومنهم من لم يسألوا ولم يقرروا على فعل غير الجائز في زمن التشريع فقد استدل أبو سعيد وجابر على اباحة العزل بكونهم كانوا يعلونه والقرآن ينزل ولو كان منهيًا لنهى عنه القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من اناء واحد وزاد أبو داود من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ندى فيه أيدينا وفيه دليل على ان الاعتراف من الماء القليل لا يصير مستعملاً لان أوانيهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في الام في عدة مواضع وفيه دليل على طهارة الذمية واستعمال فضل طهورها وسورها الجواز تزوجهن وعدم التفرقة في الحديث بين المسلمة وغيرها (قوله جميعاً) ظاهره انهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وحكى ابن التين عن قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعاً

وتوضأ عمر بالجيم ومن بيت نصرانية) حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً

في موضع واحد هو لا على حدة وهو لا على حدة والزيادة المتقدمة في قوله من انا واحد ترد عليه
وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الا جانب وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن
صحنون ان معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضئون وهو خلاف الظاهر
من قوله جميعا قال أهل اللغة الجميع ضد المفترق وقد وقع مصرحاً بوحدة الاناء في صحيح ابن خزيمة
في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من انا واحد كلهم يتطهر منه والاولى في الجواب ان يقال
لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم ونقل الطحاوي ثم
القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر لما
حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة انه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث
حجة عليهم ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه
نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن
مقيداً بما اذا كانت حائضاً وأما عكسه فصحيح عن عبد الله بن مسعود عن الصحابي وسعيد بن المسيب
والحسن البصري انهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه قال أحمد واسحق لكن قيداه بما اذا صلت
به لان أحاديث الباب ظاهرة في الجواز اذا اجتمعوا ونقل الميموني عن أحمد ان الأحاديث الواردة في
منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صحيح عن عدة من الصحابة المنع فيما اذا
صلت به وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم وأشهر
الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز
أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب
النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أعلاه قوم لتردد وقع
في رواية عمرو بن دينار حيث قال علمي والذي يخاطر علي بالي ان أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث
وقد ورد من طريق أخرى بل تردد لكن راويها غير ضابط وقد خواف والمحفوظ ما أخرجه
الشيخان بالنظر أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانتا يغتسلان من انا واحد وفي المنع أيضاً
ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري قال لقيت رجلاً صاحب النسب
صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل
الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغترقا جميعاً رجاله ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية
ودعوى اليه في معنى المرسل مردودة لان إبهام الصحابي لا يضر وقد سرح التابعي بأنه لقيه
ودعوى ابن حزم ان داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة
فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ومن أحاديث الجواز
ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس
عن ميمونة قالت أجنت فاعتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم
يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واعتسل منه لنظ الدارقطني وقد أعلاه قوم
بسما بن حرب راويه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل
عن شيخه الا صحيح حديثهم وقول أحمد ان الأحاديث من الطريقين مضطربة انما يصار اليه

(باب) صلب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغنى عليه * حدثنا ٢٦١ أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن محمد بن

المتكدر قال سمعت جابرا يقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لأعقل فتوضأ وصب على من وضوءه فعقلت فقلت يا رسول الله لمن الميراث انما يرثني كلاله فنزلت آية الفرائض *(باب)* الغسل والوضوء في الخضب والقدح والخشب والحجارة * حدثنا عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكر قال حدثنا حماد عن أنس قال حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار الى أهله وبقي قوم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخضب من حجارة فيه ماء فصغر الخضب أن يسط فيه كفه فتوضأ القوم كلهم قلنا كم كنتم قال ثمانين وزيادة * حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه * حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلة قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء

عند تعذرا لجمع وهو يمكن بأن يحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي أو يحمل النهي على التزيه جمعاً بين الأدلة والله أعلم **(قوله)** صلب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه (فتح الواو لأن المراد به الماء الذي توضأ به والمغنى بضم الميم واسكان المعجمة من أصابه الانماء **(قوله)** يعودني زاد المصنف في الطب ما شيا **(قوله)** لأعقل أي لا أفهم وحذف منه قوله إشارة الى عظم الحال أي لأعقل شيئاً وصرح به في التفسير وله في الطب فوجدني قد أغنى على وهو المطابق للترجمة **(قوله)** من وضوءه (قوله) يحقل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو مما بقي منه في الأول المراد فله صنف في الاعتصام ثم صب وضوءه على ولابي داود فتوضأ وصبه على **(قوله)** لمن الميراث (قوله) اللام بدل من المضاف اليه كاتمة قال ميراثي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كيف أصنع في مالي والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله كما سيأتي مبيناً في التفسير ويذكر هنا البقية مباحثه ان شاء الله تعالى **(قوله)** الغسل والوضوء في الخضب (قوله) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الاء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الاء صغيراً أو كبيراً والقدح أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فيه وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدح ليس من عطف العام على الخاص فتطبل بين هذين وهذين قوم وخصوص من وجه **(قوله)** حدثنا عبد الله بن منير (قوله) هو بضم الميم وكسر النون بعدها ياء مخفية كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيلي ابن المنير بزيادة الالف واللام فقد يلتبس باب المنير الذي تنقل عنه في هذا الشرح لكنه بثقل الياء ونون مفتوحة وهو متأخر عن هذا الراوي بأكثر من أربع مائة سنة **(قوله)** حضرت الصلاة هي العصر **(قوله)** الى أهله أي لارادة الوضوء (وبقي قوم) أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من حجارة لبيان الجنس **(قوله)** فصغر (قوله) الصاد المهملة وضم الغين المعجمة أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وسلم فيه وللاسماعيلي فلم يستطع ان يسط كفه من صغر الخضب وهو دال على ما قلناه ان الخضب قد يطلق على الاء الصغير ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء وباقي الكلام عليه يأتي في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن منير أيضاً لكنه قال عن يزيد بن هرون بدل عبد الله بن بكر فكانه سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن حماد **(قوله)** عن يزيد (قوله) بالموحدة والراء مصغرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقاً في باب استعمال فضل وضوء الناس وسيأتي مطولاً في المغازي ان شاء الله تعالى والغرض منه ذكر القدح وقد ذكرنا ما فيه **(قوله)** أحمد بن يونس (قوله) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى جده وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب الى جده أيضاً فانفقاً في أن كلامهم ما ينسب الى جده وفي أن كلامهم ما اسم أبيه عبد الله وأن كلامهم ما يكنى أبا عبد الله وأن كلامهم ما نقة حافظ فقيه **(قوله)** أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) وللكشميين وأبي الوقت أنا (قوله) فغسل وجهه (قوله) تفسير لقوله فتوضأ وفيه حذف تقديره فغضض واستنشق كما دلت عليه باقي الروايات والمخرج متحد وقد تقدمت مباحثه وأن عبد العزيز هذا زاد في روايته ان التوركان

في تور من صفرة فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ورجليه مرتين ومسح برأسه فاقبل به وأدبر وغسل رجليه * حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة قالت

لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد به وجعه استاذن أزواجه في أن يعرض في بيتي فاذن له فخرج النبي صلى الله عليه وسلم بين رجلين يخط رجلاه في الأرض بين ٢٦٢ عباس ورجل آخر قال عبيد الله فأخبرت عبد الله بن عباس فقال أئذرى من

الرجل الآخر قلت لا قال هو على وكانت عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد ما دخل بيته واشتد وجعه هر يقو على من سبع قرب لم تحلل أو كيهن اعلى أعهد الى الناس وأجلس في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب حتى طفق يشير اليها أن قد فعلت ثم خرج الى الناس * (باب) * الوضوء من التور * حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عبيد الله بن زيد أخبرني كيف رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يده في التور فغمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة ثم أدخل يده فاعترف به فغسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يديه الى المرفقين مرتين مرتين ثم أخذ بيده ماء فمسح به رأسه فادبره وأقبل ثم غسل رجله فقال هكذا رأيت

من صفراى نحاس جيد (قوله لما نقل) أى في المرض وهو بضم القاف بوزن صغره قاله في الصحاح وفي القاموس لشيوخنا نقل كفرح فهو ثاقل وثقيل اشتد مرضه فعمل في النسخة سقطا والله أعلم (قوله في أن يعرض) بفتح الراء الثقيلة أى يخدم في مرضه (قوله فاذن) بكسر المعجمة وتشديد النون المقنونة أى الأزواج واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطييبا له (قوله قال عبيد الله) هو الراوى له عن عائشة وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف (قوله وكانت) هو معطوف أيضا بالاسناد المذكور (قوله هر يقو) كذا اللاكثرو للاصلي أهر يقو بزيادة الهمزة قال ابن التين هو باسكان الهاء ونقل عن سيبويه انه قال أهر اق هر يقو أهر اق مثل أسطاع يستطيع أسطاعا بقطع الالف وفتحها في الماضي وضم الياء في المستقبل وهى لغة في أطاع يطيع فجعلت السنين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل قال وروى بفتح الهاء واستشككوه ويوجه بان الهاء مبدلة من الهمزة لان أصل هراق أراق ثم اجتمعت الهمزة فتحريك الهاء على ابقاء البديل والمبدل منه وله نظائر وذكره الجوهري توجيها آخر وان أصله أأريقوا فبدلت الهمزة النائية هاء اللخفة وحزم ثعلب في النصيب بان أهر يقو بفتح الهاء والله أعلم (قوله من سبع قرب) قال الخطابي يشبه أن يكون خص السبع تبركا بهذا العدد لان له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من ابارشتي والظاهر ان ذلك للتدأوى لقوله في رواية أخرى في الصحيح لعل استريح فاعهد أى أوصى (قوله وأجلس في مخضب لحفصة) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة انه كان من نحاس وفيه إشارة الى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء انما كرهه من النحاس ربحه (قوله نصب عليه من تلك) أى القرب السبع (قوله حتى طفق) يقال طفق يفعل كذا اذا شرع في فعل واستقر فيه (قوله ثم خرج الى الناس) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري فصلي بهم وخطبهم ثم خرج وهو في باب الوفاة في آخر كتاب المغازي وسبأ في الكلام على بقية مباحثه هناك وعلى ما فيه من أحكام الامامة في باب حديث المريض ان يشهد الجماعة ان شاء الله تعالى (قوله ما) الوضوء من التور (تقدمت مباحث حديث الباب قريبا وان التور بفتح المشاة شبه الطست وقيل هو الطست ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج فأنى بطلت من ذهب فيه تور من ذهب وظاهره المغايرة بينهما وما ويحتمل الترادف وكأن الطست أكبر من التور (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال والاسناد كله مدينون (قوله كان عبي) هو عمرو بن أبى حسن كما تقدم وهو عبي على الحقيقة (قوله ثم أدخل يده في التور فغمض) فيه حذف تقديره ثم أخرجهما فغمض وقد سرح به مسلم (قوله من غرفة واحدة) يتعلق بقوله فغمض واستنثر والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ويحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى (قوله فقال) أى عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وان كان أول سياق الحديث يدل عليه (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد ولم يسمع مسددا من جاد بن سلمة (قوله ررحاح)

النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ * حدثنا مسدد قال حدثنا جاد عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بابا نام من ماء فأنى بشدح ررحاح فيه شئ من ماء فوضع أصابعه فيه قال أنس فجعلت أنظر الى الماء ينبع من بين أصابعه

بهملات الاولى مفتوحة بعد هاء سكون أى متسع الفم وقال الخطابي الرحاح الاء الواسع
الصحن القريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة (قات) وهذه الصفة شبيهة
بالطست وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد
ابن عبد الله عن حماد بن زيد فقال بدل رحاح زجاج برأى مضمومة وجيمين وبوب عليه الوضوء
من آية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك اسراف لا سراع الكسر اليه (قلت)
وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبد الله وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رحاح وقال بعضهم واسع
الفم وهي رواية الاسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى واسحق بن أبي إسرائيل
وأحمد بن عبد الله كلهم عن حماد وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى وصرح جمع من الخذاق بأن
أحمد بن عبد الله ينفى ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه فدل على أنه لم يتقنه فان كان
ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكروا جنسه
وفي مسند أحمد عن ابن عباس ان المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج لكن
في اسناده مقال **(قوله خزرت)** بتقديم الزاى أى قدرت وتقدم من رواية حماد بن محمد بن كافو ثمانين
وزيادة وهنا قال ما بين السبعين الى الثمانين والجمع بينهما أن أنس لم يكن يضبط العدة بل كان
يتحقق انها تنفع على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته فربما جزم بالمجاوزة
حيث يغلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراى
ان الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ووجه الدلالة ان الصحابة اغتفروا من ذلك القدح من غير
تقدير لان الماء النافع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير وبهذا يظهر مناسبة تعقيب
المصنف هذا الحديث باب الوضوء بالمد والمد انما يسع رطلا وثلاثة ارباع البغدادى قاله جمهور أهل
العلم وخالف بعض الحنفية فقالوا المدر طلان **(قوله ابن جبر)** بفتح الجيم وسكون الموحدة ومن
قاله بالتصغير فقد صحف لان ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب والراوى هنا
هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الانصارى وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ
البخارى قال حدثنا مسعر حدثني شيخ من الانصار يقال له ابن جبر وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم
وشيخه وبصريان أنس والراوى عنه **(قوله يغسل)** أى جسده والشك فيه من البخارى أو من أبي
نعيم لما حدث به فقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال يغتسل ولم يشك **(قوله بالصاع)**
هو أناء يسع خمسة أرتال وثلاثة ارباع البغدادى وقال بعض الحنفية ثمانية **(قوله الى خمسة أمداد)**
أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد عليها الى خمسة فكان أنس لم يطلع على
أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لانه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى
الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أناء واحد هو الفرق قال ابن عيينة
والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل من أناء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على
من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من
الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع وحمله الجمهور على الاستحباب لان أكثر من قدر
وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من الصحابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة مثله ولا جد وأبى

قال أنس خزرت من توضع
منه ما بين السبعين الى
الثمانين * **(باب)** * الوضوء
بالمدة * حدثنا أبو نعيم قال
حدثنا مسعر قال حدثني
ابن جبر قال سمعت أنس
يقول كان النبي صلى الله
عليه وسلم يغسل أو كان
يغتسل بالصاع الى خمسة
أمداد ويتوضأ بالمدة

داود باسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا
 اذ لم تدع الحاجة الى الزيادة وهو ايضا في حق من يكون خلقه معتدلا والى هذا أشار المصنف
 في أول كتاب الوضوء بقول وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم **(قوله ما)** المسح على الخفين نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على
 الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقال ابن
 عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه
 مصرحة باثباته وقد أشار الشافعي في الام الى انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم
 الآن قولان الجواز مطلقا ثانياً ما للمساferدون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه
 جزم ابن الحاجب وصحح الباسجى الاول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المبسوطة نحوه وان
 مالك انما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع اقتائه بالجواز وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب
 الصحابي وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين
 قال والذي أختاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض
 قال واحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه وقال الشيخ محي الدين صرح جمع
 من الاصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر
 على الاتمام وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم روايته بخارزوا
 الثمانين ومنهم العشرة وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري حدثني سبعة من الصحابة
 بالمسح على الخفين **(قوله حدثنا أصبع)** بفتح الهمزة وكان البخاري أجاز الرواية عنه لهذا الحديث
 لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكبر أصحابه في الحضرة أثبت عندنا أقوى من أن
 تبسح مالكاً على خلافه وعرو هو ابن الحرث وهو من دونه ثلاثة مصريون والذين فوقه ثلاثة
 مديون وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي أبو النضر عن أبي سلمة وصحابي عن صحابي **(قوله وان)**
 عبد الله هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا حملناه على أن أباسلمة سمع ذلك
 من عبد الله والافأبوسلمة لم يدرك القصة وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي
 سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يسح على خفيه بالعراق حين توضع فأنكرت ذلك
 عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب
 عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كانوا نحن مع نبينا يسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا
(قوله فلا تسأل عنه غيره) أي لتوة الوثوق بنقله فنيقه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا
 اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الاختصاص
 المتعددة وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما
 نقل عنه من التوقف انما كان عند وقوع ريقة في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت رتب
 العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة
 وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد وفيه ان الصحابي القديم العجبة قد يخفى عليه من الامور الجليلة
 في الشرع ما يطلع عليه غيره لان ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته
 وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه ان ابن عمر قدم الكوفة

*** (باب) * المسح على الخفين**
*** حدثنا أصبع بن الفرج**
 عن ابن وهب قال حدثني
 عمرو قال حدثني أبو النضر
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن عبد الله بن عمر عن سعد
 ابن أبي وقاص عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه مسح على
 الخفين وأن عبد الله بن عمر
 سأل عمر عن ذلك فقال نعم
 اذا حدثت شيئا سعد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا تسأل عنه غيره

على سعد وهو أميرها فرأى مسيح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة
ويحتمل أن يكون ابن عمر أبا أنكر المسح في الحضرة في السفر لظواهر هذه القصة ومع ذلك
فالنائدة بحالها والله أعلم (قوله وقال موسى بن عقبة) هذا التعليق وصله الاسماعيلي وغيره بهذا
الاسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاة أولهم موسى وموسى وأبو النضر قرينان مدينان (قوله
أن سعداً حدثه) أي حدثت أباسلمة والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (قوله فقال) هو معطوف على المقدر (قوله
نحوه) بالنصب لأنه مقول القول وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي
وصلها المؤلف لا باللفظها وقد وصله الاسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه
وان عمر قال لعبد الله أي ابنه كانه يابسه إذا حدثت سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تبغ
وراء حديثي شيئاً (قوله حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وقد تقدم هذا
الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه وإن فيه أربعة من التابعين على الولاة
وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال عن عبد العزيز بن أبي سلمة بن
يحيى بن سعيد وسياقه أتم فكان لليث فيه شينين (قوله أنه خرج لحاجته) في الباب الذي بعد
هذا أنه كان في سفر وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض روايته ولمالك
وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك لا تردون
ذلك كان عند صلاة النحر (قوله فاتبعه) بتشديد المشناة المفتوحة وللمصنف من طريق مسروق
عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالاداة وتزاد
فانطلق حتى توارى عني فتبعتني حاجته ثم أقبل فتوضأ وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة
أن الماء الذي توضأ به أخذته المغيرة من أعراية صلبته له من قربة كانت جلد ميتة وإن النبي صلى
الله عليه وسلم قال له سلها فإن كانت دبغتها فهو طهور وإنها قالت أي والله لقد دبغتها (قوله
فتوضأ) زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ولا يداود من صوف من جباب الروم وزاد المصنف
في الطريق الذي في باب الرجل يوضئ صاحبه فغسل وجهه ويديه والتأني فتنسل تنصليمة
وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أي بالكيفية المذكورة لأنه غسل رجله واستدل به
القرطبي على الاقتصار على فروض الوضوء دون سننه لاسيما في حال مظنة فله الماء كالسفر قال
ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلم يذكرها المغيرة قال والظاهر خلافه (قلت)
بل فعلها وذكرها المغيرة ففي رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة أنه غسل كفيه وله
من وجه آخر قوى فغسلهما فاحسن غسلهما قال وأشك أن قال ذلكهما بتراب أم لا وللمصنف
في الجهاد أنه تغمض واستنشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كفيه
فكانا ضيقين فأخرجهما من تحت الجبة ولمس من وجهه آخر وألقى الجبة على منكبيه
ولاحد فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات وللمصنف ومسح برأسه وفي
رواية لمسلم ومسح بخاصيته وعلى عمامته وعلى الخفين وسيأتي قوله أني أدخلت ما طهرتين
في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر البزار أنه رواه عنه ستون رجلاً وقد تلخصت
مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة وفيه من الفوائد الأبعاد عند قضاء الحاجة والتواري

وقال موسى بن عقبة أخبرني
أبو النضر أن أباسلمة أخبره
أن سعداً حدثه فقال عمر
لعبد الله نحوه * حدثنا عمرو
ابن خالد الحراني قال حدثنا
الليث عن يحيى بن سعيد
عن سعد بن إبراهيم عن نافع
ابن جبير عن عروة بن المغيرة
عن أبيه المغيرة بن شعبه
رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه خرج
لحاجته فاتبعه المغيرة بأداة
فيها ماء فصب عليه حين فرغ
من حاجته فتوضأ ومسح
على الخفين * حدثنا أبو نعيم

عن الاعين واستحب الدوام على الطهارة لامره صلى الله عليه وسلم المغيرة ان يتبعه بالماء مع انه لم يستنجبه وانما توضأ به حين رجوع وفيه جواز الاستعانة كما شرع في يابه وغسل ما يصب اليد من الاذى عند الاستجمار وانه لا يكتفى ازالته بغير الماء والاستعانة على ازالة الرائحة والتراب ونحوه وقد يستنبط منه ان ما اتشعر عن المعتاد لا يزال الا بالماء وفيه الانتفاع بجلود الميتة اذا دبغت والانتفاع بنبات الكفار حتى يتحقق نجاستها لانه صلى الله عليه وسلم لبس الحبة الرومية ولم يستفصل واستدل به القرطبي على ان الصوف لا ينحس بالموت لان الحبة كانت شامية وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وما كؤل أهلها الميتات كذا قال وفيه الرد على من زعم أن المسيح على الخفين منسوخ بآية الرضوء التي في المائدة لانها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها باتفاق وسيأتي حديث جرير الجبلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وفيه التشمير في السفر ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك وفيه المواظبة على سنن الرضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الاحكام ولو كانت امرأه سواء كان ذلك فيما تم به البلوى أم لا لانه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه ان الاقتصار على غسل معظم المتروك وغسله لا يجزئ لاخر اوجه صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الحبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب الى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كدل بالمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه (قوله شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) وللاسما على من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية وفي الاسناد ثلاث من التابعين على الولاة وأولهم يحيى وهو تابعي صغير وأبو سلمة وجعفر قرينان (قوله وتابعه) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد وحديثه موصول عند النسائي والطبراني (قوله وأبان) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب وحديثه موصول عند أحمد والطبراني (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن يحيى) ولا جد عن أبي المغيرة عن الوزاعي حدثني يحيى (قوله على عمامته وخفيه) هكذا رواه الوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفر من الاسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي (قوله وتابعه) أي تابع الوزاعي (معمر) بن راشد في المتن لا في الاسناد وهذا هو السبب في سياق المصنف الاسناد ثانياً ليلين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله يسبح على عمامته زاد الكشي مني وخفيه وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة لكن أخرجها ابن مندة في كتاب الطهارة له من طريق معمر باباتها وأغرب الاصيلي فيما حكاه ابن بطلال فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الوزاعي لان شيبان وغيره روى عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعه معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضاً مرسلة لان أبي سلمة لم يسمع من عمرو (قلت) سمع أبي سلمة من عمرو ويمكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما توأما قبل عمرو وقد روى بكير بن الاشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية الى أبيه يساله عن هذا الحديث فرجع اليه فآخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمر وبعد فسمع منه وبقوته وفردوا عنهم على

قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري أن أباه أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يسبح على الخفين وتابعه حرب وأبان عن يحيى * حدثنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسبح على عمامته وخفيه وتابعه معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم

الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن مسنده أخرجه من طريق معمر بإثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرّد الأوزاعي بذلك لا يستلزم ذلك تخطئته لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته فقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل أنه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمعتمل قال وقياسه على مسح الخف بعيد لأنه يشق نزعه بخلافها وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشتقة في نزعها كما في الخف وطريقه أن تكون محكمة كعمائم العرب وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه لأن من قال قبلى رأس فلان يصدق ولو كان على حائل وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأجد واحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا والله أعلم **(قوله ما إذا أدخل رجله وهما طاهرتان)** هذا النظر رواية أبي داود من طريق يونس ابن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التفاوت **(قوله حدثنا زكريا)** هو ابن أبي زائدة (عن عامر) هو الشعبي وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالنعنة لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعا لهم صرح بذلك الإسماعيلي **(قوله فأهويت)** أي مددت يدي قال الأصمعي أهويت بالشئ إذا أومأت به وقال غيره أهويت قصدت الهواء من القيام إلى التعود وقيل الهواء الامالة قال ابن بطال فيه خدمة العالم وإن اللغاد أن يقصد إلى ما يعرف من عادة تحذونه قبل أن يأمروه وفيه التهم عن الإشارة ورد الجواب عما يفهم عنها بقوله فقال دعهما **(قوله فاني أدخلتهما)** أي القدمين (طاهرتين) كدلالة كثرة التشبيهين وهما طاهرتان ولا يداود فاني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان وللحميدي في مسنده قلت يا رسول الله أيمسح أحدهما على خفيه قال نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان ولا بن خزيمة من حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ويوما وليله إذا أقمنا قال ابن خزيمة ذكرته للمزني فقال لي حدث به أحبا بنا فإنه أقوى حجة للشافعي انتهى وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافقه في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار المزني بما قال إلى الخلاف في المسئلة ومحصله أن الشافعي والجمهور جازوا الطهارة على الشرعية في الوضوء وخالفهم داود فقال إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ولو تيمم ثم لبسهما لم يمسح به عندهم لأن التيمم مسح لا رافع وخالفهم أصبغ ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الأعضاء لم يمسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع بعض لكن قال صاحب الهداية من الحنفية شرط

* (باب) * إذا أدخل رجله
وهما طاهرتان * حدثنا
أبو نعيم قال حدثنا زكريا
عن عامر عن عروة بن المغيرة
عن أبيه قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر
فأهويت لأتزع خفيه
فقال دعهما فاني أدخلتهما
طاهرتين فمسح عليهما

اباحة المسح لبسهما على طهارة كاملة قال والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ففي هذه الصورة اذاكمل الوضوء ثم أحدث جازله المسح لانه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى والحديث حجة عليه لانه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرط الجواز للمسح والمعلق بشرط لا يصح الا بوجود ذلك الشرط وقد سلم ان المراد بالطهارة الكاملة ولو توضحا أمر تبنا وبقي غسل احدى رجليه فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يبع له المسح عند الاكثر وأجازة الثوري والكوفيون والمنزلي صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق انه أدخل كلا من رجليه الخفين وهي طاهرة وتعتب بان الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة واستغفنه ابن دقيق العيد لان الاحتمال باق قال لكن ان ذم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تتبع عرض اتجه * (فائدة) * المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بالاجماع * (فائدة) * أخرى لوزن خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أجدوا بحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمنزلي وأبى ثور ركذا قال مالك والليث الا ان تطاول وقال الحسن وابن أبي ليلى وجاعة ليس عليه غسل قدميه وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر * (فائدة) * أخرى لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وثبت مالك في المشهور عنه فقال يسبح الم يخلع وروى مثله عن عمر وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال وفي الباب عن أبي بكر وصححه الشافعي وغيره **قوله ما** من لم يتوضأ من لحم الشاة نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثله وما دونه بالاولى وأمامه فوقيها فله ليدل على استثناء عموم الابل لان من خصه من عموم الجواز علمه بشدة زهومة فلهذا لم يقيد به بكونه مطبوعا وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أجدوا واختار ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية **(قوله والسويق)** قال ابن التين ليس في حديث الباب ذكر السويق واجيب انه دخل من باب الاول لانه اذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى ولعله أشار بذلك الى حديث الباب الذي بعده **(قوله وأكل أبو بكر الخ)** سقط قوله لجام من رواية أي ذرا لعا عن الكشميين وقد وصله الطبراني في مسنده الشامير بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما ماتت النار ولم يتوضؤا ورويناه من طريق كثيرة عن جابر مرفوعا وموقوفا على الثلاثة مفرقا ومجموعا **(قوله أكل كنف شاة)** أي لحمه وللمصنف في الاطعمة تعرق أي أكل ما على العرق بشئ المهملة وسكون الراء وهو العظم ويقال له العراق بالضم أيضا وأفاد القاضي انه غسل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه كان في بيت ميمونة كما ساقى من حديثها وهي خالة ابن عباس كما أن ضباعة بنت عمه وبين النسائي من حديث أم سلمة ان الذي دعاه الى الصلاة هو بلال **(قوله يحتز)** بالمهملة والراى أي يتقطع زاد في الاطعمة من طريق معمر عن الزهري يا كل منها وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري يا كل ذراعا يحتز منها **(قوله فأتى السكين)** زاد في الاطعمة عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري فأتاها والسكين وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليمان في آخر الحديث قال الزهري فذهبت تلك أي النقص في الناس ثم أخبر جال من أصحاب النبي صلى الله

* (باب) * من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضؤا * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ * حدثني يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر ابن عمرو بن أمية أن أباه عمرا أخبره انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كنف شاة فدعى الى الصلاة فأتى السكين فصلى ولم يتوضأ

عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضعوا مما مست النار قال
فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة لأن الإباحة سابقة
واعترض عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار رواه أبو داود ودون النسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
لم يكن قال أبو داود وغيره أن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل انتهى وإن هذا اللفظ
مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها
ثم توضع وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيجتمعل أن تكون هذه القصة وقعت
قبل الأمر بالوضوء مما مست النار وإن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الإكل
من الشاة وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتيقن الرابع
منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فربما جئنا به أحد الجانبين
وارتضى النووي هذا في شرح المذهب وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالآثر
المنقول عن الخلفاء الثلاثة قال النووي كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين ثم استقر
الاجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الإبل وجمع الخطايا
بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحولة على الاستحباب لا على الوجوب والله أعلم واستدل
البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام
الراقب وعلى جواز قطع المحرم بالسكين في النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت
خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التشبه بالأعاجم وأهل الترف وفيه أن الشهادة على
النبي إذا كان محصورا تقبل (قائدا) * ليس لعمر بن أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث
والذي مضى في المسح فتط (قوله) **باب** من مضى من السويق قال الداودي هو دقيق
الشعير أو السلت المتلوق قال غيره يكون من القمح وقد وصفه أعرابي فقال عدة المسافر وطعام
العجلان وبلغت المريض (قوله) عن يحيى بن سعيد هو الانصاري والاسناد مدينون الأشيخ
البخاري وبشير بالوحدة والمجعة مصغرا ويسار بالتحناية والمهملة (قوله) بالصهباء) بنسخ
المهملة والمد (قوله) وهي أدنى خبير) أي طرفها مما يلي المدينة وللمصنف في الأطعمة وهي على
روحة من خبير وقال أبو عبيد البكري في معجم البلدان هي على بريد وبين البخاري في موضع
آخر من الأطعمة من حديث ابن عيينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسبأني
الحديث قريبا دون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى (قوله) ثم دعا بالازواد) فيه جمع
الرفقاء على الزاد في السفروان كان بعضهم أكثرأ كلا وفيه حمل الازواد في الاسفار وإن ذلك
لا يقدح في التوكل واستنبط منه المذهب أن الإمام يأخذ المحتكرين بأخراج الطعام عند قلته
ليبيعه ومن أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه
(قوله) فثري) بضم المثلثة وتشديد الراء يجوز تخفيفه أي بل بالماء لما لحقه من اليبس (قوله)
وأكلنا) زاد في رواية سليمان وشربنا وفي الجهاد من رواية عبد الوهاب فلكنا وأكلنا وشربنا
(قوله) ثم قام إلى المغرب فمضى) أي قبل الدخول في الصلاة وفائدة المضمضة من السويق وإن
كان لا دسم له أن يحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة (قوله)

* (باب) * من مضى من
السويق ولم يتوضأ * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن بشير بن يسار
مولي بني حارثة بن سويد بن
النعمان أخبره أنه خرج مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام خيبر حتى إذا كانوا
بالصهباء وهي أدنى خيبر
فصلى العصر ثم دعا بالازواد
فلم يؤت إلا بالسويق فأمر
به فثري فأكل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأكلنا
ثم قام إلى المغرب فمضى

ولم يتوضأ) أي بسبب اكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على ان الوضوء مما مست النار
منسوخ لانه متقدم وخير كانت سنة سبع (قلت) لادلالة فيه لان ابا هريرة حضر بعد
فتح خيبر وروى الامر بالوضوء كما في مسلم وكان ينقئ به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به
البخاري على جواز صلتين فاكثروا وضوء واحد وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام (قوله)
أخبرني عمرو) هو ابن الحرث وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ومباحث المتن تقدمت في الباب
الذي قبله ونصف الاسناد الاول مصريون ونصفه الاعلى مديون ولعمرو بن الحرث فيه
اسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيل مقلوننا بالاسناد الاول وليس في حديث ميمونة ذكر
المضمضة التي ترجمها فقيل أشار بذلك الى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث مع ان
المأ كول دسم يحتاج الى المضمضة منه فتركها البيان الجواز فأد الكرماني ان في نسخة القريري
التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا الى الباب الذي قبله فعل هذا هو من تصرف النساخ
(قوله **باب** هل يعضض من اللبن وقتيبة) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة
الحسنة وهم الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد هو وقتيبة (قوله شرب
لبننا) زاد مسلم ثم دعاهما (قوله انله دسم) قال ابن بطلان عن المهلب فيه بيان على الامر
بالوضوء مما مست النار وذلك لانهم كانوا ألتوا في الجماعية قلة التظف فامر بالوضوء
مما مست النار فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ كذا قال ولا تعلق الحديث
الباب بما ذكرنا فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فيبدل على استحبابها من كل شيء دسم
ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف (قوله تابعه) أي عقيل (يونس) أي ابن
يزيد وحديثه موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده
وتابعهم أيضا الاوزاعي أخرجه المصنف في الاطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب
لكن رواه ابن ماجه من طريق الوائلي بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر
مضمضوا من اللبن الحديث كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور
وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله واسناد كل منهما حسن والدليل
على ان الامر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبننا
فعضض ثم قال لو لم أعضض ما باليت وروى أبو داود باسناد حسن عن أنس ان النبي صلى الله
عليه وسلم شرب لبننا فلم يعضض ولم يتوضأ وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناخنا الحديث
ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ (قوله **باب**
الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه ان النعاس يسمى نوما والمشهور
التفرقة بينهما وان من قرئت حواسه بحيث يسهع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس وان زاد
على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت وفي العين والمخاطم النعاس النوم
وقيل مقاربه (قوله ومن لم يرم من النعسة) هو قول المعظم ويخرج من جعل النعاس
نوما أن من يتول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس وقد روى مسلم في صحيحه في قصة
صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال فجعلت اذا أغثيت أخذ بشحمة اذني فدل
على ان الوضوء لا يجب على غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس انه قال وجب الوضوء

ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ
حدثنا أصبغ قال أخبرنا
ابن وهب قال أخبرني عمرو
عن بكير عن كريب عن
ميمونة أن النبي صلى الله
عليه وسلم أكل عندها
كثفا ثم صلى ولم يتوضأ
* (باب) * هل يعضض من
اللبن * حدثنا يحيى بن
بكير وقتيبة قال حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شرب لبننا فعضض
وقال انله دسم تابعه
يونس وصالح بن كيسان
عن الزهري * (باب) *
الوضوء من النوم ومن لم يرم
من النعسة والنعستين أو
الخفقة وضوا

على كل نائم الامن خنق خفقة والخفقة بفتح المجمة واسكان الفاء بعدها قافى قال ابن التين هي
 النعسة وانما كرا لا اختلاف اللفظ كذا قال والظاهر انه من الخاص بعد العام قال أهل اللغة
 خفق رأسه اذا حركها وهو ناعس وقال أبو زيد خنق برأسه من النعاس أماله وقال الهروي معنى
 تخنق رؤسهم تسقط أذنانهم على صدورهم وأشار بذلك الى حديث أنس كان أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخنق رؤسهم ثم يقومون الى الصلاة رواه
 محمد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأصله عند مسلم (قوله عن هشام) زاد الاصيلي ابن
 عروة والاسناد مدينون الاشبح البخاري (قوله اذا نعس) بفتح العين وغلطوا من ضمها (قوله
 فليرقد) وللنسائي من طريق أيوب عن هشام فلينعصر ف والمراد به التسليم من الصلاة وحمله
 المهلب على ظاهره فقال انما أمره بقطع الصلاة لغلظة النوم عليه فدل على ان اذا كان النعاس
 أقل من ذلك عفى عنه قال وقد أجمعوا على ان النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزي
 فقال ينقض قليله وكثيره فخرق الاجماع كذا قال المهلب وبعده ابن بطال وابن التين وغيرهما
 وقد تمسكوا على المزي في هذه الدعوى فقد نزل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين
 المصير الى ان النوم حدث ينقض قليله وكثيره وهو قول أبي عبيدة واسحق بن راهويه قال ابن
 المنذر وبه أقول لعدم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره ففيه الامن
 غائط أو بول أو نوم فسوى بينهما في الحكم والراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مبادي
 والذين ذهبوا الى ان النوم منظمة الحدث اختلفوا على أقوال الفترتين قليله وكثيره وهو قول
 الزهري ومالك وبين المصطنع وغيره وهو قول الثوري وبين المصطنع والمستند وغيرهما وهو
 قول أصحاب الرأي وبينهم ما زاد الساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل
 لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة
 فيمنع أو داخلها فلا وفصل في الجديد بين القاعد المتيقن فلا ينقض وبين غيره فيمنع وفي
 المذهب وان وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمم كان بالارض فالمنصوص انه
 لا ينقض وضوءه وقال في البويطي ينقض وهو اختيار المزي انتهى وتعقب بأن لفظ البويطي
 ليس صريحا في ذلك فانه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء قال النووي
 هذا قابل للتأويل (قوله فان أحدكم) قال المهلب فيه إشارة الى العلامة الموجبة لقطع الصلاة فن
 صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوءه بالاجماع كذا قال وفيه نظر فان الإشارة انما هي الى
 جواز قطع الصلاة أو الانصراف اذا سلم منها أو ما لا ينقض فلا يتبين من سياق الحديث لان
 جريان ما ذكر على اللسان يمكن من النعاس وهو القائل ان قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس
 وما ادعاه من الاجماع منقطع فقد صرح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب ان
 النوم لا ينقض مطلقا وفي صحيح مسلم وأبي داود كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون
 الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون فحمل على ان ذلك كان وهم
 قعود لكن في مسند البزار باسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فنام منهم من نام ثم
 يقومون الى الصلاة (قوله فيسب) بالنصب ويجوز الرفع ومعنى يسب يدعو على نفسه وصرح
 به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ويحتمل ان يكون له النهي خشية ان يوافق

* حدثنا عبد الله بن يوسف قال
 أخبرنا مالك عن هشام عن
 أبيه عن عائشة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا نعس أحدكم وهو يصلي
 فليرقد حتى يذهب عنه
 النوم فان أحدكم اذا صلى
 وهو ناعس لا يدري لعنه
 يستغفر فيسب نفسه

ساعة الاجابة قاله ابن أبي جرة وفيه الاخذ بالاحتياط لانه علل بالامر محتمل والحث على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشئ معين * (فائدة) * هذا الحديث ورد على سبب وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت قوت كما تقدم في باب أحب الدين الى الله ادومه (قوله) حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو وعبد الوارث هو ابن سعيد وأيوب هو السخيتاني والاسناد كله بصريون (قوله) اذا نعت زاد الاسماعيلي أحدكم ولمحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب فليصرف (قوله) فليصم قال المهلب انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى وقد قدمنا أنه جاء على سبب لكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض ان وقع ما أم من بقاء الوقت * (تنبيه) * أشار الاسماعيلي الى ان في هذا الحديث اضطرابا فقال رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقفه وقال فيه عن أيوب قرئ على كذب عن أي قلابه فعرفته ورأه عبد الوهاب النخعي عن أيوب فلم يذكر انسا انتهى وهذا لا يوجب الاضطراب لان رواية عبد الوارث أرجح عنوانه وهيب والطحاوي له عن أيوب وقول حماد عند قرئ على لا يدل على انه لم يسمعه من أي قلابه بل يحمل على انه عرف انه فيما سمعه من أي قلابه والله أعلم (قوله) ما الرضوء من غير حدث أي ما حكمه والمراد بتجديد الرضوء وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الرضوء عند ذكر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة وان كثير منهم قالوا التقدير اذا قمتم الى الصلاة ثم حدثين واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من حدث وحكى الشافعي عن لقينه من أهل العلم أن التقدير اذا قمتم من النوم وتقدم ان من العلماء من جعله على ظاهره وقال كل وضوء لكل صلاة واجبا ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك ذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما واستمعه النوري وجزم الى تأويل ذلك ان ثبت عنهم وجزم بان الاجماع استقر على عدم الوجوب ويمكن جعل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الامر في حق المخدئين على الوجوب وفي حق غيرهم على الندب وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب (قوله) حدثنا محمد بن يوسف هو الشرايبي وسفيان هو النوري (قوله) وحدثنا مسدد (قوله) وثبت في الحديث وعمر بن عمرو بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزني ان الجلي راو آخر غير هذا الانصاري وليس له هذا في البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس وليس للجلي عنده رواية وقد يلتبس به عمر بن عامر بضم العين راو آخر بصري سلمى أخرجه مسلم وليس له في البخاري شئ (قوله) عند كل صلاة أي مفروضة زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهر وظاهره ان تلك كانت عادته لكن حديث سويد المذکور في الباب يدل على ان المراد الغالب قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد وان عرسأله فقال عدا

* حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن أبي قلابه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نعت في الصلاة فليصم حتى يعلم ما يقرأ * (باب) * الرضوء من غير حدث * حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عامر قال سمعت أنسا وحديثا مسددا قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس

فعلته قال ويحتمل انه كان يفعلها استحباباً ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز (قلت)
وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل النسخ بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في
خير وهو قبل الفتح بزمان (قوله كيف كنتم) القائل عمرو بن عامر والمراد العناية وللنساء من
طريق شعبة عن عمرو انه سأل انساً كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بكل صلاة قال نعم ولا بن
ماجه وكنا نحن نصلي العسلوات كلها بوضوء واحد (قوله يجزئ) بالضم من أجزأ أي يكفي
والله اعلم بما يكفي (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت قريبا وأفادت
هذه الطريق التصريح بالخبر من يحيى وشيخه وليس لسويد بن النعمان عند البخاري الا هذا
الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه وهو أنصاري حارثي شامي مدني
الرضوان كما سيأتي في المغازي ان شاء الله تعالى وذكر ابن سعد انه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها
(قوله ما) بالتثنية (من الكبائر) أي التي وعدم من اجتنابها بالمغفرة (قوله حدثنا
عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن العتمر ومجاهد هو ابن جابر
صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالاختصاص لكن روى هذا الحديث الأعمش عن
مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل واخرجه على الوجهين
يتقضى صحته ما عنده فيحمل على ان مجاهد اسمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن
عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده ان في سياقه عن طاوس زيادة على ما في رواية عن ابن
عباس وصرح ابن حبان بحسن الطريقين معا وقال الترمذي رواية الأعمش أصح (قوله م
النبي صلى الله عليه وسلم بجائط) أي بستان وللمصنف في الادب خرج النبي صلى الله عليه وسلم
من بعض حيطان المدينة فيحمل على ان الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به وفي
الافراد للدارقطني من حديث جابر ان الحائط كان لا تم بمشراة الانصارية وهو يتوى رواية
الادب لجزمها بالمدينة من غير شك والشك في قوله أو مكة من جرير (قوله فسمع صوت انسانين
يعذبان في قبورهما) قال ابن مالك في قوله صوت انسانين شاعدا على جوار افراد المضاف المثني
اذا كان جزءا ماضيا اليه نحو أكلت رأس شاتين وجمعه أجود ونحو فتصدت فلو بكوا وقد
اجتمع التثنية والجمع في قوله * ظهراهما مثل ظهور الترسين * فان لم يكن المضاف جزءا ماضيا
اليه فالأكثر مجيئه بالفظ التثنية فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بالفظ الجمع وقوله يعذبان
في قبورهما شاعدا لذلك (قوله يعذبان) في رواية الأعمش مر بتبرين زاد ابن ماجه جديدين فقال
انهم اليه يعذبان فيحتمل ان يقال أعاد الضمير على غير مذكور لان سياق الكلام يدل عليه وأن
يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد من فيهما (قوله وما يعذبان في كبير ثم قال بلى) أي وانه
لكبير وصرح بذلك في الادب من طريق عبد بن حميد عن منصور فقال وما يعذبان في كبير وانه
لكبير وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم واستدل ابن بطلان برواية
الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر قال لان الاحتراز من
البول لم يرد فيه وعيد يعنى قبل هذه القصة وتقب به هذه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي
بكر عند أحمد والطبراني ونظمه وما يعذبان في كبير بلى وقال ابن مالك في قوله في كبير شاهد
على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة
قلت كيف كنتم تصنعون
قال يجزئ أحسننا الوضوء
ما لم يحدث * حدثنا خالد
ابن مخلد قال حدثنا سليمان
قال حدثني يحيى بن سعيد
قال أخبرني بشير بن يسار
قال أخبرني سويد بن النعمان
قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام خير
حتى اذا كنا بالصهراء صلى
لنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم العصر فلما صلى دعا
بالاطعمة فلم يؤت الا بالسويق
فاكلنا وشربنا ثم قام النبي
صلى الله عليه وسلم الى
المغرب فضمض ثم صلى لنا
المغرب ولم يتوضأ * (باب)
من الكبائر أن لا يستتر من
بوله * حدثنا عثمان قال
حدثنا جرير عن منصور عن
مجاهد عن ابن عباس قال
مر النبي صلى الله عليه وسلم
بجائط من حيطان المدينة
أو مكة فسمع صوت انسانين
يعذبان في قبورهما فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
يعذبان وما يعذبان في كبير
ثم قال بلى

على أكثر النحويين مع وروده في القرآن كقوله تعالى لمسلمكم فيما أخذتم وفي الحديث كما تقدم وفي الشعر فذكر شواهد انتهى وقد اختلف في معنى قوله وأنه لكبير فقال أبو عبد الملك البوني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه فقوله وما يعذبان في كبير اخبار بالحكم فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم وقيل يحتمل أن الضمير في قوله وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين وقيل الضمير يعود على أحد الذنبتين وهو النعمة لأنهما من الكبائر بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنفي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سأتى وقال الداودي وابن العربي **كبير المنفي** بمعنى أكبر والمثبت واحد الكبائر أي ليس ذلك بأ أكبر الكبائر كالقتل مثلا وإن كان كبيرا في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الذنأ والحقارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الأخير حرم به البغوى وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيرا بالمواطبة عليه ويرشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للآتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله اعلم (قوله لا يستمر) كذا في أكثر الروايات بمثنيتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وفي رواية ابن عساکر يستبرئ بموحدة ساكنة من الاستبراء ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش يستنزه بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعنى لا يتحفظ منه فتوافق رواية لا يستنزه لأنها من التنزه وهو الابعاد وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوقى وهى مفسرة للمراد وأجراه بعضهم على ظاهره فقال معناه لا يستبرئ عورته وضعف بأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ولا يخفى ما فيه وسأتى كلام ابن دقيق العيد قريبا وأما رواية الاستبراء فهى أبلغ في التوقي وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العيد لو حمل الاستتار على حقيقة لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسياق الحديث يدل على أن البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا أكثر عذاب القبر من البول أي بسبب ترك التحرز منه قال ويؤيده أن لفظ من في هذا الحديث لما أضيف إلى البول اقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول فلوحل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فتعين الحل على الجواز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن مخرجه واحد ويؤيده أن في حديث أبي بكر عند أحد وابن ماجه أما أحدهما فيعذب في البول ومثله للطبراني عن أنس (قوله من بوله) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده (قوله عشي بالنميمة) قال ابن دقيق العيد هي نقل

كان أحدهما لا يستمر من بوله وكان الآخر عشي بالنميمة

كلام الناس والمراد منه هنا ما كان بقصد الاضرار فاما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى وهو تفسير للنميمة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه كما سنذكر ذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الادب قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي من أقبح القبائح وتعقبه الكرماني فقال هذا لا يصح على قاعدة الفتها فانهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للعذر ولا حد على المثني بالنميمة الا ان يقال الاستمرار هو المستفاد منه جعله كبيرة لان الاصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة وان المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبر انتهى ولا بد من حمل القول الاول على ان المراد به غير مانص عليه في الاحاديث الصحيحة والالزام ان لا يعد عقوب الوالدين وشهادة الزور من الكبائر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم عداهما من أكبر الكبائر وسيأتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بان النميمة قد نص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم (قوله ثم دعا بجريدة) وللاعمش فدعا بعسيب رطب والعسيب بمهملتين بوزن فعيل هي الجريدة التي لم يثبت فيها خوص فان ثبت فهي السعفة وقيل انه خص الجريد بذلك لانه بطيء الخفاف وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال ولفظه كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شيئا رفر فقال لبلال اتنى بجريدة خضراء الحديث (قوله فكسرها) أي فأتى بها فكسرها وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبراني انه الذي أتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب انه الذي قطع الغصنين فهو في قصة أخرى غير هذه فالغاية بينهما ان أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فقبضه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الاعمش وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن عينيه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابرا سأله عن ذلك فقال اني مررت بقبرين يعذبان فأحيت بشفاعتي ان يرفعه عنهما مادام الغصنان رطبين ولم يذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعذبان به ولا التبرجى الا في قوله لعله فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يعد تعدد ذلك وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال اتوني بجريدتين فجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند رجليه فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ويؤيد أن في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شيئا في قبر وفيه فكسرها بانثني ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه وفي قصة الواحدى جعل نصفها عند رأسه ونصفين عند رجليه وفي قصة الاثنین جعل على كل قبر جريدة (قوله كسرتين) بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الاعمش انها كانت نصفين

ثم دعا بجريدة فكسرها
كسرتين

وفي رواية جري عنه باثنتين قال النووي الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال (قوله فوضع)
وفي رواية الأعمش الآتية فغرزوهي أخص من الأولى (قوله فوضع على كل قبر منهم ما كسرة) وقع
في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ثم غرز عند رأس كل واحد منهما
قطعة (قوله فقبل له) وللأعمش قالوا أي الصحابة ولم تنف على تعيين السائل منهم (قوله لعله) قال
ابن مالك يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن وجازتفسيره بأن وصلت إلى أنها في حكم جملة لاشتمالها
على مسند ومسند إليه قال ويحتمل أن تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها
جارية انتهى وقد ثبت في الرواية الآتية بخذف ان فقوى الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبه
لعل بعسي فأتى بان في خبره (قوله يخفف) بالضم وفتح الفاء أي العذاب عن المقبورين (قوله ما لم
تيسر) كذا في أكثر الروايات بالمشقة التوافقية أي الكسرة تان وللكتبة هي الا ان تيسر بحرف
الاستثناء وللمستقلى الى أن ييسر بالي التي للغاية والياء التحتية أي العودان قال المازري
يحتمل ان يكون أوحى اليه ان العذاب يخفف عنهم ما هذه المدة انتهى وعلى هذا فلهذا التعليل
قال ولا يظهر له وجه غير هذا وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف التبرجى كذا قال
ولا يرد عليه ذلك اذا حملنا على التعليل قال القرطبي وقيل انه شفع لهم ما هذه المدة كما صرح به
في حديث جابر لان الظاهر ان القصة واحدة وكذا رجع النووي كون النصبة واحدة وفيه نظر
لما أوضحناه من المغايرة بينهما وقال الخطابي هو محمول على انه دعا له ما با تخفيف مدة بقاء
النداة لأن في الجريد معنى يخصه ولان في الرطب معنى ليس في اليابس قال وقد قيل ان
المعنى فيه انه يسج مادام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطردي كل
ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها وكذلك فيما فيه بركة كالكذ كر تلاوة القرآن من باب الاولى
وقال الطيبي الحكمة في كونها ما مادامتا رطبتين نعمان العذاب يحتمل ان تكون غير
معروفة لنا كعدد الزبانية وقد استتمكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر
عمل بهذا الحديث قال الطرطوشي لان ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لانه عال
غرزهما على القبر بامر مغيب وهو قوله ليعذبان (قلت) لا يلزم من كوننا لانعلم أي عذب أم لا
ان لا تسبب له في أمر يخفف عنه العذاب ان لو عذب كما لا ينفع كوننا لاندرى أرحم أم لا ان
لاندعوله بالرحمة وليس في السمي ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل ان
يكون أمر به وقد تأسى بريد بن الحبيب العمري بذلك فاوصى ان يوضع على قبره جريدتان
كما سيأتي في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى ان يتبع من غيره (تنبيه) لم يعرف اسم
المقبورين ولا أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عدم الرواة لقصد السترة عليهم ما هو عمل
مستحسن وينبغي ان لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به وما حكاها القرطبي في
التذكرة وضعه عن بعضهم ان أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره الا قرونا
بنيانه ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ
كما ثبت في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي امامة عند أحمد انه صلى الله
عليه وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على انه لم يحضرهما وانما ذكر هذا ذبا عن هذا
السيد الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم سيدا وقال لاصحابه قوموا الى سيدكم وقال ان حكمه

فوضع على كل قبر منهم ما
كسرة فقبل له يا رسول الله
لم فعلت هذا قال صلى الله
عليه وسلم لعله أن يخفف
عنهم ما لم تيسر

قد وافق حكم الله وقال ان عرش الرحمن اهتز لموته الى غير ذلك من مناقبه الجليلة خشية ان يغتر
 ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا
 كافرين ربه جزم أبو موسى المديني واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يعذبان في البول
 والغميمة قال أبو موسى هذا وان كان ليس بقوى لكن معناه صحيح لانهم لو كانوا مسلمين لما كان
 لشفاة الله الى ان تيبس الجريدتان معنى ولكنه لما راها يعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما
 من احسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بانهما كانا مسلمين
 وقال لا يجوز ان يقل انهما كانا كافرين لانهم لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا
 ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لبيته يبنى كما في قصة أبي طالب (قلت) وما قاله أخيرا هو
 الجواب وما طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية لكن الحديث
 الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به وقد رواه احمد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه
 سبب التعذيب فهو من تخليط ابن لهيعة وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمنا أن مسلما
 أخرجه واحتمل كونهما كافرين فيه ظاهر وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما
 كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فالتفتي كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي
 أمامة عند أحمد انه صلى الله عليه وسلم مر بالقبعة فقل من دفنتم اليوم ههنا فهذا يدل على أنهما
 كانا مسلمين لان البقية مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بان كل فريق يتولاه
 من هو منهم ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكر عند أحمد والطبراني باسناد صحيح يعذبان
 وما يعذبان في كبير وبلى وما يعذبان الا في الغيبة والبول فهذا الحصري يفتي كونهما كانا كافرين
 لان الكافروا عذب على ترك أحكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على انكثره بخلاف وفي هذا
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسيأتي الكلام عليه في الجنائز ان شاء الله
 تعالى وفيه التحذير من ملازمة البول ويلمح به غيره من النجاسات في البدن والنوب ويستدل
 به على وجوب ازالة النجاسة خلافا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة والله أعلم (قوله)
 ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر أي عن صاحب
 التبر وقال الكرماني اللام بمعنى لاجل (قوله) كان لا يستتر من بوله) يشير الى لفظ الحديث الذي
 قبله (قوله) ولم يذكر سوى بول الناس قال ابن بطال أراد البخاري ان المراد بقوله في رواية الباب
 كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم
 في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة البول كلها
 ومحصل الرد ان العموم في رواية من البول اريد به الخصوص لقوله من بوله أو الالف واللام يدل
 من الضمير لكن يلحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم النارق قال وكذا غير لما كول
 وأما لما كول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطهارته حجج أخرى وقال
 القرطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالدلالة المقضية بطهارة
 بول ما يؤكل (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم هو الدورق قال أخبرنا ولاد كثر حدثنا
 اسماعيل بن ابراهيم وهو المعروف بابن علي وليس هو أخا يعقوب وروح بن القاسم بفتح الراء على

* (باب) * ما جاء في غسل
 البول وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لصاحب القبر
 كان لا يستتر من بوله ولم
 يذكر سوى بول الناس
 * حدثنا يعقوب بن ابراهيم
 قال حدثنا اسمعيل بن
 ابراهيم قال حدثني روح
 ابن القاسم قال حدثني عطاء
 ابن أبي ميمونة عن أنس بن
 مالك

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغتسل به * (باب) * حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما لم يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة ثم أخذ جريد رطبة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة قالوا يا رسول الله لم فعلت قال لعله يخفف عنهما ما لم ييبس قال ابن المثنى وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش قال سمعت مجاهداً مثله * (باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد) * حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا عمامة قال أخبرنا اسمعيل عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أعرابياً يبول في المسجد فقال دعوه حتى إذا فرغ دعا بماء فصبه عليه * (باب صب الماء على البول في المسجد) * حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال قام أعرابي فبال في المسجد

المشهور ونقل ابن التين والقاسبي أنه قرئ بضمها وهو شاذ مردود وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه (قوله فيغتسل به) كذا الأبي ذر يوزن ينتعل وغيره بفتح التحتية وسكون الغين وكسر السين وحذف مفعوله للعلم به أو للحياء من ذكره (قوله باب) كذا ثبت لأبي ذر وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على غسل البول واضح لكن ثبتت الرخصة في حق المستحجم فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل (قوله محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير (قوله فغرز) وفي رواية وكيع في الأدب فغرس وهما بمعنى وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر وقال أنه ثبت بأسناد صحيح وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا للفظه ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً (قوله لم فعلت) سقط لفظ هذا من رواية المستملي والسرخسي (قوله قال ابن المثنى وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول وثبت أداة العطف فيه للأصلي ولهذا ظن بعضهم أنه معلق وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش والحكمة في أفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر وباقي مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله (قوله باب) ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي اللام فيه للعهد الذهني وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية عرباً كانوا أو عجماء وأنما تركوه يبول في المسجد لانه كان شرع في المفسدة فلم يمنع لزادت إذ حصل تلويث جزء من المسجد فلم يمنع لدار بين أمرين أما أن يقطعها فيتضرروا أما أن لا يقطعها فلا يأمن من تخيس بدناء أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد (قوله عمامة) هو ابن يحيى واسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة (قوله عن أنس) ولمسلم حدثني أنس (قوله رأى أعرابياً) حكى أبو بكر التارخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه لا قرع بن حابس التميمي وقيل غيره كما سيأتي قريباً (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال دعوه) كان هذا الأمر بترك عقب زجر الناس كما سيأتي (قوله حتى) أي فتركوه حتى فرغ من بوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء أي في دلو كبير فصبه أي فأمر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحاً وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة بن عمار عن اسمعيل فسأقه مطولاً بنحو مما شتر حناه وزاد فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسنذكر فوائد في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى (قوله باب) صب الماء أخبرني عبيد الله كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ورواه سفيان بن عيينة عن سعد بن المسيب بدل عبيد الله وتابعه سفيان بن حسين فانظروا هذان الروايتان صحيحتان (قوله قام أعرابي) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله أنه صلى ثم قال اللهم أرحنني ومحمد ولا ترحم معنا أحداً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا فلم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاماً من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضاً من

حديث واثله بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء
عن سليمان بن يسار قال اطلع ذوالخويرة اليماني وكان رجلا جافيا فذكره تاما بمعناه وزيادة وهو
مرسل وفي اسناده أيضا منهم بين محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق
الاصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه وهو في جمع مسند ابن اسحق لابي زرعة
الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند لكن قال في آثره اطلع ذوالخويرة يسرة التميمي
وكان جافيا والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج وقد فرق
بعضهم بينه وبين اليماني لكن له أصل أصيل واستفيد منه تسمية الاعرابي وقد تقدم قول التاريخي
انه الاقرع ونقل عن أبي الحسين بن فارس انه عيينة بن حصن والعلم عند الله تعالى (قوله فتناوله
الناس) أي بالسنة والمصنف في الادب فثار اليه الناس وله في رواية عن أنس فقاموا اليه
وللاسماعيلي فأراد أصحابه ان ينعوه وفي رواية أنس في هذا الباب فزجره الناس وأخرج به البيهقي
من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ فصاح الناس به وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك فظهر
بان تناوله كان بالاسنة لا بالأيدي ولمسلم من طريق اسحق عن أنس فقال الصحابة معه (قوله
وهريقوا) وللمصنف في الادب واهريقوا قد تقدم توجيهها في باب الغسل في المذهب (قوله
سجلا بفتح المهملة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدوملاي ولا يقال لها ذلك وهي
فارغة وقال ابن دريد السجل دلو واسعة وفي الصحاح الدلو الضخمة (قوله أودنوبا) قال الخليل
الدوملاي ماء وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ماء قريب من المل ولا يقال
لها وهي فارغة ذنوب انتهى فعلى الترادف أول الشك من الراوي والافهي للتخفيف والاول اظهر فان
رواية أنس لم يختلف في انها ذنوب وقال في الحديث من ماء مع ان الذنوب من شأنها ذلك لكنه
لفظ مشترك بينهما وبين الفرس الطويل وغيرهما (قوله فاعبا بعثتم) اسناد البعث اليهم على طريق
المجاز لانه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره
وعيبته أطلق عليهم ذلك اذ هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى
الله عليه وسلم في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا (قوله أخبرنا
عبد الله) هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد وهو الانصاري (قوله رحدثنا خالد) سقت الراوي من
رواية كريمة والعطف فيه على قوله رحدثنا عبدان وسليمان هو ابن بلال وبان لي أن المتن على اللفظ
رأيت لانه لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرنا اليه انه عند البيهقي (قوله في طائفة المسجد)
أي ناحيته والطائفة القطعة من الشيء (قوله فنهاهم) في رواية عبدان فقال اتركوه فتركوه
(قوله فهريقوا عليه) كذا في ذروا للباقي فاهريق عليه ويجوز اسكان الهاء وفتحها كما تقدم
وضبطه ابن الاثير في النهاية بفتح الهاء أيضا وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاحتراز من النجاسة
كان مقررا في نفوس الصحابة ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة صلى الله عليه وسلم قبل استئذانه
ولما تقرر عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التمسك
بالعموم الى ان يظهر الخصوص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر ان التمسك يتحتم عند احتمال
التخصيص عند انجته ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا
يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ولهذه القصة أيضا اذ لم يشكر النبي صلى

فتناوله الناس فقال لهم
النبي صلى الله عليه وسلم
دعوه وهريقوا على بوله
سجلا من ماء أودنوبا من
ماء فاعبا بعثتم ميسرين ولم
تبعنوا معسرين * رحدثنا
عبدان قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يحيى بن سعيد
قال سمعت أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم
* (باب) * هريق الماء على
البول وحدثنا خالد قال
وحدثنا سليمان عن يحيى
ابن سعيد قال سمعت أنس بن
مالك قال جاء اعرابي فقال
في طائفة المسجد فزجره
الناس فنهاهم النبي صلى الله
عليه وسلم فلما قضى بوله أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
بذنوب من ماء فهريق عليه

الله عليه وسلم على الصداقة ولم يقل لهم لم نهيتم الاعرابي بل أمرهم بالكف عنه المصلحة الراجحة
وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرهما أو تحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما وفيه
المبادرة الى ازالة المفاسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة
النجاسة لان الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو وفيه ان
غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة ويلتحق به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض
غسالة نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب نقل وعلم ان المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة
واذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا منها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نزوب
الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة الارض على الجفاف وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا لفارق
قال الموفق في المعنى بعد ان حكى الخلاف الاول في الحكم بالطهارة مطلقا لان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعرابي شيئا وفيه الفرق بالظاهر وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا
لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما ان كان ممن يحتاج الى استئلافه وفيه رأفة النبي صلى الله عليه
وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي بعد ان فقد في
الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وسلم يبكي وأي فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتزجيهم
عن الاقدار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز في المسجد شئ غير ما ذكر من
الصلاة والقرآن والذكر لكن الاجماع على ان منهوم الحصر منه غير معمول به ولا ريب ان فعل
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاول والله أعلم وفيه ان الارض تطهر بصب الماء عليها ولا
يشترط حفرها خلا للحنفية حيث قالوا لا تطهر الا بحفرها كذا أطلق النووي وغيره والمذكور
في كتب الحنفية التفصيل بين ما اذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج
الى حفر وبين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقاء التراب لان الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها
واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق احدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي
لكن اسناده ضعيف قاله أحمد وغيره والآخران مرسلان أخرج أحدهما أبو داود من طريق
عبد الله بن معقل بن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاريس ورواهما ثقات
وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتج به اذا اعتضد مطلقا والشافعي انما يعتضد عنده
اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا سمى الا تسمى الا تة وذلك منقول في المرسلين
المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله أعلم وسيأتي باقي فوائده في كتاب الادب ان شاء الله
تعالى (قوله باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي أي ما حكمه وهو يلتحق به
بول الصبايا جمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف منها حديث علي مرفوعا
في بول الرضيع ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية أخرجه أحمد وأصحاب السنن الا النسائي
من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه قال قتادة هذا ما لم يطعما
الطعام واسناده صحيح ورواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بعلة قاذية ومنها حديث
لبابة بنت الحرث مرفوعا انما يغسل من بول الانثى وينضح من بول الذكرا أخرجه أحمد وابن ماجه
وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي السمع نخوة بلفظ يرش رواه أبو داود والنسائي وصححه
ابن خزيمة أيضا (قوله بصبي) يظهر لي ان المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون

* (باب) * بول الصبيان
* حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين انها قالت أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة بإسناد حسن قالت
 بال الحسن أو الحسين علي بطن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بجمع فصبه
 عليه ولا جد عن أبي ليلى نحوه ورواه الطحاوي من طريقه قال فجئني بالحسن ولم يتردد وكذا
 للطبراني عن أبي امامة وأما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان
 عن هشام بن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم بصي يحسكه وفي قصته أنه بال علي ثوبه وأما قصة
 الحسن ففي حديث أبي ليلى وأما سلمة أنه بال علي بطنه صلى الله عليه وسلم وفي حديث زينب بنت
 جحش عند الطبراني أنه جاء وهو يحبو والنبي صلى الله عليه وسلم قائم فضعده علي بطنه ووضع ذكره
 في سترته فبال فذكر الحديث بتمامه فظهرت التفرقة بينهما (قوله فأتبعه) باسكان المنة أي
 اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء يصبه عليه زاد مسلم من طريق
 عبد الله بن غير عن هشام فأتبعه ولم يغسله ولا بن المنذر من طريق الثوري عن هشام فصب عليه
 الماء وللطحاوي من طريق زائدة النخعي عن هشام فنضح عليه (قوله عن أم قيس) قال ابن
 عبد البر اسمها جذامة يعني بالجيم المعجمة وقال السهيلي اسمها آمنه وهي أخت عكاشة بن
 محصن الاسدي وكانت من المهاجرات الاول كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا
 الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب وفي كل منهما ما قصة لابنها ومات
 ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كما رواه النسائي ولم أقف على تسميته (قوله
 لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحسكه به والعسل الذي يلعبه
 للمداواة وغيرها فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى
 كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تبعاً لاصلها أنه لم يطعم ولم يشرب
 غير اللبن وقال في نكت التنبيه المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحسكه به وما أشبهه وحمل الموفق
 الجوى في شرح التنبيه قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه والاول
 أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم
 يستغن به عن الرضاع ويحتمل أنها انما جاءت به عند ولادته ليحسكه صلى الله عليه وسلم فيحمل
 النبي على عمومته ويؤيده ما تقدم أنه للمصنف في العقيقة (قوله فاجلسه) أي وضعه ان قلنا
 أنه كان كما ولد ويحتمل أن يكون الجلاوس حصل منه على العادة ان قلنا كان في سن من يحبو كما
 في قصة الحسن (قوله على ثوبه) أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية
 فقال المراد به ثوب الصبي والصواب الاول (قوله فنضجه) ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب
 فلم يزد علي ان نضح بالماء وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة في صحيحه عليه
 ولا تخالف بين الروايتين أي بين نضح ورش لأن المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء
 وانتهى الى النضح وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن
 هشام فدعا بجمع فصبه عليه ولا يبي عوانة فصبه على البول يتبعه اياه (قوله ولم يغسله) ادعى
 الاصيلي ان هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فنضجه
 قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال فرشه لم يزد علي ذلك انتهى
 وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق

قوله بالجيم المعجمة كذا في
 النسخ التي بأيدينا ولعل فيها
 سقطا والاصل بالجيم والذال
 المعجمة فان الاصطلاح لم يجر
 بوصف الجيم بالمعجمة استغناء
 عنه اهـ مصححه

بصبي فبال علي ثوبه فدعا بجمع
 فأتبعه اياه * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن أم
 قيس بنت محصن انها أتت
 بابن لها صغير لم يأكل الطعام
 الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاجلسه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حجره فبال
 علي ثوبه فدعا بجمع فنضجه ولم
 يغسله

مالك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قاله جامع مالك الليث وعمرو بن الحرث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر في روايته قال قال ابن شهاب فحقت السنة ان يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنها غيرها فلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبه فلا اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا انها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد النذب الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحنيك المولود والتبرك باهل الفضل وحل الاطفال اليهم حال الولادة وبعدها وحكم بول الغلام والجارية قبل ان يطعما وهو مقصود الباب واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية اصحها الاكتفاء بالنضج في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي وعطاء والحسن والزهري وأحمد واسحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحابه هي رواية شاذة والثاني يكفي النضج فيهما وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي وخصص ابن العربي النقل في هذا بما اذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلا والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن دقيق العيمداتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ولم يغسله أي غسلا مبالغافيه وهو خلاف الظاهر ويعد ما ورد في الاحاديث الاخرى التي قد منهاها من التفرقة بين بول الصبي والصبي فانه لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه منها ما هو ركنك وأقوى ذلك ما قيل ان النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث يعني فصلت الرخصة في الذكور اكثر المشقة واستدل به بعض المالكية على ان الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد اصال الماء الى المحل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالنضج هنا الغسل (تنبيه) قال الخطاي ليس تجوز من جوز النضج من أجل ان بول الصبي غير نجس وان كنهه لتخفيف نجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف فقال قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطلان ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكانهم أخذوا ذلك من طريق الملازم وأصحاب المذهب أعلم بما رده من غيرهم والله أعلم **(قوله ما)** البول قائما وقاعدا قال ابن بطلان دلالة الحديث على القعود بطريق الاولى لانه اذا جاز قائما قاعدا أجوز (قلت) ويحتمل ان يكون أشار بذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنيفة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فان فيه بالرسول الله صلى الله عليه وسلم جالسافقلنا انظر واليه يقول كاتبول المرأة وحكي ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول قائما ألا تراهم يقولون في حديث عبد الرحمن بن حنيفة قعد يقول كاتبول المرأة وقال في حديث حذيفة فقام كما يقوم أحدكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على انه صلى الله عليه وسلم كان يخالقهم في ذلك فتعدله كونه أستر وأبعد من مماسة البول وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ويدل عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما منذ أنزل عليه القرآن رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم **(قوله عن أبي رائل)** ولا يبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

* (باب) * البول قائما وقاعدا * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي رائل عن حذيفة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم

الاعمش انه سمع أبوا ثل ولا جد عن يحيى القطان عن الاعمش حدثني أبوا ثل (قوله سباطة قوم)
بضم المهملة بعدها موحد هي المزبلة والكساسة تكون بفناء الدور مرفقا لاهلها وتكون
في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل وضافتها الى القوم اضافة اختصاص لاملأ لانها
لا تخلو عن النجاسة وبهذا يدفع ايراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه اضرار
او نقول انما بال فوق السباطة لاني أصل الجدار وهو صريح برواية أبي عوانة في صحيحه وقيل
يحتمل أن يكون علم اذ نهم في ذلك بالتصريح أو غيره أو لكونه مما يتساع الناس به أو لعلمه
بأخبارهم اياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من
أنفسهم وأموالهم وهذا وان كان صحيح المعنى لكن لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه
صلى الله عليه وسلم (قوله ثم دعاء) زاد مسلم وغيره من طرق عن الاعمش فتخبت فقال ادنه
قد نوت حتى قت عند عقبه وفي رواية أخرجه عن القطان أني سباطة قوم فتباعدت منه
فاذناني حتى صرت قرييما من عقبه فبال قاء ودعاء فتوضأ ومسح على خفيه وكذا زاد مسلم
وغيره فيه ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضا عند الاسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن
الاعمش وزاد عيسى بن يونس فيه عن الاعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد
باسناد صحيح وزعم في الاستذكار أن عيسى تفرد به وليس كذلك فقد رواه البيهقي من طريق محمد
ابن طلحة بن مصرف عن الاعمش كذلك وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنده كره بعد
واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر ولعل البخاري اختصره لتفرد الاعمش به فقد
روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصما رواه له عن أبي وائل عن المغيرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائما قال عاصم وهذا الاعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما
حفظه يعني أن روايته هي الصواب قال شعبة فسألت عنه منصورا فحدثني عن أبي وائل عن
حذيفة يعني كما قال الاعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصورا الاعمش على قوله عن حذيفة
دون الزيادة ولم يلتفت مسلم الى هذه العلة بل ذكرها في حديث الاعمش لانها زيادة من حافظ وقال
الترمذي حديث أبي وائل عن حذيفة أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وان جنيح ابن
خزيمة الى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة فجاز أن
يكون أبوا ثل سمعه منهم ما فيصح القولان معالته من حيث الترجيح رواية الاعمش ومنصور
لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحامد لكونهما في حفظهما مقال (قوله با —
البول عند صاحبه) أي صاحب البائل (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتز
(قوله رأيتني) بضم المشنة من فوق (قوله فانتبذت) بالنون والذال المعجمة أي تنحيت يقال جلس
فلان بسدة بفتح النون وضعها أي ناحية (قوله فأشار الى) يدل على انه لم يبعد منه بحيث
لا يراه وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين عدم مشاهدته في تلك الحالة ومما عذابه لو كانت له
حاجة أو رؤية اشارته اذا أشار له وهو مستدبره وليس فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول
لان هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم ادنه كان بالاشارة لا باللفظ وأما مخالفتي صلى الله
عليه وسلم لما عرف من عادته من الابعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة
فقد قيل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا بصالح المسلمين فلهذا طال عليه المجلس حتى احتاج

سباطة قوم فبال قائما ثم دعا
بماء فغسله بماء فتوضأ
* (باب) * البول عند صاحبه
والتستر بالخائط * حدثنا
عثمان بن أبي شيبة قال
حدثنا جرير عن منصور عن
أبي وائل عن حذيفة قال
رأيتني أنا والنبي صلى الله
عليه وسلم نتماشى فأتى
سباطة قوم خلف حائط فقام
كما يقوم أحدكم فبال فانتبذت
منه فأشار الى فغسله فقامت
عند عقبه حتى فرغ

الى البول فلو أبعد لتضرر واستدنى حذيفة ليستريحه من خلفه عن رؤية من اعلاه عز به وكان قد امله
مستورا بالحائط أو لعله فعله لبيان الجواز ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى
زيادة تكشف ولما يقترب به من الرائحة والغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارخاء الذيل
والدخول من الساتر وروى الطبراني من حديث عصة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بعض سكك المدينة فانهى الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استرني فذكر الحديث
وظهر منه الحكمة في ادناؤه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره
وظهر أيضا ان ذلك كان في الحضر لاني السفر ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين
باخفهما والاتبان باعظم المصلحتين اذ لم يكلفهما وبيناه انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل
الجلوس لمصالح الاممة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك
الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعادته لما يترتب على تأخيرهم من الضرر فرأى أهم الامرين وقدم
المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستريحه من المارة على مصلحة تأخيرهم عنه اذ لم يكن جمعهما **(قوله)**
في **باب البول عند سباطة قوم** كان أبو موسى الاشعري يشد في البول بين ابن المنذر
وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى ورأى
رجلا يبول قائما فقال ويحك افلا قاعد اثم ذكر قصة بني اسرائيل وبهذا يظهر مطابقة حديث
حذيفة في تعقبه على أبي موسى **(قوله)** ثوب أحدهم وقع في مساجد أحدهم قال القرطبي مراده
بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها ووجد بعضهم على ظاهره وزعم انه من الاصر الذي جلوده
ويؤيده رواية أبي داود وفيها كان اذا اصاب جسدهم لكن رواية البخاري صحيحة في الثياب
فلعل بعضهم رواه بالمعنى **(قوله)** قرضه أي قطعه زاد الاسماعيلي بالمقرض وهو يدفع جل من
جل القرص على الغسل بالماء **(قوله)** ايته أمسك وللإسماعيلي لوددت ان صاحبكم لا يشدد هذا
التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قديم تعرض للرشاش ولم يلتفت
النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد مخالف للسنة واستدل به مالك في
الرخصة في مثل رؤس الابر من البول وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى بدنه
منه شيء والى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجد مكانا يصلح للعود فقام
لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأن ان يرتد اليه شيء من بوله وقيل لان السباطة
رخوة يتخللها البول فلا يرتد الى البائل منه شيء وقيل انما البائل قائما لانها حالة يؤمن معها خروج
الريح بصوت فتعل ذلك اكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضي الله عنه
قال البول قائما أحسن للدبر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمد ان العرب كانت
تستسقي لوجع الصلب بذلك فلعله كان به وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال قال انما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما لخرج كان في ما أبضه والمأبض بهمزة ساكنة بعد هاء واحدة
ثم معجمة باطن الراء فكأنه لم يتمكن لاجله من القعود ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى
عن جميع ما تقدم لكن ضعفه الذارقطني والبيهقي والظاهر انه فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر
أحواله البول عن قعود والله أعلم وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فزعموا
ان البول عن قيام منسوخ واستدل عليه بحديث عائشة الذي قدمناه ما بال قائما منذ أنزل عليه

(باب) البول عند سباطة قوم حدثنا محمد بن عرفة قال حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل قال كان أبو موسى الاشعري يشدد في البول ويقول ان بني اسرائيل كان اذا اصاب ثوب أحدهم قرضه فقال حذيفة لبيته أمسك أي رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائما

القرآن ويجديتها أيضا من حديثكم أنه كان يقول قائما فلا تصدقوه ما كان يقول إلا فاعدا والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطالع هي عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفتته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقيا ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش والله أعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي والله أعلم **(قوله باب غسل الدم)** بفتح الغين ويحيى هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عزوة وفاطمة هي زوجته بنت عمه المندروا أسماء هي جدته مالابويه ما بنت أبي بكر الصديق **(قوله جاءت امرأة)** وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاسناد لأعله لها ولا يعد في أن يهمل الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب **(قوله تحيض في الثوب)** أي يصل دم الحيض إلى الثوب وللمصنف من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة **(قوله تحته)** بالفتح وضم المهملة وتشديد المثناة الفوقانية أي تحكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عينه **(قوله ثم تقرصه)** بالفتح واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين كذا في روايتنا وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي تدلك موضع الدم بإطراف أصابعها لتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه **(قوله وتنخه)** بفتح الصاد المعجمة وضم الحاء أي تغسله قاله الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش لأن غسل الدم استقيم من قوله تقرصه بالماء وأما النضح فهو لما شكت فيه من الثوب **(قلت)** فعلى هذا فالضمير في قوله تنخه يعود على الثوب بخلاف تحته فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الأصل ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيده شيئا لأنه إن كان طاهرا فلا حاجة إليه وإن كان متنجسا لم يطهر بذلك فالأحسن ما قاله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث دليل على أن النجاسات انما تزال بالماء دون غيره من المائعات لأن جميع النجاسات بمنابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعا وهو قول الجمهور أي يتعين الماء لإزالة النجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مانع طاهر ومن حجته حديث عائشة ما كان لا حذانا لأثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقتها فصعته بنظرها ولا يداود بلبته بريقتها وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يطهر لزال النجاسة وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلى المرأة في ثوب حاضت فيه **(فائدة)** * تعقب استدلال من استدل على تعيين إزالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط وأجيب بأن الخبر نص على الماء فالحاق غيره به بالقياس وشرطه أن لا يقتص الفرع عن الأصل في العلة وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوده فلا يلحق به وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله

* (باب) * غسل الدم * حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثني فاطمة عن أسماء قالت جاءت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أ رأيت أحدا نأتحض في الثوب كيف تصنع قال تحته ثم تقرصه بالماء وتنخه وتصل فيه

تعالى (قوله حدثنا محمد) كذا لا كثر غير منسوب وللأصلي ابن سلام ولا يذره ابن سلام
وأبو معاوية هو الضرير (قوله حدثنا هشام) زاد الأصلي ابن عروة (قوله فاطمة بنت أبي
حيث) بالخاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسم قيس بن المطلب بن أسد
وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً (قوله أستحاض) بضم الهمزة وفتح المشنة يقال
استحيضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان
الدم من فرج المرأة في غير أوانه (قوله لا) أي لا تدعى الصلاة (قوله عرق) بكسر العين هو
المسمى بالعازل بالذال المعجمة (قوله حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرهما والمراد بالاقبال
والادبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه (قوله فدعى الصلاة) يتضمن نهى الحائض عن
الصلاة وهو التحريم ويقتضي فساد الصلاة بالاجماع (قوله فاغسلي عنك الدم) أي
واغتسلي والامر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيض إن شاء
الله تعالى (قوله قال) أي هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة أي عروة
ابن الزبير وادعى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب بل هو بالاسناد المذكور عن محمد بن أبي
معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وادعى آخر أن قوله ثم توضئي من كلام عروة
موقوفاً عليه وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضأ بصيغة الأخبار فلما أتى به بصيغة الأمر
شاكلاً الأمر الذي في المرفوع وهو قوله فاغسلي وسند كركم هذه المسئلة في كتاب الحيض
إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل المني وفركه) لم يخرج البخاري حديث الفرك بل اكتفى بالإشارة
إليه في الترجمة على عادته لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنده وكه وليس بين حديث الغسل
وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل
على الاستحباب للتطهير لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث
وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان
يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً لأنه لو كان
نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعنى
عنه من الدم بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن
عائشة كانت تسلي المني من ثوبه بعرق الأذخر ثم يصلي فيه وتحكمه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه
فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال إن العمل عندهم على
وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم وحل بعض أصحابه الفرك على
الدلك بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وأنا لا أحكم من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً نظري وبما صححه الترمذي من حديث همام بن الحرث
أن عائشة أنكرت على ضيقها غسله الثوب فقالت لم أفسد علياً ثوباً إنما كان يكفيه أن يفركه
بأصابعه ففر بما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي
اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً بما في إحدى
روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فصلي
فيه وهذا التعقيب بالنساء يفي احتمال تحلل الغسل بين الفرك والصلاة وأصرح منه رواية ابن

حدثنا محمد قال
حدثنا أبو معاوية قال
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حبيش إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أتى امرأة
أستحاض فلا أظهر فأدع
الصلاة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا إنما
ذلك عرق وليس بحيض
فاذا أقبلت حيضتك فدعى
الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي
عنك الدم ثم صلى قال وقال
أبي ثم توضئي لكل صلاة
حتى يحى ذلك الوقت (باب)
غسل المني وفركه

خزيمة أنها كانت تحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لان غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرده والله أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الثوري على طهارة المني بأن من النبي صلى الله عليه وسلم طاهر دون غيره كسائر فضائله والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منبه كان عن جماع فيخالطه من المرأة فلو كان منيها نجسا لم يكتب فيه بالفرق وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال ومن قال ان المني لا يسلم من المذي فيتجنب به لم يصب لان الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذي والبول كحالة الاحتلام والله أعلم **(قوله)** وغسل ما يصب (أي الثوب وغيره من المرأة في هذه المسئلة حديث صريح ذكره المصنف بعد في أواخر كتاب الغسل من حديث عثمان ولم يذكره هنا وكأنه استنبطه مما أشرنا اليه من أن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالبا من مخالطة ماء المرأة ورطوبةها **(قوله)** عمرو بن ميمون الجزري) كذا للجهور وهو الصواب وهو بفتح الجيم والزاي بعده هاراء منسوب الى الجزيرة وكان ميمون بن مهران والد عمرو وزلها فانسب اليها ولده ووقع في رواية الكشميهني وحده الجوزي بواو ساكنة بعده زاي وهو غلط منه **(قوله)** أغسل الجنابة) أي أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازا **(قوله)** بقع) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة قال أهل اللغة البقع اختلاف اللوين **(قوله)** في الاسناد الثاني حدثنا يزيد) قال أبو مسعود الدمشقي كذا هو غير منسوب في رواية الثوري وحماد بن شاكر ويقال انه ابن هرون وليس بابن زريع وجميعا قد روياه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الثوري حدثنا يزيد يعني ابن زريع وكذا أشار اليه الكلاباذي ورجح القطب الحلبي في شرحه انه ابن هرون قال لانه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع (قلت) ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه والمثبت مقدم على النافي وقد خرجه الاسماعيل وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ مخالف للسياق الذي أورده البخاري وهذا من مرجحات كونه ابن زريع وأيضا فتنبه مدغروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هرون قاله المزي والقاعدة في من أهمل أن يحمل على من الراوي به خصوصية كالاكثر وغيره فترجح أنه ابن زريع والله أعلم **(قوله)** حدثنا عمرو) كذا لا أكثر ولا يذري عن ابن ميمون وهو ابن مهران كما سيأتي في آخر الباب الذي يليه **(قوله)** سمعت عائشة) وفي الاسناد الذي يليه سألت عائشة فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة على ان البزار مسبوق بهذه الدعوى فقد حكاه الشافعي في الام عن غيره وزاد أن الحفاظ قالوا ان عمرو بن ميمون غلط في رفعه وانما هو في فتوى سليمان انتهى وقد تبين من تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وان رفعه صحيح وليس بين فتواه رواية تناف وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في أحدهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الاخرى أن سليمان سأل عائشة لان كلا منهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلاهما ثقات **(قوله)** عبد الواحد) هو ابن زياد البصري وفي طبقته عبد الواحد بن زيد البصري ولم يخرج له البخاري شيئا **(قوله)** عن المني) أي عن حكم المني هل يشرع غسله أم لا فحصل الجواب بأنها كانت تغسله

وغسل ما يصب من المرأة * حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجزري عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه * حدثنا قتيبة قال حدثنا يزيد قال حدثنا عمرو بن سليمان قال سمعت عائشة ح وحدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن المني يصب الثوب فقالت كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كما قدمناه (قوله فيخرج) أي من الحجر إلى المسجد (قوله بقع الماء) بضم العين على أنه بدل من قوله أثر الغسل ويجوز النصب على الاختصاص وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام وفيه خدمة الزوجات للزوج واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره وأعاد الضمير مذكرا على المعنى أي فلم يذهب أثر الشيء المغسول ومراعاة أن ذلك لا يضر وذكري الباب حديث الجنابة وألحق غيرهما بقياسا وأشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الأثوب واحد وأنا أحيض فكيف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم صلي فيه قالت فإن لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضر لك أثره وفي أسناده ضعف وله شاهد من سبل ذكره البيهقي والمراد بالأثر ما تعمس أزالته جمع بين هذا وبين حديث أم قيس حكيه بضع واغسله بماء وسدر أخرجه أبو داود أيضا واسناده حسن ولمالم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته (قوله المنقري) بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف نسبة إلى بني منقربطن من تميم وهو أبو سلمة التبوذكي وعبد الواحد هو ابن زياد أيضا (قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب) أي يقول في مسألة الثوب وللشمس بن سالت سليمان بن يسار في الثوب أي قلت له ما تقول في الثوب أو في معنى عن (قوله أغسله) أي أثر الجنابة أو المني (قوله وأثر الغسل فيه) يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى أثر الماء أو إلى الثوب ويكون قوله بقع الماء بدلا من قوله أثر الغسل كما تقدم أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور وقوله في الرواية الأخرى ثم أراد فيه بعد قوله كانت تغسل المني يرجح هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المني (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله أنها كانت) يحتمل أن يكون مذكور بالمعنى من لفظها أي قالت كنت أغسل ليشا كل قولها ثم أراد أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراد (قوله بقعة أو بقعا) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين أو شيكاً من أحد روايته والله أعلم (قوله ما) —
أبوالأبل والدواب والغنم) المراد بالدواب معناه العرقي وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والخيول ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام والاول أوجه ولهذا ساق أثر أي موسى في صلواته في دار البريد لأنها ماوى الدواب التي تركب وحديث العريين يستدل به على طهارة أبوالأبل وحديث مريض الغنم يستدل به على ذلك أيضا منها (قوله ومريضها) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعد عامجمة وهي للغنم كالمعاطن للأبل والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه لكن ظاهر إرادته حديث العريين يشعر باختياره الطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداود وغيرهم وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المالك كقول مطلقا وقد قدمنا ما فيه (قوله وصلى أبو موسى) هو الأشعري وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال حدثنا الأعمش عن مالك بن الحويرث هو السلي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهنالك سرقين

فخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء * (باب) * إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره * حدثنا موسى بن اسمعيل المنقري قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سمعت سليمان بن يسار في الثوب تصيبه الجنابة قال قالت عائشة كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بقع الماء * حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير قال حدثنا عمرو ابن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراد فيه بقعة أو بقعا * (باب) * أبوالأبل والدواب والغنم ومريضها وصلى أبو موسى

الدواب والبرية على الباب فقالوا وصلت على الباب فذكره والسرقين بكسر الميم حمله واسكان
 الراء هو الزبل وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بالجيم وهو في
 الاصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف والبرية الصخراء منسوبة الى البرودار البريد
 المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه اذا حضرت من الخلفاء الى الامراء وكان أبو
 موسى أميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت
 البرية الى جنبها وقال المطرزي البريد في الاصل الدابة المرتبة في الرباط ثم سمي به الرسول المحمول
 عليها ثم سمي به المسافة المشهورة * (قائدة) * ذكر البخاري في تاريخه همدان بريد عمر وهو يروى
 عن عمرو له أثر ذكره المصنف تعليقا عن عمير كما سيأتي تخريج من طريقه (قوله سواء) يريد انهما
 متساويان في صحة الصلاة وتعتقب بانه ليس فيه دليل على طهارة ارواث الدواب عند أبي موسى
 لانه يمكن ان يصلي فيها على ثوب يبسطه وأجيب بان الاصل عدمه وقد رواه سفيان الثوري في
 جامعه عن الاعمش بسنده ولفظه صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين وهذا ظاهر في أنه بغير
 حائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره ان الصلاة على الطنفسة محدث
 واسناده صحيح والاولى أن يقال ان هذا من فعل أبي موسى وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر
 وغيره فلا يكون حجة أولعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطا في صحة الصلاة بل يراها واجبة
 برأسها وهو مذموم مشهور وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد ان خرج وظهر عليه
 الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على ان الروث طاهر كما أنه لا حجة في ذلك على ان الدم طاهر وقياس
 غير الماء كقول علي الماء كقول غيره واضح لان الفرق بينهما ما متجه لو ثبت ان روث الماء كقول طاهر
 وسند كرمافيه قريبا والتسليم بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعا
 بلفظ استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه أولى لانه ظاهر في تناول جميع الاوال
 فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والله أعلم (قوله عن أيوب عن أبي قلابه) كذا رواه البخاري وتابعه
 أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السخني وأبي داود
 الحراني وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم
 فاخرجه عن هرون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأبي قلابه أبا رجاء مولى أبي
 قلابه وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت
 أبي رجاء وحذفه في حديث جاد بن زيد عن أيوب صواب لان أيوب حدث به عن أبي قلابه بقصة
 العرينيين خاصة وكذا رواه أكثر أصحاب جاد بن زيد عنه مقتصرين عليها وحدث به أيوب أيضا
 عن أبي رجاء مولى أبي قلابه عن أبي قلابه وزاد فيه قصة طويلة لا يابى قلابه مع عمر بن عبد العزيز
 كما سيأتي ذلك في كتاب الديات ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء فالطريقان جميعا
 صحيحان والله أعلم (قوله عن أنس) زاد الاصيلي ابن مالك (قوله قدم أناس) وللأصيلي
 والكشميني والسرخسي ناس أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف في
 الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابه (قوله من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد والمصنف
 في المحاربين عن قتيبة عن حماد ان رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه الا قال من عكل وله في
 الجهاد عن وهيب عن أيوب ان رهطاً من عكل ولم يشك وكذا في المحاربين عن يحيى بن أبي كثير

في دار البريد والسرقين
 والبرية الى جنبه فقال ههنا
 وشم سواء * حدثنا سليمان بن
 حرب قال حدثنا حماد بن
 زيد عن أيوب عن أبي قلابه
 عن أنس قال قدم أناس من
 عكل أو عرينة

وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناسا من عريضة ولم يشك أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرعة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن ناسا من عكل وعريضة بالواو العاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عريضة وثلاثة من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن رهطاً من عكل ثمانية عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم وزعم ابن التين تبعاً لداودي أن عريضة هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان عكل من عدنان وعريضة من قحطان وعكل بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم الرباب وعريضة بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً حتى من قضاة وحتى من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بني فزارة وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عريضة أصلاً وذكر ابن اسحق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وذكروا المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما والله أعلم وللمصنف في أخبار بني من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصف قبل أن يطلبوا الخروج إلى الأبل (قوله فاجتووا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا فأسلموا وفي رواية أبي رجاء قبل هذا فابعوه على الإسلام قال ابن فارس اجتويت البلد إذا كرهت المتألم فيه وإن كنت في نعمة وقيد الخطابي بما إذا اضطرر بالاقامة وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتووا أي لم يوافقهم طعامها وقال ابن العربي الجوى داء يأخذ من الوباء وفي رواية أخرى يعني رواية أبي رجاء المذكورة استوخوا وقال وهو بعنانه وقال غيره الجوى داء يصيب الجوف وللمصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا يا بني الله أنا كذا أهل ضرع ولم نسكن أهل ريف وله في الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناساً كان بهم سقم قالوا يا رسول الله آوئنا وأطعمنا فلما صحوا قالوا إن المدينة وختها والظاهراً أنهم قدموا سقاماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخها فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد والجهل من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية أبي سعد عنه مصفرة ألوانهم وأما الوخم الذي شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس وسينأتي ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الخفة ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرعة عن أنس وقع بالمدينة الموم أي بنم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي بكسر الموحدة سرياني معرب يطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر والمراد هنا الأخير فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فعظمت بطونهم (قوله فامرهم بلقاح) أي فامرهم أن يلحقوا بها وللمصنف في رواية همام عن قتادة

فاجتووا المدينة فامرهم
النبي صلى الله عليه وسلم
بلقاح وأن يشربوا من أبوالها
وألبانها فأنطلقوا

فأمرهم أن يلحقوا برأعيه وله عن قتيبة عن حماد فأمرهم بلقياح بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة التي أخرج مسلم أسنادها أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يا رسول الله قد وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الأبل وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا يا رسول الله أبغنا رسلا أي اطلب لنا لبنا قال ما أجدلكم إلا أن تلحقوا بالذود وفي رواية أبي رجا هذه نعم لنا تخرج فاخرجوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة النون ذوات الألبان واحدها لقحة بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال الآن تلحقوا بأبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأتوا أبل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة والجمع بينهما أن أبل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادف بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المريعي طلب هؤلاء النضر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الأبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الأبل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم أن المدينة تنقي خبثها وسيأتي في موضعه وذكر ابن سعد أن عدد لقاحه صلى الله عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنهم شحروا منها واحدة يقال لها الحناء وهو في ذلك متابع للواقدي وقد ذكره الواقدي في المغازي بأسناد ضعيف مرسل (قوله وان يشربوا) أي وأمرهم أن يشربوا وله في رواية أبي رجا فاخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبو الهيثم في رواية شعبة عن قتادة فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا فأما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبإذنه المذكور وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته أما من الأبل فهذا الحديث وأما من ما كول اللحم فبالقياس عليه وهذا قول مالك وأحمد ووطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأبول والارواث كلها من ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة قال ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذا الخصائص لا تثبت الأبدليل قال وفي ترك أهل العلم يبيع الناس أبعار الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الأبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكثير دليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره فلا يدل ترك إنكاره على جواز فضله عن طهارته وقد دل على نجاسة الأبول كلها حديث أبي هريرة الذي قد سنه قريبا وقال ابن العربي تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الأبل وغورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب وأجيب بغيره أنه ليس حال ضرورة بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه فما اضطررتم إليه المرء فهو غير محرم عليه كالميتة للمضطر والله أعلم وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا بالضرورة واجب غير مسلم فإن الفطر في رمضان حرام ومع

ذلك فيباح لاهل جائز كالسفر مثلاً وأما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوى به لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءً أمتى فيما حرم عليها رواه أبو داود من حديث أم سلمة وستأقوله طريق أخرى في الاشربة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى والنجس حرام فلا يتداوى به لانه غير شفاء بخوابه ان الحديث محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم في النجس انما يستبدوا انهم اداء في جواب من سأله عن التداوى بها فيما رواه مسلم فان ذلك خاص بالنجس ويلتحق به غيرها من المسكر والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات ان الحديث ثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره ولان شربه يجزى الى مفاسد كثيرة ولا تنهم ككانوا في الجاهلية يعتقدون أن في النجس شفاء بخفاء الشرع بخلاف معتقدتهم قاله الطحاوي بعنايه وأما أبو الابل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً ان في أبوال ابل شفاء للذرية بطونهم والذرية فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه والله أعلم وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها (قوله فلما صحو) في السياق حذف تقديره فشرى بوا من أبوالها وألبانها فلما صحووا وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء وزاد في رواية وهيب وسموا وللاسماعيلي من رواية ثابت ورجعت اليهم ألو انهم (قوله واستاقوا النعم) من السوق وهو السير العنيف (قوله بخفاء الخبر) في رواية وهيب عن أيوب الصريحي بالخاء المعجمة وهو فعيل بمعنى فاعل أي سرخ بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرج مسلم اسناده وللفظة فقتلوا أحد الراعيين وجاء الأخر قد جزع فقال قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالابل واسم راعي النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسار بياء تحتانية ثم مهملة تخفيفه كذا ذكره ابن اسحق في المغازي ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع باسناد صالح قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اسحق أصابه في غزوة بني ثعلبة قال سلمة فرآه يحسن الصلاة فأعتقه وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها فذكر قصة العريين وانهم قتلوه ولم أقف على تسمية الراعي الا أتى بالخبر والظاهر أنه راعي ابل الصدقة ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالافراد وكذا المسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن سفيان عن أنس ثم مالوا على الرعاة فقتلوه بمصيغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس فيحتمل أن ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي اللقاح فأقتصر بعض الرواة على راعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجوز في الاتيان بمصيغة الجمع وهذا أرجح لان أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار والله أعلم (قوله فبعث في آثارهم) زاد في رواية الاوزاعي الطلب وفي حديث سلمة بن الأكوع خيلاً من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري وكذا ذكره ابن اسحق والا كثرون وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي وللنساء من رواية الاوزاعي فبعث في طلبهم قافلة أي جمع قائف ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس انهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم قائفاً يقتص آثارهم ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين لكن في مغازي الواقدي ان السرية كانت عشرين رجلاً

فلما صحو قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم بخفاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم

رجلا ولم يقل من الانصار بل سمي منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة بن
الاكوع الاسلميان وجندب ورافع ابنا مكيت الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال بن
الحرث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يمتنع به اذا انشرد فكيف اذا
خالف لكن يحتمل ان يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليبا أو قيل
لجميع انصار بالمعنى الاعم وفي مغازي موسى بن عقبة ان أمير هذه السرية سعيد بن زيد كذا
عنده من زيادة والذي ذكره غيره انه سعيد بسكون العين ابن زيد الاشجلى وهذا أيضا انصاري
فيحتمل انه كان رأس الانصار وكان كرز أمير الجماعة وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن
عبد الله الجبلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن اسناده ضعيف والمعروف ان
جريرا ثانيا آخر اسلامه عن هذا الوقت عدة والله أعلم **(قوله فلما ارتفع)** فيه حذف تقديره
فأذكر كوافي ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار جي بهم أي الى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى
(قوله فأمر بقطع) كذا اللاصيلي والمستلي والسرخسي والباقيين فقطع أيديهم وأرجلهم قال
الداودي يعني قطع يدي ~~كل~~ واحد ورجليه **(قلت)** ترده رواية الترمذي من خلاف وكذا
ذكره الاسماعيلي عن الفريابي عن الاوزاعي بسنده وللمصنف من رواية الاوزاعي أيضا ولم
يجههم أي لم يكونوا قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينزف **(قوله وسمرت أعينهم)** بتشديد
الميم وفي رواية أبي رجاء وسمرت تخفيف الميم ولم تحتلف روايات البخاري في انه بالرء ووقع لمسلم من
رواية عبد العزيز وسمل بالتخفيف واللام قال الخطابي السمل فوق العين بأي شيء كان قال
أبو ذئب الهذلي والعين بعدهم كأن حداقها * سملت بشوك فهي عورت تدمع
قال والسمراغة في السدل ومخرجهما متقارب قال وقد يكون من المسمارين يداهم كحلوا بامبال
قد أجيت **(قلت)** قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب من رواية
الاوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولنظرة ثم أمر بمسماير فاجيت فكحلهم بها فهذا أوضح
ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السمل لانه فوق العين بأي شيء كان كامن **(قوله وألقوا**
في الحرة) هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وانما ألقوا فيها لانها قرب المسكان الذي
فعلوا فيه ما فعلوا **(قوله يستسقون فلا يسقون)** زاد وهيب والاوزاعي حتى ماتوا وفي رواية أبي
رجاء ثم نذهم في الشمس حتى ماتوا وفي رواية شعبة عن قتادة يعضون الحجارة وفي الطب من رواية
ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ولا يبي عوانة من هذا الوجه
يعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدة وزعم الواقدي انهم صلبوا والروايات
الصحيحة ترده لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عقيل عن أنس فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل
اثنين كذا ذكره فقط فان كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي
الى ان ذلك وقع عليهم على سبيل القصص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس
انما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لانهم سملوا أعين الرعاة وقصر من اقتصر في عزوه
للترمذي والنسائي وتعقبه ابن دقيق العيدان المثلة في حقهم وقعت من جهات وليس في الحديث
الا السمل فيحتاج الى ثبوت البقية **(قلت)** كأنهم تسكوا بما نقله أهل المغازي انهم سملوا
بالراعي وذهب آخرون الى ان ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في

فلما ارتفع النهار جي بهم
فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم
وسمرت أعينهم وألقوا في
الحرة يستسقون فلا
يسقون

النهى عن المثلة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعقبه ابن الجوزى بأن ادعاء النسخ يحتاج الى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخارى في الجهاد من حديث أبى هريرة في النهى عن التعذيب بالنار بعد الاذن فيه وقصة العرينيين قبل اسلام أبى هريرة وقد حضر الاذن ثم النهى وروى قتادة عن ابن سيرين ان قصتهم كانت قبل ان تنزل الحدود ولموسى بن عقبة في المغازى وذكروا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة والى هذا مال البخارى وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعى واستشكل القاضى عياض عدم سقيهم الماء للاجاع على ان من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بان ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن سقيهم انتهى وهو ضعيف جدا لان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم وأجاب النووى بان المحارب المرتد لا حرمة له في سقى الماء ولا غيره ويدل عليه ان من ليس معه ماء الاطهارته ليس له ان يسقيه للمرتد ويتم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا قال الخطاى انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لانه أراد بهم الموت بذلك وقيل ان الحكمة في تعطيهم لكونهم كثروا نعمة سقى ألبان الابل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ولان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصص رواها الناس فيجتمعون ان يكونوا في تلك الليلة ممنعوا ارسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراعى به الى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد والله أعلم (قوله) قول أبو قلابة فهو لأمر قوا) أى لا هم أخذوا اللقاح من حرم نملها وهذا قاله أبو قلابة استنباطا (قوله) وقتلوا) أى الراعى كما تقدم (قوله) وكثروا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازى وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث وليس موت قوا على أبى قلابة كما توهمه بعضهم وكذا قوله وحاربوا ثبت عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث وعربوا حمار بين وستاى قصة أبى قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة التسمية من كتاب الديات ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من النوائد غير ما تقدم قدوم الوفود على الامام ونظر في مصالحهم وفيه مشروعية الطب والتداوى بالبان الابل وأبو الهاء وفيه ان كل جسد يطب بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حرا بانه ان قتلهم كان قصاصا وفيه المماثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة انتهى عنها وثبت حكم المحاربة في الصحراء وامان في القرى وفيه خلاف وفيه جواز استعمال ابنا السبيل ابل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا عليه باذن الامام وفيه العمل بقول الثنائى وللغريب في ذلك المعرفة التامة (قوله) أبو قلابة) تقدم انه بالمنادة النوقانية ثم التختانية المشددة وآخره مهمله وهذا الحديث في الصلاة في مريض الغنم نسك به من قال بطهارة أبو الهاء وأبعارها قالوا لانها لا تخلو من ذلك فدل على انهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل وأجيب بأنهم لم يكونوا يسلون على حائل دون الارض وفيه نظر لانها شهادة في الكن قد يقال انها مستندة الى اصل والجواب ان في الصحيحين عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار في دارهم وسمع عن عائشة انه كان يصلى على الحرة وقال ابن حزم هذا الحديث منسوخ لان فيه ان ذلك كان قبل ان يبنى المسجد فاقتضى انه في أول الهجرة وقد صرح عن عائشة ان النبي

قال أبو قلابة فهو لأمر قوا وقتلوا وكثروا بعد انهم وحاربوا الله ورسوله حدثنا شعبه قال أخبرنا أبو التياح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قبل ان يبنى المسجد في مريض الغنم

صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتنظف رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يابى داود ونحوه من حديث سمرة وزاد وان نظهرها قال وهذا بعد بناء المسجد وما ادعاه من النسخ يقتضى الجواز ثم المنع وفيه نظر لان اذنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة في مرض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة المراض لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الابل فلواقضى الاذن الطهارة لاقتضى النهي التنجيس ولم يقل أحد بالفرق لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو ان الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم **بقوله** ما يقع من النجاسات في السمن والماء أى هل ينجسهما أم لا وألا ينجس الماء الا اذا تغير دون غيره وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث (قوله وقال الزهري) وصلى ابن وهب في جامعه عن يونس عنه وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الاوزاعي عن الزهري (قوله لا بأس بالماء) أى لا حرج في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شئ نجس أو ريح منه أو لون وانظر يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الاذى حتى لا يغير ذائق طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر وقد يقتضى هذا انه لا يفرق بين القليل والكثير الا بالقوة المانعة للملاقاة ان يغير أحد أو صافه فالعبرة عنده بالتغير وعنده مذهب الزهري هذا صار اليه طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه ان من بال في ابريق ولم يغير للماء وصفنا انه يجوز له التطهر به وهو مستبشع ولهذا انصر قول الثوريين بالتلطين وانما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في اسناده لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة الا ان مقدار التلطين لم يتفق عليه واعتبره الشافعي بخمس قرب من قرب الخبز احتياطاً وخمس به حديث ابن عباس مرفوعاً الماء لا ينجسه شئ وهو حديث صحيح رواه الاربعة وابن خزيمة وغيرهم وسبق في مريد القول في هذا في الباب الذى بعده وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسئلة خلافاً يعنى في تنجيس الماء اذا تغير أحد أو صافه بالنجاسة والحديث المشار اليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي امامة واسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً (قوله وقال حماد) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي (قوله لا بأس بريش الميتة) أى ليس نجساً ولا ينجس الماء بملاقاته سواء كان ريحاً ما كؤل أو غيره وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه (قوله وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره) أى مما لا يؤكل (أدركت ناساً) أى كثير التنوين للتكثير (قوله ويدهنون) بتشديد الدال من باب الافتعال ويجوز ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كراخلاف فيه قريباً (قوله وقال ابن سيرين وابراهيم) لم يذكر السرخسي ابراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن الثوري واثراً ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ انه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأساً وهذا يدل على انه كان يراه طاهراً انه لا يجيز بيع النجس ولا المتنجس الذى لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال ابن سبيد لا يسمى غيره عاجاً وقال القزاز أنكر الخليل أن يسمى غيره ناب الفيل عاجاً وقال ابن فارس والجوهري العاج عظم الفيل فلم يخصاه بالناب وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة العاج الدبل وهو ظهر السلحفاة البحرية وفيه نظر في

(باب) ما يقع من النجاسات في السمن والماء وقال الزهري لا بأس بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح أو لون وقال حماد لا بأس بريش الميتة وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به بأساً وقال ابن سيرين وابراهيم لا بأس بتجارة العاج

الصحيح المسك السوار من عاج أو دبل فغاير بينهما لكن قال القالي العرب تسمى كل عظم عاجا فان ثبت هذا فلا حجة في الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل لكن ايراد البخاري له عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتباره قال الخليل وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحل له الحياة أم لا فذهب الى الاول الشافعي واستدل له بقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحل له الحياة وذهب الى الثاني أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا وقال مالك هو طاهر ان ذكرى بناء على قوله ان غير الماء كحل يطهر بالتذكية وهو قول أبي حنيفة (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله عن ميمونة) هي بنت الحرث خالة ابن عباس (قوله سئل عن فارة) همزة ساكنة والسائل عن ذلك هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وجوزية عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت رواء الدارقطني وغيره (قوله سقطت في سمن) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في سمن جامد وزاد المصنف في الذبائح من رواية ابن عيينة عن ابن شهاب فانت (قوله وما حولها) أي من السمن (قوله حدثنا معن) هو ابن عيسى القزاز (قوله خذوها وما حولها فاطر حوه) أي الجميع وذكروا الباقي كدلت عليه الرواية الاولى (قوله قال معن) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال انه معلق وإنما ورد البخاري كلام معن وساق حديثه بنزول بالنسبة للاسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للاشارة الى الاختلاف على مالك في اسناده فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا فيهم من ذكره عنه هكذا كيعبي بن يحيى وغيره ومنهم من لم يذكروا فيه ميمونة كالفقيني وغيره ومنهم من لم يذكروا فيه ابن عباس كأشهب وغيره ومنهم من لم يذكروا ابن عباس ولا ميمونة كيعبي بن بكير وأبي مصعب ولم يذكروا أحد منهم لطفة جامد الا عبد الرحمن بن مهدي وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا اسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب بخود اوله فيه عن ابن شهاب اسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفارة تقع في السمن قال اذا كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان ماء فلا تقر به وحكي الترمذي عن البخاري انه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه انها وهم وأشار الترمذي الى أنها شاذة وقال الذهلي في الزهريات الطريقان عندنا محفوظان لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر والله أعلم وقد استشكل ابن التين ايراد البخاري كلام معن هذا مع كونه غير مخالف لرواية اسمعيل وأجيب بان مراده ان اسمعيل لم يتفرد بتبويده اسناده وظهر لي وجه آخر وهو ان رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ فلم يذكروا ابن عباس ولا ميمونة كذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريقه فأشار المصنف الى أن هذا الاختلاف لا يضر لان مالك كان يصلة تارة ويرسله تارة ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعها منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ والله أعلم * (فائدة) * أخذ الجمهور بجديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد اذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه اذا تحقق أن شيئا من أجزائها لم يصل الى غير ذلك منه

حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة سقطت في سمن فقال ألقوها وما حولها فاطر حوه وذكروا سمنكم حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا معن قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة سقطت في سمن فقال خذوها وما حولها فاطر حوه قال معن حدثنا مالك مالا أحصيه يقول عن ابن عباس عن ميمونة

وأما المانع فاختلافه فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله علاقة النجاسة وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي وسبأ في إيضاح ذلك في كتاب الذبائح وكذلك مسألة الانتفاع بالدهن النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى قال ابن المنير مناسبة حديث السمن للأنبار التي قبله اختيار المصنف إن الاعتبار في التنجيس تغير الصفات فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا يتنجس (قوله حدثنا أحمد بن محمد) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بعردويه وعبد الله هو ابن المبارك (قوله كل كلم) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) بضم أوله واسكان الكاف وفتح اللام أي كل جرح يجرحه (قوله في سبيل الله) قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله وزاد في الجهاد من طريق الأعرج عن أبي هريرة والله أعلم عن يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته (قوله تكون كهيتها) أعاد الضمير مؤثلاً لإرادة الجراحة ويوضحه رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي عن الثوري كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن عساکر (قوله تفجر) بفتح الخيم المشددة وحذف التاء الأولى إذا ضلقت تفجر (قوله والعرف) بفتح المهملة وسكون الراء الریح والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضل أو على ظالمه بفعله وقائدة رائحته الطيبة أن تتشرف في أهل الموقف أظهاراً لفضيلته أيضاً ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب فقال الانصاري على هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وإنما ورد في فضل المطعون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة تؤثر في الموصوف فكم إن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عنه عن صفة الطهارة إلى النجاسة وتعبق بأن الغرض إثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع وقال بعضهم مقصود البخاري أن يبين طهارة المسك رداً على من يقول بنجاسته لكونه دماً اعتقد فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم وهي الزهم وقبح الرائحة إلى الحالة الممدوحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كأنه إذا تخللت وقال ابن رشيد مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم إلى حالة المدح فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستبطن منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان وكأنه أشار بذلك إلى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان قال ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشئ طيب لا يسلبه اسم الماء كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته إلى رائحة المسك لأنه قد سماه دماً مع تغير الرائحة فساداً لاسم واقعا على المسمى فالحكم تابع له أهكلامه ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة قائمة ثم تغيرت صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفاً بصفة تنفع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله

* حدثنا أحمد بن محمد قال
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
معمّر عن همام بن منبه عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كل كلم يكلمه
المسلم في سبيل الله يكون يوم
القيامة كهيتها إذ طعنت
تفجر دماً اللون لون الدم
والعرف عرف المسك

أعلم وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال ان الدم لما اتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكمه بحكم المسك وبالطيب للشهيد فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة قال هذا ضعيف مع تكلفه **(قوله ما البول في الماء الدائم)** أي الساكن يقال دؤم الطائر تدويم اذا صاف جناحيه في الهواء فلم يحتر كهما وفي رواية الاصيل باب لا تبولوا في الماء الدائم وهي بالمعنى **(قوله الاعرج)** كذا رواه شعيب ووافقه ابن عينة فيما رواه الشافعي عنه عن أبي الزناد وكذا أخرجه لا سماعيل ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ومن هذا الوجه أخرجه النسائي وكذا أخرجه أحمد من طريق النوري عن أبي الزناد والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والطريقان معاصهما ولا يابى الزناد فيه شيئا ولنفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير اليه **(قوله نحن الآخرون السابقون)** اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود فقال ابن بطلال يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعا ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعها من أبي هريرة والافليس في الحديث مناسبة للترجمة (قلت) جزم ابن التين بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثنا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبإسناده وأيضا فقوله نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سياقي الكلام عليه هنالك ان شاء الله تعالى فلوراعى البخاري ما ادعاه لساق المتن بتمامه وأيضا فحديث الباب مروي بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة وليس في طريق منها في أوله نحن الآخرون السابقون وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخاري بدون هذه الجملة وقول ابن بطلال ويحتمل أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعة وليس لهمام ذكر في هذا الاسناد وقوله انه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح وان كان غيره تكلف فأبدى بينهما مناسبة كما سنذكره والصواب ان البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة تتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية مقصودا كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سياقي بيانه في الجهاد وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ اذا أخرجه في باب صلاة الصبح والعمة متوننا بسند واحد أولها مترجل بغصن شولوا وآخرها لوي يعلمون ما في الصبح والعمة لا تؤههما ولو حبوا وليس غرضه منها الا الحديث الاخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه قال ابن العربي في القبس نرى الجهال يتعبدون في تأويلها ولا تعلق للاول منها بالباب أصلا وقال غيره وجه المناسبة بينهما ان هذه الامة آخر من يدفن من الامم في الارض وأول من يخرج منها لان الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر فينبغي ان يجنب ذلك ولا يخفى ما فيه وقيل وجه المناسبة أن بنى اسرائيل وان سبقوا في الزمان لكن هذه الامة سبقتهم باجتناب الماء الراكد اذا وقع البول فيه فلعلهم كانوا لا يجتنبونه وتعقب بان بنى اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة اذا أصابت جلد أحدهم قرضه فكيف يظن بهم التساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور وما قرناه أولى وقد وقع للبخاري في كتاب التعبير في حديث

(باب البول في الماء الدائم) *
*حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الاعرج حدثه انه سمع أبا هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون وبإسناده قال لا يولن أحدكم في الماء الدائم

أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صدره أيضا بقوله نحن الآخرون السابقون قال
وبإسناد ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف والظاهر أن نسخة أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ولهذا قل حديث يوجب في هذه الأوهو
في الأخرى وقد اشتملت على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث
نحن الآخرون السابقون فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما وسلك مسلم في نسخة
همام طريقا أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر
أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر الحديث الذي يريد به يشير بذلك إلى أنه
من إثناء النسخة لأولها والله أعلم (قوله الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه
وقيل احتريزه عن راكديجري بعضه كالرك وقيل احتريزه عن الماء الدائم لأنه جار من حيث
الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي
تقدمت الإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ الراكد بدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر
وقال ابن الأنباري الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائم ومنه أصاب الرأس دوام
أي دوام وعلى هذا فقوله الذي لا يجري صفة مخصوصة لا حدم معنى المشترك وقيل الدائم والراكد
مقابلان للجاري لكن الدائم هو الذي لا ينبع والراكد الذي لا ينبع له (قوله ثم يغتسل) بضم اللام
على المشهور وقال ابن مالك يجوز الجزم عطفا على يولن لأنه مجزوم الموضع بلا النافية ولكن بني
على الفتح لتوكيده بالنون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسلن فينشد
يتساوى الأمران في النهي عنهما لأن محل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء قال فعذوله عن
ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل نبه على ما ل الحال والمعنى أنه إذا نال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع
عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأته ضربة الامة ثم يضاعفها
فانه لم يروه أحد بالجزم لأن المراد النهي عن الضرب لأنه يحتاج في ما ل حاله إلى مضاجعتها فتشنع
لإساءته إليها فلا يحصل له مقصوده وتقدير اللفظ ثم هو يضاعفها وفي حديث الباب ثم هو يغتسل
منه وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيده النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكدا لاحتمال أن
يكون للتمأكيد في أحد همام معنى ليس للأخر قال القرطبي ولا يجوز النصب إذ لا تضمن أن بعد ثم
وأجاز ابن مالك بإعطاء ثم حكم الواو وتعقبه النووي بأن ذلك يقتضي أن يكون المنهى عنه الجمع
بين الأمرين دون أفراد أحدهما وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة
لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث أن ثبت رواية النصب ويؤخذ
النهي عن الأفراد من حديث آخر (قلت) وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن البول في الماء الراكد وعند من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ
لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وروى أبو داود والنهي عنهما في حديث واحد ولفظه
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة واستدل به بعض الحنفية على تحجيس
الماء المستعمل لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهى عنهما معا وهو التحريم فيدل
على النجاسة فيهما ورد بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية
فيكون النهي عن البول لثلاثي نجسه وعن الاغتسال فيه لثلاثي نجسه باله الطهورية ويزيد ذلك وضوحا

الذي لا يجري ثم يغتسل فيه

قوله في رواية مسلم كيف يفعل بأباهريرة قال يتناولها ولا فدل على أن المنع من الانغماس فيه
 لا يصير مستعملاً فيمنع على الغير الانتفاع به والصحابي أعلم عوارداً للخطاب من غيره وهذا من
 أقوى الأدلة على أن المستعمل غير ظهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي
 لا يجري في الحصى المذكور بين بول الأدمي وغيره خلافاً لبعض الحنابلة ولا بين أن يبول
 في الماء أو يبول في أناء ثم يصبه فيه خلافاً للظاهرية وهذا كله محمول على الماء القليل عند
 أهل العلم على اختلافهم في حد القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغيير وعدمه وهو أقوى
 لكن الفصل بالقلتين أقوى صحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه
 اعتذر عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالخربة ولم يثبت من الحديث
 تقديرهما فيكون مجتمعا فلا يعمل به وقواه ابن دقيق العيد لكن استدلاله غيرهما فقال أبو عبيد
 القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة إذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد فإن الصغيرتين قدر
 واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة إلى العرف عند أهل الحجاز والظاهر أن الشارع عليه السلام
 ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم محيط بأنه ما غطى العصابة إلا بما يفهمون فاتفق
 الأجل لكن لا عدم التحديد وقع الخلف بين السلف في مقدارهما على تسعة أقوال حكها
 ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال واختلف فيه أيضاً ونقل عن مالك أنه
 حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقيين في الكثير وقال القرطبي يمكن حمله على
 التحريم مطلقاً على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضي إلى تنجيس الماء (قوله ثم يغتسل فيه) كذا
 هنا وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد ثم يغتسل منه وكذا المسلم من طريق ابن سيرين وكل من
 اللغظين يفيد حكم بالنص وحكم بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ووجهه أن الرواية بلفظ فيه
 تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية بلفظ منه بعكس ذلك
 وكله مبني على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة والله أعلم (قوله ما) إذا ألقى على ظهر
 المصلي قدر) بفتح الذال المعجمة أي شيء نجس (أوجيفته) أي ميسته أرائحة (قوله لم يفسد) محله
 ما إذا لم يعلم بذلك وتبادى ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة
 في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ إليه ميل
 المصنف وعليه يتخرج ضنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برحى من
 رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (قوله وكان ابن
 عمر) هذا الآخر وصله ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة
 فرأى في ثوبه دماً فاستطاع أن يضعه وضعه وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء فيبني على ما كان
 صلى وإسناده صحيح وهو يفتني أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام وهو قول جماعة من
 الحنابلة والتابعين والأوزاعي وإسحق وأبي ثور وقال الشافعي وأحمد يعيد الصلاة وقيدها مالك
 بالوقت فإن خرج فلا قضاء وفيه بحث يطول واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله
 عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال إن جبريل أخبرني أن فيه ما قد أخرجناه أحمد وأبو
 داود وصححه ابن خزيمة وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث
 إعادة وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتي في كتاب الصلاة
 إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والشعبي) كذا لا أكثر وهو الصواب والمستل

(باب) * إذا ألقى على ظهر
 المصلي قدر أوجيفته لم يفسد
 عليه صلاته وكان ابن عمر
 إذا رأى في ثوبه دماً وهو
 يصلي وضعه ومضى في
 صلاته وقال ابن المسيب
 والشعبي إذا صلى وفي ثوبه
 دم أوجنبه أو لغير القبلة
 أو تيمم وصلى ثم أدرك الماء
 في وقته لا يعيد

والسرخسي وكان فان كانت محفوظة فافراد قوله اذا صلى على ارادة كل منهما والمراد بمسئلة
الدم ما اذا كان بغير علم المصلي وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المتى وبمسئلة القبلة ما اذا
كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ وبمسئلة التيمم ما اذا كان غير واجد للماء وكل ذلك ظاهر من
سياق الآثار الاربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن
منصور وابن أبي شيبه بأسانيد صحيحة مفرقة أو ضمت في تعليق التعليق وقد تقدمت الإشارة الى
مسئلة الدم وأما مسئلة التيمم فعدم وجوب الاعادة قول الأئمة الاربعة وأكثر السلف وذهب
جمع من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول الى وجوب الاعادة مطلقاً وأما مسئلة بيان
الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد
يجب الاعادة واستدل الأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة
عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العقيلي لا يروى من وجه ثبت وقال ابن العربي
مستند الجديد ان خطأ المجتهد يبطل اذا وجد النص بخلافه قال وهذا لا يتم في هذه المسئلة الا
بمكة وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وأجيب بان هذه المسئلة مقصورة فيما اذا
يقن الخطأ فهو وانتقال من يقين الخطأ الى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاد بالاجتهاد والله
أعلم (قوله حدثنا عبدان) أعاده المصنف في أواخر الجزية عنه فقال حدثنا عبدان عن عبد الله
ابن عثمان وعرفنا من سياقه هناك ان اللفظ هناك رواية أحمد بن عثمان وانما قرنها برواية عبدان
تقوية لها لان في ابراهيم بن يوسف مقالا وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الاودي الكوفي
وهو من صغار شيوخ البخاري وله في هذا الحديث اسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن
مخلد عن علي بن صالح عن أبي اسحق ورجال اسناده جميعاً كوفيون وأبو اسحق هو السبيعي
ويوسف الراوي عنه هو ابن ابنه اسحق وأفادت روايته التصريح بالتخديث لابي اسحق عن عمرو
ابن ميمون وعمرو عن عبد الله وعينت أيضاً عبد الله بن ميمون وعمرو بن ميمون هو الاودي
تابعي كبير فخرم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة وهو غير عمرو بن
ميمون الجزري الذي تقدم قريبا وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بأسناد
أبي اسحق هذا وقدرناه الشرحان من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق اسرائيل
وزهير ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة وكلهم عن أبي اسحق وسند كرمافي اختلاف رواياتهم
من الفوائد مبين ان شاء الله تعالى (قوله يينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد) بقيته من
رواية عبدان المذكور وحوله ناس من قریش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً (قوله
ان عبد الله) في رواية الكشميهني عن عبد الله (قوله وأبو جهل وأصحابه) هم السبعة المدعو
عليهم بعد بينة البرار من طريق الأجلح عن أبي اسحق (قوله اذ قال بعضهم) هو أبو جهل سمى
مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه وقد فحرت جزور بالامس والجزور من الابل ما يجزر
أي يقطع وهو بفتح الجيم والسلي مقصور بفتح المهملة هي الجلدة التي يكون فيها الولد يقال
له اذلك من البهائم وأما من الأدميات فالمشيمة وحكي صاحب المحكم انه يقال فيهن أيضاً سلى
(قوله فيضعه) زاد في رواية اسرائيل فيعمد الى فرنها ودمها وسلاها ثم عهله حتى يسجد (قوله
فانبعث أشقى القوم) وللكشميهني والسرخسي أشقى قوم بالتذكير ففيه مبالغة لكن المقام

* حدثنا عبدان قال أخبرني
أبي عن شعبة عن أبي اسحق
عن عمرو بن ميمون عن عبد
الله قال يينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم ساجد ح
* وحدثنى أحمد بن عثمان
قال حدثنا شريح بن مسلة
قال * حدثنا ابراهيم بن
يوسف عن أبيه عن أبي
اسحق قال حدثني عمرو بن
ميمون أن عبد الله بن مسعود
حدثه أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصلي عند البيت
وأبو جهل وأصحابه جلوس
اذ قال بعضهم لبعض أيكم
يجي بسلى جزور بني فلان
فيضعه على ظهر محمد اذا سجد
فانبعث أشقى القوم فخابه
فنظر حتى اذا سجد النبي صلى
الله عليه وسلم وضعه على
ظهره بين كتفيه وأنا أنظر

يقتضى الاول لان الشقاء هنا بالنسبة الى اولئك الاقوام فقط كما سقّر به بعدوه عقبة بن أبي معيط بهما من مصغرا اسماء شعبة وفي ساقه عند المصنف اختصار يومهم انه فعل ذلك ابتداء وقد ساقه أبو داود والطحاوي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه فإعقبه بن أبي معيط فتدفعه على ظهره (قوله لا أغنى) كذا لا أكثر ولا كشتمني والمستمل لا أغنى ومعهما صحيح أي لا أغنى في كف شرهم أولا غير شيأ من فعلهم (قوله لو كانت لي منعة) قال النووي المنعة بفتح النون القوة قال وحكي الاسكان وهو ضعيف وجزم القرطبي بسكون النون قال ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتيبة وقد ربح القزاز والهروي الاسكان في المفرد وعكس ذلك صاحب اصلاح المنطق وهو معتد بالنوى قال وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة عشيرة لكونه هذلياً حليفاً وكان حلفاؤه اذذاك كفاراً وفي الكلام حذف تقديره طرخته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به مسلم في رواية زكريا وللبراز فانا أهرب أي أخاف منهم (قوله ويحيل بعضهم) كذا هنا بالمهمل من الاحالة والمراد ان بعضهم ينسب فعل ذلك الى بعضهم بالاشارة تمكيداً ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح اذا وثب على ظهره دابة أي يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر ولمسلم من رواية زكريا ويعيل بالميم أي من كثرة الضحك وكذا للمصنف من رواية اسرائيل (قوله فاطمة) هي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد اسرائيل وهي جويرة فاقبلت تسعي وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً (قوله فطرخته) كذا لا أكثر ولا كشتمني يحذف المنعول زاد اسرائيل وأقبلت عليهم تشتمهم زاد البراز فلم يردوا عليها شيئاً (قوله فرفع رأسه) زاد البراز من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد اللهم قال البراز فنرد بقوله أما بعد زيد (قوله ثم قال) يشعر بهلة بين الرفع والدعاء وهو كذلك في رواية الأجلج عند البراز فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما قضى صلاته قال اللهم وسلم والناس في نحوهم والطائر من منة أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي اسحق عند الشيخين (قوله عليك بقريش) أي باهلال القريش والمراد الكفار منهم أو من همي منهم فهو عام أريد به الخصوص (قوله ثلاث مرات) كره اسرائيل في روايته لفظ الاعداد وزاد مسلم في رواية زكريا فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قوله وكانوا يرون) بفتح أوله في روايتنا من الرأي أي يعتقدون وفي غيرها بالضم أي يظنون والمراد بالبلد مكة ووقع في مستخرج أبي نعيم من الترجمة الذي أخرجه منه البخاري في الثامنة بدل قوله في ذلك البلد ويناسبه قوله ثلاث مرات ويمكن أن يكون ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام (قوله ثم همي) أي قبل من أجل (قوله بأي جهل) في رواية اسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل فعلمه سماء وكناه عمار (قوله والوليد بن عتبة) هو ولداً لكور بعد أبي جهل ولم تختلف الروايات في انه بعين مهمله بعد هاء مشناة ما كنه ثم موحد لكن عند مسلم من رواية زكريا بالقاف بدل المشناة وهو وهم قديم به عليه ابن سفيان الراوي عن مسلم وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق شيخ مسلم على العواب (قوله وأمية بن خلف) في رواية شعبة أو أبي بن خلف شك شعبة وقد

لا أغنى شيئاً لو كانت لي منعة
قال فجعلوا يصحكون ويحيل
بعضهم على بعض ورسول
الله صلى الله عليه وسلم ساجداً
لا يرفع رأسه حتى جاءت
فاطمة فطرخته عن ظهره
فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك
بقريش ثلاث مرات فشق
عليهم اذ دعاهم قال وكانوا
يرون أن الدعوة في ذلك البلد
مستجابة ثم همي اللهم عليك
بأي جهل وعليك بعقبة بن
ربيعه وشيبة بن ربيعة
والوليد بن عتبة وأمية بن
خلف وعقبة بن أبي معيط

ذكر المصنف الاختلاف فيه عقب رواية الثوري في الجهاد وقال الصحيح أمية لكن وقع عنده
هنا لئلي بن خلف وهو وهم منه أو من شيخة أبي بكر بن عبد الله بن أبي شيبة أذ حدته فقد رواه
شيخة أبو بكر في مسنده فقال أمية وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والاسماعيلي وأبو نعيم من طريق
أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول بيد أمية وعلى أن أخاه أبا
قتل بأحد وسيأتي في المغازي قتل أمية بيد ران شاء الله تعالى (قوله وعد السابيع فلم يحفظه)
وقع في روايتنا بالنون وهي للجمع وفي غيرهما بالياء التحتية قال الكرماني فاعل عذر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (قلت)
ولأدري من أين تسميأله الجزم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم
يحفظه أبو اسحق ولفظه قال أبو اسحق ونسيت السابيع وعلى هذا فاعل عمرو بن ميمون على
أن أبا اسحق قد تذكروا مرة أخرى فسماه عمار بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية
اسرائيل عن أبي اسحق وسماع اسرائيل من أبي اسحق في غاية الاتقان للزوم منه إياه لانه جده
وكان خصمه صابه قال عبد الرحمن بن هري مافاني الذي فاني من حديث الثوري عن أبي اسحق
الاتسكال على اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وعن اسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي اسحق
كما أحفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عدم عمار بن الوليد في المذكورين لانه لم يقتل بيد ران
ذكر أصحاب المغازي انه مات بأرض الحبشة وله قصة مع النجاشي اذ تعرض لامرأته فأمر
النجاشي ساحر افنخ في احليل عمار من سحره عقوبة له ففوحش وصار مع البهائم الى أن مات
في خلافة عمر وقصة مشهورة والجواب ان كلام ابن مسعود في انه رآهم سرعى في القليب محمول
على الأكثر ويدل عليه ان عقبية بن أبي معيط لم يطرح في القليب وانما قتل صبرا بعد ان رحلوا
عن بدر مرحلة وأميه بن خلف لم يطرح في القليب كما هو بل مقطعا كما سيأتي وسيأتي في المغازي
كيفية مقتل المذكورين بيد ران زيادة بيان في أحوالهم ان شاء الله تعالى (قوله قال) أي ابن
مسعود والمراد باليد هنا القدرة وفي رواية مسلم والذي بعث محمد بالحق وللنساء والذي أنزل
عليه الكتاب وكان عبد الله قال كل ذلك تأكيد (قوله سرعى في القليب) في رواية اسرائيل
لقدر أيتهم سرعى يوم بدر ثم سجدوا الى القليب قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبع أصحاب القليب لعنة وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي فيكون فيه علم عظيم
من اعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألتوا في القليب وزاد شعبة
في روايته الأمية فانه تقطعت أوصاله زاد لانه كان يادنا قال العلماء وانما أمر بالقائم فيه
لئلا يأتى الناس بريحتهم والا فالخبري لا يجب دفنه والظاهر ان البئر لم يكن فيها ماء معين
(قوله قليب بدر) بالجر على البدلية والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التي لم تطلو
وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها * (فائدة) * روى هذا الحديث ابن اسحق في
المغازي قال حدثني الاجلج عن أبي اسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي البختري
مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن القصة وضرب أبي البختري أبا جهل وشيخه إياه
والقصة مشهورة في السيرة وأخرجها البزار من طريق ابن اسحق وأشار الى تفرد الاجلج بها عن
أبي اسحق وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما ازدادت عند المسلمين الاتعظيما

وعد السابيع فلم يحفظه قال
فوالذي نفسي بيده لقد
رأيت الذين عذر رسول الله
صلى الله عليه وسلم سرعى في
القلب قليب بدر

وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن جعلهم الحسد على تركه
 الانقياد له وفيه حمله صلى الله عليه وسلم عن آذاه في رواية الطيالسي عن شعبة في هذا
 الحديث ان ابن مسعود قال لم أراه دعاء عليهم الا يومئذ وانما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا
 عليه من الاستخفاف به حال عبادة ربه وفيه استحباب الدعاء ثلاثا وقد تقدم في العلم استحباب
 السلام ثلاثا وغير ذلك وفيه جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما اذا كان كافرا فاما
 المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان
 بعيد الاحتمال أن يكون اطلع صلى الله عليه وسلم على ان المذكورين لا يؤمنون والاولى أن
 يدعى لكل حي بالهداية وفيه قوة تنفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرفها في قومها ونفسها
 لتكون اصرحت بشتمهم وهم رؤس قريش فلم يردوا عليها وفيه ان المباشرة أكد من السبب
 والاعانة لقوله في عقبة أشقى القوم مع انه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي صلى
 الله عليه وسلم لكن الشقاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتروا في الامر والرضا وانفرد
 عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ولهذا اقتلوا في الحرب وقتل هو صبرا واستدل به على أن من
 حدث له في صلته ما يمنع ان عقادها ابتداء لا تطل صلته ولو تداوى وعلى هذا ينزل كلام المصنف
 فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقا واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل
 لحمه وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف وحده على ما سبق أولى وتعقب الاول بأن
 الفرث لم يفر دبل كان مع الدم كما في رواية اسرايل والدم نجس اتفاقا وأجيب بان الفرث والدم
 كانا داخل السلي وجلدة السلي الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرسصة وتعقب بانها
 ذبيحة وثني فجميع اجزائها نجسة لانها ميتة وأجيب بان ذلك كان قبل التعبد بحريم ذبائحهم
 وتعقب بانه يحتاج الى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال وقال النووي الجواب المرضى انه صلى الله
 عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستقر في سجوده استعدا بالاصل الطهارة وتعقب بانه يشكل
 على قولنا وجوب الاعادة في مثل هذه الصورة وأجيب بان الاعادة انما تجب في الفريضة فان
 ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلعله أعاد وتعقب بانه لو أعاد لنقل ولم ينقل وبأن الله تعالى لا يقره
 على التداوى في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لان جبريل أخبره أن فيه ما
 قدرا ويبدل على أنه علم بما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وتعقب هو صلته
 بالدعاء عليهم والله أعلم **(قوله باب البصاق)** كذا في روايتنا ولا كثير بالراي وهي لغة فيه وكذا
 السين وضعفت **(قوله في الثوب)** أي والبدن ونحوه ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة
 أنه لا يتسد الماء لو خالطه **(قوله وقال عروة)** هو ابن الزبير ومروان هو ابن الحكم وأشار به هذا
 التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية وسياق بتسامه في الشروط من طريق الزهري
 عن عروة وقد علق منه موضع آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس **(قوله فذكر**
الحديث) يعني وفيه وما تنخم وغفل الكرماني فظن ان قوله وما تنخم الى آخره حديث آخر فجوز
 أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفا واحدا أو **يكون** أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى
 ولو راجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاما لظهر له الصواب والنجاسة بالضم هي
 النجاسة كذا في الجمل والحداح وقيل بل بالميم ما يخرج من الفم وبالعين ما يخرج من الحلق

* (باب البصاق والمخاط
 ونحوه في الثوب) * وقال
 عروة عن المسور ومروان
 خرج النبي صلى الله عليه
 وسلم زمن حديبية فذكر
 الحديث وما تنخم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثخامة
 الا وقعت في كف رجل منهم
 فذلك بها وجهه وجلده

والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الزيق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى
ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم النخعي انه ليس بطاهر وقال ابن حزم صح عن سلمان
الفارسي و ابراهيم النخعي ان اللعاب نجس اذا فارق الفم (قوله) حدثنا محمد بن يوسف هو
الفرجاني وسفيان هو الثوري وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق الفرجاني
وزاد في آخره وهو في الصلاة (قوله) طوله ابن أبي مريم هو سعيد بن الحكم المصري أحد
شيوخ البخاري نسب الى جده وأفادت روايته تصريح جيد بالسمع له من أنس خلا لما
روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة انه قال حديث جيد عن أنس في البراق انما سمعته من ثابت
عن أبي نضرة فظهر ان حماد لم يدلس فيه ومنعول سمعت الثاني محذوف للعلم به والمراد انه كالمثني
الذي قبله مع زيادات فيه وقد وقع مطولا أيضا عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حلق
البراق باليد في المسجد ﴿قوله﴾ لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر (هو من
عطف العام على الخاص أو المراد بالنبيذ ما يبلغ حد الاسكار (قوله) وكرهه الحسن) أي
البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا يؤضأ بالنبيذ وروى أبو عبيد من
طريق أخرى عنه أنه لا بأس به فعلى هذا فكرهته عنده على التنزيه (قوله) وأبو العالية (روى
أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خزيمة قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنباً وليس عنده
ماء أي يغتسل به قال لا وفي رواية أبي عبيد فكرهه (قوله) وقال عطاء هو ابن أبي رباح روى أبو
داود أيضاً من طريق ابن جريج عنه انه كره الوضوء بالنبيذ واللبن وقال ان التيمم أحب الى منه
وذهب الاوزاعي الى جواز الوضوء بالنبيذ كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن علي
وابن عباس ولم يصح عنهما وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بنبيذ التمر واشترط أن لا يكون بحضرة
ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية وخالفه صاحباه فقال محمد يجمع بينهما وبين التيمم قيل
ايجاباً وقيل استحباباً وهو قول اسحق وقال أبو يوسف بقول الجمهور لا يتوضأ به بحال واختاره
الطحاوي وذكر قاضيان ان أبا حنيفة رجع الى هذا القول لكن في المفيد من كتبهم اذا ألقى
في الماء تمرات فلا ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف يعني عندهم واستدلوا بحديث ابن
مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجحش ما في اداوتك قال نبيذ قال ثمرة طيبة وماء
طهور رواه أبو داود والترمذي وزاد قوضاً به وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه
وقيل على تقدير صحته انه منسوخ لان ذلك كان بمكة ونزول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصاً
كان بالمدينة بلا خلاف أو هو محمول على ماء ألقيت فيه تمرات يابساً لم تغيره وصفاء وانما كانوا
يصنعون ذلك لان غالب مياههم لم تكن حلوة (قوله) عن الزهري كذا لا يصلي وغيره ولا يذر
حدثنا الزهري (قوله) كل شراب أسكر أي كان من شأنه الاسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا
قال الخطابي فيه دليل على ان قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لانها صيغة عموم
أشير بها الى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كالقوة قال كل طعام أشبع فهو حلال فانه
يكون دالاً على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض ووجه
احتجاج البخاري به في هذا الباب ان المسكر لا يحل شربه وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به
اتفاقا والله أعلم وسيأتي الكلام على حكم شرب النبيذ في الاشربة ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

* حدثنا محمد بن يوسف قال
* حدثنا سفيان عن حماد
عن أنس قال برق النبي
صلى الله عليه وسلم في ثوبه
قال أبو عبد الله طوله ابن
أبي مريم قال أخبرنا يحيى
ابن أيوب قال حدثني حماد
قال سمعت أنسا عن النبي
صلى الله عليه وسلم * (باب)
لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا
المسكر وكرهه الحسن وأبو
العالية وقال عطاء التيمم
أحب الى من الوضوء بالنبيذ
واللبن * حدثنا علي بن
عبد الله قال حدثنا سفيان
قال حدثنا الزهري عن
أبي سلمة عن عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال كل
شراب أسكر فهو حرام

(باب) * غسل المرأة أباهما
الدم عن وجهه وقال أبو
العالية امسحوا على رجلي
فانهم امرضة * حدثنا محمد
قال حدثنا سفيان بن عيينة
عن أبي حازم سمع سهل بن
سعد الساعدي وسأله الناس
وما بيني وبينه أحد باي
شيء دوى جرح النبي صلى
الله عليه وسلم فقال ما بيني
أحد أعلم به مني كان على
يحيى بترسه فيه ماء وفاطمة
تغسل عن وجهه الدم فأخذ
حصير فأحرق فخشي به
جرحه (باب) * السؤال
وقال ابن عباس بت عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فاستن * حدثنا أبو النعمان
قال حدثنا حماد بن زيد عن
غيلان بن جرير عن أبي بردة
عن أبيه قال أتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فوجدته
يستن بسؤال يده يقول
أع أع والسؤال في فيه كأنه
يتنوع * حدثنا عثمان قال
حدثنا جرير عن منصور
عن أبي وائل

بأ (غسل المرأة أباهما) منصوب على المفعولية والدم منصوب على الاختصاص أو على
البدل وهو ما اشتمال أو بعض من كل ووقع في رواية ابن عساكر غسل المرأة الدم عن وجهه
أبها وهو بالمعنى (قوله عن وجهه) في رواية الكشميهني من وجهه وعن في رواية غيره ما بمعنى
من أو ضمن الغسل معنى الإزالة وهذه الترجمة معقودة لسان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز
الاستعانة فيها كما تقدم في الموضوع وهذا يظهر من نسبة أثر أبي العالية لحديث سهل (قوله وقال
أبو العالية) هو الراي بكسر الراء وياء تحتانية وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم
ابن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضوه فلما بقيت إحدى رجليه قال امسحوا
على هذه فانها امرضة وكان بها حجرة وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت معصوبة (قوله حدثنا
محمد) قال أبو علي الجبائي لم ينسبه أحد من الرواة وهو عندى ابن سلام (قلت) وبذلك جزم أبو نعيم
في المستخرج وقد وقع في رواية ابن عساكر حدثنا محمد يعني ابن سلام (قوله وسأله الناس) جملة
حالية وأراد بقوله وما بيني وبينه أحد أي عند السؤال ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه
(قوله دوى) بضم الدال على البناء للمجهول وحذفت إحدى الواو في الكتابة كداود (قوله
ما بيني أحد) انما قال ذلك لأنه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما سرح به المصنف في النكاح
في روايته عن قتيبة عن سفيان ووقع في رواية الحميدي عن سفيان اختلاف الناس بأي شيء دوى
جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في
وقعة أحد ان شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحديد سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة (قوله
فأخذ) بضم الهاء زعة على البناء للمجهول وله في الطب فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة
عمدت الى حصير فأحرقته وألصقتها على الجرح فرقا الدم وفي هذا الحديث مشروعية التداوي
ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا يتدح في التوكل لصدوره من سيد
المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يها وكذلك لغيره من ذوى محارمها ومداواتها الامر اذ هم وغير
ذلك مما ياتي الكلام عليه في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله بالسؤال) هو
بكسر السين على الأفصح ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا (قوله وقال ابن عباس)
هذا التعليق سقط من رواية المستطلى وهو طرف من حديث طويل في قصة مييت ابن عباس عند
خاتمه ميوتة ليشاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالدليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بالفظه
هذا في تفسير آل عمران واقتمضى كلام عبد الحق انه بهذا اللفظ من افراد مسلم وليس بجيد (قوله
عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري (قوله يستن) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة
وتشديد النون من السن بالكسر أو التفتح اما لان السؤال يترعى الاسنان أو لانه يستن أي
يتحددها (قوله يقول) أي النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال شجارا (قوله أع أع) بضم
الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأشار ابن التين الى ان غيره رواه بفتح الهمزة
ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن العيينة عن أبيه عن داود بن
البيهقي عن طريق اسمعيل القاني عن عارم وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه ولا يداود بن همزة
مكسورة ثم هاء وللجوزقي بخاء معجمة بدل الهاء والرواية الأولى أشهر وانما اختلف الرواة
لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع الى حكاية صوته اذ جعل السؤال على طرف لسانه كما

عند مسلم والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد يستثنى الى فوق ولهذا قال هنا كانه يتووع والتووع
التقي أي له صوت كصوت المتقي على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على
اللسان طويلاً أما الاسنان فالأخب فيها أن تكون عرضاً وفيه حديث مرسل عند أبي داود وله
شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السؤال وأنه لا يختص بالاسنان وأنه من
باب التطيب والتطيب لأن باب إزالة القاذورات لكونه صلى الله عليه وسلم لم يختص به وبقر
عليه استنباط الإمام بحضرة رعيته (قوله عن حذيفة) هو ابن الإيمان والاسناد كله كوفيون
(قوله يشوص) بضم المعجمة وسكون الواو بعدها همزة والشوص بالغش الغسل والتطيف
كذا في الصحاح وفي المحكم الغسل عن كراع والتقية عن أبي عبيدو ذلك عن ابن الأنباري
وقيل الأمر على الأسنان من أسفل الى فوق واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي
ريش ترفع القلب عن موضعه وعكسه الخطأ فيقال هو ذلك الاسنان بالسؤال أو الأصابع
عرضاً قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السؤال عند القيام من النوم لأن النوم مقتض لتغير
القيم لما يصعد اليه من أجرة المعدة والسؤال آلة لتنظيفه فيستحب عند مقتضاه قال وظاهر
قوله من الليل عام في كل حالة ويحتمل أن يخص بما إذا قام الى الصلاة * (قلت) * ويدل عليه
رواية المصنف في الصلاة بلفظ إذا قام للهجد ولمسلم نحوه وحديث ابن عباس يشهد له وكان
ذلك هو السرف في ذكره في الترجمة وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السؤال في الصلاة وفي الصيام
كما سيأتي في أما كنهم ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** دفع السؤال الى الأكبر قال
عنان قال الأسماعيلي أخرجه البخاري بالرواية (قلت) وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد
ابن اسحق الصغاني وغيره عن عنان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله أراني)
بفتح الهمزة من الرؤية ورواهم من ضمه وفي رواية المسئلة رآني بتقدم الراعي وأول أشهر ومسلم
من طريق علي بن نصر الجهضمي عن خضر راني في المنام والأسماعيلي رأيت في المنام فعلى هذا
فهو من الرؤية (قوله فقبل لي) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك
(قوله كبر) أي قدم الأكبر في السن (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري اختصره أي المتن
نعيم هو ابن حماد واسمعه هو ابن زيد الليثي المدني ورواه نعيم هذه وصليها الطبراني في الأوسط
عن بكر بن سهل عنه بلفظ أمرني جبريل ان اصكبر ورواه في الغيلانيات من رواية أبي
بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ ان أقدم الأكبر وقد رواه جماعة من أصحاب ابن
المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والأسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يستثنى فاعطاه أكبر القوم ثم قال ان جبريل أمرني ان اكبر وهذا يقتضي
أن تكون التثنية وقعت في البيضة ويجمع بينهما وبين رواية خضر أن ذلك لما وقع في البيضة
أخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهاً على ان امره بذلك بوحى متقدم فلفظ بعض
الرواة لم يحفظ بعض ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستثنى وعنده رجلان فأوحى اليه أن أعط السؤال
الأكبر قال ابن بطال فيه تقديم ذي السن في السؤال ويلحق به الطعام والشراب والمشى
والكلام وقال المهلب هذا ما لم يترقب التويع في الجلوس فاذا اتربوا فالسنة حينئذ تقديم الايمن

عن حذيفة قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا قام
من الليل يشوص فاه
بالسؤال * (باب) * دفع
السؤال الى الأكبر وقال
عنان حدثنا خضر بن جويرية
عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أراني أتسأل بالسؤال فجاءني
رجلان أحدهما أكبر من
الآخر فناولت السؤال
الصغير منهما فقبل لي أكبر
فدفعته الى الأكبر منهما
قال أبو عبد الله اختصره
نعيم عن ابن المبارك عن
أسامة عن نافع عن ابن عمر

* (باب) * فضل من بات على

الوضوء * حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مغتسك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت فان كنت من ليلتك فأتت على الفطرة واجعلهن آخر ما تكلم به قال فردتها على النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال لا ونبيك الذي أرسلت

٣ قوله وغير أي ذرع على وضوء كذا بالنسخ التي بأيدينا وعبارة القسطلاني باب فضل من بات على الوضوء بالالف واللام ولا يورى ذرع الوقت والاصيلي وضوء بالتسكير اه فليحذر اه معججه

٤ قوله واجعلهن آخر ما تقول هذه رواية وعليها كتب شارحنا والرواية التي شرح عليها القسطلاني

واجعلهن آخر ما تكلم به اه معججه

وهو صحيح وسيأتي الحديث فيه في الاشارة وفيه ان استعمال سواك الغير ليس بمكروه الا ان المستحب أن يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لا يغسله فإدبها فاستاك ثم أغسله ثم أدفعه اليه وهذا دل على عظيم أدبها وكبير فطنتها لانهم لم تغسلها ابتداء حتى لا ينوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته فأدبها وامتنالوا ويحتمل أن يكون المراد بامرهاب غسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم

(قوله با) فضل من بات على الوضوء (ولغير أي ذرع على وضوء ٣) قوله أخبرنا عبد الله (هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر (قوله فتوضأ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا ووجه مناسبتها للترجمة من قوله فان كنت من ليلتك فأتت على الفطرة والمراد بالفطرة السنة وقدرى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء وليس فيه ما ذكر الوضوء الا في هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث عن علي أخرجه البرازولي ليس واحد منهما على شرط البخاري وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى (قوله واجعلهن آخر ما تقول ٤) في رواية الكشي هي من آخر وهي تبين انه لا يتنع أن يقول بعدهن شيئا مما شرع من الذكرك عند النوم (قوله قال لا ونبيك الذي أرسلت) قال الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك الى أنه كان قد قبل أن يكون رسولا أولا لانه ليس في قوله ورسولك الذي أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكانه أراد أن يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة أولا لان ألفاظ الاذكار توقفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر أو لعله أوحى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يتف عنه أو ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة كبير بل وغيره من الملائكة لانهم رسل لا أنبياء فلهذا أراد تخليص الكلام من اللبس أولا لان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من ارسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فنقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه واما من استبدل به على انه لا يجوز ابدال لفظه قال نبي الله مثلا في الرواية بل لفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول دون الثاني لكون الاول أخص من الثاني لانا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها الثلاثة بهاء علم القصد بان خبر عنه ولو تابعت معاني الصفات كما لو ابدل اسمها بكنية أو كنيسة باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مشلا عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فانه يحتمل ما تقدم من الواجهة التي بينها من ارادة التوقيف وغيره والله أعلم (تنبيه) * النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر وضوء أمر به المكلف في البيضة وقوله في نفس الحديث واجعلهن آخر ما تقول فاشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للآواب (خاتمة) * اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه

والاستطابة من الاحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا والمذكور منها بلطف المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثا فالحكم رمرها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والخالص منها احدى وعشرون حديثا ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثا وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضح مرة مرة وحديث أبي هريرة ابغنى أجارا وحديث ابن مسعود في الجرين والرؤية وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعيد وعرفى المسخ على الخفين وحديث عمرو ابن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس اذا نكس في الصلاة فليتم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سمن وحديث أنس في البزاق في الثوب وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثر الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة والله أعلم

*** (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ***

*** (كتاب الغسل) ***

كذا في روايته بتقديم البسملة وللاكثر بالعكس وقد تقدم توجيه ذلك وحذفت البسملة من رواية الاصيلي وعنده باب الغسل وهو بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا ارى يده الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والافتح والاضم وقيل الغسل بالفتح فعل المعتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الاعضاء واختلف في وجوب الدلك فلم يوجب به الاكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطل بالاجماع على وجوب امرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب الدلك أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضئ من غير امرار فبطل الاجماع وانتفت الملازمة **(قوله)** وقول الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن (قات) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة وهي أن لفظ التي في المائدة فاطهروا ففيها اجمال ولفظ التي في النساء حتى تغتسلوا ففيها تصریح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا فاعتسلوا قوله تعالى في الخائض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن أي اغتسلن اتفاقا ودلت آية النساء على أن استحابة الجنب الصلاة وكذا اللبث في المسجد يتوقف على الاغتسال وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تيميزا للعبادة عما للعادة بالنية **(قوله)** **باب** الوضوء قبل الغسل أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبدأ به قبل شيء فكيفما جاء به المعتسل أجزأه اذا أتى بغسل جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو

*** (بسم الله الرحمن الرحيم) ***

*** (كتاب الغسل) ***

وقول الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون وقوله جل ذكره يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفوا غفورا *** (باب) * الوضوء قبل الغسل**

في الموطأ كذلك قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنذكره إليه (قوله كان إذا اغتسل) أي شرع في الفعل ومن في قوله من الجنابة سببية (قوله بدأ فغسل يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذروسياتي في حديث ميمونة تقوية ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم وبديل عليه زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن يدخلها ما في الأناوراه الشافعي والترمذي وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذلك المسلم من رواية أبي معاوية ولا يداود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة جلية لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل (قوله كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوي ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل ويحتمل أن يكتب بغسلها في الوضوء عن إعادته وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفا لها ولتخصص له صورة الظهارتين الصغرى والكبرى وإلى هذا جرح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن نية غسل الجنابة ونقل ابن بطال الاجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء المحدث (قوله في ليلها) أي بأصابعه التي أدخلها في الماء ولمسلم ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر وللترمذي والنسائي من طريق ابن عيينة ثم يشرب شعره الماء (قوله أصول الشعر) وللكنهية في أصول شعره أي شعر رأسه وبديل عليه رواية حماد ابن سلمة عن هشام عند البيهقي يخلل بها شق رأسه الايمن فيمتسح بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الايسر كذلك وقال القاسمي عياض احتج بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل اما لعموم قوله أصول الشعر واما بالقياس على شعر الرأس وفائدة التحليل ايصال الماء إلى الشعر والبشرة وبمباشرة الشعر باليد ليحصل تعميقه بالماء وتأييس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تأذى به ثم هذا التحليل غير واجب اتفاقا الا ان كان الشعر ملبدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول الى أصوله والله أعلم (قوله ثم يدخل) انما ذكره بالنظر المضارع وما قبله مذكور بالنظر الماضي وهو الاصل لارادة استحضار صورة الحال للسامعين (قوله ثلاث غرف) بضم الميمونة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف وللكنهية في ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة وفيه استحباب التمثيل في الغسل قال النووي ولا نعلم فيه خلافا الا ما انشده الماوردي فانه قال لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السخني في شرح الفروع وكذا قال القرطبي وحمل التمثيل في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الانية قريبا فان مقتضاها ان كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس وسياتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسئلة (قوله ثم يفيض) أي يسيل والافاضة الاسالة واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر وقال المازري لاجحة فيه لان افاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت) ولا يخفى ما فيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن

* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول الشعر ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ثم يفيض الماء

عائشة انها وضعت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم تغمض
ثلاثا ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا (قوله على
جلده كله) هذا التأكيد على أنه عم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم وهو يؤيد الاحتمال
الاول ان الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فينبو الغسل الوضوء ان كان محدثا والا
فسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب اكمال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل
الرجلين الى فراغه وهو ظاهر من قولها كما توضح الصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة
من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أقاض على سائر
جسده ثم غسل رجله وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي هي
غريبة صحيحة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال نعم لا شاهد من رواية أبي سلمة
عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد
في آخره فاذا فرغ غسل رجله فاما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقوله الوضوء
للصلاة أي أكثره وهو ما سوى الرجلين أو يحمل على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على
جواز تفريق الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجله أي أعاد غسلهما
لاستيعاب الغسل بعد ان كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب ثم يفيض على
جلده كله (قوله حديثنا محمد بن يوسف) هو النرياني وسفيان هو الثوري وجرم الكرماني بان
محمد بن يوسف هو البكندى وسفيان هو ابن عيينة ولا أدري من أين له ذلك (قوله وضوءه لك صلاة
غير رجله) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الى آخره وهو مخالف لظاهر رواية
عائشة ويمكن الجمع بينهما اما بحمل رواية عائشة على الجواز كما تقدم واما بحملها على حلة أخرى
وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل
الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالقديم
وعند الشافعية في الافضل قولان قال النووي أحدهما وأشهرهما وضوءهما أنه يكمل وضوءه
قال لان أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى كذا قال وليس في شيء من الروايات
عنهما ما التصريح بذلك بل هي اما محتملة كرواية توضح وضوءه للصلاة أو ظاهرة في تأخيرهما
كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهدان من طريق أبي سلمة ويوافقتها أكثر الروايات عن ميمونة
أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ورواها تقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن
الاعمش وقول من قال انما فعل ذلك مرة لبيان الجواز مستعقب فان في رواية أحمد عن أبي معاوية
عن الاعمش ما يدل على المواظبة ولنظفه كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ
يمينه على شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث وفي آخره ثم يتخفى فيغسل رجله قال القرطبي
الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام باعضاء الوضوء (قوله وغسل
فرجه) فيه تقديم وتأخير لان غسل الفرج كان قبل الوضوء اذا الوضوء لا تقتضي الترتيب وقديين
ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل فذكر أن أول غسل البدن ثم غسل
الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجله وأتى بتم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (قوله
هذه غسله) الإشارة الى الافعال المذكورة أو التقدير هذه صفة غسله وللكتبيين هذا غسله وهو

على جلده كله * حديثنا
محمد بن يوسف قال
حديثنا سفيان عن الاعمش
عن سالم بن أبي الجعد عن
كريب عن ابن عباس عن
ميمونة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت توضح رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وضوءه للصلاة غير رجله
وغسل فرجه وما أصابه من
الاذى ثم أقاض عليه الماء
ثم نحي رجله فغسلهما هذه
غسله من الجنابة

ظاهر وأشار الاسماعيلي الى ان هذه الجملة الاخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعدوان زائدة بن
 قدامة بين ذلك في روايته عن الاعمش واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق
 الوضوء على استحباب الافراغ باليمين على الشمال لا يغترف من الماء لقوله في رواية أبي عوانة
 وحفص وغيرهما ثم أفرغ بيمينه على شماله وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل
 الجنابة لقوله فيها ثم تغمض واستنشق وتمسك به الحنفية للقول بجوبهما وتغيب بأن الفعل
 المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان بيانا للجمل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قاله ابن
 دقيق العيد وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الارض لقوله في الروايات المذكورة
 ثم ذلك يده بالارض أو بالحائط قال ابن دقيق العيد وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسله واحدة
 لازالة النجاسة والغسل من الجنابة لان الاصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح النووي
 وغيره انه يجزئ لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون
 للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء وأما ذلك اليد بالارض فللمبالغة فيه ليكون أثق كما قال البخاري
 وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لان الغسل ليس مقصورا على
 ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة أيضا واستدل
 به البخاري أيضا على ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من توضأ بنية الغسل ثم
 أكمل باقي أعضائه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز نفقض اليدين من ماء
 الغسل وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولنظفه لا تنفضوا أيديكم في
 الوضوء فانهم اراوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان
 في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ولولم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن
 صالحا لأن يحتج به وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل
 مسئلة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الاعمش وعند بعض الرواة
 عنه ما ليس عند الآخر وقد جمعت فوائد هذا الباب وصرح في رواية حفص بن غياث عن
 الاعمش بسماع الاعمش من سالم فامن تدليسه وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاة الاعمش
 وسالم وكريب وصحبا بيان ابن عباس وخالته ميمونة بنت الحارث وفي الحديث من الفوائد أيضا
 جواز الاستعانة بإحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره وضعت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم غسلا وفي رواية عبد الواحد ما يغتسل به وفيه خدمة الزوجات لازواجهن
 وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج بها وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن
 يريد الاغتراف لثلايد خلهما في الماء وفيه ما لم يسهل به يستقدر فاما اذا كان الماء في ابريق مثلا
 فالاولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص
 على مسح الرأس في هذا الوضوء وتمسك به المالكية لقولهم ان وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل
 يكتفي عنه بغسلها واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره فناولته ثوبا فلم يأخذ به على
 كراهة التنشيف بعد الغسل ولا حاجة فيه لانها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال فيجوز أن يكون
 عدم الاخذ لآخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمري يتعلق بالخرقة أو لكونه كان مستجلا أو
 غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه الثوب لابقاء بركة الماء وللتواضع أو لشيء رآه في الثوب من حرير

أو وسخ وقد وقع عند أحمد والاسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الاعمش قال
 فذكرت ذلك لبراهيم النخعي فقال لا بأس بالمبديل وانما رده مخافة أن يصير عادة وقال التميمي في
 شرحه في هذا الحديث دليل على انه كان يتنشف ولولا ذلك لم تأت بالمبديل وقال ابن دقيق العيد
 نقضه الماء يبدل على ان لا كراهة في التنشيف لان كلامهم مما ازاله وقال النووي اختلاف
 أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها ان المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب
 وقيل مكروه في الصنف مباح في الشناء واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر
 خلافا لمن غلاما من الخنفسة فقال بنحاسته **(قوله)** غسل الرجل مع امرأته عن
 عروة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن
 القاسم بن محمد أخرجه النسائي وريح أبو زرعة الاول ويحتمل ان يكون للزهري شعبان
 فان الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى **(قوله)** أنا والنبي) يحتمل أن يكون
 مفعولا معه ويحتمل أن يكون عطفا على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب
 لكونها هي السبب في الاغتسال فكأنها أصل في الباب **(قوله)** من انا واحد من قدح
 من الاولى ابتداء ثمانية بيانية ويحتمل ان يكون قدح بدلا من انا بتكرار حرف الجر وقال
 ابن التين كان هذا الاناء من شبيهه وهو بفتح المعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء
 من حديث عبد الله بن زيد وكان مستنده مارواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن
 عروة عن أبيه ولفظه تور من شبيهه **(قوله)** يقال له الفرق) ولما لث عن الزهري هو الفرق وزاد
 في روايته من الجنابة أي بسبب الجنابة ولا يبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب وذلك القدح
 يومئذ يدعى الفرق قال ابن التين الفرق يتسكن الراء وروينا بفتحها وجوز بعضهم الامر ين
 وقال القتيبي وغيره هو بالفتح وقال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي انه
 الصواب قال وليس كما قال بل هما الغتان **(قلت)** لعل مستند الباجي ما حكاه الازهرى عن ثعلب
 وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الاسكان أبو زيد
 وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة والذي في روايتنا هو الفتح والله أعلم وحكى ابن الاثير ان الفرق
 بالفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان مائة وعشرون رطلا وهو غريب وأما مقداره فعند مسلم في آخر
 رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة الفرق ثلاثة أصع قال
 النووي وكذا قال الجاهل وقيل الفرق صاعان لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على ان الفرق
 ثلاثة أصع وعلى ان الفرق ستة عشر رطلا ولا يريده اتفاق أهل اللغة والافق قد قال بعض
 الفقهاء من الخنفسة وغيرهم ان الصاع ثمانية أرطال وعكوا بما روى عن مجاهد في هذا الحديث
 الاتي عن عائشة انه حذر الاناء ثمانية أرطال والصحيح الاول فان الحذر لا يعارض به التحديد أيضا
 فلم يعر مجاهد بان الاناء المذكور صاع فيعمل على اختلاف الاواني مع تقاربها ويؤيد كون
 الفرق ثلاثة أصع مارواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ قد رستة أقساط والقط
 بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ولا اختلاف بينهم ان الفرق ستة عشر رطلا
 فصاع ان الصاع خمسة أرطال وثلاث وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لماء الغسل ثمانية
 أرطال والذي لزكاة النظر وغيرها خمسة أرطال وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتن تقدمت في باب
 وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل الى عورة امرأته وعكسه

* (باب) * غسل الرجل مع
 امرأته * حدثنا آدم بن أبي
 اياس قال حدثنا ابن أبي
 ذئب عن الزهري عن عروة
 عن عائشة قالت كنت
 اغتسل أنا والنبي صلى الله
 عليه وسلم من اناء واحد من
 قدح يقال له الفرق

ويؤيده مارواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى انه سئل عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بعينه وهو نص في المسئلة والله أعلم
(قوله ما) **الغسل بالصاع** أى بملء الصاع ونحوه أى ما يقاربه والصاع تقدم انه خمسة أرتال وثلاث برطل بغداد وهو على ما قال الراغب وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي انه مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وقدين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال انه كان في الاصل مائة وثمانية وعشرين واربعة اسباع ثم زادوا فيه مثقالا لارادة جبر الكسرة فصار مائة وثلاثين قال والعمل على الاول لانه هو الذى كان موجودا وقت تقدير العلماء به **(قوله حدثنا عبد الله بن محمد)** هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أى ابن عمر بن سعد بن أبى وقاص شارح شيخه أباسلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهريا مدنيًا مشهورا بالكنية وقد قيل ان اسم كل منهما عبد الله **(قوله وأخو عائشة)** زعم الداودي انه عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق وقال غيره هو أخوها الامها وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما لما روى مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحرث وأبو عوانة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة وقال النووي وجماعة انه عبد الله بن يزيد معة دين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبى قلابه عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ولم يتعين عندي انه المراد هنا لان لها أخا آخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الادب المفرد للخازي وسنن أبى داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن عبيد كوفي فيجتمعا ان يكون المهتم هنا أحدهما ويحتمل ان يكون غيرهما والله أعلم **(قوله فدعت بآباءنحو)** بالجذر والتنوين صفة لآباء وفي رواية كريمة فنحوها بالنصب على أنه نعت للمجرور باعتبار المحل أو بانتمار أعني **(قوله وبيننا وبينها حجاب)** قال القاسمي عياض ظاهره انها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للمعمر لانها خالة أى سلمة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم وانما استرت أسافل بدنهما لما لا يحل للمعمر النظر اليه قال والام يكن لاغتسالها بحضرتها ما معنى وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالنعل لانه أوقع في النفس ولما كان السؤال محتملا للكيفية والكمية ثبت لهما ما يدل على الامر من معاملا الكيفية فيما لاقتصار على افاضة الماء واما الكمية فبالاكتفاء بالصاع **(قوله قال أبو عبد الله)** أى البخاري المصنف **(قال يزيد بن هرون)** هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما **(قوله وبهز)** بالزاي المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي وزاد في روايتهما من الجنابة وعندهما أيضا على رأسها ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي **(قوله والجدى)** بضم الجيم وتشديد الدال نسبة الى جدة ساحل مكة وكان أصله منها الكنية سكن البصرة **(قوله قدر صاع)** بالكسرة على الحكاية ويجوز النصب كما تقدم والمراد من الروايتين ان الاغتسال وقع على الصاع من الماء تقريرا لا تحديدا **(قوله حدثنا عبد الله بن محمد)** هو الجعفي **(قوله حدثنا يحيى بن آدم)** قال أبو على الجبلي ثبت الجميع الرواة الا لابي ذر عن الحموي فسقط من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا يتصل السند لآبائه **(قوله زهير)** هو ابن معاوية وأبو اسحق هو السبيعي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي

(باب) **الغسل بالصاع**
 ونحوه **حدثنا عبد الله**
 ابن محمد قال حدثني
 عبد الصمد قال حدثني
 شعبة قال حدثني أبو بكر بن
 حفص قال سمعت أباسلمة
 يقول دخلت أنا وأخو عائشة
 على عائشة فسالها أخوها
 عن غسل النبي صلى الله
 عليه وسلم فدعت بآباءنحو
 من صاع فاعتسلت وأفاضت
 على رأسها وبيننا وبينها
 حجاب قال أبو عبد الله قال
 يزيد بن هرون وبهز والجدى
 عن شعبة قدر صاع **حدثنا**
 عبد الله بن محمد قال حدثنا
 يحيى بن آدم قال حدثنا زهير

ابن أبي طالب المعروف بالباقر (قوله هو أبوه) أي على بن الحسين (وعنده) أي عند جابر (قوله قوم) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ووقع في العمدة وعنده قومه من زيادة إلهاء وجعلها شرا أحها ضميرا يعود على جابر وفيه ما فيه وإيست هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد أيضا على قوله أنه يخرج المتفق (قوله فسألوه عن الغسل) أفاد اسحق بن راهويه في مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الراوي فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال سألت جابرا عن غسل الجنابة وبين النساقي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي جعفر قال عمارينا في الغسل عند جابر فكان أبو جعفر يتولى السؤال ونسب السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازا لقصد هم ذلك ولهذا أفرّد جابر الجواب فقال يكفيك وهو بفتح أوله وسيأتي مزيد لهذا الموضع في الباب الذي يليه (قوله فقال رجل) زاد الاسمعيلي منهم أي من القوم وهذا يؤيد ما ثبت في رواياتنا أن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر انصاري (قوله أوفي) يحتمل الصفة والمقدار أي أطول وأكثر (قوله وخبر منك) بالرفع عطفا على أوفي الخبر به عن هو وفي رواية الاصيلي أو خبرا بالنصب عطفا على الموصول (قوله ثم أمنا) فاعل أمنا هو جابر كما سيأتي ذلك واضحا من فعله في كتاب الصلاة ولا التفات إلى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والانقياد إلى ذلك وفيه جواز الرد بعنف على من عياري بغير علم إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وفيه كراهية التنطع والاسراف في الماء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي مسند الحميدي حدثنا سفيان أنا عمرو أنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله كان ابن عيينة) كذا رواه عنه أكثر الرواة وانما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديما وانما راجح البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين لأن من جله المراجعات عندهم قدم السماع لأنهم مظنة قوة حفظ الشيخ ولرواية الآخر من جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان ووجهها الاسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذها عنها وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والحميدي وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ومسلم والنسائي وغيرهما من طريقه ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين أن فلانا وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حققته فيما كتبت على كتاب ابن الصلاح وادعى بعض الشارحين أن حديث ميمونة هذا لا مناسبه له بالترجمة لأنه لم يذكر فيه قدر الأنا والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أوانهم كانت صغارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي نحو الصاع أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما زوجه له واغتسلت معه فيكون حصه كل منهما ما أزيد من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب والله أعلم (قوله) **باب** من أقاض على رأسه ثلاثا تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك (قوله حدثنا زهير)

عن أبي اسحق قال حدثنا أبو جعفر أنه كان عند جابر ابن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم فسألوه عن الغسل فقال يكفيك صاع فقال رجل ما يكفيني فقال جابر كان يكفي من هو أوفي منك شعرا وخبر منك ثم أمنا في ثوب * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد قال أبو عبد الله كان ابن عيينة يقول أخيرا عن ابن عباس عن ميمونة والصحيح ما رواه أبو نعيم * (باب) من أقاض على رأسه ثلاثا * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي اسحق قال حدثني سليمان ابن صرد قال حدثني جبير ابن مطعم

هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد ونزل في الباب الذي قبله وأبو اسحق هو
السبيعي أيضا وسليمان بن صرد خراعي وهو من أفاضل الصحابة وأبوه بضم المهملة وفتح الراء وشيخه
من مشاهير الصحابة فقصه رواية الاقران **(قوله)** أما أنا فافيض بضم الهمزة وقسم أما محذوف
وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكره وعند النبي صلى الله عليه وسلم
الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عمار وفي الغسل عند
النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا
هو القسم المحذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر
ان الذين سألوا عن ذلك هم وفد ثقف والسباق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض
الا ثلاثا وهي محتملة لان تكون للتكرار ومحتملة لان تكون للتوزيع على جميع البدن لكن
حديث جابر في آخر الباب يتوى الاحتمال الاول وسند كرمافيه **(قوله)** كتبهما كذا لاكثر
وللكشيحي كلاهما وحكي ابن التين ان في بعض الروايات كتابها وهي مخرجة على من يراها
تثنية ويرى ان التثنية لا تتغير كقوله * قد بلغاني المجد غايتها * وهكذا القول في رواية الكشيحي
وهو مذنب الفراء في كالا خلا فاللصيرين ويمكن أن يخرج الرفع فيهما على القطع **(قوله)** حدثني
وللاصلي حدثنا (محمد بن بشار) هو بن دار كاصرح به الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن
الحسن بن سفيان وغيره عنه وأبوه بالموحدة وتقبل المجبة بلا خلاف وليس في الصحيحين بهذه
الصورة غيره قوله أبوه على الجاني وجماعة بعده وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمثناة وسين مهملة
وانما ثبت عليه لئلا يغتر به فإنه لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن **(قوله)** محمول بكسر
أوله واسكان المجبة وبوزن محمد أيضا وهذا الوجهان في رواية أبي ذر والاول لذلك كثرة والثاني لابن
عساكر وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر
(قوله) يفرغ بضم أوله **(قوله)** ثلاثا أي غرفات زاد الاسماعيلي قال شعبة أظنه من غسل الجنابة
وفيه وقال رجل من بني هاشم ان شعري كثير فقال جابر شعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
أكثر من شعرك وأطيب **(قوله)** حدثنا معمر باسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزني وفي
رواية القنابذي بوزن محمد وبه جزم الحاكم وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث وقد ينسب
الى جده سام فيقال معمر بن سام وهو بالمهملة وتخفيف الميم **(قوله)** ابن عمك فيه تجوز فأنه ابن
عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب والخنفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد
فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمد فاشتهر بالنسبة اليها وقول جابر أتاني يشعربان سؤال الحسن
ابن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لان ذلك كان عن
الكيفية كما أشعر بذلك قوله في الجواب يكفيك صاع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف
الغسل ولكن الحسن بن محمد في المسئلة جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكيفية
ما يكفيني أي الصاع ولم يعمل وقال في جواب الكيفية اني كثير الشعر أي فاحتاج الى أكثر من
ثلاث غرفات فقال له جابر في جواب الكيفية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك
وأطيب أي واكتفي بالثلاث فاقتضى ان الانتفاء يحصل بها وقيل في جواب الكيفية ما تقدم
وناسب ذكر الخبرية لان طالب الزيادة من الماء يلحظ فيه التحري في اصال الماء الى جميع الجسد

قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أما أنا
فأفيض على رأسي ثلاثا
وأشار بيديه كتبهما
* حدثني محمد بن بشار قال
حدثنا عنده قال حدثنا
شعبة عن محمول بن راشد
عن محمد بن علي عن جابر بن
عبد الله قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم يفرغ على
رأسه ثلاثا * حدثنا أبو
نعيم قال حدثنا معمر بن
يحيى بن سام قال حدثني
أبو جعفر قال قال لي جابر
أتاني ابن عمك يعرض
بالحسن بن محمد ابن الخنفية
قال كيف الغسل من الجنابة

فقلت كان النبي صلى الله عليه وسلم ياخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده فقال لي الحسن اني رجل كثير الشعر فقلت كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منك شعرا * (باب) * الغسل مرة واحدة * حدثنا موسى قال حدثنا عبد الواحد عن الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء للغسل فغسل يده مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكيره ثم مسح يده بالارض ثم مضمض واستشق وغسل وجهه ويديه ثم أقاض على جسده ثم تحوّل من مكانه فغسل قدميه * (باب) * من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل * حدثنا محمد بن المنثني قال حدثنا أبو عاصم عن حنظلة عن القاسم عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا بشئ نحو الخلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر فقال بهما على رأسه

وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتقى الناس لله وأعلمهم به وقد اکتفى بالصاع فاشار جابر الى ان الزيادة على ما اکتفى به تنطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت اليه (قوله ثلاث اكف) وفي رواية كريمة ثلاثه أكف وهي جمع كف والكف تذكروا ثوبت والمراد انه ياخذ في كل مرة كفين ويدل على ذلك رواية اسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث وبسط يديه وبو يده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب والكف اسم جنس فيحمل على الاثنين ويحتمل ان تكون هذه العرفات الثلاث للتكرار ويحتمل ان يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتى في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا * (قوله) **باب** الغسل مرة واحدة قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أقاض على جسده لانه لم يقيّد بعد فيحمل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة لان الاصل عدم الزيادة عليها (قوله) حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد وباقي الاسناد والمتمن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل (قوله) في هذه الرواية (فغسل يده) وللكشمير في يديه (مرتين أو ثلاثا) الشك من الاعمش كما سيأتى من رواية أبي عوانة عنه وغسل الكرمانى قال الشك من ميمونة (قوله) مذاكيره هو جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذكار وكانهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الاثنى قال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحده وقيل واحده مذكار وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الا واحدا بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل * (قوله) **باب** من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديما وحديثا على جماعة من الأئمة فنهض من نسب البخارى فيها الى الوهم ومنهم من ضبط لفظ الخلاب على غير المعروف في الرواية لتتجه المطابقة ومنهم من تكلف لها توجيها من غير تغيير فأما الطائفة الاولى فأولهم الاسماعيلي فانه قال في مستخرجهم رحم الله أبا عبد الله يعني البخارى من ذا الذي يسلم من الغلط سبق الى قلبه ان الخلاب طيب وأى معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل وانما الخلاب اناء وهو ما يحلب فيه يسمى خلابة ومحلبا قال وفي تامل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من خلابة انتهى وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضا وقال الخطابي في شرح أبي داود الخلاب اناء يسع قدر حلب ناقه قال وقد ذكره البخارى وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه أراد به المحلب الذي يستعمل في غسل الايدي وليس الخلاب من الطيب في شئ وانما هو ما فسرت لك قال وقال الشاعر

صاح هل ريت أو سمعت براع * رد في الضرع ما فرى في الخلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الازهرى قال في التذيب الخلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهملة واللام الخفيفة أى ما يحلب قمه كالحلب فصحفه وانما هو الخلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب وقد أنكر جماعة على الازهرى هذا من جهة ان المعروف في الرواية بالهملة والتخفيف ومن جهة المعنى أيضا قال ابن الاثير لان الطيب لا يستعمل بعد الغسل أليق منه قبله وأولى لانه اذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء وقال الحميدى في الكلام على غريب الصحاح ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدر الصاع في موضع واحد فكأنه تأوله على الاناء وأما البخارى

فربما ظن أن تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا
 الحديث انتهى فجعل الحميدى كون البخارى أراد ذلك احتمالا أى ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن
 لم ينصح به وقال القاضى عياض الحلاب والمحب بكسر الميم أناء يملؤه قدر حلب الناقة وقيل المراد
 أى في هذا الحديث محلب الطيب وهو بفتح الميم قال وترجمة البخارى تدل على أنه التفت إلى
 التأويلين قال وقدرناه بعضهم في غير الصحيحين الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام يشير إلى
 ما قاله الأزهرى وقال النووى قد أنكر أبو عبيد الهروى على الأزهرى ما قاله وقال القرطبي
 الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى
 وأما الطائفة الثالثة فقال المحب الطبري لم يرد البخارى بقوله الطيب ماله عرف طيب وإنما أراد
 تطيب البدن بإزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة إن كانت وإنما أراد بالحلاب الأناء الذى
 يغتسل منه يدأ به فيوضع فيه ماء الغسل قال وأوفى قوله أو الطيب بمعنى الواو وكذا ثبت في بعض
 الروايات كذا كره الحميدى ومحصل ما ذكره أنه يحمله على اعداد ماء الغسل ثم الشروع في التنظيف
 قبل الشروع في الغسل وفي الحديث البداءة بشق الرأس لكونها أكثر شعنا من بقية البدن من
 أجل الشعر وقيل يحتمل أن يكون البخارى أراد الإشارة إلى ما روى عن ابن مسعود أنه كان
 يغسل رأسه بخطمي ويكتفى بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبى شيبة وغيره عنه ورواه
 أبو داود ومروعا عن عائشة بأسناد ضعيف فكأنه يقول دل هذا الحديث على أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئا مما ينقى البدن
 كالسدرو غيره وبقوى ذلك ما في معظم الروايات بالحلاب أو الطيب فقوله أو يدل على أن الطيب
 قسيم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه
 فلذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذى في الحلاب فاطلق على الحال اسم المحل
 مجازا وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الأناء الذى فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب
 ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول دون الثانى انتهى وهو
 مستمد من كلام ابن بطال فإنه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأظن البخارى جعل الحلاب في
 هذه الترجمة ضمير ما من الطيب قال فان كان ظن ذلك فقد وهم وإنما الحلاب الأناء الذى كان فيه
 طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى كان يستعمله عند الغسل قال وفي الحديث الحوض على
 استعمال الطيب عند الغسل تأسيسا بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكأنه جعل قوله في
 الحديث فاخذ بكفه أى من الطيب الذى في الأناء فبدأ بشق رأسه الإيمن أى فطيمه إلى آخره
 ومحصله أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال وهو توجيه حسن بالنسبة
 لفظا ولفظا الرواية التى ساقها البخارى لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الأسماعيلي عرف أن
 الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب فروى الأسماعيلي عن طريق مكى بن إبراهيم عن جندب في
 هذا الحديث كان يغتسل بقدح بدل قوله بالحلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول
 يده ثلاث غرة الحديث وللجوزقي من طريق حمدان السلمى عن أبي عاصم اغتسل فأتى بحلاب
 فغسل شق رأسه الإيمن الحديث فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنه أناء الماء لا أناء الطيب وأما
 رواية الأسماعيلي عن طريق سندار عن أبي عاصم بلفظ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا

بشيء دون الحلاب فاخذ بكفيه فبدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه ماء فافرغ على رأسه
فلولا قوله ماء لا يمكن حمله على التطيب قبل الغسل لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان
عن أبي عاصم بالفظ كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الايمن ثم الايسر
كذلك فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا مما يدل على أنه أتاها الماء وفي رواية لابن حبان والبيهقي ثم
يصب على شق رأسه الايمن والتطيب لا يعبر عنه بالصب فهذا كله يبعد تاويل من حمله على التطيب
ورأيت عن بعضهم ولا أحفظه إلا أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة إلى حديث عائشة
أنها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الأحرار قال والغسل من سنن الأحرار وكان
الطيب حصل عند الغسل فأشار البخاري هنا إلى أن ذلك لم يكن مستقرا من عادته انتهى ويقويه
تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ثم ساق حديث
عائشة أنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وفي رواية بعدها
كأنني انظر إلى ويص الطيب أي لمعانه في مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي رواية أخرى
عنده قبيل هذا الباب ثم يصبح محرما ينضح طيبا فاستنبت الاغتسال بعد التطيب من قولها ثم
طاف على نسائه لأنه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقي
أثر الطيب بعد الغسل لكثرة لأنه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه فعلى هذا فتدوله
هنا من بدأ بالحلاب أي بآناء الماء الذي للغسل فاستدعى به لأجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند
إرادة الغسل فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل
وأما التطيب بعده فعرف من شأنه وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة إلى الحديث الذي
ذكرناه وهذا أحسن الأجوبة عندي وأليقها بتصرفات البخاري والله أعلم وعرف من هذا أن
قول الاسماعيلي رأيي معنى للطيب عند الغسل معترض وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم وفي كلام
غيرهما مما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها الظهورها والله الهادي للصواب (تكميل) أبو عاصم
المذكور في الاسناد هو النبل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه
نزل في هذا الاسناد فادخل بينه وبينه واسطة وحفظه هو ابن أبي سفيان الجمحي والقاسم هو ابن
محمد بن أبي بكر وقوله كان إذا اغتسل أي إذا أراد أن يغتسل كآتين من رواية الاسماعيلي وقوله
دعا أي طلب وقوله نحو الحلاب أي آناء قريب من الآناء الذي يسمى الحلاب وقد وصفه أبو عاصم
بأنه أقل من شبر في شبر أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وفي رواية لابن حبان وأشار أبو عاصم
بكفيه فكأنه خلق بشبريه يصف به دوره الأعلى وفي رواية للبيهقي كقدر كوز يسع ثمانية ارطال
وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المثنى أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الايسر ثم أخذ
بكفيه فقال بهما على رأسه فأشار بقوله أخذ بكفيه إلى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية أبي
عوانة وقوله بكفيه وقع في رواية الكشميهني بكفيه بالثنية وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين
قال الجوهري كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فهو بالتحريك وفي الحديث
استحباب البداءة بالميا من في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وفيه الاجتزاء بالغسل
ثلاث غرفات وترجم على ذلك ابن حبان وسند كلامه على قوله فقال بهما في الباب الذي بعده
إن شاء الله تعالى (قوله باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة) أي في غسل الجنابة

* (باب) المضمضة
والاستنشاق في الجنابة

• حدثنا عمر بن حفص بن

غياث قال حدثنا أي قال

حدثنا الأعمش قال حدثني

سالم عن كريب عن ابن عباس

قال حدثتنا ميمونة قالت

صليت للنبي صلى الله عليه

وسلم غسلا فأفرغ يمينه

على يساره فغسلها ثم غسل

فرجه ثم قال بيده الأرض

فمسحها بالتراب ثم غسلها ثم

تغمض واستنشق ثم غسل

وجهه وأفاض على رأسه

ثم تيمم فغسل قدميه ثم أتى

بمديل فلم ينفض بها • (باب

مسح اليد بالتراب لتكون

أنتى • حدثنا الحميدي

قال حدثنا سفيان قال

حدثنا الأعمش عن سالم بن

أبي الجعد عن كريب عن

ابن عباس عن ميمونة أن

النبي صلى الله عليه وسلم

اغتسل من الجنابة فغسل

فرجه بيده ثم ذلك بها

الحائط ثم غسلها ثم توضأ

وضوؤه للصلاة فلما فرغ

من غسله غسل رجله

• (باب) هل يدخل الجنب

يده في الإناء قبل أن يغسلها

إذا لم يكن على يده قدر

غير الجنابة وأدخل ابن

عمر والبراء بن عازب يده في

الطهور ولم يغسلها ثم توضأ

ولم يرا ابن عمرو ابن عباس بأسا

بما ينتزع من غسل الجنابة

• حدثنا عبد الله بن مسلمة

والمراد هل هما واجبان فيه أم لا وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البخاري استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث ثم توضأ وضوءه للصلاة فدل على أنهم للوضوء وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فاذا سقط الوضوء سقطت توابعه ويحمل ما روى من صفة غسله صلى الله عليه وسلم على الكمال والفضل (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي (قوله غسلا) بضم أوله أي ماء الاغتسال كما سبق في باب الغسل مرة (قوله ثم قال بيده الأرض) كذا في روايتنا وللاكثر بيده على الأرض وهو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على القول في حديث لا حيد الا في اثنتين قال فيهما في الذي يتلو القرآن لو أوتيت مثل مأوتى هذا الفعل مثل ما يفعل وسيأتي في باب نفض اليدين قريبا من رواية أبي حنيفة عن الأعمش في هذا الموضع فضرب بيده الأرض فيفسر قال هنا بضرب (قوله ثم تيمم) أي تحول إلى ناحية (قوله فلم ينفض بها) زاد في رواية كريمة قال أبو عبد الله يعني لم يتمسح وأنت الضمير على إرادة الخرقعة لأن المديل خرقعة مخصوصة وسيأتي في باب من أفرغ على يمينه قالت ميمونة فتناولته خرقته وبقيمة مباحث الحديث تقدمت في باب الوضوء قبل الغسل • (قوله ما) مسح اليد بالتراب لتكون أنتى) أي لتصير اليد أنتى منها قبل المسح (قوله حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي) كذا في روايتنا واقتصر الاكثر على حدثنا الحميدي وسفيان هو ابن عيينة (قوله فغسل فرجه) هذه الفاء قنسية واية تعقيبية لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضا ومن فوائد هذا السياق الاتيان فيه بتم الدالة على ترتيب ما ذكر فيه من صفة الغسل • (قوله ما) هل يدخل الجنب يده في الإناء) أي الذي فيه ماء الغسل قبل أن يغسلها أي خارج الإناء إذا لم يكن على يده قدر أي من نجاسة وغيرها غير الجنابة أي حكمها لأن أثرها مختلف فيه ندخل في قوله قدر وأما حكمها فقتال المهلب أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جازله ادخالها الإناء قبل أن يغسلها لأنه ليس شيء من أعضائه نجس بسبب كونه جنبا (قوله وأدخل ابن عمرو والبراء بن عازب يده) أي أدخل كل واحد منهما يده وفي رواية لابي الوقت يدهم ما بالتمسية (قوله في الطهور) ينتزع أوله أي الماء الماء الاغتسال وأثر ابن عمرو وصله سعيد ابن منصور وعنه وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما ما بان ينزلا على ما بين حيث لم يغسل كان متيقنا أن لا قدر في يده وحيث غسل كان ظانا أن متيقنا أن فيها شيئا أو غسل للندب وترك للجواز وأثر البراء وصله ابن أبي شيبة بلفظ أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها وأخرج أيضا عن الشعبي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب (قوله ولم يرا ابن عمرو ابن عباس) أما أثر ابن عمرو وصله عبد الرزاق بعنه وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عنه وعبد الرزاق من وجه آخر أيضا عنه وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكمية لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من الإناء الذي تقاطر فيه ما لا في بدن الجنب من ماء اغتساله ويمكن أن يقال انما يرا الصحابي بذلك بأسا لأنه مما يشق الاحتراز منه فكان في مقام العفو كما روى ابن أبي شيبة عن الحسن البصري قال ومن علك انتشار الماء انال ترجو من رجة الله ما هو أوسع من هذا (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) زاد

مسلم ابن قعنب **(قوله حدثنا)** ولكريمة أخبرنا أفلح وهو ابن حميد كمار واه مسلم ولم يخرج البخاري عن أفلح بن سعيد شيئا والقاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره وزاده مسلم في آخره من الجنابة أي لاجل الجنابة ولائي عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد فيه وتلقي بعد قوله تختلف أيدينا فيه وللاسما عيلي من طريق اسحق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أيدينا يعني حتى تلتقي وللبهقي من طريقه تختلف أيدينا فيه يعني وتلقي وهذا يشعر بان قوله وتلقي مدرج وسيأتي في باب تخليل الشعر من وجه آخر عنها كأنه غسل من اناء واحد فتعرف منه جميعا فاعمل الراوي قال وتلقي بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان يغترف تارة قبلها وتغترف هي تارة قبله ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيبادرنى حتى أقول دعلى زاد النسائي وأبادره حتى يقول دعلى وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ويدل على أن النهي عن انغماس الجنب في الماء الدائم انما هو للتنزيه كراهية أن يستقدر لا لكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه لانه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلأن الجنب لما جازله أن يدخل يده في الاناء ليغترف بهما قبل ارتضاع حذته لتمام الغسل كما في حديث الباب دل على أن الامر بغسل يده قبل ادخالها ليس لامر يرجع الى الجنابة بل الى ما لعله يكون بيده من نجاسة متبقية أو مظلونة **(قوله)** حدثنا مسدد قال حدثنا حماد هو ابن زيد ولم يسمع من حماد بن سلمة وهشام هو ابن عروة **(قوله)** غسل يده هكذا أوردته مختصرا وقد أخرجه أبو داود وأما عن مسدد بهذا السند لكن قال يديه بالتثنية وزاد يصب على يده اليمنى أى من الاناء فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الاسما عيلي من طريق عن حماد بن زيد وسيأتي نحوه من وجوه آخر عن هشام في باب تخليل الشعر قال المهلب حمل البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل اليدين قبل ادخالهما على حال يتيقن نظافة اليد وحديث هشام يعني هذا على ما اذا خشى أن يكون علق بهما شيء فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى ويمكن أن يحيل الفعل على التذنب والترك على الجواز أو يقال حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد فيحمل المطلق على المقيد لأن في رواية الفعل زيادة لم تذكر في الاخرى **(قوله)** حدثنا أبو الوليد هو الطيالسي **(قوله)** من جنابة) وللكشميهني من الجنابة أي لاجل الجنابة **(قوله)** وعن عبد الرحمن بن القاسم هو معطوف على قوله لشعبة عن أبي بكر بن حفص فلشعبة فيه اسنادان الى عائشة حذته أحد شيخه به عن عروة والاخر عن القاسم وقد وههم من زعم ان رواية عبد الرحمن معلة وقد أخرجهما أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقال أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا وكذا قال أبو مسعود وغيره في الاطراف **(قوله)** مثله أي مثل المتن المذكور وللاصيلي مثله بزيادة موحدة في أوله **(قوله)** حدثنا أبو الوليد هو الطيالسي أيضا وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضا في هذا المتن ~~لكن~~ من طريق صحابي آخر وهذا الاسناد بعينه تقدم متن آخر في باب علامة الايمان **(قوله)** والمرأة يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها للجنس **(قوله)** زاد مسلم هو ابن ابراهيم وهو من شيوخ البخاري

قال أخبرنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف أيدينا فيه * حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يده * حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عروة عن عائشة كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد من جنابة وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نسائه يغتسلان من اناء واحد زاد مسلم

وضوءه * حدثنا محمد بن محبوب قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل مذكراً ثم ذلك يده في الأرض ثم تيمم واستشاق ثم غسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على جسده ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه * (باب) * من أفرغ بيمنه على شماله في الغسل * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا أبو عوانة قال حدثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلًا وسترة فصب على يده فغسلها مرة أو مرتين قال سليمان لا أدرى أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل فرجه ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط ثم تيمم واستشاق وغسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثم صب على جسده ثم تنحى فغسل قدميه فناولته خرقة فقال يده هكذا

(قوله ووهب) زاد الاصيلي وأبو الوقت ابن جرير رأى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ووقع في رواية أبي ذر ووهب بالتصغير وأظنه وهماء فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية ووهب بن جرير ولم نجد من رواية وهيب بن خالد ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة وأما وهيب فهو من أقرانه وممراد البخاري أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير روايا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخره من الجنبية وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية ووهب بن جرير بدون هذه الزيادة والله أعلم (قوله ما) تفریق الغسل والوضوء أي جوازه وهو قول الشافعي في الجديد واحتج له بأن الله تعالى أو جب غسل أعضائه فن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة وقال ربيعة ومالك من تعم ذلك فعليه الاعادة ومن نسي فلا وعن مالك ان قرب التفریق بخي وان طال أعاد وقال قتادة والاوزاعي لا يعيد الا ان جف وأجازة النخعي مطلقا في الغسل دون الوضوء كرجوع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفاف حدا لذلك حجة وقال الطحاوي الجفاف ليس يحدث فينقض كالجفاف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة (قوله ويزكر عن ابن عمر) هذا الاثر روينا في الام عن مالك عن نافع عنه لكن فيه أنه يوضأ في السوق دون رجله ثم رجع الى المسجد نسح على خفيه ثم صلى والاسناد صحيح فيحتمل أنه انما يجزم به لكونه ذكر بالمعنى قال الشافعي لعله قد جف وضوءه لان الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد (قوله حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن اسمعيل عنه في باب الغسل مرة وسياقهما واحد غالباً الآن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا ثم تنحى من مقامه وهما بمعنى وأبدي الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائماً (قوله ما) من أفرغ هذا الباب مقدم عند الاصيلي وابن عساكر على الذي قبله واعترض على المصنف بان الدعوى أعم من الدليل والجواب ان ذلك في غسل الفرج بالنص وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن كما تقدم ومحل هنا فيما اذا كان يغترف من الاناء قاله الخطابي قال فاما اذا كان ضيقاً كالقمقم فانه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه (قوله حدثنا موسى بن اسمعيل) تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الغسل مرة لكن شيخه هناك عبد الواحد هو أبو عوانة وهو الواضح البصري (قوله وسترته) زاد ابن فضيل عن الاعمش بثوب والواو فيه حالية (قوله فصب) قبل هو معطوف على محذوف أي فأراد الغسل فكشف رأسه فاخذ الماء فصب على يده قاله الكرماني ولا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون الوضع معقباً بالصب على ظاهره والارادة والكشف يمكن كونهما وقعاً قبل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ثم شرحت الصفة (قوله قال سليمان) أي الاعمش وقائل ذلك أبو عوانة وفاعل أذكر سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الاعمش فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً ولابن فضيل عن الاعمش فصب على يديه ثلاثاً ولم يشك أخرجه أبو عوانة في مسخره فكانت الاعمش كان يشك فيه ثم تذكر فجزم لان سماع ابن فضيل منه متأخر (قوله ثم تيمم) ولا يصلي مضمض بغير ثاء (قوله وغسل قدميه) كذا الابن ذر ولا كثر فغسل بالقاء (قوله فقال يده) أي

أشاروه ومن اطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله **(قوله ولم يردّها)** بضم أوله واسكان الدال من الارادة والاصل يريدّها السكن جزم ولم ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال وهى وهم وقد رواه الامام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدّها وسأقضى رواية أبي حنيفة عن الامام عن ثوبان قاله والله أعلم **(قوله ما)** اذا جامع ثم عاد أى ما حكمه ولكشمه بنى عاود أى الجماع وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعة أو غيرها وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عندهن وعندهن هذه قال فقلت يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا قال هذا أزكى وأطيب وأطهر واختلفوا فى الوضوء بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب واحبوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضو أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي المتوكل عنه وأشار ابن خزيمة الى أن بعض أهل العلم جعله على الوضوء للغوى فقال المراد به غسل الفرج ثم رده ابن خزيمة بمارواه من طريق ابن عينة عن عاصم فى هذا الحديث فقال فليتوضأ وضو أهله للصلاة وأظن المشار اليه هو اسحق بن راهويه فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال لا بد من غسل الفرج اذا أراد العود ثم استدلل ابن خزيمة على أن الامر بالوضوء للنسب لالوجوب بمارواه من طريق شعبة عن عاصم فى حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد فانه أنشط للعود فدل على أن الامر للارشاد أول للنسب ويدل أيضا على أنه لغیر الوجوب مارواه الطحاوى من طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ثم يعود ولا يتوضأ **(قوله ويحيى بن سعيد)** هو القطان وينبغي أن يثبت فى القراءة قبل قوله عن شعبة لفظ كلاهما لان كلام ابن أبي عدى ويحيى رواية لمحمد بن بشار عن شعبة وحذف كلاهما من الخط اصطلاح **(قوله ذكرته)** أى قول ابن عمر المذكور بعد باب وهو قوله ما أحب ان أصبح محرما أنضخ طبيبا وقد بينه مسلم فى روايته عن محمد بن المنذر قال سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما فذكره وزاد قال ابن عمر لان أظلى بقطران أحب الى من أن أفعل ذلك وكذا ساقه الاسماعيلي بقامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار فكان المصنف اختصره ليكون المحذوف معلوما عند أهل الحديث فى هذه القصة أو حديثه به محمد بن بشار مختصرا **(قوله أبا عبد الرحمن)** يعنى ابن عمر استرجعت له عائشة اشعارا بانها قد سها فيما قاله اذ لو استحضر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك **(قوله فيطوف)** كناية عن الجماع وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الاسماعيلي يحتمل أن يراد به الجماع وان يراد به تجديد العهد بهن قلت والاحتمال الاول يرجح الحديث الثانى لقوله فيه أعطى قوة ثلاثين ويطوف فى الاول مثل ما يدور فى الثانى **(قوله ينضخ)** بفتح أوله وفتح الضاد المعجمة وبالخاء المعجمة قال الاصمعي النضخ بالمعجمة أكثر من النضخ بالمهملة وسوى بينهما أبو زيد وقال ابن كيسان انه بالمعجمة لما سخن وبالمهملة لما رقى وظاهره ان عين الطيب بقيت بعد الاحرام قال الاسماعيلي

ولم يردّها * (باب) اذا جامع
ثم عاد ومن دار على نسائه فى
غسل واحد * حدثنا محمد بن
بشار قال حدثنا ابن أبي
عدي ويحيى بن سعيد عن
شعبة عن ابراهيم بن محمد بن
المنذر عن أبيه قال ذكرته
لعائشة فقالت رحم الله أبا
عبد الرحمن كنت أظن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيطوف على نسائه ثم
يصبح محرما ينضخ طبيبا
* حدثنا محمد بن بشار

بحيث انه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء وسند كركم هذه المسئلة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله معاذ بن هشام) هو الاستوائ والاسناد كله بصريون (قوله في الساعة الواحدة) المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلم عليه أصحاب الهشة (قوله من الليل والنهار) الواو بمعنى أوجزم به الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها بان تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما وجزءاً من أول الآخر (قوله وهن إحدى عشرة) قال ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا تسع نسوة انتهى وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا ووصلها بعد اثني عشر باباً بلطف كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروايتين بأن حمل ذلك على حالتين لكنه وههم في قوله ان الاولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان تحتها تسع نسوة والحالة الثانية في آخر الامر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحتها امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلف في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة فحزم ابن اسحق بانه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاخترت البقاء في ملكه والاكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عنده شهرين أو ثلاثة فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت وهبت يومها للعائشة كما سيأتي في مكانه فريحت رواية سعيد لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وربحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ نسائه تغليبا وقد سرد الديات في السيرة التي جمعها من اطلع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها قبلت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن بإحدى عشرة ومات عن تسع وسرد أسماءهن أيضاً أبو الفتح البعمري ثم مغلطاي فزاد على العدد الذي ذكره الديات وأتكراب القيم ذلك والحق ان الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ويعتضون ذلك تنقص العدة والله أعلم (قوله أو كان) بفتح الواو وهو مقول قتادة والهمزة للاستفهام وميز ثلاثين مخدوف أي ثلاثين رجلا ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك وزاد في الجامع وفي صفة الجنة لابن نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل الجنة ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة فعلى هذا يكون حساب قوة ثلثين أربعة آلاف (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة كذا الجميع الآن الاصيل قال أنه وقع في نسخة شعبة بدل سعيد قال وفي عرضنا على أبي زيد بكه سعيد قال أبو علي الجبائي وهو الصواب قلت وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة لهذا

قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قال قلت لأنس أو كان يطبقه قال كانت تحتها أعطي قوة ثلاثين وقال سعيد عن قتادة ان أنسا حدثهم تسع نسوة

الحديث عن قتادة فقد وصلها الامام أحمد قال ابن المنير ليس في حديث دورانه على نسائه دليل على الترجمة فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعله غسلا قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة قلت التقييد باليلة ليس صريحا في حديث عائشة وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح باليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات النسائي وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد بالغسل الواحد من غير ذكر اليلة في روايات أخرى لهم ومسلم وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة لم يحتاج الى تقييد الغسل بالمرة لانه يتعداؤا يتعمس وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا وعرف من هذا ان قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوفا فيما أخرجه كما جرت به عادته ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ومن لازم جماعهن في الساعة أو الليلة الواحدة عودا لجماع كما ترجم به والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء وأشار فيه الى أن القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه جزم الاصطخري من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ويحتاج من قال به الى الجواب عن هذا الحديث فقيل كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنهن أن يترض في بيت عائشة ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة وقيل كان ذلك عند اقباله من سفر لانه كان اذا سافر أقرع بينهن فيسافر عن يخرج سهمها فاذا انصرف استأنف وهو أخص من الاحتمال الثاني والاول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعد ها وأغرب ابن العربي فقال ان الله خص نبيد بأشياء منها انه اعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لازوا جدها حق يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها النوبة وكانت تلك الساعة بعد العصر فان اشتغل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج الى ثبوت ما ذكره مفسلا وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه ان الاحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها فينقلنها وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به ابن التين اقول مالك بلزوم الظهار من الاماء بناء على ان المراد بالرائدين على التسع مارية وريحانة وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه وتعقب بان الاطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الامة من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك انه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب **(قوله ما غسل المذي والوضوء منه)** أي بسببه وفي المذي لغات افسحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الباء ثم بكسر الذال وتشديد الباء وهو ماء بيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو ارادته وقد لا يحس بخروجه **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي **(قوله عن أبي عبد الرحمن)** هو السلمي **(قوله مذاء)** صيغة مبالغة من المذي يقال مذي مذي مثل مضى مضى ثلاثا ويقال أيضا مذي مذي بوزن أعطى رباعيا **(قوله فامرت رجلا)** هو المقداد بن الاسود كما تقدم

* (باب) غسل المذي والوضوء
منه * حدثنا أبو الوليد قال
حدثنا زائدة عن أبي حصين
عن أبي عبد الرحمن عن علي
قال كنت رجلا مذاء فامرت
رجلا يسأل النبي صلى الله
عليه وسلم

في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر وزاد فيه فاستحييت أن أسأل (قوله لمكان ابتسه) في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي من أجل فاطمة رضي الله عنهما (قوله توضأ) هذا الأمر بلفظ الأفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ويحتمل أن يكون سأل بلهم أو ألعلى فوجه النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب إليه والظاهر أن علياً كان حاضر السؤال فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ولو جملوه على أنه لم يحضره لا وردوه في مسند المقداد ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال فقلت لرجل جالس إلى جنبى سألته ووقع في رواية مسلم فقال يغسل ذكره ويتوضأ بلفظ الغائب فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الظاهر ففي مسلم أيضاً فسأله عن المذي يخرج من الإنسان وفي الموطأ نحوه ووقع في رواية لابي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ولا يبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ووقع في رواية للنسائي أن علياً قال أمرت عماراً أن يسأل في رواية لابن حبان والاسماعيلي أن علياً قال سألت وجميع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وهو وجع جيداً بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله أنه استحيى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فبتعين حمله على المجاز بأن بعض الزواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك وبهذا جزم الاسماعيلي ثم النووي ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال تذاكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي إني رجل مذاء فاستئلا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد وعلي هذا فنسبته عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضاً لكونه قصده لكن تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم توضأ على أن الغسل لا يجب بخروج المذي وصرح بذلك في رواية لابي داود وغيره وهو إجماع وعلي أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ثم رد عليهم عمارواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال فيه الوضوء وفي المني الغسل فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لأنه يوجب الوضوء بمجرد (قوله واغسل ذكرك) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالمعنى واحد وهي رواية الاسماعيلي فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بجائل واستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء فيه دون الأحجار ونحوها لأن ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتنال الإبهام وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم وصحح في باقي كتبه جواز الاقتصار الخافاً له بالبول وحمل الأمر بغسله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا هو المعروف في المذهب واستدل به

لمكان ابتسه فقال
توضأوا وغسل ذكرك

بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استيعابه بالغسل عملاً بالحقيقة لكن الجمهور نظروا إلى
المعنى فإن الموجب لغسله إنما هو خروج الخارج فلا تجب المجاوزة إلى غير محله ويؤيده ما عند
الاسماعيلي في رواية فقال توضحوا غسله فأعاد الضمير على المذى ونظيره هذا قوله من مس ذكره
فليتوضأ فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو
معقول المعنى أو للتعبد فعلى الثاني تجب النية فيه قال الطحاوي لم يكن الأمر بغسله لوجوب
غسله كله بل ليقاوص فيبطل خروجه كافي الضرع إذا غسل بالماء البارد يتفرق لبنه إلى داخل
الضرع فينقطع خروجه واستدل به أيضاً على نجاسة المذى وهو ظاهر وخروج ابن عقيل الحنبلي
من قول بعضهم أن المذى من أجزاء المنى رواية بطهارته وتعقب بأنه لو كان منياً لوجب الغسل
منه واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المذى للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة
المبالغة الدالة على الكثرة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة
الجسد بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ويمكن أن يقال أمر الشارع بالوضوء
منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم واستدل به على قبول خبر الواحد وعلى جواز الاعتماد على
الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان بحضرة على ثم
لوضح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلاً على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحف الخبر
فترقبه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المراد بالاستدلال به على
قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة
بجملتها لا بفرد معين منها وفيه جواز الاستئناس في الاستفتاء وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل
بحضرة موكله وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وفيه
استعمال الأدب في ترك المواجهة لما يستحي منه عرفاً وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر
ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة أقاربها وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استنحى
فأمر غيره بالسؤال لأن فيه جمعاً بين المصلحتين استعمال الحياة وعدم التفريط في معرفة الحكم
﴿قوله ما من تطيب ثم اغتسل﴾ تقدم الكلام على الحديث قبل بياب وموضع
الاستدلال به أن قولها طاف في نسائه كناية عن الجماع ومن لازمه الاعتسالة وقد ذكرت أنها
طبيته قبل ذلك وأنه أصبح محرماً ومن فوائده أيضاً وقوع رد بعض الصحابة على بعض الدليل
وأطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة وخدمة
الزوجات لازوجهن والتطيب عند الأحرار وسبائى في الحج وقال ابن بطال فيه أن السنة اتخاذ
الطيب للرجال والنساء عند الجماع (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عيينة وهو وشيخه إبراهيم
التخمي وشيخه الأسود بن يزيد فقها كوفيون تابعيون (قوله ويص) بفتح الواو وكسر الموحدة
بعدها ياء تحتانية ثم صاد مهملة هو البريق وقال الاسماعيلي ويص الطيب تلاءم ذلك لعين
قائمة لا للريح فقط (قوله مفرق) بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجمة أما
لكونهما قصة واحدة وأما لأن من سنن الأحرار الغسل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعه
وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الأحرار ﴿قوله ما من﴾
تخليل الشعر) أي في غسل الجنابة (قوله عبد الله) هو ابن المبارك (قوله إذا اغتسل) أي

* (باب) * من تطيب
ثم اغتسل وبقي أثر الطيب
* حدثنا أبو النعمان قال
حدثنا أبو عوانة عن إبراهيم
ابن محمد بن المنتشر عن أبيه
قال سألت عائشة فذكرت
لها قول ابن عمر ما أحب أن
أصبح محرماً أنضح طيباً فقالت
عائشة أنا طيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم طاف في
نسائه ثم أصبح محرماً * حدثنا
آدم قال حدثنا شعبة قال
حدثنا الحكم عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة
قالت كاني أنظر إلى ويص
الطيب في مفرق النبي صلى
الله عليه وسلم وهو محرم
* (باب) * تخليل الشعر حتى
إذا ظن أنه قد أروى بشرته
أفاض عليه * حدثنا
عبدان قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا اغتسل من
الجنابة غسل يديه وتوضأ
وضوؤه للصلاة ثم اغتسل ثم

أراد أن يغتسل (قوله إذا ظن) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفى فيه بالغلبة ويحتمل أن يكون بمعنى علم (قوله أروى) هو فعل ماضٍ من الأرواء يقال أرواه إذا جعله رياناً والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر (قوله أفاض عليه) أى على شعره (قوله ثم غسل سائر جسده) أى بقية جسده وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا على جلده كله فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الروايتين وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقالت) أى عائشة هو معنوف على الأول فهو متصل بالاسناد المذكور (قوله تغرف) بإسكان المجمة بعدها راء مكسورة وله في الاعتصام نشرع فيه جميعاً وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنب يده في الطهور (قوله ما) من توضأ في الجنابة سقط من أواخر الترجمة لفظ منه من رواية غير أبي ذر (قوله أخبرنا) ولأبي ذر حدثنا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة) كذا لا كثيراً بالاضافة ولكريمة وضوء بالتشوين الجنابة بلام واحدة وللكشمي في الجنابة ولم يفتقه وضع على البناء للمفعول لرسول الله بزيادة اللام أى لأجله وضوء بالرفع والتشوين (قوله فكفنا) وغير أبي ذر فأكفنا أى قلب (قوله على يساره) كذا لا كثيراً وللمستقلى وكريمة على شماله (قوله ضرب يده بالأرض) كذا لا كثيراً وللكشمي ضرب يده الأرض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله أليق بالترجمة لأن فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم موضع وضوء فلا يطاق قوله ولم يعد غسل موضع وضوء وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء وضوء فإن تقديم غسل أعضاء وضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد إذا أطلق بعده يعطى ذلك لا ولا يخفى تكلفه وأجاب ابن التين بأن مراد البخاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أى ما بقي من جسده بدليل الرواية الأخرى وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كما قد سنا في أوائل الغسل وقال الكرماني لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيجمل عليه الحديث السابق أو المراد هناك بسائر جسده أى ببقية بعد الرأس لأعضاء وضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة والذي يظهر لي أن البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على الجواز أى ما بقي بعدما تقدم ذكره ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله اذلو كان قوله غسل جسده محمولاً على عموم لم يحتاج لغسل رجله ثانياً لأن غسلهما كان يدخل في العموم وهذا أشبه بتصرفات البخاري إذ من شأنه الاعتناء بالآخى أكثر من الآجلى واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد غسل موضع وضوء أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة وأجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثاً والاستنباط المذكور مبني عنده على أن وضوء الواقع في غسل الجنابة سنة وأجزاء مع ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده وهى دعوى مردودة لأن ذلك يختلف باختلاف النسبة فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء وضوء لتنظيفه ثم غسله والا فلا يصح البناء المذكور والله أعلم (قوله ينفض الماء يده) سقط الماء من غير رواية أى ذروا لا يصلي فجعل ينفض يده وبقى مباحث الماتن تقدم في أوائل الغسل والله المستعان (قوله ما) أى تذكر (الرجل) وهو (في المسجد أنه جنب خرج) ولأبي ذر وكريمة (يخرج كما هو) أى على حاله (قوله ولا يتيمم) إشارة

يخلل يده شعره حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده وقالت كنت أعتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أثناء واحد تغرف منه جميعاً (باب) * من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل موضع وضوء منه مرة أخرى * حدثنا يوسف بن عيسى قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا الأعمش عن سالم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة قالت وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة فكفنا يمينه على يساره مرتين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم ضرب يده بالأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً ثم مضى واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض على رأسه الماء ثم غسل جسده ثم تكبى فغسل رجله قالت فأتته بخرقه فلم يردّها فجعل ينفض الماء بيده (باب) * إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري ٣٢٩ عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أقيمت

الصلاة وعدت الصفوف

قياما فخرج المنار رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فلما قام في الصلاة ذكر أنه

جنب فقال لنا مكانكم ثم

رجع فاعتسل ثم خرج إلينا

ورأسه يقطر فكبّر فصلينا

معه تابعه عبد الله الأعلى عن

معمر عن الزهري ورواه

الأوزاعي عن الزهري * (باب)

نفض اليدين من الغسل

عن الجنب * حدثنا عبد الله

قال أخبرنا أبو حنيفة قال

سمعت الأعمش عن سالم عن

كريب عن ابن عباس قال

قالت سمينة وضعت للنبي

صلى الله عليه وسلم غسلا

فسترته بثوب وصب على

يديه فغسلهما ثم صب بيديه

على شماله فغسل فرجيه

فضرب بيده الأرض

فحكها ثم غسلها فضمض

واستشق وغسل وجهه

وذراعيه ثم صب على رأسه

وأفاض على جسده ثم تكبى

فغسل قدميه فداواته

ثوباً فلم يأخذه فأنطلق

وهو ينفض يديه

* (باب) * من بدأ بشق رأسه

الأيمن في الغسل * حدثنا

خالد بن يحيى قال حدثنا

إبراهيم بن نافع عن الحسن

ابن مسلم عن صفية بنت شيبة

عن عائشة قالت كذا إذا

أصاب أحدنا جنباً أخذت

بيديها ثلاثاً فوق رأسها

إلى ردى من يوجبه في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري وأصح وكذا قال بعض المالكية فيمن
نام في المسجد فاحتلم يتيم قبل أن يخرج وورد ذكره في بعض النسخ كذا قال كثير من
كان المتبادر أنه من الذكر بكسرهما وقوله خرج كما هو قال الكرماني هذه الكاف المقاربة
لا كاف التشبيه كذا قال وعلى التنازل فالتشبيه هذا ليس بممتنع إلا أنه يعلق بحالته أي خرج
في حالة شبهة بحالته التي قبل خروجه فيما يعلق بالحدث لم يفعل ما يرفع من غسل أو ما ينوب
عنه من التيمم (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد (هو الجعفي ويونس هو ابن يزيد (قوله) وعدت
أي سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف (قوله) فلما
قام في الصلاة ذكر (أي تذكر) لأنه قال ذلك لفظاً وعلم الراوي بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه
له بعد ذلك وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل
أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله) فقال لنا مكانكم (بالنصب أي الرسوا مكانكم
وفيه إطلاق القول على الفعل فان في رواية الأسماعيلي فاشار بيده أن مكانكم ويحتمل أن
يكون جمع بين الكلام والشارة (قوله) ورأسه يقطر (أي من ماء الغسل وظاهر قوله فكبر
الاكتفاء بالإقامة السابقة فيؤخذ منه جواز التحلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة
وسمائي مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب
الأذان إن شاء الله تعالى (قوله) تابعه عبد الله الأعلى (هو ابن عبد الله الأعلى البصري وروايته موصولة
عند الإمام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس بن عبد الله بن وهب عند مسلم
وهذه متبعة تامة (قوله) ورواه الأوزاعي (روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة
كإساقى ووطن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة رقت
بالنظرة والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة (قوله) بانفض
اليدين من الغسل عن الجنب (كذا في الأبي ذر وكريمة وللأباقي من غسل الجنب (قوله) حدثنا
أبو حنيفة (هو السكري (قوله) فأنطلق وهو ينفض يديه استدل به على جواز نفض ماء الغسل
والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الغسل وهو ظاهر وفي هذا الإسناد مرويان عبد الله
وشيبه وكوفيان الأعمش وشيبه ومدينان كريب وشيبه وفيما قبله باب كذلك لأن يوسف بن
عيسى وشيبه مرويان وفيما قبل ذلك بصريان موسى وأبو عوانة وكذا موسى وعبد الواحد
وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل أيضاً مكان الحمدي وسفيان وكاهم ورواه عن
الأعمش بالإسناد المذكور (قوله) من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل (تقدم مثل
ذلك في باب من بدأ بالجلاب (قوله) حدثنا خالد بن يحيى (هذا من كبار شيوخ البخاري وهو كوفي
سكن مكة ومن فوقه إلى عائشة مكين (قوله) عن صفية (وللاسماعيلي أنه سمع صفية وهي من
صغار الصحابة وأبوها شيبه هو ابن عثمان الحنفي العبدي صحابي مشهور (قوله) أصاب (والكرمية
أصاب (أحدنا) أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وللحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع
النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وهو مصر من البخاري إلى القول بان لتول الصحابي كأنه فعل
كذا حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا وبه جزم الحاكم (قوله)
أخذت يديها (والكرمية بيدها أي الماء وصرح به الأسماعيلي في روايته (قوله) فوق رأسها (أي

فصبته فوق رأسها وللاسماعيلي أخذت يديها الماء ثم صببت على رأسها (قوله ويدها الاخرى)
 في رواية الاسماعيلي ثم أخذت يدها وهي أدل على الترتيب من رواية المصنف وان كان لفظ
 الاخرى يدل على ان لها أولى وهي متأخرة عنها فان قيل الحديث دال على تقديم عين الشخص
 لأعين رأسه فكيف يطابق الترجمة أجاب الكرماني بأن المراد من أعين الشخص أعينه من رأسه
 الى قدمه فيطابق والذي يظهر انه حمل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ
 بالخلاب وفيه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الا عين والله أعلم (قوله ما سب من اغتسل
 عريانا وحده في خلوة) أي من الناس وهو تأكيد لقوله وحده وقوله أفضل على الجواز وعلمه
 أكثر العلماء وخالف فيه ابن أبي ايلي وكأنه تسلك بحديث علي بن أمية مرفوعا اذا اغتسل أحدكم
 فليستتر قاله لرجل رآه يغتسل عريانا وحده رواه أبو دارود والبيهقي وغيره من حديث ابن عباس
 مطولا (قوله وقال بهز) زاد الاصيلي ابن حكيم (قوله عن جده) هو معاوية بن حيدة بجماعة مملوكة
 وباءت بمائة ساس كند صحابي معروف (قوله ان يستحيامن من الناس) كذا الاكثر الرواة
 وللسرخسي أحق ان يستتر منه وهذا لما في وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن
 بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم
 عن أبيه عن جده قال قلت لابي الله عورانا ما نأق منها او ما نذكر قال احفظ عورتك الا من
 زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله أحدنا اذا كان خالفا قال الله أحق أن يستحيامن من
 الناس فالاسناد الى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بهز وأبو فليس من شرطه ولهذا لما علق
 في النكاح شيئا من حديث جده لم يجزم به بل قال ويذكر عن معاوية بن حيدة فعرف من هذا ان
 مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الاسناد الا الى من علق عنه وأما ما فوقه فلا يدل وقد حقت
 ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح وذكر له أنه مثل وشواهد ليس هذا موضع بسطها وعرف من
 سياق الحديث انه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني ان المراد بقوله أحق
 ان يستحيامن أي فلا يعصى ومنه فهم قوله الامن زوجه لا يدل على انه يجوز لها النظر الى ذلك
 منه وقياسه انه يجوز له النظر ويدل أيضا على انه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل للرجل
 والمرأة للمرأة وفيه حديث في صحيح مسلم ثم ان ظاهر حديث بهز يدل على ان التعري في الخلوة
 غير جائز مطلقا لكن استدلل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهم السلام
 ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطلال انه ما ممن أمرنا بالافتدائه وهذا التمايقي على رأي من
 يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص
 التعمين ولم يعمق شيئا منهم ما يدل على موافقة ما شرعنا والانلو كان فيهما شيء غير موافق
 لبينه فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة
 ورجح بعض الشافعية تعريمه والمنهم ورعند متقدميهم كغيرهم الكراهة فطار قوله كانت بنو
 اسرائيل أي جماعةهم وهو كقوله تعالى قالت الاعراب آمنا (قوله يغتسلون عراة) ظاهره ان
 ذلك كان جائزا في شرعهم والامم أقربهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده
 أخذ ابلا أفضل وأغرب ابن بطلال فقال هذا يدل على انهم كانوا عمامة وتبعه على ذلك القرطبي
 فأمال في ذلك (قوله آدر) بالمد وفتح الدال الميملة وتخفيف الراء قال الجوهرى الادرة نغمة

ثم تأخذ يدها على شفتها
 الا عين ويدها الاخرى على
 شفتها الايسر
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) *
 * (باب) * من اغتسل
 عريانا وحده في خلوة ومن
 تستر فالتستر أفضل وقال
 بهز عن أبيه عن جده عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الله أحق أن يستحيامن من
 الناس * حدثنا الشيخ بن
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق
 عن معمر عن همام بن منبه
 عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 كانت بنو اسرائيل يغتسلون
 عراة ينظر بعضهم الى بعض
 وكان موسى يغتسل وحده
 فقالوا والله ما يمنع موسى
 أن يغتسل معنا الا أنه آدر
 فذهب مرة يغتسل فوضع
 ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه

فجمع موسى في أثره يقول ثوبى يا حجر ثوبى يا حجر حتى نظرت بنو اسرائيل الى موسى فقالوا والله ما موسى من باس وأخذ ثوبه فطنق بالحجر ضربا فقال أبرهيرة والله انه لندب بالحجر ستة أو سبعة ضربا بالحجر ٣٣١ * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال بينا أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثى في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك ور راء ابراهيم عن موسى ابن عقبة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا أيوب يغتسل عريانا * (باب) * التستر في الغسل عند الناس * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تسترته فقال من هذه فقلت أنا أم هانئ * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن عبد الله قال أخبرنا عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت سترت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل من الجنابة فغسل يديه ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما

في الخسبة وهي بفتحات وحكي بضم أوله واسكان الذال (قوله فجمع موسى) أي جرى مسرعا وفي رواية تخرج (قوله ثوبى يا حجر) أي أعطى وانما خاطبه لانه أجراء مجرى من يعقل لكونه فتر بثوبه فانتقل عنده من حكم الجراد الى حكم الحيوان فناداه فلما لم يعطه ضربه وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه اظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحي (قوله حتى نظرت) ظاهره أنهم رأوا جسده و به يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لمداواة وشبهها وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه منزلة لانه يظهر ما تحته بعد البلل واستحسن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه وفيه نظر (قوله فطنق بالحجر ضربا) كذا الاكثر الرواة وللكشميهي والحموي فطنق الحجر ضربا والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أي طفق يضرب الحجر ضربا (قوله قال أبرهيرة) هو من تمة مقول همام وليس بعلق (قوله لندب) بالنون والدال المهملة المفتوحين وهو الاثر وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله وعن أبي هريرة) هو معطوف على الاسناد الاول وجزم الكرماني بانه تعليق بصيغة التمر يض فاختطأ فان الحديثين ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد في أحاديث الانبياء (قوله يحثى) باسكان المهملة وفتح المثناة بعدهما مثلثة والخطية هي الاخذ باليد ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد يحثى ثوبون في آخره بدل الياء (قوله لا غنى) بالتصريح بالتأنيث وروىناه بالتأنيث أيضا على ان لا يعنى ليس (قوله ورواه ابراهيم) هو ابن طهمان وروايته موصولة بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي قال ابن بطلال وجه الدلالة من حديث أيوب ان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا فدل على جواز وسياق بقية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا (قوله التستر) لما فرغ من الاستدلال لاحد الشقين وهو التعري في الخلوة أو رد الشق الآخر (قوله مولى عمر بن عبد الله) بالتصغير وهو التميمي وأم هانئ بهمزة ممنونة (قوله فقال من هذه) يدل على ان التستر كان كشيئا وعرف انها امرأة لتكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال وسياق الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورده المصنف تائما (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عالما الى الثوري ونزل فيه هنا درجة وكذلك نزل فيه شيخه عبد الله بن إدريس لانه سبق في روايته عن أبي حمزة عن الأعمش والسبب في ذلك اعتناؤه بتغيير الطرق عند تغاير الأحكام (قوله تابعه أبو عوانة) أي عن الأعمش باسناد هذه او قد تقدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه (قوله وابن فضيل) أي عن الأعمش أيضا بهذا الاسناد وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الاسفراخي فحور رواية أبي عوانة البصري وقد وقع ذكر التستر أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ومن رواية زائدة عند الاسماعيلي وسبقت مباحث الحديث في أول الغسل والله المستعان (قوله اذا احتلم المرأة) انما قيدته بالمرأة مع ان حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال وللاشارة الى الرد على من

أصابه ثم مسح يده على الخائط أو الارض ثم توضأ وضوءه للصلاة غير جلبيه ثم أقفاض الماء على جسده ثم قنى فغسل قدميه تابعه أبو عوانة وابن فضيل في الستر * (باب) * اذا احتلم المرأة * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه

منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن ابراهيم النخعي واستبعد
 النووي في شرح المذهب صحة عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد جيد (قوله عن
 زينب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زينب
 بنت أم سلمة فنسبت هنالك الى أمها وهذا الى أبيها وقد اتفق الشيخان على اخراج هذا
 الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضا من رواية الزهري عن
 عروة ~~لم~~ كان قال عن عائشة وفيه ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي
 عياض عن أهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة لالعائشة وهذا يقتضي ترجيح
 رواية هشام وهو ظاهر ضيع البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحيح الراويين
 وأشار أبو داود الى تقوية رواية الزهري لان نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة
 وأخرج مسلم أيضا رواية نافع وأخرج أيضا من حديث أنس قال جاءت أم سليم الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت له وعائشة عنده فذكر نحوه وروى أحمد من طريق إسحاق بن عبد الله
 ابن أبي طلحة عن جده أم سلمة وكانت حياورة لام سلمة فقالت أم سليم يا رسول الله فذكر الحديث
 وفيه ان أم سلمة هي التي راجعته وهذا يقتوي رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتمل ان
 تكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرتا على أم سليم وهو جمع حسن لانه لا يمنع حضور أم سلمة وعائشة
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المذهب يجمع بين الروايات بان انسا
 وعائشة وأم سلمة حضرن والقصة انتهت والذي يظهر ان أنس لم يحضر القصة وانما تلقى ذلك من
 أمه أم سليم وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير الى ذلك وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو
 هذه القصة وانما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها وقد سألت عن هذه المسئلة أيضا خولة بنت
 حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كما ليس على الرجل غسل اذا رأى ذلك فلم ينزل
 وسهلته بنت سهل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة (قوله ان الله لا يستحي من
 الحق) قدمت هذا القول تهيدا للعدول عنها في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه اللغو
 اذا الحياء الشرعي خير كله وقد تقدم في كتاب الايمان ان الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل
 في حق الله تعالى فيحمل هنا على ان المراد ان الله لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق وقد
 يقال انما يحتاج الى التأويل في الاثبات ولا يشترط في النفي ان يكون ممكنا لكن لما كان المنهوم
 يقتضي انه يستحي من غير الحق عاد الى جانب الاثبات فاحتج الى تأويله قاله ابن دقيق العيد
 (قوله هل على المرأة من غسل) من زائدة وقد سقطت في رواية المصنف في الادب (قوله احتملت)
 الاحتمال افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما يراه النائم في نومه يقال منه حلم
 بالفتح واحتمل والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سليم انها
 قالت يا رسول الله اذا رأت المرأة ان زوجها يجامعها في المنام أتغتسل (قوله اذا رأت الماء) أى
 المني بعد الاستمتاع وفي رواية الحمدي عن سفيان عن هشام اذا رأت احدا كن الماء فلتغتسل
 وزاد فقالت أم سلمة وهل تحتمل المرأة وكذلك روى هذا الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم
 يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه أو تحتمل المرأة وهو
 معطوف على مقدر يظهر من السياق أى ترى المرأة الماء وتحتمل وفيه فغطت أم سلمة وجهها

عن زينب بنت أبي سلمة عن
 أم سلمة أم المؤمنين انها
 قالت جاءت أم سليم امرأة
 أبي طلحة الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان الله لا يستحي
 من الحق هل على المرأة من
 غسل اذا هي احتملت فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نعم اذا رأت الماء

ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فخصت أم سلمة ويجمع بينهما بأنها تسمى
 عجبا وغطت وجهها حياءً ولمسلم من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سليم فخصت النساء
 وكذا لأحمد من حديث أم سليم وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة
 شهن وتهم للرجال وقال ابن بطلال فيه دليل على أن كل النساء يمتان وعكسه غيره فقال فيه دليل
 على أن بعض النساء لا يمتان والظاهر أن مراد ابن بطلال الجواز لا الوقوع أي فيمن قابلية ذلك
 وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالانزال ونفي ابن بطلال الخلاف فيه وقد قدمناه عن
 النخعي وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء أو سمعته وقام عندها ما يؤهم خروج المرأة عن
 ذلك وهو ندور برز الماء منها وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت
 يا رسول الله وهل للمرأة ماء فقال هن شقائق الرجال وروى عبد الرزاق في هذه القصة إذا رأت
 أحدا كن الماء كما يراه الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس
 عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وإنما يعرف
 انزالها بشهوتها وحمل قوله إذا رأت الماء أي علمت به لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به
 علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ
 فلم يبر بل لم يجب عليه الغسل اتفاقا وكذلك المرأة وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا
 يصح لأنه لا يستمر في البقعة ما كان في النوم إلا أن كان مشاء فدخل في الرؤية على ظاهرها هو
 الصواب وفيه استفتاء المرأة بنفسها وسبق صور الأحوال في الوقائع الشرعية لما يستفاد من
 ذلك وفيه جواز التيسير في التعجب وسبق الكلام على قوله فهم يشبهها ولدها في بدء الخلق إن شاء
 الله تعالى (قوله ما عرق الجنب وان المسلم لا يجنس) كأن المصنف يشير بذلك إلى
 الخلاف في عرق الكافر وقال قوم أنه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي فتقدير
 الكلام بيان حكم عرق الجنب وبيان أن المسلم لا يجنس وإذا كان لا يجنس فعرقه ليس بنجس
 ومفهومه أن الكافر نجس فيكون عرقه نجسا (قوله حديثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وحيد
 هو الطويل وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع هو الصائغ وهو مديني سكن البصرة ومن درنه في
 الاسناد بصريون أيضا وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق (قوله في بعض طريق)
 كذلك أكثر وفي رواية كريمة والاصيلي طرق ولا بد داود والنسائي لقيسه في طريق من طرق
 المدينة وهي توافق رواية الاصيلي (قوله وهو جنب) يعني نفسه وفي رواية أبي داود وانما جنب
 (قوله فأنجست) كذا للكشيميني والحموي وكريمة بنون ثم جاء مجمعة ثم بنون ثم سين مهمله
 وقال القزاز وقع في رواية فأنجست يعني بنون ثم موحدة ثم مجمعة ثم سين مهمله قال
 ولا وجه له والصواب أن يقال فأنجست يعني كما تقدم قال والمعنى مضيت عنه مستغنيا ولذلك
 وصف الشيطان بالحناس ويتقيه الزاوية الأخرى فأنسلت انتهى وقال ابن بطلال وقعت هذه
 اللفظة فأنجست يعني كما تقدم قال ولا بن السكن بالجسيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى
 فأنجست منه اثنا عشرة عينا أي جرت واندفعت وهذه أيضا رواية الاصيلي وأبي الوقت وابن
 عساکرو وقع في رواية المستملي فأنجست بنون ثم مشاة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجسا
 ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة من الجنس وهو النقص أي اعتقدت نقصان

* (باب) * عرق الجنب
 وأن المسلم لا يجنس
 * حدثنا علي بن عبد الله
 قال حدثنا يحيى قال حدثنا
 حميد قال حدثنا بكر عن أبي
 رافع عن أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم لقيه في
 بعض طريق المدينة وهو
 جنب فأنجست منه فذهب
 فأغتسل ثم جاء فقال أين
 كنت يا أبا هريرة قال كنت
 جنبا فذكره ثم أن أجالسك
 وأنا على غير طهارة

نفسه بجنايته عن مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن
السكن وقال معنى انجنس منه تخيبت عنه ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبهها
بالصواب الاولى ثم هذه وقد نقل الشراح فيها ألفاظاً مختلفة مما حنفه بعض الرواة لا معنى
للتشاغل بذكره كانتجست بشين مجتمعة من النجس وبنون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة
من الانجناس **(قوله ان المؤمن لا ينجس)** تسلسل عنده ومعه بعض أهل الظاهر فقال ان الكافر
نجس العين وقواد بقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد ان
المؤمن طاهر الأعضاء لا عيبه بجانبه النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن
الآية بان المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستعداد وحتهم ان الله تعالى أباح تمسك النساء أهل
الكتاب ومعلوم ان عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكفاية
الامثل ما يجب عليه من غسل المسلمة فدل على ان الاذى الحى ليس بنجس العين اذ لا فرق بين
النساء والرجال وأغرب القرطبي في الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى
الشافعي وسبب الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث
استصحاب الطهارة عند ملائمة الامور المعظمة واستصحاب احترام أهل الفضل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وكان سبب ذهاب أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا لقي
أحد من أصحابه ساجدة ودعاه فذكر احواله انساني وان حبان من حديث حذيفة فلما ظن أبو
هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسه صلى الله عليه وسلم كعادته فيبادر الى الاعتسال
وانما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأنا على غير طهارة وقوله سبحانه الله تعجب من
اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة أي كيف يخفى عليه هذا الظاهر وفيه استصحاب استئذان
التابع للمتبع اذا أراد ان يفارقه لقوله أين كنت فاشار الى انه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى
يعلم وفيه استصحاب تنبيه المتبع على الصواب وان لم يسأله وفيه جواز تأخير الاغتسال
عن أول وقت وجوبه بربوب عليه ابن حبان الرد على من زعم ان الجنب اذا وقع في البئر فنوى
الاغتسال ان ماء البئر ينجس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لان بدنه لا ينجس
بالجنابة فكذلك ما تحلب منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
(باب) الجنب يخرج ويشي في السوق **(قوله وغيره)** بالجرأى وغير السوق ويحتل
الرفع عطفاً على يخرج من جهة المعنى **(قوله وقال عطاء)** هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن
ابن جرير عن عطاء و زادو يطل بالنورة ولعل هذه الافعال هي المرادة بقوله وغير بالرفع في الترجمة
(قوله حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة كذا هم الا الاصيلي فقال شعبة **(قوله ان النبي)** وفي رواية
الاصيلي وكرامة ان نبي الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا
جامع ثم عادوا يرادله في هذا الباب بقوى رواية وغيره بالجرلان جبراً زواج النبي صلى الله عليه
وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشي وعلى هذا المناسبة اراد
أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغسل وقدر خالف عطاء غيره كما رواه
ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء وحديث أنس يقتوى اختيار
عطاء لانه لم يذكر فيه انه توضأ فكان المصنف أورد له لئلا يستدل له لا يستدل به **(قوله حدثنا**

نقل سبحانه الله ان المؤمن
لا ينجس **(باب)** * الجنب
يخرج ويشي في السوق
وغيره وقال عطاء يحتجم
الجنب ويقلم أظفاره
ويحلق رأسه وان لم يوضأ
* حدثنا عبد الاعلى بن حماد
قال حدثنا يزيد بن زريع
قال حدثنا سعيد عن قتادة
أن أنس بن مالك حدثهم أن
نبي الله صلى الله عليه وسلم
كان يطوف على نسائه في
الليلة الواحدة وله يومئذ
تسع نسوة * حدثنا

عياش قال حدثنا عبد الأعلى

قال حدثنا حماد عن بكر عن
أبي رافع عن أبي هريرة قال
لقيني رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا جنب فاخذ
بيدي فغسلت معي حتى قعد
فانسلت فأتيت الرجل
فاغتسلت ثم جئت وهو
قاعد فقال أين كنت يا أبا
هريرة فقلت له فقال سبحان
الله يا أبا هريرة ان المؤمن
لا يجلس * (باب) * كينونة
الجنب في البيت اذا توضأ
* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
هشام وشيبان عن يحيى عن
أبي سلمة قال سألت عائشة
أكان النبي صلى الله عليه
وسلم يرقد وهو جنب قالت
نعم ويتوضأ * حدثنا قتبية
قال حدثنا الليث عن نافع
عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب
سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيرقد أحدنا
وهو جنب قال نعم اذا توضأ
أحدكم فليرقد وهو جنب
* (باب) * الجنب يتوضأ ثم
ينام * حدثنا يحيى بن بكير
قال حدثنا الليث عن عبيد
الله بن أبي جعفر عن محمد
ابن عبد الرحمن عن عروة
عن عائشة قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا أراد
أن ينام وهو جنب غسل
فرجه وتوضأ للصلاة * حدثنا
موسى بن اسمعيل قال
حدثنا جويرية عن نافع

عياش) بيا تحتانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى والاسناد
أيضا إلى أبي رافع بصريون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله
فانسلت) أي ذهبت في خفية والرجل بجاء مهملة ساكنة أي المكان الذي يأوى فيه وقوله
يا أبا هريرة وقع في رواية المستمل والكشيميني بأباهر بالترخيم (قوله) * كينونة
الجنب في البيت) أي استقراره فيه وكنونته مصدر كان يكون كونا وكينونة ولم يجيء على هذا
الأحرف معدودة مثل ديمومة من دام (قوله اذا توضأ) زاد أبو الوقت وكرمة قبل أن يغتسل
وسقط الجميع من رواية المستمل والجوى قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد
عن علي مرفوعا ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه
نجي بضم النون وفتح الجيم الخطري ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه العجلى
وصحح حديثه ابن حبان والحاكم فيجتمعا كما قال الخطابي ان المراد بالجنب من يتناول بالاعتسال
ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليلته قال ويقويه ان المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذها بالصورة
ما فيه روح وما لا يمتن قال النووي وفي الكلب نظر انتهى ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في
حديث علي من لم يرتفع حديثه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة
لانه اذا توضأ ارتفع بعض حديثه على الصحيح كما ساقى تصويره (قوله حدثنا هشام) هو الدستواي
وشيبان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح بتسديد أبي سلمة في رواية ابن
أر شيبه ورواه الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله
قال نعم ويتوضأ) هو معطوف على ما ساند نظمه مسده أي يرقد ويتوضأ والواو لا تقتضي الترتيب
فالعنى يتوضأ ثم يرقد ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ كان اذا أراد أن ينام وهو جنب
توضأ وضوءه للصلاة وهذا السياق أوضح في المراد وللمصنف مثله في الباب الذي بعده من
رواية عروة عن عائشة بزيادة غسل الفرج وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ
البخاري في آخر حديث الباب ويتوضأ وضوءه للصلاة ولا اسماعيلي من وجه آخر عن هشام
نحوه وفيه رد على من جعل الوضوء ثلثا على التطييف (قوله أن عمر بن الخطاب سأل) ظاهره ان
ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن
أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه قال يا رسول الله أخرجه النسائي وعلى هذا فهو من مسند
عمر وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر لكن
ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ومطابقة الحديث للترجمة من جهة ان جواز
وقاد الجنب في البيت يقتضي جوازا استقراره فيه يقتضيان اعدام الفرق اولان نومه يستلزم
الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير ووقع في رواية كريمة
قبل حديث ابن عمر باب نوم الجنب وهذه الترجمة رائدة للاستغناء عنها باب الجنب يتوضأ ثم ينام
ويحتمل ان يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقيد فلا تكون رائدة (قوله عن محمد بن عبيد
الرحمن) هو أبو الاسود الذي يقال له يقيم عروة ونصف هذا الاسناد المبتدأ به بصريون ونصفه
الأعلى مديون (قوله وتوضأ للصلاة) أي توضأ وضوءا كاملا للصلاة وليس المعنى انه توضأ
لاداء الصلاة وانما المراد توضأ وضوءا شرعيا لا لغويا (قوله حدثنا جويرية) بالجيم والراء مصغرا

وهو اسم رجل واسم أبيه اسماء بن عبيد وقد سمع جويرة هذا من نافع مولى ابن عمر ومن مالك
 عن نافع (قوله عن عبد الله) في رواية ابن عساكر عن ابن عمر (قوله فقال نعم اذا توضا) ولم لم من
 طريق ابن جريج عن نافع استوضا ثم لبس (قوله عن عبد الله بن دينار) هكذا رواه مالك في الموطأ
 باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار وذكر أبو علي الجبائي أنه
 وقع في رواية ابن السكن عن نافع بدل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصملي إلا أنه ضرب
 على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو علي والحديث محفوظ لمالك عنهم أجمعين انتهى
 كلامه قال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهم أجمعين لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث
 نافع غريب انتهى وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو ستة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في
 غرائب مالك فراحده ما رواه خارج الموطأ فبهي عن أبيه خاصة بالنسبة للموطأ نعم رواية الموطأ أشهر
 (قوله ذكر عمر بن الخطاب) مقتضاه أيضاً أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ورواه أبو نوح
 عن مالك فزاد فيه عن عمرو بن دينار عن أبيه عن مالك في رواية من طريق ابن عون عن نافع قال
 أصاب ابن عمر جناية فأتى عمر فذكر ذلك له فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال استوضا
 ويرقدو علي هذا فالضمير في قوله في حديث الباب أنه تصيبه يعود إلى ابن عمر لا على عمر وقوله في
 الجواب توضا يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضراً فوجه الخطاب إليه (قوله بأنه) كذا اللستلي
 والحوى والباقي أنه (قوله فقال له) سقط لفظ له من رواية الأصملي (قوله توضاً) وغسل
 ذكر لك في رواية أبي نوح اغسل ذكر لك ثم توضا ثم وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال يجوز
 تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتعب إذا جناية أشد
 من مس الذكر فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء يمكن أن يؤخره عنه بشرط
 أن لا يمسه على القول بأن مسه ينقض وقال ابن دقيق العيد جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء
 بصيغة الشرط وهو تمسك لمن قال بوجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب
 وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وهو شذوذ وقال ابن العربي قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن
 ينام قبل أن يتوضا واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا يعرف
 ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية للطرفين
 لا إثبات الوجوب أو إرادته واجب وجوب سنة أي متى كذا الاستحباب ويدل عليه أنه قاله
 بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن
 العربي إلى تقوية قول ابن حبيب وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه إيجاب الوضوء على الجنب إذا
 أراد النوم ثم استدلل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً
 إنما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد وقد قدح في هذا
 الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم
 الاستحباب وتمسك بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يجنب ثم ينام ولا يمسه ما رواه أبو داود وغيره وتعبق بأن الحفاظ قالوا إن أبا إسحق غلط فيه
 وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لئلا يعتقد وجوبه أو أن معنى قوله لا يمسه ما أي
 للغسل وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ثم جنح الطحاوي إلى

عن عبد الله قال استفتي
 عمر النبي صلى الله عليه وسلم
 أينام أحداً وهو جنب قال
 نعم اذا توضا حدثنا عبد
 الله بن يوسف قال أخبرنا
 مالك عن عبد الله بن دينار
 عن عبد الله بن عمر أنه قال
 ذكر عمر بن الخطاب لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم بأنه
 تصيبه الجناية من الليل فقال
 له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم توضاً وغسل ذكر لك ثم

ان المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فمقدمه ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على ان ذلك كان لعذر وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشرعى والحكمة فيه انه يخفف الحدث ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل فينوبه فيرتفع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس الصحابي قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد ان ينام فليستوضأ فإنه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه احدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جنب فاراد ان ينام توضأ أو تيمم ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء وقيل الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الغسل وقال ابن دقيق العيد نص الشافعى رحمه الله على ان ذلك ليس على الحائض لانها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن اذا انقطع دهرها استحباب لها ذلك وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور وانما يتضيّق عند القيام الى الصلاة واستحباب التنظيف عند النوم قال ابن الجوزى والحكمة فيه ان الملائكة تبعه عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك والله أعلم **(قوله ما)** اذا التقي الختانان المراد بهذه التسمية ختان الرجل والختن قطع جلدة كثرته وخشاض المرأة والخفص قطع جلدة في أعلى فرجها تشبهه عرف الديك بينهما وبين مدخل الذكرك جلدة رقيقة وانما ثانيا بلفظ واحد تغليبا وله نظائر وقاعدته رد الاثقل الى الاخف والادنى الى الاعلى **(قوله هشام)** هو الدستوائى في الموضعين وانما فرقهما لان معاذ قال حدثنا وابانعم قال عن وطريق معاذ الى الصحابي كلهم بصريون **(قوله اذا جلس)** الضمير المستتر فيه وفي قوله جهد للرجل والضمير ان البارزان في قوله شعبها وجهها للمرأة وتركها اظهار ذلك للمعرفة به وقد وقع مصرح به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال اذا غشى الرجل امرأته فقعد بين شعبها الحديث والشعب جمع شعبة وهى القطعة من الشئ قيل المراد هنا يداها ورجلاها وقيل رجلاها ونخذاها وقيل ساقاها ونخذاها وقيل نخذاها واسكناها وقيل نخذاها وشفراها وقيل نواحي فرجها الاربع قال الازهرى الاسكان باحيتا الفرج والشفرا طرف الناحيتين ورجح القانى عياض الاخير واختار ابن دقيق العيد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة فى الجلوس وهو كناية عن الجماع فاكتفى به عن التصريح **(قوله ثم جهدها)** بفتح الجيم والهاء يقال جهداً أو جهداً أى بلغ المشقة قيل معناه كدها بجر كته أو بلغ جهده فى العمل بها ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة ثم اجتهد ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ وألرق الختان بالختان بدل قوله ثم جهدها وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الايلاج ورواه البيهقي من طريق ابن ابي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وهذا مطابق للفظ الترجمة فكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته فى التبويب بلفظ احدى روايات حديث الباب وروى أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعى من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد

* (باب) * اذا التقي الختانان
حدثنا معاذ بن فضالة قال
* حدثنا هشام ح وحدثنا
أبو نعيم عن هشام عن قتادة
عن الحسن عن أبي رافع عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا جلس بين
شعبها الاربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل

عنها وزجاله ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ ومس الختان الختان
والمراد بالمس والاتقاء المحاذاة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالمس
حقيقته لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة ولو حصل المس قبل الايلاج لم يجب الغسل بالاجماع
قال النووي معنى الحديث ان ايجاب الغسل لا يتوقف على الانزال وتعقب بانه يحتمل ان يراد
بالجهد الانزال لانه هو الغاية في الامر فلا يكون فيه دليل والجواب ان التصريح بعدم التوقف
على الانزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فأتى الاحتمال ففي رواية مسلم من طريق
مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث وان لم ينزل ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا ورواه
ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة به ورواه في آخره أنزل
أو لم ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان وكذا ذكرها أبو داود
الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة (قوله تابعه عمرو) أي ابن مرزوق وسرح به في رواية
كرية وقد روينا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السمالك حدثنا عثمان بن عمر
الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال
وأجهد ها وعرف بهذا ان شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه والضمير في
تابعه يعود على هشام لا على قتادة وقرأت بخط الشيخ مغلطاي ان رواية عمرو بن مرزوق هذه
عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن
مرزوق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فان ذكر عمرو بن مرزوق في اسناد
مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمر بن مرزوق شيئا (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل قال
(حدثنا) وللأصيلي اخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد العطار ووافدت روايته التصريح بتحديث الحسن
لقتادة وقرأت بخط مغلطاي أيضا ان رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان
وهما م كلاهما عن موسى عن أبان وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح وانما أخرجهما
البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة فهما مام شيخ عفان لارقيقته وأبان رفيق
همام لاشيخ شيخه ولأنه كرم موسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه
لاشيخه والله الهادي الى الصواب * (تنبيه) * زاد هنا في نسخة الصغاني هذا أجود وأؤكد
وانما بينا الى آخر الكلام الا في آخر الباب الذي يليه والله أعلم (قوله با) غسل
ما يصيب أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها (قوله عن الحسين) زاد أبو ذر المعلم
(قوله قال يحيى) هو ابن أبي كثير أي قال الحسين قال يحيى ولفظ قال الاولى تحذف في الخط
عرفا (قوله وأخبرني) هو عطف على مقدر أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا ووقع في رواية مسلم
يحذف الواو قال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يحيى فلماذا قال قال يحيى كذا ذكره ولم يأت
بدليل وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى وليس الحسين بدلس وعن غنة
غير المدلس محمولة على السماع اذا لقيه على الصحيح على انه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في
رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه حدثني يحيى بن كثير ولم ينفرد الحسين مع ذلك به
فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيبان بن عبد الرحمن أخرجه
المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الاسناد وألفاظ

تابعه عمرو عن شعبة مثله
وقال موسى حدثنا أبان
قال حدثنا قتادة قال
أخبرنا الحسن مثله
*(باب) * غسل ما يصيب
من رطوبة فرج المرأة
* حدثنا أبو عمر قال حدثنا
عبد الوارث عن الحسين
قال يحيى وأخبرني أبو سلمة
أن عطاء بن يسار أخبره أن
زيد بن خالد الجهني أخبره
انه سأل عثمان بن عفان
فقال أ رأيت اذا جامع
الرجل امرأته فلم ين قال
عثمان يتوضأ كما يتوضأ
للصلاة ويغسل ذكره قال
عثمان سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسألت
عن ذلك على بن أبي طالب
والزبير بن العوام وطلحة بن
عبيد الله وأبي بن كعب

المتن (قوله فامر) وبذلك) فيه التفات لان الاصل أن يقول فامروني أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا وقال الكرمانى الضمير يعود على الجامع الذى فى ضمن اذا جامع وجرم أيضا بانه عن عثمان افتاء ورواية مرفوعة وعن الباقرين افتاء فقط قلت وظاهره انهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحاً فى عدم الرفع لكن فى رواية الاسماعيلي فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهر الرفع لان عثمان أفتاه بذلك وحديثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمثلية تقتضى انهم أيضا أفتوه وحديثه وقد صرح الاسماعيلي بالرفع فى رواية أخرى له ولفظه فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاسماعيلي لم يقل ذلك غير يحيى الجاني وليس هو من شرط هذا الكتاب (قوله وأخبرني أبو سلمة) كذا الأبي ذر والباقرين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد وهو معطوف بالاسناد الا قول وليس معلقاً وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالاسنادين معا (قوله) انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني هو وهم لان أبا أيوب انما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه (قلت) الظاهر ان أبا أيوب سمعه منهم لا اختلاف السياق لان روايته عن أبي بن كعب قصة ليست فى روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ان أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قد راوا سنوا وعلمان هشام بن عروة وروايته عن عروة من باب رواية الاقران لانهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة وكذلك رواية ابي أيوب عن أبي بن كعب لانهما فقيهان صحابيان كبيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه وقد حكى الاثر من أجد ان حديث زيد بن خالد المذكور فى هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما فى هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المدينى انه شاذ والجواب عن ذلك ان الحديث ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ روايته وقد روى ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحوه ورواية أبي سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فرداً وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك فى صحته لاحتمال انه ثبت عندهم ناخذه فذهبوا اليه وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصنعة الحديثة وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل الجامع منسوخ بمادل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران فى الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان الفتيا التى كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها فى أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صحبة ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي هو صحيح على شرط البخارى كذا قال وكأنت لم يطلع على علمته فقد اختلفوا فى كون الزهري سمعه من سهل نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل ولهذا الاسناد أيضاً له أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفى الجملة هو اسناد صالح لأن يحتج به وهو صريح فى النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لانه بالمنطوق وترك الغسل من حديث الماء من الماء بالمفهوم أو بالمنطوق أيضاً لكن ذلك أصرح منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس انه جل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهى ما يقع فى المناسم من رؤية الجماع وهو تاويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض

فامر به بذلك قال يحيى
وأخبرني أبو سلمة أن عروة
ابن الزبير أخبره أن أبا أيوب
أخبره انه سمع ذلك من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * حدثنا مسدد قال
حدثنا يحيى

* (تنبيه) * في قوله الماء من الماء جناس تام والمراد بالماء الأول ماء الغسل وبالثاني المني وذكر الشافعي ان كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطاق بالحقيقة على الجماع وان لم يكن معه انزال فان كل من خوطب بان فلانا اجنب من فلانة عقل انه اصابها وان لم ينزل قال ولم يختلف ان الزنا الذي يجب به الحلد هو الجماع ولو لم يكن دعه انزال وقال ابن العربي ايجاب الغسل بالايلاج بالنسبة الى الانزال نظير ايجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة الى خروج البول فهما متفقان دليلا وتعليل الله أعلم (قوله عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي) يعني أباة عروة وهو واضح وانما نهت عليه لئلا يظن انه اسم نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد (قوله مامس المرأة منه) أي يغسل الرجل العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه وهو من اطلاق المزموم واردة اللازم لان المراد طوبى بفرجها (قوله ثم يتوضأ) سريع في تأخير الوضوء عن غسل الذكرا زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه وضوءه للصلاة (قوله ويصلي) هو أصرح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وقائل ذلك هو الراوي عنه (قوله الغسل أحوط) أي على تقدير ان لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح فالاحتياط للذين لا اغتسال (قوله الاخير) كذا لا يذروا غيره الا نحر بالماء بغير ماء أي آخر الامر من من الشارع أو من اجتهاد الأئمة وقال ابن التين ضبطناه بفتح الخاء فعمل هذا الاشارة في قوله وذلك الى حديث الباب (قوله انما بيننا لاختلافهم) وفي رواية كريمة انما بيننا اختلافهم وللأصلي انما بيننا لاختلافهم وفي نسخة الصغرى انما بيننا الحديث الا نحر لاختلافهم والماء أنقى واللام تعليلية أي حتى لا يظن ان في ذلك اجماعا واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال ايجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه الا داود ولا عبرة بخلافه وانما الامر الصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجله علماء المسلمين ثم أخذتكم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشرنا الى بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله الغسل أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الاصول قال وهو أشبه بامامة الرجل وعلمه (قلت) وهذا هو الظاهر من تصرفه فانه لم يترجم بجواز ترك الغسل وانما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدلل به على ايجاب الوضوء فيما تقدم واما نفي ابن العربي الخلاف فمعترض فانه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار ان الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معترض أيضا فقد قال الخطابي انه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم قال ومن التابعين الاعمش وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره وهو معترض أيضا فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق باسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا تطيب نفسي اذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لاخذنا بالعروة الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماء من الماء ثابت لكنه منسوخ الى ان قال نخالفنا بعض أهل ناحيتنا يعني من المجازيين فقالوا لا يجب الغسل حتى ينزل اه فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهورا بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على ايجاب الغسل وهو الصواب والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الغسل وما معه من أحكام الجنابة من الاحاديث

عن هشام بن عروة قال
أخبرني أبي قال أخبرني أبو
أبوب قال أخبرني أبي بن
كعب أنه قال يا رسول الله
اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامس المرأة
منه ثم يتوضأ ويصلي قال أبو
عبد الله الغسل أحوط وذلك
الاخير انما بيننا لاختلافهم

المرفوعة على ثلاثة وستين حديثا المكر منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثا الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث به زعن أبيه عن جده وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاعتسال مع المرأة من أنا واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلمحة والزبير المذكور في الباب الأخير فإن كان مرفوعا عنهم فتزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضا من أفرادهم عن مسلم والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الحيض)

وقول الله تعالى ويسألونك
عن الحيض قل هو أذى
فاعتزلوا النساء في الحيض
ولا تقربوهن حتى يطهرن
فاذا طهرن فأتوهن من
حيث أمركم الله أن الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين
(باب) كيف كان
بدء الحيض وقول النبي
صلى الله عليه وسلم هذا شيء
كتبه الله على بنات آدم
وقال بعضهم كان أول
ما أرسل الحيض على بنى
إسرائيل قال أبو عبد الله
وحديث النبي صلى الله
عليه وسلم أكثر

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الحيض)

أصله السيلان وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة (قوله وقول
الله تعالى) بالجاء لرفع على الحيض والحيض عند الجمهور هو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه
(قوله أذى) قال الطيبي سمي الحيض أذى لنتنه وقدره ونجاسته وقال الخطابي الأذى المكروه
الذي ليس بشديد كما قال تعالى إن يضروكم إلا أذى فامنعني إن الحيض أذى يعتزل من المرأة
موضع ولا يتعدى ذلك إلى بقية بدنها (قوله فاعتزلوا النساء في الحيض) روى مسلم وأبو داود ومن
حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجهوا من البيت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فنزلت الآية فقال اصنعوا كل شيء إلا النكاح فأنكرت اليهود ذلك فخاف أسيد بن حضير
وعباد بن بشر فنبأوا رسول الله ألا نجتمعهن في الحيض يعني خلا فالله ودفع ما ذن في ذلك وروى
الطبري عن السدي أن الذي سأل أتوا عن ذلك هو ثابت بن الدحداح (قوله ما
كيف كان بدء الحيض) أي ابتداءه وفي أعراب باب الأوجه المتقدمة أول الكتاب (قوله وقول
النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء) يشير إلى حديث عائشة المذكور عقبه لكن بلفظ هذا أمر وقد
وصله بلفظ شيء من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أو ستة والاشارة بقوله هذا إلى الحيض (قوله
وقال بعضهم كان أول) بالرفع لأنه اسم كان والخبر على بنى إسرائيل أي على نساء بنى إسرائيل
وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بنى
إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تتشوق للرجل فالتقى الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد
وعنده عن عائشة نحوه (قوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر) قيل معناه أشمل لأنه عام
في جميع بنات آدم فيتناول الأسرايليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهدا وأكثر قوة وقال
الداودي ليس بينهما مخالفة فإن نساء بنى إسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقوله بنات آدم
عام أرديه الخصوص (قلت)* ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعديم بأن الذي أرسل على
نساء بنى إسرائيل طول مدته من عقوبة لهن لا ابتداء وجوده وقد روى الطبري وغيره عن
ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وأمرأته قاعة فخذت أي حاضت والقصة
متقدمة على بنى إسرائيل بلاريب وروى الحماكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أن

* (باب) * الامر بالنفساء اذا انفسن * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لالنرى (٣٤٢) الا الحج فلما كنا بسرف حضت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنفست قلت نعم قال ان هذا امر كتب به الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت قالت وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر * (باب) * غسل الحائض رأس زوجها وترجيله * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض * حدثنا ابراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل أتخدمني الحائض أو تدفوني المرأة وهي جنب فقال عروة كل ذلك على حين وكل ذلك تخدمني وليس على أحد في ذلك بأس أخبرني عائشة أنها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد يدني لها رأسه وهي في حجرها فترجله وهي حائض * (باب) * قراءة الرجل في

ابتداء الحيض كان على حواء بعد ان أهبطت من الجنة واذا كان كذلك فبنات آدم بناتنا والله أعلم * (قوله) * الامر بالنفساء * أي الامر المتعلق بالنفساء والجمع في قوله اذا انفسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أني ذروا في الوقت وترجم بالنفساء اشعارا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة في الحديث حضت وقوله صلى الله عليه وسلم لها أنفست وهو بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيها وقيل بالضم في الولادة وبالفتح في الحيض وأصله خروج الدم لانه يسمى نفسا وسيا أي مزيد بسط لذلك بعد ما بين (قوله) سمعت القاسم يعني أباه وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله) لالنرى بالضم أي لانظر وسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو ممنوع من الصرف وقد يصرف (قوله) فاقضى المراد بالقضاء هنا الاداء وهو ما في اللغة بمعنى واحد (قوله) غير أن لا تطوفى بالبيت زاد في الرواية الآية حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة وسيا أي الكلام على هذا الحديث يتامه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى * (قوله) * غسل الحائض رأس زوجها وترجيله * بالجاء لفاعل غسل أي تسريح شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيميل وألحق به الغسل قياسا أو إشارة الى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة وعلى ان حيزها لا يمنع ملامستها (قوله) أخبرنا هشام وفي رواية الاكثر أخبرني هشام بن عروة وفي هذا الاسناد لطيفة وهي اتفاق اسم شيخ الراوي وتلميذه مثاله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف وهو نوع أغفله ابن السلاخ (قوله) مجاور أي معتكف وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الاصل وجمرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد وألحق عروة الجنابة بالحض قياسا وهو جلي لان الاستعداد بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها وان المباشرة الممنوعة للمعتكف هي الجماع وقد قدمته وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطلال فيه حجة على الشافعي في قوله ان المباشرة مطلقة تنقض الوضوء كذا قال ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث انه عقب ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك فس الشعر لا ينقض الوضوء والله أعلم * (قوله) * قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض * الجبر بفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله (قوله) وكان أبو وائل هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود وأثره هذا واصل ابن أبي شيبه عنه باسناد صحيح (قوله) يرسل خادمه أي جاريته والخادم يطلق على الذكروا الاتي (قوله) الى أي رزين هو التابعي المشهور وأيضا (قوله) بعلاقته بكسر العين أي الخيط الذي يربط به كنيسته وذلك مصير منهما الى جوارجل الحائض المصحف لكن من غير مسه ومناسبة حديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العਲافة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في جوفه وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بان الحمل محل بالتعظيم والاتكاف لا يسمى في العرف حملا (قوله) مع زهيراً هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه

حجر امرأته وهي حائض وكان أبو وائل يرسل خادمه وهي حائض الى أي رزين لتأنيب المصحف فتسكب بعلاقته لشهرتها حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين سمع زهيراً عن منصور بن صفية أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها أن النبي صلى الله عليه وسلم

لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحنبل وأمه صفية بنت شيبه بن عثمان من صغار الصحابة
(قوله ثم يقرأ القرآن) وللمصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض فعلى
 هذا فالمراد بالالتكاء وضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العيد في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض
 لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتج إلى
 التنصيص عليها وفيه جواز ملازمة الحائض وإن ذاتها وثيابه على الطهارة ما لم يلحق شيئا منها
 نجاسة وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستندرة وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة
 قاله النووي وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة قاله
 القرطبي **(قوله باب)** من سعى النفاس حيضا قيل هذه الترجمة مقلوبة لأن حقها
 أن يقول من سعى الحيض نفاسا وقيل يحمل على التقديم والتأخير والتقدير من سعى حيضا
 النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من سعى من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطابق ما في
 الخبر بغير تكلف وقال المهلب وغيره لما يجد المصنف نساء على شرطه في النفاس ووجد تسمية
 الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض وتعب بان الترجمة
 في التسمية لا في الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال
 ابن رشيد وغيره مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به
 تعبيرا بالمعنى الأعم والتعبير عنه بالحيض تعبيرا بالمعنى الخاص فعبر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاول وعبرت أم سلمة بالثاني فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم **(قوله)** حدثنا
 هشام هو الدستوائي **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم حدثني أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ
 ابن هشام عن أبيه **(قوله مضطجعة)** بالرفع ويجوز النصب **(قوله في خيمته)** بفتح الخاء المعجمة
 وبالأصل المهملة كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ولم أر في شيء من طرقه بلفظ خيمته
 إلا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خيمته بالألف بدل الصاد وهو موافق
 لما في آخر الحديث قيل الخيمه القطيفة وقيل الطمغسة وقال الخليل الخيمه ثوب له خيل أى عذب
 وعلى هذا المنافاة بين الخيمه والخيمه فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب **(قوله)** فأنسلت
 بلامين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أى ذهبت في خفية زاد المصنف من رواية شيبان عن
 يحيى كما سيأتي قريبا فخرجت منها أى من الخيمه قال النووي كأنها خافت وصول شيء من
 دمه إليها أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك أو قد ذرت نفسها ولم ترضا
 لمضاجعته فلذلك أذن لها في العود **(قوله ثياب حيضتي)** وقع في روايتنا بفتح الخاء وكسر هاء معا
 ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها من الحيض لأن الخيمه بفتح الخاء هي الحيض ومعنى الكسر
 أخذت ثيابي التي أعددتها لالنساء حالة الحيض وجرم الخطابي برواية الكسر وربحها النووي
 ورجح القرطبي رواية الفتح وروده في بعض طرقه بلفظ حيضتي بغير تاء **(قوله أنفست)** قال
 الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم لأنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس
 فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضم النون انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن
 حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما وقد ثبت
 في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع

كان يتكى في حجرى وأنا
 حائض ثم يقرأ القرآن
 * (باب) * من سعى النفاس
 حيضا * حدثنا المكي بن
 ابراهيم قال حدثنا هشام
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي
 سلمة أن زينا بنت أم سلمة
 حدثته أن أم سلمة حدثتها
 قالت بينما أنا مع النبي صلى
 الله عليه وسلم مضطجعة في
 خيمته إذ حضت فأنسلت
 فأخذت ثياب حيضتي فقال
 أنفست قلت نعم فدعاني
 فاضطجعت معي في الخيمه

معها في لحاف واحد واستجاب اتخاذ المرأة ثيابا للبيض غير ثيابها المعتادة وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتي وسيأتي الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده **(قوله بأ)** مباشرة الحائض المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريين لا الجماع **(قوله حدثننا قبيصة)** بالقاف والصاد المهملة هو ابن عقبة وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر والاسناد كله الى عائشة كوفيون وتقدم الكلام على اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من انا واحد في كتاب الغسل **(قوله فأتزر)** كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء المشناة بعد الهمزة وأصله فأتزر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المنسوحة ثم المشناة بوزن أفعل وأنكر أكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب المنصل انه خطأ لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصغاني في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقتصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذي اتى بالتشديد والمراد بذلك انها تشد ازارها على وسطها وحد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملا بالعرف الغالب وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيابين **(قوله حدثننا اسمعيل بن خليل)** كذا في رواية أبي ذر وكريهة وغيرهما الخليل والاسناد أيضا الى عائشة كلهم كوفيون **(قوله احدا نا)** أي احدي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ان تترز)** بتشديد المشناة الثانية وقد تقدم توجيهها وللكشمة نهي أن تاتزر بهمزة ساكنة وهي أفصح **(قولا في فور حيمضتها)** قال الخطابي فور الحيض أوله ومعظمه وقال القرطبي فور الحيمضة معظم صبهان فوران القدر وغلبانها **(قوله يملك اربه)** بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحد قليل المراد عضوه الذي يستمتع به وقيل حاجته والحاجة تسمى اربا بالكسر ثم السكون وأربا بفتح الهمزة والراء وذكر الخطابي في شرحه انه روى هنا بالوجهين وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عند رواية الكسر وكذا أنكرها النحاس وقد ثبتت رواية الكسر وتوجيهها ظاهر فلا معنى لانكارها والمراد انه صلى الله عليه وسلم كان أملاك الناس لاهمه فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من ان يحوم حول الحى ومع ذلك فكان يباشر فوق الازار تشرع بالغيره ممن ليس بمعصوم وبهذا قال أكثر العلماء وهو البخاري على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والنوري وأحمد واسحق الى ان الذي يتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوى وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووي هو الأرجح دليل الحديث أنس في مسلم اصنعوا كل شئ الا الجماع وجلوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمع بين الأدلة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الازار لانه فعل مجرد انتهى ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بإسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا واستدل الطحاوى على الجواز بان المباشرة تحت الازار دون الفرج لا توجب حدا ولا عسلا فاشبهت المباشرة فوق الازار وفصل بعض الشافعية فقال ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويشق منها باجتنابه جازوا الا فلا واستحسنه النووي ولا يعذر تخريج وجهه مفروق بين ابتداء الحيض وما بعده اظاهر التقييد بقولها فور حيمضتها ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقى سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين

(باب) * مباشرة الحائض
* حدثننا قبيصة قال حدثنا
سفيان عن منصور عن
ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت كنت أغتسل
أنا والنبي صلى الله عليه وسلم
من انا واحد كلانا جنب
وكان يأمرني فاتزر فيباشرني
وأنا حائض وكان يخرج
رأسه الى وهو معتكف
فأغسله وأنا حائض * حدثننا
اسمعيل بن خليل قال
أخبرنا علي بن مسهر
قال أخبرنا أبو اسحق هو
الشيباني عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن أبيه عن
عائشة قالت كانت احدا نا
اذا كانت حائضا فأراد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
يباشرها أمرها أن تترز في
فور حيمضتها ثم يباشرها
قالت وأيكم يملك اربه كما
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يملك اربه

الاحاديث الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين (قوله تابعه خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وجرير هو ابن عبد الحميد أي تابعه على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي اسحق الشيباني بهذا الاسناد والشيباني فيه اسناد آخر كما سيأتي عقبه ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت اسنادها في تعليق التعليق ومتابعة جرير وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک وهذا ما هوهم في استدراكه لكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الاسود بسنده هذا منصور بن أبي الاسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه (قوله حديثنا أبو النعمان) هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري (قوله عبد الله ابن شداد) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي وهو من أولاد الصحابة له رؤية (قوله أمرها) أي بالآثار (فأترزت) وهو في روايتنا ثبات الهمزة على اللغة الفصحى (قوله زواة سفيان) يعني الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد وهو عند الامام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجرير ابن عبد الحميد عند الاسماعيلي وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب وكأن الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة فسمعه منه جرير وخالد بالاسنادين وسمعه غيرهما باحدهما ورواه عنه أيضا باسناد ميمونة حفص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الاسماعيلي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد عائشة (قوله باب ترك الخائض الصوم) قال ابن رشيد وغيره جري البخاري على عادته في ايضاح المشكل دون الجلي وذلك ان تركها صلاة واضح من أجل ان الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهرة وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج الى التنصيص عليه بخلاف الصلاة (قوله حديثنا سعيد بن أبي مرزوق) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمعي لقبه البخاري وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسمعيل والاسناد منه فصاعد مدينون وفيه تابعي عن تابعي زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري لا يده حجة (قوله في أخفى أو فطر) شك من الراوي (قوله الى المصلي فمر على النساء) اختصره المؤلف هنا وقد ساق في كتاب الزكاة تاما وانظروا الى المصلي فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال أيها الناس تصدقوا فمر على النساء وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد انه كان وعد النساء بان يفردهن بالموعظة فأنجزه ذلك اليوم وفيه انه وعظهن وبشرهن (قوله يا معشر النساء) المعشر كل جماعة أمرهم واحد ونقل عن ثعلب انه مخصوص بالرجال وهذا الحديث يرد عليه الا ان كان مراده بالتحصيل حالة اطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث (قوله أريتم كن) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والمراد ان الله تعالى أراهن له ليله الاسراء وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلنظ أريتم النار فريتم أكرأ أهلها النساء ويستفاد من حديث ابن عباس ان الرؤية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي وضحنا في باب صلاة الكسوف جماعة (قوله وبم) الواو استئنافية والباء تعليلية والميم أصلها الاستهامة فحذف منها

تابعه خالد وجرير عن الشيباني
* حديثنا أبو النعمان قال
حديثنا عبد الواحد قال
حديثنا الشيباني قال حديثنا
عبد الله بن شداد قال سمعت
ميمونة تقول كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أراد
أن يباشر امرأة من نسائه
أمرها فأترزت وهي حائض
رواه سفيان عن الشيباني
* (باب ترك الخائض الصوم)
* حديثنا سعيد بن أبي
مرزوق قال أخبرنا محمد
ابن جعفر قال أخبرني زيد
هو ابن أسلم عن عياض بن
عبد الله عن أبي سعيد
الخدري قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
أخفى أو فطر الى المصلي فمر
على النساء فسال يا معشر
النساء تصدقن فاني أريتم كن
أكرأ أهل النار فقلن وبم
يا رسول الله قال تكثرن
اللعن

الالف تخفيه **(قوله وتكفرن العشير)** أى تجحدن حق الخليط وهو الزوج وأرأعن من ذلك **(قوله من ناقصات)** صفة موصوف محذوف قال الطيبي في قوله ما رأيت من ناقصات الى آخره زيادة على الجواب تسمى الاستتباع كذا قال وفيه نظروني يظهر لي ان ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار لانهن اذا كن سبباً لا ذهاب عقل الرجل الحارم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الاثم وزدن عليه **(قوله أذهب)** أى أشداه يا واللب أخص من العقل وهو الخالص منه والحارم الضابط لأمره وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لان الضابط لأمره اذا كان ينقاد لهن فغير الضابط أولى واستعمال أفعل التفضيل من الاذهاب جائز عند سيبويه حيث جوزه من الثلاثي المزيد **(قوله قلن وما نقصان ديننا)** كأنه خفي عليهن ذلك حتى سأأن عنه وكنس هذا السؤال دال على النقصان لانهن سألن ما نسب اليهن من الامور الثلاثة الاكثر والكفران والاذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما أطف ما أجابهن به صلى الله عليه وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل الى قوله تعالى فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء لان الاستظهار باخرى مؤذن بقوله ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها وحكي ابن التين عن بعضهم انه حمل العقل هنا على الدية وفيه بعد **(قلت)** بل سياق الكلام ياباه **(قوله فذلك)** بكسر الكاف خطا بالواحدة التي تولت الخطاب ويجوز فتحها على انه للخطاب العام **(قوله لم تصل ولم تصم)** فيه اشعار بان منع الحائض من الصوم والسلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس وفي هذا الحديث من النوائد مشروعية الخروج الى المصلي في العيد وأمر الامام الناس بالصدق فيه واستنبط منه بعض الصوفية جواز السلب من الاغنياء للفقراء وله شروط وفيه حضور النساء العيد ~~لكن~~ بحيث يتفردن عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على حدة وقد تقدم في العلم وفيه ان جحد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم واستبدال النوروى على أنهم ما من الكبار بالتوعد عليهم ما بالنار وفيه ذم اللعن وهو الدعاء بالابعاد من رحمة الله تعالى وهو محمول على ما اذا كان في معين وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلمها لقوا في بعض طرقه بكفرهن كما تقدم في الايمان وهو كاطلاق نفي الايمان وفيه الاغلاظ في النصيح بما يحسن سبباً لالة الصفة التي تعاب وان لا يواجه بذلك الشخص المعين لان في التعميم تسهلاً على السامع وفيه أن الصدقة تدفع العذاب وأنه قد تكفر الذنوب التي بين الخلق وان العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الايمان كما تقدم وليس المقصود كرا النص في النساء لومهن على ذلك لانهن من أصل الخلقة لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن وللهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لانه على النص وليس نقص الدين مختصراً فيما يحصل به الاثم بل في أعسم من ذلك قاله النوروى لانه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تاب على هذا الترك لكونها مكافئة به كما يشاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال النوروى الظاهر انها الاشاب والفرق بينها وبين المريض انه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته والحائض ليست كذلك وعندي

وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لب الرجل الحارم من احد اكن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها

في كون هذا الفرق مستلزما لكونها الاثاب وقفة وفي الحديث أيضا مراجمه المتعلم لعله
 والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الخلق العظيم
 والصفح الجليل والرفق والرافقة زاده الله تشريفا وتكريما وتعظيما ﴿ قوله ﴾
 تقضى الحائض) أى تؤدى (المناسك كلها الا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخارى بما ذكر في
 هذا الباب من الاحاديث والا تبار أن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات
 بل صحت معه عبادات بدنية من أذى كار وغيره فاستلزم الحج من جملة ما لا ينافيها الا الطواف فقط
 وفي كون هذا امراده نظرا لان كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنظر فلا يحتاج الى الاستدلال
 عليه والاحسن ما قاله ابن رشيد بقوله لا ينافي بطلان وغيره ان مراده الاستدلال على جواز قراءة
 الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها لانه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك
 الحج الا الطواف وانما استثناءه لكونه صلاة مخصوصة وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء
 ولم تنع الحائض من شئ من ذلك فكذلك الجنب لان حديثها أغلظ من حديثه ومنع القراءة ان
 كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكره وان كان تعبداف يحتاج الى دليل خاص ولم يصح
 عند المصنف شئ من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند
 غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير اليه ولهذا اتسك البخارى ومن قال بالجواز غيره
 كالطبرى وابن المنذر وداود وعموم حديث كان يذكر الله على كل أحيانه لان الذكرا عم من أن
 يكون بالقرآن أو بغيره وانما فرق بين الذكروا التلاوة بالعرف والحديث المذكور وصله مسلم من
 حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم وهو النخعي اشعارا بان منع الحائض من القراءة ليس
 مجمعا عليه وقد وصله الدارمى وغيره بلفظ أربعة لا يقرؤون القرآن الجنب والحائض وعند الخلا
 وفي الحمام الا الآية ونحوها للجنب والحائض وروى عن مالك نحو قول ابراهيم وروى عنه
 الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب وقد قيل انه قول الشافعى في القديم ثم
 أورد أثر ابن عباس وقد وصله ابن المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب وأما حديث
 أم عطية فوصله المؤلف في العيدين وقوله فيه ويدعون كذا الاكثر الرواة وللكشميهنى يدعين بياء
 تحتانية بدل الواو ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم أورد المصنف
 طرفا من حديث أبى سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحى وغيره ووجه الدلالة
 منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفاروا الكافر جنب كأنه يقول اذا جاز
 مس الكتاب الجنب مع كونه مشتملا على آيتين فكذلك يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشيد
 وتوجيه الدلالة منه انما هي من حيث انه انما كتب اليهم ليقرؤه فاستلزم جواز القراءة بالنص
 لا بالاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم الجمهور بان الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين
 فأشبهه ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فانه لا يمنع قراءته ولا مسه عند
 الجمهور لانه لا يقصد منه التلاوة ونص أحمد انه يجوز مثل ذلك في المسكاة لمصلحة التبليغ
 وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقليل كالأية والآيتين قال الثورى
 لا بأس أن يعلم الرجل النصرانى الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه وأكره أن يعلمه الآية
 هو كالجنب وعن أحمد كره أن يضع القرآن في غير موضعه وعنه ان رجلا من الهذلية جاز

*(باب) * تقضى الحائض
 المناسك كلها الا الطواف
 بالبيت وقال ابراهيم
 لا بأس أن تقرأ الآية ولم
 ير ابن عباس بالقراءة للجنب
 بأسا وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يذكر الله على كل
 أحيانه وقالت أم عطية كنا
 نؤمر أن يخرج الحيض
 فيكبرن بمكبرهم ويدعون
 وقال ابن عباس أخبرنى
 أبوسفيان أن هرقل دعا
 بكتاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فقرأه فاذا فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 بأهل الكتاب تعالوا الى
 كلمة الآية

وقال عطاء عن جابر حاض

عائشة فنسكت المناسك كلها غير الطواف بالبيت ولا تصلي وقال الحكم اني لا تدمج وأنا جنب وقال الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لاندكر الا الحج فلما جئنا صرف طمئت فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا بكى فقال ما يبكيك قلت لوددت والله أني لم أجد العام قال لعلك نسيت قلت نعم قال فان ذلك شيء كتبته الله على بنات آدم فافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري * (باب الاستحاضة) * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني لا أطهر أفادع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحضه فاذا أقبلت الحضه فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي

والافلا وقال بعض من منع لادلالة في القصة على جواز قلاوة الجنب القران لان الجنب انما منع التسلاوة اذا قصد ها وعرف ان الذي يقرؤه قرأنا ما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القران فانه لا يمنع وكذلك الكافر وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * ذكر صاحب المشارق انه وقع في رواية القاسمي والنسفي وعبدوس هنا ويا أهل الكتاب بزيادة واو قال وسقطت لابي ذر والاصميلي وهو الصواب (قلت) فأفهم أن الاولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة وليست خطأ وقد قدمت توجيهه اثبات الواو في بدء الوحي (قوله وقال عطاء عن جابر) هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الاحكام وفي آخره غير انما لا تطوف بالبيت ولا تصلي وأما أثر الحكم وهو الفقيه الكوفي فوصله بغوى في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ووجه الدلالة منه ان الذبيح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها وفي جميع ما استدلل به نزاع يطول ذكره ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه واستدل الجمهور على المنع بحديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجنبه عن القران شيء ليس الجنبه رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وضعف بعضهم بعض رواه والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة لكن قيل في الاستدلال به نظرا لانه فعل جرت دلالته على تحريم ما عداه وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الاكل جمع بين الأدلة وأما حديث ابن عمر مرفوعا لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القران فضعيف من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض وقولها طمئت بشئ الميم واسكان المثلثة أي حضت ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضي تطمئ بالضم في المستقبل ﴿قوله﴾ (قوله) يقال (الاستحاضة) تقدم انها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وانه يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة وذل معجمة (قوله اني لا أطهر) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها اني استحاض وكان عندها ان طهارة الحائض لا تعرف الا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي فظنت أن ذلك الحكم مقترب بجريان الدم من الفرج فأرادت بتحقيق ذلك فقالت أفادع الصلاة (قوله انما ذلك) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية فقال لا (قوله) وليس بالحضه) بشئ الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر الحديثين أو كلهم وان كان قد اختار الكسر على ارادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر وقال النووي وهو متعين أو قريب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفي الحيض وأما قوله فاذا أقبلت الحضه فيجوز فيه الوجهان معا جواز احسننا انتهى كلامه والذي في روايتنا بشئ الحاء في الموضعين والله أعلم (قوله فاغسلي عنك الدم وصلي) أي بعد الاغتسال كما سيأتي التصريح به في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم اغتسلي وصلي ولم يذكروا غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكروا الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكروا غسل الدم وكلهم ثقات وأحاديثهم في العجيجين فيجمل على أن كل فريق اختصر أحدا الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث أنثرنا اليد في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد ثم توضئي لكل

صلاة ورددنا هنالك قول من قال انه مدرج وقول من جزم بأنه موقوف على عسرة ولم ينفر دأبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى ان حمادا تنفر به هذه الزيادة وأومأ مسلم أيضا الى ذلك وليس كذلك فقد رواها الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث دليل على أن المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضت قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة لكنها لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو متضمنة لظاهر قوله ثم توضأ لكل صلاة وبهذا قال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله وتوضأ لكل صلاة أى لو وقت كل صلاة ففيه مجاز الحذف ويحتاج الى دليل وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الا بحدث آخر وقال أحمد واسحق ان اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء وجواز سماع صوتها للحاجة وفيه غير ذلك وقد استنبط منه الرازي الحنفى ان مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها لان أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره عشرة فأما دونه ثلاثة فأنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأنما يقال احد عشر يوما وهكذا الى عشرين وفي الاستدلال بذلك نظر **(قوله ما غسل دم الحيض)** هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هنالك على حديث أسماء هذا أخرجه هنالك من رواية يحيى القطان عن هشام واسناد هذه الرواية كالتي قبلها مدينون سوى شيخه وفيه من الفوائد في الذي قبله وجواز سؤال المرأة عما يستحب من ذكره والافصاح بذكر ما يستقدر للضرورة وأن دم الحيض كغيره من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة عليهم غسلها **(قوله حدثنا أصبغ)** هو وشيخه وشيخه الثلاثة مصريون والباقيون وهم ثلاثة أيضا مدينون **(قوله كانت احدانا)** أى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على انهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا يتحقق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء الذي قبله قال ابن بطال حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالنضح في حديث أسماء الغسل وأما قول عائشة وتنضح على سائرته فأنما فعلت ذلك دفعا للوسوسة لانه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه وفي قولها ثم تصلي فيه إشارة الى امتناع الصلاة في الثوب النجس **(قوله)** ثم تقتصر الدم بالقاف والصاد المهملة بوزن تفعل أى تغسله باطراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقتطع كأنها تحوزره دون باقي المواضع والأول أشبه بحديث أسماء **(قوله)** عند طهرها كذا في أكثر الروايات وللمستقلى والجوى عند طهره أى الثوب والمعنى عند ارادة تطهيره وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره **(قوله ما اعتكاف المستحاضة)** أى جوازه **(قوله)** حدثنا خالد بن عبد الله هو الطحان الواسطي وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الخذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المنقلة ومدار الحديث

(باب غسل دم الحيض) *
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن هشام
 عن فاطمة بنت المنذر عن
 أسماء بنت أبي بكر أنها
 قالت سألت امرأة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله أرايت
 احدا اذا أصاب ثوبها
 الدم من الحيضة كيف
 تصنع فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا أصاب
 ثوب احدا كن الدم من
 الحيضة فلتقرصه ثم لتنضحه
 بماء ثم تصلي فيه * حدثنا
 أصبغ قال أخبرني ابن
 وهب قال أخبرني عمرو بن
 الحارث عن عبد الرحمن بن
 القاسم حدثه عن أبيه عن
 عائشة قالت كانت احدانا
 تحيض ثم تقتصر الدم من
 ثوبها عند طهرها فتغسله
 وتنضح على سائرته ثم تصلي
 فيه * **(باب اعتكاف)**
 المستحاضة * حدثنا
 اسحق قال حدثنا خالد بن
 عبد الله عن خالد عن عكرمة

المذكور عليه وعكرمة هو مولى ابن عباس (قوله بعض نسائه) قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش (قلت) يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية امرأة من أزواجه وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الأولى فما أدرى كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض أمهات المؤمنين ومن المستبعد أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجه وإن كان لها به تعلق وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زينب أم المؤمنين وحنيفة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسياحي حديثها في ذلك ذكر أبو داود ومن طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هي أم حبيبة أختها وقال شيخنا الإمام البلقيني يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتها بخلاف أختها فان استحاضتها دامت (قلت) وكذا يحمل على ما ساذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم وقرأت بخط مغلطاي في عدم المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين فلعلمها هي المذكورة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقا وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولا (قلت) لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكره به وقرأت في السنن لسعيد بن منصور حديثا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا خالد هو الخذاء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها (قلت) وهذا أولى ما فسرت به هذه المرأة لا اتحاد الخرج وقد أرسلنا اسمعيل بن عيسى عن عكرمة ووصله خالد الطحان ويزيد بن زريع وغيرهما ذكر عائشة فيه ورجح البخاري الموصول فأخرجه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن اسمعيل بن عيسى هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلمة والله أعلم (قوله من الدم) أي لاجل الدم (قوله وزعم) هو معطوف على معنى الغنينة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا وأبعد من زعم أنه معلق (قوله كأن) باللهمز وتشديد النون (قوله فلانة) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر ما نصه فلانة هي رمل أم حبيبة بنت أبي سفيان فإن كان ثابتا فهو قول ثالث في تفسير المبهمة وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روى ابن زينب بنت أم سلمة استحيضت روى ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه فانها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم صغيرة لأنه دخل على أمهات المؤمنين الثلاث وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاه الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق لأن زينب بيته وأسماء

عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم فرعما وضعت انطست تحتها من الدم وزعم عكرمة أن عائشة رأت ماء العصفرة فقالت كأن هذا شيء كانت فلانة تجده * حدثنا قتيبة قال حدثنا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي * حدثنا مسدد قال حدثنا معتمر عن خالد عن عكرمة عن عائشة أن بعض أمهات المؤمنين اعتكفت وهي مستحاضة

قوله البيهقي كذا في نسخ وفي نسخ أخرى السهيلي بدله اه

أخت امرأته معجونة لامها وكذا الجنة وأم حبيبة به تعلق وحديثه ما في سنن أبي داود فهو لا يسبغ
 يمكن أن تفسر المهمة باحداهن وأما من استخض في عهده صلى الله عليه وسلم من العجايبات
 غيرهن فسمي له بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضا وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره وبادية بنت
 غيلان ذكرها ابن منده وفاطمة بنت أبي حميش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ووقع في سنن أبي
 داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية الفهرية والصواب أنها بنت أبي حميش
 واسم أبي حميش قيس فهو لأربع نسوة أيضا وقد كلن عشر ابنه زينب بنت أبي سلمة وفي
 الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حداثها في المسجد
 عند أمن التلويث ويلحق بها دائم الحديث ومن به جرح يسيل **(قوله)** هل تصلي المرأة في
 المرأة في ثوب حاض فيه قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها الاثوب واحد
 تحيض فيه فن المعلوم أنها تصلي فيه لكن بعد تطهيره وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة
 المأني الدال على أنه كان لها ثوب مختص بالحيض ان حديث عائشة محمول على ما كان في أول
 الامر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة
 بقولها ثوب واحد مختص بالحيض وليس في سياقها ما ينبغي أن يكون لها غيره في زمن الطهر
 فيوافق حديث أم سلمة وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة
 بغير الماء وانما أزال الدم بريقها لذهب أثره ولم تقصد تطهيره وقد مضى قبل لياب عنها ذكر
 الغسل بعد القرص قالت ثم تصلي فيه فدل على أنها عند ارادة الصلاة فيه كانت تغسله وقولها في
 حديث الباب قالت بريقها من اطلاق القول على النعل وقولها فصعته بالصاد والعين المهملتين
 المفتوحتين أي حكته وفركته بظفرها ورواه أبو داود والشافعي بدل الميم والقصع الدلك ووقع في
 روايته له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها
 فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله والتوجيه الاول أقوى
(فائدة) * طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاطراب
 فأما الانقطاع فقال أبو حاتم لم يسمع مجاهد من عائشة وهذا امر دود فقد وقع التصريح بسماعه
 منها عند البخاري في غير هذا الاسناد وأثبتته على بن المديني فهو مقدم على من نفيه وأما
 الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن ابراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل
 ابن أبي شجيج وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لانه محمول على أن ابراهيم بن نافع سمعه من
 شيخين ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه وقد
 تابعه أبانعيم خلد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فربحت روايته والرواية
 المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة والله أعلم **(قوله)** الطيب للمرأة المراد
 بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأ كد بحيث أنه رخص للحادة التي حرم عليها
 استعمال الطيب في شيء منه مخصوص **(قوله)** عن أيوب عن حفصة عن أم عطية زاد المستقلى
 وكريمة قال أبو عبد الله أي المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية كأنه شذ في
 شيخه جاد أو أيوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجين ولا الاطراف
 وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطهارة بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك **(قوله)** كذا انتهى

(باب) * هل تصلي المرأة في
 ثوب حاض فيه * حدثنا
 أبو نعيم قال حدثنا ابراهيم
 ابن نافع عن ابن أبي شجيج عن
 مجاهد قالت عائشة ما كان
 لاحدنا الاثوب واحد
 تحيض فيه فاذا أصابه شيء
 من دم قالت بريقها فقصعته
 بظفرها * **(باب الطيب)**
 للمرأة عند غسلها من
 الحيض * حدثنا عبد الله
 ابن عبد الوهاب قال حدثنا
 حماد بن زيد عن أيوب عن
 حفصة عن أم عطية قالت
 كذا انتهى

بضم النون الاولى وقاعل النهى النبي صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه رواية هشام المعلقة
المذكورة بعد وهذا هو السر في ذكرها (قوله فخذ) بضم النون وكسر المهملة من الاحداد
وهو الامتناع من الزينة (قوله الاعلى زوج) كذا لاكثر وفي رواية المستقلى والحوى الاعلى
زوجها والاولى موافقة للفظ فخذ وتوجيه الثانية ان الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها
كانتهى أى كل واحدة منهم (قوله ولا نكحل) بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة
وأكد بها الان في النهى معنى النفي (قوله ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين قال
في المحكم هو ضرب من برد الين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وسيأتى الكلام على
أحكام الحادة في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى (قوله في نبذة) أى قطعة (قوله كست
أظفار) كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه قسط ظفار كذا قال ولم أر هذا في هذه الرواية
لكن حكاه صاحب المشارق ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مدينة معروفة بسواحل اليمن يجلب
اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفار وجهين كسر أوله وضم فقه أو فتحه والبناء بوزن قظام
ورقع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو ظفار بإثبات أو وهى التخير قال فى المشارق
القسط بخور معروف وكذلك الاظفار قال فى البارغ الاظفار ضرب من العطر يشبه الظفر
وقال صاحب المحكم الظفر ضرب من العطر اسود مغلف من أصله على شكل ظفر الانسان
يوضع فى البخور والجمع أظفار وقال صاحب العين لا واحد له والكست بضم الكاف وسكون
المهملة بعد هاء مثناة هو القسط قاله المصنف فى الطلاق وكذا قاله غيره وحكى المفضل بن سلمة أنه
يقال بالكاف والطاء أيضا قال النورى ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وانما رخص فيه
للعادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة قال المهلب رخص لها فى التجر به لدفع
رائحة الدم عنهم الماتستقبل من الصلاة وسيأتى الكلام على مسئلة اتباع الجنائز فى موضعه
ان شاء الله تعالى (قوله وروى) كذا لا يذرو غيره ورواى الحديث المذكور وسيأتى موصولا
عند المصنف فى كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق فى
رواية المستقلى وأغرب الكرماني فجوز أن يكون قائل ورواه حماد بن زيد المذكور فى أول الباب
فلا يكون تعليقا (قوله يا) ذلك المرأة تنسها الى آخر الترجمة) قيل ليس فى الحديث
ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية الغسل ولا الدلك وأجاب الكرماني بعبا غيره بأن تتبع
أثر الدم يستلزم الدلك وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل المحيض وهى التطيب
لانفس الاغتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كفاية وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته
فى الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذى يورده وان لم يكن المقصود منصوصا فيما ساقه
وبيان ذلك أن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور الى آخر جمعتها
المصنف فذكر بعد قوله كيف تغتسل ثم تأخذ زادا ثم الدالة على تراخى تعليم الاخذ عن تعليم
الاغتسال ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال
المسكوت عنها فى رواية منصور ولفظه فقال تأخذ احدا كنى ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن
الطهور ثم تصب على رأسها قد لسهك دل كاشد احدى حتى تبلغ شؤن رأسها أى أصوله ثم تصب عليها
الماء ثم تأخذ فرصة فهذا مراد الترجمة لاشتمالها على كيفية الغسل والدلك وانما لم يخرج

ان فخذ على ميت فوق ثلاث
الاعلى زوج أربعة أشهر
وعشر اولاً نكحل ولا تطيب
ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب
عصب وقد رخص لنا عند
الطهر اذا اغتسلت احدا
من محيضها فى نبذة من كست
أظفار وكانتهى عن اتباع
الجنائز قال وروى هشام بن
حسان عن حفصة عن أم
عطية عن النبي صلى الله
عليه وسلم (باب دلك المرأة
نفسها اذا تطهرت من
المحيض وكيف تغتسل
وتأخذ فرصة مسكة فتتبع
بها أثر الدم) *

المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه (قوله
 حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري وقال البيهقي هو
 يحيى بن جعفر وقيل انه وقع كذلك في بعض النسخ (قوله عن منصور بن صفية) هي بنت شيبه بن
 عثمان بن أبي طلحة العبدري نسب اليها شهرتها واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة
 ابن أبي طلحة العبدري وهو من رهبان زوجته صفية وشيئة له صحبة ولها أيضا وقتل الحرث بن طلحة
 باحد ولعبد الرحمن رؤية ووقع التصريح بالسماع في جميع السند عند الحميدي في مسنده (قوله
 ان امرأة) زاد في رواية وهيب من الانصار وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن
 مهاجر أسما بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ولم يسم أباهما في رواية غندر
 عن شعبة عن ابراهيم وروى الخطيب في المبهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا
 الحديث فقال أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهملة والنون الانصارية التي يقال لها خطيبة
 النساء وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والديماطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تحريف لانه ليس في
 الانصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً
 لا اسماً والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كافي مسلم أو أسماء
 لغير نسب كما في أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكي
 النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم (قوله فامرها كيف تغتسل قال خذى)
 قال الكرماني هو بيان لقولها أمرها فان قيل كيف يكون بيان الاغتسال والاعتسال صب
 الماء لأخذ الفرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد
 بل كان لقد رآه على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافي في شرح المسند وابن أبي جرة ووقفا
 مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على ان بعض
 الرواة اختصراً واقتصر والله أعلم (قوله فرصة) بكسر الفاء وحكي ابن سيده تليها وباسكان
 الراء واهمال الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاه أبو عبيدة وغيره وحكي
 أبو داود أن في رواية أبي الاحوص فرصة بفتح القاف ووجهه المنذرى فتال يعني شيئاً يسيراً مثل
 القرصة بطرف الاصبعين انتهى ووجه من عزاه هذه الرواية للبخاري وقال ابن قتيبة هي قرصة
 بفتح القاف وبالضاد المعجمة وقوله من مسك بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر
 الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق يمنع معه أن يمتنوا المسك مع غلائمته وتبعه ابن بطال
 وفي المشرق ان أكثر الروايات بفتح الميم ورجح النووي الكسر وقال ان الرواية الاخرى وهي
 قوله فرصة ممسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطائي قال يحتمل أن يكون المراد بقوله ممسكة أي
 مأخوذة باليد يقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لانه يصير هكذا خذى قطعة
 مأخوذة وقال الكرماني صنيع البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للامر
 بالطيب باباً مستقلاً انتهى واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دل عليه لا يدل على نفي
 ما عده ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من
 ذرية وما استبعده ابن قتيبة من امتحان المسك ليس يعمد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة
 استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقدر عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب

* حدثنا يحيى قال حدثنا ابن
 عيينة عن منصور بن صفية
 عن أمه عن عائشة أن امرأة
 سألت النبي صلى الله عليه
 وسلم عن غسلها من المحيض
 فامرها كيف تغتسل قال
 خذى فرصة من مسك

فتطهرى بها قالت كيف
 أتطهرى بها قال سبحان الله
 تطهرى فاجتنبى عنها الى
 فقلت تتبى بها أثر الدم
 * (باب) * غسل المحيض
 * حدثنا مسلم قال - حدثنا
 وهيب قال حدثنا منصور
 عن أمه عن عائشة أن امرأة
 من الانصار قالت للنبي
 صلى الله عليه وسلم كيف
 أغتسل من المحيض قال
 خذى فرصة ممسكة وتوضئى
 ثلاثا ثم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم استحميا فاعرض
 بوجهه أو قال توضئى بها
 فاخذتها فحذبتها فاخبرتها
 بما يريد النبي صلى الله
 عليه وسلم * (باب امتشاط
 المرأة عند غسلها من
 المحيض * حدثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا
 ابراهيم قال حدثنا ابن
 شهاب عن عروة أن عائشة
 قالت أهلت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع فكنت ممن تمتع ولم
 يسق الهدى فزعمت انها
 حاضت ولم تطهر حتى دخلت
 ليلة عرفة فقالت يا رسول
 الله هذه ليلة عرفة وانما
 كنت تمتعت بعمره فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انقضى رأسك وامتشطى
 وأمسكى عن عمرتك ففعلت

دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه أسرع الى الحبل حكاه الماوردي قال فعلى الاول
 ان فقدت المسك استعملت ما يتخلله في طيب الریح وعلى الثاني ما يقوم مقامه في اسراع العلوق
 وضعف النووى الثانى وقال لو كان صحيحا لا اختصت به المروجة قال واطلاق الاحاديث يرد
 والصواب ان ذلك مستحب لكل مغتسل من حيض أو نفاس ويكره تركه للقادره فان لم تجد مسكا
 فطيبا فان لم تجد فزيتا كالطين والافالماء كاف وقد سبق في الباب قبله ان الحادة تنبخر بالقسط
 فيجزى بها (قوله فتطهرى) قال في الرواية التي بعدها توضئى أى تنظف (قوله سبحان الله) زاد في
 الرواية الآية استحميا وأعرض ولا سماعلى فلما رأته استحميا علمتا وزاد الدارمى وهو يسمع فلا
 ينكر (قوله اثر الدم) قال النووى المراد به عند العلماء الفرج وقال الحاملى يستحب لها أن
 تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له (قلت) ويصرح به
 رواية الاسماعلى تتبى بها مواضع الدم وفي هذا الحديث من القوائد التسبيع عند التعجب
 ومعناه هنا كيف يحفى هذا الظاهر الذى لا يحتاج في فهمه الى فكر وفيه استحباب الكليات
 فيما يتعلق بالعورات وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التى يحتشم منها ولهذا كانت عائشة
 تقول في نساء الانصار لم ينعهن الخياء أن يتفقهن في الدين كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا
 الحديث وتقدم في العلم معلما وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة في الامور المستهجنة وتكرير
 الجواب لافهام السائل وانما كرره مع كونها لم تنهه أو لا لان الجواب به يؤخذ من اعراضه
 بوجهه عند قوله توضئى أى في المحل الذى يستحي من مواجعة المرأة بالتصريح به فاستغنى
 بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة رضى الله عنها ذلك عنه فتوات تعليمها برؤوب عليه
 المصنف في الاعتصام الاحكام التى تعرف بالدلائل وفيه تفسير كلام العالم بحضرتة لمن خفى عليه
 اذا عرف ان ذلك يحجب وفيه الاخذ عن المفضل بحضرة الفاضل وفيه صحة العرض على المحدث
 اذا أقروا ولم يقل عقبه نعم وانه لا يشترط في صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه وفيه الفرق
 بالمعلم واقامة العذر لمن لا يفهم وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه وان كانت مما جبل عليها من
 جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم
 حلمه وحيائه زاده الله شرفا (قوله ما) غسل المحيض) تقدم توجيهه في الترجمة التى قبله
 (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم ومنصور هو ابن صفية المذكور في الاسناد قبله (قوله وتوضئى
 ثلاثا) يحتمل ان يتعلق قوله ثلاثا بتوضئى أى كررى الوضوء ثلاثا ويحتمل ان يتعلق بقال ويؤيده
 السياق المتقدم أى قال لها ذلك ثلاث مرات (قوله أو قال) كذا وقع بالشك في أكثر الروايات
 ووقع في رواية ابن عساكر قال بالواو العاطفة والاولى أظهر ومحل التردد في لفظ بها هل هو ثابت
 أم لا أو التردد واقع بينهما وبين لفظ ثلاثا والله أعلم (قوله ما) امتشاط المرأة حدثنا
 ابراهيم) هو ابن سعد (قوله انقضى رأسك) أى حلى ضفره (وامتشطى) قيل ليس فيه دليل على
 الترجمة قاله الداودى ومن تبعه قالوا لان أمرها بالامتشاط كان للاهلال وهى حائض لا عند
 غسلها والجواب ان الاهلال بالحج يقتضى الاغتسال لانه من سنة الاحرام وقد ورد الامر
 بالاغتسال صريحا في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فاعتشلى
 ثم أهلى بالحج فكان البخارى جرى على عادته في الاشارة الى ما تضمنه بعض طرق الحديث وان لم

فلما قضيت الحج أمر عبد

الرحمن ليلة الحصة فاعمرني
من التنعيم مكان عمرى التى
نسكت * (باب) * نقض
المرأة شعرها عند غسل
الحيض * حدثنا عبد بن
اسماعيل قال حدثنا أبو
أسامة عن هشام عن أبيه
عن عائشة قالت خرجنا
موافين لهلال ذى الحجة
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أحب أن يهمل
بعمرة فليهل فأنى لولا أنى
أهديت لأحلت بعمرة
فأهل بعضهم بعمرة وأهل
بعضهم بحج وكنت أنا ممن
أهل بعمرة فادر كنى يوم
عرفة وأنا حائض فشكوت
الى النبى صلى الله عليه وسلم
فقال دعى عمرتك وانتضى
رأسك وامتشطى وأهلى
بحج ففعلت حتى إذا كان
ليلة الحصة أرسل معى أخى
عبد الرحمن بن أبى بكر
فخرجت الى التنعيم فأهلت
بعمرة مكان عمرى قال هشام
ولم يكن فى شئ من ذلك
هدى ولا صوم ولا صدقة
* (باب) * مخلقة وغير مخلقة
* حدثنا مسدد قال حدثنا
جناد عن عبيد الله بن أبى
بكر عن أنس بن مالك عن
النبى صلى الله عليه وسلم
قال ان الله عز وجل وكل
بالرحم ملكا يقول يارب

يكن منصوفا فيما ساقه ويحتمل ان يكون الداودى أراد بقوله لا عند غسلها أى من الحيض ولم
يردنى الاغتسال مطلقا والحامل له على ذلك ما فى الصحيحين ان عائشة انما طهرت من حيضها يوم
التحرى فلم تغتسل يوم عرفة الا للاحرام وأما ما وقع فى مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت
بسرف وتطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الاحرام جميعا بين الروايتين واذا ثبت ان غسلها
اذا كان للاحرام استقيم معنى الترجمة من دليل الخطاب لانه اذا جاز لها الامتناع فى غسل
الاحرام وهو مندوب كان جوازها لغسل المحيض وهو واجب أولى (قوله أمر عبد الرحمن)
يعنى ابن أبى بكر وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحدة هى الليلة التى نزلوا
فيها فى المحصب وهو المكان الذى نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة (قوله التى نسكت) كذا
للاكثر مأخوذ من النسك وفى رواية أبى زيد المروزى سككت بجذف النون وتشديد آخره أى
عنهما وللقابسى بحجة والتخفيف والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات وفى السياق
الفتات آخر بعد الفتات وهو ظاهر للمأمل (قوله) نقض المرأة شعرها عند
غسل المحيض أى هل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس فى الحائض
دون الجنب وبه قال أحمد وريح جماعة من أصحابه انه للاستحباب فيها قال ابن قدامة ولا أعلم
أحدا قال بوجوبه فيها الا ماروى عن عبد الله بن عمرو (قالت) وهو فى مسلم عنه وفيه انكار
عائشة عليه الامر بذلك لكن ليس فيه تصريح بأنه كان يوجبه وقال النووى حكاه أصحابنا عن
التخفى واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله انى امرأة أشد
ضفر رأسى أفانقضه لغسل الجنابة قال لا رواه مسلم وفى رواية له للحيضة والجنابة وجب لوالى الامر
فى حديث الباب على الاستحباب جميعا بين الروايتين أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء اليها
الا بالنقض فيلزم والا فلا (قوله فليهل) فى رواية الاصيل فليهل بلام واحدة مشددة (قوله
لأحلت) فى رواية كريمة والجموع لاهلت بالهاء وسبأ فى الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث
والذى قبله فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله) مخلقة وغير مخلقة رويناه
بالإضافة أى باب تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة وبالتنوين وتوجيه ظاهر (قوله) حدثنا
جناد هو ابن زيد وعبيد الله بالتصغير ابن أبى بكر بن أنس بن مالك (قوله) ان الله عز وجل وكل
وقع فى روايتنا بالتخفيف يقال وكله بكذا اذا استكفاه اياه وصرف أمره اليه وللاكثر بالتشديد
وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذى وكل بكم (قوله) يقول يارب نطفة بالرفع والتنوين أى
وقعت فى الرحم نطفة وفى رواية القابسى بالنصب أى خلقت يارب نطفة ونداء الملك بالامور
الثلاثة ليس فى دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة تبين من حديث ابن مسعود الا فى كتاب
القدر انها أربعون يوما وسيأتى الكلام هناك على بقية فوائدها حديث أنس هذا والجمع بينه وبين
ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن
الحديث المذكور مفسر لآية وأوضح منه سياقا ما رواه الطبرى من طريق داود بن أبى هند عن
الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال اذا وقعت النطفة فى الرحم بعث الله ملكا فقال يارب
مخلقة أو غير مخلقة فان قال غير مخلقة مجها الرحم دما وان قال مخلقة قال يارب فاصف هذه
النطفة فذكر الحديث واسناده صحيح وهو موقوف على نظام فروع حكم وحكى الطبرى لاهل

نطفة يارب علقمة يارب مضغة فاذا أراد ان يقضى خلقه قال اذ كرام أى شقى أم سعيد فالرزق والاجل فيكتب فى بطن أمه

* (باب) * كيف تهل الحائض بالحج والعمرة * حدثنا يحيى ابن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقام من أهل بعمرة ومنا من أهل بجمع فقد منا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى يحل بنحره يديه ومن أهل بجمع فليتم حجه قالت فحضت فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة ولم أهلل إلا بعمرة فامرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أنتقض رأسي وأمشط وأهل بجمع وأترك العمرة ففعلت ذلك حتى قضيت حجتى فبعث معي عبد الرحمن بن أبي بكر وأمرني أن أعتمر مكان عمرتي من التمتع * (باب) * اقبال الحيض وادباره وكن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول لا نعلم حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك

التفسير في ذلك أقوالا وقال الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما وقال ابن بطال غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول أن الحامل لا تحيض وهو قول الكوفيين وأجدوا أبي ثور وابن المنذر وطائفة وإليه ذهب الشافعي في القديم وقال في الجديد أنها تحيض وبه قال أسحق وعن مالك روايتان (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض وما دعاه المخالف من أنه رشع من الولد أو من فصله غذائه أو دم فساد لعله فحتاج إلى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان وأقوى حججه أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض واستدل ابن المنبر على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل بيتا فيه قذروا ولا يلاءمها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلا به أن يكون حالا فيه ثم هو مشترك الزام لأن الدم كله قد رآه الله أعلم * (قوله) * كيف تهل الحائض بالحج والعمرة مراده بيان صحة اهلال الحائض ودعوى كيف في الترجمة الاعلام بالحال بصورة الاستفهام لا السكينة التي يراد بها الصفة وهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة إذ ليس فيها ذكر صفة الاهلال (قوله) * من أهل بجمع في رواية المسقلة بجمعة في الموضوعين وكذا للعموى في الموضوع الثاني (قوله) * قالت فحضت أي بسرف قبل دخول مكة (قوله) * قضيت حجتى في رواية كريمة وأبى الوقت حجي والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى * (قوله) * اقبال الحيض وادباره اتفق العلماء على أن اقبال الحيض يعرف بالدفع من الدم في وقت إمكان الحيض واختلفوا في ادباره فقيل يعرف بالحبوف وهو أن يخرج ما تحتشى به جافا وقيل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه (قوله) * وكن هو بصيغة جمع المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير نحووا كانوا البراغيث والتكثير في نساء للتنويع أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كاهن وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطاع عن علقمة ابن أبي علقمة المدني عن أمه واسمها امر جانة مولاة عائشة قالت كان النساء (قوله) * بالدرجة بكسر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روي به أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطا بالضم ثم السكون وقال أنه تانيث درج والمراد به ما تحتشى المرأة من قطننة وغيرها تعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا (قوله) * الكرسف بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن (قوله) * فيه الصفرة زاد مالك من دم الحيضة (قوله) * فتقول أي عائشة والتصة بفتح التاف وتشديد المهملة هي النورة أي حتى تخرج القطننة بيضاء ندية لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب منفرد إن شاء الله تعالى وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض ويثبت بها ابتداء الطهر واعتراض على من ذهب إلى أنه يعرف بالحبوف بأن القطننة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء أبيض

يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض قال مالك سألت النساء عنه فاذا هو أمر معلوم عندهن
يعرفه عند الطهر **(قوله)** وبلغ ابنة زيد بن ثابت كذا وقعت مبهمة هنا وكذا في الموطأ حيث
روى هذا الاثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها وقد ذكر والزيد بن
ثابت من البنات حسنة وعمره وأم كلثوم وغيرهن ولم أر لواحده منهن رواية الا لام كلثوم وكانت
زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانها هي المبهمة هنا وزعم بعض الشراح انها أم سعد قال لان
ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لانه لم يقل انها صاحبة
هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره الا من طريق عنيسة بن عبد الرحمن وقد كذبوه
وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد لم يذكر أحد
من اهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقول لها أم سعد وأماعة عبد الله بن أبي بكر فقال
ابن الحذاء هي عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر وقيل لها عمته مجازا (قلت) لكنها صاحبة
قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي فني روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد فان كانت ثابتة
فرواية عبد الله عنها منقطعة لانه لم يذكرها ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية وهي أم عمرو
أو أم كلثوم والله أعلم **(قوله يدعون)** أي يطلبن وفي رواية الكشميهني يدعين وقد تقدم مثلها
في باب تقضي الحائض المناسك كلها وقال صاحب القاموس دعيت لغة في دعوت ولم ينبه على
ذلك صاحب المشارق ولا المطالع **(قوله الى الطهر)** أي الى ما يدل على الطهر واللام في قولها
ما كان النساء للعهد أي نساء الصحابة وانما عابت عليهن لان ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو
مذموم قاله ابن بطال وغيره وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل وفيه
نظر لانه وقت العشاء ويحتمل ان يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره
فيحسبن انهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في
باب الاستحاضة وسفان في هذا الاسناد هو ابن عيينة لان عبد الله بن محمد وهو المسند لم يسمع
من الثوري **(قوله يا)** لا تقضي الحائض الصلاة نقل ابن المنذر وغيره اجماع أهل
العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر انه سأل الزهري عنه فقال اجماع الناس عليه وحكى
ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج انهم كانوا يوجبونه وعن سمرة بن جندب انه كان يامر به
فانكرت عليه أم سلمة لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره **(قوله)** وقال
جابر بن عبد الله وأبو سعيد هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى فاما حديث
جابر فاشاره الى ما أخرجه في كتاب الاحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حيض
عائشة في الحج وفيه غير أنها لا تطوف ولا تصلي ولم تخمه من طريق أبي الزبير عن جابر وأما
حديث أبي سعيد فاشاره الى حديثه المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس اذا حاضت
لم تصل ولم تصم فان قيل الترجمة لعدم القضاء وهذا ان الحديثان لعدم الاتباع فما وجه المطابقة
أجاب الكرماني بان الترتيب في قوله تدع الصلاة مطلق أداء وقضاء انتهى وهو غير متجه لان منعها انما
هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك من سياق الحديثين والذي يظهر لي ان المصنف أراد أن
يستدل على الترتيب أو لا بالتعليق المذكور وعلى عدم القضاء بحديث عائشة فجعل المعلق كالمقدمة
للعديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم **(قوله)** حدثني معاذاً

قوله أي ابن محمد في نسخة
ابن أبي محمد اه مصححه

الطهر من الحيضة وبلغ
ابنة زيد بن ثابت أن نساء
يدعون بالمصباح من جوف
الليل ينظرن الى الطهر
فقات ما كان النساء يصنعن
هذا وعابت عليهن * حدثنا
عبد الله بن محمد قال حدثنا
سفيان عن هشام عن أبيه
عن عائشة ان فاطمة بنت
أبي حبيش كانت تستحاض
فسالت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ذلك عرق وليست
بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة
فدعي الصلاة واذا أدبرت
فاعتسلي وصلي * (باب) *
لا تقضي الحائض الصلاة
وقال جابر وأبو سعيد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
تدع الصلاة * حدثنا موسى
ابن اسمعيل قال حدثنا همام
قال حدثنا قتادة قال
حدثني معاذاً

ان امرأة قالت لعائشة

أتجزى احدا ناصلاتها اذا طهرت فقالت أحرورية أنت كذا فحيض مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يامرنا به أوقات فلا نفعله * (باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها) * حدثنا سعد بن حفص قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب أم سلمة عن عائشة قالت حضرت وأنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الخيلة فأنسلت فخرجت منها فاخذت ثياب حيضتي فلبستها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتنست قلت نعم فدعاني فادخلني معه في الخيلة قالت وحدثني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو عائم وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد من الجنابة * (باب) * من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر * حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت بينما أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعة في خيمته حضرت فأنسلت فاخذت ثياب حيضتي فقال أنتنست فقلت نعم فدعاني فاضطجعت معه في الخيلة

العدوية وهي معدودة في فقهاء التابعين ورجال الاسناد المذكور اليها بصريون (قوله ان امرأة قالت لعائشة) كذا أبيهم مهاهم وبن شعبة في روايته عن قتادة انها هي معاذة الراوية أخرجه الاسماعيلي من طريقه وكذا المسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة (قوله أتجزى) بفتح أوله أي أتقضى وصلاتها بالنصب على المنعولية ويروى أتجزى بضم أوله والهمز أي أتكني المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج الى قضاء الفائتة في زمن الحيض فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية والاولى أشهر (قوله أحرورية) الحرورية منسوب الى حرورية بفتح الحاء وضم الراء المهملة وبعدها الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة والاشهر انها بالمد قال المبرد النسبة اليها حرورية وكذا كل ما كان في آخره ألف تانيث معدودة ولكن قيل الحرورية بحذف الزوائد يقال لمن يعتق مذهب الخوارج حرورية لان أول فرقة منهم خرجوا على بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها وهم فرق كثيرة لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الاخذ بما دل عليه القرآن وروى ما زاد عليه من الحديث مطلقا وهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام انكار وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة فقلت لا ولكني أسأل أي سؤال المجردا لطلب العلم لالتعننت وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام ان الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للخرج بخلاف الصيام ولم يقول بان الحائض مخاطبة بالصيام أن يشرق بانها لم تخاطب بالصلاة أصلا وقال ابن دقيق العيد كتناء عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بكونهم لم تؤمر به يحتمل وجهين أحدهما انها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فيمسك به حتى يوجد المعارض وهو الامر بالقضاء كما في الصوم ثانيهما قال وهو أقرب ان الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرار الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب لاسيما وقد اقترن بذلك الامر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم (قوله فلا يامرنا به أوقات فلا نفعله) كذا في هذه الرواية بالشك وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن نقضى ولم تؤمر به والاستدلال بقولها فلم تكن نقضى أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به لان عدم الامر بالقضاء هنا قد ينزع عن الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم (قوله بالنوم مع الحائض) زاد في رواية الصائغاني وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من سمى النفسا حيضا ويحيى المذكور وهو ابن أبي كثير (قوله قالت وحدثني) هو مقول زينب بنت أم سلمة وفاعل حدثتني أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسياتي الكلام على ذلك في كتاب الصيام (قوله وكنت) معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على فوائد في كتاب الغسل (قوله بالنوم مع الحائض) وفي رواية الكشيحي من أعدب العين والبال المهملة وهشام المذكور هو الدستواني ويحيى هو ابن أبي كثير والكلام على الحديث قد تقدم في باب من سمى النفسا حيضا (قوله بالنوم مع الحائض) فهو الحائض العبدية ودعوة المسلمين ويعتران وفي رواية ابن عساكر واعتزلهن المصلي والجمع بالنظر الى ان الحائض اسم جنس أو فيه حذف والتقدير ويعتران الحيض كما سيجد بعد (قوله حدثنا محمد)

كذا

* (باب) * شهود الحائض العبدية ودعوة المسلمين ويعتران المصلي * حدثنا محمد

كذلك لا كثير منسوب ولا بابي ذر محمد بن سلام ولكريمة محمد هو ابن سلام (قوله) حدثنا عبد الوهاب (قوله) هو الثقف (قوله) عواتقنا العواتق جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو قاربت أو استعقت التزويج أو هي الكريمة على أهلها أو التي عتقت عن الامتهان في الخروج للخدمة وكأنهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الاول من الفساد ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأيت استقرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فقدمت امرأة لم أقف على تسميتها وقصر بنى خلف كان بالبصرة وهو منسوب الى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات وقدولى امرأة مجسمة (قوله) حدثت عن اخنها قيل هي ام عطية وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني وعلى تقدير ان تكون أم عطية فلم نقف على تسمية زوجها أيضا (قوله) ثنتي عشرة زاد الاصيلي غزوة (قوله) وكانت اختي فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت اختي (قوله) قالت أي الاخت والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام جمع كايم أي جريح (قوله) من جلبابها قيل المراد به الجنس أي تعبرها من ثيابها ما لا تحتاج اليه وقيل المراد نشر كها معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على نفسه سير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدتين بينهما ألف قيل هو المقنعة أو الخمار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الازار وقيل المخنفة وقيل الملاءة وقيل القميص (قوله) ودعوة المسلمين في رواية الكشميني المؤمنين وهي موافقة لرواية أم عطية (قوله) وكانت أي أم عطية (لا تذكره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الاقالات بابي) أي هو فندى بابي وفي رواية عبدوس يبي بياء تحمانية بدل الهمة في الموضوعين وللأصيلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهمة بياء كعبدوس لكن فتح ما بعدها كأنه جعله لكثرة الاستعمال واحدا ونقل عن الأصيلي أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة في شواهد التوضيح وقال ابن الاثير قوله بابا أصليا بابي هو يقال بابات الصبي اذا قلت له أفديك بابي فقبلوا الباء ألفا كما في ويلنا (نملها وذوات الخدور) بضم الخاء المعجمة والدال المهملة جمع خدر بكسرها وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعده البكروراه وللأصيلي وكريمة العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور على الشك وبين العاتق والبكر عوم وخصوص وجهي (قوله) ويعتزل الحيض المصلي بضم اللام وهو خبر بمعنى الامر وفي رواية ويعتزل الحيض المصلي وهو نحو أو كالوني البراغيث وحمل الجمهور الامر المذكور على التنب لان المصلي ليس بمسجد فمتنع الحيض من دخوله وأغرب الكرماني فقال الاعتزال واجب والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النووي تصويب عدم وجوبه وقال ابن المنير الحكمة في اعتزالهن ان في وقوفهن رهن لا يصلين مع المصليات اظهار استمانة بالحال فاستحب لهن اجتناب ذلك (قوله) فقلت الحيض بهمزة ممدودة كأنها تتعجب من ذلك (قالت) أي أم عطية (أليس تشهد) أي الحيض وللکشميني أليست وللأصيلي أليس يشهدن (قوله) وكذا وكذا أي ومزدلفة ومنى وغيرهما وفيه ان الحائض لا تهرج ذكر الله ولا مواطن الخير كجالس العلم والذكر سوى المساجد وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك مما سيأتي استيفاءه في كتاب العيدين ان شاء الله تعالى (قوله) ما إذا حاضت في شهر ثلاث حيض بفتح الباء جمع حيضة (قوله) وما يصدق بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة (قوله) فيما يمكن من الحيض أي

قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت كأنع عواتقنا أن يخرجن في العيدين فقدمت امرأة فنزلت قصر بنى خلف حدثت عن أختها وكان زوج أختها غزامع النسي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة وكانت أختي معي ست قالت كأنداوى الكلمى ونقوم على المرضى فسالت أختي النبي صلى الله عليه وسلم أعلى احدا ناباس اذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج قال لتلبسها صاحبته من جلبابها ولتشهد الخير ودعوة المسلمين فلما قدمت أم عطية سالتها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت بابي نعم وكانت لا تذكره الا قالت بابي سمعته يقول تخرج العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور والحيض ولا يشهدن الخير ودعوة المؤمنين ويعتزل الحيض المصلي قالت حفصة فقلت الحيض فقالت أليس تشهد عرفة وكذا وكذا (باب) * اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض والحمل وفيما يمكن من الحيض

لقول الله تعالى ولا يحل
لهن أن يكتن ما خلق الله في
أرحامهن ويذكر عن علي
وشريح أن جاءت بيينة من
بطانة أهلها ممن يرضى دينه
أنها حاضت في شهر ثلاثا
صدقت وقال عطاء أقرأوها
ما كانت وبه قال إبراهيم
وقال عطاء الحيض يوم إلى
خمس عشرة وقال معتمر عن
أبيه سالت ابن سيرين عن
المرأة ترى الدم بعد قرئها
بخمسة أيام قال النساء أعلم
بذلك حدثنا أحمد بن أبي
رجاء قال حدثنا أبو أسامة
قال سمعت هشام بن عروة
قال أخبرني أبي عن عائشة
أن فاطمة بنت أبي حبيش
سالت النبي صلى الله عليه
وسلم قالت إني استحاض
فلا أطهر أفادع الصلاة
فقال لا إن ذلك عرق ولكن
دعي الصلاة قدر الأيام التي
كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي
وصلي

فاذا لم يمكن لم يصدق (قوله لقول الله تعالى) يشير إلى تفسير الآية المذكورة وقد روى الطبري
باسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل أو الحيض فلا يحل لهن
أن يكتن ذلك لتنعى العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا باسناد حسن عن
ابن عمر قال لا يحل لها أن كانت حائضا أن تكتن حيضها ولا أن كانت حاملا أن تكتن حملها وعن
شماهد لا تقول إني حائض وإنيست بحائض ولا إنيست بحائض وهي حائض وكذا في الحمل
ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الاطهار فلو لم تصدق فيه لم يكن
له فائدة (قوله ويذكر عن علي) وصله الدارمي كما سيأتي ورجاله ثقات وانما لم يحزم به للتردد في سماع
الشعبي من علي ولم يقل أنه سمعه من شريح فيكون موصولا (قوله إن جاءت) في رواية كريمة أن
امرأة جاءت بكسر النون (قوله بيينة من بطنان أهلها) أي خواصها قال اسمعيل القاضي ليس
المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع وانما هو فيما يرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن
(قلت) وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا اسمعيل بن أبي
خالد عن عامر وهو الشعبي قال جاءت امرأة إلى علي بن أبي طالب زوجها طلقها فقلت حضت في شهر
ثلاث حيض فقال علي شريح اقض بينهما ما قال يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قال اقض بينهما
قال إن جاءت من بطنان أهلها ممن يرضى دينه وأما ترفعن أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند
كل قرء وتصل جازلها والأفلا قال علي قالون قال وقالون بلسان الزوم أحضت فهذا ظاهر في أن
المراد أن يشهدن أن ذلك وقع منها وانما أراد اسمعيل رده هذه القصة إلى موافقة مذهبه وكذا
قال عطاء أنه يعتبر في ذلك عاداتها قبل الطلاق واليه الاشارة بقوله أقرأوها وهو بالمجمع قرأى في
زمان العدة (ما كانت) أي قبل الطلاق فلو ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل وهذا الأثر
وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء (قوله وبه قال إبراهيم) يعني النخعي أي قال بما قال
عطاء ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه وروى الدارمي أيضا باسناد صحيح
إلى إبراهيم قال إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض فذكر نحو أثر شريح وعلي
هذا فيحتمل أن يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شريح أو في النسخة تقديم
وتأخير أو لإبراهيم في المسئلة قولان (قوله وقال عطاء الخ) وصله الدارمي أيضا باسناد
صحيح عنه قال أقصى الحيض خمس عشرة وأدنى الحيض يوم ورواه الدارقطني بلفظ أدنى وقت
الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة (قوله وقال معتمر) يعني ابن سليمان التيمي وهذا الأثر
وصله الدارمي أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر (قوله حدثنا أحمد بن أبي رجاء) هو أحمد بن
عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو حنفى النسب لا المذهب وقصة فاطمة بنت أبي
حبيش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قدر الأيام التي كنت
تحيضين فيها فوصل ذلك إلى أمانتها وورده إلى عاداتها وذلك يختلف باختلاف الأشخاص
واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ونقل الداودي أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة
عشر يوما وقال أبو حنيفة لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا فقل ما تنقضي به العدة عنده
ستون يوما وقال صاحباه تنقضي في تسعة وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وإن
أقل الطهر خمسة عشرة يوما وإن المراد بالقرء الحيض وهو قول الثوري وقال الشافعي القرء

الطهر وأقله خمسة عشر يوماً وأقل الحيض يوم وإسبلة فتستقضى عنده في اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمة إذا جلد ذكر الشهر فيها على الغاء الكسر ويدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها بلفظ حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوماً **(قوله)** **باب** الصفرة والكدر في غير أيام الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها حتى ترين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية المذکور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرهما فعلى ما قالته أم عطية **(قوله)** أيوب عن محمد) هو ابن سيرين وكذا رواه اسمعيل وهو ابن عطية عن أيوب ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه ونقل عن الذهلي انه ربح رواية وهيب وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسمعيل أربع لموافقة معمر له ولان اسمعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ويمكن أن أيوب سمعه منهما **(قوله)** كالا نعد) أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا جزم الحاصك وغيره خلافاً للخطيب **(قوله)** الكدر والصفرة) أي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار **(قوله)** شيء) أي من الحيض ولا يداود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية كالا نعد الكدر والصفرة بعد الطهر شيئاً وهو موافق لما ترجم به البخاري والله أعلم **(قوله)** **باب** عرق الاستحاضة) يكسر العين واسكان الراء وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة **(قوله)** وعن عمرة) يعني كلاهما عن عائشة كذا لاكثر في رواية أبي الوقت وابن عساكر بحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحد ابن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معمر والحفوف اثبات الواو وأن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ومسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عمرة وحدها قال الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعمرة جميعاً **(قوله)** أن أم حبيبة) هي بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنتها وقد قيل اسمها حبيبة وكنتها أم حبيب بغيرها قاله الواقدي وتبعه الحارثي ورجحه الدارقطني والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بإثبات الهاء وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن ابن عوف كانت تستحاض الحديث فقيل هو وهم وقيل بل صواب وان اسمها زينب وكنتها أم حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فانه لم يكن اسمها الاصل وانما كان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول للواحدى ان تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى الله عليه وسلم فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فامتن اللبس ولهما أخت أخرى اسمها حمنة بفتح المهملة وسكون الميم بعد هانون وهي إحدى

* (باب) * الصفرة والكدر في غير أيام الحيض * حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا اسمعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت كالا نعد الكدر والصفرة شيئاً * (باب) * عرق الاستحاضة * حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا عن قال حدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عروة وعن عمرة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن أم حبيبة

المستحاضات كما تقدم وتعسف بعض المالكية فزعم ان اسم كل من بنات جحش زينب قال فاما
 أم المؤمنين فاشتهرت بـها وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها وأما جنة فاشتهرت بلقبها ولم يأت
 بدليل على دعواهم بان حنيفة لقب ولم يترد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب فقد روى أبو داود
 الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال ان زينب بنت جحش وقد تقدم
 توجيهه (قوله استحضت سبع سنين) قيل فيه حجة لابن القاسم في اسقاطه عن المستحاضة قضاء
 الصلاة اذا تركت اطاعة ان ذلك حيز لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر بها بالاعادة مع طول المدة
 ويحتمل أن يكون المراد بقولها سبع سنين بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة
 كلها قبل السؤال أولا فلا يكون فيه حجة لما ذكر (قوله فامرها ان تغتسل) زاد الاسماعيلي
 وتصلى ولمسلم نحوه وهذا الامر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار فلعلمها فهمت طاب ذلك
 منها بقرينة فلماذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي انما امرها صلى الله عليه وسلم ان
 تغتسل وتصلى وانما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند
 مسلم لم يذكروا ابن شهاب انه صلى الله عليه وسلم امرها ان تغتسل لكل صلاة ولكنها شئ فعلته هي
 والى هذا ذهب الجيهور قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة الا المتخيرة ولكن يجب
 عليها الوضوء ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة ان أم حبيبة استحضت فامرها صلى
 الله عليه وسلم ان تنظر أيام اقرائها ثم تغتسل وتصلى فاذا رأت شيئا من ذلك توقفت وصلت
 واستدل المهلبى بقوله لها هذا عرق على انه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لان دم العرق
 لا يوجب غسلا وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن اسحق عن الزهري في
 هذا الحديث فامرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الاثبات من
 أصحاب الزهري لم يذكروها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بان الزهري لم يذكروها لكن روى
 أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة فامرها ان
 تغتسل عن كل صلاة فيجمل الامر على النذب جمع بين الروايتين هذه ورواية عكرمة وقد
 حله الخطابي على انها كانت متخيرة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة انه امرها ان تنظر أيام
 اقرائها ولمسلم من طريق عزالدين ملك عن عروة في هذه القصة فقال لها انكني قد رما كانت
 تحب لك حوضك ولا يداود وغيره من طريق الاوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب
 نحوه ولكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري وأجاب بعض من زعم انها كانت متخيرة
 بان قوله فامرها ان تغتسل لكل صلاة أى من الدم الذي أصابها لانه من ازالة النجاسة وهي شرط
 في صحة الصلاة وقال الطحاوي حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أى لان
 فيه الامر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يجمل الامر في حديث أم حبيبة
 على النذب أولى والله أعلم (قوله بالمرأة تحيض بعد الافاضة) أى هل تمنع من
 طواف الوداع أم لا (قوله عن عروة بنت عبد الرحمن) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله وهذا
 الاسناد سوى شيخ البخاري مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة
 (قوله ان صفية) أى زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا بلى) أى النساء ومن معهن من
 المحارم (قوله فاخرجي) كذا لاكثر بالافراد خطا بالصفية من باب العدول عن الغيبة وهي

استحضت سبع سنين
 فسألت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ذلك
 فأمرها أن تغتسل فقال
 هذا عرق فكانت تغتسل
 لكل صلاة * (باب المرأة
 تحيض بعد الافاضة) *
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عبد الله
 ابن أبي بكر بن محمد بن
 عروة بن حزم عن أبيه عن
 عروة بنت عبد الرحمن عن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها قالت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول
 الله ان صفية بنت حيي قد
 حاضت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لعلمها تحبسنا
 أتم تكن طافت معكن فقالوا
 بلى قال فاخرجي * حدثنا
 معلى بن أسد قال حدثنا
 وهيب عن عبد الله بن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس قال
 رخص للعائض أن تنفرا اذا
 حاضت

قوله ألم تكن طافت الى الخطاب أو هو خطاب لعائشة أي فاخرجي فهي تخرج معك والمستمل
والكشيهي فاخرجن وهو على وفق السياق وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في
كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقول طاوس لابن عباس وكذا قوله ثم
سمعت يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها ان تتأخر الى ان تطهر من أجل طواف الوداع ثم
بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لهن في تركه فصار اليه أركان نسي ذلك فتذكره وفيه
دليل على ان الحائض لا تطوف ﴿قوله ما — اذا رأته المستحاضة الطهر﴾ أي
تزيلها دم العرق من دم الحيض فسمى زمن الاستحاضة طهرا لانه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض
ويحتمل ان يريد به انقطاع الدم والاول أو وفق للسياق (قوله قال ابن عباس تغتسل وتصلي ولو
ساعة) قال الداودي معناه اذا رأته الطهر ساعة ثم عاودها دم فانها تغتسل وتصلي والتعليق
المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس انه سأل عن
المستحاضة فقال اما رأته الدم الجرائي فلا تصلي واذا رأته الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلي
وهذا موافق للاحتمال المذكور أولا لأن الدم الجرائي هو دم الحيض (قوله وياتيها زوجها)
هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال المستحاضة
لا بأس ان ياتيها زوجها ولا يداود من وجهه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيبة تستحاض
وكان زوجها يغشاها وهو حديث صحيح ان كان عكرمة سمعها منها (قوله اذا صلت) شرط
مخدوف الجزاء أو جزاء مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والظاهر ان هذا بحث من
البخاري أراد به بيان الملازمة أي اذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لان أمر الصلاة أعظم من
أمر الجماع ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصريح بامر
المستحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباحثه في باب الاستحاضة وزهير المذكور هذا هو ابن معاوية
وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تماما وأشار البخاري بما ذكره الى الرد على من منع وطء
المستحاضة وقد نقله ابن المنذر عن ابراهيم النخعي والحكمم والزهرى وغيرهم وما استدلل به على
الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح ان قوله الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس وعزاه الى
تخريج ابن أبي شيبة وليس هو فيه نعم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الافطس انه
سأل سعيد بن جبيرة عن المستحاضة أتجامع قال الصلاة أعظم من الجماع ﴿قوله ما —
الصلاة على النفساء وسنّها﴾ أي سنة الصلاة عليها (قوله حدثنا أحمد بن أبي سريج) تقدم انه
بالمهمل والجيم واسمه الصباح وقيل ان أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكانه نسب الى جده
(قوله ان امرأة) هي أم كعب سمها مسلم في روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم
وذكر أبو نعيم في الصحابة انها انصارية (قوله ماتت في بطن) أي بسبب بطن يعنى الحمل وهو نظير
قوله عذبت امرأة في هرة قال ابن التيمي قيل وهم البخاري في هذه الترجمة فظن ان قوله ماتت في
بطن ماتت في الولادة قال ومعنى ماتت في بطن ماتت مبطونة (قلت) بل الموهمل هو الواهم فان
عند المصنف في هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت في نفاسها وكذا المسلم (قوله فقام وسطها)
يفتح السين في روايتها وكذا ضبطه ابن التين وضبطه غيره بالسكون والكشيهي فقام عند وسطها
وسياق الكلام على ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى قال ابن بطال يحتمل ان يكون البخاري

وكان ابن عمر يقول في أول
أمره ان لا تنفري ثم سمعته
يقول تنفري ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رخص لهن
*(باب) اذا رأته المستحاضة
الطهر قال ابن عباس
تغتسل وتصلي ولو
ساعة وياتيها زوجها اذا
صلى الصلاة أعظم * حدثنا
أحمد بن يونس عن زهير قال
حدثنا هشام عن عروة عن
عائشة قالت قال النبي صلى
الله عليه وسلم اذا أقبلت
الحيضة فدعي الصلاة واذا
أدبرت فاغسلي عنك الدم
وصلي *(باب الصلاة على
النفساء وسنّها) * حدثنا
أحمد بن أبي سريج قال
أخبرني شبابة قال أخبرنا
شعبة عن حسين المعلم عن
ابن بريدة عن سمرة بن جندب
أن امرأة ماتت في بطن
فصلى عليها النبي صلى الله
عليه وسلم فقام وسطها

قصده هذه الترجمة ان النفساء وان كانت لاتصلي لها حكم غيرها من النساء أى في طهارة العين
 لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم ينجس بالموت لان
 النفساء جعلت الموت وحل النجاسة بالدم اللازم لها فلم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل
 منه نجاسة أولى وتعقبه ابن المنير بان هذا أجنبى عن مقصود البخارى قال وانما قصد انهما وان
 وردا من الشهداء فهى ممن يصلى عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشيد بانه أيضاً أجنبى عن
 أبواب الحيض قال وانما أراد البخارى ان يستدل بلازم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت
 ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون محكوما بطهارته فلما صلى عليها أى اليها لازم من ذلك القول
 بطهارة عينها وحكم النفساء والحائض واحد قال ويدل على ان هذا مقصوده ادخال حديث
 ميمونة في الباب كفى رواية الاصيلي وغيره ووقع في رواية أبى ذر قبل حديث ميمونة باب غير مترجم
 وكذا في نسخة الاصيلي وعادته في مثل ذلك انه يعنى الفصل من الباب الذى قبله ومناسبة له ان
 عين الحائض والنفساء طاهرة لان ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها اذا سجد وهى حائض
 ولا يضره ذلك (قوله حدثنا الحسن بن مدرك) هو الطعان البصرى أحد الحنفاط وهو من صغار
 شيوخ البخارى بل البخارى أقدم منه وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا وكان هذا
 الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لانه كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد (قوله من كتابه)
 إشارة الى ان أباعوانة حدث به من كتابه لامن حفظه وكان اذا حدث من كتابه أنقن مما اذا
 حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدى كتاب أبى عوانة أثبت من حفظ هشيم (قوله
 كانت تكون) أى تحصل أو تستقر ويحتمل ان قوله تكون لاتصلى خبر لكات وقوله حائض حال
 فحو وجاؤا أباهم عشاء ليكون قاله الكرماني (قوله بجذاء) بكسر الحاء المهملة بعد هذا زال مجمة
 ومدة أى يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده والخبرة بينهم الخاء المجمة وسكون الميم قال
 الطبرى هو مصلى صغير يعمل من سعف النخل سميت بذلك لسترها الوجه والكتفين من حر
 الارض وبردها فان كانت كبيرة سميت حصيراً وكذا قال الزهرى في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد
 الهروى وجماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خرة الا في هذا المقدار قال وسميت خرة لان
 خيوطها مستورة بسعفها وقال الخطابى هى السجادة يسجد عليها المصلى ثم ذكر حديث ابن
 عباس في الفارة التى جرت الفتيلة حتى ألقمها على الخرة التى كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً
 عليها الحديث قال فى هذا تصريح باطلاق الخرة على ما زاد على قدر الوجه قال وسميت خرة
 لانها تغطي الوجه وستاقى الإشارة الى حكم الصلاة عليها فى كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى
 * (خاتمة) * اشتمل كتاب الحيض من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً المكرر منها
 فيه وفيماضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث والبقية تعليقى ومتابعة
 وانما الص خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكرك الله على كل أحيائه
 والبقية موصولة وقد وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة كانت احداً ناخض ثم
 تقرص الدم وحديثها فى اعتساف المستحاضة وحديثها ما كان لاحداً نا الا ثوب واحد وحديث
 أم عطية بكالا نعد الصفرة وحديث ابن عمر رخص للحائض أن تنفر وفيه من الآثار
 الموقوفة على العداية والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة والله أعلم

* (باب) * حدثنا الحسن بن
 مدرك قال حدثنا يحيى بن
 حماد قال أخبرنا أبو عوانة
 من كتابه قال أخبرنا سليمان
 الشيباني عن عبد الله بن
 شداد قال سمعت خاتى
 ميمونة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم انها كانت تكون حائضاً
 لاتصلى وهى مفترشة بجذاء
 مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو يصلى على
 خبرته اذا سجد أصابني
 بعض ثوبه

(قوله كلب التميم)

البسمة قبله لكرامة وبعده لابي ذر وقد تقدم توجيه ذلك والتميم في اللغة القصد قال امرؤ القيس

تميمها من أذرع وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على

أي قصدتها وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة وشيئها وقال ابن السكيت قوله قميموا صعيد أي أقصدوا الصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صار التميم مسح الوجه واليدين بالتراب اهـ فعلى هذا هو مجاز لغوي وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلف في التميم هل هو عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة (قوله قول الله) في رواية الاصيلي وقول الله زيادة وار والجملة استثنائية (قوله فلم تجدوا ماء) كذا لاكثر وللسقي وعبدوس والمستقلى والحموى فان لم تجدوا قال أبو ذر كذا في روايتنا والتلاوة فلم تجدوا قال صاحب المشرق هذا هو الصواب (قلت) ظهر لي ان البخاري أراد ان يبين ان المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب فانزل الله آية التميم انها آية المائدة وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبي سعيد عن عائشة في قصتها المذكورة قال فانزل الله آية التميم فان لم تجدوا ماء فميموا الحديث فكان البخاري أشار إلى هذه الرواية المخصوصة واحتمل ان تكون قراءة حماد بن سلمة أو غيره أو وهما منه وقد ظهر انها عنت آية المائدة وان آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصته ابل اللفظ الذي على شرطه محتمل للامرين والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فانها عنت ففيها زيادة على غيرها والله أعلم (قوله وأيدىكم) إلى هنا في رواية أبي ذر زاذ في رواية الشبوي وكرامة منه وهي تعين آية المائدة دون آية النماء وإلى ذلك نحا البخاري فخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو ابن الحرث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه فنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله تشكرون (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري مديون (قوله في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التمهيد يقال انه كان في غزاة بني المصطلق وجرم بذلك في الاستدكار وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان وغزاة بني المصطلق هي غزوة المر يسيع وفيها وقعت قصة الافك لعائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا فان كان ما جزموا به ثابتا جمل على انه سقط منها في تلك السفرة مرتين لا خلافا القصتين كما هو بين في سياقهما واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المر يسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كتابا البيداء أو بذات الجيش وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال البيداء هي ذوالخليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذات الجيش وراء ذى الحليفة وقال أبو عبيد البكري في معجم البيداء أدنى إلى مكة من ذى الحليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال بيذاؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد الحديث قال والبيداء هو الشرف الذي قدام ذى الحليفة في طريق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب التميم)

قول الله تعالى فلم تجدوا ماء
فميموا صعيدا طيبا
فامسحوا بوجوهكم
وأيدىكم منه * حدثنا عبد
الله بن يوسف قال أخبرنا
مالك عن عبد الرحمن بن
القاسم عن أبيه عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم قالت خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
بعض أسفاره حتى اذا كنا
بالبيداء أو بذات الجيش

مكة وقال أيضا ذات الجيش من المدينة على يريد قال وبينها وبين العقيق سبعة أميال والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الجدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليلة الالباء اه والالباء بين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال وكان ذلك المكان يقال له الصلصل رواه جعفر الثوري في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه والصلصل مهملة من مضموتين ولا من الاولى ساكنة بين الصادين قال البكري هو جبل عند ذي الحليفة كذا ذكره في حرف الصاد المهملة وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم انه ضبطه بالصاد المعجمة وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهم على وهم وعرف من تضافر هذه الروايات تصويب ما قال ابن التين واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني صحيحة في ذلك كما سيأتي والله أعلم **(قوله عقد)** بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق ويسمى قلادة كما سيأتي وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لي بالبداء ونحن داخلون المدينة فاناخ النبي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة **(قوله على التماسه)** أي لأجل طلبه وسيأتي ان المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره **(قوله وليسوا على ماء وليس معهم ماء)** كذا لا كـ في موضعين وسقطت الجملة الثانية في الموضع الاول من رواية أبي ذر واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه وكذا سألوا الطريق التي لا ماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بان المكان لا ماء فيه ويحتمل ان يكون قوله ليس معهم ماء أي للوضوء وأما ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل ان يكون معهم والاقل شتمل لجواز ارسال المطر أو تبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما وقع في موطن أخرى وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن بطال انه روى ان عن العقد المذكور كان اثني عشر درهما ويلحق بتحويل الضائع الإقامة للعوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه إشارة الى ترك إضاعة المال **(قوله فأتى الناس الى أبي بكر)** فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكانهم انما شكوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظونه وفيه نسبة الفعل الى من كان يبا فيه لتوهم صنعت وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم تكن حالة مباشرة **(قوله فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول)** في رواية عمرو بن الحرث فقال حبست الناس في قلادة أي بسببها وسيأتي من الطبراني ان من جملة ما عاتبها بقوله في كل مرة تكوين عناء والنكتة في قول عائشة فعاتبني أبو بكر ولم تقل أي لان قضية الالباء الخنوع وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر فلذلك أنزلته منزلة الاجنبى فلم تقل أي **(قوله يطعنني)** هو بضم العين وكذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فيقال يطعن بالفتح هذا والمشهور فيهما وحكى النسخ فيهما معاني المطالع وغيرها والضم فيهما ما حكاه صاحب الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الامام **(قوله فلا يمنعني من التحرك)** فيه استحباب الصبر بان ناله

انقطع عقدي فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء فأتى الناس الى أبي بكر الصديق فقالوا ألا ترى الى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء فقلت عائشة فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يطنعني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي

ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لنساء وكذا المصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر (قوله)
 فقام حين أصبح) كذا أو رده هنا أو رده في فضل أبي بكر عن قتيبة عن مالك بلفظ فقام حتى أصبح
 وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيها ما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان
 عند الصبح وقال بعضهم - ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية النوم إلى الصباح بل بيان غاية
 فقد الماء إلى الصباح لأنه قيد قوله حتى أصبح بقوله على غير ما أي آل أمره إلى أن أصبح على
 غير ما وأما رواية عمرو بن الحرث فلنظها ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت
 الصبح فإن أعربت الواو حالية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر
 واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجبا عليه وعلى أن
 طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحرث بعد قوله وحضرت الصبح
 قالتس الماء فلم يوجد وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء وهذا الاستعظاموا
 نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر معلوم عند جميع
 أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افتقرت الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك
 إلا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم إشارة إلى أن الذي طرأ اليهم من العلم
 حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون
 فرضه متلويا بالتنزيل وقال غيره يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعملوا به الوضوء ثم
 نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة واطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم
 البعض لكن رواية عمرو بن الحرث التي قدمنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن
 الآية نزلت جميعها في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر (قوله) فانزل الله آية التيمم قال ابن
 العربي هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء لاننا لم نعلم أي الآيتين نزلت عائشة قال ابن بطال
 هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء ووجهه بان آية المائدة تسمى آية
 الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتمتع تخصيصها بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب
 النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للجاري من أن المراد
 بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحرث إذ صرح فيها بقوله فنزلت بآياتها الذين آمنوا إذا قمتم
 إلى الصلاة الآية (قوله) فتميموا) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة أي فتميم الناس بعد نزول
 الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله فتميموا صعيدا طيبا بنا لقوله
 آية التيمم أو بدلا واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لأن معنى فتميموا أقصدوا كما تقدم
 وهو قول فقهاء الامصار الا لأوزاعي وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يصح في هبوب الرياح به
 بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فنوى الوضوء به فانه يحزى والاظهر الأجزاء لمن قصد التراب من
 الرياح الهابة بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبي حامد وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم
 لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتي في بابه قريبا وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة
 وسند كروجهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب * (تنبيه) * لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة
 هذا كيفية التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فبين ذلك لكن اختلف الرواة على عمار في
 الكيفية كما سند كره ونبين الاصح منه في باب التيمم للوجه والكنين (قوله) فقال أسيد) هو

فقام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حين أصبح على
 غير ما فانزل الله آية التيمم
 فتميموا فقال أسيد بن الحضير

بالتصغير (ابن الحضير) بمهمة ثم مصغرا أيضا وهو من كبار الانصار وسيأتي ذكره في المناقب
وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع (قوله ما هي باول
بركتكم) أي بل هي مسبوقه بغيرها من البركات والمراد بالآل أبي بكر بن نسيه وأهله وآتباعه وفيه
دليل على فضل عائشة وأبيهم ما تكرر البركة منهما وفي رواية عمرو بن الحرث لقد بارك الله للناس
فيكم وفي تفسيره بحق البسقي من طريق ابن أبي مليكة عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الآية في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك
من أمر تكرهينه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا وفي النكاح من هذا الوجه الا جعل الله لك منه
مخرجا وجعل للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بان هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من
ذهب الى تعدد ضياع العقد ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الاخباري فقال سقط عقد عائشة في
غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزاتين كانت
أولا وقال الداودي كانت قصة التميم في غزاة الفتح ثم تردد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من
حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم لم أذكر كيف أصنع الحديث في هذا يدل على تأخرها عن
غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف وسياتي
في المغازي أن الجناري يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى وقدمه كان وقت
اسلام أبي هريرة وما يدل على نأخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عبيد
ابن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الافك ما قالوا
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس
على التماسه فقال لي أبو بكر يا بنيتي في كل سفرة تكونين عناة وبلاء على الناس فانزل الله عز وجل
الرخصة في التيمم فقال أبو بكر انك لمباركة ثلاثا وفي اسناده محمد بن حميد الرازي وفيه من قال وفي
سياقه من التواتر يسان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب والتصريح بان ضياع العقد
كان مرتين في غزوتين والله أعلم (قوله فبعثنا) أي أثرتنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر
(قوله فاصبنا العقد تحتة) ظاهر في ان الذين توجهوا في طلبه أو لم يجدوه وفي رواية عروة في
الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي القلادة والمصنف في
فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ولا يري داود فبعث أسيد بن
حضير وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي
في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا
العقد أولا فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير فعلى
هذا فقوله في رواية عروة الآية فوجدها أي بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره وقال
النووي يحتمل ان يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في توهم رواية
عروة ونقل عن اسمعيل القناني انه حمل الوهم فيها على عبد الله بن عمر وقد بان بما ذكرنا من الجمع
بين الروايتين ان لا يخالف بينهما ولا وهم وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع
عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادتي وفي رواية عروة الآية عنها انها
استعارت قلادته من أسماء يعني أختها فهل كت أي ضاعت والجمع بينهما ان اضافة القلادة الى

ما هي باول بركتكم يا آل أبي
بكر قالت فبعثنا البعير الذي
كنت عليه فاصبنا العقد
تحتة حدثنا محمد بن سنان
قال حدثنا هشيم ح

عائشة لكونها في يدها وتصرفها والى أسماء لكونها ملكها التصريح عائشة في رواية عروبة بانها استعارتم امنها وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جنح البخاري في التفسير الى تعددها حيث اورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروبة في تفسير النساء فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم * (فائدة) * وقع في رواية ٤٤٠ عند أبي داود وغيره في هذه القصة ان العقد المذکور كان من جزع ظفار وكذا وقع في قصة الافك كما سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى والجزع بفتح الجيم وسكون الراء خزعني وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطبيب للمرأة عند غسلها من المحيض وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها (قوله) وحديث سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم (انما لم يجمع البخاري بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حديثا به عن هشيم لانه سمعه منهما متفرقين وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جمع فقال حدثنا وسمعه من سعيد وحده فلهذا أفرد فقال حدثني وكان محمدنا سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال حدثنا وكان سعيدا قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال أخبرنا ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم ان سياق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري انه اذا أورد الحديث عن غيره احدى فان اللفظ يكون للاخير والله أعلم (قوله) أخبرنا سيار) بجملة بعدها تحتانية مشددة وآخره راء هو أبو الحكم الغنزي الواسطي البصري واسم أبيه وردان على الاشهر ويكنى أبا سيار اتفقوا على توثيق سيار وأخرج له الاثمة الستة وغيرهم وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحد منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر يقال له سيار لكنه تابعي شامي أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات وانما ذكرته لانه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كالم ينسب سيار في حديث الباب فرى بما ظنهم بعض من لا يميز له واحدا فيظن ان في الاسناد اختلافا وليس كذلك (قوله) حدثنا يزيد الفقير) هو ابن ضبيب يكنى أبا عثمان تابعي مشهور قيل له الفقير لانه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقار الظهر ويقال له فقير بالتشديد أيضا * (فائدة) * مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها أحمد بإسناد حسن (قوله أعطيت خسا) بين في رواية عمرو بن شعيب ان ذلك كان في غزوة تبول وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يعطهن أحد قبلي) زادني الصلاة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولهن فخرا ومفهوما انه لم يختص بغير الخمس المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا فضلت على الانبياء بست فذكر أربعها من هذه الخمس وزاد اثنين كما سيأتي بعد وطريق الجمع ان يقال لعله اطلع أولا على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الاشكال من أصله وظاهر الحديث يقتضي ان كل واحدة من الخمس المذكورة لم تكن لاحد قبله وهو كذلك ولا يعترض بان نوحا عليه السلام كان مبعوثا الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسلهم لان هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وانما اتفق بالحادث

قال وحديث سعيد بن
النضر قال أخبرنا هشيم
قال أخبرنا سيار قال حدثنا
يزيد الفقير قال أخبرنا جابر
ابن عبد الله أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال أعطيت
خسا لم يعطهن أحد قبلي

الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعده هلاك سائر الناس وأما نبينا صلى الله عليه وسلم
فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في
حديث الشفاعة أنت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية
إرساله وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن
إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعاء على
جميع من في الأرض فآهاكوا بالغرق الأهل السفينة ولولم يكن مبعوثاً إليهم لما آهلكوا لقوله
تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب بجواز أن يكون غيره
أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم
فاجيب وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه نبى في زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون معنى
الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة ونوح وغيره بصدد أن
يبعث نبى في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد
بلغ بقية الناس فتبادوا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا انما ابن عطية في تفسير سورة
هود قال وغيره يمكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد
بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً حتى بعض الأنبياء وإن كان التزام فروع شريعته
ليس عاماً لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم
ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط
وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم وغفل
الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال قوله لم يعطهن أحد يعني لم تجمع لاحد قبله لأن نوحاً بعث
إلى كافة الناس وأما الأربع فلم يعط أحد واحد منهن وكأنه نظري في أول الحديث وغفل عن
آخره لأنه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصية هذه أيضاً لقوله وكان النبي يبعث إلى قومه
خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبى إلى آخره (قوله نصرت بالرعب) زاد أبو أمامة يصدق في
قلوب أعدائى أخرجه أحد (قوله مسيرة شهر) مفهومه أنه لم يوجد غيره النصر بالرعب في
هذه المدة ولا في أكثر منها أما مادونها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو
بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلقاً وانما جعل الغاية شهراً
لأنه لم يكن بين بلده وبين أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية حاصلته على الإطلاق
حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلته لآلته من بعده فيه احتمال (قوله وجعلت لي
الأرض مسجداً) أى موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن أن يكون
مجازاً عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت
كالمسجد في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت لي الأرض مسجداً وظهرت لي غيري
مسجداً ولم تجعل له ظهوراً لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلى حيث أدركته الصلاة كذا
قال وسبقه إلى ذلك الداودي وقيل انما أبيع لهم في موضع يتقنون طهارته بخلاف هذه الأمة
فأبيع لها في جميع الأرض الأفيما يتقنون نجاسته والظاهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله انما
أبيع لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ

نصرت بالرعب مسيرة شهر
وجعلت لي الأرض مسجداً

وجدها مش بعض النسخ
كذا في الأصل المقابل على
المؤلف أخيراً لفظ التين مصلح
بالتيمى مع بقاء انظمة ابن
قبلها ولعل الكاتب نسى
أن يضرب عليها اه اه

وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كائسهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الانبياء أحد يصل حتى يبلغ محرابه (قوله وطهورا) استدلل به على ان الطهور هو المطهر لغيره لان الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سيق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود باسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا للزم تحصيل الحاصل واستدل به على ان التيمم يرفع الحدث كالماء لا شترأ كما في هذا الوصف وفيه نظروا على ان التيمم جائز بجميع أجزاء الارض وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت لي الارض كلها ولا تقي مسجدا وطهورا وسيأتي البحث في ذلك (قوله فايما رجل) أي تبتدأ فيه معنى الشرط وما زائدة للتأكيد وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا وجد شيئا من أجزاء الارض فانه يتيمم به ولا يقال هو خاص بالصلاة لانا نقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فايما رجل من أمتي أي الصلاة فلم يجد ماء وجد الارض طهورا ومسجدا وعند أحد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عمرو بن شعيب فايما أدركتني الصلاة تمسكت وصليت واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذالم نجد الماء وهذا خاص فينبغي ان يحمل العام عليه فختص الطهورية بالتراب ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيدي في جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم والاعطف أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي باسناد حسن ويقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سيق لظاهر التشریف والتخصيص فلو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر عليه (قوله فليصل) عرف مما تقدم ان المراد فليصل بعد ان يتيمم (قوله وأحلت لي الغنائم) وللتكشيمية المغنم وهي رواية مسلم قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغنم ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم ان يأكلوه وجاءت نار فاحرقته وقيل المراد انه خص بالتصرف في الغنمة يصرفها كيف شاءوا ولا أول أصوب وهو ان من مضى لم يحل لهم الغنائم أصلا وسيأتي بسط ذلك في الجهاد (قوله وأعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد الاقرب ان اللام فيها للعهد والمراد الشفاعة العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها وكذا حرم النووى وغيره وقيل الشفاعة التي اختص بها انه لا يرد فيها يسأل وقيل الشفاعة لخروج من في قلبه مثقال ذرة من ايمان لان شفاعة غيره تقع فبين في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه مرادة مع الاولى لانه يتبعها بها كما سيأتي واصلح في حديث الشفاعة ان شاء الله تعالى في كتاب الرقائق وقال البيهقي في البعث يحتمل ان الشفاعة التي يختص بها انه يشفع لاهل الصغائر والكبار وغيره انما يشفع لاهل الصغائر دون الكبار ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة

وطهورا فايما رجل من
أمتي أدركته الصلاة فليصل
وأحلت لي الغنائم ولم تحل
لأحد قبلي وأعطيت
الشفاعة وكان النبي يبعث
الى قومه خاصة وبعث الى
الناس عامة

قوله في البعث في بعض النسخ
في الشعب اه من هامش
نسخة اه مصححه

فاخرتها لا متى فهي لمن لا يشرك بالله شيئا وفي حديث عمرو بن شعيب فهي لكم ولمن شهد أن لا اله الا الله قال ظاهران المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث اخراج من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص أيضا بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه بذكر هذه لانها غاية المطلوب من تلك لاقتضاءها الراحة المستمرة والله أعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد ثم أرجع الى ربي في الرابعة فاقول يا رب ائذن لي فيمن قال لا اله الا الله فيقول وعزتي وجلالي لا اخرجن منها من قال لا اله الا الله ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزتي فيقول ليس ذلك لك وعزتي الخ لان المراد انه لا يباشر الاخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعته سببا في ذلك في الجملة والله أعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله وبعثت الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم وبعثت الى كل أمة وأسود فقبل المراد بالاجرة العجم وبالا سود العرب وقيل الاجرة الانس والاسود الجن وعلى الاول التنصيص على الانس من باب التنبيه بالادنى على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عندهم وسلم وأرسلت الى الخلق كافة * (تكميل) * أول حديث أبي هريرة هذا فضلت على الانبياء بست فذكر الخس المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما وأعطيت جوامع الكلام وختمت النبيون فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم أيضا من حديث جديفة فضلنا على الناس ثلاث خصال جعلت صفونا كصفوف الملائكة وذكر خصلة الارض كما تقدم قال وذكر خصلة أخرى وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي وأعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاسر وتحميل ما لا طاقه لهم به ورفع الخطا والنسيان فصارت الخصال تسعا ولا حمد من حديث علي أعطيت أربع ما يعطهن أحد من أنبياء الله أعطيت منافع الارض وسميت أجدو جعلت أمتي خيرا الامم وذكر خصلة التراب فصارت الخصال ثلث عشرة خصلة وعند البراز من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء بست غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تاخر وجعلت أمتي خيرا الامم وأعطيت الكوثر وان صاحبكم صاحب لواء الجديوم القيامة تحته آدم فن دونه وذكر ثنتين مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلتين كان شيطانى كافرا فاعاننى الله عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى (قلت) فينظم هذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يبدأ أكثر من ذلك لمن امعن التتبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعد النيسابورى في كتاب شرف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله والقاء العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارة وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك وأما حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فضعف أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كرامة الأدي وقال لان الأدي خلق من ماء وتراب وقد ثبت ان كلامهم ما ظهور في ذلك بيان كرامته والله تعالى أعلم بالصواب **(قوله)** اذالم يجدماء ولا ترابا قال ابن رشيد كان المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقصد التراب بعد شرعية التيمم فكانه

* (باب) * اذالم يجدماء ولا ترابا

يقول حكمهم في عدم المطهر الذي هو الماء خاصة كحكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب
وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة لأن الحديث ليس فيه أهم فقدوا التراب وانما فيه أنهم
فقدوا الماء فقط ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ووجهه أنهم صلوا معتقدين
وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا قال
الشافعي وأحد وجهي الحديثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة
فالمنصوص عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عند زناد فلم يسقط الاعادة
والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا تجب واحتجوا بحديث الباب لأنها
لو كانت واجبة ليلينها لهم النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة
وتعقب بان الاعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل
على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهم لا يصلي **لكن** قال أبو حنيفة
وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال مالك فيما حكاه عنه المديون
لا يجب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النووي في شرح
المهذب عن القديم تسحب الصلاة وتجب الاعادة وبهذا تصير الاقوال خمسة والله أعلم (قوله
حدثنا زكريا بن يحيى) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه
أوردها في الصلاة والهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه وأعادته في التفسير تاما ومثله
في الصلاة حديث مرأيا بكر أن يصلي بالناس وكذا سبق في باب خروج النساء الى البراز لكن من
روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نمير وأعادته في التفسير تاما ومثله في التفسير حديث عائشة
كنت أعار على اللاتي وهبن أنفسهن وفي صفة ابلدس حديث لما كان يوم أحد انهمزم المشركون
الحديث وجزم الكل باذني بأنه اللؤلؤي البلخي وقال ابن عدي هوز زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي
زائدة والى هذا مال الدارقطني لأنه كوفي وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نمير وأبو أسامة
وقد روى البخاري في العيدين عن زكريا بن يحيى عن الحاربي لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو
السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل في المواضع الاخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا وقد
ذكر المزني في التهذيب انه روى عن ابن نمير وأبي أسامة أيضا وجزم صاحب الزهرة بان البخاري
روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه الى انه المراد كما يجوزناه والى ذلك مال أبو الوليد
الباجي في رجال البخاري والله أعلم (قوله وليس معهم ماء فصلوا) زاد الحسن بن سفيان
في مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه فصلوا بغير وضوء أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من
طريقه وكذا أخرجه الجوزي من وجه آخر عن ابن نمير وكذا للمصنف في فضل عائشة من
طريق أبي أسامة وفي التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق
أبي أسامة وأغرب ابن المنذر فادعى ان عبدة تفرد بهذه الزيادة وقد تقدمت مباحث الحديث
وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم في الباب الذي قبله **(قوله باب التيمم في الحضر**
اذ لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة) جعله مقيدا بشرطين خوف خروج الوقت وفقد الماء
ويلتحق بفقد عدم القدرة عليه **(قوله وبه قال عطاء)** أي بهذا المذهب وقد وصله عبد الرزاق
من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المنقول عنه تعرض لوجوب الاعادة

حدثنا زكريا بن يحيى قال
حدثنا عبد الله بن نمير قال
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة انها
استعارت من أسماء قلادة
فهلكت فبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
فوجدها فأدركتهم الصلاة
وليس معهم ماء فصلوا
فشكوا ذلك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانزل الله
آية التيمم فقال أسيد بن
حضر لعائشة جزاك الله
خيرا فوالله ما نزل بك أمر
تكرهينه الا جعل الله ذلك
لك وللمسلمين فيه خيرا
*(باب التيمم في الحضر
اذ لم يجد الماء وخاف فوت
الصلاة)* وبه قال عطاء

(قوله وقال الحسن) وصله اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا يقيم ما رجأ أن يقدر على الماء في الوقت ومفهومه يوافق ما قبله (قوله وأقبل ابن عمر) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمريديتهم فسبح وجهه ويديه وصلى العصر وذكر بشيعة الخبر كما علقه المصنف ولم يظهر لي سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصر السكن ذكر فيه أنه تيمم فسبح وجهه ويديه إلى المرفقين وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن اسناده ضعيف والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يمسكرون به إذا أرادوا الغزو قال ابن اسحق هو على فرسخ من المدينة والمريدي بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر لأن مثل هذا لا يسمى سفرا وبهذا يناسب الترجمة وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضا أن ابن عمر تيمم لأن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استحياء فاعلمه كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطابقا للترجمة إلا بجامع ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الاعادة عن التيمم في الحضر لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الاعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك إلى عدم وجوب الاعادة على من تيمم في الحضر ووجهه ابن بطال بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لأدراك الوقت الصلاة فيلحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياسا وقال الشافعي تجب عليه الاعادة لاندور ذلك وعن أبي يوسف وزفر لا يصل إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت (قوله عن جعفر بن زبيدة) في رواية الأسماعيلي حدثني جعفر ونصف هذا الاسناد مصريون ونصفه الأعلى مديون (قوله سمعت عمير مولى ابن عباس) هو ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحرث والد ابن عباس وقد روى ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى عمير الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكر بينهما عميرا والصواب إثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران (قوله أقبلت أنا وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين (قوله على أبي جهم) قيل اسمه عبد الله وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحرث بن الصمة فعلى هذا الفظة ابن زائدة بين أبي جهم والحرث لكن صحح أبو حاتم أن الحرث اسم أبيه لا اسمه وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين عبد الله بن جهم يكنى أيضا بأبا جهم وقال ابن منده عبد الله بن جهم بن الحرث بن الصمة فجعل الحرث اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصمة بكسر الميم والمهمله وتشديد الميم هو ابن عمرو بن عتيك الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم يسكن الهاء والصواب أنه بالتصغير وفي

وقال الحسن في المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله تيمم وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر بمر بد الغنم فصلى ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعت عمير مولى ابن عباس قال أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي جهم بن الحرث بن الصمة الانصاري فقال أبو جهم أقبل النبي صلى الله عليه وسلم

الصحابه شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبيانية وهو غير هذا لانه قرشي وهذا
انصاري ويقال بحذف الالف واللام في كل منه ما وبأثبتهما (قوله من نحو برجل) أي من
جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف بالمدينة وهو بفتح الجيم والميم وفي النسائي برجل
وهو من العقيق (قوله فلقية رجل) هو أبو الجهم الراوي بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث
من طريق أبي الخويرث عن الأعرج (قوله حتى أقبل على الجدار) وللدارقطني من طريق ابن
الحق عن الأعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فخته بعصا وهو محمول على ان الجدار
كان مباحا ومملوكا لانسان يعرف رضاه (قوله فمسخ بوجهه ويديه) وللدارقطني من طريق أبي
صالح عن الليث فمسخ بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي من رواية أبي الخويرث وله شاهد من
حديث ابن عمر آخرجه موقوف فاعناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهم أيضا بلفظ يديه لا ذراعيه
فانه رواية شاذة مع ما في أبي الخويرث وأبي صالح من الضعف وسيأتي ذكر الخلاف في ايجاب
مسح الذراعين بعد ياب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان
عادمًا للماء حال التيمم (قلت) وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز
التيمم في الحضر بانه ورد على سبب وهو ارادة ذكر الله لان لفظ السلام من أسمائه وما أريد به
استباحة الصلاة وأجيب بانه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة فن خشي
قوت الصلاة في الحضر جازله التيمم بطريق الاولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل
يحتمل انه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا استباحة محظور وانما أراد التشبه
بالمظهرين كما يشرع الامساك في رمضان لمن يباح له الفطر أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما
يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن بطال على عدم اشتراط التراب قال
لانه معلوم انه لم يعلق يده من الجدار ترابا ونوقض بانه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية
الشافعي ما يدل على انه لم يكن على الجدار تراب ولهذا احتاج الى حتمه بالعصا (قوله ما
التميم هل ينفع فيه ما) أي في يديه وزعم الكرماني ان في بعض النسخ باب هل ينفع في يديه بعد
ما يضرب بهما الصعيدين للتميم وانما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على ان فيه احتمالا كعادته لان
التنفيح يحتمل أن يكون لشئ علق بيده خشي أن يصيب وجهه الكريم أو علق بيده من التراب
شئ له كثرة فإراد تخفيفه لتلايق له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ومن ثم
تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعما ان تنفعه يدل على ان المشترك في التيمم الضرب من غير
زيادة على ذلك فلما كان هذا الفعل محتملا لما ذكره بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن
للبحث فيه مجالا (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة الفقيه الكوفي وذو المعجزة هو ابن عبد الله
المرهبي (قوله جاء رجل) لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني انه من أهل البادية وفي رواية
سليمان بن حرب الا تسمية ابن عبد الرحمن بن أبزي شهد ذلك (قوله فلم أصب الماء) فقال عمار هذه
الرواية اختصر فيها جواب عمرو ليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا
بدونها وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن
شعبة بالاسناد المذكور ولم يسقه بامام من روايته واحد منهم نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق

من نحو برجل فلقية رجل
فسلم عليه فلم يرد عليه النبي
صلى الله عليه وسلم حتى أقبل
على الجدار فمسخ بوجهه
ويديه ثم رده عليه السلام
(باب) * التيمم هل ينفع
فيه ما * حدثنا آدم قال
حدثنا شعبة قال حدثنا
الحكم عن زر عن سعيد بن
عبد الرحمن بن أبزي عن
أبيه قال جاء رجل الى عمر
ابن الخطاب فقال اني أجنب
فلم أصب الماء فقال عمار
ابن ياسر لعمر بن الخطاب أما
تذكر أنا كنا

يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولنظهما فقال لا تصل زاد السراج حتى تجد الماء والنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمرو وافقه عليه عبد الله بن مسعود وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما ساقى في باب التيمم ضربة وقيل ان ابن مسعود رجع عن ذلك وسند كرهناك توجيه ما ذهب اليه عمر في ذلك والجواب عنه (قوله في سفر) ولمسلم في سنن زاذفاجنبنا وسياق للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة (قوله فتمعكت) وفي الرواية الآتية بعد فتمرغت بالغين المعجمة أى تقلبت وكان عمارا استعمل القياس في هذه المسئلة لانه لما رأى ان التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذابيل وسعه وان لم يصب الحق وانه اذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الاعادة وفي تركه أمر عمر أيضا بقضاءهما متمسك لمن قال ان فاقد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم (قوله انما كان يكفيه) فيه دليل على ان الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزيادة على ذلك لو ثبتت بالامر دلت على النسخ ولزم قبولها لكن انما وردت بالفعل فتحمل على الاكمل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل كما ساقى (قوله وضرب بكفيه الارض) في رواية غير أبي ذر فضرب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا للبيهقي من طريق آدم (قوله ونفخ فيهما) وفي رواية حجاج الآتية ثم أدناهما من فيه وهى كناية عن النفخ وفيها اشارة الى انه كان نفخا خفيفا وفي رواية سليمان بن حرب تفل فيهما والتفل قال اثل اللغة هودون البرق والنفث دونه وسياق هو لا يدل على ان التعليم وقع بالفعل ولمسلم من طريق يحيى بن سعيد وللاهماعلى من طريق يزيد بن هرون وغيره كلهم عن شعبة ان التعليم وقع بالقول ولنظهم انما كان يكفيه ان تضرب بيدك الارض زاذيحي ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى ان من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذ من كون عمار غرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة (قوله ما التيمم للوجه والكفين) أى هو الواجب المجزئ وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فالما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجحولا وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الأباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الأباط فتقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صحيح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به وما يتوهم رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد وسياق الكلام على مسئلة الاقتصار على ضربة واحدة في بابها ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهال

في سفرنا وأنت فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمعكت فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه (باب) * التيمم للوجه والكفين * حدثنا حجاج قال أخبرنا شعبة

عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه قال عمار بهذا وضرب شعبة ٣٧٧ يديه الأرض ثم أدناهما من فيه

ثم مسح بهما وجهه وكفيه
وقال النضر أخبرنا شعبة
عن الحكم قال سمعت ذرا
يقول عن ابن عبد الرحمن بن
أبزي قال الحكم وقد
سمعت من ابن عبد الرحمن
عن أبيه قال قال عمار
وضوء المسلم يكفيه
من الماء * حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا شعبة
عن الحكم سمعت ذرا عن
ابن عبد الرحمن بن أبي
عن أبيه أنه شهد عمر وقال
له عمار كافي سرية فاجنبنا
وقال تنال فيهما * حدثنا
محمد بن كثير قال أخبرنا
شعبة عن الحكم عن زر عن
ابن عبد الرحمن بن أبي
عن أبيه قال قال عمار
تعمكت فاتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يكفيك
الوجه والكفان * حدثنا
مسلم عن شعبة عن الحكم
عن زر عن ابن عبد الرحمن
ابن أبي عن عبد الرحمن
قال شهدت عمر قال له عمار
وساق الحديث * حدثنا
محمد بن بشر قال حدثنا
غندر قال حدثنا شعبة
عن الحكم عن زر عن ابن
عبد الرحمن بن أبي عن
أبيه قال قال عمار فضرب
النبي صلى الله عليه وسلم
يديه الأرض فمسح وجهه
وكفيه * (باب) * الصعيد
الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء

وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ولم يسمع
البخاري من حجاج بن محمد وتابعه على هذا السياق عن حجاج بن منهال عن علي بن عبد العزيز
البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن
عبد الرحمن بن أبي عن أبيه أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه (قلت) سقطت
من روايته لنظرة ابن ولابد منها لأن أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث والله أعلم
(قوله عن الحكم) في رواية كريمة والأصلي أخبرني الحكم وهي رواية ابن المنذر
أيضا (قوله عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن سعيد بن عبد الرحمن
(قوله بهذا) أشار إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك إلا أنه ليس
في رواية حجاج قصة عمر (قوله وقال النضر) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند مسلم عن
اسحق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق اسحق بن راهويه عنه وأفاد
النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن والظاهر أنه سمعه من
ذر عن سعيد ثم لقي سعيدا فاخذه عنه وكأن سماعه من ذكر كان أتقن ولهذا أكثر ما يجيء
في الروايات بأبشائه وأفادت رواية سليمان بن حرب أن عمر أيضا كان قد أجنب فلهذا خالف
اجتماعه اجتماع عمار (قوله في رواية محمد بن كثير يكفيك الوجه والكفان) كذا في رواية
الأصلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية وهو واضح وفي رواية أبي ذر وكريمة يكفيك الوجه
والكفين بالنصب فيهما على المفعولية أما ما يشار إلى أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه
والكفين أو بالرفع في الوجه على الساعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه وقيل أنه
روى بالحرف فيهما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي
المجور وربطه على ما كان ويستفاد من هذا الوجه أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم واليه
ذهب أحمد واسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ونقله
الخطابي عن أصحاب الحديث وقال النووي رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم وأنكر ذلك
الماوردي وغيره قال وهو انكار مردود لأن أبانورا مام ثقة قال وهذا القول وإن كان مرجوحا
فهو القوي في الدليل انتهى كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا
الحديث أن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم
وتعقب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر من قوله أنما
يكفيك وأما ما استدله من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشترط في الوضوء
فجوابه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر
وهو الإطلاق في آية السركة ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص (قوله حدثنا مسلم) هو ابن
ابراهيم ولم يسبق المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي
قبله ثم ساقه نازلا من طريق غندر عن شعبة وأظنه قصد بآراء هذه الطرق الإشارة إلى أن النضر
تفرد بزيادته وإن الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة واختصر المصنف أيضا سياق غندر وقد
أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشر شيخ البخاري وساقه أتم ذكر فيه
قصة عمر وذكر فيه النسخ أيضا والله أعلم (قوله باب) بالتنوين الصعيد الطيب وضوء

المسلم هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن
 أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني ان الصواب ارساله وروى أحمد
 وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن مجاهد وهو بضم الموحدة وسكون الجيم عن
 أبي ذر نحوه ولفظه ان الصعيد الطيب طهور للمسلم وان لم يجد الماء عشر سنين وصححه الترمذي
 وابن حبان والدارقطني (قوله وقال الحسن) وصله عبد الرزاق ولفظه يجزى تيمم واحد ما لم
 يحدث وابن أبي شيبه ولفظه لا ينقض التيمم الا الحدث وسعيد بن منصور ولفظه التيمم بمنزلة
 الوضوء اذا توضأت فانت على وضوء حتى تحدث وهو أصح في مقصود الباب وكذلك
 ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال تصلي الصلوات كلها بتيمم
 واحد مثل الوضوء ما لم تحدث (قوله وأم ابن عباس وهو تيمم) وصله ابن أبي شيبه والبيهقي
 وغيرهما واسناده صحيح وسيأتي في باب اذا خاف الجنب لعمر بن العاص مثله وأشار المصنف
 بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو تيمم من
 كان متوضئاً وهذه المسئلة وافق فيها البخاري الكوفي والجمهور وذهب بعضهم من التابعين
 وغيرهم الى خلاف ذلك وحجتهم ان التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت
 ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل الا ناء من الماء يغتسل به بعد ان قال
 له عليك بالصعيد فانه يكفيك لانه وجد الماء فمطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر
 من فريضة بتيمم واحد نظر وقد أبيع عند الأكثر بالتيمم الواحد النوافل مع الفريضة الا ان مالكا
 رحمه الله يشترط تقدم الفريضة وشذ عنك القاضى فقال لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة
 واحدة فرضاً كانت أو نفلاً قال ابن المنذر اذا صحت النوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض لان
 جميع ما يشترط للفرائض مشروط للنوافل الابدال انتهى وقد اعترف البيهقي بانه ليس في المسئلة
 حديث صحيح من الطرفين قال لكن صح عن ابن عمر ايجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف
 من الصحابة وتعقب عماروا ابن المنذر عن ابن عباس انه لا يجب واحتج المصنف لعدم الوجوب
 بعموم قوله في حديث الباب فانه يكفيك أى ما لم تحدث أو تجد الماء وحله الجمهور على الفريضة
 التي تيمم من أجلها أو يصلي به ما شاء من النوافل فاذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء فان
 لم يجد تيمم والله أعلم (قوله وقال يحيى بن سعيد) هو الانصارى والسجدة بهملة وموحدة ثم موحدة
 مفتوحة هي الارض المالحة التي لا تكاد تنبت واذ وصفت الارض قلت هي أرض سبخة بكسر
 الموحدة وهذا الاثر يتعاقب بقوله في الترجمة الصعيد الطيب أى أن المراد بالطيب الطاهر وأما
 الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وان الاظهر اشتراط التراب ويدل عليه قوله تعالى فامسحوا
 بوجوهكم وأيديكم منه فان الظاهر أنها التبعيض قال ابن بطلان فان قيل لا يقال مسح منه الا اذا
 أخذ منه جزءاً وهذه صفة التراب لا صفة العزيم مثلاً الذي لا يعاق باليد منه شيء قال فالجواب أنه
 يجوز أن يكون قوله منه صلة وتعقب بانه تعسف قال صاحب الكشاف فان قلت لا يفهم أحد
 من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن أو غيره الامعنى التبعيض قلت هو
 كما يقول والاذعان الحق خير من المراء انتهى واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسجدة بتحديث عائشة
 في شأن الهجرة انه قال صلى الله عليه وسلم أرئت دار هجرتكم سبخة ذات نخل يعني المدينة قال

قوله اذا توضأت في نسخة
 اذا تيممت اه

وقال الحسن يجزئه التيمم
 ما لم يحدث وأم ابن عباس
 وهو تيمم وقال يحيى بن
 سعيد لأبأس بالصلاة على
 السجدة والتيمم بها

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على أن السجدة داخله في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا سق بن راهويه (قوله حدثنا مسدد) زاد أبو ذر ابن مسرهد ويحيى بن سعيد هو القطان وعوف بالفاء هو الأعرابي وأبو رجاء هو العطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون (قوله كافي سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) اختلف في تعيين هذا السفر ففي مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة وفي أبي داود من حديث ابن مسعود أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلا فنزل فقال من يكلؤنا فقال بلال أنا الحديث وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مر سلا عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مر سلا أن ذلك كان بطريق تبوك والبيهقي في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولا والبخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في السفر لكن لم يعينه ووقع في رواية لابن داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء وعقبه ابن عبد البر أن غزوة جيش الأمراء هي غزوة موتة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة موتة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني نومهم عن صلاة الصبح فحزم الأصلي بأن القصة واحدة وتعبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغيرة لقصة عمران بن حصين وهو كما قال فان قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما نام وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه وأيضا فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وفي القصة غير ذلك من وجوه المغايرات ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تحدث فاني كنت شاهدا للقصة قال فأتذكر عليه من الحديث شيئا فهذا يدل على اتحادها لكن لم يدعي التعدد ان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصة فحدث بإحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالآخرى والله أعلم ومما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر قريب من زمان رجوعهم من المدينة وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما ولا يخفى ما فيه من التكلف ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئا بقصة عمران وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذو مخبر وهو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة وأخرجه من طريق ذي مخبر أيضا وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالا هو الذي كلاً لهم الفجر وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظا كافي قصة أبي قتادة ولا بن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله أعلم (قوله أسرينا) قال الجوهرى تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلا وقال صاحب المحكم السرى سيرة عامة الليل وقيل سيرة الليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (قوله وقعنا وقعة) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم

* حدثنا مسدد قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء عن عمران قال كافي سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أسرينا حتى إذا كافي آخر الليل وقعنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافر منها فأأيقظنا الآخر الشمس

في ذلك وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال أخاف ان تناموا عن الصلاة فقال بلال انا أوقظهم (قوله فكان أول من استيقظ فلان) ينصب أول لانه خبر كان وقوله الرابع هو في رواية ثانيا بالرفع ويجوز نصبه على خبر كان أيضا وقدين عوف انه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم وقد شاركه في روايته عنه سلم بن زرير فسمى أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه فكان أول من استيقظ أبو بكر ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لان ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته الا بعد استيقاظه ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذو مخبر فأتى قطني الاحر الشمس فجئت أدنى القوم فاستيقظته وأيقظ الناس بعضهم بعضا حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا نالاندري ما يحدث له) بضم الدال بعدها مثلثة أى من الوحي كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك قال ابن بطال يؤخذ منه التمسك بالامر الاعم احتياطا (قوله وكان رجلا جليدا) هو من الجلادة بمعنى الصلابة وزاد مسلم هنا أجوف أى رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير سلوك طريق الادب والجمع بين المصلحتين وخص التكبير لانه أصل الدعاء الى الصلاة (قوله الذى أصابهم) أى من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها (قوله لاضير) أى لا ضرر وقوله أولا يضير شئ من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ولا يضر نعم في المستخرج لا يسوء ولا يضر وفيه تأنيس لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الاسف على فوات الصلاة في وقتها بانهم لا حرج عليهم اذ لم يعمدوا ذلك (قوله ارحلوا) بصيغة الامر استدلل به على جواز تاخير الفائدة عن وقت ذكرها اذ لم يكن عن تغافل أو استهانة وقدين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الامر بالارتحال من ذلك الموضع الذى ناموا فيه ولفظه فان هذا منزل حضر نافية الشيطان ولا ي داود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذى أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من زعم ان الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حتر الشمس ولمسلم من حديث أبي هريرة حتى ضربتهم الشمس وذلك لا يكون الا بعد أن يذهب وقت الكراهة وقد قيل انما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم باحوالها وقيل تحوزا من من العدو وقيل انتظار المنزل عليه من الوحي وقيل لان المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود وقيل ليستيقظ من كان نائما وينشط من كان كسلانا وروى عن ابن وهيب وغيره أن تاخير قضاء الفائتة منسوخ بقوله تعالى أقم الصلاة لذكري وفيه نظر لان الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي قال الثوري له جوابان احدهما ان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والالام ونحوهما ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها نائمة والقلب يقطن والثاني انه كان له حالان حال كان قلبه لا ينام وهو الغلب وحال ينام فيه قلبه وهو نادى فصادف هذا أى قصة النوم عن الصلاة قال والصحيح المعتمد هو الاول والثاني ضعيف وهو كما قال ولا يزال القلب وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية النجم مثلا لكنه يدرك اذا كان يقظا نا مرور الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان غابت الشمس مدة طويلة لا تحتمل على

فكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان يسميهم أبو رجاء فنسى عوف ثم عربن الخطاب الرابع وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ لا نالاندري ما يحدث له في نومه فلما استيقظ عمرو رأى ما أصاب الناس وكان رجلا جليدا فكبر ورفع صوته بالتكبير فزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي صلى الله عليه وسلم فلما استيقظ شكوا اليه الذى أصابهم قال لاضير أولا يضير ارحلوا فارتحلوا

من لم يكن مستغرقا لانا نقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذذاك مستغرقا بالوحى ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة القاء الوحى في اليقظة وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه أوقع في النفس كما في قضية سهوه في الصلاة وقريب من هذا جواب ابن المنير أن القلب قد يحصل له السهوه في اليقظة المصلحة للتشريع ففي النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة منها أن معنى قوله لا ينام قلبي أى لا يخفى عليه حالة انتقاض وضوئه ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث وهذا قريب من الذى قبله قال ابن دقيق العيد كان قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بادرالك حالة الانتقاض وذلك بعيد وذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي خرج جوابا عن قول عائشة أن نيام قبل أن توتر وهذا كلام لا تعلق له بانتقاض الطهارة الذى تكلموا فيه وانما هو جواب يتعلق بامر الوتر فتعمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب وبين من شرع فيه متعلقا باليقظة قال فعلى هذا فلا تعارض ولا اشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس لانه يحتمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه تعب السير معتمدا على من وكاه بكلاءة النجراة والله أعلم ومحصله تخصيص اليقظة المفهومة من قوله ولا ينام قلبي بادرالك وقت الوتر ادراكا معنويا لتعلقه به وان نومه في حديث الباب كان نوما مستغرقا ويؤيده قول بلال له أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك كما في حديث أبي هريرة عند مسلم ولم ينكر عليه ومعلوم ان نوم بلال كان مستغرقا وقد اعترض عليه بان ما قاله يقتضى اعتبار خصوص السبب وأجاب بانه يعتبر اذا قامت عليه قرينة وأرشد اليه السياق وهو هنا كذلك ومن الاجوبة الضعيفة أيضا قول من قال كان قلبه يقطنا وعلم بخروج الوقت لكن ترك اعلامهم بذلك عمد المصلحة التشريع وقول من قال المراد بنفى النوم عن قلبه انه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره بل كل ما يراه في نومه حق ووحى فهذه عدة أجوبة أقربها الى الصواب الاول على الوجه الذى قررناه والله المستعان * (فائدة) * قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال من اتبه من نوم عن صلاة فاتته في سنن فليتحول عن موضعه وان كان واديا فلينخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادى بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحبه التحول منه ومنه أمر الناعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر (قوله فسار غير بعيد) يدل على ان الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد (قوله ونودى بالصلاة) استدله على الاذان للنوائت وتعب بان النداء أعم من الاذان فيحتمل أن يراد به هنا الإقامة وأجيب بان في رواية مسلم من حديث أنى قتادة التصريح بالتأذين وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت وترجم له ترجمة خاصة بذلك كما سيأتى (قوله فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في النوائت (قوله اذا هو برجل) لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن مانصه هذا الرجل هو خلد ابن رافع بن مالك الانصارى أخو فاعية شهد بدرًا قال ابن الكلبى وقتل يومئذ وقال غيره له رواية

فسار غير بعيد ثم نزل فدعا
بالوضوء فتوضأ ونودى
بالصلاة فصلى بالناس فلما
انفتل من صلاته اذا هو
برجل معتزل لم يصل مع القوم
قال ما منعك يا فلان أن تصلى
مع القوم

وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله وأما على قول غير ابن الكلبي فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل بيد الرأيا أن يحيى رواية عن تابعي غير مخضرم وصرح فيها بإسماعه منه حينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا أن وردت رواية مخصوصة بذلك ولم أقف عليها إلى الآن (قوله أصابني جنابة ولا ماء) بفتح الهمزة أي معي أو موجود وهو أبلغ في إقامة عذره وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم ~~لكنه صريح~~ في الآية عن الحدث الأصغر بناء على أن المراد بالملازمة ما دون الجماع وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا فكان حكمه حكم فاقط الطهورين ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلا متحذرا أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر وفيه حسن الملاطفة والرفق في الإنكار (قوله عليك بالصعيد) وفي رواية سلم بن زرير فامرته أن يتيمم بالصعيد واللام فيه للعهد المذكور في الآية الكريمة ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الأفهام لانه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح له به وادل قوله بكفيتك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله بكفيتك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (قوله فدعا فلانا) هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية سلم بن زرير عنده مسلم ثم عجلني النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه فطلب الماء ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وعلى فقط لأنهما خوطبا بلفظ التنسية ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية لهما فنتجه إطلاق لفظ ركب في رواية مسلم وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال (قوله فابتغيا) وللأصلي فابتغيا ولا جذا فابتغيا والمراد بالطلب يقال ابتغ الشيء أي تطلبه وابتغ الشيء أي اطلبه وابتغني أي اطلب لي وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها وإن التسبب في ذلك غير قادح في التوكل (قوله بين مزادتين) المزايدة بفتح الميم والزاي قرينة كبيرة يراد فيها جلد من غيرها وتسمى أيضا السطحية وأوهنا شك من عوف نخلور رواية مسلم عن أبي رجاء عنها وفي رواية مسلم فاذا نحن بامرأة سادلة أي مدلية رجلها بين مزادتين والمراد بهما الرواية (قوله أمس) خبر لبتدأ وهو مبني على الكسر وهذه الساعة بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك أصله في مثل هذه الساعة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف في (قوله ونفرنا) قال ابن سيده نفر ما دون العشرة وقيل نفر الناس عن كراع (قلت) وهو اللائق هنا لأنها أرادت أن رجالها تختلفوا لطلب الماء

قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فانه يكفيتك ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى إليه الناس من العطش فنزل فدعا فلانا كان يسميه أبو رجاء نسبه عوف ودعا عليا فقال أذهب فابتغ الماء فانطلقا فتلقيا امرأتين من مزادتين أو سطحتين من ماء على بعير لهما فقالا لهما أين الماء قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلفا قال لهما انطلقا إذا قالت إلى أين قالا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الذي يقال له

وخلوف بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف قال ابن فارس الخالف المستقي ويقال أيضا لمن غاب
ولعله المراد هنا أي ان رجالها غابوا عن الحي ويكون قولها ونفرا خلوف جملة مستقلة زائدة على
جواب السؤال وفي رواية المستقي والحي ونفرا خلوف بالنصب على الحال السادة مسددا خبر
(قوله الصابي) بلا همز أي المائل ويروي بالهمز من صبا صبوا أي خرج من دين إلى دين وسيأتي
تفسيره للمصنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعين) فيه أدب حسن ولو قال لها لا لقات
المقصود أنعم لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك فتخلصا أحسن تخلص (٣) وفيه جواز الخلوة
بالاجنبية في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة (قوله فاستزلوها عن بعيرها) قال بعض الشراح
المتقدمين إنما أخذوها واستجازوا وأخذ ماؤها لأنها كانت كافرة حريية وعلى تقدير أن يكون
لها عهد فضرورة العطش تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض والافئفس الشارع تفدى
بكل شيء على سبيل الوجوب (قوله ففرغ) وللكشمير في فافرغ فيه من أفواه المزادتين زاد
الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فتمضمض في الماء وأعاده في أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تنضح
الحكمة في ربط أفواه بعد فتحها وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما ذليل
لكل مزادة سوى فهم واحد وعرف منها ان البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء
(قوله وأوكأ) أي ربط وقوله وأطلق أي فتح والعزالي يفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز
فتحها جمع عزلاء يسكن الزاي قال الخليل هي مصب الماء من الراوية ولكل مزادة عزلاء وان
من أسفلها (قوله اسقوا) بهمزة قطع مفتوحة من أسقى أو بهمزة وصل مكسورة من سقى
والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذواب ونحوها واستقواهم (قوله وكان آخر ذلك أن أعطى) بنصب
آخر على أنه خبر مقدم وان أعطى اسم كان ويجوز رفعه على أن أن أعطى الخبر لان كليهما
معرفة قال أبو البقاء والاول أقوى ومثله قوله تعالى فما كان جواب قومه الآية واستدل بهذه
القصة على تقديم مصلحة شرب الآدمي والحيوان على غيره كصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج
اليها عن سقى واستقى ولا يقال قد وقع في رواية سلم بن زرير غير أن سلم بن زرير لا نا تقول هو
محمول على ان الأبل لم تكن محتاجة اذ ذلك إلى السقى فيحمل قوله فسقى على غيرها (قوله وإيم
الله) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله إيم الله وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذف
منه النون تخفيفا وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يجرى كذلك غيرها وهو مرفوع بالابتداء
وخبره محذوف والتقدير إيم الله قسمي وفيها لغات جمع منها النوى وفي ثم نذيه سبع عشرة وبلغ
بها غيره عشرين وسيكون لنا إليها عودة لبيانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستناد منه
جواز التوكيد باليمين وان لم يتعين (قوله أشد ملاة) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي
رواية للبيهقي أملاة منها والمراد أنهم يظنون ان ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولا (قوله
اجعوا لها) فيه جواز الاخذ للمحتاج برضا المطلب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز
المعاطة في مثل هذا من الهبات والاباحات من غير لفظ من المعطى والاخذ (قوله من بين
عجوة وسويقة) العجوة معروفة والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كريمة بضمها
مصغرا مثقلا (قوله حتى جمعوا لها طعاما) زاد أحد في روايته كثيرا وفيه إطلاق لفظ الطعام
على غير الخطة والذرة خلافا لمن أبي ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جمعوا لها طعاما أي غير

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة
الخفية انهما اثنان ولا يحصل
معهما الخلوة المحرمة وتأمل
بقية سياق الحديث وحرر
أه مصححه

الصابي قال هو الذي تعين
فانطلق فجاءهم إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وحديثه الحديث قال
فاستزلوها عن بعيرها ودعا
النبي صلى الله عليه وسلم بانه
ففرغ فيه من أفواه المزادتين
أو السطيجتين وأوكأ
أفواههما وأطلق العزالي
ونودي في الناس اسقوا
واستقوا فسقى من سقى
واستقى من شاء وكان آخر
ذلك أن أعطى الذي أصابته
الجنابة اناء من ماء قال اذهب
فافرغه عليك وهي قاعة
تنظر إلى ما يفعل بمائها وإيم
الله لقد أفلح عنها وأنه ليخيل
اليانها أشد ملاة منها
حين ابتدأ فيها فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اجعوا
لها فجاءها من بين عجوة
ودقيقة وسويقة حتى جمعوا
لها طعاما فجعلوه في ثوب
وجعلوها على بعيرها ووضعوا
الثوب بين يديها

ما ذكر من العجوة وغيرها **(قوله قال لها تعالين)** بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أى اعلمى وللأصلي
قالوا وللاسماعيلي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمل رواية الاصلي على أنهم قالوا لها
ذلك بأمره وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة **(قوله مارزئنا)** بفتح الراء وكسر الزاي
ويجوز فتحها وبعدها همزة ساكنة أى نقصنا وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله
تعالى وأوجده وأنه لم يختلط فيه شئ من مائها في الحقيقة وان كان في الظاهر مختلطاً وهذا أبداع
وأعرب في المعجزة وهو ظاهر قوله ولكن الله هو الذى أسقانا ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من
مقدار مائتك شيئاً واستدل بهذا على جواز استعمال أوانى المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة وفيه
إشارة الى ان الذى أعطاه ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل
(قوله وقالت باصبعها) أى أشارت وهو من اطلاق القول على الفعل **(قوله غيرون)** بالضم
من أغار أى دفع الخيل في الحرب **(قوله الصرم)** بكسر المهملة أى أياها مجتمعة من الناس
(قوله فقالت يوم القومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً) هذه رواية الأكثر قال ابن مالك
ما موصولة وأرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم والمعنى الذى أعتقد أنه هؤلاء يتركونكم عمداً لا غفلة ولا
نسياناً بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم وهذه الغاية في مراعاة العجبة اليسيرة وكان هذا القول
سبباً لرغبتهم في الاسلام وفي رواية أخرى ذرماً أرى ان هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضاً وقع في
بعض النسخ ما أدرى يعنى رواية الاصلي قال وما موصولة وان بفتح الهمزة وقال غيره مانافية
وان بمعنى لعل وقيل مانافية وان بالكسر ومعناه لا أعلم حالكم في تخلفكم عن الاسلام مع انهم
يدعونكم عمداً ومحصل القصة ان المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى
كان ذلك سبباً لاسلامهم وهذا يحصل الجواب عن الاشكال الذى ذكره بعضهم وهو ان
الاستئلاف على الكفار بمجرد يوجب ريق النساء والصبيان واذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في
الرق باستئلافهم عليها فكيف وقع اطلاقها وتزويدها كما تقدم لانا نقول أطلقت لمصلحة
الاستئلاف الذى جرت دخول قومها أجمعين في الاسلام ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك
أو كانت من قوم لهم عهد واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بثمن
ان كان له ثمن وفيه نظراً لانه بناء على ان الماء كان مملوكاً للمرأة وانها كانت معصومة النفس
والمال ويحتاج الى ثبوت ذلك وانما قدمناه احتمالاً وأما قوله بثمن فكان أنه أخذه من أعطائها
ما ذكر وليس بمستقيم لان العطية المذكورة متقومة والماء مثلي وضمن المثل انما يكون
بالمثل وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو ان المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض
عنه وقال بعضهم فيه جواز طعام الخارجة لانهم تجاوزوا في عوض الماء وهو مبني على ما تقدم
وفيه ان الخوارق لا تغير الاحكام الشرعية **(قوله قال أبو عبد الله صبا الخ)** هذا في رواية
المستمل وحده ووقع في نسخة الصغاني صبا فلان الخلع وأصبا أى كذلك وكذا قوله وقال
أبو العالبة الى آخره وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه وقال غيرهم
منسوبة الى صابي بن متوشلح عم نوح عليه السلام وروى ابن مردويه بإسناد حسن عن ابن
عباس قال الصابون ليس لهم كتاب انتهى ووقع في نسخة الصغاني أصب أمل وهذا ساقى في
تفسير سورة يوسف ان شاء الله تعالى وانما أورد البخاري هذا هنا لبيان الفرق بين الصابي المراد

قال لها تعالين مارزئنا من
مائك شيئاً ولكن الله
هو الذى أسقانا فأتت
أهلها وقد احتبست عنهم
فقالوا ما حبسك يا فلانة قالت
الحجب ليعني رجلاً فذهبا
بي الى هذا الذى يقال له
الصابي ففعل كذا وكذا
فوالله انه لا يستجر الناس من
بين هذه وهذه وقالت باصبعها
الوسطى والسبابة فرفعتها
الى السماء تعنى السماء
والارض أو انه لرسول الله
حقاً فكان المسلمون بعد ذلك
يغيرون على من حولها من
المشركين ولا يصيبون الصرم
الذى هي منه فقالت يوم
لقومها ما أرى هؤلاء
القوم يدعونكم عمداً فهل
إكم في الاسلام فاطاعوها
فدخلوا في الاسلام قال أبو
عبد الله صبا خرج من دين
الى غيره وقال أبو العالبة
الصابييين فرقة من أهل
الكتاب يترؤون الزبور

نفسه المرض أو الموت أو خاف

العطش تيمم ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة بأدرة فتيمم وتلا ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف * حدثنا بشر بن خالد قال حدثنا محمد بن غندر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل قال قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود إذا لم تجد الماء لا تصلي قال عبد الله لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم البرد قال هكذا يعني تيمم وصلى وقال قلت فأين قول عمار لعمر قال اني لم أر عمر قنع بقول عمار * حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا أبي حدثنا الاعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وأبي موسى فقال له أبو موسى أرايت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع فقال عبد الله لا يصلي حتى يجد الماء فقال أبو موسى فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك قال ألم تر عمر لم يقنع بذلك فقال أبو موسى فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية فادري عبد الله ما يقول فقال انالو رخصنا لهم في هذا لا وشك

في هذا الحديث والصالح المنسوب للطائفة المذكورة والله أعلم **(قوله)** اذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ مراده الخاق يخوف المرض وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش ولا اختلاف فيه **(قوله)** ويذكر أن عمرو بن العاص هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال اختلفت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتقت أن اغتسل فاهلك فتيممت ثم صليت بالصبح فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر وصليت بالصباح وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من الاغتسل وقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ففعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ورواه أيضا من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة فغسل مغابنه وتوضأ ولم يقل تيمم وقال فيه لو اغتسلت مت وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها فتيمم انتهت ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم والسباق الأول ألقى عمر المصنف واسناده قوى لكنه علقه بصيغة التمر يض لكونه اختصره وقد أوههم ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب وليس كذلك وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي وقال النووي وهو متعين **(قوله)** فلم يعنف حذف المفعول للعلم به أي لم يلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فكان ذلك تقريرا دالا على الجواز ووقع في رواية الكشميهني فلم يعنفه بزيادة هاء الضمير وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن توقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لاجل برد أو غيره وجواز صلاة التيمم بالمتموضئين وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** حدثنا محمد بن غندر لم يقل الاصيلي هو غندر فكأنهم مقول من دون البخاري **(قوله)** عن شعبة (للأصيلي) حدثنا شعبة وسليمان هو الاعمش **(قوله)** إذا لم تجد الماء لا تصلي كذا في رواية ثناء الخطاب ويؤيده رواية الاسماعيلي من هذا الوجه ولنظمه فقال عبد الله نعم ان لم أجد الماء شهر الأصيل وفي رواية كريمة بالياء التحتية في الموضعين أي إذا لم يجد الجنب **(قوله)** قال عبد الله (زاد ابن عساكر نعم **(قوله)** أحدهم) كذا لا أكثر والجمهور أحدهم **(قوله)** قال هكذا فيه اطلاق القول على العمل وقوله يعني تيمم وصلى شرح لقوله هكذا والظاهر أنه مقول أبي موسى **(قوله)** فأين قول عمار لعمر هكذا وقع في رواية شعبة مختصرا وبيانه في رواية حفص الآية ثم رواية أبي معاوية وهي أتم **(قوله)** حدثنا عمر بن حفص (أي ابن غياث **(قوله)** حدثنا الاعمش) في رواية أي ذروا أي الوقت عن الاعمش وافادت رواية حفص التصريح بسماع الاعمش من شقيق **(قوله)** أرايت أي أخبرني (يا أبا عبد الرحمن) وهي كنية ابن مسعود **(قوله)** إذا أجنب أي الرجل **(قوله)** حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك كذا اختصر المتن وأبهم الآية وسيأتي المراد من ذلك في الباب الذي بعده **(قوله)** فدعنا من قول عمار فيه جواز الاغتسال من

دليل الى دليل أو وضع منه ومخافيه الاختلاف الى ما فيه الاتفاق وفيه جواز التيمم الجنب
بخلاف ما نقل عن عمرو بن مسعود وفيه إشارة الى ثبوت حجة أبي موسى لقوله فنادى عبد الله
ما يقول وسياق الكلام على ذلك وعلى السبب في كون عمر لم يقنع بقول عمار **(قوله)**
باب التيمم ضربة) رواية الاكثر بتنوين باب وقوله التيمم ضربة بارفع لانه مبتدأ
وخبر وفي رواية الكشيمية في غير تنوين وضربة بالنصب **(قوله)** حدثنا محمد بن سلام (والاصيلي
محمد هو ابن سلام **(قوله)** ما كان يتيمم ويصلي) وله كريمة والاصيلي أما كان بزيادة همزة
الاستفهام ولمسلم كيف يصنع بالصلاة قال عبد الله لا يتيمم وان لم يجد الماء شهرا ونحوه لابي داود
قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية **(قوله)** فكيف تصنعون في سورة المائدة
والكشيمية في كيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الاصيلي
(قوله) فلم تجدوا هو بيان للمراد من الآية ووقع في رواية الاصيلي فان لم تجدوا وهو مغائر
للتلاوة وقيل انه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية وانما عين سورة المائدة
ليكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة قال
الخطابي وغيره وفيه دليل على ان عبد الله كان يرى أن المراد بالملازمة الجماع فلهذا لم يدفع دليل
أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الملازمة التقاء البشريتين فيما دون الجماع وجعل
التيمم بدلا من الوضوء لا يمتزج جعله بدلا من الغسل **(قوله)** اذ ابرد) بفتح الراء على المشهور وروى
الجوهري شهما **(قوله)** قلت وانما كرهتم هذا (الذي) قائل ذلك هو شقيق قاله الكرماني وليس كما
قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه **(قوله)** فقال
أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجابه بالآية وفي رواية
حفص الماضية احتجابه بالآية متأخر عن احتجابه بصديقه عمار ورواية حفص أربع
لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية **(قوله)**
كما ترغ الدابة) بفتح المثناة وضم الغين المعجمة وأصله تترغ فخذت إحدى التامين **(قوله)** انما
كان **(كشيمية)** فيه أن الكيفية المذكورة جزئية فيجمل ماورد زائد عليها على الاكمل **(قوله)**
ظهر كنهه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك وفي رواية أبي داود تحرير
ذلك من طريق أبي معاوية أيضا ولفظه ثم ضرب بشماله عن يمينه ويمينه على شماله على
اليمين ثم مسح وجهه وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء
واختاره وفيه ان الترتيب غير مشروط في التيمم قال ابن دقيق العيد اختلف في لفظ هذا
الحديث فوقع عند البخاري بلفظه ثم وفي سياقه اشتصار ولم يلب بالواو ولفظه ثم مسح الشمال
على اليمين وظاهر كنهيه ووجهه وللاسماعيلي ما هو أسرح من ذلك **(قلت)** * ولفظه من طريق
هرون الجبال عن أبي معاوية انما يكفئك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تنفض ما ثم مسح
يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على وجهك قال الكرماني في هذه الرواية اشكال
من خمسة أوجه أحدها الضربة الواحدة وفي الطرق الأخرى ضربتان وقد قال النووي الأصح
المخصوص ضربتان **(قلت)** * مراد النووي ما يلقى بنقل المذهب **(قوله)** ألم تر عمار في رواية
الاصيلي وكريمة أفلم يزداد فاء وانما لم يقنع عمر بقول عمار ليكونه أخبره انه كان معه في ذلك الحال

*** (باب التيمم ضربة) ***
حدثنا محمد بن سلام قال
أخبرنا أبو معاوية عن
الأعمش عن شقيق قال
كنت جالسا مع عبد الله وأبي
موسى الأشعري فقال له
أبو موسى لو أن رجلا أحب
فلم يجد الماء شهرا ما كان
يتيمم ويصلي فكيف تصنعون
في سورة المائدة فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا فقال
عبد الله لو رخص لهم في
هذا لا وشكوا اذ ابرء عليهم
الماء أن يتيمموا الصعيد
قلت وانما كرهتم هذا اذا
قال نعم فقال أبو موسى ألم
تسمع قول عمار لعمر يعني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في حاجة فاجنبت فلم
أجد الماء فترغت في الصعيد
في الصعيد كما ترغ الدابة
فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال انما كان
يكفئك أن تصنع هكذا
فضرب بكفه ضربة على
الأرض ثم تنفض ما مسح بها
ظهر كنهه بشماله أو ظهر
شماله بكفه ثم مسح بها
وجهه فقال عبد الله ألم تر
عمار لم يقنع بقول عمار

وحضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد ولم يتذكر ذلك عمر أصلاً ولهذا قال إعمار
 فيمارواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي رزيق قال اتق الله يا عمار قال ان شئت لم أحدث به فقال عمر
 نوليك ما توليت قال النووي معنى قول عمر اتق الله يا عمار أي فيمارواه ويه وتثبت فيه فلهذا نسبت
 أو اشتبه عليك فإني كنت معك ولا أتذكر شيئاً من هذا ومعنى قول عمار أن رأيت المصلحة
 في الإرسال عن الحديث به راجحة على التحديث به وافقتك وأمسكت فإني قد بلغت فلم يبق علي
 فيه حرج فقال له عمر نوليك ما توليت أي لا يلزم من كوني لا أتذكر أنه لا يكون حقاً في نفس الأمر
 فلم يسألني منعك من الحديث به (قوله زاد يعلى) هو ابن عبيد والذي زاد يعلى في هذه القصة
 قول عمار لعمر بعثني أنا وأنت وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه وأما ابن مسعود فلا عذر له في
 التوقف عن قبول حديث عمار فهذا جاء عنه أنه رجع عن الشيء بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة
 بإسناد فيه انقطاع عنه ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده عنه (قوله إنما
 كان يكفيك هكذا) وللشمس بن أبي هذا (قوله واحدة) أي مسحة واحدة (قوله باب) —
 كذلك لاكثر بلا ترجمة وسقط من رواية الأصيلي أصلاً فعلى روايته هو من جملة الترجمة
 الماضية وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كظائره (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك
 وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصعيد الطيب وليس فيه التصريح
 بكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيجوز أن يكون المصنف أخذ من عدم التقيد لأن المرة
 الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال وجوبها متيقن والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب التيمم من
 الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً المكرر منها عشرة منها اثنتان معلقان والخالص سبعة
 منها واحد معلق والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص
 المعلق وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى
 عمرو وأبي موسى وابن مسعود ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب
 التيمم بقوله فإنه يكفيك إشارة إلى أن الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الصلاة) *

زاد يعلى عن الأعشى عن
 شقيق قال كنت مع عبد الله
 وأبي موسى فقال أبو موسى
 ألم تسمع قول عمار لعمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعثني أنا وأنت فاجبت
 فتعكت بالصعيد فإني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأخبرناه فقال إنما
 كان يكفيك هكذا ومسح
 وجهه وكفيه واحدة
 * (باب) * حدثنا عبد الله قال
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
 عوف عن أبي رجا قال
 حدثنا عمران بن حصين
 الخزاعي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى رجلاً
 معتزلاً لم يصل في القوم فقال
 يا فلان ما منعك أن تصلي
 في القوم فقال يا رسول الله
 أصابتني جنابة ولأما قال
 عليك بالصعيد فإنه يكفيك

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الصلاة) *

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب لمخاض من كلام شيخنا شيخ
 الإسلام وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على
 المقصود وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين فرأيت أن
 أذكر مناسبة في ترتيبها قبل الشروع في شرحها * (فأقول) * بدأ أولاً بالشرط السابقة على
 الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما كانت
 الطهارة تشتمل على أنواع أفرد لها كتاباً واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها والتعين وقتها ودون غيره
 من أركان الإسلام وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ بعلمومه ثم ثني بالاستقبال للزومه
 في الفريضة والنافلة إلا ما استثنى كبشدة الخوف ونافلة السفر وكان الاستقبال يستدعي مكاناً

فذكر المساجد ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة وكان الوقت يشرع الاعلام به فذكر الاذان وفيه اشارة الى انه حق الوقت وكان الاذان اعلاما بالاجتماع الى الصلاة فذكر الجماعة وكان اقلها امام ومأموم فذكر الامامة ولما انتقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجمعة لاكثريتها ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لانه قد يقع في الصلاة وكان اذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلاه بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ولما انتضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر احكام السهو ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فعبق ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك فله الحمد على ما ألهم وعلم ﴿ **قوله** ما كيف فرضت الصلاة) وفي رواية الكشي يني والمسمى الصلوات في الاسراء أي في ليلة الاسراء وهذا مصير من المصنف الى ان المعراج كان في ليلة الاسراء وقد وقع في ذلك اختلاف فقيل كان في ليلة واحدة في يقظته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه وقيل وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين احدهما يقظة والاخرى مناما وقيل كان الاسراء الى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المعراج مناما ما في تلك الليلة أو في غيرها والذي ينبغي ان لا يجري فيه الخلاف ان الاسراء الى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ولا يكون قريش كذبه في ذلك ولو كان مناما لم تكذبه فيه ولا في بعده منه وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر والغرض من ابراده هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه وندكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة ان شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج انه لما قدس ظاهره وباطنه حين غسل بماء زمزم بالايمان والحكمة ومن شأن الصلاة ان يتقدمها الطهور وناسب ذلك ان تفرض الصلاة في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملاء الاعلى ويصلي بمن سكنه من الانبياء والملائكة وليناجي ربه ومن ثم كان المصلي يناجي ربه جل وعلا **(قوله** وقال ابن عباس) هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي والقائل يامرنا هو أبو سفيان ومناسبتة لهذه الترجمة ان فيه اشارة الى ان الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لان أباسفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الى الوقت الذي اجتمع فيه

(باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء) وقال ابن عباس حدثني أبو سفيان في حديث هرقل فقال يا مرنابيعي النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والصدق والعفاف * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

بهـ رقل لقاء يتيأله معه أن يكون أمره بطريق الحقيقة والاسراء كان قبل الهجرة بلا
 خلاف وبيان الوقت وان لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير
 ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحى وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة
 (قوله فرج) بضم الفاء وبالجميم أى فتح والحكمة فيه أن الملك انصب اليه من السماء انصبابة
 واحدة ولم يعترج على شئ سواه مباغلة في المناجاة وتنبها على أن الطلب وقع على غير معاد ويحتمل
 أن يكون السرى في ذلك التمهيد لما وقع من شق صدره فكأن الملك أراه بانفراج السقف والتسامه
 في الحال كيفية ما يصنع به لطفا به وتبتياله والله أعلم (قوله ففرج صدرى) هو بفتح الفاء وبالجميم
 أيضا أى شقه ورج عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مضر ضعته حليلة وتعتبه السهيلي
 بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب وسيأتى تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب
 التوحيد أن شاء الله تعالى ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداد له لنزع العلقمة التى قبل له عندها
 هذا حظ الشيطان منك والشق الثانى كان لاستعداد له للتلقي الحاصل له فى تلك الليلة وقد روى
 الطيالسي والحرث فى مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجئ جبريل
 له بالوحى فى غار حراء والله أعلم ومناسبة ظاهرة وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها فى
 قصة له مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم فى الدلائل وروى مرة أخرى خامسة ولا تثبت (قوله ثم
 جاء بطست) بفتح الطاء وبكسر هاء اناء معروف سبق تحقيقه فى الوضوء وخص بذلك لأنه آلة
 الغسل عرفا وكان من ذهب لأنه أعلى وأنى الجنة وقد أبعد من استدلاله على جواز تحلية
 المصنف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك فيحتاج الى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به ووراء
 ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب انما وقع بالمدينة كما سيأتى وانحافى اللباس
 (قوله ممتلى) كذا وقع بالتدكير على معنى الاناء لا على لفظ الطست لأنها ممتلئة وحكمة وإيمانا
 بالنصب على التميز والمعنى أن الطست جعل فيها شئ يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة
 وإيمانا مجازا أو مثالا لنباء على جواز تمثيل المعانى كما يمثل الموت كبشا قال النووى فى تفسير
 الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفالنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع نفاذ
 البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف عن ضده والحكيم من ذلك اهـ
 ملخصا وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتغل على ذلك كله وعلى النبوة كذلك وقد تطلق على
 العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (قوله ثم أخذ يدي) استدلال به بعضهم على أن المعراج وقع
 غير مرة لكون الاسراء الى بيت المقدس لم يذكر هنا ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى
 والاثبات بمقتضى التراخي لا ينافى وقوع أمر الاسراء بين الأمرين المذكورين وهما الاطباق
 والعروج بل يشير اليه وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر يؤيده ترجمة المصنف كما
 تقدم (قوله فرج) بالفتح أى الملك (بى) وفى رواية للكشيمى به على الالتفات أو التجريد (قوله
 افتح) يدل على أن الباب كان مغلقا قال ابن المنير حكيمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله
 بخلاف ما لو وجد مفتوحا (قوله قال جبريل) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى
 نفسه لئلا يلتبس بغيره (قوله أرسل اليه) وللکشمي أن أرسل اليه يحتمل أن يكون خفي عليه
 أصل إرساله لا اشتغاله بعبادته ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال اليه للعروج الى السماء

فرج عن سقف بيتي وأنا
 بمكة فنزل جبريل ففرج
 صدرى ثم غسله بماء زمزم
 ثم جاء بطست من ذهب
 ممتلى حكمة وإيمانا فأفرغه
 فى صدرى ثم أطبقه ثم أخذ
 يدي فخرج بي الى السماء
 الدنيا فلما جئت الى السماء
 الدنيا قال جبريل لخازن
 السماء افتح قال من هذا
 قال جبريل قال هل معك
 أحد قال نعم معى محمد صلى
 الله عليه وسلم فقال أرسل
 اليه قال نعم فلما فتح علونا
 السماء الدنيا

وهو الاظهر لقوله اليه ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن
 النسخ له على الوحي اليه بذلك بل عمل بلازم الارسال اليه وسيأتي في هذا حديث مرفوع في كتاب
 الاستبذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله في رواية شريك او قد بعث لكنهما من
 المواضع التي تعقبت كما سيأتي تحريرها في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (قوله أسودة) بوزن
 أزمنة وهي الاشخاص من كل شيء (قوله قلت لجبريل من هذا) ظاهره انه سأل عنه بعد ان قال له
 آدم مرحبا ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهي المعقدة فتحمل هذه عليها اذ ليس في هذه
 أداة ترتيب (قوله نسيم بنيه) النسيم بالنون والمهملة المفتوحين جمع نسمة وهي الروح وحكي ابن
 التين انه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف بعد هاءميم وهو تصحيف وظاهره ان
 أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل قال القاضي عياض قد جاء أن أرواح
 الكفار في سجين وان أرواح المؤمنين منعمة في الجنة يعني فكيف تكون مجتمعة في سماء
 الدنيا وأجاب بأنه يحتمل انها تعرض على آدم أوقاتا فصادف وقت عرضها مروا النبي صلى الله عليه
 وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة والنار انما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى النار يعرضون
 عليها غدوا وعشيا واعترض بان أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن
 والجواب عنه ما أبداه هو احتمال ان الجنة كانت في جهة عين آدم والنار في جهة شماله وكان
 يكشف له عنهما اهـ ويحتمل أن يقال ان النسيم الرئيسة هي التي لم تدخل الاجساد بعد وهي
 مخلوقة قبل الاجساد ومستقرها عين آدم وشماله وقد أعلم بما سيصرون اليه فذلك كان
 يستبشر اذا نظر الى من عن يمينه ويمحزن اذا نظر الى من عن يساره بخلاف التي في الاجساد
 فليست مرادة قطعا وبخلاف التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من جنة أو نار فليست
 مرادة أيضا فيما يظهر وبهذا يدفع اليرادو يعرف ان قوله نسيم بنيه عام مخصوص أو أريد به
 الخصوص وأما ما أخرجه ابن ابي حنيفة والبيهقي من طريقه في حديث الاسراء فاذا أنا بآدم تعرض
 عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ثم تعرض عليه
 أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين وفي حديث أبي هريرة
 عند الطبراني والبراق فاذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة
 اذا نظر عن يمينه استبشر واذا نظر عن شماله حزن فهذا الوجه يمكن ان يصير اليه أولى من جميع
 ما تقدم ولكن سندهما ضعيف (قوله قال أنس فذكر) أي أبوذر (أنه وجد) أي النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله ولم يثبت) أي أبوذر (قوله وابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية
 شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة فان قلنا بتعدد المعراج فلا
 تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رآه مسندا ظهروه الى البيت المعمور وهو في
 السابعة بخلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فان ثبت حمل على انه
 البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيت يحاذي الكعبة وكل
 منها معمور بالملائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في
 السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت
 المعمور الضراح بضم المعجمة وتخفيف الراء وآخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه

فاذا رجع فاعاد على
 يمينه أسودة وعلى يساره
 أسودة اذا نظر قبل يمينه
 ضحك واذا نظر قبل
 يساره بكى فتعال مرحبا
 بالنبي الصالح والابن الصالح
 قلت لجبريل من هذا قال
 هذا آدم وهذه الاسودة عن
 يمينه وشماله نسيم بنيه فاهل
 اليمين منهم أهل الجنة
 والاسودة التي عن شماله
 أهل النار فاذا نظر عن يمينه
 ضحك واذا نظر قبل شماله بكى
 حتى عرج بجي الى السماء
 الثانية فقال الخازن افتح
 فقال له خازنها مثل ما قال
 الاول ففتح قال أنس فذكر
 انه وجد في السموات آدم
 وادريس وموسى وعيسى
 وابراهيم صلوات الله عليهم
 ولم يثبت كيف منازلهم غير
 أنه ذكر أنه وجد آدم
 في السماء الدنيا وابراهيم في
 السماء السادسة

قال أنس فلما ترجم جبريل بالنبي

صلى الله عليه وسلم بأدريس
قال مرحبا بالنبي الصالح
والاخ الصالح فقلت من هذا
قال هذا أدريس ثم مررت
بعيسى فقال مرحبا بالنبي
الصالح والاخ الصالح قلت من
هذا قال هذا موسى ثم مررت
بعيسى فقال مرحبا بالاخ
الصالح والنبي الصالح قلت
من هذا قال هذا عيسى ثم
مررت بأبراهيم فقال مرحبا
بالنبي الصالح والابن الصالح
قلت من هذا قال هذا
أبراهيم صلى الله عليه وسلم
قال ابن شهاب فاخبرني ابن
حزم أن ابن عباس وأبا حبة
الانصارى كانا يقولان قال
النبي صلى الله عليه وسلم
ثم عرج بي حتى ظهرت
لمستوى أسمع فيه صريف
الاقلام قال ابن حزم وأنس
ابن مالك قال النبي صلى الله
عليه وسلم ففرض الله على
أمي خمسين صلاة فرجعت
بذلك حتى مررت على
موسى فقال ما فرض الله لك
على أمتك قلت فرض خمسين
صلاة قال موسى فارجع
الى ربك فان أمتك لا تطيق
ذلك فارجعنى فوضع شطرها
فرجعت الى موسى قلت
وضع شطرها قال راجع
ربك فان أمتك لا تطيق
فارجعت فوضع شطرها

قال هنا ان لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح وساذكر من يد الهذا في كتاب التوحيد
(قوله قال أنس فلما ترجم) ظاهره ان هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر (قوله ترجم جبريل بالنبي
صلى الله عليه وسلم بأدريس) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للانصاف أو بمعنى على (قوله ثم
مررت بعيسى) ليست ثم على بابه في الترتيب الا ان قيل بتعدد المعراج اذ الروايات متفقة على ان
المروية كان قبل المرور بعيسى (قوله قال ابن شهاب فاخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو
ابن حزم وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه لتقديم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة
لانه استشهد بأحد قبل مولد أبي بكر وهو قبل مولد أبيه محمد أيضا وأبو حبة بفتح المهملة
وبالموحدة المشددة على المنهور وعند القابسي بمائة تحتانية وغلط في ذلك وذكره الواقدي
بالتون (قوله حتى ظهرت) أي ارتفعت والمستوى المصعد وصرى في الاقلام بفتح الصاد المهملة
نصويدها حالة الكتابة والمراد ما تكتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى (قوله قال ابن
حزم) أي عن شيخه (وأنس) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الاطراف ويحتمل ان يكون
مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة (قوله ففرض الله على أمي خمسين صلاة)
في رواية ثابت عن أنس عند مسلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك
ابن صعصعة عند المصنف فيحتمل أن يتناول في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصارا أو
يتناول ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الامة وبالعكس الا ما يستثنى من خصائصه (قوله
فارجعنى) وللشك في معنى فارجعت والمعنى واحد (قوله فوضع شطرها) في رواية مالك بن صعصعة
فوضع عني عشرة ومثله لشرين وفي رواية ثابت فخط عني خسا قال ابن المنير ذكر الشطر أعظم من
كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر فكانه وضع العشر في دفعتين والشطر في خمس
دفعات أو المراد بالشطر في حديث الباب البعض وقد حقت رواية ثابت ان التخفيف كان خسا
خسا وهي زيادة معقدة تبين حمل باقي الروايات عليها وأما قول السكرمانى الشطر هو النصف ففي
المراجعة الاولى وضع خسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعنى نصف الخمسة والعشرين بجبر
الكسر وفي الثالثة سبعة كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء
الا ان يقال حذف ذلك اختصارا فيجبه لكن الجمع بين الروايات يبي هذا الحل فالعمدة ما تقدم
وأبدي ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع
بعد ان صارت خسا فقال استحييت من ربى قال ابن المنير يحتمل انه صلى الله عليه وسلم تفرس من
كون التخفيف وقع خسا خسا أنه لو سال التخفيف بعد ان صارت خسا لكان سائلا في رفعها
فلذلك استحيى اه وددت مراجعته صلى الله عليه وسلم لربى في طلب التخفيف تلك المرات كلها
انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الازام بخلاف المرة الاخيرة ففيها ما يشعر بذلك
لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدى ويحتمل ان يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع
القلة وأول جمع الكثرة فخشي أن يدخل في الاحاح في السؤال لكن الاحاح في الطالب من الله
مطلوب فكانه خشى من عدم القيام بالذكر والله أعلم وسيأتى في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة
وأبدي بعض الشيوخ حكمة لا خسر موسى تكرر يتردد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما
كان موسى قد سال الرؤية فنع وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد بتكرير رجوعه

فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان أمتك لا تطيق ذلك فارجعه

تكرير رؤيته ليري من رأى كما قيل * على اراهم وأرى من رآهم * (قلت) ويحتاج الى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة (قوله) خمس وخمسون (وفي رواية غير أبي ذر هي بدل هن في الموضعين والمراد هن خمس عدد باعتبار الفعل وخمسون اعتمادا باعتبار الثواب واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيما كدوعلى جواز النسخ قبل الفعل قال ابن بطال وغيره ألا ترى انه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل ان تصلى ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب وتعقبه ابن المنير فقال هذا ذكره طوائف من الاصوليين والشراح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالاشاعة أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة مبتكرة (قلت) ان أراد قبل البلاغ لكل أحد منوع وان أراد قبل البلاغ الى الامة فسلم لكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسحا لكن هو نسخ بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل ان يفعل فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم وسيأتى لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوية ان شاء الله تعالى (قوله) حبايل (اللولؤ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الالف تحمانية ثم لام وذكر كثير من الأئمة انه تعجيف وانما هو جناب بالجم والنون وبعد الالف موحدة ثم ذال بحجة كما وقع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس وكذا عند غيرهم من الأئمة ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع جنابا على الصواب وأظنه من اصلاح بعض الرواة وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري فتشت على هاتين اللغظتين فلم أجدهما ولا واحدتهما ولا وقعت على معناهما انتهى وذكر غيره ان الجناب يشبه القباب واحدها جنبذة بالضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال لما عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم قال أيت على نهر جافتاه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع في الحبال قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي فيها اللؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وتعقب بان الحبال لا تكون الا جمع حبال أو حبيلة بوزن عظيمة وقال بعض من اعتنى بالبخاري الحبال جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ (قوله) عن عائشة قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين (كررت انظر ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة زاد ابن ابي عمير قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلاثا أخرجه أحمد من طريقه وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا وزيد في صلاة الحضر وقعت بالمدينة وقد أخذ بنظر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه ان القصر في السجدة لا رخصة واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لان نفي الجناح لا يدل على العزيمة

فقال هن خمس وهن خمسون لا يدل القول لدى فرجعت الى موسى فقال راجع ربك فقلت استحييت من ربي ثم انطلق بي حتى انتهى بي الى سدرة المنتهى وغشها ألوان لا أدري ماهي ثم أدخلت الجنة فاذا فيها حبايل اللؤلؤ واذ اترابها المسك * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر

والقصر انما يكون من شيء أطول منه ويدل على انه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة
تصدق الله بها عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم
تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظرا ما أولاه وهو مما لا مجال للرأي
فيه فله حكم الرفع وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم انها لم تدرك القصة يكون مرسل صحاح وهو حجة
لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما
قول امام الحرمين لو كان ثابتاً بالنقل متواتراً فليس فيه أي تأمل لان التواتر في مثل هذا غير لازم
وقالوا أيضاً يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعاً
وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما
سيأتي فلا تعارض وأما من الخفيفة على قاعدتهم فيما اذا عارض رأي الصحابي روايته بانهم
يقولون العبرة بما رأى لا بما روى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة انها كانت تتم في السفر
فدل ذلك على ان المروي عنها غير ثابت والجواب عنهم ان عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن
اتساقها في السفر انها تأولت كما تأول عثمان فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها فروايتها
صحيحة ورأيها مبني على ما تأولت والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة ان الصلوات
فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة الا لا تسبح كما
روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت
صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلاة الفجر لطول القراءة وصلاة المغرب لانها وتر
النهار اه ثم بعد ان استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح
المسند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره ان نزول آية
الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي
وأورده السهيلي بالنظر بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل بعد الهجرة بربعين يوماً فعلى هذا المراد
بقول عائشة فاقترت صلاة السفر بأى باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لأنها استقرت منذ
فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصص عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة
فالحديث فيه يبيح ان شاء الله تعالى في صلاة الخوف * (قائدة) * ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل
الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الا حربه من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة الى
ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل
العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فحرا الفرض قيام
بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستسكن محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تبدل
على أن قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه انما ينزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يشاتلون في
سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة والاسراء كان بمكة قبل ذلك اه وما استدلل به غير
واضح لان قوله تعالى علم أن سبيل الله في الاستقبال فكأنه سبحانه وتعالى آمن عليهم
بتجليل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنهم استقروا لهم والله أعلم

* (أبواب ستر العورة) *

قوله **باب** وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة الحديث وفيه ففترأت خذوا زينتكم ووقع في نفسه يسطاوس قال في قوله تعالى خذوا زينتكم قال الثياب وصله البيهقي ونحوه عن مجاهد ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة **قوله** ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد) هكذا ثبت للمسلمي وحده هنا وسياق قريب في باب مفرد وعلى تقدير ثبوته هنا فلا تعلق بحديث سلمة الملق بعده كما سيظهر من سياقه **قوله** وبذلك عن سلمة) قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله وفي أسناده نظروا وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله إنني رجل أتصمدا فأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة ورواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الأسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالحديث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهم ما فهموا وجه الظرف في أسناده وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها بطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المنعف عند البخاري وابن حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوميا وهو غير التيمي بل لا تردد نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فإن كان محفوظا فيحتمل على بعد أن يكونا جميعا روايا للحديث وحده عنهما الدراوردي والافذ كرمحمد فيه شاذ والله أعلم **قوله** يزره) بضم الزاي وتشديد الراء أي يشدازره ويجمع بين طرفيه لئلا تدعورته ولولم يكن ذلك الابان يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها وذكر المؤلف حديث سلمة هذا الإشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها **قوله** ومن صلى في الثوب) يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل اخت أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفيه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنت تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق **قوله** ما لم يرفيه أذى) سقط لفظ فيه من رواية المستملي والحوي **قوله** وأمر النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بعث علي في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لا يجمع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكور والنساء ومنهم من أطلق كونه سنة لا يطل تركها

* (باب) * وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد وبذلك عن سلمة ابن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يزره ولو بشوكة في أسناده نظروا من صلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يرفيه أذى وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يطوف بالبيت عريان

الصلاة واحتج بان لو كان شرطاً في الصلاة لا يختص بها ولا يقتصر الى النية ولكن العاجز العريان ينتقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى القعود والجواب عن الاول النقض بالايمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يقتصر للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسبيح فانه يصلى ساكناً (قوله) حديثنا يزيد بن ابراهيم هو التستري ومحمد هو ابن سيرين والاسناد كله بصريون وكذا المعلق بعده (قوله) امرنا) بضم الهمزة ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بآتم من هذا السياق في باب شهود الحائض العيدين وتقدم الكلام عليه ثم (قوله) يوم العيدين وفي رواية المستقلى والكشميهني يوم العيدين الافراد (قوله) ويعتزل الحائض عن مصلاهن) أي النساء اللائي لسن بحيض وللمستقلى عن مصلاهن على التغليب وللکشميهني عن المصلى والمراد به موضع الصلاة ودلالته على الترجعة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى (قوله) وقال عبد الله بن رجب) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة وبعد الالف نون هكذا في أكثر الروايات ووقع عند الاصيل في عرضه على أبي زيد بمكة حديثنا عبد الله بن رجب قال وفي بعض النسخ عن أبي زيد وقال عبد الله بن رجب كما قال السابقون (قلت) وهذا هو الذي اعتمده أصحاب الاطراف والكلام على رجال هذا الكتاب وغير ان المذکور هو التظان وفائدة التعليق عنه تصریح محمد بن سيرين بتحديث أم عطية فبطل ما تخيله بعضهم من أن محمداً إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية وقدر ويناها موصولاً في الطبرانی الكبير حديثنا علي بن عبد العزيز حديثنا عبد الله بن رجب والله أعلم (قوله) با — عقد الازار على القنا) هو بالقصر (قوله) وقال أبو حاتم) هو ابن دينار وقد ذكره بتمامه موصولاً بعد قليل (قوله) صلوا) باللفظ الماضي أي الصلابة وعاقدي جمع عاقد وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال وفي رواية الكشميهني عاقدوا وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقدوا وانما كانوا يفعلون ذلك لانهم لم يكن لهم سر او يلات فكان أحدهم يعقد ازاره في قفاه ليكون مستورا اذ اركع وسجد وهذه الصفة أهل الصفة كما ساقى في باب نوم الرجال في المسجد (قوله) حدثني واقد) هو أخو عاصم بن محمد الراوى عنه ومحمد أبوهما هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر وواقد ومحمد بن المنكدر مدينان تابعيان من طبقة واحدة (قوله) من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة قفاه (قوله) المشجب) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة هو عيدان تضم رؤسها ويفرج بين قوائمها وتوضع عليها النياب وغيرها وقال ابن سيده المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراوى دلوه وسقاه ويقال في المثل فلان كالمشجب من حيث قصده وجدته (قوله) فقتل له قاتل) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت وسيأتي قريباً أن سعيد بن الحرث سأله عن هذه المسئلة وأعلمها جميعاً سالا وسيأتي عند المصنف في باب الصلاة بغير رد من طريق ابن المنكدر أيضاً فقلنا يا أبا عبد الله فلعن السؤال تعدد وقال في جواب ابن المنكدر فاحبت أن يراني الجهال مثلكم وعرف به أن المراد بقوله هنا أحق أي جاهل والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بجهله قاله في النهاية والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب

* حديثنا موسى بن اسمعيل قال حديثنا يزيد بن ابراهيم عن محمد عن أم عطية قالت امرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحيض عن مصلاهن قالت امرأة يارسل الله احدنا ليس لها جلباب قال اتلبسها صاحبها من جلبابها وقال عبد الله بن رجب حديثنا عمران قال حديثنا محمد بن سيرين قال حدثنا أم عطية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا * (باب) عقد الازار على القفا في الصلاة وقال أبو حاتم عن سهل صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدي أزرهم على عواتقهم * حديثنا أحمد بن يونس قال حديثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد عن محمد بن المنكدر قال صلى جابر في ازار قد عقدته من قبل قفاه وشابه موضوعه على المشجب قال له قاتل تصلي في ازار واحد فقال إنما صنعت ذلك ليراني أحق مثلك

وأينا كان له ثوبان على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
* حدثنا مطرف أبو مصعب
قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي
الموالي عن محمد بن المنكدر
قال رأيت جابر بن عبد الله
يصلي في ثوب واحد وقال
رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي في ثوب * (باب)
الصلاة في الثوب الواحد
ملتصفا به قال الزهري في
حديثه الملتصف المتوضح
وهو انخاف بين طرفيه على
عاتقيه وهو الاشتغال عليه
منكبيه قال وقالت أم هانئ
التخف النبي صلى الله عليه
وسلم ثوب وخالف بين طرفيه
على عاتقيه * حدثنا عبد
الله بن موسى قال حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
عمر بن أبي سلمة أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى في ثوب
واحد قد خالف بين طرفيه
* حدثنا محمد بن المثني قال
حدثنا يحيى قال حدثنا
هشام قال حدثني أبي عن عمر
بن أبي سلمة أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي في ثوب
واحد في بيت أم سلمة قد ألقى
طرفيه على عاتقيه * حدثنا
عبد بن اسمعيل قال حدثنا
أبو أسامة عن هشام عن
أبيه أن عمر بن أبي سلمة أخبره
قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي في ثوب واحد

الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل فكأنه قال صنعتهم عبد البيان الجواز ما يقتدى
بى الجاهل ابتداء أو ينكر على فاعلمه أن ذلك جائز وانما أغلظ لهم في الخطاب زجرا عن الإنكار
على العلماء وليحتمل على البحث عن الأمور الشرعية (قوله وأينا كان له) أى كان أكثرنا في
عهد صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه
فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل
النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أو وقع في النفس لكونه أصح في الرفع من
الذي قبله وخفي ذلك على الكرماني فقال دلالاته أى الحديث الأخير على الترجمة وهى عقد
الآزار على القفا ما لانه مخروم من الحديث السابق أى هو طرف من الذي قبله وما لانه يدل عليه
بحسب الغالب إذ لو لا عقده على القفا لما ستر العورة غالبا اه ولو تأمل لفظه وسياقه بعد
ثمانية أبواب لعرف الدفاع احتماله فانه طرف من الحديث المذكور هنالك لامن السابق
ولا ضرورة الى ما ادعاه من الغلبة فإن لفظه وهو يصلي في ثوب ملتصفا به وهى قصة أخرى فيما يظهر
كان الثوب فيها واسعا فالتصاف به وكان في الأولى ضيقا فعقده وسياقى ما يريده هذا التخصيص قريبا
* (قائدة) * كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما روى ابن أبي شيبة عن ابن
مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان أوسع ما بين السماء والأرض ونسب ابن بطال ذلك
لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على الجواز (قوله حدثنا مطرف) هو ابن عبد الله بن
سليمان الأصم صاحب مالك مدني هو وباقي رجال أسناده وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر
الزهري في صحة ما لك وفي رواية الموطأ عنه وفي كنيته لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من
اسمه ومطرف بالعكس (قوله ما) الصلاة في الثوب الواحد ملتصفا به لما كانت
الاحاديث الماضية في الاقتصاد على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص
بما ان الضيق أو جمال بيان الجواز (قوله قال الزهري في حديثه) أى الذي رواه في الالتفاف
والمراد ما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره أو عن سعيد عن أبي
هريرة وهو عند أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله وهو انخاف أو خالف إلى آخره من كلام المصنف (قوله
وقالت أم هانئ) سياقى حديثها موصول في آخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وهو
عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق (قوله حدثنا
عبد الله بن موسى) حدثنا هشام بن عروة هذا الأسناد له حكم الثلاث وان لم يكن له صورتها
لأن أعلى ما يقع للخبر ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان فان كان الصحابي يرويه عن النبي صلى
الله عليه وسلم فينبغي أن يوجب فيه صورة الثلاث وان كان يرويه عن صحابي آخر فلا لكن الحكم
من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي
إذا لم يقع بينه وبينه الا واحد فان رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم وان رواه عن تابعي آخر
فله حكم العلو لا صورة الثلاث كهذا الحديث فان هشام بن عروة من التابعين لكنه حدثنا
عن تابعي آخر وهو أبوه فلوروا عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
ثلاثا والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم ثم أورد المصنف الحديث
المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وقائده ما وقع

فيه من التخصيص يحبان الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة
 التحملة وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والددة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق النبي صلى الله عليه وسلم على أن
 الاسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة
 فكان عبيد الله حدث به البخاري مختصرا وفائدة أراد المصنف الحديث المذكور ثانيا بالتزول
 أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام بن عمار عن أبيه عن عمر أخبره ووقع في الروايتين
 الماضيتين بالغنعة وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير (قوله) مشقلا به
 بالنصب للإكثار على الحال وفي رواية المستمل والحوى بالجر على المجاورة أو الرفع على الحذف
 قال ابن بطال فائدة الالتحاف المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ولئلا يسقط
 الثوب عند الركوع والسجود (قوله عن أبي النضر) هو المذني وأبو مرة تقدم ذكره في
 العلم وعرف هنا بأنه مولى أم هانئ وهنا بأنه مولى عقيل وهو مولى أم هانئ حقيقة وأما عقيل
 فله كونه أخاها فذهب إلى ولائه مجازا بأدنى ملازمة أو لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع
 لمقتسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الغسل في باب الاسترويات
 الكلام عليه أيضا في صلاة الضحى ووضع الحاجة منه ههنا أم هانئ وصفت الالتحاف
 المذكور في هذه الطريق المرسولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة
 قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة (قوله زعم ابن أمي) هو علي بن أبي طالب وفي رواية الحوى
 ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه شقيقها وزعم ههنا معنى ادعى وقولها قاتل رجلا فيه إطلاق
 اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل (قوله فلان بن هبيرة) بالنصب على البدل أو الرفع
 على الحذف وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ أني أجزت حمير
 لي قال أبو العباس بن شريح وغيره هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فمين قاتل
 خالد بن الوليد ولم يقبل إلا أمان فاجازتهما أم هانئ وكانا من أجمائها وقال ابن الجوزي ان
 كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة كذا قال وجعدة معدود فمين له رؤية ولم تصح له صحبة وقد ذكره
 من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتمي المن ههنا سبيل في
 صغر السن ان يكون عام الفتح مقابلا حتى يحتاج إلى الأمان ثم لو كان ولداً أم هانئ لم يتم على بقله
 لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولداً عند ههنا وجوز ابن عبد البر ان يكون ابنا لهبيرة
 من غير ههنا عن نقله عن أهل النسب انهم لم يذكروا لهبيرة ولداً من غير أم هانئ وجرم ابن هشام
 في تهذيب السيرة بان الذين أجزتهم أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان
 وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهم الحرث بن هشام وعبد الله بن
 أبي ربيعة وحكي بعضهم أنهم الحرث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب وإيس بشي لأن هبيرة هرب
 عند فتح مكة إلى بخران فلم يزل بهامش كاحتي مات كذا جزم به ابن اسحق وغيره فلا يصح ذكره
 فمن أجزته أم هانئ وقال السكرماني قال الزبير بن بكار فلان بن هبيرة هو الحرث بن هشام انتهى
 وقد تصرف في كلام الزبير وانما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان بن هبيرة الحرث بن هشام
 والذي يظهر لي ان في رواية الباب حذفاً كأنه كان فيه فلان بن عم هبيرة فسقط لفظ عم أو كان

مشقلا به في بيت أم سلمة
 واضعاً طرفيه على عاتقه
 * حدثنا اسمعيل بن أبي
 أويس قال حدثني مالك
 عن أبي النضر مولى عمر بن
 عبيد الله أن أبا مرة مولى أم
 هانئ بنت أبي طالب أخبره
 أنه سمع أم هانئ بنت أبي
 طالب تقول ذهبت إلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عام الفتح فوجدته
 يغتسل وفاطمة ابنته تستمره
 قالت فسلمت عليه فقال
 من هذه فقلت أنا أم هانئ
 بنت أبي طالب فقال مرحبا
 بأم هانئ فلما فرغ من غسله
 قام فصلى ثماني ركعات
 ملتحفا في ثوب واحد فلما
 انصرف قلت يا رسول الله
 زعم ابن أمي أنه قاتل رجلا
 قد أجزته فلان بن هبيرة
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد أجزنا من
 أجزت يا أم هانئ قالت أم
 هانئ وذلك ضحى * حدثنا
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد
 ابن المسيب عن أبي هريرة

فيه فلان قريب هبيرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن وكل من الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد
الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقرينه لكون الجميع من بني مخزوم وسبق الكلام
على ما يتعلق بإمان المرأة في آخر كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **(قوله أن سائلا سال) لم أقف على**
اسمه لكن ذكر خمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان (قوله أول كلكم)
قال الخطابي لفظه استخبار ومعه الأخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى
من طريق الفخوري كأنه يقول إذا علمت أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد
منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة به وقال
الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد الاثواب واحد
انتمى وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال انما كان عن الجواز
وعدمه لا عن الكراهة * (فائدة) * روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الاوزاعي عن
ابن شهاب لكن قال في الجواب ليتوشع به ثم لا يصل فيه فيحتمل ان يكونا حديثين أو حديثا
واحدا فرقه الرواة وهو الاظهر وكان المصنف أشار الى هذا ذكره التوشع في الترجمة والله أعلم
❦ (قوله باب) اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه أي بعضه في رواية
عاتقه بالافراد والعاتق هو ما بين المنكبين الى أصل العنق وهو مذكروا حتى تانيشه **(قوله**
لا يصل) قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء ووجهه ان لانا فية وهو خبر بمعنى
النهى **(قلت)** ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك باللفظ لا يصل
بغير ياء ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين بزيادة نون التاكيد ورواه
الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله ليس**
على عاتقيه شيء) زاد مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد منه شيء والمراد انه لا يترقى وسطه
ويشذ طرف في الثوب في حقويه بل يتوشعهم ما على عاتقيه ليحصل الستر لجزء من أعالي البدن وان
كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة **(قوله حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن
(قوله سمعته) أي قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمعته ابتداء أو جواب سؤال منه هذا ظاهر
هذه الرواية وأخرجه الاسماعيلي عن يحيى بن عبدان عن جده السلمي عن أبي نعيم بلفظ سمعته
او كتب به الى فصل التردد بين السماع والكتابة قال الاسماعيلي ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع
يحيى من عكرمة يعني بالجزم قال وقد رويناه من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في
السماع أو الكتابة أيضا **(قلت)** قد رواه الحرث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن
شيبان نحو رواية البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعته أخرجه أبو نعيم في المستخرج **(قوله**
أشهد) ذكره تاجيد الحفظه واستحضاره **(قوله من صلى في ثوب)** زاد الكشميهني واحدا دلالة
على الترجمة من جهة ان مخالفة بين الطرفين لا تيسر الا يجعل شيء من الثوب على العاتق كذا
قال الكرماني وأولى من ذلك ان في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فإشارته الى المصنف
كعادته فعند أحد من طريق معمر عن يحيى فيه فليخالف بين طرفيه على عاتقيه وكذا
للاسماعيلي وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان وقد حمل الجمهور هذا الامر على الاستحباب
والنهى في الذي قبله على التنزيه وعن أحد لا تصح صلاة من لدر على ذلك فتركه جعله من الشرائط

أن سائلا سال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الصلاة في
ثوب واحد فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أول كلكم
ثوبان * **(باب) * اذا صلى**
في الثوب الواحد فليجعل
على عاتقيه * حدثنا أبو
عاصم عن مالك عن أبي الزناد
عن عبد الرحمن الأعرج
عن أبي هريرة قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا يصل
أحدكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقيه شيء
*** حدثنا أبو نعيم قال حدثنا**
شيبان عن يحيى بن أبي كثير
عن عكرمة قال سمعته أو
كنت سألته قال سمعت أبا
هريرة يقول أشهد أني سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من صلى في ثوب
فليخالف بين طرفيه
*** (باب) * اذا كان الثوب**
في ثوبا * حدثنا يحيى بن صالح
قال حدثنا فليح بن سليمان
عن سعيد بن الحرث قال
سألت جابر بن عبد الله عن
الصلاة في الثوب الواحد

وعنه تصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وقال الكرمانى ظاهر النهى يقتضى التحريم لكن الاجماع
منع على جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووى من حكاية ما نقلناه عن أحمد
وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن على عدم الجواز وكلام الترمذى يدل على ثبوت الخلاف ايضا
وقد تقدم ذلك قبل بياب وعقد الطحاوى له بابا فى شرح المعنى ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس
والنخعي ونقله غير عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوى بين أحاديث الباب بان الاصل ان
يصلى مشتملا فان ضاق اترز ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره
لكن المعروف فى كتب الشافعية خلافه واستدل الخطايبى على عدم الوجوب بان صلى الله عليه
وسلم صلى فى ثوب كان أحده طرفه على بعض نسائه وهى نائمة قال ومعلوم ان الطرف الذى هو
لابسه من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعائته وفيما قاله نظر لا يخفى
والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما اذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما اذا كان ضيقا
فلا يجب وضع شئ منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيب باب اذا
كان الثوب ضيقا (قوله فى بعض أسفاره) عينة مسلم فى روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة
عن جابر غزوة بواط وهو يضم الموحدة وتخفيف الواو وهى من أوائل مغازيه صلى الله عليه وسلم
(قوله لبعض أمرى) أى حاجتى وفى رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان أرسله وهو جابر بن
صخر لم يشأ الماء فى المنزل (قوله ما السرى) أى ما سبب سرالى أى سيرك فى الدليل (قوله ما هذا
الاشتمال) كآته استفهام انكار قال الخطايبى الاشتمال الذى أنكره هو ان يدير الثوب على بدنه
كأنه لا يخرج منه يده قلت كآته أخذ من تفسير الصماء على أحد الاوجه لكن بين مسلم فى
روايته ان الانكار كان بسبب ان الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتواضع أى انحنى عليه
كآته عند مخالفة بين طرفى الثوب لم يصرسا ترافا انحنى لاستترافا علمه صلى الله عليه وسلم بان محل
ذلك ما اذا كان الثوب واسعا فاما اذا كان ضيقا فانه يجوز ان يتزر به لان القصص الاصلى ستر
العورة وهو يحصل بالاتزار ولا يحتاج الى التواضع المعابر للاعتدال المأمورية (قوله كان
ثوب) كذا لا بد من ذكره بالرفع على ان كان تامة ولا غيرهما بالنصب أى كان المشتمل به ثوبا زاد
الاجماع على ضيقا (قوله حديثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري وأبو حازم هو ابن
دينار وسهل هو ابن سعد (قوله كان رجال) التذكير فيه للتنويع وهو يقتضى ان بعضهم كان
بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع فى رواية أبى داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو فى حكم
النكرة (قوله عاقدى أزهرهم على أعناقهم) فى رواية أبى داود من طريق وكيع عن الثوري عاقدى
أزهرهم فى أعناقهم من ضيق الازرو يؤخذ منه ان الثوب اذا أمكن الالتفاف به كان أولى من
الاتزار لانه أبغى فى التستر (قوله وقال للنساء) قال الكرمانى فاعل قال هو النبي صلى الله عليه
وسلم كذا جزم به وقد وقع فى رواية الكشميرى ويقال للنساء وفى رواية وكيع فقال قائل
يامعشر النساء فكأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقول لهن ذلك ويغلب على الظن
انه بلال وانما نهى النساء عن ذلك اثلا ليعن عند رفع رؤسهن من السجود شيئا من عورات
الرجال بسبب ذلك عندهن وضهم وعند أحمد وأبى داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت
أبى بكر ولفظه فلا ترفع رؤسهن حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهية أن يرين عورات الرجال

فقال خرجت مع النبي صلى
الله عليه وسلم فى بعض
أسفاره فحُت ليله لبعض
أمرى فوجدته يصلى
وعلى ثوب واحد فاشتمت
به وصليت الى جانبه فلما
انصرف قال ما السرى يا جابر
فاخبرته بما جئى فلما فرغت
قال ما هذا الاشتمال الذى
رأيت قلت كان ثوب قال
فان كان واسعا فالتحف به
وان كان ضيقا فترزبه
* حديثنا مسدد قال حدثنا
يحيى عن سفيان قال حدثنى
أبو حازم عن سهل قال كان
رجال يصلون مع النبي صلى
الله عليه وسلم عاقدى
أزهرهم على أعناقهم كههيئة
الصبيان وقال للنساء لا ترفعن
رؤسكن حتى يستوى
الرجال جلوسا

* (باب) * الصلاة في الحبة
الشامية وقال الحسن في
الثياب ينسجها الجوسى لم
يربها بالما وقال معمر رأيت
الزهري يلبس من ثياب
الدين ماصبغ بالبول وصلى
على في ثوب غير مقصور
حدثنا يحيى قال حدثنا
يوسف معاوية عن الاعمش عن
مسلم عن مسروق عن مغيرة
ابن شعبه قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر
فقال يا مغيرة خذ الاداوة
فاخذتها فاطلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى
يؤارى عني فتضى حاجته
وعليه جبة شامية فذهب
ايخرج يده من كمها فذاقت
فاخرج يده من أسفلها
فصبت عليه فتوضأ وضوءه
للصلاة ومسح على خفيه ثم
صلى * (باب) * كراشية
التعزى في الصلاة * حدثنا
مظفر بن الفضل قال حدثنا
روح قال حدثنا زكريا بن
الحق قال حدثنا عمرو بن
دينار قال سمعت جابر بن
عبد الله يحدث أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
ينقل معهم الحجارة للكعبة
وعليه ازاره فقال له العباس
عميا أن أخى لو حملت ازارك

و يؤخذ منه انه لا يجب التستر من أسنن **(قوله)** **باب** الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذئذ الدار كقرو وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم ووجد الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستنصل ورزى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها الا بعد الغسل وعن مالك ان فعل يعيد في الوقت **(قوله وقال الحسن)** أي البصري وينسجها بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم **(قوله الجوسي)** كذا اللحموي والكشهمي بلفظ المفرد والمراد الجنس واللباقين الجوس بصيغة الجمع **(قوله لم ير)** أي الحسن وهو من باب التبريد وهو مقول الراوي وهذا الاثر وصلا أبو نعيم بن حاد في نسخة المشهورة عن معمر بن هشام عنه ولفظه لا بأس بالصلاة في الثوب الذي ينسجها الجوسي قبل ان يغسل ولا يني نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن لا بأس بالصلاة في رداء اليهودي والنصراني وكذلك ابن سيرين رواه ابن أبي شيبة **(قوله وقال معمر)** وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه وقوله بالبول ان كان للجنس فمعمول على انه كان يغسله قبل لبسه وان كان للعهد فالمراد بول ما يوفى كل لجنه لانه كان يقول بطهارته **(قوله وصلى على في ثوب غير مقصور)** أي خام والمراد انه كان جديداً لم يغسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال رأيت علياً صلى وعليه قميص كرايس غير مغسول **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن موسى البلخي قال أبو علي الجاني روى البخاري في باب الجبة الشامية وفي الجنائز وفي تفسير الدخان عن يحيى غيره نسب عن أبي معاوية قسب ابن السككن الذي في الجنائز يحيى بن موسى قال ولم أجد الا آخرين منسوين لا أحد **(قلت)** فينبغي حمل ما همل على ما بين وقد جزم أبو نعيم بان الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر البكندى وذكر الكرماني انه رأى في بعض النسخ هنا مثله **(قلت)** والاول أرجح لان أبا علي بن شبيب ووافق ابن السككن عن الفربري على ذلك في الجنائز وهما أيضاً ورأيت بخط بعض المتأخرين يحيى هو ابن بكير وأبو معاوية شوشبيان النخوي وليس كما قال فليس لي يحيى بن بكير عن شيبان رواية وبعد أن رد الكرماني يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو بن معين قال وأبو معاوية يمتثل ان يكون شيبان النخوي وهو عجيب فان كلامه الثلاثة لم يسمع من شيبان المذكور وجزم أبو سعد ووكذا خلف في الاطراف وتبعهما المزي بان الذي في الجنائز هو يحيى بن يحيى وما قد مناه عن ابن السككن يرد عليهم وهو المعتمد ولا سيما وقد وافقه ابن شبيب ولم يختلفوا في ان أبا معاوية هنا هو الضرير **(قوله ومسلم)** هو أبو الضحى وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة في باب المسح على الخفين **(قوله)** **باب** كراهية التعزى في الصلاة زاد الكشهمي والنخوي وغيرهما **(قوله حدثنا روح)** هو ابن عبادة **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم) أي مع قریش لما بنوا الكعبة وكان ذلك قبل البعثة فرواية جارية لانه من مراسيل العصابة فاما ان يكون مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من العصابة والذي يظهر انه العباس وقد حدث به عن العباس أيضاً انه عبد الله وسيدنا قد أتم أخرجه الطبراني وفيه فقام فاخذ ازاره وقال نهيت ان أمتني عربياً ووسياً أي ذكره في كتاب الحج مع بقية قولته في باب بيان الكعبة ان شاء الله تعالى

(قوله فجعلت) أي الأزارو للكشميين فجعلته وجواب لو محذوف ان كانت شرطية وتقديره
 لكان أسهل عليك وان كانت للتمي فلا حذف (قوله قال خله) يحتمل ان يكون مقول جابر أو
 مقول من حدثه به (قوله فارؤى) بضم الراء بعدها همزة مكسورة ويجوز كسر الراء بعدها مدة
 ثم همزة مفتوحة وفي رواية الاسماعيلي فلم يتعرب بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة
 الأخيرة لانها تناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصونا
 عما يستقبح قبل البعثة وبعدها وفيه النهي عن التعري بخضرة الناس وسيأتي ما يتعلق بالخلوة
 بعد قليل وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعزى وهو صغير عند حلجة فلكنه
 لا كم فلم يعد يتعزى وهذا ان ثبت حمل على نفي التعزى بغیر ضرورة عادية والذي في حديث
 الباب على الضرورة العادية والبقى فيها على الاطلاق أو تقييد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع
 الأهل أحيانا (قوله ما) الصلاة في القميص والسراويل قال ابن سبيده
 السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم
 صرفه (قوله والتبان) بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل الا انه ليس له
 رجلان وقد يتخذ من جلد (قوله والقباء) بالقصر وبالمد قيل هو فارسي معرب وقيل عربي
 مشتق من قبوت الشيء اذا ضمنت أصابعك عليه سمي بذلك لانضمام أطرافه وروى عن كعب
 ان أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله قام رجل)
 تقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه (قوله ثم سأله رجل عمر) أي عن ذلك ولم يسم
 أيضا ويحتمل أن يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في
 الثوب الواحد يعني لا تكرر وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قلعة فقام عمر على المنبر
 فقال القول ما قال أبي ولم يال ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل)
 هو بقية قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراده الامر قال ابن بطلان يعني ليجمع وليصل وقال ابن
 المنير الصحيح انه كلام في معنى الشرط كأنه قال ان جمع رجل عليه ثيابه حسن ثم فصل الجمع
 بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدتين احدها ما ورد الفعل
 المباني بمعنى الامر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم اتق الله عبدا والمعنى ليتق ثانيا
 حذف حرف العطف فان الاصل صلى رجل في ازار ورداء أو في ازار وقيص ومثله قوله صلى الله
 عليه وسلم تصدق امرؤ من دينار من درهمه من صاع ثمرة انتهى فصل في كل من المسئلتين
 توجيهان (قوله قال وأحسبه) قائل ذلك أبو هريرة والضمير في أحسبه راجع الى عمر وانما لم
 يحصل الجزم بذلك لامكان ان عمر أهمل ذلك لان التبان لا يستر العورة كلها بناء على أن الغنم
 العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص وأما مع الرداء فقد لا يحصل ورأى أبو هريرة أن
 انحصار القسمة يقتضى ذكر هذه الصورة وان السترد قد يحصل بها اذا كان الرداء سابغا ومجموع
 ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة
 وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم وقسم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك تسع صور من
 ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث
 دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاقتصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال

فجعلت على منكبيك دون
 الحجارة قال خله فجعله على
 منكبيه فسقط مغشيا عليه
 فارؤى بعد ذلك عريانا صلى
 الله عليه وسلم * (باب
 الصلاة في القميص
 والسراويل والتبان والقباء)
 * حدثنا سليمان بن حرب
 قال حدثنا حماد بن زيد عن
 أيوب عن محمد عن أبي هريرة
 قال قام رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فسأله عن
 الصلاة في الثوب الواحد
 فقال أو كلكم يجذون بين
 ثم سأله رجل عمر فقال اذا
 وسع الله فوسعوا جمع
 رجل عليه ثيابه صلى رجل
 في ازار ورداء في ازار وقيص
 في ازار وقباء في سراويل
 ورداء في سراويل وقيص
 في سراويل وقباء في تبان
 وقباء في تبان وقيص قال
 وأحسبه قال في تبان ورداء

وفيه ان الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنفي الخلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم اثباته لانه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يعيد في الوقت الا ان كان صفيقا وعن بعض الحنفية يكرهه * (فائدة) * روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسمعيل بن عيسى عن أيوب فادرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا وأخرج مسلم حديث ابن عيسى فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن تصرفه والله أعلم (قوله) حدثنا عاصم (ابن علي) هو الواسطي (قوله) سألت رجلا (تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه الى موضعه في الحج وموضع الحاجة منه هنا ان الصلاة تجوز بدون التيميم والسراويل وغيرها مما من الخيط لا امر المحرم باجتناب ذلك وهو مأمور بالصلاة (قوله) حتى يكونا في رواية الحموي والمستمل حتى يكون بالافراد أي كل واحد منهما (قوله) وعن نافع (معطوف على قوله عن الزهري وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري عكس ما نحن وزعم الكرماني ان قوله وعن نافع تعليق من البخاري وقد تقدمنا ان التجاوزات العقلية لا يليق استعمالها في الامور النقلية والله الموفق (قوله) ما يستمر من العورة أي خارج الصلاة والظاهر من تصرف المصنف انه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل وأول أحاديث الباب يشهد له فأنه قيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج شيء أي يستمره ومقتضاه أن الفرج اذا كان مستورا فلا نهى (قوله) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (أي ابن مسعود (عن أبي سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسابقه أتم وفيه النهي عن الملازمة والمناسبة أيضا وفيه تفسير جميع ذلك ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بن خور ورواه يونس لكن بدون التفسير والطرق الثلاثة صحيحة وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بمفرده (قوله) عن اشتال الصماء هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سميت صماء لانه يسد المنافذ كلها فتصير كالنخرة الصماء التي ليس فيها خرق وقال الفقهاء هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديا قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروها لا يعرض له حاجة فيتعرض عليه إخراج يده فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء وانظروا الصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو حجة على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر (قوله) وأن يحتجب (قوله) أن يقعد على أليتيه وينصب ساقيه

* حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا يسه زعفران ولا ورس فن لم يجرد النعابين فلبس الخنيز وليلقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * (باب ما يستمر من العورة) * حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتال الصماء وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء * حدثنا قتيبة بن عتبة

عن يبعثين عن اللماس
والنباذ وأن يشتمل الصماء
وأن يحتبى الرجل في ثوب
واحد * حدثنا اسحق قال
حدثنا يعقوب بن ابراهيم
قال حدثنا ابن أخي ابن
شهاب عن عمه قال أخبرني
حميد بن عبد الرحمن بن
عوف أن أبا هريرة قال
بعثني أبو بكر في تلك الحجة
في مؤذنين يوم النحر يؤذن
بني أن لا يحج بعد العام
مشرك ولا يطوف بالبيت
عريان قال حميد بن عبد
الرحمن ثم أورد في رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليا
فامرهم أن يؤذن ببراءة قال
أبو هريرة فاذن معنا على في
أهل منى يوم النحر لا يحج
بعد العام مشرك ولا يطوف
بالبيت عريان * (باب
الصلاة بغير رداء) * حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
قال حدثنا ابن أبي الموالى
عن محمد بن المنكدر قال
دخلت على جابر بن عبد الله
وهو يصلي في ثوب ملتصق به
وردأوه موضوع فلما انصرف
قلنا يا أبا عبد الله تصلي
وردأوك موضوع قال نعم
أحببت أن يراني الجهال
مثلكم رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي كذا

ويلف عليه ثوبا ويقال له الحبوة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس المذكورة
بنحو ذلك (قوله حدثنا سفيان) هو الزورى (قوله عن يبعثين) بفتح الموحدة ويجوز كسرها على
أرادة الهيئة واللماس بكسر أوله وكذا النباذ وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره مجمعة وسيأتي
تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى والمطلق في الاحتباء هنا محمول على المتباعد في
الحديث الذي قبله (قوله حدثنا اسحق) كذا لا أكثر غير منسوب وردده الحافظ بين ابن منصور
وبين ابن راهويه ووقع في نسختي من طريق أبي ذر اسحق بن ابراهيم فتعين أنه ابن راهويه اذ لم
يروا البخاري عن اسحق بن أبي إسرائيل واسمه ابراهيم شيئا ولا عن الصواف وهو دونهما في
الطبقة (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) أي ابن سعد ورواه هذا الاسناد سوى صحابيه وشيخ
المصنف زهريون وهم أربعة (قوله أن لا يحج) كذا لا أكثر ولا كشمي في ألا لا يحج بأداة الاستفتاح
قبل حرف النهي وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسيأتي
الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة بغير
رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الأزار على القفا وقوله هنا (ملتصق به) كذا
لا أكثر بالنصب على الحال والمستمل والجوى ملتصق بالرفع على الحذف وفي نسختي عنهما
بالجر على المجاورة وقوله في آخره يصلي كذا في رواية الكشمي يصلي هكذا وقوله الجهال
مثلكم لفظ المشمل مفردا كمنه اسم جنس فلذلك طابق انظر الجهال وهو جمع أو اكتسى
الجمعية من الإضافة (قوله باب ما يذكر في الفخذ) أي في حكم الفخذ وللشمي
من الفخذ (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط من رواية الأكثر (قوله ويروى عن ابن
عباس) وصله الترمذي وفي أسناده أبو يحيى القتات بقاف ومثلاثين وهو ضعيف مشهور بكنته
واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهر هادي نار (قوله وجرهد) بفتح الجيم وسكون الراء
وفتح الهاء وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه
المصنف في التاريخ لا اضطراب في أسناده وقد ذكرت كثيرا من طرقه في تعليق التعليق (قوله
ومحمد بن جحش) هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب إلى جده له ولأبيه عبد الله صحبة وزينب بنت
جحش أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وذلك
بين في حديثه هذا فقد وصله أحد والمصنف في التاريخ وضع والحاكم في المستدرک كلهم من طريق
اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه قال مر النبي صلى
الله عليه وسلم وأنا معه على معمر ونخادمه كشوقتان فقال يا معمر غط عليك فخذي فان
الفخذين عورة رجال الصالحين غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجده فيه تصريحاً
بتعديل ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي وقد أخرج ابن قانع
هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع لي حديث محمد بن جحش مسالاً بالمحمديين من ابتدائه إلى
انتهائه وقد أمليت في الأربعين المتباعدة (قوله وقال أنس حشر) بمحلات مفتوحات أي
كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريبا (قوله وحديث أنس أسند) أي
أصح أسنادا كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس

* (باب ما يذكر في الفخذ) ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة وقال
أنس حشر النبي صلى الله عليه وسلم عن نخذه وحديث أنس أسند

(قوله وحديث جرهد) أى ومامعه أحوط أى الدين وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم ويخرج في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الزاء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء (قوله وقال أبو موسى) أى الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم وأنه دخل حديث في حديث وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن نخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جالس وهو عند أجد بلنظ كاشفا عن نخذه من غير تردد له من حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثتني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين نخذه فدخل أبو بكر الحديث وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في أحدهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف النخذه والأولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتما حفصة ولم يذكرهما البخاري (قوله وقال زيد بن ثابت) هو أيضا طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية وقد اعترض الاسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن النخذه ليست بعورة لانه ليس فيه التصريح بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لانا نقول العضو الذي يتبع عليه الاعتماد يخبر عنه بأنه معروف الموضع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف تسلك بالأصل والله أعلم (قوله أن ترض) أى تكسر وهو ينشأ أوله وضم الراء ويجوز عكسه (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورقي (قوله فصلينا عندها) أى خارجا منها (قوله صلاة الغداة) فيه جواز اطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لمن كرهه (قوله وأنارديف أبي طلحة) فيه جواز الاراداة ومحملة ما إذا كانت الدابة مطيقة (قوله فاجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم) أى مراكبه (قوله وان ركبتي لتمس نخذي) نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم حسر الأزارع عن نخذه حتى أتى أنظر وفي رواية الكشميهني لا تظن (الى بياض نخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم) هكذا وقع في رواية البخاري ثم انه حسر والصواب انه عنده بفتح المهملين وبذل على ذلك تعليقه الممان في أوائل الباب حيث قال وقال أنس حسر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فالحسر وليس ذلك بمستقيم ألا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يتبع عند البخاري على خلافه ويكتفي في كونه عند البخاري بفتحتين ما تقدم من التعليق وقد وافق مسلما على روايته بلنظ فالحسر أحد بن حنبل عن ابن علية وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولننظر فاجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر أذخر الأزارق الاسماعيلي هكذا وقع عندى خرباء الحاء المججمة والراء فان كان محقوظا فليس فيه دليل على ما ترجم به وان

وحديث جرهداً أحوط حتى يخرج من اختلافهم وقال أبو موسى غطي النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان وقال زيد بن ثابت أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ونخذه على نخذي فنقلت على حتى خفت أن ترض نخذي * حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا اسمعيل بن علية قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب أبو طلحة وأنارديف أبي طلحة فاجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتي لتمس نخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم حسر الأزارع عن نخذه حتى أتى أنظر الى بياض نخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم

كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة انتهى وهذا مصير منه إلى أن رواية البخاري بنفختين كما قدمناه أي كشف الأزار عن فخذ عند سوق من كوبة ~~بديلة~~ كن من ذلك قال القرطبي حديث أنس وماءه انما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وماءه لأنه يتضمن إعطاء حكم كلي وإظهار شرع عام فكان العمل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله وحديث جرهد أحوط قال النووي ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والذراع فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري (قلت) في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ومما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث وان ركبتى لتمس فخذي الله صلى الله عليه وسلم اذ ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الأزار لم ينكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لأنه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير الاختيار لمكان ممكنا لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهوف الصلاة وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ولنظفه فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتى لتمس فخذي الله صلى الله عليه وسلم واني لا أرى بياض فخذه (قوله) فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خيبر) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيمهم ومكاتلهم وهي من آلات الهدم (قوله) قال عبد العزيز هو الراوى عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه فقالوا محمد وسمع من بعض أصحابه عنه والخميس ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا محمد والخميس من غير تفصيل فدللت رواية ابن عليه هذه على أن رواية عبد الوارث ادراجا وكذا وقع لحامد بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه أو ثابته البنانى فقد أخرجه مسلم من طريقه (قوله) يعني الجيش) تفسير من عبد العزيز أو ممن دونه وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضا وهي الجيش خيمس لأنه خمسة أقسام مقدمة وساقة وقلب وجناحان وقيس من تخميس الغنمة وتعبه الأزهرى بان الخميس انما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خيمس أفبان أن القول الأول أولى (قوله) عنوة) بفتح المهملة أي قهرا (قوله) اعطى جارية) يحتمل أن يكون أذنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له اما من أصل الغنمة أو من خمس الخمس بعد أن مير أو قبل على أن تحسب منه اذا مير أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه (قوله) فاخذ) أي فذهب فاخذ (قوله) فجاء رجل) لم أقف على اسمه (قوله) خذ جارية من السبي غيرها) ذكر الشافعي في الام عن سبوا الواقدي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كنانة ابن الربيع بن أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج صفية فكانت صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما استرجع منه صفية بان أعطاه أخت زوجها واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم صفية منه محمول

فلما دخل القرية قال
الله أكبر خربت خيبر انا
اذ انزلنا بساحة قوم فساء
 صباح المنذرين قالها ثلاثا
 قال وخرج القوم إلى أعمالهم
 فقالوا محمد قال عبد العزيز
 وقال بعض أصحابنا والخميس
 يعني الجيش قال فاصبناها
 عنوة فجسع السبي فجاء
 دحية فقال يا نبي الله أعطني
 جارية من السبي قال اذهب
 فخذ جارية فاخذ صفية بنت
 حي فجاء رجل إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا نبي الله أعطيت دحية
 صفية بنت حي سيدة
 قريظة والنضير لا تصلح إلا
 لك قال ادعوه بها فجاء بها
 فلما نظر إليها النبي صلى الله
 عليه وسلم قال خذ جارية
 من السبي غيرها قال
 فاعتقها النبي صلى الله عليه
 وسلم وترجوها

فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها أعنتها وترتوجها حتى إذا كان بالطريق جهزها له أم سليم فاهدتها له من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عرو ساقط من كان عنده شيء فليجئ به وبسط نطعا فجعل الرجل يجي بالتمر وجعل الرجل يجي بالسمن قال وأحسب قد ذكر السويق قال فحاسوا حيسا فكانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب) * في كم تصلى المرأة من الثياب وقال عكرمة لو ارتجدها في ثوب جاز * حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة قالت لقد كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في حروطن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد * (باب) * إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها * حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا

على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لافي أخذ أفضلين فجازا استرجاعها منه لثلاثا يفتيزها على باقي الجيش مع أن فهم من هو أفضل منه ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفيية منه بسبعة أرؤس واطلاق الثمراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوله سبعة أرؤس ما ينافي قوله هنا أخذ جارية إذ ليس عندا دلالة على نفي الزيادة وسنذكر بقية مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله أعنتها وترتوجها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله) فقال له أي لانس وثابت هو البناي وأبو حمزة كنية أنس وأم سليم والدة أنس (قوله فاهدتها) أي زفتها (قوله وأحسبه) أي أنسا قد ذكر السويق وجرم عبد الوارث في روايته بذكر السويق فيه (قوله فحاسوا) بهمملتين أي خلطوا والحيس بفتح أوله خليط السمن والتمر والاقط قال الشاعر

التمر والسمن جميعا والاقط * الحيس لأنه لم يختلط

وقد يختلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق وسياق بقية فوائد ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى (قوله) بالتنوين (في كم) بجذف الميم أي كم ثوبا (تصلى المرأة) من الثياب قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار المراد بذلك تعطيقة بدنهما ورأسها فلو كان الثوب واسعا فغطت رأسها بفضله جاز قال وماروينا عن عطاء أنه قال تصلي في درع وخمار إذا روع ابن سيرين مثله وزادوا المحضة فأنى أطنه محمول على الاستحباب (قوله وقال عكرمة) يعني مولى ابن عباس (قوله جاز) وفي رواية الكشي هي لأجرته بفتح الجيم وسكون الزاي وأثره هذا واصله عبد الرزاق وانظروا أخذت المرأة ثوبا فتمتعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها (قوله) إن عائشة قالت لقد اللام في لقد جواب قسم مخذوف (قوله) متلفعات قال الازدعي التلغع أن تشتمل بالثوب حتى تجل به جسدك وفي شرح الموطأ ابن حبيب التلغع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه والمروط جمع مرط بكسر أوله كساء من خرا أو صوف أو غيره وعن المنذر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بيان الارتفاع المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه قد ثبت بان الأصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة (قوله) ما يعرفهن أحد زاد في المواقيت من الغسل وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بين لبقاء الظلمة أو لبقاء الغت في التغطية وسياق الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى (قوله) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها قال الكرماني في رواية ونظر إلى علمه والتأنيث في علمها باعتبار الجمجمة (قوله خيصة) بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء مربع له علمن والأتيجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتختف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم له وقال نعلب يجوز فتح همزته وكسرها وكذا الموحدة يقال كبش اتيجاني إذا كان ملتفا ككسر الصوف وكساء اتيجاني كذلك وأذكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منج البلد المعروف بالشام قال صاحب الصحاح إذا نسبت إلى منج فحمت الباء فنقلت كساء منجاني أخرجه من منج منظراني وفي الجمهرة منج موضع

أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنجانية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال
كساء انجاني وإنما يقال منجاني قال وهذا مما تخطئ فيه العامة وتعقبه أبو موسى كما تقدم
فقال الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له انجبان والله أعلم **(قوله إلى أبي جهم)** هو عبيد
ويقال عامر بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور وإنما خصه صلى الله عليه وسلم بإرسال
الخمسة لأنه كان أعدها للنبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن
عائشة قالت أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة لها علم فشهد
فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخمسة إلى أبي جهم ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف
ذلك فاخرج من وجه مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخمسة صبيين سوداوين فلبس
أحداهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ولأبي داود من طريق أخرى وأخذ كرديا لأبي جهم فقبل
بإرسال الله الخمسة كانت خيرا من الكردى قال ابن بطال إنما طلب منه ثوبا غير هالعله أنه
لم يرد عليه هديته استخفافا به قال وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو
الراجع فيها فلا أن يقبلها من غير كراهة (قلت) وهذا مبني على أنها واحدة ورواية الزبير والتي
بعدها تصرح بالتعدد **(قوله ألهتنى)** أى شغلتنى يقال لهى بالكسر إذا غفل ولهى بالفتح إذا
لعب **(قوله آتينا)** أى قريبا وهو مأخوذ من اتنفا الشيء أى ابتدأه **(قوله عن صلاتي)**
أى عن كمال الحضور فيها كذا قيل والطريق الآتية المتعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك
وإنما خشى أن يقع لتو له فاخاف وكذا في رواية مالك فكذا قلته ورواية الأولى قال ابن دقيق
العبد فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونبي ما لعل يחדش فيها وأما بعثه بالخيمعة إلى أبي
جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حله عطار حيث بعث بها إلى عمراني لم
أبعث بها إليه لتلبسها ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أتاجي من لا تناجي ويستنبط
منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من
الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم واستدلال به الباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة
وإذال الطيبي فيه إيدان بان للصور والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الصاهرة والنفوس الزكية
يعنى فضلا عن دونها **(قوله وقال هشام بن عروة)** أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود
من طريقه ولم أرفى شيء من طرقهم هذا اللفظ ثم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا
اللفظ المعلق ولفظه فاني نظرت إلى علمها في الصلاة فكذا يفتنى والجمع بين الروايتين يحمل
قوله ألهتنى على قوله كادت فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الألهاء
(تنبيه) * قوله فاخاف أن تفتنى في رواية بكسر المشاة وتشديد النون وفي رواية الباقيين
بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاثي **(قوله يا)** ان صلى في ثوب مصلب
يفتح اللام المشددة أى فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير أى في ثوب ذي تصاوير كآته
حذف المضاف لدلالة المعنى عليه وقال الكرماني هو عطف على ثوب لا على مصلب والتقدير
أوصلى في تصاوير ووقع عند اسماعيل أو تصاوير وهو يرجح الاحتمال الأول وعند أبي نعيم
في ثوب مصلب أو مصور **(قوله هل تفسد صلاته)** جرى المصنف على قاعده في ترك الجزم فيما
فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النهي هل يقتضى الفساد أم لا والجهور

بجميعتي هذه إلى أبي جهم
وأتوني بانجانية أبي جهم
فأنها ألهتنى آتينا عن صلاتي
وقال هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم كنت
أنظر إلى علمها وأنافى الصلاة
فاخاف أن تفتنى * (باب)
ان صلى في ثوب مصلب أو
تصاوير هل تفسد صلاته
وما ينهى من ذلك * حدثنا
أبو معمر عبد الله بن عمرو

ان كان لمعنى في نفسه واقتضاه والا فلا (قوله وما ينهى من ذلك) أى وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير أبى ذر وما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا يوقى بجميع ما تضمنته الترجمة الا بعد التأمل لان الستروان كان ذاتا صوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا ينهى عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولا فان منع لبسه بطريق الاولى وأما ثانيا فبالحاق المصلب بالمصوّر لا اشتراكهما في أن كلا منهما قد عيّد من دون الله تعالى وأما ثالثا فالامر بالازالة مستلزم للنهي عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة الى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا نقضه وللاسماعيلي ستر أو ثوبا (قوله عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون (قوله قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء ستر رقيق من صوف ذو ألوان (قوله اميطى) أى ازبلى وزناومعنى (قوله لا تزال تصاوير) كذا في رواية ثما وللباقيين بإسناد الضمير والهاء في روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلى الاخرى يحتمل أن تعود على الثوب (قوله تعرض) بفتح أوله وكسر الراء أى تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تنفس بذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدها وسياتي في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله باب) من صلى في فروج) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو الثوب المقروح من خلف وحكى أبو زكريا التبريزي عن أبى العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء (قوله عن يزيد) زاد الاصيل هو ابن أبى حبيب وأبو الخير هو الزنى بفتح الزاى بعدها نون والاسناد كله بصريون (قوله أهدي) يضم أوله والذي أهده هو كيدر كما سياتي في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عنده مسلم بلفظ صلى في قبعة يباح ثم نزع وقال نهاني عنه جبريل ويدل عليه أيضا مفهوم قوله لا ينبغي هذا للمتقين لان المتقي وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن يراد بالمتقي المسلم أى المتقي للكفر ويكون النهي سبب النزاع ويكون ذلك ابتداء التحريم واذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة لان تركها عادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجهور تجزئ لكن مع التحريم وعن مالك يعيّد في الوقت والله أعلم (قوله باب الصلاة في الثوب الاسمر) يشير الى الجواز والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا يكره وتاثر واحد في الباب بانها كانت حلة من برد وفيها خطوط حجر ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لان في سنده كذا وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحله البيهقي على ما صيغ بعد النسخ وأما ما صيغ غزله ثم نسخ فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم ان لبس النبي صلى الله عليه وسلم لتلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو (قوله أخذ

قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان قرام لعائشة سترة به جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطى عنا قرامك هذا فانه لا تزال تصاوير تعرض في صلاتي * (باب من صلى في فروج حرير ثم نزع) * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبى الخير عن عقبة بن عامر قال أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم فروج حرير فلبسه صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا شديدا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين * (باب الصلاة في الثوب الاسمر) * حدثنا محمد بن عرفة قال حدثني عمر بن أبى زائدة عن عون بن أبى جحينة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة جراء من آدم ورأيت بلا لا أخذ

فوضوه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن لم يصب منه شيئا لم يصب منه شيئا أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عنزة فركرها وخرج النبي صلى الله عليه وسلم ٤٠٩ في حلة تجراء مشمر أصلى إلى العنزة بالناس ركعتين ورأيت

الناس والدواب يعمرون بين يدي العنزة * (باب) * الصلاة في السطوح والمنبر والخشب قال أبو عبد الله ولم ير الحسن بأساً أن يصلي على الجمد والقناطر وان جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترة وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد بصلاة الإمام وصلى ابن عمر على الثلج * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا أبو حازم قال سألت سهل بن سعد عن أي شيء المنبر فقال ما بقي بالناس أعلم مني هو من أنل الغاية عمله فلان مولى فلانة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين عمل ووضع فاستقبل القبلة كبر وقام الناس خلفه فقرأ وركع وركع الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري فسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض فهذا شأنه * قال أبو عبد الله قال علي بن المديني سألني أحمد

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الواو أي الماء الذي توضأ به وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ويأتي باقي مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ الصلاة في السطوح والمنبر والخشب يشير بذلك إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان اماماً (قوله) قال أبو عبد الله هو المصنف والحسن هو البصري والجند بفتح الجيم وسكون الميم بعده هادال مهملة الماء إذا جمد وهو مناسب لأثر ابن عمر لا تأتي أنه صلى على الثلج وحكي ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بنفتح الميم قال القزاز الجند محرك الميم هو الثلج نقل ابن التين عن الصحاح الجند بضم الجيم والميم وسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع (قلت) وليس ذلك مراداً غنابل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لا شراً كهمافي أن كلاً منهما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره والغرض أن إزالة التنجاسة يختص بما لاقي المصلي أمامه الحائل فلا (قوله) وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد وللمستعمل على سقف وهذا الأثر واصله ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتمد (قوله) حدثنا علي بن عبد الله هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار (قوله) ما بقي بالناس) وللكشميهني في الناس (أعلم مني) أي بذلك (قوله) من أنل) بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر معروف والغاية بالمعجزة والموحدة موضع معروف من عوالي المدينة (قوله) عمله فلان مولى فلانة) اختلف في اسم النجار المذكور كما سيأتي في الجمعة وأثرهم أمارواه أبو سعد في شرف المصطفى من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة عن عباس بن سهل عن أبيه قال كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية ونقل ابن التين عن مالك أن النجار كان مولى لسعد بن عباد فبجته حمل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه جازاً واسم امرأته فكيف بنت عبيد بن دليم وهي ابنة عمه أسلمت وبايعت فبجته حمل أن تكون هي المرادة لكن رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال مولى لبيبي بياضة وأما ما وقع في الدلائل لأبي موسى المديني نقلاً عن جعفر المستغفري أنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهملة وبالمثناة ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال رفته أرسل إلى علاثة امرأة قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيخه وانما هو فلانة انتهى ووقع عند الكرماني قبل اسمها عائشة وأظنه صحف المتصحف ولو ذكر مستنده في ذلك لكان أولى ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا فذكر الحديث واسناده ضعيف ولو صح لم يدل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف والله أعلم والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح

(٥٢ - فتح الباري ل) ابن حنبل رحمه الله عن هذا الحديث قال فأنما أردت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث

قال فقلت ان سفيان بن عيينة كان يسأل عن هذا كثيرا فلم تسمع منه قال لا
 * حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا يزيد بن هرون قال أخبرنا حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط عن فرس فحششت ساقه أو كثره وآلى من نسائه شهرا فجلس في مشربة له درجتها من جذوع فأناه أصحابه يعودونه فوصل بهم جالساً وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الإمام ليؤتمت به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا اجلس فاجلسوا وإن صلى قائماً فهو كما قياماً وإن نزل تسع وعشرين فقد لئى رسول الله إن آلت شهراف قال إن الشهر تسع وعشرون * (باب) إذا أصاب ثوب المصلى امرأته إذا جسد * حدثنا محمد بن خالد قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا حائض وربما أصابني ثوبه إذا سجد قالت وكان يصلى على الخمرة * (باب الصلاة على الحصى) *

بذلك المصنف في حكاية عن شيخه على بن المديني عن أحمد بن حنبل ولا بن دقيق العيد في ذلك بحث فانه قال من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناول ولا نفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباراً فلا بد منه وفيه دليل على جواز العمل السير في الصلاة كما سيأتي في موضعه (قوله قال فقلت) أي قال على لأحمد بن حنبل (قوله فلم تسمع منه قال لا) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الاسناد من هذا الحديث قول من كان المنبر من أدل الغابة فقط فبين ان المنبر في قوله فلم تسمع منه قال لا يجمع الحديث لا بعرض والغرض منه هنا وهو صلاة صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فلذلك سأله عن علياً وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب وذكر ذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنهم وأخرج أيضاً عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق انه كان يحمله ابنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة وعن ابن سيرين نحوه والقول بالجواز هو المأخذ (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة (تروى عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد حدثنا أنس (قوله فحششت) بضم الحيم وكسر المهملة بعد هاشين مجع والخش الخدش أو أشد منه قليلاً (قوله ساقه أو كثره) شاك من الراوى وفي رواية بشر بن المغيرة عن حميد عند الحسن عبيد الله كنت قد سمعته وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين فحش شقته الآتين وهي أشمل مما قبلها (تروى من نسائه) أي حلف أن لا يدخل عليهن شهر أو ليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء (تروى مشربة) بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويجوز فتحها هي الغرفة المرتفعة (قوله من جذوع) كذلك أكثر بالتصوين بغير إضافة وللكشمي من جذوع النخل والغرض من هذا الحديث هنا صلاة صلى الله عليه وسلم في المشربة وهي معمولية من الخشب قاله ابن بطال وتعب بأنه لا يلزم من كون درجتها من خشب أن تكون كلها خشباً فيجوز حمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح الذي سقطت في الجملة وسيأتي الكلام على بقية فوائد في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى (قوله باب) إذا أصاب ثوب المصلى امرأته إذا جسد أي هل تنفس صلاته أم لا والحديث دال على الصحة (تروى عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو أبو الحسن مشهور بكنيته وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على أن عين الناض طاهرة وهذا على أن ملاقاته من الظاهر وما به لا تنفس الصلاة ولو كان متلباً بنجاسة حكمية وقبيل إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تنفس وفيه ان محاذاة المرأة لا تنفس الصلاة (تروى) وكان يصلى على الخمرة وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض قال ابن بطال لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز انه كان يؤتى بتراب فيوضع على الخمرة فيسجد عليه ولعله كان ينسجده على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عمرو بن الزبير انه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض وكذا روى عن غيره وعنه ويحتمل أن يعمل على كراهة التزبه والله أعلم (قوله باب) الصلاة على الحصى قال

ابن بطال ان كان ما يصل عليه كبير اقدر طول الرجل فأكثر فانه يقال له حصير ولا يقال له خرة
وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه **(قوله وصلّى جابر الخ)** وصله ابن أبي شيبة من طريق
عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله
وأناس قد سبناهم قال وكان امامنا يصل بنا في السفينة قائماً ونصلي خلفه قياماً ولو شئنا لأرؤينا
أى لأرسينا يقال أرسى السفينة بالسفن المهمة وأرفى بالناء اذا وقف بها على الشط **(قوله وقال**
الحسن تصلّى قائماً لم تشق على أصحابك تدور معها) أى مع السفينة (والافتقار) أى وان شق
على أصحابك فصل قاعا وقدر وبنّا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي
عوانة عن عاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وعامراً يعني الشعبي عن الصلاة
في السفينة فكلمهم يقول ان قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فانه قال ان لم يؤذ أصحابه أى
فليصل وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا صل
في السفينة قائماً وقال الحسن لا تشق على أصحابك وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال
سمعت الحسن يقول در في السفينة كما تدور اذا صليت قال ابن المنير وجد ادخال الصلاة في
السفينة في باب الصلاة على الحصى أنهم ما اشتركا في أن الصلاة عليهم ما صلاة على غير الارض لئلا
يتخيل متخيل أن مباشرة الارض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود
وغیره تربّ وجهك انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار البخاري الى خلاف أبي
حنيفة في تجويزه الصلاة في السفينة قاعاً مع القدرة على القيام وفي هذا الاثر جواز ركوب
البحر **(قوله عن اسحق بن أبي طلحة)** كذا اللكسميني والحوى وللباقين اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة **(عن أنس بن مالك ان جدته مليكة)** هي بضم الميم تصغير ملكة والضمير في جدته يعود على
اسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجزم ابن سعد وابن منده وابن
الخصار بأنها جدّة أنس والدّة أمه أم سليم وعروة مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه
وكلام عبد الغني في العمدة وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابي الشيخ
من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال
أرسلني جدي الى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فخاءنا حضرت الصلاة الحديث وقال
ابن سعد في الطبقات أم سليم بنت ملحان فساق نسبها الى عدي بن النجار قال وهي الغمصة ويقال
الرميصاء ويقال اسمها سهلة ويقال أسفد أى بالنون والفاء مصغرة ويقال رميصة وأمه مليكة
بنت مالك بن عدي فساق نسبها الى مالك بن النجار ثم قال تزوجها أى أم سليم مالك بن النضر
فولدت له أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير **(قلت)** وعبد الله هو والد
اسحق راوى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الضمير
في جدته الى اسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن
اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال صنعت أنا وقيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأخى أم
سليم خلفنا هكذا أخرجه المصنف كما سيأتي في أبواب الصفوف والقصة واحدة طولها مالك
واختصرها سفيان ويحتمل تعددها فلا يخالف ما تقدم وكون مليكة جدّة أنس لا ينبغي كونها
جدّة اسحق لما ينهه لسنن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن مليكة اسم أم

وصلّى جابر بن عبد الله وأبو
سعيد في السفينة قائماً وقال
الحسن تصلّى قائماً لم
تشق على أصحابك تدور
معهما والافتقار * حدثنا
عبد الله قال أخبرنا مالك عن
اسحق بن أبي طلحة عن أنس
ابن مالك أن جدته مليكة

سليم نفسه والله أعلم (قوله لطعام) أي لاجل طعام وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلي بهم ليتخذوا مكان صلاته صلى لهم كما في قصة عتيان بن مالك الآتية وهذا هو السرف في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهنا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما باصل مادعى لاجله (قوله ثم قال قوموا) استدلل به على ترك الوضوء مما مست النار لا كونه صلى بعد الطعام وفيه نظر لما رواه الدارقطني في غرائب مالك عن البغوي عن عبيد الله بن عون عن مالك وانظروا صنعت مليكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكل منه وأيامه ثم دعا بوضوء فتوضأ الحديث (قوله فلا صلى لكم) كذا في رواية بكسر اللام وفتح الياء وفي رواية الاصل بجذف الياء قال ابن مالك روى بجذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمره واللام ومضمرها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لا صلى لكم ويجوز على مذهب الاخفش ان تكون الناء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند سكون الياء يحتمل ان تكون اللام أيضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل انه من يتقى وبصر وعند حذف الياء اللام لام الامر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصحيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى ولنحمل خطاياكم قال ويجوز فتح اللام ثم ذكر توجيهه وفيه لغيره بحث اختصرته لان الرواية لم ترد به وقيل ان في رواية الكشميهني فأصل بجذف اللام وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة وحكي ابن قرقول عن بعض الروايات فلتصل بالنون وكسر اللام والجزم واللام على هذا الامر وكسر الهاء معروفة (قوله لكم) أي لاجلكم قال السهيلي الامر هنا بمعنى الخبر وهو كقوله تعالى فلم يدله الرحمن مدا ويحتمل أن يكون أمر الله بالانتماء لكنه أضافه الى نفسه لارتباط فعلهم بفعله (قوله من طول ما لبس) فيه ان الاقتراش يسمى لبسا وقد استدلل به على منع اقتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك ان من حلف لا يلبس حريرا فانه لا يبحث بالاقتراش لان الايمان مبناها على العرف (قوله فنضخته) يحتمل أن يكون النضج لتلين الحصى أو لتنظيفه أو لتطهيره ولا يصح الجزم بالاخير بل المتبادر غيره لان الاصل الطهارة (قوله ووصفت أنا واليتيم) كذا اللام أكثر وللمستمل والجوى فصنفت واليتيم بغير تأكيده والاول أفصح ويجوز في اليتيم الرفع والنصب قال صاحب العمدة اليتيم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة قال ابن الحذاء كذا سماه عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة قال وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل روح وقيل غير ذلك انتهى ووجه بعض الشراح فقال اسم اليتيم ضميرة وقيل روح فكانه انتقل ذهبه من الخلاف في اسم أبيه اليه وسيأتي في باب المرأة وحدها تكون صفاد كمن قال ان اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك ان شاء الله تعالى وجزم البخاري بان اسم أبي ضميرة سعد الحميري ريثقال سعيد ونسبه ابن حبان ليثيا (قوله والعجوز) هي مليكة المذكورة أولا (قوله ثم انصرف) أي الى بيته أو من الصلاة وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والاكل من طعام الدعوة وصلاة النافلة جماعة

دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فقمت الى حصيلنا قد اسودت من طول ما لبس فنضخته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف

في البيوت وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها قد يخفى عليها بعض التفاصيل بعد موقوفها وفيه تنظيف مكان المصلي وقيام الصبي مع الرجل صفاء وتأخير النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفاء وحدها اذ لم يكن معها امرأة غيرها واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافا لما اشترط اربعة وسياق ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوءه وان محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم بل يمكن أن يقال هو اذ لا أفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم * (تنبيهان) * الاول **أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى** وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى الا مرة واحدة في دار الانصارى الغخم الذي دعاه ليصلي في بيته أخرجه المصنف كما سبأني وأجاب صاحب القيس بأن ما كانا نظرا الى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى فحمله عليه وان أنسا لم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم نوى تلك الصلاة صلاة الضحى * (الثاني) * النكتة في ترجمة الباب الاشارة الى ما رواه ابن ابي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ انه سأل عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصى والله يقول وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا فقات لم يكن يصلي على الحصى فكانه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذا امر دودا المعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب بل سياق عند من طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلي عليه وفي مسلم من حديث أبي سعيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصير **﴿قوله﴾** **باب** الصلاة على الخمرة) تقدم الكلام عليها قريبا وان ضبطها تقدم في آخر الحضر وكأنه أفرد بها ترجمة ليكون شخفاً أي الوليد حدثه بالحديث مختصرا والله أعلم **﴿قوله﴾** **باب** الصلاة على الفراش) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا وكأنه يشير الى الحديث الذي رواه أبو ذؤاد وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفنا وكأنه أيضا لم يثبت عنده أو رآه شاذا امر دودا وقد بين أبو ذؤاد علته **﴿قوله﴾** (وصلى أنس) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال كان أنس يصلي على فراشه **﴿قوله﴾** (وقال أنس كنا نصلي) كذا اللاد أكثر وسقط أنس من رواية الأصميلي فأوهم انه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سبأني موصولا في الباب الذي بعده بعنه ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسياقه أتم وأشار البخاري بالترجمة الى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنائف والفراء والمسوح وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا أرى بأسا بالقيام عليها اذا كان يضع وجهه ويديه على الارض **﴿قوله﴾** (حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس والاسناد كاه مديون **﴿قوله﴾** (كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته) أي في مكان سجوده ويتبين ذلك من الرواية التي بعده **﴿قوله﴾** (فقبضت رجلي) كذا بالتثنية للاكثر وكذا في قولها بسطتها والمستهلى والحوى رجلى بالافراد وكذا بسطتها وقد استدلل بقولها غزني على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء وتعقب باحتمال الحائل أو بالخصوصية وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسياق مع بقية مباحثه في أبواب

* (باب الصلاة على الخمرة) * حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة * (باب الصلاة على الفراش) * وصلى أنس على فراشه وقال أنس **﴿قوله﴾** (نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيسجد أحدا على ثوبه) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي فاذا قام بسطتها ما قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش اهله

الستر ان شاء الله تعالى وقولها والبيوت يؤمئذ ليس فيها مصابيح كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصحبون ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولها كنت أنام وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله **(قوله اعتراض الجنازة)** منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر رأى معترضة اعتراضا كاعتراض الجنازة والمراد أنها تكون ناعمة بين يديه من جهة يمينه الى جهة شماله كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها **(قوله عن يزيد)** هو ابن أبي حبيب وعزال هو ابن مالك وعروة هو ابن الزبير والثلاثة من التابعين وصورة سياقه بهذا الارسال لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها والنكتة في إرادته أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه كما تقدمت الإشارة اليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فان قولها فراش أهله أعم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره وفيه أن الصلاة الى النائم لا تذكره وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك وهي محمولة ان ثبتت على ما اذا حصل شغل الفكر به **(قوله باب السجود على الثوب في شدة الحر)** التقييد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والافهوه في البرد كذلك بل القائل بالجواز لا يقيده بالحاجة **(قوله وقال الحسن كان القوم)** أي العجالة كما سيأتي بيانه **(قوله والقلنسوة)** يفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء مشناة من تحت وقد تبدل ألفا وفتح السين فيقال قلنسوة وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث غشاء مبطن يستبره الرأس قاله القزافي شرح النصيح وقال ابن هشام هي التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستبر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس **(قوله ويدها)** أي يد كل واحد منهم وكنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معالكن في كل حالة كأن يسجد ويدها في كنه ووقع في رواية الكشميهني ويدها في كنه وهو منصوب بفعل مقدر رأى ويجعل يديه وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامة وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام **(قوله حدثنا غالب القطان)** وللاكثر حديث بالافراد والاسناد كدبصريون **(قوله طرف الثوب)** ولمسلم بسط ثوبه ولمس منف في أبواب العمل في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب سجدا على ثيابنا اتقاء الحر والثوب في الاصل يطلق على غير الخيط وقد يطلق على الخيط مجازا وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الارض لاتقاء حرها وكذا بردها وفيه إشارة الى أن مباشرة الارض عند السجود هو الاصل لانه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل به على اجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمل الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي هذا الحل بما رواه الامام علي من هذا الوجه بلفظ قياخذ أحدنا الحصى في يده فاذا برده وضعه وسجد عليه قال فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا الى تبريد الحصى مع طول الامر فيه وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضله يسجد عليها

اعتراض الجنازة * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال حدثنا
الليث عن يزيد عن عزال
عن عروة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلي وعائشة
معتضة بينه وبين القبلة
على الفراش الذي ينامان
عليه * **(باب السجود على
الثوب في شدة الحر)** * وقال
الحسن كان القوم يسجدون
على العمامة والقلنسوة
ويدها في كنه * حدثنا أبو
الوليد هشام بن عبد الملك قال
حدثنا بشر بن المنفل قال
حدثنا غالب القطان عن
بكر بن عبد الله عن أنس بن
مناك قال كان صلى مع النبي
صلى الله عليه وسلم فيضع
أحدا طرف الثوب من شدة
الحر في مكان السجود

مع بقاسترتة له وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين أحدهما أن لفظ ثوبه دال على المتصل به أمان حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعني كافي رواية مسلم وأمان خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بجركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالابراد كما سيأتي في المواقيت يعارضه فن قال الابراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول منسوخ بالأمر بالابراد وأحسن منهم ما أن يقال ان شدة الحر قد توجب مع الابراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يسهل حره بعد الابراد ويصعب كون فائدة الابراد وجود ظل عشي فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد وهو أول من دعوى تعارض الحديث وفيه أن قول الصحابي كأن فعل كذا من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين على تحريم هذا الحديث في صحيحهم ما بل ومعظم المصنفين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يرى فيه أمان خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذا من هذه الطريق لأن مجرد صيغة كأن فعل **(قوله باب الصلاة في النعال)** بكسر النون جمع نعل وهي معروفة ومناسبتها لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود **(قوله يصلي في نعليه)** قال ابن بطلال هو محمول على ما إذا لم يكن فيه ما يجلبه ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تسكر فيها التماسات قد تنصير عن هذه الرتبة وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة التماسات قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد والآخرى من باب جلب المصلح قال الأنا يرد دليل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر (قلت) قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعا قالوا يا أبا عبد الله نعالهم ولا خفافهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد الخفاف المذكورة وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جدا أو رده ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس **(قوله باب الصلاة في الخفاف)** يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذکور لجمع بين الأمرين **(قوله سمعت ابراهيم)** هو النخعي وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون ابراهيم وشيخه والراوى عنه **(قوله ثم قام فصلى)** ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجله ولو غسلهما بالنقل **(قوله فسئل)** وللطبراني من طريق جعفر بن الحرث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذکور وله من طريق زائدة عن الأعمش فعاب عليه ذلك رجل من القوم **(قوله قال ابراهيم فكان يعجبهم)** زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش كان يعجبهم هذا الحديث ومن طريق عيسى بن يونس عنه فكان أصحاب عبد الله

* (باب الصلاة في النعال) *
 * حدثنا آدم بن أبي إياس قال
 حدثنا شعبة قال أخبرنا أبو
 مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي
 قال سألت أنس بن مالك
 أ كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يصلي في نعليه قال نعم
 * (باب الصلاة في الخفاف) *
 * حدثنا آدم قال حدثنا
 شعبة عن الأعمش قال
 سمعت ابراهيم يحدث عن
 همام بن الحرث قال رأيت
 جرير بن عبد الله بال ثم
 توضأ ومسح على خفيه ثم
 قام فصلى فسئل فقال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 صنع مثل هذا قال ابراهيم
 فكان يعجبهم لأن جريرا كان

ابن مسعود يعجبهم **(قوله من آخر من أسلم)** ولمسلم لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ولا يري
داود من طريق أبي زرعة عن عمرو بن جرير في هذه القصة قالوا انما كان ذلك أي مسح النبي
صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جرير ما أسلمت الا بعد نزول المائدة وعند
الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي من طريق
شهر بن حوشب قال رأيت جرير بن عبد الله قد كثر نحو حديث الباب قال فقلت له أقبل المائدة
أم بعدها قال ما أسلمت الا بعد المائدة قال الترمذي هذا حديث مفسر لان بعض من أنكر المسح
على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي
في المائدة فيكون منسوخا فخذ جرير في حديثه انه رآه يمسح بعد نزول المائدة فكان أصحاب
ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لان فيه ردًا على أصحاب التأويل المذكور وذكر بعض المحققين
أن احدي القراءتين في آية الوضوء وهي قراءة الحنفية والله على المسح على الخفين وقد تقدمت
سائر مباحثه في كتاب الوضوء **(قوله حدثنا اسحق بن نصر)** هو اسحق بن ابراهيم بن نصر نسب
الى جده والاسناد كله كوفيون غيره وفيه أيضا ثلاثة من التابعين الاعش وشيخه مسلم وهو أبو
الغضبي ومسروق وتردد الصكر ماني في أن مسلما دل هو أبو الغضبي أو البطين قصور فقد جزم
الحفاظ بأنه أبو الغضبي وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تاما
في كتاب الوضوء **(قوله ما)** اذالم يتم السجود كذا وقع عند أكثر الرواة هذه
الترجمة وحديث حذيفة فيها الترجمة التي بعد ما وحديث ابن مجينة فيها موصولا ومعلقا
ووقعنا عند الاصل على قبل باب الصلاة في النعال ولم يقع عند المستقل شي من ذلك وهو الصواب
لان جميع ذلك سياقي في مكانه اللائق به وهو أبواب صفة الصلاة ولولا انه ليس من عادة المصنف
اعادة الترجمة وحديثهما معالكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الاولى لأبواب ستر العورة الاشارة
الى أن من ترك شرط الانصاع صلاته كن ترك ركنا ومناسبة الترجمة الثانية الاشارة الى أن الجفافا
في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطله للصلاة وفي الجملة اعادة هاتين الترجمتين
هنا وفي أبواب السجود الحل فيه عندى على النسخ بدليل سلامة رواية المستقل من ذلك وهو
أحفظهم **(قوله ما)** يدي ضبعيه الخ تقدم القول فيه قبل كما ترى **(خاتمة)** *
اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الاحاديث المرفوعة على
تسعة وثلاثين حديثا فان أخذت اليها حديثي الترجمتين المذكورتين صارت احدا وأربعين
حديثا المذكور منها فيما او فيما تقدم خمسة عشر حديثا وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثا وان
أخذت اليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثا عشرة منها أو أحد عشر مكررة
وأربعة لا توجد فيها الا معلقة وهي حديث سلمة بن الاكوع يزده ولو بشوكة وأحاديث ابن عباس
وجرهد وابن جحش في التخذوافقه مسلم على جميعها سوى هذه الاربعة وسوى حديث أنس في
قرا ماعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الامر بمخالفة طرفي الثوب وفيه من الآثار
الموقوفة احد عشر أثرًا كلها معلقة الا أثر ابن عمر اذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم فانه
موصول

من آخر من أسلم * حدثنا
اسحق بن نصر قال حدثنا
أبو أسامة عن الاعمش عن
مسلم عن مسروق عن المغيرة
ابن شعبة قال وضأت النبي
صلى الله عليه وسلم فمسح على
خفيه وصلى * (باب اذا
لم يتم السجود) * أخبرنا
الصلت بن محمد أخبرنا مهيدي
عن واصل عن أبي وائل عن
حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم
ركوعه ولا سجوده فلما
قضى صلاته قال له حذيفة
ما صليت قال وأحسبه
قال لو مت مت على غير سنة
محمد صلى الله عليه وسلم
* (باب يدي ضبعيه
ويتباني في السجود) * أخبرنا
يحيى بن بكير قال حدثنا
بكر بن منير عن جعفر عن
ابن هرم عن عبد الله بن
مالك بن مجينة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا
صلى فمخ بين يديه حتى
يدوي باضرا بطيه وقال
الليث حدثني جعفر بن
ربيعه نحوه

(أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد) *

* (باب فضل استقبال القبلة) * ٤١٧ يستقبل باطراف رجله القبلة قاله

ابو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عروبن عباس قال حدثنا ابن المهدي قال حدثنا منصور بن سعد عن ميمون بن سياه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته * حدثنا نعيم قال حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا هو صلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي هريرة أخبرنا يحيى قال حدثنا حميد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحرث قال حدثنا حميد قال سأل ميمون بن سياه أنس بن مالك قال يا أبا حمزة وما يحرم دم العبد وماله فقال من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى

قوله باب فضل استقبال القبلة يستقبل باطراف رجله القبلة قاله أبو حميد يعني الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعدم وصولا من حديثه والمراد باطراف رجله رأس أصابعها وأراد بذلك هنيئان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء **قوله** حدثنا عروبن عباس بالموحدة ثم المهلة وميمون بن سياه بكسر المهلة وتخفيف التخمينة ثم هاء منونة ويجوز ترك حرفه وهو فارسي معرب معناه الاسود وقيل عربي **قوله** ذمة الله أي أمانته وعهده **قوله** فلا تخفروا بالضم من الرباعي أي لا تغدروا يقال أخفرت إذا غدرت وخفرت إذا جيت ويقال إن الهمة في أخفرت للآزالة أي ترك حياته **قوله** فلا تخفروا الله في ذمته أي ولا رسوله وحذف دلالة السياق عليه أولا ستلزام المذكور المحذوف وقد أخذ بعفوه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة وله موضع غير هذا وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتسوية به والافه هو داخل في الصلاة لكونه من شروطها وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أجر يت عليه أحكام أهل عالم يظهر منه خلاف ذلك **قوله** حدثنا نعيم هو ابن حماد الخزاعي ووقع في رواية حماد بن شاكر عن البخاري قال نعيم بن حماد في رواية كريمة والأصيلي قال ابن المبارك بغير ذكريم وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع لنا من طريق نعيم موصول في سنن الدارقطني وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك **قوله** حتى تقولوا لا اله الا الله اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحدوتريد السورة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كالموحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال وصلوا صلاتنا إلى آخره والصلاة الشرعية مستفظة للشهادة بالرسالة وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقرب بالتوحيد من أهل الكتاب وان صلوا واستقبلوا وذبحوا ~~كنهم~~ لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ومنهم من يذبح غير الله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الأخرى وأكل ذبيحتنا والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم بخلاف غير ذلك من أمور الدين **قوله** فقد حرمت بفتح أوله وضم الراء لم أره في شيء من الروايات بالتشديد وقد قدمت سأرب مباحثه في باب فان تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيمان **قوله** وقال علي بن عبد الله هو ابن المديني وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لمتابعة حميد **قوله** وما يحترم بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا والواو استئنافية وسقطت من رواية الأصيلي وكريمة ولما لم يكن في قول حميد سأل ميمون أنسا التصريح بكونه حاضر ذلك عتبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصریح حميد بأن أنسا حديثهم لئلا يظن أنه دل عليه وتصريحه أيضا بالرفع وإن كان للأخرى ~~حكمة~~ وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لمحمد بن نصر وابن منده وغيرهما من طريق ابن أبي هريرة المذكور وأعل الاما على طريق حميد المذكورة فقال الحديث حديث ميمون وحميد انما سمع منه واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال سألت أنسا قال وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به يعني في التصريح بالحديث قال لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر في ما يروونه **قلت**

هذا التعليل مردود ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً ولو صرح بالسماع والعمل على خلافه ورواية معاذ لا دليل فيها على أن جيداً لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك فكان حقيقة باضبطه فكان جيداً تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه وقد جرت عادة جيداً بذاية قول حدثني أنس وثبتني فيه ثابت وكذا وقع لغير جيد **(قوله بأب)** قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) نقل عياض أن رواية الأكرضهم قاف المشرق فيكون معطوفاً على باب ويحتاج إلى تقدير محذوف والذي في روايتنا بالخفض ووجه السهيلي رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالفاً لحكم المدينة بخلاف الشام فإنه موافق وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء وافقت البلاد أم اختلفت **(قوله ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة)** هذه جملة مستأنفة من تنقحه المصنف وقد نزع في ذلك لأنه يحمل الأمر في قوله شرقاً أو غرباً على عمومها وانما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها ما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه وهذا معقول لا يخفى مثله على البخاري فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة أي لأهل المدينة والشام ولعل هذا هو السرفي تخصيصه المدينة والشام بالذكور وقال ابن بطال لم يذكر البخاري مغرب الأرض **ككتفاء** بذكر المشرق إذا العلة مشتركة ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ولأن بلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قليلة انتهى **(قوله وعن الزهري)** يعني بالأسناد المذكور والمراد أن سفيان حدث به علياً مرتين مرة صرح بتحديث الزهري له وفيه عن عنة عطاء ومرة أخرى بالعنة عن الزهري وبتصريح عطاء بالسماع وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة وليس كذلك على ما قررته وقال الكرماني قال في الأول عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثاني سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان الثاني أقوى لأن السماع أقوى من العنة والعنة أقوى من أن لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف أن بالنسبة إلى عن نظر فكانه قلدي ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد ويعقوب بن شيبه وقد بين شيناني شرحه منظومه وهم ابن الصلاح في ذلك وأن حكمهما واحد إلا أنه يستثنى من التعبير بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدركها الراوي وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الظاهر والأخف على ما قلته يمكن وقد رويناهما في مسند أحمد بن حنبل بن راهويه قال حدثنا سفيان فذكره مثل سياقها سواء فعل على هذا فلا ضعف فيه أصلاً والله أعلم وقد تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة **(قوله بأب)** قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلية **(قوله بأب)** وقع في روايتنا واتخذوا **ككتفاء** على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر والأمر دال على الوجوب لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أترقدمه وهو موجود إلى الآن وقال مجاهد المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والأول أصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر وسياق

(باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) * ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة تقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد سمنا الشام فوجدنا مراحض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله تعالى وعن الزهري عن عطاء قال سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **(باب)** * قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلية * حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار قال سألنا ابن عمر عن رجل

عند المصنف أيضا (قوله صلى) أى قبله قاله الحسن البصرى وغيره وبه يتم الاستدلال وقال مجاهد أى مدعى مدعى عنده ولا يصح حمله على مكان الصلاة لانه لا يصلى فيه بل عنده ويتبرج قول الحسن بانه جار على المعنى الشرعى واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لما صحت هناك لانه كان حينئذ غير مستقبلا وهذا هو السر فى إيراد حديث ابن عمر عن بلال فى هذا الباب وقد روى الأزرقي فى أخبار مكة بأسانيد صحيحة ان المقام كان فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فى الموضع الذى هو فيه الآن حتى جاء سبيل فى خلافة عمر فاحتله حتى وجد بأسفل مكة فأتى به فربط الى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت فى أمره حتى تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبني حوله فاستقر ثم الى الآن (قوله طاف بالبيت للعمرة) كذا لاكثر وللمستقلى والحوى طاف بالبيت للعمرة بحذف اللام من قوله للعمرة ولا بد من تقديرها ليصح الكلام (قوله أياى امرأته) أى هل حل من أحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الأحرام وخص أتيان المرأة بالذكور لانه أعظم المحرمات فى الأحرام وأجابهم ابن عمر بالإشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما فى أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فأجاز للعمرة التحلل بعد الطواف وقبل السعي وسيأتى بسط ذلك فى موضعه من كتاب الحج ان شاء الله تعالى والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله صلى خلف المقام ركعتين وقد يشعر بحمل الأمر فى قوله واتخذوا على تخصيص ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة الى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتى فى مكانه فى الحج ان شاء الله تعالى (قوله عن سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبى سليمان المكي (قوله أئى ابن عمر) لم أقف على اسم الذى أخبره بذلك (قوله وأجد بعد قوله فاقبلت) وكان المناسب للسياق ان يقول ووجدت وكأنه عدل عن الماضى الى المضارع استحضار تلك الصورة حتى كأن الخطاب يشاهدها (قوله فأما بين البابين) أى المصرعين وحله الكرماني تجويزا على حقيقة التثنية وقال أراد بالباب الثانى الباب الذى لم تفتحه قريش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان اخبار الراوى بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير وهذا يلزم منه ان يكون ابن عمر وجد بلالا فى وسط الكعبة وفيه بعد وفى رواية الحوى بين الناس بنون وسين مهملة وهى أوضح (قوله قال نعم ركعتين) أى صلى ركعتين وقد استشكل الاسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه انه قال ونسيت أن أسأله كم صلى قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهى تعيين الموقف فى الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسئ هو أن يسأله عنها والجواب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتمد فى قوله فى هذه الرواية ركعتين على التقدير المتحقق له وذلك ان بلالا أثبت له انه صلى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم تنفل فى النهار باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعهما الماعرف بالاستقراء من عادته فعلى هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر لا من كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة فى كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن أبى رواد عن نافع عن ابن عمر فى هذا الحديث فاستقبلنى بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار بيده أى صلى ركعتين

طاف بالبيت العمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أياى امرأته فقال قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعة وأصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة وقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة وسالنا جابر بن عبد الله فقال لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سيف قال سمعت مجاهدا قال أئى ابن عمر فقل له هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فقال ابن عمر فاقبلت والنبي صلى الله عليه وسلم قد خرج وأجد بلالا قائما بين البابين فسالت بلالا فقلت أصلى النى صلى الله عليه وسلم فى الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين اللتين على يساره اذا دخلت ثم خرج فصلى

بالسبابة والوسطى فعلى هذا فيحمل قوله نسيت ان أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظاً ولم يحبه لفظاً وانما استناد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه وأما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان أسأله كم صلى فيحمل على ان مراده انه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولاً وأما قول بعض المتأخرين يجمع بين الحديثين بان ابن عمر نسي ان يسأل بلالا ثم لقيه مرة أخرى فسأله ففهمه نظر من وجهين أحدهما ان الذي يظهر ان القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة لم تعدد لانه أتى في السؤال بالفاء المعقبة في الروايتين معا فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا وقال في الاخرى فبدرت فسألت بلالا فدل على ان السؤال عن ذلك كان واحداً في وقت واحد ثانيهما ان راوى قول ابن عمر ونسيت هو نافع مولا ويعدم مع طول ملازمته له الى وقت موته ان يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكراً أصلاً والله أعلم وأما ما نقله عباس ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لان ابن عمر قد قال نسيت ان أسأله كم صلى قال وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد فهو كلام مردود والمغلط هو الغلط فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهمل من موضع الى موضع ولم ينفر يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي وأبو عاصم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلي وعبد الله بن غير عند أحمد عنه كلهم عن سيف ولم ينفر ديه سيف أيضاً فقد تابعه عليه حصيف عن مجاهد عند أحمد ولم ينفر ديه مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن دينار عند أحمد أيضاً باختصار ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي ومن حديث أبي هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شيبه بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند العمودين أخرجه الطبراني بإسناد جيد فالعجب من الأقدام على تغليب جبل من جبال الحنظ بتقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ولو سكت اسم الله الموفق (قوله في وجه الكعبة) أي مواجد باب الكعبة قال الكرمانى الظاهر من الترجمة انه مقام ابراهيم أي انه كان عند الباب (قلت) قد قدمنا انه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك وقد منأنا أيضاً مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحثية وهي ان استقبال المقام غير واجب ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره انه قال ما أحب أن أصلي في الكعبة من صلى فيها فقد ترك شيئاً منها خلفه وهذا هو السر أيضاً في ايراد حديث ابن عباس في هذا الباب (قوله اسحق بن نصر) كذا وقع منسوباً في جميع الروايات التي وقفت عليها وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم وذكروا العباس الطرقي في الاطراف له ان البخاري أخرجه عن اسحق بن غير منسوب وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق اسحق بن راغويه عن عبد الرزاق شيخ اسحق بن نصر فبه بإسناده هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريح وهو الاربع وسياق وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاة صلى الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافية في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله في قبل الكعبة) بضم القاف والموحدة وقد تسكن أي متقابلها وما استقبلك منها هو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة (قوله هذه القبلة)

في وجه الكعبة ركعتين
 * حدثنا اسحق بن نصر قال
 حدثنا عبد الرزاق قال
 أخبرنا ابن جريح عن عطاء
 قال سمعت ابن عباس قال
 لما دخل النبي صلى الله
 عليه وسلم البيت دعا في
 نواحيه كلها ولم يصل حتى
 خرج منه فلما خرج ركع
 ركعتين في قبل الكعبة

قوله قبله البيت في نسخة
قبله ابراهيم اه

وقال هذه القبلة * (باب
التوجه نحو القبلة حيث
كان) * وقال أبو هريرة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
استقبل القبلة وكبر
* حدثنا عبد الله بن ربيعة
قال حدثنا السراييل عن
أبي اسحق عن البراء بن
عازب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
نحو بيت المقدس ستة عشر
شهرًا أو سبعة عشر شهرًا وكان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحب أن يوجهه إلى
الكعبة فأُنزل الله عز وجل
قد نرى تقلب وجهك في
السماء فتوجه نحو الكعبة
وقال السفهاء من الناس
وهم اليهود وما ولاهم عن
قبلتهم التي كانوا عليها قل
لله المشرق والمغرب يهدي
من يشاء إلى صراط مستقيم
فصلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم رجل ثم خرج بعد
ما صلى فمر على قوم من
الانصار في صلاة العصر
نحو بيت المقدس

الإشارة إلى الكعبة قبل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقيل المراد أن حكم
من شاهد البيت وجوب مواجته عينه جزءًا بخلاف الغائب وقيل المراد أن الذي أمرتم
باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها
أو الإشارة إلى وجه الكعبة أي هذا موقف الامام ويؤيده ما رواه البراء بن حديث عبد الله بن
حبشي الخشمي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول أيها
الناس ان الباب قبله البيت وهو محمول على النذب لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من
جميع جهاته والله أعلم (قوله باب التوجه نحو القبلة حيث كان) أي حيث وجد
الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب
وهو حديث جابر (قوله وقال أبو هريرة) هذا طرف من حديثه في قصة المسمى صلاته وقد ساقه
المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان (قوله عن البراء) تقدم في باب الصلاة من الايمان من
كتاب الايمان بيان من رواه عن أبي اسحق مصرحًا بحديث البراء (قوله وكان يحب أن يوجهه
إلى الكعبة) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس
قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس
أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرًا وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحب أن يستقبل قبله ابراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزلت ومن
طريق مجاهد قال انما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لان اليهود قالوا يخالفنا محمد ويتبع
قبلتنا فنزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا ان استقبال بيت المقدس انما وقع بعد الهجرة إلى
المدينة لكن أخرجه أحمد من وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة
نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر
أن يستمر على الصلاة ببيت المقدس وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال صلى النبي صلى الله
عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر
فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرًا ثم وجهه الله إلى الكعبة فتولاه في حديث ابن عباس
الأول أمره الله بدقوله من قال انه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد وقد أخرجه الطبري عن
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعن أبي العالية انه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس
يتألف أهل الكتاب وهذا لا ينفي أن يكون بتوقيف (قوله نحو بيت المقدس) أي بالمدينة قد
تقدم في باب الصلاة من الايمان في كتاب الايمان تحرير المدة المذكورة وانها ستة عشر شهرًا وأيام
(قوله يوجهه) بفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه (قوله فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال) كذا في
رواية المستمل والجوى وفي رواية غيرهما رجل وهو المشهور وقد تقدم في الايمان ان اسمه عباد
ابن بشر وتحتاج رواية المستمل إلى تقدير محذوف في قوله ثم خرج أي بعض أولئك الرجال (قوله
في صلاة العصر نحو بيت المقدس) ولا شك في أن في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس وفيه
افصاح بالمراد ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثويلة بنت أسلم صليت الظهر والعصر في
مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجدًا يليًا فصلينا مسجدتين أي ركعتين ثم جاءنا من يخبرنا ان النبي

صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلفت الرواية في الصلاة التي تحوالت القبلة عندها وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال يقال انه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يتوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه ودار معه المسلمون ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة فصنعت له طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار الى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى مسجد القبليتين قال ابن سعد قال الواقدي هذا أثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمار بن ربيعة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة فدار ودارنا معه في ركعتين وأخرج البزار من حديث أنس انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه الى الكعبة ولا طبراني نحوه من وجه آخر عن أنس وفي كل منهما ضعف (قوله فقال) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التخيير يدو يحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالمعنى ويؤيده الرواية المتقدمة في الايمان بلفظ أشهد وقد تقدمت مباحثه هناك (قوله حدثنا مسلم) زاد الاصيلي ابن ابراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الاصيلي ابن أبي عبد الله وهو الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري المدني وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئا (قوله حيث توجهت) زاد الكشميهني به والخديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو اجماع لكن رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المعتمر وابراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال انه غيره وهذه الترجمة من أصح الاسانيد (قوله قال ابراهيم) أي الراوي المذكور (لا أدري زاد أو نقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن ابراهيم شذ في سبب وجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان لكن سيأتي في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن ابراهيم باسناده هذا أنه صلى الله عليه وسلم يفتضي الخزم بالزيادة فاعله شك لما حدث منصورا واتفق لما حدث الحكم وقد تابع الحكم على ذلك جاد ابن أبي سليمان وطائفة من مصنف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضا وجاد أنها الظهر ووقع للطبراني من رواية طائفة من مصنف عن ابراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث) بفتح الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوجوب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ودل استغناءهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وماذا لك) فيه اشعار بأنهم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو دون الانبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد وهو قول عامة العلماء والمفسرين وشذ طائفة فقالوا لا يجوز على النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه أنسي كما تنسون ولقوله فإذا نسيت فذكرني أي بالتسبيح ونحوه وفي قوله لو حدث شيء في الصلاة لنبأتكم به دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله فثنى رجله ولله كشميهني والاصيلي رجليه بالثنية واستقبل القبلة فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الامام الى قول المأمومين لكن يحتمل أن يكون

فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فحيز القوم حتى توجهوا نحو الكعبة * حدثنا مسلم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة * حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال قال عبد الله صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لا أدري زاد أو نقص فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وماذا لك قالوا صليت كذا وكذا فثنى رجله واستقبل القبلة وجده سجدة بين ثم سلم فلما أقبل عليه أتوجه قال انه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به ولكن انما أنا بشر مثلكم أنسي كما تنسون فإذا نسيت فذكرني وإذا شئت أحدثكم في صلاته

تذكر عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فسجد لوجود الشك الذي طرأ
 لا يجرد قواهم (قوله) فليجتزأ الصواب بالخاء المهملة والراء المشددة أي فليقتصد والمراد البناء على
 اليقين كما سيأتي واتخامع بقية مباحثه في أبواب السهوان شاء الله تعالى (قوله) ما
 ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير إعادة علي من سها فصولي إلى غير القبلة) وأصل هذه
 المسئلة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء
 والشعبي وغيرهم أنهم قالوا لا تجب إعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما
 تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد إذا تبين الخطأ مطلقاً وفي الترمذي من حديث عامر
 ابن ربيعة ما يوافق قول الأولين لكن قال ليس أسناد به (قوله) وقد سلم النبي صلى الله عليه
 وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وهو موصول في الصحيحين من طرق
 لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولاً لكنه في الموطأ من طريق
 أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وهوهم ابن التين تبعاً لابن بطلال حيث جزم بأنه طرف من
 حديث ابن مسعود الماضي لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين
 ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة دال على أنه في حال استدياره القبلة
 كان في حكم المصلي ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا تبطل صلاته (قوله) عن أنس قال
 قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي لكنه صغير عن كبير (قوله) وافقت ربي في ثلاث) أي
 وقائع والمعنى وافقت ربي فأنزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى
 نفسه أو أشار به إلى حديث رأيه وقدم الحكم وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة
 عليها لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على
 المنافقين وهما في الصحيح وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أسراً قط فقالوا
 فيه وقال فيه عمر أنزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دال على كثرة موافقته وأكثر
 ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم الكلام على مقام
 إبراهيم وسياق الكلام على مسئلة الحجاب في تفسير سورة الاحزاب وعلى مسئلة التخيير في تفسير
 سورة التحريم وقوله في هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت لهن
 عسى ربه أن يخدع كرفه من وجه آخر عن حميد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في
 باب عشرة النساء في أواخر النكاح وقال بعضهم كان اللائق إيراد هذا الحديث في الباب الماضي
 وهو قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر لتخصيص
 فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح
 بذلك وأما مناسبة الترجمة فاجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها فاما
 على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فن في قوله من مقام إبراهيم للتبعيض
 ومصلى أي قبله أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الاظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة
 لا بنفس القبلة وقال ابن رشيد الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع
 الاجتهاد في القبلة لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه
 الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب

فليجتزأ الصواب فليتم عليه
 ثم يسلم ثم يسجد سجدتين
 * (باب) * ما جاء في القبلة
 ومن لم ير إعادة علي من
 سها فصولي إلى غير القبلة وقد
 سلم النبي صلى الله عليه وسلم
 في ركعتي الظهر وأقبل على
 الناس بوجهه ثم أتم ما بقى
 * حدثنا عمرو بن عون قال
 حدثنا هشيم عن حميد عن
 أنس قال قال عمر وافقت
 ربي في ثلاث قلت يا رسول
 الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم
 مصلى فنزلت واتخذوا من
 مقام إبراهيم مصلى وآية
 الحجاب قلت يا رسول الله لو
 أمرت نساءك أن يمتحنين
 فانه يكلمهن البر والفاجر
 فنزلت آية الحجاب واجتمع
 نساء النبي صلى الله عليه
 وسلم في الغيرة عليه فقلت
 لهن عسى ربه أن يخلقكن
 أن يبدله أزواجاً خيراً
 منككن فنزلت هذه الآية

اجتهاد المجتهد اذا بذل وسعه ولا يخفى ما فيه **(قوله وقال ابن أبي مرزيم)** في رواية كريمة حدثنا ابن أبي مرزيم وفائدة ايراد هذا الاسناد ما فيه من التصريح بسماع جريد من أنس فامن من تدليس وقوله بهذا أى اسنادا ومتنا فهو من رواية أنس عن عمر لا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفائدة التعليق المذكور تصريح جريد بسماعه من أنس وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخاري وان خرج له في المتابعات **(وأقول)** وهذا من جملة المتابعات ولم ينفردي يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الامام علي بن رواحة يوسف القاضي عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم أخبرنا جريد حدثنا أنس والله أعلم **(قوله)** بينا الناس بقباء بالمدينة والصرف وهو الاشهر ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكروا يوثق موضع معروف ظاهر المدينة والمراد هنا مسجد أهل قباء فنبه على محذور الحذف واللام في الناس للعهد الذهني والمراد أهل قباء ومن حضر معهم **(قوله في صلاة الصبح)** وسلم في صلاة الغداة وهو أحد اسمائها وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فان فيه أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن المناقاة بين الخبرين لان الخبر وصل وقت العصر الى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء والآخر الى اليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ووصل الخبر وقت الصبح الى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمر ولم يسم الا بذكر اليهم وان كان ابن طاغر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر ففيه نظر لان ذلك انما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فان كان ما نقلوا محتوفا فيجوز أن يكون عبادا بن بني حارثة أو لا في وقت العصر ثم توجه الى أهل قباء فاعلمهم بذلك في وقت الصبح وما يدل على تعددهما ان مسلماروى من حديث أنس ان رجلا من بني سلمة مر بهم ركوع في صلاة النجر فهدا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة ونسبته غير بني حارثة **(قوله)** قد أنزل عليه الليلة قرآن فيه اطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي واليلة التي تليها مجازا والتسكير في قوله قرآن لارادة البعضية والمرادة قوله قد نرى ثقل وجهك في السماء الآيات **(قوله)** وقد أمر فيه ان ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم أمته وان أفعاله يؤتسى بها كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص **(قوله)** فاستقبلوها) ففتح الموحدة لادكثر أى فتحوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها الخاطبون بذلك وهم أهل قباء وقوله وكانت وجوههم الخ تفسير من الراوى التحول المذكور ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضمير وجوههم لهم أو لاهل قباء على الاحتمالين وفي رواية الاصيلي فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر وياتي في ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران وعوده الى أهل قباء أظهر ويرجح رواية الكسر انه عند المصنف في التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر ان يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح يشعر بان الذي بعده أمر لانه بقية الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع بيان كيفية التحول في حديث ثوبان بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضه قريبا وقالت فيه فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا المسجدتين الباقيتين الى البيت الحرام **(قلت)** وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى آخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو في مكانه

وقال ابن أبي مرزيم أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني جريد قال سمعت أنسا بهذا * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بينا الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة

لم يكن خلفه مكان يسع الصنوف ولما تحول الامام تحوّل الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة أو لم تتوال الخطا عند التحويل بل وقعت مفارقة والله أعلم وفي هذا الحديث ان حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قباء لم يؤمروا بالاعادة مع كون الامر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك الصلوات واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالقصر غير لازم له وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم لما تمادوا في الصلاة ولم يقطعوه هادلا على أنه رجع عندهم التماسا والتحول على القطع والاستداف ولا يكون ذلك الا عن اجتهاد كذا قيل وفيه نظر لاحتمال ان يكون عندهم في ذلك نص سابق لاند صلى الله عليه وسلم كان متوقفا التحول المذكور فلا مانع ان يعلمهم ما صنعوا من التماسا والتحول وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ونسخ ما تقرّر بطريق العلم به لان صلاتهم الى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لما شاهدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الى جهته ووقع تحولهم عنها الى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد وأجيب بان الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم الا بما يفيد العلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقا وانما منع بعده ويحتاج الى دليل وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هوفها وان استماع المصلي لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حوّلت فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الايمان ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب ان دلالة على الجزء الاول منها من قوله أمر أن يستقبل الكعبة وعلى الجزء الثاني من حيث انهم صلوا في أول تلك الصلاة الى القبلة المنسوخة جاعلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعادة فيكون حكم السأهي كذلك لكن يمكن ان يفرق بينهما بان الجاهل مستعجب للحكم الاول فيغترق في حقه ما لا يغترق في حق السأهي لانه انما يكون عن حكم استقرّ عنده وعرفه (قوله عن عبد الله) يعني ابن مسعود (قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خسا) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وتعلقه بالترجمة من قوله قال وما ذاك أي ما سبب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة ثم واما يظهر في الرواية الماضية من قوله فتبنى رجله واستقبل القبلة (قوله ما) حدث البراق باليد من المسجد) أي سواء كان بالآلة ام لا ونزع الاسماعيلي في ذلك فقال قوله فحكمه بيده أي تولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده الخامة ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه حكها بعرجون اهـ والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع انه لا مانع في القصة من التعدد وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر (قوله عن حميد عن أنس) كذا في جميع ما وقعت عليه من الطرق بالغنة لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع حميد عن أنس فامن تدليس (قوله نخامة) قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل النخامة بالعين من الصدر وبالميم من الرأس (قوله في القبلة) أي الخائط الذي من جهة القبلة (قوله حتى رؤى) أي شوه

عن عبد الله قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خسا فقالوا أزيد في الصلاة قال وما ذاك قالوا صليت خسا فتبنى رجله وسجد سجدة من (باب حك البراق باليد من المسجد) * حدثنا قتيبة قال حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فحكه بيده فقال

ان أحدكم اذا قام في صلاته فانه يناجي ربه أو ان ربه بينه وبين القبلة فلا يزيق أحدكم قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ثم ردتبعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال اذا كن أحدكم يصلي فلا يصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامة فحكه * (باب حكا الخطاط بالخصي من المسجد) * وقال ابن عباس ان وطئت على قدمي رطب فاغسله وان كان يابساً فلا * حدثنا موسى بن اسمعيل قال أخبرنا ابراهيم بن سعد قال أخبرنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في جدار المسجد

في وجهه أثر المشقة والنسائي فغضب حتى احتر وجهه وللمصنف في الادب من حديث ابن عمر فتعظ على أهل المسجد (قوله اذا قام في صلاته) أي بعد شروعه فيها (قوله أو أن ربه) كذا كثير بالشك كما سيأتي في الرواية الاخرى بعد خمسة أبواب وللمستلي والحوي وأن ربه بواو العطف والمراد بالمشقة من قبل العبد حقيقة التجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً والمعنى اقباله عليه بالرجة والرضوان وأما قوله وان ربه بينه وبين القبلة وكذا في الحديث الذي بعده فان الله قبل وجهه فقال الخطابي معناه ان توجهه الى القبلة مقصود بالقصد منه الى ربه فصار في التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بان الله في كل مكان وهو جهل واخبر لان في الحديث انه يزيق تحت قدمه وفيه نقض ما أصلوه وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تأول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً من تغفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتسلم بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً يعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود ابن حبان من حديث السائب بن خلاد ان رجلاً أم قوماً بصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم الحديث وفيه انه قال لا اذك أذيت الله ورسوله (قوله قبل قبلته) بكسر التاء وفتح الموحدة أي جهة قبلته (قوله أو تحت قدمه) أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده وزاد أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده أخذ طرف رداءه الخ) فيه البيان بالتعليل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر قوله أو ينسعل هكذا أنه خير بين ما ذكرنا من سياتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الاخير على ما اذا بدره البزاق فأوعى هذا في الحديث للتبويب والله أعلم (قوله في حديث ابن عمر) رأى بصاقاً في جدار القبلة) وفي رواية المستلي في جدار المسجد وللمصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع في قبلة المسجد وزاد فيه ثم نزل فحكه أي به وهو مطابق للترجمة وفيه اشعار بأنه كن في حال الخطبة وسرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً قال وأحسبه دعابن عفران فلفظحه به زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب فلذلك صنع الزعفران في المساجد (قوله في حديث عائشة) رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامة فحكه) كذا هو في الموطأ بالشك ولا اسمعيل من طريق معن عن مالك أو نخاعاً بديل مخاطاً وهو أشبه وقد تقدم الفرق بين النخامة والخامة (قوله باب حكا الخطاط بالخصي من المسجد) وجه المعاصرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب وذلك ان الخطاط غالباً يكون له جرم لزج فيحتاج في نزعه الى معالجة والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعه بغير آلة الا ان خالطه بلغم فيلحق بالخطاط هذا الذي يظهر من مراده (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح وقال في آخره وان كان ناسياً لم يضره ومطابقه للترجمة الاشارة الى ان العلة

فتناول حصاة فكها فقال اذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن ٤٢٧ عينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى

(باب) لا يبصق عن عينه في الصلاة حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حصاة فحتمها ثم قال اذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن عينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى* حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنسا قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتقلن أحدكم بين يديه ولا عن عينه ولكن عن يساره أو تحت رجله*(باب) لا يبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى* حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا كان في الصلاة فأنما يناجي ربه فلا يترقب بين يديه ولا عن عينه ولا عن يساره أو تحت قدمه* حدثنا علي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر نخامة في قبله المسجد فكها بحصاة ثم نهى أن يترقب الرجل بين يديه أو عن عينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى* وعن الزهري سمع حميد عن أبي سعيد نحوه

العظمى في النهي احترام القبلة لا مجرد التأذي بالبراق ونحوه فإنه وإن كان عليه أيضا لكن احترام القبلة فيه أكد فلهذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار فلا يضروا اليابس منه والله أعلم (قوله فتناول حصاة) هذا موضع الترجمة ولا فرق في المعنى بين النخامة والنخاط فلذلك استعمل باحدهما على الآخر (قوله فكها) وللكشمهني فحتمها بمنامة من فوق وهما بمعنى (قوله ولا عن عينه) سياق الكلام عليه قريبا (قوله با) لا يبصق عن عينه في الصلاة) أو ردفه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصر من روايته عن حفص بن عمر وليس فيها ما تقييد ذلك بحالة الصلاة نعم هو مقييد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية بعد أخرى المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقييد فيهما وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره وقد نقل عن مالك أنه قال لا بأس به يعني خارج الصلاة ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه ذكره يبصق عن عينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصقت عن عيني منذ أسلمت وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال فات عن عينه ملكا هذا اذا قلنا ان المراد بالملك غير الكاتب والحافظ فيظهر جينته اختصاصه بحالة الصلاة وسيأتي البحث في ذلك ان شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النهي عن البصاق عن الميم في الصلاة انما هو مع ادكان غيره فان تعذر فلهذا ذلك (قلت) لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابس له وقد أرشده الشارع إلى التغافل فيه كما تقدم وقال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يترقب في راحته من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه (قلت) وفي حديث طارق الحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك فإنه قال فيه أو تلقا شمالك ان كان فارغا أو لا فكذا وبرزق تحت رجله وذلك ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ولو كان تحت رجله مثل شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب ولو فقد الثوب مثلا فلعن بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم (تنبيه) أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحدا من أنه صلى الله عليه وسلم رأى النخامة فقال لا يترقب فدل على تساويهما والله أعلم (قوله با) لا يبصق عن يساره حدثنا علي (زاد الاصيلي ابن عبد الله وهو ابن المديني والمن هو الذي مضى من وجهه بين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ولم يذكر سفيان وهو ابن عيينة فيه أباه ريرة كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساكر عن أبي هريرة بدل أبي سعيد وهو وهم وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره وعن الزهري سمع حميد عن أبي سعيد فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معال كنه فرقه ما وليس كذلك وانما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالنعنة ومرة صرح بسماع الزهري من حميد وهوهم بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر (قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه) كذا لا كذا وهو المطابق للترجمة وفي رواية أبي الوقت ويحت قدمه بالواو

يديه أو عن عينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى* وعن الزهري سمع حميد عن أبي سعيد نحوه

ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ولكن عن يساره تحت قدمه بحذف أو وكذا
 للمصنف من حديث أنس في أو آخر الصلاة والرواية التي فيها أو أعم لكونها تشمل ماتحت القدم
 وغير ذلك **(قوله باب كفاية البزاق في المسجد)** أو ردفه حديث البزاق في المسجد
 خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء لمسلم التفل بدل
 البزاق والتفل بالمتناة من فوق أخف من البزاق والنفت بمثلثة آخره أخف منه قال القاضي
 عياض انما يكون خطيئة اذا لم يدفنه وأما من أراد دفنه فلا ورده النووي فقال هو خلاف صريح
 الحديث (قلت) وحاصل النزاع أن عناء عومين تعارضوا وهما قوله البزاق في المسجد خطيئة وقوله
 وليصق عن يساره أو تحت قدمه فالنوي يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في
 المسجد والثاني بخلافه يجعل الثاني عاما ويخص الأول عن لم يرد دفنها ووافق القاضي
 جماعة منهم ابن مكي في التنقيب والقرطبي في المفهم وغيرهما ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد
 حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا قال من تنخم في المسجد فيغيب نخامته أن
 تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني
 بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا قال من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه
 خمسة فلم يجعل له سيئة الا بقصد دم الدفن ونحو حديث أبي ذر عن مسلم مرفوعا قال
 ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها
 حكم السيئة فجردا بقاها في المسجد بدل به وبتركتها غير مدفونة انتهى وروى سعد بن
 منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تنخم في المسجد ليله فندسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ
 شعله من نار ثم جاء فظلمها حتى دفنها ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب علي خطيئة الليلة فدل على أن
 الخطيئة تختص بمن تركها الا بمن دفنها وعله النبي ترشدا اليه وهي تاذي المؤمن بها ومما يدل على
 ان عمومها مخصوص جواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي داود من
 حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه
 به عليه اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم وتوسط بعضهم
 فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن
 له عذر وهو تنصيل حسن والله أعلم وينبغي أن ينصل أيضا بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل
 كن حفر أو لا ثم بصق ووارى وبين من بصق أولا بنية أن يدفن مثلا فيجبر فيه الخلاف بخلاف
 الذي قبله لأنه اذا كان المكفرا ثم ابرأها هو دفنها فكيف يباح من دفنها ابتداء وقال النووي قوله
 كفارتها دفنها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رملها أو حصائها وحكي الرواية أن المراد
 بدفنها اخرجها من المسجد أصلا (قلت) الذي قاله الرواية يجزى على ما يقول النووي من
 المنع مطلقا وقد عرف ما فيه **(تنبيه)** قوله في المسجد نظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل
 فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناول النبي **(قوله ما أعلم)** **(قوله ما أعلم)** دفن
 الخامسة في المسجد أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ
 اذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره فيدفنها فاشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله
 إلى الصلاة أن ذلك يختص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وكليل انما ترجم الذي قبله بالكفارة

(باب) * كفاية البزاق
 في المسجد * حدثنا آدم
 قال حدثنا شعبة قال حدثنا
 قتادة قال سمعت أنس بن
 مالك قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم البزاق في المسجد
 خطيئة وكفارتها دفنها
(باب) * دفن النخامة في
 المسجد * حدثنا اسحق بن
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق
 عن معمر عن همام - مع أبا
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا قام أحدكم
 إلى الصلاة فلا يصق أمامه

وهذا بالدفن اشعار بالفرقة بين المتعمد بلا حاجة وهو الذي أثبت عليه الخطيئة وبين من غلبته
 الخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه (قوله فاعلمنا بياجي) وللكشمي في فاته
 (قوله مادام في مصلاه) يقتضي تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم
 بأذى المسلم يقتضي المنع في جدار المسجد مطلقا ولم يكن في صلاة فيجمع بان يقال كونه في
 الصلاة أشد انما مطلقا وكونه في جدار القبلة أشد انما من كونه في غيره من جدار المسجد فهي
 مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع (قوله فان عن يمينه ملكا) تقدم أن ظاهر اختصاصه
 بحالة الصلاة فإن قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره
 ملكا آخر وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفا له وتكريما هكذا قاله
 جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية
 فلا دخل لكاتب السيات فيها ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا
 في هذا الحديث قال ولا عن يمينه فان عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي
 أمامة في هذا الحديث فانه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره اهـ فالتفل
 حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه
 شيء من ذلك أو انه تحول في الصلاة الى اليمين والله أعلم (قوله فيدفعها) قال ابن أبي جرة
 لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها الا لايمان أن يجلس غيره عليها فتؤذي بخلاف
 الدفن فانه ينهم منه التعميق في باطن الارض وقال النوري في الرياض المراد بدفعها ما اذا كان
 المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان ملطاما فلا فذلكها عليه بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة
 في التقدير (قلت) لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن
 الشخير المتقدم ثم دلكه بعبده وكذا قوله في حديث طارق عن عبد الله بن داود ويزق تحت رجله وذلك
 * (فائدة) * قال التفل في فتاويه هذا الحديث محمول على ما يخرج من النسم أو ينزل من
 الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد اهـ وهذا على اختياره لكن يظهر
 التفصيل فيما اذا كان طرفا من قى وكذا اذا خالط البزاق دم والله أعلم (قوله باب
 اذا بدره البزاق) أنكر السروجي قوله بدره وقال المعروف في اللغة بدرت النسب وبادرته
 وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال بادرت كذا فبدرتني أي سبقني واستشكل آخرون التقييد
 في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه وكأنه أشار الى ما في بعض
 طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ وليبصق عن يساره وتحت رجله
 اليسرى فان عجأت به بادرة فليقل ثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولا بن أبي شيبة وأبي
 داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود بان يتفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض
 والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري فاشار اليهما بان جعل الاحاديث التي
 لا تفصيل فيها على ما فصل فيها والله أعلم وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب
 وقوله هنا ورؤي منه بضم الراء بعد ما وأومهموزة أي من النبي صلى الله عليه وسلم وكرهيته
 بالرفع أي ذلك الفعل وقوله أو رؤي شك من الراوي وقوله وشدة بالرفع عطفا على كراهيته
 ويجوز الجر عطفا على قوله لذلك وفي الاحاديث المذكورة من الفوائد غير ما تقدم التذنب الى

فاعلمنا بياجي الله مادام في
 مصلاه ولا عن يمينه فان عن
 يمينه ملكا وليبصق عن
 يساره أو تحت قدمه فيدفعها
 * (باب) * اذا بدره البزاق
 فليأخذ بطرف ثوبه * حدثنا
 مالك بن اسمعيل قال حدثنا
 زهير قال حدثنا حميد عن
 أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رأى نخامة في القبلة
 فحكها بيده ورؤي منه
 كراهية أو رؤي كراهيته لذلك
 وشدة عليه وقال ان أحدكم
 اذا قام في صلاته فاعلمنا بياجي
 ربه أو ربه بينه وبين قبلته
 فلا يبرقن في قبلته ولكن
 عن يساره أو تحت قدمه ثم
 أخذ طرف ردائه فبرق فيه
 ورد بعضه على بعض قال
 أو يفعل هكذا

ازالة ما يستقدراً ويتزعمه من المسجد وتفقد الامام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها وأن
 للمصلي أن يصق وهو في الصلاة ولا تنسد صلته وان النفخ والتخفخ في الصلاة جائز لأن
 الخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تخفخ ومحلها ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبها العبث ولم
 يبن منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود واستدل به المصنف على جواز النفخ في الصلاة
 كما سيأتي في آخر كتاب الصلاة والجمهور على ذلك لكن بالشرط المذكور قبل وقال أبو
 حنيفة أن كان النفخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به حديث عن أم سلمة عند
 النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة وفيها أن البصاق طاهر وكذا الخامة والخاط
 خلافا لمن يقول كل ما تستقدره النفس حرام ويستفاد منه أن التحسين أو التقيح انما هو بالشرع
 فان جهة الذين منفضله على اليسار وان اليد مفضلة على القدم وفيها الحث على الاستكثار من
 الحسنات وان كان صاحبها مليا لكونه صلى الله عليه وسلم بأشراك بنفسه وهو دال على
 عظم تواضعه زاده الله تشريفا وتعظيما صلى الله عليه وسلم **(قوله)** عظة الامام
 (الناس) بالنصب على المنعولية وقوله في اتمام الصلاة أي بسبب ترك اتمام الصلاة **(قوله)** وذكر
 القبلة) بالجر عطفنا على عظة وأورده للاشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله **(قوله)** هل ترون قبلي
 هو استنفهام انكار لما يلزم منه أي أنتم تظنون أني لأرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لان
 من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة
 واحدة وقد اختلف في معنى ذلك فقل المراد بها العلم اتماما بوجه اليه كيفية فعلهم واما بان
 يابهم وفيه نظر لان العلم لو كان مراد لم يقيد بقوله من وراء ظهري وقيل المراد انه يرى من عن
 يمينه ومن عن يساره ممن تدركه عينه مع التفتات يسير في النادر ويوصف من هو هناك بأنه وراء
 ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب والصواب الاختيار انه محمول
 على ظاهره وان هذا الابصار ادراك حقيقي خاص بدعي صلى الله عليه وسلم انخرقت له فيه العادة وعلى
 هذا عمل المصنف فانخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام أحمد وغيره ثم ذلك
 لادراك يجوز ان يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بهامن غير مقابلة لان
 الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها اعتلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب وانما تلك
 أمور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها عقلا ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار
 الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بهامن وراءه
 دائما وقيل كان بين كتفيه عينان مثل سم النمل يطير بهما لا يحجبها ثوب ولا غيره وقيل بل
 كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرآة فيرى أمثلتهم فيها فيشاهد أفعالهم **(قوله)**
 ولا خشوعكم) أي في جميع الاركان ويحتمل ان يريد به السجود لان فيه غاية الخشوع وقد صرح
 بالسجود في رواية لمسلم **(قوله)** اني لأراكم) بفتح الهمزة **(قوله)** في حديث أنس صلى لنا) أي لاجلنا
 وقوله صلاة بالتكثير للاجتماع وقوله ثم رقي بكسر القاف **(قوله)** فقال في الصلاة) أي في شأن الصلاة
 أو هو متعلق بقوله بعد اني لأراكم عند من يجيز تقدم الظرف وقوله وفي الركوع أفرد به بالذكر
 وان كان داخل في الصلاة اختصا ما به اما لكون التخصيص فيه كان أكثر ولانه أعظم الاركان بدليل
 ان المسبوق يدرك الركعة بتمامها بادراك الركوع **(قوله)** كما أراكم) يعني من امامي وصرح به

(باب) عظة الامام الناس
 في اتمام الصلاة وذكر القبلة
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال هل
 ترون قبلي ههنا فوالله
 ما يخفى عليّ خشوعكم ولا
 ركوعكم اني لأراكم من وراء
 ظهري * حدثنا يحيى بن
 صالح قال حدثنا فلان بن
 سليمان عن هلال بن علي
 عن أنس بن مالك قال صلى
 بنا النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاة ثم رقي المنبر فقال في
 الصلاة وفي الركوع اني
 لأراكم من وراء كما أراكم

في رواية أخرى كما سبق ولمسلم انى لا يصبر من ورأى كما أبصر من بين يدي وفيه دليل على المختار ان
المراد بالرؤية الابصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بمجاللة الصلاة ويحتمل ان يكون ذلك واقعا
في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكي تقي بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبر في
الظلمة كما يصبر في الضوء وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على اتمام أركانها
وابعادها وأنه ينبغي للامام ان ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما ان رأى منهم
ما يخالف الاولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية
الكلام عليه ان شاء الله تعالى **(قوله ما)** هل يقال مسجد بنى فلان) أو رده فيه
حديث ابن عمر في المسابقة وفيه قول ابن عمر الى مسجد بنى زريق وزريق بتقديم الزاى مصغرا
ويستفاد منه جواز اضافة المساجد الى بانيتها أو المصلى فيها ويلحق به جواز اضافة أعمال البر الى
أربابها وانما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستنهام لينبه على ان فيه احتمالا اذ يحتمل أن يكون
ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وسلم بان تكون هذه الاضافة وقعت في زمنه ويحتمل ان يكون
ذلك مما حدث بعده والاول أظهر والجمهور على الجواز والمخالف في ذلك ابراهيم النخعي فيما
رواه ابن أبي شيبه عنه انه كان يكره ان يقول مسجد بنى فلان ويقول مصلى بنى فلان لقوله تعالى
وان المساجد لله وجوابه ان الاضافة في مثل هذا اضافة تمييز لا ملك وسيأتي الكلام على فوائد
التميز في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **(تنبيه)** الحفباء بفتح المهملة وسكون الناء بعد هاء
أخيرة معدودة والامد الغاية واللام في قوله النية للعهد من نية الوداع **(قوله ما)**
القسمه) أى جوازها والقنوب بكسر القاف وسكون النون فسر في الاصل في روايتنا بالعذوق وهو
بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة وهو العرجون بما فيه وقوله الاثنان قنوان أى
بكسر النون وقوله مثل صنو وصنوان أهمل الثالثة كتنفاء بظهورها **(قوله وقال ابراهيم)**
يعنى ابن طهمان) كذا في روايتنا وهو صواب وأهمل في غيرها وقال الامام على ذكره البخارى
عن ابراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير اسناد يعنى تعليقا (قلت) وقد روى له أبو نعيم في
مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابورى عن أبيه عن
ابراهيم بن طهمان وقد أخرج البخارى بهذا الاسناد الى ابراهيم بن طهمان عدة أحاديث **(قوله)**
عن عبد العزيز بن صهيب) كذا في روايتنا وفي غيرها عن عبد الله بن غير منسوب فقال المزنى في
الاطراف قيل انه عبد العزيز بن رفيع وليس بشيء ولم يذكر البخارى في الباب حديثا في تعليق
القنوب فقال ابن بطلان أغفله وقال ابن التين أنسيه وليس كما قال بل أخذه من جواز وضع المال في
المسجد بجماع ان كلامهم ما وضع لا خذ المحتاجين منه وأشار بذلك الى ما رواه النسائي من
حديث عوف بن مالك الاشجعي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه عصار وقد علق
رجل قنوحا شفا فجعل يطعن في ذلك القنوب ويقول لو شاء رب هذه الصدقة تصدق باطيب من هذا
وليس هو على شرطه وان كان اسناده قويا فكيف يقال انه أغفله وفي الباب أيضا حديث آخر
أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر من **ك** كل حائط بقنوبه وعلق في
المسجد يعنى للامساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل أى على حنظها أو على قسمتها **(قوله)**
بمال من البحرين) روى ابن أبي شيبه من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة الف وانه أرسل

(باب) هل يقال مسجد
بنى فلان ***** حدثنا عبد الله
بن يوسف قال أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سابق بين الخيل التي
أضمرت من الحنفاء وأمدتها
نية الوداع وسابق بين
الخيل التي لم تضمر من النية
الى مسجد بنى زريق وأن
عبد الله بن عمر كان فيمن
سابق بها **(باب)** ***** القسمه
وتعلق القنوب في المسجد
قال أبو عبد الله القنوب
العذوق والاثنان قنوان
والجماعة أيضا قنوان مثل
صنو وصنوان وقال ابراهيم
يعنى ابن طهمان عن عبد
العزيز بن صهيب عن أنس
رضي الله عنه قال أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بمال
من البحرين .

فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال ٤٣٢ أنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة ولم

يلتفت اليه فلما قضى الصلاة جاء جفاس اليه فما كان يرى أحدا الا أعطاه اذ جاء العباس رضى الله عنه فقال يا رسول الله أعطني فاني قادت نفسي وفاديت عقيلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ خفي في ثوبه ثم ذهب يقهله فلم يستطع فقال يا رسول الله مر بعضهم يرفعونه الى قال لا قال فارفعه أنت على قال لا فثرت منه ثم ذهب يقهله فقال يا رسول الله أو مر بعضهم يرفعونه قال لا قال فارفعه أنت على قال لا فثرت منه ثم أحمله فالتقاء على كاهله ثم انطلق فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعه بصره حتى خفي علينا فجاء من حرصه فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم منها درهم (باب) * من دعى اطعام في المسجد ومن أجاب منه * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبيه عن عبد الله بن عباس وجدته النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد معه ناس فقال نعم فقل لي أأرسلك أبو طلحة قلت نعم قال لطعام قلت نعم فقل لمن حوله قوما فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم (باب) * القضاء واللعان في المسجد * حدثنا يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال

به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وسلم وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة بن الجراح اليهم فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الانصار بقدمه الحديث فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الشقي فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين أعطيتك وفيه فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فهو صحيح كما سياتي عند المصنف وليس معارضا لما تقدم بل المراد انه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان مال خراج أجزية فكان يقدم من سنة الى سنة (قوله فقل انثروه) أي صبوه (قوله وفاديت عقيلي) أي ابن أبي طالب وكان أسرع مع عمه العباس في غزوة بدر وقوله خفي بمهملة ثم مثلثة مفتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس وقوله يقهله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحمل (قوله مر بعضهم) بضم الميم وسكون الراء وفي رواية أو مر بالهمز وقوله يرفع بالهمز لانه جواب الامر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه (قوله على كاهله) أي بين كتفيه وقوله يتبعه بضم أوله من الاتباع وبجاء بالفتح وقوله ونم منها درهم بفتح المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التفتاته الى المال قل أو كثروا ان الامام ينبغي له ان يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وسياق الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصرا ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يستره المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحلها ما اذا لم ينفع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يبنى المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يمتع في المسجد كالماء لشرب من يعطش ويحمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فجمع الثاني دون الاول وبالله التوفيق (قوله ما) من دعى لطعام في المسجد ومن أجاب منه) وفي رواية الكشميهني ومن أجاب اليه * وأورد فيه حديث أنس مختصرا وأورد عليه أنه مناسب لأحد شقي الترجمة وهو الثاني وبجاء بان قوله في المسجد متعلق بقوله دعى لا بتوليه لطعام فالمناسبة ظاهرة والغرض منه ان مثل ذلك من الامور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابتدائية والضمير يعود على المسجد وعلى رواية الكشميهني يعود على الطعام والكشميهني قال لمن معه بدل من حوله وفي الحديث جواز الدعاء الى الطعام وان لم يكن واجبة واستدعاء الكبير الى الطعام القليل وان المدعو اذا علم من الداعي أنه لا يكره ان يحضر معه غيره فلا بأس باحضاره معه وسياق بقية الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى حيث أورد المصنف تاما في علامات النبوة (قوله ما) القضاء واللعان في المسجد) هو من عطف الخاص على العام وسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المستقلى (قوله حدثنا يحيى) زاد الكشميهني ابن موسى وكذا نسبه ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن جعفر وسياق الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أهم فيه في كتاب اللعان ان شاء الله تعالى ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام ان

شاء الله تعالى **(قوله با)** اذا دخل بيتا (أى لغيره) يصلى حيث شاء أو حيث أمر) قيل مراده الاستفهام لكن حذف أداته أى هل يتوقف على اذن صاحب المنزل أو يكفيه الاذن العام في الدخول فأوعى هذا ليست للشك وقوله ولا يتجسس ضبطناه بالجيم وقيل انه روى بالحاء المهملة وهو متعلق بالشق الثانى قال المهلب دل حديث الباب على الغاء **كم** الشق الاول لاستئذنه صلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أين يصلى وقال المازرى معنى قوله حيث شاء أى من الموضع الذى أذن له فيه وقال ابن المنير انما أراد البخارى ان المسئلة موضع نظر فهل يصلى من دعى حيث شاء لان الاذن في الدخول عام في أجزاء المكان فايما جلس أو صلى تناوله الاذن أو يحتاج الى ان يستأذن في تعيين مكان صلاته لان النبى صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الاول وانما استأذن النبى صلى الله عليه وسلم لانه دعى للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فساله ليصلى في البقعة التى يحب تخصيصها بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الاذن (قلت) الا ان يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيختص والله أعلم **(قوله عن ابن شهاب)** صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسماع ابراهيم بن سعد له من ابن شهاب **(قوله عن محمود بن الربيع)** وللمصنف في باب النوافل جماعة كما سبق من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال أخبرني محمود **(قوله عن عتيان)** زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في قتله الحجة كما تقدمت من وجه آخر في كتاب العلم وصرح يعقوب أيضا بسماع محمود من عتيان **(قوله)** أتاه في منزله اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تاما كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتى **(قوله إن أصلى من بيتك)** كذا لا كثر وكذا في رواية يعقوب وللمستمل هنا أن أصلى لك وللكشميهني في بيتك وسيأتى الكلام على الحديث في الباب الذى بعده **(قوله)** **باب المساجد** أى اتخاذ المساجد في البيوت **(قوله)** وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة وللكشميهني في جماعة وهذا لا أثر وأورد ابن أبي شعبة معناه في قصة **(قوله)** إن عتيان ابن مالك) أى الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج هو بكسر العين ويجوز ضمها **(قوله)** انه أتى في رواية ثابت عن أنس عن عتيان عنده سلم انه بعث الى النبى صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيحتمل ان يكون نسب اتيان رسوله الى نفسه مجازا ويحتمل ان يكون أتاه مرة وبعث اليه أخرى اتماما تقاضيا واما مذكر اوفى الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة لو أتيتني يا رسول الله وفيه أنه أتاه يوم السبت وظاهره ان مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقة لا مجازا **(قوله)** قد أنكرت بصرى) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كالمصنف من طريق ابراهيم بن سعد ومعمرو لمسلم من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والاوزاعي وله من طريق أبي أويس لمساء بصرى وللاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر جمل بصرى بكل ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت أصابني في بصرى بعض الشيء وكل ذلك ظاهر في انه لم يكن بلغ العمى اذ ذاك لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه ان عتيان كان يؤرم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما تكون الظلمة والليل وأنا رجل ضير البصر الحديث وقد قيل ان رواية مالك هذه معارضة لغيره وليست عندي كذلك بل قول

امراته رجلا أيقضه فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد **(باب)** * اذا دخل بيتا يصلى حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس * حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم أتاه في منزله فقال أين تحب أن أصلى لك من بيتك قال فأشرت له الى مكان فكبر النبى صلى الله عليه وسلم وصفقنا خلفه فصلى ركعتين **(باب)** * المساجد في البيوت وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة * حدثنا سعيد بن عفيرة قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الانصاري أن عتيان ابن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد بدر من الانصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قد أنكرت بصرى وأنا

ثم صلى لانه هناك دعى الى الطعام فبدأ به وهنادى الى الصلاة فبدأ بها (قوله أن أصلي من بيتك)
 كذا لاكثر ولجمهور رواية الزهري ووقع عند الكشيحي وحده في بيتك (قوله وحسنه) أى
 منعناه من الرجوع (قوله خزيمة) بجاء معجمة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم
 هاء نوع من الاطعمة قال ابن قتيبة تصنع من لحم يقطع صغارا ثم يصب عليه ماء كثير فاذا انضج
 ذر عليه الدقيق وان لم يكن فيه لحم فهو عصيدة وكذا ذكر يعقوب وزاد من لحم بات لبلة قال
 وقيل هي حساء من دقيق فيه دسم وحكى في الجهرة نحوه وحكى الازهري عن أبي الهيثم أن
 الخزيمة من الخالة وكذا حكاه المصنف في كتاب الاطعمة عن النضر بن شميل قال عياض المراد
 بالخالة دقيق لم يغربل (قلت) ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الاوزاعي عند مسلم على
 جشيشة بجيم ومجبتين قال أهل اللغة هي ان تطحن الخنطة قليلا ثم يلقى فيها شحم أو غيره وفي
 المذائع أنها رويت في الصحيحين بجاء وراء من مهملات وحكى المصنف في الاطعمة عن النضر
 أيضا أنها أى التي بمهمات تصنع من اللبن (قوله فثاب في البيت رجال) بثلاثة وبعدها ألف
 موحدة أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة تجتمع الناس بعد افتراقهم ومنه قيل
 للبيت مثابة وقال صاحب المحكم يقال ثاب اذا رجع وثاب اذا قيل (قوله من أهل الدار) أى
 الخلة لقوله خير دور الانصار دار بني النجار أى محلتهم والمراد أهلها (قوله فقال قائل منهم) لم يسم
 هذا المبتدى (قوله مالك بن الدخيشن) بضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة وسكون الياء
 التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون (قوله أو ابن الدخشن) بضم الدال والشين وسكون
 الخاء بينهما وحكى كسر أوله والشك فيه من الراوى هل هو صغرا ومكبرا وفي رواية المستقلى هنا في
 الثانية بالميم بدل النون وعنه المصنف في المحاربين من رواية معمر الدخشن بالنون مكبرا من غير
 شك وكذا المسلم من طريق يونس وله من طريق معمر بالشك ونقل الدبراني عن أحمد بن صالح أن
 الصواب الدخشم بالميم وهي رواية الطيالسي وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتيان
 والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه (قوله فقال بعضهم) قيل هو عتيان راوى
 الحديث قال ابن عبد البر في التهيد الرجل الذي سارر النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من
 المنافقين هو عتيان والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم ثم ساق حديث عتيان المذكور في
 هذا الباب وليس فيه دليل على ما ادعاه من ان الذي سارر هو عتيان وأغرب بعض المتأخرين
 فنقل عن ابن عبد البر ان الذي قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتيان أخذ من كلامه هذا
 وليس فيه نص بذلك وقال ابن عبد البر لم يختلف في شهود مالك بدرا وهو الذي أسره ميل بن
 عمرو ثم ساق باسناد حسن عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد
 شهد بدرا (قلت) وفي المغازي لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا عذا ومعين بن
 عدى فخر قاسم جد الضرار فدل على أنه يرى مما اتهم به من النفاق أو كان قد أفلح عن ذلك أو
 النفاق الذي اتهم به ليس نفاق الكفر وانما أنكر الصحابة عليه تودده للمنافقين ولعل له عذرا في
 ذلك كما وقع لحاطب (قوله ألا تراه قد قال لا اله الا الله) وللطيالسي اما يقول ولمسلم أليس يشهد
 وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جرم بذلك ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه انه ليقول ذلك
 وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتيان (قوله فانا نرى وجهه) أى توجهه

أن أصلي من بيتك قال
 فاشرت له الى ناحية من البيت
 فقام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكبر فقمنا فصفقنا
 فصلى ركعتين ثم سلم قال
 وحسنه على خزيمة صنعناها
 له قال فثاب في البيت رجال
 من أهل الدار ذوو وعدد
 فاجتمعوا فقال قائل منهم
 أين مالك ابن الدخيشن أو
 ابن الدخشن فقال بعضهم
 ذلك منافق لا يجب الله
 ورسوله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تقل
 ذلك ألا تراه قد قال لا اله الا
 الله يريد بذلك وجه الله قال
 الله ورسوله أعلم قال فانا
 نرى وجهه

(قوله ونصيحته الى المنافقين) قال الكرمانى يقال نصحت له لا اليه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء
 كذا قال والظاهر ان قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذى يتعدى بالى وأما متعلق
 نصيحته فمحذوف للعلم به (قوله قال ابن شهاب) أى بالاسناد الماضى ووجه من قال انه متعلق
 (قوله ثم سألت) زاد الكشميهنى بعد ذلك والحصين بهمليتين لجمعهم الالقابى فضبطة بالضاد
 المججمة وغلطوه (قوله من سرائهم) بفتح المهملة أى خيارهم وهو جمع سرى قال أبو عبيد هو
 المرتفع القدر من سر والرجل يسروا اذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع
 من ظهر الدابة وقيل هو رأسها (قوله فصداقه بذلك) يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضا من
 عتيان ويحتمل أن يكون جملة عن صحابي آخر وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا
 الحديث وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا وقد سمعنا من عتيان
 أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيان أخرجه الطبرانى
 وسيأتى فى باب النوافل جماعة أن أبى أيوب الأنصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتيان
 فاذكره لما يقتضيه ظاهره من ان النار محرمة على جميع الموحدين وأما حديث الشفاعة الذى على
 ان بعضهم يعذب لكن للعلماء أجوبة عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب انه قال عقب
 حديث الباب ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور نرى ان الامر قد انتهى اليها فنستطيع ان لا يغتر
 فلا يغتر وفى كلامه نظر لان الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعاً وظاهره يقتضى
 ان تاركها لا يعذب اذا كان موحداً وقيل المراد ان من قالها لمخالص لا يترك الفرائض لان
 الاخلاص يحمل على اداء اللازم وتعقب بمنع الملازمة وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم
 دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط
 حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ ولله أعلم وفى هذا الحديث من القوائد امامة
 الاعمى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاعة ولا يكون من الشكوى وانه كان فى المدينة
 مساجد للجماعة سوى مسجد صلى الله عليه وسلم والتخلف عن الجماعة فى المطر والظلمة ونحو
 ذلك واتخاذ موضع معين للعملة وأما النهى عن ابطان موضع معين من المسجد ففيه حديث
 رواد أبو داود وهو محمول على ما اذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصنفين وان عموم النهى عن
 امامة الزائر من زارده مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أذن
 له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أو وطئها
 ويستفاد منه ان من دعى من الصالحين لتبرك به انه يجب اذا أمن الفتنة ويحتمل ان يكون
 عتيان انما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة الفضول
 والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد واستحباب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعى لا يكره ذلك
 والاستئذان على الداعى فى بيته وان تقدم منه طلب الحضور وان اتخذ مكان فى البيت للصلاة
 لا يستلزم وقضيته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الحلة على الامام أو العالم اذا ورد
 منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبية على من يظن به الفساد فى الدين عند الامام على
 جهة النصيحة ولا يعتد ذلك غيبة وأن على الامام ان يتثبت فى ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه
 الجميل وفيه افتقار من غاب عن الجماعة بلا عذر وانه لا يكتفى فى الايمان بالنطق من غير اعتقاد

ونصيحته الى المنافقين
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فان الله قد
 حرم على النار من قال لا اله
 الا الله يتغنى بذلك وجه الله
 * قال ابن شهاب ثم سألت
 الحصين بن محمد الانصارى
 وهو أحد بنى سالم وهو من
 سرائهم عن حديث محمود
 ابن الربيع فصداقه بذلك

وانه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب * والذي قبله
 الرخصة في الصلاة في الحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام
 وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا راق قوماً مهمهم وشهود عتبان بذراوا كل الخزيرة
 وان العمل الذي يتبع به وجه الله تعالى ينبغي صاحبه اذا قبله الله تعالى وان من نسب من يظهر
 الاسلام الى النفاق ونحوه بقريئة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذب بالتاويل (قوله)
باب التمين أي البدء باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطف على الدخول
 ويجوز ان يطف على المسجد لكن الاول أفيد (قوله وكان ابن عمر) أي في دخول المسجد ولم أره
 موصولا عنه لكن في المستدرك للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس انه كان يقول من السنة
 اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجلك اليماني واذا خرجت ان تبدأ برجلك اليسرى والصحيح ان قول
 الصحابي من السنة كذا محمول على الرفع لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار
 اليه بإثر ابن عمر وعموم حديث عائشة يدل على البدء باليمين في الخروج من المسجد أيضا ويحتمل
 ان يقال ان في قولها ما استطاع احتراز اعمالا لا يستطيع فيه التمين شرعا كدخول الخلاء والخروج
 من المسجد وكذا تعاطى الاشياء المستقدرة باليمين كالاستنجاء والتخطي وعلت عائشة رضي الله
 عنها حبها صلى الله عليه وسلم لما ذكرت اما باختياره له بذلك واما بالقرائن وقد تقدمت بقية مباحث
 حديثها في باب التمين في الوضوء والغسل (قوله) هل تنبش قبور مشركي
 الجاهلية أي دون غيرها من قبور الانبياء وأتباعهم لما في ذلك من الاهانة لهم بخلاف المشركين
 فانهم لا حرمته لهم واما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فوجه التعليق ان الوعيد على
 ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيما واما الالة كما صنع أهل الجاهلية وجرهم ذلك الى
 عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بان تنبش وترمي عظامهم في ذلك يختص
 بالانبياء ويلحق بهم أتباعهم واما الكفرة فانه لا يخرج في نبش قبورهم اذ لا حرج في اهانتهم
 ولا يلزم من اتخاذ المساجد في أمكنة تعظيمهم فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه
 وسلم في نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها وبين اعنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ قبور
 الانبياء مساجد لما بين الفرق والتمن الذي أشار اليه ووجه في باب الوفاة في أواخر المغازي من
 طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ووصل في الجنائز من طريق أخرى عن
 هلال وزاد فيه والنصاري وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة (قوله وما يكره من
 الصلاة في القبور) يتناول ما اذا وقعت الصلاة على القبر أو الى القبر أو بين القبرين وفي ذلك
 حديث رواه مسلم من طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعا لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو
 عليها قلت وليس هو على شرط البخاري فإشارته الى الترجمة وأورد معه أثر عمر الدال على ان
 النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة والاثرا المذكور عن عمر رواه موصولا في كتاب الصلاة لا في
 نعيم شيخ البخاري ولفظه بينما أنس يصلي الى قبر ناداه عمر القبر القبر فظن انه يعني القمر فلما رأى
 انه يعني القبر جاز القبر وصلى وله طرق أخرى بينتها في تعليق التعليق منها من طريق حميد عن أنس
 نحوه وزاد فيه فقال بعض من يليني انما يعني القبر فتخيت عنه وقوله القبر القبر بالنصب فيهما
 على التحذير (قوله ولم يامر بالاعادة) استنبطه من تادي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي

* (باب) * التمين في دخول
 المسجد وغيره وكان ابن
 عمر يبدأ برجله اليماني فاذا
 خرج بدأ برجله اليسرى
 * حدثنا سليمان بن حرب
 قال حدثنا شعبة عن
 الأشعث بن سليم عن أبيه
 عن مسروق عن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يحب التمين ما استطاع في
 شأنه كله في طهوره وترجله
 وتغله * (باب) * هل تنبش
 قبور مشركي الجاهلية
 ويتخذ مكانها مساجد
 لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لعن الله اليهود اتخذوا
 قبور أنبيائهم مساجد
 وما يكره من الصلاة في
 القبور ورأى عمر أنس بن
 مالك يصلي عند قبر فقال
 القبر القبر ولم يامر بالاعادة

فسادها لقطعها واستأنف **(قوله)** حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا يحيى (عن هشام) هو ابن عروة **(قوله)** عن عائشة (في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه) أخبرني عائشة **(قوله)** ان أم حبيبة (أى رملة بنت أبي سفيان الأموية) وأم سلمة (أى هند بنت أبي أمية المخزومية وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة كما سيأتى في موضعه **(قوله)** ذكرنا) كذا لاكثر الرواة والمستملى والحموى ذكرنا التذكير وهو مشكل **(قوله)** رأيناها (أى هما ومن كان معهما وللشمس بنى والاصميلي رأناها وما يأتى للمصنف قريبا في باب الصلاة في البيعة من طريق عمدة عن هشام ان تلك الكيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التختانية وله في الحناز من طريق مالك عن هشام نحوه وزاد في أوله لما اشترك النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق هذيل عن عروة بلفظ قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث جندب انه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فتتخذوا القبور مساجد فاني أنهما كن عن ذلك انتهى وفائدة التنصيص على زمن النسي الإشارة الى انه من الامر المحكم الذي لم يفسخ لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ان أولئك (بكسر الكاف ويجوز فتحها **(قوله)** غات) عطف على قوله كان وقوله بنوا جواب اذا **(قوله)** وصوروا فيه تلك الصور) والمستملى تلك الصور بالياء التختانية بدل اللام وفي الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية وانما فعل ذلك أو اتلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كما جتادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا أمرادهم ووسوس لهم الشيطان ان أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فاعبدوها فحذر النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك سد للذريعة المؤدية الى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وأما الآن فلا وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك كما سيأتى في كتاب اللباس وقال البيضاوى لما كانت اليهود والنصارى يعبدون القبور والأنبياء تعظيما الشائهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فاما من اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب وجوب بيان حكم ذلك على العالم به وضم فاعل المحرمات وان الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بجانب القبور أو عليه أو إليه وسيأتى بيان ذلك قريبا وياتى حديث أنس في بناء المسجد مبسوطا في كتاب الهجرة واستناده كلهم بصريون وقوله فيه فاقام فيهم أربعين وعشرين كذا للحموى والحموي وللباقيين أربع عشرة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه وقد اختلف فيه أهل السير كما سيأتى وقوله وأرسل الى بنى النجار هم اخوال عبد المطلب لان أم سلمى منهم فاراد النبي صلى الله عليه وسلم النزول عندهم لما تحول من قباء والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة **(قوله)** متقلدين السيوف) منصوب على الحال وفي رواية كريمة متقلدى السيوف بجذف النون والسيوف مجرورة بالاضافة **(قوله)** وأبو بكر ردفه) كأن النبي صلى الله عليه وسلم أرففه تشريفا له وتنويها بقدره والافتقد كان لابي بكر

حدثنا محمد بن المثنى قال - حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرنا كنيسة رأيناها بالحبشة فيها نفاو يرفذ كذا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أولئك اذا كان فيهم الرجل السالغ فأتوا على قبره مسجد أو صوروا فيه تلك الصور فاولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة * حدثنا مسدد قال - حدثنا عبد الوارث عن أبي السباح عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فنزل على المدينة في حتى يقال لهم ينوعون بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أربع عشرة ليلة ثم أرسل الى بنى النجار فأتوا متقلدين السيوف كأنى أنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته وأبو بكر ردفه وملا بنى النجار حوله حتى ألقى بغناء أبي أيوب وكان يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى في مرابض الغنم

ناقة هاجر عليها كسائي بيانه في الهجرة وقوله وملا بني النجار حوله أي جماعتهم وكانهم مشوا معه أدبا وقوله حتى ألقى أي ألقى رحله والفتاء الناحية المتسعة امام الدار (قوله وانه أمر) بالفتح على البناء للفاعل وقيل روى بالضم على البناء للمفعول (قوله ثامنوني) بالمثلثة أي اذكروا لي ثمنه لاذكر لكم الثمن الذي أختماره قال ذلك على سبيل المساومة فكأنه قال ساوموني في الثمن (قوله لا نطلب ثمنه الا الى الله) تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه الى الله أو الى بعض من وكذا عند الاسماعيلي لا نطلب ثمنه الا من الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث انهم لم يأخذوا منه غنا وخالف في ذلك أهل السير كسائي (قوله فكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد (قوله وفيه خرب) قال ابن الجوزي المعروف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة (قلت) وكذا ضبط في سنن أبي داود وحكى الخطابي أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه وللكشمير حث بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة وقدين أبو داود ان رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح بالمهملة والمثلثة فعلى هذا فرواية الكشمير في وهم لان البخاري انما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطابي فيه ضبط آخر وفيه بحث سائي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله في آخره فاغفر للانصار) كذا لاكثر وللمستمل والحوى فاغفر للانصار بضم اللام ويوجه بانه ضمن اغفر معنى استر وقدر واد أبو داود عن مسدد بلفظ فانصر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز نبش القبور والدارسة اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها قيل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للعاجلة أخذ من قوله وأمر بالنخل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يبرأ ما بان يكون ذكورا وما ان يكون طرا عليه ما قطع ثمرته وسائي في غنة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا (قوله باب الصلاة في مريض الغنم) أي أما كتبها وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مريض يكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله لكن بين هناك انه كان يجب الصلاة حيث أدركته أي حيث دخل وقتها سواء كان في مريض الغنم أو غيرها وبين هناك ان ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يجب الصلاة في غيره الاضرورة قال ابن بطلان هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله ببناء مسجداً بوال الغنم وأبعارها لان مريض الغنم لا تسلم من ذلك وتعتب بان الاصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب واذا تعارض الاصل والغالب قدم الاصل وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أبواب الابل (تنبيه) القائل ثم سمعته بعد يقول هو شعبية يعني انه سمع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد ان سمعته منه به ونهوه مفهوم الزيادة انا صلى الله عليه وسلم لم يعمل في مريض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت اذنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة (قوله باب الصلاة في مواضع الابل) كان يشير الى ان الحديث الواردة في التفرقة بين الابل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بعاطن الابل ووقع

وانه أمر ببناء المسجد فارسل الى مسلام بن النجار فقال يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا قالوا لا والله لا نطلب ثمنه الا الى الله فقال أنس فكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه نخل فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنبتت ثم بالحرب فسويت وبالنخل فقطع فصفوا النخل قبله المسجود وجعلوا اعضاده الحجارة وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي صلى الله عليه وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة فاغفر للانصار والمهاجرة (باب الصلاة في مريض الغنم) * حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن أبي التياح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في مريض الغنم ثم سمعته بعد يقول كان يصلي في مريض الغنم قبل ان يبنى المسجد (باب) * حدثنا سليمان بن حبان قال حدثنا عبيد الله عن نافع قال رأيت ابن عمر يصلي الى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل

في حديث جابر بن سمرة والبراء مبارك الأبل ومثله في حديث سليلك عند الطبراني وفي حديث
سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي أعطان الأبل وفي حديث أسيد بن حضير عند
الطبراني مناخ الأبل وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد مرابد الأبل فغير المصنف بالمواضع
لأنها أشمل والمعاطن أخص من المواضع لأن المعاطن مواضع أقامت عند الماء خاصة وقد ذهب
بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الأبل وقيل هو
مأواه مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد وقد نازع الاسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن
عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله ستره عدم كراهية الصلاة في مبركه وأجيب بأن
مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله
ابن مغفل فإنه أخلفت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كأنه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة
الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة راكبا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب التور وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها
جمعة لما طبع عليه من النقار المنقضي إلى تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على المراكب
منها أو إلى جهة واحدة معقول وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب ستر المصلي أن
شاء الله تعالى وقيل علة النهي في التفرقة بين الأبل والغنم بأن عادة أصحاب الأبل التغوط بقرها
فتخبس أعطانها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاه الطحاوي عن شريك واستبعده وغلط أيضا من
قال أن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لأن مراض الغنم تشركتها
في ذلك وقال أن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الأبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب
أصحابه وتعقب بأنه مخالف للأجاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار وإذا
ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله جعلت في الأرض
مسجدا وظهر أو بين أحاديث الباب بحملها على كراهة التنزيه وهذا أولى والله أعلم * (تكملة) *
وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراض
الغنم ولا يصلي في مراض الأبل والبقرو سنده ضعيف فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الأبل
بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن المقر في ذلك كالغنم (قوله) **باب** من صلى وقدامه التنوير
بالنصب على النور والتنوير بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة ما روي فيه النار للخبز وغيره
وهو في الأكثر يكون حفرة في الأرض وربما كان على وجه الأرض وروى من خصه بالأول قيل
هو معرب وقيل هو عربي توافق عليه الألسنة وإنما خصه بالذكر كونه ذكر النار بعده اهتماما
به لأن عبدة النار من الجحوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجر كالتي في التنوير وأشار به إلى
ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنوير وقال هو بيت نار أخرجه ابن أبي شيبة وقوله أو شيء
من العام بعد الخصاص فتدخل فيه الشمس مثلا والاصنام والتماثيل والمراد أن يكون ذلك بين
المصلي وبين القبلة (قوله) **وقال الزهري** هو طرف من حديث طويل يأتي موصولا في باب وقت
الظهر وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي بالنظر الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد وحديث
ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هنا لهذا الإسناد وتقدم
أيضا طرف منه في كتاب الإيمان وقد نازعه الاسماعيلي في الترجمة فقال ليس ما أرى الله نبيه من

*(باب) * من صلى وقدامه
تنوير أو نار أو شيء مما يعبد
فأراد به وجهه تعالى وقال
الزهري أخبرني أنس قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
عرضت على النار وأنا أصلي
* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن عبد الله
ابن عباس قال انخسفت
الشمس فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قال
أريت النار فلم أر منظرأ
كالיום قط أقطع

النار بمنزلة نار معبودة تقوم بتوجه المصلي اليها وقال ابن التين لاجحة فيسه على الترجمة لانه لم يفعل ذلك مختاراً وانما عرض عليه ذلك للمعنى الذي اراده الله من تنبيه العباد وتعتيق بان الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فدل على ان مثله جائز وتفرقة الاسماعيلي بين القصد وعدمه وان كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجودنا بين المصلي وبين قبلته في الجملة واحسن من هذا عندى ان يقال لم يفسح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها فيجتمل ان يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على ازالته او انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو المطابق لحديث الباب ويكره في حق الاول كما سيأتى التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنوير أو الى بيت نار ونازعه أيضاً من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال لادلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار ولا يلزم ان تكون امامه متوجها اليها بل يجوز ان تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك قال ويحتمل ان يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فجعل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالعلق عن أنس فنفى عن عرضت على النار وأنا أصلي وأما كونه رآها امامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه فنفى عنهم قالوا له بعد ان انصرف يارسول الله رأيتك تناوات شيئاً في مقامك ثم رأيتك تسكعكت أى تأخرت الى خلف وفي جوابه ان ذلك بسبب كونه أرى النار في هذا المقام فنفى عن عرض هذا الحائط وأنا أصلي في كتاب التوحيد موصولا لقد عرضت على الجنة والنار آتفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلي والبعيد **(قوله يا كراهية الصلاة في المقابر)** استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبوراً ان القبور ليست نجس للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكأنه أشار الى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام رجاله ثقات لكن اختلف في وصله وارساله وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان **(قوله حديثنا يحيى)** هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري **(قوله من صلاتكم)** قال القرطبي من للتبعية والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته (قلت) وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقترن بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الراجح وقد بالغ الشيخ محي الدين فقال لا يجوز جلد على الفريضة وقد نازع الاسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور لافي المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على انه انما فيه النسب الى الصلاة في البيوت اذا الموتى لا يصلون كانه قال لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) ان ارادته لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان ارادني ذلك مطلقاً فلا فقد قدمنا

* (باب كراهية الصلاة في المقابر) * حديثنا مسدد قال حديثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً

وجه استنباطه وقال في النهاية تبع المطلاع ان تاويل البخاري مرجوح والاولى قول من قال
معناه ان الميت لا يصلي في قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم انهم استدلووا بهذا الحديث
على ان المقبرة ليست بموضع الصلاة وكذا قال البغوي في شرح السنة والخطابي وقال
أيضا يحتمل ان المراد لا تجعلوا بيوتكم وطنا للنوم فقط لاتصلون فيها فان النوم أخو الموت
والميت لا يصلي وقال التوربشتي حاصل ما يحتمله أربعة معان فذكر الثلاثة الماضية ورابعها
يحتمل ان يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر (قلت) ويؤيده
ما رواه مسلم مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت
قال الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتي في البيوت فليس بشئ فقد دفن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما ادعى انه تاويل هو ظاهر لفظ
الحديث ولا سيما ان جعل النهي حكما منفصلا عن الامر وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني
فقال لعل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يموتون (قلت) هذا الحديث
رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوعا ما قبض نبي الا دفن حيث يقبض وفي
اسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله تذكرها البيهقي في
الدلائل وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الاشجعي
الصحابي عن أبي بكر الصديق انه قيل له فاين يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان
الذي قبض الله فيه روحه فانه لم يقبض روحه الا في مكان طيب اسناده صحيح لكنه موقوف
والذي قبله أصرح في المقصود واذا جمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد عن غيره عن ذلك
بل هو متجه لان استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهاة ولفظ
حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقابر فان ظاهره
يتقضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا والله اعلم **(قوله باب الصلاة في مواضع**
الخسف والعذاب) أي ما حكمها وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لان الخسف
من جملة العذاب **(قوله ويذكر ان عليا)** هذا الاثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي
الحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال كناع على قررنا على الخسف الذي يبابل فلم
يصل حتى أجزه أي تعدها ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلي في أرض خسف الله
بها ثلاث مراروا الظاهر أن قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسف لانه ليس فيه الا خسف واحد
وانما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود مر فوعا من وجه آخر عن علي ولفظه نهاني
حبيبي صلى الله عليه وسلم ان أصلي في أرض يبابل فانها ملعونة في اسناده ضعف واللائق بتعليق
المصنف ما تقدم والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر
عليهم السقف من فوقهم الآية ذكر أهل التفسير والخبار أن المراد بذلك ان النمرود بن كنعان
بن يبابل بنينا عظيما يقال ان ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع خسف الله بهم قال الخطابي لأعلم
أحد من العلماء حرم الصلاة في أرض يبابل فان كان حديث علي ثابتا فاعلمناه ان يتخذها وطنا
لانه اذا أقام بها كانت صلاته فيها يعني أطلق المزموم وأراد اللازم قال فحتمل ان النهي خاص
بعلي انذارا لما أتى من القسنة بالعراق (قلت) وسياق قصة علي الاولى يبعد هذا التأويل والله

* (باب الصلاة في مواضع
الخسف والعذاب)
ويذكر ان عليا كره الصلاة
بخسف يبابل

أعلم (قوله) حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك (قوله) لا تدخلوا كان هذا النهي لما مر وسمع النبي صلى الله عليه وسلم بالجرد يارثو في حال توجههم الى تبوك وقد صرح المصنف في أحاديث الانبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك (قوله) هؤلاء المعذبين) يفتح الذال المعجمة وله في أحاديث الانبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (قوله) الا ان تسكنوا باكين) ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الدخول بل دائماً عند كل جزء من الدخول وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالاولوية وسيأتي انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة قال ابن بطال هذا يدل على اباحة الصلاة هناك لان الصلاة موضع بكاء وتضرع كأنه يشير الى عدم مطابقة الحديث لاثر على (قلت) والحديث مطابق له من جهة ان كلامهم فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث ثم قنع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على انه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على في خسف بابل وروى الحاكم في الاكمال عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلاً جاء بجناحه وجد به بالجرف بيوت المعذبين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر بيده أن ينظر اليه وقال ألقه فالتقه لكن اسناده ضعيف وسيأتي نهيه صلى الله عليه وسلم ان يستقي من مياههم في كتاب أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله) لا يصيبكم) بالرفع على ان لا نافسة والمعنى لئلا يصيبكم ويجوز الجزم على انها ناهية وهو الوجه وهو من معنى الخبر وللمصنف في أحاديث الانبياء أن يصيبكم أي خشية ان يصيبكم ووجه هذه الخشية ان البكاء يعنه على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تكينه لهم في الارض واسماهم مدة طويله ثم ايقاع عقوبتهم وشدة عذابه وهو سبحانه مقلب القلوب فلما امن المؤمن ان تكون عاقبته الى مثل ذلك والتفكير أيضاً في مقابله أولئك نعمة الله بالكفر واهمالهم اعمال عقولهم فيما يوجب الايمان به والطاعة له فنهر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً باحوالهم فقد شابههم في الاهمال ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه فلما امن ان يجره ذلك الى العمل بمثل اعمالهم فيصيبه ما أصابهم وبهذا يدفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس بظالم لانه بهذا التقرير لا يامن ان يصير ظالمًا فيعذب بظلمه وفي الحديث الحث على المراقبة والزجر عن السكينة في ديار المعذبين والاسراع عند المرور بها وقد أشير الى ذلك في قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم (قوله) بالصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مشناة تحتانية معبد للنصارى قال صاحب المحكم البيعة صومعة الراهب وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعتمد ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار وشيخ ذلك (قوله) وقال عمر انا لا ندخل كنائسكم وفي رواية الاصيلي كنائسهم (قوله) من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل بمثناة ثم مثلثة بينهم ما بين وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم (قوله) التي فيها الضمير يعود على الكنيسة والصورة بالجر على انها بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع أي ان التماثيل مصورة والضمير على هذا التماثيل وفي رواية الاصيلي والصورة بزيادة الواو العاطفة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له

* حدثنا اسمعيل بن
عبد الله قال حدثني مالك
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تدخلوا على
هؤلاء المعذبين الا أن تكونوا
باكين فان لم تكونوا باكين
فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم
ما أصابهم * (باب الصلاة
في البيعة) * وقال عمر رضي
الله عنه انا لا ندخل كنائسكم
من أجل التماثيل التي فيها
الصور

وكان ابن عباس يصلي في البيعة الا بيعة فيها تماثيل * حدثنا محمد قال اخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أم سلمة ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٤ كنيسة رأيتها بارض الحبشة يقال لها مارية قد كرت له ما رأيت فيها من الصور

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك قوم اذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله * (باب) * حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قال لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح تخيمته على وجهه فاذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقتل وهو كذلك لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد يحذر ما صنعوا * حدثنا عبد الله ابن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد * (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا * حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم قال حدثنا سيار هو

رجل من النصارى طعما وكان من عظمائهم وقال أحب ان تحبني وتكرمني فقال له عمرانا لا ندخل كائناكم من أجل الصور التي فيها يعني التماثيل وتبين بهذا ان رواتي النصب والجرأ وجه من غيرهما والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين سمى به مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مسجعة بن ربيعي عن عمر في قصة طويلة أخرجهما (قوله وكان ابن عباس) وصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر وقد تقدم في باب من صلى وقدامه تنور أن لا معارضة بين هذين البابين وأن الكراهة في حال الاختيار (قوله حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته وعبد الله هو ابن سليمان وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب ومطابقته للترجمة من قوله بنوا على قبره مسجدا فان فيه إشارة الى نهى المسلم عن ان يصلي في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجدا والله أعلم (قوله باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة وسقط من بعض الروايات وقد قررنا ان ذلك كالفصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد وكأنه أراد ان يبين ان فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا (قوله لما نزل) كذا لا يذري ذر بفتحيتين والنساعل محذوف أي الموت وغيره بضم النون وكسر الزاي وطفق أي جعل والخيمصة كساء له اعلام كما تقدم (قوله فقال وهو كذلك) أي في تلك الحال ويحتمل ان يكون ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التي رأياها بارض الحبشة وكأنه صلى الله عليه وسلم علم انه مر تحل من ذلك المرض يخاف ان يعظم قبره كما فعل من مضى فلعن اليهود والنصارى إشارة الى ذم من يفعل فعلهم وقوله اتخذوا جعله مستأنفة على سبيل البيان لموجب اللعن كأنه قيل ما سبب لعنهم فاجيب بقوله اتخذوا وقوله يحذر ما صنعوا جعله أخرى مستأنفة من كلام الراوي كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فاجاب بذلك وقد استشكل ذكر النصارى فيه لان اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبينا صلى الله عليه وسلم نبي غيره وليس له قبر والجواب انه كان فيهم أنبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالخواريين ومرسيم في قول أو الجمع في قوله أنبياءهم بآراء المجموع من اليهود والنصارى أو المراد الانبياء وكبار أتباعهم فاكثري ذكر الانبياء ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب كانوا يتخذون قبورا أنبياءهم وصالحهم مساجد ولهذا المأفرد النصارى في الحديث الذي قبله قال اذا مات فيهم الرجل الصالح ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال قبورا أنبياءهم أو المراد بالاختصاص ان يكون ابتداء أو اتباعا فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعن ولا ريب ان النصارى تعظم قبور كثير من الانبياء الذين تعظمهم اليهود (قوله باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض (تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم وأخرجه هناك عن محمد بن سنان أيضا وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن وإيراده هنا يحتمل ان يكون أراد أن الكراهة في الابواب المتقدمة ليست

أبوابكم قال حدثنا يزيد الفقه قال حدثنا جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت للتحريم خمس لم يعطهن أحد من الانبياء قبلني نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة وأعطي الشفاعة

للتحریم لعدم قوله جعلت لی الارض مسجداً أى كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً لل سجود
أو يصلح أن یبنى فیة مكان للصلاة ویحتمل أن يكون أراد ان الكراهة فیها للتحریم وعموم حدیث
جابر مخصوص بهم أو الاول أولى لان الحدیث سبق فی مقام الامتنان فلا ینبغي تخصیصه ولا یرد
علیه أن الصلاة فی الارض المتنجسة لا تصح لان التجسس وصف طاروا الاعتبار بما قبل ذلك
قوله **باب** نوم المرأة فی المسجد (أى واقامتہا فیہ) (قوله أن ولیدة) أى أمة وهی فی
الاصل المولودة ساعة تولد قاله ابن سیده ثم أطلق علی الامه وان كانت كبيرة (قوله قالت فخرجت)
القائلة ذلك هی الولیدة المذکورة وقد روت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذی أنشده
ولم یذکرها أحد من صنف فی رواة البخاری ولا وقف علی اسمها ولا علی اسم القبيلة الی الی كانت
لهم ولا علی اسم الصیبة صاحبة الوشاح والوشاح بكسر الواو ویجوز ضمها ویجوز ابدالها ألفاً
خیطان من أولی یخالف بینهما ویتوشح به المرأة وقیل ینسج من ادم عریضاً ویرصع باللؤلؤ
وتشده المرأة بین عاتقها وركشحها وعن الناری لا یسمى وشاحاً حی یكون منظوماً بلؤلؤ وودع
انتهى وقولها فی الحدیث من سیوریدل علی أنه كان من جلد وقولها بعد خسبته لجم لا ینقی كونه
مرصعاً لان بیاض اللؤلؤ علی حرة الجلد یصیر كاللحم السمين (قوله فوضعتہ أو رقع منها) شد
من الراوی وقد رواه ثابت فی الدلائل من طریق أبی معاویة عن هشام فزاد فیہ أن الصیبة كانت
عروساً فدخلت الی مغتسلها فوضعت الوشاح (قوله حدیة) بضم الحاء وفتح الدال المهملتین
وتشدید الباء التختاً نية تصغیر حدیة بالهمز بوزن غنبة ویجوز فتح أوله وهی الطائر المعروف
المأذون فی قتله فی الحل والحرم والاصل فی تصغیرها حدیة بسكون الباء وفتح الهمزة لكن
سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفاً وتسمى أيضاً الحدیة بضم أوله وتشدید
الدال مقصور ویقال لها أيضاً الحد وبكسر أوله وفتح الدال الخفیفة وسكون الواو وجمعها
حداً كالمنرد بلاهاء وربما قالوه بالمد والله أعلم (قوله حتی فتشوا قبلها) كأنه من كلام عائشة
والافتقضى السیاق أن تقول قبلی وكذا هو فی رواة المصنف فی أيام الجاهلیة من رواة
علی بن مسهر عن هشام فالظاهر أنه من كلام الولیدة أو ردت به بلفظ الغيبة التفتاناً أو تجریداً وزاد
فیہ ثابت أيضاً قالت فدعوت الله أن یرئى فجاءت الحدیاء وهم یظنون (قوله وهوذا هو)
یحتمل أن يكون هو الثانی خبراً بعد خبراً أو مبتدأً أو خبره مخدوف أو یكون خبراً عن ذا والجوع
خبراً عن الاول ویحتمل غیر ذلك ووقع فی رواة أبی نعیم وهما هوذا وفی رواة ابن خزيمة وهوذا
كما ترون (قوله قالت) أى عائشة (جاءت) أى المرأة (قوله فكانت) أى المرأة وللكشمیه
فكان والخباء بكسر المجمة بدهام واحدة وبالمد الخیمة من وبر أو غیره وعن أبی عیسی لا یكون
من شعر والخفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شین مجمة البيت الصغیر القرب السمك
ماخوذ من الانخفش وهو الانضمام وأصله الوعاء الذی تضع المرأة فیہ غزلها (قوله فحدث)
بلفظ المضارع یحذف إحدى التاءین (قوله تعاجیب) أى أعاجیب واحدها أعجوبة
ونقل ابن السید أن تعاجیب لا واحد له من لفظه (قوله ألا انه) بتخفیف اللام وكسر الهمزة
وهذا البيت الذی أنشده هذه المرأة عروضة من الضرب الاول من الطویل وأجزاؤه
ثمانیة ووزنه فعولان مضاعیلان أربع مرات لكن دخل البيت المذکور القبض وهو حذف

* (باب نوم المرأة فی المسجد) *

حدثنا عبد بن حمید
قال حدثنا أبو أسامة عن
هشام عن أبیه عن عائشة
أن ولیدة كانت سوداء
لحمی من العرب فاعةتوها
فكانت معهم قالت
فخرجت صیبة لهم علیها
وشاح أحمر من سیورقات
فوضعتہ أو وقع منها فزرت
به حدیة وهو ملق خسبته
لجم الخفطنته قالت فالتسوه
فلم یجدوه قالت فاتهمونی
به قالت فطنقوا یفتشون
حتى فتنشوا قبلها قالت
والله انی لتأمنه معهم اذ
مرت الحدیة فأنشده قالت
فوقع بینهم قالت فقلت هذا
الذی اتممتونی به زعم وأما
منه بریئة وهوذا هو قالت
جاءت الی رسول الله صلی
الله علیه وسلم فاسلمت قالت
فكانت اها خباء فی المسجد
أو حنش قالت فكانت
تأتی فحدثت عندی قالت
فلا تجلس عندی مجلساً الا
قالت

ویوم الوشاح من تعاجیب ربنا
الا انه من بلدة الکفر أنجانی
قالت عائشة فقلت لها
سأنا لا نفعیدن معی مقعداً
القلت هذا قالت فحدثنی
بهذا الحدیث

(باب نوم الرجال في المسجد) * وقال أبو قلابة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا في الصفة وقال عبد الرحمن بن أبي بكر كن أصحاب الصفة الفقراء * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله بن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لأهل له في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فوجد عبد الله في البيت فقال أين ابن عمك قالت كن بيني وبينه شيء فغلضتني فخرج فلم يقل شيئا * فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأسن الخمرين هو جفاء فقال يا رسول الله هو راقص في المسجد فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه عنقه ويقول قم أبارك قم أبارك * حدثنا يوسف بن عيسى قال

الشماس الساكن في ثلثي جزء منه فان أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالما أو قلت ويوم وشاح بالتسوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادر في أشعار المولدين وهو عند الخليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابغ الساكن وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا وانما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور وفي الحديث اباحة البيت والمقبل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة واباحة استظلاله فيه بالخيمة ونحوها وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرء فيه المحنة ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة وفيه فضل الهجرة من دار الكفر واجابة دعوة المظلوم ولو كان كافرا لأن في السياق أن أسلامها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم **(قوله باب نوم الرجال في المسجد) أي** جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهيته الأمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح **(قوله) وقال أبو قلابة عن أنس** هذا طرف من قصة العريين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا اللفظ أوردته في الخبر بين موصول من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة **(قوله) وقال عبد الرحمن بن أبي بكر** هو أيضا طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكين وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما **(قوله) حدثنا يحيى** هو القطان (عن عبيد الله) هو العمري وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضا من حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل وأورده ابن ماجه مختصرا أيضا باللفظ كاتمام **(قوله) أعزب** بالمهملة والراء أي غير متزوج والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الراء والاول لغة قليلة مع أن القزاز أنكرها وقوله لأهل له هو تفسير لقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجد متعاق بقوله ينام **(قوله) عن أبي حازم** هو سلمة بن دينار والد عبد العزيز المذكور **(قوله) أين ابن عمك** فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لا ابن عمها وفيه إرشادها إلى أن تخاطبه بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة التي بينهما صلى الله عليه وسلم فهم ما وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما **(قوله) فلم يقل عندي** بفتح الباء التعتانية وكسر القاف من القيلولة وهو نوم نصف النهار **(قوله) فقال لا تأسن** يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والمصنف في الأدب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أين ابن عمك قالت في المسجد وليس بيني وبين الذي هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطبراني قاصر انسا نام معه فوجد مضطجعا في الجدار **(قوله) هو راقص في المسجد** فيه مراد الترجة لأن حديث ابن عمر يدل على اباحته لمن لا مسكن له وكذا بقية أحاديث الباب الا قصة علي فانها نقضت التعميم لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار وفي حديث سهل هذا من النوائد أيضا جواز القائل في المسجد ومما رآه المصنف بما لا يغضب منه بل يحصل به تانيسه

وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية والتلقب بالكنية لمن لا يغضب وسيأتي في الادب أنه كان يفرح اذا دعي بذلك وفيه مداراة الصهر وتسكينه من غضبه ودخول الوالد بيت ابنته بغير اذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بابداء المنسكبين في غير الصلاة وسيأتي بقية ما يتعلق به في فضائل علي أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا ابن فضيل) هو محمد بن فضيل بن غزوان وأبو حازم هو سلمان الاشجعي وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السنن واللقاء وان كانا جميعاً مدينين تابعين ثقتين (قوله لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة) يشعر بانهم كانوا أكثر من سبعين وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بئر معونة وكانوا من أهل الصفة أيضاً لكنهم استشهدوا قبل اسلام أبي هريرة وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الاعرابي والسلمي والحاكم وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكره اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك (قوله رداء) هو ما يستر أعالي البدن فقط وقوله اما ازارأى فقط واما كساء أى على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قدر بطوأي الاكسية خذف المفعول للعلم به وقوله فنها أى من الاكسية (قوله فيجمعه بيده) أى الواحد منهم زاد الاسماء على ان ذلك في حال كونهم في الصلاة ومحصل ذلك انه لم يكن لاحد منهم ثوبان وقد تقدم نحوه هذه الصفة في باب اذا كان الثوب ضيقاً (قوله باب الصلاة اذا قدم من سفر) أى في المسجد (قوله وقال كعب) هو طرف من حديثه الطويل في قصة تخلفه وتوبته وسيأتي في أواخر المغازي وهو ظاهر فيما ترجم له وذكر بعده حديث جابر لا يجمع بين فعل النبي صلى الله عليه وآله وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه (قوله قال مسعر أراه) بالضم أى أظنه والضمير لمحارب (قوله وكان لي عليه دين) كذا لا كثرة للعموم وكان له أى لجابر عليه أى على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك فقضاني التفات وهذا الدين هو ثمن جل جابر وسيأتي مطولاً في كتاب الشروط ونذكر هناك فوائد ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضاً في نحو من عشرين موضعاً مطولاً ومختصراً موصولاً ومعلقاً ومطابقاً لبقته لترجمة من جهة ان تقاضيه لمن الجمل كان عند قدومه من السفر كما سيأتي واضحاً وغفل مغلطاً حيث قال ليس فيه ما يرب عليه لان لقائل أن يقول ان جابر لم يقدم من سفر لانه ليس فيه ما يشعر بذلك قال النووي هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر ينوي بها صلاة القدوم لأنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس لكن تحصل التحية بها وتساك بعض من منع الصلاة في الاوقات المنية ولو كانت ذاسبب بقوله ضحى ولا حجة فيه لانها واقعة عين (قوله ما) اذا دخل المسجد حذف الفاعل للعلم به وذكر في رواية الاصيلي وكريمة كلفظ المتن (قوله عن أبي قتادة) بفتحين هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ورواه سهيل ابن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال عن جابر يدل أبي قتادة وخطاه الترمذي والدارقطني وغيرهما (قوله السلمي) بفتحين لانه من الانصار والاسناد كله مدني كالذي بعده (قوله فليركع) أي فليصل من اطلاق الجزء وأرادة الكل (قوله ركعتين) هذا العدد لا مفهوم لا كثرة باتفاق واختلف في أقله والصحيح اعتباره فلا تتأدى هذه السنة باقل من ركعتين واتفق أئمة الفتوى على أن الامر في ذلك للنسب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن حزم عدمه ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم

حدثنا ابن فضيل عن أبيه
عن أبي حازم عن أبي هريرة
قال رأيت سبعين من أصحاب
الصفة ما منهم رجل عليه
رداء اما ازار واما كساء
قدر بطوأي أعناقهم فنها
ما يبلغ نصف الساقين ومنها
ما يبلغ الكعبين فيجمعه
بيده كراهية أن ترى عورته
*(باب الصلاة اذا قدم من
سفر) وقال كعب بن مالك
كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا قدم من سفر يبدأ بالمسجد
فصلى فيه * حدثنا خلاد بن
يحيى قال حدثنا مسعر قال
حدثنا محارب بن دثار عن
جابر بن عبد الله قال أتت
النبي صلى الله عليه وسلم
وهو في المسجد قال مسعر
أراه قال ضحى فقال صل
ركعتين وكان لي عليه دين
فقضاني وزادني * (باب
اذا دخل المسجد فليركع
ركعتين) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن عامر بن عبد الله بن
الزبير عن عمرو بن سليم الزرقي
عن أبي قتادة السلمي أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا دخل أحدكم
المسجد فليركع ركعتين

للذي رآه يتخطى أجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر
وقال الطحاوي أيضا الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها (قلت) هما
عمومان تعارضا الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في اوقات
مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع الى تخصيص النهي وتعميم الامر وهو
الاصح عند الشافعية وذهب جمع الى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية (قوله قبل أن يجلس)
صرح جماعة بأنه اذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه
من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركنت ركعتين قال لا قال
قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس (قلت) ومثله قصة سليلك
كحسين في الجمعة وقال الحب الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده
وقت جواز أو يقال وقتها قبل اداء وبعده قضاء ويحتمل أن يحمل مشروعية ما بعد الجلوس
على ما اذا لم يطل الفصل (قائدة) حديث أبي قتادة هـ ذار رد على سبب وهو أن أبا قتادة دخل
المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن تركع
قال رأيتك جالسا والناس جلوس قال فاذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
أخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قبل له وما
حقها قال ركعتين قبل أن تجلس (قوله ما — الحدث في المسجد) قال المازري
أشار البخاري الى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب وهو
مبنى على أن الحدث هنا الرشح ونحوه وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قيل المراد
بالحدث هنا أعم من ذلك أي ما لم يحدث سواء يؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه
وفي أخرى للبخاري ما لم يؤذ فيه يحدث فيه وسياق قريشاً على أن الثانية تفسير للدولى (قوله
الملائكة تصلي) وللكشيميني أن الملائكة تصلي بزيادة أن والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة
أو أعم من ذلك (قوله تقول الخ) هو بيان لقوله تصلي (قوله مادام في مصلاه) مفهومه أنه اذا
انصرف عنه انتفى ذلك وسياق في باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة بيان فضيلة من انتظر
الصلاة مطلقا سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحوّل الى غيره ولفظه ولا يزال في صلاة
ما انتظر الصلاة فثبت للمنتظر حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله في مصلاه على المكان المعد
للصلاة لا الموضع الخاص بالسجود فلا يكون بين الحديثين تخالف وقوله ما لم يحدث يدل على أن
الحدث يبطل ذلك ولو استقر جالسا وفيه دليل على أن الحدث في المسجد أشد من الخناسة لما
تقدم من أن لها كفارة ولم يذكر لهذا كفارة بل عموم صاحبها بجرمان استغفار الملائكة ودعاء
الملائكة مرجو الاجابة لقوله تعالى ولا يشفعون الا لمن ارتضى وسياق بقية فوائده هذا
الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله ما — بنیان المسجد)
أي النبوي (قوله وقال أبو سعيد) هو الخدرى والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة
القدر وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسياق قريشاً في أبواب صلاة
الجماعة (قوله وأمر عمر) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي (قوله وقال أكن
الناس) وقع في روايتهما أكن بضم الهاء وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل

قبل أن يجلس * (باب
الحدث في المسجد) * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الملائكة
تصلي على أحدكم مادام
في مصلاه الذي صلى فيه
ما لم يحدث تقول اللهم
اغفر له اللهم ارحمه * (باب
بنیان المسجد) * وقال
أبو سعيد كان سقف المسجد
من جريد النخل وأمر عمر
بنیان المسجد وقال أكن
الناس من المطرواياك

المضارع من أكن الرباعي يقال اكننت الشيء اكننا أي صنته وسترته ويحكي أبو زيد ككننته من الثلاثي بمعنى اكننته وفتح الكسائي بينهما فقال ككننته أي سترته واكننته في نفسه أي أسرته ووقع في رواية الاصيلي أكن بفتح الهمزة والنون فعل أمر من الأكنان أيضا ويرجح قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له وإياك أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصيلي والقابسي أي وأني ذكر ككن الناس يحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن ملك ضم الكاف على أنه من كن فهو ومكنون انتهى وهو متجه لكن الرواية لا تساعد (قوله ففتنت الناس) بفتح المنة من فتن وضبطه ابن التين بالضم من أفتن وذكر أن الاسم في أنسكرو وأن أبا عبيد أجازته فقال فتن وأفتن بمعنى قال ابن بطال كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع للجمعة إلى أبي جههم من أجل الأعلام التي فيها وقال إنها ألهتني عن صلاتي (قلت) ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعا ما ساء عمل قوم قط الأزخرفوا مساجدكم رجاله ثقات الأشيخه جبارة بن المغلس فنهى مقل (قوله وقال أنس يتباهون بها) بفتح الهاء أي يتفاخرون وهذا التعليق رويته موصولا في مسند أبي يعلى وصححه ابن خزيمة من طريق أبي قلابة أن أنسا قال سمعته يقول باقى على أمتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها الا قليلا وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان شقيصرا من طريق أخرى عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد والطريق الأولى التي مراد البخاري وعند أبي نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تنبه) قوله ثم لا يعمرونها المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله وليس المراد به بناءها بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده (قوله وقال ابن عباس لتزخرقنها) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المنة وفتح الزاي وسكون الخاء لمجهمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي فون التاكيد والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يزين به وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الاسم عن ابن عباس هكذا موقوفاً وقبله حديث مرفوع ولفظه ما أمرت بتشديد المساجد ووطن الطيبي في شرح المشكاة أنها ما حديث واحد فترجمه على أن اللام في تزخرقنها مكسورة وهي لام التعليل للمعنى قبله والمعنى ما أمرت بتشديد ليجعل ذريعة إلى الزخرفة قال والنون فيه مجرد التاكيد وفيه نوع توخي وتأنيب ثم قال ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم (قلت) وهذا هو المأخذ الأول لم تثبت به الرواية أصلاً فلا يغترب به كلام ابن عباس فيه فصول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وغيرهما وانما لم يذكر البخاري المرفوع منه لاختلاف على يزيد بن الاسم في وصله وارساله قال البغوي التشديد رفع البناء واطويله وانما زخرقت اليهود والنصارى معابد هاجين حرفوا كتبهم وبذلوا (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم (زاد الاصيلي ابن سعد ورواية صالح بن كيسان عن نافع بن رواية الاقران لانهم مدينان اثنان تابعيان من طبقة واحدة وعبد الله هو ابن عمر (قوله باللبن) بفتح اللام وكسر الموحدة (قوله وعنده) بفتح أوله وثانيه ويجوز ضمها وكذا قوله خشب (قوله وزاد فيه عمر وبناه على بنيانه) أي بجففس

تحمراً أو تصفر فتنت الناس
وقال أنس يتباهون بها
ثم لا يعمرونها الا قليلا
وقال ابن عباس لتزخرقنها
كازخرقت اليهود والنصارى
* حدثنا علي بن عبد الله
قال حدثنا يعقوب بن
ابراهيم قال حدثني أبي عن
صالح بن كيسان قال حدثنا
نافع أن عبد الله أخبره أن
المسجد كان على عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مبنياً بالبن وسقفه
الجريد وعمده خشب
الخل فلم يزد فيه أبو بكر
شيأ وزاد فيه عمر وبناه على
بنيانه في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالبن
والجريد وأعاد عمده خشباً

ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة
كثيرة وبنى جداره بالججارة
المنقوشة والقصة وجعل
عمده من ججارة منقوشة
وسقفه بالساج * (باب)
التعاون في بناء المسجد
ما كان للمشركون
أن يعمر ومساجد الله
شاهدين على أنفسهم
بالكفر أولئك حبطت
أعمالهم وفي النار هم خالدون
انما يعمر مساجد الله من
آمن بالله واليوم الآخر
وأقام الصلاة وآتى الزكاة
ولم يخش إلا الله فعسى
أولئك أن يكونوا من
المهتدين * حدثنا مسدد
قال حدثنا عبد العزيز بن
مختار قال حدثنا خالد الخذاء
عن عكرمة قال لي ابن عباس
ولابنه علي انطلقا إلى أبي
سعيد فامعنا من حديثه
فانطلقنا فإذا هو في حائط
يصلحه فاخذرداءه فاحتجب
ثم أنشأ يتحدثنا حتى أتى على
ذكر بناء المسجد فقال كنا
نحمل لبنه لبنه

الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته إلا توسيعه (قوله ثم غيره عثمان) أي من الوجهين
التوسيع وتغيير الآلات (قوله بالججارة المنقوشة) أي بدل اللبن والخموى والمستعمل في التجارة
منقوشة (قوله والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلغة أهل الجاز
وقال الخطابي تشبه الجص وليست به (قوله وسقفه) بالفتح الماضي عطفا على جعل وبأسكان
القاف على عمده والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند قال ابن بطال وغيره هذا
يدل على أن السنة في بنى المسجد القصد وترك العلوف في تحسينه فقد كان عمر مع كثرة الفتوح
في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل
كان قد نخر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر خسرته بما لا يقتضى الزخرفة
ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل وأول من زخرف المساجد الوليد بن
عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك
خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم
للمسجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة وتعقب بأن المنع أن كان للعث على اتباع
السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وإن كان خشية شغل بال المصل بالزخرفة فلا لبقاء العلم وفي
حديث أنس علم من اعلام النبوة لاخباره صلى الله عليه وسلم بحاسية وقع فوقع كما قال (قوله)
بالتعاون في بناء المسجد ما كان للمشركون أن يعمر ومساجد الله كذا في رواية
أي ذرور زاد غيره قبل قوله ما كان وقول الله عز وجل وفي آخره إلى قوله المهتدين وذكر هذه الآية
مصدريه إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحدا الاحتمالين في الآية وذلك أن قوله تعالى مساجد الله
يشتمل أن يراد بها مواضع السجود ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة وعلى
الثاني يحتمل أن يراد بعمارتهما بانيتهما ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها (قوله حدثنا مسدد)
هذا الاسناد كله بصري لأن ابن عباس أقام على البصرة أميرا مدة ومعه مولاه عكرمة (قوله)
انطلقا إلى أبي سعيد أي الخدرى (قوله فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد فانيما وهو وأخوه في
حائط لهما (قوله يصلحه) قال في الجهاد ببقائه والحائل البستان وهذا الآخر زعم بعض الشراح
أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأمه ولا يصح أن يكون هو فإن علي بن عبد الله بن عباس
ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب وليس
لابي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه الافتادة فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من
الرضاعة ولم أقف إلى الآن على اسمه وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد لان ابن
عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالانذار عن أبي سعيد فيحتمل أن يكون علم ان عنده ما ليس عنده
ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علما الاسناد لان أبا سعيد أقدم حجة وأكثر معانا من النبي
صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السلف عليه من النواضع وعدم التكبر وتعاهد
أحوال المعاش بانفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلتهم وإكرام طلبة العلم وتقدير حوائجهم
على حوائج أنفسهم (قوله فاخذرداءه فاحتجب) فيه القاطع لائق العلم وترك التحديث في حالة
المهنة اعظاما للحديث (قوله حتى أتى على ذكر بناء المسجد أي النبوى وفي رواية كريمة حتى إذا

أنى (قوله وعمار لبنتين) زاد معمر فى جامع لبنة عنه وابنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ارتكاب المشقة فى عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بعاية عاظماء من المصالح وفضل بنيان المساجد (قوله فراه النبي صلى الله عليه وسلم فيمنفض) فيه التعبير بصيغة المضارع فى موضع الماضى مبالغة لاستحضار ذلك فى نفس السامع كأنه يشاهده وفى رواية الكشميهنى فجعل ينفض (قوله التراب عنه) زاد فى الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه إكرام العامل فى سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول (قوله ويقول) أى فى تلك الحال (ويح عمار) هى كلمة رجوة وهى بفتح الحاء إذا اضيفت فإن لم تضاف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيها (قوله يدعوهم) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتله كما ثبت من وجه آخر تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى آخره وسياق الآية عليه فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع على والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة وهم مجتهدون لا لوم عليهم فى اتباع ظنونهم فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سبيلها وهو طاعة الامام وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة على وهو الامام الواجب الطاعة اذ ذلك وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذى ظهر لهم وقال ابن بطال تبع المذهب انما يصح هذا فى الخوارج الذين بعث اليهم على عمار يدعوهم إلى الجماعة ولا يصح فى أحد من الصحابة وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح وفيه نظر من أوجه أحدها ان الخوارج انما خرجوا على على بعد قتل عمار بخلاف بين أهل العلم بذلك فان ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً فكيف يبعثه اليهم على بعد موته ثانياً ان الذين بعث اليهم على عمار انما هم أهل الكوفة بعثه يستنصرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل وكان فيهم من الصحابة جماعة ممن كان مع معاوية وأفضل وسياق التصريح بذلك عند المصنف فى كتاب الفتن فافتر منه المذهب وقوع فى مثله مع زيادة اطلاق دعائهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك ثالثها انه شرح على ظاهر ما وقع فى هذه الرواية الناقصة ويمكن جملة على أن المراد بالذين يدعوهم إلى النار كفارق ريش كما صرح به بعض الشراح لكن وقع فى رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت فى نسخة الصغاني التى ذكرته قابلهما على نسخة الفربرى التى بخطه زيادة توضيح المراد وتوضيح بيان الضمير يعود على قتله وهم أهل الشام ولنظرة ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الحديث * واعلم ان هذه الزيادة لم يذكرها الحميدى فى الجمع وقال ان البخارى لم يذكرها أصلاً وكذا قال أبو مسعود قال الحميدى واعلمها لم تقع للبخارى أو وقعت فحذفها عمداً قال وقد أخرجهما الاسماعيلى والبرقانى فى هذا الحديث (قلت) ويظهر لى ان البخارى حذفها عمداً وذلك لسكته خفية وهى أن أباسعيد الخدرى اعترف انه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على انها فى هذه الرواية مدرجة والرواية التى بينت ذلك ليست على شرط البخارى وقد أخرجهما البزار من طريق داود بن أبى هند عن أبى نصره عن أبى سعيد فذكر الحديث فى بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد حدثنى أصحابى ولم أسمعهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية اه وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه وهذه الاسناد على شرط مسلم وقد عني أبو سعيد من حديثه بذلك

وعمار لبنتين لبنتين فراه
النبي صلى الله عليه وسلم
فينفض التراب عنه ويقول
ويح عمار يدعوهم إلى الجنة
ويدعونه إلى النار

ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة فذكره فاقصر البخاري على التدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دل على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الاحاديث وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري وهي عند الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك قال اني أريد من الله الاجر وقد تقدمت زيادة معمرفيه أيضا (فائدة) روى حديث تقتل عمارا الفئة الباغية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأما سلمة عنده وسلم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وغيرهم ثبت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار بن ياسر وكلها عند البخاري وغيره وغالب طرقها صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمارة ورد على النواصب الزاعمين ان عليا لم يكن مصيبا في حروبه (قوله في آخر الحديث يقول عمار أعوذ بالله من النتن) في دليل على استحباب الاستعاذة من النتن ولو علم المرءة ذلك فيم بالحق لانها قد تنضى الى وقوع ما لا يرى وقوعه قال ابن بسال وفيه رد للحديث الشائع لا تستعيذ بالله من النتن فان فيها احصاء المناقبات قلت وقد سئل ابن وهب قديما عنه فقال انه باطل وسبأ في كتاب النتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أعادنا الله تعالى مما ظهر منها وما بطن (قوله يا سب الاستعاذة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد) الصناع بنهم المهملات جمع صانع رذ كره بعد النجار من العام بعد الخاص أرى الترجمة لف ونشر فقوله في أعواد المنبر يتعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع أي والاستعاذة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالنجار فقط ومنه تؤخذ مشروعية الاستعاذة بغيره من الصناع لعدم الفرق وكأنه أشار بذلك الى حديث طاق بن علي قال بنيت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول قربوا اليماحي من الطين فانه أحسنكم له مساواشداكم لا سكارواه أحمد وفي نسخة فاختت المسجدة فخلطت الطين فكانت أعجب فنهال دعوا الخني والطين فانه اضبطكم للطين ورواه ابن حبان في صحيحه وانقله ففقت يا رسول الله أنقل كما يتلون فقال لا ولا كن اخلط لهم الطين فانت أعلم به (قوله حدثنا عبد العزيز) هو ابن أبي حازم (قوله ان امرأة) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح والتمني على غلط من مما ساء علائمه وكذا التنبية على اسم غلامها وساق المتن هنا مختصرا وساقه بقائه في البيوع بهذه الاسناد وسند كرفوانده في كتاب الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا خالد) هو ابن يحيى وأمين بوزن أفعل وهو الحبشي مولى بني مخزوم (قوله ان امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل فان قيل ظاهر سياق حديث جابر يخالف لسياق حديث سهل لان في هذا انها ابتدأت بالعرض وفي حديث سهل انه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل اليها يطالب ذلك أجاب ابن بطال باحتمال ان تذكر المرأة ابتدأت السؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن ان يبطي الغلام بعمله فارسل يستخبره عما سمع لعلمه بطيب نفسه بما بذلته قال ولا يمكن ارساله اليها ليعرفها بصنفة ما يصنع الغلام من الاعواد وان يكون

قال يقول عمار أعوذ بالله من النتن (باب) * الاستعاذة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد * حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأة أن امرى غلامك النجار يعمل لي أعوادا أجلس عليهن * حدثنا خالد قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر أن امرأة قالت

ذلك منبر اقلت قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا يجعل لك منبراً فعمل التعريف وقع بصفة للمنبر خصوصاً أو يحتمل انه لما فرض اليها الامر بقوله ليها ان شئت كان ذلك سبب البطء لان الغلام كان شرعاً بطاولاً انه جهل الصفة وهذا الوجه في نظري **(قوله ألا يجعل لك)** اضافت الجعل الى نفسها مجازاً **(قوله فان لي غلاماً مجازاً)** في رواية الكشميهني فاني لي غلام مجاز وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً وايضا في مقامه في علامات النبوة وفي الحديث قبول البذل اذا كان بغير سؤال واستخار الوعد من يعلم منه الاجابة والتعريف الى أهل الفضل بعمل الخير وسماي بنية فوائده في علامات النبوة ان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** من بنى مسجداً أي ماله من الفضل **(قوله اخبرني عمرو)** هو ابن الحرث وبكير بن الصغبر هو ابن عبد الله بن الأشج وعبيد الله هو ابن الاسود وفي هذا الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق بكير وعاصم وعبيد الله وثلاثة من أوله مصر يون وثلاثة من آخره مذيون وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير فاقسم الاسناد الى مصري ومدني **(قوله)** عند قول الناس فيه وقع بيان ذلك عندهم سلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الانصاري وعموم من صغار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأحبوا ان يدعوهم على هتته أي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وظهور هذا ان قوله في حديث الباب حين بنى أي حين أراد ان يبنى وقول البغوي في شرح السنة اعمل الذي ذكره الصحابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا يرد في سنة سبعه انتم بنى ولم يبن عثمان المسجد انشاء وانما وسعه وشيده كما تقدم في باب بيان المسجد فيؤخذ منه اطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ والمراد بالمسجد هنا بعض المسجد من اطلاق الكل على البعض **(قوله مسجد الرسول)** كذلك كثرة للحموى والكشميهني مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله انكم أكنتم)** حذف المنعول للعلم به والمراد الكلام بالانكار ونحوه **(تنبيه)** كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافة في كتاب السير عن الحرث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كتب الاخبار كان يقول عند بنى عثمان المسجد لوددت ان هذا المسجد لا ينجز فانه اذا فرغ من بنيانه قتل عثمان قال مالك فكان كذلك **(فت)** ويمكن الجمع بين القولين بان الاول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتمائه **(قوله من بنى مسجداً)** التمسك فيه للشيوع فيه الكبر والصغير ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان ولو كنعص قطاة وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والبرازن حديث أنس وعنده أي مسلم الكعبي من حديث ابن عباس وعنده الطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعنده أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ كنعص قطاة وأصغر ورجل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لان المكان الذي تنعص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للمسلاة فيه ويؤيده رواية جابر هذا وقيل بل هو على ظاهره والمعنى ان يزيد في مسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذي يتخذ للمسلاة فيه فان كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع

يا رسول الله ألا تجعل لك شيئاً تعد عليه فان لي غلاماً مجازاً قال ان شئت فعملت المنبر * **(باب من بنى مسجداً)** * حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه أن عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أنه سمع عبيد الله الخولاني أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول عند قول الناس فيه حين بنى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم انكم أكنتم وانى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من بنى مسجداً

الجهة فلا يحتاج الى شيء مما ذكرنا لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة من بنى الله بيتاً أخرجه نحوه في فوائده بإسناده حسن وقوله في رواية عمر بن مسعود أن كعب بن مالك بنى الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج النسائي نحوه من حديث عمرو بن عتبة فكل ذلك يشعر بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لا موضع السجود فقط لكن لا يمنع ارادة الآخر شأنا اذ بناء كل شيء بحسبه وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحوطينها الى جهة القبلة وحتى في غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة فتحديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن (قوله قال بكير حسبت أنه) أي شيخه عاصم بالاسناد المذكور (قوله) يتبعني به وجه الله أي يطلب برضا الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة لم يجزم بها بكير في الحديث ولم أرها الا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بلقظها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق اليه لفظهم من بنى الله مسجدا فكأن بكيرا نسبها فذكرها بالمعنى متريدا في اللفظ الذي ظنه فان قوله لله بمعنى قوله يتبعني به وجه الله لا شترأ كهما في المعنى المراد وهو الاخلاص * (قائدة) قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الاخلاص انتهى ومن بناه بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد الخصوص لعدم الاخلاص وان كان يؤجر في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المختص في صنعته والراعي به والممتد به فقوله المختص في صنعته أي من يقصد بذلك اعانة الجاهد وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو باجرة له كان الاخلاص لا يحصل الا من المتطوع وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل ثمنه من الارض مسجدا بان يكفي بتحويلها من غير بناء وكذا من عمد الى بناء كان يملكه فوقه مسجدا ان وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم وهو المتبني وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضي دخول الامر بذلك أيضا وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه لانه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك بنفسه (قوله بنى الله) اسناد البناء الى الله مجاز وابرار الغاء على فيه لتعظيم ذكره جل اسمه أو لئلا تتنافر الضمائر أو يتوهم عوده على باني المسجد (قوله مثله) صفة مصدر محذوف أي بنى بناء مثله ولفظ المثل له استعمالان أحدهما الافراد مطابقة لقوله تعالى فقلوا أنؤمن لبشرين مثلنا والاخر المطابقة لقوله تعالى أمثالكم فعلى الاول لا يمنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله مثله مع ان الحسننة بعشر أمثالها الاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله والاصل ان ثواب الحسننة الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة عليه ومن الاجوبة المرضية أيضا ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكلم من بيت خير من عشرة بل من مائة أو ان المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسننة من جنس

قال بكير حسبت أنه قال
يتبعني به وجه الله بنى الله له
مثله

البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة اذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد بن حديث واثلة بلنظ بنى الله في الجنة أفضل منه وللطبراني من حديث أبي أمامة بلنظ أوسع منه وهذا يشعر بان المثلثة لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا (قوله في الجنة) يتعاقب بنى أو هو حال من قوله مثله وفيه إشارة الى دخول فاعل ذلك الجنة اذ المقصود بالبناء له أن يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد الدخول والله أعلم (قوله ما) يأخذ أى الشخص (بوصول) جمع فصل ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده والنبيل بفتح النون وسكون الموحدة بعدها لام السهام العربية وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وجواب الشرط فى قوله اذا مترشحذوف ويفسر قوله ياخذ أو التقدير يستحب لمن معه نبيل أنه ياخذ الى آخره وسفيان المذكور فى الاسناد هو ابن عينة وعمرو وهو ابن دينار ولم يذكر قتيبة فى هذا السياق جواب عمرو عن استنهام سفيان كذا فى أكثر الروايات وحكى عن رواية الاصيل أنه ذكره فى آخره فقال نعم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف فى الفتن عن على بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره فقال نعم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بغير سؤال ولا جواب لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيعتان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ولفظه ان رجلاً من المسجد بياهم قد أبدى نصولها فامر أن ياخذ بنصولها كى لا تخدش مسلماً وليس فى سياق المصنف كى وأفادت رواية سفيان تعيين الامر بالمهم فى رواية حماد وأفادت رواية حماد بيان علة الامر بذلك ولمسلم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصديق بالنبيل فى المسجد ولم أقف على اسمه الى الآن (فائدة) قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاسناد لان سفيان لم يقل ان عمراً قال له نعم قال ولكن ذكره البخارى فى غير كتاب الصلاة وزاد فى آخره فقال نعم فبان بقوله نعم اسناد الحديث (قلت) هذا مبني على المذهب المرجوح فى اشتراط قول الشيخ نعم اذا قال له القارئ مثلاً أحدثت فلان والمذهب الرابع الذى عليه أكثر المحققين ومنهم البخارى ان ذلك لا يشترط بل يكفي بسكوت الشيخ اذا كان متيقظاً وعلى هذا الاسناد فى حديث جابر ظاهر والله أعلم وفى الحديث إشارة الى تعظيم قليل الدم وكثيره وتأكيد حرمة المسلم وجواز ادخال المسجد السلاح وفى الاوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقليب السلاح فى المسجد والمعنى فيه ما تقدم (قوله ما) المرور فى المسجد أى جواره وهو مستحب من حديث الباب من جهة الاولوية فان قيل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور وحديث جابر بترجمة الاخذ بالنصال مع أن كلاماً من الحديث يدل على كل من الترجمتين أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر الى لفظ المتن فان حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى فان فيه لفظ المرور تصوداً حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ الذى وقع للمصنف على شرطه والافق قد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلنظ اذا مر أحدكم الحديث وعبد الواحد المذكور فى الاسناد هو

فى الجنة * (باب ياخذ
بوصول النبيل اذا مر فى
المسجد) * حديثنا قتيبة
قال حدثنا سفيان قال قلت
لعمر وأسمعت جابر بن عبد
الله يقول مر رجل فى المسجد
ومعه سهام فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمسك بنصالحا * (باب
المرور فى المسجد) * حديثنا
موسى بن اسمعيل قال حدثنا
عبد الواحد قال حدثنا أبو
بردة بن عبد الله قال سمعت
أبا بردة عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
مر فى شئ من مساجدنا

ابن زياد وأبو بردة بن عبد الله اسم يزيد وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري وقد
 أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن يزيد بن جهمه وكذا أخرجه مسلم من طريقه
 (قوله أو أسواقنا) هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوي والباء في قوله بنبل للمصاحبة
 (قوله على نصالها) ضمن الاخذ معنى الاستعلاء للمبالغة أو على بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد
 عن عمرو وسياق من طريق ثابت عن أبي بردة (قوله لا يعقر أي لا يجرح وهو مجزوم نظراً إلى
 أنه جواب الأمر ويجوز الرفع) (قوله لا يكثر) متعلق بقوله فلا يأخذ وكذا رواية الأصملي لا يعقر
 مسلماً بكفنه ليس قوله بكفنه متعلقاً بيعقروا التقدير فلا يأخذ بكفنه على نصالها لا يعقر مسلماً ويؤيده
 رواية أبي أسامة فلم يمسك على نصالها بكفنه أن يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق
 ثابت عن أبي بردة فلا يأخذ بكفنها ثم لا يأخذ بكفنها (قوله ما
 الشعر في المسجد) أي ما حكمه (قوله عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة) كذا رواه شعيب وتابعه
 الحق بن راشد عن الزهري أخرجه النجاشي ورواه سليمان بن غنيم عن الزهري فقال عن سعيد
 ابن المسيب يدل أبي سلمة أخرجه المرواني في بدء الخلق وتابعه معمر بن عبد الله بن مسلم ورواه
 واسمعييل بن أمية عند النسائي وهذا من الاختلاف الذي لا يضر لأن الزهري من أصحاب
 الحديث فإن راجح أنه عنده عنهما معاً فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وهذا من جنس
 الأحاديث التي يتعمقها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فلا يستدل عليه وفي الإسناد نظر
 من وجبه آخر وهو على شرط التبع أيضاً وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب روى في المسجد
 وحسان يشهد فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أنشدك
 الله الحديث ورواية سعيد هذه القصة عندهم مرسل لأنهم لم يدركوا من المروزي ولكن يحتمل على
 أن سعيد سمع ذلك من أبي هريرة بعد أن من حسان أو وقع حسان استشهداً بأبي هريرة مرة أخرى
 فحضر ذلك سعيد ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أباً سلمة سمع حسان يشهد بأبهريرة
 وأبو سلمة لم يدرك من مروزي أيضاً فإنه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن
 يكون التفت حسان إلى أبي هريرة واستشهد به أيضاً ووقع متأخر الآن ثم لا تدل على النورية
 والأصل عدم التعدد وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المروزي ثم سمع بعد ذلك استشهداً بحسان
 لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع وهو موصول بالتردد والله أعلم (قوله يستشهد) أي يطلب
 الشهادة والمراد الاخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر (قوله
 أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون المعجمة
 التذكر (قوله أجب عن رسول الله) في رواية سعيد أجب عني فيحتمل أن يكون الذي هنا بالمعنى
 (قوله أيده) أي قوته وروح القدس المراد به جبريل بن داود حديث البراء عند المصنف أيضاً بلفظ
 وجبريل معن والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينصب حسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وذكر المزي في الأطراف أن البخاري
 أخرجه تعامياً نحو رواه عنه كني لم أره فيه قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان
 أنشد شعراً في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من

أو أسواقنا بنبل فلا يأخذ
 على نصالها لا يعقر بكفنه
 مسلماً * (باب الشعر في
 المسجد) * حدثنا أبو اليان
 الحكم بن نافع قال أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن بن عوف أنه سمع
 حسان بن ثابت الأنصاري
 يستشهد بأبهريرة أنشدك
 الله هل سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 يا حسان أجب عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم أيده بروح القدس
 قال أبو هريرة نعم

طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان أجب عني كان في المسجد وأنه أشد فيه ما أجب به المشركين وقال غيره يحتمل أن البخاري أراد أن الشعر المشتمل على الحق حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط (قلت) والاول أليق بتصرف البخاري وبذلك جزم المازري وقال إنما اختصر البخاري القصة لاشتمالها على ما لا يكون مذكرا في موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناسد الاشعار في المساجد واسناده صحيح الى عمرو بن يحيى نسخة يصححه وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيد هذه قال فالجمع بينها وبين حديث الباب أن يحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية والمبطلين والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فأعمل أحاديث النهي وادعى النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرده هذه الدعوى فيما سياتي من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشرك (قوله باب) أصحاب الحراب في المسجد الحراب بكسر الميم هـ جمع حربة والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حراهم مشهورة وأطن المصنف أشار الى تخصيص الحديث السابق في النهي عن المرور في المسجد بان يصل غير مغمود والفرق بينهما أن التخصيص في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحراب سهل بخلاف مرور فانه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه (قوله في الاسناد عن صالح) هو ابن كيسان (قوله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يومنا في باب حجرى والحبشة يلعبون في المسجد) فيه جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن التميمي أن اللعب بالحراب في المسجد نسخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما السنة فخبر حديث جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بجمع عباد عامه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم لم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فدل له النبي صلى الله عليه وسلم دعاهم واللعب بالحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو وقال المهلب المسجد موضوع لأئمة جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه وفي الحديث جواز النظر الى اللهو المباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله وكرم معاشرة وفضل عائشة وعظيم شرفها عنده وسياق بقية الكلام على فوائده في كتاب العيدين ان شاء الله تعالى (قوله في باب حجرى) عند الاصلي وكرامة على باب حجرى (قوله يستترني بردائه) يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ويدل على جواز النظر المرأة الى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة كانت اذ ذاك صغيرة وفيه نظر لما ذكرنا وادعى بعضهم النسخ بحديث أفعميا وان أئمتنا وهو حديث مختلف في صحته وسياق للمسئلة مزيد بسط في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله وزاد ابراهيم بن المنذر) يريد أن ابراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن

* (باب أصحاب الحراب في المسجد) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عمرو بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجرى والحبشة يلعبون في المسجد وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستترني بردائه أنظر الى لعبهم وزاد ابراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عمرو بن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم والحبشة يلعبون بحراهم

ابن شهاب كرواية صالح لكن عين أن لعهم كان بحرامهم وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة إلى أن البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرح عن ابن وهب ووصلها الأسماعيلي أيضا من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة **(قوله ما)** ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله ما بال أقوام يشترطون فان فيه إشارة إلى القصة المذكورة وقد اشتملت على بيع وشراء وعق وولاء وهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع والشراء وقع في المسجد ظنا منه أن الترجمة معقودة ببيان جواز ذلك وليس كالمظن للفرق بين جريان ذكر الشيء والأخبار عن حكمه فان ذلك حق وخبر بين مباشرة العقد فان ذلك ينضى إلى اللغظ المنهي عنه قال المازري واختلنوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد ولو وقع ووقع لابن المنبر في تراجمهم آخر فانه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في قصة ثمانية بن أثال وشرع يتكلف لمطابقة الترجمة البيع والشراء في المسجد وانما الذي في النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أبي هريرة المذكور فسياق بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى وكأنه انتقل بصرد من موضع لموضع أو تصفح ورقة فنقلت ثنتان **(قوله حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة (عن يحيى) هو ابن سعيد وللحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا يحيى **(قوله قالت أيتها)** فيه التفتات أن كان فاعل قالت عائشة ويحتمل أن يكون الفاعل عمرة فلا التفتات **(قوله تسألها في كتابها)** ضمن تسأل معنى تستعين وثبت كذلك في رواية أخرى والمراد بقولها أهلك مواليك وحذف منقول أعطيت الثاني لدلالة الكلام عليه والمراد ببقية ما عليها وسياق تعيينه في كتاب العتق أن شاء الله تعالى **(قوله وقال سفيان مرة)** أي أن سفيان حدث به على وجهين وهو موصول غير معلق **(قوله ذكرته ذلك)** كذا وقع هنا بتشديد الكاف فتبيل الجواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلغظ ذكرته ذلك لان التذكير يستدعي سبق علم بذلك ولا يتجبه تحطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أو لعل وجه الاجمال **(قوله يشترطون شروطا ليس في كتاب الله)** كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولغظ مائة للمباغسة فلا مفسد هو ماله **(قوله في كتاب الله)** قال الخطابي ليس المراد أن سالم ينص عليه في كتاب الله فهو باطل فان لفظ الولاء لمن أعتق من قوله صلى الله عليه وسلم **إم كن الأمر بطاعته** في كتاب الله بخار اضافة ذلك إلى الكتاب وتعقب بان ذلك لو جاز لجازت اضافة ما اقتضاه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم إليه والجواب عنه أن تلك الاضافة انما هي بطريق العموم لا بخصوص المسئلة المعينة وهذا صريح من الخطابي إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ونظير ما جنح إليه ما قاله ابن مسعود لأم يعقوب في قصة الواشمة مالي لا أعين من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا في كتاب الله أي في حكم الله سواء ذكر في القرآن أم في السنة أو المراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ وحديث عائشة هذا في قصة بريدة قد أخرجه البخاري في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما واعتنى به جماعة

*** (باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد)** * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة قالت أتت بريدة تسألها في كتابها فقالت ان شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت أعطيتها ما بقي وقال سفيان مرة ان شئت أعتقتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرته ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعها فاعتقها فان الولاء لمن أعتق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال سفيان مرة فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليس في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة مرة

من الأئمة فافردوه بالتصنيف وسند كروائدهم لمجموعة في كتاب العتق ان شاء الله تعالى
(قوله ورواه مالك) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه وصورة سياقه الارسال
وسياق الكلام عليه هناك **(قوله قال علي)** يعني ابن عبد الله المذكور أول الباب ويحيى هو ابن
سعيد القطان وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي والحاصل أن علي بن عبد الله حدث
البخاري عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن سعيد الانصاري وانما أفرد رواية سفيان
لمطابقة الترجمة بذكر المنبر فيها ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن
طريق جعفر بن عون **(قوله عن أربعة نحوه)** يعني نحو رواية مالك وقد وصله الاسماعيلي من طريق
محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة أن
بريرة قد ذكره وليس فيه ذكر المنبر أيضا وصورته أيضا الارسال لكن قال في آخره فزعمت عائشة
أنها ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر بذلك اتصاله وأفادت رواية جعفر بن
عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وبسماع عمرة من عائشة فامتنع بذلك ما يخشى فيه من الارسال
المذكور وغيره وقد وصله النسائي والاسماعيلي أيضا من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة
قالت أتتني بريرة فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضا **(قوله بالتقاضي)**
أي مطالبة الغريم بقضاء الدين (والملازمة) أي ملازمة الغريم وفي المسجد يتعلق بالامر
فان قيل التقاضي ظاهر من حديث الباب دون الملازمة أجاب بعض المتأخرين فقال كأنه
أخذه من كون ابن أبي حدرد لم خصمه في وقت التقاضي وكانهما كانا ينظران النبي صلى الله
عليه وسلم ليفصل بينهما قال فاذا جازت الملازمة في حال الخصومة فجازها بعد ثبوت الحق عند
الحاكم أولى انتهى (قلت) والذي يظهر لي من عادة تصرف البخاري أنه أشار بالملازمة الى ما ثبت
في بعض طرقه وهو ما أخرجه في باب الصلح وغيره من طريق الاعرج عن عبد الله بن كعب
عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرد الاسلمي مال فلقبه فلزمه فسلم كما حتى ارتفعت
أصواتهم ما ويستفاد من هذه الرواية أيضا تسمية ابن أبي حدرد وذكر نسبه * (قائدة)
قال البخاري وغيره لم يأت من الاسماء على فعلع بشكر ير العين غير حدرد وهو يفتح المهملة
بعد هاء الهمزة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضا **(قوله عن كعب)** هو ابن مالك
أبوه **(قوله ديننا)** وقع في رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقيتين أخرجه الطبراني
(قوله في المسجد) متعلق بتقاضي **(قوله فخرج اليهما)** في رواية الاعرج فربما النبي صلى
الله عليه وسلم فظاهر الروايتين التخالف وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مرهما
أولا ثم أن كعبا شخص خصمه للمعركة فسمعهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وهو في
بيته (قلت) وفيه بعد لأن في الطريقين أنه صلى الله عليه وسلم أشار الى كعب بالوضيعة وأمر
غريمه بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما لما احتاج الى الاعادة والاولى
فيما يظهر لي أن يحمل المرور على أمر معنوي لاحسب **(قوله سحيف)** بكسر المهملة وسكون
الجيم وحكى فتح أوله وهو الستر وقيل أحد طرفي الستر المنزج **(قوله أي الشطر)** بالنصب أي
ضع الشطر لانه تنسير لقوله هذا والمراد بالشطر النصف وصرح به في رواية الاعرج **(قوله)**
(لقد فعلت) مبالغة في امتثال الامر وقوله قم خطاب لابن أبي حدرد وفيه إشارة الى أنه

ورواه مالك عن يحيى عن
عمرة أن بريرة لم يذ كر قصده
المنبر قال علي قال يحيى
وعبد الوهاب عن يحيى عن
عمرة نحوه وقال جعفر بن
عون عن يحيى قال سمعت
عمرة قالت سمعت عائشة
رضي الله عنها * (باب
التقاضي والملازمة في
المسجد) * حدثنا عبد الله
ابن محمد قال حدثنا عثمان
ابن عمر قال أخبرنا يونس
عن الزهري عن عبد الله بن
كعب بن مالك عن كعب أنه
تقاضى ابن أبي حدرد دينا
كان له عليه في المسجد
فارتفعت أصواتهم حتى
سمعهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في بيته فخرج
اليهم حتى كشف سحيف
حجرته فنادى يا كعب قال
ليبك يا رسول الله فقال ضع
من دينك هذا أو أوما اليه أي
الشرط قال لقد فعلت يا رسول
الله قال قم فاقضه

لا يجتمع الوضعية والتأجيل وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش
وقد أفرد له المصنف بابا في قريبا والمتمتعون عن مالك منع في المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع
الصوت بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللغظ ونحوه فلا قال المهلب لو كان رفع
الصوت في المسجد لا يجوز لما تركهما النبي صلى الله عليه وسلم ولين لهما ذلك (قلت) ولمن منع
أن يقول لعل تقدم نهي عن ذلك فاكتمى به واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية الى ترك ذلك
بالعلم المقتضى لترك الخصوصية الموجبة لرفع الصوت وفيه الاعتماد على الإشارة اذا فهمت
والشفاعة الى صاحب الحق وإشارة الخاكم بالصلى وقبول الشفاعة وجواز إرخاء الستر على الباب
(قوله) **باب كئس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيذان** أي منه (قوله) عن أبي
رافع) هو الصائغ تابعي كبير ورواه بعض الشراح فقال انه أبو رافع الصحابي وقال هو من رواية
صحابي عن صحابي وليس كما قال فان ثابتا البناني لم يدرك أبا رافع الصحابي (قوله) أن رجلا أسود
أو امرأة سوداء) الشك فيه من ثابت لانه رواه عنه جماعة هكذا أو من أبي رافع وسيأتي بعد باب
من وجه آخر عن حماد بن عمار هذا الاسناد قال ولا أراه الا امرأة ورواه ابن خزيمة من طريق العلامة
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأت سوداء ولم يشك ورواه البيهقي بإسناد حسن
من حديث ابن بريدة عن أبيه فسميها أم مخجن وأفاد أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن
سؤاله عنها أبو بكر الصديق وذكر ابن منده في الصحابة خرقاء امرأة سوداء كانت تقيم المسجد وقمع
ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر
السند فان كان محفوظا فهذا اسمها وكثيرا أم مخجن (قوله) كان يقيم المسجد) بقاء ضمومة أي
يجمع القمامة وهي الكساسة فان قيل دل الحديث على كئس المسجد فن أين يؤخذ التقاط الخرق
ومامعه أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقئاس عليه والجامع التظيف (قلت) والذي
يظهر لي من تصرف البخاري انه أشار بكل ذلك الى ما ورد في بعض طرقه صريحا في طريق العلامة
المتقدمة كانت تلتقط الخرق والعيذان من المسجد وفي حديث بريدة المتقدم كانت مولعة بملقط
القذى من المسجد والقذى بالقاف والذال المعجمة تصو رجوع قد أوجع الجمع أقضية قال أهل
اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان
يسيرا وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة تؤخذ من إيمان النبي صلى الله عليه
وسلم القبر حتى صلى عليه قال فيؤخذ من ذلك الترغيب في تظيف المسجد (قوله) عنه) أي عن
ماله ومنفعوله محذوف أي الناس (قوله) آذنتوني) بالمد أي أعلمته موني زاد المصنف في الخناز
قال خفروا شأنه وزاد ابن خزيمة في طريق العلامة قالوا مات من الليل ففكرهنا ان نؤظك وكذا
حديث بريدة وزاد مسلم عن أبي كامل الجندري عن حماد بن عمار هذا الاسناد في آخره ثم قال ان هذه
القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاحي عليهم وانما يخرج البخاري هذه الزيادة
لانها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مر اسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد
وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتاب بيان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن أن هذه الزيادة من
مر اسيل ثابت كما قال أحمد بن عبد الله أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منده ووقع في
مسند أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة

* (باب كئس المسجد والتقاط
الخرق والقذى والعيذان)*
حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا حماد بن زيد عن
ثابت عن أبي رافع عن أبي
هريرة أن رجلا أسود
أو امرأة سوداء كان يقيم
المسجد فمات فسأل النبي
صلى الله عليه وسلم عنه
فقالوا مات قال أفلا كنتم
آذنتوني به دلوني على قبره
أو قال على قبرها فأتى قبره
فصلى عليها

وزاد بعد ما فقال رجل من الانصار ان ابي اواخي مات اودفن فصل عليه قال فانطلق مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصديق اذا
 غاب وفيه المكافأة بالدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونذب الصلاة على الميت الحاضر
 عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت **(قوله با)** تحريم تجارة الخمر في المسجد (أى
 جواز ذلك وتبيين أحكامه وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد
 وانما هو على حذف مضاف أى باب ذكر تحريم كما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء ووقع
 الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلا وقولا لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها وشي ذلك
 كما دل عليه هذا الحديث **(قوله عن أبي حنيفة)** هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أبو الضحى وسيأتى
 الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان
 تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلة فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بتحريمها مرة بعد
 أخرى تاكيدا (قلت) ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عينها والله
 أعلم **(قوله با)** الخدم للمسجد في رواية كريمة الخدم في المسجد **(قوله)** وقال ابن
 عباس (هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه **(قوله محمدا)** أى معتقوا الظاهر أنه كان
 في شرعهم صحة النذر في أولادهم وكأن غرض البخاري الإشارة بما يراه هذا إلى أن تعظيم
 المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الامم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته
 ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير
 النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك **(قوله)** حدثنا أحمد بن واقد واقد جدده واسم أبيه عبد الملك
 وشيخه حماد هو ابن زيد ورواه إلى أبي هريرة بصريون **(قوله ولا أراه)** بضم الهمزة أى أنظره
(قوله) فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم (أى الذى تقدم قبل باب **(قوله با)**
 الاسير أو الغريم) كذلك كثيرا وهى للتسوية وفي رواية ابن السكن وغيره من الغريم هو أو
 العطف **(قوله)** حدثنا روح هو ابن عبادة **(قوله)** تملت بالثناء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة
 أى بغتة وقال القرطبي معنى توثب وقال الجوهرى أفلت الشئ فانفلت وتملت بمعنى **(قوله)**
 البارحة قال صاحب المنتهى كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهى أدنى ليلة زالت عنك
(قوله) أو كلمة نحوها قال الكرماني الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تملت على البارحة
 (قلت) رواه شبابة عن شعبة باللفظ عرض لى فشدد على آخرجه المصنف فى أواخر الصلاة وهو
 يؤيد الاجتمالك الثانى ووقع فى رواية عبد الرزاق عرض لى فى صورة هز ولمسلم من حديث أبي
 الدرداء جاء بشهاب من نار يجعله فى وجهى وللنساءى من حديث عائشة فاخذته فصرخته
 فخنقته حتى وجدت برؤسائه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير
 متشكل بغير صورته الاضلية فقالوا ان رؤية الشيطان على صورته التى خلق عليها الخناس بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو وقبيله الآية وسند كريمة
 مباحث هذه المسئلة فى باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف فى بدء الخلق وبأى الكلام على بقية
 فوائد حديث الباب فى تفسير سورة ص **(قوله)** رب اغفر لى وهب لى كذا فى رواية أبي ذر وفى
 بقية الروايات هنا رب هب لى قال الكرماني لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة

* (باب تحريم تجارة الخمر
 فى المسجد) * حدثنا عبدان
 عن أبي حنيفة عن الاعمش عن
 مسلم عن مسروق عن عائشة
 قالت لما أنزلت الآيات فى
 سورة البقرة فى الربا خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقرأهن على الناس ثم حرم
 تجارة الخمر * (باب الخدم
 للمسجد) * وقال ابن عباس
 نذرت لك ما فى بطنى محررا
 للمسجد يخدمه * حدثنا
 أحمد بن واقد قال حدثنا
 حماد عن ثابت عن أبي رافع
 عن أبي هريرة أن امرأة
 أورا جلا كان يقيم المسجد
 ولا أراه الا امرأة فذكر
 حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه صلى على قبره
 * (باب) * الاسير أو الغريم
 يربط فى المسجد * حدثنا
 اسحق بن ابراهيم قال أخبرنا
 روح وشعبة عن محمد بن زياد عن
 أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ان غفريتا
 من الجن تملت على البارحة
 أو قال كلمة نحوها ليقطع
 على الصلاة فامكنى الله
 منه فاردت أن أربطه الى
 سارية من سواري المسجد
 حتى تصبحوا وتنظروا اليه
 كماكم فذكرت قول أخى
 سليمان رب اغفر لى وهب لى

من كمالنا حتى لا يخدم من بعدى

(قلت) ووقع عند مسلم كافي رواية أبي ذر على نسق التلاوة فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة
(قوله قال روح فردّه) أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العنبريت (خاصة) أي مطرودا وظاهره أن
 هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر لكن أخرجه المصنف في أحاديث الانبياء عن
 محمد بن بشار عن محمد بن جعفر وحده وزاد في آخره أيضا فردّه خاصة ورواه مسلم من طريق النضر
 عن شعبة بلفظ فردّه الله خاصة **(قوله باس)** (الاغتسال) إذا أسلم وربط الاسير أيضا
 في المسجد هكذا في أكثر الروايات وسقط للاصلي وكريه قوله وربط الاسير إلى آخره وعند
 بعضهم باب بالترجمة وكأنه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون بيضا للترجمة فسدت
 بعضهم البياض بما ظهر له وبطل عليه أن الاسماعيلي ترجم عليه باب دخول المشرك المسجد
 وأيضا البخاري لم يجز عاداته بأعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى والاغتسال إذا أسلم لا تعلق له
 بأحكام المساجد إلا على بعد وهو أن يقال الكافر جنب غايلا والجنب ممنوع من المسجد
 إلا ضرورة فلما أسلم لم يبق ضرورة للشبه في المسجد جنبا فاغتسل لتسوية الإقامة في المسجد
 وادعى ابن المنبر أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد قال ومطابقته بالقصة ثمانية
 أن من تخيل منع ذلك أخذ من عموم قوله أنما بنيت المساجد لا كراه الله فاراد البخاري أن هذا
 العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الاسير في المسجد فاذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز
 البيع والشراء للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس ما ذكره من
 الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا وإنما تقدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة
 بريرة ثم قال فإن قيل إيراد قصة ثمانية في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الاسير يربط في المسجد
 أليق فالجواب أنه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة العنبريت على قصة ثمانية لأن الذي هم
 يربط العنبريت هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي تولى ربط ثمانية غيره وحيث رآه مربوطا قال
 أطلقوا ثمانية قال فهو بان يكون انكار الر بده أولى من أن يكون تفسيره انتهى وكأنه لم ينظر
 سياق هذا الحديث تأملا في البخاري ولا في غيره فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا
 الوجه بعينه مطولا وفيه انه صلى الله عليه وسلم مر على ثمانية ثلاث مرات وهو مربوط في
 المسجد وإنما أمر بطلاقه في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وسرح ابن اسحق في المغازي
 من هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما تخيله ابن المنبر وإني
 لا أعجب منه كيف جوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمر الأيرضاه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهو كلام فاسد مبني على فاسد فالجواب لله على التوفيق **(قوله وكان شريح يأمر الغريم أن)**
 يحبس قال ابن مالك فيه وجهان أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم وأن يحبس بدل
 اشتغال ثم حذف الباء ثانيهما أن معنى قوله أن يحبس أي يحبس فجعل المطاوع موضع المطاوع
 لاستلزامه إياد انتهى والتعليق المذكور في رواية الجوى دون رفقة وقد وصله معمر عن أيوب
 عن ابن سيرين قال كان شريح إذا قضى على رجل بجنى أمر يحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما
 عليه فان أعطى الحق والأمر به إلى السجن **(قوله خيلا)** أي فرسانا والأصل أنهم كانوا
 رجالا على خيل وثمانية بمائة مضمومة وإثنا عشر الهمة بعد هاء مثلثة خفيفة **(قوله إلى نخل)**
 في أكثر الروايات بانحاء المعجمة وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيم وصوبها بعضهم وقال

قال روح فردّه خاصة
 * (باب) * الاغتسال إذا أسلم
 وربط الاسير أيضا في المسجد
 وكان شريح يأمر الغريم
 أن يحبس إلى سارية المسجد
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال حدثنا الليث قال حدثنا
 سعيد بن أبي سعيد أنه سمع
 أباه ريرة قال بعث النبي
 صلى الله عليه وسلم خيلا قبل
 نجد فجاءت برجل من بني
 حنيفة يقال له ثمانية بن أثال
 فربطوه بسارية من سواري
 المسجد فخرج إليه النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 أطلقوا ثمانية فانطلق إلى
 نخل قريب من المسجد
 فاغتسل ثم دخل المسجد
 فقال أشهد أن لا إله إلا الله
 وأن محمدا رسول الله

* (باب) * الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم * حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا ٤٦٣ عبد الله بن عمر قال حدثنا هشام عن أبيه

عن عائشة قالت أصيب سعد يوم الخندق في الأكل فضرّب النبي صلى الله عليه وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غنار إذ الدم يسيل إليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم فإذا سعد يغذو جرحه دماغات فيها * (باب) * ادخال البعير في المسجد للعله وقال ابن عباس طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل عن عروة عن زبيب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أشتكى قال طوف من وراء الناس وأنت راكبة فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصرى إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكأب مسطور * (باب) * حدثنا محمد بن المشني قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيآن بين أيديهما فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله * (باب) *

والنجل الماء القليل التابع وقيل الجارى (قلت) ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث فأنطلق إلى حائط أبي طلحة وسماى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف أما أن شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ الخيمة في المسجد (أى جواز ذلك) (قوله حدثنا زكريا بن يحيى) هو البخارى اللؤلؤى وكان حافظا وفي شيوخ البخارى زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البخارى في بعض شيوخه (قوله أصيب سعد) (أى ابن معاذ) (قوله في الأكل) هو عرق في اليد (قوله خيمة في المسجد) (أى أسعد) (قوله فلم يرعهم) (أى يفرعهم) قال الخطابى المعنى أنهم يبتاعهم في حل طمأينة حتى أفرعهم رؤية الدم فارتاعوا له وقال غيره المراد بهذا اللفظ السرعة لأنفس الفزع (قوله وفي المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفعل والتقدير فلم يرعهم إلا الدم والمعنى فراعهم الدم (قوله من قبلكم) بكسر القاف أى من جهتهم (قوله يغذو) بغين وذال معجمتين أى يسيل (قوله غيات فيها) أى في الخيمة أو في تلك المرضة وفي رواية المسمل والكشميرى غيات منها أى الجراحة وسماى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازى حيث أورده المؤلف هنالك باتم من هذا السياق ﴿قوله ما﴾ ادخال البعير في المسجد للعله (أى الحاجة وفهم منه بعضهم أن المراد بالعله الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته وأما اللفظ المعلق فهو وصول عند المصنف في كتاب الحج أن شاء الله تعالى ويأتى أيضا قول جابر أنه اغماطاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه ويأتى الكلام على حديث أم سلمة أيضا في الحج وهو ظاهر في ما ترجم له ورجال أسانده مدينون وفيه تابعيان محمد وعروة وحبايتان زينب وأمهات أم سلمة قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحماها المسجد إذا احتجج إلى ذلك لأن بواها لا ينحسب بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويت وعدمه حيث يخشى التلويت يمنع الدخول وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وسلم كانت منوقة أى مدربة معلة فيؤمن منها ما يحذر من التلويت وهى سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك والله أعلم ﴿قوله ما﴾ كذا هو في الأصل بلا ترجمته وكأنه يرض له فاستمر كذلك وأما قول ابن رشد أن مثل ذلك إذا وقع للبخارى كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذى قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع وأما وجه تعلقه بآبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرامع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك الليلة المظلمة لا انتظار صلاة العشاء معه فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فصل المشى إلى المسجد في الليلة المظلمة ويبلغ حديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة وظهر شاهد في حديث الباب لا كرام الله تعالى هذين العجايبين بهذا النور الظاهر وادخله ما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك أن شاء الله تعالى وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فتدرك المصنف هنالك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعبد بن بشر ﴿قوله ما﴾

الخوخة والممر في المسجد * حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن خنيد عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي صلى ٤٦٤ الله عليه وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده

الله فبكي أبو بكر رضي الله عنه فقالت في نفسي ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده الله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو العبد وكان أبو بكر أعلمنا فقال يا أبا بكر لا تبك إن أمن الناس على في صحبتك وماله أبو بكر ولو كنت متخذا خليلا من أمتي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الاسلام ومودة لا يتقين في المسجد باب الاسد الاباب أبي بكر * حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعت يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبا رأسه بجراحة فقعده على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إنه ليس من الناس أحد آمن على في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة ولو كنت متخذا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الاسلام أفضل ستوا عني كل خوختة في هذا المسجد خير خوختة أبي بكر * (باب) * الابواب والغلق للكعبة والمساجد * قال أبو عبد الله

الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بعصره أو قد لا يكون وإنما أصلها فتح في حائط قاله ابن قرقول (قوله عن عبيد بن خنيد عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات وسقط من رواية الاصيلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن خنيد عن أبي سعيد وهو صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان إنما حدث به كالذي وقع في بقية الروايات فقد نقل ابن السكن عن الثوري عن البخاري أنه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وإنما هو عن عبيد بن خنيد وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف فعل هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كمنهابه عن أبي سعيد وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر فكان فليحا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضا في الهجرة وهذا مما يقوى ان الحديث عند أبي النضر عن شيخين ولم يبق الا ان محمد بن سنان أخطأ في حذف الوار العاطفة مع احتمال أن يكون النظام من فليح حال تحديسه له به ويؤيد هذا الاحتمال ان المعافي ابن سنان الحارثي رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان وقد نبه المصنف على ان حذف الوار خطأ فلم يقل لا اعتراض عليه سبيل قال الدارقطني رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة (قوله ان يكن الله خير عبدا) كذلك أكثر وللكشمة في ان يكن الله خير عبدا والهجرة في ان مكسورة على انها شرطية وجوزا بن التين فتحها على انها تعليمية وفيه نظر (قوله ان أمن الناس) قال النووي قال العلماء معناه أكثرهم جودا لنفسه وماله وليس هو من المن الذي هو الاعتماد بالصناعة لان المنسبة لله ولرسوله في قبول ذلك وقال القرطبي هو من الامتنان والمراد ان أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره نظيره الا انهم يؤيده قوله في رواية ابن عباس ليس أحد آمن على والله أعلم (قوله ولكن أخوة الاسلام) كذلك أكثر وللأصيلي ولكن خوة الاسلام بحذف الالف كأنه نقل حركة الهمزة الى النون وحذف الهمزة فعلى هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك وخبر هذه الجملة تحذوف والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ولكن فيه خلة الاسلام وياتي ما في ذلك من الاشكال ويساند في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضا أن ذلك كان في مرض منته صلى الله عليه وسلم وذلك لما أمر أبا بكر أن يصل بالناس فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره وقد قيل ان ذلك من جملة الاشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضا (قوله غير خوختة أبي بكر) كذلك أكثر وللكشمة في الاصل غير (قوله) باب الابواب والغلق) بفتح المعجمة واللام أي ما يتعلق به الباب (قوله قال لي عبد الله بن محمد) هو الجعفي وسفيان هو ابن عيينة وعبد الملك هو اسم ابن جريح وقوله لورايت تحذوف اجواب وتقدير لرايت عجبا وحسن الالاتقان أو نظافتها ونحو ذلك وهذا السياق يدل على انها في ذلك الوقت كانت قد اندرست (قوله فالاحدثنا جاد بن زيد)

وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريح قال قال لي ابن أبي مليكة يا عبد الملك لورايت مساجد ابن عباس لم وأبوابها * حدثنا أبو النعمان وقيس بن سعيد فالاحدثنا جاد بن زيد عن ابوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ففتح الباب فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة ثم أغلق الباب فلبث فيه ساعة

ثم خرجوا قال ابن عمر فبدرت فسالت بلالا فقال صلى فيه فقلت في أي قال بين (٤٦٥) الاسطواناتين قال ابن عمر فذهب علي أن أسأله كم

لم يقل الاصيلي ابن زيد وسياقي الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى قال ابن بطال الحكمة في غلق الباب حينئذ لا يظن الناس ان الصلاة فيه سنة فيلترمون ذلك كذا قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزجوا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لياخذوها عنه أول يكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا يظن انه عزل عن ولاية الكعبة وبلالا وأسامة لما لزمته ما خدمته وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لاتصح (قوله ما دخول المشرك المسجد) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال اذا أسلم وقد يقال ان في هذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة الاسير يبطي المسجد تكرارا لان ربطه فيه يستلزم ادخاله لكن يجاب عن ذلك بان هذا أعم من ذلك وقد اختصر المصنف الحديث مقتصر على المقصود منه وسياقي تاما في المغازي وفي دخول المشرك المسجد مذهب فعن الحنفية الجواز مطلقا وعن المالكية والمزني المنع مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية وقيل يؤذن للكتاب خاصة وحديث الباب يرد عليه فان عمارة ليس من أغل الكتاب (قوله ما رفع الصوت في المسجد) أشار بالترجمة الى الخلاف في ذلك فقد كرهه مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره وفرق غيره بين ما يتعلق بغير دين أو نفع ديني وبين ما لا فائدة فيه وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب الدال على عدمه إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما يلجئ الضرورة اليه وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضي ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد لكن ما ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها فكأن المصنف أشار اليها (قوله حديثنا الجعيد بن عبد الرحمن) في رواية الاسماعيلي الجعيد بن أرس وهو هو فأن اسمه الجعيد وقد يصغروا ابن عبد الرحمن بن أرس فقد ينسب الى جده (قوله حديثي يزيد بن خنيفة) هو ابن عبد الله بن خنيفة نسب الى جده وروى حاتم بن اسمعيل هذا الحديث عن الجعيد عن السائب بلالا واسطة أخرجه الاسماعيلي والجعيد صحيح سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحا وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا اللغط فدخل المسجد فاذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما فتسال ان مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت الحديث وفيه انقطاع لان نافع لم يدرك ذلك الزمان (قوله كنت قائما في المسجد) كذا في الاصول بالكتاب وفي رواية نائما بالنون ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ كنت مضطجعا (قوله خصني) أي رماني بالخصباء (قوله فاذا عمر) الخبر مخذوف تقديره قائم أو نحوه ولم أقف على تسمية هذين الرجلين لكن في رواية عبد الرزاق انهما ثقفان (قوله لو كنما) يدل على انه كان تقدم منه عن ذلك وفيه المعتبرة لاهل الجهل بالحكم اذا كان مما يخفى مثله (قوله لا وجعتكم) زاد الاسماعيلي جلد او من هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع لان عمر لا يتوعدهما بالجلد الا على مخالفة أمر توقيني (قوله ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهم ما قالوا لم توجعنا قال لا نكسر ترفعان وفي رواية الاسماعيلي برفعكم أصواتكم وهو يؤيد ما قدرناه وقد تقدم توجيه جمع أصواتكم في حديث يعاذ بن في قبورهما (قوله حديثنا أحمد) في رواية أبي علي الشيبوي عن

صلى (باب) * دخول المشرك المسجد * حديثنا في حديثنا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد (باب) * رفع الصوت في المسجد * حديثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد قال كنت قائما في المسجد فخصمني رجل فتنظرت فاذا عمر بن الخطاب فمال اذهب فأتاني بهذين فخنفته بهما فقال من أتمأ ومن أين أتمأ قال من أغل الطائف قال لو كنتم من أهل البلد لا وجعتكم ترفعان أصواتكم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم * حديثنا أحمد قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب ابن مالك أن كعب بن مالك أخبره انه تقاضى ابن أبي حذرد بننا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف عن حجرته ونادى كعب بن مالك قال إنيك يا رسول الله فاشاد بيده أن يضع

الشظير من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه * (باب) * الخلق والجلوس في المسجد * حدثنا مسدد قال حدثنا (٤٦٦) بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل قال مثنى مثنى فإذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترت له ما صلى وإنه كان يقول اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جاد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال كيف صلاة الليل قال مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأوترت واحدة توتر ما قد صليت * قال الوليد بن كثير حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عمر حدثهم أن رجلا نادى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبيه عن ابن عمر عن أبي عبد الله بن أبي طلحة أن أبا مرة سولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فقاما أحدهما فرأى فرجة فجلس وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الآخر فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله وأما الآخر فاستحيى فاستحيى الله منه وأما به الآخر فاعرض فاعرض الله عنه * (باب) * الاستلقاء في المسجد * حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن ثميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى

النهر يرى حدثنا أحمد بن صالح وبذلك جزم ابن السكن وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب التقاضى قبل عشرة أبواب أو نحوها وقوله هنا حتى سمعها في رواية الاصيلي سمعها (قوله) **ب** الخلق) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقة بأسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها أيضا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله) سال رجل) لم أقف على اسمه (قوله ما ترى) أى ما رأيك من رأى أو من الرؤى بمعنى العلم ومثنى مثنى بغير تنوين أى اثنتين اثنتين وكررتا كيدا (قوله فأوترت) بفتح الراء أى تلك الواحدة (قوله) وإنه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف وقائل ذلك هو نافع والضمر لابن عمر (قوله بالليل) هى في رواية الكشميهني والاصيلي فقط (قوله في طريق أيوب عن نافع توتر) بالجزم جوابا للامر وبالرفع على الاستئناف وزاد الكشميهني والاصيلي للث (قوله قال الوليد بن كثير) هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر وسيأتى الكلام على ذلك مفصلا في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى وأراد البخارى بهذا التعليق بيان أن ذلك كان في المسجد ليمتله الاستدلال لما ترجم له وقد اعترضه الاستماع لي فقال ليس فيما ذكر دلالة على الخلق ولا على الجلوس في المسجد بحال وأجيب بأن كونه كان في المسجد صريح من هذا المعلق وأما الخلق فقال المهلب شبه البخارى جلوس الرجال في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بالخلق حول العالم لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم لا يكون في المسجد وهو على المنبر الا وعنده جمع جلوس محققين به كالمحققين والله أعلم وقال غيره حديث ابن عمر يعلق بأحد ركني الترجمة وهو الجلوس وحديث أبي واقد يعلق بالركن الآخر وهو الخلق وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم خلق فقال ما لي أراكم عزين فلا معارضة بينه وبين هذا لأنه إنما كرم تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان لسماع العلم والتعلم منه (قوله بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في العلم والناس معه وهو أصرح فيما ترجم له (قوله فرأى فرجة) زاد في العلم في الحلقة وزادها الاصيلي والكشميهني أيضا في هذه الرواية وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم (قوله) **ب** الاستلقاء في المسجد) زاد في نسخة الصغاني ومد الرجل (قوله) **ب** حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعنبى (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى (قوله) واضعا إحدى رجله على الأخرى) قال الخطابى فيه أن النهى الوارد عن ذلك منسوخ أو يحتمل النهى حيث يخشى أن تسد العورة والجواز حيث يؤمن ذلك (قلت) الثانى أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به البيهقي والبعغوى وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ وقال المازنى إنما يوجب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره لافي الكتب الصحاح النهى عن أن يضع إحدى رجله على الأخرى لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع واستلقاؤه في المسجد فعل قديم قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصا

عليه وسلم قال ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله وأما الآخر فاستحيى فاستحيى الله منه وأما به الآخر فاعرض فاعرض الله عنه * (باب) * الاستلقاء في المسجد * حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن ثميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى

به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذا انقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما
فذكر نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النهي ليس في الكتب الصحاح اغفال فان
الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص
لا تثبت بالاحتمال والظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم كان لبيان الجواز وكان ذلك في وقت
الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه
وسلم قال الخطابي وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال
الداودي فيه أن الاجر الوارد للابث في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضا
(قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) هو معطوف على الاسناد المذکور وقد صرح
بذلك أبو داود في روايته عن القعنبى وهو كذلك في الموطأ وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق
﴿قوله باب﴾ المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس قال بالمازرى
بناء المسجد في ملك امرء جائز بالاجتماع وفي غير ملكه تمتنع بالاجتماع وفي المباحات حيث لا يضر
بأحد جائز أيضا لكن شذبه بعضهم فنعاه لان مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فاذا بنى بها
مسجد منع انتفاع بعضهم فاراد البخارى الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون
النبي صلى الله عليه وسلم اطاع على ذلك وأقره (قلت) والمنع المذکور مروي عن ربيعة ونقله
عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكن باسنادين ضعيفين (قوله وبه قال الحسن) يعنى أن المذکورين
ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والافالجهور على ذلك كما تقدم (قوله فاخبرني عروة) هو
معطوف على مقدرو المراد ابوبى عائشة أبو بكر وأمر رومان وهو دال على تقدم اسلام أم
رومان (قوله ثم بدلا بى بكر) اختصر المؤلف المبنى هنا وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا
الاسناد فذكر بعد قوله وعشية وقبل قوله ثم بدلا قصة طويلة في خروج أى بكر عن مكة
ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشترطه عليه أن لا يستعلن بعبادته فعند فراغ القصة قال ثم
بدلا بى بكر أى ظهر له رأى فبنى مسجدافذ كبقى القصة مطولا كما سياتى الكلام عليه ببسوطا
هناك ان شاء الله تعالى ولم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع منه
هذا سوى قدر يسير وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سياتى ان شاء الله تعالى
﴿قوله باب﴾ الصلاة في مسجد السوق ولغير أى ذر مساجد موقع الترجمة
الاشارة الى أن الحديث الوارد في أن الاسواق شر البقاع وان المساجد خير البقاع كما أخرجه
البراز وغيره لا يصح اسناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لان بقعة المسجد حينئذ تكون
بقعة خير وقبل المراد بالمساجد في الترجمة مواضع ايقاع الصلاة لا الابنية الموضوععة لذلك
فكأنه قال باب الصلاة في مواضع الاسواق ولا يخفى بعده (قوله وصلى ابن عون) كذا في
جميع الاصول وصحفه ابن المنير فقال وجهه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر مع كونه لم يصل في
سوق أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخيل متخيل من كونه
محجورا منع الصلاة فيه لان صلاة ابن عمر كانت في دار تعلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد
وقال الكرماني لعل غرض البخارى منه الرد على الحنفية حيث قالوا بانسناع اتخاذ المسجد في
الدار المحجوبة عن الناس اه والذى في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم وظهر بحديث أبى
هريرة ان الصلاة في السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه

وعن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب قال كان عمر وعثمان
يفعلان ذلك * (باب)
المسجد يكون في الطريق
من غير ضرر للناس وبه
قال الحسن وأيوب ومالك
* حدثنا يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث عن عقيل عن
ابن شهاب قال أخبرني عروة
ابن الزبير أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
قالت لم أعقل أبوى الا وهما
يدينان الدين ولم ير عليهما يوم
الاياتينافيه رسول الله صلى
الله عليه وسلم طرقي النهار
بكرة وعشية ثم بدلا بى بكر
فابتنى مسجدا ببناء داره
فكان يصلى فيه ويقرأ
القرآن فيقف عليه نساء
المشركين وأبناءؤهم يعجبون
منه وينظرون اليه وكان
أبو بكر رجلا بكاء لا يملك
عنه اذا قرأ القرآن فافزع
ذلك أشراف قر يش من
المشركين * (باب) * الصلاة
في مسجد السوق وصلى ابن
عون في مسجد في دار يغلق
عليهم الباب * حدثنا مسدد
قال حدثنا أبو معاوية عن
الاعمش عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم

صلاته في بيته وصلاته في سوقه
خمساً وعشرين درجة فإن
أحدكم إذا توضأ فاحسن وأتى
المسجد لا يريد إلا الصلاة لم
يخط خطوة إلا رفعه الله بها
درجة وحط عنه خطيئة
حتى يدخل المسجد وإذا دخل
المسجد كان في صلاة
ما كانت تحبسه وتصلى
عليه الملائكة مادام
في مجلده الذي فيه اللهم
اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ
يحدث * (باب) * تشبيك
الاصابع في المسجد وغيره
* حدثنا حماد بن عمر عن
بشر قال حدثنا عاصم قال
حدثنا واقد عن أبيه عن ابن
عمر أرا بن عمرو قال شبك
النبي صلى الله عليه وسلم
أصابعه وقال عاصم بن
علي حدثنا عاصم بن محمد
سمعت هذا الحديث من
أبي فلم أحفظه ففقهه
واقعد عن أبيه قال سمعت
أن وهو يقول قال عبد الله
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا عبد الله بن
عمرو كيف بك إذا بقيت في
حشلة من الناس بهذا
* حدثنا خلاد بن يحيى قال
حدثنا سفيان عن أبي بردة
ابن عبد الله بن أبي بردة عن
جده عن أبي موسى عن
النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد للجماعة أشار إليه ابن بطال وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في باب
فضل صلاة الجماعة ويأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى وزاد في هذه الرواية
وتصلى الملائكة إلى آخره وقد تقدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة
(قوله في هذه الرواية صلاة الجميع) أي الجماعة وتكلف من قال التقدير في الجميع وقوله
على صلاته أي الشخص (قوله فإن أحدكم) كذا لاكثر بالفاء وللشمس في بالموحدة وهي سببية
أول المصاحبة (قوله فاحسن) أي أسبغ الوضوء (قوله ما لم يؤذ يحدث) كذا لاكثر بالفعل
المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وللشمس في ما لم يؤذ يحدث فيه بلنظ الجار
والجرور متعلقاً يؤذ والمراد بالحديث الناقض للوضوء ويستقل أن يكون أعم من ذلك لكن
صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالاول * (قوله باب) تشبيك
الاصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى وهو دال على جواز تشبيك مطلقاً
وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز ووقع في
بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه
الاحماد على ولا أبو نعيم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن رميح عن الثوري
وحامد بن شاذان عن الخماري قال حدثنا حماد بن عمر حدثنا بشر بن الفضل حدثنا
عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن
عمر أو قال شبك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه قال الخماري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم
ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه ففقهه واقعد عن أبيه قال سمعت أبي وهو
يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو وكيف بك إذا بقيت في حشلة
من الناس وقد ساقه الحمدي في الجمع بين الصحيحين نقله عن أبي مسعود وزاده هو قد مر جرت
عهدهم وأماناتهم واختلصوا فصاروا هكذا وشبك بين أصابعه الحديث وحديث عاصم بن علي
الذي علقه البخاري ورواه إبراهيم الخزاز في غريب الحديث له قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا
عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره
قال ابن بطال وجه ادخل هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في
المسجد وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة اهـ وكأني بشيخ بالسنند
إلى حديث كعب بن بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أحدكم ثم خرج
عامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه فإنه في صلاة أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي
اسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر يلفظ إذا صلى أحدكم
فلا يشبك بين أصابعه فإن التشبيك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد
حتى يخرج منه وفي اسناده ضعيف وجهول وقال ابن المنير التحقيق أنه ليس بين هذه
الاحاديث تعارض إذا المنهى عنه فعله على وجه العبث والذي في الحديث إنما هو لم يتصور
التشبيك وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس (قلت) هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما
قال بخلاف حديث أبي هريرة وجمع الاحماد على بان النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو
قاصداً لها إذ منظر الصلاة في حكم المصلي وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك أما

حدثنا الشيخ قال حدثنا ابن شميل قال أخبرنا ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين قد سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا (٤٦٩) قال فضلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة

معروضة في المسجد فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذله الأيمن على ظهر ركفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا أقصرت الصلاة وفي انقوام أبو بكر وعرفها بأن يكلمناه وفي التوم رجلا في يديه طول يقال له ذواليدنين قال يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة قال لم أنس ولم تقصر فقال أ كما يقول ذواليدنين فقالوا نعم فتقدم فضلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فرجعا سالوه ثم سلم فيقول نبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم * (باب) المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثنا موسى بن عتبة قال رأيت سالم بن عبد الله

الأولان فظاهران وأما حديث أبي هريرة فلان تشبيكه انما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة كما قدمنا فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلال واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقليل لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبه وقيل لان التشبيك يجلب النوم وهو مظان الحدث وقيل لان صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما به عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وسيأتي الكلام عليه في موضعه وياتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث أبي موسى في كتاب الادب وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو وسفيان هو النوري وأبو بردة هو ابن عبد الله ووقع للكشميين عن يزيد وهو اسمه وقوله يشد بعضه في رواية المستملى شد بلنظ الماشي (قوله حدثنا سمع) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم (قوله إحدى صلاتي العشي) كذا لا أكثر وللمسئلي والجوى العشاء بالمد وهو وهم فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي وابتداء العشي من أول الزوال (قوله ووضع يده اليمنى على ظهر ركفه اليسرى) عند الكشميين خذله الأيمن بدل يده اليمنى وهو أشبه لئلا يلزم التكرار (قوله فرجعا سالوه ثم سلم) أي رجعا سالوا ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم فيقول نبئت إلى آخره وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران وقديين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينهما وبين عمران فقال قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ووقع لنا غالبا في جزء الزهلي فظهر أن ابن سيرين أجمع ثلاثة رواياته عن خالد من رواية الأكارع عن الأصغر (قوله المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة وقوله والمواضع أي الأماكن التي لم تجعل مساجد (قوله وحدثني نافع) القائل ذلك هو موسى بن عتبة ولم يسبق البخاري لنظ فضيل بن سليمان بل ساق لنظ أنس بن عياض وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط وقد دلت رواية فضيل على أن رواية سالم ونافع متنفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه وكأنه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أقر من فضيل ومحصل ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن وتشده في الاتباع مشهور ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والأفليمض فائما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس ويبيعان ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنونه واجبا وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ليتخذ منه صلى واجابة

يخبرني أما كن من الطريق فيصلي فيها ويحدث أن أباه كان يصلي فيها وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأماكن وحدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي في تلك الأماكن وسألت سالم فلا أعلمه الاوافق نافع في الامكنة كلها الا انها اختلفنا في مسجد بشيرف الروحاء * حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض قال حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي الحليفة حين يعتمر وفي حجة حين حج

تحت سمرة في موضع المسجد الذي بذى الخليفة من غز وكان في تلك الطريق أوفى حج أو عمرة هبط من بطن وادفاذا
ظهر من بطن وادفأناخ بالبطحاء التي على شفير الوادي الشريف فغيرس ثم حتى يصبح ليس عند المسجد الذي بجارة ولا على الأكمة
التي عليها المسجد كان ثم خلع يصلي عبد الله عنده في بطنه كتب ناس من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فدحا فيه السيل
بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان (٤٧٠) عبد الله يصلي فيه وان عبد الله من عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم

صلى حيث المسجد الصغير
الذي دون المسجد الذي
بشرف الروحاء وقد كان
عبد الله يعلم المكان الذي
كان صلى فيه النبي صلى الله
عليه وسلم يقول ثم عن
يمينك حين تقوم في المسجد
تصلي وذلك المسجد على
سافة الطريق إلى النبي وأنت
ذاهب إلى مكة بينه وبين
المسجد إلا كبر رمية بحجر
أو نحو ذلك وان ابن عمر كان
يصلي إلى العرق الذي عند
منصرف الروحاء وذلك
العرق انهاء طرفه على حافة
الطريق دون المسجد الذي
بينه وبين المنصرف وأنت
ذاهب إلى مكة وقد أتيت ثم
مسجد فلم يكن عبد الله يصلي
في ذلك المسجد كان يتركه
عن يساره ووراءه ويصلي
أمامه إلى العرق نفسه وكان
عبد الله يروح من الروحاء
فلا يصلي الظهر حتى يأتي
ذلك المكان فيصلي فيه
الظهر وإذا أقبل من مكة

النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فهو حجة في التبرك بأثر الصالحين (قوله تحت سمرة) أي شجرة
ذات شوك وهي التي تعرف بام غيلان (قوله وكان في تلك الطريق) أي طريق ذى الخليفة (قوله
بطن واد) أي وادي العقبي (قوله فغيرس) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي التعريس
نزول استراحة لغير إقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وأطلق أبو زيد
(قوله على الأكمة) هو الموضع المرتفع على ماحوله وقيل هو تل من حجر واحد (قوله كان
ثم خلع) تكرر لفظ ثم في هذه القصة وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة والخليج وادله عمق
والكتب بضم الكاف والمثناة جمع كتيب وهو رمل مجتمع (قوله فدحا) بالحاء المهملة أي
دفع وفي رواية الاسماعيلي فدخل بالحاء المعجمة واللام ونقل بعض المتأخرين عن بعض
الروايات قد جاء بالقاف والجم على أنهما تكتان حرف التحقيق والفعل الماضي من الجي (قوله
وان عبد الله بن عمر حدثه) أي بالاسناد المذكور إليه (قوله بشرف الروحاء) هي قرية
جامعة على ليلتين من المدينة وهي آخر السبيل للمتوجه إلى مكة والمسجد الاوسط هو في الوادي
المعروف الآن بوادي بني سالم وفي الاذان من صحيح مسلم ان بينهم مائة وثلاثين ميلا (قوله
يعلم المكان) بضم أوله من أعلم يعلم من العلامة (قوله يقول ثم عن يمينك) قال القاضي عياض
هو تصحيف والصواب بعواجم عن يمينك (قلت) توجيه الاول ظاهر وما ذكره ان ثبت به رواية
فهو أولى وقد وقع التوقف في هذا الموضع قديما فأخرجه الاسماعيلي لفظ يعلم المكان الذي
صلى قال فيه هنا لفظة لم أضبطها عن يمينك الحديث (قوله يصلي إلى العرق) أي عرق الظبية
وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكري ومنصرف الروحاء بفتح الراء أي آخرها (قوله وقد أتيتي)
بضم المثناة مبنى للمفعول (قوله مرحلة ضخمة) أي شجرة عظيمة والرويشة بالراء والمثناة مصغرا
قرية جامعة بينهما وبين المدينة سبعة عشر فرسخا ووجه الطريق بكسر الواو أي مقابله (قوله بطح)
بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسر ها أيضا أي واسع (قوله حتى ينضى) كذا اللاكرو للمسقطي
والجوى حين ينضى (قوله دوين برید الرويشة بميلين) أي بينه وبين المكان الذي ينزل فيه
البريد بالرويشة ميلان وقيل المراد بالبريد سكة الطريق (قوله فأتيتي) بفتح المثناة مبنى للسائل
(قوله تلعة) بفتح المثناة وسكون اللام بعدها مهملة وهي مسيل الماء من فوق إلى أسفل ويقال
أيضا لما ارتفع من الأرض ولما انهمبط والعرج بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم قرية جامعة
بينها وبين الرويشة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا والهضبة بسكون الضاد المعجمة فوق الكتيب

فان مرتبه قبل الصبح بساعة أو من آخر السحر عرس حتى يصلي بها الصبح وان عبد الله حدثه أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان ينزل تحت مرحلة ضخمة دون الرويشة عن يمين الطريق ووجه الطريق في مكان يطح سهل حتى ينضى من أكمة
دوين برید الرويشة بميلين وقد انكسر أعلاها فأتيتي في جوفها وهي قائمة على ساق وفي ساقها كتب كثيرة وان عبد الله بن
عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في طرف تلعة من وراء العرج وأنت ذاهب إلى ضبة عند ذلك المسجد قبران
أو ثلاثة على القبور رضم من حجارة عن يمين الطريق

عند سلمات الطريق بين أولئك السلمات كان عبد الله يروح من العرج بعد أن قيل الشمس بالهاجرة فيصلي الظهر في ذلك المسجد وأن عبد الله بن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عند سرحات عن يسار الطريق

(٤٧١)

في مسيل دون هرثي ذلك المسيل لاصق بكراع هرثي بينه وبين الطريق قريب من غلوة وكان عبد الله يصلي إلى سرحة هي أقرب السرحات إلى الطريق وهي أطولهن وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل في المسيل الذي في أدنى ممر الظهران قبل المدينة حين يهبط من الصفاوات ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الطريق الأرمية بحجر وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي طوى ويبيت حتى يصبح يصلي الصبح حين يقدم مكة ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بنى ثم ولكن أسفل من ذلك على أكمة غليظة وأن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل فرضتي

في الارتفاع ودون الجبل وقيل الجبل المنبسط على الأرض وقيل الأكمة الملساء والرضم الحجارة الكبار واحداه رضة يسكون الضاد المعجمة في الواحد والجمع ووقع عند الاصلي بالتحريك (قوله عند سلمات الطريق) أي ما يترع عن جوانبه والسلمات بفتح المهملة وكسر اللام في رواية أبي ذر والاصلي وفي رواية الباقيين بفتح اللام وقيل هي بالكسر الصخرات وبالفتح الشجرات والسرحات بالتحريك جمع سرحة وهي الشجرة الضخمة كما تقدم (قوله في مسيل دون هرثي) المسيل المكان المنحدرو هرثي بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصور قال البكري هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الخفة وكراع هرثي طرفها والغلوة بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم وقيل قدر ثلثي ميل (قوله ممر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وفتح الفاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادي الذي تسميه العامة بطن مرويا سكان الراء بعدها واو قال البكري بينه وبين مكة ستة عشر ميلا وقال أبو غسان سمي بذلك لأن في بطن الوادي كعبة بعرق من الأرض أيضهر هجاء م را الميم منفصلة عن الراء وقيل سمي بذلك لمراة مائه (قوله قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابلهما والصفاوات بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفا وهو مكان بعد ممر الظهران (قوله ينزل بذي طوى) بضم الطاء لا كثيرا به جزم الجوهري وفي رواية الجوزي والمسملي بذي الطوى بزيادة ألف ولام وقيده الاصلي بالكسر وحكي عياض وغيره الفتح أيضا (قوله استقبل فرضتي الجبل) الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة مدخل الطريق إلى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرافة وبقية ال أيضا مدخل النهر * (تنبيهات) * الأول اشتمل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة من طريق إسماعيل ابن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد الاسناد في كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم منها الحديثين الأخيرين في كتاب الحج * الثاني هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة والمسجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في أخبار المدينة من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد وفي الترمذي من حديث عرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء قال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياء الثالث عرف من ضعيف ابن عمر استجاب تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها وقد قال البغوي من الشافعية أن المساجد التي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها الوتر أحد الصلاة في شيء منها تعين كتبتين المساجد الثلاثة الرابع ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعبا وزوي عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم

الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة فجعل المسجد الذي بنى ثم يسار المسجد بطرف الأكمة ومضى النبي صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء تدع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم صلى مستقبلا فرضتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة

وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز بن حنين بنى مسجد المدينة سال الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالجارية المنقوشة المطابقة اهـ وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وبقى من المشهورة الا ان مسجد قباء ومسجد الفضيل وهو شرق مسجد قباء ومسجد بنى قريظة ومشرية أم ابراهيم وهى شمالى مسجد قريظة ومسجد بنى ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة ومسجد بنى معاوية ويعرف بمسجد الاجابة ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ومسجد القبلتين فى بنى سلمة ههـ كذا أئتمت بعض شيوخنا وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوى والله أعلم

(أبواب سترة المصلى)

((قوله ما ستره الامام سترة من خلفه)) أورد فيه ثلاثة أحاديث الشافعى والثالث منها مطابقتان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه ان يتخذوا سترة غير سترة وأما الأول وهو حديث ابن عباس فى الاستدلال بنظر لانه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الى سترة وقد يوجب عليه البيهقى باب من صلى الى غير سترة وقد تقدم فى كتاب العلم فى الكلام على هذا الحديث فى باب متى يصح سماع الصغير قول الشافعى ان المراد بقول ابن عباس الى غير جدار رأى الى غير سترة وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا ينفى غير الجدار الا ان اخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بجحدوث أمر لم يعهدوه فلو فرض هناك سترة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مروره حينئذ لا يشكره أحد أصلاً وكأن البخارى حمل الأمر فى ذلك على المألوف المعروف من عادته صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلى فى الفضاء الا والعنزة امامه ثم أيد ذلك بحديثى ابن عمر وأبى جحيفة وفى حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربه وكان يفعل ذلك فى السفر وقد سمعه النووى فقال فى شرح مسلم فى كلامه على فوائدها الحديث فيه ان سترة الامام سترة لمن خلفه والله أعلم ((قوله ناهزت الاحتلام)) أى قاربته وقد ذكرت الاختلاف فى قدر عمره فى باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفى باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستئذان وتوجيه الجمع بين اختلف من ذلك وبيان الرابع من الأقوال والله الحمد ((قوله يصلى بالناس معنى)) كذا قال مالك وأكثراً أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النووى يحمل ذلك على انها قضيتان وتعقب بان الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحق ان قول ابن عيينة بعرفة شاذ ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري وذلك فى حجة الوداع أو النحر وهذا المشك من معمر لا يعول عليه والحق ان ذلك كان فى حجة الوداع ((قوله بعض الصف)) زاد المصنف فى الجمع من رواية ابن أخى ابن شهاب عن عمه حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول انتهى وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما فى كتاب العلم ((قوله فلم ينكر ذلك على أحد)) قال ابن دقيق العيد استدلى ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم للصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة (قلت) وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على صحته فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا ويسفاد منه ان ترك الانكار

(أبواب سترة المصلى)

*(باب) * سترة الامام سترة من خلفه * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال أقبلت راكباً على جدار أمان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس معنى الى غير جدار فررت بين يدي بعض الصف فنزلت فارسلت الامان ترتع ودخلت فى الصف فلم ينكر ذلك على أحد

حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ولا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لانا نقول قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه وتقدم ان في رواية المصنف في الحج انه متر بين يدي بعض الصف الا قول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافي في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم واستدل به على ان مرور الحمار لا يقطع الصلاة فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة وكذا مرور المرأة والكلب الأسود ونعقب بان مرور الحمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راكبه وقدم تقدم ان ذلك لا يضر لكون سترة الامام سترة لمن خلفه واما مروره بعد ان نزل عنه فيحتاج الى نقل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد اذا كان أحكم يصلي فلا يدع أحدا يتر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمنفرد فأما الماسوم فلا يضره من متر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء وكذا نقل عياض الاتفاق على ان المأمومين يصلون الى سترة لكن اختلفوا هل سترة الامام أم سترة المأموم نفسه اه وفيه نظر لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي انه صلى باصحابه في سفرو بين يديه سترة فترت حير بين يدي أصحابه فاعاد بهم الصلاة وفي رواية انه قال لهم انهم لم يقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم فهذا يعكس على ما نقل من الاتفاق ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا سترة الامام سترة لمن خلفه وقال تفرد به سويد عن عاصم اه وسويد ضعيف عندهم وزدت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو متر بين يدي الامام أحد فعلى قول من يقول ان سترة الامام سترة من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معا وعلى قول من يقول ان الامام نفسه سترة من خلفه يضر صلاته ولا تضر صلاتهم وقد تقدمت بقبلة مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجبائي لم أجدا اسحق هذا منسوب بالاحد من الرواة (قلت) وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بانه اسحق ابن منصور (قوله أمر بالحربة) أي أمر خادمه بحمل الحربة وللمصنف في العيدين من طريق الاوزاعي عن نافع كان يغدو الى المصلي والعنزة تحمل وتنصب بين يديه فيصل الى الهزاراد ابن ماجه وابن خزيمة والاسماعيلي وذلك ان المصلي كان فضاء ليس فيه شيء يستتره (قوله والناس) بالرفع عطفا على فاعل فيصل (قوله وكان يفعل ذلك) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار (قوله فمن ثم) أي فمن تلك الجهة اتخذ الامراء الحربة يخرج بها بين أيديهم في العيد وشموه وهذه الجلة الاخيرة فصلها على بن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه وأوضحته في كتاب المدرج وفي الحديث الاحتياط للصلاة واخذ آتة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام وغير ذلك وانهم في اتخاذها يحتمل عوده الى الحربة نفسها أو الى جنس الحربة وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ ان النجاشي أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم حربة

* حدثنا اسحق قال
حدثنا عبد الله بن نمير قال
حدثنا عبيد الله عن نافع
عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا
خرج يوم العيد أمر بالحربة
فتوضع بين يديه فيصل الى الهما
والناس وراءه وكان يفعل
ذلك في السفر فنم اتخذها
الامراء * حدثنا أبو الوليد
قال حدثنا شعبة عن عون
ابن أبي جحيفة قال سمعت أبي

فامسكها لنفسه فهي التي يشي بها مع الامام يوم العيد ومن طريق الليث انه بلغه ان العنزة التي كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فاخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه اذا صلى ويحتمل الجمع بان عنزة الزبير كانت أولا قبل حربة الجحاشي * (فائدة) * حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا ومختصرا وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب الصلاة في الثوب الا جروذ كره أيضا هنا وبعد باين أيضا وفي الاذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد سمعته شعبة منهما كما سيأتي واختما (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعاء) يعني بطعاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وكذا ذكره من رواية أبي العميس عن عون وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون ان ذلك كان بالهاجرة فيستفاد منه كما ذكره النووي انه صلى الله عليه وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الاولى منهما ويحتمل ان يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها (قوله وبين يديه عنزة) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة في حديث أنس وفي رواية أبي العميس جاء بلال فآذنه بالصلاة ثم خرج بالعنزة حتى ركزها بين يديه وأقام الصلاة وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة جراء من آدم ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلال يد صاحبه وفيها أيضا وخرج في حلة جراء مشمرا وفي رواية مالك بن مغول عن عون كانني أنظر الى ويخص ساقيه وبين فيها أيضا ان الوضوء الذي ابتدره الناس كان فضل الماء الذي توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعربان ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة (قوله يمر بين يديه) أي بين العنزة والقبلة لا ينسب وبين العنزة في رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الا جرو ورأيت الناس والدواب يرون بين يدي العنزة وفي الحديث من انقوائد التماس البركة مما لا مسه الحلون ووضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتمام لما يشعربه الخبر من مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم العناية للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه استحباب شتم الشباب لاسيما في السفر وكذا استحباب العنزة ونحوها ومشروعية الاذان في السفر كما سيأتي في الاذان وجواز النظر الى الساق وهو اجماع في الرجل حيث لا فتنة وجواز لبس الثوب الا جرو وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله ما قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة) أي من ذراع ونحوه والمصلي بكسر اللام على انه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه (قوله عن أبيه) في رواية أبي داود والاسماعيلي أخبرني أبي (قوله عن سهل) زاد الاصيلي بن سعد (قوله كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي مقامه في صلاته وكذا هو في رواية أبي

ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعاء وبين يديه عنزة الظهر ركعتين والعصر ركعتين يمر بين يديه المرأة والحمار * (باب) * قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة * حدثنا عمرو بن زرارة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم

داود (قوله وبين الجدار) أي جدار المسجد مما يلي القبلة وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام (قوله عمر الشاة) بالرفع وكان تامة أو مراسم كان بتقدير قدراً ونحوه والظرف الخبر وأعربه الكرماني بالنصب على أن عمر خبر كان واسمها نحو قدراً للمسافة قال والسياق يدل عليه (قوله عن سلمة) يعني ابن الأكوخ وهذا ثاني ثلاثيات البخاري (قوله كان جدار المسجد) كذا وقع في رواية مكي ورواه الاسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بلفظ كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدراً من العنزة فتبين بهذا السياق ان الحديث مرفوع (قوله تجوزها) وابعضهم ان تجوزها أي المسافة وهي ما بين المنبر والجدار فان قيل من أين يطابق الترجمة أجاب الكرماني فقال من حيث انه صلى الله عليه وسلم كان يقوم بجانب المنبر أي ولم يكن لمسجده محراب فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار فكأنه قال والذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسترة قدراً ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم وجدار القبلة وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيدان البخاري أشار به هذه الترجمة الى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والخشب فان فيه انه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلي عليه فاقتضى ذلك ان ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي (فان قيل) ان في ذلك الحديث انه لم يسجد على المنبر وانما نزل فسجد في أصله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة أجيب بان أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر وانما نزل عن المنبر لان الدرجة لم تتسع لقدرة سجوده فحصل به المقصود وأيضا فانه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترة له وهو قدراً ما تقدم قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر عمر الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما ساقى قريبا بعد خمسة أبواب وجمع الداودي بان أقل عمر الشاة وأكثر ثلاثة أذرع وجمع بعضهم بان الأقل في حال القيام والقعود والثاني في حال الركوع والسجود وقال ابن الصلاح قدراً وعمر الشاة بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استحب أهل العلم الدنوم من السترة بحيث يكون بينهم وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصغوف وقد ورد الأمر بالدنومها وفيه بيان الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة مرفوعاً اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (قوله ما الصلاة الى الحربه) ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم قبل بياب وقوله ترك رأى تعز في الارض (قوله ما الصلاة الى الحربه) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون وقد تقدم الكلام عليه أيضاً واعترض عليه في هذه الترجمة بان فيها تكرار فان العنزة هي الحربه لكن قد قيل ان الحربه انما يقال لها عنزة اذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة (قوله والمرأة والحجار يترون من وراءها) كذا ورد بصيغة الجمع فكأنه أراد الجنس ويؤيده رواية والناس والدواب يترون كما تقدم أو فيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحجار برا كبه وقد تقدم بلفظ يتر بين يديه المرأة والحجار فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب يتران اذنى يترون اطلاق صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك أعاد ضمير الذكور العقلاء

وبين الجدار ممر الشاة
* حدثنا المكي قال حدثنا
يزيد بن أبي عبيد عن سلمة
قال كان جدار المسجد
عند المنبر ما كادت الشاة
تجوزها * (باب الصلاة
الى الحربه) * حدثنا مسدد
قال حدثنا يحيى عن عبيد
الله قال أخبرني نافع عن عبيد
الله أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يركله الحربه
فيسلي اليها * (باب الصلاة
الى العنزة) * حدثنا آدم قال
حدثنا شعبة قال حدثنا
عون بن أبي جحيفة قال
سمعت أبي قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحاجرة فأتى بوضوء فتوضا
فصلى بنا الظهر والعصر
وبين يديه عنزة والمرأة والحجار
يترون من وراءها * حدثنا
محمد بن حاتم بن بزيع قال
حدثنا شاذان عن شعبة
عن عطاء بن أبي ميمونة قال
سمعت أنس بن مالك قال
كان النبي صلى الله عليه
وسلم اذا خرج لحاجته تتعته

على مؤنث ومذكور غير عاقل وهو مشكل والوجه فيه انه أراد المرأة والجارور راسه خذف
 الراكب لدلالة الجار عليه ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تانيث المرأة وهذا العقل على
 الجار وقد وقع الاخبار عن مذكور ومخدوف في قولهم ركب البعير طر يحان أى البعير
 وراكبه ثم ساق البخارى حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة (قوله فيه
 ومعناه عكازة أو عصا أو عنزة) كذا اللالكى كثير بالمهمة والنون والزاي المفتوحات وفي رواية
 المسقلى والحموى أو غيره بالمعجمة والياء والراء أى سواء أى المذكور والظاهر أنه تصحيف (قوله
 باب السترة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبى جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة
 عن الحكم والمرازمه هذا قوله بالبطحاء فقد قدمنا أنها بالبطحاء مكة وقال ابن المنير انما خاص مكة
 بالذكور فعال توهم من يتوهم أن السترة قبله ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله الا الكعبة فلا يحتاج
 فيها الى سترة انتهى والذي أنطنه انه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في باب
 لا يقطع الصلاة بمكة شئ ثم أخرج عن ابن جريح عن كثير بن كثير بن المطالب عن أبيه عن جده
 قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أى الناس سترة
 وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورجاله موثقون الا أنه معلول فقد رواه أبو داود عن
 أحمد عن ابن عيينة قال كان ابن جريح أخبرنا به هكذا فلقمت كثير فقال ليس من أبى سمعته
 ولكن من بعض أهلى عن جدى فأراد البخارى التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين
 مكة وغيرها في مشروعية السترة واستدل على ذلك بحديث أبى جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة
 منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلى بين مكة وغيرها
 واعتذر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة وعن بعض الخنابلة جواز ذلك
 في جميع مكة (قوله باب الصلاة الى الأسطوانة) أى السارية وهى بضم الهمزة
 وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن افعوانة على المشهور وقيل بوزن فعولانة والغالب انها
 تكون من بناء بخلاف العمود فاند من حجر واحد قال ابن بطال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى الى الحربة كانت الصلاة الى الأسطوانة أولى لأنها أشد سترة (قلت) لكن أفاد ذكر
 ذلك التخصيص على وقوعه والنص أعلى من الفعوى (قوله وقال عمر) هذا التعليق وصله ابن أبى
 شعبة والحمدى من طريق همدان وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة وكان يريد عمر رأى
 رسوله الى أهل اليمن عن عمر به ووجه الحقيقة انهم ما مشركان في الحاجة الى السارية المتخذة
 الى الاستناد والمصلى لجعلها سترة لكن المصلى في عبادة محقة فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر)
 كذا ثبت في رواية أبى ذر والاصلى وغيرهما وعند بعض الرواة ورأى عمر يحذف ابن وهو أشبه
 بالصواب فقد رواه ابن أبى شعبة من طريق معاوية بن قررة بن اياس المزنى عن أبيه وله صحبة قال
 رأى عمر وأنا أصلى فذكر مثله سواء لكن زاد فاخذ بقفاى وعرف بذلك تسمية المبهمة المذكور في
 التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته الى سترة وأراد البخارى بإيراد أثر عمر هذا ان المراد
 بقول سلمة يتحرى الصلاة عندها أى اليها وكذا قول أنس يتدرون السوارى أى يصلون اليها
 (قوله حديث المكي) هو ابن ابراهيم كذا ثبت عند الاصلى وغيره وهذا ثالث ثلاثيات البخارى وقد
 ساوى فيه البخارى شيخه أحمد بن حنبل فإنه أخرجه في مسنده عن مكي بن ابراهيم (قوله التى عند

أنا و غلام ومعناه عكازة أو
 عصا أو عنزة ومعناه أداة
 فاذا فرغ من حاجته ناواناه
 الاداة * (باب السترة
 بمكة وغيرها) * حدثنا سليمان
 ابن حرب قال حدثنا شعبة
 عن الحكم عن أبى جحيفة
 قال خرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالهاجرة فصلى
 بالبطحاء الظهر والعصر
 ركعتين ونصب بين يديه عنزة
 وتوضأ فجعل الناس يتمسكون
 بوضوءه * (باب الصلاة
 الى الأسطوانة) * وقال عمر
 المصلون أحق بالسوارى
 من المتحدثين اليها ورأى
 عمر رجلاً يصلى بين أسطوانتين
 فادناه الى سارية فقال صل
 اليها * حدثنا المكي قال
 حدثنا يزيد بن أبى عبيد
 قال كنت آتى مع سلمة بن
 الأكوع فيصلى عند
 الأسطوانة التى عند

المصحف فقلت يا أبا مسلم
أراك تحرى الصلاة عند
هذه الاسطوانة قال فاني
رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم يحرى الصلاة عندها
* حدثنا قبيصة قال حدثنا
سفيان عن عمرو بن عامر
عن أنس قال لقد رأيت
بكار أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم يتدرون السواري
عند المغرب * وزاد شعبة
عن عمرو عن أنس حتى
يخرج النبي صلى الله عليه
وسلم * (باب الصلاة بين
السواري في غير جماعة)
* حدثنا موسى بن اسمعيل
قال حدثنا جويرية عن
نافع عن ابن عمر قال دخل
النبي صلى الله عليه وسلم
البيت وأسامة بن زيد وعثمان
بن طلحة وبلال فأطال ثم
خرج كمت أول الناس دخل
على أثره فسالت بلالا أين
صلى قال بين العمودين
المتقدمين * حدثنا عبد الله
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل الكعبة وأسامة
ابن زيد وبلال وعثمان بن
طلحة الحبي فأممها عليه
ومكث فيها فسالت بلالا
حين خرج ما صنع النبي
صلى الله عليه وسلم قال جعل
عمودا عن يساره وعمودا

المصحف) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عند مسلم بالنظر يصلي وراء
الصندوق وكأنه مكان للمصحف صندوق يوضع فيه والاسطوانة المذكورة حرقنا بعض
مشايخنا أنهم المتوسطة في الروضة المكرمة وإنما تعرف بالاسطوانة المهاجرين قال وروى عن
عائشة أنها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم وإنما أسرتها إلى ابن الزبير
فكان يكثر الصلاة عندها ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد المهاجرين من
قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (قوله يا أبا مسلم) هي
كنية سلمة ويحري أى يتصد (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وعمرو بن عامر والكوفي
الانصاري والوداسد فانه يحلى ولا عمرو بن عامر البصري فانه سلمى (قوله لقد رأيت) في رواية
المستمل والجوى لقد أدركت (قوله عند المغرب) أى عند أذان المغرب وصرح بذلك الاسماعيلي
من طريق ابن مهدي عن سفيان ومسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه (قوله
وزاد شعبة عن عمر) هو ابن عامر المذكور وقد وصله المصنف في كتاب الأذان من طريق غندر
عن شعبة فقال عن عمرو بن عامر الانصاري وزاد فيه أيضا يصلون الركعتين قبل المغرب وسيأتي
الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار إليهم فيه ان شاء
الله تعالى (قوله باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) انما قيدها بغير الجماعة
لان ذلك يقطع الصفوف وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الرافي في شرح المسند
احتج البخاري بهذا الحديث أى حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين
اذا لم يكن في جماعة وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية ومع هذه الأولوية فلا
كرهية في الوقوف بينهما أى للمنفرد وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى
السارية انتهى كلامه وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم
من حديث أنس بأسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذي قال المحب الطبري كره قوم
الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه
امالا لقطع الصف وأولاه موضع النعال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهة ذلك أنه
مصلى الجن المؤمنين (قوله ثنا جويرية) هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن اسماء الضبي
واتفق ان اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد سمع جويرية المذكور
من نافع وروى أيضا عن مالك عنه (قوله كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة
وفي رواية الأصميلي وابن عساكر وكنيت بزيادة واو في أوله وهي أشبهه ورواه الاسماعيلي
من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج ودخل عبد الله على أثره أول الناس (قوله بين
العمودين المتقدمين) في رواية الكشميهني المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي رواية مالك التي
تلها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وليس بين الروايتين مخالفة
لكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكل لانه يشعر بكون ما عن يمينه
أبو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخاري برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن
الجمع بين الروايتين بأنه حيث نفي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لان فيه

اشعار ابانه تغير عن هيئته الاولى وقال الكرمانى لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو
 محتمل بينتسه رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان
 على سمت والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم (قلت)
 ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر اني تقدمت في باب واتخذوا من مقام ابراهيم صلى فان
 فيها بين الساريتين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار
 وانه صلى بينهما فاحتدل انه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين
 فيصح قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عمودا عن يمينه وجوز الكرمانى
 احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى الى جنب الاوسط فن قال جعل
 عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذى صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته
 مسبوقا بهذا الاحتمال وأبعد منه قول من قال اتقل في الركعتين من مكان الى مكان ولا تبطل
 الصلاة بذلك لقولته والله أعلم (قوله وقال اسمعيل) أى ابن أبى أويس كذا في رواية أبى ذر
 والاصيلي قال مجردة وفي رواية كريمة قال لنافوخ واصله وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف على
 مالك فيه فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره ووافق
 اسمعيل في قوله عمودين عن يمينه ابن القاسم والقعنبى وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة
 وكذا الشافعى وابن مهدي في احدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى النيسابورى فيما رواه
 عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعى
 وبشر بن عمر في احدى الروايتين عنهما وجميع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال
 تعدد الواقعة وهو بعيد لا تحاد مخترج الحديث وقد جزم البيهقى بترجيح رواية اسمعيل ومن
 وافقه وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره
 ويمكن توجيهه بان يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين
 لكن يعكس عليه قوله وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال
 الدارقطنى لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك (قوله باب) كذا لاكثر بلا ترجمة وهو
 كالفتل من الباب الذى قبله وكأنه فصل عنه لانه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين
 السورارى لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة وسقط لفظ باب من رواية
 الاصيلي (قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع بالنصب على انه خبر كان واسمها
 محذوف (قوله من ثلاث اذرع) كذا لا بى ذر ولغيره ثلاثة بالتانيث والذراع يذكروا ويؤنث
 (قوله يتوخى بالمعجة) أى يقصد (قوله قال) أى ابن عمر (قوله أن يصلى) كذا لا لكشمهين ولغيره
 ان صلى بلفظ الماضى ومما اداب ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة فى البيت موافقة المكان الذى
 صلى فيه النبى صلى الله عليه وسلم بل موافقة ذلك أولى وان كان يحصل الغرض بغيره (قوله
 ما الصلاة الى الراحة والبعير) قال الجوهري الراحة الناقصة التى تصلح لان يوضع
 الرجل عليها وقال الازهرى الراحة المركوب النخيب ذكرا كان أو أنثى والهاء فيها للمبالغة
 والبعير يقال لما دخل في الخامسة (قوله والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الراحة
 والرحل فكانه الحق البعير بالراحة بالمعنى الجامع بينهما ويحتمل ان يكون اشار الى ما ورد في

عن يمينه وثلاثة أعمدة
 وراءه وكان البيت يومئذ
 على ستة أعمدة ثم صلى وقال
 اسمعيل حدثني مالك وقال
 عمودين عن يمينه (باب)
 حدثنا ابراهيم بن المنذر قال
 حدثنا أبو حمزة قال حدثنا
 موسى بن عقبة عن نافع أن
 عبد الله كان اذا دخل
 الكعبة مشى قبل وجهه
 حين يدخل وجعل الباب
 قبل ظهره فمشى حتى
 يكون بينه وبين الجدار
 الذى قبل وجهه قريبا من
 ثلاث أذرع صلى يتوخى
 المكان الذى أخبره به بلال
 بن النخعي صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه قال وايس على
 احمد بن اسحق بن عيسى
 نواحى البيت شاء (باب)
 الصلاة الى الراحة والبعير
 والشجر والرحل * حدثنا
 محمد بن أبى بكر القاسم
 البصري قال حدثنا معمر

بعض طرقه فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلي إلى بعيره انتهى
فإن كان هذا حديثاً آخر حصل المقصود وإن كان مختصراً من الأول كأن يكون المراد يصلي إلى
مؤخرة رجل بعيره اتجاه الاحتمال الأول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر
كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رجل وسأله بعده وألقى الشجر بالرجل بطريق الأولوية
ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث علي قال لقد رأيتنا يوم يروى ما فينا إنسان إلا نام
الرسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعو حتى أصبح رواه النسائي بإسناد
حسن (قوله يعرض) بتشديد الراء أي يجعلها عرضاً (قوله قلت أفرأيت) ظاهره أنه كلام نافع
والمستول ابن عمر لكن بين الأسماعيلي من طريق عبيدة بن حميد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام
عبيد الله والمستول نافع فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدركه
نافع (قوله هبت الركاب) أي هاجت الأبل يقال هب النخل إذا هاج وهب البعير في السير إذا
نشط والركاب الأبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها والمعنى أن الأبل إذا هاجت شويشت
على المصلي لعدم استقرارها فيعدل عنها إلى الرجل فيجعل ستره وقوله فيعدل به بفتح أوله وسكون
العين وكسر الدال أي يقيمه تلقاء وجهه ويجوز التشديد وقوله إلى آخرته بفتح حاء بلا مد ويجوز
المد ومؤخرته بضم أوله ثم همزة ساكنة وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح وإنكر
ابن قتيبة الفتح وعكس ذلك ابن مكي فقال لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة وأما
في غيرهما فيقال بالفتح فقط ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء والمراد بهما العود الذي في آخر
الرجل الذي يستند إليه الركاب قال الترمذي في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر
من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الأبل لأن المعاطن مواضع أقامت عند
الماء وكره الصلاة حينئذ عندها ما الشدة تنهها وأما لأنهم كانوا يتخللون بينها مستترين بها انتهى
وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الأبل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك فيحمل ما وقع
منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة وتظهير صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لتكون
البيت كان ضيقاً وعلى هذا فقول الشافعي في البويطي لا يستتر بامرأة ولا دابة أي في حال
الاختيار وروى عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلي
إلى بعير إلا وعليه رجل وكان الحكمه في ذلك أنها في حال شد الرجل عليها أقرب إلى السكون
من حال تجريدها * (تكملته) * اعتبر الفقهاء مؤخره الرجل في مقدار أقل السترة واختلفوا
في تقديرها بفعل ذلك فقبل ذراع وقيل ثلث أذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبد الرزاق عن
نافع أن مؤخره رجل ابن عمر كانت قدر ذراع (قوله باب الصلاة إلى السرير) أو رد
فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي هي
مضطجعة عليه واعترضه الأسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير ثم أشار
إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد لأن لفظه كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة
كما سبقي فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف
الجر تتناوب فعني قوله في الترجمة إلى السرير أي على السرير وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض
الروايات بلفظ على السرير (قلت) ولا حاجة إلى الحمل المذكور فإن قولها في متوسط السرير

عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه كان يعرض
راجلته فيصلي إليها قلت
أفرأيت إذا هبت الركاب
قال كان يأخذ الرجل فيعدل
فيصلي إلى آخرته أو قال
مؤخره وكان ابن عمر يفعل
* (باب الصلاة إلى السرير) *
* حديثنا عثمان بن أبي شيبة
قال حدثنا جابر عن منصور
عن إبراهيم عن الأسود عن

يشمل ما اذا كان فوقه أو أسفل منه وقديان من رواية مسروق عنها ان المراد الثاني (قوله
أعدتمونا) هو استفهام انكار من عائشة قالت لمن قال بحضرتها يقطع الصلاة الكلب والحمار
والمرأة كما ساقى من رواية مسروق عنها بعد خسة أبواب وهذا لئلا يكره ما حدث هذا المتن ان شاء
الله تعالى وقولها رأيتني بضم المشاة وقولها ان اسنحه بفتح النون والحاء المهملة أى اظهر له من
قدامه وقال الخطابي هو من قولك سخط على الشيء اذا عرض لي تريد أنها كانت تخشى ان تستقبله
وهو يصلي بيده أى منه صبة وقولها أنسل بفتح السين المهملة وتشديد اللام أى أخرج بخفية
أورفقى (قوله باب) رد المصلى من مربي يديه أى سواء كان آدمياً أم غيره (قوله
ورد ابن عمر في التشهد) أى رد المار بين يديه في حال التشهد وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة وعبد
الرزاق وعندهما ان المار المذكور هو عمرو بن دينار (قوله وفي الكعبة) قال ابن قرقول وقع
في بعض الروايات وفي الركعة وهو أشبه بالمعنى (قلت) ورواية الجمهور متجهة وتخصيص
الكعبة بالذكريات لئلا يتخيل انه يغتفر فيها المروءات لكونها محل المزاجاة وقد وصل الاثر المذكور بذكر
الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح ابن كيسان قال رأيت
ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع احدا يمر بين يديه ياديه قال أى يرد (قوله ان أبى) أى المار
(الا ان يقا له) أى المصلى قاتله كذا لاكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة
وللكتبة في الا أن قاتله بصيغة المخاطبة فقالت بصيغة الامر وهذه الجملة الاخيرة من كلام ابن
عمر أيضاً وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال لا تدع احدا يمر بين يديك وأنت تصلي
فان أى الا أن قاتله فقالت وهذا موافق لسياق الكشمية (قوله يونس هو ابن عبيد) وقد قرن
البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة وتبين من ايراده أن القصة المذكورة في رواية سليمان
لا في رواية يونس ولفظه المين الذي ساقدها هو لفظ سليمان أيضاً للفظ يونس وانما ظهر لنا ذلك
من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالاسناد المذكور الذي ساقه هنا من رواية
يونس بعينه وانظروا المتن مغاير للفظ الذي ساقه هنا وليس فيه تقييد الدفع بما اذا كان المصلى يصلي
الى ستره وذكر الاعملى ان سليم بن حبان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد (قلت) والمطلق
في هذا الجمول على المتبذل لان الذي يصلي الى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما ان صلى في مشاريع
المشاة وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصلي الى ستره وإلى غير ستره وفي الروضة
تعالاهما ولو صلى الى غير ستره أو كانت وتباعد منها فالأصح انه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم
المروء حينئذ بين يديه ولكن الاولى تركه * (تنبيه) ذكر أبو مسعود وغيره ان البخاري لم يخرج
سليمان بن المغيرة شيئا موصولا لاهذا الحديث (قوله فاراد شاب من بنى أبي معيط) وقع في كتاب
الصلاة لابي نعيم انه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الاسلمى عن زيد بن
أسلم قال بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فاقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فاراد أن يمر بين يديه
فدفعه فابى إلا أن يمر بين يديه فدفعه هذا آخر ما أورد من هذه القصة وفي تفسير الذي وقع في
الصحيح بانه الوليد هذا انظر لأن فيه انه دخل على مروان زاد الاسماعيلي ومروان يومئذ على
المدينة اه ومروان انما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لانه
لما قتل عثمان تحول الى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر شيئا من الحروب

عائشة قالت أعدتمونا
بالكلب والحمار لقد رأيتني
منطبعة على السرير فيجبى
النبي صلى الله عليه وسلم
فتمسك السرير فيصلي
فاكره أن أسنحه أنسل من
قبل رجلي السرير حتى أنسل
من خافي * (باب) * رد
المصلى من مربي يديه ورد
ابن عمر في التشهد وفي الكعبة
وقال ان أى الا أن قاتله
قاتله * حدثنا أبو معمر قال
حدثنا عبد الوارث قال
حدثنا يونس عن حميد بن
هلال عن أبي صالح أن
أبا سعيد قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ح وحدثنا
أحمد قال حدثنا سليمان بن
أبي عمير قال حدثنا حميد بن
هلال العدوي قال حدثنا
أبو صالح السمان قال رأيت
أبا سعيد الخدري في يوم
جمعة يصلي الى بنى يستره من
الناس فاراد شاب من بنى أبي
معيط أن يجازي بين يديه فدفع
أبو سعيد في صدره فنظر
الشاب

التي كانت بين علي ومن خالفه وأيضا فلم يكن الوليد يومئذ شابا بل كان في عشر الخمسين فلهذه
كان فيه فاقبل ابن للوليد بن عقبة فيتحبه وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن
زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه اذ جاء شاب ولم يسمه أيضا وعن معمر
عن زيد بن أسلم وقال فيه فذهب ذو قرابة لمروان ومن طريق أبي العلاء في عن أبي سعيد فقال
فيه مر رجل بين يديه من بني مروان وللناس في من وجه آخر فابن لمروان وسماه عبد الرزاق
من طريق سليمان بن موسى داود بن مروان ولفظه اراد داود بن مروان أن ير بين يدي أبي
سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة فذكر الحديث وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية
المهمم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أبي معيط وليس مروان
من بني بل أبو معيط ابن عم والده مروان لأنه أبو معيط ابن أبي عمرو بن أمية والده مروان هو الحكم
ابن أبي العاص بن أمية وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط فيحتمل
أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاعة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان
أخا الوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب داود إليه مجازا وفيه بعد والاقرب أن تكون الواقعة
تعددت لأبي سعيد مع غيره وأحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه
القصة قاراد عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن ير بين يديه الحديث وعبد الرحمن مخزومي ماله
من أبي معيط نسبة والله أعلم **(قوله فلم يجد مساعغا)** بالغين المحجمة أي مرأوقوله فقال من أبي سعيد
أي أصاب من عرضه بالشتم **(قوله فقال مالك ولابن أخيك)** أطلق الأخوة باعتبار الإيمان وهذا
يؤيد أن المار غير الوليد لأن أباه عقبة قتل كافرا واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية
الدفع ولولم يكن هناك مسلك غيره خلافا لأمام الحرمين ولابن الرفعة فيه بحث سنشير إليه في
الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى **(قوله فليدفعه)** ولمسلم فليدفع في نحره قال القرطبي أي
بالأشارة ولطيف المنع وقوله فليقاتله أي يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول قال وأجمعوا على أنه
لا يلزمه أن يقاتله بالسلح لخاصة ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع
فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في
القبس وقال المراد بالمقاتلة المدافعة وأغرب الباجي فقال يحتل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن
أو التعنيف وتعقب بأنه يستلزم التسكك في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن
يكون أراد أنه يلغنه داعيا لا مخاطبا لكن فعل الصحابي يخالفه وهو أدري بالمراد وقد رواه
الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد ونقل البيهقي
عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن
المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه وبخومه صرح أصحابنا فقالوا لا يرد بأسهل الوجوه فان أبي
فباشد ولو أدى إلى قتله فلو قتل فلا شيء عليه لان الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة
لا ضمان فيها ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافا في وجوب الدية في هذه الحالة ونقل ابن بطال
وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لأن ذلك
أشد في الصلاة من المرور وذهب الجمهور إلى أنه إذا دمر ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يرد لأن فيه
إعادة للمرور وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك ويمكن جعله على ما أذره

فلم يجد مساعغا لابن
يديه فعد ليحجاز فدفعه
أبو سعيد أشد من الأولى
فقال من أبي سعيد ثم دخل
على مروان فشكا إليه ما لقي
من أبي سعيد ودخل أبو
سعيد خلفه على مروان
فقال مالك ولابن أخيك يا أبا
سعيد قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول إذا صلى
أحدكم إلى شيء يستتره من
الناس فأراد أحد أن يجتاز
بين يديه فليدفعه فان أبي
فليقاتله

فامتنع وتعادى لاحت يقصر المصلى في الرد وقال النووي لأعلم أحد من الفقهاء قال بوجوب
 هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر فكان الشيخ
 لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم (قوله فأنما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان
 لأنه أي الا لتشويش على المصلى وإطلاق الشيطان على المار من الانس سائغ شائع وقد جاء
 في القرآن قوله تعالى شياطين الانس والجن وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز إطلاق
 لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وإن الحكم للمعاني دون الاسماء لاستحالة أن يصير
 المار شيطانا مجردا من ربه انتهى وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى
 ومجازا على الانسى وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فأنما الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع
 في رواية للاسماعيلي أن معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين
 واستنبط ابن أبي جرة من قوله فأنما هو شيطان أن المراد بقوله فليقاتله المدافعة اللطيفة
 لا حقيقة القتال قال لأن مقاتلة الشيطان أنما هي بالاستعانة والتستر عنه بالتسمية ونحوها
 وأنما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته
 من المار قال وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلى من المرور وأول دفع الاثم عن المار الظاهر
 الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لأن اقبال المصلى على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع
 الاثم عن غيره وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف
 صلاته وروى أبو نعيم عن عمرو بن دينار أن المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى الا الى
 شيء يستره من الناس فهذا الاثران مقتضاها ما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ولا يختص
 بالمار وهو ما وإن كانا وقوفين لفظا فكيف هما حكم الرفع لأن مثلهما لا يقال بالرأى
(قوله باب اثم المار بين يدي المصلى) أو ردفه حديث بسر بن سعيد أن زيدا بن خالد
 أي الجهنى العجاني أرسله الى أبي جهيم أي ابن الحرث بن الصمة الانصاري العجاني الذي تقدم
 حديثه في باب التيمم في الحضر هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه
 أن المرسل هو زيد وأن المرسل اليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عن مسالم
 وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال عن بسر بن سعيد قال أرسلني
 أبو جهيم الى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث قال ابن عبد البر هكذا رواه ابن عيينة
 مقلوبا أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة ثم قال ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين
 فقال هو خطأ أنما هو أرسلني زيد الى أبي جهيم كما قال مالك وتعقب ذلك ابن القطان فقال ليس
 خطأ ابن عيينة فيه بمتعين لا احتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسر الى زيد وبعثه زيد الى أبي
 جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الاخر فتعليل الأئمة للحديث مبني على غلبة الظن
 فإذا قالوا الخطأ فلان في كذا لم يتعين خطأ وفي نفس الامر بل هو راجح الاحتمال فيعتدوا لذلك
 لما استرطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح **(قوله بين يدي المصلى)** أي أمامه بالقرب منه وعبر باليدين ليكون أكثر الشغل يتبعهم ما واختلف
 في تحديد ذلك فقيل إذا مر بينه وبين مقعدار سجوده وتيسل بينه وبين قدر ثلاثه أذرع

فأنما هو شيطان * (باب اثم المار بين يدي المصلى) * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله

وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قوله ماذا عليه) زاد الكشيميني من الاثم وليست هذه الزيادة في
شي من الروايات عند غيره والحديث في الموطأ بدونها وقال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في
شي منه وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ولم أرها في شي من الروايات
مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الاثم فيجتمهمل ان تكون ذكرت في أصل البخاري
حاشية فظنها الكشيميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية وقد عزاها
الحب الطبري في الاحكام للبخاري وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها
في الصحيحين وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر فقال لفظ الاثم ليس في
الحديث صريحا ولما ذكره النووي في شرح المذهب دونها قال وفي رواية رويناهما في الأربعين
لعبد القادر الهروي ماذا عليه من الاثم (قوله لكان أن يقف أربعين) يعني أن المار لو علم
مقدار الاثم الذي يلحقه من مرور بين يدي المصلي لا اختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه
ذلك الاثم وقال الكرماني جوابا لوليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين
ولو وقف أربعين لكان خيرا له وليس ما قاله متعينا قال وأبهم المعداد تفخيما للآمر وتعظيما
(قلت) ظاهر السياق انه عين المعداد ولكن شك الراوي فيه ثم أبدى الكرماني لتخصيص
الأربعين بالذكر حكمتين أحدهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد فلما أريد التأكيد
ضربت في عشرة ثمانية ما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة وكذا
بلوغ الأشد ويحتمل غير ذلك اه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة لكان أن يقف
مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها وهذا يشعر بان اطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الامر
لا لخصوص عدد معين وخرج الطحاوي الى أن التقييد بالمائة وقع بعد التقييد بالأربعين زيادة
في تعظيم الامر على المار لأنه ما لم يقع ما عدا المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر
وتخويف فلا يناسب ان يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب ان يتأخر ويميز الأربعين ان
كان هو السنة ثبت المدعى أو ما دونها من باب الاولى وقد وقع في مسند البرازن طريق ابن عيينة
التي ذكرها ابن القطان لكان أن يقف أربعين خيرا أيضا أخرجه عن أحمد بن عبد الصمد عن ابن
عيينة وقد جعل ابن القطان الحزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالا على التعدد لكن
رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على
الشك أيضا وزاد فيه أو ساعة فيه بعد أن يكون الحزم والشك وقعا معا من راو واحد في حالة واحدة
الا ان يقال لعله تذكر في الحال الحزم وفيه ما فيه (قوله خيرا له) كذا في روايتنا بالنصب على انه خبر
كان ولبعضهم خير بالرفع وهي رواية الترمذي وأعر بها ابن العربي على انها اسم كان وأشار الى
تسويغ الاستدعاء بالكرة لكونها موصوفة ويحتمل ان يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها
(قوله قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعاليق البخاري لانه ثابت في الموطأ من جميع
الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عيينة كما ذكرنا قال النووي فيه دليل على تحريم المروء
فان معنى الحديث النهي ألا كيدوا الوعيد الشديد على ذلك انتهى ومقتضى ذلك ان يعتد في
الجبائر وفيه أخذ القرين عن قرينه ما فاته أو استنباته فيما سمع معه وفيه الاعتماد على خبر الواحد

عن بسر بن سعيد أن زيد
ابن خالد أرسله الى أبي جهيم
يسأله ماذا سمع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
المار بين يدي المصلي فقال
أبو جهيم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو يعلم
المار بين يدي المصلي ماذا
عليه لكان أن يقف أربعين
خيرا له من أن يمر بين يديه
قال أبو النضر لأدري قال
أربعين يوما أو شهرا أو سنة

لان زيد اقتصر على النزول مع القدرة على العلو كقضاء برسوله المذكور وفيه استعمال لوفى باب
 الوعيد ولا يدخل ذلك في النهي لان محل النهي ان يشعر بما يعاند المقدور كما سيأتي في كتاب القدر
 حيث أورد المصنف ان شاء الله تعالى * (تنبيهات) * أحدها استنبط ابن بطال من قوله لو يعلم أن
 الأثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه انتهى وأخذه من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة
 أخرى ثانياً ظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن لا يعنى وقفاً عاماً مثل ما بين يدي
 المصلي أو قعداً ورقداً لكن ان كانت الغلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار ثانياً ظاهره
 عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لان الماموم لا يضره من مرتب بين يديه
 لان سترة امامه سترة له وامامه سترة له اهـ والتعليل المذكور لا يطابق المدعى لان السترة تفيد رفع
 الخرج عن المصلي لاعن المار فاستوى الامام والماموم والمنفرد في ذلك رابعاً هذا ذكر ابن دقيق العبد
 أن بعض الفقهاء أى المالكية قسم أحوال المار والمصلي في الأثم وعدسه الى أربعة أقسام ياتى
 الماردون المصلي وعكسه ياتى ثمان جميعاً وعكسه فالصورة الاولى أن يصلي الى سترة في غير
 مشرع وللمار مندوحة فياتى الماردون المصلي الثانية أن يصلي في مشرع مسلولاً بغير سترة أو
 متباعد عن السترة ولا يجد المار مندوحة فياتى المصلي دون المار الثالثة مثل الثانية لكن يجد
 المار مندوحة فياتى ثمان جميعاً الرابعة مثل الاولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا ياتى ثمان جميعاً
 انتهى وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ولم يجد مسلكاً بل يقف حتى يفرغ المصلي من
 صلاته ويؤيده قصة أبي سعيد السابقة فان فيها نظر الشاب فلم يجد مساعاً وقد تقدمت الإشارة
 الى قول امام الحرمين ان الدفع لا يشرع للمصلي في هذه الصورة وتبعه الغزالي ونازعه الرافعي
 وتعليقه ابن الرفعة بما أحاصله أن الشاب انما استوجب من أبي سعيد الدفع ليكون قصر في
 التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى وما قاله محتمل لكن لا بدفع الاستدلال
 لان أباسعيد لم يعتذر بذلك ولانه متوقف على ان ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال ان
 يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التخصيص بعدم التكبير بل كثرة الزحام حينئذ أو جه
 والله أعلم خامساً وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق البخاري بن عثمان عن أبي النضر
 لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فحمله بعضهم على ما اذا قصر المصلي في دفع المار أو بان صلى في
 الشارع ويحتمل ان يكون قوله والمصلي بفتح اللام اي بين يدي المصلي من داخل سترة وهذا أظهر
 والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي** في نسخة الصغاني استقبال
 الرجل صاحبه أو غيره في صلاته أي هل يكره أو لا أو يفرق بين ما اذا ألهاه أو لا الى هذا
 التفصيل جنح المصنف وجع بين ما ظاهره الاختلاف من الاثرين اللذين ذكرهما عن عثمان
 وزيد بن ثابت ولم أر من عثمان الى الآن وانما رأيته في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة
 وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك وفيه ما أيقن عن عثمان ما يدل على
 عدم كراهية ذلك فاستأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الاصل تحصيل من عمر الى عثمان وقول
 زيد بن ثابت ما ياتى يريد أنه لا حرج في ذلك (قوله) فتكون الى الحاجة وكره ان استقباله كذا
 للاصـ كثر بالواو وهي حالية وللكشميهني فاكره بالناء (قوله) وعن الاعمش عن ابراهيم هو

* (باب استقبال الرجل
 الرجل وهو يصلي) * وكره
 عثمان أن يستقبل الرجل
 وهو يصلي وانما هذا اذا
 اشتغل به فاما اذا لم يشتغل به
 فقد قال زيد بن ثابت ما ياتى
 ان الرجل لا يقطع صلاة
 الرجل * حدثنا اسمعيل
 ابن خليل حدثنا علي بن مسهر
 عن الاعمش عن مسلم عن
 مسروق عن عائشة أنه ذكر
 عندهما ما يقطع الصلاة
 فقالوا يقطعها الكلب والحمار
 والمرأة قالت لقد جعلتمونا
 كلاباً لقد رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي واني بينه
 وبين القبلة وأنا مضطجعة
 على السرير فتكون الى
 الحاجة وأكره أن أستقبله
 فأنسل انسلالا * وعن
 الاعمش عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة فتخوه

معطوف على الاسناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الاعمش باسنادين الى عائشة عن مسلم وهو ابو الضحى عن مسروق عنها باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاسود عنها بالمعنى وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرير واما ظن الكرماني ان مسلما هذا هو البطين فلم يصب في ظنه ذلك قال ابن المنير الترجمة لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود بالاولى لكن ليس فيه تصريح بانها كانت مستقبلة فلعلها كانت منحرفة أو مستديرة وقال ابن رشيد قصد البخاري ان شغل المصلي بالمرأة اذا كانت في قبلته على أى حالة كانت أشد من شغله بالرجل ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم لانه غير مشغول بها فكذلك لا تضر صلاة من لم يشغل بها والرجل من باب الاولى واقنع الكرماني بان حكم الرجل والمرأة واحد في الاحكام الشرعية ولا يخفى ما فيه **(قوله باب الصلاة خلف النائم)** أو رده فيه حديث عائشة أيضا من وجه آخر باللفظ آخر للاشادة الى انه قد يفرق مفترق بين كونها نائمة أو يقضى وكأنه أشار أيضا الى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة الى النائم فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود طريقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدي وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط وهما واهيان أيضا وكره مجاهد ووطاوس ومالك الصلاة الى النائم خشية أن يبدونه مما يلهم المصلي عن صلاته وظاهر تصرف المصنف ان عدم الكراهة حيث يحصل الأمن من ذلك **(تنبيه)** * يحيى المذكور في الاسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة **(قوله باب التطوع خلف المرأة)** أو رده فيه حديث عائشة أيضا بلنظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل وكانت صلاته النرائض بالجماعة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة اليه ولفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظاهر ثم أجاب بان السنة للنائم أن يتوجه الى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تمكفنه وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لافي دوامه لانه ينقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة وراءها فتكون هي نفسها أمام المصلي لا خصوص ظهرها ولو أراد له لقال خلف ظهر المرأة والاصل عدم التقدير وفي قولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح إشارة الى عدم الاشتغال بها ولا يعكر على ذلك كونه يغمرها عند السجود أي سجد مكان رجلها كما وقع صريحنا في رواية لابي داود لان الشغل بها مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم فمن أمن ذلك لم يكره في حقه **(تنبيه)** * الظاهر ان هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته صلى الله عليه وسلم الى جهة السرير التي كانت عليه لانه في تلك الحالة غير محتاج لان يسجد مكان رجلها أو يمكن أن يوجه بين الحالتين بان يقال كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جرح اليه الاسماعيلي فيما سبق لكن جله على حالتين أولى والله أعلم **(قوله باب لا يقطع الصلاة شيء)** أي من فعل غير المصلي والجملة المترجم بها أو ردها في الباب صريحنا من قول الزهري ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله وأخرجه الدارقطني مرفوعة عن وجه آخر عن سالم لكن اسنادها ضعيف ووردت أيضا

(باب الصلاة خلف النائم) * حديثنا مسدد قال حدثنا يحيى قال حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت **(باب التطوع خلف المرأة)** * حديثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح **(باب من قال لا يقطع الصلاة شيء)** * حديثنا عمر بن حفص قال حدثنا أبي

مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي امامة عند الدارقطني ومن
حديث جابر عند الطبراني في الاوسط وفي اسناد كل منهم ضعف وروى سعيد بن منصور بإسناد
صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً (قوله قال الاعمش) هو مقول حفص بن
غياث وليس بتعليق وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر (قوله عن عائشة ذكر عندها) أي
انه ذكر عندها وقوله الكلب الى آخره فيه حذف وبنيانه في رواية علي بن مسهر ذكر عندها
ما يقطع الصلاة فتأولوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال قالت
عائشة ما يقطع الصلاة فقلت المرأة والجار وسعيد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة يا أهل
العراق قد عدتمونا الحديث وكأنهم أشارت بذلك الى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في
ذلك مرفوعاً وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيد الكلب في
روايته بالاسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل وعند الطبراني
من طريق الحسن أيضاً عن الحكم بن عمرو بن عمرو وغيره تقييداً وعند مسلم من حديث أبي هريرة
كذلك وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض وأخرجه ابن ماجه
كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالاسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الاحاديث فقال
الطحاوي وغيره الى ان حديث أبي ذر وسواها افقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها وتعب بان النسخ
لا يمار اليه الا اذا علم التاريخ ونحوه والجمع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر وما ل الشافعي
وغيره الى تأويل القطع في حديث أبي ذر بان المراد به نقض الخشوع لا الخروج من الصلاة
ويؤيد ذلك ان الصحابي راوى الحديث سال عن الحكمة في التقييد بالاسود فاجاب بانه شيطان
وقد علم ان الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تنفس صلاته كما سيأتي في الصحيح اذا ثوب بالصلاة أدبر
الشيطان فذا قضى التشويب أقبل حتى يحظر بين المرأة ونفسه الحديث وسيأتي في باب العمل
في الصلاة حديث ان الشيطان عرض لي فشدت على الحديث وللنساء من حديث عائشة فاخذته
فصرعته فخنقته ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث انه جاء ليقطع صلاته لانه قول قديين في رواية
مسلم سبب القطع وهو انه جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهه وأما مجرد المرور فمحمول ولم
تفسد به الصلاة وقال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لان حديث عائشة على أصل الاباحة
انتهى وهو مبني على انها متعارضان ومع امكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أحد يقطع
الصلاة الكلب الاسود وفي النس من الجار والمرأة شيء ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بانه
لم يجد في الكلب الاسود ما يعارضه ووجد في الجار حديث ابن عباس يعني الذي تقدم في
مروره وهو راكب متني ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب وسيأتي الكلام في
دلالة على ذلك بعد (قوله شبهتمونا) هذا اللفظ رواية مسروق ورواية الاسود عنها أعدتمونا
والمعنى واحد وتقدم من طريق علي بن مسهر باللفظ جعلتمونا كلاباً وهاذا على سبيل المبالغة
قال ابن مالك في هذا الحديث جواز تعدى المشبه به بالباء وأكرر بعض النحويين حتى بالغ
خطأ سيبويه في قوله شبهه كذا بكذا وزعم انه لا يجوز في كلام من يوثق بعريته وقد وجد
في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قال والحق انه جائز وان كان سقوطها

قال حدثنا الاعمش قال
حدثنا ابراهيم عن الاسود
عن عائشة قال الاعمش
وحدثني مسلم عن مسروق
عن عائشة ذكر عندها
ساقطع الصلاة الكلب
والخمار والمرأة فقالت عائشة
شبهتمونا بالجر والكلاب
وانتقد رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي واني على
السريير بينه وبين القبلة
مضطجعة فتدولني الحاجة

أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين **(قوله)** فأكره أن أجاس
 فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم استدل به على أن التشويش بالمرأة وهي قاعدة يحصل
 منه ما لا يحصل بها وهي راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون وعلى هذا
 فرورها أشد وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا
 الحديث فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فأنسل أنسل إلا فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق
 كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المرور بخصوصه **(قوله)** فأنسل) برفع اللام عطفا
 على فأكره **(قوله)** حدثنا اسحق بن إبراهيم هو الحنظلي المعروف بابن راهويه وبذلك جزم ابن
 السكن وفي رواية غير أبي ذر حدثنا اسحق غير منسوب وزعم أبو نعيم أنه ابن منصور الكوفي
 والاول أولى **(قوله)** أنه سال عنه الخ) وجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن
 حديث يقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشمل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة فلما
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع وفي
 الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على اثبات المساواة بين الأمور المذكورة وقد تقدم ما فيه فلو
 ثبت أن حديثه متأخر عن حديث أبي ذر لم يدل الأعلى على نسخ الاضطجاع فقط وقد نازع بعضهم
 في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها أن العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من
 التشويش وقد قالت إن البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح فاتنى المعلول بانهاء عائلته ثانياً أن
 المرأة في حديث أبي ذر مطمئنة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجها فوجهه فقد يحمل المطلق على
 المقيد ويقال يتقيد القطع بالأجنبية الخشية الاقتنان بها بخلاف الزوجة فانها ماصلة ثالثاً أنها
 أن حديث عائشة واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق
 التشريع العام وقد أشار ابن بطال إلى أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان
 يقدر من ذلك أربعة على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحنابلة يعارض حديث أبي ذر وما
 وافقه أحاديث صحيحة غير صحيحة وموافقة والفرق بين المأثور بين النائم في القبلة أن المرور
 انصرح بالاحتياط يعني حديث عائشة وموافقة والفرق بين المأثور بين النائم في القبلة أن المرور
 حرام بخلاف الاستقرار **كان** أم غيره فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبسها **(قوله)** على
 فراش أهله) كذا اللاكثرو هو متعلق بقوله فيصل في وقوع للمسئلة على فراش أهله وهو متعلق
 بقوله يقوم والآخر يقتضي أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني ففيه
 احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية عقيل عن ابن شهاب مثل الاول
(قوله) **باب** إذا حمل جارية صغيرة على عنقه قال ابن بطال أراد البخاري أن حمل
 المصلي الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فرورها بين يديه لا يضر لأن حاملها أشد من مرورها وأشار
 إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بان الكبيرة ليست
 كذلك **(قوله)** عن أبي قتادة في رواية عبد الرزاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية
 أحمد من طريق ابن جرير عن عامر عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة **(قوله)** وهو حامل أمامة
 المشهور في الروايات بالتسوية ونصيب أمامة وروى بالاضافة كما قرئ في قوله تعالى أن الله بالغ أمره

فأكره أن أجلس فأوذى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأنسل من عند رجله
 * حدثنا اسحق قال أخبرنا
 يعقوب بن إبراهيم قال
 حدثني ابن أخي ابن شهاب
 أنه سال عنه عن الصلاة
 يقطعها شيء فقال لا يقطعها
 شيء أخبرني عروة بن الزبير
 أن عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم قالت لقد كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقوم فيصلي من الليل
 وإنى لمعت رضة بينه وبين
 القبلة على فراش أهله
 * **(باب)** إذا حمل جارية
 صغيرة على عنقه في الصلاة
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عامر
 ابن عبد الله بن الزبير عن
 عمرو بن سليم الزرق عن
 أبي قتادة الانصاري أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي وهو
 حامل أمامة بنت زينب بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوجهين وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على العنق مع ان السياق يشمل ما هو أعم من ذلك مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الأشج عن عمرو بن سليم ورواه عبد الرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب فزاد فيه على عاتقه وكذلك لمسلم وغيره من طرق أخرى ولا جرم من طريق ابن جريج على رقبته وأمامة بضم الهمزة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وترزوجهما على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب **(قوله ولابى العاص)** قال الكرمانى الاضافة في قوله بنت زينب بمعنى اللام فانظر في المعطوف وهو قوله ولابى العاص ما هو مقدر في المعطوف عليه انتهى وأشار ابن العطار الى ان الحكمة في ذلك كون والد امامة كان اذ ذاك مشركا فنسبت الى أمها تنبها على ان الولد ينسب الى أشرف أبويه ديناً ونسباً ثم بين انهما من أبى العاص تبيننا الحقيقة نسبها انتهى وهذا السياق لمالك وحده وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبوها الى أبيها ثم بينوا انها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ولا جرم من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم يحمل امامة بنت أبى العاص وأمهازين بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه **(قوله ابن ربيعة بن عبد شمس)** كذا رواه الجمهور عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن الربيع وهو الصواب وغفل الكرمانى فقال خالف القوم البخارى فقال ربيعة وعندهم الربيع والواقع ان من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخارى فالخالف فيه انما هي من مالك وأدعى الاصيلي انه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة الى جده ورده عياض والترطبي وغيرهما لا طباق النسابين على خلافه نعم قد نسبته مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس وانما هو ابن عبد العزيز بن عبد شمس أطبق على ذلك النسابون أيضا واسم أبى العاص لقيط وقيل مقسم وقيل التاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر وهو مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورثه عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته وكانت وفاته في خلافة أبى بكر الصديق **(قوله فاذا سجد وضعها)** كذا لمالك أيضا ورواه مسلم أيضا من طريق عثمان بن أبى سليمان ومحمد بن عجلان والنسائي من طريق الزبيدى وأحمد من طريق ابن جريج وابن حبان من طريق أبى العباس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذ ركع وضعها ولابى داود من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد ان يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرددتها في مكانها وهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لانهما بخلاف ما أقره الخطابي حيث قال يشبهه ان تكون الصبية كانت قد ألقت فاذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فينفض من سجوده فتبقى محمولة كذلك الى ان يركع فيرسلها قال هذا وجهه عنسدى وقال ابن دقيق العيد من المعلوم ان اللفظ جل لا يساوى لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا ولو كان غيره جله بخلاف وضع فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقبل العمل قال وقد كنت أحسب هذا حسنا الى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم ورواية أبى داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهي ثم أخذها فرددتها في مكانها ولا جرم من طريق ابن جريج واذا قام جملها فوضعها على رقبته قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم

ولابى العاص بن ربيعة بن عبد شمس فاذا سجد وضعها واذا قام حملها

الى ذلك أنه عمل كثير فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة وهو تأويل بعيد فان ظاهر
 الاحاديث انه كان في فريضة وسبقه الى استبعاد ذلك المازري وعياض لما ثبت في مسلم رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس وأمامة على عاتقه قال المازري امامته بالناس في النافلة
 ليست بعهودة ولا بي داودينما نحن نتنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر أو العصر وقد
 دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فتقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا
 وهي في مكانها وعند الزبير بن بكار روي عنه السهيلي الصبح ورواه عن عزالصالحين قال القرطبي
 وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها انتهى
 وقال بعض أصحابه لانه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها
 وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة وقال البايع ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة
 دون الفريضة وان لم يجد جاز فيهما قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن
 الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك الاسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير
 صريح ولفظه قال التميمي قال مالك من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ
 وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر لم ينسخ بتحريم العمل في الصلاة وتعب بان النسخ
 لا يثبت بالاحتمال وبان هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لشغلا لان
 ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا جملة مديدة وذكر عياض عن بعضهم
 أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوما من أن يقول وهو حاملها ورده
 بان الاصل عدم الاختصاص وبانه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل
 ولا مدخل للقياس في مثل ذلك وجل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود
 الظمانينة في أرككان صلاته وقال النووي ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ
 وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم أنه كان لضرورة وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل
 عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لان الادعى ظاهر وما في جوفه مدعوه عنه
 وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة والاعمال في الصلاة
 لا تبطلها اذا قلت أو تنرق ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم ذلك لبيان الجواز وقال الفاكهاني وكان السرفي جملة أمامة في الصلاة دفعا لما كانت
 العرب تالفه من كراهة البنات وحملهن تخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للمباغلة في ردعهم
 والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول واستدل به على ترجيح العمل بالاصل على الغالب كما
 أشار اليه الشافعي وابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكمائيات الاحوال لا عموم لها
 وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ويحتمل
 أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن وعلى صحة صلاة من حمل آدميا وكذا من حمل حيوانا طاهرا
 وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره وقد يجاب عن هذه القصة بانها واقعة حال فيجوز أن
 تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم يمسها بمسائل وفيه
 تواضع صلى الله عليه وسلم وشفقته على الاطفال وكرمهم لهم جبراهم ولو لديهم (قوله)
 (باب اذا صلى الى فراش فيه حائض) أي هل يكره أولا وحديث الباب يدل على أن

* (باب اذا صلى الى فراش
 فيه حائض) * حدثنا
 عمرو بن زرة قال أخبرنا
 هشيم عن الشيباني عن
 عبد الله بن شداد بن الهاد
 قال أخبرني خالتي ميمونة
 بنت الحرث

قالت كان فراشي حيا لم يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فربما وقع ثوبه على وانا على فراشي * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا الشيباني سليمان حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت ميمونة تقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا إلى جنبه نائمة فاذا سجد (٤٩٠) أصابني ثوبه وأنا حائض * (باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي

يسجد) * حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا عبيد الله قال حدثنا القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت بينما عدلتونا بالكعب والحمار فندرايتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتهما * (باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الأذى) * حدثنا أحمد بن اسحق السورماني قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا اسرائيل عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون عن عبيد الله قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي عند الكعبة وجعل من قریش في محاسنهم اذ قال قائل منهم ألا تنظرون الى هذا المرائي أيكم يقوم الى جزور آل فلان فيعمد الى فرسها ودمها وسلاها فيبني به ثم يعمله حتى اذا سجد وضعه بين كتفيه فانبعث أشقاهم فلما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعه

لا كراهة وقال الكرمانى جواب اذا محذوف تقديره صحت صلاته او معناه باب حكم المسئلة الفلانية وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في باب اذا أصاب ثوب المصلي امرأته وهذه الترجمة أخص من تلك وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض (قوله حيا لم يصلي) بكسر المهملة بعدها ياء تحتانية أى بجانبه كذا كره في الطريق الثانية (قوله فاذا سجد أصابني ثوبه) كذا لا كثر ولا مستعمل والكشاهي ثيابه ولا يصلي أصابني ثيابه قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى وتعقب بان ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسئلة الاعتراض تقدمت والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو أصابها ثيابه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعبيره بقوله الى أعم من أن تكون بينه وبين القبلة فان الانتهاء يصدق على ما اذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد مر في الحديث بكونها كانت الى جنبه (قوله وأنا حائض) كذا لا يذرو سقطت هذه الجملة لغيره لكن في رواية كريمة بعد قوله أصابني ثوبه زاد مسند عن خالد بن الشيباني وأنا حائض ورواية مسند هذه ساقها المصنف في باب اذا أصاب ثوب المصلي وفيها هذه الزيادة وهي أصرح بمراد الترجمة والله أعلم (قوله) **باب** هل يغمر الرجل امرأته الخ في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان صحته ولو أصابها بعض جسده (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو النسل وسبحي هو القطن وعبيد الله هو العمري والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر (قوله) **بسم** عدلتونا بتخفيف الدال وما ذكره مفسرة لتفاعل بئس والمخصوص بالذم محذوف تقديره عدلكم أى تسويتكم ايانا بما ذكره وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في باب التنوع خلف المرأة (قوله) **باب** المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الأذى قال ابن بطال هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانهم اتفقدوا الى أخذ من أى جهة أمكنها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه (قوله حدثنا أحمد بن اسحق) هو من صغار شيوخ البخاري وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور وعبيد الله ومن فوقه كلهم كوفيون (قوله) **بسم** لا تنظرون الى هذا المرائي مأخوذ من الرياء وهو التعبد في الملا دون الخلوة ليري (قوله جزور آل فلان) لم أقف على تعيينهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط الى احضار ما طلبوه منه وهو المعنى بقوله أشقاهم (قوله) **بسم** فأنطلق منطلق لم أقف على تسميته ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الغسل بقليل * (خاتمة) * اشتمت أبواب استقبال القبلة وما معها من أحكام

بين كتفيه وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا فخسكوا حتى مال بعضهم الى بعض من الفخذ فانطلق منطلق الى المساجد فاطمة وهي جورية فاقبأت تسعي وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا حتى ألقت عنه وأقبأت عليهم تسبهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال اللهم عليك بقریش اللهم عليك بقریش ثم سمي اللهم عليك بعمرو بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة وأميمة بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمار بن الوليد قال عبد الله فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم حبسوا الى القايب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القلب لعنة

المساجد وستره المصلى من الاحاديث المرفوعة على ستة وعشرين حديثا المكرر منها ستة وثلاثون
حديثا عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسة وعشرون حديثا وافقه مسلم على تخريج
أصولها سوى حديث أنس من استقبل قبلتنا وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة لكن
أوضحنا أن مسلما أخرجه عن ابن عباس عن أسامة وحديث جابر في الصلاة على الراحلة
وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح وحديث أبي هريرة رأيت سبعين من أصحاب
الصفحة وحديث ابن عمر كان المسجد مبنيا باللبن وحديث ابن عباس في قصة عمارة في بناء المسجد
وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد وحديث ابن عمر
في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث وحديث عائشة لم أعقل
أبوى الا وهما يدين الدين وفيهما من المعلقات ثمانية عشر حديثا كلها مكررة الاحاديث
أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفراده أيضا عن مسلم بحملة
ما فيها من الاحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث وفيها من الآثار ثلاثة
وعشرون كلها معلقات الا أثر مساجد ابن عباس وأثر عمر
وعثمان أنهما كانا يسننهما في المسجد
وأثرهما انهما زادا في المسجد فان
هذه موصولة والله
سبحانه وتعالى
أعلم

* (تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب مواقيت الصلاة) *

To: www.al-mostafa.com